

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ^(١).

أما بعد، فقد كان لاختيار هذا الموضوع — وهو "اختيارات ابن الضائع
النحوية" — سببان:

الأول: يتعلّق بالنحو نفسه، وهو محاولة الباحث التعرف على هذا العلم، الذي
ينتمي إليه، وتَقْصِي — قدر الطاقة — جوانبه المختلفة، سواءً ما تعلّق منها
بالسماع، وما اتّصل به، من قياس وإجماع، وغيرهما، أو ما انبنى على هذا كله،
من مناهج النحويين المختلفة، في تعاملهم مع ذلك كلّ.

لقد كان الهدف المقصود، والمطلب الأهمّ أن أخرج من هذا البحث، وأنا
أمتلك رؤيةً، وأحمل بين يديّ تصوراً عاماً للنحو العربي.

الأخير: يتّصل بالأستاذ أبي الحسن بن الضائع — رحمه الله — فقد كان
السبب، الذي أستعنتُ به في تحقيق ما أصبو إليه، والوسيلة — في الغالب — تأخذ
حكم الغاية.

يُضاف إلى ما سلف أن أبا الحسن كان أحد ممثلي النحو الأندلسي، الذين لم
تسرّ لهم شهرةٌ في تأريخ النحو، مع ما منحه الله — تعالى — من قدرة وذكاء،
كان من مقتضاهما أن يحتلّ المقام، الذي يليق به، والمكانة التي يستحقها مثله؛ لكن
الأمر معه، جاء على خلاف المتوقّع له، فارتبط اسمه في تأريخ النحو بمنع
الاستشهاد بالحديث وحسب، فكان من الإنصاف لمثله، أن يُدرس؛ لتكتمل

(١) هذا ما افتتح به رسول الله — صلى الله عليه وسلم — خطبته في حجة الوداع، انظر: البيان
والتيبين: ٣١/٢ وجمهرة خطب العرب: ١/١٥٥.

صورتها، فلا يظلّ حبيس قضية الاستشهاد بالحديث النبوي.

وتحقيقاً لهذا جمعت اختيارات ابن الضائع النحوية، فكانت ثلاثة أضرب:

الأول: ما لم يرد إلا في "شرح الجمل" لابن الضائع عينه، وهي غالب الاختيارات؛ إذ بلغ عددها مائةً وأحد عشر اختياراً.

الثاني: ما ورد في "شرح الجمل" وغيره، وهي خمسة عشر اختياراً، وتفصيلها

الآتي:

١ - علة بناء اسم "لا" المفرد^(١).

٢ - الخلاف في تمكن "سوى"^(٢).

٣ - هل "بله" من أدوات الاستثناء؟^(٣).

٤ - الخلاف في قراءة رفع "قليل" من قوله — تعالى — {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا

قَلِيلًا مِنْهُمْ}^(٤).

٥ - الخلاف في إعراب "إلا" من قوله — تعالى — {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ

إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}^(٥).

٦ - الخلاف في ناصب المستثنى^(٦).

٧ - الخلاف في موضع المصدر المقدر من "ما" و"خلا أو عدا"^(٧).

(١) انظر: الرسالة: ١٨٣ والتذييل والتكميل: ١٧٣/٢.

(٢) انظر: الرسالة: ٢٤٦ والتذييل والتكميل: ٥٦/٣.

(٣) انظر: الرسالة: ٢٦٣ والتذييل والتكميل: ٦١/٣ والخزانة: ٣٢١/٦.

(٤) انظر: الرسالة: ٢٦٥ والتذييل والتكميل: ٢٣/٣، وهناك خُرّجت القراءة.

(٥) انظر: الرسالة: ٢٧٢ والتذييل والتكميل: ٤٢/٣، وهناك خُرّجت الآية.

(٦) انظر: الرسالة: ٢٧٨ والتذييل والتكميل: ١٨/٣.

(٧) انظر: الرسالة: ٣٠٧ والتذييل والتكميل: ٤٨/٣ والمساعد: ٥٨٤/١.

- ٨- الخلاف في تقديم المستثنى أول الكلام^(١).
- ٩- الخلاف في المستثنى، إذا تأخرت عنه صفة المستثنى منه، في الاستثناء التام المنفي^(٢).
- ١٠- الخلاف في علّة منع تقديم التمييز^(٣).
- ١١- الخلاف في تخريج قول العرب: أكلت خبزاً لحمياً تمرًا^(٤).
- ١٢- الخلاف في ما تتعلّق به "لام" المستغاث به^(٥).
- ١٣- الخلاف في الإخبار عن المفعول معه^(٦).
- ١٤- الخلاف في الإخبار عن المفعول له^(٧).
- ١٥- الخلاف في المفرد الواقع بعد القول، إذا كان اسماً للجملة^(٨).
- الأخير: ما لم يرد في "شرح الجمل"، وهو الخلاف في الاستثناء من العدد^(٩).
- ولقد اكتفيتُ بهذه الاختيارات، وتركت منها جزءاً يسيراً، أغلبه في غير "شرح الجمل" لابن الضائع لما يلي:
- أ_ أن في المدرّوس كفاية؛ إذ به استبان منهج ابن الضائع، وأتضح أسلوبه، وليس في المتبقي من الاختيارات — مع قلته — شئ ذو قيمة، أو ظاهرة تسترعي انتباه الباحث، وتُشكّل عنصراً، يُبين عن جانب من شخصية ابن الضائع

(١) انظر: الرسالة: ٣١٠ والتذييل والتكميل: ٣/٣٢٢ والارتشاف: ٣/١٥١٧.

(٢) انظر: الرسالة: ٣٢٣ والتذييل والتكميل: ٣/٢٦٦.

(٣) انظر: الرسالة: ٣٤٩ والمقاصد الشافية: ٢/١٤٦.

(٤) انظر: الرسالة: ٤٨٩ والارتشاف: ٤/٢٠١٧.

(٥) انظر: الرسالة: ٥٤٠ والتذييل والتكميل: ٤/٢١٥.

(٦) انظر: الرسالة: ٦٩١ والارتشاف: ٣/١٠٦٥.

(٧) انظر: الرسالة: ٦٩٣ والارتشاف: ٤/١٠٦٤.

(٨) انظر: الرسالة: ٧٠٣ والتذييل والتكميل: ٢/١٠٧.

(٩) انظر: الرسالة: ٣٣٦ والارتشاف: ٣/١٤٩٩ وجمع الهوامع: ٢/٢٠٠.

النحوية.

ب- أن عامة المتبقي من الاختيارات واردٌ في غير "شرح الجمل"، فهي اختيارات، يُوردها النحوي غيرَ موشوَجَةٍ بدليلها، ولا مصحوبةٍ بما يُسوِّغ الأخذَ بها، والميلَ إليها، كأنَّ يكتفي النحوي بقوله: "وهو اختيار ابن الضائع"، وهذا النوع في المدروس مثيله، ثمَّ هو لا يشتمل على ما يُحقق الهدف الأسمى — في نظري — وهو دراسة النحو في أبعاده المتعددة، والتعرف على جوانب شخصية ابن الضائع النحوية.

ولدراسة هذه الاختيارات، اتخذتُ حُطَّةً، تحتوي على قسمين:

الأول: يكون لدراسة الاختيارات، وما يعلّق بها من توثيق الآراء، وتخرّيج الشواهد، نثريةً كانت أو شعرية، مع المناقشة، وبيان الراجح، قدر الطاقة والوسع. وهذا القسم يُعتبر الأساس، الذي قامت عليه الفصول، التي تضمنها القسم الأخير من الرسالة.

الأخير: يتضمن فصلاً خمسة، هي:

الأول: مصادر أبي الحسن بن الضائع في اختياراته.

الثاني: أسباب اختياراته، وأساليبيها.

الثالث: أدلة اختياراته.

الرابع: موقفه من النحويين، واتجاهه النحوي.

الخامس: التقويم.

وقبل هذين القسمين مقدمة، وتمهيد يشتمل على ترجمة أبي الحسن بن الضائع — رحمه الله — وذكر آثاره.

وبعد هذين القسم خاتمة، تحتوي على أهمّ النتائج، التي خرج بها الباحث من هذا التّطواف في التراث النحوي، وإثرها ثمانية فهارس، مرتبة على الصورة التالية:

الأول: للآيات القرآنية الكريمة، والقراءات، والثاني: للأحاديث النبوية،
والثالث: للآثار النثرية، والرابع: للأشعار والأرجاز، والخامس: للأعلام،
والسادس: للقبائل والجماعات، والسابع: للمصادر والمراجع، والأخير:
لموضوعات البحث ومحتوياته.

وبعد هذا لا أنسى الإشارة إلى الجهود المشكورة، التي سبقتني في دراسة ابن
الضائع — رحمه الله — وهي رسائل ثلاث:

الأولى: ابن الضائع، وأثره النحوي، مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه
لجمل الزجاجي، وهي رسالة دكتوراه، تقدّم بها الباحث يحيى بن علوان البلداوي
إلى جامعة الأزهر، عام ألف وأربعمائة وستة، وجعلت (أ) رمزا للإحالة إليها.

الثانية: القسم الثاني من شرح الجمل الكبيرة للزجاجي، شرح أبي الحسن
علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، وهي رسالة دكتوراه، تقدّم بها
الباحث نادي بن حسين بن عبدالجواد إلى جامعة الأزهر، عام ألف وأربعمائة
وثمانية، واتخذت من (ب) رمزا للإحالة إليها.

وكلتا الرسالتين، ما زالتا مخطوطتين، ولم تريا الضوء بعد.

الأخيرة: اعتراضات ابن الضائع النحوية، في "شرح الجمل" على ابن عصفور،
وهي رسالة ماجستير، تقدم بها الباحث جمعان بن بنيوس السيالي إلى جامعة أمّ
القرى، عام ألف وأربعمائة وخمسة عشر.

ولقد أفدت من هذه الرسائل جميعاً، أثناء حديثي عن موقف ابن الضائع من
الاستشهاد بالحديث النبوي، وأفدت من الأوليين في حديثي عن "موقف ابن
الضائع من النحويين، واتجاهه النحوي"، ومع ذلك فأرجو أن أكون مستقلاً
الشخصية، واضح البصمات، متفرداً في ما أذهب إليه، فلا أكون بوقاً، عبرته
أقاويل الباحثين قبلي.

وبعد ما مضى، يجمل بي أن ألمح إلى المنهج، الذي انتهجته في هذه الرسالة، والطريق الذي اتخذته، وإجماله في النقاط التالية:

أ- أحرص على نقل نصّ ابن الضائع — في الغالب — تاماً، إلّا ما أرى فيه استطراداً، لا ضرورة له، فإني أحذفها، فإن تَبِعَ ذلك شيء، له صلة بالمسألة، أشرت إليه في التعقيب، الذي يلي النص.

وربّما أقدمت على تصحيح شيء في نص ابن الضائع، لكنه تصحيح في الحاشية، إلّا إذا رأيت ضرورةً، لا يتم المعنى إلا به، فإني أجعله في المتن، محصوراً بين علامتي الحصر.

ب- سردت الاختيارات معتمداً على مسلكين:

الأول: ترتيبها من جهة الأبواب النحوية، وهذا جرى فيه على ألفية ابن مالك.

الأخير: تنسيقها داخل كل باب، واعتمدت فيه على "شرح الجمل" لابن الضائع، فأوردت الاختيارات حسب ترتيبها في كل باب منه. وأما الاختيارات التي تكون واردةً في غير بابها، أو مأخوذةً من غير "شرح الجمل"، فألحقها دوماً بنهاية كل باب، مقدّماً الأولى على الأخيرة.

ج- أقوم بعرض تلخيص لنص ابن الضائع إثر نقله، ثم أقوم بعدّ آراء النحويين في المسألة، يلي ذلك المناقشة، مبدوءةً بتصحيح نسبة المذاهب، إن كانت هناك أقوال، وقع الخطأ في نسبتها، سواء كان ذلك الخطأ من قبل ابن الضائع، أو غيره من النحويين، ثم أعرض أدلة المذاهب، إن وُجدت، وفي النهاية أرجح ما أراه — حسب الطاقة — معتمداً على ما أظنه، ينصر ما أميل إليه.

د- مضيت في الترجمة على التعريف بكل علم، يرد، دونما تفريق بين نحوي شهير، وآخر مغمور؛ لأنني رأيت مبدأ الشهرة، تتباين فيه نظرات الباحثين،

حسب ثراء معارفهم، وكثرة اطلاعهم.

وفي الترجمة التزمتُ بمرجعين لكل علم، فإن لم أستطع طولاً، اكتفيت بمرجع واحد، وكان ذلك في مواطن نادرة من الرسالة.

هـ — لم أر الحاجة داعيةً إلى ذكر معلوماتٍ كاملةً عن كلِّ مصدر أو مرجع، أعود إليه؛ لأنني لم أتخذ نسخاً متعددة، وإنما رجعت — بحمد الله — إلى نسخة واحدة لكل كتاب.

يُضاف إلى ما سلف أن في ذكر ذلك إطالةً، وإثقالاً للحواشي، لا موجب له، مع ذكره في فهارس الرسالة.

و- أذكر في الإحالة كل كتاب مقروناً بمؤلفه، إلا ما كان من "شرح المفصل" لابن يعيش و"شرح التسهيل" لابن مالك، فإن ورودهما عاطلين عن النسبة دليلٌ على مؤلفيهما.

وأما تكملة ابن الناظم لـ "شرح التسهيل"، وهي الجزء الرابع منه، فأعزو إليها بـ "تكملة شرح التسهيل".

وأما "معجم الشعراء" للمرزباني^(١)، و"معجم الشعراء" للدكتور عفيف بن عبدالرحمن، فقد فرقت بينهما بعزو الأخير إلى صاحبه، عند وروده.

ولم يسلم البحث من عقباتٍ، تقف في طريقه؛ لكنها توارت بفضلٍ من الله — تعالى — ثم بعون المشرف المفضل، الأستاذ الدكتور محمد العمروسي — حفظه الله — الذي لم يألُ جهداً في نصحي، وتسديد مسيري، فجزاه الله — تعالى — عني خير جزاء، وأجزل له المثوبة على طيب خُلُقه، ورحابة صدره.

(١) هو أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، الكاتب الإخباري، روى عن البغوي وطبقته، صنّف كتباً كثيرة في أخبار الشعراء والغزل والنوادر، وكان حسن الترتيب، بل قيل: إنه أحسن تصنيفاً من الحافظ، مات سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. انظر: معجم الأدباء: ٣٨٦/٥ وميزان الاعتدال: ٢٨٢/٦.

ولا أنسى أساتذتي في قسم النحو والصرف، وأخص منهم شيخي الأستاذ
الدكتور تركي العُتيبي، الذي بذل النصح والوقت، وحلَّ بعض المشكلات.
والحمد لله بدءاً ونهاية، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه،
ومَن تبع سبيلهم إلى يوم الدين.

التمهيد:

أبو الحسن بن الضائع وآثاره

أ- ابن الضائع.

ب- آثاره.

١- ابن الضائع^(١):

اسمه ونسبه^(٢):

علي بن محمد بن علي بن يوسف الكُتامي^(٣) الإشبيلي^(٤) واضطرب السيوطي فمَرَّه نسبه إلى إشبيلية، وأخرى إلى أُبْدَة^(١)، وسار على ثاني رأيه الدكتور شوقي

(١) قد استفدت في الحديث عن ابن الضائع وآثاره من الرسائل التي كانت قبل عملي، وهي: رسالة الدكتور: يحيى علوان، وعنوانها "ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمال الزجاجي": ٧١-٩٤.

رسالة الدكتور: نادي حسين، وعنوانها "القسم الثاني من شرح الجمل الكبيرة للزجاجي شرح أبي الحسن علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن الضائع": ٢٨-٣٧.

رسالة المحاضر جمعان بنبوس، وعنوانها "اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور": ٣٧-٤٥.

وهي جميعا رسائل لم تطبع بعد، الأولى والثانية في جامعة الأزهر، والأخيرة في جامعة أم القرى.

(٢) انظر: الذيل والتكملة: القسم الأول: ٣٧٣/٥ ونفح الطيب: ٥٥١/٢ و٧٠١ والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢٠/٤ وإشارة التعيين: ٢٣٥ والمشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: ٤٠٦ والبلغة: ١٥٩-١٦٠ وبغية الوعاة: ٢٠٤/٢ وكشف الظنون: ٦٠٤/١ و١٤٢٨/٢ والأعلام: ٣٣٣/٤ ومعجم المؤلفين: ٢٢٤/٧ والمدارس النحوية: ٣١٨.

(٣) نسبة إلى قبيلة كُتامة — بضم الأول وفتح الثاني — وهي قبيلة من البربر ببلاد المغرب. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب: ٨٣/٣.

(٤) نسبة إلى مدينة إشبيلية — بكسر أوله، وسكون ثانيه، وكسر الباء وياء ساكنة ولام وياء خفيفة — مدينة كبيرة في أسبانيا، فتحها المسلمون عام أربعة وتسعين، وسيطر عليها فرديناند الثالث حاكم قشتالة عام ستة وأربعين وستمئة بعد حصار طويل، وتقع المدينة غربي قرطبة. انظر: معجم البلدان: ١٩٥/١ والموسوعة العربية العالمية: ٢٠٠/٢.

ضيف^(٢).

لقبه وكنيته:

يلقب بابن الضائع، ويكنى بأبي الحسن^(٣)، ولم أستطع تبينَ السبب، وراء لقبه هذا.

مولده:

وُلد بإشبيلية عام أربعة عشر وستمئة^(٤).

شيوخه:

كان لابن الضائع اهتمام بالعربية، وعلم الكلام وأصول الفقه، ويظهر ذلك من تصنيف شيوخه، فقد كانوا فئتين:
الأولى: أخذ عنها العربية، وهما:
١ - أبو علي الشلوبين^(١):

(١) انظر: بغية الوعاة: ٢٠٤/٢ و ٣٦٧ واعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور: ٣٨.

وأبدة — أو أبذة — بضم ثم فتح، اسم مدينة بالأندلس من كورة جيان، تُعرف بأبدة العرب، اختطها عبدالرحمن بن الحكم. انظر: معجم البلدان: ٦٤/١ ولم أجدها في الموسوعة العربية العالمية.
(٢) انظر: المدارس النحوية: ٣١٨.

(٣) انظر: الذيل والتكملة: القسم الأول: ٣٧٣/٥ ونفح الطيب: ٥٥١/٢ و ٧٠١ والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢٠/٤ وإشارة التعيين: ٢٣٥ والمشتبه: ٤٠٦ والبلغة: ١٥٩ وبغية الوعاة: ٢٠٤/٢ وكشف الظنون: ٦٠٤/١ و ١٤٢٨/٢ وفيه (الكناني وابن الصائغ) ولعل هذا خطأ طباعي والأعلام: ٣٣٣/٤ ومعجم المؤلفين: ٢٢٤/٧ والمدارس النحوية: ٣١٨.

(٤) انظر: الذيل والتكملة: القسم الأول: ٣٧٣/٥.

عمر بن محمد بن عمر الأزدي الإشبيلي، أبو علي الشلوبين — أي: الأشقر الأبيض — ولد سنة ثنتين وستين وخسمائة، وله من التصانيف: شرحان على الجزولية، وتعليق على كتاب سيبويه، والتوطئة.

توفي سنة خمس وأربعين وستمائة^(٢).

٢- أبو زكريا ذي النون^(٣):

يحيى بن ذي النون بن يحيى الإشبيلي، مات وسنه نحو ستين سنة^(٤).

الأخيرة: أخذ عنها علم الكلام وأصول الفقه، وهم:

١- أبو عامر يحيى بن ربيع^(٥).

٢- أبو الفرج بن فاخر الفاسي الإشبيلي، مات قبل سنة ثلاثين

وستمائة^(٦).

٣- أبو محمد بن ستاري^(٧):

ولعله عبدالله بن علي بن محمد الأنصاري، المتوفى عام سبعة وأربعين

وستمائة^(٨).

٤- عبدالله العراقي، أبو محمد الفاسي^(٩).

(١) انظر: السابق: ٣٧٣/٥ والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤ وإشارة التعيين: ٢٣٥ والبلغة: ١٦٠

وبغية الوعاة: ٢٠٤/٢.

(٢) انظر: إنباه الرواة: ٣٣٢/٢—٣٣٥ إشارة التعيين: ٢٤١ وبغية الوعاة: ٢٢٤/٢—٢٢٥.

(٣) الذيل والتكملة: القسم الأول: ٣٧٣/٥.

(٤) انظر: بغية الوعاة: ٣٣٢/٢.

(٥) انظر: الذيل والتكملة: القسم الأول: ٣٧٣/٥.

(٦) انظر: الذيل والتكملة: القسم الأول: ٣٧٣/٥ وبغية الوعاة: ٢٤٤/٢.

(٧) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥.

(٨) انظر: صلة الصلة: ١٦٠/٣ وانظر: اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن

عصفور: ٤٠.

٥ - أبو بكر بن مُحَرِّزِ القاضي^(٢):

محمد بن أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سليمان بن محمد الزهري،
والمعروف بابن محرز، المولود عام خمسة وستين وخمسمائة، والمتوفى سنة خمس
وخمسين وستمائة^(٣) في بجاية^(٤).

٦ - أبو الحسن بن السراج^(٥):

علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن قاسم الأنصاري، من أهل
إشبيلية، ولد سنة ستين وخمسمائة، وتوفي سنة سبع وخمسين وستمائة في بجاية^(٦).
٧ - أبو العباس بن فَرْتُون^(٧):

أحمد بن يوسف بن أحمد بن يوسف بن فرتون السلمي، من أهل فاس^(٨)، ولد
بها عام ثمانين وخمسمائة، وتوفي سنة ستين وستمائة^(٩).

ولابن الضائع أشياخ آخرون لم أستطع معرفتهم، وهم:

(١) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥ وإشارة التعيين: ٢٣٥ والبلغة: ١٦٠.

(٢) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥ والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤.

(٣) انظر: عنوان الدراية: ٢٨٣—٢٨٨.

(٤) بكسر أوله وتخفيف الجيم، وألف وياء وهاء، مدينة تقع في شمال دولة الجزائر على ساحل البحر
المتوسط، أنشأها الناصر بن علناس في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، وتُسمى الناصرية —
أحيانا — نسبة إلى بانيها. انظر: معجم البلدان: ٣٣٩/١ والموسوعة العربية العالمية: ١٨٥/٤
و٣٠٥/٨.

(٥) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥ وفيها (أبو الحسين) والإحاطة في أخبار غرناطة:
١٢١/٤.

(٦) انظر: عنوان الدراية: ٢٠٢—٢٠٤.

(٧) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥.

(٨) بالسين المهملة مدينة مشهورة كبيرة في المغرب على ضفاف نهر فاس، وقد ظلت عاصمة البلاد
حتى عام ٥١٣٣١هـ. انظر: معجم البلدان: ٢٣٠/٤ والموسوعة العربية العالمية: ١٧/١٩٢.

(٩) انظر: مقدمة صلة الصلة لابن الزبير ومعجم المؤلفين: ٢٠٨/٢—٢٠٩.

- ١- أبو الخطاب بن خليل^(١).
- ٢- أبو زكريا المرابط^(٢).
- ٣- أبو عبد الله الأزدي السبتي^(٣).
- ٤- أبو عبد الله بن جوهر^(٤).
- ٥- أبو بكر السماقي المعروف بالشريشي^(٥).

تلاميذه:

درس وتلمذ على يد ابن الضائع فئة من الطلاب منهم:

- ١- أبو حيان الأندلسي:
- محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي^(٦) الأندلسي، أثير الدين شيخ العربية والنحو والقراءات، ولد عام أربعة وخمسين وستمئة، له من التصانيف الجمع الغفير منها: الارتشاف، والتذييل والتكميل، والبحر المحيط. توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة^(٧).
- ٢- أبو جعفر بن الزبير:

(١) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥ والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤.

(٢) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥.

(٣) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥ والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤.

(٤) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥ والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤.

(٥) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤.

(٦) نسبة إلى غرناطة، بفتح أوله وسكون ثانيه ثم نون وبعد الألف طاء مهملة، مدينة تقع في جنوبي أسبانيا، ومعنى غرناطة: رمانة بلسان أهل الأندلس، وقيل: مأخوذة من غرانادا، وهي تعني الرومان في اللغة الأسبانية، وقيل: من الكلمة العربية، وتعني: تل الغرباء. انظر: معجم البلدان: ١٩٥/٤ والموسوعة العربية العالمية: ٩٨/١٧.

(٧) انظر: إشارة التعيين: ٢٣٥ و ٢٩٠ وبغية الوعاة: ٢٨٠/١.

أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم الثقفي، أحد كبار المحدثين والمقرئين والقضاة، ولد بجيآن^(١) عام سبعة وعشرين وستمائة، ومن تصانيفه: صلة الصلة، وملاك التأويل في المتشابه اللفظ في التنزيل وغيرها.
توفي بغرناطة عام ثمانية وسبعمائة^(٢).

٣- أبو جعفر بن فركون:

أحمد بن محمد بن أحمد بن هشام من أهل غرناطة، من صدور القضاة في الأندلس، ولد عام تسعة وأربعين وستمائة، وتوفي سنة تسع وعشرين وسبعمائة^(٣).

٤- أبو جعفر بن شرحبيل:

أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالرحمن العامري، وهو أحد القضاة، من أهل غرناطة، من تصانيفه: شرح المستصفى.
توفي بمالقة^(٤) سنة تسع وتسعين وستمائة^(٥).

٥- ابن الفخار:

محمد بن علي بن محمد بن الفخار الجذامي، من تصانيفه: تحبير نظم الجمان في تفسير أم القرآن، وانتفاع الطلبة النبهاء في إجماع السبعة القراء، اختلّف في وفاته، فقليل: سنة ثلاث وعشرين — وقيل: عشرين — وسبعمائة^(٦).

(١) بالفتح ثم تشديد الياء، مدينة بالأندلس، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخا. انظر: معجم البلدان: ١٩٥/٢.

(٢) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٨٨/١—١٩٣.

(٣) انظر: السابق: ١٥٣/١—١٥٧.

(٤) بفتح اللام والقاف، مدينة بالأندلس. انظر: معجم البلدان: ٤٣/٥.

(٥) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٦٢/١—١٦٦.

(٦) انظر: درة الحجال: ٨٣/٢—٨٦ وبغية الوعاة: ١٨٧/١—١٨٨.

٦- أبو الحسن القيحاوي:

علي بن عمر بن إبراهيم بن عبدالله الكناني القيحاوي، قرض الشعر، ولد عام خمسين وستمائة، والمتوفى عام ثلاثين وسبعمائة في غرناطة^(١).

٧- أبو العباس الرُّصافي^(٢):

أحمد بن عبدالله الأنصاري، ولد في مُرسية عام خمسين وستمائة^(٣).

٨- أبو محمد الغساني:

عبدالمؤمن بن عبدالله بن أحمد بن عبدالصمد الغرناطي، المولود عام ثلاثين وستمائة، والمتوفى عام ثمانية وثمانين وستمائة^(٤).

٩- أبو عبدالله المراكشي^(٥):

محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري الأوسي المراكشي، مؤرخ أديب، وهو أحد القضاة، من تصانيفه: الذيل والتكملة لكتاب الصلة^(٦).

أخلاقه وصفاته:

كان حسن الخُلُق، فيه طول، وعيناه جاحظتان، ويخضب بالحناء^(٧).

(١) انظر: الإحاطة: ١٠٤/٤-١٠٥ وبغية الوعاة: ١٨٠/٢.

(٢) نسبة إلى رُصافة قرطبة، وهي بضم الأول، مدينة أنشأها عبدالرحمن بن معاوية، وهو أول من ملك الأندلس من الأمويين، وسمّاها الرُّصافة تشبيها برصافة الشام. انظر: معجم البلدان: ٤٦/٣ و٤٨-٤٩.

(٣) انظر: الحلل السندسية: ٨٠١/١-٨٠٥.

(٤) انظر: بغية الوعاة: ١١٨/٢.

(٥) نسبة إلى مَرَاكُش بفتح الميم وتشديد الراء وضم الكاف، مدينة مغربية تقع شمال سفوح جبال الأطلس الكبير، ثالثة أكبر المدن في المغرب بعد الدار البيضاء والرباط. انظر: معجم البلدان: ٩٥/٥ والموسوعة العربية العالمية: ٧٤/٢٣.

(٦) انظر: الذيل والتكملة: ٣٨/١ والقسم الأول: ٣٧٣/٥ والأعلام: ٣٢/٧.

(٧) انظر: إشارة التعيين: ٢٣٥ والبلغة: ١٦٠.

مكانته العلمية:

أحسب أن قدرة عالم من العلماء ومكانته تُقاس بأمر منها:

الأول: تنوع تراثه التأليفي الذي خلفه.

الأخير: موقف العلماء منه.

وإذا نظر الباحث في تراث ابن الضائع رأى فيه تنوعاً، والغالب فيه الشرح والرد، فأما الشرح، فشرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي.

وأما الرد فرده على ابن الطراوة في اعتراضه على سيبويه، وردّه على ابن السيد في اعتراضاته على الزجاجي، وردّه على ابن عصفور في غالب اختياراته.

وشرح كتاب سيبويه أحد الآيات على قدرة ابن الضائع ومهارته في النحو؛ لأن الكتاب أصبح أعظم إنجاز في الفكر النحوي، فلا غرو أن يكون التعامل معه علامة دالة على المهارة، التي تبني مكانة النحوي.

وكذلك الردود — وبغض النظر عن سببها — تؤمّي إلى الخبرة والمهارة في النحو؛ لأنها تتعلق — في الغالب — بخفايا النحو، التي لا يطالها إلا شغوفٌ بالعلم، غارقٌ في يَمِّه.

وأما موقف العلماء منه، فله جانبان:

الأول: إجازة أشياخه له، فقد أجاز له أبو بكر بن محرز، وأبو الحسين بن السراج، وأبو زكريا بن المرابط، وأبو عبدالله الأزدي، وأبو عبدالله بن جوبر، وأبو العباس بن فرتون، والقاضي أبو الخطاب بن خليل، والمقري أبو بكر السماتي وغيرهم^(١).

الأخير: ثناء العلماء عليه، ومن ذلك قول تلميذه أبي جعفر بن الزبير: "بلغ الغاية في الفن النحوي، وفاق أصحاب الأستاذ أبي علي الشلوينين بأسرهم، وله في

(١) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥ والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤.

مشكلات الكتاب العجائب، ... وأما في فن العربية وعلم الكلام، فلم يكن في وقته من يقاربه في هذين العلمين، وأما فهمه وتصرفه في كتاب سيبويه، فما أراه يسبقه في ذلك أحد، ...، ولا سمعنا بأنبه منه، ممن وقفنا على كلامه، أو شاهدناه، ...، وكان إذا أخذ في فن، أتى بالعجائب^(١).

وهذا الكلام — وإن كان يدل على مكانة ابن الضائع — إلا أن فيه مبالغة ظاهرة، يدل عليها قول تلميذه الآخر أبو عبدالله المراكشي: "وكان نحويا ماهرا، حسن التصرف في علم الكلام وأصول الفقه، وافر الحظ من الفقه^(٢)".
وقول الفيروزآبادي: "إمام في العربية والكلام، وله مشاركة في المنطق والفقه واللغة^(٣)".

فالمقارنة بين المدحتين تُظهر مدى مبالغة ابن الزبير في الثناء على شيخه، ولعلّ تفسير هذا أن ابن الزبير اختص بابن الضائع، فعرفه أكثر من معرفة المراكشي، الذي صرّح بأن ابن الضائع كتب إليه بإجازة بكل ما عنده^(٤)، مما يوحي بأنه لم يكن ملازما له، أو أن الأول أعجب بشيخه، والإعجاب كفيلا بكل مبالغة.

وفاته:

كانت وفاته — رحمه الله — في الخامس والعشرين^(٥) من شهر ربيع الآخر عام

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢٠/٤ — ١٢١.

(٢) الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥.

(٣) البلغة: ١٦٠.

(٤) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥.

(٥) انظر: بغية الوعاة: ٢٠٤/٢ ومعجم المؤلفين: ٢٢٤/٧.

ثمانين وستمائة^(١) ، وقد قارب السبعين^(٢) .

آثاره:

خلف ابن الضائع تراثاً، طوته يدُ النسيان إلا شرحه للجمل^(٣) .
وقد ذُكر من هذا التراث ما يلي:

١ - شرح جمل الزجاجي^(٤) ، وقد حققه الدكتوران: يحيى علوان حسون البلداوي في رسالته الدكتوراه، التي عنوانها "ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه للجمل"، والدكتور: نادي حسين في رسالته الدكتوراه، التي عنوانها "القسم الثاني من شرح الجمل الكبيرة للزجاجي شرح أبي الحسن علي بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن الضائع"، وكلتا الرسالتين في جامعة الأزهر.

٢ - شرحُ لكتاب سيبويه، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف^(٥) .
٣ - إملاء على "الإيضاح" للفارسي^(١) .

-
- (١) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥ والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤ وإشارة العين: ٢٣٥ والمشتبه: ٤٠٦ والبلغة: ١٦٠ وبغية الوعاة: ٢٠٤/٢ وكشف الظنون: ٦٠٤/١ و١٤٢٨/٢ ومعجم المؤلفين: ٢٢٤/٧ والأعلام: ٣٣٣/٤ .
- (٢) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤ وفيه (قارب التسعين) ولعله خلل طباعي، وبغية الوعاة: ٢٠٤/٢ ومعجم المؤلفين: ٢٢٤/٧ والأعلام: ٣٣٣/٤ .
- (٣) انظر: بغية الوعاة: ٣٩٢/٢ .
- (٤) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤ وإشارة العين: ٢٣٥ والبلغة: ١٦٠ وبغية الوعاة: ٢٠٤/٢ وكشف الظنون: ٦٠٤/١ .
- (٥) انظر: الذيل والتكملة القسم الأول: ٣٧٣/٥ والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤ وإشارة العين: ٢٣٥ والبلغة: ١٦٠ وبغية الوعاة: ٢٠٤/٢ وكشف الظنون: ١٤٢٨/٢ ومعجم المؤلفين: ٢٢٤/٧ .

- ٤ - ردُّ اعتراضات ابن الطراوة على سيبويه والفارسي^(٢) .
- ٥ - ردُّ على ابن السيد البطليوسي في اعتراضاته على الزجاجي^(٣) .
- ٦ - رد على ابن عصفور^(٤) .
- ٧ - اختصار شرح الإرشاد لأبي المعالي بن المرأة^(٥) .
- ٨ - شرح التنقيحات للشُّهروردي^(٦) .

(١) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢٠/٤ وبعية الوعاة: ٢٠٤/٢ .

(٢) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢٠/٤ وبعية الوعاة: ٢٠٤/٢ وكشف الظنون: ١٤٢٨/٢ .

(٣) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢٠/٤ وبعية الوعاة: ٢٠٤/٢ .

(٤) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢٠/٤-١٢١ وإشارة التعيين: ٢٣٥ والبلغة: ١٦٠ وبعية الوعاة: ٢٠٤/٢ .

(٥) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤ وإشارة التعيين: ٢٣٥ والبلغة: ١٦٠ .

(٦) انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٢١/٤ وإشارة التعيين: ٢٣٥ والبلغة: ١٦٠ والشُّهروردي هو يحيى شهاب الدين بن حبش بن أميرك، نُسب إلى انحلال الدين، قُتل في سجن الظاهر غازي سنة سبع وثمانين وخمسمائة. انظر: الأعلام: ١٤٠/٨ .

باب: المعرب والمبني.

١: فعل الأمر معرب أم مبني؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ومذهب الكوفيين أنه مجزوم محذوف منه لام الأمر وحرف المضارعة؛ لكثرتة اتساعا في كلامهم، واستدلوا على ذلك بمجيئه على بنائه في حركاته وسكناته، قالوا: ولو كان أصل بناء، وليس محذوفا من ذلك لاختلفا، و[يدل]^(١) على أنه مجزوم حذف آخر المعتل؛ فلو كان مبنيا، لم يحذف آخره؛ لأن البناء لا يكون بحذف أصلا.

واستدل البصريون بأن حروف الجزم لا يجوز أن تحذف، ويبقى جزمها، وإذا كان الخافض — بلا شك — أقوى من الجازم؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال لا يحذف، ويبقى عمله إلا شذوذا، فأن لا يحذف الجازم، ويبقى عمله أخرى وأولى، وأيضا فحذفه مع حذف حرف المضارعة حذف كثير، ولا ينبغي أن يقال به ما وجد مندوحة عنه .

وأما مجيئه على قياسه في البناء فلا ينكر ذلك في الأفعال؛ ألا ترى أن اسم الفاعل من الفعل الزائد على الثلاثة يجيء على بناء الفعل المضارع، ليس بينهما فرق إلا إبدال حرف المضارعة بميم مع أنه اسم ليس من جنس الفعل، فأن يأتي هذا على قياس فعل أمر مثله، وعلى بنائه أخرى؛ لأنه موافق له في اللفظ والمعنى.

وأما حذف آخره فلأن سكونه في الصحيح يشبه الجزم، وقد وجدناهم يشبهون بعض المبنيات بالمعرب، كما فعلوا ذلك في المنادى؛ ألا ترى أنهم نعتوه على اللفظ

(١) في المحقق (أدل) ولعل ما أثبتته في المتن أولى.

فقالوا: يا زيدُ العاقلُ. وكذلك فعلوا بهذا لما كان مطردا كاطراد الإعراب، حُكِمَ له بحكم المعرب، بل فعل الأمر أولى بذلك من المنادى؛ لأن المنادى إنما أشبه المعرب في اطراد بنائه فقط، وذلك موجود في فعل الأمر، وفيه زيادة أن معناه ولفظه موافق للفظ المجزوم، فكان حملة عليه، والحكم له بحكم المعرب أوجب". (١)

ذكر ابن الضائع في فعل الأمر مذهبين:

الأول: أنه مجزوم، حذفت منه لام الأمر وحرف المضارعة، وهو مذهب

الكوفيين، وحجتهم أمران:

أ- مجيء الأمر على بناء المضارع في حركاته وسكناته.

ب- أن البناء لا يكون بالحذف.

الأخير: أنه مبني، وهو مذهب البصريين، ومال إليه ابن الضائع، وحجتهم ما

يلي:

أ- أن حرف الجزم لا يحذف.

ب- اعترض ابن الضائع دليل الكوفيين الأول بأن مجيء الأمر على بناء

المضارع لا يجعله مجزوما؛ لأن اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي يجيء على بناء

المضارع، مع أنه ليس من جنسه.

ج- اعترض ابن الضائع دليل الكوفيين الثاني بأن شبه فعل الأمر الصحيح

بالمضارع الصحيح جعل العرب يحملون الأمر غير الصحيح على المضارع غير

الصحيح، والعرب تُشبه بعض المبنيات بالمعرب، كما فعلوا في المنادى المبني،

حينما نعتوه على اللفظ نحو: يا زيدُ العاقلُ.

(١) شرح الجمل أ: ٢/٦٦٠، ٦٦١.

آراء النحويين

اختلف النحويون في فعل الأمر على مذهبين:

المذهب الأول: أن الأمر مجزوم، حذفت منه لام الأمر وحرف المضارعة، وهو مذهب الكوفيين^(١) والفراء^(٢) وأبي الحسن الأخفش^(٣) وأبي بكر الأنباري^(٤) وابن هشام^(٥).

(١) انظر: الإنصاف: ٥٢٤/٢ وأسرار العربية: ١٦٥ واللباب: ١٧/٢ وشرح المفصل: ٦١/٧ والارتشاف: ٦٧٤/٢ ومغني اللبيب: ٢٢٧/١.

(٢) انظر: معاني القرآن: ٤٦٩/١.

والفراء هو يحيى بن زياد أبو زكريا المعروف بالفراء، كان من أعلم الكوفيين بالنحو، صنف كتباً منها: معاني القرآن، والمقصود والممدود وغيرها، مات سنة سبع ومائتين. انظر: إنباه الرواة: ٧/٤ وبغية الوعاة: ٣٣٣/٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٢٢٧/١.

والأخفش هو سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، قرأ على سيبويه، وروى عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة، ومن مصنفاته: معاني القرآن، المقاييس في النحو، والعروض وغيرها، واختلف في سنة وفاته فقيل: سنة عشر أو خمس عشرة أو إحدى وعشرين ومائتين. انظر: نزهة الألباء: ١٠٧—١٠٩ وبغية الوعاة: ٥٩٠/١. قال ابن الناظم: "المشهور عن الأخفش موافقة سيبويه في الحكم على فعل الأمر بالبناء، وعنه قول آخر وهو أن فعل الأمر مجزوم. بمعنى الأمر، وهو قول بما لانظير له، من غير دليل". انظر: تكملة شرح التسهيل: ٦٢/٤.

(٤) انظر: شرح القصائد الطوال: ٣٨.

والأنباري هو محمد بن القاسم بن محمد، سمع من ثعلب وغيره، وروى عنه الدارقطني، أملى كتباً كثيرة منها: غريب الحديث، الأضداد، المذكر والمؤنث. وغيرها، ولد سنة إحدى وسبعين ومائتين، ومات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٣٣٥ وبغية الوعاة: ٢١٢/١.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ٢٢٧/١ وهذا خلاف ما في أوضح المسالك: ٣٧/١ وشرح اللمحة البدرية: ٣٦٩/٢.

المذهب الأخير: أن الأمر مبني، وهو مذهب البصريين (١) وسيبويه (٢) والمبرد (٣) وابن السراج (٤) والزجاجي (٥) والفارسي (٦)

وابن هشام هو عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري، أخذ عن عبداللطيف بن المرحّل وابن السراج، ومن مصنفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، شذور الذهب. ولد سنة ثمانين وسبعمئة، ومات سنة إحدى وستين وسبعمئة. انظر بغية الوعاة: ٦٨/٢ والأعلام: ١٤٧/٤.

(١) انظر: الإنصاف: ٥٢٤/٢ وشرح المفصل: ٦١/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٧/٢ والارتشاف: ٦٧٤/٢..

(٢) انظر: الكتاب: ١٧/١.

وسيبويه هو إمام البصريين عمرو بن عثمان أبو بشر، أخذ عن الخليل ويونس وغيرهما، صنف الكتاب أشهر مؤلف في النحو، ومات على الأرجح سنة ثمانين ومائة. انظر: إنباه الرواة للقفطي: ٣٤٦/٢ وبغية الوعاة: ٢٢٩/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٣/٢.

والمبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد، أخذ عن أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني وغيرهم، وله من التصانيف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، وغيرها، ولد سنة عشر ومائتين، ومات سنة خمس وثمانين ومائتين. انظر: نزهة الألباء: ١٦٤ وبغية الوعاة: ٢٦٩/١.

(٤) انظر: الأصول: ٥١/١ و١٩٩/٢.

وابن السراج هو محمد بن السري أبو بكر، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي، وله مصنفات منها: الأصول، توفي سنة ست عشرة وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٣١٣ وبغية الوعاة: ١٠٩/١.

(٥) انظر: الجمل: ٢٦٤.

والزجاجي هو عبدالرحمن بن إسحاق أبو القاسم، قرأ على الزجاج، ونُسب إليه، وأخذ عن أبي جعفر الطبري، وابن كيسان وغيرهم، من تصانيفه: الجمل في النحو، الأمالي، وغيرهما، توفي سنة أربعين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٨٠ وبغية الوعاة: ٧٧/٢.

(٦) انظر: الإيضاح: ٧٦.

والفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، أخذ عن أبي بكر بن السراج وأبي إسحاق الزجاج، وله من التصانيف: الإيضاح، التكملة، الحجة في علل القراءات السبع وغيرها، مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. انظر: نزهة الألباء: ٢٣٢ وبغية الوعاة: ٤٩٦/١.

والزمخشري^(١)

وأبي البركات^(٢) والعكبري^(٣) وابن يعيش^(٤) وابن عصفور^(٥) وابن مالك^(٦) وابن

(١) انظر: المفصل: ٢٥٧.

والزمخشري هو محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم، أخذ عن أبي منصور الحارثي و أبي الحسن النيسابوري وغيرهما، وله من التصانيف: الكشاف، المفصل في النحو وغيرها، مات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. انظر: إنباه الرواة: ٢٦٥/٣ وبغية الوعاة: ٢٧٩/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٥٤٣/٢ وأسرار العربية: ١٦٥.

هو عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله الأنباري، قرأ على أبي منصور الجواليقي، ولازم ابن الشجري، ومن مصنفاته — وهي كثير—: الإنصاف في مسائل الخلاف، الإعراب في جدل الإعراب وغيرها، مات سنة سبع وسبعين وخمسمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٨٥ وبغية الوعاة: ٨٧/٢.

(٣) انظر: الباب: ١٩ و١٧/٢.

والعكبري هو عبد الله بن الحسين أبو البقاء، قرأ العربية على ابن الخشاب ويحيى بن نبحاح، له من التصانيف الشيء الكثير، ومنها: إعراب القرآن، اللباب في علل الإعراب، وغيرها، ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، ومات سنة ست عشرة وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٦٣ وبغية الوعاة: ٣٨/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٦١/٧.

وابن يعيش هو يعيش بن علي بن يعيش، قرأ النحو على فتيان الحلبي وأبي العباس البيزوري، من تصانيفه: شرح المفصل، شرح تصريف ابن جني، ولد سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة، ومات في سنة ثلاث وأربعين وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ٣٨٨ وبغية الوعاة: ٣٥١/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٣٢٨/٢.

وابن عصفور هو علي بن مؤمن أبو الحسن، أخذ عن الدباج والشلوين، من تصانيفه: المقرب في النحو، وشرح الجمل، وغيرها، توفي سنة تسع وستين وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٣٦ وبغية الوعاة: ٢١٠/٢.

(٦) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٥٧/٤.

وابن مالك هو محمد بن عبدالله بن عبدالله، الشهير بابن مالك، سمع من السخاوي والحسن بن الصبّاح، من مصنفاته: شرح التسهيل، شرح الكافية وغيرها، ولد سنة ستمائة، ومات سنة اثنتين وسبعين وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ٣٢٠ وبغية الوعاة: ١٣٠/١.

عقيل (١).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

١ - أحسب أن نقل كلام الفراء يعطي صورة صادقة لمذهب الكوفيين، ولذا نقلته هنا، فهو يقول: " في قراءة أبي — رضي الله عنه — {فبذلك فافرحوا} (٢) وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به، أو لم تواجه؛ إلا أن العرب حذفوا اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حذفوا التاء ذهبوا باللام، وأحدثوا الألف في قولك: اضرب وافرح؛ لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يستأنف بحرف

(١) انظر: المساعد: ١٢٤/٣—١٢٥.

وابن عقيل هو عبد الله بن عبد الرحمن بماء الدين بن عقيل، أخذ عن التقي الضائع والعلاء القونوي وغيرهما، من تصانيفه: المساعد في شرح التسهيل، ومختصر الشرح الكبير، وغيرهما، ولد سنة ثمان وتسعين وستمائة، وتوفي سنة تسع وستين وسبعمائة. انظر: بغية الوعاة: ٤٧/٢ والأعلام: ٩٦/٤.

(٢) سورة يونس: ٥٨ والآية هي قوله — تعالى — {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون} وانظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/٢٥٩ والحجة لأبي علي: ٤/٢٨٢ والمختص: ١/٤٣٣ والحجة لابن زنجلة: ٣٣٣ والكشاف: ٢/١٩٤ والمحرر الوجيز: ٣/١٢٦ والتفسير الكبير: ١٧/١١٨ والجامع لأحكام القرآن: ٨/٣١٧ والبحر المحيط: ٥/١٧٢ والدر المصون: ٤/٤٥.

والصحابي هو أبي بن كعب بن قيس، أبو المنذر سيد القراء، كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرًا والمشاهد كلها، اختلف في سنة وفاته، فقيل: سنة اثنتين وعشرين، وقيل: سنة عشرين، وقيل: سنة ثلاثين، قال ابن عبد البر: "الأكثر على أنه في خلافة عمر". انظر: الإصابة: ١/١٨٠ ومعرفة القراء الكبار: ١/٢٨.

ساكن، فأدخلوا ألفا خفيفة يقع بها الابتداء، كما قال: {أداركوا} (١) و{أثاقتم} (٢). (٣)

٢- **مستند المذهب الأول:** بالمقارنة بين ما ذكره ابن الضائع وأبو البركات وجدت ابن الضائع ساق الخلاف النحوي في فعل الأمر بين الكوفيين والبصريين، ولم يذكر من حجج المذهب الكوفي على إعرابه إلا اثنتين — مع أنه متأخر — وهما:

أ- أن الأمر جاء على بناء المضارع في حركاته وسكناته، ولو كان أصلاً مستقلاً لجاء مختلفاً عنه.

ب- أن المعتل من الأمر يحذف آخره، ولا يكون البناء بالحذف .

وللكوفيين حجج أخرى، وهي:

ج- أن الأصل في الأمر المواجه " لتفعل "؛ فأصل " اضرب " : لتضرب. وجاء الأخير مستعملاً في كلام العرب، ولو كان قليلاً (٤).

د- أن الأمر ضد النهي، والعرب تحمل الشيء على ضده (٥).

ه- أن الجازم يعمل محذوفاً (١) كما عمل حرف الجر محذوفاً، وكما عمل

حرف النصب " أن " محذوفاً جوازاً أو وجوباً؛ وكما عملت " إن " الشرطية محذوفة في مذهب بعض البصريين، في جواب الطلب (٢).

(١) سورة الأعراف: ٣٨ والآية {قال ادخلوا في أمم قد خلت من قبلكم من الجن والإنس في النار كلما دخلت أمة لعنت أختها حتى إذا أداركوا فيها جميعاً...}.

(٢) سورة التوبة: ٣٨ والآية {يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أثاقتم إلى الأرض...}.

(٣) معاني الفراء: ١/٤٦٩، ٤٧٠.

(٤) انظر: الإنصاف: ٢/٥٢٤.

(٥) انظر: السابق: ٢/٥٢٨.

و- شواهد الكوفيين على مذهبهم كثيرة، وهي (٣):
محمدٌ تفدِ نفسك كل نفسٍ إذا ما خفت من أمرٍ تبالا
وقول الآخر (٤):

(١) انظر: السابق: ٥٣٠/٢-٥٣٣.

(٢) انظر: السابق: ٥٣٠/٢، ٥٣٤.

(٣) البيت من الوافر، نُسب البيت إلى الأعشى وحسان، وليس في ديوانيهما الصادرين عن دار بيروت، ونُسب إلى أبي طالب، وأنكر ذلك الأستاذ محمد عبدالحالق عزيمة في تحقيقه للمقتضب، وانظر: الكتاب: ٨/٣ ومعاني الأخصف: ٧٥/١ والمقتضب: ١٣٠/٢ وسر الصناعة: ٣٩١/١ والأصول: ١٧٥/٢ والأماشي الشجرية: ١٥٠/٢ والإنصاف: ٥٣٠/٢ واللباب للعكبري: ١٨/٢ وشرح التسهيل: ٦٠/٤ والبيت في جميع ما تقدم غير منسوب، ونسبه الرضي في شرح الكافية إلى حسان: ١٢٥/٤ وابن هشام إلى أبي طالب في شذور الذهب: ٢١١ وقال البغدادي في الخزانة: ١١/٩: "والبيت لا يعرف قائله، ونسبه الشارح في الباب الذي بعد هذا إلى حسان، وليس موجودا في ديوانه، وقال ابن هشام في "شذور الذهب": قائله أبو طالب.. وقال بعض فضلاء العجم في "شرح أبيات المفصل": هو للأعشى "والمعجم المفصل: ٦٣٤/٢.
تبالا: عداوة، القاموس: ١٢٥٣ مادة (التبل).

والأعشى هو ميمون بن قيس، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، ولم يسلم، كان يكنى بأبي بصير، توفي سنة سبع للهجرة. انظر: الشعر والشعراء: ١٥٩ والأعلام: ٣٤١/٧.

وحسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري صحابي، وهو شاعر الإسلام، توفي حوالي سنة ستين. انظر: الشعر والشعراء: ١٩٢ والإصابة: ٥٥/٢.

وأبو طالب هو عم الرسول — صلى الله عليه وسلم — عبدمناف بن عبدالمطلب، مات سنة ثلاث قبل الهجرة. انظر: الأعلام: ١٦٦/٤.

(٤) البيت من الوافر، ونسبه سيبويه إلى الأعشى: ٤٥/٣، وليس في ديوانه الصادر عن دار بيروت، ونسب إلى الفرزدق في أمالي القالي: ٩٠/٢ وعزاه الزمخشري إلى ربيعة بن جشم في المفصل: ٢٤٨ وقال أبو عبيد البكري في التنبيه: ١٠٠: "هذا البيت ليس للفرزدق، وقد نسب إلى الحطيئة، ولم يروه أحد في شعره، والصحيح أنه لدثار بن شيبان" وقال ابن منظور في اللسان: ٣١٦/١٥: "وأشد الأصمعي لمدثار بن شيبان النمري" وعلى هذا سار البغدادي في شرح أبيات المغني: ٢٣٠/٦ وهو غير منسوب في معاني

فقلتُ ادعي وأدعُ؛ فإنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ
وقول الآخر (١):

على مِثْلِ أَصْحَابِ البُعُوضَةِ فاحْمِشِي — لكِ الويلُ — حُرَّ الوِجْهِ أُوَيْبِكِ مَنْ بَكَى
وقول الآخر (٢):

مَنْ كَانَ لَا يَزْعَمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدُنْ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ
وقول الآخر (٣):

فَتُضْحِي صَرِيحاً مَا تُجِيبُ لدَعْوَةٍ وَلَا تَسْمَعُ الدَّاعِيَ وَيُسْمَعُ مَنْ دَعَا
وقول الآخر (٤):

الفراء: ٣١٤/٢ والجمهرة: ١٠٦٢/٢ مادة (ندي) لكن برواية أخرى "وأدعو" وتهذيب اللغة: ١٥/١٠٤
مادة (لام الأمر) وسر الصناعة: ٣٩٢/١ ومغني اللبيب: ٣٩٦/٢.

والخطيئة هو جروول بن أوس العبسي، جاهلي أدرك الإسلام، وكان هجاء رقيق الدين، لثيم الطبع،
توفي نحو سنة خمس وأربعين. انظر: الشعر والعشراء: ٢٠٣ والأعلام: ١١٨/٢.
والفرزدق هو همام بن غالب شاعر إسلامي أموي، وأحد شعراء النقائص، مات سنة مائة وعشرة.
انظر: الشعر والشعراء: ٣١٥ ومعجم الشعراء: ٤١١.

(١) البيت من الطويل لمتمم بن نويرة في الكتاب: ٩/٣ والمقتضب: ١٣٠/٢ والأصول: ١٥٧/٢ والأملالي
الشجرية: ١٥١/٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٥٩٩/٢ وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٣٣٩/٤.
والشاعر متمم بن نويرة من ثعلبة بن يربوع التميمي، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، فأسلم، اشتهر
برثاء أخيه مالك، توفي نحو سنة ثلاثين. انظر: الشعر والشعراء: ٢١٤ والأعلام: ٢٧٤/٥.

(٢) البيت من الرجز، ولم أعرف قائله، وهو معاني الفراء: ١٦٠/١ وسر الصناعة: ٣٩٢/١
والخصائص: ٣٠٣/٣ وشرح التسهيل: ٦٠/٤ ورصف المباني: ٢٥٦ ولسان العرب: ٣١٩/٤ وشرح أبيات
المغني: ٣٣٤/٤ وهو فيها بغير عزو.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في المسائل البغداديات: ٤٦٩ وسر
الصناعة: ٣٩٠/١ وشرح المفصل: ٦٠/٧.

(٤) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في معاني الفراء: ١٥٩/١ وسر الصناعة: ٣٩٠/١ وشرح
التسهيل: ٥٩/٤ ومغني اللبيب: ٢٢٤/١ وشرح أبيات المغني: ٣٣٣/٤ وقال البغدادي: "ولم أقف على
قائله".

فلا تَسْتَطِيلُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ
وقول الآخر (١):

قُلْتُ لِيَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَأْذَنُ فَإِنِّي حَمُّهَا وَجَارُهَا
فالأفعال "تفدٍ وأدعُ وييكُ ويدنُ ويسمعُكُ ويكنُ وتأذنُ" مجزومة بلام الأمر
المحذوفة.

ز - أن ماجاء على " فعالٍ " إنما بني؛ لتضمنه معنى لام الأمر، لا لقيامه
مقامه (٢).

ح - أن الأمر معنى، حقه أن يؤدي بالحرف، كما لم يؤدِّ النهي إلا
بالحرف (٣).

ص - أن الأصل في الأفعال عند الكوفيين الإعراب (٤).

٣ - ذكر ابن الضائع من حجج البصريين اثنتين، وهما:

١ - أن حرف الجر لا يعمل محذوفاً؛ فحرف الجزم أولى (٥)، وقد قال
سيبويه: "فمن ثم لم يضمروا الجازم؛ كما لم يضمروا الجار (٦)".

(١) البيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي قاله العيني، ذكر ذلك عنه البغدادي في شرح أبيات
المغني: ٤/١٣٤ وانظر: شرح التسهيل: ٤/٥٩ وشرح شواهد المغني: ٢/٦٠٠ لكن السيوطي نقل أن العيني لم
يُسمِّ قائله.

والشاعر هو منظور بن مرثد بن فروة بن نوفل بن نضلة الأسدي. انظر: معجم الشعراء د. عفيف:

.٢٦٢

(٢) انظر الإنصاف: ٢/٥٢٤-٥٣٤.

(٣) انظر مغني اللبيب: ١/٢٢٧.

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ١/١٢٢.

(٥) انظر: الإنصاف: ٢/٥٣٤-٥٤٩.

(٦) الكتاب: ٣/٩ والمقتضب: ٢/١٣١ والأصول: ٢/١٧٤.

ب- أن حذف الجازم وحرف المضارعة حذف كثير، ولا يقال به ما كان إلى غيره سبيل.

ومن حجج البصريين — أيضا —:

ج- أن الأصل في الأفعال البناء، وما أعرب المضارع إلا لشبهه بالاسم، والأمر لا يشبه الاسم بوجه^(١).

د- الإجماع على أن العلة في بناء "فعال" أنه ناب عن فعل الأمر، فلو لم يكن الأمر مبنيا، لما بُني "فعال"^(٢).

ه- أن علة إعراب المضارع وجود حرف المضارعة، وقد زال من محل التزاع، فزالت علة إعرابه، فوجب بناؤه^(٣).

و- أن لام التأكيد تدخل المضارع فتقول: إن زيدا ليقوم. ولا تدخل الماضي مع أنه أقرب إلى الاسم من الأمر؛ فكونها لا تدخل الأمر أولى، وإذا لم تدخله دل ذلك على أنه لا يشبه الاسم؛ فيظل على بناءه^(٤).

٤ - ردّ ابن الضائع — في كلامه السابق — المذهب الكوفي بما يلي:

١- أن مجيء الأمر على قياس المضارع غير قاضٍ بإعرابه، ألا ترى أن اسم الفاعل من الفعل الزائد على الثلاثة يجيء على بناء المضارع، مع أنهما من جنسين مختلفين؟

ب- أن حذف حرف العلة من فعل الأمر حمل له على المضارع؛ لأن سكونه في الصحيح أشبه الجزم في المضارع، والعرب يشبهون بعض المبنيات بالمعرب، كما فعلوا في المنادى، ألا ترى أنهم نعتوه على اللفظ فقالوا: يا زيدُ العاقلُ؟ بل فعل

(١) انظر: الإنصاف: ٥٣٤/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٥٣٥/٢.

(٣) انظر: السابق: ٥٤١/٢.

(٤) انظر: الإنصاف: ٥٤٢/٢.

الأمر أولى بهذا من المنادى؛ لأن المنادى أشبه المعرب في اطراد بنائه فقط، وهذا موجود في الأمر، وفيه زيادة أن معناه ولفظه موافق للفظ المجزوم، فكان حملة عليه أولى (١).

وللبصريين ردود على الكوفيين أخرى منها:

ج- أن الأمر جاء على بناء المضارع؛ لأنهما معاً بناء لما لم يقع (٢).

د- أنه لو كان أصله ما زعمتم؛ لوجب بقاء اللام، وأما أنها حذفت لكثرة الاستعمال، فيرده أن حذفها لم يختص بما كثر استعماله؛ فحذفت مع نحو: احرنجم، واعلوّط. مما لم يكثر استعماله (٣).

ه- لو أُحْدِدَ بما سلّم به الكوفيون فسيكون مبنياً؛ لأنه تضمن معنى الحرف (٤).

و- أن حمل الأمر على النهي غير مناسب؛ لأن الأخير فيه علة الإعراب بخلاف الأمر (٥).

ز- أن إعمال "أن" مضمرّة جوازا ووجوبا، وإعمال "رب" محذوفة، وإعمال "إن" محذوفة؛ لأنه قد وجد ما يدل عليها (٦).

ح- أما الشواهد الكوفية؛ فردّها البصريون بما يلي:

(١) وانظر: السابق: ٥٤٢/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ٤/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٥٤٠/٢.

احرنجم القوم: اجتمعوا، القاموس: ١٤١٢ مادة (حرجم)، واعلوّط البعير: تعلق بعنقه، وعلاه القاموس: ٨٧٦ مادة (العلاط).

(٤) انظر: الإنصاف: ٥٤١/٢.

(٥) انظر: السابق: ٥٤١/٢، ٥٤٢.

(٦) انظر: السابق: ٥٤٨/٢، ٥٤٤.

البيت الأول أنكره المبرد^(١) ومع هذا فيمكن أن يُحمل على الخبر؛ فيكون قد أراد: تفدي نفسك. وحذفت الياء تخفيفاً كما حذفت في: الأيد. على سبيل الضرورة، والاجتزاء بالحركة عن الحرف كثير في كلامهم^(٢).

والبيت الثاني قد روي برواية أخرى هي:

ادعي وأدعو إن أندى

بإثبات الواو وحذف الفاء من "إن" فلا يكون فيه حجة؛ وإن صحّت رواية الكوفيين، فهو محمول على الضرورة^(٣).

وأما البيت الثالث فيحمل على الضرورة^(٤) ويمكن أن يحمل على المعنى؛ لأن قوله: "فاشمشي" في موضع "فلتشمشي" فعطف عليه "بيك" على المعنى^(٥) والرابع محمول على الضرورة^(٦) وكذا حُمِلَ الخامس^(٧) والسادس^(٨) والسابع^(٩) أيضاً.

(١) المقتضب: ١٣١/٢.

(٢) انظر الأمل الشجرية: ١٥٠/٢ و الإنصاف: ٥٤٤/٢-٥٤٦ وأسرار العربية: ١٦٧ وشرح التسهيل: ٦٠/٤.

(٣) انظر: الإنصاف: ٥٤٧/٢.

(٤) انظر: السابق: ٥٤٧/٢.

(٥) انظر: المقتضب: ١٣١/٢ والأمل الشجرية: ١٥١/٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٥٩٩/٢ وشرح أبيات المغني: ٣٣٥/٤.

(٦) انظر: سر الصناعة: ٣٩٠/١، ٣٩٢ والخصائص: ٣٠٣/٣ وشرح التسهيل: ٥٩/٤، ٦٠ وشرح أبيات المغني: ٣٣٤/٤.

(٧) انظر: سر الصناعة: ٣٩٠/١.

(٨) انظر: سر الصناعة: ٣٩٠/١ وشرح التسهيل: ٥٩/٤ وشرح أبيات المغني: ٣٣٣/٤، ٣٣٤.

(٩) شرح التسهيل: ٥٩/٤ وشرح شواهد المغني: ٦٠٠/٢، ٦٠١.

ص- أن الفراء — بشهادة المازني^(١) — قال في حلقته: "لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر" فدلّ على أن الحذف — بالإجماع — لا يكون في اختيار الكلام^(٢).

٥- أحسب أن مما ينبغي التنبيه عليه ما يلي:

١- دعوى أبي البركات الإجماع على أن علة بناء "فعال" نيابته عن الأمر. والغريب أن يكون إجماعاً، مع مخالفة الكوفيين؛ لكن لعل أبا البركات تجوّز في التعبير عن إجماع البصريين، ومع ذلك فليس من حقه — في ظني — أن يعتبر ما اتفق عليه البصريون إجماعاً.

ب- دعوى أبي البركات الإجماع بعد أن ساق عن المازني موافقة الفراء لمذهب البصريين.

وأظن ذلك بخساً لحقوق الكوفيين غير الفراء، عندما اختصر أبو البركات الكوفيين في شخص الفراء وحده.

الترجيح

أحسب أن أقرب المذهبين الأخير، وذلك لما يلي:

١- أن شواهد الكوفيين ليست في محل التراع؛ إذ لا يترتب على القول بها، القول باقتطاع الأمر من المضارع؛ لأنّ الدليل أقلّ من الدعوى من وجهين:
١- أن الدعوى تتضمن حذف حرفين، والشواهد ليس فيها إلا حذف حرف واحد.

(١) المازني هو بكر بن محمد بن بقرية الإمام أبو عثمان، كان إماماً في العربية، وله من التصانيف: كتاب في القرآن، التصريف. وغيرها، توفي في سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ٦١ وبغية الوعاة: ٤٦٣/١.

(٢) الخصائص: ٣٠٣/٣ والإنصاف: ٥٤٧/٢.

٢- أن المدَّعى — وهو حذف حرفين — ليس هناك ما يدل عليه في صيغة "افعل" بعد الحذف بخلاف الشواهد فإنَّ حرف المضارعة دال على حذف الجازم.

ب- مع الإقرار بمذهب الكوفيين — أن الإعراب أصل في الأفعال أيضاً — فسيظل البناء في الفعل أكثر من الإعراب؛ لأن الماضي مبني، والمضارع يبنى — إذا اتصلت به نون التأكيد المباشرة ونون النسوة، على خلاف في ذلك بين البصريين^(١) — والحمل على الأكثر أولى؛ ما لم يمنع منه مانع؛ ولهذا كان الإعراب في الفعل ضعيف^(٢).

ج- كثرة الحذف من غير موجب^(٣).

وبما تقدم، يحق لي أن أقول: إن المذهب القائل ببناء الأمر أولى؛ لأن المحاذير المترتبة عليه أخف من تلك التي تلزم القول بإعرابه.

وفي النهاية يترجح عندي ما مال إليه ابن الضائع، وهو القول ببناء الأمر.

٢ - الخلاف في حذف نون المثني دون إضافة.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ومن جيّد الحمل على المعنى قوله^(٤):"

(١) انظر: شرح التذليل والتكميل: ١٢٦/١-١٣٠ والارتشاف: ٦٧٤/٢.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٧ والخصائص: ٦٣/١ وشرح المقدمة الجزولية: ٤٩٦/٢.

(٣) انظر: تكملة شرح التسهيل: ٦٠/٤.

(٤) البيت من الرجز، وضره: الأفعوان والشجاع الشجعماً

وقد اختلف في نسبه فقيل: لعبد بني عبس في الكتاب: ٢٧٦/١ وللدبيري في: شرح أبيات سيويه:

٢٠١/١ ولساور العبسي في: الحلل: ٢٨٤ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٦٤٢/٢ وللعجاج أو لساور

العبسي في: شرح الجمل لابن خروف: ٨٥١/٢ ولأبي حيان الفقهسي أو لساور العبسي — وبه جزم

قد سالم الحياتُ منه القدما

فـ"الحيات" فاعله، و"القدما" مفعوله، ... ورواه الفراء بنصب "الحيات"
والفاعل "القدما"، وحذف نون التثنية ضرورة، واحتج بقوله^(١):
هما خُطِّتا إمَّا إِسارٌ ومِنَّةٌ وإمَّا دمٌ والقتلُ بالحرِّ أجدرُ

الترمذي والبطلوسي — أو العجاج أو الديبري أو عبد بني عبس في: شرح شواهد المغني: ٩٧٣/٢
ولابن جُبابة أو لمساور أو العجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو الديبري أو عبد بني عبس في: الخزانة:
٤١٨/١١.

ومساور العبسي هو مساور بن هند بن قيس العبسي، مخضرم إسلامي. انظر: الشعر والشعراء:
٢٢٢ والخزانة: ٤١٩/١١.

وابن جُبابة شاعر جاهلي لص، واسمه المغوار بن الأعنق. انظر: الخزانة: ٤١٨/١١.
والأفغوان: ذكر الأفاعي، اللسان: ١٥٩/١٥ مادة (فعا) والشجعم: الطويل من الحيات، القاموس:
١٤٥٤ مادة (الشجعم).

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرا في ديوانه: ٨٩ وشرح شواهد المغني: ٩٧٥/٢ والخزانة:
٥٠٢/٧ والدرر: ٥٨/١ والمعجم المفصل: ٣٥٥/١ وبلا نسبة في الخصائص: ٤٠٥/٢ وشرح الجمل
لابن خروف: ٨٥٢/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٤٦١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٨٥/٢
وشرح التسهيل: ٦٢/١ ومغني اللبيب: ٦٤٣/٢.

وبالنظر في ما تقدم يتضح أن للبيت روايتين:

الأولى: ما في المتن، وهي برفع "إسار ومنة".

الأخرى: بجر "إسار ومنة"، وهذه لا شاهد فيها؛ لأن النون حذفت للإضافة، وقد فصل بين
المضاف والمضاف إليه بـ"إما". انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٦٤١/٢ ومغني اللبيب: ٦٤٣/٢ قال
ابن هشام عن رواية الجر: "وأما من خفض، وفصل بين المتضايقين بـ"إما" فلم ينفك البيت عن
ضرورة".

إسار: ما يشد به، القاموس: ٤٣٧ مادة (الأسر)، ومِنَّة: النعمة، القاموس: ١٥٩٤ مادة (من).
وتأبط شرا هو ثابت بن عمسل، وقيل: ثابت بن جابر، شاعر جاهلي. انظر: الشعر والشعراء: ١٩٧
والأعلام: ٩٧/٢.

السيرافي: يُروى بخفض "إسارٍ ومَنَّةٍ" ولا حجة فيه للفراء؛ لأن النون حُذفت للإضافة^(١).

قلت: ...، لم يحتج الفراء إلا برواية الرفع، ورواية الخفض لا ترد روايته. وزعم ابن خروف^(٢) أن حذف نون التثنية كثير في الشعر، ومنه في الكلام: قطا قطا، بيضك ثنتا، وبيضي مائتا^(٣).

قال: ويدل على تثنية "القدمين" قوله بعد:
هَمَمَنْ فِي رَجْلِيهِ حَتَّى هُوَمَا

قلت: وليس كما زعم أنه كثير في الشعر، بل هو من الضرائر القليلة، وأدل دليل على قلته أن سيبويه لم يذكره في الضرائر، وأما استدلاله بذكر "الرجلين" فضعيف، ولا يحتاج — في أنه أراد القدمين — لاستدلال؛ إذ معلوم أنه يريد: أن الحيات سالت قدميه؛ إذ لا اختصاص لإحدهما بذلك^(٤).

ذكر ابن الضائع في حذف نون المثني — دون إضافة — مذهبين:

الأول: مذهب ابن خروف، وهو أن حذف النون كثير في الشعر، وقد يأتي في النشر.

الأخير: ما اختاره ابن الضائع، وهو أن حذف النون من الضرائر القليلة،

(١) انظر: شرح السيرافي: ٧٣/٢ ب.

(٢) هو علي بن محمد أبو الحسن، أخذ النحو عن ابن طاهر، له مصنفات منها: شرح سيبويه، شرح الجمل وغيرهما، مات سنة تسع وستمائة — وقيل: خمس، وقيل: عشر. انظر: إشارة التعيين: ٢٢٨ وبغية الوعاة: ٢/٣٠٣.

(٣) انظر: الخصائص: ٤٣١/٢ بلفظ (اقطي قطا) وشرح الجمل لابن عصفور: ١٨٦/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٦٤٢/٢ واللسان: ١٤٣/١١ مادة (حجل) بلفظ (قطا قطا).

اقطي: أثقلي المشي، القاموس: ١٧٠٨ مادة (قطا).

(٤) شرح الجمل أ: ٦٤٠—٦٤٢.

ودليله أن سيبويه لم يذكره من الضرائر.

آراء النحويين

للنحاة في حذف نون المثني دون إضافة قولان:

القول الأول: أن حذف النون كثير في الشعر، وقد يأتي في النثر، وهو مذهب البغداديين^(١) وابن خروف، كما ذكره ابن الضائع في مقدمة المسألة، وجعل ابن جني حذف نون المثني لغة لبعض العرب.^(٢)

القول الأخير: أن حذف النون ضرورة، وهو مذهب الفراء^(٣) وابن السيد^(٤) وابن هشام اللخمي^(٥) وابن خروف في "شرح الجمل"^(٦) وابن عصفور^(٧) وابن هشام^(٨) وهو الذي اختاره ابن الضائع.

(١) انظر: سر الصناعة: ٤٨٣/٢.

(٢) انظر: الخزانة: ٥٠٠/٧.

(٣) انظر: الحلل: ٢٨٥ والخزانة: ٤١٥/١١.

(٤) انظر: الحلل: ٢٨٥.

عبدالله بن محمد أبو محمد البطلبيوسي، من تصانيفه: شرح أدب الكاتب، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل وغيرها، توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٧٠ وبغية الوعاة: ٥٥/٢.

(٥) انظر: الخزانة: ٤١٦/١١.

وابن هشام اللخمي هو محمد بن أحمد بن هشام، من تصانيفه: الجمل في شرح أبيات الجمل، ولحن العامة وغيرهما، كان حيا سنة سبع وخمسين وخمسمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٩٨ وبغية الوعاة: ٤٨/١.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٨٥١/٢.

(٧) انظر: شرح الجمل: ١٨٥/٢.

(٨) انظر: مغني اللبيب: ٦٤٣/٢.

المناقشة

١- ورد الحديث عن حذف نون المثني دون إضافة في كلام ابن الضائع عند الكلام على قول الراجز:

قد سالم الحياتُ منه القدا
الأفعاونَ والشجاعَ الشجعما
وذلك أن البيت له روايتان:
الأولى: برفع "الحياتُ":

والأخرى: بنصب "الحياتِ"، وهي رواية الكوفيين، كما قال ابن جني.^(١)
وعلى رواية النصب حمل البيت على أن "القدا" فاعل، حذف نونه؛ لأنه مثني.

قلت: وقد نسب هذه الرواية ابن الضائع إلى الفراء^(٢)، وما في "معاني القرآن" رواية الرفع، قال الفراء: "فنصب "الشجاع"، و"الحيات" قبل ذلك مرفوعة".^(٣)

٢- نسب ابن الضائع إلى ابن خروف القول بأن حذف نون المثني في الشعر كثير، وما في "شرح الجمل" يأبي نسبة هذا الرأي إلى ابن خروف؛ إذ يقول ابن خروف: "ويروى برفع "الحيات" ونصبها، فمن نصبها أبدل منها ما بعدها من المنصوبات، وجعل "القدا" مثني، وهما فاعل "سالم"، وحذف النون ضرورة".^(٤)
فلعل ما نسبه ابن الضائع إليه في كتاب آخر لابن خروف.

٣- **مستند المذهب الأول:** النصوص التي جاءت في تأييد مذهب البغداديين وابن خروف هي:

(١) انظر: الخصائص: ٤٣٠/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل أ: ٦٤١/٢.

(٣) معاني القرآن: ١١/٣.

(٤) شرح الجمل: ٨٥١/٢.

قول العرب: اقطي قطا، فبيضك ثنتا، وبيضي مائتا.
فقد حذفت نون المثني من "ثنتا" و"مائتا"، والأصل: ثنتان و مائتان.
وقول الشاعر:

هما خُطِّتا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ، وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ
فقد حذفت نون المثني من "خطتا"، والأصل: خطتان.
وقول الشاعر^(١):

لَنَا أَعْتَرٌ لُبْنٌ ثَلَاثٌ فَبِعِضِّهَا لِأَوْلَادِهَا ثَنَّتَا، وَمَا بَيْنَنَا عَنزٌ
فقد حذفت نون المثني من "ثنتا".
وقول الشاعر^(٢):

(١) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في الخصائص: ٤٣٠/٢ وسر الصناعة: ٤٨٧/٢ وشرح التسهيل: ٦٢/٢ والخزانة: ٥٠٠/٧ والمعجم المفصل: ٤٥٧/١.
لُبْنٌ: جمع لبونة، وهي ذات اللبن، القاموس: ١٥٨٦ مادة (اللبن)، وعتز: أنثى المعز، القاموس: ٦٦٦ مادة (العتز).
(٢) البيت من الرجز، وهو لمحمد بن ذؤيب في شرح شواهد المغني: ٥١٥/٢ والخزانة: ٢٣٧/١٠، ٢٤٠ والدرر: ٢٨٣/١ والمعجم المفصل: ١٢٠٤/٣.
وبلا نسبة في الخصائص: ٤٣٠/٢ وتخليص الشواهد: ١٧٣ ومغني اللبيب: ١٩٣/١.
وبالنظر في ما تقدم يتضح أن للرجز روايتين:
الأولى: المثبتة في المتن، وبها يكون الشاهد، وهي في الخصائص: ٤٣٠/٢ ومغني اللبيب: ١٩٣/١ والخزانة: ٢٣٩، ٢٤٠/١٠.
الأخرى: قادمة أو قلماً محرّفاً
ولا شاهد فيها؛ إذ لا مثني فيها، وهي في مغني اللبيب: ١٩٣/١ وشرح شواهد المغني: ٥١٥/٢ وتخليص الشواهد: ١٧٣ والخزانة: ٢٣٧/١٠.
تشوّفاً: تطّلع، القاموس: ١٠٦٧ مادة (شفتة)، وقادمة: ريشة في مقدم الجناح، القاموس: ١٤٨١ مادة (القدم).

كَأَنَّ أَذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَتَا أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

فقد حذفت نون المثني من "قادمتا" و"قلما محرّفا"، والأصل: قادمتان، وقلمان محرّفات.

وقول الشاعر^(١):

لَهَا مَتْنَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكْبَّ عَلَى سَاعِدِيهِ النَّمِرُ

فقد حذفت نون المثني من "خطّاتا"، والأصل: خطّاتان.

وقول الراجز:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُونَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا

٤ - **اعتراض شواهد** من يجيز حذف نون المثني دون إضافة:

أ- أن حذف نون التثنية شيء غير معروف، قال ابن جني: "لأن حذف نون التثنية شيء غير معروف".^(٢)

ب- أن للبيت الأول والثالث والأخير رواية أخرى، لا شاهد فيها، فالبيت الأول يروى بلفظ:

هُمَا خَطَّتَا إِمَا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَا دَمٍّ، وَالْقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ

بجر "إسار ومنة" على أن "خطّتا" قد أُضيفت إليهما، وفصل بين المتضايين

بـ "إما"، وهذه الرواية جاءت — أيضا — على الضرورة.^(١)

والشاعر هو محمد بن ذؤيب الفُقيمي العُماني، راجز من بني تميم، من شعراء الدولة العباسية، توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين. انظر: الشعر والشعراء: ٥١١ والأعلام: ١٢٣/٦.

(١) البيت من المتقارب، وهو لامريء القيس في ديوانه: ١٦٤ وسر الصناعة: ٤٨٤/٢ وبلا نسبة في شرح الجمل لابن خروف: ٨٥١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٨٥/٢ وشرح التسهيل: ٦٢/١. خطّاتا: مكترتان، القاموس: ١٦٥١ مادة (خطا)، وأكبّ: أقبل، القاموس: ١٦٤ مادة (كبه).
(٢) سر الصناعة: ٤٨٥/٢.

والبيت الثالث يُروى بلفظ:

قادمةً أو قلماً محرّفاً

ولا شاهد فيه على حذف النون. (٢)

والبيت الأخير رُوي بلفظ:

قد سالم الحياتُ منه القدما

برفع "الحيات"، ونصب القدم، ولا شاهد فيها، قال ابن جني عن هذه الرواية والرواية التي فيها الشاهد: "فهذه رواية، لا يعرفها أصحابنا، والصحيح عندنا هو مارواه سيبويه:

قد سالم الحياتُ منه القدما

برفع "الحيات" ونصب "القدما". (٣)

ج- وبيت امرئ القيس حملة الكسائي على أنه أراد: خظتاً، فلما حرك التاء، ردّ الألف التي هي بدل من لام الفعل؛ لأنها إنما حذفت لسكونها، وسكون التاء، فقال: خظتاتاً. (٤)

وقال ابن جني عن مذهب الكسائي في البيت: "ومذهب الكسائي في "خظتاتاً" أقيس عندي من قول الفراء؛ لأن حذف نون التثنية شيء غير معروف". (٥)

الترجيح

أقرب القولين عندي الأخير، وهو الذي يذهب إلى أن حذف النون ضرورة في الشعر، وذلك لما يلي:

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٦٤١/٢ ومغني اللبيب: ٦٤٣/٢ والخزانة: ٥٠٠/٧.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٩٣/١ وشرح شواهد المغني: ٥١٥/٢ والخزانة: ٢٣٧/١٠.

(٣) سر الصناعة: ٤٨٣/٢.

(٤) انظر: سر الصناعة: ٤٨٤/٢ بتصرف يسير.

(٥) السابق: ٤٨٥/٢.

١- أن الحكم للمطرود وحده في صياغة القوانين، واعتبار الشاذ والنادر سببا لبنائها، يجر إلى اضطرابها و تعددها.

ب- أن اللغة عادةً، هي إلى التقليد أقرب، فكان من المفترض أن تكثر هذه الأساليب — لو لاقت قبولا من مستخدم اللغة الأول —، فلما لزمتم الندرة، كان ذلك دليلا على رفض اللغة لها.

وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه ابن الضائع أرجح القولين.

٣- الخلاف في المركب المزجي غير المختوم بـ"ويه".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأما المشبه فقد تجوز تثنيته، بل هو قول أكثر النحويين، على ما حكى بعد^(١)، وهو الصحيح؛ لأن المانع من التثنية والجمع اللفظ، فمع حكاية الجملة في "زيد قائم" لا يمكن فيه التثنية، فإذا أعربنا "بُعَلْبُكَّ وعمرويه" فإنما هو كاسم طويل "عَنْتَرِيس"^(٢) ونحوه، ولا مانع من التثنية في اللفظ، ولا في المعنى"^(٣).

اختار ابن الضائع في المركب المزجي، سواء كان غير مختوم بـ"ويه"، أو مختوماً بها جواز تثنيته وجمعه، وعزا ذلك إلى أكثر النحويين.

(١) يريد الزجاجي انظر: الجمل: ٣٤٣.

(٢) العنتريس: الناقة الغليظة، القاموس: ٧١٧ مادة (العترس).

(٣) شرح الجمل ب: ٦٤/٢.

آراء النحويين

اختلف النحويون في تثنية وجمع المركب المزجي غير مختوم بـ"ويه"، أو مختوما
بها على مذهبين:

المذهب الأول: من أجاز تثنيته وجمعه، وهم ثلاث طوائف:

الأولى: تميز تثنية وجمع غير المختوم بـ"ويه" فقط، وهم ابن هشام
الخصراوي^(١) وابن أبي الربيع^(٢) وهو قول أكثر النحويين^(٣) ومذهب الكوفيين^(٤).
الثانية: أجازت تثنية وجمع المختوم بـ"ويه" وهم الجرمي^(٥)
والمبرد^(٦).

(١) انظر: همع الهوامع: ١٤١/١.

والخصراوي هو محمد بن يحيى، أبو عبدالله، أخذ عن ابن خروف ومصعب والرندي، وأخذ عنه
الشلوبين، له من التصانيف: فصل المقال في أبنية الأفعال، الإفصاح بفوائد الإيضاح، وغيرهما، ولد سنة
خمسة وسبعين وخمسمائة، ومات سنة ست وأربعين وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ٣٤١ وبغية الوعاة:
٢٦٧/١.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١٤١/١.

هو عبدالله بن أحمد بن عبيدالله، الشهير بابن أبي الربيع، قرأ النحو على الدباج والشلوبين، من
مصنفاته: شرح الإيضاح، شرح الجمل وغيرها، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة، ومات سنة ثمانين
وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٧٤ وبغية الوعاة: ١٢٥/٢.

(٣) انظر: الجمل: ٣٤٣.

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ٢٢٥/١ والارتشاف: ٥٥٢/٢ وهمع الهوامع: ١٤١/١.

(٥) انظر: الجمل: ٣٤١.

والجرمي هو صالح بن إسحاق أبو إسحاق، إمام بصري، أخذ عن الأخفش وغيره، من تصانيفه:
كتاب الفرخ، وغيره، توفي سنة خمس وعشرين ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ١٤٥ وبغية الوعاة:
٨/٢.

(٦) انظر: المقتضب: ٣١/٤.

الأخيرة: أجازت ذلك فيهما معا، وهما الرضي^(١) والسيوطي^(٢).
وهو اختيار ابن الضائع.

المذهب الأخير: من منع من تثنيته وجمعه، وهم طائفتان:

الأولى: منعت ذلك فيهما معا، وهم الزجاجي^(٣) وابن عصفور^(٤) وابن مالك^(٥) وأبو حيان^(٦).

الأخيرة: منعت تثنية وجمع غير المختوم بـ"ويه" وهما ابن عقيل^(٧) وخالد الأزهري^(٨).

(١) انظر: شرح الكافية: ٣/٣٨٥ و٣٨٦.

والرضي هو محمد بن الحسن، قال السيوطي: "ولم أقف على اسمه" ومن تصانيفه: شرح الكافية، وشرح الشافية، توفي نحو سنة ست وثمانين وستمائة. انظر: بغية الوعاة: ١/٥٦٧ والأعلام: ٦/٨٦.
(٢) انظر: السابق: ١/١٤١.

والسيوطي هو عبد الرحمن بن أبي بكر، ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وله من التصانيف الكثير، ومنها: الإتقان في علوم القرآن، الأشباه والنظائر وغيرهما، مات سنة إحدى عشرة وتسعمائة. انظر: شذرات الذهب: ٨/٥١ والبدر الطالع: ١/٣٢٨.

(٣) انظر: الجمل: ٣٤٢-٣٤٣.

(٤) انظر: المقرب: ٢/٤٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١/٧٧.

(٦) انظر: التذييل والتكميل: ١/٢٢٥ والارتشاف: ٢/٥٥٢.

(٧) انظر: المساعد: ١/٤٩.

(٨) انظر: شرح التصريح: ١/٦٧.

والأزهري هو خالد بن عبدالله، ولد سنة ثمانمائة وثمان وثلاثين، وله من التصانيف: التصريح بمضمون التوضيح، المقدمة الأزهرية في علم العربية وغيرهما، مات سنة تسعمائة وخمس. انظر: شذرات الذهب: ٨/٢٦ والأعلام: ٢/٢٩٧.

المناقشة

١ - قال الرضي: "وأما مع إعراب الجزء الثاني فيهما، فلا كلام في تجويز ذلك" (١).

أحسب أن قول الرضي يردّه ذكر الخلاف السابق؛ لأن كلامه — في ظني — يُفهم منه أن هناك إطباقاً على جوازه، إذا كان معرباً.

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال قول من منع تثنيته وجمعه مطلقاً، سواء كان غير محتوم بـ "ويه" أو محتوماً بهما؛ وذلك لما يلي:

١- لشبهه بالمحكي (٢).

ب- أن تثنيته وجمعه لم يسمعا (٣).

(١) شرح الكافية: ٣/٣٨٦.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ١/٢٢٥.

(٣) انظر: السابق: ١/٢٢٥.

باب: العلم.

٤ - أ فجار مصدر أم صفة؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأُنشد الزجاجي — أيضا — بيت النابغة^(١) :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْبَيْنَا بَيْنَنَا
فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلَتْ فَجَارٌ

جاء به سيبويه على أنه مصدر، وعليه أنشده المؤلف.

وزعم السيرافي^(٢) أن الأشبه في "فجار" — هنا — أن يكون صفة غالبية؛ لأنه جعلها نقيض "برة" وهو صفة: رجل بر، وامرأة برة. وكأنه صفة للمصدر أي: فحملت الخطئة البرة، واحتملت الخطئة الفاجرة.

قلت: قول سيبويه أسهل، وقوله: "إن برة" — هنا — صفة "دعوى بل هو مصدر، فإن قال: قد ثبت صفة.

(١) البيت من الكامل وهو في ديوانه: ٥٥ والكتاب: ٢٧٤/٣ ومجالس ثعلب: ٣٩٦/٢ ومجلد الزجاجي: ٢٢٩ وشرح السيرافي: ٤/١١٧ وأتمهذيب اللغة: ٤٨/١١ مادة (فجر) و٥٧٠/١٥ مادة (أنا) وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/٢١٦ والخصائص: ١٩٨/٢ و٢٦١/٣ وتحصيل عين الذهب: ٤٧٥ والمخصص: ٦٤/١٧، ٦٥ والحلل: ٣٠٧، وأمالى الشجري: ٣٥٧/٢ وشرح المفصل: ٣٨/١ و٥٣/٤ وشرح الجمل لابن خروف: ٢/٩٥٣ وشرح التسهيل: ٣/١٢١ وشرح الكافية للرضي: ٣/١١٠ والبسيط: ١/٢٨٧ واللسان: ٥/٤٨ مادة (الفجر) والهمع: ١/١٠١ والخزانة: ٦/٣٢٧ والدرر: ١/٢٤ والمعجم المفصل: ٤٠١.

والنابغة هو زياد بن معاوية، ويكنى أبا أمامة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، مات سنة ثمان عشرة قبل الهجرة. انظر: الشعر والشعراء: ٨٧ والأعلام: ٥٤/٣.

(٢) هو الحسن بن عبدالله أبو سعيد، قرأ على ابن السراج وميرمان وغيرهما، من تصانيفه: شرح الكتاب، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٩٣ وبغية الوعاة: ١/٥٠٧.

قلت: إنما "برة" — هنا — علم ولا بد، فليس الذي قد ثبت صفة، فالأقرب
للأسهل أن يكونا مصدرين، ولا دليل على ما قال فالظاهر أولى^(١).
ذكر ابن الضائع في "فجار" مذهبين:
الأول: أنها مصدر، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع.
الأخير: أنها صفة، وهو مذهب السيرافي.

آراء النحويين

اختلف النحويون في "فجار" على مذهبين:

المذهب الأول: أنها مصدر، وهو مذهب سيبويه^(٢) وابن السراج^(٣)
والزجاجي^(٤) وابن جني^(٥) والزمخشري^(٦) وابن خروف^(٧) وابن الحاجب^(٨)

(١) شرح الجمل لابن الضائع أ: ٩١٦/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٧٤/٣.

(٣) انظر: الأصول: ١٣٣/٢.

(٤) انظر: الجمل: ٢٢٩.

(٥) انظر: الخصائص: ١٩٩/٢.

وابن جني هو عثمان بن جني، أبو الفتح، أخذ عن الفارسي، ومن تصانيفه: الخصائص، وسر الصناعة،
وغيرها، توفي اثنتين وتسعين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٠٠ وبغية الوعاة: ١٣٢/٢.

(٦) انظر: المفصل: ١٥٧.

(٧) انظر: شرح الجمل: ٩٥٣/٢.

(٨) انظر: شرح المقدمة الكافية: ٧٤٨/٣.

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر أبو عمرو المعروف بابن الحاجب، أخذ عن الشاطبي بعض القراءات
وعن أبي منصور الإيباري، ومن مصنفاته في النحو: الكافية وشرحها ونظمها، الوافية وغيرها، ولد سنة
سبعين وخمسمائة، ومات سنة ست وأربعين وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٠٤ وبغية
الوعاة: ١٣٤/٢.

وأبي علي الشلوبين^(١) وابن عصفور^(٢) والرضي^(٣) إلى أنه معدول عن المصدر. وهذا هو الرأي الذي مال إليه ابن الضائع .

المذهب الأخير: ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن "فجار" من الصفات المعدولة^(٤)، وجعلها كـ: جعار وقثام. للضبع^(٥).

المناقشة

١ - ذكر النحويون أن "فعال" المعدولة خمسة أنواع^(٦):

أ- فعال المعدولة عن فعل الأمر نحو: نزال.

ب- فعال المعدولة في النداء نحو: فساق.

ج- فعال المعدولة عن المصدر نحو: فجار.

د- فعال المعدولة عن صفة غالبية نحو: جعار.

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٣/٩٩٠ والتوطئة: ٣٠٦.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٢/٢٤٢.

(٣) انظر: شرح الكافية: ٣/١١٠.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٤/١١٧.

(٥) انظر: اللسان: ٤/١٣٩ قال: "وجعار" اسم للضبع؛ لكثرة جعرها" والقاموس: ٤٦٧ مادة (جعر)، واللسان: ١٢/٤٦٢ قال: "وقثام: من أسماء الضبع، سميت به لالتطاحها بالجعر" والقاموس: ١٤٨٠ مادة (قثم).

(٦) انظر: الأصول: ٢/١٣٢، ١٣٣ وقد ذكر منها أربعة، صرح بذكر الثالث والرابع، وأحسبه ذكر الأول والثاني بالمثال، وجمل الزجاجي: ٢٢٨ وذكر منها أربعة، وهي بهذا العدد في شرح السيرافي: ٤/١١٦-١١٨ أ والمفصل للزخشري: ١٥٥، وهي خمس في شرح الجمل لابن خروف: ٢/٩٤٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٤٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٣/٨٩٦ و أربعة في شرح الكافية للرضي: ٣/١٠٧.

هـ فعال في الأسماء الأعلام نحو: قطام.

٢- أن كل ما بني من هذا الباب، فهو معرفة، يقول ابن السراج: "ولا يبنى شيء من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة"^(١).

ويقول ابن خروف: "وهو على خمسة أقسام، كلها علمٌ علمية جنس أو شخص"^(٢).

ويقول ابن الضائع: "فعال المعدولة في جميع أقسامها اسم علم للمعنى المراد بها، ولا بد"^(٣).

٣- **مستند المذهب الأخير:** أن "برّة" صفة، و"فجار" نقيضه، فيأخذ حكمه^(٤).

الترجيح

أحسب أن الراجح القول الأول، ويعضد هذا الترجيح ما يلي:

١- ما ذكره ابن الضائع من أن قول سيبويه أسهل؛ لأنه قد خلا من تكلف التقدير.

ب- أن عدل "فعال" عن المصدر أقرّ به جميع النحاة الذين اطلعت على آرائهم، وشاركهم أبو سعيد في ذلك، إذ قال: "والوجه الثالث: ما كان من المصادر معدولا من مصدر مؤنث معرفة"^(٥)، وما دام الأمر على هذه القصة، فلم

(١) انظر: الأصول: ١٣٢/٢.

(٢) شرح الجمل: ٩٤٧/٢.

(٣) شرح الجمل أ: ٩٠٥/٣.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ١١٧/٤ ب والمخصص: ١٧-٦٢-٦٥ حيث نقل ابن سيده كلام السيرافي برمته: ٦٥/١٧.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ١١٧/٤ ب.

اللجوء إلى جعل "فجار" معدولة عن الصفة، وهي الفاجرة، مع ما يترتب عليه من دعوى الحذف؟.

ج- أن دليل السيرافي أن "برّة" ثبت صفة، و"فجار" نقيضه من جهة المعنى، فيكون مثله في الوصفية.

قلت: و لم أرَ في كتب المعاجم التي تحت يدي ذكر "برّة" صفة، فالأزهري في "تهذيب اللغة" لم يذكر هذا اللفظ ألبتة^(١)، و سار ابن دريد في "الجمهرة" على خطأه، فلم يرد في كلامه ذكر لهذا اللفظ^(٢).

وقال ابن فارس^(٣): "قال أبو عبيدة^(٤): وبرة اسم للبر، معرفة لا ينصرف^(٥)".
وقال ابن منظور^(٦) نقلا عن ابن سيده^(٧): "وبرة: اسم علم بمعنى البر معرفة،

(١) انظر: تهذيب اللغة: ١٥/١٨٤ — ١٩٠ مادة (برّ) .

(٢) انظر: الجمهرة: ١/٦٧ مادة (برر) .

(٣) هو أحمد بن فارس، أبو الحسين، سمع أباه وعلي بن إبراهيم، من تصانيفه: الجمل في اللغة، مقاييس اللغة وغيرها، مات في سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. انظر: بغية الوعاة: ١/٣٥٢ والأعلام: ١/١٩٣.

(٤) هو معمر بن المثني، أخذ عن يونس و أبي عمرو، وأخذ عنه أبو عبيد و أبو حاتم، وله من التصانيف: الحجاز في غريب القرآن، ما تلحن فيه العامة وغيرهما، ولد سنة اثني عشرة ومائة، ومات سنة تسع، — وقيل: ثمان، وقيل: عشر، وقيل: إحدى عشرة — ومائتين. انظر: بغية الوعاة: ٢/٢٩٤ وإشارة التعيين: ٣٥٠.

(٥) مقاييس اللغة: ١/١٧٨ مادة (برّ) ولم يذكر (برة) في جمل اللغة: ١/١١١ مادة (برّ).

(٦) هو محمد بن مكرم، جمال الدين أبو الفضل، سمع من ابن المقير وغيره، وله من التصانيف: لسان العرب، وكثير من المختصرات كاختصار الأغاني، والعقد وغيرهما، ولد سنة ثلاثين وستمائة، ومات سنة إحدى عشرة وسبعمائة. انظر: بغية الوعاة: ١/٢٤٨ والأعلام: ٧/١٠٨.

(٧) هو علي بن أحمد — وقيل: بن إسماعيل، وقيل: بن محمد — أبو الحسن الضريير، صنف: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، شرح إصلاح المنطق، وغيرهما، مات سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢١٠ وبغية الوعاة: ٢/١٤٣.

فلذلك لم يصرف؛ لأنه اجتمع فيه التعريف والتأنيث^(١).

وقال المجد الفيروزآبادي^(٢): "والبرّة: ع قتل فيه قايل هاويل، وبلا لام: اسم زمزم، وعمّة النبي — صلى الله عليه وسلم — ... وقريتان باليمامة^(٣)".

قلت: وإذا كان معتمد أبي سعيد لم يرد صفة، فما حُمل عليه وهو "فجار" أحرى، ألا يكون صفة، وهذا يؤكد رأي ابن الضائع في أن "برة" مصدر.

د- أن أبا سعيد جعلها معدولة عن الألف واللام، والعدل عنه — أحسبه — قليل، ولعل هذا ما أراد ابن خروف أن يشير إليه^(٤).

هـ - أن أبا سعيد قال عن بيت النابغة: "وجعلها صفة للمصدر، وكأنه قال: فحملت الخصلة البرّة، واحتملت الخصلة الفاجرة"^(٥).

فجعل "فاجرة" نكرة، فاضطرّ أن يدخل عليها الألف واللام؛ ليصح كونها وصفا لما فيه الألف واللام، وهذا تكلف، لا حاجة إليه — في ظني — لو جعلها صفة غلبت، حتى صارت اسما^(٦).

و- أحسب أن في قول أبي سعيد شيئا من التكلف، لا يخفى، فهو لما جعل "فجار" صفة، اضطرّ لجعل "برة" صفة؛ ليجعل له منها حجة، ثم اضطرّ لتقدير "فجار" بالفاجرة؛ لتكون صفة للمحذوف الذي اقترنت به الألف واللام، وعندني

(١) اللسان: ٥٢/٤ مادة (برر).

(٢) هو محمد بن يعقوب أبو الطاهر، سمع من ابن الخباز وابن القيم وغيرهما، وله من التصانيف: القاموس المحيط، الروض المسلوف وغيرهما، ولد سنة تسع وعشرين وسبعمائة، ومات سنة ست عشرة وثمانمائة. انظر: بغية الوعاة: ٢٧٣/١ والأعلام: ١٤٦/٧.

(٣) القاموس المحيط: ٤٤٥ مادة (البر).

(٤) انظر: شرح الجمل: ٩٥٣/٢.

(٥) شرح السيرافي: ١١٧/٤ ب.

(٦) انظر: الخزانة: ٣٢٨/٦ إذ جاء في ما نقله البغدادي عن "شرح التسهيل" لناظر الجيش: "وأما الصفة الجارية مجرى الأعلام، فذكروا أنّها معدولة عن صفات غلبت، فاستعملت أسماء".

أنه إذا كانت "فجار" في صورتها، لا تصلح صفة للمحذوف، فما عدلت عنه أولى.

ز- أن حذف الموصوف ليس الأصل في الكلام، والحمل على الأصل أولى^(١).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢١٩/١، ٢٢٠ وشرح التسهيل: ٣٢٢/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٢٤/٢ والارتشاف: ١٩٣٨/٤ وأوضح المسالك: ٣١٨/٣ وشفاء العليل: ٧٦٠/٢.

باب: الموصول.

٥ - إتباع الموصول بموصول آخر.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم بعضهم أنك إذا أتبت موصولا موصولا آخر، استغنى الثاني عن الصلة، كقوله^(١):

من النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّئَامُ حَلْقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا
فـ"إذا" وجوابها صلة للأول.

قلت: والأولى أن تكون الصلة للثاني، وكأنه كرر الموصول الأول توكيدا، غير أنه ينبغي أن يكون تكرير الموصول بلفظه وبصلته؛ لأن الموصول كحرف الجر، متى أكد كرر بمجروره؛ لكنه قد يجوز في الشعر تكرير حرف الجر وحده، فكذلك يكون هذا^(٢).

ذكر ابن الضائع في المسألة مذهبين:

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي الرئيس الثعلبي، انظر معاني الفراء: ١/١٧٦، ٣/٨٤ وورد بلفظ "من النفير البيض الذين إذا اتموا" في البيان والتبيين: ١/٣٩٦ والكامل: ١/٢٣٤ لكن بلفظ "اعتزوا" بدل "اتموا" والنوادر للقيلي — وهي ملحقة بالأمامي —: ١٦٤ والأصول: ٢/٣٥٤ وإيضاح الشعر: ٤٤٢ وشرح الكافية للرضي: ٣/٣٢ والعقد الفريد: ٥/٣٤٣ ولكن بلفظ "من النفير الشم" ولم يذكر قائله في جميع ما تقدم واللسان: ١٥/٢٦٧ وعُزِّي فيه إلى أبي الرئيس عبادة بن طهفة، وقيل: عبادة بن طهفة، قيل: عبادة بن عباس، ونقل البغدادي في خزنة الأدب: ٦/٨٤، ٨٩ عزوه إلى أبي الرئيس عبادة بن طهفة، وذكر أنه شاعر إسلامي، والمعجم المفصل: ١/٥٣٥.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ب: ٢/٢٤٧.

الأول: جواز إتياع الموصول بالموصول، وتكون الصلة للأول، والثاني يستغني عن الصلة.

الأخير: أن إتياع الموصول بالموصول لا يجوز إلا إذا كرر الموصول نفسه مع صلته، والذي في البيت محمول على الضرورة، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع، ودليله على ذلك قياس الموصول المؤكد على حرف الجر المؤكد؛ إذ لا يجوز تأكيد حرف الجر دون مجروره إلا في الضرورة^(١).

آراء النحويين

اختلف النحويون في إتياع الموصول بالموصول على مذهبين:

المذهب الأول: إجازة هذا الأسلوب، وهو مذهب الفراء^(٢) والرضي^(٣).

المذهب الأخير: منع إتياع الموصول، حتى تتمّ صلته، وأصحاب هذا

المذهب لهم ثلاثة تخريجات:

الأول: حمل البيت على غير الضرورة، بتخريجه على أوجه هي:

١- تقدير مبتدأ محذوف يكون الموصول الثاني خيرا له، فتكون هذه الجملة صلة للموصول الأول، وهو قول الفارسي^(٤).

٢- أن تكون صلة الأول محذوفة؛ لدلالة صلة الثاني عليها وهو قول الفارسي^(٥).

(١) انظر: الأصول: ٢/٢٠ وشرح التسهيل: ٣/٣٠٣ وشرح الكافية

للرضي: ٢/٣٦٤ والارتشاف: ٤/١٩٥٩ وجمع الهوامع: ٢/١٢٥.

(٢) انظر: معاني القرآن: ١/١٧٦ و٣/٨٤.

(٣) انظر: شرح الكافية: ٣/٣٢.

(٤) انظر: إيضاح الشعر: ٤٦٢—٤٦٣.

(٥) انظر: السابق: ٤٦٣.

- ٣- حملته على المذهب البغدادي في جواز وصف الموصول دون وصله^(١).
- ٤- أن يكون الموصول الثاني أقجم بين الموصول الأول وصلته، وهو مذهب الزمخشري^(٢).
- الثاني: نفي وجود الأسلوب في كلام العرب، وهو رأي ابن السراج^(٣) ونقل موافقة البغداديين له^(٤) في ما تكرر بلفظه دون ما تكرر بغير لفظه.
- الأخير: حملته على الضرورة، وهو رأي ابن الضائع.

المناقشة

- ١- مثل البيت في التخريج قراءة زيد بن علي^(٥) {والذين من قبلكم}^(٦).
- ٢- البيت الذي جاء فيه إتياع الموصول بمثله له روايتان :
- أ- رواية أهل الأدب، ولا شاهد فيها.^(٧)
- ب- رواية النحويين، وهي التي فيها الشاهد، وقد قال عنها ابن السراج: "وهذا البيت قد رواه الرواة، فلم يجمعوا بين "اللائني والذين" وقال

(١) انظر: السابق: ٤٦٣.

(٢) انظر: الكشف: ٤٥/١.

(٣) انظر: الأصول: ٣٥٤/٢.

(٤) انظر: السابق: ٣٥٤/٢.

(٥) هو زيد بن علي بن أحمد، أبو القاسم العجلي شيخ العراق، قرأ على أحمد بن فرح وعبدالله بن جعفر وغيرهما، مات سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة. انظر: تأريخ بغداد: ٤٤٩/٨ وطبقات القراء لابن الجزري: ٢٩٨/١.

(٦) سورة البقرة: ٢١ والآية هي {يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون} والقراءة في: الكشف: ٤٥/١ والبحر المحيظ: ٩٥/١ والدر المصون: ١٤٦/١.

(٧) انظر: البيان والتبيين: ٣٩٦/١ والكامل: ٢٣٤/١ والنوادر للقالبي: ١٦٤ والعقد الفريد: ٣٤٣/٥.

البغدادي^(١): "ولم أر من رواه" من نفر اللائي الذين "إلا النحويين".^(٢)
 وزاد عليه الرضي بأن الكوفيين يروونه بلفظ لا شاهد فيه^(٣) وما نسبه إلى
 الكوفيين لا يتفق مع رواية الفراء، وهو من أكبر علماء الكوفة^(٤).
 ٣- هناك خلاف بين الفراء والرضي، فالفراء يجيز دخول الموصول على مثله
 إذا اختلف لفظهما^(٥) وكان الرضي يجيزه مطلقاً، بقوله: "والأولى تجويز الرواية
 الأولى"^(٦) ويظل كلام الرضي — في ظني — متعارضاً؛ إذ مفهوم كلامه الأخير،
 عدم جواز إتباع الموصول قبل تمام الصلة^(٧) فكيف حمل البيت على هذا الوجه،
 الذي منعه؟.

قلت: لعله أخذ بما ذهب إليه الفراء، فأجاز إتباع الموصول بمثله، إذا اختلف
 لفظهما.

٤- ربّما كان لهذه المسألة رباط بالخلاف النحوي في باب "التنازع"، فجرى
 أبو علي في الوجه الأول^(٨) وابن الضائع وأبو حيّان^(٩) على أن الصلة للثاني؛ تبعاً
 لمذهبهم في إعمال الثاني^(١٠) إذ يجتمع الموصول والعامل في الافتقار.

(١) هو عبدالقادر بن عمر بن بايزيد، أخذ عن محمد بن كمال ومحمد بن يحيى، ولد سنة ألف وثلثين،
 ومات سنة ألف وثلث وتسعين، وله من التصانيف: خزنة الأدب، شرح أبيات المغني، وغيرها. انظر:
 خلاصة الأثر: ٤٥١/٢ والأعلام: ٤١/٤.

(٢) الخزنة: ٨٣/٦.

(٣) انظر: شرح الكافية: ٣٢/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١٧٦/١ و٨٤/٣.

(٥) انظر: السابق: ١٧٦/١.

(٦) شرح الكافية: ٣٢/٣.

(٧) انظر: السابق: ٦٨/٣.

(٨) انظر: إيضاح الشعر: ٤٦٢—٤٦٣.

(٩) انظر: البحر المحيط: ٩٥/١.

٥- أن أقوال النحويين حاشا الفراء وابن السراج والرضي^(٢) يجمعها شيء واحد، وهو أنها تنبثق من دائرة التأويل؛ لصرف البيت عن ظاهره.

٦- أن الأخذ بقول أبي علي في حذف الصلة أولى من الأخذ بقوله في حذف العائد أو حمل البيت على المذهب البغدادي (أي: الكوفي) في جواز وصف الموصول^(٣) لأن العائد مبتدأ، وحذفه على خلاف الأصل، ولأن الموصول وصلته كشيء واحد، فكيف يوصف قبل تمامها؟.

الترجيح

ويظهر لي بعد ما سلف أن الراجح رأي ابن الضائع لما يأتي:

- ١- أن الحمل على الضرورة باب كثر الحمل عليه، حتى قال سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام"^(٤).
- ٢- أن التأويل يحمل البيت على كلام العرب، ومن ثم يكون مؤداه جواز الأسلوب في الاختيار؛ لأن مستخدمه لن يعدم التأويل؛ لتجويز ما يقوله، وهذا في نهاية المطاف ما هو إلا توسيع لقواعد العربية، فيكون التأويل بهذا شبيهاً بالقياس.
- ٣- أن رأي ابن الضائع يقويه ما ذكره ابن السراج من عدم جمع العرب بين "الذي والذي"^(٥) وما ذكره النحاة من أن الموصول لا يتبع إلا بعد تمام صلته^(٦).

(١) انظر: الإنصاف: ٨٣/١.

(٢) انظر: إيضاح الشعر: ٤٦٢-٤٦٣ الكشف: ٤٥/١ والبحر المحيط: ٩٥/١.

(٣) انظر: السابق: ٤٦٢-٤٦٣.

(٤) الكتاب: ٢٦/١.

(٥) انظر: الإصول: ٣٥٤/٢.

(٦) انظر: جمل الزجاجي: ٣٦٢ وشرح المقدمة الجزولية: ٢/٦٠٠ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٨٥/١ وشرح التسهيل: ٢٣١/١.

٤ - أن القول بتقدير مبتدأ محذوف، وإن عضدته أقوال النحاة حيث أجازوا حذف العائد إذا كان مبتدأ عائداً على غير "أي" وطالت الصلة^(١) فقد قال أبو حيان عن هذا الحذف: "ومع حصول هذه الشروط، فحذفه مع غير "أي" قليل"^(٢) بخلاف الضرورة فهو باب كثر الحمل عليه في الشعر، حتى أصبح قاعدة للشعر.

وبناء على ما تقدم يكون الأولى في قراءة زيد بن علي أن تُحمل على الشذوذ، والشذوذ - أحسب - وصف اقتضاه سعي النحاة؛ لتقليل اختلاف القواعد.

وبعد هذا يترجح عندي ما قاله ابن الضائع في حمله البيت على الضرورة.

٦ - تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "قد جاء في كلام العرب ما ظاهره تقديم بعض الصلة على الموصول غير أنه لم يجيء إلا في الظروف والمجرورات كقوله - تعالى - {وكانوا فيه من الزاهدين}^(٣) و{إني لعملكم من القالين}^(٤) وكقوله^(٥):

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٨٣ وشرح التسهيل: ١/٢٠٧،

٢٠٨ والارتشاف: ٢/١٠١٧ وأوضح المسالك: ١/١٦٨.

(٢) الارتشاف: ٢/١٠١٧.

(٣) سورة يوسف: ٢٠.

(٤) سورة الشعراء: ١٦٨.

(٥) البيت من الطويل، واحتلف في نسبه ففي الحماسة لأبي تمام شرح الأعمى: ١/٤٢٦ والكامل:

١/٥١ أنه لأعرابي من سعد بن زيد بن مناة بن تميم، وفي العقد: ١/١٠٩ أنه لأبي محمّد السعدي، وقال

تقول — ودقت صدرها بيمينها — أبعلي هذا بالرحى المتقاعسُ
فالمعنى تعلق هذه المجرورات بصلة الألف واللام.
ومنه قوله (١):

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا
وزعم الفارسي وابن جني أن هذه المجرورات متعلقة بمحذوف قدمت بيانا،
ويكون المحذوف من فعل الصلة أي: زهدوا فيه. ونحوه، أو يكون على إضمار
"أعني".

وعندي أن هذا من الاتساع في الظروف والمجرورات، فإنه قد جاز فيها أشياء
لا تجوز في غيرها، ومن جملتها هذه، ولذلك لم يجيء هذا النحو في غيرها

في اللسان: ١٢٢/٨ مادة (ردع): "وأشده ابن بري لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدي" لكنه لم يذكر
الشاهد، وفي الخزانة: ٤٣٠/٨ ونسبه محقق الخزانة إلى الهذلول بن كعب العنبري، والمعجم
المفصل: ٤٦٥/١.

وهو غير منسوب في إيضاح الشعر: ١١٩ و المنصف: ١٣٠/١ و الخصائص: ٢٤٥/١ وشرح
التسهيل: ٢٣٧/١ و الارتشاف: ١٠٤٤/٢ و تعليق الفرائد للدماميني: ٣٠٦/٢.
المتقاعس: المتأخر، القاموس: ٧٣٠ مادة (القعس).

أبو محلم السعدي النسابة. انظر: الأغاني: ٩٨/١٠ و ٥/٢١ و ٩٨.
وأما نعيم بن الحارث، فلم أجد له ترجمة.
والهذلول بن كعب العنبري شاعر، يظن أنه جاهلي. انظر: الأعلام: ٧٩/٨ و معجم الشعراء د.
عفيف: ٢٧٥ قال: "ولم أجد له ترجمة".

(١) البيت من الرجز، وهو للعجاج قاله ابن جني في المحتسب: ٣٦١/٢ وفي الخزانة: ٤٣٢/٨ ولم أجد في
ديوانه الذي حققه د. عزة حسن، وهو غير منسوب في إيضاح الشعر: ١١٩ وإيضاح شواهد
الإيضاح: ٦٣/١ وشرح المفصل: ١٥١/٩ وشرح الكافية للرضي: ٣٨/٤ والمعجم المفصل: ١١٤٣/٣.
تمعددا: غلظ، القاموس: ٤٠٨ مادة (معد).

والعجاج هو عبدالله بن رؤبة من بني مالك بن سعد، يكنى أبا الشعثاء، وقد لقي أبا هريرة، فسمع
منه، توفي تقريبا سنة تسعين. انظر: الشعر والشعراء: ٣٩٧ والأعلام: ٨٦/٤.

أصلاً^(١).

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة مذهبين:

الأول: منع تقديم معمول الصلة على الموصول، وهو مذهب الفارسي وابن جني، وذكر أنهما خرّجا النصوص التي تُوهم تقدم الظروف والمجرورات المتعلقة بالصلة على الموصول بوجهين:

١- أنها متعلقة بمحذوف قدمت بيانا، ويكون المحذوف من فعل الصلة.

٢- أن يكون على إضمار "أعني".

الأخير: جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول، وهو اختيار ابن الضائع.

ودليله على مذهبه، أن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها^(٢).

آراء النحويين

اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: المنع من تقدم معمول الصلة، أيا كان، وهو مذهب

سيبويه^(٣) والمبرد^(٤) وابن السراج^(٥) وأبي علي الفارسي^(٦) وابن جني^(١)

(١) شرح الحمل لابن الضائع ب: ٢/٢٤٩-٢٥١.

(٢) انظر: الخصائص: ٣٩٨/٢ والمحرر الوجيز: ٢٣٠/٣ والبحر المحيط: ٢٧٩/٤ والارتشاف:

١٠٤٤/٢ ودراسات لأسلوب القرآن: ٤١٤/٣ و٤١٥.

(٣) انظر: الكتاب: ١٣١/١-١٣٢.

(٤) انظر: المقتضب: ١٩٧/٣.

(٥) انظر: الأصول: ٢٢٣/٢.

(٦) انظر: البغداديات: ٥٥٧ و٥٥٩.

والزحشري^(٢) وابن مالك^(٤) والرضي^(٥).
وابن عصفور^(٣)

المذهب الثاني: إجازة تقدم معمول الصلة على الموصول، إذا كان ظرفاً أوجاراً ومجروراً، وهو مذهب ابن عطية^(٦) والسيوطي^(٧) ويُنسب إلى الكوفيين^(٨).
وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: جواز التقدم مع "أل" وحدها، وهو مذهب ابن الحاجب^(٩).

المناقشة

١ - ذكر ابن الضائع تخريجين، ونسبهما إلى أبي علي وابن جني.
قلت: أمّا التخريج الأول، فذكره أبو علي؛ لكنه لم يأخذ به في "البغداديات

(١) انظر: المنصف: ١٣٠/١.

(٢) انظر: الكشف: ٢٤٧/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل: ١٨٧/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٢٣٧/١ وشرح الكافية الشافية: ٣٠٨/١.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٦٨/٣.

(٦) انظر: المحرر الوجيز: ٢٣٠/٣.

هو عبدالحق بن غالب، روى عن أبيه وأبي علي الغساني وغيرهما، وألف تفسير القرآن العظيم، ولد سنة إحدى وثمانين وأربعمائة، وتوفي في سنة ثنتين — وقيل: إحدى، وقيل: ست — وأربعين وخمسمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٧٦ بغية الوعاة: ٧٣/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع: ٢٨٧/١.

(٨) انظر: الارتشاف: ١٠٤٤/٢ وهمع الهوامع: ٢٨٧/١.

(٩) انظر: تعليق الفرائد: ٣٠٣/٢.

وإيضاح الشعر^(١) وأخذ به ابن جني^(٢) وأما التخريج الأخير فلم أجده في كلام

أبي علي في كتابيه السابقين، ولا في "المنصف" لابن جني^(٣).

٢- اختلف النحويون في المذهب المنسوب إلى المازني على ثلاثة أقوال:
القول الأول: عزا المبرد^(٤) وابن عصفور^(٥) والرضي^(٦) إلى المازني أن
الألف واللام للتعريف، وليست بمعنى "الذي".
القول الثاني: ذهب أبو حيان والسيوطي إلى أن المازني يقول: إنها
موصول حرفي^(٧).

القول الأخير: نسب الشيخ خالد الأزهري القولين إلى المازني^(٨).
وأحسب أن للمازني رأيين، ولا ضير عليه، فكم من عالم، له في الأمر رأيان،
لم يستطع النحويون تحديد الرأي، الذي عليه استقر.
٣- وافق السيوطي أبا حيان^(٩) في عزوه جواز تقدم معمول الموصول — إذا
كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً — إلى الكوفيين، وأحسب أن هذه النسبة، قد حامت
حولها الشكوك؛ لما يأتي:

(١) انظر: البغداديات: ٥٥٨ وفي إيضاح الشعر ذكر أنه قدّم على وجه التبيين؛ لكن دون ذكر المتعلق:
. ١١٩.

(٢) انظر: المنصف: ١/١٣٠، ١٣١.

(٣) انظر: البغداديات: ٥٣٣—٥٥٩ وفي إيضاح الشعر: ١١٩ والتعليقة: ٣٤/٢ والمنصف: ١/١٣٠، ١٣١.

(٤) انظر: الكامل: ١/٥٢.

(٥) انظر: شرح الجمل: ١/١٨٧.

(٦) انظر: شرح الكافية: ٣/٦٥.

(٧) انظر: الارتشاف: ٢/١٠٣ وجمع الهوامع: ١/٨٤.

(٨) انظر: شرح التصريح: ١/١٣٧.

(٩) انظر: الارتشاف: ١٠٤٤ وقد نقل أبو حيان المذهب الكوفي عن ابن الدهان.

- ١- أن الفراء قال: "ولا تقدم صلة اسم قبله"^(١) ولا يجيز تقدم معمول صلة "كي وأن" عليهما، قال ابن السراج: "وكذلك يقول الفراء، ولا يجوز عنده، إذا قلت: أقوم كي تضرب زيدا، أن تقول: أقوم زيدا كي تضرب"^(٢).
- ب- أن ابن السراج عزا إلى الكسائي القول بما اختاره بقوله: "وهو قول الكسائي"^(٣)، ثم إن في كلام ابن السراج — عندي — ما يفيد أن مذهب الفراء المنع؛ إذ ذكر أن الكسائي والفراء، لا يجيزان التبيين (أن تُعلّق الظرف والجار والمجرور بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدره في الصلة)^(٤) إلا إذا جرت "أل" بـ "من" وجرّ المتقدم بـ "في"^(٥).
- ج- نقلُ أبي علي عن محمد بن السري أنه نما التخريج بتقدير اسم فاعل من جنس الصلة إلى الكسائي، حيث قال أبو علي: "وذكر أن هذا الذي ذهب إليه في هذه الآية مذهب الكسائي"^(٦).
- لكن هناك نقل لأبي بكر ابن السراج، فيه أن الكسائي يجيز تقدم معمول صلة "أن" عليها، وهو قوله: "والكسائي يجيزه، وينشد"^(٧):

(١) معاني القرآن: ١/١٦٥ في حديثه عن قول الشاعر:

فهذي سيوف ياصُدِّي بن مالك ولكن أين بالسيف ضارب

(٢) الأصول: ٢/١٨٨ وذكر الرضي أن الفراء يرى جواز تقدم معمول معمول "أن" عليها في "شرح الكافية: ٤/٣٨" ولعل المترجح قول ابن السراج في ما نسب إلى الفراء، ويؤيد ذلك ما ذكره البغدادي: الخزانة: ٨/٤٣٤.

(٣) الأصول: ٢/٢٢٤.

(٤) انظر: المنصف: ١/١٣١.

(٥) انظر: السابق: ٢/٢٢٤.

(٦) البغداديات: ٥٥٨.

(٧) البيت من الكامل، وهو لربيعة بن مقروم في ديوانه: ٤٧، أو لامرأة من سليم قاله البغدادي في الخزانة: ٨/٤٣٥—٤٣٦ والمعجم المفصل: ٢/٧٤٥.

وشفاءُ غيِّكُ خابراً أنْ تُسألِي^(١) .

قلت :ولكن لا أظن هذا يتعارض مع ما يفهم من كلام ابن السراج الأول من عزو منع تقدم معمول صلة الموصول عليه إلى الكسائي؛ لأنه ذكر هناك أنه حمله على غير الظاهر، بينما هنا فقد أخذ بالبيت على ظاهره، ثم لا يمتنع أن يقول الكسائي بهذين القولين معا، ويبقى أن يتعرّف الناقلون على أيهما استقر رأيه، ومع ذلك فيظل كلام السيوطي غير سديد؛ لأن الكسائي بناء على ما قاله ابن السراج هنا يجيز تقدم معمول الصلة مطلقا، ولا فرق عنده بين الظرف والجار والمجرور وغيرهما، أما السيوطي فقد عزا للكوفيين جوازه، إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا.

وهناك قول لثعلب^(٢) لكنه لا يدل صراحة على ما قال السيوطي، إذ قال:
"أي : كانوا من الزاهدين فيه"^(٣).

وأظنه كان يقصد المعنى؛ إذ معنى الآية الكريمة على الزهد في يوسف — عليه السلام —.

وهو غير منسوب في الأصول: ١٨٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤١/٢ وشرح التسهيل: ٢٢/٤ وشرح الرضي: ٣٨/٤ وصدرة:

هلا سألت وخبر قوم عندهم

والشاعر هو ربيعة بن مقروم من ضبة، جاهلي إسلامي، شهد القادسية، توفي بعد سنة ست عشرة.

انظر: الشعر والشعراء: ٢٠٢ والأعلام: ١٧/٣.

(١) الأصول: ١٨٨/٢.

(٢) هو أحمد بن يحيى أبو العباس، ولد سنة مائتين، أخذ عن ابن الأعرابي ومحمد بن سلام الجمحي وغيرهما، له من التصانيف: الفصيح، المجالس وغيرهما، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ٥١ وبغية الوعاة: ٣٩٦/١.

(٣) مجالس ثعلب: ٢٠٧/١.

٤ - أظن ابن عطية^(١) من أوائل القائلين بجواز تقدم الصلة — إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً — على الموصول.

٥ - نسب أبو حيان إلى المبرد تخريج ما تقدم فيه الظرف والجار والمجرور على الموصول بتقدير "أعني"^(٢).

وهذا خلاف ما في "الكامل"^(٣) إذ قال فيه المبرد: "ويكون على مذهب المازني — قال أبو العباس: وهو الذي اختار — على أن الألف واللام للتعريف لا على معنى "الذي"^(٤).

٦ - نسب أبو حيان إلى المبرد تخريج ما تقدم فيه الظرف والجار والمجرور على تعلق المتقدم بمحذوف، تدل عليه الصلة^(٥).

فإن كان قصد أنه ذكره فصحيح، وإن كان قصد أنه اختاره، فهذا خلاف اختياره في "الكامل"^(٦).

٧ - عز السيوطي لابن مالك القول، بجواز تقدم الظروف والمجرورات المتعلقة بالصلة على الموصول، إذا كان الموصول "أل" وجرّ بـ "من"^(٧) وعندني أن هذا على خلاف كلام ابن مالك؛ فهو يقول: "ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلتها كقوله — تعالى —: {وكانوا فيه من الزاهدين}

(١) انظر: المحرر الوجيز: ٢٣٠/٣.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٠٤٣/٢.

(٣) انظر: الكامل: ٥١/١—٥٢.

(٤) السابق: ٥٢/١.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٠٤٣/٢.

(٦) انظر: الكامل: ٥٢/١.

(٧) انظر: همع الهوامع: ٢٨٨/١.

{إني لعملكم من القالين} (١) و{إني لك من الناصحين} (٢) أي: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وإني قال لعملكم من القالين، وإني ناصح لك من الناصحين. ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلا عليه "من" التبعيضية؛ لأن في ذلك إشعارا بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، فتقوى الدلالة عليه، ويقل إذا لم تدخل "من" على الألف واللام (٣).

فهو يمنع تعليق المتقدم من الصلة على الموصول بمحذوف إلا بالشرط المتقدم، فحديثه ليس عن تعليق المتقدم بالصلة حتى يقال: إنه أجاز ذلك، وإنما متى يكثر ويقل تعليق المتقدم بمحذوف؟.

الترجيح

والمرجح عندي قول ابن الضائع في هذه المسألة لما يأتي:

١- كثرة الشواهد التي تقدم فيها معمول الصلة على الموصول، وهو ظرف أو جار ومجرور، وهي صنفان:
١- الشواهد القرآنية، وهي:

قوله — تعالى —: {وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين} (٤) و{وكانوا فيه من الزاهدين} و{وأنا على ذلكم من الشاهدين} (٥) و{وإني لعملكم من القالين}.

(١) تقدم تخريجهما في أول المسألة.

(٢) سورة القصص: ٢٠ والآية {وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملائمة يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج إني لك من الناصحين}.

(٣) شرح التسهيل: ٢٣٧/١.

(٤) سورة الأعراف: ٢١.

(٥) سورة الأنبياء: ٥٦ وأولها {قال بل ربكم رب السموات والأرض الذي فطرهن...}.

ب- الشواهد الشعرية، ومنها^(١):

تقولُ — ودقّت صدرَها بيمينِها —
أبعليَ هذا بالرحى المتقاعسُ
وقوله^(٢):

رَبِّتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا
كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجَلِّدَا

وقوله^(٣):

وَإِنِّي أَمْرٌ مِّنْ عَصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ
أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذَلَّ رِقَابُهَا
وقوله^(٤):

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) البيت من الطويل لعمارة قاله المبرد في المقتضب: ١٩٩/٤ وقال الشيخ عبدخالق عزيمة: "ويظهر أنه يريد بعمارة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير، فقد روى له كثيرا في "الكامل" والمعجم المفصل: ٥٤/١.

وبلا عزو في المنصف: ١٣٠/١ والإنصاف: ٥٩٦/٢.

العُصْبَةُ: الجماعة من عشرة إلى أربعين، القاموس: ١٤٨ مادة (العصب)، وخندفية: عريقة في الحد والمآثر، وهي نسبة إلى خندف، واسمها ليلي بنت حُلوان، القاموس: ١٠٤٥ مادة (الخندوف).

والشاعر عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير التميمي، وهو شاعر عباسي من أحفاد جرير، توفي سنة تسع وثلاثين ومائتين. انظر: معجم الشعراء: ٧١ والأعلام: ٣٧/٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في ديوانه: ٣٦ برواية مختلفة هي:

فَعَفْرَاءُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوْدَةٌ وَعَفْرَاءُ عَنِي الْمَعْرُضُ الْمُتَوَانِي

وَفِي مَجَالِسِ ثَعْلَبِ: ٢٤١/١ لَكِنْ بَلْفِظْ (أَحْظَى) بَدَلِ (أَرْجَى).

وبلا عزو في الارتشاف: ١٠٤٥/٢.

وعروة بن حزام العذري صاحب عفراء، وهو أحد الذين — يقال — قتلهم العشق، توفي حوالي

سنة ثلاثين. انظر: الشعر والشعراء: ٤١٨ والأعلام: ٢٢٦/٤.

فَعَفْرَاءُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً
وعَفْرَاءُ عِنْدِي الْمَعْرِضُ الْمُتَوَانِي
وقوله (١):

لَا تَظْلِمُوا مِسُورًا فَإِنَّهُ لَكُمْ
مِنَ الَّذِينَ وَفَوَا فِي السَّرِّ وَالْعَلَنِ
وقوله (٢):

سَأَهْجُو مَنْ هَجَاهُمْ مِنْ سَوَاهِمٍ
وَأَعْرِضُ مِنْهُمْ عَمَّنْ هَجَانِي
وقوله (٣):

فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تَلَاقِيهَا
فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمَجْرَبِ
وقوله (٤):

(١) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٣٨/١ والارتشاف: ١٠٤٤/٢ والمساعد: ١٨٠/١ وتعليق الفرائد: ٣٠٥/٢ وجمع الهوامع: ٨٨/١ والدرر: ٦٦/١ والمعجم المفصل: ١٠٣٤/٢.

(٢) البيت من الوافر البيت، وهو لهديبة بن حشرم العذري في شرح حماسة أبي تمام للأعلم: ٣٨٥/١. وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٢٣٨/١ والمساعد: ١٨٠/١ وتعليق الفرائد: ٣٠٥/٢ والدرر: ٦٦/١ والمعجم المفصل: ١٠٠٨/٢ وصدوره في الحماسة:

سَأَهْجُو مَنْ هَجَاهُمْ مِنْ سَوَاهِمٍ
والشاعر هديبة بن حشرم العذري، شاعر أموي، توفي حوالي سنة خمسين. انظر: الشعر والشعراء: ٤٦٤ والأعلام: ٧٨/٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامريء القيس في ديوانه: ٤٢. تنأى: تبتعد، القاموس: ١٧٢٢ مادة (نأيت)، وحقبة: مدة، القاموس: ٩٧ مادة (الحقبة)، والمجرب: الرجل الذي يلي الأمر، القاموس: ٨٥ مادة (المجرب).

وامرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، شاعر جاهلي، اختلف في اسمه، فقيل: حُنْدُج، وقيل: مليكة، وقيل: عدي، من الطبقة الأولى، توفي سنة ثمانين قبل الهجرة. انظر: الشعر الشعراء: ٥٢ وطبقات فحول الشعراء: ٥١/١-٥٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه: ٣٥ والعقد الفريد: ١٩/٣ والمعجم المفصل: ١٥٩/١ وصدوره في الديوان:
أَبْلٌ فَلَا يَرْضَى بِأَدْنَى مَعِيشَةٍ

أَبْلٌ فَلَا يَرْضَى بِأَدْنَى مَعِيشَةٍ وَلَا فِي بَيْوتِ الْحَيِّ بِالْمُتَوَلِّجِ

٢- ليس هناك داعٍ لحملها على غير الظاهر، فكيف إذا قَوِيَ ذلك أن النحاة قد أصدروا قانوناً، بأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها، وعضده — أيضاً — أن تقدم معمول الصلة على الموصول، لم يرد إلا مع الظروف والمجرورات، فليكن هذا منه.

٣- أن القول به وسيلة لطرد القانون، وهو هدف، يدفع إليه الأساس التعليمي في النحو.

٤- أحسب الوحدة خير من الفرقة، والأخذ بأن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، نتيجه الوحدة، بينما تبعث التخريجات على الخلاف.

٥- ما المانع أن يكون هناك قاعدة مطلقة، هي عدم جواز تقدم معمول الصلة على الموصول، ويدخلها التقييد، وهو شأن له شواهد كثيرة في العربية.

٦- أن تخريجات النحاة فيها ضعف، فتخريج المبرد يظل به اسم الفاعل غير عامل؛ لأن اسم الفاعل إذا تعرّف لم يعمل عمل فعله، فيقع المبرد في ما فرّ منه، وهو تقدير عامل، لهذا المتقدم^(١).

وتخريج أبي بكر وابن جني، وهو تقدير اسم فاعل، ليس بمطرد؛ لأن المفسّر ليس من جنس المفسّر، من جهة التعريف والتنكير^(٢).

أبلٌ: ألدّ جدل، القاموس: ١٢٥١ مادة (البلل)، والمتولج: الداخل، القاموس: ٢٦٧ مادة (ولج).
والشاعر هو الشماخ بن ضرار، وقيل: معقل، وهو من أوصف الناس للخيل، وكان من محضرمي الجاهلية والإسلام، مات سنة اثنتين وعشرين. انظر: الشعر والشعراء: ١٩٩ والأعلام: ١٧٥/٣.
(١) انظر: البغداديات: ٥٥٤.
(٢) انظر: السابق: ٥٥٨.

وأما تخريجاً أبي علي الفارسي فثانیهما، یجری علی إعمال ما بعد "أل" فی ما قبلها، وإن جاء بصیغة مختلفة، حیث أعمله؛ لأن فیہ معنی الفعل، وهو بهذا یفسر عمله، وهو أمر لم یتعرض له الذین قالوا: إن ما بعد "أل" عمل فیما قبلها، ومع ذلك فقد أشار أبو علی إلى خصوصية الظرف، وأن معنی الفعل، یعمل فیہ، وإن تقدم، فكان الأولى به أن یعمل صلة "أل" فی الظرف، بسبب تلك الخصوصية للظرف؛ لیطرد القیاس، فهو إمامه^(١).

وأولهما لم یخضع فیہ أبو علی لمسلك محدد، فاضطر للأخذ بغيره عند قوله — {فاخرج إني لك من الناصحين} فجعله متعلقاً بالظرف؛ لأن فیہ معنی الفعل، وفيه ضعف من جهة، أنه یجعل "الزاهدين" دون معمول، مع أن المعنی علیه^(٢) ثم إن معنی الفعل ضعيف فی العمل؛ إذ لم یعمل فی الحال متقدمة، كما قرره أبو علی نفسه^(٣).

وتخريج ابن عصفور، ضعفه ابن الضائع^(٤)، عندما ذهب إلى أن "أعني" لا یتعدى بحرف الجر، وعن ابن الضائع أخذه أبو حیان^(٥)، وعنه أخذه الدماميني^(٦).
٧- أما رأي ابن الحاجب، فیظهر لي أن حجته لیست بالقوية؛ لأن مجيء "أن" على صورة الحرف، لم تجز تقدم معمول صلتها علیها فی نحو: أن تقيم الصلاة خیر لك. فلا تقول: الصلاة أن تقيم خیر لك^(٧).

(١) انظر: السابق: ٥٥٥.

(٢) انظر: التعليقة: ٣٤/٢.

(٣) انظر: البغداديات: ٥٥٥.

(٤) انظر: شرح الجمل ب: ٢٢١/٢ حیث قال: "ولا یتعدى "أعني" بالباء، فهو تقدير ضعيف جدا".

(٥) انظر: الارتشاف: ١٠٤٣/٢.

(٦) انظر: تعليق الفرائد: ٣٠٣/٢.

(٧) انظر: الكتاب: ١٣١/١، ١٣٢ و الأصول: ٢٢٤/٢.

وأما افتراقه عن بقية الموصولات من جهة الصلة، فلا أظنه، يوجب له حكماً غير ما تقرر في أخواته، والاختلاف لا يعطي دائماً منقبة ومزية، أريد أن أقول: إنَّ الاختلاف حجة لينة؛ لأن اقتضائه المزية، ليس بأبعد من إيفائه على المنقصة. وبعد هذا أعود فأقول: إنَّ الراجح عندي من هذه المذاهب، ما أخذ به ابن الضائع.

٧- الخلاف في جمع "الذي".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وكذلك جمع "الذي" في بعض اللغات يقال: اللذون. في الرفع، و"الذين" في النصب والخفض، والصحيح فيها أن تكون "الذين" في الأحوال الثلاثة، وهي لغة القرآن^(١)".
اختار ابن الضائع في "الذين" اللغة الشهيرة، وحجته أنها لغة القرآن.

آراء النحويين

للنحويين في جمع "الذي" على "الذون" أربعة مذاهب:
المذهب الأول: من أورد اللغة، ولم يحكم عليها، وهم سيبويه^(٢) والفراء^(٣) والجوهري^(٤) والزمخشري^(١) وابن الناظم^(٢) والرضي^(٣).

(١) شرح الجمل: ٢٩/٢ .

(٢) انظر: الكتاب: ٤١١/٣ .

(٣) انظر: معاني القرآن: ١٨٤/٢ .

(٤) انظر: الصحاح: ٢٤٨٢/٦ .

المذهب الثاني: أنها مستعملة، ومشهورة في لغة هذيل، وهو مذهب ابن

دريد^(٤) وابن مالك^(٥)

وأبي حيان^(٦) ابن عقيل^(٧) والدمامي^(٨).

المذهب الثالث: أنها قليلة، وغير فصيحة، وهو مذهب ابن الشجري^(٩)

والجوهري هو إسماعيل بن حماد أبو نصر المعروف بالجوهري، قرأ على أبي علي الفارسي والسيرافي، وصنف الصحاح في اللغة الكتاب الذي اشتهر به ومقدمة في النحو، اختلف في وفاته، ولعل الأرجح أن يقال: في حدود الأربعمئة. انظر: إشارة التعيين: ٥٥ وبغية الوعاة: ٤٤٦/١.

(١) انظر: المفصل: ١٤٢.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن مالك: ٨٣.

وابن الناظم هو محمد بن محمد بن عبد الله بدر الدين، أخذ عن والده، من تصانيفه: شرح ألفية والده، شرح كافيته وغيرها، مات سنة ثمانين وستمائة. انظر: بغية الوعاة: ٢٢٥/١ والأعلام: ٣١/٧.

(٣) انظر: شرح الكافية: ١٩/٣.

(٤) انظر: جمهرة اللغة: ١٠٦٤/٢ مادة (ذا).

وابن دريد هو محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر الأزدي، ولد بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين، روى عن ابن حاتم السجستاني والرياشي غيرهما، وألف الجمهرة والملاحن وغيرها، مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمئة. انظر: إنباه الرواة: ٩٢/٣ وبغية الوعاة: ٧٦/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١٩١/١.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٠٠٤/٢.

(٧) انظر: المساعد: ١٤٢/١.

(٨) انظر: تعليق الفرائد: ١٩١/٢.

هو محمد بن أبي بكر بن عمر، له من التصانيف: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح التسهيل وغيرها، ولد سنة ثلاث وستين وسبعمائة، ومات سنة سبع وثلاثين وثمانمئة — وقيل ثمان وثلاثين — مسموما. انظر: بغية الوعاة: ٦٦/١ والأعلام: ٥٧/٦.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري: ٥٦/٣.

وابن يعيش^(١) وابن الحاجب^(٢) وابن أبي الربيع^(٣).

المذهب الأخير: منع مجيئها بالواو في الرفع، وهو مذهب الأزهري^(٤).

المنافشة

١ - ليس في النحويين الذين اطلعت على آرائهم نحوي، أشار إلى لغة القرآن في "الذين" إلا ابن الشجري^(٥) ومن بعده ابن الضائع، وكأني بما قد استأنسا بها، وأورداها؛ لتأكيد ما ذهبنا إليه.

٢ - حكم ابن الضائع على مجيئها بالياء — في الأحوال الثلاثة — بقوله: "الصحيح" وهذا لم يرد عند أحد، ممن تقدمه من النحويين الذين نظرت في كتبهم.

٣ - هناك اضطراب عند من نسب هذه اللغة، فالفراء نماها إلى كنانة^(٦) وابن

وابن الشجري هو هبة بن محمد بن عبد الله المعروف بابن الشجري، قرأ على الخطيب التبريزي و أبي المعمر بن طباطبا العلوي وغيرهما، ومن تصانيفه: الأمالي، الحماسة وغيرها، ولد سنة خمسين وأربعمائة، ومات سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة. انظر: إنباه الرواة: ٣/٣٥٦ و بغية الوعاة: ٢/٣٢٤.

(١) انظر: شرح المفصل: ٣/١٤٢.

(٢) انظر: شرح المقدمة الكافية: ٣/٧٢٤.

(٣) انظر: البسيط: ١/٢٨١—٢٨٢.

(٤) انظر: تهذيب اللغة: ١٥/٣٩ مادة (ذا).

والأزهري هو محمد بن أحمد بن الأزهر اللغوي الشهير، أخذ عن الربيع بن سليمان وابن السراج، وله من التصانيف: التهذيب في اللغة، التقريب في التفسير وغيرها، توفي سبعين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٩٥ و بغية الوعاة: ١/١٩.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣/٥٦.

(٦) انظر: معاني القرآن: ٢/١٨٤.

الشجري^(١) وابن مالك^(٢) والرضي^(٣) عزوها إلى هذيل وحدها، وتعددت الأقوال بعدهما فبدر الدين بن مالك جعلها لهذيل، وذكر عن بعضهم أنها لبني عقيل^(٤) فوافق أباه في ما قال، وزاد عليه، ثم جاء أبو حيّان، فنسب إلى ابن مالك القول بأنها لغة طيّئ^(٥)، ونسبها ابن هشام إلى هذيل أو عقيل^(٦) وعلى نهج أبي حيّان سار الدماميني^(٧)، وكلاهما إلى هذيل وعقيل نقل نسبتها أيضا، وهما مع ابن عقيل قد أتوا بجديد في عزوها إلى طيّئ^(٨)، ووحدهما في نسبة ذلك إلى ابن مالك، ولعل الأخذ بما في "شرح التسهيل" أولى وأوجه، ويُدفع الاختلاف بتوهيم أبي حيّان والدماميني في نسبتها الرأي إلى ابن مالك، وربّما حُمل الأمر على اختلاف نسخ "شرح التسهيل" دفاعا عنهما.

٤- أن فئة من النحويين لم يشيروا إلى قبيلة معينة، وهم سيبويه^(٩) وابن دريد^(١٠) والأزهري^(١١) والجوهري^(١٢) والزخشي^(١٣) وابن يعيش^(١٤) وابن

(١) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٨٤/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ١٩١/١.

(٣) انظر: شرح الكافية: ١٩/٣.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن مالك: ٨٣.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٠٠٤/٢.

(٦) انظر: أوضح المسالك: ١٤٣/١.

(٧) انظر: تعليق الفرائد: ١٩١/٢.

(٨) انظر: المساعد: ١٤٢/١.

(٩) انظر: الكتاب: ٤١١/٣.

(١٠) انظر: جمهرة اللغة: ١٠٦٤/٢ مادة (ذا).

(١١) انظر: تهذيب اللغة: ٣٩/١٥ مادة (ذا).

(١٢) انظر: الصحاح: ٢٤٨٢/٦.

(١٣) انظر: المفصل: ١٤٢.

(١٤) انظر: شرح المفصل: ١٤٢/٣.

وابن أبي الربيع (٢).

٥ - أن شواهد هذه اللغة ثلاثة أبيات هي (٣):

قومي الذو بعُكاظٍ طيّروا شَرَّرا
من رُوسٍ قومك ضرباً بالمصاقيل
وقول الآخر (٤):

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية: ٧٢٤/٣.

(٢) انظر: البسيط: ٢٨١/١.

(٣) البيت من البسيط في شرح الكافية للرضي: ١٩/٣، ٢٠ وخزانة الأدب: ٤/٦ ونسبه البغدادي إلى أمية بن الأسكر الكناني والمعجم المفصل: ٨٠٤/٢.
شَرَّرا: هو ما يتطاير من النار، القاموس: ٥٣٢ مادة (الشَّرَّ) والمصاقيل: جمع مصقول، والصقل جلاء السلاح، حتى يكون قاطعا، القاموس: ١٣٢١ مادة (صقله).

والشاعر هو أمية بن حرثان بن الأسكر الكناني، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، عاش في المدينة حتى مات في خلافة عمر - رضي الله عنهما - حوالي سنة عشرين. انظر: طبقات فحول الشعراء: ١٨٩/١-١٩٠ والأعلام: ٢٢/٢.

(٤) البيتان من الرجز، وهما في النوادر في اللغة: ٤٧ وعزاهما أبو زيد إلى أبي حرب بن الأعمى من بني عُقيل، وواقفه ابن هشام في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٣٥ وهو في شرح الألفية لبدر الدين: ٨٣ وذكر السيوطي قولين آخرين - غير ما تقدم في نسبتها - أحدهما: أنهما مما نُسب إلى رؤبة، كما في ديوانه: ١٧٢ والآخر عن الصغاني في عزوهما إلى ليلي الأخيلية جاء هذا في شرح شواهد المغني: ٨٣٢/٢ وفي خزانة الأدب مثله: ٢٣/٦ وهما في ديوان ليلي: ٦٤ ورجح د. عبدالعزيز الفيصل في شعراء عُقيل وشعرهم: ٥٣ أنهما لأبي حرب، بأدلة منها قوله: نحن بنو خويلد صراحا.

وأبو حرب من بني خويلد بن عقيل؛ أمّا ليلي فمن بني عبادة بن عقيل، ورؤبة من بني تميم.
الغارة: المهجوم على القوم، القاموس: ٥٨٢ مادة (الغور) وملحاحا: مستمرة، القاموس: ٣٠٦ مادة (ألح).

والشاعر أبو حرب بن الأعمى شاعر جاهلي، وجعله د. الفيصل الأعمى بن خويلد. انظر: النوادر لأبي زيد: ٤٧ والخزانة: ٢٣/٦ وشعراء بني عقيل وشعرهم: ٥٣.
والآخر هو رؤبة بن عبد الله العجاج التميمي أبو الجحّاف، شاعر من مخضرمي الأموية والعباسية، توفي سنة خمس وأربعين ومائة. انظر: الشعر والعشراء: ٣٩٩ والأعلام: ٣٤/٣.

نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا
وقال الآخر (١):

وبنو نُويجِيَةَ الذُّونَ كَأَنَّهُمْ مُعْطٌ مُخَدَّمَةٌ مِنَ الخِرَّانِ

٦- أحسب أن قول ابن مالك: "مشهور" لا يستقيم مع الشواهد المروية عن هذه القبيلة؛ إذ كيف تكون الظاهرة مشهورة عنهم، وليس لها إلا ثلاثة شواهد، ثانيها ذكره أبو زيد على اللغة الشهيرة، وآخرها مجهول القائل، وإن نسبه ابن الشجري إلى هذلي، ثم إن النحويين واللغويين الذين قبل ابن مالك لم يذكر أحد منهم هذا الحكم الذي أطلقه ابن مالك، ثم كيف يكون ذلك مقبولا، وهذيل من القبائل التي نصّ أبو نصر الفارابي^(٢) على الأخذ عنها، أليس غريبا أن يهتم العلماء بجمع لغتها؟ ثم لا يُنقل من هذا المشهور فيها إلا ثلاثة شواهد، المستقيم منها شاهد فرد؟.

ومما يهيبض رأيه أيضا أن هذه اللغة حكاهما العلماء عن أربع قبائل، فكان من المنتظر أن تتكاثر الشواهد لا أن يقلَّ عددها عن عدد القبائل، وبما تقدم يدفع

والآخر ليلي بنت عبدالله — وقيل: الأخييل — من عقيل بن كعب، توفي نحو سنة ثمانين. انظر: الشعر والعشراء: ٢٩٦ والأعلام: ٢٤٩/٥.

(١) البيت من الكامل، ولم أعرف قائله، وهو في مقاييس اللغة: ١٥١/٢ مادة (خزّ) والمحمل: ٢٧٤ مادة (خزّ) وأمالي ابن الشجري: ٥٦/٣ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٢/١ وشرح التسهيل لابن مالك: ١٩٠/١ والمعجم المفصل: ١٠١١/٢.

معط: جمع أمعط، وهو من لا شعر له، القاموس: ٨٨٨ مادة (معطه)، ومخدمة: المربوطة بسير غليظ، القاموس: ١٤٢١ مادة (خدمه)، والخزّان: جمع خُزْز، وهو ذكر الأرنب، القاموس: ٦٥٦ مادة (الخزّ). (٢) انظر: انظر المزهري: ٢١١/١.

هو إسحاق بن إبراهيم أبو إبراهيم، وهو خال الجوهري، له من التصانيف: ديوان الأدب، شرح أدب الكاتب، بيان الإعراب. مات قريبا من سنة خمسين وثلاثمائة، قيل: في حدود السبعين. انظر: بغية الوعاة: ٤٣٧/١ والأعلام: ٢٩٣/١.

مقول ابن دريد فكيف تكون اللغة معروفة مستعملة ثم لا يورد عليها شاهدا واحدا؛ بل كيف تكون كذلك؟ وليس لها إلا تلك الشواهد، ثم هو قد أورد من رجز أبي حرب غير موضع الشاهد، فلو كان يعلم رواية الإعراب لأشار إليها^(١).
٧- أن مما يثير الدهشة أن سيبويه لم يعط حكما على هذه اللغة، وعندني أن صنيعة لا يكفي حجة؛ إذ الحجة تؤول إلى النصوص، وما ظفرت به منها، لا أراه كافيا لوصفها حتى بالقلة؛ بل وسمها بالندرة أليق.

الترجيح

أحسب أن قول ابن الضائع: "الصحيح" ليس دقيقا؛ لأن اللغتين قد ثبتتا بنقل الأئمة، هذا إذا كان يريد بالصحة النقل عن العرب، وأما إن كان يقصد بالصحة أن اللغة الأخرى خاطئة غير جائزة الاستعمال؛ لندورها فذاك ما أميل إليه، ويشدّ من أزره — غير ماتقدم — ما قرره ابن الضائع في قوله: "وأیضا فتقليل القوانين ما أمكن أولى؛ لثلاث تكثر على المتعلم، فإذا أمكن أن يجعل للفناء قانون واحد لا يختلف، فهو أولى من أن يقال — كما قال أبو عمر الجرمي —: "إن الفناء ناصبة خارجة عما استقر لها من العطف"^(٢) وهذا مبدأ تُشد الأيدي عليه.

(١) انظر: جمهرة اللغة: ١/١٨٢ مادة (جججج).

(٢) شرح الجمل لابن الضائع أ: ٥١٥/٢.

٨- الحمل على اللفظ والمعنى في نحو: من كان أحمر جاريتك.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن للكوفيين في الحمل على اللفظ والمعنى تفصيلاً، فمنه أن الضمير المحمول على لفظ الموصول إذا أخبر عنه بفعل لم يجوز أن يحمل على معناه نحو: من كان يقومان أخواك. بل: من كان يقوم أخواك. فإن أخبر عنه باسم مشتق من فعل مطرد الاشتقاق جاز الحمل على المعنى، تقول: من كان محسناً أخواك، ومن كان محسنين... وكذلك: من كان محسنةً أختك..."

فإن كان مشتقاً غير مطرد الاشتقاق مع أن المذكر والمؤنث يرجعان فيه إلى اشتقاق واحد كـ "أحمر وحمراء" فإن الفراء يجيز الحمل على اللفظ والمعنى نحو: من كان أحمر جاريتك، ومن كان حمراءً جاريتك. ونظيره قوله — تعالى — {من كان هوداً أو نصارى} (١).

وزعموا أن في قراءة ابن مسعود (٢) {منكم من كان شيوذاً} (٣) ولم يجز الكسائي

(١) سورة البقرة: ١١١ والآية {وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى تلك أمانهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين}.

(٢) هو عبدالله بن مسعود الهذلي، أحد الصحابة المتقدمين، شهد بدراً وما بعدها، ولازم النبي — صلى الله عليه وسلم — مات قبل عمر، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، أو ثلاث وثلاثين، والأول أثبت. انظر: الإصابة: ١٩٨/٤ والأعلام: ١٣٧/٤.

(٣) لم أجد القراءة باللفظ المذكور، وإنما وجدت قراءة ابن مسعود بلفظ {إلا من كان يهودياً أو نصرانياً} انظر: معاني الفراء: ٧٣/١ وهذه القراءة منسوبة إلى أبي بن كعب وعبدالله في المعاني ومنسوبة إلى أبي وحده في الكشف: ٨٨/١ والمحرم الوجيز: ١٩٨/١ والفريد: ٣٥٨/١ والبحر: ٣٥٠/١ والآية {وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى} البقرة: ١١١.

إلا الحمل على المعنى، ويظهر أن الصحيح مذهب الفراء^(١).

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة مذهبين:

الأول: جواز الحمل على اللفظ والمعنى — إذا كان الضمير المحمول على لفظ الموصول مخبرا عنه بمشتق غير مطرد الاشتقاق — وهو مذهب الفراء، واختاره ابن الضائع.

الأخير: عدم جواز الحمل على اللفظ، وهو مذهب الكسائي.

آراء النحويين

اختلف النحويون في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: المنع من الحمل على اللفظ — إذا كان الضمير المحمول على لفظ الموصول مخبرا عنه بمشتق غير مطرد الاشتقاق — وهو مذهب الكسائي^(٢).

المذهب الأخير: جواز الحمل على اللفظ، وهو مذهب الفراء^(٣).
وهو اختيار ابن الضائع.

(١) شرح الجمل ب: ٢٦٧/٢، ٢٦٨.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الضائع ب: ٢٦٧/٢ والارتشاف: ١٠٢٨/٢.

والكسائي هو علي بن حمزة بن عبدالله، إمام الكوفيين في اللغة والنحو، وأحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن حمزة الزيات، ولزم معاذ الهراء، وجلس في حلقة الخليل، وله من المصنفات: معاني القرآن، والقراءات النواذر، وغيرها، توفي سنة ثنتين أو ثلاث وثمانين ومائة، وقيل: ثنتين وتسعين ومائة. انظر: إشارة التعيين: ٢١٧ وبغية الوعاة: ١٦٣/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن الضائع ب: ٢٦٧/٢ والارتشاف: ١٠٢٨/٢.

الناقشة

١ - أحسب أن المثال الذي صُدِّرت به المسألة يحتاج إلى بيان، ولعل في إعرابه يكون البيان.

والمثال هو: من كان أحمرَ جاريتك.

من: اسم موصول مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ.

كان: فعل ماضٍ ناسخ، مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو.

أحمر: خبر لـ "كان".

جاريتك: خبر لـ "من".

والمثال فيه حمل على لفظ "من"، وهذا يجيزه الفراء، ووافقه عليه ابن الضائع، وذهب الكسائي إلى منع الحمل على اللفظ، فلا يجوز عنده إلا أن يقال: من كانت حمراءً جاريتك.

٢ - أحسب أن سيبويه^(١) والمبرد^(٢) يجيزان الحمل على اللفظ — إذا كان الضمير المحمول على لفظ الموصول مخبرا عنه بمشتق غير مطرد الاشتقاق — وإن كانا لم يفصِّلا في قولهما، كما فصل الكوفيون والمتأخرون.

وسأوردُ قول سيبويه؛ لاحتمال الاختلاف في فهم قوله، فهو يقول: "هذا با ب إجرائهم صلة "من" وخبره إذا عنيت اثنين كصلة "الذين"، وإذا عنيت جمعا كصلة "الذين" فمن ذلك قوله — عز وجل —: {ومنهم من يستمعون إليك} ^(٣)

(١) انظر: الكتاب: ٤١٥/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ٢٩٤/٢.

(٣) سورة يونس: ٤٢ وتام الآية {... أفأنت تسمع الصم ولو كانوا لا يعقلون}.

ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس^(١): من كانت أمك، أيهن كانت أمك.
ألحق تاء التأنيث لما عني مؤنثا، كما قال: {يستمعون إليك} حين عني
جمعا^(٢).

٣- أن ابن الضائع أورد قوله — تعالى —: {من كان هودا أو نصارى} على
أن "هودا" مما لم يطرد اشتقاقه، وأحسب أن هذا لا يستقيم له؛ لأن "هودا" من
"هاد" فهو مشتق^(٣) وعليه فلا يصلح إيراد الآية شاهدا هنا.

ثم أورد قراءة ابن مسعود، والظاهر أنه يريد أن يقول: إن القراءة قد اجتمع
فيها حملان، في "كان" حمل على لفظ "من"، و في "شيوذا" حمل على المعنى، على
اعتبار "شيوذا" جمعا، وهذه القراءة — بناء على ما أسلفت — تصلح دليلا
للفراء؛ لأنني لم أجد لها مادة في المعجم^(٤).

قلت: لكن يعترض على القراءة بأنها غير معروفة، بل نسب الفراء إلى ابن
مسعود غيرها^(٥).

٤- جعل أبو حيان "أحمر وحمراء" من المطرد اشتقاقا، فخالف شيخه ابن
الضائع، وأحسب أن ما قاله الأخير أوفق؛ لأن "أفعل فعلاء" لا يشتق من كل من
فعل، فهو لا يؤخذ من أفعال الألوان والعيوب الثابتة بأصل الخلقة.^(٦)

(١) هو يونس بن حبيب الضبي ولاء، أبو عبدالرحمن، من أصحاب أبي عمرو، سمع من العرب، وروى
عنه سيوييه، ولد سنة تسعين، ومات سنة ثنتين وثمانين ومائة. انظر: إشارة التعيين: ٣٩٦ وبغية
الوعاة: ٣٦٥/٢.

(٢) الكتاب: ٤١٥/٢.

(٣) انظر: اللسان: ٤٣٩/٣ مادة (هود).

(٤) انظر: السابق: ٤٩٧/٣ مادة (شوذ) والقاموس المحيط: ٤٢٨ مادة (المشوذ).

(٥) انظر: معاني القرآن: ٧٣/١.

(٦) انظر: شرح المفصل: ١١٠/٥ وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٤٦٠.

٥- ذهب ابن الضائع إلى تصحيح رأي الفراء في جواز الحمل على اللفظ فتقول: من كان أحمرَ جاريتك. والحمل على المعنى فتقول: من كان حمراء جاريتك. لأن الضمير المحمول على لفظ "من" وهو المستتر في "كان" قد أخبر عنه باسم غير مطرد الاشتقاق، وهو "أحمر أو حمراء".

قلت: والعبارة مع التصريح بالضمير المحمول على اللفظ تكون على هذه الصورة: من كان هو أحمرَ جاريتك، من كان هو حمراءَ جاريتك.
٦- وذهب الكسائي إلى وجوب الحمل على المعنى، فتقول على قوله: من كانت حمراءَ جاريتك.

الترجيح

قلت: وبقول الكسائي أقول، وذلك للأمر التالية:

- أ- ليس هناك سماعٌ كافٍ، يعضد رأي الفراء وابن الضائع.
- ب- أن السماع الذي أورده ابن الضائع، لا يقوم حجة على ذلك؛ لأن الآية ليست كالمثال؛ لأن "هودا" مطرد الاشتقاق.
- ج- أن الصلة والموصول كشيء واحد، وإذا قلت: من كان أحمر جاريتك. كنت كأنك أخبرت عن موصول مذكر بمؤنث^(١).
- د- أن الخبر المشتق تجب مطابقتها للمبتدأ تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً^(٢) وإذا قلت: من كان حمراءَ جاريتك. فقد جعلت المبتدأ مذكراً، والخبر مؤنثاً.

(١) انظر: تعليق الفرائد: ٢٤٣/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي: ٥٧/٣.

باب: النكرة والمعرفة.

٩ - مرتبة المضاف.

قول ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ومرتبة المضاف عند سيبويه، مرتبة ما أضيف إليه إلا المضمّر، فمرتبة مرتبة العلم، ولذلك جاز وصف العلم به؛ لأن من الأصول أن يكون النعت مساويا للمنعوت، أو دونه في رتبة التعريف. . . .

وزعم أبو العباس المبرد أن مرتبة المضاف، ليست كمرتبة ما أضيف إليه؛ لأن فيه زيادة التباس، قال: "فينبغي أن تكون مرتبته دون مرتبة ما أضيف إليه".
فيلزم على مذهبه، أن تكون مراتب المعارف خمسا، وهي على مذهب سيبويه أربعا؛ لأن المضاف إلى الألف واللام عند المبرد دونهما في الرتبة، وعند سيبويه في مرتبتهما.

ويدل على صحة مذهب سيبويه، أنه ورد كثيرا في الكلام تبع ما فيه الألف واللام إلى ما أضيف إليهما نحو قولك: مررت بصاحب المرأة العاقل، وكقول امرئ القيس (١):

كَتَيْسِ ظِبَاءِ الْحَلْبِ الْعَدَوَانِ

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٨٧ وتهذيب اللغة: ١٧٤/٨ مادة (غذا).

ودون نسبة في التذييل والتكميل: ١١٧/٢ وصدر البيت:

مِكْرٌ مَفْرٌ مُدْبِرٌ مُقْبِلٌ مَعًا كَتَيْسِ ظِبَاءِ الْحَلْبِ الْعَدَوَانِ

وكتفوله (١) :

كتيسِ الظِّباءِ الأعْفَرِ انضَرَجَتْ له عُقابٌ تدلّتْ مِنْ شَمَارِيخِ ثَهْلانِ

وكتفوله (٢) :

كذودِ الأَجِيرِ الأربَعِ الأَشْرَاتِ

أفلا ترى كيف نعت المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام الذي هو عند المبرد أعرف بمرتبتين، وهو في البيتين الأخيرين على مذهبه أعرف بمرتبة واحدة.

فهذا يدل من كلامهم على أن مرتبة المضاف مرتبة ما أضيف إليه، ولا ينبغي أن يقال في "العدوان، والأعفر، والأربع الأشرات" أنها أبدال؛ لأن البديل يقل بالمشتق، وهذا كثير، فدل على أنه نعت، وكذا ينبغي أن يكون في القياس، فإن

والحلب: نبت. انظر: القاموس المحيط: ٩٨ مادة (الحلب).

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٩٢ وتهذيب الغة: ١٠/٥٥٤ مادة (ضرج) واللسان: ٢/٣١٤ مادة (ضرج) والمنصف: ٣/١٢.

وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٣٧ و١/٢٠٥ جمهرة اللغة: ١/٤٦٠.

انضرجت: انقضت، القاموس المحيط: ٢٥٢ مادة (ضرج)، وشماریخ: جمع شمراخ، وهو رأس الجبل في البيت، القاموس: ٣٢٥ مادة (الشمراخ)، وثهْلان: جبل، القاموس المحيط: ١٢٥٨ مادة (ثهْلان).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٧٩ وصدر البيت:

أرَنَّ على حُقْبِ حِيالٍ طَرُوقَةٍ

أرَنَّ: صَوَّت، القاموس: ١٥٥١ مادة (الرَّتَّة)، وحيال: جمع حائل، وهي التي حمل عليها الفحل، فلم تلحق، القاموس: ١٢٧٩ مادة (الحول)، طروقة: التي بلغت أن يطرقها الفحل، القاموس: ١١٦٦ مادة (الطرق)، وحقب: جمع حقباء، وهي البيضاء العجز، القاموس: ٩٧ مادة (الحقب).

والذود: ثلاثة أبعر إلى العشرة، القاموس المحيط: ٣٥٩ مادة (الذود)، والأشرات: النشيطات، القاموس المحيط: ٤٣٨ مادة (أشر).

الإحالة فيه على عهد واحد في "صاحب الرجل" كما إذا ذكرت الألف واللام فقط، بالإحالة على عهد واحد^(١).

ذكر ابن الضائع في مرتبة المضاف مذهبين:

الأول: أن مرتبته مرتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير، فإن مرتبته مرتبة العلم، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع، وحجته لذلك ما يلي:

أ- وصف العلم بالمضاف إلى المضمرة؛ لأن الشيء لا يوصف إلا بما يكون مساويا له في التعريف، أو دونه فيه.

ب- أنه ورد كثيرا في الكلام نعت ما أضيف إلى الألف واللام، بما فيه الألف واللام، والنعت لا يكون أخص من المنعوت.

ج- القياس: حيث حمل المضاف إلى الألف واللام على المقترن بالألف واللام؛ لانفاقهما في علة واحدة، وهي الإحالة على عهد واحد.

د- مَنَعَ جَعَلَ "العدوان، والأعفر، والأربع الأشرار" أبدالاً؛ لأن البدل يقل بالمشتق، وهذا كثير في كلامهم.

الأخير: أن رتبة المضاف دون رتبة ما أضيف إليه مطلقاً، ومذهب المبرد؛ لأن فيه زيادة التباس.

وينبغي على قول المبرد، أن تكون مراتب المعارف خمسا، بينما هي على قول سيبويه أربع.

آراء النحويين

اختلف النحويون في رتبة المضاف على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أن المضاف إلى الألف واللام في مترلة

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٤٨٢/٢-٤٨٤.

الألف واللام؛ إذ قال: "لأن المضاف إلى الألف واللام بمتزلة الألف واللام"^(١) وعليه ابن السراج^(٢) وأبو سعيد السيرافي^(٣) وأبو علي الفارسي^(٤) والزمخشري^(٥) وابن يعيش^(٦) وصدر الأفاضل^(٧) وابن عصفور^(٨) والرضي^(٩) وأبو حيّان^(١٠) وابن عقيل^(١١).

وهذا هو المذهب الذي اختاره أبو الحسن بن الضائع.

المذهب الأخير: ذهب المبرد إلى أن المضاف إلى المقترن بالألف واللام دون رتبتهما؛ إذ قال: "فلا ينبغي على هذا القياس، أن تقول: رأيت غلام الرجل الظريف، إلا على البدل"^(١٢) "ووافقه عليه ابن خروف"^(١٣).

(١) الكتاب: ٧/٢.

(٢) انظر: الأصول: ٣٢/٢.

(٣) انظر: شرح الكتاب: ١٥٧/٢ ب.

(٤) انظر: المقتصد شرح الإيضاح: ٩٢٤/٢.

(٥) انظر: المفصل: ١٩٧.

(٦) انظر: شرح المفصل: ٨٧/٥.

(٧) انظر: التخمير: ١٠٠/٢.

وصدر الأفاضل هو القاسم بن الحسين بن محمد، أبو محمد الخوارزمي، ولد خمس وخمسين وخمسائة، من تصانيفه: التخمير في شرح المفصل، وشرح سقط الزند، وغيرها. انظر: معجم الأدباء:

٥٨٢/٤ وبغية الوعاة: ٢٥٢/٢.

(٨) انظر: شرح الجمل: ١٣٦/٢.

(٩) انظر: شرح الكافية: ٣١٣/٢.

(١٠) انظر: التذييل والتكميل: ١١٨/٢.

(١١) انظر: المساعد: ٧٨/١.

(١٢) شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٧/٢ ب والانتصار: ١١٩ وحواشي المقتضب: ٢٨٢/٤.

(١٣) انظر: شرح الجمل: ٣١١/١.

المناقشة

١ - هناك أمور لها صلة بهذه المسألة، فلا بد من الإلماح إليها قبل الشروع في المعالجة، وهي:

١- اختلف النحويون في فهم كلام سيبويه في أمرين :
الأول: في موقفه من حكم المضاف إليه، هل يأخذ حكم المضاف إليه مطلقاً، أو يأخذ حكم المضاف إليه، إلا في حالة الإضافة إلى المضمرة؟
ذهب ابن عصفور^(١) وابن الضائع إلى أن مذهب سيبويه أن المضاف في حكم المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمرة، فهو في حكم العلم.
وذهب ابن هشام الخضراوي إلى أن مذهب سيبويه أن المضاف دون رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى الألف واللام، فهو في رتبته؛ لأنها أقلّ وجوه التعريف، فلا انحطاط بعدها^(٢).
وذهب الرضي^(٣) إلى أن مذهب سيبويه أن المضاف يأخذ حكم المضاف إليه مطلقاً.

ولمعرفة أيّ المذاهب أحق بالصواب؟ أنقل نص سيبويه في ذلك، فهو يقول:
"فأما المضاف فنحو: مررت بزيد أحيك"^(٤).
ويقول: "فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمترلة الألف واللام"^(٥).

(١) انظر: شرح الجمل: ١٣٦/٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ١١٩/٢.

(٣) انظر: شرح الكافية: ٣١٣/٢.

(٤) الكتاب: ٧/٢.

(٥) السابق: ٧/٢.

فالعبرة الأولى من كلامه يتضح فيها أن المضاف إلى المضمرة في متلة العلم؛ لأن سبويه وصف العلم بالمضاف إلى المضمرة، ولو كان المضاف إلى المضمرة بمتلة المضمرة لم يجر أن يصف به العلم؛ لأن الشيء يوصف بمساويه أو بما هو دونه. والعبرة الأخيرة ينص فيها سبويه على أن المضاف إلى الألف واللام بمتلة الألف واللام.

ومجموع العبارتين — أحسب — يصدق مذهب الحضراوي.

الأخير: في أي المعارف أعرف؟

ذهب أبو البركات الأنباري^(١) وأبو البقاء العكبري^(٢) والرضي^(٣) وأبو حيان^(٤) إلى أن أعرف المعارف عند سبويه المضمرة. قال أبو حيان: "وهو مذهب سبويه والجمهور^(٥)".

وذهب ابن خروف^(٦) إلى أن سبويه يسوي بين المضمرة والعلم.

قلت: وكلام سبويه^(٧) — في ظني — ليس صريحا في أعرف المعارف، فتبقى آراء النحويين خاضعة للتأويل.

والراجح عندي مذهب الجمهور؛ لأنه لا يضمرة إلا وقد عرف، ولهذا لا يفتقر إلى وصف^(٨)، ولأن المضمرة لا اشتراك فيه^(٩)؛ ولأن العلم جاء في كلام العرب

(١) انظر: الإنصاف: ٧٠٧/٢.

(٢) انظر: اللباب: ٤٩٤/١.

(٣) انظر: شرح الكافية: ٣١٤/٢ وقال عنه: "إذ هو أولى وأشهر".

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ١١٢/٢.

(٥) السابق: ١١٢/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٣١٠/١.

(٧) انظر: الكتاب: ٧-٥/٢ وحاشية شرح الجمل لابن خروف: ٣١٠/١.

(٨) انظر: الكتاب: ٦/٢ والإنصاف: ٧٠٧/٢، ٧٠٨.

(٩) انظر: شرح المفصل: ٨٧/٥.

مضافاً، مع بقاء تعريفه^(١).

٢- يترجح عندي من أقوال النحاة لزوم كون النعت أعمّ أو مساوياً للمنعوت، وهذا مذهب سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) وأبي سعيد السيرافي^(٥) وأبي علي الفارسي^(٦) وعبدالقاهر^(٧) الجرجاني^(٨) وابن الحاجب^(٩) وابن عصفور^(١٠) والرضي^(١١).

قال عنه أبو حيان: "ونصوص أئمتنا على أن النعت يكون دون المنعوت في التعريف^(١٢)".

وابن هشام: "ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف، إما أعرف من

(١) انظر: شرح التسهيل: ١/١٤٦، ١٤٧ و ٣/٢٣١، ٢٣٢ و شرح الكافية: ٢/٢٠٩.

(٢) انظر: الكتاب: ٧/٢. ومما تجدر الإشارة إليه أن المبرد قال — في المقتضب: ٤/٢٨٤ — "وزعم سيبويه أن الشيء لا يوصف إلا بما هو دونه في التعريف" وفي ظني أن المبرد لم يصب في قوله، وكلام سيبويه صريح في وصف الشيء بمساويه، إذ قال — في الكتاب: ٧/٢ — "فأما الألف وللأم، فتوصف بالألف وللأم".

(٣) انظر: المقتضب: ٤/٢٨٢.

(٤) انظر: الأصول: ٢/٣٣.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٢/١٥٧ ب.

(٦) انظر: المقتصد شرح الإيضاح: ٢/٩٢١.

(٧) انظر: السابق: ٢/٩٢١.

(٨) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المشهور بأبي بكر، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، وله من التصانيف: المقتصد في شرح الإيضاح، العوامل المائة، وغيرهما، مات سنة إحدى — وقيل: أربع — وسبعين وأربعمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٨٨ وبغية الوعاة: ٢/١٠٦.

(٩) انظر: شرح المقدمة الكافية: ٢/٦٣٣.

(١٠) انظر: شرح الجمل: ١/١٩٩، ٢٠٥.

(١١) انظر: شرح الكافية: ٢/٣١٤.

(١٢) الارتشاف: ٤/١٩١١.

الصفة، أو مساويا لها^(١)."

٣- ذكر ابن الضائع أن المضاف إلى المضمَر في رتبة العلم، وهذه مسألة خلافية أيضا، فقد ذهب الأندلسيون، ابن عصفور^(٢) وغيره إلى أن المضاف إلى المضمَر في منزلة العلم نقل هذا عنهم أبو حيان، فقال: "قال أصحابنا: "إن المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمَر، فإنه في رتبة العلم"^(٣)، ونقله عنهم ابن عقيل^(٤) والدماميني^(٥)، وإلى هذا ميل ابن الضائع.

وذهب الزمخشري إلى أن المضاف بمنزلة المضاف إليه مطلقا، حيث قال: "وأما المضاف، فيعتبر أمره بما يضاف إليه"^(٦) ووافق ابن يعيش، فقال: "فحكم المضاف حكم المضاف إليه، فما أضيف إلى المضمَر أعرف مما أضيف إلى العلم... فعلى هذا لا تصف العلم بما أضيف إلى المضمَر، فلا تقول: مررت بزيد أخيك"^(٧). وإلى قولهما مال ابن مالك^(٨) والرضي^(٩).

والذي يترجح عندي ما ذهب إليه الزمخشري ومن تبعه؛ لأن فيه طردا لحكم المضاف، ويحمل وصف سيبويه للعلم بالمضاف إلى المضمَر على أنه سهو منه، أو

(١) شذور الذهب: ٤٣٣ ومثله قول ابن عقيل — في المساعد: ٤٠٣/٢ — "فنصوص جماهير أهل العربية على أن التعت فيها يكون في درجة المنعوت في التعريف أو دونه، لا يكون أعرف منه".

(٢) انظر: شرح الجمل: ١٣٦/٢ وجعله مذهب سيبويه، إذ قال: "هذا مذهب سيبويه".

(٣) التذييل والتكميل: ١١٦/٢.

(٤) انظر: المساعد: ٧٨/١.

(٥) انظر: تعليق الفرائد: ١٠/٢.

(٦) المفصل: ١٩٧.

(٧) شرح المفصل: ٨٧/٥.

(٨) انظر: شرح التسهيل: ١١٥/١.

(٩) انظر: شرح الكافية: ٣١٢/٢، ٣١٣ ونسبه إلى سيبويه، فقال: "وأما المضاف إلى أحد الأربعة، فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكتسب منه التعريف، هذا عند سيبويه".

على أنه يسوّي بين المضمّر والعلم في التعريف، كما نصّ على ذلك ابن خروف^(١)، أو على أن سيبويه يجيز وصف الأعم بالأخص، ودليل ذلك من كلامه وصف العلم بالمضمّر، وجعل المضاف إلى الألف واللام بمتزلة ما فيه الألف واللام^(٢) ويؤيد هذا قول ابن مالك: "والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص، أو مساويا له، فالأول نحو: رأيت زيدا الفاضل، والثاني: رأيت الرجل الصالح، ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت... قال أبو علي الشلوبين: الفراء ينعت الأعم بالأخص، وهو الصحيح، وحكى عنه: مررت بالرجل أخيك، على النعت^(٣)".

وربّما حُمل هذا على اختلاف نسخ الكتاب.

٤ - سيبويه والمبرد وصفا العلم بالمضاف إلى الضمير، فقال سيبويه: "واعلم أن العلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف... أما المضاف فنحو: مررت بزید أخيك^(٤)".

وقال المبرد: "وما كان من الأسماء علما، فهو ينعت بثلاثة أشياء:... وبما كان مضافا، نحو قولك: مررت بزید أخيك^(٥)".

قلت: فهما قد اتفقا على أن العلم يوصف بالمضاف إلى المضمّر، وهما — أيضا — قد اتفقا على أن الأخص لا يوصف بالأعم، ونتيجة هذا أن المضاف إلى المضمّر عندهما معا بمتزلة العلم، وقد سبق بيان ما أظنه راجحا في الأمر .

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٣١٠/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٧/٢.

(٣) شرح التسهيل: ٣٠٧/٣، ٣٠٨ وجمع الهوامع: ١١٦/٢ وشرح الأشموني: ٤٦/٣.

(٤) الكتاب: ٦/٢.

(٥) المقتضب: ٢٨١/٤، ٢٨٢.

٥- سيويه والمبرد لم يصفوا المبهمة بالمضاف إلى العلم، فقد قال سيويه:
"واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، والصفات التي فيها
الألف واللام"^(١).

وقال المبرد: "وما كان من المبهمة، فبابه أن ينعت بالأسماء التي فيها الألف
واللام، ثم بالنعوت التي فيها الألف واللام"^(٢).

قلت: وعلى هذا لا يكون الخلاف في المضاف إلى العلم، أهو في رتبة العلم أم
دونه؟ إلا خلافا لفظيا، لا قيمة له؛ إذ لم يُجز سيويه والمبرد وصف المبهمة به، فهو
خارج إطار المسألة التي أنا بصددتها، وعندني أن كلامهما يفيد أن ذلك لم يرد
عن العرب، وعليه فلا يجوز استعماله.

٦- اجتمع سيويه والمبرد على أن المقترن بالألف واللام، لا يوصف بالمضاف
إلى المبهمة، فقال سيويه: "فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف
إلى الألف واللام"^(٣).

وقال المبرد: "وأما الأسماء التي فيها الألف واللام، فتنتعت بما كان فيه الألف
واللام، وبما أضيف إلى ما فيه الألف واللام"^(٤).

قلت: بما أن المضاف للمبهمة، لم توصف به الألف واللام، فيكون الخلاف في
المضاف إلى المبهمة، أهو في منزلة المبهمة أم دونه؟ خلافا لفظيا؛ لأن العرب لم
تصف به الألف واللام، وعلى هذا جرى سيويه والمبرد.

قلت: ونتيجة هذا أن الخلاف النحوي في رتبة المضاف، يظل مرهونا بالمضاف
إلى المضمر، والمضاف إلى المقترن بالألف واللام.

(١) الكتاب: ٧/٢.

(٢) المقتضب: ٢٨٢/٤.

(٣) الكتاب: ٧/٢.

(٤) المقتضب: ٢٨٣/٤، ٢٨٤.

الترجيح

يترجح عندي ما ذهب إليه ابن الضائع من أن المضاف إلى الألف واللام بمترلتهما، ويؤيد ذلك الأمور التالية:

١- أن المضاف يكتسب من المضاف إليه غير التعريف، فهو يكتسب منه التأنيث أو التذكير، ولم يقل أحد — اطلعت على رأيه —: إن المضاف أقل تأنيثا أو تذكيرا من المضاف إليه^(١).

قلت: وطرد القاعدة هدف مقصود، خاصة إذا كان الخلاف لفظيا، يتعلق بالصورة، ولا يعضد الآراء فيه سماع كافٍ.

٢- أن المضاف والمضاف إليه بمترلة شيء واحد^(٢).

٣- أن دليل المبرد على مذهبه القياس على المضاف إلى المضمرة^(٣) وذلك غير سديد؛ لأن ما فيه الألف واللام ورد كثيرا^(٤) تابعا لما أضيف إلى الألف واللام، وقد أشار ابن الضائع إلى هذا، ومنه:

قوله — تعالى — {وواعدناكم جانبَ الطورِ الأيمنِ}^(٥).
وقول الشاعر^(٦):

كتيسِ الطِّباءِ الأعْفَرِ انْضَرَجَتْ له عُقابٌ تدلّتْ من شمَارِيخِ ثهلانِ
وقوله:

(١) انظر: الكتاب: ٥١/١-٥٣ وشرح التسهيل: ٢٣٦/٣-٢٣٨ وشرح الكافية

للرضي: ٢١٥/٢ وأوضح المسالك: ١٠١/٣-١٠٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٤٣١/٢ وشرح التسهيل: ٢٢١/٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٣٦/٢ و٢٠٥/١.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ١٥٧/٢ ب.

(٥) سورة طه: ٨٠.

(٦) سبق تخريج البيت في: ٧٦.

كَتَيْسٍ ظِبَاءِ الحُلْبِ العَدَوَانِ

مِكرٌ مِفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعاً

وقوله:

كَذَوْدِ الأَجِيرِ الأَرْبَعِ الأَشْرَاتِ

أَرَنَّ عَلِيَّ حُقْفِ حِيَالِ طَرُوقَةٍ

وقوله (١):

فَأَدْرَكَ لَمْ يَجْهَدْ، وَلَمْ يَثْنِ شَأُوهُ
يَمُرُّ كَحُذْرُوفِ الوَلِيدِ المَثْقَبِ

إذ جاء ما فيه الألف واللام نعتا لما أضيف إليهما، وقد تقرر — فيما سبق — أن النعت لا يكون أخص من المنعوت، فـ"الأيمن، والأعفر، والعدوان، والأربع الأشرات، والمثقب" نعت لـ"جانب الطور، وتيس، وذود، وخذروف". ولا تكون هذه أبدالاً؛ لأن ابن الضائع ذكر أن البدل يقل بالمشتق، ولأن النعت في الكلام أكثر من البدل، والحمل على الأكثر — في ظني — أولى. ٤- أن الإحالة في "صاحب الرجل، والرجل" على عهد واحد، وهذا أشار إليه ابن الضائع.

٥- لو أخذنا بكلام المبرد، لأصبحت مراتب المعارف خمسا، وتقليل القواعد أولى من تكثيرها، وهذا أمر أشار إليه ابن الضائع. وبهذا يكون قول ابن الضائع، ومن سبقه أرجح في هذه المسألة.

(١) البيت لامريء القيس، وهو في ديوانه: ٥١.

الشأو في البيت: زمام الفرس، القاموس مادة (الشأو) ١٦٧٤، والخذروف: شيء يدوره الصبي بخيط في يديه، فيسمع له دوي، القاموس مادة (الخذروف) ١٠٣٧، والمثقب: المخروق، القاموس مادة (الثقب) ٨١.

باب: المعرف بأداة التعريف.

١٠ - ابن أوبر معرفة أو نكرة؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ونظيره "ابن أوبر" لضرب من الكمأة، هو عند سيبويه علم؛ وامتناع دخول لام التعريف عليه، وزعم المبرد أنه ليس كذلك، وامتناع صرفه؛ لأنه صفة قال: "والدليل على أنه ليس بعلم قوله (١):

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

قال: "فدخول الألف واللام دليل، وهذا البيت مناقض لما حكى سيبويه على ما قال أبو العباس؛ لأن سيبويه حكى أنه لا يستعمل بالألف واللام، فالجمع بينهما، أن الألف واللام قد تزداد في الشعر، وقد تقدم ذلك، ولا ترد حكاية سيبويه، وينسب إلى الغلط، وعدم الضبط بناء على بيت لم يجيء له نظير، ثم إنا إذا حكمنا بأن هذا البيت ليس بضرورة، على أن يكون قد جاء في الكلام نظيره، فينبغي أن يثبت في "ابن أوبر" اللغتان، ألا ترى أن سيبويه لما قال: بعض العرب يقول: هذا

(١) البيت من الكامل، وهو بغير نسبة في المقتضب: ٤٨/٤ ومجالس ثعلب: ٥٥٦/٢ والخصائص: ٥٨/٣ والمنصف: ١٣٤/٣ وسر الصناعة: ٣٦٦/١ والمحتسب: ٢٧٠/٢ وشرح السيرافي: ٢٠٤/٢ ب والإنصاف: ٣١٩/١ وشرح المفصل: ٧١/٥ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٣٩/٢ وشرح التسهيل: ٢٥٩/١ ومغني اللبيب: ٥٢/١ وشرح شواهد المغني: ١٦٦/١ وأوضح المسالك: ١٨٠/١ وشرح الأشموني: ١٩٠/١ والتصريح: ١٥١/١ والمعجم المفصل: ٤١٩/١.

أكْمُؤًا: جمع كمء، وهو نبات، القاموس: ٦٤ مادة (الكمء) وعساقلا: جمع عَسَقَل، وهو الكمأة، القاموس: ١٣٣٤ مادة (العسقلة)، وبنات أوبر: ضرب من الكمأة صغار، القاموس: ٦٣٠ مادة (الوبر).

ابن عرس مقبل. وكان الأكثر في الكلام: هذا ابن عرس مقبلاً^(١). فتأوله على أنه كقولهم: هذا زيد مقبل. أي: هو خير، وليس بصفة لـ "ابن عرس"، وأجاز فيه أن يكون نكر "ابن عرس"؛ لأن العلم قد ينكر، فما ظنك بما لم يأت دخول الألف واللام عليه إلا في الشعر...

وقد زعم الأصمعي^(٢) أن إدخال الألف واللام في "بنات أوبر" ضرورة، قال السيرافي: "ويدل على أن "ابن أوبر" معرفة قوله^(٣):

وَمِنْ جَنَى الْأَرْضِ مَا تَأْتِي الرُّعَاءُ بِهِ
مِنْ ابْنِ أَوْبَرَ وَالْمَغْرُودِ وَالْفَقْعَةَ
قال: "فـ" ابن أوبر، والمغرود، والفقعة" أنواع من الكمأة، فليس من نظم الكلام أن يأتي بأحدها نكرة^(٤)."

ذكر ابن الضائع في "ابن أوبر" مذهبين:

الأول: أنه علم، وهو مذهب سيبويه والأصمعي والسيرافي، والحجة أن لام التعريف لا تدخل عليه.

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

(١) الكتاب: ٩٧/٢.

(٢) هو عبد الملك بن قريب الباهلي، روى عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة وخلق كثير، له من التصانيف: غريب القرآن، المقصور والممدود، مات سنة ست عشرة — وقيل: خمس عشرة — ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ١٩٣ وبغية الوعاة: ١١٢/٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح السيرافي: ٢٠٤/٢ ب واللسان: ٢٥٥/٨ مادة (فقع) وشرح أبيات المغني: ٣١١/١.

الرعاء: جمع راع، وهو من ولي أمراً، وهو هنا من ولي الأنعام، القاموس: ١٦٦٣ مادة (الرعي)، والمغرود: ضرب من الكمأة، القاموس: ٣٨٨ مادة (غرد) والفقعة: البيضاء الرخوة من الكمأة، القاموس: ٩٦٦ مادة (الفقع).

(٤) شرح الجمل أ: ٤٨٥/٢ — ٤٨٨.

الأخير: أنه نكرة، وهو مذهب المبرد؛ لدخول اللام على المضاف إليه في البيت.

آراء النحويين

المذهب الأول: ذهب سيبويه^(١) والفراء^(٢) والمبرد في أحد^(٣) قوله وأبو سعيد السيرافي^(٤) وابن جني^(٥) وأبو البركات الأنباري^(٦) وأبو علي القيسي^(٧) وابن وابن عصفور^(٨) وابن مالك^(٩) وأبو حيان^(١٠) وابن هشام^(١١) والأشعري^(١٢) والبغدادي^(١٣) إلى أن "ابن أوبر" علم.

(١) انظر: الكتاب: ٩٥/٢-٩٧.

(٢) انظر: مجالس ثعلب: ٥٥٦/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٤٤/٤-٤٥-٤٨-٤٩.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٢٠٤/٢ ب.

(٥) انظر: الخصائص: ٥٨/٣ والمختضب: ٢٧٠/٢ وسر الصناعة: ٣٦٦/١.

(٦) انظر: الإنصاف: ٣١٦/١، ٣١٩.

(٧) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٦٤٨/٢.

هو الحسن بن عبد الله القيسي، أبو علي، عاش معظم حياته في دولة المرابطين التي قامت بين سنتي ٤٩٣ — ٥٤١ ولم أحد له في كتب التراجم التي تحت يدي شيئاً، وله من التصانيف: إيضاح شواهد الإيضاح. وهذه الترجمة من مقدمة محقق كتابه السابق: ١٣.

(٨) انظر: شرح الجمل: ١٣٩/٢.

(٩) انظر: شرح التسهيل: ٢٥٩/١.

(١٠) انظر: الارتشاف: ٩١٠/٢.

(١١) انظر: أوضح المسالك: ١٨٢/١.

(١٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشعري: ١٩٠/١.

والأشعري هو علي بن محمد، أبو الحسن، له من التصانيف: شرح ألفية ابن مالك، نظم المنهاج، وغيرهما، ولد سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة، ومات سنة تسعمائة. انظر: الضوء اللامع: ٥/٦ الأعلام: ١٠/٥.

(١٣) انظر: شرح أبيات المغني: ٣١١/١.

المذهب الأخير: ذهب المبرد في أحد قوليهِ إلى أن "ابن أوبر" نكرة^(١) وأجاز ابن جني أن يكون نكرة، فدخلت عليه الألف واللام في البيت، فتعرّف^(٢).
فتعرّف^(٢).

المناقشة

١- نسب ابن الضائع إلى المبرد القول بأن "ابن أوبر" نكرة، وقبله أبو سعيد السيرافي، وبعده ابن عصفور^(٣) وابن هشام وأبو حيّان^(٤) والأشموني^(٥) والبغدادى^(٦).

قلت: أحسب أن هؤلاء العلماء لم يطلعوا على "المقتضب"؛ لأن المبرد قرر فيه علمية "ابن أوبر"^(٧) وربما لم يطلعوا على "الانتصار"؛ لأن المبرد قال فيه عن رأي رأي سيبويه والأصمعي: "ولا أرى بهذا بأساً"^(٨).

٢- النص الذي نقله ابن الضائع من "شرح السيرافي" يختلف عن النسخة الموجودة عندي، فهل مردّد ذلك اختلاف النسخ، أو أن ابن الضائع نقل النص بمعناه؟^(٩).

(١) انظر: الانتصار: ١٣٢ وحاشية المقتضب: ٤٨/٤.

(٢) انظر: سر الصناعة: ٣٦٦/١.

(٣) انظر: شرح الجمل: ١٣٩/٢.

(٤) انظر: الارتشاف: ٩١٠/٢.

(٥) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ١٩٠/١.

(٦) انظر: شرح أبيات المغني: ٣١١/١.

(٧) انظر: المقتضب: ٤٤/٤-٤٥ و٤٨-٤٩.

(٨) الانتصار: ١٣٢.

(٩) انظر: شرح السيرافي: ٢٠٤/٢ ب.

٣- لم أرَ — في ما اطلعت عليه — نحوياً وافق المبرد على رأيه بتنكير "ابن أوبر" في غير الشاهد، فإن بعض النحاة حمّله على التنكير.

٤- مستند المذهب الأخير:

١- أن الألف واللام دخلت عليه^(١)، كما في قوله^(٢):

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ

ب- اعتراض الاحتجاج على علميته بمنع صرفه؛ لأن "أوبر" أفعل، وهو صفة، ولا ينصرف في معرفة، ولا نكرة^(٣).

قال المبرد مبيناً حجته — كما في "الانتصار" —: "وإنما حجته في تعريف هذا الضرب وتنكيره ترك صرف ما ينصرف منه في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، فإذا رآه لا ينصرف عَلِمَ أنه المعرفة؛ لأنه لو كان نكرة انصرف، أو يراه منع من حرفي التعريف علم أنه لو كان نكرة دخلا عليه...

فأما "بنات أوبر" فلا دليل فيه بترك صرفه؛ لأن "أوبر" أفعل الذي هو صفة، ولا ينصرف في معرفة، ولا نكرة، وقد دخل عليه حرفا التعريف، فدل على أنه كان قبل دخولهما نكرة^(٤)".

الترجيح

يترجح عندي ما ذهب إليه جمهور النحاة، وهو ما اختاره ابن الضائع، ويؤيد ذلك الأمور التالية:

(١) انظر: الانتصار: ١٣٢.

(٢) سبق تخريجه في صدر المسألة: ٨٨.

(٣) انظر: الانتصار: ١٣٢.

(٤) السابق: ١٣٢.

أ- أن دخول الألف واللام في "ابن أوبر" لم يسمع إلا في الشعر^(١)، وفي بيت واحد، وهذا البيت يخالف غيره من السماع، كما قرره السيرافي في كلامه المتقدم.

ب- البيت الواحد الذي اعتمده المبرد قد ذكر ابن الضائع، وقبله السيرافي ما يخالفه، فلا فرق بين حجة المبرد وحجة ابن الضائع، فليكن "ابن أوبر" معرفة لهذا الشاهد، وأقل صورة تصاغ بها الحقيقة أن يقال: في "ابن أوبر" لغتان. قلت: وهذا مقبول، لو كان مع المبرد سماع آخر غير الشاهد الشعري، أمّا والحال أن معتضده الوحيد بيت فرد، فأحسب أن القول بتعريف "ابن أوبر" أرجح؛ لأنه قد علم أن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، ثم أنه لم يسمع في كلامهم إلا مجردا من "أل".

ج- أن الألف واللام قد تزداد في الشعر ضرورة، وبهذا اعترض ابن الضائع على استدلال المبرد بالبيت، وحمله على الزيادة، وسبقه إلى ذلك الأصمعي^(٢).

ويدل لذلك ورودها زائدة في غير البيت المختلف فيه، فمن ذلك الأبيات قوله^(٣):

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٣٩/٢ وأوضح المسالك: ١٨٠/١ وشرح أبيات المغني: ٣١١/١.
(٢) انظر: المنصف: ١٣٤/٣ وسر الصناعة: ٣٦٦/١ والخصائص: ٥٨/٣.
(٣) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه: ١١٩ وشرح السيرافي: ٢٠٤/٢ ب وشرح المفصل: ٤٤/١ وشرح شواهد الشافية: ٥٠٦.
وهو غير منسوب في المقتضب: ٤٩/٤ وسر الصناعة: ٣٦٦/١ والمنصف: ١٣٤/٣ والأمامي الشجرية: ٢٣٦/١ و٥٨٠/٢ و١٢٢/٣ والإنصاف: ٣١٧/١ وشرح المفصل: ٦٠/٦ والمغني: ٥٢/١.
وأبو النجم هو الفضل بن قدامة العجلي، من أكابر الرجاز، مات سنة ثلاثين ومائة. انظر: الشعر والشعراء: ٤٠٥ الأعلام: ١٥١/٥.

بعَدَ أُمَّ العَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا
وقوله (١) :
حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قَصُورِهَا

يَالَيْتَ أُمَّ العَمْرُو كَانَتْ صَاحِبِي
وقوله (٢) :
مَكَانَ مَنْ أَنْشَى عَلَى الرِّكَائِبِ

يقول المجلتون: عروسُ تيمِّم
وقوله (٣) :
شَوَى أُمَّ الحُبَيْنِ وَرَأْسَ فَيْلٍ

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا
وقوله (٤) :
صَدَدْتَ وَطَيْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرُو

(١) البيت من الرجز، وهو بغير نسبة في :سر
الصناعة: ٣٦٦/١ والمنصف: ١٣٤/٣ والإنصاف: ٣١٦/١ وشرح
المباني: ٧٧ والمعجم المفصل: ١١٤/٣.

وأُنشَى: يظهر لي أهما (أنشأ) خففت همزتها أي: خرج، القاموس: ٦٩ مادة (نشأ).

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه: ٣٣١ واللسان: ١٠٥/١٣ مادة (حب).
وبلا نسبة في سر الصناعة: ٣٦٧/١.

المجلتون: الناظرون، القاموس: ١٦٤٠ مادة (جلا) وشوى: من الشواء على النار، القاموس: ١٦٧٨
مادة (شوى) أم الحبين: دويبة، القاموس: ١٥٣٣ مادة (الحين).

والشاعر هو جرير بن عطية بن حذيفة من بني كليب بن يربوع، شاعر أموي، كان أحد شعراء
القنائض، مات سنة مائة وعشرة. انظر: الشعر والشعراء: ٣٠٩ والأعلام: ١١٩/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب اليشكري في المفضليات: ٣١٠ والتصريح على
التوضيح: ١٥١/١ وقال: "وهو رشيد بن شهاب" وقال محققا المفضليات: ٣٠٧: "وهو خطأ ناسخ"

وهو بغير نسبة في شرح التسهيل: ٢٦٠/١ وشفاء العليل: ٢٦٨/١ وأوضح
المسالك: ٣٦ والمساعد: ١٩٩/١ والأشموني: ١٩٠/١ والهمع: ٨٠/١ والمعجم المفصل: ٤٤٤/١.

والشاعر هو راشد بن شهاب الشيباني، شاعر جاهلي، له في المفضليات قصيدتان. انظر:
المفضليات: ٣٠٨—٣١٠ والأعلام: ١٢/٣.

(٤) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل: ٢٦٠/١ وشفاء العليل: ٢٦٧/١ وهمع
الهوامع: ٨٠/١ والمعجم المفصل: ٩٢٦/٢.

دُمَّتَ الحَمِيدَ فَمَا تَنفَكُ مُنْتَصِرًا على العِدَا في سَبِيلِ المَجْدِ والكَرَمِ
وقوله (١):

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ الِيزِيدِ مُبَارِكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهُ
فقد زِيدت الألف واللام في "أم العمرو، وأم العمرو، وأم الحبين، والنفس،
والحميد، واليزيد" في الأول والثاني والثالث والأخير دخلت على معرفة، وفي
الرابع دخلت على التمييز، وفي الخامس دخلت على الحال.

د- ومما يؤدي أنه علم قول الشاعر:

ومن جنى الأرض ما تأتي الرعاء به من ابن أوبر والمغرود والفقعه
قال السيرافي — في بيان وجه الدلالة —: "ف" ابن أوبر" بمتزلة "المغرود
والفقعة"، ولو كان نكرة، لكان الأحسن أن يجعله عدل المغرود والفقعة (٢).

ه- أن "ابن أوبر" لم يسمع إلا ممنوعا من الصرف (٣).

(١) البيت من الطويل، وهو لابن ميادة في سر الصناعة: ٤٥١/٢ وشرح المفصل: ٤٤/١ وشرح شواهد
المغني: ١٦٤/١ والخزانة: ٢٢٦/٢، ٢٢٧ و٢٤٧/٧ وشرح أبيات المغني: ٣٠٤/١ والمعجم
المفصل: ٧١٠/٢.

وهو غير منسوب في معاني الفراء: ٣٤٢/١ و٤٠٨/٢ والإنصاف: ٣١٧/١ وشرح الجمل لابن
عصفور: ١٣٩/٢ وشرح التسهيل: ٤١/١ ومغني اللبيب: ٥٢/١ وشرح
الأشموني: ١٩٢/١ والتصريح: ١٥٣/١.

أعباء: جمع عبء، وهو الحمل والثقل، القاموس: ٥٩ مادة (العبء)، كاهله: مقدم أعلى ظهره،
القاموس: ١٣٦٣ مادة (الكهّل).

وابن ميادة هو الرّمّاح بن يزيد، من بني مرّة بن عوف، وميادة أمه، وهو من مخضرمي الأموية
والعباسية، توفي سنة تسع وأربعين ومائة. انظر: الشعر والشعراء: ٥٢٣ الأعلام: ٣/٣١.

(٢) شرح السيرافي: ٢٠٤/٢ ب.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١٣٩/٢ ومغني اللبيب: ٥٢/١.

وأحسب أن اعتراض المبرد على هذا الدليل بأن "أوبر" صفة — وهو ممنوع من الصرف في التعريف والتنكير، فلا يكون في منع صرفه دليل على علميته — مقبول، لو كان هذا هو الدليل الفرد للقائلين بعلميته.

و- أن ذلك مذهب الجمهور والمبرد في أحد قوليه، بل قال في نقده لسيبويه عن رأي الأخير: "ولا أرى بهذا بأساً"^(١).

وبما تقدم يظهر أن أقرب القولين ما ذهب إليه ابن الضائع، ومن سبقه إلى ذلك من أئمة النحو.

(١) الانتصار: ١٣٢.

باب: الابتداء.

١١ - الخلاف في رافع المبتدأ.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "الابتداء: جعل الاسم أول الكلام في اللفظ والتقدير، أو في التقدير معرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة، ومسند إليه ما يكون كلاماً مستقلاً".^(١)

وقال: "وحكم الاسم المبتدأ — وهو ما اجتمعت فيه تلك الأوصاف — الرفع، واختلف في رافعه اختلافاً كثيراً، والأقرب أن العامل فيه هو الابتداء، وهو ما تقدم رسمه، فاجتماع تلك الأوصاف في الاسم، هي العامل فيه الرفع، بدليل أنه إذا زال بعض تلك الأوصاف في الاسم، لم يكن الاسم مبتدأ، فلم يرتفع، وهذا شأن العامل، متى زال عمله".^(٢)

يؤخذ من كلامه أن العامل في المبتدأ الابتداء، وهو عنده مجيء الاسم أولاً، في اللفظ والتقدير، أو في التقدير، معرّى من العوامل اللفظية.

ودليله على مذهبه أن فقدان شيء مما ذكره في حدّ الابتداء، يخرج الاسم من كونه مبتدأ، ويفقد بذلك الرفع، فعدم رفعه في هذه الصورة، يدل على أن الابتداء هو العامل فيه، ولو كان الرفع له غير الابتداء، لظل مرفوعاً.

(١) شرح الجمل أ: ٩٦/٢.

(٢) شرح الجمل أ: ٩٦/٢.

آراء النحويين

ذكر العُكْبَرِي في العامل في المبتدأ خمسة أقوال، هي (١):

المذهب الأول: أن العامل فيه الابتداء، وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً، ونسبه إلى جمهور البصريين، ومال إليه، ونسبه أبو البركات إلى البصريين (٢). وهو مذهب سيبويه والمبرد، قال سيبويه: "فإذا بنيت الفعل على الاسم، قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك: مبني عليه الفعل، أنه في موضع "منطلق"، إذا قلت: عبدالله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول، وارتفع به، وإنما قلت: عبدالله، فنسبته له، ثم بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء" (٣).

وقال المبرد: "فأما رفع المبتدأ فبالابتداء" (٤).

وهو— أيضاً— مذهب ابن السراج (٥) وأبي علي الفارسي (٦) وابن جني والصيمري (٧) والزمخشري (٨)

(١) انظر: اللباب: ١/١٢٦، ١٢٥.

(٢) انظر: الإنصاف: ١/٤٤ رقم المسألة (٥).

(٣) الكتاب: ١/٨١.

(٤) المقتضب: ٤/١٢٦.

(٥) انظر: الأصول: ١/٥٨.

(٦) انظر: المقتصد: ١/٢١٣.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة: ١/٩٩.

والصيمري هو عبدالله بن علي أبو محمد، من تصانيفه: التبصرة. أحسن من التعليل فيه لمذهب البصريين، ولم أعرف سنة وفاته، وذكر محقق كتابه (التبصرة) أنه توفي في أواخر القرن الرابع، أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس. انظر: إنباه الرواة: ٢/١٢٣ وبغية الوعاة: ٢/٤٩.

(٨) انظر: المفصل: ٢٤، وشرح المفصل: ١/٨٤.

وأبي البركات الأنباري^(١) والعكبري^(٢) وابن يعيش^(٣) وأبي علي الشلوبين^(٤) وابن عصفور^(٥) وابن مالك^(٦) وابن هشام^(٧) والزبيدي^(٨).

وهذا هو الرأي الذي مال إليه ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن العامل فيه تجرده عن العوامل اللفظية، وإسناد الخبر إليه،

وروي عن المبرد.

المذهب الثالث: أن العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار، وروي عن

الزجاج^(٩).

المذهب الرابع: أن العامل فيه الخبر، وهو مذهب الكوفيين^(١٠)، يدل على

(١) انظر: الإنصاف: ٤٦/١-٤٨.

(٢) انظر: اللباب: ١٢٥/١.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٨٤، ٨٥/١.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٧٤٢/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٣٥٦/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٢٧٠/١.

(٧) انظر: أوضح المسالك: ١٩٤/١.

(٨) انظر: ائتلاف النصر: ٣١.

والزبيدي هو عبداللطيف بن أبي بكر اليماني، من تصانيفه: شرح ملحّة الإعراب، وائتلاف النصر، وغيرها، توفي سنة اثنتين وثمانمائة. انظر: بغية الوعاة: ١٠٧/٢ والأعلام: ٥٨/٤.

(٩) انظر: اللباب: ١٢٦/١ وشرح المفصل: ٨٥/١.

والزجاج هو إبراهيم بن السري بن سهل، ويكنى أبا إسحاق، أخذ عن ثعلب والمبرد، ومن تصانيفه: معاني القرآن، وفعلت وأفعلت وغيرها توفي سنة إحدى عشرة وثمانمائة. انظر: إشارة التعيين:

١٢ وبغية الوعاة: ٤١١/١.

(١٠) انظر: الإنصاف: ٤٤/١.

ذلك قول الفراء معبرا عن هذا الرأي : " فرفعت "لظى" بـ"نزاعة"، و"نزاعة"
بـ"لظى" ".^(١)

قلت: واختار هذا المذهب الرضي^(٢) وأبو حيان^(٣) والسيوطي^(٤).

المذهب الأخير: أن العامل فيه العائد من الخبر، وهو مذهب ثان منسوب
للكوفيين أيضا^(٥).

المناقشة

١ - للنحاة في معنى الابتداء ثلاثة أقوال:

١- أن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، وهو رأي أبي سعيد
السيرافي^(٦).

قال أبو سعيد: "فأقول: إن الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية؛ ليخبر
عنه، وهذه التعرية عاملة فيه؛ لأن العوامل في الإعراب بمرتبة العلامات الدالة على
ما يجب من الإعراب، والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن"^(٧).

ب- أن الابتداء هو التعري وإسناد الخبر إليه، وهو رأي الزحشري^(٨).

(١) معاني القرآن: ١٨٥/٣.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٢٢٧/١.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٠٨٥/٣.

(٤) انظر: همع الهوامع: ٣١٢/١.

(٥) انظر: الإنصاف: ٤٩/١ واللباب: ١٢٦/١.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٣/٢ أ.

(٧) السابق: ٢٢٣/٢ أ-٢٢٣ ب.

(٨) المفصل: ٢٤ وشرح المفصل: ٨٤/١.

ج- أن الابتداء هو اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أولاً لثان، كان خيراً عنه، وصححه ابن يعيش^(١).

قلت: ولعل من الأحسن أن يُستخلص من أقوال النحاة جميعاً تعريف للابتداء، وهذا الذي صنع ابن الضائع، حيث جمع في تعريفه للابتداء ما تفرّق في كلام النحاة.

٢- أحسب أن الخلاف في هذه المسألة، لا يترتب عليه إجراء عملي، وبهذا يكون الخلاف في هذه المسألة خارج دائرة الاستخدام اللغوي؛ لأن الخلاف لا يغيّر حكم المبتدأ، وهو الرفع.

٣- أحسب أن ابن الضائع، قد اختار الوصف الدقيق عندما عبّر عن رأيه بقوله: "والأقرب"؛ لأن هذه مسألة، لا تتعلق بالسماع، فيكون من الغبن العلمي للآراء الأخرى، إصدار رأي حازم فيها.

٤- يظهر لي أن القول الأول والثاني اللذين ذكرهما العكبري قول واحد، وإنما الخلاف بينهما في تفسير معنى الابتداء، وعندني أن الخلاف في مثل هذا الأمر لا يعوّل عليه، خاصة أن القول الثاني يتضمن ما في الأول؛ لأنه جعل المبتدأ مسنداً، والمسند محتاج إلى المسند إليه، وهو معنى أن يكون الأول مقتضياً الثاني.

٥- يظهر لي أن ما نسبته العكبري^(٢) إلى المبرد، فيه زيادة، لا يقرها كلام المبرد؛ إذ يقول: "فأما رفع المبتدأ فبالابتداء"^(٣) لأن المبرد لم يشر في قوله إلى "وإسناد الخبر إليه"، التي زادها العكبري، إلا أن يكون قد أخذ رأي المبرد من غير "المقتضب"، وهو أمر وارد، إذ كثيراً ما يغيّر العالم رأيه.

(١) انظر: شرح المفصل: ١/٨٤-٨٥.

(٢) انظر: اللباب: ١/١٢٦.

(٣) المقتضب: ٤/١٢٦.

٦- اختلف أبو البركات والعكبري في مذهب البصريين، فنسبه الأول إلى البصريين^(١)، ونسبه الأخير إلى جمهورهم^(٢).

وأحسب أقربها قول أبي البركات، ويتبين ذلك من سرد القائلين به قبل.

٧- نسب أبو البركات إلى الفراء القول بأن رافع المبتدأ الضمير العائد إليه^(٣).

وهذه نسبة مشكوكة فيها؛ لأن الفراء يقول: "وقوله: {نزاعة للشوى}^(٤)."

مرفوع على قولك: إنها لظي، إنها نزاعة للشوى، وإن شئت جعلت الهاء

عمادا، فرفعت "لظي" بـ "نزاعة"، و "نزاعة" بـ "لظي" ^(٥).

فهذا النص — أحسب — يفيد أن الخبر هو رافع المبتدأ.

٨- قال أبو حيان: "وأقول: الذي نختاره من هذه المذاهب، هو مذهب

الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر، وهو اختيار ابن جني" ^(٦).

قلت: وما نسبه إلى ابن جني، يخالف قوله في "الخصائص": "وبعد فليس في

الدنيا مرفوع، يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ، فلم يتقدم عندنا على

رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعا" ^(٧).

ويعارض ما في "اللمع"، حيث قال فيه: "وهو مرفوع بالابتداء" ^(٨).

(١) انظر: الإنصاف: ٤٤/١.

(٢) انظر: اللباب: ١٢٥/١.

(٣) انظر: الإنصاف: ٤٩/١.

(٤) سورة المعارج: ١٦.

(٥) معاني القرآن: ١٨٥/٣ وانظر: ١٩٨/١ و ٣٤٨/١.

(٦) الارتشاف: ١٠٨٥/٣.

(٧) الخصائص: ٣٨٥/٢.

(٨) انظر: اللمع: ١٠٩.

الترجيح

أظن أقرب الأقوال أن يكون المبتدأ مرفوعاً بالابتداء، ويقوي هذا الرأي ما يلي:

- ١- "سلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة".^(١)
- ٢- أن التعري قد ثبت رافعا، بشرط كون الاسم المعرّى قد رُكّب من وجه ما، فقد روى سيبويه عن العرب، أنهم يقولون: واحدٌ واثنان وثلاثةٌ، إذا عدّوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها.^(٢)
- ٣- أن العوامل في صناعة النحو دالة على ما يجب من الإعراب، والتعرية قد تكون علامة ودلالة في بعض الأماكن، فلذلك عملت هنا.^(٣)
- ٤- يضعف رأي الزجاج^(٤) من ثلاثة وجوه:
 - أ- أن تصور معنى الابتداء متقدم على تصور معنى الخبر، والسابق أولى بالعمل.^(٥)
 - ب- أن الخبر بعد المبتدأ، ورتبة العامل قبل المعمول.^(٦)
 - ج- أن المعاني لم يثبت لها العمل في موضع.^(٧)

(١) شرح التسهيل: ٢٧٠/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٦/١، لم أجد النص في كتاب سيبويه في المواضع التي غلب على ظني وجود النص بها.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٢/٢٢٣-٢٢٣ ب والإنصاف: ٤٦/١.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٨٥/١ واللباب: ١٢٦/١.

(٥) انظر: اللباب: ١٢٧/١.

(٦) السابق: ١٢٧/١.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٥/١.

٥- يضعف رأي من ذهب إلى أن المبتدأ ارتفع بالخبر بما يلي:

١- أن رأيهم يؤدي إلى محال، وذلك أن العامل يقدر قبل المعمول، وبقولهم يجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر^(١)، ثم لو كان الخبر رافعا للمبتدأ، لكان له رتبة في التقدم، فكان لا يمتنع أن تقول: صاحبها في الدار. وامتناع هذا دليل على أن الخبر ليس له رتبة أصلية في التقدم.^(٢)

ب- أن وجود العامل يمنع من دخول عامل آخر، فلو كان الخبر هو العامل، لم يجوز: كان زيد أخاك.^(٣)

ج- أن الخبر يرفع الفاعل في نحو: زيد قائم أبوه. فلو كان عاملا في المبتدأ؛ لأدى ذلك إلى عمله رفيعين، ولا نظير له.^(٤)

٦- ويضعف رأي من ذهب إلى أن رافع المبتدأ الضمير العائد إليه بما

يلي:

١- المضمّر فرع المظهر، وإذا لم يعمل الأصل، فالفرع أولى.^(٥)

ب- أن المضمّر ربّما كان في الصلة، كقولك: زيد الذي نجح. فلو عمل الضمير في المبتدأ، لعمل ما في الصلة فيما قبلها، وهو ممتنع.^(٦)

وفي النهاية يتقوى عندي اختيار ابن الضائع في رافع المبتدأ، أنه الابتداء.

(١) انظر: الإنصاف: ٤٨/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢٧٢/١.

(٣) السابق: ٤٨/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٦/١.

(٥) انظر: اللباب: ١٢٧/١.

(٦) انظر: السابق: ١٢٧/١.

باب: كان.

١٢ - الخلاف حول زيادة "كان" أو نقصانها في قول الشاعر:

وجيرانٍ لنا — كانوا — كرامٍ

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع في قول الشاعر^(١):

فَكَيْفَ إِذَا مَرَّرْتُ بَدَارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لنا — كانوا — كرامٍ

: " زعم الخليل^(٢) أن "كانوا" زائدة، ووجهه أنه لا خبر لها في البيت، فتعين

أنها تامة، وأن المعنى: كانت مجاورتهم، فهو على حذف المضاف.

(١) البيت من الوافر، وهو للفرزدق في ديوانه: ٥٩٧ وهو في الديوان بلفظ:

فكيف إذا رأيت ديار قومي وجيران لنا كانوا كرام

وهو في الكتاب: ١٥٣/٢ وتحصيل عين الذهب: ٢٩٥ وشرح الجمل لابن خروف: ٤٤٤/١—٤٤٥ واللباب: ١٧٢/١ وشرح الكافية للرضي: ١٩٢/٤ والبسيط: ٧٤١/٢ وتعليق الفرائد: ٢٢٢/٣ والخزانة: ٢١٧/٩ وشرح الأشموني: ٢٥١/١ والتصريح على التوضيح: ١٩٢/١ ومعجم الشواهد: ٨٩٩/٢.

وبلا نسبة في المقتضب: ١١٦/٤ وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٩/١ وشرح التسهيل: ٣٦١/١ ومغني اللبيب: ٢٨٧/١ وأوضح المسالك: ٢٥٨/١ وتخليص الشواهد: ٢٥٢ والمساعد: ٢٦٩/١ وشفاء العليل: ٣٢٠/١.

(٢) هو الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفرهودي، سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه، كان من تلامذة أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والنضر بن شميل وغيرهما، وله من التصانيف: العين، والعروض، وغيرها، مات سنة خمس وسبعين ومائة، وقيل: سبعين وقيل ستين. انظر: نزهة الألباء: ٤٥ وبغية الوعاة: ٥٥٧/١.

وزعم آخر أنها ناقصة، وخبرها المجرور الذي قبلها...وعندي أنه لا يجوز أن يكون "لنا" خبراً عن "كانوا"؛ لأن المجرور لا يكون خبراً، إلا أن يكون حرف الجر في معنى الخبر المقصود به الفائدة، واللام لا تدخل إلا على الملك أو الاستحقاق، وليس المراد هنا شيئاً من ذلك".^(١)

ذكر ابن الضائع في هذا البيت مذهبين:

الأول: أن "كانوا" في هذا البيت تامة، وهو مذهب ابن الضائع، وحمل قول الخليل بزيادتها على أحد أمرين:

١- أن يكون ذلك على مذهب السيرافي، من أن كل "كان" زائدة، فهي تامة؛ لأنه يضم لها فاعلاً.^(٢)

٢- أنها سميت زائدة؛ لأنها دخلت بين الموصوف وصفته.^(٣)

وأحسب ابن الضائع أراد أن الخليل سمّاها زائدة من باب التوسع؛ لأن المصطلحات النحوية لم تكن بعد واضحة المضامين.

ورد ابن الضائع رأي من جعل الخبر "لنا"^(٤)، بأن المجرور لا يكون خبراً، إلا أن يكون حرف الجر في معنى الخبر، واللام لا تدل إلا على الملك والاستحقاق، ولا شيء من هذا يراد هنا.

الأخير: أنّها الناقصة، وخبرها "لنا".

(١) شرح الجمل أ: ١٣٦/٢-١٣٧.

(٢) انظر: شرح الكتاب: ١٨٤/١ وشرح الجمل أ: ١٣٧/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل أ: ١٣٧/٢.

(٤) هو المبرد انظر: المقتضب: ١١٧/٤ والانتصار: ١٣٩ المسألة (٥٥).

آراء النحويين

اختلف النحاة في "كان" في البيت على مذاهب ثلاثة:

المذهب الأول: أنها زائدة، وهو مذهب الخليل^(١) والسيرافي^(٢) والفراسي^(٣) وابن جني^(٤) والأعلم^(٥) والزمخشري^(٦) وأبي البركات الأنباري^(٧) وابن خروف^(٨) وابن عصفور^(٩) وابن مالك^(١٠) وابن أبي الربيع^(١١) وابن عقيل^(١٢) وابن هشام في "تخليص الشواهد"^(١٣) والأشموني^(١٤)، وعلى هذا الرأي يكون "لنا" صفة لـ "جيران".

(١) انظر: الكتاب: ١٥٣/٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١٥٣/٣.

(٣) انظر: إصلاح الخلل: ١٥٨، والبسيط: ٧٤٢/٢، ٧٤١.

(٤) انظر: إصلاح الخلل: ١٥٨، ١٥٧ ونسبه المحقق إلى الخصائص، ولم أجده بعد طول بحث.

(٥) انظر: تحصيل عين الذهب: ٢٩٥ ورقم الشاهد (٤١٢).

والأعلم هو يوسف بن سليمان، يكنى أبا الحجاج، من أهل شتّمريّة، من تصانيفه: شرح الجمل للزجاجي، وشرح أبيات الجمل وغيرها، توفي سنة ست وأربعين وأربعمائة. انظر: إشارة التعيين: ٣٩٣ وبغية الوعاة: ٣٥٦/٢.

(٦) انظر: الكشاف: ١٠٠/١ عند قوله — تعالى — من سورة البقرة {... وإن كانت لكبيرة...} الآية (١٤٣).

(٧) انظر: أسرار العربية: ٨٧.

(٨) انظر: شرح الجمل: ٤٤٦/١.

(٩) انظر: شرح الجمل: ٤٠٩/١.

(١٠) انظر: شرح التسهيل: ٣٦١/١.

(١١) انظر: البسيط: ٧٤٢/٢.

(١٢) انظر: المساعد: ٢٧٠/١.

(١٣) انظر: تخليص الشواهد: ٢٥١، ٢٥٢.

(١٤) انظر: شرح الأشموني: ٢٥١/١.

المذهب الثاني: أنها ناقصة، وهو مذهب المبرد^(١) والعكبري^(٢) والرضي^(٣) وابن هشام في "أوضح المسالك"^(٤) والدماميني^(٥)، وعلى هذا المذهب يكون "لنا" خبراً مقدماً لـ "كان".

المذهب الأخير: أن "كان" تامة، والواو فاعلها، وقال به ابن الضائع، وذكره ابن هشام، ولم يذكر أحداً قال به^(٦)، ولم أجد من قال به — فيما اطلعت عليه — إلا ابن الضائع، وعلى هذا المذهب، يكون "لنا" صفة لـ "جيران"، وقد سبق نقل نصه.

المناقشة

١ - قال ابن السِّيد: "وأما بيت الفرزدق، فأكثر النحويين يذهبون إلى أن "كان" فيه غير زائدة"^(٧).

وأحسب أن هذا منه قول غير قويم، ويشهد لذلك ما تقدم من سرد القائلين بزيادتها في البيت.

٢ - نسب بعض النحاة القول بزيادة "كان" في البيت إلى سيبويه، ومنهم الأعلام^(٨) وابن خروف^(١) وابن مالك^(٢) وابن أبي الربيع^(٣) والرضي^(٤)

(١) انظر: المقتضب: ١١٧/٤.

(٢) انظر: الباب: ١٧٣/١.

(٣) انظر: شرح الكافية: ١٩٣/٤.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٢٥٨/١.

(٥) انظر: تعليق الفرائد: ٢٢٣/٣.

(٦) انظر: تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد: ٢٥٤.

(٧) انظر: إصلاح الخلل: ١٥٧.

(٨) انظر: تحصيل عين الذهب: ٢٩٥.

والأشموني^(٥).

وقد قال سيبويه: "وقال الخليل: إنَّ منْ أفضلهم كان زيدا، على إلغاء "كان"، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فكيف إذا مررت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام"^(٦).

وأحسب أن سيبويه، لم يصرح في كلامه باختيار ماذهب إليه الخليل؛ لكن سكوته أفاد ميله إلى هذا الرأي.

٣- أن جمهور النحاة^(٧) على أن "كان" الزائدة، لا تعمل شيئا، ومنهم ابن السراج^(٨) والفراسي^(٩) وابن يعيش^(١٠) و ابن مالك^(١١) والرضي^(١٢)، وهو الراجح الراجح عندي.

٤- يفهم من كلام ابن عصفور، أن "كان" الزائدة، لا تعمل عند من يقول بعملها إلا في ضمير المصدر، وفحوى هذا أنها لا تعمل في غيره اتفاقا، فهو

(١) انظر: شرح الجمل: ٤٤٦/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣٦١/١.

(٣) انظر: البسيط: ٧٤١/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية: ١٩٣/٤.

(٥) انظر: شرح الأشموني: ٢٥١/١.

(٦) الكتاب: ١٥٣/٢.

(٧) انظر: التوضيح على التصريح: ١٩٢/١.

(٨) انظر: الأصول: ٢٥٧/٢ وشرح المفصل: ٩٩/٧.

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي: ١٩٢/٤.

(١٠) انظر: شرح المفصل: ٩٩/٧.

(١١) انظر: شرح التسهيل: ٣٦١/١.

(١٢) انظر: شرح الكافية: ١٩٠/٤، ١٩٢.

يقول: "و"كان" الزائدة، ليس لها فاعل، وعند من يجعل لها فاعلا، فإنما يكون ضمير المصدر— كما تقدم — و"كان" هذه قد اتصل بها ضمير "الجيران"^(١).

٥- **أدلة المذهب الأول**: استدل أصحاب المذهب الأول بما يلي:

أ- أن الجار والمجرور "لنا" يطلبه "الجيران" صفة له، وتطلبه "كان" خبرا لها، والحكم للمتقدم.^(٢)

ب- لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع إلغاء "ظن" إسنادها إلى الضمير في نحو: زيد ظنت قائم.^(٣)

٦- **أدلة المذهب الثاني**: استدل أصحاب المذهب الثاني بما يلي:

أ- أن "كان" عملت في واو الجماعة.^(٤)

ب- أنها أفادت معنى.^(٥)

قلت: وأدلتهم تعتمد على أمرين:

١- أن الزائد لا يعمل، وقد تقدمت الإشارة إلى أن الأزهري جعله رأي الجمهور^(٦)، وقال ابن مالك: "لأن المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالي بخلوها من الإسناد"^(٧).

٢- أن الزائد لا يفيد معنى، كما قال ابن الحاجب: "وزائدة تعرفها، بأن يكون وجودها كالعدم"^(٨).

(١) انظر: شرح الجمل: ٤٠٩/١.

(٢) انظر: إصلاح الخلل: ١٥٨ وشرح الجمل لابن خروف: ٤٤٦/١.

(٣) انظر: إصلاح الخلل: ١٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٦١/١.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ١٩٣/٤ وأوضح المسالك: ٢٥٨/١.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي: ١٩٣/٤.

(٦) انظر: التصريح على التوضيح: ١٩٢/١.

(٧) شرح التسهيل: ٣٦١/١.

الترجيح

يترجح عندي من المذاهب المذهب الأخير، وذلك للأمور التالية:

١- أن التمام أكثر في السماع من الزيادة^(٢)، ويدل على ذلك ما يلي:

١- أن من شرط الزائدة، أن تكون بلفظ الماضي.^(٣)

٢- أن الزيادة لم تكثر إلا مع "ما" التعجبية، وندرت في غير ذلك.^(٤)

ب- ما يترتب على المذهبين الآخرين، مما هو على خلاف الأصل،

فالأول يترتب عليه:

١- تقديم الوصف بالظرف على الوصف بالمفرد، والأقيس أن يتقدم الوصف

بالمفرد.^(٥)

٢- إعمال "كان" الزائدة، وهو خلاف الرأي الراجح — كما تقدم — .

ويترتب على الرأي الثاني، ما يلي:

١- الفصل بين المنعوت ونعته، وهو خلاف الأصل.^(٦)

٢- أن الجملة من "كان" واسمها وخبرها، ستكون صفة لـ "جيران"، وبهذا

يتقدم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد، والأكثر والأقيس تقديم الوصف

بالمفرد.^(٧)

(١) الإيضاح في شرح المفصل: ٧٨/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣٤٢/١.

(٣) انظر: السابق: ٣٦٠/١ وتخليص الشواهد: ٢٥١.

(٤) انظر: تخليص الشواهد: ٢٥١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٢٠/٣.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٢١/١ والارتشاف: ١٩٣٥/٤.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٣٢٠/٣ وتخليص الشواهد: ٢٥٤.

وبهذا يبين لي أن الراجح قول ابن الضائع في القول بتمام "كان"، ويبقى قوله: "فـ" كانوا" — هنا — إذا كانت تامة، بينما أنها زائدة، إما على مذهب السيرافي من أن كل "كان" زائدة، فهي تامة؛ لأنه يضم لها فاعلا^(١) غير سديد؛ لأنه قد ترجح سلفا أن الزائدة لاتعمل، ثم إن عملت، فلا تعمل إلا في ضمير المصدر، على ما قرر ابن عصفور^(٢).

وقوله: "أو سميت — هنا — زائدة؛ لدخولها، بين الموصوف وصفته"^(٣) تخريج لطيف لقول الخليل، وكأن الخليل — على قول ابن الضائع — لا يقصد الزيادة بمعناها الذي استقر عند النحاة.

قلت: ولعل صنيعه هذا يشي بالتكلف، الذي ليس له داع؛ لأنه أحد احتمالين في فهم قول الخليل، أقربهما أن يريد الخليل بالزيادة معناها، الذي ثبت لدى النحويين؛ لأن الخليل جاء في فترة نضج للنحو.

١٣ - إذا كان خبر "كان" ضميرا، فهل الأرجح الاتصال أو

الانفصال؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فاعلم أن الأفصح في اللغة على ما زعم سيبويه، إذا أضم خبر "كان" وأخواتها، أن يكون منفصلا، فالأفصح أن تقول: ليس إياي. كقوله^(١):

(١) شرح الجمل أ: ١٣٧/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٤٠٩/١.

(٣) شرح الجمل أ: ١٣٧/٢.

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا
لَا نَرَى فِيهِ عَرَبِيًّا
لَكْ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

قال سيبويه: "كانه" قليلة في كلامهم، قال: "وبلغني عن بعض العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكانني"، فهذا نص مؤكد على أن الأفتح في كلامهم: كان إياه". (٢)

وقال ابن الضائع — أيضا —: "وزعم ابن الطراوة أن الصحيح^(٣) ما ذكر في

(١) الببتان من مجزوء الرمل، وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٦٧ لكن بلفظ:

ليس إلاي وإيا ها، ولا نخشى رقيباً

وشرح السيرافي: ١٤٠/٣ اب وشرح المفصل لصدر الأفاضل: ١٥٨/٢ وشرح الرضي للكافية: ٤٤٣/٢ والخزاعة: ٣٢٢/٥ والدرر: ١٠٥/١ والمعجم المفصل: ٤٨/١.

وبلا نسبة في الكتاب: ٣٥٨/٢ والمقتضب: ٩٨/٣ والأصول: ١١٨/٢ والمفصل: ١٣٢ وشرح المفصل: ١٠٧/٣ وشرح المقدمة الجزولية: ٦٣٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٦/١ وشرح التسهيل: ٤٠٦/٢ وهمع الهوامع: ٢١٣/١.

وعريب: أحد، القاموس: ١٤٦ مادة (العرب).

والشاعر هو عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي، ويكنى أبا الخطاب، كان كثير التشبيب بالنساء، ختم الله له بخير، إذا مات غازيا في البحر سنة ثلاث وتسعين. انظر: الشعر والشعراء: ٣٧١ والأعلام: ٥٢/٥.

(٢) شرح الجمل أ: ١١١٩/٢.

(٣) انظر: والتذليل والتكميل: ٢٣٩/٢ والمساعد: ١٠٨/١ و أوضح المسالك: ١٠٢/١، ١٠٠، وشرح الأشموني: ١٣١/١.

وابن الطراوة هو سليمان بن محمد أبو الحسين، أخذ عن الأعمى وعبد الملك بن سراج وأبي الوليد الباجي، وله من التصانيف: الترشيح في النحو، وهو مختصر، ورسالة الإفصاح، وغيرهما، مات سنة ثمان وعشرين وخمسائة. انظر: إشارة التعيين: ١٣٥ وبغية الوعاة: ٦٠٢/١.

أول "الكتاب"^(١)، وهو الأفضح، قال: "والدليل على ذلك قوله — صلى الله عليه وسلم —: (كن أبا خَيْثَمَةَ، فكانه) ^(٢).

قال الأستاذ أبو علي الشلوين^(٣) — رحمه الله —: "هذا تكذيب للعلماء، ومع احتمال مثل هذا لا تبقى ثقة بجميع ما ينقلون، ومبني هذا الغلط الذي انبنى عليه هذا التكذيب ظنه أن "فكانه" من كلام النبي — صلى الله عليه وسلم — وإنما المروي عن النبي — صلى الله عليه وسلم —: (كن أبا خَيْثَمَةَ)، قال الراوي: فكانه، فهذا لا يخفى على من له مسكة نظر.

قلت: ولو كان مرويا في متن الحديث، لم يصح أنه من كلام النبي — صلى الله عليه وسلم — لأنه قد تبين في أصول الفقه، أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى، وعليه حذاق العلماء"^(٤).

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة مذهبين:

الأول: أن الأفضح في خبر "كان" وأحواتها — إذا أُضمر — أن يكون منفصلا، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع، ودليله على ذلك ما يلي:

١ - الشاهد الشعري.

(١) وهو الانفصال، ويعني بالكتاب كتاب سيبويه، انظر: ١/ ٤٦ حيث قال سيبويه: "وتقول: كَنَاهُمْ

كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم، فمن ذا يكونهم...". قلت: والنص كاملا يأتي في المتن.

(٢) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، وإنما وجدته بلفظ: (كن أبا خَيْثَمَةَ) في: صحيح مسلم: ٤/ ٢١٢٠ ورقمه (٢٧٦٩) وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ٨/ ١٥٥ والمعجم الكبير: ٦/ ٣١ ورقمه (٥٤١٩) والنهاية في غريب الحديث: ٤/ ٣١١ وفتح الباري: ٨/ ١٢٥.

وهو بهذا اللفظ في شرح المقدمة الجزولية: ٢/ ٦٣٢ والتوطئة: ١٨٥.

(٣) قول أبي علي الشلوين لم أجده فيما اطلعت عليه، وانظر: شرح المقدمة الجزولية: ٢/ ٦٣٢ والتوطئة: ١٨٥.

(٤) شرح الجمل أ: ٣/ ١١٢١، ١١٢٠.

٢ - حكم سيبويه على "كانه"، أنها قليلة.

٣ - رده الحديث الذي استشهاد به ابن الطراوة، بأن "فكانه" ليست من متن الحديث.

٤ - أن الحديث لا يصح الاستشهاد به؛ لأن رواية الحديث بالمعنى جائزة، عند حذاق العلماء.

الأخير: أن الاتصال أفصح، وهو مذهب ابن الطراوة، ودليله الحديث.

آراء النحويين

للنحاة في هذه المسألة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) وأبو سعيد^(٤) والصيمري^(٥) وصدور الأفاضل^(٦) وابن يعيش^(٧) وابن الحاجب^(٨) وأبو علي الشلوبين^(٩) وابن عصفور^(١٠) والرضي^(١١) وابن أبي الربيع^(١) وأبو حيان^(٢)

(١) انظر: الكتاب: ٣٥٩/٢، ٣٥٨.

(٢) انظر: المقتضب: ٩٨/٣.

(٣) انظر: الأصول: ٩١/١.

(٤) انظر: شرح السرافي: ١٤٠/٣ ب.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة: ٥٠٥/١.

(٦) انظر: التخمير: ١٥٧/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل: ١٠٧/٣.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٦٦/١.

(٩) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٦٣٥/٢.

(١٠) انظر: شرح الجمل: ٤٠٦/١.

(١١) انظر: شرح الكافية: ٤٤٢/٢.

وابن هشام^(٣) إلى أن الانفصال أرجح، وهو — في ظني — رأي الجمهور.
وهذا المذهب اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: وذهب **الرماني^(٤)**
وابن الطراوة^(٥) وابن مالك^(٦) وابنه^(٧) إلى أن الاتصال أرجح.

المناقشة

١ - أحسب أن ما ذكره ابن الضائع من أن الرواية بالمعنى جائزة صحيح، فقد قال النوادي^(٨): "وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف: يجوز بالمعنى في جميعه، إذا قطع بأداء المعنى"^(٩).
ولكن ليس الأمر على إطلاقه، إذ قيده العلماء، فقال النوادي: "إن لم يكن

(١) انظر: البسيط: ٧٧٠/٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ٩٤٠/٢ والتذيل والتكميل: ٢٤١/٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ١٠٢/١، ٩٩.

(٤) انظر: التذيل والتكميل: ٢٣٩/٢ وأوضح المسالك: ١٠٠، ١٠٢/٢ والمساعد: ١٠٨/١.

والرماني هو علي بن عيسى أبو الحسن، ولد سنة ست وسبعين ومائتين، وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، له من التصانيف: شرح سيبويه، شرح أصول ابن السراج، وغيرهما، مات سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٢١ وبغية الوعاة: ١٨٠/٢.

(٥) انظر: نص ابن الضائع في أول المسألة.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ١٥٤/١ وشواهد التوضيح والتصحيح: ٢٧.

(٧) انظر: شرح ألفية ابن مالك: ٦٣.

(٨) هو يحيى بن شرف أبو زكريا، ولد سنة ستمائة وإحدى وثلاثين، وله من المصنفات: المنهاج في شرح مسلم، ومنهج الطالبين، وغيرهما، مات سنة ستمائة وست وسبعين. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٤٧٠/٤ والأعلام: ١٤٩/٨.

(٩) تدريب الراوي: ٩٢/٢ وقواعد التحديث: ٢٢٣.

عالما بالألفاظ ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، لم تجز الرواية بالمعنى بلا خلاف" (١) وقال — أيضاً —: "وهذا في غير المصنفات، ولا يجوز تغيير مصنف، وإن كان بمعناه" (٢).

٢- قال سيبويه: "ومثل ذلك: كان إياه؛ لأن "كانه" قليلة، ولم تستحکم هذه الحروف هاهنا، لا تقول: كاني وليسني، ولا كانك..."

وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكذلك كاني" (٣).
وقال — أيضاً —: "وتقول: كناههم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم، قال أبو الأسود (٤) الدؤلي:

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإِنَّه أخوها غَدَتْهُ أمُّه بِلِبانِها (٥). (٦)

أحسب أن موقف سيبويه اختلف، ومظهر هذا أنه في النص الأول حكم على "كانه" بالقلّة، ومنع القياس عليه، إذ قال: "لا تقول: كاني" وعلل ذلك بأن هذه الأفعال، لم تستحکم في العمل، مع معرفته بالمنقول عن العرب، حيث ذكره بعد.

(١) تدريب الرواي: ٩١،٩٢/٢.

(٢) السابق: ٩٥/٢.

(٣) الكتاب: ٣٥٨،٣٥٩/٢.

(٤) هو ظالم بن عمرو من كنانة، وهو من التابعين، ولي البصرة، ومات بها سنة تسع وتسعين. انظر: الشعر والشعراء: ٤٩١ وبغية الوعاة: ٢٢/٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود في ديوانه: ١٢٨ والكتاب: ٤٦/١ والأصول: ٩١/١ و٢٩٠/٢ والتبصرة والتذكرة: ٥٠٥/١ وشرح المفصل: ١٠٧/٣ والمعجم المفصل: ١٠٠٦/٢.

وبلا نسبة في المتقضب: ٩٨/٣ والإنصاف: ٨٢٣/٢ وشرح الحمل لابن عصفور: ٤٠٧/١ والارتشاف: ١١٩٣/٣.

(٦) الكتاب: ٤٦/١.

وفي النص الأخير، جاء بما يخالف علته الأولى، وهي عدم الاستحكام، إذ حكم على هذه الحروف، بمشابهتها لـ "ضرب"، ثم استشهد ببيت أبي الأسود. قلت: وأمّا قول ابن الضائع دفاعاً عن سيبويه: "لأن مقصوده، أنه يقال، لا أنه ملتزم أو فصيح"^(١) فعندي غير مقبول؛ لأن سيبويه منع من قوله في نصه الأول.

٣- اختلفت المصطلحات، التي استخدمها النحاة في الحكم، على هذه المسألة، فالمبرد يرى الانفصال هو الأحسن^(٢)، وابن السراج يذهب إلى أنه الوجه^(٣)، وأبو سعيد يذكر أنه الأكثر، فهو الاختيار^(٤)، والرضي يجعله المختار^(٥)، وابن الضائع يحكم عليه بأنه الأفصح.

قلت: وعندي أنه لا خلاف بين هذه المصطلحات، فهي من قبيل المختلف لفظه، المتفق معناه.

٤- أقوال النحاة اتفقت على التصريح بجواز الاتصال، خلا سيبويه ففي كلامه — كما فهمت — بعض الاختلاف، فمرة منعه مع أنه حكى قلته عن العرب، وأخرى أجازها^(٦).

٥- أدلة المذهب الأول — وهو القائل بترجيح الانفصال — هي:

(١) شرح الحمل أ: ١١٢٠/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ٩٨/٣.

(٣) انظر: الأصول: ٩١/١.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ١٤٠/٣ ب وورد البيت فيه بنصب (شهر)، وقال البغدادي في الخزانة: "قال أبو القاسم سعيد الفارقي، فيما كتبه في (تفسير المسائل المشكّلة) في أول (المقتضب للمبرد): وقد روي في (شهر) الرفع والنصب جميعاً، وهو عندي أشبه بمعنى البيت، وكلاهما حسن" وقال البغدادي إثره: "ولم يظهر لي وجه النصب".

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤٤٢/٢.

(٦) انظر: الكتاب: ٣٥٨/٢—٣٥٩.

أ- أن اتصال الضمير لغة قليلة، قال ذلك سيبويه^(١).

ب- أن خبر "كان" أصله خبر مبتدأ، والأصل في خبر المبتدأ الانفصال، فكذلك خبر "كان"، وهذا قاله ابن السراج^(٢)، وهو قياس، والعلة الجامعة أن كليهما خبر.

ج- أن فعل الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً، ولو قلت: كنتك، وكانك زيد. تعدى فعل الفاعل إلى نفسه متصلاً، وهذا أشار إليه أبو سعيد السيرافي^(٣).

د- أن "كان" ضعُف عن باب الأفعال، ووجه ضعفه أن المنصوب بها، ليس مفعولاً في المعنى، ولأن أكثر الناس على أنها لا دلالة فيها على الحدث، قاله ابن الحاجب^(٤).

ه- أن اسم "كان" — في الحقيقة — ليس فاعلاً، فهو إذاً ليس جزءاً من عامله، وعليه سيكون بين "كان" وخبرها حاجز، يحول دون وصل الخبر، وهذا ذكره الرضي^(٥).

و- ولهذا المذهب سماع شعري، يحتج به، وهو قوله:

لئن كان إِيَّاه، لقد حال بَعْدَنَا عنِ العَهْدِ، والإنْسَانُ قَدْ يَنْعَبِرُ^(٦)

(١) انظر: السابق: ٣٥٨/٢.

(٢) انظر: الأصول: ٩١/١.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١٤١/٣ أ.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٦٦/١.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٤٤٢/٢.

(٦) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ١٢١ وانظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٤٠/٣ ب والتبصرة والتذكرة: ٥٠٦/١ والتخمير: ١٥٨/٢ وشرح المفصل: ١٠٧/٣ وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٦/١ والخزانة: ٣١٢/٥ والمعجم المفصل: ٣٩٨/١.

وقوله:

ليس إِيَّايَ وإِيَّاكَ ولا نَحْشَى رَقِيباً^(١)

وقوله:

عَهَدْتُ حَلِيلِي نَفْعَهُ مُتَّابِعٌ فَإِنْ كُنْتَ إِيَّاهُ، فَإِيَّاهُ كُنْ حَقًّا^(٢)

٦- أدلة المذهب الثاني هي:

١- من السماع قوله — صلى الله عليه وسلم —: (إِنْ يَكُنْهُ، فَلَنْ تَسْلُطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ، فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)^(٣)، وقوله — صلى الله عليه وسلم —: (كُنْ أبا خَيْثَمَةَ، فَكَانَهُ)، وقوله — صلى الله عليه وسلم —: (إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا، يَا حُمَيْرَاءُ)^(٤).

ومنه قول العرب: عليه رجلا ليسني^(٥).

وقول العرب: كانني^(٦).

ومنه قول الشاعر:

وبلا نسبة في المفصل: ١٣١ وشرح المقدمة الجزولية: ٦٣٤/٢ والمقرب: ٩٥/١ وأوضح المسالك: ١٠٢/١ وشرح الأشموني: ١٣٠/١.

(١) سبق تخريجه في أول المسألة: ١١٢.

(٢) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٨.

(٣) الحديث في صحيح البخاري: ٤٥٤/١ ورقمه (١٢٨٩) و١١١٢/٣ ورقمه (٢٨٩٠) وصحيح مسلم: ٢٢٤٤/٤ ورقمه (٢٩٣٠).

(٤) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، وإنما وجدته بلفظ: (انظري يا حمراء أن لا تكوني أنت) ثم التفت إلى علي، فقال: (إن وليت من أمرها شيئا، فارفق بها) وهو في المستدرک للحاكم: ١٢٩/٣ ورقمه (٤٦١)، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه، وجاء في شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وآخرين: ١٧٨: " قال بعضهم: كل حديث ورد فيه الحميراء ضعيف، واستثنى من ذلك ما أخرجه الحاكم".

(٥) انظر: الكتاب: ٣٥٩/٢ وشرح التسهيل: ١٥٥/١.

(٦) انظر: الكتاب: ٣٥٩/٢.

فإن لا يكنها، أو تكنه فإنه
وقوله: أخوها، غذته أمه بلبانها^(١)

كم ليث اغتربي ذا أشبيل
وقوله: فكانني أعظم الليثين إقداما^(٢)

لجاري من كانه عزة
وقوله: يُخال ابن عم بها أو أجل^(٣)

فلو كنت القليل، ولا تكنه
وقوله: لقد علمت معد ما أقول^(٤)

تنفك تسمع ما حيي
وقوله: ت بهالك حتى تكونه^(٥)

كأن لم يكنها الحي إذ أنت مرة
بها ميئ الأهواء، مجتمع الشمل^(٦)

(١) سبق نخرجه في المسألة: ١١٧.

(٢) البيت من البسيط، ولم أعرف قائله، ونسبه ابن مالك إلى بعض الطائيين في شرح لتسهيل: ٦١/١ و١٥٤/١ وشواهد التوضيح والتصحيح: ٣٩.

غرثت: جاعت، القاموس: ٢٢١ مادة (غرث).

(٣) البيت من المتقارب، ولم أعرف قائله، وهو في شواهد التوضيح والتصحيح: ٢٨.

(٤) البيت من الوافر، ولم أقف على صاحبه، وهو في التذييل والتكميل: ٢٤٦/٢.

(٥) البيت من مجزوء الكامل، وهو منسوب لخليفة بن براز في الخزانة: ٢٤٥/٩، ٢٤٢، ٢٤٣ والدرر: ٢٠٧/١.

وبلا نسبة في الإنصاف: ٨٢٤/٢ وشرح المفصل: ١٠٩/٧ وشرح عمدة الحفاظ: ١/٩٨ والتذييل

والتكميل: ٢٤٦/٢ وتلخيص الشواهد: ٢٣٣ وجمع الهوامع: ١/٣٥٥ والمعجم المفصل: ٢/٩٧٦.

وخليفة بن براز شاعر جاهلي. انظر: الخزانة: ٢٤٥/٩.

(٦) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١/١٤٠ وهو غير منسوب في التذييل

والتكميل: ٢/٢٤٦.

وقوله:

فلما رأى برقاً أتى دون لمعِهِ منازلٌ من دهماء، كانت تَكُونُهَا^(١)

وقوله:

وشرّ الظالمين فلا تكنه^(٢)

ب- أن الاتصال ثابت في النثر والنظم، بخلاف الانفصال، فليس بثابت إلا في الشعر، وهذا ما أشار إليه ابن مالك^(٣).

ج- أن خبر "كان" أشبه المفعول به؛ لأنه منصوب بفعل، ولا حاجز بينهما إلا الفاعل، وهو كالجاء من الفعل، فصار خبر "كان" كالمفعول^(٤).

٧- أحسب أن شواهد الرأي الأول قليلة، فهي ثلاثة شواهد، ومع ذلك فثالثها مجهول القائل، وثانيها اختلفت روايته، فهو شاهد في رواية النحاة، وليس بشاهد في رواية الديوان، وهي:

ليس إلابي وإيابا ها ولا نخشى رقيباً

قلت: ويدل على قلته أن أبا حيان مع عنايته الصارمة بتعقب ابن مالك في "التذييل والتكميل" لم يزد في حجج المذهب الأول^(٥).

الشميل: العدد والأمر، اللسان: ٣٦٩/١١ مادة (شمل).

وذو الرمة غيلان بن عقبة من بني صعْب، شاعر أموي، ولد تقريباً سنة سبع وسبعين، ومات سنة مائة وسبع عشرة. انظر: الشعر والشعراء: ٣٥٦ والأعلام: ١٢٤/٥.

(١) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في التذييل والتكميل: ٢٤٦/٢.

والدهماء: الجماعة من الناس، القاموس: ١٤٣٣ ومادته (الدهمة).

(٢) البيت من الوافر، ولم أجد تمامه وقائله، وهو في التذييل والتكميل: ٢٤٤/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ١٥٤/١.

(٤) انظر: السابق: ١٥٤/١.

(٥) انظر: التذييل والتكميل: ٢٤٣/٢-٢٤٦.

٨- يظهر أن شواهد الرأي الآخر كثيرة، ومنها النثر والشعر، بخلاف الرأي الأول، فليس في شواهده إلا الشعر.

ولكن شواهد الرأي الآخر النثرية، تشتمل على حديثين، وهما قوله — صلى الله عليه وسلم —: (إياك أن تكونيها، يا حميراء) وقوله — صلى الله عليه وسلم —: (كن أبا خيثمة، فكانه).

وهذان الحديثان لم أجدهما بهذا اللفظ، وما وجدته لا شاهد فيه، فالحديث الأول، وجدته بلفظ (انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت)^(١) والآخر وجدته بلفظ: (كن أبا خيثمة)^(٢).

ويبقى الحديث الثالث، وهو قوله — صلى الله عليه وسلم —: (إن يكنه، فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه، فلا خير لك في قتله)، فهو صحيح، بل متفق عليه، كما بينت ذلك في تخرجه.

وأما شواهد الشعرية، فهي ثمانية شواهد، مجهول منها أربعة.

الترجيح

ويظهر لي — في النهاية — أن الأكثر ما ذهب إليه الرماني وابن الطراوة وابن مالك وابنه، وذلك للأمور التالية:

١- أن شواهد أكثر، وهي من النظم والنثر، بخلاف شواهد الرأي الأول، فهي قليلة، ومن الشعر فقط، مع قيام السبب في تقصي شواهد الرأي الأول من

(١) انظر: المستدرک للحاکم: ١٢٩/٣ ورقمه (٤٦١).

(٢) انظر: صحيح مسلم: ٢١٢٠/٤ ورقمه (٢٧٦٩) وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ١٥٥/٨

ورقمه (٣٣٧٠) والمعجم الكبير: ٣١/٦ والنهية في غريب الحديث: ٣١١/٤.

قيل أبي حيان، إذ أن عنايته بتعقب ابن مالك، لا تُنكر، ومع ذلك فلم يزد في شواهد رأي الجماهير، وهذا أمر سبقت الإشارة إليه قريبا.

ب- أن القياس لا يقوم دليلا مع السماع.

ج- أن حكم سيبويه على الاتصال بالقلة لا تنصره الشواهد المنقولة عن اللغة التي يُقَعَّدُ لها.

ويتضح مما مضى أن ابن الضائع خالف السماع الكثير، ودفعته حميته لأئمة النحو المتقدمين أن يُخرج الحديث مطلقا من دائرة الاستشهاد؛ لأن الأخذ به في تفعيد اللغة، مؤداه الحكم على المتقدمين بإهمال هذا الباب من أبواب الاستشهاد. وبهذا يظهر لي أن أقرب القولين الأخير، ويبقى موقف ابن الضائع من الحديث معلّقا، حتى يأتي موضع دراسته — إن شاء الله —.

١٤ - الخلاف حول فعلية "ليس" أو حرفيتها.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "كما قيل: ليس وعسى فعلان؛ لأجل اتصال الضمائر بهما، ...، وهما بالحقيقة حرفان".^(١)

واضح من هذا النص أن ابن الضائع يقرر حرفية "ليس".

آراء النحويين

اختلف النحاة في أمر "ليس" أهى فعل أو اسم؟ على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أنها فعل، وهو مذهب سيبويه^(١)

(١) شرح الجمل أ: ٢٧/٢.

والفراء^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) وأبي سعيد السيرافي^(٥) وابن جني^(٦)
والصيمري^(٧) والزمخشري^(٨) وابن خروف^(٩) والعكبري^(١٠) وابن يعيش^(١١)
وابن الحاجب^(١٢) وأبي علي الشلوبين^(١٣) وابن عصفور^(١٤) وابن مالك^(١٥)
والرضي^(١٦) وأبي حيان^(١٧) وابن هشام^(١٨).
ونسبه أبو حيان إلى الجمهور^(١٩).

وقال الرضي: "وسيبويه والأكثرون على أنه فعل غير متصرف".^(٢٠)

-
- (١) انظر: الكتاب: ٣٧/٢.
 - (٢) انظر: معاني القرآن: ٤٣/٢ و ٦٢/٣.
 - (٣) انظر: المقتضب: ٨٧/٤.
 - (٤) انظر: الأصول: ٨٢/١.
 - (٥) انظر: شرح السيرافي: ٣٠٥/١ ب.
 - (٦) انظر: اللمع: ١١٩.
 - (٧) انظر: التبصرة والتذكرة: ١٨٥/١.
 - (٨) انظر: المفصل: ٢٦٨.
 - (٩) انظر: شرح الجمل: ٤٣٨/١.
 - (١٠) انظر: اللباب: ١٦٥/١.
 - (١١) انظر: شرح المفصل: ١١١/٧.
 - (١٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٨٦/١، ٨٧ والكافية: ٢٠٦.
 - (١٣) انظر: التوطئة: ٢٢٤.
 - (١٤) انظر: شرح الجمل: ٣٧٩/١.
 - (١٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٥١/١.
 - (١٦) انظر: شرح الكافية: ١٩٩/٤.
 - (١٧) انظر: البحر المحيط: ٣٣٨/١.
 - (١٨) انظر: مغني اللبيب: ٢٩٣/١.
 - (١٩) انظر: الارتشاف: ١١٤٦/٣.
 - (٢٠) انظر: شرح الكافية: ١٩٩/٤.

المذهب الثاني: أنها حرف، وهو مذهب ابن شقير^(١)، وأبي علي الفارسي^(٢)، ونسبه الزجاجي إلى الفراء وجميع الكوفيين^(٣)، وهو — أيضا — مذهب ابن الضائع.

المذهب الأخير: أنها تكون فعلا وحرفا، وهو مذهب المالقي^(٤)، وتكون حرفا، إذا لم تصحبها خاصية من خواص الفعل، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية.

المناقشة

١ - أحسب أن الأدق في وصف المذهب الأول أن يقال فيه: مذهب الجماهير، ويؤيد ذلك أن الزجاجي نسبه إلى البصريين^(٥)، وأخذ به جمع غفير من متأخري النحاة، كما تبين من سرد القائلين به.

٢ - قال الزجاجي: "فأما "ليس"، فالفراء وجميع الكوفيين يقولون: هي حرف"^(٦).

فقد نسب إلى الفراء القول بحرفية "ليس"، وهذا خلاف قول الفراء: "لأن

(١) انظر: الارتشاف: ١١٤٦/٣.

هو أحمد بن الحسن، أبو بكر البغدادي في طبقة ابن السراج، له من المصنفات: المذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، مات سنة سبع عشرة وثلاثمائة. انظر: بغية الوعاة: ٣٠٢/١ والأعلام: ١١٠/١.

(٢) انظر: المسائل الحلبيات: ٢١٠ وإيضاح الشعر: ١٠.

(٣) انظر: اللامات: ٣٤.

(٤) انظر: رصف المباني: ٣٠٠-٣٠١.

هو أحمد بن عبدالنور، له من التصانيف: شرح الجزولية، و رصف المباني في حروف المعاني، وغيرهما، مات سنة ثنتين وسبعمئة. انظر: إشارة التعيين: ٣٨ وبغية الوعاة: ٣٣١/١، ٣٣٢.

(٥) انظر: اللامات: ٣٤.

(٦) السابق: ٣٤.

"ليس" فعل يقبل المضمرة، كقولك: لست ولسنا".^(١)

٣- لم أجد من نسب القول بالحرفية إلى الكوفيين إلا الزجاجي^(٢)، فيما اطلعت عليه من كتب النحو، وهو خلاف ما ذهب إليه الفراء^(٣)، وخلاف ما ذكره أبو البركات في قوله: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، وذلك لأن "ليس" فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف".^(٤)

٤- نسب أبو حيان القول بحرفية "ليس" إلى ابن السراج^(٥)، وسار على ما قال المرادي^(٦)، وابن هشام^(٧)، وأحسب أنهما قد نقلتا عن أبي حيان ذلك، وهو خلاف ما في "الأصول" حيث قال ابن السراج: "فأما "ليس" فالدليل على أنها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت".^(٨)

٥- أدلة المذهب الأول هي:

١- اتصال الضمير المرفوع بها، ولا يتصل إلا بفعل، كقولك: لست،

(١) معاني القرآن: ٤٣/٢ و ٦٢/٣.

(٢) انظر: اللامات: ٣٤.

(٣) انظر: معاني القرآن: ٤٣/٢ و ٦٢/٣.

(٤) الإنصاف: ١٦١/١.

(٥) الارتشاف: ١١٤٦/٣.

(٦) انظر: الجنى الداني: ٤٩٤.

والمرادي هو الحسن بن قاسم المرادي المصري، الشهير بابن أم قاسم، وهي جدته، أخذ العربية عن أبي حيان وغيره، من مصنفاته: شرح التسهيل، وشرح المفصل وغيرها، توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة. انظر: بغية الوعاة: ٥١٧/١ والأعلام: ٢١١/٢.

(٧) انظر: معني اللبيب: ٢٩٣/١.

(٨) الأصول: ٨٢/١.

ولسنا^(١) ولو كانت حرفاً، لم يتصل بها المرفوع؛ لأن الحرف إنما يتصل به ضمير الخفض والنصب، نحو: إنك، وبك.^(٢)

ب- لحاق تاء التأنيث لها، كما تلحق الفعل، حيث تثبت مع المؤنث، وتسقط مع المذكر، نحو: ليس زيد قائماً، وليست هند قائمة، وهي في الحرف تلحق المذكر والمؤنث، نحو: قام زيد ثمة عمرو ثمة هند.^(٣)

ج- استتار الضمير فيها، كقولك: زيد ليس قائماً، فهي تتحمل الضمير المرفوع.^(٤)

د- فتح آخرها، كالفعل الماضي.^(٥)

هـ- تسكين آخرها؛ لأجل الاسم^(٦)، كما سُكِّن الماضي؛ لأجل الفاعل، نحو: لستُ قائماً، كما تقول في الماضي: صمتُ رمضان، وما يصحب ذلك من حذف حرف العلة.

و- تصرفها في معمولها، حيث يجوز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع، وتقديمه عليها عند كثير من النحاة^(٧)، نحو: ليس قائماً زيد، وقائماً ليس زيد.^(٨)

(١) انظر: معاني القرآن للفراء: ٤٣/٢ و ٦٢/٣ والمقتضب: ٨٧/٤ والأصول: ٨٢/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٤٣٨/١ وشرح المفصل: ١١١/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٩/١ وشرح الكافية للرضي: ١٩٩/٤ والجنى الداني: ٤٩٣ ومغني اللبيب: ٢٩٣/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٩/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٩/١ وشرح المفصل: ١١١/٧ والجنى: ٤٩٣.

(٤) انظر: اللامات: ٣٤ وشرح الجمل لابن خروف: ٤٣٨/١ وشرح المفصل: ١١١/٧.

(٥) انظر: شرح المفصل: ١١١/٧.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٤٣٨/١.

(٧) انظر: الإنصاف: ١٦٠/١ إذ قال أبو البركات: "وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها"، وجاء في التصريح على التوضيح: ١٨٨/١: "إلا خبر (ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليها، عند جمهور البصريين، من متأخريهم، وجمهور الكوفيين". قلت: والنقلان مختلفان.

٦- أدلة المذهب الثاني:

- أ- أنها ليست على وزن من أوزان الفعل. (٢)
 - ب- أنها لا تتصرف، فلا يجيء منها اسم فاعل، ولا اسم مفعول، ولا لفظ المستقبل. (٣)
 - ج- أنها لا تدل على زمن ولا حدث، والفعل لا بدّ أن يدل على زمن وحدث أو زمن دون حدث. (٤)
 - د- أنها لا توصل بـ"ما" المصدرية، كقولك: ما أحسن ما ليس زيد قائما، ولو كانت فعلا على الحقيقة، لوصلت "ما" بها. (٥)
 - هـ- أنها جاءت في الشعر دون نون الوقاية، مع اتصالها بضمير المتكلم، ولم يحذفها العرب من فعل في اختيار ولا ضرورة. (٦)
- ٧- دليل المذهب الأخير قول الشاعر (٧):

تُهدِي كَتَائِبَ خَضْرَاءَ لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِإِلْجَامٍ
فَهِيَ هُنَا حَرْفٌ بَلَا نِزَاعٍ؛ لِأَنَّهَا دُونَ خَاصِيَّةٍ مِنْ خَوَاصِ الْأَفْعَالِ (٨).

(١) انظر: الباب: ١٦٥/١.

(٢) انظر: اللامات: ٣٤ وشرح المفصل: ١١٢/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٨/١.

(٣) انظر: اللامات: ٣٤ وشرح المفصل: ١١٢/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٨/١.

(٤) انظر: المسائل الحليّات: ٢١٠ وإيضاح الشعر: ١٠.

(٥) انظر: السابق: ٢١٩ وإيضاح الشعر: ١٣.

(٦) انظر: السابق: ٢٢١.

(٧) البيت من البسيط، وهو للنابغة في ديوانه: ٨٤ وهو في الديوان بلفظ: (يُهدِي).

والكتائب: جمع كتيبة، وهي الجماعة، من الجيش. انظر: القاموس: مادة (كتبه): ١٦٤.

(٨) انظر: رصف المباني: ٣٠١.

وتكون فعلا، إذا لحقتها خاصية من خواص الأفعال، كاتصالها بتاء التأنيث،
والضمير المرفوع، واستتار الضمير فيها^(١).

قلت: ويظهر لي أن المالمقي يرى الأكثر في "ليس" الفعلية؛ لأن خواص الفعل
التي تلحقها أكثر من خواص الحرف.

الترجيح

ويترجح عندي المذهب الأول، من هذه المذاهب، ويدل لذلك ما يلي:

١- أن أصحاب الرأي الأول، أجابوا عن أدلة الرأي الثاني، بما يلي:

١- أن "ليس" على وزن الفعل — لا كما زعموا — ووزنها "فَعِل"، وسكون
ثانيه لغة لبعض العرب^(٢)، وهو كقولهم: صَيَّدَ البعير.^(٣)

٢- عدم التصرف ليس دليلا على الحرفية؛ إذ ليس كل الأفعال متصرفة، ألا
ترى أن "نعم، وبئس، وعسى، وفعلية التعجب" أفعال، وإن لم تكن متصرفة^(٤)،
والعرب — أيضا — قالت: يذر، ويدع، ولم تستعمل منه الماضي، ولا اسم
الفاعل والمفعول.^(٥)

(١) السابق: ٣٠١.

(٢) انظر: الكتاب: ١١٣، ١١٤/٤ واللامات: ٣٥، ٣٦ والتبصرة والتذكرة: ١٨٨/١ والمفصل: ٢٦٩
وشرح الجمل لابن خروف: ٤٣٩/١ والارتشاف: ١١٤٦/٣ ومغني اللبيب: ٢٩٣/١.

(٣) انظر: شرح المفصل: ١١٢/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٨/١.

والصيّد: داء يصيب الإبل، فتسيل أنوفها. انظر القاموس: مادة (صاده): ٣٧٦.

(٤) انظر: اللامات: ٣٤ وشرح المفصل: ١١٢/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٨/١.

(٥) انظر: اللامات: ٣٤، ٣٥.

- ٣- عدم دلالتها على الحدث والزمن، لا يمنع من كونها فعلا، فهناك أفعال دلالتها على النفي وحده، مثل: أمسك عن الكلام، وكفّ عن الأذى. (١)
- ٤- امتناع دخول "ما" المصدرية عليها؛ لأنها أشبهت "ما" النافية في دلالتها على النفي. (٢)
- ٥- أن عدم دخول نون الوقاية عليها، إذا اتصلت بياء المتكلم، لم يرد إلا في النظم، والذي جاء في النشر الاتصال. (٣)
- ب- جاءت "ليس" عاملة في معظم أحوالها، والعمل في الأصل للأفعال (٤) بخلاف الحروف، فإن منها ما يعمل، ومنها ما لا يعمل.
- ج- ويؤيد هذا الرأي أن وجوه شبهها بالفعل أكثر من وجوه شبهها بالحرف، فحملها عليه أولى، فـ"ليس" وردت عاملة في كل أحوالها، والعمل في الأصل للأفعال — كما جاء في الإنصاف (٥) — بخلاف الحروف، فإن فيها ما يعمل، وما لا يعمل.
- وبهذا يترجح عندي المذهب الأول، وهو خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع.

(١) انظر: اختيارات أبي حيان: ٥٢٦/١.

(٢) انظر: السابق: ٥٢٦/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ١٣٦/١.

(٤) انظر: الإنصاف: ١٦٢/١.

(٥) انظر: السابق: ١٦٢/١.

١٥ - أشتق اسم المفعول من "كان" الناقصة وأحواتها؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: " وأما "مكون" فيظهر أنه لا يقال؛ لأن هذه الأفعال مرفوعها ومنصوبها مبتدأ وخبر، والفائدة في ذكرهما معا، ولذلك كانت هذه الأفعال نواقص، لا يجوز الاقتصار على مرفوعها، وإنما جرى بـ"كان" لربط الخبر بالمخبر عنه، وبيان ثبوته له في الزمن الذي تدل عليه".^(١)

اختار ابن الضائع المنع من اشتقاق اسم المفعول من "كان" الناقصة وأحواتها؛ لأن "كان" لا يجوز أن تبنى لما لم يسم فاعله؛ لأن مرفوع ومنصوب هذه الأفعال مبتدأ وخبر، ولا يجوز الاقتصار على المرفوع وحده؛ لأن الفائدة في ذكرهما معا.

آراء النحويين

اختلف النحاة في اشتقاق اسم المفعول من "كان" الناقصة وأحواتها، بناء على خلافهم في بناء هذه الأفعال لما لم يسم فاعله، فمن منع البناء لم يجز اشتقاق اسم المفعول، ومن أجاز البناء أجاز اشتقاق اسم المفعول.

وللنحاة في بناء هذه الأفعال مذهبان:

المذهب الأول: ذهب ابن السراج^(٢) والفارسي^(٣) والصيمري^(٤) وابن

(١) انظر: شرح الجمل أ: ١٤٤/٢.

(٢) انظر: الأصول: ٨١/١.

(٣) انظر: إصلاح الخلل: ١٦١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٥/١ و الارتشاف: ١٣٢٥/٣.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ١٢٥/١.

السيد^(١) وابن طاهر^(٢) وابن خروف^(٣) والعكبري^(٤) وابن مالك^(٥) والرضي^(٦)
وأبو حيان^(٧) وابن عقيل^(٨) والدماميني^(٩) والشاطبي^(١٠) إلى منع بناء "كان
وأخواتها" لما لم يسمّ فاعله.
وهو اختيار ابن الضائع.

المذهب الأخير: ذهب بعض النحاة إلى جوازه، قال ابن السراج: "وقد
أجاز قوم في "كان" أن يردوه إلى ما لم يسمّ فاعله"^(١١)، وقال أبو حيان: "
فذهب سيبويه والسيرافي والكوفيون والكسائي والفراء وهشام إلى جواز
ذلك"^(١٢) وهؤلاء مختلفون في وجه الجواز، على أربعة مذاهب، هي:

(١) انظر: إصلاح الخلل: ١٦٠.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٣٢٦/٣.

وهو محمد بن أحمد الأنصاري، المعروف بالخدب من إشبيلية، أخذ عن ابن الرماك وابن الأخصر،
وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني وغيرهما، من تصانيفه: حواشٍ على الكتاب سماها الطرر، تعليق
على الإيضاح، مات سنة خمسمائة وثمانين. انظر: إشارة التعيين: ٢٩٥ وبغية الوعاة: ٢٨/١.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٤٥٠/١ و٤٥٣.

(٤) انظر: اللباب: ١٧١/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١٢٩/٢، ١٣٠.

(٦) انظر: شرح الكافية: ٢١٧/١.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٣٢٥/٣.

(٨) انظر: المساعد: ٤٠٠/١.

(٩) انظر: تعليق الفرائد: ٢٦٢/٤.

(١٠) انظر: المقاصد الشافية: ٨/١. الجزء الذي حققه د. عياد الثبيتي.

والشاطبي هو إبراهيم بن موسى، من أئمة المالكية، له من التصانيف: الموافقات في أصول الفقه،
شرح الألفية وغيرهما، مات سنة سبعمائة وتسعين. انظر: نيل الابتهاج: ٤٦—٥٠ والأعلام: ٧٥/١.

(١١) الأصول: ٨١/١.

(١٢) الارتشاف: ١٣٢٥/١.

الأول: ذهب الفراء إلى جوازه مطلقا، قال السيرافي: " وكان الفراء يجيز (كين أخوك) في (كان زيد أخاك)، ويزعم أنه ليس من كلام العرب، ولكن على القياس". (١)

الثاني: مذهب الكسائي (٢) وهشام (٣) حيث أجازا بناء "كان" لما لم يسم فاعله، على أن يقوم مقام الفاعل الجملة، التي هي خبر، نحو: كين يقام.
الثالث: مذهب السيرافي، قال السيرافي: " ولكن الوجه الذي يصح منه "مكون" أن تحذف الاسم والخبر جميعا، وتصوغ "كان" لمصدرها، وذاك المصدر ينوب مناب الاسم، والخبر تفسير له، فتقول: كين الكون زيد منطلق، فـ"الكون" اسم ما لم يسم فاعله لـ"كين"، و"زيد منطلق" جملة، هي تفسير الكون". (٤)

الرابع: مذهب ابن عصفور، قال ابن عصفور: " والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه؛ لكن لا بدّ من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف، فنقول: كين في الدار، فالأصل: كان زيد قائما في

(١) شرح السيرافي: ١٥٧/١ ب، ولم أجد رأي الفراء في (معاني القرآن)، وانظر مذهبه في: اللباب: ١٧١/١ و شرح التسهيل: ١٢٩، ١٣٠/٢ و شرح الجمل لابن الضائع أ: ١٤٤/٢ و شرح الكافية للرضي: ٢١٦، ٢١٧/١ والمساعد: ٤٠٠/١ والمقاصد الشافية: ٨/١ وتعليق الفرائد: ٢٦٢/٤ وجمع الهوامع: ٥٢٤/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ١٢٩، ١٣٠/٢ و شرح الكافية للرضي: ٢١٦/١ والمساعد: ٤٠٠/١ والمقاصد الشافية: ٨/١ وتعليق الفرائد: ٢٦٣/٤.

(٣) الارتشاف: ١٣٢٦/٣.

وهو هشام بن معاوية الضرير، يكنى أبا عبدالله، وكان صاحب الكسائي، له من التصانيف: مختصر النحو، والحدود وغيرها، توفي سنة تسع ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ٣٧١ وبغية الوعاة: ٣٢٨/٢.
(٤) شرح السيرافي: ١٥٦/١ أ، وانظر رأي السيرافي في: إصلاح الخلل: ١٦٢ و شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٥/١ و شرح الجمل لابن الضائع أ: ١٤٤/٢ والمقاصد الشافية: ٨، ٩/١.

الدار، على أن يكون "في الدار" متعلقاً بـ"كان"، حذف المرفوع؛ لشبهه بالفاعل، وحذف بحذفه الخبر؛ إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف".^(١)

المناقشة

- ١- مال ابن الضائع إلى اختيار مذهب الجمهور على حدّ تعبير الشاطبي^(٢)، ولم يأت بجديد في الاستدلال على منع اشتقاق "مكون".
- ٢- نسب الصيمري المنع إلى البصريين^(٣)، ونسبه الشاطبي إلى جمهورهم^(٤)، ولعل الأوفق ما قال الشاطبي؛ لأن سيبويه — كما سيأتي — قد ترجح أنه يقول بجواز ذلك، وإلى مثل ذلك ذهب السيرافي^(٥)، وإن كان قيده بحذف الاسم والخبر، ونيابة المصدر عن الاسم.
- ٣- اختلف النحاة في فهم كلام سيبويه في قوله: "فهو كائن ومكون، كما تقول: ضارب ومضروب، وقد يكون لـ"كان" موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أي: قد خلق عبد الله".^(٦) على مذهبين:
الأول: حمل كلام سيبويه على غير الظاهر، وقد اختلف هؤلاء على نظرين:
١- فذهب الفارسي^(٧) والأعلم^(١) وابن السيد^(٢) إلى أن سيبويه قصد

(١) شرح الحمل: ٥٣٥/١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية: ٧/١.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة: ١٢٥/١.

(٤) انظر: المقاصد الشافية: ٧/١.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ١٥٧/١ أ.

(٦) الكتاب: ٤٦/١.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٣٢٦/٣.

"كان" التامة.

ب- وذهب ابن طاهر^(٣) وابن خروف^(٤) على أن سيبويه أراد إيضاح أن "كان" فعل متصرف، يستعمل منه ما يستعمل من الأفعال، إلا إن منع من ذلك مانع.

وأما الشاطبي فذهب إلى دفع إرادة سيبويه "كان" الناقصة؛ لكن بلا توجيه لكلام سيبويه، إذ قال: "ولا حجة لمن تعلق بقول سيبويه: "فهو كائن ومكون"؛ لأن مقصد سيبويه أمر آخر وراء ما يظهر لبادئ الرأي".^(٥)

الأخير: حمل كلام سيبويه على إرادة "كان" الناقصة، وهو مذهب ابن عصفور، إذ قال: "والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه".^(٦) وظاهر كلام أبي حيان، حيث عزا لسيبويه القول بجواز البناء.^(٧)

قلت: والرأي الأول ياباه كلام سيبويه نفسه؛ لأنه ذكر إثر ذلك "كان" التامة، ويؤكد بُعد هذا الوجه، أن سيبويه قبل ذلك، قال: "وإن شئت قلت: كان أخاك عبدالله، فقدمت وأخرت، كما فعلت ذلك في "ضرب"؛ لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه، كحاله في "ضرب"، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد".^(٨)

(١) انظر: السابق: ١٣٢٦/٣.

(٢) انظر: إصلاح الخلل: ١٦٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٣٢٦/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٤٥٣/١ والارتشاف: ١٣٢٦/٣.

(٥) المقاصد الشافية: ٩/١.

(٦) شرح الجمل: ٥٣٥/١.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٣٢٥/٣.

(٨) الكتاب: ٤٥/١.

وعندي أن قوله: "إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد" صريح في جواز اشتقاق اسم المفعول من "كان" الناقصة.

وأما القول الثاني فيضعفه أن سيبويه كان في مقدوره أن يبين عن تصرف "كان" الناقصة بغير اسم المفعول، كأن يذكر مضارعه وأمره.

قلت: وأحسب أن قول ابن عصفور وأبي حيان هو الأقرب في فهم كلام سيبويه.

٤ - ليس للمجيزين دليل سوى القياس، وهو أن "كان" كـ "ضرب"، والثاني يشتق منه اسم المفعول، فكذلك "كان"، وسيبويه أشار إلى ذلك بتشبيهه "كان" بـ "ضرب"^(١)، والسيرافي ذكر أن القياس دليل الفراء الذي بنى عليه الجواز، إذ قال: "وكان الفراء يجيز (كين أخوك) في (كان زيد أخاك)، ويزعم أنه ليس من كلام العرب، ولكن على القياس"^(٢).

وقد ردّ القياس بأن معمولي "كان" ليسا كمعمولي "ضرب"؛ لأنهما مبتدأ وخبر، لا يستغني أحدهما عن الآخر؛ لأنهما لشيء واحد، بخلاف معمول "ضرب" فهما فاعل ومفعول، وليسا لشيء واحد، فهما مختلفان.^(٣)

٥ - وردّت مذاهب المجيزين جميعاً؛ لعدم السماع، وكما قال الشاطبي: "فإذا عدم السماع، الهدّ ركن القياس"^(٤).

وردّت فرادى بما يلي:

١ - ردّ مذهب الفراء، بما يترتب عليه من تحمل الخبر في نحو: كين قائم،

(١) انظر: الكتاب: ٤٥/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١٥٧/١ ب.

(٣) انظر: الأصول: ٨١/١ وشرح السيرافي: ١٥٧/١ أ و التبصرة والتذكرة: ١٢٥/١ والمقاصد الشافية: ٧/١.

(٤) المقاصد الشافية: ٧/١ وتعليق الفرائد: ٢٦٢/٤.

لضمير، ليس ثمة ما يعود عليه. (١)

ب- وردّ مذهب الكسائي والفراء وهشام في نحو: كين يقام، بأمرين:

١- أن المبتدأ لا يحذف إلا منويًا، وما حُذف في هذا الباب، فليس بمنوي. (٢)

٢- أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر. (٣)

ج- وردّ مذهب السيرافي، بأن "كان" الناقصة وأخواتها لا مصدر لها. (٤)

د- وردّ الشاطبي مذهب ابن عصفور، بما يلي (٥):

١- عدم الفائدة؛ لأن كل يوم من الأيام أو موضع من المواضع لا يخلو من

شيء.

٢- أن "كان" الناقصة لا فائدة لها، إلا ما تعطيه من زمان الخبر، فإذا لم يكن

لها خبر، فلا ثمره لها.

٣- أن حمل (كين في الدار) — لو سُمع — على التامة أحسن من تكلف

حملة على الناقصة.

٤- أن ابن عصفور بنى مذهبه على جواز تعلق الظرف والمجرور بـ "كان"

الناقصة، وهو غير مسلم له.

الترجيح

ويترجح مذهب المانعين عندي؛ للأمر التالية:

١- أن بناء "كان" الناقصة لما لم يسمّ فاعله، لم يُسمع. (١)

(١) انظر: الارتشاف: ١٣٢٧/٣ والمقاصد الشافية: ٧/١.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢١٧/١.

(٣) انظر: السابق: ٢١٧/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٥/١.

(٥) انظر في رد مذهب ابن عصفور: المقاصد الشافية: ٩/١.

- ٢- أن "كان" تعمل في المبتدأ والخبر، ولو بنيت لما لم يسمّ فاعله، لبقية الخبر دون مبتدأ، وهما لا يستغني أحدهما عن الآخر. (٢)
- ٣- أن الخبر في نحو: كين قائم، يتحمل ضميراً، ولا مرجع له. (٣)
- ٤- أن الخبر في قولك: كان زيد قائماً، مسند إلى غيره، وإذا بنيت "كان" لما لم يسمّ فاعله، فقلت: كين قائم، أسندت إلى الخبر، ولا يُسند إليه بعد أن كان مسنداً إلى غيره. (٤)

(١) انظر: المقاصد الشافية: ٧/١ وتعليق الفرائد: ٢٦٢/٤.

(٢) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٧/١ والتبصرة والتذكرة: ١٢٥/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ١٤٤/٢ والمقاصد الشافية: ٧/١.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٣٢٧/٣ المقاصد الشافية: ٧/١.

(٤) انظر: اللباب: ١٦٣/١.

باب: "ما" و"لا" و"لات" المشبهات بـ"ليس".

١٦ - الخلاف في عمل "إن" النافية عمل "ما".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: " واختلف في عملها عمل "ما"، فأجازه الكسائي والمبرد، وأنشدوا^(١):

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ الْمَلَاعِينِ

ويزعم النحويون أن سيبويه لا يعملها، ويحكون الخلاف بين سيبويه والمبرد في ذلك، وليس لسيبويه نص، غير أنه قد يؤخذ ترك إعمالها من ترك ذكر عملها، وغاية ما في ذلك أنه لم يحفظ إعمالها؛ لأن المذكور منها دخولها على الفعل، أو على المبتدأ والخبر، وليس فيها شرط عمل "ما"، ...
قلت: وإذا كان القياس في "ما" اللغة التميمية، ولا سماع في "إن"، فالبقاء على ترك العمل أولى.

(١) البيت من المنسرح، ولم أعرف قائله، والرواية الشهيرة:

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين
وهو في: الأزهية: ٤٦ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٩٠/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٨١/٢
والمقرب: ١٠٥/١ وشرح التسهيل: ٣٧٥/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤٤٧/١ وشرح
الألفية لابن الناظم: ١٥٢ وشرح الكافية للرضي: ١٩٦/٢ ورفص المياي: ١٠٨ والارتشاف:
١٢٠٧/٣ والجنى الداني: ٢٠٩ وشدور الذهب: ٢٧٨ وأوضح المسالك: ٢٩١/١ وتخليص الشواهد:
٣٠٦ والمساعد: ١٠٤/١ وشفاء العليل: ٣٣١/١ وتعلق الفرائد: ٢٥٥/٣ وشرح الأشموني: ٢٦٥/١
وهمع الهوامع: ٣٩٥/١ والخزانة: ١٦٦/٤ والدرر: ٢٤٦/١ والمعجم المفصل: ١٠٤٨/٢.

وهذا البيت ضرورة وشاذ، ولسيويه ولمن يقول بهذا أن يقول في البيت ... :
إنه لا يكاد يعرف" (١).

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة مذهبين:

الأول: من يميز إعمالها، ومنهم الكسائي والمبرد.

الأخير: من يمنع إعمالها، وفهم ابن الضائع من الكتاب أن سيويه من هذا الفريق، ورجح هذا المذهب مستدلاً على ذلك بأمور:

١ - عدم السماع في "إن".

٢ - القياس على "ما" في لغة بني تميم؛ لأن القياس فيها أُلّا تعمل (٢) لأنها غير مختصة؛ لدخولها على الأفعال والأسماء، والاختصاص هو علة الإعمال، و"إن" مثلها غير مختصة، فلا تستحق عملاً (٣).

٣ - استصحاب حال الأصل؛ لأن الأصل في غير المختص أن لا يعمل.

آراء النحويين

اختلف النحاة في إعمال "إن" عمل "ليس" على مذهبين:

الأول: إعمالها عمل "ليس"، وهو مذهب الكوفيين (٤) أو أكثر الكوفيين (٥) والكسائي، وقال به المبرد (٦) وابن السراج (١).

(١) شرح الجمل ب: ١٠١/٢ - ١٠٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٥٧/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٣٦٩/١.

(٤) انظر: التخمير: ٩٠/٤.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤٤٤/٤ والارتشاف: ١٢٠٧/٣ والجنى الداني: ٢٠٩ وشرح الأشموني:

٢٦٥/١ وهمع الهوامع: ٣٩/١.

(٦) انظر: المقتضب: ٣٥٩/٢.

وأبو علي^(٢) وابن جني^(٣) وابن خروف^(٤) وابن مالك^(٥) وأبو حيان^(٦) والمرادي^(٧)
والأشموني^(٨).

الأخير: إهمالها، وهو مذهب الفراء^(٩) وابن يعيش^(١٠) وابن الحاجب^(١١) وابن
عصفور^(١٢) وابن الناظم^(١٣) والرضي^(١٤) والمالقي^(١٥)، ونُسب إلى أكثر

-
- (١) انظر: الأصول: ٩٥/١.
(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣٧٥/١ والبحر المحيط: ٤٤٤/٤ والارتشاف: ١٢٠٧/٣ والجنى الداني:
٢٠٩ والمساعد: ٢٨١/١ وتعليق الفرائد: ٢٥٣/٣ وجمع الهوامع: ٣٩٤/١.
(٣) انظر: المحتسب: ٣٨٤/١ لكنه ذكر أن في الأعمال ضعفاً، وشرح التسهيل: ٣٧٥/١ والبحر
الحيط: ٤٤٤/٤ والارتشاف: ١٢٠٧/٣ والجنى الداني: ٢٠٩ والمساعد: ٢٨١/١ وتعليق الفرائد:
٢٥٣/٣ وجمع الهوامع: ٣٩٤/١.
(٤) انظر: شرح الجمل: ٥٩٠/٢.
(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٧٥/١ وشرح الكافية الشافية: ٤٤٦/١.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٤٤٤/٤ والارتشاف: ١٢٠٨/٣.
(٧) انظر: الجنى الداني: ٢٠٩.
(٨) انظر: شرح الأشموني: ٢٦٥/١.
(٩) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٤/٣ والارتشاف: ١٢٠٧/٣ والبحر المحيط: ٤٤٤/٤ ومغني
الليبي: ٢٣/١ وجمع الهوامع: ٣٩٤/١.
(١٠) انظر: شرح المفصل: ١١٣/٨.
(١١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢١٩/٢.
(١٢) انظر: شرح الجمل: ٤٨١/٢ والمقرب: ١٠٥/١.
(١٣) انظر: شرح الألفية: ١٥٢.
(١٤) انظر: شرح الكافية: ١٩٦/٢.
(١٥) انظر: رصف المباني: ١٠٨.

البصريين^(١)
والأندلسيين^(٢)، وعزاه ابن الحاجب إلى أكثر الناس^(٣).
وهذا القول اختاره ابن الضائع.

المناقشة

أولاً- نسب ابن الضائع الإجازة إلى المبرد، وهذا — في ظني — لا يكفي لبيان مذهبه؛ لأنه لم يجز الأعمال فحسب، وإنما نصّ على أنه الأقوى، إذ قال: " وهذا هو القول ".^(٤)

ثانياً- اختلف النحاة في ما نسبوه إلى سيبويه على مذهبين:

١- فذهب المبرد^(٥) وابن النحاس^(٦) والمهروي^(٧) وابن السيد^(١) والزمخشري^(٢) وابن الشجري^(٣) وابن يعيش^(٤) وابن هشام^(٥) إلى أنه يقول بإهمالها.

(١) انظر: الارتشاف: ١٢٠٧/٣ والجنى الداني: ٢٠٩ وشفاء العليل: ٣٣١/١ وتعليق الفرائد: ٢٥٣/٣ وجمع الهوامع: ٣٩٤/١ وعزاه الأشموني إلى جمهور البصريين في شرحه: ٢٦٥/١ وعندي أنه لافرق بين الأكثر والجمهور، فهما من قبيل الترادف.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٢٠٧/٣ وجمع الهوامع: ٣٩٤/١.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢١٩/٢.

(٤) المقتضب: ٣٥٩/٢.

(٥) انظر: المقتضب: ٣٥٩/٢.

(٦) انظر: إعراب القرآن: ١٦٨/٢.

(٧) انظر: الأزهية: ٤٥.

والمهروي هو علي بن محمد أبو الحسن، له من التصانيف: الأزهية في الحروف، والذخائر في النحو، وجاء في الأعلام أنه مات سنة أربعمئة وخمس عشرة تقريباً. انظر: معجم الأدباء: ٢٨٧/٤ وبغية الوعاة: ٢٠٥/٢ والأعلام: ٣٢٧/٤.

ومال ابن الضائع إلى هذه الفئة؛ إذ قال: " وليس لسيبويه نص، غير أنه قد يؤخذ ترك إعمالها من ترك ذكر عملها".

ب- وذهب السهيلي^(٦) وابن خروف^(٧) وابن مالك^(٨) إلى أنه يقول بإعمالها.

ويترجح عندي مذهب الأولين، وعلل ابن الضائع ذلك بما يلي:

- ١- أن سيبويه ليس له نص في إعمالها.
- ٢- أن إعمالها يستفاد من ترك سيبويه ذكر عملها.
- ٣- أن هذا المذهب قال به المبرد، وقد علم حرصه على تتبع سيبويه.

ثالثا- **أدلة القائلين بإهمال "إن"**:

ذكر ابن الضائع من أدلة هذا المذهب أمرين:

- ١- أنه لم يحفظ إعمالها.
- ب- أن الأولى في حمل "إن" على "ما" أن يكون في الإهمال؛ لأن القياس في "ما" أن تكون مهملة^(١).

(١) انظر: إصلاح الخلل: ٣٧٤.

(٢) انظر: المفصل: ٣٠٧.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٣/٣.

(٤) انظر: شرح المفصل: ١١٣/٨.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ٢٣/١.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٢٠٧/٣.

والسهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم، روى عن ابن العربي وأبي طاهر وابن الطراوة، وروى عنه الرندي وحلق، له من التصانيف: الروض الأنف، شرح الجمل لم يتم، مات سنة إحدى وثمانين وخمسائة. انظر: إشارة التعيين: ١٨٢ بغية الوعاة: ٨١/٢.

(٧) انظر: شرح الجمل: ٥٩١/٢.

(٨) انظر: شرح التسهيل: ٣٧٥/١ وشرح الكافية الشافية: ٤٤٦/١.

- ومن أدلة القائلين بالإهمال التي لم يذكرها ابن الضائع، ما يلي:
- ج- أن "إن" غير مختصة، إذ تدخل على الأسماء والأفعال، وما لا يختص لا يعمل. (٢)
- د- أن "إن" لم تختص بنفي الحاضر اختصاص "ما" به. (٣)
- ه- أن عمل "ما" ضعيف، و"إن" بمعناها، فهي أضعف منها. (٤)
- و- أن اللغة لا تثبت بالقياس. (٥)
- ز- أن إعمال "ما" خلاف القياس، وما خرج عن القياس لا يُقاس عليه. (٦)

رابعا- أدلة القائلين بإعمال "إن"، وهي ما يلي:

- ١- السماع نثرا وشعرا:
- من النثر قولهم: "إن ذلك نافَعك ولا ضارَك" (٧)، وقولهم: "إن أحدُ خيرا من أحدٍ إلا بالعافية" (٨)، وقولهم: "إن قائما" (٩) أي: إن أنا قائما.

-
- (١) انظر: الكتاب: ٥٧/١.
- (٢) انظر: رصف المباني: ١٠٧.
- (٣) انظر: المحتسب: ٣٨٤/١.
- (٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٦٨/٢.
- (٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢١٩/٢.
- (٦) انظر: السابق: ٢١٩/٢.
- (٧) انظر: الارتشاف: ١٢٠٨/٣ و الجنى الداني: ٢٠٩ ومغني اللبيب: ٢٤/١ وتعليق الفرائد: ٢٥٣/٣ وهمع الهوامع: ٣٩٤/١.
- (٨) انظر: الارتشاف: ١٢٠٨/٣ و الجنى الداني: ٢٠٩ ومغني اللبيب: ٢٤/١ وتعليق الفرائد: ٢٥٣/٣ وشرح الأشموني: ٢٦٥/١ وهمع الهوامع: ٣٩٤/١.
- (٩) انظر: الارتشاف: ١٢٠٨/٣ و الجنى الداني: ٢٠٩ ومغني اللبيب: ٢٤/١ وتعليق الفرائد: ٢٥٣/٣ وهمع الهوامع: ٣٩٤/١.

وحملت عليه قراءة سعيد بن جبير {إن الذين تدعون من دون الله عبادةً
أمثالكم}. (١)

ومن الشعر قوله (٢):

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُعَى عليه فيخذلاً
وقوله (٣):

إن هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين
ب- أن "إن" تشبه "ما" في المعنى. (٤)

الترجيح

ويترجح عندي جواز الإعمال، وهو المذهب الأول؛ لأن أدلة المانعين كلها
قائمة على القياس، ولا يقوى القياس للوقوف في وجه السماع الوارد في القراءة
والنثر والشعر.

ومع هذا فأحسب أن الأكثر إهمالها، ودليل ذلك أنه لم يرد إلا لغة لأهل
العالية. (١)

(١) انظر: المحتسب: ٣٨٤/١ والكشاف: ١١٠/٢ والمحرر الوجيز: ٤٨٩/٢ والجامع لأحكام القرآن:
٣٠٠/٧ والبحر المحيط: ٤٤٤/٤ والدر المصون: ٣٨٤/٣ وفتح القدير: ٢٧٨/٢.

وسعيد بن جبير الوالي ولاء، الكوفي موطناً، أحد أعلام التابعين، وكان يقال له: جهيد العلماء،
أخذ عن ابن عباس وعدي بن حاتم وابن عمر وغيرهم، قتله الحجاج في شعبان سنة خمس وتسعين.
انظر: الطبقات الكبرى: ٢٥٦/٦ وتذكرة الحفاظ: ٧٦/١.

(٢) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ٣٧٦/١ والجنى الداني:
٢١٠ والمساعد: ٢٨٢/١ وشفاء العليل: ٣٣١/١ وتعليق الفرائد: ٢٥٥/٣ وشرح الأشموني: ٢٦٥/١
وهمع الهوامع: ٣٩٥/١ والدر: ٢٤٥/١ والمعجم المفصل: ٦٥٠/٢.

(٣) البيت سبق تخريجه في: ١٣٩.

(٤) انظر: المقتضب: ٣٥٩/٢ وأمالي ابن الشجري: ١٤٣/٣ وشرح المفصل: ١١٣/٨.

وما ظهر لي أنه الأمثل، قال به ابن الضائع؛ لكن بصورة أخرى، حيث جعل الإهمال أولى، وأحسب أن ما قاله سديد؛ إذ يتماشى مع مراعاة الأكثر في السماع، فإذا كان المطرد في السماع عدم الإعمال، وجاءت بضع نصوص بالإعمال، فلا يتساوى الحكمان.

(١) انظر: الارتشاف: ١٢٠٨/٣ ومغني اللبيب: ٢٤/١ وهمع الهوامع: ٣٩٤/١.
والعالية: قرى بظاهر المدينة، القاموس: ١٦٩٤ مادة (علو).

باب: أفعال المقاربة.

١٧ - الخلاف حول فعلية "عسى" أو حرفيتها.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "كما قيل: ليس وعسى فعلان؛ لأجل اتصال الضمائر بهما، ...، وهما بالحقيقة حرفان".^(١)

اختار ابن الضائع حرفية "عسى"، ولم يذكر دليلاً على مذهبه.

أقوال النحويين

اختلف النحاة في "عسى" على مذهبين:

المذهب الأول: يرى أنها حرف، وحكاها أبو عمر الزاهد^(٢) عن ثعلب^(٣) والزجاج^(٤)، وعُزي إلى ابن السراج^(٥) ومحمد بن مسعود الغزني^(٦).

(١) شرح الجمل أ: ٢٧/٢.

(٢) هو محمد بن عبدالواحد، أبو عمر المعروف بالمطرز وغلّام ثعلب، ولد سنة إحدى وستين ومائتين، له من التصانيف: اليواقيت، وشرح الفصيح، والموشح، وغيرها، مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٣٢٦ وبغية الوعاة: ١٦٦/١.

(٣) انظر: الجنى الداني: ٤٦١ ومغني اللبيب: ١٥١/١ ولم أجده في "مجالس ثعلب" ولا في "الفصيح".

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢١٤/٤ ولم أجده في (معاني القرآن وإعرابه).

(٥) انظر: أسرار العربية: ٨٢ والجنى الداني: ٤٦١ ومغني اللبيب: ١٥١/١.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٢٣٤/٣.

ومحمد بن مسعود الغزني، صاحب كتاب البديع. انظر: بغية الوعاة: ٢٤٥/١.

وهو اختيار ابن الضائع.

المذهب الأخير: يرى أنها فعل، وذهب إليه الفراء^(١) والأخفش^(٢) والمبرد^(٣) وأبو علي الفارسي^(٤) وابن الشجري^(٥) وأبو البركات^(٦) وابن خروف^(٧) والعكبري^(٨) وابن يعيش^(٩) وابن عصفور^(١٠) وأبو حيان^(١١) والمرادي^(١٢)، وجعله مذهب الجمهور.

المناقشة

١ - قال سيبويه: "وأما قولهم: عساك، فالكاف منصوبة،...، ولكنهم جعلوها بمتلة "لعل" في هذا الموضع".^(١٣)
فهم أبو سعيد السيرافي من قول سيبويه "ولكنهم جعلوها بمتلة "لعل" في هذا الموضع" أن سيبويه يقول بحرفية "عسى" فنسب إليه القول بحرفية "عسى"، إذا

(١) انظر: معاني القرآن: ٦٢/٣ و ٢٤/١.

(٢) انظر: معاني القرآن: ٢٨٠/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٦٨/٣ و ٥٣/٣ و ٧٠/٣.

(٤) انظر: الإيضاح: ١٠٨.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٨٢/٢.

(٦) انظر: أسرار العربية: ٨٢.

(٧) انظر: شرح الجمل: ٨٣٥/٢، ٨٣٦.

(٨) انظر: اللباب: ١٩١/١.

(٩) انظر: شرح المفصل: ١١٦/٧.

(١٠) انظر: شرح الجمل: ١٧٧/٢.

(١١) انظر: البحر المحيط: ١٣٤/٢.

(١٢) انظر: الجني الداني: ٤٦١.

(١٣) الكتاب: ٣٧٥/٢، ٣٧٤.

اتصلت به ضمائر النصب^(١) ونقل عنه ابن هشام هذه الحكاية^(٢)، وكأنه أخذ ذلك من تشبيه سيويه لها بـ"لعل"، وأحسب أن هذا لا يكفي دليلاً؛ لأن تشبيه سيويه لها يحتمل أن يكون من جهة العمل وحده، يعضد ذلك أنه من غير المعهود أن يتحول الفعل إلى حرف.

ولعل مما يُضعف فهم أبي سعيد — أيضاً — أن المبرد الذي كان حريصاً على تعقب سيويه لم يفهم من كلام سيويه ذلك.

٢- نسب أبو البركات^(٣) والمرادي^(٤) وابن هشام^(٥) إلى ابن السراج القول بحرفية "عسى".

قلت: ولم أجد في "الأصول" ما يشير إلى ذلك، وإنما وجدت ما يوميء إلى فعليتها، وهو قوله: "ومن العرب من يقول: عسى، وعسيا، وعسوا..."^(٦) وهو قد قال في "ليس": "فالدليل على أنها فعل، ...، قولك: لست، كما تقول: ضربت، ولستما كـ: ضربتما"^(٧).

فإذا كان الدليل على فعلية "ليس" اتصال ضمائر الرفع عند ابن السراج، فإن "عسى" قد اتصلت بها ضمائر الرفع.

٣- أدلة المذهب الأول هي:

(١) شرح السيرافي: ١٥٤/٣ ب.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٥١/١.

(٣) أسرار العربية: ٨٢.

(٤) انظر: الجني الداني: ٤٦١.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ١٥١/١.

(٦) الأصول: ٢٠٧/٢.

(٧) السابق: ٨٢/١.

أ- عدم تصرفه. (١)

ب- كونه بمعنى "لعل". (٢)

ج- كثرة استعماله، وهذا أشار إليه الغزني، فيما نقله عنه أبو حيان (٣).

٤- دليل المذهب الأخير: اتصال ضمائر الرفع البارزة به، في نحو:
عسيتُ، وعسيتما، وعسوا، وعسيتم (٤).

الترجيح

والمترجح عندي القول الثاني، وهو خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع، ويدل على ذلك، ما يلي:

أ- ضعف الحجة التي أوردها الداهبون إلى المذهب الأول؛ لأن "نعم وبئس" غير متصرفين، ولم يقل أحد: إنهما حرفان. (٥)

ب- أن الشبه في المعنى لا يؤدي إلى التشابه في الحرفية، ألا ترى أن "أؤكد" بمعنى "إن"، ولم يُقل أحد: إن الأول حرف، ثم ليس حمل "عسى" على "لعل" بأولى من حمل "لعل" على "عسى" في الفعلية.

ج- أن كثرة الاستعمال لا تحوّل الفعل إلى حرف، بل الأولى أن تكون كثرة الاستعمال تزيد من رسوخ جانب الفعلية فيه.

(١) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢١٤/٤.

(٢) انظر: السابق: ٢١٤/٤.

(٣) الارتشاف: ١٢٣٣، ١٢٣٤/٣.

(٤) انظر: أسرار العربية: ٨٢ والجنى الداني: ٤٦١.

(٥) انظر: الإنصاف: ٩٧/١.

د- أن القول بأنه فعل يلحقه ببقية باب المقاربة، وطرد الفعلية في الباب أولى.

١٨ - ما إعراب "أن والفعل" في: عسى زيد أن يقوم؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: " زعم المبرد أن قولك: عسى زيد أن يقوم، كـ: قارب زيد أن يقوم، "زيد" فاعل بـ"عسى" و"أن يقوم" مفعول.

وكذا يظهر من المؤلف، والأولى أن يكون "أن والفعل" في موضع نصب خبرا لـ"عسى"؛ لأن "عسى" لا تقتضي مفعولا، وإنما تحتاج اسما وخبرا، واحتج المبرد على مذهبه بأن "أن" مع الفعل في تأويل المصدر، والمصدر لا يصح أن يخبر به عن "زيد"، فلا وجه إلا أن تحمل على ما في معناها، فترفع الفاعل، وتنصب المفعول، ويقوى ذلك اقتصارهم فيها على المرفوع، ألا ترى أنه لاخبر لها، إذا وليها "أن"، فلا بد أن يكون في تقدير: قارب أن يقوم زيد.

واعلم أن بقاء "عسى" على حكم أخواتها في الدخول على المبتدأ والخبر، فيكون المبتدأ اسمها، والخبر خبرها أولى...

ومما يقوي أن "عسى" باقية على أصلها من الاسم والخبر، لغة من أسقط "أن"، ألا ترى أنه لا يجوز: قارب زيد يقوم، ويقوي ذلك أيضا أنهم لما أتوا بالاسم الصريح، لم يأتوا بالمصدر، بل أتوا باسم الفاعل، فقالوا^(١):

(١) البيت من بحر الرجز، والبيت بكامله:

أكثر في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما

وهو مما نُسب إلى رؤبة في ملحقات ديوانه: ١٨٥ وقد قال جامعه: ١٦٨: "هي منسوبة إلى رؤبة ابن العجاج، وبعضها إلى العجاج" وهو في الخصائص: ٩٨/١ وأمالي الشجري: ٢٥٢/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٨٣٨/٢ واللباب: ١٩٢/١ وشرح المفصل: ١٢٢/٧ وشرح الجمل لابن عصفور:

... إِيَّيْ عَسَيْتُ صَائِمًا". (١)

ذكر ابن الضائع في "أن والفعل" مذهبين:

الأول: أن يكون "أن والفعل" مفعولا به، وهو مذهب المبرد وظاهر قول الزجاجي.

الأخير: أن يكون "أن والفعل" خبرا منصوبا لـ "عسى"، واختاره ابن الضائع، وأدلته على ذلك ما يلي:

أ- أن "عسى" لا تقتضي مفعولا، وإنما تحتاج اسما وخبرا.

ب- الاستصحاب، وهو أن الأصل في أفعال المقاربة، أن ترفع اسما، وتنصب خبرا، فإجراء الأصل عليها أولى.

ج- لغة من أسقط "أن" من الخبر، فقال: عسى زيد يقوم؛ لأن شبهها بـ "قارب" قد ضعف، وزاد شبهها بـ "كان"؛ لأنه لا يجوز أن تقول: قارب زيد يقوم.

د- مجيء الخبر اسما صريحا، كما في الشاهد.

آراء النحويين

اختلف النحاة في إعراب "أن والفعل" في نحو: عسى زيد أن يقوم، على مذهبين:

المذهب الأول: أن "أن والفعل" في موضع نصب، وأصحاب هذا القول

١٧٨/٢ والمقرب: ١٠٠/١ وشرح التسهيل: ٣٩٣/١ وعمدة الحفاظ وعدة اللافت: ٨٢٢/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢١٥/٤ و تخلص الشواهد: ٣٠٩ ومغني اللبيب: ١٥٢/١ والخزانة: ٣١٦/٩ وقال عنه البغدادي في الخزانة: ٣٢٢/٩: "وقد نسب إلى رؤية بن العجاج، ولم أحده في ديوان زجره" وهمع الهوامع: ٤١٨/١ والدرر: ٢٧١/١ والمعجم المفصل: ١٢٥٢/٣، ونسبه الأخير إلى رؤية؛ لأنه مما ألحق بديوانه.

(١) شرح الجمل أ: ٦٢٠، ٦١٩.

اختلفوا على رأيين:

أ- أنه خبر لـ "عسى"، وهذا مذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) على الأرجح، وابن السراج^(٣) وأبي علي الفارسي^(٤) وابن جني^(٥) وابن يعيش^(٦) وابن الحاجب^(٧) وابن عصفور^(٨) وقال به ابن مالك في "شرح الكافية الشافية"^(٩) و"شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ"^(١٠) وذهب إليه ابن هشام^(١١) وابن عقيل^(١٢).
وعُزي للجمهور^(١٣) وعزاه الرضي للمتأخرين^(١٤).
وهو اختيار ابن الضائع.

ب- أنه منصوب على أنه مفعول به، أو على نزع الخافض، واختلف النحاة في نسبة هذا الرأي، فنسبه ابن مالك^(١٥) وابن عقيل^(١)

(١) انظر: الكتاب: ١٥٧، ١٦٠/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ٦٨، ٧٠/٣.

(٣) انظر: الأصول: ٢٠٧/٢.

(٤) الإيضاح: ١٠٨.

(٥) انظر: اللمع: ٢٢٤.

(٦) انظر: شرح المفصل: ١١٦/٧.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٩٠، ٩١/٢.

(٨) انظر: شرح الجمل: ١٧٨/٢.

(٩) انظر: شرح الكافية: ٤٥١/١، ٤٥٠.

(١٠) انظر: عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: ٨٢١/٢.

(١١) انظر: أوضح المسالك: ٣٠٢/١.

(١٢) انظر: المساعد: ٢٩٩/١.

(١٣) انظر: الارتشاف: ١٢٢٩/٣ ومغني اللبيب: ١٥١/١ والمساعد: ٢٩٩/١.

(١٤) انظر: شرح الكافية: ٢١٥/٤.

(١٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٤/١.

والدماميي^(٢) إلى سيوييه وحده.
وعزاه ابن عصفور^(٣) وابن الضائع^(٤) وأبو حيان^(٥) إلى المبرد وحده.
ونسبه ابن هشام^(٦) والمرادي^(٧) إلى سيوييه والمبرد معا.
وذهب إليه الزجاجي^(٨) وابن خروف^(٩) و العكبري^(١٠) وأبو علي
الشلوبين^(١١).

المذهب الأخير: أن "أن والفعل" في محل رفع، على أنه بدل، وللنحاة في هذا
مذهبان:

١- مذهب الكوفيين^(١٢)، على أن "عسى" فعل قاصر، بمتلة "قُرب"، و"أن
والفعل" بدل اشتمال من فاعلها^(١٣)، ومال إليه الرضي^(١٤).

-
- (١) انظر: المساعد: ٢٩٩/١.
(٢) انظر: تعليق الفرائد: ٢٩٧/٣.
(٣) انظر: شرح الجمل: ١٧٨/٢.
(٤) انظر: شرح الجمل أ: ٦١٩/٢.
(٥) انظر: الارتشاف: ١٢٢٩/٣ ونقل عن ابن مالك نسبه إلى سيوييه.
(٦) انظر: مغني اللبيب: ١٥١/١.
(٧) انظر: الجني الداني: ٤٦٤.
(٨) انظر: الجمل: ٢٠٠.
(٩) انظر: شرح الجمل: ٩٣٦/٢.
(١٠) انظر: اللباب: ١٩٢/١.
(١١) انظر: المقدمة الجزولية: ٩٦٩/٣ والتوسطة: ٢٩٧.
(١٢) انظر: اللباب: ١٩٢/١ وشرح الكافية للرضي: ٢١٦/٤ والارتشاف: ١٢٢٩/٣ والجني الداني:
٤٦٤ ومغني اللبيب: ١٥٢/١.
(١٣) انظر: مغني اللبيب: ١٥٢/١.
(١٤) انظر: شرح الكافية: ٢١٦/٤.

ب- مذهب ابن مالك^(١) في "شرح التسهيل"، على أن "عسى" فعل ناقص،

و"أن والفعل" بدل اشتمال سدّ مسدّ الجزأين.

المنافشة

١ - نما ابن عصفور^(٢) وابن الضائع وأبو حيان^(٣) إلى المبرد أن "أن والفعل" مفعول به.

وهذا لا يعضده ما في "المقتضب"^(٤)، ولم أجد له ذكرا في "الكامل"^(٥). والمبرد يقول في "المقتضب": "اعلم أنه لا بد لها من فاعل؛ لأنه لا يكون فعل، إلا له فاعل، وخبرها مصدر...؛ لأن "عسى" إنما خبرها الفعل مع "أن" أو الفعل مجردا، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل، كان حقه النصب؛ لأن "عسى" فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها"^(٦).

يظهر من كلام المبرد أن "أن والفعل" خبر لـ"عسى"، ولا يضر جعله الاسم فاعلا، والخبر مفعولا؛ لأن التعبير بالفاعل عن الاسم لا يقصد منه معناه المتعارف عليه، ودليل ذلك أن المبرد نفسه قال عن "كان وأخواتها": "وهذه أفعال صحيحة كـ"ضرب"، ولكننا أفردنا لها بابا؛ إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٤/١.

(٢) شرح الجمل: ١٧٨/٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٢٢٩/٣.

(٤) انظر: المقتضب: ٦٨٠٧٠/٣ وحواشي الأستاذ محمد عبدالحالق عزيمة: ٦٨٠٦٩/٣.

(٥) انظر: الكامل: ٢٥٤/١.

(٦) المقتضب: ٦٨٠٧٠/٣.

معنى واحد... و"كان" فعل متصرف، يتقدم مفعوله، ويتأخر".^(١)
وأحسب أن ابن الضائع لم يطلع على "المقتضب"، وإنما أخذ ما قاله عن المبرد
من ابن عصفور حيث يقول: "وعند المبرد "زيد" فاعل "عسى"، و"أن يقوم" في
موضع المفعول، والدليل على ذلك أن "أن" وما بعدها تنقدر بالمصدر، والمصادر
لا تكون أخباراً عن الجثث".^(٢)

قلت: وإنما انحزتُ إلى هذا؛ لأن ابن عصفور — فيما اطلعت عليه — هو أقدم
نحوي، وردت عنده نسبة الرأي إلى المبرد^(٣).

٢ - نسب ابن مالك^(٤) وابن عقيل^(٥) والدماميني^(٦) إلى سيبويه أن "أن والفعل"
مفعول به.

وأحسب أن كلام سيبويه لا ينصر ذلك، فهو يقول: "وتقول: عسيتُ أن
تفعل، فـ"أن" هاهنا بمرتلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذلك،
وبمرتلة: دنوت أن تفعل".^(٧)

وقال سيبويه — أيضاً —: "فالفعل هاهنا بمرتلة الفعل في "كان"، إذا قلت:
كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب، بمرتلتها ثم، وهو ثم خير، كما أنه هاهنا
خير".^(٨)

(١) المقتضب: ٨٦، ٨٧/٤. وحواشي عزيمة: ٦٩/٣.

(٢) شرح الجمل: ١٧٨/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل: ١٧٨/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٤/١.

(٥) انظر: المساعد: ٢٩٩/١.

(٦) انظر: تعليق الفرائد: ٢٩٧/٣.

(٧) الكتاب: ١٥٧/٣.

(٨) السابق: ١٦٠/٣.

فيفهم من كلام سيبويه الأول أنه يجعل "أن والفعل" في محل نصبٍ مفعولاً، أو بترع الخافض؛ لكن كلامه الأخير يدفع القاريء إلى حمل كلامه الأول على أنه تفسير معنى لا إعراب^(١)؛ لأن النص المتأخر من كلامه صريح بأن "أن والفعل" خبر.

٣- أورد ابن الضائع أربع حجج، وأحسب أن الثالثة والرابعة ضعيفتان، فالثالثة هي لغة من أسقط "أن"، وعندى أن فيها ضعفاً؛ لأن الاعتراض إنما هو على المضارع المسبوق بـ "أن".

وأما الجحة الرابعة، فهي مجيء الخبر صريحا، وعندى أن من قال بالمفعولية، له أن يحمل هذا المنصوب على أنه مفعول به.

٤- من الأمور التي تحتاج إلى نظر، أن ينسب أبو حيان^(٢) وابن هشام^(٣) وابن عقيل^(٤) المذهب للجمهور، مع أن النحاة الكوفيين لم يأخذوا به، فهل الجمهور من غيرهم؟

الذي أميل إليه أن عزو الرأي للجمهور — مع مخالفة الكوفيين لهم — غير قويم، حتى يُخصَّص بجمهور البصريين؛ خاصة إذا استحضرت نسبة بعض النحويين لسيبويه والمبرد خلاف ما يقول به الجمهور المزعوم.

٥- مما يستغرب أن ابن مالك لم يذكر رأي الكوفيين^(٥)، مع أنهم يوافقونه في بعض ما ذهب إليه، فهل يطعن هذا في نسبة الرأي إليهم؟

لا أظنه يكفي للتشكيك بنسبة الرأي لهم؛ لأن خمسة من النحاة نموّه لهم،

(١) انظر: حاشية المقتضب: ٦٩/٤.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٢٢٩/٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ١٥١/١.

(٤) انظر: المساعد: ٢٩٩/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٤/١.

وهم العكبري^(١) والرضي^(٢) وأبو حيان^(٣) والمرادي^(٤) وابن هشام^(٥).

٦- أدلة المذهب الأول القائل بأن "أن والفعل" خبر لـ "عسى":

أ- مجيء الخبر اسما صريحا منصوبا، وقد وقع موقع الفعل، في قولهم: عسى
الغوير أبؤسا^(٦) وفي قول الشاعر^(٧):

لا تكثرن إني عسيت صائما

ب- أن الفعل إذا تجرد من "أن" كان مرفوعا، وإنما يُرفع الفعل، إذا وقع
موقع الاسم، فدل ذلك على أنه إذا كان منصوبا، فهو في موقع الاسم^(٨).

وذكر هاتين ابن الضائع في نصه أول المسألة، وزاد أمرين هما:

ج- أن "عسى" لا تقتضي مفعولا، وإنما تحتاج اسما وخبرا.

د- الاستصحاب، وهو أن الأصل في أفعال المقاربة أن ترفع اسما،
وتنصب خبرا، فإجراء الأصل عليها أولى.

٧- أدلة المذهب القائل بأن "أن والفعل" مفعول به:

أ- أن "أن والفعل" في تأويل المصدر، والمصدر لا يصح أن يخبر به عن
"زيد"؛ لأنه جثة^(٩).

(١) انظر: اللباب: ١٩٢/١.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٢١٦/٤.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٢٢٩/٣.

(٤) انظر: الجنى الداني: ٤٦٤.

(٥) انظر: معني اللبيب: ١٥٢/١.

(٦) انظر: شرح المفصل: ١١٦/٧.

(٧) سبق تخريجه في أول المسألة.

(٨) انظر: شرح المفصل: ١١٧/٧.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٨/٢.

ب- اقتصار العرب فيها على المرفوع، ألا ترى أنه لا خبر لها، فإذا وليها الفعل، فلا بدّ أن يكون في تقدير: قارب أن يقوم زيد.

والحجتان ذكرهما ابن الضائع في نضه.

٨- أن جميع الآراء تعترضها بعض الموانع:

١- فالقول بأن "أن والفعل" في محل نصب خبراً لـ"عسى"، ذكر ابن الضائع أنه يعترض، بأن المصدر لا يخبر به عن "زيد".^(١)

ب- والقول بأن "أن والفعل" في محل نصب مفعولاً به، يعترضه أن هذا على خلاف عمل أفعال المقاربة، وأشار إليه ابن الضائع في قوله: "واعلم أن بقاء "عسى" على حكم أخواتها في الدخول على المبتدأ والخبر، فيكون المبتدأ اسمها، والخبر خبرها أولى".^(٢)

قلت: ويعترض — أيضاً — بأن الفاعل — في المعنى — سيكون هو المفعول

به.

ج- والقول بأنه بدل، يُعترض عليه، بأمور:

١- أن فيه إبدالاً قبل تمام الكلام.^(٣)

٢- أن البدل لا يلزم ذكره، وهذا يلزم ذكره.^(٤)

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٨٣٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٨/٢ وشرح الجمل

لابن الضائع أ: ٦١٩/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢١٥/٤ والجنى الداني: ٤٦٤ ومغني اللبيب:

١٥١/١ وتعليق الفرائد: ٢٩٧/٣.

(٢) شرح الجمل أ: ٦٢٠/٢.

(٣) انظر: الجنى الداني: ٤٦٤.

(٤) انظر: اللباب: ١٩٣/١ والجنى الداني: ٤٦٤.

٣- أن الفعل الذي دلّت عليه "عسى" قد جاء، وإبدال الفعل من الاسم لا يصح. (١)

الترجيح

ويظل الرأي القائل بأن "أن والفعل" في محل نصب خبراً لـ "عسى" هو الرأي الأرجح عندي، وهو رأي ابن الضائع، وذلك للأمر التالي:

١- أن الوجه الذي اعترض به عليه ردّ بما يأتي:

١- أنه على تقدير مضاف، إما قبل الاسم، فكأن: عسى زيد أن يقوم:

عسى أمر زيد القيام.

أو يكون المضاف قبل الخبر، أي: عسى زيد صاحب القيام. (٢)

٢- أن يكون من باب (زيد عدل وصوم)، فالمصدر يخبر به على سبيل

المبالغة. (٣)

٣- أن "أن" هنا لا تتقدر بالمصدر؛ لأنها جاءت لتدل على أن في الفعل

رجاء. (٤)

ب- أن اكتفاء "عسى" بمرفوعها، كقوله — تعالى — {وعسى أن تكرهوا

شيئاً وهو خير لكم} (٥) ليس بدليل للقول بالفعولية؛ لأن "عسى" لها في الكلام ضربان (٦):

(١) انظر: الباب: ١٩٣/١.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٥١/١ وتعليق الفرائد: ٢٩٧/٣.

(٣) انظر: الجني الداني: ٤٦٤ ومغني اللبيب: ١٥١/١ وتعليق الفرائد: ٢٩٧/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٨/٢.

(٥) سورة البقرة: ٢١٦ والآية بتمامها {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}.

(٦) انظر: شرح المفصل: ١١٦/٧—١١٧.

الأول: أن تكون بمتزلة "كان" الناقصة، فتفتقر إلى مرفوع ومنصوب.

الأخير: أن تكون بمتزلة "كان" التامة، فتكتفي بمرفوع.

والكلام — هنا — عن التي بمعنى "كان" الناقصة.

ج- أن في الحمل على الخبرية طردا لباب المقاربة على طريقة واحدة، وهذا ما أشار إليه ابن الضائع بقوله: "واعلم أن بقاء "عسى" على حكم أخواتها، في الدخول على الاسم والخبر، فيكون المبتدأ اسمها، والخبر خبرها أولى".
وبهذا يظهر أن أقرب الأقوال ما اختاره ابن الضائع، ومن سبقه.

١٩ - الخلاف في إعراب قولهم: عساک أو عسانی.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن فيها لغة ضعيفة، منهم من يقول: عساک، وأنشد سيبويه^(١):

يا أبتا علك أو عساكا

وأنشد — أيضا —^(١):

(١) البيت من الرجز، وقبله:

تقول بنيتي قد أنى أناكا

وهو مما نُسب إلى رؤبة في الملحقات بديوانه: ١٨١ والكتاب: ٣٧٥/٢ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٦٤/٢ وإيضاح الشعر: ٥٣٢ والخزانة: ٣٦٢/٥ والمعجم المفصل: ١٢١٩/٣.
وبلا نسبة في المقتضب: ٧١/٣ وإعراب القرآن للنحاس: ٣٠٩/٢ والخصائص: ٩٦/٢ وأمالي ابن الشجري: ٢٩٦/٢ والإنصاف: ٢٢٢/١ وشرح المفصل: ١٢٣/٧ وجمع الهوامع: ٤٢٢/١ والدرر: ٢٧٧/١.

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعني لعلِّي أو عساني
 فزعم سيبويه أن "عسى" نصبت بالحمل على "لعل" كما حملت "لعل" عليها
 في دخول "أن" في خبرها...، ومنه — أيضا — قوله^(٢):
 ولستُ بلوامٍ على الأمرِ بعدما يفوتُ، ولكنَّ علَّ أنْ أتقدَّما
 أفلا ترى كيف أجراها مجرى "عسى"، فاكتفى بـ"أن"، ولم يذكر اسما
 قبلها...

وزعم أبو الحسن الأخفش أن هذا الضمير في موضع رفع، وقد توضع بعض
 الضمائر موضع بعض، كقولهم: ما أنا كأنت،^(٣) وعليه: كن كما أنت^(٤)،
 فـ"أنت" في موضع جر بالكاف، و"ما" زائدة.
 وزعم الفراء أن من العرب من يقول: مررت بإيالك.^(١)

(١) البيت من الوافر، ونسبه سيبويه لعمران بن حطان، وهو في الكتاب: ٣٧٥/٢ وشرح أبيات
 سيبويه: ٥٢٤/١ وإيضاح الشعر: ٥٣٢ وشرح المفصل: ١٢٣/٧ والخزانة: ٣٤٩، ٣٦٣/٥ وديوان
 الخوارج: ١٣٦ والمعجم المفصل: ١٠١٢/٢.

وبلا نسبة في المقتضب: ٧٢/٣ والخصائص: ٢٥/٣ والمقرب: ١٠١/١ وشرح التسهيل: ٣٩٧/١
 والارتشاف: ١٢٣٣/٣ والجنى الداني: ٤٦٦.

والشاعر هو عمران بن حطّان السدوسي، وكان على مذهب الخوارج، ويقال رجع عنه، توفي سنة
 أربع وثمانين. انظر: الإصابة: ٣٠٢/٥ وتقريب التهذيب: ٤٢٩/١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لنافع بن سعد الطائي، وهو في شرح الحماسة للأعلم: ٦٨٣/٢
 والإنصاف: ٢١٩/١ والمعجم المفصل: ٨٢٢/٢.

ونافع بن سعد الطائي أحد شعراء الحماسة، ويظهر أنه عاش في العهد الأموي؛ لأن الطرماح قد
 هاجاه. انظر: شرح الحماسة للأعلم: ١٠٨١ و٦٨٣/٢ وقال عنه د. عفيف عبدالرحمن في معجم
 الشعراء: ٢٦٨: "لم أعثر له على ترجمة".

وبلا نسبة في شرح الجمل لابن الضائع أ: ٦٢٤/٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١٥٣/٣ ب والارتشاف: ١٧١١/٤ والمساعد: ٢٧٦/٢.

(٤) انظر: سنن النسائي: ٦٦١/٢ لكن بلفظ: "كما أنت".

وأُنشد الكسائي شاهداً على ذلك قول الشاعر (٢):

فَأَحْسِنِ وَأَجْمِلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يَأْسِرْ كَيْيَاكَ أَسِيرٌ

وزعم المبرد أن الكاف في "عساك" خبر مقدم، والاسم المرفوع محذوف، وكأنه على القلب، وهو بعيد من جهة المعنى مع شذوذ اللفظ، فهو أبعد الثلاثة، وأقربها مذهب سيبويه؛ لتمكن شبهها بـ"لعل" في المعنى، وقربهما في اللفظ...، ويكون على مذهب سيبويه في "عساك" الخبر المقدر، وهو "أن تفعل" في موضع رفع (٣).

ذكر ابن الضائع في ضمير النصب المتصل بـ"عسى" ثلاثة مذاهب:

الأول: أن يكون في محل نصب، و"عسى" — هنا — عاملة عمل "لعل"، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع؛ لتمكن شبه "عسى" بـ"لعل" في المعنى واللفظ حيث حملت "لعل" عليها في دخول "أن" على خبرها.

الثاني: أن الضمير في محل رفع، وهو مذهب أبي الحسن الأحمش، ودليله أن الضمائر يوضع بعضها مكان بعض.

الأخير: أن الضمير في محل نصب؛ لأنه خبر مقدم، والاسم المرفوع محذوف، وهو مذهب المبرد.

آراء النحويين

اختلف النحاة في ضمير النصب المتصل بـ"عسى" على ثلاثة مذاهب:

-
- (١) لم أجد هذا النقل عن الفراء في "معاني القرآن" عبر الفهارس التي وضعتها د. فائزة المؤيد.
- (٢) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو بلا نسبة في: مجالس ثعلب: ١٣٣/١ وعمدة الحفاظ: ٢٧٠/١ وجمع الهوامع: ٣٦٤/٢ والخزانة: ١٩٤/١٠ وقال البغدادي عنه ١٩٥/١: "ولم أطلع على قائله" والدرر: ٦٧/٢ والمعجم المفصل: ٣٦٠/١.
- (٣) شرح الحمل أ: ٦٢٦/٢، ٦٢٥، ٦٢٤.

المذهب الأول : أن يكون الضمير في محل نصب؛ لأن "عسى" عملت عمل "لعل"، وهو مذهب سيبويه^(١) وابن الشجري^(٢) وابن عصفور^(٣) وأبي حيان^(٤)، ويفهم من كلام ابن هشام^(٥) ميله إليه؛ لأنه اعترض قولي الأخفش والمبرد، وترك قول سيبويه.

وهذا هو الرأي الذي مال إليه ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن يكون الضمير في محل رفع، وإن كان ضمير نصب؛ لأن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش^(٦) وابن مالك^(٧).

المذهب الأخير: أن يكون الضمير في محل نصب على أن يكون خبراً لـ"عسى"، وهو مذهب المبرد^(٨) والفارسي^(٩).

(١) الكتاب: ٣٧٥/٢، ٣٧٤.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢٧٩/١.

(٣) انظر: شرح الجمل: ١٨٠/٢.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٢٣٣/٣.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ١٥٣/١.

(٦) انظر: المقتضب: ٧٣/٣ وشرح السيرافي: ١٥٤/٣ ب وأمالي ابن الشجري: ٢٧٨/١ وشرح الجمل

لابن عصفور: ١٨٠/٢ وشرح التسهيل: ٣٩٧/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٦٢٥/٢ وشرح الكافية

للرضي: ٤٤٧/٢ والارتشاف: ١٢٣٣/٣ والجنى الداني: ٤٦٧ والمساعد: ٣٠١/١ وتعليق الفرائد:

٣٠٤/٣ وشرح الأشموني: ٢٧٦/١ وهمع الهوامع: ٤٢٣/١.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٧/١.

(٨) انظر: المقتضب: ٧٢/٣.

(٩) انظر: الارتشاف: ١٢٣٣/٣ ومغني اللبيب: ١٥٣/١ وتعليق الفرائد: ٣٠٣/٣ وشرح الأشموني:

٢٧٦/١ وهمع الهوامع: ٤٢٣/١.

المناقشة

١- اختار ابن الضائع مذهب سيبويه، ولم يورد دليلاً على ذلك إلا شبه "عسى" بـ"لعل" في المعنى، وهو الترجي، وشبهها بما في اللفظ، إذ حملت "عسى" على "لعل" في العمل، وحملت "لعل" على "عسى" في دخول "أن" على خبرها.

٢- اختلف النحاة في الحكم على اتصال ضمير النصب بـ"عسى"، على مذهبين:

أ- ذهب ابن الضائع إلى أنه لغة ضعيفة في نصه المنقول في صدر المسألة.

ب- وذهب ابن هشام إلى أنه قليل^(١).

قلت: والراجح عندي ما ذهب إليه ابن الضائع، ويدل له ما يلي:

١- ندرة نصوصه.

٢- أن النحاة عندما حملوه، حملوه على وجه ضعيف، فمجيء "عسى"

عاملة كـ"لعل"، يعتبر رأياً ضعيفاً.

٣- أن حلول ضمير النصب محل ضمير الرفع، يعتبر ضعيفاً^(٢).

٤- أن مجيء خبر "عسى" غير مضارع، يعتبر ضعيفاً^(٣).

٣- **دليل المذهب الأول** القياس، حيث حمل "عسى" على "لعل"، وعلّة

الحمل أن "لعل" حملت على "عسى"، فهو قياس متبادل^(٤)، وقد أشار ابن الضائع إلى هذه الحجّة في كلامه.

(١) انظر: مغني اللبيب: ١٥٣/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٠/٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ٣١٠/١.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٥٧/٢.

ويصلح شاهدا لسيبويه قول الشاعر^(١):
فَقُلْتُ: عَسَاها نارُ كَأْسٍ، وَعَلَّها تَشَكِّي، فَأَتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُها
فقد جاء خبر "عسى" مرفوعا، وهذا يدل على أنها عملت عمل "لعل".

٤ - أدلة المذهب الثاني هي:

١ - السماع، وهو نثر وشعر:

١- النثر:

قوله — صلى الله عليه وسلم —: (كما أنت)^(٢).

فـ"أنت" في موضع جر بالكاف، و"ما" زائدة.

قولهم: ما أنا كأنت^(٣).

في هذا القول ناب ضمير الرفع، وهو "أنت" عن ضمير الجر.

وما روى الفراء: مررت بياك^(٤).

وفي هذا ناب ضمير النصب عن ضمير الجر.

ب - الشعر^(٥):

(١) البيت من الطويل، وهو لصخر بن جعد الخضري، وهو في شرح شواهد المغني للسيوطي: ٤٤٦/١
وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ٣٥١/٣، ٣٥٠، والدرر: ٢٧٨/١ والمعجم المفصل: ٢٢٤/١.

وهو بلا نسبة في: الجنى الداني: ٤٦٩ ومغني اللبيب: ١٥٣/١ وجمع الهوامع: ٤٢٣/١
والخزانة: ٣٥٠/٥.

والشاعر هو صخر بن جعد الخضري، من مخضرمي الأموية العباسية، توفي نحو سنة أربعين ومائة.
انظر: الأغاني: ٣٦/٢٢ والأعلام: ٢٠١/٣.

(٢) انظر: سنن النسائي: ٦٦١/٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١٥٣/٣ ب والارتشاف: ١٧١١/٤ والمساعد: ٢٧٦/٢.

(٤) لم أجد هذا النقل عن الفراء في (معاني القرآن) عبر الفهارس التي وضعتها د. فائزة المؤيد.

(٥) سبق تخريجه في صدر المسألة: ١٦٢.

فإحسَنُ وأجملُ في أسيرِكِ إِيَّهُ ضعيفٌ، ولم يأسِرْ كإِيَّاكَ آسِرُ

وفي هذا الشاهد ناب ضمير النصب عن ضمير الجر.

قلت: وهذه النصوص جميعا ذكرها ابن الضائع.

وذكر ابن مالك قول الشاعر^(١):

يا ابنَ الزُّبَيْرِ طالَما عَصَيْكَا وطالَما عَنَيْتَنا إِيَّاكَ

حيث نابت الكاف — وهي ضمير نصب — في "عصيكَا" عن تاء الفاعل —

وهي ضمير رفع — والأصل "عصيت".

قلت: وهذا قياس شبه.

٥- أما المذهب الأخير فلا دليل له سوى أنه جاء على الأصل في "عسى"،

وهو أنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتخفف من مجيء الخبر غير مضارع، أن ذا

يشبه مجيء الخبر اسما صريحا.

٦- المذاهب الثلاثة كلها معترض عليها:

١- المذهب الأول اعترض عليه بما يلي:

١- أن الأفعال لا تعمل في المضمرة، إلا كما تعمل في الظاهر.^(٢)

٢- أن حمل فعل على حرف في العمل، لا نظير له.^(٣)

ب- المذهب الثاني اعترض بما يلي:

(١) البيتان من الرجز، وهو لرجل من حمير، وهما في النوادر في اللغة: ١٠٥ والخزانة: ٤٢٨/٤ وشرح

شواهد المغني للسيوطي: ٤٤٦ وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٧/٣ وشرح شواهد الشافية للبغدادي:

٤٢٧، ٤٢٥.

وهما بلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٢٨٠/١ و المقرب: ١٨٢/٢ وشرح التسهيل: ٣٩٧/١

والجنى الداني: ٤٦٨ ومغني اللبيب: ١٥٣/١ والمعجم المفصل: ١٢٢٢/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ٧١/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٨/١.

- ١ - أن فيه وضع ضمير نصب موضع ضمير رفع. (١)
 ٢ - أن إنابة ضمير عن ضمير، إنما ثبتت في المنفصل، نحو: ما أنا كأنت. (٢)
 ٣ - أن قول الشاعر (٣):

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليك
 فيه بدل تصريفي، وليس فيه إنابة ضمير عن ضمير. (٤)

قلت: ثم هو لرجل من حمير — كما تقدم في تخريجه — فكيف يكون شاهدا؟
 ٤ - أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قول الشاعر (٥):

فقلت: عساها نارٌ كأس، وعلها تشكى فآتي نحوها، فأعوذها

قلت: وهذا الشاهد يخالف كلام الأحفش وابن مالك من جهة أن الخبر فيه قوله: "نار"، ولو جرى على ما قالوا، لكان الخبر "نار" منصوبا.

ج - المذهب الثالث اعترض بما يلي:

- ١ - أنه يستلزم في نحو: عساك، أن يقتصر على الفعل ومنصوبه. (٦)
 ٢ - أن فيه إخبارا باسم عين عن اسم معنى. (٧)
 ٣ - قلت: ويستلزم مجيء الخبر غير مضارع، وهو نادر. (٨)

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٨٠/٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٥٣/١.

(٣) سبق تخريجهما في: ١٦٧.

(٤) انظر: السابق: ١٥٣/١.

(٥) سبق تخريجه في: ١٦٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٧/١ ومغني اللبيب: ١٥٣/١.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٨/١.

(٨) انظر: السابق: ٣٩٠/١ والارتشاف: ١٢٢٨/٣.

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال قول الأخفش، وذلك لما يلي:

أ- أنه الأكثر سماعاً، فالشواهد التي فيها نيابة ضمير عن ضمير أكثر من شواهد المذهبين الآخرين.

ب- أن قياسه أقوى من قياس المذهبين الآخرين؛ لأنه يعتمد على سماع أكثر.

ج- أن عدم التفريق بين الضمائر المنفصلة والضمائر المتصلة أولى؛ لأن التفريق بين المتماثلات يحتاج إلى دليل.

د- أن ظهور الخبر مرفوعاً في قول الشاعر^(١):

فقلتُ: عساها نارٌ كأسٍ، وعلَّها تشكَّى، فأتي نَحْوَهَا، فَأَعُوذُهَا

لا يمنع من القول بأن أقرب الأقوال قول الأخفش؛ لأنه لا تكاد قاعدة تخلو من معارض، فلو منعنا المعارض من قول بتلك القاعدة، لما بقي في أيدي النحاة من قواعد إلا التمر اليسير.

قلت: ثم إن الترجيح أخذ صيغة "أقرب" التي لا تحجر الحق على القول المرجح وحده، بل تفتح المجال أمام الرأيين الآخرين.

والغريب من ابن الضائع الذي مال إلى ترجيح قول سيبويه مع أنه ساق للأخفش من الشواهد أكثر مما ساق لسيبويه؛ لكن يظل ابن الضائع دقيقاً في عبارته عندما قال: "وأقربها مذهب سيبويه" فلم يجعل الصواب حكراً على رأي سيبويه، بل فتح المجال لتصويب الرأيين الآخرين.

(١) سبق تخريجه في: ١٦٦.

باب: إن وأخواتها.

٢٠ - عمل "إن" المخففة من الثقيلة عمل "إن".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "حكم "إن" المكسورة إذا خففت فيجوز إعمالها في اللفظ، قال — تعالى —: {وإن كلاً لما ليوفينهم} (١). ويجوز إلغاؤها، وهو الأفتح" (٢).

اختار ابن الضائع جواز إعمال "إن"، وإن كان أبان عن أن الإهمال أفصح، ودليله على ما ذهب إليه قوله — تعالى —: {وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم} في قراءة (٣) نافع (٤) وابن كثير (٥) وأبي بكر (٦).

(١) سورة هود: ١١١ وتامها {ربك أعمالهم إنه بما يعملون خبير}.

(٢) شرح الجمل أ: ٦٠٥/٢.

(٣) انظر: الإقناع في القراءات السبع: ٦٦٦/٢ والنشر في القراءات العشر: ٢٩١/٢، ٢٩٠.

(٤) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة، منهم: عبدالرحمن بن هرمز، وأبو جعفر القاريء وغيرهما، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً وإسماعيل بن جعفر وعيسى بن وردان ومالك بن أنس وغيرهم، مات سنة تسع وستين ومائة. انظر: المنتظم: ٣١٧/٨ وغاية النهاية: ٢/٣٣٤، ٣٣١، ٣٣٠ ورقم الترجمة (٣٧١٧).

(٥) هو عبد الله بن كثير بن المطلب، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، أخذ القراءة عرضاً عن عبدالرحمن بن السائب ومجاهد بن جبر وغيرهما، وروى القراءة عنه إسماعيل بن عبدالله وإسماعيل بن مسلم وغيرهما، مات سنة عشرين ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار: ٨٧/١ وغاية النهاية: ٤٤٣، ٤٤٥/١.

(٦) هو عبدالحميد بن أبي أويس عبدالله الأصبجي، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن نافع، وروى عنه القراءة أحمد بن صالح المصري وإبراهيم المدني وغيرهما، مات سنة ثلاثين ومائتين. انظر: غاية النهاية: ٣٦٠/١ رقم الترجمة (١٥٤٣).

آراء النحويين

اختلف النحاة في إعمال "إن" المخففة عمل الثقيلة على مذهبين :

الأول: مذهب جماهير النحاة أنها تعمل قليلا، ومنهم سيبويه^(١) وأبو الحسن الأخفش^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) وابن النحاس^(٥) والزجاجي^(٦) وأبو سعيد السيرافي^(٧) والفارسي^(٨) والزمخشري^(٩) وابن الشجري^(١٠) وأبو البركات^(١١) وابن خروف^(١٢) والعكبري^(١٣) وابن الحاجب^(١٤) وابن عصفور^(١٥) وابن مالك^(١٦) والرضي^(١٧) والمالقي^(١٨) وأبو حيان^(١) والمرادي^(٢) وابن هشام^(٣) والدمامي^(٤)

(١) انظر: الكتاب: ٤٠/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن: ٣٥٩/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ١٨٩/١ و ٣٦٠/٢.

(٤) انظر: الأصول: ٢٣٥/١ و ٢٣٧/١.

(٥) انظر: إعراب القرآن: ٣٠٥/٢.

(٦) انظر: اللامات: ١١٦.

(٧) شرح السيرافي: ٨/٣.

(٨) انظر: الحجة: ٣٨٦/٤ والعضديات: ٧٠، ٧١.

(٩) انظر: المفصل: ٢٩٧.

(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٦/٣.

(١١) انظر: الإنصاف: ١٩٥/١ المسألة رقم (٢٤).

(١٢) انظر: شرح الجمل: ٤٦٤/١.

(١٣) انظر: اللباب: ٢٢٢/١.

(١٤) انظر: الإيضاح شرح المفصل: ١٨٨/٢.

(١٥) انظر: شرح الجمل: ٤٣٧/١.

(١٦) انظر: شرح التسهيل: ٣٣/٢.

(١٧) انظر: شرح الكافية: ٣٦٦/٤.

(١٨) انظر: رصف المباني: ١٠٨.

والسيوطي^(٥).

وهذا هو الرأي الذي مال إليه ابن الضائع.

المذهب الأخير: إلغاء عمل "إن" عند تخفيفها، وهو مذهب الكسائي^(٦) ويفهم من كلام الفراء^(٧)، وعزاه النحاة للكوفيين^(٨).

المناقشة

١ - للنحاة الذين أجازوا عمل "إن" آراء مختلفة في الحكم على هذا العمل:

أ- فذهب الفارسي إلى ضعفه حيث قال: "وهذا ضعيف"^(٩).

ب- وذهب الزجاجي^(١٠) والسيرافي^(١١) وابن الشجري^(١٢)

وابن يعيش^(١٣) وابن مالك^(١٤) والرضي^(١) وابن هشام^(٢) إلى أن الإلغاء أكثر.

(١) انظر: الارتشاف: ١٢٧١/٣.

(٢) انظر: الجنى الداني: ٣٩٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٢٤/١.

(٤) انظر: تعليق الفرائد: ٥٩، ٦٠/٤.

(٥) انظر: همع الهوامع: ٤٥١/١.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٠٥/٢.

(٧) انظر: معاني الفراء: ٢٩/٢.

(٨) انظر: الإنصاف: ١٩٥/١ وشرح المفصل: ٧٤/٨ واللباب: ٢٢٢/١ وشرح التسهيل: ٣٤/٢

وشرح الكافية للرضي: ٣٦٦/٤ والارتشاف: ١٢٧١/٣ ومغني اللبيب: ٢٤٥/١ والمساعد: ٣٢٨/١

وتعليق الفرائد: ٦٠/٤.

(٩) المسائل المنثورة: ٧١.

(١٠) انظر: اللامات: ١١٣.

(١١) انظر: شرح السيرافي: ٨/٣.

(١٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٦/٣.

(١٣) انظر: شرح المفصل: ٧١/٨.

(١٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٣/٢.

وهو اختيار ابن الضائع.

قال الزجاجي: "ويبطل عملها في أكثر اللغات".^(٣)

ج- وذهب ابن الحاجب إلى أن الإعمال كثير^(٤)، ولم يورد شيئاً من هذا الكثير.

د- وذهب المالقي إلى أن الإلغاء هو القياس.^(٥)

قلت: ولعل الأقرب إلى الصحة القول الثاني؛ لأن السماع قد جاء بالإعمال، ولا يقف القياس في وجه السماع، إذ القياس وُضِعَ للوصول إلى كلام العرب، وما دام السماع موجوداً، فيتوصل به إلى كلام العرب دون غيره.

٢- أدلة المذهب الأول: وتتكون من السماع والقياس:

أولاً - السماع:

١- قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر {وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم}.

قال سيبويه: "وأهل المدينة يقرؤون {وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم} يخففون وينصبون...، وذلك لأن الحرف بمثلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله"^(٦).

(١) انظر: شرح الكافية: ٣٦٥/٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢٤٥/١.

(٣) انظر: اللامات: ١١٣.

(٤) انظر: الإيضاح شرح المفصل: ١٨٨/٢.

(٥) انظر: رصف المباني: ١٠٨.

(٦) الكتاب: ٤٠/٢ والقراءة سبق تخريجها في أول المسألة.

ب- حكاية سيبويه: إن عمرا لمنطلق^(١)، حكاية الأخفش: إن زيدا لمنطلق.^(٢)

ج- قول الشاعر^(٣):

كَلَيْبُ إِنَّ النَّاسَ الَّذِينَ عَهَدْتُهُمْ بِجُمْهُورٍ حُزْوَى فَاَلرِّيَاضِ لَدَى النَّخْلِ
حيث عملت "إن" المخففة، فنصبت "الناس".

ثانيا - القياس، حيث قاسوا "إن" المخففة على "يك" في نحو: لم يك زيد قائما، الذي ذهب بعضه، وبقي عاملا.^(٤)

٣- أحسب أن نقل نصوص المذهب الكوفي ضرورية — هنا — ليتضح المذهب.

قال ابن النحاس ناقلا رأي الكسائي: "وأنكر الكسائي أن تخفف "إن" وتعمل، وقال: ما أدري على أي شيء قرأ {وإن كلاً}."^(٥)
قال الفراء: "وأما الذين خففوا "إن" فإنهم نصبوا "كلاً" بـ "ليوفينهم"، وقالوا: كأننا قلنا: وإن ليوفينهم كلاً، وهو وجه لا أشتهي؛ لأن اللام [لا] ^(٦) يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله."^(١)

(١) انظر: السابق: ٤٠/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في الأزهية: ٤٨ وأمالي ابن الشجري: ١٤٦/٣.
جُمهور: الرَّملة المشرفة على ما حولها، القاموس: ٤٧٠ مادة (الجُمهور) وحُزوى — بضم فسكون — موضع في ديار بني تميم، وجبل في الدهناء أو موضع من رمالها، أو نخل في اليمامة بجذاء قرية بني سدوس، معجم البلدان: ٢٥٥/٢ ومعجم ما استعجم: ٤٤٣/١.

(٤) انظر: الكتاب: ٤٠/٢ والمقتضب: ١٨٩/١ والأصول: ٢٣٥/١ وشرح السيرافي: ١٨/٣.

(٥) إعراب القرآن: ٣٠٥/٢.

(٦) نصُّ الفراء في معاني القرآن: "لأن اللام إنما يقع الفعل... والصحيح ما أثبتته — هنا — من كلام ابن مالك؛ إذ نقل هذا النص عن الفراء في "شرح التسهيل": ٣٥/٢ كما دوّنته هنا، والله أعلم.

يظهر من كلام الفراء أنه يمنع إعمال "إن"؛ لأنه لو كان يرى إعمالها، لوجّه القراءة على إعمالها، ولما اضطر إلى ذكر وجه لا يشتهيّه.

٤ - أدلة المذهب الأخير: أدلة الكوفيين قائمة على القياس، وهي:

١- أنها عملت لشبهها بالفعل، وقد ذهب شبهها به بالتخفيف، فينبغي أن تعمل^(٢).

ب- أن "إن" مختصة بجزم الفعل، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء^(٣).

الترجيح

ويترجح عندي مذهب الجماهير، لما يأتي:

١- أن أدلتهم قائمة على السماع والقياس.

٢- أن دليل الكوفيين، وهو القياس تبطل فعاليته بوجود السماع.

وهذا الذي ترجح هو ما ذهب إليه ابن الضائع، معتمدا على القراءة، وهذا يشير إلى أنه يستشهد بالقراءات.

٢١ - نوع اللام مع "إن" المخففة المهملة نحو: إن زيداً لمنطلقاً.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم الكوفيون أن من النافية قولهم: إن زيداً لمنطلقاً، وقوله — تعالى: {إن كان وعد ربنا لمفعولاً}^(٤)، واللام بمعنى "إلا" أي: ما كان وعد

(١) معاني القرآن: ٢/٢٩، ٣٠.

(٢) انظر: الإنصاف: ١/١٩٥.

(٣) انظر: السابق: ١/١٩٥.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٨ وصدرها {ويقولون سبحان ربنا...}.

ربنا إلا مفعولا، ...، ومذهب سيبويه في ذلك والبصريين أن "إن" مخففة من الثقيلة ...، والدليل على صحة قول سيبويه إعمال بعض العرب "إن" هذه عملها مشددة، ...، ومما يدل — أيضا — قولهم: إن كان زيد هو القائم، ولا يجوز: ما كان زيد إلا هو القائم؛ لأن هذه الضمائر لا تكون فصلا بعد "إلا"، ولم يسمع فيها ذلك أصلا".^(١)

ذكر ابن الضائع في اللام التي مع "إن" المخففة مذهبين:

الأول: أنها بمعنى "إلا"، وهو مذهب الكوفيين.

الأخير: أنها لام الابتداء، و"إن" هي المخففة من الثقيلة، وهو مذهب البصريين، واختاره ابن الضائع، وذلك مبني على رأيه في "إن" حيث يراها المخففة من الثقيلة، وأدلته على ذلك هي:

١ - إعمال بعض العرب "إن"، إذ حكى سيبويه عنهم: إن عمرا لمنطلق، وإعمال العرب لها يؤكد على أنها لام الابتداء.

٢ - أنه ردّ على مذهب الكوفيين في أن معنى "اللام" "إلا" بقول العرب: إن كان زيد هو القائم، وهذا لا يجوز أن يقال فيه: ما كان زيد إلا هو القائم؛ لأن هذه الضمائر لا تكون فصلا بعد "إلا"، إذ لم يرد بهذا سماع.

آراء النحويين

اختلف النحاة في اللام الداخلة على "إن" المخففة، على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها اللام الداخلة على المشددة، وهو مذهب الأكثرين^(٢)،

ومنهم^(٣) سيبويه^(٣) والأخفش والأوسط^(١)

(١) شرح الجمل ب: ١٠٩/٢، ١٠٧، ١٠٥، ١٠٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢٣١/١.

(٣) انظر: الكتاب: ١٣٩/٢.

والمبرد^(٢) والأخفش والأصغر^(٣)
 والزجاجي^(٤) وابن السراج^(٥) وابن الشجري^(٦) وأبو البركات^(٧) وابن يعيش^(٨)
 وابن مالك^(٩) وأبو حيان^(١٠) والمرادي^(١١) والسيوطي^(١٢).
 ونسبه أبو البركات وابن مالك إلى البصريين.^(١٣)
 وإلى هذا مال ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن اللام بمعنى "إلا"، وهو مذهب الكوفيين^(١٤)، أما
 الكسائي فجعلها بمعنى "إلا" إذا كانت مع الأفعال، وأما مع الأسماء فهي الثقيلة قد

-
- (١) انظر: الارتشاف: ١٢٧٢/٣، ١٢٧١، والمساعد: ٣٢٧/١.
 (٢) انظر: المقتضب: ١٨٨/١.
 (٣) انظر: الارتشاف: ١٢٧٢/٣، ١٢٧١، والمساعد: ٣٢٧/١.
 والأخفش الصغير هو علي بن سليمان أبو الحسن، أخذ عن المبرد وثعلب، توفي سنة خمس عشرة
 وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢١٩ وبغية الوعاة: ١٦٧/٢.
 (٤) انظر: اللامات: ١١٥.
 (٥) انظر: الأصول: ٢٣٥/١.
 (٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٧/٣.
 (٧) انظر: الإنصاف: ٦٤١/٢، ٦٤٠.
 (٨) انظر: شرح المفصل: ٧٢/٨.
 (٩) انظر: شرح التسهيل: ٣٥/٢.
 (١٠) انظر: الارتشاف: ١٢٧٢/٣.
 (١١) انظر: الجني الداني: ٣٩٤، ٣٩٥.
 (١٢) انظر: همع الهوامع: ٤٥٣/١.
 (١٣) انظر: الإنصاف: ٦٤٠/٢ وشرح التسهيل: ٣٣/٢.
 (١٤) انظر: الأصول: ٢٦٠/١ واللامات: ١١٥ وأمالي ابن الشجري: ١٤٧/٣ والإنصاف: ٦٤٠/٢
 وشرح المفصل: ٧٢/٨ وشرح التسهيل: ٣٤، ٣٥/٢ وشرح الكافية للرضي: ٣٦٧/٤ والارتشاف:
 ١٢٧٤/٣ والجني الداني: ٣٩٤، ٣٩٥ ومغني اللبيب: ٢٣٢/١ والمساعد: ٣٢٨/١ وتعليق الفرائد:
 ٦٥/٤ وهمع الهوامع: ٤٥٣/١.

خففت. (١)

المذهب الأخير: أنها لام غير اللام التي بعد المشددة، اجتلبت للفرق (٢)، وهو مذهب السيرافي (٣) والفارسي (٤) وابن جني (٥) وابن أبي العافية (٦) وأبي علي الشلوبين (٧) وابن أبي الربيع (٨).

المناقشة

١- دليل المذهب الأول:

أن هذه اللام جاءت للتأكيد في كلام العرب، فحمل اللام التي مع المخففة على ذلك أولى من حملها على غيره، وهذا ما ذكره أبو البركات. (٩)

٢- أدلة المذهب الثاني:

١- أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي، وقد وقع الماضي بعد "إن"

(١) انظر: الأصول: ٢٦٠/١ والارتشاف: ١٢٧٤/٣ وجمع الهوامع: ٤٥٣/١.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢٣٢/١ والمساعد: ٣٢٧/١.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٧/٣.

(٤) انظر: البغداديات: ١٧٦، ١٧٧ وشرح التسهيل: ٣٥/٢ وشرح الكافية للرضي: ٣٦٦/٤ والارتشاف: ١٢٧٢/٣ ومغني اللبيب: ٢٣٢/١ والمساعد: ٣٢٧/١ وشفاء العليل: ٣٦٨/١ وجمع الهوامع: ٤٥١/١.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ٢٣٢/١.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن الضائع ب: ١١١/٢ والارتشاف: ١٢٧٢/٣ والمساعد: ٣٢٧/١ وجمع الهوامع: ٤٥١/١.

(٧) انظر: التوطئة: ٢٣٣ والارتشاف: ١٢٧٢/٣ والجنى الداني: ١٣٤ والمساعد: ٣٢٧/١ وجمع الهوامع: ٤٥١/١.

(٨) انظر: الارتشاف: ١٢٧٢/٣ والمساعد: ٣٢٧/١ وجمع الهوامع: ٤٥١/١.

(٩) انظر: الإنصاف: ٦٤٢/٢.

المخففة^(١)، كقوله — تعالى —: {إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا} (٢).

ب- أن لام الابتداء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وهذه اللام المصاحبة للمخففة عمل ما قبلها فيما بعدها، كقوله — تعالى —: {إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ} (٣)، فـ"غافلين" خبر لـ"كنا" (٤).

٣- دليل المذهب الأخير: السماع.

كقوله — تعالى —: {وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا} (٥)
أي: ما كادوا إلا يستفزونك.

وكقوله — تعالى —: {وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا (٦) أَي: وما كانوا إلا يقولون.

وبقول الشاعر (٧):

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وما أَبَانٌ لَمِنَ أَعْلَاجِ سُودَانَ

فالمعنى في البيت على تقدير: وما أَبَانٌ إلا من أَعْلَاجِ سُودَانَ.

(١) انظر: البغداديات: ١٧٧.

(٢) سورة الفرقان: ٤٢ وتامها {عن آهتنا لولا أن صبرنا عليها وسوف يعلمون حين يرون العذاب من أضل سبيلا}.

(٣) سورة يونس: ٢٩ وصدورها {فكفى بالله شهيدا بيننا وبينكم ...}.

(٤) انظر: البغداديات: ١٧٨.

(٥) سورة الإسراء: ٧٦ وتامها {وإذا لا يلبثون خلافاك إلا قليلا}.

(٦) سورة الصافات: ١٦٨، ١٦٧ وتام الآيتين {ذكرنا من الأولين}.

(٧) البيت من البسيط، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ٣٠/٢ والارتشاف: ١٢٧٠/٣ ومغني اللبيب: ٢٣٢/١ والمساعد: ٣٢٤/١ وشفاء العليل: ٣٦٥/١ وتعليق الفرائد: ٥٥، ٦٥/٤ وشرح الأشموني: ٢٩٠/١ وشرح شواهد المغني: ٦٠٤/٢ وجمع الهوامع: ٤٤٨/١ وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٥/٤ والدرر: ٢٩٧/١ والمعجم المفصل: ١٠١٠/٢.

الترجيح

والراجح عندي المذهب الأول لما يلي:

أ- أن فيه حملاً لـ "إن" المخففة على المشددة.

ب- أن فيه طرداً لقاعدة اللام.

ج- رد مذهب الكوفيين بأمور:

١- أنه دعوى بلا دليل^(١) لأن الآيات يمكن أن تحمل على غير ما قالوا، وبالاحتمال يسقط الدليل.

٢- أن الأمر لو كان على ما قالوا، لكان استعمال اللام بمعنى "إلا" مع غير "إن" من أدوات النفي أولى؛ لأن غير "إن" أصرح في النفي منها، فكان على هذا يقال: لم يقيم لزيد، بمعنى: لم يقيم إلا زيد.^(٢)

٣- أن العرب قالت: إن كان زيد هو القائم، وهذا لا يجوز أن تقول فيه: ما كان زيد إلا هو القائم؛ لأن هذه الضمائر لا تكون فصلاً بعد "إلا"، وهذا ذكره ابن الضائع في صدر المسألة.

٤- أن الآيات التي ذكروها محمولة على قول الأكثرين، ودليل ذلك أن "إن" التي بمعنى "ما" لا تجيء اللام معها، كقوله — تعالى —: {إِنَّ الْكَافِرِينَ لِيَا فِي غُرُورٍ}.^(٣)

٥- وأما قول الشاعر:

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عَزَّتِهِ وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَعْلَجَ سُودَانِ

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٥/٢ وجمع الهوامع: ٤٥٣/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣٥/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٦٤٢/٢.

فقد حمل على الشذوذ^(١) أو على الزيادة.^(٢)
قلت: وهو مجهول الصاحب، وهذا وهن فيه.

وأما قول الشاعر^(٣):

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فضرورة وشاذ؛ لأن اللام لم تدخل إلا على مبتدأ أو خبره.^(٤)

٦— أن اللام لو كانت تستعمل بمعنى "إلا" لجاز أن تقول: قام القوم لزيدا.^(١)

(١) انظر: الارتشاف: ١٢٧٠/٣، ١٢٦٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣٠/٢.

(٣) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد امرأة الزبير — رضي الله عنهما — وروايته الشهيرة:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

وهو منسوب في شرح التسهيل: ٣٧/٢ وشرح شواهد المغني: ٧١/١ والخزانة: ١٠/٣٧٨، ٣٣٧٣ والدرر: ٣٠٠/١ والمعجم المفصل: ٢٧٤/١.

وهو بلا نسبة في اللامات: ١١٦ والبغداديات: ١٧٨ وسر الصناعة: ٥٤٨/٢ والإنصاف: ٦٤١/٢ وشرح المفصل: ٧١/٨ والإيضاح شرح المفصل: ١٩٠/٢ وشرح الجمل لابن الضائع ب: ١١٢/٢ وشرح الكافية للرضي: ٣٦٦/٤ ومغني اللبيب: ٢٤/١ والمساعد: ٣٢٧/١ وتعليق الفرائد: ٦٣/٤ وهمع الهوامع: ٤٥٢/١.

واختلفت روايته: فهو في اللامات والبغداديات بلفظ (هبلتك) وفي شرح الكافية للرضي والخزانة بلفظ (تالله ربك) وفي شرح المفصل بلفظ (تالله ربك)، وفي شرح التسهيل بلفظ (تكلتك أمك) وفي سر الصناعة بلفظ (شلت يمينك) وهي الرواية المشهورة.

ومعنى هبلتك: تكلتك، القاموس: ١٣٨٢ مادة (هبل)، والثكل: الموت، القاموس: ١٢٥٧ مادة (الثكل).

والشاعرة عاتكة بنت زيد بن عمرو العدوية، صحابية مهاجرة، كانت زوجة عبد الله بن أبي بكر — رضي الله عنهما — فمات عنها فتزوجها عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — فمات عنها فتزوجها الزبير، توفيت نحو سنة أربعين. انظر: الإصابة: ٢٢٧/٨ والأعلام: ٢٤٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن الضائع ب: ١١٣/٢ وشرح الكافية للرضي: ٣٦٦/٤ و٣٦٧.

د- **رد المذهب الأخير**: أن يقال: إنما جاز أن يعمل ما قبل اللام فيما

بعدها مع المخففة، نحو: إن قتلتم مسلماً؛ لأن الفعل "قتلت" في موضع الخبر الذي يلي المشددة، فأعطي ما بعد الخبر ما كان يعطى لما بعد تالي "إن"، فمن قال: إن قتلتم مسلماً، بمترلة من قال: إن قتلتم مسلماً^(٢).

أو يقال: إن اللام أخذت مع المخففة ما كان لها مع المشددة، من تأخر في اللفظ، وتقدم في النية، فعمل ما قبلها فيما بعدها، فكأن البيت على هذا التوجيه: شلت يمينك إن مسلماً قتلتم^(٣).

ثم إن الكسائي قد أجاز دخول اللام على الماضي^(٤)، وأجازه هشام؛ لكن على إضمار "قد".^(٥)

هـ أن القول بأنها لام الابتداء دخلت للتفريق بين شيئين أسهل من القول بمجيء لام أخرى، لا تكون إلا لغرض التفريق بين المخففة من الثقيلة والنافية، وهذا مرجح ذكره ابن الضائع^(٦).
وبما تقدم يظهر أن أقرب الأقوال الأول، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

(١) انظر: الإنصاف: ٦٤٢/٢ وشرح الكافية للرضي: ٣٦٨/٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣٦/٢.

(٣) انظر: السابق: ٣٦/٢.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٢٦٤/٣.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٢٦٤/٣.

(٦) انظر: شرح الجمل ب: ١١٣/٢.

باب: "لا" النافية للجنس

٢٢ - علة بناء اسم "لا" المفرد.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "اختلف القائلون بالبناء، فقائل زعم أنه بني؛ لتضمنه معنى حرف الاستغراق، وهو "من"؛ لأن الأصل... أن يقال: لا من رجل، فلما استغنى عن "من" صار الكلام مضمنا معناها.

وقائل زعم أن البناء لجعل الحرف مع الاسم شيئا واحدا — وإذا كان الاسم إذا رُكِّبَ مع الاسم قد بينان —... فبناء الاسم مع الحرف إذا ركبا أولى،...، ويقوي التركيب بناء الاسم مع صفته...، ولا يُضمَّن معنى حرف فيه".^(١)

ذكر ابن الضائع في علة بناء اسم "لا" المفرد مذهبين:

الأول: أنه بُني؛ لتضمنه معنى حرف الاستغراق، وهو "من".

الأخير: أنه بني؛ لتركبه مع "لا"، واختاره ابن الضائع، وقوى ذلك ببناء الاسم مع صفته في نحو: لا رجلَ ظريفَ في الدار.

ودل عليه — أيضا — بأن الحرف لا يُضمَّن معنى فيه؛ لأن "لا" تقتضي عموم النفي، فليس هناك داعٍ لتضمين معنى "من".

آراء النحويين

للنحاة في علة بناء اسم "لا" المفرد مذهبان:

المذهب الأول: أن علة بنائه تركيب "لا" مع اسمها كـ (خمسة عشر)، وهو

(١) شرح الجمل لابن الضائع أ: ٣/١٠٤٠.

مذهب سيبيويه^(١) والجماعة^(٢).
وهذا الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: أن علة بنائه تضمن معنى "من" الاستغرافية، وهو مذهب ابن الشجري^(٣) وأبي البركات^(٤) والعكبري^(٥) وابن يعيش^(٦) وابن عصفور^(٧) والرضي^(٨) والأشموني^(٩).

المناقشة

١- أحسب أن هذه المسألة لا تقوم مباشرة على السماع، وإنما تنهض على الاجتهاد حول علة بناء اسم "لا" المفرد، وإذا كان الأمر على ذلك، فسيكون الخلاف فيها مقبولاً، ويتحكم في طرفيها وترجيح أحدهما أمور أخرى غير السماع.

٢- قال ابن الضائع في الرد على ابن عصفور: "فيقال له: "لا" هي التي تضمنت معنى "من" لا الاسم، فلا موجب لبناء الاسم، هذا إن سلم أن الاستغراق في "لا" لنيابتها عن "من"."^(١٠)

(١) انظر: الكتاب: ٢٧٤/٢ و٢٨٣.

(٢) انظر: المساعد: ٣٤٠/١ وتعليق الفرائد: ٩٤/٤ وشرح التصريح على التوضيح: ٢٤٠/١.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ٥٢٩/٢.

(٤) انظر: أسرار العربية: ١٣٦ والإنصاف: ٣٦٧/١.

(٥) انظر: اللباب: ٢٢٧/١.

(٦) انظر: شرح المفصل: ١٠٥، ١٠٦/١.

(٧) انظر: شرح الجمل: ٢٧١/٢.

(٨) انظر: شرح الكافية: ١٥٦/٢.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ٦٠٧/٢.

(١٠) شرح الجمل أ: ١٠٤٠/٣.

قلت: وقد ردّ علي ابن الضائع في اعتراضه هذا، بأن العربية ليس فيها حرف دال على معناه، متضمن معنى حرف آخر.^(١)

قلت: وابن الضائع قد بنى على اعتراضه هذا اعتراضاً آخر، وهو قوله: "ولا يضمن معنى حرف فيه".

فقد ابتداءً باعترض أن يكون الاسم هو المتضمن معنى "من"، وجعل "لا" هي التي تضمنت معنى "من"، ثم عاد لينكر تضمين معنى الحرف في الحرف، وإذا وهن اعتراضه الأول، لان الثاني.

٣- أدلة المذهب الأول:

١- من السماع قول الشاعر^(٢):

أَثُورَ مَا أُصِيدُكُمْ أَمْ ثُورَيْنِ أَمْ هَذِهِ الْجَمَاءَ ذَاتَ الْقَرْنَيْنِ

قال ابن جني عن وجه الاستشهاد: "فقوله: "أثورَ ما" فتحة الراء منه فتحة تركيب "ثور" مع "ما" بعده، كفتحة "راء" "حضر موت"، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة؛ لأنه مصروف"^(٣).

ب- أن الاسم قد يُبنى، إذا رُكّب مع الاسم، فبناء الاسم إذا رُكّب مع الحرف أولى، كما في نحو: خمسة عشر، ومعديكرب^(٤).

ج- بناء الاسم مع صفته، نحو: لا رجلَ ظريفَ في الدار.

(١) انظر: حاشية الصبان: ٦/٢.

(٢) البيت من الرجز، ولم أعرف قائله، وهو بلا نسبة في الخصائص: ١٨٠/٢ و رصف المباني: ٣٣٦ واللسان: ١١١/٤ مادة (ثور) والبحر المحيط: ١٣٧/٨ والمعجم المفصل: ١٢٧٣/٣.

والجماء: الملاء، القاموس مادة (الجم) ١٤٠٨.

(٣) الخصائص: ١٨١/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٨٤١/٣ قال ابن الضائع: "لغة قليلة".

د- أن "لا" دالة على عموم النفي، فلا حاجة لتضمين معنى "من" فيها؛ لأن البناء جاء بسبب تضمين معنى "من"؛ لأنها تفيد الاستغراق، فإذا كانت "لا" تفيد عموم النفي، فلا حاجة للتضمين.

قلت: وهذا الدليل مبني على أن المتضمن معنى "من" الحرف "لا"، وهو خلاف المترجح، فيظل هذا دليلاً غير ذي قيمة.

وهذه الأدلة جميعاً ذكرها ابن الضائع، إلا الشاهد الشعري.

٤- أدلة المذهب الأخير:

١- من السماع قول الشاعر^(١):

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

ووجه دلالة البيت أن "من" ظهرت فيه، فدل على تضمينها في الاسم، إذا لم تذكر معه.

ب- أن اسم "لا" تضمن معنى "من"، والاسم إذا ضمّن معنى الحرف بني.

ج- أن ما بني من الأسماء؛ لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بني؛ لتركبه مع الحرف.

الترجيح

ويتقوى عندي ما ذهب إليه ابن الضائع، وذلك لما يلي:

١- أن الاسم بني مع "لا"، وهي زائدة في قول الشاعر^(٢):

(١) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ٥٤/٢ واللسان: ٤٣٤/١٥ مادة (ألا) والجنى الداني: ٢٩٢ وأوضح المسالك: ١٣/٢ وتخليص الشواهد: ٣٩٦ وشرح الأشموني: ٣/٢ والتصريح على التوضيح: ٢٣٩/١ وهمع الهوامع: ٤٦٦/١ والدرر: ٣١٧/١ والمعجم المفصل: ٢٧٦/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه: ٢٠٣ وشرح التصريح: ٢٣٧/١ والخزانة: ٣٠، ٣١/٤ والمعجم المفصل: ٣٢٥/١.

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانَ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذَا لِلَّامِ ذُووُ أَحْسَابِهَا عُمَرَا
 ووجه دلالة البيت أن "لا" زائدة هنا، ومع ذلك فقد بنيت النكرة "ذنوب"
 معها، فبناؤها مع غير الزائدة أولى.^(١)

ب- بناء الاسم مع صفته، نحو: لا امرأةً صالحةً في الدار، و هذا أشار
 إليه ابن الضائع في كلامه.

ج- أن هذا القول لا يحوج إلى تقدير، ثم إن هذا التقدير لا حاجة إليه؛
 لأن "لا رجل" دال على نفي الجنس دون تقدير "من".
 ويتقوى في النهاية عندي ما ذهب إليه ابن الضائع، وإن ظل الرأي الآخر غير
 بعيد.

٢٣ - حكم اسم "لا" إذا كان جمع مؤنث سالماً.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأما جمع المؤنث السالم، فمن زعم أنه معرب، فينبغي أن
 يكسره من غير تنوين، ومن زعم أنه مبني قال: ينبغي أن يبني على الفتح؛ لأنه
 مركب، إنما بناؤه أبدا على الفتح.

والقياس عندي أن يُبني على الكسر، وذلك أن جمع المؤنث السالم نظير جمع
 المذكر السالم، وهو قد جاء على طريقة أن فتحة واحدة إعراب، وكذلك ينبغي
 أن يجري جمع المؤنث السالم، ألا تراهم لم ي حذفوا تنوينه، فيما لا ينصرف في اللغة
 الفصيحة؛ لأنه قد حكم له بحكم نون الجمع".^(٢)

وهو في بلا نسبة في: الخصائص: ٣٦/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٥٨/٢ وأوضح المسالك: ٣/٢
 وهمع الهوامع: ٤٧٠/١.

(١) انظر: شرح الكافية للرضي: ١٥٨/٢.

(٢) شرح الجمل أ: ١٠٤٢/٣.

حاول ابن الضائع أن يصنّف أقوال النحاة في جمع المؤنث السالم، فأعادها إلى قولهم في اسم "لا"، ولهم فيه مذهبان:

١- فمن ذهب إلى أن اسم "لا" معرب^(١)، فيلزمه عند ابن الضائع أن يكسر جمع المؤنث من غير تنوين.

٢- ومن ذهب إلى أنه مبني^(٢)، فيلزمه أن يبينه على الفتح.

ثم اختار أن يبنى على الكسر مع التنوين، فتقول: لا مسلمات في الدار، ودلّ على ذلك بالقياس، إذ يُحمل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم، وهو قد بني على ما ينصب به، وهي الياء.

واستدل على بقاء التنوين بأمرين:

١- أن جمع المذكر السالم في حالة النصب، نحو: رأيت المسلمين، منصوب بفتحة مقدرة على الياء^(٣)، فعلامه إعرابه فتحة واحدة، فكذلك جمع المؤنث تكون الكسرة في نحو: رأيت مسلمات، هي علامة الإعراب، والتنوين للمقابلة، ولهذا بقي مع اسم "لا" إذا قلت: لا مسلمات في الدار؛ لأنه ليس تنوين إعراب، فيمنع من بناء "لا" مع اسمها.

٢- أن العرب أبقت التنوين في جمع المؤنث الممنوع من الصرف، نحو:

(١) انظر: الارتشاف: ١٢٩٦/٣ إذ قال أبو حيان: "وذهب الكوفيون والجرمي والسيرافي والرماني إلى أنها فتحة إعراب".

(٢) انظر: السابق: ١٢٩٦/٣ إذ قال أبو حيان: "فذهب أكثر البصريين إلى أنها حركة بناء، والأخفش والمازني والمبرد والفارسي".

(٣) انظر: الارتشاف: ٥٦٨/٢، ٥٦٩ حيث قال أبو حيان: "وذهب الخليل وسيبويه إلى أن حركات الإعراب مقدرة في الألف والواو والياء، واختاره الأعمش والسهيلي وإليه أذهب وهمع الهوامع: ١/١٥٧، ١٥٨ وما ذكره أبو حيان من مذهب سيبويه في الكتاب: ١٧/١-١٨ وفهم أبي حيان أحد الاحتمالات في فهم كلام سيبويه.

عرفات، فقد قال الله — تعالى —: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ} (١).

و"عرفات" ممنوعة من الصرف (٢)، وبقي معها التنوين؛ لأنه تنوين مقابلة، لا تنوين تمكن.

آراء النحويين

اختلف النحاة في اسم "لا" إذا كان جمع مؤنث سالما على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن يبنى على الفتح وجوبا، فتقول: لا مسلمات في الدار، وهو مذهب المازني (٣) وأبي علي الفارسي (٤) والرماني (٥) والصقلي (٦) وابن عصفور في "المقرب" (٧).

المذهب الثاني: أن يبنى على الكسر وجوبا، والقائلون به فريقان:

١- يبنى على الكسر دون تنوين، وهو مذهب ابن عصفور في "شرح الجمل" (٨) ونسبه الرضي إلى الجمهور (١) ونماه أبو حيان (٢)

(١) سورة البقرة: ١٩٨.

(٢) انظر: إعراب القرآن: ٢٩٦/١.

(٣) انظر: المسائل الحلييات: ٣١٢ والخصائص: ٣٠٥/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٥٨/٢ والارتشاف: ١٢٩٧/٣ وتخليص الشواهد: ٣٩٩ وشرح التصريح: ٢٣٩/١ وهمع الهوامع: ٤٦٨/١.

(٤) انظر: المسائل الحلييات: ٣١١ والارتشاف: ١٢٩٧/٣ وتخليص الشواهد: ٣٩٩ وشرح التصريح: ٣٩٩/١ وهمع الهوامع: ٤٦٨/١.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٢٩٧/٣ وتخليص الشواهد: ٣٩٩.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٢٩٧/٣.

والصقلي هو عمر بن خلف بن مكّي، إمام لغوي ومحدث، من تصانيفه: تثقيف اللسان، مات سنة

إحدى وخمسمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٣٩ وبغية الوعاة: ٢١٨/٢.

(٧) انظر: المقرب: ١٩٠/١ وشرح التسهيل: ٥٥/٢.

(٨) انظر: شرح الجمل: ٢٧٢/٢.

وابن هشام^(٣) والأزهري^(٤) إلى الأكثرين، وقال به ابن عذرة^(٥).
٢- يبنى على الكسر مع التنوين، وهو مذهب ابن الدهان^(٦) وابن
خروف^(٧) وجزم به ابن مالك في "سبك المنظوم"^(٨) ويفهم من كلام المالقي الميل
إليه^(٩)، ونسبه أبو حيان^(١٠) وابن هشام^(١١) إلى قوم من المتقدمين.
وإلى هذا الرأي مال ابن الضائع.

المذهب الأخير: جواز البناء على الفتح و البناء على الكسر، وأحسب أن
أصحاب هذا المذهب يفترون إلى فئتين:

-
- (١) انظر: شرح الكافية: ١٥٧/٢.
 - (٢) انظر: الارتشاف: ١٢٩٧/٣.
 - (٣) انظر: تخلص الشواهد: ٣٩٩.
 - (٤) انظر: شرح التصريح: ٢٣٩/١.
 - (٥) انظر: السابق: ٢٣٩/١.
- وابن عذرة هو الحسن بن عبدالرحمن، أبو الحكم، ولد سنة اثنتين وعشرين وستمائة، وأخذ عن أبي
العلاء القرطي وابن عصفور. انظر: بغية الوعاة: ٥١٠/١.
- (٦) انظر: همع الهوامع: ٤٦٩/١.
- وابن الدهان هو سعيد بن المبارك الأنصاري، عُرف بابن الدهان، من أعيان النحاة، له من
التصانيف: شرح الإيضاح، شرح اللمع، وغيرهما، مات سنة خمسمائة وتسع وستين. انظر: إشارة
التعيين: ١٢٩، ١٣٠ وبغية الوعاة: ٥٨٧/١.
- (٧) انظر: الارتشاف: ١٢٩٧/٣ وتخلص الشواهد: ٣٩٩ وهمع الهوامع: ٤٦٩/١ قلت: ولم أجد هذا
الرأي في المحقق من "شرح الجمل" في موضوع "لا" النافية للجنس: ٩٨١/٢.
 - (٨) انظر: شرح التصريح: ٢٣٩/١ وليس المقصود به الألفية، إنما هو كتاب آخر. انظر: بغية الوعاة:
١٣٣/١.
 - (٩) انظر: رصف المباني: ٢٦٥.
 - (١٠) انظر: الارتشاف: ١٢٩٧/٣.
 - (١١) انظر: تخلص الشواهد: ٣٩٩.

١- الأولى تذهب إلى جواز الوجهين مع تقديم الفتح، وهم ابن مالك^(١) وابنه^(٢) والرضي^(٣) وابن هشام^(٤) والدمامي^(٥).

٢- الأخرى تذهب إلى التسوية بين البناء على الفتح والكسر، وهم أبو حيان^(٦) إذ قال: "والصحيح جواز الكسر والفتح من غير تنوين، وبه ورد السماع، ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا"^(٧). والأزهري^(٨) والسيوطي^(٩).

المناقشة

١- تبين من سرد المذاهب أن ابن عصفور قال بمذهبين، عبّر عن هذين المذهبين بما يلي:

قال ابن عصفور في "المقرب": "وإن كان غير ذلك، فإن كان مفرداً أو جمع تكسير، أو جمع سلامة بالألف والتاء، بني معها على الفتح، وحذف التنوين، فتقول: ...، ولا هندات لك"^(١٠).

وقال في "شرح الجمل": "ومن قال: إنها مبنية؛ لتضمنها الحرف يقول في النصب: لا أذرعَات، بالكسر، وحجته أن المبني مع "لا" قد أشبه المعرب

(١) انظر: شرح التسهيل: ٥٥/٢.

(٢) انظر: شرح الألفية: ١٨٧.

(٣) انظر: شرح الكافية: ١٥٨/٢.

(٤) انظر: معني اللبيب: ٢٣٨/١.

(٥) انظر: تعليق الفرائد: ٩٦/٤.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٢٩٧/٣ والنكت الحسان: ١٠٩.

(٧) الارتشاف: ١٢٩٧/٣.

(٨) انظر: شرح التصريح: ٢٣٩/١.

(٩) انظر: همع الهوامع: ٤٦٨/١.

(١٠) المقرب: ١٩٠/١.

المنصوب، ولذلك نُعت على الموضع، كما أن الجمع بالألف والتاء في حال
النصب مكسور، فكذلك يكون مع "لا"، وهو الصحيح، وبه ورد السماع، قال
ابن مقبل^(١):

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدٌ، وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ".^(٢)

اختلف اختيار ابن عصفور، وأظن أن معاد ذلك عدم معرفته بالسماع الوارد،
إلا بعد تأليف "المقرب".

٢- بان أن للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال، وجاء دور ذكر ما استدلوا به
على مذاهبهم، وهو كالتالي:

(١) البيت من البسيط، وأخطأ ابن عصفور في نسبه، فهو لسلامة بن جندل، وليس لابن مقبل، وهو
في المفضليات: ١٢٠ بلفظ "أودى الشباب" وفي شرح التسهيل: ٥٥/٢ والمساعد: ٣٤٠/١ وشرح
التصريح: ٢٣٨/١ وهو فيها بلفظ "إن الشباب" والخزانة: ٢٧/٤ والدرر: ٣١٩/١ بلفظ "أودى"
والمعجم المفصل: ١٣٢/١ بلفظ "إن".

وهو بلا نسبة في شرح الكافية للرضي: ١٥٨/٢ وأوضح المسالك: ٩/٢ شفاء العليل: ٣٨٠/١
وتعليق الفرائد: ٩٥/٤ وشرح الأشموني: ٨/٢ وهو فيها جميعا بلفظ "إن الشباب" وجمع الهوامع:
٤٦٨/١، وقد قال البغدادي عن هذا البيت في الخزانة: ٢٩/٤: "لم يرو أحد "إن الشباب" بدل
"أودى" فيما رأيت، وزعم ابن هشام في "شرح شواهد" أن الرواية بـ"إن"، وأن ابن الناظم حرّفه،
فرواه "أودى الشباب".... وهذا كله عسفٌ في الرواية، وتخطئة للمصيب".

قلت: وليس هذا البيت في "شرح الألفية" لابن الناظم، والذي في "تخليص الشواهد": ٤٠٠ أن
المنشد له بهذه الرواية "أودى" الناظم نفسه، وهو في "شرح التسهيل" لكن بلفظ "إن": ٥٥/٢ وليس
البيت في "شرح الكافية الشافية" ولا "شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت".

وسلامة هو ابن جندل من بني عامر بن عبيد، جاهلي قديم، وهو من فرسان تميم المعدودين، توفي
نحو سنة ثلاث وعشرين قبل الهجرة. انظر: الشعر والشعراء: ١٧٠ والأعلام: ١٠٦/٣.

وابن مقبل هو تميم بن أبي من بني العجلان، وكان جاهليا وإسلاميا، مات بعد سنة سبع وثلاثين.
انظر: الشعر والشعراء: ٣٠٢ والأعلام: ٨٧/٢.

(٢) شرح الجمل: ٢٧٢/٢.

١- حجة المذهب الأول:

١- القياس: فالقياس عليه هو اسم "لا" المفرد، والمقياس هو اسم "لا" إذا كان جمع مؤنث سالما، والعلة الجامعة هي التركيب، وقد وُجدت في المقياس، فلذلك أخذ حكم المقياس عليه، فيكون مبنيا على الفتح مثله^(١).

وقال عنه الأزهرى: "وهو حسن في القياس"^(٢).

٢- أن هذا القول يتحقق به طرد الباب على نسق واحد، قال الرضى: "وهذا أولى؛ طردا للباب على نسق واحد"^(٣).

ب- حجة المذهب الثاني: وهو ينقسم إلى مذهبين:

١- فحجة من يرى البناء على الكسر دون تنوين السماع، وهو قول سلامة بن جندل:

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدُ، وَلَا لَدَاتٍ لِالشَّيْبِ

حيث روى البيت بالكسر، وقال الرضى عن هذا المذهب: "والجمهور يكسرونه بلا تنوين؛ لأنها — وإن لم تكن للتمكن — فهي مشبهة لتنوين التمكن"^(٤).

٢- وحجة من يرى البناء على الكسر مع التنوين القياس، وذلك أنهم نظروا إلى تنوين جمع المؤنث من زاوية أنه تنوين مقابلة، وليس تنوين تمكن، ولهذا

(١) انظر: شرح الكافية للرضى: ١٥٧/٢.

(٢) شرح التصريح: ٢٣٩/١.

(٣) شرح الكافية: ١٥٨/٢.

(٤) السابق: ١٥٧/٢.

حملوه — هنا — على جمع المؤنث الممنوع من الصرف نحو: عرفاتٍ، فأبقوا فيه التنوين، كما أبقوه في "عرفات"، وهو مع بقاء التنوين، ليس بمعرب، كما أن "عرفات" مع بقاء التنوين، ليس بمصروف^(١)، وهذا أشار إليه ابن الضائع في صدر المسألة.

ج- **وحجة المذهب الأخير السماع**، وهو قول الشاعر:

أودى الشبابُ الذي مجدُّ عواقبه فيه نلذُّ، ولا لذاتٍ للشيبِ
وقول الشاعر^(٢):

لا سابغاتٍ ولا جأواءَ باسلةٌ تقي المنونَ لدى استيفاءِ آجالِ
حيث رُوي البيتان بالفتح والكسر في "لذاتٍ وسابغاتٍ".

الترجيح

أحسب أن الراجح القول بجواز الوجهين، وذلك لما يأتي:

أ- أن السماع قد صحَّ عن العرب بالفتح والكسر، ولا سلطان للقياس مع وجود السماع المخالف له.

ب- أن القول بأنه مبني على الكسر مع التنوين؛ لأن التنوين للمقابلة، فلا يضر بالبناء، يعترضه نحو: يا مسلماتُ، فمع أن التنوين فيه للمقابلة، فقد حُذِف.

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٦/١.

(٢) البيت من البسيط، ولم أعرف قائله، وهو في شرح الألفية لابن الناظم: ١٨٧ وتخليص الشواهد: ٣٩٦ وشرح قطر الندى: ٢٣٢ وشفاء العليل: ٣٨٠/١ وشرح الأشموني: ٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦٨/١ والدرر: ٣٢٠/١ والمعجم المفصل: ٧٤١/٢.

السابغات: جمع سابغة، وهي التامة الطويلة، القاموس: ١٠١٢ مادة (سبغ)، وجأواء: كنية جأواء: هي التي يعلوها لون السواد؛ لكثرة الدروع، اللسان: ١٢٧/١٤ مادة (جأى)، وباسلة: شجاعة، اللسان: ٥٣/١١ مادة (بسل)، والمنون: هنا الموت، القاموس: ١٥٩٤ مادة (من).

ج- أن قول الرضي بأنه يبنى على الفتح؛ طردا للباب على حكم واحد، ليس أولى من القول بأنه يبنى على الكسر؛ طردا للباب على حكم واحد، وهو قولهم: إن اسم "لا" يبنى على ما ينصب به. (١)

وبما تقدم يظهر أن أقرب الأقوال الأخير، وليس المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

٢٤ - الخلاف في إعراب "سي" من "لا سيما".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ووجه إعرابها أن "سي" من قولك: لا سيما، اسم "لا" ...، وهذا هو الوجه". (٢)

اختار ابن الضائع أن تكون "سي" في نحو: جاء الناس لا سيما الصديق، اسم لا النافية للجنس.

آراء النحويين

اختلف النحاة في إعراب "سي" من قولك: فاز الصابرون لا سيما أيوب — عليه السلام — على مذهبين:

المذهب الأول: أن "سي" اسم "لا" النافية للجنس، وقال به الخليل (٣) وسيبويه (٤) وابن يعيش (٥) وابن مالك (١) وأبو حيان (٢) وابن هشام (٣)

(١) انظر: الكافية لابن الحاجب: ١١٥ وشرح التسهيل: ٥٣، ٥٥/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٥٥/٢ وجمع الهوامع: ٤٦٢/١.

(٢) شرح الجمل أ: ٩٣٦/٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٨٦/٢.

(٤) انظر: السابق: ٢٨٦/٢.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٨٥/٢.

وابن عقيل^(٤) والأشثوني^(٥) والسيوطي^(٦) ونسبه إلى الجمهور.

المذهب الأخير: أنّ "سي" منصوب على الحال، وقال به أبو علي الفارسي^(٧).

قال أبو حيان عن مذهب أبي علي: "وزعم أبو علي في "الهيئيات" ^(٨) أن "لا" ليست عاملة النصب في "سيما"، بل "سي" منصوب على الحال، والعامل فيها الجملة السابقة، وكأنه قال: قام القوم غير مماثلين زيदा في القيام".^(٩)

ونقل البغدادي نص "الهيئيات" فقال: "وفي الهيئيات للفارسي: إذا قيل: قاموا لا سيما زيد، فـ"لا" مهملة، و"سي" حال، أي: قاموا غير مماثلين لزيد في القيام".^(١٠)

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣١٨/٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٥٥٢/٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ١٤٠/١.

(٤) انظر: المساعد: ٥٩٧/١.

(٥) انظر: شرح الأشثوني: ١٧٣/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع: ٢١٨/٢.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٥٥٢/٣ ومغني اللبيب: ١٤٠/١ وشرح الأشثوني: ١٧٣/٢ والخزانة: ٤٤٦/٣

قلت: ولم أجد هذا المذهب في: البغداديات، والمسائل المثورة، والمسائل العضديات، والمسائل الحلبيات، وإيضاح الشعر.

(٨) قال عبدالسلام هارون عن الهيئيات هامش الخزانة: ٤٤٦/٣: "مسائل لأبي علي الفارسي أملاها في (هيت) بالكسر، وهي بلدة على الفرات".

وهيت: بكسر أوله، مدينة في العراق على شاطئ الفرات، سُميت بذلك؛ لأنها في هوة من الأرض، وقيل: نسبة إلى بانيها، وهو هيت بن السبندی. انظر: معجم البلدان: ٤٢٠/٥—٤٢١ ومعجم ما استعجم: ١٣٥٧/٤.

(٩) الارتشاف: ١٥٥٢/٣.

(١٠) الخزانة: ٤٤٦/٣.

المناقشة

١ - لم أجد غير أبي علي الفارسي نُسب له هذا الرأي، مع أنني وجدته في "البغداديات" يوافق الجمهور على أن "سي" اسم "لا" قال: "فـ"سي" منتصب بـ"لا" والخبر مضمّر".^(١)

الترجيح

الراجح عندي المذهب الأول، وذلك لما يلي:

١- أنه الأقرب.

ب- يرد قول أبي علي صحة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال المفردة، إذ لا تقول: جاء زيد ولا ضاحكا.^(٢)

ج- ويرده - أيضا - وجوب تكرار "لا" في الحال المفردة نحو: رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد.^(٣)

وبهذا يترجح عندي ما ذهب إليه ابن الضائع من إعراب "سي" اسما لـ"لا"، وهو ما ذهب إليه الجمهور.

(١) البغداديات: ٣١٧.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ١٤٠/١ وهمع الهوامع: ٢١٨/٢ والخزانة: ٤٤٦/٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ١٤٠/١ وهمع الهوامع: ٢١٨/٢ والخزانة: ٤٤٦/٣.

باب: ظن وأخواتها

٢٥ - تعدي "حدّث" إلى ثلاثة مفعولات.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وقد أنكر بعضهم ذلك في "حدّث"، وهو غير منكر، فقد أثبتته السيرافي، وعليه بيت الحماسة^(١):

وَحُدِّثْتُ قَوْمِي أَحَدَثَ الدَّهْرِ فِيهِمْ وَعَهْدُهُمْ بِالْحَادِثَاتِ قَرِيبُ

فـ"قومي" هو المفعول الثاني، و"أحدث الدهر" جملة فعلية في موضع المفعول الثالث؛ لأن المفعول الثاني والثالث هما المفعول الأول والثاني في باب "ظن".^(٢)

مال ابن الضائع إلى أن "حدّث" جاء متعدداً إلى ثلاثة مفعولات، واستدل بإثبات السيرافي له، وحمل بيت الحماسة عليه.

آراء النحويين

للنحاة في "حدّث" ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب من لم يذكر "حدث" في الأفعال التي تتعدى إلى

(١) البيت من الطويل، وهو من قصيدة لجزء بن ضرار أخي الشماخ في شرح حماسة أبي تمام للأعلم: ١٣٤/١.

والشاعر جزء بن ضرار الغطافي، أخو الشماخ، شاعر مخضرم، رثى عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — بقوله:

عليك سلام من أمير وباركت يد الله في ذاك الأديم الممزّق

انظر: الأغاني: ١٨٥/٩ و١٨٧ والإصابة: ٥٣٥/١.

(٢) شرح الجمل أ: ٧٩، ٨٠/٢.

ثلاثة مفعولات، وهم متقدمو البصريين^(١)، ومنهم سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) وتبعهم الفارسي^(٥).

المذهب الثاني: من عدّ "حدث" من المتعدي إلى ثلاثة مفعولات، وهو مذهب الكوفيين^(٦)، والسيرافي^(٧)، والزخشي^(٨)، وابن عصفور^(٩)، والرضي^(١٠)، وابن هشام^(١١)، والدمامي^(١٢)، والأشموني^(١٣). وهذا المذهب هو الذي مال إليه ابن الضائع.

المذهب الأخير: من منع تعديته، وجعله على تقدير حذف حرف الجر، وهم الشلوبين^(١٤)، وابن يعيش^(١٥)، وابن مالك^(١٦)، والأزهري^(١).

(١) انظر: الارتشاف: ٢١٣٣/٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٤١/١.

(٣) انظر: المقتضب: ١٢٢/٣، ١٢١.

(٤) انظر: الأصول: ١٨٧/١.

(٥) انظر: الإيضاح: ١٥٦.

(٦) انظر: الارتشاف: ٢١٣٣/٤ و المساعد: ٣٨٣/١ وتعليق الفرائد: ٣١٢/٤ وجمع الهوامع: ٥٠٨/١.

(٧) انظر: شرح السيرافي: ٢٩١/١ ب.

(٨) انظر: المفصل: ٢٥٧.

(٩) انظر: شرح الجمل: ٣٠٤/١.

(١٠) انظر: شرح الكافية: ١٤٢/٤.

(١١) انظر: أوضح المسالك: ٨٠/٢.

(١٢) انظر: تعليق الفرائد: ٢١٥/٤.

(١٣) انظر: شرح الأشموني: ٣٧/٢.

(١٤) انظر: التوطئة: ٢٠٦.

(١٥) انظر: شرح المفصل: ٦٦/٧.

(١٦) انظر: شرح التسهيل: ١٠٢/٢.

المناقشة

١- أحسب أن ابن الضائع لم يحسن عندما جعل قول السيرافي حجة له على تعدي "حدث" إلى ثلاثة مفعولات؛ لأن نحاة آخرين من المتقدمين لم يذكروا "حدث"، فليس الأخذ بقول أحدهم أخف وزنا من الأخذ بقول السيرافي. ثم إن السيرافي — وإن كان أول من ذكر "حدث" — قد جعله على تقدير حرف الجر "عن"، وذلك صريح في كلامه؛ إذ قال: "والضرب الآخر: ما كان في معنى الخبر، والتقدير فيه "عن" (٢).

٢- نسب السيوطي (٣) إلى ابن مالك القول بتعدي "حدث" إلى ثلاثة مفعولات، وهذا يوافق كلامه في "شرح الكافية الشافية" (٤)، ويخالف ما قرره في "شرح التسهيل" (٥).

٣- أدلة المذهب الثاني: شاهدان شعريان، وهما قوله:

حُدِّثَ قوميَ أَحَدَثَ الدهرُ فيهِمُ وعهدُهُم بالحادثاتِ قَريبُ
فالتاء في "حُدِّثَ" نائب فاعل، و"قومي" مفعول ثان، وجملة "أحدث الدهر فيهم" في محل نصب مفعول ثالث، وقد أشار ابن الضائع إلى هذا في صدر المسألة.

وقول الآخر (٦):

(١) انظر: شرح التصريح: ٢٦٥/١.

(٢) شرح السيرافي: ٢٩١/١ ب.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٥٠٨/١.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ٥٧١/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١٠٢/٢.

(٦) البيت من الخفيف، وهو من معلقة الحارث، انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٤٦٩ وشرح القصائد المشهورات: ٦٨، وشرح المعلقات السبع: ٢٧٢ وهو فيها بلفظ:

أَوْ مُنْعَتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْ ثَمَوَهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

قال السيرافي في بيان وجه الاستشهاد من هذا البيت: "فالتاء والميم المفعول الأول، وقد أقيم مقام الفاعل، والهاء المفعول الثاني، و"له علينا العلاء" جملة في موضع المفعول الثالث". (١)

وقد تعدى؛ لتضمينه معنى "أعلم". (٢)

٤- أدلة المذهب الأخير، وهي:

- أ- أن سيبويه حمل "نبأ" على حذف حرف الجر^(٣)، فيما حكاه عن العرب: نبئت زيدا، قال: يريد: نبئت عن زيد. (٤)
- ب- أن النصب لحذف الجر بعد "نبأ" مقطوع بثبوته، فيما حكي من قول بعض العرب: نبئت زيدا، مقتصرا عليه. (٥)

أَوْ مُنْعَتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْ ثَمَوَهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ

وهو منسوب في شرح السيرافي: ٢٩١/١ ب والمفصل: ٢٥٧ وشرح المفصل: ٦٦/٧ وشرح التسهيل: ١٠١/٢ والارتشاف: ٢١٣٤/٤ والمساعد: ٣٨٣/١ وتعليق الفرائد: ٢١٣/٤ وشرح الأشموني: ٣٧/٢ والتصريح: ٢٦٥/١ وهو في الارتشاف وما بعده بلفظ "الولاء" بدل "العلاء"، وهمع الهوامع: ٥٠٨/١ والدرر: ٣٥٤/١ وفي هذين بلفظ "العلاء"، وفي المعجم المفصل: ١٩/١ بلفظ "الولاء".

هو الحارث بن حلزة البشكري، كان أبرص، وهو من أصحاب المعلقات، مات سنة خمسين قبل الهجرة تقريبا. انظر: الشعر والشعراء: ١١٦ والأعلام: ١٥٤/٢.

(١) شرح السيرافي: ٢٩١/١ ب.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٤/١ وشرح الكافية للرضي: ١٤٣/٤ وتعليق الفرائد: ٢١٥/٤ وشرح الأشموني: ٣٧/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٨/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ١٠١/٢.

(٥) انظر: السابق: ١٠١/٢.

- ج- لم تُجرَ "نبأ وأخواتها" مجرى "أعلم" إلا حيث حذف حرف الجر. (١)
- وهذا في "نبأ" مع كثرة استعمالها متعدية، فيكون حمل "حدث" على حكمها أولى؛ لندرة استعمالها متعدية.
- د- أن حمّله على حذف حرف الجر فيه حمل على ما ثبت، وهو التوسع في حذف حرف الجر. (٢)
- ه- أن التضمين خلاف الأصل. (٣)

الترجيح

أحسب أن الأقرب من هذه الأقوال قول ابن الضائع حيث جعل تعديده إلى ثلاثة غير منكر، ومعنى ذلك أن الأصل فيه عدم تعديده إلى ثلاثة؛ لكن لما جاء السماع بتعديده أخذ به.

ويمكن أن يُعترض الرأي الآخر بما يلي:

- ١- أن ما أشار إليه ابن مالك من حمل "حدث" على "نبأ" ليس بعدل؛ لأنّ "حدث" جاء السماع بتعديده، وتقدير حرف الجر خلاف الأصل، ثمّ ليس هناك حاجة، تدعو إلى اعتباره؛ إذ أنّ لـ "حدّث" أخوات أخرى، جاءت متعدية إلى ثلاثة مفعولات، فليس في القول بتعديده على قلة اختراع لقاعدة جديدة.
- ٢- أن القول بأن "حدث" عمل بتضمين معنى "أعلم"، إنما هو تفسير لعمله، والأمر الثابت فيه ورود السماع بتعديده، فيظل القول بالتضمين احتمالاً محتملاً في تعليل عمل "حدث".

ويبقى الأقرب عندي ما ذهب إليه ابن الضائع.

(١) انظر: السابق: ١٠١/٢.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح: ٢٦٥/١.

(٣) انظر: السابق: ٢٦٥/١.

باب: نائب الفاعل

٢٦ - نيابة المفعول الثاني لـ "ظن" عن الفاعل.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإن كان الفعل المتعدي إلى مفعولين من باب "ظننت" فيقام الأول، وهو الذي كان قبل دخول "ظننت" مبتدأ، واختلف في جواز إقامة الثاني، وقد اضطرب الأستاذ أبو علي — رحمه الله — في جوازه، فأجازته مرة، ومنعه أخرى، والأشبه جوازه".^(١)

ذكر ابن الضائع أن في هذه المسألة مذهبين:

الأول: جواز نيابة المفعول الثاني، وهو مذهب أبي الشلوين في أحد قولي، واختيار ابن الضائع.

الأخير: المنع، وهو أحد قولي أبي علي الشلوين.

آراء النحويين

اختلف النحاة في نيابة المفعول الثاني لـ "ظن" عن الفاعل على قولين:

المذهب الأول: القول بالمنع، وهو مذهب الزمخشري^(٢) والجزولي^(٣)

(١) شرح الجمل أ: ٢٠٣/٢.

(٢) انظر: الفصل: ٢٥٩.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٨٧٤/٢ والارتشاف: ١٣٢٩/٣ وأوضح المسالك: ١٥٢/٢ وشرح التصريح: ٢٩٢/١ وجمع الهوامع: ٥١٩/١.

والجزولي هو عيسى بن عبدالعزيز، أبو موسى، لزم ابن بري، وأخذ عنه قوم منهم الشلوين وابن معط، له من التصانيف: شرح أصول ابن السراج، والمقدمة المشهورة، مات سنة سبع وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٤٧ وبغية الوعاة: ٢٣٦/٢.

وصدر الأفاضل^(١) وابن يعيش^(٢) وابن الحاجب^(٣) وابن هشام الخضراوي^(٤)،
ونسبه ابن مالك وابنه والأزهري إلى الأكثرين^(٥) ونسبه الرضي للمتقدمين^(٦).
قلت: وسيبويه لم يمثل بـ"ظن"، وبما أن منهجه وصفي يرصد وقائع اللغة،
فإن هذا يدفع الباحث للقول بأنه يمنع من نيابة ثاني مفعولي "ظن"، ومع ذلك
فيظل ذلك احتمالاً^(٧).

وأما المبرد فيفهم من كلامه أنه يذهب إلى المنع، إذ يقول: "فإن جئت بمفعول
آخر بعد المفعول الذي قام مقام الفاعل، فهو منصوب، كما يجب في المفعول،
وذلك قولك: أعطيت زيداً درهماً، وكسي أخوك ثوباً، وظن عبد الله أخاك"^(٨).

المذهب الأخير: القول بالجواز، والنحاة فيه مذاهب:

١- من أجاز نيابة المفعول الثاني دون شرط، وهو ابن عصفور^(٩)، وقد نسب
إليه أبو حيان وابن هشام والأشموني والأزهري والسيوطي الجواز بشرط أمن
اللبس^(١).

(١) انظر: التخمير: ٢٦٧/٣.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٧٧، ٧٢/٧.

(٣) انظر: الإيضاح شرح المفصل: ٥٧/٢.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٣٢٩/٣ وأوضح المسالك: ١٥٣/٢ والمساعد: ٤٠٠/١ وشرح التصريح:
٢٩٢/١ وجمع الهوامع: ٥١٩/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١٢٩/٢ وشرح الكافية الشافية: ٦١٠/٢ وشرح الألفية: ٢٣٦ وشرح
التصريح: ٢٩٢/١.

(٦) انظر: شرح الكافية: ٢١٧/١.

(٧) انظر: الكتاب: ٤١/١—٤٢.

(٨) المقتضب: ٥٠/٤.

(٩) انظر: شرح الجمل: ٥٣٨/١ والمقرب: ٨١/١.

وهذا الذي ذهب إليه ابن الضائع.

ب- من أجاز النيابة؛ لكن بشرط، وقد اختلفوا في ذلك الشرط، على أقوال:

١- من اشترط أمن اللبس، وهو قول ابن دُرستويه^(٢) وأبي البركات الأنباري^(٣) والشاطبي^(٤) ونسبه الرضي إلى المتأخرين^(٥).

٢- من اشترط أمن اللبس، وكون المفعول الثاني غير جملة ولا شبيها بها، وهو مذهب نُسب إلى السيرافي^(٦) وأخذ به ابن طلحة^(٧) والشلوبين^(٨) وابن مالك^(٩).

(١) انظر: الارتشاف: ١٣٢٩/٣ وأوضح المسالك: ١٥٣/٢ وشرح الأشموني: ٦٥/٢ وشرح التصريح: ٢٩/١ وجمع الهوامع: ٥١٩/١.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٧٧/٧.

وابن درستويه هو عبدالله بن جعفر بن درستويه، لقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدار قطني، له من التصانيف: الإرشاد في النحو، شرح الفصيح، وغيرهما، ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين، ومات سنة سبع وأربعين وثلاثمائة.

ولاسمه ضبطان: الأول بضم الدال والراء وسكون السين وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء.

والآخر: بفتح الدال والراء والواو. انظر: إشارة التعيين: ١٦٢ وبغية الوعاة: ٣٦/٢.

(٣) انظر: الأسرار: ٦٦.

(٤) انظر: المقاصد الشافية: ٥٩/١.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٢١٧/١.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٣٢٩/٣ وشرح التصريح: ٢٩٣/١.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٣٢٩/٣ وأوضح المسالك: ١٥٣/٢ وشرح الأشموني: ٦٥/٢ وشرح التصريح: ٢٩٣/١ وجمع الهوامع: ٥١٩/١.

وابن طلحة هو محمد بن طلحة، أبو بكر، تأدب بالأستاذ ابن ملكون وجابر بن محمد وأبي بكر بن صاف، كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة، ولد سنة خمس وأربعين وخمسمائة، ومات ثمان عشرة وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ٣١٥ وبغية الوعاة: ١٢١/١.

(٨) انظر: التوطئة: ٢٥٩ قلت: وأما "شرح المقدمة الجزولية: ٨٧٤/٢" فليس فيه تصريح برأي.

(٩) انظر: شرح التسهيل: ١٢٩/٢ وشرح الكافية الشافية: ٦١٠/٢.

٣- من زاد على ما تقدم شرطاً آخر، وهو أن لا يكون المفعول الثاني نكرة، وهو مذهب لم ينسب لأحد^(١).

٤- من اشترط إلزام كل من المفعولين مركزه؛ لأن به زوال اللبس، وهو مذهب الرضي^(٢).

المناقشة

١- نسب ابن الضائع إلى الشلويين الاضطراب، فمرة أجاز نيابة الثاني، ومنعه أخرى، والذي في "التوطئة" جوازه؛ إذ يقول: "فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد بنفسه، كان المختار إقامة الأول، وجاز إقامة غيره، ما لم يورث لبساً"^(٣).

٢- أحسب أن هذه المسألة ليس فيها سماع يعضد رأي المجيزين، وإنما معتمدهم القياس، وذا ما نص عليه الرضي في قوله: "وهذا الذي قلنا من حيث القياس، ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي "علمت"؛ لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، والجار أحق بصقبه"^(٤).

٣- حجج المذهب الأول:

١- أن مفعول "ظن" الثاني قد يكون جملة، نحو: ظننت زيدا أبوه قائم، وعلمت عمرا والده حنون، ولو ناب الثاني لكانت الجملة نائب فاعل، ولا يجوز أن تكون الجملة نائب فاعل، كما لم يجوز أن تكون فاعلاً.^(٥)

(١) انظر: الارتشاف: ١٣٢٩/٣ وأوضح المسالك: ١٥٣/٢ وشرح التصريح: ٢٩٣/١.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٢١٧/١.

(٣) التوطئة: ٢٥٩.

(٤) شرح الكافية: ٢١٨/١.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٧٢/٧، ٧٧ والتوطئة: ٢٦٠ والمقاصد الشافية: ٥٥/١.

ب- تغيير المعنى والالتباس فيه لو أقمت الثاني مقام الفاعل، وذلك في نحو: ظننت زيدا أخاك، فإنك لو قلت: ظن أخوك زيدا، فأقمت الثاني مقام الفاعل، كان الشك في "زيد" بعد أن كان الشك في أخوته. (١)

ج- أنك إذا أنبت المفعول الثاني من نحو: ظننت زيدا قائما، فقلت: ظن قائم زيدا، جعلت "قائم" مسندا ومسندا إليه في جملة واحدة، وبيان ذلك أنه كان مسندا إلى "زيد"، وإذا أنبته عن الفاعل أصبح مسندا إلى الفعل. (٢)

د- أن المفعول الثاني يكون نكرة كثيرا، نحو: ظننت زيدا قائما، فإذا أنبته فقلت: ظن قائم زيدا، أخبرت بالمعرفة عن النكرة، وذلك مرفوض إلا في الشعر أو في قليل الكلام. (٣)

ه- أن المفعول الثاني يكون مشتقا غالبا، نحو: ظننت زيدا قائما، فإذا ناب عن الفاعل، نحو: ظن قائم زيدا، أدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر؛ لأن في "قائم" ضميرا يعود على "زيد"، وهو متأخر في اللفظ والرتبة (٤).

٤- حجج المذهب الأخير:

أ- القياس على جواز: أعطي درهما زيدا، فإنه لا خلاف في جواز نيابة المفعول الثاني من باب "أعطى"، إذا أمن اللبس (٥).

وقد قال المبرد: "وقد يجوز أن تقول: أعطي زيدا درهما" (٦).

ب- موقفهم من المذهب الأول:

(١) انظر: شرح المفصل: ٧٢/٧، ٧٧

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٥٧/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢١٧/١.

(٣) انظر: المقاصد الشافية: ٥٥/١، ٥٦.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ١٥٢/٢ والمقاصد الشافية: ٥٥/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ١٢٩/٢ وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٣٦ والمساعد: ٤٠٠/١.

(٦) المقتضب: ٥١/٤.

١- الموافقة على بعض ما فيه:

١- فوافقوا على منع نيابته، إذا كان جملة أو شبه جملة^(١).

٢- ووافقوا على منع نيابته، إذا ألبس^(٢).

ب- ردّ ما أورده أصحاب المذهب الأول، بما يلي:

١- فردّ الرضي اللبس بإلزام كل مفعول مكانه^(٣).

٢- وردّ الرضي كونه مسندا ومسندا إليه في جملة واحدة، بقوله: "وفيما قالوا

نظر؛ لأن كون الشيء مسندا إلى شيء، ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة،

لا يضرب، كما في قولنا: أعجبتني ضرب زيد عمرا، فـ"أعجبتني" مسند إلى

"ضرب" و"ضرب" مسند إلى "زيد"، ولو كان لفظ مسندا إلى شيء أسند —

أي: ذلك الشيء — إلى ذلك اللفظ بعينه، لم يجز، وهذا كما يكون الشيء

مضافا، ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين، كـ"غلام" في قولك: فرس غلام زيد^(٤).

٣- وردّ الإخبار بالمعرفة عن النكرة، بأن الإخبار هنا عارض، والمقصود

الإخبار عن المعرفة.

أو يقال: إذا فرض أن الإخبار — هنا — بالمعرفة عن النكرة، فإن أفاد ذلك

جاز، وإلا لم يجز، ويكون من باب الابتداء بالنكرة^(٥).

٤- وردّ الإضمار بأمرين^(٦):

١- أن ذلك عارض، والأصل تأخيره في بنية الفاعل.

(١) انظر: شرح التسهيل: ١٢٩/٢ وأوضح المسالك: ١٥٣/٢ وشرح التصريح: ٢٩٢/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ١٢٩/٢ وأوضح المسالك: ١٥٣/٢ وشرح التصريح: ٢٩٢/١.

(٣) انظر: شرح الكافية: ٢١٧/١.

(٤) السابق: ٢١٧/١.

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٥٨/١.

(٦) انظر: السابق: ٥٨/١.

ب- لزوم كل معمولٍ مكانه، فيقال: ظُنَّ خالدًا قائمًا.

الترجيح

ويترجح عندي قول من ذهب إلى المنع مطلقا، وذلك لما يأتي:

أ- أن السماع في هذه المسألة مفقود.

ب- كثرة احتمال انتهاك قواعد اللغة، وهي أمور خمسة، ذكرها المانعون آنفا، وعندني أن مثل هذه الموانع، تمثل سببا للمنع؛ لأن المخاطب بالنحو هم عامة الناس، والأمر الذي يقتضي معرفة أخرى يعسر عليهم، فيكون منعه أولى، خاصة إذا كان السماع معدوما.

وبما تقدم يظهر أن الأقرب المذهب الذي لم يختره ابن الضائع، وهو المذهب الأول القائل بالمنع.

٢٧ - بَمَ يَنْتَصِبُ غَيْرَ النَّائِبِ؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وقد اختلف في نصب "الدرهم" من قولك: أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَهْمًا، فَقِيلَ: بَقِيَ مَنْصُوبًا، كَمَا كَانَ فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ، فَلَيْسَ نَاصِبًا "أُعْطِيَ"، وَهَذَا بَعِيدٌ، بَلِ الْأَوْلَى مَا قَالَ سَيَّبُويهِ، أَنَّهُ انْتَصَبَ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ تَعَدَّى إِلَيْهِ فِعْلٌ مَفْعُولٌ هُوَ بِمَثَلَةِ الْفَاعِلِ، يَعْنِي: أَنَّ "ضُرِبَ" لَمَّا بَنِيَ لِلْمَفْعُولِ، صَارَ مَعَهُ كَالْفَاعِلِ، وَلِذَلِكَ ارْتَفَعَ، فَإِذَا جَاءَ بَعْدَهُ مَفْعُولٌ آخَرَ كَانَ فَضْلَةً، فَانْتَصَبَ بِهَذَا اللَّفْظِ الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ، كَمَا انْتَصَبَ الْمَفْعُولُ فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ". (١)

(١) شرح الجمل أ: ٢/٢٠٣، ٢٠٢.

ذكر ابن الضائع في ناصب غير النائب قولين:

- ١ - أن الناصب له الفعل قبل تغييره بالبناء لما لم يسم فاعله، فنحو: أُعطي زيدٌ درهماً، الناصب لـ"درهماً" هو "أعطي" وليس "أُعطي" المبني للمفعول، وحكم على هذا القول بالبعد، والناصب — على هذا — غير موجود في الجملة.
- ٢ - أن الناصب له الفعل بعد تغييره، فالناصب لـ"درهماً" هو "أُعطي"، وهو الفعل الموجود في الجملة، وقد مال ابن الضائع إلى هذا القول، ونسبه إلى سيبويه.

آراء النحويين

اختلف النحاة في ناصب ما عدا النائب على ثلاثة أقوال:

- القول الأول:** وهو أن الناصب الفعل بعد بنائه للمفعول، وذهب إليه سيبويه^(١) وابن السيد^(٢) وابن عصفور^(٣) وابن مالك^(٤) والشاطبي — ونسبه إلى المحققين
- والأزهري^(٦)، وعزاه السيوطي إلى الجمهور^(٧).
- وهذا القول هو الذي رجحه ابن الضائع.

(١) انظر: الكتاب: ٤١، ٤٢/١.

(٢) انظر: إصلاح الخلل: ١٩٩.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٥٤٤، ٥٤٥/١ قلت: ميل ابن عصفور إليه يفهم من تضعيف ما عداه من الآراء.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ٦١٢/٢.

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٦١/١.

(٦) انظر: شرح التصريح: ٢٩١/١.

(٧) انظر: همع الهوامع: ٥٢٤/١.

القول الثاني: أن الناصب هو الفعل المحذوف، والمراد به الفعل قبل بنائه للمفعول، وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي^(١) وفهمه ابن يعيش من كلام الزمخشري^(٢)، وعزاه إليه السيوطي^(٣).

القول الأخير: أنه منصوب بفعل محذوف^(٤) تقديره: قَبْل، أو أخذ، وهو مذهب الفراء^(٥) وابن كيسان^(٦).

المناقشة

١ - أحسب أن المسألة قائمة على تفسير السماع وتأويله، وليست معتمدة على السماع، فالنحوي يحمل الشواهد المسموعة على ما تقرر لديه من قواعد قبل ورود السماع، أريد أن أقول: إن هناك قواعد تتعلق بما وراء اللغة، ويكون لها تأثير في فهم السماع، وهذه المسألة من تلك المسائل، وهي تتعلق بقضية أخرى، هي: هل المبني للمفعول أصل برأسه أو فرع عن المبني للفاعل؟^(٧)

فمن أخذ بأن المبني للمفعول أصل برأسه، جعل الناصب لغير النائب الفعل المبني للمفعول، ومن ذهب إلى أن المبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل، جعل الناصب لغير النائب الفعل المحذوف.

(١) انظر: الجمل: ٧٨.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٧٣/٧.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٥٢٤/١.

(٤) انظر: السابق: ٥٢٤/١ وحاشية الصبان على الأشموني: ٦٧/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع: ٥٢٤/١.

(٦) انظر: السابق: ٥٢٤/١.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٧٤/٧ وحاشية يس على التصريح: ٢٩٢/١ حيث عزى القول بأن المبني للمفعول أصل برأسه إلى الكوفيين.

قلت: ولعل مثل هذه القواعد القائمة على غير الواقع اللغوي سبب من أسباب عدم واقعية القواعد، وهي — في نهاية الأمر — افتراض، لا تحكم اللغة بصوابه، فكان من الموضوعية أن يُلغى، كما هو مشاهد في العلوم الطبيعية، أن الافتراض الذي لا تنصره التجربة، يختفي من دائرة العلم.

٢- نسب السيوطي إلى الزجاجي أن انتصاب غير النائب؛ لأنه خبر ما لم يسم فاعله، وأحسب أن هذا القول ليس باختيار الزجاجي، وإنما ساقه تسهيلا لتفهم المبتدئ، إذ قال: "وتقريبه على المتعلم أن تقول: نصبتَه؛ لأنه خبر ما لم يسم فاعله، وليس هذا من ألفاظ البصريين، ولكنه تقريب على المبتدئ".^(١)

قلت: وهو مع ذلك يعود إلى القول الأول؛ لأن العامل فيه في هذه الحالة الفعل المبني للمفعول.^(٢)

الترجيح

وأقرب الأقوال عندي القول الأول، وذلك لما يلي:

- أ- أن القول الثاني والأخير قائمان على خلاف الأصل، وهو إعمال محذوف.
- ب- أن نائب الفاعل حمل على الفاعل في الرفع والحديث عنه، فكذلك يحمل فعله على فعل الفاعل، فيعدى إلى مفعول.^(٣)
- ج- أن المحذوف لا يبقى عمله، إلا إذا كان الحكم له، وهو في هذه المسألة لا حكم له، فلا يظل عمله^(٤)، وكما قال ابن عصفور: "لأن العامل إذا ذهب لفظا وتقديرا، لم يجز إبقاء عمله، وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير، ألا ترى أن

(١) الجمل: ٧٨.

(٢) انظر: إصلاح الخلل: ٢٠٢.

(٣) انظر: السابق: ١٩٩.

(٤) انظر: السابق: ٢٠٠.

المعنى ليس إلا على إسناد الفعل للمفعول".^(١)

د- أن الفعل المبني للمفعول هو الرفع للنائب باتفاق، فليكن هو الناصب.^(٢)

ه- أن الفعل المبني للمفعول لا يكتفي — من جهة المعنى — بالنائب، فلا بد أن يكون هو الناصب؛ لأن المعنى لا يتم إلا بالمنصوب.

ز- أن العمل للطالب، والطالب في العبارة الموجود، وهو الفعل المبني للمفعول.^(٣)

هذا هو الذي رجحه ابن الضائع، وحكم بأنه الأولى.

٢٨ - إذا كان للفعل ثلاثة مفعولات، فهل ينوب الثاني مع وجود

الأول؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، فيقام الأول، واختلف في جواز إقامة الثاني، مع وجود الأول، وأجازه الأستاذ أبو علي، حيث لا يقع إلباس، فأجاز: أعلم زيدا كبشك سميئا، والأقرب أن لا يجوز؛ لأن الأول مفعول به صحيح، والثاني ليس كذلك، فينبغي أن لا يقام ما ليس بمفعول صحيح، مع وجود المفعول الصحيح، وللاستاذ أن يقول: إن العرب لم تفرق في ذلك إلا بين المفعول الذي ينصبه الفعل بنفسه، وبين الذي لا ينصبه الفعل بنفسه".^(٤)

(١) شرح الجمل: ٥٤٤/١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية: ٦١/١.

(٣) انظر: السابق: ٦١/١.

(٤) شرح الجمل أ: ٢٠٤/٢.

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة مذهبين:

الأول: جواز نيابة الثاني مع وجود الأول، وهو مذهب أبي علي الشلوين.
الأخير: المنع من نيابة المفعول الثاني لـ "أعلم" مع وجود الأول، واختاره ابن الضائع، وعلل ذلك، بأن المفعول الأول مفعول صحيح، بخلاف الثاني والثالث، ولا يجوز إقامة المفعول غير الصحيح مع وجود المفعول الصحيح.

آراء النحويين

للنحاة في نيابة الثاني في باب "أعلم" مع وجود الأول مذهبان:

المذهب الأول: إجازة نيابة الثاني مع وجود الأول، لكن بشرط أمن اللبس، وهو قول الجزولي^(١) وابن الحاج^(٢) والشلوين^(٣) وابن مالك^(٤) والرضي^(٥).
وأحسب أن كلام الزمخشري وأبي البركات الأنباري وابن الحاجب يفهم منه ميلهم إلى القول بالجواز.^(٦)

المذهب الثاني: منع نيابة الثاني مع وجود الأول، وهو مذهب ابن يعيش^(٧) وابن

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٨٧٥/٢ والمقاصد الشافية: ٥٩/١ وتعليق الفرائد: ٢٦١/٤.

(٢) انظر: المقاصد الشافية: ٥٩/١ وشرح التصريح: ٢٩٣/١.

وابن الحاج هو أحمد بن محمد الأزدي، قرأ على الشلوين، وله من المصنفات: إملاء على الكتاب، ومختصر خصائص ابن جني، وإيرادات على المقرب، وغيرها، مات سنة سبع وأربعين — وقيل: إحدى وخمسين — وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ٤٧ وبغية الوعاة: ٣٥٩/١.

(٣) انظر: التوطئة: ٢٥٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ١٢٩/٢ وشرح الكافية الشافية: ٦١١/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٢١٨/١.

(٦) انظر: الفصل: ٢٥٩ وأسرار العربية: ٦٦ والإيضاح شرح المفصل: ٥٦، ٥٧/٢ وشرح المقدمة الكافية: ٣٤٨/١.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٧٧/٧.

هشام الخضراوي^(١) وابن عصفور^(٢) وأبي الحسن الأُبدي^(٣) وابن أبي الربيع^(٤).
ويفهم من كلام ابن السراج والزجاجي أنهما يميلان إلى المنع؛ لأنهما لم يمثلا
إلا على نيابة الأول.^(٥)
وإلى هذا المذهب مال ابن الضائع.

المناقشة

أحسب أن أقرب المذهبين للصواب المذهب الثاني، وهو الذي يرى منع نيابة
المفعول الثاني مع وجود الأول، فلا يجيز أن تقول: أعلم زيدا عمروً خارجاً، وعلّة
هذا الترجيح ما يلي:

- ١- أن السماع لم يرد إلا بنيابة الأول.^(٦)
- ب- أن المفعول الأول في نحو: أعلم زيداً عمراً ناجحاً، مفعول صحيح؛ لأنه
هو الذي وقع عليه الإعلام.^(٧)

(١) انظر: الارتشاف: ١٣٣١/٣ وأوضح المسالك: ١٥٣/٢ والمساعد: ٣٩٩/١ وشفاء العليل:
٤١٩/١ وشرح الأشموني: ٦٦/٢ وشرح التصريح: ٢٩٣/١.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٥٣٨/١ والمقرب: ٨١/١.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٣٣١/٣ وأوضح المسالك: ١٥٣/٢ والمساعد: ٣٩٩/١ وشفاء العليل:
٤١٩/١ وشرح الأشموني: ٦٦/٢ وشرح التصريح: ٢٩٣/١.

والأُبدي هو علي بن محمد، لازم أبا علي الشلوين، أبا الحسن الدباج، وقرأ عليه الأستاذ أبو جعفر
بن الزبير، وهو شيخ أبي حيان الأندلسي، له إملاءات على كتاب سيبويه، والإيضاح، والجمل، وغيرها،
مات سنة ثمانين وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٣٤، ٢٣٣ وبغية الوعاة: ١٩٩/٢.

(٤) انظر: البسيط: ٩٧٣/٢.

(٥) انظر: الأصول: ٧٧/١ والجمل: ٧٨.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٩/١ وأوضح المسالك: ١٥٣/٢ وشرح الأشموني: ٦٦/٢
وشرح التصريح: ٢٩٣/١.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٩/١ والبسيط: ٩٧٣/٢ وشرح التصريح: ٢٩٣/١.

ج- أن إنابة الثاني — مع تقدمه — نحو: أعلم عمرو زيدا ناجحا، تُوقع في لبس أن الثاني هو الأول، وهذا ما دفع الرضي إلى إلزام كل مفعول مكانه، حتى لا يحدث لبس.^(١)

قلت: وأحسب أن قول الرضي، ليس بأولى من منع الأسلوب برمته، فكلا القولين إلزام، والفرق بينهما أن إلزام الرضي، لا دليل عليه، بينما الإلزام الآخر دليله عدم السماع أولا، ثم اللبس المصاحب لنيابة الثاني. وهذا الرأي المترجح هو المذهب الذي أخذ به ابن الضائع.

(١) انظر: شرح الكافية: ٢١٨/١.

باب: التعدي واللزوم.

٢٩ - هل يتعدى "تفاعل"؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ومن هذا القسم "تفاعل"، وهو — أيضا — يكون متعديا، ولذلك رُدّ على أبي القاسم مجيئه بـ "تفاعل" في غير المتعدي. ألا ترى قول امرئ القيس (١):

تجاوزتُ أحراساً وأهوالاً مَعْشَرَ

فـ "تجاوز" قد تعدى إلى "أحراس"، فنصبه، وهو "تفاعل". وكذلك قوله (٢):

فلما تنازعنا الحديثَ

فـ "تنازع" تفاعل، وقد نصب "الحديث"؛ لكن الأكثر في هذا البناء أنه غير متعدٍ (٣).

ذكر ابن الضائع في "تفاعل" مذهبين:

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ١٣ وبقية البيت:

عليّ حِرَاصٌ لو يُشرونَ مَقْتَلِي

يشرون: يظهرون، جاء في القاموس: "وأشْرَه: أظهره" ٥٣٢ مادة (الشر).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٣٢، وبقية البيت:

وَأَسْمَحَتْ هَصَرَتْ بِعُصْنِ ذِي شَمَارِيخٍ مِيَالِ

أسمحت: لانت بعد استصعاب، القاموس: ٢٨٨ مادة (سمح)، هصرت: جذبت، القاموس:

٦٤١ مادة (الهصر)، الشماريخ: جمع شِمْرَاخ — بكسر فائه — وهو عثكال النخل، القاموس:

٣٢٥ مادة (الشمراخ)، وقد شبه الشاعر شعر المرأة بعثاكيل النخل؛ لتداخله وغازاته.

(٣) شرح الجمل أ: ٧٠، ٧١/٢.

الأول: أنه غير متعدٍ، وهو قول الزجاجي؛ إذ ذكر "تفاعل" في غير المتعدي.
الأخير: أنه يكون متعديا قليلا، وهو مذهب ابن الضائع، وأورد شاهدين على
تعديه.

آراء النحويين

موقف النحاة من "تفاعل" على ضربين:

الأول: إعطاء حكم مجمل فيها، وأصحابه على فئتين:

الفئة الأولى: تقول بلزومه، وهم سيبويه^(١) وأبو القاسم الزجاجي^(٢)
وأبو علي الشلوين^(٣).

الفئة الثانية: تقول: هو لازم، وقد يتعدى، وهم ابن السيد^(٤) وابن
خروف^(٥).

وسار على صنيع الفئة الثانية في إجمال حكمه ابن الضائع.

الأخير: التفصيل في حكمه، وهو قول السيرافي^(٦) وابن سيده^(٧)
والزحشري^(٨) وابن عصفور^(٩) وابن أبي الربيع^(١٠)

(١) انظر: الكتاب: ٦٩/٤.

(٢) انظر: الجمل: ٢٧.

(٣) انظر: التوطئة: ٢٠٤.

(٤) انظر: إصلاح الخلل: ١٠٢، ١٠٣.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٣٥٦/١.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ٩٤/٥، ب، ٩٥.

(٧) انظر: المخصص: ١٧٩/٤ قلت: وابن سيده قد نقل كلام أبي سعيد في هذا بخلافه.

(٨) انظر: المفصل: ٢٧٩، ٢٨٠.

(٩) انظر: شرح الجمل: ٤٠٦/٢.

(١٠) انظر: البسيط: ٤١٥/١.

والرضي^(١) وأبي حيان^(٢) وابن هشام^(٣) والسيوطي^(٤).

المناقشة

١- أحسب أن ابن الضائع لم يفرّق بين الشاهدين؛ لأن "تفاعل" في البيت الأول من "فاعل" المتعدي إلى مفعول واحد، فتقول: جاوز المسافر مدينته. و"تفاعل" في البيت الثاني من "فاعل" المتعدي إلى مفعولين، فتقول: نازعت الرجل المال.

٢- أحسب أن ابن الضائع لم يحسن عندما أجمل حكم "تفاعل"، مع تقدم من فصله من النحاة، كأبي سعيد السيرافي^(٥) والزمخشري^(٦).

٣- وضعت سيبويه في الفئة الأولى، التي تقول بلزوم "تفاعل"، وذلك مبني على فهم قوله: "وأما "تفاعلت"، فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً، ولا يجوز أن يكون معملاً في مفعول، ولا يتعدى الفعل إلى منصوب^(٧)".

فقد أعطى سيبويه فيه حكماً مجملاً، وهو أن "تفاعل" لا يتعدى؛ لكن السيرافي حمل كلام سيبويه على إرادة "فاعل" إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد، نحو: ضاربت زيدا، فإنك لو أدخلت عليه التاء، فقلت: تضاربنا، أصبح غير متعد. (٨).

(١) انظر: شرح الشافية: ١٠٢/١.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٧٢/١.

(٣) انظر: معني اللبيب: ٥٢٢/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع: ٢٦٧/٣.

(٥) شرح السيرافي: ٥/٩٤ب، ٩٥أ.

(٦) انظر: المفصل: ٢٧٩-٢٨٠.

(٧) الكتاب: ٦٩/٤.

(٨) انظر: شرح السيرافي: ٥/٩٤ب، ٩٥أ.

الترجيح

الأحسن عندي القول الأخير، وذلك لما يأتي:

أ- أن فيه تفصيلاً وتفريقاً بين "فاعل" المتعدي لواحد، والمتعدي لاثنين.

ب- أن السماع جاء عاضداً لهذا التفصيل، فقول الشاعر:

فلما تنازعنا الحديث، وأسمحت هصرت بغصن ذي شماريخ ميال

حيث جاء فيه "تفاعل" من "فاعل" المتعدي لاثنين، وذلك أنك تقول: نازعت

زيدا الحديث، فلما دخلت التاء تعدى لواحد، والذي يدل على أن "نازع" يتعدى

لاثنين قول الشاعر^(١):

نَازَعْتُهُمْ قُضِبَ الرِّيحَانَ مُتَكِنًا وَقَهْوَةً مُزَّةً رَاوَوْقَهَا خَضِلٌ

فقد تعدى "نازع" إلى مفعولين، هما: الضمير، وقضب.

ومثل الأول قول الشاعر^(٢):

وَلَمَّا تَفَاوَضْنَا الْحَدِيثَ، وَأَسْفَرَتْ وَجُوهٌ زَهَاها الْحُسْنُ أَنْ تَتَّقِنَا

فـ"فاعل" من "تفاوض" يتعدى إلى مفعولين، فلما دخلت التاء تعدى إلى واحد.

فإن كان (فاعل) متعدياً لواحد، نحو: ضاربت زيدا، فإنه يكون لازماً إذا

دخلت عليه التاء، فتقول: تضاربنا، وقد يأتي متعدياً، كقول الشاعر:

تجاوزتُ أحراساً وأهوالَ معشرٍ عليّ حراسٌ لو يُشِرُّونَ مقتلي

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه: ١٤٧.

القهوة: الخمر، القاموس: ١٧١٠ مادة (القهوة)، ومزّة: بالفتح الخمر اللذيذة، بالضم الخمر فيها حموضة، القاموس: ٦٧٥ مادة (مزّة)، وراووقها: كأسها، القاموس: ١١٤٧ مادة (الرووق)، وخضل: ند، القاموس: ١٢٨٣ مادة (الخضل).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه: ٢٢٨ ولكن بلفظ:

فلما توافقتنا، وسلّمتُ أشرقَتْ وجوهٌ زَهَاها الحسنُ أن تتقننا

قلت: وعلى رواية الديوان لا شاهد في البيت.

فـ"جاوز" لا يتعدى إلا إلى مفعول، فالأكثر فيه أن يأتي لازماً؛ لكنه جاء متعدياً قليلاً.

وإن كان ابن الضائع يقصد الحالة الأخيرة، فقد أصاب؛ لكنه أخلّ عندما أصدر حكماً مجملاً، في حين أن غيره قد فرّق.

باب: التنازع في العمل.

٣٠ - أيهما الأولى إعمال الأول أم الثاني؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "لقد كان الأصل في هذا الباب أن يقدم الاسم للفعل الأول، ويضمّر في الثاني؛ لكن أخروه اختصاراً؛ إذ كثيراً ما يحذف الأول، وهذا عندي مما يقوي إعمال الثاني؛ لأن فيه الاختصار، لا في إعمال الأول؛ لأنه يلزم إعمال الأول إضماراً في الثاني...، ويدل على إثباتهم إعمال الثاني أنه الأكثر، كذا زعم سيبويه، وهذا كافٍ، لو لم يكن ثم قياس يقتضيه.

وقد احتج الكوفيون على اختيار إعمال الأول بالسبق، ويشهد لهم ما ثبت: أنه إذا اجتمع ما يقتضي جوابين أو أكثر، وتأخر جواب واحد، أعطي للأول، وحذف جواب ما بعده ولا بدّ،...؛ لكن هذا القياس مناقض للسمع، فيطرح. ومما يدل أن كلامهم على إعمال الثاني، كما نقل سيبويه أنه لم يأت في القرآن إلا كذلك، قال — تعالى —: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} (١).

فـ"آتوني" و"أفرغ" يطلبان "قطراً"؛ ليعملا فيه نصبا، ومتى ما أعمل الأول، فلا بد أن يضمّر في الثاني، ولا يجوز خلاف ذلك إلا في الشعر، فلو أعمل في الآية الأول، لقال: آتوني أفرغه عليه قطرا،...، فأن لم يضمّر في الثاني دليل على أنه

(١) من سورة الكهف: ٩٦ وقبله {حتى إذا جعله نارا قال...}.

أعمله لا الأول، وكذلك قوله — تعالى — {هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ} ^(١)، لو أعمل الأول، وهو "هآؤم" لأضمر في الثاني، فقال: اقرؤه". ^(٢)

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة للنحاة مذهبين:

الأول: اختيار إعمال الثاني، وهو مذهب سيوييه، ومال ابن الضائع إلى مذهبه، واحتج له بما يلي:

١- أن إعمال الثاني هو الأكثر في كلام العرب، أثبت ذلك سيوييه.

٢- أن القرآن الكريم لم يأت فيه إلا إعمال الثاني.

٣- وقوّه — أيضا — بكونه سببا للاختصار، وذلك نحو: رأيت وكلمت عليّا، ف"عليّا" انتصب بـ"كلمت"، ولو انتصب بـ"رأيت" للزم أن تضرر المفعول به في الثاني، فتقول: رأيت وكلمته عليّا، فحذف هذا الضمير اختصارا، لا يتحقق إلا بإعمال الثاني.

الأخير: اختيار إعمال الأول، وهو مذهب الكوفيين، وذكر من أدلتهم، ما يأتي:

١- أن الأول أسبق، فهو الأولى بالعمل.

٢- قياس التنازع على الشرط والقسم إذا اجتمعا، نحو: والله إن صبرت لتفلقنّ، وإن صبرت والله تفلح، فالجملة الأولى اجتمع فيها قسم وشرط، وتقدم الشرط، فكان الجواب للمتقدم، وفي الجملة الثانية اجتمع شرط وقسم، وتقدم الشرط، فكان الجواب له، فالشرط والقسم إذا اجتمع كان الجواب للمتقدم منهما، فليكن التنازع كذلك، فيكون الأول أحق بالعمل.

لكن ابن الضائع ضعّف هذه الحجة؛ لأن القياس يُطرح، إذا خالف السماع.

(١) من سورة الحاقة: ١٩ وقبله {فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول...}.

(٢) شرح الجمل أ: ٢٨٢/٢، ٢٨١.

آراء النحويين

اختلف النحاة في أيهما أولى في التنارع إعمال الأول أم الثاني؟ على مذهبين:

المذهب الأول: أن إعمال الثاني أولى، وهو مذهب البصريين^(١)، ومنهم سيبويه^(٢) والمبرد^(٣)، وتبعهم أبو علي الفارسي^(٤) والصيمري^(٥) وعبدالقاهر الجرجاني^(٦) وأبو البركات الأنباري^(٧) وابن خروف^(٨) وصدر الأفاضل^(٩) وابن يعيش^(١٠) وابن الحاجب^(١١) والشلوين^(١٢) وابن عصفور^(١٣) وابن مالك^(١) والرضي^(٢) وابن عقيل^(٣).

(١) انظر: الكتاب: ٧٤/١ والمقتضب: ٧٣/٤ والمفصل: ٢٠ وأما ابن الشجري: ١٢٠/١ والإنصاف: ٨٣/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٠٤/٢ والتخمير: ٢٣٨/١ وشرح المفصل: ٧٧/١ والإيضاح شرح المفصل: ١٦٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٣/١ وشرح التسهيل: ١٦٧/٢ والكافية الشافية: ٦٤٤/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٤/١ والارتشاف: ٢١٤٢/٤ وأوضح المسالك: ١٩٨/٢ والمساعد: ٤٥٢/١ والمقاصد الشافية: ١٨٨/١ وهمع الهوامع: ٩٤/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٧٤/١.

(٣) انظر: المفتض: ٧٣/٤.

(٤) انظر: الإيضاح: ١٠٣.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة: ١٤٨/١.

(٦) انظر: المقتصد: ٣٣٦/١.

(٧) انظر: الإنصاف: ٨٣-٩٦ واختياره يفهم من مجمل المسألة، إذ ذكر أدلة الفريقين، ثم عقب بتفنيد أدلة الكوفيين.

(٨) انظر: شرح الجمل: ٦٠٤/٢.

(٩) انظر: التخمير: ٢٣٩/١.

(١٠) انظر: شرح المفصل: ٧٧، ٧٩/١.

(١١) انظر: الإيضاح شرح المفصل: ١٦٦/١.

(١٢) انظر: التوطئة: ٢٧٦.

(١٣) انظر: شرح الجمل: ٦١٥/١ والمقرب: ٢٥٠/١.

وهو اختيار ابن الضائع.

المذهب الأخير: أن الأولى إعمال الأول، وينسب إلى الكوفيين^(٤).

المناقشة

١ - جميع النحاة يجيزون إعمال أحد العاملين، وإنما الخلاف في الأولى.^(٥)

٢ - أدلة المذهب الكوفي:

١- السماع، وهو جميعاً من الشعر^(٦):

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي — وَلَمْ أَطْلُبْ — قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
حيث عمل "كفاني"، وهو الأول في "قليل" دون "لم أطلب".
وقول الشاعر^(٧):

(١) انظر: شرح التسهيل: ١٦٧/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٢٠٥/١.

(٣) انظر: المساعد: ٤٥٢/١.

(٤) انظر: الجمل: ١١١ والمفصل: ٢١ وأمالي ابن الشجري: ١٢٠/١ والإنصاف: ٨٣/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٠٤/٢ والتخمير: ٢٣٨/١ وشرح المفصل: ٧٧/١ والإيضاح شرح المفصل: ١٦٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٣/١ وشرح التسهيل: ١٦٧/٢ والكافية الشافية: ٦٤٤/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٥/١ والارتشاف: ٢١٤٢/٤ وأوضح المسالك: ١٩٨/٢ والمساعد: ٤٥٢/١ والمقاصد الشافية: ١٨٨/١، ١٩٣ وجمع الهوامع: ٩٤/٣.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ١٨٤/١ واللباب: ١٥٣/١ والإيضاح شرح المفصل: ١٦٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٣/١ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٤/١ والارتشاف: ٢١٤٢/٤ وشرح الأشموني: ١٠١/٢.

(٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه: ٣٩ و الكتاب: ٧٩/١ والإنصاف: ٨٤/١ وشرح المفصل: ٧٩/١ والإيضاح شرح المفصل: ١٦٩/١.

(٧) البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في الكتاب: ٧٨/١ وشرح أبيات سيويه: ٣٧٦/١ والمعجم المفصل: ٦٣٦/٢ ولأحد بني أسد في الإنصاف: ٨٥/١ وفي المقتضب دون نسبة: ٧٦/٤.

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوَىَّ عَمِيداً وَسُوئِلَ لَوْ بَيَّنُّ لَنَا السُّؤَالَ
وَقَدْ نَعْنَى بِهَا، وَنَرَى عُصُوراً بِهَا يَقْتَدِنَّا الْخُرْدَ الْخِدَالَا
حيث عمل "نرى"، وهو الأول في "الخرد" دون "يقتدنا".
وقول الشاعر^(١):

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ، نَعَبَ الْغُرَابَا
حيث عمل "سمعت" وهو الأول في "الغرابا" دون "نعب".
وقول الشاعر^(٢):

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةِ تُنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحَلِ
حيث عمل "ننخل"، وهو الأول في "عود" دون الثاني، وهو "استاكت".
وقول الشاعر^(٣):

وَلَمْ أَمْدَحْ؛ لِأَرْضِيهِ بِشِعْرِي لَيْمًا، أَوْ يَكُونُ أَفَادَ مَا لَا

والشاعر هو المرار بن سعيد الأسدي، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، انظر: الشعر
والشعراء: ٤٧١ والأعلام: ١٩٩/٧.

(١) البيت من الوافر، ولم أعرف قائله، وهو في: الإنصاف: ٨٦/١ والمعجم المفصل: ٣١/١.
نعب: صوّت، القاموس: ١٧٧ مادة (نعب).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٣٣٩ والكتاب: ٧٨/١ والتبصرة والتذكرة:
١٥٣/١ والمفصل: ٢٠ والتخمير: ٢٤٠/١ وشرح المفصل: ٧٩/١.

وقيل: لطيف الغنوي، وهو في ديوانه: ٨٩ وفي شرح أبيات سيبويه: ١٨٧/١ واختلف في نسبه في
تحصيل عين الذهب: ١٠١ فنسبه سيبويه إلى عمر، ونسبه الأصمعي إلى طفيل.

وبلا نسبة في الأشموني: ١٠٥/٢ وهمع الهوامع: ٢٢٤/١ والدرر: ١١٧/١.

تستك: تدلك، القاموس: ١٢١٩ مادة (ساك) وأراكة: شجر يُستاك به، وتنخل: اختير، القاموس:
١٣٧١ مادة (نخله)، وإسحل: شجر يستاك به، القاموس: ١٣١٠ مادة (السحل).

والشاعر الثاني هو طفيل بن عوف بن كعب، شاعر جاهلي، من الفحول المعدودين، ويكنى أبا
قران، وهو من أوصاف العرب للنخيل. انظر: الشعر والشعراء: ٣٠٠ والأغاني: ٣٣٧/١٥.

(٣) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٥٣٤/٣.

حيث عمل "أمدح"، وهو الأول في "لئيمًا" دون الثاني، وهو "أرضي".

وقول الشاعر^(١):

قَطُوبٌ فَمَا تَلْقَاهُ إِلَّا كَأَنَّما زَوَى وَجْهَهُ أَنْ لَأَكُهُ فُوهُ حَنْظَلٌ
حيث عمل "زوى"، وهو الأول في "حنظل" دون الثاني، وهو "لاك".

ب - القياس:

١ - حمل التنازع على اجتماع الشرط والقسم، نحو: والله إن صبر زيد ليفوزن، وإن والله صبر زيد يفز.

فكما أن الجواب في الجملة الأولى للقسم؛ لتقدمه، والجواب في الجملة الثانية للشرط؛ لتقدمه، فكذلك يكون الأمر في التنازع.^(٢)

وهذه الحجة أشار إليها ابن الضائع في كلامه السابق في أول المسألة.

٢ - أن الأول مبدوء به، فكان إعماله أولى؛ لقوة الابتداء، فالأول محمول على "ظن" إذا تصدرت، إذ لا يجوز إلغاؤها، نحو: ظننت الفكر سجيناً، ويجوز إلغاؤها، إذا توسطت، نحو: الفكر ظننت سجين.^(٣)

ج - أنه أول الطالبين، واحتياجه أقدم، فكان الأولى أن يكون التأثير له.^(٤)

د - أن إعمال الثاني يترتب عليه محذور، وهو الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز في كلامهم.^(٥)

(١) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٥/١.

قطوب: زاو ما بين عينيه، القاموس: ١٦١ مادة (قطب) ولاكه: مضغه، القاموس: ١٢٣٠ مادة (اللوك)، وحنظل: نبت، القاموس: ١٢٧٧ مادة (الحنظل).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٣/١ وشرح التسهيل: ١٦٩/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٨٦، ٨٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٣/١.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠٥/١.

(٥) انظر: الإنصاف: ٨٧/١ وشرح المفصل: ٧٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٤/١ والإيضاح شرح المفصل: ١٦٨/١ وشرح التسهيل: ١٦٩/٢.

٣- أدلة البصريين:

١- السماع، وهو من النثر والنظم:

١- النثر:

قوله — تعالى — {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} (١) و{آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْرًا} (٢) و{هاؤم أقرءوا كتابيه} (٣) و{وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا} (٤).

وذلك أنه لو أعمل الأول للزم الإضمار في الثاني.

٢- النظم: قول الشاعر (٥):

ولكن نصفاً لو سببتُ وسببني
بنو عبدشمسٍ من منافٍ وهاشمٍ

حيث عمل "سبني" وهو الثاني في "بنو" دون الأول، وهو "سببت".

وقول الشاعر (٦):

وكُمتاً مُدماً، كأنَّ مُتونها
جرى فوقها، واستشعرت لَوْنَ مُذهبِ

(١) من سورة النساء: ١٧٦.

(٢) سبق تخريج الآية في: ٢٢٢.

(٣) سبق تخريج الآية في: ٢٢٢.

(٤) من سورة الجن: ٧.

(٥) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه: ٦٠٦ وهو منسوب إليه في الكتاب: ١ / ٧٦-٧٧

والإنصاف: ٨٧/١ وشرح المفصل: ٧٨/١.

(٦) البيت من الطويل، وهو لطيف الغنوي في ديوانه: ٣٢ والكتاب: ٧٧/١ وشرح أبيات سيويه:

١٨٣/١ وتحصيل عين الذهب: ١٠٠ والإنصاف: ٨٨/١ وشرح المفصل: ٧٨/١ والمعجم المفصل:

١٢٨/١.

المتون: جمع متن، وهو ما يكتنف الصلب، القاموس: ١٥٩١ مادة (المتن) وكُمتا: جمع كُमित،

وهو الذي خالط حمرة قنوء أي: اشتدت حمرة، القاموس: ٢٠٤ مادة (الكُमित)، ويطلق على الحمرة

إذا خالطها السواد، اللسان: ٨١/٢.

حيث عمل "استشعرت" وهو الثاني في "لون" دون "جرى"، وهو الأول.
وقول الشاعر^(١):

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ، فَوَقَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا

حيث عمل "معنى" وهو الثاني في "غريمها" دون الأول، وهو "ممطول".
وقول الشاعر^(٢):

وَلَقَدْ أَرَى تَعْنَى بِهِ سَيْفَانَةً تُصْبِي الْحَلِيمَ، وَمِثْلَهَا أَصْبَاهُ

حيث عمل "تعنى"، وهو الثاني في "سيفانة" دون الأول، وهو "أرى".
وقول الشاعر^(٣):

جَفَوْنِي، وَلَمْ أَجْفُ الْأَخِلَاءَ إِنِّي لِعَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلُ

حيث عمل "أجف"، وهو الثاني في "الأخلاء" دون الأول، وهو "جفوني".

(١) البيت لكثير، وهو في ديوانه: ٢٠٧.

غريم: الدائن، القاموس: ١٤٧٥ مادة (غرمي) وممطول: مؤخر سداد حقه، القاموس: ١٣٦٦ مادة (المطل) ومعنى: مهموم، القاموس: ١٦٩٦ مادة (عناه).

وكثير بن عبدالرحمن من خزاعة، اشتهر بمحبوبته عزة، حتى قيل: كثير عزة، شاعر إسلامي، توفي سنة خمس ومائة. انظر: الشعر والشعراء: ٣٤٠ والأعلام: ٢١٩/٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو لرجل من باهلة في الكتاب: ٧٧/١ والإنصاف: ٨٩/١ وفي شرح أبيات سيوييه لوعلة الجرمي: ٢٥٨/١.

سيفانة: طويلة مشوقة ضامرة، القاموس: ١٠٦٣ مادة (السيف) وتصي: تجعله يشاق إليها، القاموس: ١٦٧٩ مادة (الصبوة).

والشاعر وعلة بن الحارث الجرمي، شاعر جاهلي من الفرسان، من أبياته الشهيرة قوله:

وما بال من أسعى لأجير عظمه حفاظا، ويبغي من سفاهته كسري

انظر: الأغاني: ٢٢١/٢٢ والأعلام: ١١٦/٨.

(٣) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ١٧٠/٢ والمساعد: ٤٥٨/١ والأشموني: ١٠٣/٢ وشرح التصريح: ٣٢١/١ وهمع الهوامع: ٢٢٣/١ والدرر: ١١٥/١ والمعجم المفصل: ٧١٠/٢.

وقول الشاعر^(١):

هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْخُرْدَ الْعُرْبَا أَرْمَانَ كُنْتُ مَنُوطًا فِي هَوَىِّ وَصَبَا

وقول الشاعر^(٢):

خَالَفَانِي وَلَمْ أُخَالَفْ خَلِيلِي يَ، فَلَا خَيْرَ فِي خِلَافِ الْخَلِيلِ

ب- أن إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول، وموافقة الأكثر أولى^(٣)، قال سيبويه: "وإنما كلامهم: ضربتُ وضربني قومك"^(٤)

ج- أن الثاني من العاملين أقرب إلى المعمول، والعرب تؤثر إعماله، فكان أولى به، كما قال العرب: حَشَنْتُ بصدره وصدر زيد، بجر الصدر حملا على الباء؛ لأنها أقرب إليه من الفعل الذي هو "حشنت".^(٥)

د- أن العرب اعتبرت الجوار مع فساد المعنى، فقالوا: هذا جحر ضبٍ خرب، فحملوا "خرب" على "ضب"، وهو في المعنى للجحر، لقرب الجوار^(٦) وهو مع عدم فساد المعنى أولى، كما في التنازع.

(١) البيت من البسيط، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ١٧٠/٢ وهمع الهوامع: ٩٦/٣ والدرر: ٣٥٢/٢ والمعجم المفصل: ٤٢/١.

الخُرْد: جمع خرود، وهي البكر من النساء، القاموس: ٣٥٦ مادة (الخريد) والعُرب: جمع عروب، وهي المرأة المتحبة إلى زوجها، القاموس: ١٤٥ مادة (العرب) ومنوطا: معلقا، القاموس: ٨٩٢ مادة (ناطه).

(٢) البيت من الخفيف، ولم أعرف قائله، وهو في: شرح التسهيل: ١٧٠/٢ والمساعد: ٤٥٨/١ وهمع الهوامع: ٩٦/٣ والدرر: ٣٥١/٢ والمعجم المفصل: ٨٠٥/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٥/١ وشرح التسهيل: ١٦٧/٢ والمقاصد الشافية: ١٨٨/١.

(٤) انظر: الكتاب: ٧٦/١.

(٥) انظر: السابق: ٧٤/١ وشرح التسهيل: ١٦٩/٢ والمقاصد الشافية: ١٨٨/١.

(٦) انظر: شرح المفصل: ٧٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٤/١ والمقاصد الشافية: ١٨٨/١.

- هـ - أن في إعمال الأول فصلا بين العامل والمعمول، وهو خلاف الأصل. (١)
و- أن الأقرب إذا كان ثالثا فصاعدا لزم إعماله بالاستقراء. (٢)

الترجيح

أحسب أن المختار هو إعمال الثاني، وذلك للأمر التالية:

أ- أنه الأكثر من جهة السماع، وجاء في النثر والنظم، بخلاف إعمال الأول.

ب- أن قول الشاعر "كفاني - ولم أطلب - قليل من المال" ليس من التنازع؛ لأن الثاني لا يطلب "قليل"، وإنما يطلب الملك، ولو طلب "قليل"؛ لفسد المعنى؛ لأن الشاعر بإعمال الثاني سيثبت لنفسه ما نفاه. (٣)

ج- أن اعتراض رأي البصريين بأنه يترتب عليه الإضمار قبل الذكر مدفوع بأن الإضمار - إذا كان على شريطة التفسير - مجمع على جوازه في "نعم" (٤)، كقول الشاعر (٥):

-
- (١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٥/١ وشرح التسهيل: ١٦٨/٢ والمقاصد الشافية: ١٨٩/١.
(٢) انظر: شرح التسهيل: ١٦٨/٢ والمقاصد الشافية: ١٩٠/١.
(٣) انظر: الكتاب: ٧٩/١ والمفصل: ٢١ وشرح المفصل: ٧٩/١ والإيضاح شرح المفصل: ١٦٩/١.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٧٧/١ وشرح التسهيل: ١٦٩/٢.

(٥) البيت من البسيط، ونُسب إلى زهير في شرح التصريح: ٩٥/٢ وليس في ديوانه. وهو دون نسبة في شرح التسهيل: ١٦٩/٢ والمساعد: ١١٤/١ والأشموني: ٢٤/٣ والمعجم المفصل: ٣١٧/١.

تع: تأتي، القاموس: ١٦٩٠ مادة (العري) ونائبة: نازلة، القاموس: ١٧٩ مادة (النوب) ومرتاع: صيغة مبالغة من (رتع) وتعني المرء الذي تكثر عليه النوائب، وهذا مبالغة في الثناء على الممدوح القاموس: ٩٣٠ مادة (رتع) ووزرا: ملجأ، القاموس: ٦٣٣ مادة (الوزر).

نَعَمْ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائِبَةٌ إِلَّا وكان لِمِرْتَاعٍ بها وَزَرا
 حيث إنَّ في "نعم" فاعلا مضمرا فسرته النكرة، والتقدير: نعم المرء امرأ هرم.
 وفي باب الابتداء ونواسخه^(١)، كقوله — تعالى — {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} ^(٢).
 فالإضمار إذا كان على شريطة التفسير جاز. ^(٣)
 ويظهر بهذا أن ما مال إليه ابن الضائع من ترجيح مذهب البصريين راجحا،
 ويظل مذهب الكوفيين مرجوحا، ولا داعي لركوب مطية التكلف في رد حجج
 الكوفيين، خاصة إذا علمنا — كما تقدم في أول المناقشة — أن النحويين مجتمعون
 على جواز إعمال أحد العاملين، وإنما الخلاف في الأولى.

٣١ - إذا طلب أول المتنازعين فاعلا، فما الحكم؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فمذهب الفراء ألا يجيز إعمال الثاني إذا طلب الأول فاعلا؛
 لأنه لا يجيز الإضمار قبل الذكر، ولا حذف الفاعل، ولا بد من أحدهما متى
 أعمل الثاني، وقد احتجوا عليه بقوله... ^(٤):"

وكمتا مدماة

...، فإنهم أنشدوه بنصب "لَوَ مذهب" بـ "استشعرت"، و"جرى" يطلبه،
 فلا بد أن يكون فاعله مضمرا، كما يقول سيبويه، أو محذوفا كما يقول

والشاعر زهير بن ربيعة بن قرط الغطفاني، جاهلي، مات سنة ثلاث عشرة قبل الهجرة. انظر:
 الشعر والشعراء: ٧٣ والأعلام: ٥٢/٣.

(١) انظر: شرح المفصل: ٧٧/١ وشرح التسهيل: ١٧٠/٢.

(٢) سورة الصمد: ١.

(٣) انظر: الإيضاح: ١٠٣ والإنصاف: ٩٣/١ وشرح المفصل: ٧٧/١ وشرح التسهيل: ١٦٩/٢.

(٤) البيت من الطويل وسبق تخريجه في: ٢٢٨.

الكسائي، أيضا فقد حكى سيبويه عن العرب أن كلامهم: ضربوني وضربت قومك، وهذا نص مذهبه...، فصح من هذه الأقوال الثلاثة مذهب سيبويه".^(١)

ذكر ابن الضائع في المسألة ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: للفراء، وهو عدم جواز عمل الثاني إذا طلب الأول فاعلا؛ لأن فيه إضمارا قبل الذكر، فلا يجوز عنده نحو: ضربني وضربت زيدا.

المذهب الثاني: للكسائي، وهو حمل المسألة على حذف الفاعل.

المذهب الأخير: لسيبويه، وهو حمل المسألة على الإضمار قبل الذكر.

واختار ابن الضائع مذهب سيبويه، ودليله على مذهبه من السماع:

١ - حكاية سيبويه: ضربوني وضربت قومك.

٢ - قول الشاعر:

وكمثاً مدمّاة، كأنّ متوتّنها جرى فوقها، واستشعرت لونَ مُذهبٍ

آراء النحويين

اختلف العلماء في نحو: ضربني وضربت زيدا، على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب البصريين^(٢) وسيبويه^(٣) والمبرد^(٤) أنه على الإضمار

قبل الذكر، فيستتر الضمير في حال الإفراد نحو: ضربني وضربت زيدا، ويظهر في

التثنية والجمع نحو: ضرباني وضربت الزيدتين، وضربوني وضربت الزيدتين.

(١) شرح الجمل أ: ٢٨٣، ٢٨٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٧٣، ٧٩/١ والمقتضب: ٤٨/٤ والأصول: ٢٤٤/٢ والحليّات: ٢٣٨ والتبصرة

والتذكرة: ١٤٨/١ وشرح المفصل: ٧٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٧/١ وشرح التسهيل:

١٧٤/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٥/١ والارتشاف: ٢١٤٣/٤ وأوضح المسالك: ١٩٩/٢ وتخليص

الشواهد: ٥١٥ وشرح الأشموني: ١٠٣/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٧٣، ٧٩/١.

(٤) انظر: المقتضب: ٧٨/٤.

وصححه ابن يعيش^(١) وابن عصفور^(٢) وابن هشام^(٣).
وهو اختيار ابن الضائع.

المذهب الثاني: مذهب الكسائي^(٤) وهشام^(٥) والسهيلي^(٦) وابن مضاء^(٧)،
مضاء^(٧)، أنه على حذف الفاعل.

وللكسائي رأي آخر، قال أبو حيان: "وقد نقل عن الكسائي أنه مضمّر
مستتر في الفعل، مفرد في الأحوال كلها، وأن ما نقله البصريون عن الكسائي أنه
يحذف الفاعل، لا يصح"^(٨).

(١) انظر: شرح المفصل: ٧٧/١.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٦٢٠/١.

(٣) انظر: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٥١٥.

(٤) انظر: الأصول: ٢٤٤/٢ وشرح الكتاب: ١١٨٦/١ والحليبات: ٢٣٨ والتبصرة والتذكرة:

١٤٩/١ ووالرد على النحاة: ٩٥ وشرح المفصل: ٧٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٧/١ وشرح

التسهيل: ١٧٤/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٥/١ والارتشاف: ٢١٤٣/٤ وأوضح المسالك:

٢٠٠/٢ ومغني اللبيب: ٦٠٨/٢ وتخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٥١٥ والمقاصد الشافية: ١٩٤/١

وشرح الأشموني: ١٠٢/٢ وشرح التصريح: ٣٢١/١ وهمع الهوامع: ٩٦/٣.

(٥) انظر: الارتشاف: ٢١٤٣/٤ وأوضح المسالك: ٢٠٠/٢ ومغني اللبيب: ٦٠٨/٢ وهمع الهوامع:

٩٦/٣.

(٦) انظر: الارتشاف: ٢١٤٤/٤ وأوضح المسالك: ٢٠٠/٢ ومغني اللبيب: ٦٠٨ /٢ وهمع الهوامع:

٩٦/٣.

(٧) انظر: الرد على النحاة: ٩٥ والارتشاف: ٢١٤٤/٤ وهمع الهوامع: ٩٦/٣.

وابن مضاء هو أحمد بن عبدالرحمن، أخذ عن ابن الرماك، وروى عن عبدالحق بن عطية والقاضي

عياض، وروى عنه ابنا حوط الله وغيرهما، من تصانيفه: المشرق في النحو، وتزيره القرآن عما يليق

بالبیان، والرد على النحويين، ولد سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، ومات سنة ثنتين وتسعين وخمسمائة.

انظر: إشارة التعيين: ٣٣ وبغية الوعاة: ٣٢٣/١.

(٨) انظر: الارتشاف: ٢١٤٤/٤.

والأولى — في ظني — أن يكون رأيه الأول؛ لأن عليه أكثر النحاة.
المذهب الأخير: مذهب الفراء^(١) أنه لا يجوز إلا إعمال الأول؛ لأن
الإضمار قبل الذكر لا يجوز.

المناقشة

١- أدلة المذهب الأول:

١- السماع:

قول العرب^(٢): ضربوني وضربت قومك، فقد أضمر في الأول قبل الذكر.
قول الشاعر^(٣):

وكمتماً مدماة كأن متونها جرى فوقها، واستشعرت لونَ مذهب
فقد عمل الثاني، وهو "استشعرت" في "لون" فنصبه مع أن "جرى" يطلبه فاعلاً.
وقول الشاعر^(٤):

جفوني، ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل
فقد عمل الثاني، وهو "أجف" في "الأخلاء" فنصبه، مع أن الأول يحتاجه
فاعلاً.

وقول الشاعر^(١):

(١) انظر: الأصول: ٢٤٤/٢ وشرح الكتاب: ١١٨٦/١ والحلييات: ٢٣٨ والتبصرة والتذكرة: ١/١٤٩ والرد على النحاة: ٩٤ وشرح المفصل: ٧٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٦١٧ وشرح التسهيل: ٢/١٧٤ وشرح الكافية للرضي: ١/٢٠٦ والارتشاف: ٤/٢١٤٤ وأوضح المسالك: ٢/٢٠٠ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٥١٥ والمقاصد الشافية: ١/١٩٥ وشرح الأشموني: ٢/١٠٢ وشرح التصريح: ١/٣٢١ وهمع الهوامع: ٣/٩٦.

(٢) انظر: الكتاب: ٧٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٦٢٠.

(٣) البيت من الطويل، وسبق تخريجه في: ٢٢٨.

(٤) البيت من الطويل، وسبق تخريجه في: ٢٢٩.

هويني، وهويت الخرد العُربا أزمان كنت منوطا في هوى وصبا
وقول الشاعر^(٢):

قضى كلُّ ذي دينٍ فوقى غريمه وعزّةٌ ممطولٌ معنّى غريمها
وقول الشاعر^(٣):

خالفاني ولم أخالف خليلي ي ولا خير في خلاف الخليل

ب- أن اعتراض رأي البصريين بأنه يترتب عليه الإضمار قبل الذكر مدفوع
بأن الإضمار — إذا كان على شريطة التفسير — مجمع على جوازه في "نعم"^(٤)،
كقول الشاعر^(٥):

نعم امرأ هرم لم تعر نائبةً إلا وكان لمرتاحٍ بها وزرا

ففي "نعم" ضمير فسرتة النكرة، والتقدير: نعم المرء امرأ هرم.

وفي باب الابتداء ونواسخه^(٦) كقوله — تعالى — {قل هو الله أحد}^(٧)،
فالإضمار قبل الذكر إذا كان على شريطة التفسير جاز^(٨).

٢- أدلة المذهب الثاني:

قول علقمة بن عبدة^(١):

-
- (١) البيت من البسيط، وسبق تخريجه في: ٢٣٠.
 - (٢) البيت من الطويل، وسبق تخريجه في: ٢٢٩.
 - (٣) البيت من الخفيف، وسبق تخريجه في: ٢٣٠.
 - (٤) انظر: شرح التسهيل: ١٦٨/٢ والمقاصد الشافية: ١٩٠/١.
 - (٥) البيت من البسيط، وسبق تخريجه في: ٢٣١.
 - (٦) انظر: شرح المفصل: ٧٧/١ وشرح التسهيل: ١٧٠/٢.
 - (٧) سورة الصمد: ١.
 - (٨) انظر: الإيضاح للفارسي: ١٠٣ والإينصاف: ٩٣/١ وشرح المفصل: ٧٧/١ وشرح التسهيل: ١٦٩/٢.

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ، فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبٌ
فقد عمل الثاني، وهو "أرادها" في "رجال" فرفعه، ولم يضم في "تعفق".
وقول ذي الرُّمة^(٢):

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَا فِي الرَّسُومِ الْبَلَاغِ
فقد عمل الثاني، وهو "يكشف" في "ثلاث" فرفعه، ولم يضم في "يرجع".
وقد ذكر ابن الضائع هذين البيتين.^(٣)

٣- أدلة المذهب الأخير:

١- أن الإضمار لا يكون قبل الذكر^(٤).

ب- أن الفاعل عمدة لا يحذف^(١).

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٢٤ وفي الفضليات: ٣٩٣ وأخطأ ابن خروف، فنسب البيت إلى النابغة: ٦٠٦/٢ ولعلقمة في الرد على النحاة: ٩٥ وأخطأ ابن عصفور، فنسبه إلى النابغة: ٦١٩/١ ولعلقمة في المقاصد الشافية: ١٩٤/١ والمعجم المفصل: ٩٦/١.

ودون نسبة في شرح التسهيل: ١٧٤/٢ وأوضح المسالك: ٢٠٠/٢.
وتعفق هنا: لاذ القاموس: ١١٧٤ مادة (عفق)، والأرطى: شجر تأكل الإبل ثمره واحدها أرطاة القاموس: ٨٤٩ مادة (الأرطى) وبدت: غلبت القاموس: ٤٢٢ مادة (البدت).
وهو علقمة بن عبدة من بني تميم، شاعر جاهلي، مات تقريبا سنة عشرين قبل الهجرة. انظر: الشعر والشعراء: ١٣٠ والأعلام: ٢٤٧/٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ١٢٧٤/٢ والمعجم المفصل: ٥٣٣/١.
ودون نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ٢١٩/١.
والأثافي: جمع أثفية، وهو الحجر توضع عليه القدر القاموس: ١٦٣٦ مادة (الأثفية) والرسوم: جمع رسم، وهو الأثر القاموس: ١٤٣٨ مادة (الرسم) والبلاغ: جمع بلقع، وهي الأرض القفر القاموس: ٩١٠ مادة (البلقع).

(٣) انظر: شرح الجمل أ: ٢٨٤/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٧/١ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٦ / ١ والارتشاف: ٢١٤٤/٤ والمقاصد الشافية: ١٩٥/١.

بالأول ردّ مذهب البصريين، وبالتالي ردّ مذهب الكسائي ومن تبعه.

٤ - أحسب أن مذهب الفراء له صورتان:

١- أن يكون أول المتنازعين يطلب فاعلا، والآخر يطلب مفعولا، وقد

عمل الآخر، فإن الفراء يقصره على السماع^(٢)، ويخرجه على وجهين:

١- إعمال الأول، وهو ما اختاره أبو ذر الخشني^(٣).

٢- جعل فاعل الفعل الأول ضميرا بعد الجملة المعطوفة نحو: ضربني وضربت

قومك هم^(٤).

ب- أن يطلب كلا الفعلين فاعلا نحو: قام وقعد زيد، فالفراء يرفع

الفاعل بهما معا^(٥)، وهو ضعيف؛ لأن: "اجتماع المؤثرين العاملين التامين على أثر

واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات

الحقيقة"^(٦).

الترجيح

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٧/١ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٦/١ والارتشاف: ٢١٤٤/٤.

(٢) انظر: الارتشاف: ٢١٤٤/٤ وجمع الهوامع: ٩٦/٣.

(٣) انظر: الارتشاف: ٢١٤٤/٤ وجمع الهوامع: ٩٦/٣.

وأبو ذر هو مصعب بن محمد، إمام في العربية، روى عن ابن قوقل وابن بشكوال، وأجاز له السلفي، من تصانيفه: الإملاء على سيرة ابن هشام، مات سنة أربع وستمائة. انظر: بغية الوعاة: ٢٨٧/٢ والأعلام: ٢٤٩/٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ١٧٤/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٦/١ والارتشاف: ٢١٤٤/٤ وجمع الهوامع: ٩٦/٣.

(٥) انظر: شرح السيراني: ١٨٦/١ ب وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٧/١ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٦/١.

(٦) شرح الكافية للرضي: ٢٠٦/١ وهشام بن معاوية الضير: ٢١٣.

وراجح الأقوال عندي الأول، وذلك لما يلي:

أ- أن أدلته السماعية أكثر.

ب- أن الإضمار قبل الذكر قد ورد في غير هذا الباب، فليحمل ما في هذا الباب عليه.^(١)

قلت: وبهذا يكون الأول أقوى من الثاني؛ لأن حذف الفاعل لم يكثر كالإضمار قبل الذكر.

ج- أن سماع الكسائي يمكن أن يحمل على أن الضمير فيه عائد على الجمع، وهو بلفظ الإفراد، كما قالت العرب^(٢): هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرم بنيه وأنبله، ولو أجرى الضمير على الجمع لقال: أجملهم، وأنبلهم.

د- أن مذهب الفراء، وإن كان قياساً، فقد جاء في مصادمة السماع.^(٣) ويتضح مما سبق أن راجح الأقوال — عندي — ما مال إليه ابن الضائع.

٣٢- إذا أعمل الثاني في "ظن" فما حكم المفعول الثاني للعامل

الأول؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإن قدمت فقلت: ظنني وظننت زيدا شاخصاً، ففي هذه المسألة خلاف إذا أعملت الثاني، وذلك أن (ظننت)... لا يجوز الاقتصار على أحد مفعوليها، فزعم بعضهم أنه لا يجوز — إذا أعملت الثاني — إلا أن تضمير في الأول المفعول الثاني، فتقول: ظننيه وظننت زيدا شاخصاً؛ لأن هذا المفعول مثل

(١) انظر: ٢٣١ والمقاصد الشافية: ١٩٥/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٨٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦٢٠/١ وشرح التسهيل: ١٧٤/٢.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة: ١٤٩/١.

الفاعل في أنه لا يجوز حذفه، فكما تضرر الفاعل قبل الذكر؛ لأنه لا يجوز حذفه،
فكذلك تضرر هذا المفعول.

وزعم آخر أنه ليس كالفاعل؛ لأن هذا يجوز إضماره مفصلاً، فينبغي أن
يؤخر، فيضم مفصلاً، فيقال: ظني وظننت زيدا شاخصاً إياه، فيكون "إياه"
يعود إلى "شاخص"، وهو مفعول ثانٍ لـ "ظني"، فلا ضرورة لإضماره قبل الذكر،
والفاعل لا يجوز فيه الإضمار والفصل.

وزعم آخر، وهو الصحيح، أنه يحذف هذا المفعول؛ لأن حذفه ليس باقتصار،
بل هو اختصار، ويجوز حذف أحد المفعولين في باب "ظننت" اختصاراً.^(١)

ذكر ابن الضائع في المسألة ثلاثة مذاهب، وهي:

الأول: إضمار المفعول الثاني مقدماً نحو: ظننيه وظننت زيدا قائماً.

الثاني: إضماره مؤخراً نحو: ظني وظننت زيدا قائماً إياه.

الأخير: حذفه نحو: ظني وظننت زيدا قائماً، وهو المذهب الذي اختاره ابن
الضاائع، وعلل ذلك بجواز حذف أحد المفعولين في باب "ظن" اختصاراً.

آراء النحويين

في هذه المسألة للنحاة ثلاثة أقوال:

القول الأول: إضمار المفعول الثاني مؤخراً، وهو مذهب المبرد^(٢)

والسيرافي^(٣) والجزولي^(٤)

(١) شرح الجمل أ: ٢٨٨/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ١١٣/٣.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١٨٦/١ ب.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٩١٢/٣.

وابن مالك^(١) وابن الناظم^(٢).

القول الثاني: حذف المفعول الثاني، وهو مذهب الزجاجي^(٣) وابن خروف^(٤) والشلوبين^(٥) وابن عصفور^(٦) وابن هشام^(٧) وابن عقيل^(٨) والأشموني^(٩) والأزهري^(١٠) والسيوطي^(١١) وعزاه ابن مالك^(١٢) وابنه^(١٣) والشاطبي^(١٤) والأشموني^(١٥) إلى الكوفيين.

وهذا المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ٦٤٨/٢ وفي شرح التسهيل: ١٧٢/٢ أجاز التقديم والتأخير في المفعول الثاني.

(٢) انظر: شرح الألفية: ٢٥٨ ولم يعد ما قال والده.

(٣) انظر: الجمل: ١١٤.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٦٠٧/٢.

(٥) انظر: التوطئة: ٢٧٦.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٦١٧/١.

(٧) انظر: أوضح المسالك: ٢٠٢/٢.

(٨) انظر: المساعد: ٤٥٥/١.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ١٠٤، ١٠٥/٢.

(١٠) انظر: شرح التصريح: ٣٢٢/١.

(١١) انظر: همع الهوامع: ٩٧/٣.

(١٢) انظر: الكافية الشافية: ٦٤٩/٢.

(١٣) انظر: شرح الألفية: ٢٥٨.

(١٤) انظر: المقاصد الشافية: ٢٠٤/١.

(١٥) انظر: شرح الأشموني: ١٠٤/٢.

القول الأخير: إضمار المفعول الثاني مقدما نحو: ظننيه وظننت زيدا قائما، وقد نسب إلى بعضهم^(١).

المناقشة

١- هذه المسألة تتعلق بمسألة أخرى، هي هل يجوز حذف المفعول الثاني لـ"ظن" اختصارا؟

وفي المسألة للنحاة مذهبان:

المذهب الأول: جوازه على قلة^(٢)، ونسبه إلى الجمهور أبو حيان^(٣) وابن هشام^(٤) والسيوطي^(٥).

وأدلتهم:

١- **السماع:** قوله — تعالى — {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْنُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ} ^(٦) أي: بخلهم خيرا لهم، فقد حذف المفعول الأول.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٦/١ وشرح الرضي: ٢٠٨/١ والارتشاف: ٢١٤٣/٤ والنكت الحسان: ٩٤ وأوضح المسالك: ٢٠٣/٢ والمساعد: ٤٥٥/١ والمقاصد الشافية: ٢٠٤/١ وشرح التصريح: ٣٢٢/١ وجمع الهوامع: ٩٧/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٢/١ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٧، ٢٠٨/١ و١٥٢/٤ والارتشاف: ٢٠٩٨/٤.

(٣) انظر: الارتشاف: ٢٠٩٨/٤.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ٧٠/٢ ولم يحكم عليه بالقلة.

(٥) انظر: جمع الهوامع: ٤٨٩/١ ولم يحكم عليه بالقلة.

(٦) سورة آل عمران: ١٨٠ وبقية الآية {سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة والله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير} وانظر: شرح الكافية للرضي: ٢٠٧—٢٠٨.

وقول عنتره^(١):

ولقد نزلت، فلا تظني غيره مني بمثلة المحب المكرم

حيث حذف المفعول الثاني لـ "ظن" والتقدير: فلا تظني غيره واقعا.^(٢)

ب- القياس: حيث حمل حذف المفعول الثاني — إذا كان للدليل — على

جواز حذف المبتدأ والخبر للدليل.^(٣)

المذهب الثاني: منع الحذف، وهو مذهب ابن ملكون^(٤) وابن الحاجب^(٥).

الحاجب^(٥).

والراجح عندي القول الأول؛ لأن الدليل معه.

٢- ذكر ابن هشام^(٦) في المسألة أربعة مذاهب رابعها: أن يظهر المفعول الثاني

الثاني نحو: ظني قائما وظننت زيدا قائما.

(١) البيت من الكامل، وهو من معلقته، وفي ديوانه: ١٩١ والمعجم المفصل: ٩٢٦/٢.

وهو غير منسوب في شرح الكافية للرضي: ١٥٢/٤ وأوضح المسالك: ٧٠/٢ وجمع الهوامع: ٤٨٩/١.

وعنتره بن عمرو بن شداد، وشداد جده غلب على اسم أبيه، فنسب إليه، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، وبطل من أبطال العرب، قتل تقريبا سنة ثنتين وعشرين قبل الهجرة. انظر: الشعر والشعراء: ١٥٣ والأعلام: ٩١/٥.

(٢) انظر: جمع الهوامع: ٤٨٩/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٣٦١/١.

(٤) انظر: الارتشاف: ٢٠٩٨/٤ جمع الهوامع: ٤٨٩/١.

وابن ملكون هو إبراهيم بن محمد الحضرمي، ويكنى أبا إسحاق، روى عن أبي الحسن شريح وأبي مروان بن محمد، وروى عنه ابن حوط الله وابن خروف وأبو علي الشلوين، له من التصانيف: النكت على تبصرة الصيمري، والجمع بين التنبيه والمبهج لابن جني، وشرح الجمل للزجاجي، مات سنة إحدى — وقيل: أربع — وثمانين وخمسمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٨ وبغية الوعاة: ٤٣١/١.

(٥) انظر: جمع الهوامع: ٤٨٩/١.

(٦) انظر: أوضح المسالك: ٢٠٣/٢.

قلت: وعلى هذا القول تخرج المسألة من باب التنازع.

٣- ذكر ابن مالك^(١) وابنه^(٢) والأشمويني أن البصريين منعوا حذف المفعول الثاني.

قلت: وهذا يتعارض مع ما سبق أن ذكره أبو حيان وابن هشام والسيوطي من نسبة جواز حذفه إلى الجمهور، ثم لو صح ما ذكره لم يكن في ذلك نصرة للقول، وقد خالف السماع.

٤- ذكر ابن مالك^(٣) وابنه^(٤) أن الجميع لا يجوز عندهم تقديم الضمير، فلا تقول: ظني إياه، وظننت زيدا قائما.

قلت: وهذا متعقب بأن ابن عصفور والرضي وأبا حيان وابن هشام وابن عقيل والشاطبي والأزهري والسيوطي ذكروا التقديم على أنه أحد المذاهب الثلاثة^(٥)، وقال الشاطبي: "وفي هذا النقل ما فيه، فقد ثبت الخلاف في المسألة"^(٦).
المسألة"^(٦).

الترجيح

وأحسب أن الراجح من هذه المذاهب الثاني، وهو القول بحذف المفعول الثاني، وذلك لما يلي:

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ٦٤٩/٢.

(٢) انظر: شرح الألفية: ٢٥٨.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٦٤٩/٢.

(٤) انظر: شرح الألفية: ٢٥٨.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٦/١ وشرح الرضي: ٢٠٨/١ والارتشاف: ٢١٤٣/٤ والنكت الحسان: ٩٤ وأوضح المسالك: ٢٠٣/٢ والمساعد: ٤٥٥/١ والمقاصد الشافية: ٢٠٤/١ وشرح التصريح: ٣٢٢/١ وجمع الهوامع: ٩٧/٣.
(٦) المقاصد الشافية: ٢٠٤/١.

ا- أن حذف المفعول الثاني جائز؛ لورود السماع به، وهذا ما احتج به ابن الضائع لرأيه، وقد سبق نقل كلامه في أول المسألة.

ب- أن المذهبيين الآخرين يترتب عليهما ما يضعفهما، فالمذهب الأول، وهو إضماره مؤخرا نحو: ظني وظننت زيدا قائما إياه، يترتب عليه الفصل بين العامل والمعمول.^(١)

قلت: وما المانع من تأخيره، إذا كان ثمَّ ما يدل على أنه مفعول للأول. وأما المذهب الأخير، وهو إضماره مقدما نحو: ظننيه وظننت زيدا قائما، فيترتب عليه الإضمار قبل الذكر.^(٢)

قلت: والغريب أن البصريين — في المسألة السابقة — أجازوا الإضمار قبل الذكر، فلم لا يكون هذا جائزا^(٣).

وبهذا يكون ما ذهب إليه ابن الضائع هو أولى الأقوال عندي، لسماعه، ولا يمتنع عندي الحمل على أحد الوجهين الآخرين.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٧/١.

(٢) انظر: السابق: ٦١٧/١.

(٣) انظر: ٢٣١ المسألة (٣٠).

باب الاستثناء

٣٣ - الخلاف في تمكن "سوى".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم ابن عصفور أن "سوى" ظرف متمكن، وردّ عليّ أبي عليّ الفارسي؛ لأنه سوىّ بينه وبين الممدودة. وقد زعم سيبويه أن الممدودة غير متمكنة. ... وقد أثبت سيبويه أن الممدودة غير متمكنة، ولم ينص في المقصورة على ذلك، فالأولى أن تُحمل على الأصل. قلت: وليت شعري ما الفرق بين النص من سيبويه على أن المقصورة غير متمكنة، والنص من أبي عليّ على ذلك. فإن كان النص من سيبويه محمولاً على أنه عن العرب، فكذلك يكون عن أبي عليّ، فإن قال: سيبويه باشر العرب، فيُحمل كلامه على النقل، وليس كذلك أبو عليّ. قلت: هما متساويان في النفي، فإن سيبويه إذا نفى تمكن "سواء" الممدودة فيحمله على الاستقراء، أي: لم يسمعها عن العرب إلا كذا ظرفاً. وأيّ فرق بين سيبويه وأبي عليّ في ذلك، فكلام العرب مروى منقول، يمكن لكل متأخر أن يتبعه ويستقرئه. و أيضاً فكلام أبي عليّ إذا أطلقه كذلك فقال: ليس بمتمكن، إنما يُحمل على أنه قد ثبت عنده — ولا بد — من استقراء كلام العرب، أو من النقل عن الأئمة.

ثم إذا كانت "سوى" بمعنى "سواء" الممدودة، فالقياس أن يكون [حكمها]^(١) واحداً، فاللفظان المتفقاً المعنيين ينبغي — ولا بد — أن تكون أحكامهما متفقة".^(٢)

ذكر ابن الضائع في "سوى" مذهبين:

الأول: أن "سوى" ظرف متمكن، وهو مذهب ابن عصفور.

الأخير: أنها ظرف غير متمكن، وهو مذهب الفارسي، واختاره ابن الضائع، وحثه أن "سواء" ملازمة للظرفية، و"سوى" تشبهها في المعنى، فتحمل عليها في لزوم الظرفية.

آراء النحويين

اختلف النحاة في تمكن "سوى" على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنها ملازمة للنصب على الظرفية وغير متمكنة، فلا تقع

مبتدأ، ولا ترفع على الفاعلية، ولا تجر بالإضافة، فهي عندهم من الظروف غير المتصرفة، وهو مذهب سيويه^(٣) والفراء^(٤) والمبرد^(٥) والفارسي^(٦) والصيمري^(٧) وابن الشجري^(٨) والزنجشيري^(٩)

(١) الأليق بالسياق — في ظني — أن تكون (حكمهما).

(٢) شرح الجمل أ: ٩٣٣/٣، ٩٣٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٣١، ٣٢/١ و ٣٥٠/٢.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٥٤٧/٣.

(٥) انظر: المقتضب: ٣٤٩/٤.

(٦) انظر: الإيضاح: ١٧٦—١٧٧ إذ يُفهم من كلامه أنها ملازمة للظرفية، وذلك ما نسبه إليه ابن الضائع.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٨٣/١.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٥٩/١، قلت: وقد خالف ابن الشجري رأيه في: ٣٧٢/٢.

وابن خروف^(٢) وابن يعيش^(٣) وابن الحاجب^(٤) والشلوبين^(٥) وابن عصفور^(٦)
ونسب للجمهور^(٧) والبصريين^(٨)، ونسبه الأشموني إلى جمهور البصريين^(٩).
وهذا ما مال إليه ابن الضائع.

المذهب الثاني: أنها تكون اسما وظرفا، ومعنى ذلك أنها تخرج عن الظرفية،
فتستعمل مبتدأ وفاعلا، فتقول: سواك صابر، وجاءني سواك، وهو مذهب
الكوفيين^(١٠).

المذهب الثالث: أنها كـ "غير" في المعنى والتصرف، وليست بظرف، وهو
مذهب الزجاجي^(١١) وابن مالك^(١٢).

المذهب الأخير: أنها تكون ظرفا كثيرا، وغير ظرف قليلا، وهو مذهب

-
- (١) انظر: المفصل: ٥٥.
(٢) انظر: شرح الجمل: ٩٦٥/٢.
(٣) انظر: شرح المفصل: ٨٣/٢.
(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣١٩، ٣٢٠/١.
(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٧٢٤/٢.
(٦) انظر: شرح الجمل: ٢٥٩/٢.
(٧) انظر: الارتشاف: ١٥٤٧/٣ ومغني اللبيب: ١٤١/١ وأوضح المسالك: ٢٨١/٢ والمقاصد
الشافية: ٣٩٧/١ وهمع الهوامع: ١١٨/٢.
(٨) انظر: الإنصاف: ٢٩٤/١ وشرح الكافية للرضي: ١٣٢/٢ والمقاصد الشافية: ٤٠٠/١.
(٩) انظر: شرح الأشموني: ١٦٤/٢.
(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٧٢/٢ والإنصاف: ٢٩٤/١ وشرح المفصل: ٨٤/٢ وشرح الكافية
للرضي: ١٣٢/٢ ومغني اللبيب: ١٤١/١ والمقاصد الشافية: ٣٩٨/١.
(١١) انظر: مغني اللبيب: ١٤١/١ وأوضح المسالك: ٢٨١/٢ وشرح التصريح: ٣٦٢/١ وهمع
الهوامع: ١١٨/٢ قلت: ولم أجد ما نُسب إلى الزجاجي في "الجمل"، وقد ورد بلفظ "الزجاج" في
"أوضح المسالك" و"شرح التصريح"، فلعله خطأ طباعي.
(١٢) انظر: شرح التسهيل: ٣١٤/٢-٣١٦ وشرح الكافية الشافية: ٧١٦/٢-٧٢٠.

الرماني^(١) وأبي البقاء العكبري.^(٢)

المناقشة

١ - نسب ابن الضائع إلى ابن عصفور أن "سوى" ظرف متمكن. وأحسب أن هذا خلاف ما في "شرح الجمل" و"المقرب"^(٣) فهو — مثلا — يقول في الأول: "وسوى وسوى وسواء بمثلة "غير" في المعنى، إلا أنها — أبدا — تكون في موضع نصب على الظرفية"^(٤). وقد أشار أبو حيان في "الارتشاف" إلى هذا، فقال: "وابن عصفور فيما حكاه عنه ابن الضائع، والذي في تأليف ابن عصفور أنه ظرف، لا يتصرف كقول الجمهور"^(٥).

٢ - أدلة المذهب الأول:

١- أنها تقع صلة، فتقول: جاءني الذي سواك.^(٦)
ب- أن العامل يتخطاها، ويعمل فيما بعدها، وهذا لا يكون في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفا، كقول ليبيد^(٧):

-
- (١) انظر: أوضح المسالك: ٢٨٢/٢ والمساعد: ٥٩٤/١ وشرح الأشموني: ١٦٤/٢ وشرح التصريح: ٣٦٢/١ وجمع الهوامع: ١١٨/٢.
(٢) انظر: الباب: ٣٠٩/١ وأوضح المسالك: ٢٨٢/٢ وشرح الأشموني: ١٦٤/٢ وشرح التصريح: ٣٦٢/١ وجمع الهوامع: ١١٨/٢.
(٣) انظر: شرح الجمل: ٢٥٩/٢ والمقرب: ١٧٢/١.
(٤) شرح الجمل: ٢٥٩/٢.
(٥) الارتشاف: ١٥٤٧/٣.
(٦) انظر: الإنصاف: ٢٩٦/١ وشرح المفصل: ٨٣/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٣٢/٢ ومغني اللبيب: ١٤١/١ وشرح الأشموني: ١٦٤/٢.
(٧) البيت من مجزوء الكامل، وهو في ديوانه: ٢١٥ بلفظ "وابذل سنام القدر" وفي الإنصاف: ٢٩٦/١ وشرح المفصل: ٨٣/٢ والخزانة: ٤٣٨/٣.

وابدُلْ سَوَامِ الْمَالِ إِنْ نَ سَوَاءَ هَا دُهُمَا وَجُونَا (١)
 ج- أن "سواء" لم تأت إلا منصوبة على الظرفية إلا ما شذَّ، و"سوى"
 مثلها، ولا قائل بالفرق. (٢)

٣- أدلة المذهب الثاني:

١- دخول حرف الجر عليها (٣)، كقول الشاعر (٤):
 وَلَا يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا
 وكقول الشاعر (٥):

سوام: الإبل الراعية القاموس: ١٤٥٢ مادة (السوم)، ودهما: سودا القاموس: ١٤٣٣ مادة (الدهمة)،
 وجونا: سودا، القاموس: ١٥٣٣ مادة (الجون)، والجون يطلق على الأحمر والأبيض — أيضا —.
 وهو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، ويكنى أبا عقيل، كان من شعراء الجاهلية، أدرك الإسلام
 فأسلم، وترك الشعر بعده، مات سنة إحدى وأربعين تقريبا. انظر: الشعر والشعراء: ١٧١ والإصابة في
 تمييز الصحابة: ٥٠٠/٥.

(١) انظر: الإنصاف: ٢٩٧/١، ٢٩٦، وشرح المفصل: ٨٣/٢.
 (٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣١٩.
 (٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٧٢/٢ وشرح المفصل: ٨٤/٢.
 (٤) البيت من الطويل، وهو لمرار العجلي في الكتاب: ٣١/١ وشرح أبيات سيبويه: ٤٢٤/١ والمقاصد
 الشافية: ٣٩٦/١ ولرجل من الأنصار في الكتاب: ٤٠٨/١، ٤٠٧، والمعجم المفصل: ٩٦٠/٢.
 وهو غير منسوب في المقتضب: ٣٥٠/٤ والإنصاف: ٢٩٤/١ وشرح الأشموني: ١٦٣/٢.
 والشاعر هو مرار بن سلامة العجلي، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، ولم يذكر من الذين أسلموا.
 انظر: معجم الشعراء: ٣٠٥ والأعلام: ٧٠٠/٧.
 (٥) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه: ١٣١ بلفظ (عن جل)، وله في الكتاب: ٣٢/١ وشرح
 أبيات سيبويه: ١٣٧/١ والخزانة: ٤٣٩/٣، ٤٣٥، والدرر: ٤٣٤، ٤٣٥/١ والمعجم المفصل: ٦١٧/٢.
 وغير منسوب في المقتضب: ٣٤٩/٤ والإنصاف: ٢٩٥/١ وشرح المفصل: ٨٤/٢ وجمع
 الهوامع: ١٢٠/٢.

تجانف: تميل، القاموس: ١٠٣١ مادة (الجنف)، جو: هواء، القاموس: ١٦٤١ مادة (الجو).

تجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِيْ
وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا
وكقول الشاعر (١):

وَكُلٌّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ
مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ
وكقول الآخر (٢):

أَكْرُّ عَلَى الْكَتِيْبَةِ مَا أُبَالِيْ أَفِيْهَا كَانَ حَتْفِيْ أَمْ سِوَاهَا

فقد دخل حرف الجر على "سواء" في الأبيات السالفة، في الأول حرف الجر "من"، وفي الثاني حرف الجر "اللام"، وفي الأخير حرف الجر "الباء"، ودخول حرف الجر على "سواء" دليل على دخوله على "سوى".

والبيت الرابع "سواها" في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "فيها"؛ إذ التقدير: أم في سواها.

ب- مجئها بدلا من الفاعل في قول الشاعر (٣)

(١) البيت من البسيط، وهو لأبي دؤاد الإيادي في الإنصاف: ٢٩٥/١ وشرح المفصل: ٨٤/٢ والخزانة: ٤٣٨/٣ والمعجم المفصل: ٧٩/١.

وبلا نسبة في شرح الأشموني: ١٦٣/٢ وجمع الهوامع: ١١٩/٢ والدرر: ٤٣٤/١.

وأبو دؤاد اختلف في اسمه فقيل: جارية بن الحجاج، وقال الأصمعي: هو حنظلة بن الشرقي، شاعر جاهلي. انظر: الشعر والشعراء: ١٤٤ والأعلام: ١٠٦/٢.
معلل: ملهَى ومشغول، القاموس: ١٣٣٨ مادة (العل).

(٢) البيت من الوافر، وهو للعباس بن مرداس في الخزانة: ٤٣٨/٢ لكن بلفظ (أشد على) والمعجم المفصل: ١٠٥٣/٢ وبلا نسبة في الإنصاف: ٢٩٦/١ والخزانة: ٤٣٨/٣.

والعباس هو ابن مرداس، جاهلي أسلم عام الفتح، مات سنة ثمان عشرة. انظر: الشعر والشعراء: ٥٠٣ والأعلام: ٢٦٧/٣.

أكرّ: أعطف وأميل، القاموس: ٦٠٣ مادة (كرّ)، والكتيبة: الجيش أو الجماعة منه، القاموس: ١٦٥ مادة (كتبه).

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٠/١ وشرح الكافية للرضي: ١٣٢/٢ وجمع الهوامع: ١١٩/٢ والخزانة: ٤٣١/٣.

الفند الزماني^(١):

ولم يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ، دِتَّاهُمْ، كَمَا دَانُوا
وفاعلا في قول العرب: أَتَانِي سِوَاؤُكَ^(٢)، فقد جاءت "سواء" فاعلا، فإذا كان
هذا فيها، مع لزومها للظرفية، فهو مع "سوى" أولى بالجحيء.

٤ - أدلة المذهب الثالث: استدل ابن مالك على ما ذهب إليه بما يلي:

١- بالسماع نثرا:

قوله — صلى الله عليه وسلم —: "دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِّنْ
سِوَى أَنْفُسِهِمْ"^(٣)، وقوله: " مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِّنَ الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي
جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، وَكَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ"^(٤).

(١) البيت من الهزج، وهو منسوب للفند في أمالي القاضي: ٢٦٠/١ وشرح الحماسة للأعلم: ٣٦٠/١
والخزانة: ٤٣١/٣ والدرر: ٤٣٣/١ والمعجم المفصل: ٩٩٣.

وبلا نسبة في الإيضاح شرح المفصل: ٣٢٠/١ وشرح التسهيل: ٣١٥/٢ وشرح الكافية للرضي:
١٣٢/٢ وأوضح المسالك: ٢٨١/٢ وشرح الأشموني: ١٦٣/٢ وجمع الهوامع: ١١٩/٢.
دثاهم: حملناهم على ما يكرهون، القاموس: ١٥٤٦ مادة (الدين).

والفند هو شهل بن شيبان، شاعر جاهلي، مات تقريبا سنة سبعين قبل الهجرة. انظر: والأغاني:
٨٥/٢٤ والأعلام: ١٧٩/٣.

(٢) انظر: الإنصاف: ٢٩٦/١ والخزانة: ٤٣٨/٣.

(٣) انظر: الآحاد والمثاني: ٣٣٢/١ والجامع الصحيح سنن الترمذي: ٤٧٢/٤ وسنن أبي دواد: ٩٧/٤
وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ٢٢٠/١٦ وصحيح مسلم: ٢٢١٥/٤ ومسند أحمد: ٢٨٤/٥.

(٤) انظر: صحيح مسلم: ٢٠١/١ وورد الحديث لكن بلفظ لا شاهد فيه في: صحيح البخاري:
٢٣٩٢/٥ وصحيح مسلم: ٢٠١/١ ومسند أبي يعلى: ٢٦٥/٩.

وقول العرب: أَتَانِي سِوَاكَ. (١)

ب- وبالسمع شعرا قول الشاعر (٢):

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ

وقول الشاعر (٣):

أَتْرِكُ لَيْلِي لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِيَّيْ إِذَنْ لَصَبُورٌ

وقول الشاعر (٤):

لَدَيْكَ كَفَيْلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْتَقِي

وقول الشاعر (٥):

(١) انظر: الإنصاف: ٢٩٨/١ وشرح التسهيل: ٣١٥/٢ وجمع الهوامع: ١١٨/٢ قلت: هذا له روايتان: الأولى: بلفظ "سواؤك" في الإنصاف: ٢٩٦/١، ٢٩٨ وجمع الهوامع: ١١٨/٢ والخزانة: ٤٣٨/٣.

والأخيرة: بلفظ "سواك" في شرح التسهيل: ٣١٥/٢.

(٢) سبق تخريجه في: ٢٥١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلي في ديوانه: ٩١ وشرح حماسة أبي تمام للأعلم: ٧٧٩/٢ والدرر: ٤٣٣/١، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني: ١٦٣/٢ وجمع الهوامع: ١١٩/٢.

ونسب لأبي دهب الجمحي في شرح حماسة أبي تمام للأعلم: ٧٧٩/٢.

والمجنون هو قيس بن معاذ، ويقال: قيس بن الملوح، ولُقِّبَ بالمجنون لذهاب عقله بشدة عشقه، مات

سنة ثمان وستين. انظر: الشعر والعشراء: ٣٧٧ والأعلام: ٢٠٨/٥.

وأبو دهب هو وهب بن ربيعة— وقيل: بن زمعة— من بني جمح، توفي سنة ثلاث وستين. انظر:

الشعر والشعراء: ٤١٣ والأعلام: ١٢٥/٨.

(٤) البيت من الطويل، وقائله مجهول، وهو في شرح التسهيل: ٣١٥/٢ وشرح الأشموني: ١٦٣/٢

والمساعد: ٥٩٤/١.

المؤمل: الراجحي، القاموس: ١٢٤٥ مادة (الأمل).

(٥) البيت من الكامل، وهو لابن المولى محمد بن عبدالله في شرح الحماسة للأعلم: ٩٠٩/٢ والدرر:

٤٣٣/١ والمعجم المفصل: ٤٢٠/١ وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٣١٥/٢ وشرح الكافية الشافية:

٧١٨/٢ وشرح الأشموني: ١٦٣/٢ وجمع الهوامع: ١١٨/٢.

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا، وَأَنْتَ الْمُشْتَرِيُّ
وقول الشاعر^(١):

ذِكْرُكَ اللَّهُ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ صَارَ عَنْ فُؤَادِكَ الْعَفَلَاتِ
وقول الشاعر^(٢):

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدُوَا نِ، دِنَاهُمْ، كَمَا دَانُوا

فقد جاءت "سوى" متصرفة، فهي مجرورة في الحديثين والبيت الأول والخامس، وهي مرفوعة في قول العرب والبيت الثاني والرابع والأخير، وهي منصوبة في البيت الثالث.

ج- " أن الظرف في العرف ما ضمّن معنى "في" من أسماء الزمان والمكان، و"سوى" ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً".^(٣)

د- رد قول العرب: رأيتُ الذي سِوَاكَ، حيث وقع "سوى" صلة للموصول، كما يقع الظرف، فهو ظرف مثله، بأن معاملته معاملة الظرف لا تستلزم كونه ظرفاً، ودليله على ذلك أن حرف الجر يعامل معاملة الظرف، وليس بظرف.^(٤)

٥- أدلة المذهب الأخير: هي مجموع أدلة المذاهب السالفة؛ لأن المذهب توسط بين المذهبين الأول والثالث، لما رأى أن السماع قد أتى بكونها ظرفاً وغير

وابن المولى هو محمد بن عبدالله، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، مات سنة مائة وسبعين.
انظر: الأغاني: ٢٨٣/٣ والأعلام: ٢٢١/٦.

(١) البيت من الخفيف، وهو مجهول القائل، وهو في شرح التسهيل: ٣١٥/٢ والمساعد: ٥٩٥/١ والمقاصد الشافية: ٣٩٧/١ وهمع الهوامع: ١١٩/٢ والمعجم المفصل: ١٤٣/١.

(٢) سبق تخريجه في: ٢٥٢.

(٣) شرح التسهيل: ٣١٦/٢.

(٤) انظر: السابق: ٣١٦/٢.

ظرف.

الترجيح

أحسب أن الراجح ما ذهب إليه الكوفيون والرماني وأبو البقاء؛ لكني لا أرى ما ذهبوا إليه من قلة مجيئها ظرفاً، بل أقول: مجيئها ظرفاً أقل من مجيئها غير ظرف، والفرق أني لا أرتضي الحكم على تصرفها بالقلة مع ورود جمع من الشواهد النثرية والشعرية، ويدل لذلك ما يلي:

١- أن أدلة القائلين بلزوم الظرفية هي عندي أكبر من الدعوى، فهي تدل على مجيئها ظرفاً، ولا تمنع من مجيئها غير ظرف.

ومثل هذا يقال عن أدلة الداهيين إلى أنها لا تكون ظرفاً، فهي أكبر من الدعوى؛ لأن أدلتهم تدل على مجيئها غير ظرف، ولا تمنع ورودها ظرفاً.

٢- أن تعدي العامل لها يقف في وجهه النصوص التي جاءت بعمله فيها— كما تقدم—.

٣- أن حمل "سوى" على "سواء" في عدم التصرف قياس جاء السماع برده، وليس للقياس سلطة إذا جاء السماع بخلافه.

٤- أن قول ابن مالك أن "سوى" لم تضمن معنى "في"، فليست من الظروف متعقب عندي بأن الضابط وضع للإدخال، وليس للإخراج، فكل ما ضمن معنى "في" ظرف، وليس كل ما لم يضمن ليس بظرف.

ثم هو — في النهاية — قياس جاء السماع بخلافه.

وهكذا يظهر أن ما قاله ابن الضائع لم يكن هو الراجح.

٣٤ - هل "لا سيما" من أدوات الاستثناء؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزاد بعضهم في أدوات الاستثناء "لا سيما..."، وقد ذكر الفارسي في "الإيضاح" "لا سيما"، ووجهه أنك إذا قلت: قام القوم لا سيما زيدا، فقد أخرجت "زيدا" من القوم؛ لكن لم تخرجه منهم؛ لأنه خالفهم في القيام، فلم يقم، بل خالفهم في أنه أولى بالقيام منهم، فمن راعى أن قيامه لما كان أولى منهم، وأوجب منهم قد صار مخالفا لقيامهم، فقد خالفهم إذن في الصفة التي ثبتت لهم جاء بها في الاستثناء تشبيها، ومن راعى أنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام يخرجه عن أن يكون قائما، لم يذكرها في الاستثناء، وهو الأولى، ولذلك لم يذكره سيبويه إلا في باب النفي".^(١)

ذكر ابن الضائع أن للنحاة في "لا سيما" مذهبين:

المذهب الأول: أنها من أدوات الاستثناء، وهو مذهب الفارسي.

المذهب الأخير: أنها ليست من أدوات الاستثناء، وهو ما اختاره ابن الضائع.

آراء النحويين

للنحاة في "لا سيما" مذهبان:

المذهب الأول: أنها من أدوات الاستثناء، وهو مذهب الأخفش^(٢) وأبي

حاتم^(٣)

(١) شرح الجمل أ: ٩٣٦/٣.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٥٤٩/٣ وجمع الهوامع: ٢١٦/٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٥٤٩/٣ وجمع الهوامع: ٢١٦/٢.

وأبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، كان إماما في علوم القرآن واللغة والشعر، قرأ على الأخفش، وروى عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي، ومن تصانيفه: إعراب القرآن، لحن العامة،

والزجاج (١) والنحاس (٢) وأبي علي الفارسي (٣) والزمخشري (٤) وابن يعيش (٥)
والجزولي (٦) وأبي علي الشلوبين (٧)، ونسبه ابن عقيل والسيوطي إلى الكوفيين. (٨)
المذهب الأخير: أنها ليست من أدوات الاستثناء، وهو مذهب ابن الحاجب (٩)
وأبي علي الشلوبين في "التوطئة"، وابن عصفور (١٠) وابن مالك (١١) والرضي (١٢)
وأبي حيان (١٣) وابن عقيل (١٤) والسيوطي (١٥).
وهو اختيار ابن الضائع.

وغيرها، مات سنة خمسين — أو خمس وخمسين، أو أربع وخمسين، أو ثمان وأربعين — ومائتين. انظر:

إشارة التعيين: ١٣٧ وبغية الوعاة: ٦٠٦/١.

(١) انظر: المساعد: ٥٩٦/١.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٥٤٩/٣ وجمع الهوامع: ٢١٦/٢.

(٣) انظر: الإيضاح للفارسي: ١٧٦، ١٧٧ والبغداديات: ٣١٧.

(٤) انظر: الفصل: ٦٨.

(٥) انظر: شرح الفصل: ٨٥/٢.

(٦) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٩٩٧/٣.

(٧) انظر: السابق: ٩٩٨/٣. قلت: وفي "التوطئة": ٣٠٩ قال الشلوبين: "وهذه الكلمة ليست بمعنى

"إلا"، ولا هي من هذا الباب على الحقيقة".

(٨) انظر: المساعد: ٥٩٦/١ وجمع الهوامع: ٢١٦/٢.

(٩) انظر: الإيضاح في شرح الفصل: ٣٦٨/١.

(١٠) انظر: شرح الجمل: ٢٦٢/٢.

(١١) انظر: شرح التسهيل: ٣١٨/٢ وشرح الكافية الشافية: ٧٢٤/٢.

(١٢) انظر: شرح الكافية: ١٣٤/٢.

(١٣) انظر: الارتشاف: ١٥٥٠/٣.

(١٤) انظر: المساعد: ٥٩٦/١.

(١٥) انظر: جمع الهوامع: ٢١٧/٢.

المنافشة

١ - لم يذكر سيوييه "لا سيما" في باب الاستثناء، وإنما ذكرها في باب المنفي المضاف بلام الإضافة^(١)، وهذا يؤكد ما ذكره ابن الضائع عنه، ويوميء إلى أنه لا يراها من أدوات الاستثناء.

الترجيح

أحسب أن إخراج "لا سيما" هو الرأي الأصوب، وذلك للأُمور التالية:

أ- أن معنى "لا سيما" ليس استثناء، وإنما هو زيادة في تأكيد الحكم الذي قبلها لما بعدها.^(٢)

ب- أن "لا سيما" تدخل عليها الواو نحو: جاء الناس و لا سيما زيد، والواو لا تدخل على أدوات الاستثناء.^(٣)

ج- أن "إلا" لا تصلح مكانها^(٤)؛ لاختلاف معناها عن معنى "إلا"، وتقع "إلا" موقع بقية أدوات الاستثناء.

وبهذا يظهر أن ما اختار ابن الضائع هو الأرجح.

٣٥ - حكم الاسم الواقع بعد "سيما".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "والاسم المذكور بعدها مخفوض بالإضافة، وهذا هو الوجه.

(١) انظر: الكتاب: ٢٨٦/٢.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦٨/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٢/٢ وشرح التسهيل: ٣١٨/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٣٤/٢ والمساعد: ٥٩٦/١ وجمع الهوامع: ٢١٧/٢.

(٣) انظر: المساعد: ٥٩٦/١ وجمع الهوامع: ٢١٧/٢.

(٤) انظر: المساعد: ٥٩٦/١ وجمع الهوامع: ٢١٧/٢.

وقد رفع بعدها، ...، وفيه ضعف حذف الضمير العائد على الموصول...
فـ"لاسيما" إذا كان بعدها اسم نكرة، لما لا يعقل جاز فيه الخفض، وهو
أحسن الوجوه، ...، والرفع على حذف الضمير، و"ما" موصولة...
فإن لم يكن الاسم الواقع بعدها نكرة، لم يجز فيه النصب؛ لأن المعرفة لا
تنصب على التمييز".^(١)

اختار ابن الضائع أن يكون ما بعد "سي" مجرورا مطلقا؛ لكنه ذكر للاسم
الذي بعدها حالتين:

الأولى: أن يكون ما بعدها نكرة، نحو: جاء القوم لا سيما رجل، فالمختار
عند ابن الضائع الجر، ويجوز فيه وجهان آخران:

١ - الرفع فتقول: جاء القوم لا سيما رجل، على أن "ما" موصولة، و"رجل"
خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: لا سي الذي هو رجل، وضعف ابن الضائع هذا
الوجه؛ لحذف الضمير العائد على الموصول.^(٢)

٢ - النصب على التمييز، فتقول: جاء القوم لا سيما رجلا، على أن "ما"
كافة لـ"سي" عن الإضافة، قال عنه ابن الضائع: "وهو أضعف الوجوه؛ لأنه
ليس من مواضع التمييز".^(٣)

الأخيرة: أن يكون ما بعدها معرفة نحو: جاء القوم لا سيما خالد، ففيه وجهان:
١ - الجر وهو المختار عند ابن الضائع.

٢ - الرفع فتقول: جاء القوم لا سيما خالد، وتكون "ما" موصولة، و"خالد"
خبر لمبتدأ محذوف تقديره: لا سي الذي هو خالد، وهو ضعيف؛ لحذف الضمير

(١) شرح الجمل أ: ٩٣٦/٣-٩٣٨.

(٢) انظر: السابق: ٩٣٦/٣.

(٣) انظر: السابق: ٩٣٧، ٩٣٨/٣.

العائد على الموصول. (١)

ولا يجوز نصب عند ابن الضائع قال: "لأن المعرفة لا تنصب على التمييز". (٢)

آراء النحويين

اختلف موقف النحاة من الاسم الواقع بعد "سيما" على قولين:

القول الأول: عدم الترجيح بين الأوجه، وهم الخليل وسيبويه (٣)

والجرجاني (٤) وابن يعيش (٥) وابن مالك (٦) وأبو حيان (٧) وابن عقيل (٨) والسيوطي (٩).

القول الأخير: ترجيح الجر على غيره من الأوجه، وذهب إليه ابن النحاس (١٠)

والجزولي (١١) وابن الحاجب (١٢) والرضي (١٣)

(١) انظر: شرح الجمل أ: ٩٣٦/٣.

(٢) انظر: السابق: ٩٣٨/٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٨٦/٢.

(٤) انظر: المقتصد: ٧١٣/٢.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٨٥/٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٣١٨، ٣١٩/٢ وشرح الكافية الشافية: ٧٢٤/٢.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٥٥٠، ١٥٥١/٣.

(٨) انظر: المساعد: ٥٩٧/١.

(٩) انظر: همع الهوامع: ٢١٧/٢.

(١٠) انظر: شرح القصائد المشهورات: ٩.

والنحاس هو أحمد بن محمد المرادي المصري، يعرف بابن النحاس، من تصانيفه: إعراب القرآن، وشرح القصائد المشهورات وغيرها، توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٤٥ وبغية الوعاة: ٣٦٢/١.

(١١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ٩٩٧/٣.

(١٢) انظر: الإيضاح شرح المفصل: ٣٦٨/١.

(١٣) انظر: شرح الكافية: ١٣٥/٢.

وابن هشام^(١) والأشموني^(٢) والبغدادي^(٣).
وهذا هو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

الناقشة

١- لم يذكر أبو علي الفارسي في "البغداديات" إلا الجر، وأحسب أن هذا يقرب أنه يرجح الجر على غيره.^(٤)

٢- دار كلام النحاة في هذه المسألة حول قول امرئ القيس^(٥):

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بِدَارَةٍ جُلُجُلٍ

الترجيح

أحسب أن الأخذ بالقول الثاني أوجه، وعليه يكون الجر أحسن من غيره، وذلك لما يلي:

١- أن الرفع فيه ضعف من جهة أنه قائم على حذف العائد المرفوع، إذ تقدير الكلام في نحو: جاء القوم لا سيما محمد: جاء القوم لا سي الذي هو قائم. قال ابن النحاس عن الرفع: "وهذا قبيح جدا؛ لأنه حذف اسما منفصلا من الصلة، وليس هو بمتلة قولك: الذي أكلت خبز؛ لأن الهاء متصلة، فحسن حذفها".^(٦)
وقال ابن مالك: "وإن عاد — أي: العائد المرفوع — على غير "أي"، ولم يكن خبره جملة، ولا ظرفا، ...، لم يجوز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا

(١) انظر: معني اللبيب: ١٤٠/١.

(٢) انظر: شرح الأشموني: ١٧٢/٢.

(٣) انظر: الخزانة: ٤٤٥/٣.

(٤) انظر: البغداديات: ٣١٧.

(٥) انظر: البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ١٠.

ودارة حلجل: موضع، القاموس: ١٢٦٥ مادة (جل).

(٦) شرح القصائد المشهورات: ٨.

طالت الصلة".^(١)

وقال ابن هشام عن العائد المرفوع: " و لا يكثر الحذف في صلة غير "أي" إلا
إن طالت الصلة".^(٢)

قلت: وهذا ما علل به ابن الضائع ضعف الرفع، كما في مقدمة المسألة.

ب- أن النصب مع المعرفة أنكره الجمهور^(٣)، وقال عنه ابن الدهان: " لا
أعرف له وجهها".^(٤)

ج- أن النصب مع النكرة ضعفه ابن الضائع — كما تقدم — وقال: " وهو أضعف الوجوه؛ لأنه ليس من مواضع التمييز".^(٥) وجعله ابن الحاجب أقل
الوجوه.^(٦)

وقال عنه الرضي: " وليس نصب الاسم بعد "لا سيما" بقياس".^(٧)

وليس غرضي أن أنكر أحد هذه الوجوه، وإنما أن أبين عن أحسنها، وهكذا
يكون ما ذكره ابن الضائع في تقديم الجر هو المقدم عندي.

(١) شرح التسهيل: ٢٠٧/١.

(٢) أوضح المسالك: ١٦٨/١.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ١٤٠/١ والخزانة: ٤٤٦/٣ وانظر: شرح المقدمة الجزولية: ٩٩٨/٣ وشرح

التسهيل: ٣١٩/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٣٥/٢ والارتشاف: ١٥٥٠/٣ ومغني اللبيب: ١٤٠/١

والمساعد: ٥٩٧/١ وشرح الأشموني: ١٧٢/٢ همع الهوامع: ٢١٧/٢.

(٤) السابق: مغني اللبيب: ١٤٠/١ والخزانة: ٤٤٦/٣.

(٥) شرح الجمل أ: ٩٣٨/٣.

(٦) انظر: الإيضاح شرح المفصل: ٣٦٨/١.

(٧) شرح الكافية: ١٣٥/٢.

٣٦ - هل "بله" من أدوات الاستثناء؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزاد بعضهم "لا سيما وبله" ... ومما يضعف إدخالهما في الاستثناء أنهم لم يأتوا بـ "حتى" في الاستثناء، ألا ترى أن قولهم: قام القوم حتى زيد، قد أخرج "زيد" عن القوم لصفة اختص بها في القيام، لم تثبت لهم، فلو كان هذا المعنى حقيقة في الاستثناء، للزم — ولا بد — ذكر "حتى" في أدوات الاستثناء". (١)

ذكر ابن الضائع في "بله" مذهبين:

الأول: أنها من أدوات الاستثناء، ولم يصرّح بذكر القائل به.

الأخير: أنها ليست من أدوات الاستثناء، وهو مذهب ابن الضائع، وحجته أن كل إخراج لا يعتبر استثناء، وإلا لكان الاسم المخرج بـ "حتى" مستثنى، فعدم إدراجهم "حتى" في أدوات الاستثناء دليل على إخراج "بله" منها.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "بله" على قولين:

القول الأول: أنها من أدوات الاستثناء، والقائلون به هم الكوفيون والبغداديون. (٢)

(١) انظر: شرح الجمل أ: ٣/٩٤٠، ٩٣٦.

(٢) انظر: الارتشاف: ٣/١٥٥٤ والجنى الداني: ٤٢٥ وجمع الموامع: ٢/٢٢٠.

القول الأخير: أنها ليست من أدواته، وهو قول جمهور البصريين^(١) ونصره ابن عصفور^(٢).

وهذا هو ما اختار ابن الضائع.

المناقشة

١ - أحسب أن سيوييه جعلها اسم فعل.^(٣)
قال سيوييه: "وأما: بله زيد، فيقول: دع زيدا، و"بله" ههنا بمتلة المصدر، كما تقول: ضرب زيد^(٤)".
وتابعه على ذلك الزمخشري^(٥) والجزولي^(٦) و صدر الأفاضل^(٧) وابن يعيش^(٨) والشلوبين^(٩) فوضعوها في باب: أسماء الأفعال.

الترجيح

أحسب أن الأقرب للقبول هو الرأي الثاني، وذلك للأمور التالية:
١- أن "بله" لا تخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها، فقولك: قام الناس بله زيد، فكأنك تقول: دع زيدا^(١٠)، فهو أحق بالقيام، فتكون بذلك شبيهة

(١) انظر: السابق: ١٥٥٤/٣ والجنى الداني: ٤٢٦ وهمع الهوامع: ٢٢٠/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٢٦٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٣٢/٤.

(٤) السابق: ٢٣٢/٤.

(٥) انظر: المفصل: ١٥٥.

(٦) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١٠١٥/٣.

(٧) انظر: التخمير: ٢٣٨/٢.

(٨) انظر: شرح المفصل: ٤٨/٤.

(٩) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير: ١٠١٦/٣.

(١٠) انظر: الكتاب: ٢٣٢/٤.

بـ"لاسيما"، وهذا هو الأمر الذي احتج به ابن الضائع، وإن كان صاغه بطريقة أخرى، هي أن "حتى" لم تجعل من أدوات الاستثناء، ولو كان الأمر على المذهب الأول، لكانت من أدوات الاستثناء؛ لأن فيها إخراجا في كيفية الصفة، لا في نوعها؛ لأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها.

ب- أن "إلا" لا تقع مكانها. (١)

ج- أن حرف العطف لا يجوز دخوله عليها. (٢)

وهكذا اتضح أن قول ابن الضائع ومن ذهب مذهبه أقرب الأقوال إلى القبول.

٣٧- الخلاف في قراءة من رفع "قليل" من قوله — تعالى — {فشربوا منه إلا قليلا منهم}. (٣)

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فوجهها عند الزمخشري أنه محمول على المعنى، أي: لم يبق إلا قليل منهم، ...

وحمله ابن خروف، وحكاه عن الفراء أنه مبتدأ، والخبر محذوف؛ لأنه في تقدير: لكن قليل لم يشربوا منه... .

وزعم ابن خروف أن قول الزمخشري بعيد؛ لتركه ظاهر اللفظ، وحذف فعل

(١) انظر: همع الهوامع: ٢٢٠/٢.

(٢) انظر: السابق: ٢٢٠/٢.

(٣) من سورة البقرة: ٢٤٩ وأولها {فلما فصل طالوت بالجنود قال إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده فشربوا منه}.

انظر: مختصر في شواذ القرآن: ٢٢ والكشاف: ١٥٠/١ والبحر المحيط: ٢٦٦/٢ قلت: ولم ينسب القراءة لابن مسعود — رضي الله عنه — إلا أبو حيان.

وفاعل، والبدل من شيء مقدر، ولا يكون البدل إلا من ملفوظ به...

ولعل الزمخشري لا يجعله بدلا، بل فاعلا بفعل مضمّر...

فقول الزمخشري أولى، بل لا يجوز أن يكون مبتدأ أصلا؛ لأنه لا دليل على الخبر؛ لأن "شربوا" لا يجوز على أن غيرهم لم يشربوا، ألا ترى أنه لو جاء — هنا — بخبر آخر غير "لم يشربوا" المقدر لأمكن، فيحتمل: إلا قليل اعترف غرفة، ويحتمل: إلا قليل لم يشرب...

فالأولى عندي في القراءة أن تكون بدلا من الضمير^(١).

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أن "قليل" مبتدأ، وخبره محذوف، وهو مذهب الفراء وابن خروف، والتقدير: لكن قليل لم يشربوا منه.

الثاني: أن "قليل" فاعل لفعل محذوف، وهو مذهب الزمخشري بناء على رأي ابن الضائع.

الأخير: أن "قليل" بدل من الفاعل، وهو مذهب الزمخشري، كما حكاه ابن خروف في نقل ابن الضائع، وهذا اختيار ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحاة في إعراب "قليل" بالرفع على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون بدلا من الضمير، وهو مذهب الزمخشري^(٢)

والهمداني^(٣) وابن مالك^(١)

(١) شرح الجمل أ: ٣/٩٤١—٩٤٣.

(٢) انظر: الكشاف: ١/١٥٠ وشرح الجمل لابن الضائع: ٣/٩٤٣، ٩٤١.

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/٤٩١.

والسمين الحلبي.^(٢)

وهذا الوجه هو الذي ذهب إليه ابن الضائع.

الوجه الثاني: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وهو مذهب الفراء^(٣) وابن خروف^(٤) وحمل عليه القراءة ابن مالك^(٥) في "شواهد التوضيح والتصحيح".
الوجه الأخير: أن يكون فاعلا بفعل محذوف تقديره (امتنع قليل).^(٦)

المناقشة

- ١ - هذه القراءة شاذة — كما تقدم في تخريجها — وهي قراءة أبي وعبدالله بن مسعود — رضي الله عنهما — والأعمش.^(٧)
- ٢ - نسب ابن الضائع إلى الزمخشري القول بأن "قليل" فاعل بفعل محذوف.

هو المنتجب بن أبي العز، له من التصانيف: إعراب القرآن، وشرح المفصل وغيرهما، مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة. انظر: بغية الوعاة: ٣٠٠/٢ والأعلام: ٢٩٠/٧.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢٨١/٢.

(٢) انظر: الدر المصون: ٦٠٥/١.

والسمين هو أحمد بن يوسف شهاب الدين، لازم أبا حيان، وأخذ القراءات عن النقي الصائغ، وله من التصانيف: الدر المصون، وشرح التسهيل وغيرهما، مات سنة ست وخمسين وسبعمائة. انظر: بغية الوعاة: ٤٠٢/١ والأعلام: ٢٧٤/١.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٦٦/٢ وشرح الجمل لابن الضائع: ٩٤٢/٣ وقد ذكر الفراء قراءة الرفع، ولكنه لم يذكر لها تخريجا، بل قال: "والوجه في "إلا" أن ينصب ما بعدها" معاني القرآن: ١٦٦/١.

(٤) انظر: السابق: ٢٦٦/٢ وشرح الجمل لابن الضائع: ٩٤٢/٣ قلت: ولم أجد هذا له في "شرح الجمل".

(٥) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٤٣.

(٦) انظر: إملاء ما من به الرحمن: ١/٤٧، ١٠٤.

(٧) الأعمش هو سليمان بن مهران، أبو محمد الأسدي، ولد سنة ستين، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي وغيره، وروى القراءة عنه حمزة الزيات وغيره، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: غاية النهاية: ٣١٥/١ والأعلام: ١٣٥/٣.

وأحسب أن نص الزمخشري لا يقبل ذلك، فهو يقول: " فلما كان معنى "فشربوا منه" في معنى " فلم يطيعوه" حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم". (١)

فتشبيه الزمخشري "فشربوا إلا قليل" بـ" فلم يطيعوه إلا قليل" يقتضي — في ظني — أن يكون "قليل" بدل من الضمير، وليس فاعلا.

٣- **مستند الوجه الأول:** حمل القراءة على معنى النفي، فيكون التقدير، كما قال الزمخشري: " وهذا من ميلهم مع المعنى وإعراض عن اللفظ، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى "فشربوا منه" في معنى " فلم يطيعوه" حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم". (٢)

قلت: وعليه فيكون الاستثناء تاما غير موجب، وحكم التام غير الموجب، إذا كان الاستثناء متصلا، أنه يجوز فيه وجهان (٣):

أولهما — وهو المقصود —: إتباع المستثنى للمستثنى منه، وهو الأرجح، بدل بعض عند البصريين (٤)،

(١) الكشاف: ١٥٠/١.

(٢) السابق: ١٥٠/١.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ٢٥٧، ٢٥٨/٢ قلت: وفي المسألة الأربعين دُرست هذه القضية — بحمد الله —. انظر: ٢٨٩.

(٤) انظر: الكتاب: ٣١١/٢ والمقتضب: ٣٩٤/٤ والجمل: ٢٣٠ والإيضاح: ١٧٥ والمفصل: ٦٨ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٥٧/٢ وشرح المفصل: ٨٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٦/٢ وشرح التسهيل: ٢٨٢/٢ وأوضح المسالك: ٢٥٧/٢ والمقاصد الشافية: ٣٥٩/١ وجمع الهوامع: ١٨٨/٢.

وعطف نسق عند الكوفيين^(١).

قلت: وهذا الوجه فيه ضعف من جهة قيامه على التأويل، وحمل الشيء على غير ظاهره؛ لأن ظاهر الآية الإثبات، ثم لو سلّم هذا التأويل، فيبقى الحمل على البديل ضعيفا؛ لأن المعنى "لم يطيعوه إلا قليل"، وإبدال "قليل" من الضمير في هذه الحالة لا يتسق؛ لاختلاف المبدل منه والبديل في الإثبات والنفي.^(٢)

ويبقى مذهب الكوفيين، وهو أن يكون "قليل" عطف نسق، وهو ضعيف — أيضا — لأن فيه إخراجا لـ "إلا" عن أصلها، ولأنها لو كانت عاطفة، لم تباشر العامل نحو: ما قام إلا زيد.^(٣)

٤ - **مستند الوجه الثاني:** ما قاله ابن عصفور: "فإن كان موجبا جاز في

الاسم الواقع بعد "إلا" وجهان:

أفصحهما نصبه على الاستثناء.

والآخر: أن تجعله مع "إلا" تابعا للاسم الذي قبله، فتقول: قام القوم إلا زيد،

وزيدا، برفع "زيد" وبنصبه.^(٤)

ووافقه على ذلك ابن مالك^(٥) وأبو حيان.^(٦)

(١) انظر: الأصول: ٣٠٣/١ وشرح التسهيل: ٣٨٢/٢ والارتشاف: ١٥٠٧/٣ وأوضح المسالك:

٢٥٧/٢ ومغني اللبيب: ٧٠/١ والمساعد: ٥٦٠/١ والمقاصد الشافية: ٣٥٩/١ وهمع الهوامع: ١٨٨/٢

وشرح الأشموني: ١٤٨/٢ وشرح التصريح: ٣٤٩/١.

(٢) انظر: شرح التصريح: ٣٤٩/١.

(٣) انظر: السابق: ٣٤٩/١.

(٤) انظر: المقرب: ١٦٧/١.

(٥) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٤٣، ٤٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٢٦٦/٢ لكن أبا حيان لم يذكر من الأوجه الرفع على أن يكون مبتدأ خبره

محذوف.

قلت: وقد استشهد ابن مالك على هذا القول بما يلي:
قول رسول الله — صلى الله عليه وسلم —: (كُلُّ أُمَّتِي مَعَانِي إِلَّا
الْمُجَاهِرُونَ).^(١)

وقول أبي قتادة: (أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ).^(٢)
وقول الشاعر^(٣):

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالِدَبُورُ

(١) انظر: البخاري: ٢٢٥٤/٥ والمعجم الصغير: ٣٧٨/١ وسنن البيهقي: ٣٢٩/٨ وصحيح مسلم: ٢٢٩١/٤ وكل هذه بلفظ (المجاهرين).

وقال ابن حجر في فتح الباري: ٥٠١/١٠: " (إلا المجاهرين) كذا للأكثر، وكذا في رواية مسلم ومستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم بالنصب، وفي رواية النسفي (إلا المجاهرون) بالرفع، وعليه شرح ابن بطلال وابن التين".

(٢) انظر: البخاري: ٦٤٨/٢ لكن بلفظ (أبا قتادة) فلا شاهد فيه، وقال ابن حجر في فتح الباري: ٣٦/٤: " (إلا أبا قتادة) كذا للكشمهيني، ولغيره (إلا أبو قتادة) بالرفع".
وفي صحيح مسلم: ٨٥٣/٢ لكن بالنصب، فلا شاهد فيه.

قلت: وقد نُسب الكلام إلى ابن أبي قتادة، وقال ابن حجر في فتح الباري: ٣٦/٤: " وفي نسبة الكلام المذكور لابن أبي قتادة دون أبي قتادة نظر، فإن سياق الحديث ظاهر في أن قوله قول أبي قتادة حيث قال: إن أباه أخبره أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم —".

وأبو قتادة المشهور أنه الحارث بن ربيعي الأنصاري، وقيل: عمرو، وقيل: النعمان، شهد أحدا، واختُلف في مشهده بدرًا، وكان يقال له: فارس رسول الله — صلى الله عليه وسلم —، توفي في خلافة علي — رضي الله عنهما —، وقيل: سنة أربعين، وقيل: سنة أربع وخمسين. انظر: الإصابة: ٢٧٢/٧ والأعلام: ١٥٤/٢.

(٣) البيت من الخفيف، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ٢٨١/٢ وشرح الكافية الشافية: ٧١٠/٢ وشواهد التوضيح والتصحيح: ٤٣ وهمع الهوامع: ٢٠٢/٢ والدرر: ٤٩٣/١ والمعجم المفصل: ٣٨٣/١.

الصبا: ريح مهبها من مطلع الثريا إلى بنات نعش، القاموس: ١٦٧٩ مادة (الصبوة)، والدُّبُور: ريح تقابل الصبا، القاموس: ٤٩٨ مادة (الدبر).

وقول أبي ذؤيب الهذلي^(١):

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الوَحْيِ يَزْبُرُهَا الكَاتِبُ الحَمِيرِيُّ
على أَطْرَقًا بَالِيَاتِ الحَيَا مِ إِلَّا الثُّمَامُ وَإِلَّا العِصِيُّ

قلت: وهذا الوجه ضعيف؛ لقيامه على خلاف الأصل وعلى خلاف الأكثر في الاستثناء الموجب التام.

٥ - وأما الوجه الثالث فضعيف؛ لأنه قائم على التقدير، وليس هناك ما يلزم بتقدير الفعل دون غيره.

الترجيح

وأحسب أن حمل القراءة على الوجه الثاني أولى؛ لأنه أرجح الأوجه الضعيفة؛ للأمور التالية:

١- لاستناده على السماع.

ب- أن القول بالبدل يقتضي حذف فعل وفاعل، وهذا أشار إليه ابن خروف في نقل ابن الضائع عنه.

ج- أن في القول بالبدل إبدالا من شيء مقدر، والبدل لا يكون إلا من ملفوظ به، وهذا أشار إليه ابن خروف في نقل ابن الضائع عنه.

(١) البيتان من المتقارب، وهما من قصيدة لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين: ٦٤/١ ومكان الشاهد في:

٦٥/١ لكن البيت الأول في ديوان الهذليين بلفظ: كرقم الدواة.

الرقم: الكتابة، القاموس: ١٤٤٠، ١٤٣٩ مادة (رقم)، وأظن أن المراد به هنا الخط، والوحي: المكتوب، القاموس: ١٧٢٩ مادة (الوحي)، ويزبرها: يكتبها، القاموس: ٥٠٩ مادة (الزبر)، وأطرقا: بلد القاموس: ١١٦٧ مادة (الطرق)، والثمام: نبت، القاموس: ١٤٠٢ مادة (ثمه).

وأبو ذؤيب هو حويلد بن خالد، جاهلي وإسلامي، كان راوية لساعدة بن جؤية، مات سنة سبع وعشرين. انظر: الشعر والشعراء: ٤٤٠ والأعلام: ٣٢٥/٢.

د- أن اعتراض ابن الضائع قول الفراء وابن خروف بأن الخبر لا دليل عليه؛ للاحتمال في تقديره إمّا بـ (إلا قليل لم يشربوا منه) أو (إلا قليل اغترف غرفة) لا يمنع من القول بهذا القول؛ لأن القراءة ليست هي التي تبعث هذا الاختلاف في تقدير الخبر، وإنما مبعث هذا الاختلاف في التقدير النحوي؛ لأنّ مراد الله — تعالى — واحد، وإن اختلف النحويون في تقديره. وبهذا يكون المترجح خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع.

٣٨- الخلاف في "إلا" في قوله — تعالى — {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} (١).

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ونقل أبو بكر بن السراج عن المبرد أن "لو كان معنا أحدٌ إلا زيد لعلبنا" أحسنُ الكلام، وأجودُه.

قال: والدليل على ذلك أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد. فزيد معك ... قال: وكذلك قوله — تعالى — {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} فالله — عزّ وجلّ — فيهما (٢) ...

فاعلم أنه لا يصح المعنى عندي إلا على أن يكون "إلا" في معنى "غير" الذي يراد به البديل، أي: لو كان فيهما آلهة عَوْضُ واحد، أي: بدل الواحد الذي هو الله لفسدتا" (١).

(١) سورة الأنبياء: ٢٢ وبقية الآية {فسبحان الله رب العرش عما يصفون}.

(٢) انظر: الأصول: ٣٠١/١-٣٠٢ قلت: وابن السراج ينقل عن أبي العباس، فيقول: "قال أبو العباس...".

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة مذهبين:
الأول: أن "إلا" استثنائية، و"الله" بدل، وهو مذهب المبرد، نقله عنه ابن
السراج.

الأخير: أن "إلا" صفة، وهو مذهب سيبويه^(١)، واختاره ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "إلا" في الآية على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن تكون "إلا" نعتاً لـ "آلهة" بمعنى "غير" ولا يظهر عليه

الإعراب لبنائه، وإنما يظهر على ما يليه، وهو لفظ الجلالة في الآية^(٢)، وهو قول سيبويه^(٣) والكسائي^(٤) والفراء^(٥) والأخفش^(٦) والمبرد^(٧) والزجاج^(٨) والفارسي^(٩) والزمخشري^(١٠) والعكبري^(١١) وابن الحاجب^(١٢) وابن مالك^(١٣) وأبي حيان^(١٤) وابن هشام^(١٥) والسيوطي^(١٦) وهو مذهب الجمهور^(١٧).

(١) انظر: السابق أ: ٩٤٧/٣.

(٢) انظر: إعراب النحاس: ٦٧/٣ وفتح القدير: ٤٠٢/٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٣١، ٣٣٢/٢.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٦٧/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن: ٢٠٠/٢.

(٦) انظر: معاني القرآن: ١١٥/١.

(٧) انظر: المقتضب: ٤٠٨/٤.

(٨) انظر: إعراب القرآن: ٣٨٨/٣.

(٩) انظر: الإيضاح: ١٧٧.

(١٠) انظر: الكشف: ٧/٣.

(١١) انظر: إملاء ما من به الرحمن: ١٣١، ١٣٢/١.

(١٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٧٠/١.

(١٣) انظر: شرح التسهيل: ٢٩٨/٢.

(١٤) انظر: البحر المحيط: ٣٠٤/٦.

(١٥) انظر: مغني اللبيب: ٧٠٠، ٧١/١.

(١٦) انظر: همع الموامع: ٢٠١/٢.

(١٧) انظر: فتح القدير: ٤٠٢/٣.

وهذا هو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.
ومعنى الآية على هذا القول: لو كان فيهما آلهة موصوفة بأنها غير الله الواحد
لفسدتا.

القول الثاني: أن "الله" بدل من "آلهة"، وهو قول الفراء في أحد قوليه^(١)
ومنسوب إلى المبرد.^(٢)

قلت: وقد اختلف النحاة في صياغة هذا الرأي المنسوب إلى المبرد، فيفهم من
قول الرضي وأبي حيان: "وأجاز المبرد"^(٣) أن للمبرد رأيا آخر، هو الأولى عنده؛
لكنه أجاز أن تكون للاستثناء.

ويفهم من كلام ابن السراج وابن خروف وابن هشام أن المبرد ليس له إلا
رأي واحد، هو أن "إلا" — هنا — للاستثناء^(٤).

القول الأخير: أنها وصف، ويجوز أن تكون للاستثناء، وهو قول ابن
خروف^(٥) وابن يعيش.^(٦)

(١) انظر: معاني القرآن: ١٦٦/١—١٦٧ حيث قال الفراء: "فإذا كان ما قبل "إلا" جحد جعلت ما
بعدها تابعا لما قبلها... " ثم مثل بهذه الآية على هذا.

(٢) انظر: الأصول: ٣٠١، ٣٠٢/١ والانتصار: ١٦٦—١٦٧ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٦١/٢
وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٩٤٦/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٣٠/٢ والبحر المحيط: ٣٠٥/٦ ومغني
الليبي: ٧١/١.

(٣) شرح الكافية: ١٣٠/٢.

(٤) انظر: الأصول: ٣٠١، ٣٠٢/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٦١/٢ ومغني الليبي: ٧١/١.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٩٦١/٢.

(٦) انظر: شرح المفصل: ٨٩/٢.

المنافشة

١- نسب^(١) ابن السراج وابن خروف وابن يعيش وابن الضائع وأبو حيان وابن هشام إلى المبرد القول بأن "إلا" في الآية للاستثناء، وأن "الله" بدل من "آلهة"، وأحسب أن هذه النسبة لا يقرّ بها كلام المبرد في "المقتضب"؛ إذ قال: "المعنى — والله أعلم — لو كان فيهما آلهة غير الله".^(٢)

وتفسير هذا أن المذهب الذي نسبوه إلى المبرد كان في رده على سيويوه، في ما عُرف بـ "مسائل الغلط"^(٣) وهو الكتاب الذي ألفه المبرد أيام الحداثة، وقد نُقل تراجمه عمّا فيه^(٤).

٢- **مستند المذهب الأول:** أن "إلا" تأتي صفة^(٥)، وشرط النحاة لمجيئها

وصفا شروطا أربعة:

- ١- أن يكون الموصوف — أي: المستثنى منه — موجودا.^(٦)
- ب- أن يكون الموصوف — المستثنى منه — جمعا أو شبه جمع منكرا أو معرّفا بالألف واللام الجنسية.^(٧)

(١) سبق الغزو لكتب هؤلاء النحاة عند ذكر المذهب الثاني المنسوب إلى المبرد، ولا حاجة للتكرار.

(٢) المقتضب: ٤٠٨/٤.

(٣) انظر: الانتصار: ١٦٦—١٦٧.

(٤) انظر: الخصائص: ٢٠٦/١ قال ابن جني: "فحدثني أبو علي عن أبي بكر أن أبا العباس كان يعتذر منه، ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا".

(٥) انظر: الكتاب: ٣٣١، ٣٣٢/٢ وشرح المفصل: ٨٩/٢ وشرح التسهيل: ٢٩٨/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٢٨/٢ والارتشاف: ١٥٢٦/٣ ومغني اللبيب: ٧٠/١.

(٦) انظر: شرح المفصل: ٩٠/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٢٩/٢ والارتشاف: ١٥٢٧/٣ ومغني اللبيب: ٧٢/١.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٩٠/٢ وشرح التسهيل: ٢٩٨/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٢٨/٢ والارتشاف: ١٥٢٦/٣.

ج- أن يتعذر الاستثناء.^(١)

د- أن يصح أن تكون للاستثناء، فلا يجوز أن تكون صفة إلا حيث يجوز أن تكون استثناء.^(٢)

قلت: وأحسب أن الشرط الرابع غير سديد؛ لأنه مخالف لقول النحاة في الآية، حيث منعوا الاستثناء فيها، ومخالف لمثال سيبويه^(٣): لو كان معنا رجل إلا زيد العُلبنا.^(٤)

٣- **مستند المذهب الثاني: جعل "لو" بمعنى "ما"**، فتقدير الآية: ما فيهما آلهة إلا الله^(٥)، وفي هذه الحالة يجوز النصب على الاستثناء والإتباع، وهو الأرجح.^(٦)

٤- لم أجد ما يستند إليه ابن خروف وابن يعيش في إجازة النصب على الاستثناء مع منعهما من جواز البدل.

(١) انظر: شرح المقدمة الكافية: ٥٥٧/٢ ونسبه ابن الحاجب إلى المحققين، فقال: "هذا مذهب المحققين" ومغني اللبيب: ٧٢/١ قلت: وقول ابن الحاجب يخالف قول ابن هشام: "وشرط ابن الحاجب في وقوع "إلا" صفة تعذر الاستثناء".

(٢) انظر: شرح المفصل: ٩٠/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٢٩/٢ ومغني اللبيب: ٧٢/١ والنحو الوافي: ٣٥٠/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٣١/٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٧٢/١.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٩٦١/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٣٧٠/١ ومغني اللبيب: ٧١/١.

(٦) انظر: انظر: الكتاب: ٣١١/٢ والمقتضب: ٣٩٤/٤ والجمل: ٢٣٠ والإيضاح: ١٧٥ والمفصل: ٦٨ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٥٧/٢ وشرح المفصل: ٨٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٦/٢ وشرح التسهيل: ٢٨٢/٢ وأوضح المسالك: ٢٥٧/٢ والمقاصد الشافية: ٣٥٩/١ وهمع الهوامع: ١٨٨/٢.

الترجيح

أحسب أن الراجح القول الأول، وذلك للأمر التالية:

أولاً- ضعف المذهبين الآخرين لما يلي:

١- ضعف المذهب المنسوب إلى المبرد من خمسة وجوه:

- أ- أن مجيء "لو" للنفي لا دليل عليه، والشيء لا يخرج عن أصله إلا بدليل. (١)
- ب- أن "لو" تفيد النفي المعنوي، وهو لا يجري مجرى النفي اللفظي، ألا ترى أنك تقول: أبي القوم الحضور إلا زيدا، ولا يجوز أن تقول: أبي القوم الحضور إلا زيداً، ولو كان النفي المعنوي كاللفظي جاز. (٢)
- ج- أن "لو" تفيد النفي المعنوي، فكيف يكون "الله" بدلا من "آلهة"، وهما مختلفان من جهة الإثبات والنفي.
- د- أنه يلزم من مذهب المبرد أن يكون معنى الآية: لو كان فيهما الله لفسدتا، وهو معنى باطل (٣).

٥- أن الاستثناء في الآية موجب، والبدل إنما يكون في الاستثناء المنفي التام (٤).

٢- وضعف المذهب المجيز للنصب على الاستثناء من وجهين:

- أ- أن المعنى يأبى النصب على الاستثناء؛ لأن معنى الآية مع النصب يكون: إن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله — تعالى — مع الآلهة، وفي هذا إثبات لإله مع الله — تعالى — (٥)، وهو — لا شك — معنى باطل غير مراد.

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٩٦١/٢.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٧٠/١.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٣١/٢-٣٣٢ والأصول: ٣٠١/١ وشرح السيرافي: ١١٧/٣ والبيان في إعراب القرآن: ١٥٩/٢.

(٤) انظر: البيان في إعراب القرآن: ١٥٩/٢ والإنصاف: ٢٧٢/١ والفريد: ٤٨٢/٣.

(٥) انظر: إملاء ما من به الرحمن: ١٣٢/١ وشرح الجمل لابن الضائع: ٩٤٧/٣ والبحر: ٣٠٥/٦.

ب- أن "آلهة" نكرة، والجمع إذا كان نكرة، لم يستثن منه عند جماعة من المحققين؛ لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى، لولا الاستثناء^(١)، فلا يقال: قام رجال إلا زيدا.

ثانيا- أن معنى الآية لا يصح إلا بكونها وصفا، والمعنى يكفي مرجحا؛ لأن الإعراب فرع المعنى.

وبهذا يظهر أن الصحيح هو القول الأول، وهو ما ذهب إليه ابن الضائع.

٣٩ - الخلاف في ناصب المستثنى.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن النحويين اختلفوا في ناصب المستثنى، فزعم سيبويه أنه منتصب بما قبله، كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهما، فظاهر هذا التشبيه، وزعم السيرافي أنه منتصب بالفعل المتقدم، وكذلك زعم الفارسي.

وزعم المبرد أنه منتصب بما في "إلا" من معنى الاستثناء...

وزعم الكسائي أنه انتصب لمخالفة الأول...

وذهب الفراء إلى أن "إلا" مركبة من "إن" و"لا"، ثم خففت نون "إن" وأدغمت، فصارت كالكلمة الواحدة، فإذا نصبت، فالنصب سرى لها من "إن"، والمنصوب اسمها، والخبر محذوف...

فأولى هذه بالنظر إلى المعنى أن يكون انتصابه كما تقدم أولا على التشبيه^(٢).

ذكر ابن الضائع للنحاة في ناصب المستثنى خمسة مذاهب:

(١) انظر: السابق: ١٣٢/١ والبحر المحيط: ٣٠٥/٦.

(٢) شرح الجمل أ: ٩٥١/٣-٩٥٣.

الأول: مذهب سيوييه، وهو انتصاب المستثنى كما انتصب التمييز، وأحسب أنه يريد أن المميّز قد نصب التمييز.

الثاني: مذهب السيرافي والفارسي انتصابه بالفعل المتقدم.

الثالث: مذهب المبرد انتصابه بما في معنى "إلا" من الاستثناء؛ لأنها بمعنى "أستثني".

الرابع: مذهب الكسائي انتصابه بالخلاف؛ لأنه مخالف للأول.

الخامس: مذهب الفراء انتصابه بـ"إن"؛ لأن "إلا" عنده مكونة من: إن، ولا. ثم خففت "إن" وأدغمت.

ثم اختار القول الأول.

آراء النحويين

اختلف النحاة في ناصب المستثنى على ثمانية أقوال:

القول الأول: أنه منتصب بعد تمام الكلام على التشبيه بالمفعول، وهو قول ابن عصفور^(١).

وهو المذهب الذي قال به ابن الضائع، ونسبه إلى سيوييه كما تقدم.

القول الثاني: أن ناصبه "إلا" وحدها، وهو مذهب ابن مالك، وجعله مذهب سيوييه والمبرد والجرجاني^(٢) وابن هشام^(٣) ونسبه الأنباري إلى المبرد والزجاج^(٤).

القول الثالث: أن انتصابه بالفعل المتقدم بوساطة "إلا"، وهو مذهب

(١) انظر: شرح الجمل: ٢/ ٢٥٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٧١.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ١/ ٧٠.

(٤) انظر: الإنصاف: ١/ ٢٦١.

الفارسي^(١) وابن بابشاذ^(٢) والجرجاني^(٣) وابن الباذش^(٤) والأنباري ونسبه إلى البصريين^(٥) وابن خروف ونسبه إلى سيويه^(٦) والعكبري^(٧) و الرندي^(٨) وابن يعيش ونسبه إلى سيويه^(٩) وابن الحاجب^(١٠) ونسبه ابن عصفور وابن مالك إلى السيرافي^(١١) والمالقي ونسبه إلى سيويه^(١٢) ونسبه ابن عقيل والشاطبي والسيوطي

(١) انظر: الإيضاح: ١٧٥ والمسائل البصريات: ٧٠٢/١ والبغداديات: ٥٩٣.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١٨٨/٢.

وهو طاهر بن أحمد أبو الحسن، له من التصانيف: شروح على الجمل، ومقدمة سماها المحسبة وغيرها، مات سنة تسع وستين وأربعمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٥١ وبغية الوعاة: ١٧/٢.

(٣) انظر: المقتصد شرح الإيضاح: ٦٩٩،٧٠٠/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٣/٢ وهمع الهوامع: ١٨٨/٢.

وهو أحمد بن علي أبو جعفر، أخذ عن أبيه وأبي علي الغساني، له من التصانيف: الإقناع في القراءات، مولده سنة إحدى وتسعين وأربعمائة، ومات سنة أربعين وخمسمائة. انظر: إشارة التعيين: ٤٠ وبغية الوعاة: ٣٣٨/١.

(٥) انظر: الإنصاف: ٢٦١/١.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٩٥٨/٢ قلت: نسب ابن مالك في شرح التسهيل: ٢٧٧/٢ والمرادي في الجنى الداني: ٥١٦ وابن عقيل في المساعد: ٥٥٦/١ والشاطبي في المقاصد الشافية: ٣٤٩/١ والسيوطي في همع الهوامع: ١٨٨/٢ إلى ابن خروف القول بأن الناصب هو الفعل مستقلاً، وبناء على تحقيق شرحه للجمل، يتضح خطأ النسبة.

(٧) انظر: اللباب: ٣٠٣/١.

(٨) انظر: همع الهوامع: ١٨٨/٢.

وهو عمر بن عبد المجيد، تلميذ السهيلي، وله من التصانيف: شرح للجمل، ورد على ابن خروف، توفي سنة ست عشرة وستمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٤٠ وبغية الوعاة: ٢٢٠/٢.

(٩) انظر: شرح المفصل: ٧٦/٢.

(١٠) انظر: الإيضاح شرح المفصل: ٣٦٢/١.

(١١) انظر: شرح الجمل: ٢٥٣/٢ وشرح التسهيل: ٢٧٧/٢.

(١٢) انظر: رصف المباني: ٩١.

السيرافي. (١)

القول الرابع: انتصابه بما في "إلا" من معنى الاستثناء، وهو قول المبرد^(٢) والزجاج^(٣)، ويفهم من كلام ابن السراج. (٤)

القول الخامس: انتصابه بالمخالفة، وذلك قائم على اختلاف الحكم بين المستثنى منه والمستثنى، وحكي عن الكسائي. (٥)

القول السادس: انتصابه بـ"أن" مضمرة، وينسب للكسائي^(٦)، فيكون تقدير نحو: قام الناس إلا زيدا: جاء الناس إلا أن زيد لم يقيم.

القول السابع: انتصابه بـ"إلا"؛ لأنها مركبة من "إن" المخففة و"لا"، وعملت عملين: عمل "إن" فنصبت، وعمل "لا" فجعلوها عطفًا، وهو قول الفراء^(٧)، وقال عنه أبو البركات: "وذهب الفراء ومن تابعه — وهو المشهور من

(١) انظر: المساعد: ٥٥٦/١ والمقاصد الشافية: ٣٤٩/١ وجمع الهوامع: ١٨٨/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ٣٩٠/٤.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١٠٧/٣ ب والنكت في تفسير كتاب سيويه: ٦٢٢/١ والإنصاف: ٢٦١/١ واللباب: ٣٠٣/١ وشرح المفصل: ٧٦/٢ وشرح التسهيل: ٢٧٨/٢ والجنى الداني: ٥١٦ والمساعد: ٥٥٦/١ وجمع الهوامع: ١٨٨/٢.

(٤) انظر: الأصول: ٢٨١/١.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ١٠٨/٣ ب وشرح المفصل: ٧٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٣/٢ والجنى الداني: ٥١٧ والمقاصد الشافية: ٣٤٩/١ وجمع الهوامع: ١٨٨/٢.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ١٠٨/٣ أ والإنصاف: ٢٦١/١ وشرح المفصل: ٧٧/٢ وشرح التسهيل: ٢٧٩/٢ وشرح الكافية للرضي: ٨٠/٢ والجنى الداني: ٥١٦ والمقاصد الشافية: ٣٥٠/١ وجمع الهوامع: ١٨٨/٢.

(٧) انظر: شرح السيرافي: ١٠٨/٣ ب والإنصاف: ٢٦١/١ وشرح المفصل: ٧٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٤/٢، ٢٥٣ وشرح التسهيل: ٢٧٩/٢ والجنى الداني: ٥١٧ والمقاصد الشافية: ٣٥٠/١ وجمع الهوامع: ١٨٨/٢.

مذهبهم —". (١).

القول الأخير: انتصابه بالفعل وحده، وهو مذهب السيرافي^(٢)، ونسبه ابن مالك إلى ابن خروف^(٣).

المناقشة

- ١ - نسب ابن الضائع إلى الفارسي القول بأن الناصب للمستثنى الفعل.
وأحسب أن هذا لا يتوافق مع ما في "المسائل البصريات" و"الإيضاح"
و"المسائل البغداديات"^(٤).
- فالفارسي — مثلا — يقول في الكتاب الأول: "وكذلك: قام القوم إلا زيदा،
يعمل الفعل بتوسط الحرف"^(٥).
- ٢ - أحسب أن السيوطي لم يصب عندما نسب إلى ابن الضائع أن ناصب
المستثنى هو الفعل بوساطة "إلا"^(٦).
- ٣ - اختلف النحاة في تعداد المذاهب، فعدها السيرافي وابن عصفور وابن
مالك والرضي وابن الضائع خمسة^(٧)، وعدها الأنباري وابن يعيش وابن الحاجب

(١) الإنصاف: ٢٦١/١ وقال مثله ابن يعيش في شرح المفصل: ٧٦/٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١٠٧/٣ ب.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٢٧٧/٢.

(٤) وقد سبق العزو إليها عند ذكر مذهب الفارسي.

(٥) المسائل البصريات: ٧٠٢/١.

(٦) انظر: همع الهوامع: ١٨٨/٢.

(٧) انظر: شرح السيرافي: ١٠٧/٣ أ—١٠٨ ب وشرح الجمل: ٢٥٣/٢، ٢٥٢ وشرح التسهيل:

٢٧١/٢، ٢٧٧—٢٧٩ وشرح الكافية: ٨٠/٢—٨٢.

أربعة^(١)، وعدّها العكبري والمالقي ثلاثة^(٢)، وعدّها ابن عقيل ستة^(٣)، وعدّها المرادي والسيوطي سبعة^(٤)، وعدّها الشاطبي ثمانية^(٥).

٤ - اختلف النحاة في أي المذاهب مذهب سيبويه؟

١- ذهب الأنباري وابن خروف والعكبري وابن يعيش والرضي والمالقي إلى أن سيبويه يذهب إلى أن الناصب هو الفعل أو معنى الفعل معدّى بـ "إلا".^(٦)
ب- ذهب ابن مالك إلى أن سيبويه يذهب إلى أن الناصب هو "إلا" نفسها.^(٧)

ج- ذهب ابن الضائع إلى أن مذهب سيبويه انتصابه بعد تمام الكلام — كما تقدم —.

والذي يظهر لي أن الأقرب ما قاله ابن مالك^(٨) والذي يدل على ذلك قول سيبويه: "حدثنا يونس وعيسى^(٩) أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا، وما أتاني أحد إلا زيدا، وعلى هذا: ما رأيت أحدا إلا

(١) انظر: الإنصاف: ٢٦١/١ وشرح المفصل: ٧٦،٧٧/٢ والإيضاح شرح المفصل: ٣٦١،٣٦٢/١.

(٢) انظر: اللباب: ٣٠٣/١ ورفض المباني: ٩١.

(٣) انظر: المساعد: ٥٥٥/١—٥٥٦.

(٤) انظر: الجنى الداني: ٥١٦—٥١٧ وجمع الهوامع: ١٨٨/٢.

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ٣٥٠/١—٣٤٩.

(٦) انظر: الإنصاف: ٢٦١/١ وشرح الحمل لابن خروف: ٩٥٨/٢ وشرح المفصل: ٧٦/٢ وشرح

الكافية للرضي: ٨٠/٢ ورفض المباني: ٩١.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٢٧١/٢.

(٨) انظر: السابق: ٢٧١/٢—٢٧٣.

(٩) هو عيسى بن عمر الثقفي، مولى خالد بن الوليد — رضي الله عنه — يكنى أبا عمر، أخذ عن ابن

أبي إسحاق وابن كثير، وروى عنه الأصمعي والخليل، ومن تصانيفه: الجامع والإكمال، توفي سنة تسع وأربعين. انظر: إشارة التعيين: ٢٤٩ وبغية الوعاة: ٢٣٧/٢.

زيدا، فينصب "زيدا" على غير "رأيت"، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيدا، ولا أعني زيدا، وعمل فيه ما قبله، كما عمل "العشرون" في "الدرهم" إذا قلت: عشرون درهما".^(١)

فالذي يظهر من كلام سيبويه أن العامل في "زيدا" هو "إلا" لأنه قال: "فينصب "زيدا" على غير "رأيت" ثم قال مُدَلِّلا على أن الفعل لم يعمل بقوله: "ولكنك جعلته منقطعا مما عمل فيه الأول" ثم فسّر في خاتمة كلامه العامل بقوله: "وعمل فيه ما قبله، كما عمل "العشرون" في "الدرهم" "^(٢).

٥- تقدم أن ابن عصفور وابن مالك وابن عقيل والشاطبي والسيوطي^(٣) نسبوا إلى السيرافي القول بأن الناصب الفعل أو معنى الفعل بوساطة "إلا"، وأحسب أن هذا العزو لا يستقيم مع قول السيرافي: "والذي يوجب القياس والنظر الصحيح أن تنصب "زيدا" بالفعل الذي قبل "إلا"، وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به على اختلاف وجوه المنصوبات".^(٤)

٦- اعتراضات المذاهب:

١- اعترض مذهب ابن مالك بما يلي:

(١) الكتاب: ٣١٩/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢٧٢/٢-٢٧٣.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٢٥٣/٢ وشرح التسهيل: ٢٧٧/٢ والمساعد: ٥٦٦/١ والمقاصد الشافية:

٣٤٩/١ وجمع الهوامع: ١٨٨/٢.

(٤) شرح السيرافي: ١٠٧/٣.ب.

١- أن "إلا" غير مختص؛ لأنها تدخل على الأسماء والأفعال، وغير المختص لا يعمل، ثم لو كان مختصاً، لعمل عملاً يختص بالاسم، وهو الجر. (١)

٢- اعترضه ابن عصفور بـ "غير" فهي منصوبة في نحو: جاء الناس غير محمد، وليس قبلها "إلا". (٢)

ب- اعترض ابن مالك المذهب الثالث، وهو أن الناصب الفعل أو غيره بتعدية "إلا" بصحة تكرير الاستثناء نحو: قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهما إلا ربعا؛ إذ لا فعل في الجملة إلا "قبضت"، فإذا جعل معدّي بـ "إلا" لزم أن يتعدى إلى "أربعة". بمعنى الحط، وإلى الدرهم بمعنى الجبر، وإلى الربع بمعنى الحط، وذلك حكم بما لا نظير له، حيث استعمل فعل واحد معدّي بحرف واحد إلى معنيين مختلفين. (٣)

ج- واعترض مذهب المبرد والزجاج بما يلي:

١- أنك تقول: أتاني القوم غير علي، فتنصب "غير"، ولا يجوز أن تقول: "أستثني" (٤) وقد ذكره ابن الضائع (٥).

(١) انظر: المقتصد شرح الإيضاح: ٧٠٠/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٢/٢ والمقاصد الشافية: ٣٥٠، ٣٥١/١.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٢٥٢/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٢٧٧/٢ والمنقول كلام ابن مالك بتصرف يسير.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ١٠٧/٣ اب والإنصاف: ٢٦٣/١ واللباب: ٣٠٤/١ وشرح المفصل: ٧٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٢/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل أ: ٩٥١/٣.

- ٢- أن هذا يؤدي إلى القول بإعمال معاني الحروف، وإعمالها لا يجوز باطراد^(١) وقد ذكره ابن الضائع؛ لكنه نفى عمل الحروف بما فيها من معاني الأفعال مطلقاً، فقال: "أن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال"^(٢).
- ٣- أنه لو كان العامل "إلا" بمعنى "أستثني" لوجب النصب أبداً، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في المنفي نحو: ما جاءني أحد إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيداً.^(٣)
- ٤- أن إعمال "إلا" بمعنى "أستثني" يجعل الكلام جملةً، وكونه واحدة أولى.^(٤)
- ٥- "مردود لمخالفة النظائر؛ إذ لا يجمع بين فعل وحرف، يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار"^(٥).
- د- اعترض المذهب المنسوب إلى الكسائي، وهو القول بأن الناصب المخالفة بأنه لو كان النصب للمخالفة لوجب نصب "عمرو" في نحو: قام زيد لاعمرو^(٦) وقد ذكره ابن الضائع^(٧).
- هـ- اعترض مذهب الكسائي، وهو القول بأن الناصب "أن" المضمرة بعد "إلا" بما يلي:

(١) انظر: الإنصاف: ٢٦٢/١ واللباب: ٣٠٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٢/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل أ: ٩٥١/٣.

(٣) انظر: الإنصاف: ٢٦٣/١ واللباب: ٣٠٤/١ والإيضاح في شرح المفصل: ٣٦١/١.

(٤) الإنصاف: ٢٦٤/١ واللباب: ٣٠٤/١.

(٥) شرح التسهيل: ٢٧٨، ٢٧٩/٢.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ١٠٨، ١٠٨/٣، ١٠٨، ١٠٨/٣ وشرح المفصل: ٧٧/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٢/٢.

(٧) انظر: شرح الجمل أ: ٩٥٢/٣.

- ١- أن "أن" واسمها وخبرها، تكون في تقدير اسم، وهذا الاسم يحتاج إلى ناصب، وفيه وقع الخلاف، فيظهر الخلاف من جديد. (١)
- ٢- أن "أن" لا تضم. (٢)
- ٣- لو كان الناصب "أن" لوجب النصب أبدا. (٣)
- ٤- أنه مبني على تقدير ما لا دليل عليه. (٤)
- و- اعترض مذهب الفراء ومن تبعه بما يلي:
- ١- أنه لا خلاف بينهم في قولك: ما قام إلا زيد، فيرفع، ولا شيء قبله، فيعطف عليه، ولا هو منصوب، فيحمل على "إن". (٥)
- ٢- أن "إن" الثقيلة إذا خففت لم تعمل خاصة على مذهب الكوفيين. (٦)
- ٣- أن دعوى التركيب خلاف الأصل، فلا يقال بها إلا بدليل. (٧)
- ٤- أن التركيب — لو صح —، لم يصح العمل الذي كان قبله؛ لأن المعنى قد تغير، وكل تركيب يتغير معه المعنى، يتغير معه الحكم. (٨)

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٠٨/٣ ب والإنصاف: ٢٦٥/١ وشرح التسهيل: ٢٧٩/٢.

(٢) انظر: الإيضاح شرح المفصل: ٣٦٢/١.

(٣) انظر: السابق: ٣٦٢ / ١.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٢٧٩/٢.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ١٠٨/٣ ب، ١٠٩ أ والإنصاف: ٢٦٥/١ وشرح المفصل: ٧٦، ٧٧/٢

وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٢/٢.

(٦) انظر: الإنصاف: ٢٦٤/١.

(٧) انظر: الباب: ٣٠٤/١ وشرح التسهيل: ٢٧٩/٢.

(٨) انظر: السابق: ٣٠٤/١ وشرح التسهيل: ٢٧٩/٢.

٥- أن "إن" لا خبر لها. (١)

٦- أن "لا" لا تأتي عاطفة إلا بعد الإثبات نحو: جاءني زيد لا عمرو، وأنت تقول: ما جاءني القوم إلا زيد. (٢)

ز- اعتُرض مذهب السيرافي، وهو القول بأن الناصب الفعل بما يلي:

١- أنه ينصب، ولو لم يتقدمه فعل نحو: القوم أخوتك إلا زيدا (٣) وقد ذكره ابن الضائع (٤).

٢- أن المقتضي للمستثنى والطالب له "إلا"، فكيف يعمل فيه غيرها. (٥)

٣- أن الفعل لا يصلح أن يعمل في المستثنى في نحو: قام القوم إلا زيدا، لأن الفعل غير متعدٍ، وقد ذكره ابن الضائع (٦).

الترجيح

وفي نهاية هذه المسألة أقول ما قال المرادي: "وهذه الأقوال، أكثرها ظاهر البعد، وأظهرها الأول والثاني" (٧)، وأزيد عليه الثالث، وأقربها الأول؛ لأنه المذهب الوحيد الذي خلص من الاعتراضات.

(١) انظر: الباب: ٣٠٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٣/٢ وشرح التسهيل: ٢٧٩/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٨١/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٢.

(٤) انظر: شرح الجمل أ: ٩٥١/٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٧٨/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل أ: ٩٥١/٣.

(٧) انظر: الجني الداني: ٥١٧.

٤٠ - حكم المستثنى إذا كان الاستثناء تاما غير موجب.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "الأكثر في هذا في اللغة أن يكون المستثنى تابعا للمستثنى منه في إعرابه ، ... ، وزعم سيبويه أنه بدل، وحكى السيرافي عن الكسائي والفراء أنه عطف، وما ذكر سيبويه أولى؛ لأنه شبيهه ببدل البعض من الكل، وذلك أنه يتقدر فيه تكرير العامل، وهو بعض الأول.

وقول أبي العباس ثعلب: كيف يكون بدلا، وحكم الثاني مخالف للأول؟ لا يلزم منه رد؛ لأن العطف قد يكون الثاني مخالفا للأول، كـ: يقوم زيد لا عمرو، وما قام زيد لكن عمرو". (١)

ذكر ابن الضائع في المستثنى إذا كان الاستثناء تاما غير موجب نحو: ما جاء الناس إلا زيد، مذهبين:

الأول: أن يكون بدل بعض، وذكر أنه رأى سيبويه، واختاره ابن الضائع، وحجته أنه يشبه بدل البعض من الكل.

الأخير: أن يكون المستثنى معطوفا، وهو مذهب الكسائي والفراء.

آراء النحويين

(١) شرح الجمل أ: ٩٥٤/٣.

إذا كان الاستثناء تاماً غير موجب نحو: ما قام الطلاب إلا علي، جاز في المستثنى وجهان : النصب على الاستثناء، والرفع على الإتيان، واختلفوا في الإتيان على مذهبين:

المذهب الأول: أنه بدل بعض من كل، وهو مذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) والزجاجي^(٣) وأبي علي الفارسي^(٤) والزمخشري^(٥) وابن خروف^(٦) وابن يعيش^(٧) وابن عصفور^(٨) وابن مالك^(٩) وابن هشام^(١٠) والشاطبي^(١١) والسيوطي^(١٢)، وهو مذهب البصريين^(١٣).

المذهب الثاني: أنه عطف نسق، وهو مذهب الكسائي^(١٤) والفراء^(١٥)، وهو

(١) انظر: الكتاب: ٣١١/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ٣٩٤/٤.

(٣) انظر: الجمل: ٢٣٠.

(٤) انظر: الإيضاح: ١٧٥.

(٥) انظر: المفصل: ٦٨.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٩٥٧/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٨٢/٢.

(٨) انظر: شرح الجمل: ٢٥٦/٢.

(٩) انظر: شرح التسهيل: ٢٨٢/٢.

(١٠) انظر: أوضح المسالك: ٢٥٧/٢.

(١١) انظر: المقاصد الشافية: ٣٥٩/١.

(١٢) انظر: همع الهوامع: ١٨٨/٢.

(١٣) انظر: الأصول: ٣٠٣/١ وشرح التسهيل: ٢٨٢/٢ والارتشاف: ١٥٠٧/٣ وأصح المسالك:

٢٥٧/٢ ومغني اللبيب: ٧٠/١ والمساعد: ٥٦٠/١ والمقاصد الشافية: ٣٥٩/١ وهمع الهوامع: ١٨٨/٢

وشرح الأشموني: ١٤٨/٢ وشرح التصريح: ٣٤٩/١.

(١٤) انظر: شرح السيرافي: ١٠١/٣ وشرح المفصل: ٨٢/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩٦/٢.

(١٥) انظر: شرح السيرافي: ١٠١/٣ وشرح المفصل: ٨٢/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩٦/٢.

مذهب الكوفيين. (١)

قال ثعلب: " فكيف يكون بدلا، والأول منفي، وما بعد "إلا" موجب؟". (٢)

المناقشة

١ - تعتمد هذه المسألة على خلاف آخر: هو هل تكون "إلا" عاطفة بمعنى "الواو"؟ (٣)

اختلف النحاة في هذه على مذهبين (٤):

المذهب الأول: أنها تكون عاطفة، وهو مذهب الكوفيين.

المذهب الثاني: أنها لا تكون عاطفة، وهو مذهب البصريين.

والراجع عندي في هذه المسألة قول البصريين، والدليل على هذا أن "إلا" للاستثناء، والاستثناء إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع (٥).

قلت: وهذا المذهب الذي عزي للكوفيين لم يذهب إليه الفراء، حيث قال: " وقد قال بعض النحويين: إن "إلا" في اللغة بمتزلة الواو، ...، ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا؛ لأني لا أجزئ: قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد "إلا" من معنى الأسماء قبل "إلا" ". (٦)

(١) انظر: الأصول: ٣٠٣/١ وشرح التسهيل: ٣٨٢/٢ والارتشاف: ١٥٠٧/٣ وأوضح المسالك: ٢٥٧/٢ ومغني اللبيب: ٧٠/١ والمساعد: ٥٦٠/١ والمقاصد الشافية: ٣٥٩/١ وجمع الهوامع: ١٨٨/٢ وشرح الأشموني: ١٤٨/٢ وشرح التصريح: ٣٤٩/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١٠١/٣ ب وشرح المفصل: ٨٢/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٩٥٤/٣ شرح الكافية للرضي: ٩٧/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٢٦٦/١.

(٤) انظر: السابق: ٢٦٦/١ — ٢٧٢.

(٥) انظر: السابق: ٢٦٩/١.

(٦) معاني القرآن: ٢٨٧/٢.

وأظن قول الفراء هذا يشكك في نسبة السيرافي وابن يعيش وابن الضائع والرضي^(١) القول الثاني في هذه المسألة إليه.

٢- الاعتراض على المذهبين:

١- اعترض مذهب البصريين بأمرين:

١- أن قولك: ما جاء الناس إلا زيد، لا يصلح أن يكون بدل بعض؛ إذ لا ضمير في البدل يعود على المبدل منه؛ لأنك تقول في البدل: أكلت الرغيف ثلثه.^(٢)

٢- أن البدل مخالف للمبدل منه، فهو مثبت، والمبدل منه منفي، وهذا ما اعترض به ثعلب.^(٣)

ب- اعتراض مذهب الكوفيين:

١- أن "إلا" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل نحو: ما قام إلا زيد؛ لأن أحرف العطف لا تلي العامل.^(٤)

٢- أن الواو للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم.^(٥)

قلت: وهذا لا يتأتى — هنا —، وذلك أن قولك: ما فاز الناس إلا الصابر، لو كانت "إلا" بمعنى الواو؛ لاشترك "الصابر" مع "الناس" في نفي الحكم.

الترجيح

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٠١/٣ ب وشرح المفصل: ٨٢/٢ وشرح الكافية: ٩٦/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي: ٩٧/٢ والمساعد: ٥٦٠/١ ومغني اللبيب: ٧٠/١.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١٠١/٣ ب وشرح المفصل: ٨٢/٢ وشرح الحمل لابن الضائع أ: ٩٥٤/٣ شرح الكافية للرضي: ٩٧/٢ ومغني اللبيب: ٧٠/١.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٧٠/١ والمساعد: ٥٦١/١.

(٥) انظر: الإنصاف: ٢٦٩/١.

أحسب أن الأقرب ترجيح البدل على عطف النسق في إعراب المستثنى، إذا كان الاستثناء تاما غير موجب، وذلك لما يلي:

أ- أن اعتراض الكوفيين على قول البصريين بأن الضمير يجب في البدل، أجاب عنه الرضي بقوله: "والجواب: أنه بدل البعض، لم يحتج إلى الضمير؛ لقرينة الاستثناء المتصل؛ لإفادته أن المستثنى بعض المستثنى منه".^(١)

ب- أن اعتراض ثعلب أجابه عنه السيرافي بقوله: "فالجواب عما قاله أحمد بن يحيى، أنه بدل منه في عمل العامل فيه، وذلك أنا إذا قلنا: ما أتاني أحد، فالرافع لـ "أحد" هو "أتاني"، وإذا لم نذكر "أحدا" فقلنا: ما أتاني إلا زيد، فالرافع هو "أتاني" أيضا، فكل واحد من "أحد وزيد" يرتفع بـ "أتاني"، إذا أفرد به، فإذا ذكرنا هما جميعا، فلا بد من أن يكون الأول منهما يرتفع بالفعل؛ لأنه يتصل به، ويكون الثاني تابعا له".^(٢)

وأجاب عنه ابن الضائع بأن العطف يكون فيه الثاني مخالفا للأول في نحو: قام زيد لا عمرو، فما المانع من كون البدل مخالفا للمبدل منه؟

وأجابه عنه ابن الضائع والرضي بأن "إلا زيد" من قولك: ما جاء الناس إلا زيد، هي البدل كاملة، والإعراب ظهر على "زيد".^(٣)

ج- أن الواو للجمع بين المتعاطفين، و"إلا" تخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها، فكيف تكون "إلا" عاطفة^(٤).

د- أن الأصل في "إلا" أن تكون للاستثناء، لا للعطف.

(١) شرح الكافية: ٩٧/٢ وانظر المساعد: ٥٦٠/١.

(٢) شرح السيرافي: ١٠١/٣.ب.

(٣) انظر: شرح الجمل أ: ٩٨٩/٣ وشرح الكافية: ٩٧/٢.

(٤) انظر: الإنصاف: ٢٦٩/١.

٥- أن الاستثناء المنفي التام شبيهه ببدل البعض من الكل؛ لأنه يتقدر فيه تكرير العامل، وهو بعض الأول، وهذا قياس شبه، أشار إليه ابن الضائع.
وأحسب أن هذه الحجة ليست بالقويّة لأمرين:
١- أنه إن كان المستثنى في الاستثناء التام المنفي بعض الأول، مع مخالفته له من جهة الإثبات والنفي، فإن المستثنى في الاستثناء التام الموجب بعض الأول.
٢- أن ابن الضائع قد اختار أن البدل في باب الاستثناء غير البدل في باب البدل^(١).

وما ترجح هو ما ذهب إليه ابن الضائع.

٤١ - الخلاف في فهم كلام سيبويه في: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وتقول في "ما": ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به.
قال سيبويه: "لأن "بشياء" في موضع رفع على لغة بني تميم...
قال سيبويه: "ولكنك تقول على لغتهم: إلا شيئاً لا يعبأ به، فتستوي اللغتان".
وزعم ابن خروف أن استواءهما في المستثنى منه والمستثنى فـ"بشياء" في موضع رفع...
قلت: وعندني أن القياس يقتضي أن يبقوا على لغتهم في المجرور، فما مانع النصب في: ما زيد بشيء".^(٢)
ذكر ابن الضائع في فهم قول سيبويه قولين:

(١) انظر: شرح الجمل أ: ٩٩٠/٣ وستأتي دراسة هذا الاختيار — إن شاء الله —.

(٢) شرح الجمل أ: ٩٥٨/٣.

الأول: أن الاستواء في قول سيبويه يراد به الاستواء في المستثنى منه والمستثنى، وهو قول ابن خروف.

الأخير: أن الاستواء في قول سيبويه يراد به الاستواء في المستثنى فقط، وهو قول ابن الضائع.

آراء النحويين

قال سيبويه: "ومثل ذلك: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، من قبل أن "بشيء" في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على الباء، صار كأنه بدل من اسم مرفوع، و"بشيء" في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، استوت اللغتان، فصارت "ما" على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء لا يعبأ به".^(١)

في فهم كلام سيبويه المتقدم قولان:

القول الأول: أن سيبويه بقوله: "استوت اللغتان، فصارت "ما" على أقيس الوجهين"، يريد أن اللغتين — التميمية والحجازية — استوتا في المستثنى منه والمستثنى، ومعنى هذا القول أن "بشيء" سيكون في موضع رفع، عند الحجازيين، كما في لغة تميم الذين لا يعملون "ما"، وهذا ما ذهب إليه ابن خروف.^(٢)

القول الأخير: أن مراد سيبويه استواء اللغتين في المستثنى فقط، وهو رأي ابن الضائع.

(١) الكتاب: ٣١٦/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٩٥٨/٣ قلت: ولم أجد هذا الرأي الذي نسبته ابن الضائع إلى ابن خروف في كتابه "شرح الجمل": ٩٥٧/٢-٩٧٩ ولا في شيء من كتب النحو التي اطلعت عليها.

المناقشة

١- انبنى على الخلاف في فهم كلام سيويه خلاف في قاعدة نحوية، ففهم ابن خروف أن سيويه لا يُعمل "ما" في هذا المثال عمل "ليس"، فجعل "بشيء" في موضع رفع معتمدا على فهم كلام سيويه.

وفهم ابن الضائع أن سيويه لا يريد إخراج "ما" عن عملها مع تحقق شروط العمل، ففهم من عبارة "استوت اللغتان" أن الاستواء في المستثنى دون المستثنى منه.

٢- أحسب أن اختلاف الفهم في هذه المسألة قائم على خلاف في تعداد شروط عمل "ما"، فابن الضائع قد ذكر لعملها ثلاثة شروط، هي^(١):

الأول: أن يتقدم اسمها على خبرها.

الثاني: ألا يدخل على الخبر ما ينقض نفي "ما" عنه.

الثالث: ألا تزداد بعدها "إن".

قلت: وهذه الشروط التي ذكرها وافق عليها بعض النحاة.^(٢)

وذهب سيويه^(٣) والمبرد^(٤) والزمخشري^(٥) وابن يعيش^(٦) إلى أن لعملها

شروطين، هما الأول والثاني فقط.

وذهب ابن مالك^(١) والرضي^(٢) وابن هشام^(٣) والسيوطي^(٤) إلى أن لعملها

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٢٦٧/٢—٢٦٩.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٥٨٧/١ واللباب: ١٧٥/١—١٧٨ وشرح المقدمة الكافية لابن

الحاجب: ٥٨٣/٢ والتوطئة: ٢٧١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٢/١.

(٣) انظر: الكتاب: ٥٩/١.

(٤) انظر: المقتضب: ١٨٩/٤.

(٥) انظر: المفصل: ٨٢.

(٦) انظر: شرح المفصل: ١٠٨/١.

أربعة شروط، الثلاثة السابقة، وزادوا رابعا، واختلفوا في الشرط الرابع على مذهبين:

الأول: ذهب ابن مالك والرضي وابن هشام إلى أن الرابع، هو: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها. (٥)

الأخير: ذهب السيوطي إلى أن الرابع، هو: ألا تؤكد "ما" بـ"ما". (٦)
وذهب أبو حيان إلى أن لعملها خمسة شروط (٧)، الأربعة السابقة، والخامس:
ألا يبدل من الخبر بدل مصحوب بـ"إلا" نحو: ما زيد شيء أو بشيء إلا شيء لا يعبأ به. (٨)

الترجيح

أحسب أن ما فهمه ابن خروف من كلام سيبويه أسدّ لأمرين:

أ- أن صريح عبارة سيبويه — في ظني — يؤيده.

ب- ما ذكره أبو حيان في الشرط الخامس.

قلت: وليس بغريب أن يأتي سيبويه بشرطين في أول كتابه، ثم يأتي بآخر في موضع تالٍ، فهذه صفة المؤسسين في كل علم.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٦٩/١.

(٢) انظر: شرح الكافية: ١٨٥/٢—١٨٩.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ٢٧٤/٢—٢٨٢.

(٤) انظر: همع الهوامع: ٣٨٩/١—٣٩٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٦٩/١ وشرح الكافية: ١٨٩/٢ وأوضح المسالك: ٢٨٢/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع: ٣٩١/١.

(٧) انظر: الارتشاف: ١١٩٧/٣—١٢٠١.

(٨) انظر: السابق: ١٢٠١/٣.

وبهذا يتضح أن ما فهم ابن الضائع لم يكن هو الأرجح، وسبب ذلك غياب بعض الشروط في إعمال "ما" عن علمه.

٤٢ - الخلاف في "زيد" من قولهم: أقل رجل يقول ذاك إلا زيداً.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ويلحق بالمنفي قولهم: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد، هو بدل من الضمير في "يقول"؛ لأن المعنى: ما يقول ذاك أحد إلا زيداً. قال السيرافي: "ولا يكون بدلاً من "أقل"؛ لأنه لا يمكن التفرغ إليه". وأجازه ابن خروف بالحمل على المعنى، والأولى الأول؛ لأن "أقل" هو حرف النفي، فلا يجوز الحمل على المعنى في البديل إلا أن يكون المبدل منه منفي في اللفظ المقدر المحمول عليه، و"أقل" لا ينفي، فينبغي — ولا بد — أن يكون البديل من الضمير". (١)

ذكر ابن الضائع في "زيد" مذهبين:

الأول: أنه بدل من الضمير المستتر في "يقول"، وهو اختيار ابن الضائع، وحجته على ذلك أن الحمل على المعنى في البديل لا يجوز، إلا أن يكون المبدل منه — وهو هنا "أقل" — منفيًا في اللفظ المقدر المحمول عليه — وهو: ما يقول ذاك أحد إلا زيد — و"أقل" لا ينفي؛ لأنه بمعنى حرف النفي.

الأخير: أنه بدل من "أقل" على المعنى، وهو مذهب ابن خروف.

آراء النحويين

اختلف النحاة في إعراب "زيد" على مذهبين:

(١) شرح الجمل أ: ٩٦٣/٣.

المذهب الأول: أنه بدل من الضمير في "يقول"، وهو مذهب أبي حيان^(١).

وهذا ما اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: أنه بدل من "أقل" على المعنى، وهو مذهب السيرافي^(٢) وأبي

علي الفارسي^(٣) وابن خروف^(٤).

المنافشة

١ - نسب ابن الضائع إلى السيرافي أنه يمنع من إبدال "زيد" من "أقل" مطلقا، والذي أظنه أن السيرافي منع إبداله منه لفظا، ولم يمنعه من جهة المعنى، ودليلي قول السيرافي: " لا يصح البدل من لفظه، لأننا إن أبدلنا "زيدا" من "أقل رجل" اطرحناه في التقدير، فبقي: يقول ذاك إلا زيد، وهذا لا يصح، ولكننا نرده إلى معناه، ونفصله بما يصح معه البدل".^(٥)

فالذي يظهر لي من كلام السيرافي أن البدل لا يجوز على اللفظ؛ لكنه يجوز على المعنى، ويؤكد هذا أن السيرافي قال إثر ذلك: "ولكننا نرده إلى معناه، ونفصله بما يصح معه البدل"، وقال — أيضا —: "وإذا قلت: أقل رجل يقول ذاك، فـ"رجل" غير محتاج إلى الصفة، و"يقول ذاك" خير "أقل"، و"زيد" بدل من "أقل"."^(٦)

(١) انظر: الارتشاف: ١٥١٤/٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١٠٣/٣.ب.

(٣) انظر: إيضاح الشعر: ١٠٧.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٩٦٤/٢.

(٥) شرح السيرافي: ١٠٣/٣.ب.

(٦) السابق: ١٠٤/٣.أ.

٢- استخدم العرب "أقل" نفياً، فقالوا: أقل رجل يقول ذاك إلا زيداً، كما تقول: ما رجل يقول ذاك إلا عمرو.^(١) هذا ما قاله النحويون.

٣- أحسب أن النحاة حملوا معنى العبارة على النفي، وجعلوا "أقل" بمعنى حرف النفي حتى يكون الاستثناء تاماً غير موجب في المعنى، فيجوز فيه البدل، ثم اختلفوا في إبداله — كما تقدم —.

وأحسب أن صنيعهم هذا قائم على محاولة التخريج لهذا القول الذي يشبه أن يكون استثناء تاماً موجباً، فيجب فيه النصب على الاستثناء.

٤- مشكلة الوصول للمعنى ما زالت قائمة؛ لأن سياق العبارة غير معروف، فيظل كل معنى تُحمل عليه احتمالاً من احتمالات أخرى ممكنة؛ لكن الذي أميل إليه أن يكون المعنى على الإيجاب، وليس على النفي، فيمكن أن يحمل معنى العبارة على الاستهزاء بـ "زيد"، فيكون زيد أقل من أقل رجل، على أن يكون الاستثناء تاماً موجباً، فيجب فيه النصب؛ لكنه — هنا — جاء على طريقة النصوص التي ارتفع فيها ما بعد "إلا" مع كون الاستثناء تاماً موجباً على أنه خبر مبتدأ محذوف.^(٢)

الترجيح

أميل إلى أن يكون "زيد" مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: إلا زيد لا يقوله، وذلك لما يلي:

١- أن في هذا منجاة من التأويل، الذي أحسبه بعيداً من جهة المعنى.

(١) انظر: الكتاب: ٣١٤/٢ وإيضاح الشعر: ١٠٧ والخصائص: ١٢٤/٢ وأمالى ابن الشجري: ٤٦/٣.

(٢) انظر: المسألة السابعة والثلاثين، وقد بينت فيها أن هذا الوجه ضعيف؛ لكنه مع ضعفه أولى عندي مما حمل عليه النحاة. انظر: ٢٧١.

ب- أنه محمول على ظاهر اللفظ بخلاف غيره، فقد حمل على ما يؤول إليه المعنى المحتمل، وأحسب أن الحمل على الظاهر خير من الحمل على المعنى المحتمل. وبهذا تكون مذاهب النحاة، ومنهم ابن الضائع مرجوحة، ولا يكون هناك حاجة تدعو إلى رد حجة ابن الضائع التي أوردها لتضعيف ما ذهب إليه ابن خروف؛ لأن ما أميل إليه ليس ما ذهب إليه ابن خروف، وليس بي حاجة إلى تقويتها؛ لأنني قد استأنست برأي غير رأي ابن الضائع.

٤٣ - الخلاف في خبر "أقل" في: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأقل": مبتدأ، خبره ما بعده على الظاهر من سيبويه — هنا — وفي باب الاشتغال، ومذهب أبي الحسن الأحفش، وإليه ذهب الفارسي أن [يقول]^(١) صفة، والخبر محذوف، أو لا خبر له؛ لأنه استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى خبره، وهو حرف النفي، كما لا يحتاج "قل" في: قلما يقوم زيد، إلى فاعل. . . . وبالجملة فالأولى أن يكون خبراً، حتى يدل دليل على أنه صفة"^(٢).

ذكر ابن الضائع في خبر "أقل" مذهبين:

الأول: أن تكون جملة "يقول" خبراً لـ "أقل"، وهو ظاهر كلام سيبويه، واختاره ابن الضائع.

الأخير: أن يكون خبره محذوفاً، وهو مذهب أبي الحسن الأحفش والفارسي.

(١) في المحقق [أقل] وقال محقق شرح الجمل: ٩٦٤/٣: "في (ب): يقول، ولعله خطأ من الناسخ"، وعندني أن ما في (ب) هو الصحيح.
(٢) شرح الجمل أ: ٩٦٤/٣.

آراء النحويين

اختلف النحاة في خبر "أقل" على مذهبين:

المذهب الأول: أن الخبر جملة "يقول"، وهو ظاهر كلام سيبويه^(١)، ومذهب السيرافي^(٢)، وهو الذي اختار ابن الضائع.

المذهب الأخير: أن خبره محذوف، وهو محمول في ذلك على أحد وجهين^(٣):

الأول: أن يكون محذوفاً، كما يحذف خبر المبتدأ بعد "لولا".

الآخر: أن يكون المبتدأ استغنى بالصفة، وهي جملة "يقول" عن الخبر، كما استغنى بالفاعل عن الخبر في: أقائم الزيدان؟. وهذا مذهب أبي علي الفارسي^(٤) وابن جني^(٥) والرضي؛ لكنه رجح الحمل على الوجه الآخر.^(٦)

المناقشة

١ - **مستند المذهب الأول:** أن "أفعل" التفضيل المضاف إلى نكرة يجوز أن يكون مثلها في الأفراد والثنائية والجمع^(٧) فيكون تقدير المثال: أقلنا امرأتين تقولان

(١) انظر: الكتاب: ٨٤/١ و ٣١٤/٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١٠٤/٣.

(٣) انظر: إيضاح الشعر: ١٠٦.

(٤) انظر: إيضاح الشعر: ١٠٥-١٠٧.

(٥) انظر: الخصائص: ١٢٤/٢.

(٦) انظر: شرح الكافية: ٩٥/٢.

(٧) انظر: شرح الكافية: ٩٤/٢ وهمع الهوامع: ٧٦/٣ وهو على ما ذكر السيوطي مذهب الفراء.

ذلك إلا زيد، وقلّى امرأة تقول ذلك إلا زيد، وعلى هذا ينتفي اعتراض أبي علي الفارسي بمجيء الصفة جارية على المضاف إليه دون المضاف.

٢- **مستند المذهب الأخير:** أن العرب قالوا: أقلُّ امرأة تقول ذلك، وأقلُّ امرأتين تقولان ذلك، حيث حملوا جملة "تقول، وتقولان" على المضاف إليه، وهو "امرأة وامرأتين"، فذاك دليل كون الجملة صفة، وليست خبراً لـ "أقل" (١)؛ لأنه مفرد، فلم تتغير الضمائر؟.

واحتج الرضي للوجه الثاني بنحو: أقلُّ من يقول ذلك إلا زيد، وقلُّ من يقول ذلك إلا زيد؛ لأن "من" نكرة، لا بد لها من وصف، و"أقل رجل يقول" بمعنى: أقل من يقول، فالجملة وصف للنكرة، كما كانت وصفاً لـ "من" (٢).

الترجيح

أحسب أن الراجح عندي القول الأول، وذلك لما يلي:

١- أن جريان "يقول، ويقولان ويقولون" على المضاف إليه لا يمنع عندي من كونها خبراً لـ "أقل" لأمرين:

الأول: أن المضاف والمضاف إليه — كما قيل — كشيء واحد.

الآخر: أن المضاف — بناء على ما تقدم — قد يكتسب التثنية والجمع من المضاف إليه، كما يكتسب التأنيث والتذكير (٣).

ب- أن القول بأن "يقول ويقولان ويقولون" صفة سدّت مسد الخبر، ليس عندي بأولى من أن تكون الجملة خبراً سدّت مسد الوصف.

ج- أن دعوى الرضي أكبر من دليله؛ لأنه استدل على عدم وجود خبر

(١) انظر: إيضاح الشعر: ١٠٥ وهامش المقتضب: ٤/٤٠٥.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٢/٩٥.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ٣/١٠١.

"أقل رجل" بأن "من" يجب وصفها، فكذلك يجب وصف "رجل"، وغاية ذلك أن "أقل" لا خبر له، وهذا لا يسلم؛ لاحتمال كونه خبراً سدّ مسدّ الصفة، ثم إن مشابهته بين "أقل رجل" و"من" ليست بسديدة؛ لأن "رجل" أصبح مضافاً إليه، فقد تغيرت دلالاته تبعاً للمضاف، فقياس "رجل" على "من" لا يتجه؛ لأن الإبهام في "رجل" ليس كإبهام في "من"؛ لكون الأول مضافاً إليه.

د- أن الفراء أجاز في "أفعل" التفضيل المضاف إلى النكرة أن يكون مثلها في التشية والجمع^(١)، فيكون تقدير: أقل رجلين يقولان ذلك إلا زيد: أقل رجلين يقولان ذلك إلا زيد.

ه- أن أبا علي ومن قال بمذهبه لم يرو عن العرب لزوم اختلاف الضمائر في هذه الحالة، مما يشير إلى أن العرب لم تلزم ذلك، وإذا لم تلزمه صار القول الأول أرجح.

ولهذا يكون ما ذهب إليه ابن الضائع هو الأرجح، ولذا قال: "وبالجملة فالأولى أن يكون خبراً حتى يدل دليل على أنه صفة".

٤٤ - الخلاف في الجرب - "عدا".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "قال أبو القاسم: "وكذا "عدا" تخفض وتنصب ما بعدها بها، والوجه النصب".^(٢)

ولم يحفظ سيبويه في "عدا" إلا النصب، وهو الأصل؛ لأن "عدا" فعل مستعمل في الكلام، كـ "ليس، ولا يكون"، بل هو أقوى في الفعلية منهما، ...

(١) انظر: همع الهوامع: ٧٦/٣.

(٢) الجمل: ٢٣٣.

و"عدا" الاسم بعدها في الاستثناء مثله في غير الاستثناء؛ لأنها متعدية بنفسها، فكان الأولى بها إبقاء حكمها الأصلي.

...

قال السيرافي: "ولم أر أحدا ذكر في "عدا" الجر إلا أبا الحسن الأخفش، فإنه قرنها في بعض ما ذكر مع "خلا" في الجر"^(١)...

قلت: وهذا مناقض لما ذكر سيبويه"^(٢).

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة مذهبين:

الأول: أن الأولى أن يكون ما بعد "عدا" منصوبا لا مجرورا، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع.

الأخير: أن الجر بها جائز، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش.

آراء النحويين

اختلف النحاة في الجر بـ"عدا" على مذهبين:

المذهب الأول: أن الجر بها لا يجوز، وهو مذهب سيبويه^(٣) والميرد^(٤) وأبي

علي الفارسي^(٥)، والصيمري^(٦) وفهمه ابن الحاجب^(٧)

من كلام الزمخشري^(٨)، وهو مذهب ابن عصفور في "شرح الجمل"^(١).

(١) شرح السيرافي: ٣/١٣٠ ب.

(٢) شرح الجمل أ: ٣/٩٧٩-٩٨٠.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٤٨، ٣٤٩/٢ قلت: وهذا يفهم من عدم ذكر سيبويه الجر بها.

(٤) انظر: المقتضب: ٤/٤٢٦ والميرد مثل سيبويه لم يذكر الجر بـ"عدا"، ففهم من كلامه أنه لا يجوز.

(٥) انظر: الإيضاح: ١٧٨ حيث لم يذكر أبو علي الجر بـ"عدا"، ففهم من كلامه أنه لا يجوز.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة: ١/٣٨٤، ٣٨٥ حيث لم يذكر الجر بها، ففهم من ذلك أنه لا يجوز.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٦٤.

(٨) انظر: المفصل: ٦٧.

المذهب الأخير: أن الجر بها قليل، وهو مذهب الفراء^(٢) والأخفش^(٣) والزجاجي^(٤) وابن خروف^(٥) وابن عصفور في "المقرب"^(٦) وابن مالك^(٧) والمالقي^(٨) والمرادي^(٩) وابن هشام في "أوضح المسالك"^(١٠). وهؤلاء يرون النصب هو الوجه، وإلى مذهبهم مال ابن الضائع.

المناقشة

١- أدلة المذهب الأول:

أ- أن سيويوه والمبرد لم يذكرها الجر بها.
ب- أن "ما" المصدرية تدخل على "عدا"، وهي لا تدخل إلا على الفعل.^(١١)

٢- أدلة المذهب الأخير:

-
- (١) انظر: شرح الجمل: ٢/٢٦٠ وفي "المقرب": ١/١٦٦ حكم على الجر بـ"عدا" بأنه قليل.
 - (٢) انظر: همع الهوامع: ٢/٢١٢ قلت: ولم أطلع على نحوي عزا الرأي إلى الفراء غير السيوطي، بل قال السيرافي: ٣/١٣٠ ب: "ولم أر أحدا ذكر في "عدا" الجر إلا الأخفش".
 - (٣) انظر: شرح السيرافي: ٣/١٣٠ ب وشرح الجمل لابن خروف: ٢/٩٥٩ وشرح المفصل: ٢/٧٨ وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٣/٩٩٣ وشرح الكافية للرضي: ٢/٨٨ والارتشاف: ٣/١٥٣٤ والمقاصد الشافية: ١/٤٠٨ وشرح التصريح: ١/٣٦٣ وهمع الهوامع: ٢/٢١٢.
 - (٤) انظر: الجمل: ٢٣٣.
 - (٥) انظر: شرح الجمل: ٢/٩٥٩.
 - (٦) انظر: المقرب: ١/١٦٦.
 - (٧) انظر: شرح التسهيل: ٢/٣٠٩ وشرح الكافية الشافية: ٢/٧٢١.
 - (٨) انظر: رصف المباني: ٣٦٦.
 - (٩) انظر: الجنى الداني: ٤٦١.
 - (١٠) انظر: أوضح المسالك: ٢/٢٨٥.
 - (١١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٦٠.

١- السماع:

قول الشاعر^(١):

أَبْحُنَا حَيْثَهُم قَتَلًا وَأَسْرًا عدا الشَّمْطَاءِ وَالطَّفْلِ الصَّغِيرِ
ب- نقل الفراء^(٢) والأخفش^(٣) للجر بها عن العرب.

الترجيح

أحسب أن الأقرب القول الأخير، وأدلة هذا ما يلي:

١- أن الجر بها ثابت في السماع، وفي حكاية الأئمة، كالفراء — إن صح عنه ذلك — والأخفش^(٤).

ب- أن نقل الأخفش يزداد قوة، إذا عَلِمَ أن سيبويه والمبرد لم يشيرا إلى الجر بها، مما يعني أن الجر بها شيء فاتهما، وفرق بين أن يصرح سيبويه والمبرد بمنع الجر بها، وعدم روايته عن العرب، وبين أن يسكتا عنه، وقد قيل: من حفظ حجة على من لم يحفظ.

والذي يؤيد — في نظري — جهل سيبويه والمبرد بالجر أنهما حريصان على استقصاء ما استعملته العرب، ضعيفا كان أو نادرا.

ج- أن قول أبي حيان: "وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن..." وعدا

(١) البيت من الوافر، ولم أعرف قائله، وهو في: شرح التسهيل: ٣١٠/٢ وأوضح المسالك: ٢٨٥/٢ والمقاصد الشافية: ٤٠٨/١ وشرح الأشموني: ١٦٨/٢ وشرح التصريح: ٣٦٣/١ وهمع الهوامع: ٢١١/٢ والدرر: ٥٠٠/١ والمعجم المفصل: ٤٥٣/١.

والشمطاء: التي خالط بياض رأسها السواد، القاموس: ٨٧٠ مادة(الشمط).

(٢) انظر: همع الهوامع: ٢١٢/٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١٣٠/٣ ب.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ١٣٠/٣ ب وهمع الهوامع: ٢١٢/٢.

و... " ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجر"^(١) تأكيد على صحة نقل الجر عن العرب.

وإذا صحّ النقل عن العرب — والسماع هو الحجة — كان ذلك دليلاً على جواز الجر بها، وإن كان قليلاً.

وهكذا يظهر أن الراجح عندي جواز الجر بـ"عدا" على قلة، وهو ما ذهب إليه ابن الضائع.

٤٥ - الخلاف في موضع المصدر المقدر من "ما" و"عدا" أو "خلا".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: " وزعم السيرافي أن "ما عدا، وما خلا" لا خلاف بين البصريين والكوفيين أن "ما" فيهما في موضع نصب، وأنهما في تقدير المصدر، وفاعلهما مضمّر.

قال: والمصدر المقدر في موضع الحال، فـ"مجاوزتهم" منصوب كـ"رجع عودَه على بدئه"، وكأنه في تقدير: قام القوم مجاوزين زيدا، وخالين منه. واستبعده ابن خروف قال: " لأن المصدر لم يصرح به، وزعم أن نصب الاسم المقدر، كنصب "غير وسوى" ...

وأقرب عندي من قول السيرافي أن يكون "ما عدا" في موضع نصب على الظرف، أي: قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا، ودخله معنى الاستثناء، و"ما" المصدرية كثيرا ما تكون ظرفا، ولم يثبت فيها النصب على الحال".^(٢)

ذكر ابن الضائع في المصدر المقدر من "ما" و"عدا" أو "خلا" ثلاثة مذاهب:

(١) الارتشاف: ١٥٣٤/٣ ومثل قوله قاله ابن عقيل في المساعد: ٥٨٤/١.

(٢) شرح الجمل أ: ٩٨٣/٣، ٩٨٢.

الأول: أنه في موضع نصب على الحال، وهو مذهب السيرافي.
الثاني: أنه منصوب كـ "غير وسوى"، وهو مذهب ابن خروف.
الأخير: أنه في موضع نصب على الظرفية، وهو اختيار ابن الضائع، واحتج
لذلك بأن "ما" المصدرية تكون ظرفا كثيرا، ولم يثبت فيها النصب على الحال.

آراء النحويين

اختلف النحاة في موضع المصدر المقدر من "ما" و"عدا أو خلا" على ثلاثة
مذاهب:

المذهب الأول: أنه في موضع نصب على الحال، وهو مذهب السيرافي^(١)
والعكبري^(٢) وابن عصفور^(٤) والمالقي^(٥) وابن
يعيش^(٣)

المذهب الثاني: أن المصدر في موضع نصب على الاستثناء كـ "غير"، وهو
مذهب ابن خروف^(٦).

المذهب الأخير: أنه في موضع نصب على الظرفية الزمانية، وهو مذهب

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٢٩/٣ والارتشاف: ١٥٣٤/٣ والجنى الداني: ٤٣٨ ومغني اللبيب:
١٣٤/١ والمساعد: ٥٨٤/١ والمقاصد الشافية: ٤٠٩/١ وشرح الأشموني: ١٦٨/٢ وشرح التصريح:
٣٦٥/١.

(٢) انظر: اللباب: ٣٠٨/١.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٧٨/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٢٦١/٢.

(٥) انظر: رصف المباني: ٣٦٦.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٩٦٢/٢ والارتشاف: ١٥٣٤/٣ والجنى الداني: ٤٣٨ ومغني اللبيب: ١٣٤/١
والمساعد: ٥٨٤/١ والمقاصد الشافية: ٤٠٩/١ وشرح الأشموني: ١٦٩/٢ وشرح التصريح: ٣٦٥/١.

عبدالقاهر الجرجاني^(١) وابن الحاجب^(٢) والرضي^(٣) وخالد الأزهرى^(٤).
وهذا هو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المنافشة

١- **مستند المذهب الأول:** أن المصدر المعرفة جاء حالا، كما في نحو:
رجع عوده على بدئه^(٥)، وإذا جاز في الصريح مجيئه حالا، جاز في المؤول^(٦).

٢- **مستند المذهب الأخير** أمران:

أ- أن "ما" المصدرية كثيرا ما تكون ظرفا، وهذه الحجة ذكرها ابن الضائع في كلامه المنقول^(٧).

ب- أن الحين كثيرا ما يحذف مع "ما" المصدرية، وينوب عنه المصدر^(٨).
المصدر^(٨).

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال هو الأخير، وذلك لما يلي:

أ- أن قول السيرافي ومن تبعه ضعيف من وجهين:

(١) انظر: المقتصد: ٧١٨/٢ قلت: ومذهبه يفهم من تقديره حيث قال: "بمثلة قولك: جاءني القوم وقت مفارقتهم عبدالله".

(٢) انظر: الإيضاح في شر الفصل: ٣٦٥/١ قلت: ومذهبه يفهم من تقديره حيث قال: "كأنك قلت: وقت خلوهم من زيد، فوجب هذا التقدير لما لم يكن ثم مقتض للمصدر".

(٣) انظر: شرح الكافية: ٨٩/٢.

(٤) انظر: شرح التصريح: ٣٦٥/١.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ١٢٩/٣ أ وشرح الفصل: ٧٨/٢.

(٦) انظر: الجنى الداني: ٤٣٨ ومغني اللبيب: ١٣٤/١.

(٧) انظر: شرح الجمل أ: ٩٨٣/٣ وجمع الهوامع: ٢١٣/٢.

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي: ٨٩/٢ وشرح التصريح: ٣٦٥/١.

١ - أنه حملة على الشاذ، وهو مجيء الحال معرفة، كما في نحو: رجع عوده على بدئه. (١)

قلت: والحمل على غير الشاذ أولى، ومن الغريب أن يشذ النحوي شيئاً، ثم يخرج عليه، مع إمكان غيره.

٢ - أن المصدر المؤول لا يقع حالاً. (٢)

ب - أحسب أن قول ابن خروف فيه ضعف من جهة أن المصدر يخالف "غير" في صفتها الأساسية، وهي أن "غير" تأخذ إعراب المستثنى.

ج - أن "ما" المصدرية كثيراً ما تكون ظرفاً، كما سبق في صدر نص ابن الضائع.

د - أن الحين كثيراً ما يحذف، مع "ما" المصدرية، وينوب عنه المصدر، كما سبق قبل قليل.

ويظهر في نهاية المسألة أن ما ذهب إليه ابن الضائع، ومن وافقه أرجح الأقوال.

٤٦ - الخلاف في تقديم المستثنى أول الكلام.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أنه لا يجوز تقديم أداة الاستثناء في أول الكلام، لا يجوز: إلا زيدا قام القوم.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٢٦/٢.

(٢) انظر: شرح الأشموني: ١٦٩/٢.

وحكي عن الزجاج إجازته، واستشهد بقوله^(١):

خَلا أَن العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا حَسِينَ بِهِ، فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

قال السيرافي: وهذا غلط؛ لأن قبل هذا البيت:

إِلَى أَن عَرَّسُوا، وَأَعَبَّ مِنْهُمْ قَرِيْبًا، مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيْسٌ

فـ"خلا أن العتاق" استثناء من قوله: ما يُحَسُّ له حسيْس^(٢).

قلت: وهذا الذي حكي عن الزجاج بعيد في الاستشهاد، فإن الضمير في

"حسين" هو ضمير "العتاق" فكيف يكون الاستثناء مقديما.

وأما قوله^(٣):

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي زُبَيْد الطائي في شرح السيرافي: ١٣٠/٣ ب بلفظ "حسين" والمنصف: ٨٤/٣ بلفظ "حسين وحسن" ولسان العرب: ٤٩/٦ بلفظ "أحسن" مادة (حسن) و١٧٨/١٤ بلفظ "حسين" مادة (حسا) والمقاصد الشافية: ٣٧٢/١ بلفظ "حسين" والمعجم المفصل: ٤٦٧/١ بلفظ "أحسن".

وهو بلا نسبة في: المقتضب: ٢٤٥/١ بلفظ "أحسن" ومجالس ثعلب: ٤٨٦/٢ بلفظ "حسين" ومثلها الجمل للزجاجي: ٤١٧ الخصائص: ٤٣٨/٢ بلفظ "أحسن" ومثلها شرح المفصل: ١٥٤/١٠ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٩٨٦/٣ بلفظ "حسين" فالبيت فيه ثلاث روايات.

العتاق: النجائب القاموس: ١١٧٠ مادة (العتق)، والمطايا: جمع مطية، وهي الدابة الجادة في سيرها القاموس: ١٧٢٠ مادة (مطا)، وحسين: حسن لسان العرب: ١٧٨/١٤ مادة (حسا)، وشوس: نظرات بمؤخر العين القاموس: ٧١٢ مادة (الشوس).

وأبو زُبَيْد هو المنذر بن حرملة الطائي، أدرك الإسلام، ولم يسلم، ومات سنة ثنتين وستين. انظر: الشعر والشعراء: ١٨٩ والأعلام: ٢٩٣/٧.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١٣٠/٣ ب وما ذكره ابن الضائع ليس بنص السيرافي، بل هو نقل لرأيه.
(٣) البيتان من الرجز، هما للعجاج في أمالي القالي: ٢٥١/١ بلفظ "طُوئي" خزنة الأدب: ٣١٢/٣ بلفظ "طوري"، وذكر رواية القالي: ٣١٣/٣ ولسان العرب: ١٤/٦ والدرر: ٤٩١/١ والمعجم المفصل: ١٣٠/٣ كرواية الخزنة، وليس في ديوانه.

وبلا نسبة في النوادر في اللغة: ٢٢٦ بلفظ "طُووي" والمنصف: ٦٢/٣ والإنصاف: ٢٧٤/١ والمقاصد الشافية: ٣٧٢/١ وجمع الهوامع: ١٩٤/٢ كرواية الخزنة.

وبلدةٍ ليسَ بها طُورِيٌّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ
فقال السيرافي: تقديره: ولا بها إنسيُّ خلا الجنَّ، فقدم ضرورة.
وحكى عن الكسائي أنه أجاز: إلا طعامك ما أكل زيدٌ، والبصريون يمنعون
ذلك من وجهين:

أحدهما: تقدم "إلا".

والثاني: أن "ما" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. (١)
وما أنشدوا من تقديم الاستثناء ضرورة. (٢)

ذكر ابن الضائع في تقديم أداة الاستثناء أول الكلام مذهبين:

الأول: جواز تقديمها، وهو مذهب الكسائي والزجاج.

الأخير: المنع من تقديمها، وهو مذهب البصريين، واختاره ابن الضائع، وردّ
أدلة المجيزين تقديمه، ومنهم الزجاج بأمرين:

الأول: التأويل.

الثاني: القول بأن التقديم ضرورة.

آراء النحويين

اختلف النحاة في تقديم أداة الاستثناء أول الكلام على قولين:

القول الأول: المنع من تقديمها سواء كان الاستثناء موجبا أو منفيا، فلا

يجوز على هذا القول أن يقال: إلا زيدا جاء الناس، ولا يجوز: إلا زيدا ما جاء
الناس.

وهو مذهب السيرافي (١) وأبي البركات (٢) والعكبري (٣) وابن عصفور (٤) وابن

وطوريّ: أحد القاموس: ٥٥٤ مادة (الطور).

(١) انظر: شرح السيرافي: ٣/١٣٠ ب فما ذكره ابن الضائع اختصار لكلام السيرافي.

(٢) شرح الجمل أ: ٣/٩٨٧، ٩٨٦.

مالك^(٥) والأبدي^(٦) والرضي^(٧) وهو مذهب البصريين^(٨)، والجمهور^(٩).

القول الأخير: جواز تقديم أداة الاستثناء أول الكلام، وهذا فيه رأيان:

الأول: تقديمها إذا كان الاستثناء موجبا، نحو: إلا عمرا قام القوم، وهو

مذهب الكسائي^(١٠) والزجاج^(١١)،
والكوفيين^(١٢).

الثاني: تقديمها على حرف النفي، وفيه آراء ثلاثة:

الأول: جواز تقديمها على حرف النفي مطلقا، وهو رأي الكسائي^(١٣).

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٣٠/٣ ب.

(٢) انظر: الإنصاف: ٢٧٧/١.

(٣) انظر: اللباب: ٣١١/١.

(٤) انظر: المقرب: ١٦٩/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٩١/٢.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٥١٨/٣ والمساعد: ٥٦٨/١ وهمع الهوامع: ١٩٤/٢ لكنه حصر إجازته له في المنفي.

(٧) انظر: شرح الكافية: ٨٤/٢.

(٨) انظر: شرح السيرافي: ١٣٠/٣ ب والإنصاف: ٢٧٣/١ وشرح الكافية للرضي: ٨٤/٢ والارتشاف: ١٥١٨/٣.

(٩) انظر: الارتشاف: ١٥١٧/٣ والمساعد: ٥٦٧/١ وهمع الهوامع: ١٩٤/٢.

(١٠) انظر: الارتشاف: ١٥١٧/٣ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٩٨٧/٣ وحاشية يس على شرح التصريح: ٣٥٤/١.

(١١) انظر: شرح السيرافي: ١٣٠/٣ ب والإنصاف: ٢٧٣/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٩٨٧/٣ والارتشاف: ١٥١٧/٣ وهمع الهوامع: ١٩٤/٢.

(١٢) انظر: شرح السيرافي: ١٣٠/٣ ب والإنصاف: ٢٧٣/١ وشرح الكافية للرضي: ٨٤/٢ والارتشاف: ١٥١٧/٣ وهمع الهوامع: ١٩٤/٢.

(١٣) انظر: شرح السيرافي: ١٣٠/٣ ب والإنصاف: ٢٧٣/١ وهمع الهوامع: ١٩٤/٢.

الثاني: جواز تقديمها على حرف النفي إلا مع المرفوع، وهو قول الفراء^(١)، فلا يجوز عنده: إلا محمدٌ ما صبر.

الأخير: المنع من تقديمها إلا مع الدائم — أي: اسم الفاعل — نحو: إلا محمداً ما كاتبُ الدرسَ أحد، وهو مذهب هشام^(٢).

المنافسة

١- **أدلة المذهب الأول:** اعتمد المذهب الأول على أمور:

الأول: عدم السماع، وإن وجد فهو مردود^(٣) بحمله على الضرورة^(٤).
الثاني: أن "ما" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا يجوز: إلا زيدا ما قام الناس، وقال السيرافي: "فإذا لم يجز ذلك كان جوازه بعد دخول "إلا" أبعد"^(٥).
الثالث: القياس، وهو من ثلاثة أوجه:

١- أن الاستثناء يشبه البدل في: ما جاءني أحد إلا زيد، و... إلا زيدا؛ لأن المعنى واحد، فيحمل الاستثناء على البدل، فكما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، لا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام^(٦).

ب- أن "إلا" تشبه حرف العطف، وحرف العطف لا يجوز فيه أن يتقدم على

(١) انظر: الارتشاف: ١٥١٨/٣ وجمع الهوامع: ١٩٥/٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٥١٨/٣ وجمع الهوامع: ١٩٥/٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١٣٠/٣ ب والإنصاف: ٢٧٧/١ وشرح الكافية للرضي: ٨٤/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٩٨٧/٣.

(٤) انظر: الإنصاف: ٢٧٧/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٩٨٧/٣ وشرح الكافية للرضي: ٨٤/٢ والمقاصد الشافية: ٣٧١/١.

(٥) شرح السيرافي: ١٣١/٣ أ والإنصاف: ٢٧٦/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٩٨٧/٣.

(٦) انظر: الإنصاف: ٢٧٦/١.

المعطوف في الاختيار. (١)

ج- أن المستثنى مُخْرَجٌ، ومرتبة المخرج أن يلي الحكم والمخرج منه؛ لكن جاز تقدمه على المخرج منه؛ لكثرة الاستعمال. (٢)

٢- أدلة المذهب الثاني: اعتمد المذهب الثاني على ما يلي:

١- السماع، وهو الأبيات التالية (٣):

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا حَسِينًا بِهِ، فَهَنَّ إِلَيْهِ شُؤْسٌ

وقول الآخر (٤):

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا أَعَدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وقول الآخر:

وبلدةٍ ليس بها طُورِيٌّ ولا خلا الجنِّ بها إنسيٌّ

حيث تقدمت أداة الاستثناء في "خلا أن العتاق وخلا الله وخلا الجن".

ب- ردّ قياس البصريين الاستثناء على البدل، بأن الاستثناء لو كان كالبديل، للزم عدم جواز تقدم المستثنى على المستثنى منه، وقد ورد هذا كثيرا في كلام العرب. (٥)

(١) انظر: الباب: ٣١١/١.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٨٤/٢.

(٣) تقدم تخريج البيت، ونسبته إلى صاحبه.

(٤) البيت من الطويل، وهو للأعشى في المقاصد الشافية: ٣٧٢/١ وخزانة الأدب: ٣١٤/٣ والمعجم

المفصل: ٦١٩/٢ وليس في ديوانه: ١٣٠-١٣٢، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٩١/٢ وشرح

الجميل لابن الضائع أ: ٩٨٧/٣ والمساعد: ٥٦٧/١ وشرح الأشموني: ١٦٨/٢ وشرح التصريح:

٣٦٣/١ وهمع الهوامع: ١٩٤/٢ والدرر: ٤٩٠/١.

وشُعْبَةٌ: طائفة القاموس: ١٣٠ مادة (الشعب).

(٥) انظر: الإنصاف: ٢٧٥/١.

٣- ردّ البصريون البيت الأول بأن قبل البيت المذكور قول الشاعر:
إلى أن عرّسوا، وأغبّ منهم قريبا ما يُحسّ له حسيسُ
فلاستثناء من قوله: ما يحس له حسيس. (١)
وردّوا البيت الثاني والأخير بأنه ضرورة، كما سبق في أول المناقشة.

الترجيح

وأحسب أن الأصوب أن لا يُجاز تقديم أداة الاستثناء أول الكلام؛ لما يأتي:
أ- أن الاستثناء في البيت الأول من قوله: "ما يحس له حسيس" كما ذكر السيرافي.
ب- أن السماع نادر، إذا قورن بعامّة كلام العرب، الذي لم تتقدم فيه أداة الاستثناء.
ج- أن جميع الأبيات الواردة تقدمت فيها "خلا"، ولم يرد سماع بتقدم "إلا" وهي أم الباب، ولو كان التقدم جائزا لكانت أم الباب أولى به؛ لكثرة استعمالها في الاستثناء.
وبما تقدم يظهر أن أقرب الأقوال مذهب البصريين، وهو ما مال إليه ابن الضائع.

(١) انظر: شرح السيرافي: ٣/١٣٠ ب والإنصاف: ١/٢٧٧ وشرح الحمل لابن الضائع أ: ٣/٩٨٧.
وعرّسوا: نزلوا آخر الليل للاستراحة القاموس: ٧١٨ مادة (العروس)، وأغب: بات القاموس: ١٥٢
مادة (الغبّ)، ما يحس له حسيس: ما تدرك حركته القاموس: ٦٩٣ مادة (الحسّ).

٤٧ - نوع البدل في الاستثناء.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: " فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبهه ببدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة من بدل البعض من الكل. والدليل على ذلك أن بدل البعض من الكل، إنما هو على أن وضعوا الكل موضع البعض مجازاً، ثم جئت بالبعض الذي أردته بالكل بياناً. وليس كذلك في الاستثناء بل البعض في الاستثناء ليس هو البعض الذي وضعت الكل موضعه، بل هو بعض آخر مخالف لذلك البعض في الحكم... والدليل على أن سيويوه أراد هذا الذي فسّرت تشبيهه — أعني: البدل في الاستثناء — بقولك: مررت برجلٍ زيد، وهذا ليس بدل بعض من كل، ولا تعرّض حيث ذكر البدل لبذل البعض من الكل أصلاً...، ولم يفهم أحد عنه مراده.

ولو قيل: إن البدل في الاستثناء قسم برأسه ليس من تلك الأبدال التي بينت في غير الاستثناء، لكان وجهها، وهو الحق".^(١)
اختار ابن الضائع أن يكون البدل في الاستثناء قسماً آخر، ليس من أنواع البدل، ونسب ذلك إلى سيويوه.

آراء النحويين

اختلف النحاة في نوع البدل في نحو: ما جاء القوم إلا زيد، على مذهبين:

(١) شرح الجمل أ: ٩٩٠/٣.

المذهب الأول: أنه بدل بعض، وهو مذهب البصريين.^(١)

المذهب الأخير: أن البدل في الاستثناء قسم مستقل عن أقسام البدل التي دُرِسَتْ في باب البدل، وهو مذهب ابن الضائع، ونسبه إلى سيبويه — كما تقدم في صدر المسألة —.

قلت: وأظن أن ابن الضائع لم يُسبق إلى هذا الرأي.

المناقشة

١ - نسب ابن الضائع إلى سيبويه القول بأن البدل في الاستثناء غير البدل في باب البدل مستدلاً على ذلك بأمرين^(٢):

١- أن سيبويه شبه البدل في الاستثناء بـ "مررت برجل زيد"، وهذا ليس بدل بعض من كل، وبدل البعض من الكل: "هو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر، ...، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه المذكور ...، أو مقدر^(٣)".

ب- أن سيبويه لم يذكر بدل البعض من الكل في الاستثناء.

ولبيان مأخذ قول ابن الضائع ينبغي إيراد قول سيبويه، فهو يقول: "وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت أحداً إلا زيدا، جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيدٍ، وما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيت إلا زيدا، كما أنك إذا قلت: مررت برجلٍ زيدٍ، فكأنك قلت:

(١) انظر: شرح الكافية: ٩٦/٢، ٩٧ والمساعد: ٥٦٠/١ وجمع الهوامع: ١٨٨/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٣١١/٢.

(٣) أوضح المسالك: ٤٠٢/٣.

مررت بزید، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله؛ لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول". (١)

وأحسب أن نص سيبويه لا يدل على ما ذهب إليه ابن الضائع؛ لأن نصه يحتمل غير ما قاله ابن الضائع عنه، فتشبيبه البدل في الاستثناء بـ"مررت برجلٍ زيدٍ" يريد منه بيان أن الأول غير مراد في المعنى، ودليل ذلك أنه قال بعده: "لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول".

ويوضح ذلك أن سيبويه أعاد الأمثلة التي أوردها محذوفا منها المستثنى منه.

٢- **مستند ابن الضائع**: استند ابن الضائع في عدم صلاحية كونه بدل بعض من كل على أن البدل إذا كان بدل بعض من كل يكون فيه البدل مشاركا للمبدل منه في الحكم نحو: أمسكت بالطائر ريشه، فالبدل "ريشه" داخل في حكم المبدل منه، وإنما وُضع المبدل منه مجازا، ثم جيء ببعضه الذي أردته، عند ذكر كله.

في حين أن البدل في الاستثناء لا يدخل في حكم المبدل منه نحو: ما قام القوم إلا زيد، فالبدل هو "زيد"، وهو مخالف لحكم المبدل منه. (٢)

الترجيح

أظن أن الراجح هو المذهب الأول، وذلك لما يلي:

١- قلت: أحسب أن ادعاء ابن الضائع اختلاف البدل في الاستثناء عنه في بابه غير سديد؛ لأن البدل في الاستثناء يشبه بدل بعض من كل، ولا يختلف عنه، فنحو: أمسكت بالطائر ريشه، يختلف حكم البدل، وهو "ريشه" عن حكم المبدل منه في المعنى؛ لأن الطائر لم يمسك، بل أمسك بريشه، فيكون المعنى: ما أمسكت

(١) الكتاب: ٣١١/٢.

(٢) انظر: السابق أ: ٩٩٠/٣.

بالبطائر إلا ريشه، فيكون حكم البديل في نحو: ما قام الناس إلا زيد، من جهة أن البديل لم يدخل في حكم المبدل منه، كحكمه في باب البديل.

ب- أن المطلوب تقليل القواعد ما أمكن، وهو مبدأ قرره ابن الضائع^(١)، والأخذ به هنا ممكن، فكيف يلجأ إلى غيره؟

وبهذا يظهر أن الراجح خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع من كون البديل في الاستثناء خلاف البديل في باب البديل.

٤٨ - إذا تكررت "إلا"، وأمكن استثناء بعض العدد من بعض نحو: عندي عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة، فما الحكم؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فهذا الأظهر فيه أن يكون مستثنى من الذي يليه، فيكون قد أقر بتسعة، وحكى السيرافي عن بعض الفقهاء: أنه يحكم في قول هذه المسألة أنه أقر بـ "ثلاثة"، فيجعلهما مستثنيين من العشرة، والأظهر الأول".^(٢)
ذكر ابن الضائع في المسألة مذهبين:

المذهب الأول: أن يكون كل عدد مستثنى من الذي يليه، وهذا ما اختاره.
المذهب الأخير: أن يكون الجميع مستثنى من المستثنى منه، ونسبه إلى الفقهاء.

آراء النحويين

اختلف النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب^(٣):

(١) انظر: شرح الجمل أ: ٥١٥/٢.

(٢) السابق أ: ٩٩٦/٣، ٩٩٥.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ٢٧٥/٢.

المذهب الأول: أنها جميعاً مستثناة من الأول، فإذا قال: له عليّ عشرة إلا أربعة إلا ثلاثة، فيكون الإقرار بثلاثة، وهو مذهب الفقهاء.^(١)

المذهب الثاني: أن يكون كل واحد مستثنى من الذي قبله، والباقي من الذي قبله يستثنى من الذي قبله، فإذا قيل: له عليّ عشرة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة، فتستثنى الثلاثة من الأربعة، فيبقى واحد، وهذا الواحد يستثنى من الخمسة، فيبقى منها أربعة، فتستثنى الأربعة من العشرة، فيكون الإقرار بستة، وهو مذهب السيرافي^(٢) والصيمري^(٣) وابن عصفور^(٤) وابن مالك^(٥) والرضي^(٦) وابن هشام^(٧) هشام^(٧) والأشموني^(٨).

ونسبه أبو حيان وابن هشام وابن عقيل ووالسيوطي إلى البصريين والكسائي^(٩)، ونسبه الشاطبي إلى الجمهور.^(١٠) وهو الذي ذهب إليه ابن الضائع.

المذهب الأخير: جواز المذهبين السابقين دون تقديم مذهب علي آخر.^(١)

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٢٢/٣ ب.

(٢) انظر: السابق: ١٢١/٣ أ.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٧٨/١.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٢٥٨/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٩٦/٢.

(٦) انظر: شرح الكافية: ١١٧/٢.

(٧) انظر: أوضح المسالك: ٢٧٥/٢.

(٨) انظر: شرح الأشموني: ١٥٦/٢.

(٩) انظر: الارتشاف: ١٥٢٥/٣ وأوضح المسالك: ٢٧٥/٢ والمساعد: ٥٧٧/١ وهمع الهوامع: ١٩٨/٢.

(١٠) انظر: المقاصد الشافية: ٣٨٨/١.

المنافشة

١ - اختلف النحاة في تعداد المذاهب في هذه المسألة، فعدها أبو حيان أربعة^(٢) وعدها ابن هشام ثلاثة^(٣) والسيوطي عدّها ثلاثة^(٤)، لكنه خالف ابن هشام في آخرها، وهو مذهب الفراء، حيث ذكره السيوطي، ولم يذكره ابن هشام. قلت: وزاد أبو حيان مذهب الفراء عن ما ذكره ابن هشام، والأقرب عندي أنّها ثلاثة، ومذهب الفراء إنما هو في تكرار "إلا" وعدم إمكان استثناء المتأخر من المتقدم نحو: له عندي عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة^(٥)، وهذا يخالف المسألة التي أدرسها؛ لأن الأربعة لا يمكن استثناءها من الثلاثة.

الترجيح

أحسب أن أرجح الأقوال المذهب الثاني؛ لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد.^(٦)

وفي نهاية المسألة يظهر أن مذهب ابن الضائع هو الراجح، وهو مذهب الجمهور، كما حكاه الشاطبي، ومذهب البصريين، كما حكاه أبو حيان وابن هشام وابن عقيل والسيوطي.

(١) انظر: الارتشاف: ١٥٢٥/٣ قلت: وهو المذهب الرابع عند أبي حيان والأخير عند غيره، وأوضح المسالك: ٢٧٥/٢ والمساعد: ٥٧٧/١ وقال ابن عقيل والشيخ خالد في "شرح التصريح": ٣٥٩/١: "وصححه بعض المغاربة".

(٢) انظر: الارتشاف: ١٥٢٥/٣، ١٥٢٤.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ٢٧٥/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع: ١٩٨/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن: ٨٩، ٩٠ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٧/٢ وشرح التسهيل: ٢٩٧/٢ وشرح الكافية الشافية للرضي: ١١٩/٢ والمساعد: ٥٧٧/١ والمقاصد الشافية: ٣٨٨/١.

(٦) انظر: أوضح المسالك: ٢٧٥/٢ وشرح التصريح: ٣٥٨/١.

٤٩ - الخلاف في المستثنى إذا تأخرت عنه صفة المستثنى منه في الاستثناء التام المنفي.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أنك إذا قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه فقط كقولك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه، فزعم سيبويه أن النصب والبدل جائزان غير أنه قدم البدل، وذكر النصب عن بعض العرب، وزعم المبرد أن المختار البدل، وزعم أنه مذهب سيبويه، وهو ظاهر مما قلنا. وأما المازني فزعم أن الوجه النصب؛ لأن المبدل منه في تقدير الملغى فكيف ينعت؟ كذا قال السيرافي عن المازني...
والصحيح في المسألة أن النصب في المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه أجود من النصب فيه متأخراً".^(١)

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: أن النصب والبدل جائزان مع تقديم البدل، وهو مذهب سيبويه والمبرد.

الثاني: أن النصب هو الوجه، وهو مذهب المازني.

الأخير: تساوي البدل والنصب، وهو مذهب ابن الضائع.

(١) شرح الجمل أ: ٣/١٠٠٤، ١٠٠٣.

قلت: وابن الضائع قد جعل تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه مقوياً للنصب، وهو الوجه الأقل، فيفهم من كلامه جعل البدل والنصب مستويين، فهو قد اختار استواء الوجهين، ولم يقدم وجها على آخر.

آراء النحويين

اختلف النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: تقديم البدل على النصب على الاستثناء، وهو مذهب

سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن الحاجب^(٣) وابن عصفور^(٤) وابن مالك^(٥) ابن عقيل^(٦) والسيوطي^(٧).

المذهب الثاني: تقديم النصب على البدل، وهو مذهب المازني^(٨).

المذهب الأخير: استواء البدل والنصب على الاستثناء، وهو مذهب ابن

(١) انظر: الكتاب: ٣٣٦/٢ قلت: قال الرضي: ٩٩/٢: "وحكي أن سيبويه يختار النصب على الاستثناء".

(٢) انظر: المقتضب: ٣٩٩/٤.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٧٥/١، ٣٧٤.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٢٦٤/٢ قلت: وابن عصفور ضَعَّف الوجهين؛ لكنه قال عن النصب: "والنصب أضعف" ففهم من كلامه أن البدل عنده مع ضعفه مقدم على النصب، ويؤيد هذا قوله في "المقرب": ١٦٩/١: "وإن قدّمته على صفة المستثنى منه جاز فيه ما كان يجوز مع التأخير، إلا أن الوصف يقوى ويحسن".

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٨٤/٢.

(٦) انظر: المساعد: ٥٦٢/١.

(٧) انظر: همع الهوامع: ١٩٢/٢.

(٨) انظر: المقتضب: ٣٩٩/٤ وشرح السيرافي: ١١٩/٣ وشرح المفصل: ٩٢/٢ وشرح التسهيل: ٢٨٤/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩٩/٢ وأوضح المسالك: ٢٦٠/٢ والمساعد: ٥٦١/١ وشرح الأشموني: ١٥٢/٢ وشرح التصريح: ٣٥١/١.

مالك في "شرح الكافية الشافية" (١).

وهذا ما اختاره ابن الضائع بناء على ما فهمته من كلامه.

الناقشة

١ - نسب ابن مالك في "شرح الكافية" (٢) والأشموني (٣) إلى المبرد اختيار
النصب، ونقل السيوطي ذلك عن ابن مالك (٤)، وهذا خلاف ما في "المقتضب"
حيث قال المبرد: "والقياس عندي قول سيبويه" (٥).

وهو — أيضا — خلاف ما نسبته ابن مالك إلى المبرد في "شرح التسهيل" (٦).

٢ - قال السيوطي عن مذهب المازني: "واختلف في النقل عن المازني،
والمشهور عنه موافقة سيبويه" (٧).

وهذا خلاف ما أثبتته متقدمو النحاة كالمبرد (٨) والسيرافي (٩).

والمازني قد نُسبت إليه ثلاثة مذاهب:

الأول: اختيار النصب، وسبق تخرجه.

الثاني: اختيار البدل (١٠).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ٧٠٦، ٧٠٧/٢ حيث قال: ٧٠٧/٢: "وعندي أن النصب والبدل
عند ذلك متساويان؛ لأن لكل منهما مرجحا فتكافأ".

(٢) انظر: شرح الكافية: ٧٠٦/٢.

(٣) انظر: شرح الأشموني: ١٥٢/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع: ١٩٢/٢.

(٥) المقتضب: ٣٩٩/٤.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٢٨٤/٢.

(٧) همع الهوامع: ١٩٢/٢.

(٨) انظر: المقتضب: ٣٩٩/٤.

(٩) انظر: شرح السيرافي: ١١٩/٣.

(١٠) انظر: الارتشاف: ١٥٠٩/٣ وهمع الهوامع: ١٩٢/٢.

الأخير: وجوب النصب^(١).

وأحسب أن الأرجح أن يكون رأيه الأول؛ لأن عليه متقدمي النحاة، والمخالف في ذلك ناقل عنهم، فكيف يكون أولى بالصواب؟.

٣- اختلف موقف ابن مالك، ففي "شرح التسهيل" قدّم البدل^(٢) إذ قال: "فالإتباع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب، ومذهب المازني العكس، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه^(٣)".

وفي "شرح الكافية" مال إلى استواء البدل والنصب على الاستثناء، فقال: "وعندي أن النصب والبدل عند ذلك متساويان؛ لأن لكل منهما مرجحاً فتكافأ^(٤)".

٤ - مستند المذهب الأول: ما يلي:

١- أن الوصف فضلة مستغنى عنه، فلا اعتداد بالتقدم عليها.^(٥)

ب- أن الإلتباع فيه مشاكلة لما قبل المستثنى، ولما بعده، والمشاكلة مرعية في كلامهم، وذلك نحو: ما مررت بأحدٍ إلا زيداٍ خيرٍ منك، فالمستثنى قد شاكل المستثنى منه، وصفته المتأخرة.^(٦)

ج- أن النصب يلزم منه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء،

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٤/٢ والارتشاف: ١٥٠٩/٣ والمساعد: ٥٦١/١ وجمع الهوامع: ١٩٢/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢٨٤/٢.

(٣) السابق: ٢٨٤/٢.

(٤) شرح الكافية: ٧٠٧/٢.

(٥) انظر: المقتضب: ٣٩٩/٤ وشرح السيرافي: ١١١٩/٣ والمسائل المثورة: ٦٣ وشرح الفصل:

٩٢/٢ والإيضاح في شرح الفصل: ٣٧٥/١ وشرح التسهيل: ٢٨٤/٢ والمساعد: ٥٦٢/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٢٨٤/٢.

والفصل لا يجوز إلا في الضرورة^(١)، فعندما تقول: ما فيها أحد إلا أباك صالح، تكون قد فصلت بـ "إلا أباك" بين المنعوت "أحد" والنعت "صالح".
د- أن البديل مبين كالنعت، فالفصل به أسهل من الفصل بالاستثناء؛ لأن الاستثناء لا يشبه النعت.^(٢)

٢- مستند المذهب الثاني: ما يأتي:

- أ- أن البديل منه في حكم المطروح، ولا ينعت المطروح.^(٣)
- ب- أن الصفة من تمام الموصوف، ولا يبدل من الشيء قبل تمامه.^(٤)
- ج- أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فتقديم المستثنى على الصفة كتقديمه على الموصوف^(٥)، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه.^(٦)
- د- أن البديل فيه فصل بين الموصوف وصفته، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة.^(٧)
- هـ- أن حق الصفة التقدم إذا اجتمعت مع البديل.^(٨)

الترجيح

-
- (١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٦٤.
 - (٢) انظر: المساعد: ١/٥٦٢.
 - (٣) انظر: المقتضب: ٤/٣٩٩ وشرح السيرافي: ٣/١١٩ أ وشرح الكافية للرضي: ٢/٩٩.
 - (٤) انظر: المسائل المنثورة: ٦٣.
 - (٥) انظر: شرح الفصل: ٢/٩٢ وشرح الكافية للرضي: ٢/٩٩ والاتشاف: ٣/١٥٠٩ وشرح التصريح: ١/٣٥١.
 - (٦) انظر: أوضح المسالك: ٢/٢٦٥.
 - (٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٦٤ والمساعد: ١/٥٦٢.
 - (٨) انظر: شرح الجمل: ٢/٢٦٤.

أحسب أن القول الراجح عندي هو الأخير، الذي يرى استواء الوجهين؛ لأن الأدلة والاعتراضات قد تكافت في كلا المذهبين.

وهذا القول اختاره ابن الضائع، ويدل على ذلك أنه ضعف قول ابن عصفور: "والنصب أضعف"^(١) بقوله: "إذا كان الفصل بين الصفة والموصوف بما هو من تمام الموصوف، لم يكن ضعيفا، والاستثناء من تمام المستثنى منه؛ لأنه بيان له"^(٢).

فقوله هذا مع قوله المنقول في صدر المسألة "والصحيح في المسألة أن النصب في المستثنى المتقدم على صفة المستثنى منه أجود من النصب فيه متأخرا" يدل على أنه يرى استواء الوجهين.

٥٠ - الخلاف في موضع المصدر المنسب من "ما" و"نقص أوضر".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "كقولهم: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، ففي "زاد ونفع" فاعلان مضمران، والمعنى: ما زاد لكنه نقص، ولكنه ضر. قال سيبويه: "فـ" ما مع الفعل اسم "يعني: هي مصدرية، ... وزعم السيرافي أن المصدر المقدر مبتدأ، خبره محذوف، أي: لكن النقصان أمره ...

وزعم ابن خروف أنه منصوب على الاستثناء، وهو عندي الصحيح، ولو كان — كما قال السيرافي —، لجاز عند أهل الحجاز: ما فيها أحد إلا حمار، على أن يكون مبتدأ، خبره محذوف.

(١) السابق: ٢٦٤/٢.

(٢) شرح الجمل أ: ١٠٠٤/٣.

وزعم الأستاذ أبو علي — رحمه الله — أن المصدر مفعول به حقيقة لـ "زاد"،
والتقدير: ما زاد شيئاً إلا النقصان، ثم فرغ له فصار كـ: ما ضربَ إلا زيد". (١)
ذكر ابن الضائع ثلاثة أقوال في موضع المصدر المنسب من "ما" والفعل:
القول الأول: أن المصدر المنسب من "ما" والفعل في موضع رفع، على
أنه مبتدأ، وهو قول السيرافي.

القول الثاني: أن المصدر المنسب من "ما" والفعل في موضع نصب، على
الاستثناء المنقطع، وهو قول ابن خروف.
القول الأخير: أن المصدر المنسب من "ما" والفعل في موضع نصب، على
أنه مفعول به، وهو قول أبي علي الشلوين.
واختار ابن الضائع من هذه الأقوال الثاني.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "ما" والفعل في نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ماضر،
على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن المصدر المنسب من "ما" والفعل في موضع رفع، على
أنه مبتدأ، خبره محذوف، وهو رأي ميرمان (٢) والسيرافي (٣).

المذهب الثاني: أن المصدر المنسب في موضع نصب، على الاستثناء المنقطع،

(١) شرح الحمل أ: ١٠١٣/٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١١٤/٣ ب وشرح الكافية للرضي: ٨٧/٢ والارتشاف: ١٥١٢/٣ وشرح
التصريح: ٣٥٢/١.

وميرمان هو محمد بن علي أبو بكر العسكري، أخذ عن المبرد والزجاج، وأخذ عنه السيرافي
والفارسي، له من التصانيف: شرح كتاب سيبويه، شرح شواهد وغيرهما، مات سنة خمس وأربعين
وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٣٣٠ وبغية الوعاة: ١٧٥/١.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١١٤/٣ ب.

وهو رأي الزمخشري^(١) وابن خروف^(٢) وابن يعيش^(٣).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: أن المصدر المنسب في موضع نصب، على أنه مفعول به، وهو قول أبي علي الشلوين^(٤).

المناقشة

١ - هذه المسألة من الاستثناء المنقطع اتفق الحجازيون وبنو تميم على نصب المستثنى فيها، والمستثنى — هنا — هو المصدر المنسب من "ما" والفعل، فيكون موضعه نصبا، باتفاق العرب^(٥).

٢ - أحسب آراء النحاة كلها تقول بنصب المستثنى، وهذا ظاهر في المذهبين الثاني والأخير.

وأما مذهب مبرمان والسيرافي فالمستثنى عندهما الجملة المكونة من المبتدأ والخبر، وهي في محل نصب — أيضا —.

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال الثاني، الذي يذهب إلى أن المصدر المنسب في محل نصب، على أنه مستثنى، والاستثناء منقطع، وذلك لما يلي:

(١) انظر: المفصل: ٦٧، ٦٨.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٩٧٤/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٨١/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠١٣/٣ والارتشاف: ١٥١٢/٣ وشرح التصريح: ٣٥٢/١.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٥١١/٣.

ا- أن قول مبرمان والسيرافي يمتنع؛ لأنه لو كان الأمر على ما ذهبنا إليه، لجاز في اللغة الحجازية أن تقول: ما فيها أحد إلا حمار، بالرفع، وهو لا يجوز؛ لأن الحجازيين يوجبون نصب المستثنى في الاستثناء المنقطع، وهذا اعتراض ذكره ابن الضائع.

ب- على قول مبرمان والسيرافي يكون ما بعد "إلا" جملة، وهو قليل، والكثير أن يأتي مفردا، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل.

ج- أن التقدير عند أبي علي الشلوين: ما زاد المال شيئا إلا النقصان، ثم فرغ العامل لـ "النقصان"، فأصبح مفعولا به. (١)

قلت: ووجه ضعفه قصر "زاد" على التعدي مع احتمال اللزوم، واحتلال العادة حيث لا يكون للمال زيادة في النقصان.

وأقرب عندي من الأقوال السابقة كلها أن تكون "ما" في: إلا ما نقص، وإلا ما ضر، موصولة، وليست بمصدرية، ويكون التقدير: ما زاد إلا الذي نقص، وما نفع إلا الذي ضر، وبهذا يكون الاستثناء مفرغا، و"ما" في محل رفع فاعلا. ودليلي على ذلك ما يلي:

ا- أن المعنى على هذا يكون أسلم وأوضح؛ لأن سنة الحياة توضح بجلاء أن الزيادة في وجهها الآخر نقصان، وأن النفع في وجهه الآخر إضرار، ويكون المعنى: أن الشيء الذي يزيد هو الذي ينقص، والشيء الذي ينفع هو الذي يضر.

ب- أن في الحمل على هذا الوجه بعدا عن كثرة الخلاف، وتخفيفا على المتعلم بالحمل على الوجه الأقرب له، ويعضد هذا أن الخلاف قائم على فهم المعنى في المثالين، والمعنى مشكلة غير متناهية؛ لأن المثل محتمل، وليس هناك سياق يحدد معنى واحدا.

(١) انظر: شرح التصريح: ٣٥٢ / ١.

وفي نهاية المسألة يترجح عندي أن "ما" موصولة، وليست بمصدرية، كما قال جماهير النحاة، ولعل لي بعض العذر في مخالفة ما اتفق عليه النحاة، من كون "ما" مصدرية. (١)

٥١ - الخلاف في المستثنى من قوله — تعالى — {فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس} (٢).

رأيء ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأجاز — أي: السيرافي — الرفع في "قوم يونس" على الصفة، ونُقل عن الزجاج إجازة البدل في "قوم يونس" على اللغتين، تقديره على اللغة الحجازية: هلّا كان قوم نبي آمنوا إلا قومٌ يونس، ويجوز في التميمية، وإن لم يكن من جنس الأول.

قال السيرافي: "لولا": "تخفيض، وهو جارٍ مجرى الأمر والشرط، وقد تقدم أنه لا يجوز في شيء منه البدل؛ لأن التفرغ فيها لا يجوز".

قال: "ووجه البدل فيها عنده أن المعنى النفي أي: ما كانت قرية".

وزعم ابن خروف — أيضا — أنه منقطع، وهو الصحيح، وبيان ذلك عندي، ...، وأما "إلا قوم يونس"، فليسوا من أهل القرية التي تؤمن". (٣)

ذكر ابن الضائع في الآية الكريمة ثلاثة مذاهب:

(١) قلت: لم يخالف في هذا إلا ابن الطراوة، حيث ذهب إلى "ما" هنا زائدة، وخطأ سيوييه في جعلها مصدرية. انظر: الارتشاف: ١٥١٢/٣ وشرح التصريح: ٣٥٢/١.

(٢) سورة يونس: ٩٨ وتامها {لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا، وتمنعناهم إلى حين}.

(٣) شرح الجمل أ: ١٠١٤/٣.

المذهب الأول: جواز الرفع في "قوم يونس" على الصفة، لا على البدل، وهو مذهب السيرافي.

المذهب الثاني: جواز الرفع على البدل، وهو منقول عن الزجاج.
المذهب الأخير: وجوب النصب؛ لأن الاستثناء منقطع^(١)، وهو مذهب ابن خروف، واختاره ابن الضائع؛ لأن "قوم يونس" ليسوا من أهل القرية.

آراء النحويين

اختلف النحاة في الآية الكريمة على مذهبين:

المذهب الأول: من لم يجز غير النصب، وهؤلاء صنفان:

أ- من حمل النصب في الآية على الاستثناء المنقطع وحده، وهم سيبويه^(٢) والكسائي^(٣) والفراء^(٤) والأخفش^(٥) وابن خروف^(٦). وهذا الرأي اختاره ابن الضائع.

ب- من حمّله على الاستثناء المنقطع، وأجاز حمّله على المتصل، وهم الزمخشري^(٧) وابن عطية^(٨) والعكبري^(٩) والسمين الحلبي^(١٠).

(١) انظر: أوضح المسالك: ٢٦١/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٣٢٥/٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٦٨/٢ والبحر المحيط: ١٩٢/٥.

(٤) انظر: معاني القرآن: ٤٧٩/١ قلت: وقال الفراء عن الرفع: "وقد يجوز الرفع فيها، كما أن المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد "إلا" ما قبل "إلا" وإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٨/٢ والبحر المحيط: ١٩٢/٥.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٦٨/٢ والبحر المحيط: ١٩٢/٥.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٩٧٤/٢.

(٧) انظر: الكشاف: ٢٠٣/٢.

(٨) انظر: المحرر الوجيز: ١٤٤/٣ قلت: وإجازة ابن عطية للاتصال من جهة المعنى حيث قال: "وهو بحسب المعنى متصل؛ لأن تقديره: ما آمن من أهل قرية إلا قوم يونس".

المذهب الأخير: من أجاز مع النصب الرفع، وهو على الوجهين:

الوجه الأول: أن يكون الرفع على الوصف، وهو مذهب الزجاج^(٣)

وابن النحاس^(٤) والسيرافي^(٥) والهمداني^(٦).

الوجه الأخير: أن يكون الرفع على البدل، وهو مذهب الزجاج^(٧)

والمهدوي^(٨) وابن عطية^(٩) والهمداني^(١٠).

(١) انظر: إملاء ما من به الرحمن: ٣٣/٢.

(٢) انظر: الدر المصون: ٦٩/٤.

(٣) انظر: معاني القرآن: ٣٥/٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن: ٢٦٩/٢.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ١١٤/٣.

(٦) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٩٤/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن: ٣٥/٣ وشرح السيرافي: ١١٤/٣ وشرح الكافية للرضي: ٨٧/٢

والارتشاف: ١٥٠٤/٣.

(٨) انظر: المحرر الوجيز: ١٤٤/٣ والبحر المحيط: ١٩٢/٥ والدر المصون: ٧٠/٤.

والمهدوي هو أحمد بن عمّار، يكنى أبا العباس، من الأئمة المشهورين بالنحو والقراءة والتفسير، له

من التصانيف: شرح كتاب الهداية في القراءات، مات في الأربعين وأربعمائة. انظر: إشارة التعيين: ٤٢

وبغية الوعاة: ٣٥١/١.

(٩) انظر: المحرر الوجيز: ١٤٤/٣.

(١٠) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٩٤/٢.

المناقشة

١ - **مستند** من ذهب إلى أنه لا يجوز في "قوم يونس" إلا النصب على الاستثناء المنقطع، أن "قوم يونس" ليسوا من جنس القرية^(١). وهذا منهم أخذ بمذهب الحجازيين في وجوب النصب في الاستثناء المنقطع^(٢). المنقطع^(٢).

٢ - **مستند** من ذهب إلى أن الاستثناء متصل في المعنى؛ لأن المعنى: ما آمن من أهل قرية إلا قوم يونس.^(٣)

٣ - **مستند** من ذهب إلى جواز الرفع على البدل أمران:

أ - قراءة الجرمي والكسائي بالرفع.^(٤)

ب - المعنى لأن المعنى: ما كان قوم قرية آمنوا إلا قوم يونس.^(٥)

٤ - **مستند** من ذهب إلى جواز الرفع على الصفة أمران:

(١) انظر: معاني القرآن للفراء: ٤٧٩/١ ومعاني القرآن للزجاج: ٣٥/٣ وإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٨/٢ وإملاء ما من به الرحمن: ٣٣/٢ والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٩٤/٢ والبحر المحيط: ١٩٢/٥ والدر المصون: ٦٩/٤.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ٢٦١/٢.

(٣) انظر: الكشف: ٢٠٣/٢ والمحرر الوجيز: ١٤٤/٣ وإملاء ما من به الرحمن: ٣٣/٢ والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٩٤/٢ والدر المصون: ٦٩/٤.

(٤) انظر: مختصر في شواذ القراءات: ٦٣ والكشاف: ٢٠٣/٢ والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٩٤/٢ والدر المصون: ٧٠/٤.

قلت: وقد قال الزجاج في "معاني القرآن": ٣٥/٣: "ولا أعلم أحدا قرأ بالرفع"، وقال العكبري في "إملاء ما من به الرحمن": ٣٣/٢: "ولو كان قرئ بالرفع، لكانت "إلا" بمعنى "غير".

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج: ٣٥/٣ وشرح السيرافي: ١١٤/٣ والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٩٤/٢ قلت: والتقدير مأخوذ من مجموع نصوص العلماء.

- أ- قراءة الجرمي والكسائي بالرفع، وتقدم تخريجها.
ب- المعنى لأن المعنى: هلا كانت قرية غير قوم يونس. (١)

الترجيح

أحسب أن حمل الآية على الاستثناء منقطعاً، كان أو متصلاً قولان متقاربان؛ لأن الأول يعضده اللفظ، والآخر ينصره المعنى، فالمعنى: على تقدير مضاف، هو "أهل"، وإذا حضر المضاف وروعي، فإن الاستثناء سيكون متصلاً؛ لأن المستثنى سيكون من جنس المستثنى منه.

قلت: وعلى هذا فإن ما رجحه ابن الضائع يظل جزءاً من الحقيقة.

٦- أحسب أن إجازة الرفع، سواء كان على الصفة أو على البدل ضعيفة، وذلك لما يلي:

- أ- أن الحمل على البدل يقتضي حمل معنى الآية على النفي، وفيه ضعف من جهة أن "لولا" تفيد التحضيض، وبين التحضيض والنفي اختلاف.
ب- أن التحضيض يجري مجرى الأمر وفعل الشرط، ولا يجوز في هذه البدل. (٢)

ج- أن الوصف بـ "إلا" قليل في كلام العرب، فالحمل عليه مع إمكان غيره تقديم للقليل على الكثير في بناء القاعدة، وليس بناء القواعد على القليل مع وجود الكثير بسديد.

وبهذا يترجح عندي جواز الحمل على الوجهين في النصب، وهما النصب على الاستثناء المنقطع، والاستثناء المتصل، وإذا بخلاف ما ذهب إليه ابن الضائع حيث

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج: ٣٥/٣ وإعراب القرآن للنحاس: ٢٦٩/٢ وشرح السيرافي: ١١٤/٣ أ والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥٩٤/٢ والدر المصون: ٧٠/٤.
(٢) انظر: شرح السيرافي: ١١٤/٣ أ.

أوجب النصب على الاستثناء المنقطع.

٥٢ - الخلاف في الاستثناء من العدد.

رأي ابن الضائع

قال أبو حيان: " في الاستثناء من العدد ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه يجوز مطلقا، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع، ... والثاني: المنع مطلقا، وهو اختيار ابن عصفور. الثالث: التفصيل بين أن يكون المستثنى عقدا، فلا يجوز نحو قوله: عندي عشرون إلا عشرة، أو غير عقد، فيجوز نحو: له عندي عشرة دراهم إلا اثنين".^(١) اختار ابن الضائع جواز الاستثناء من العدد مطلقا.

آراء النحويين

اختلف النحاة في الاستثناء من العدد على ثلاثة مذاهب: **المذهب الأول:** الجواز مطلقا، وهو قول الأخفش^(٢) وابن مالك^(٣) والرضي^(٤) وابن هشام^(٥) والشاطبي^(٦) والأشموني^(٧) وخالد الأزهرى^(٨).

(١) انظر: الارتشاف: ١٤٩٩/٣ و همع الهوامع: ٢٠٠/٢ قلت: وليس الاختيار صريحا في شرح الجمل أ: ٩٢١/٣.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٤٩٩/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٢٩٣/٢ قلت: ولم يصرح بالاختيار؛ لكنه مثل بما يدل على جوازه عنده.

(٤) انظر: شرح الكافية: ١١٤/٢ قلت: وتمثيله بالاستثناء من العدد يدل على اختياره إياه.

(٥) انظر: أوضح المسالك: ٢٧٥/٢ قلت: وتمثيله به يدل على اختياره إياه.

(٦) انظر: المقاصد الشافية: ٣٨٨، ٣٨٩/١ قلت: وتمثيله به يدل على اختياره إياه.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ١٥٦/٢ قلت: وتمثيله به يدل على اختياره إياه.

(٨) انظر: شرح التصريح: ٣٥٩/١ قلت: مثل به، وهذا دليل اختياره له.

وهذا المذهب اختاره ابن الضائع.
وعلى هذا المذهب يجوز أن تقول: جاءني عشرة إلا خمسة، ورأيت عشرين إلا عشرة.

المذهب الثاني: المنع مطلقاً، وهو مذهب ابن عصفور.^(١)

المذهب الأخير: التفصيل، فإن كان عقداً نحو: عندي ثلاثون إلا عشرة، لم يجز.

وإن كان غير عقد نحو: له عشرة إلا ثلاثة، جاز، ولم ينسبه أبو حيان إلى أحد.

المناقشة

١- **مستند المذهب الأول:** حجة المذهب الأول أمران:

أ- من السماع قوله — تعالى — {فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً}^(٢)، فقد وقع الاستثناء من العدد.

ب- ما حكاه ابن الضائع من إجماع النحاة على جواز: عندي عشرة إلا واحداً إلا ثلاثة.^(٣)

٢- **مستند المذهب الثاني:** حجة المذهب الثاني ثلاثة أمور:

أ- أن أسماء العدد نصوص، والاستثناء يخرج العدد عن نصيبته، فإذا قلت: جاءني خمسة إلا ثلاثة، فكأنك جعلت الخمسة اثنين.^(٤)

(١) انظر: شرح الجمل: ٢٥١/٢.

(٢) من سورة العنكبوت: ١٤ وتماهما {فأخذهم الطوفان، وهم ظالمون}، وانظر: همع الهوامع: ٢٠٠/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل أ: ٩٢٢/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٢٥١/٢.

ب- أن الآية الكريمة حمل فيها العدد على معنى التكثر، ولم يرد النص على العدد نفسه، فكأن المعنى: فلبث فيهم زمنا طويلا إلا خمسين عاما، وإذا كان هذا هو معناه جاز الاستثناء. (١)

ج- أن الاستثناء من العدد لا يكاد يوجد في شيء من كلام العرب. (٢)

الترجيح

أحسب أن الراجح ما ذهب إلى ابن الضائع، ولذلك أسبابه، وهي ما يلي:

أ- أن الرأي منصور بالآية الكريمة.

ب- أن الاحتجاج بغير السماع، والسعي إلى تأويله لا يستقيم؛ لأن السماع مقدم على غيره، ويهدم ما عداه.

ج- أن قول ابن عصفور: "أسماء العدد نصوص" صحيح؛ لكن ما لم يقترن بها ما يزيل نصيتها. (٣)

وأما حملة "الألف" في الآية على معنى التكثر فغير مسلم؛ لأن الآية لا تمنع من إرادة "الألف" بنصه. (٤)

د- أن دعوى أبي حيان أن الاستثناء من العدد لا يكاد يوجد في كلام العرب لا تضر؛ لأن لذلك احتمالا آخر، وهو أن يكون ذلك مما ضاع من كلام العرب، وربما أن العرب لم تستخدم بكثرة؛ لأن الحياة لم تكن تدعو إليها.

(١) انظر: السابق: ٢٥١/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٢٠٠/٢ قلت: وهذا القول نقله السيوطي عن أبي حيان، وليس في "الارتشاف".

(٣) انظر: شرح الجمل لأبن الضائع: ٩٢١/٣.

(٤) انظر: السابق: ٩٢١/٣.

قلت: وأظن معرفة الحياة التي كان عليها العرب مطلباً رئيساً؛ لتفسير قلة بعض الأساليب، وكثرة الأخرى، ولعل في اختلاف لغة الحاضرة والبادية ما يشير إلى ذلك، وما سبب هذا الاختلاف إلا الخضوع لأثر البيئة، فلكل بيئة لغتها. وبما تقدم يظهر أن الراجح من الأقوال الثلاثة ما ذهب إليه ابن الضائع.

باب: التمييز.

٥٣ - الخلاف في مجيء التمييز معرفة.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واشترطنا أن يكون نكرة، خلافا لابن الطرواة والكوفيين، فإنهم يزعمون أنه يجيء معرفة، واستدل ابن الطرواة بباب الصفة المشبهة باسم الفاعل، بأنك إذا قلت: مررت برجلٍ حسنِ الوجه، فإنه منصوب على التمييز مثله نكرة في قولك: مررت برجلٍ حسنٍ وجهها، واستدل بما روي في العدد من قولهم: العشرون الدرهم، والخمسة عشر الدرهم. واستدل — أيضا — بقوله^(١):

(١) البيتان من الوافر، وهما لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: ٣٣ وأساس البلاغة: ١٥٩ مادة (ردح) ولسان العرب: ٤٤٧/٢ مادة (ردح) والمقاصد الشافية: ١١٥/٢ ولأمية أو لأبي الصلت في الدرر: ١٣٩/١ ولهما ولابن الزبير في المعجم المفصل: ٢٤٢/١. وبلا نسبة في: المقرب: ١٦٣/١ وشرح الجمل لابن الضائع: ١٠٧٦/٣ وشرح اللوحة البدرية: ١٨٧/٢.

مشعل: مبادر القاموس: ١٣١٩ مادة (اشمعل)، ورُدح: القُدور العظيمة القاموس: ٢٨٠ مادة (ردح)، والشيزى: خشب أسود للقصاص القاموس: ٦٦١ مادة (الشيز)، ولُبَابُ البُرِّ: خالصة القاموس: ١٧٠ مادة (ألب)، يلبك: يُخلط القاموس: ١٢٢٩ مادة (اللبك)، والشَّهاد: جمع شُهدة، وهي العسل القاموس: ٣٧٢ مادة (الشهادة).

وهو أمية بن أبي الصلت، أدرك الإسلام، ولم يسلم، مات سنة خمس للهجرة. انظر: الشعر والشعراء: ٣٠٥ والأعلام: ٢٣/١.

وابن الزبير عبد الله بن الزبير السهمي، شاعر قريش، كان شديدا على المسلمين، فلما فتحت مكة هرب إلى نجران، ثم عاد فأسلم، توفي نحو سنة خمس عشرة. انظر: الأغاني: ١٧٤/١٥ والأعلام: ٨٧/٤.

له داعٍ بمكةٍ مُشْمَعَلٌ^١ وآخرُ فوقَ دارتهِ يُنادي

إلى رُدْحٍ منَ الشيزى مِلاءٍ لُبَابَ البرِّ يُلبكُ بالشَّهادِ

فـ"لُبَابَ البرِّ" معرفة، وهو منصوب على التمييز، منه قوله^(١):

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلَادَنَا رَضِيْتَ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرٍو

واحتجوا بقولهم: غيرَ زيدٍ رأيته، وسفه نفسَه، وفي الترتيل {إلا من سفه

نفسَه} ^(٢) ومنه: وجع ظهره، قال ^(٣):

أَيَجَعُ ظَهْرِي، وَأَلْوِي أَبْهَرِي وَمَا الصَّحِيحُ ظَهْرُهُ كَالْأَدْبِرِ

قالوا: فهذه كلها تمايز معارف" ^(٤).

ذكر ابن الضائع في مجيء التمييز معرفة مذهبين:

الأول: مذهب البصريين — وأشار إليه في قوله: "اشتراطنا" — وهو المنع من

كون التمييز معرفة، واختار هذا المذهب ابن الضائع.

الأخير: مذهب الكوفيين وابن الطراوة، وهو جواز مجيء التمييز معرفة.

(١) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب البشكري في المفضليات: ٣١٠ والدرر: ١٣٨/١

والمعجم المفصل: ٤٤٤/١ بلفظ (صددت... يا قيس) و(وجوهنا) بدل (جلادنا).

وبلا نسبة في شرح السيرافي: ٢٦/٣ بلفظ المتن، وشرح التسهيل: ٣٨٦/٢ وأوضح المسالك:

٣٦١/٢ وشرح اللمحة البدرية: ١٨٦/٢ والمقاصد الشافية: ١١٥/٢ بلفظ السيرافي، وهمع الهوامع:

٢٦٩/٢ بلفظ المفضليات.

(٢) سورة البقرة: ١٣٠ والآية {ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا

وإنه في الآخرة لمن الصالحين}.

(٣) البيت من الرجز، ولم أعرف قائله، وهو في تهذيب اللغة: ١٥٧/٣ مادة (عرا) ولفظ (ليس...)،

وشرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٧٦/٣ ولسان العرب: ٤٥/١٥ مادة (عرا) والمقاصد الشافية:

١١٥/٢ بلفظ المتن.

وأهمري: ظهري القاموس: ٤٥٣ مادة (البهر).

(٤) شرح الجمل أ: ١٠٧٥/٣—١٠٧٦.

آراء النحويين

اختلف النحاة في مجيء التمييز معرفة على مذهبين:

المذهب الأول: أن التمييز لا يكون معرفة، وهو مذهب سيوييه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والزجاجي^(٤) والسيرافي^(٥) وابن الشجري^(٦) وأبي البركات^(٧) وابن يعيش^(٨) وابن عصفور^(٩) وابن مالك^(١٠) والرضي^(١١) وابن هشام^(١٢) والشاطبي^(١٣)، وهو — على ما تقدم — مذهب البصريين^(١٤).
وهو اختيار ابن الضائع.

-
- (١) انظر: الكتاب: ٢٠٥/١.
(٢) انظر: المقتضب: ٣٢/٣ و ٥٦/٣.
(٣) انظر: الأصول: ٢٢٣/١.
(٤) انظر: الجمل: ٢٤٢.
(٥) انظر: شرح السيرافي: ٢٦٢/٢ أ وب.
(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٠٥/٣.
(٧) انظر: الإنصاف: ٣١٥/١ وأسرار العربية: ١١٥.
(٨) انظر: شرح المفصل: ٧٠/٢.
(٩) انظر: شرح الجمل: ٢٨١/٢.
(١٠) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٥/٢، ٣٨٦ وعمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٤٦٦، ٤٧٨/١.
(١١) انظر: شرح الكافية: ٧٢/٢.
(١٢) انظر: أوضح المسالك: ٣٦٠، ٣٦١/٢ وشرح شذور الذهب: ٢٥٤ وشرح اللوحة البدرية: ١٨٥، ١٨٦/٢.
(١٣) انظر: المقاصد الشافية: ١١٤/٢.
(١٤) انظر: الارتشاف: ١٦٣٣/٤ والمقاصد الشافية: ١١٤/٢ وجمع الهوامع: ٢٦٩/٢.

المذهب الأخير: أن التمييز يجوز أن يكون معرفة، وهو مذهب الكوفيين^(١)
وابن الطراوة.^(٢)

المنافشة

أولا- مستند المذهب الأول:

- أ- أن عامة كلام العرب على تنكير التمييز، وما جاء مخالفا لذلك، فهو شذوذ، لا ينظر إليه، أو مؤول لا يستقيم معه الاحتجاج.^(٣)
- ب- القياس، وذلك من وجوه:
- ١- أن التمييز يبين ما قبله، كما أن الحال تُبين ما قبلها، فلما أشبه الحال، وجب أن يكون نكرة مثلها.^(٤)
- ٢- أن التمييز لم يوضع ليخبر عنه، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه، فما لا يخبر عنه لا حاجة إلى تعريفه، كالأفعال.^(٥)
- ٣- أنه لو عُرف؛ لصحّ إضماره؛ لكنّ إضماره لم يصح.^(٦)

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٥/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٧٥/٣ وشرح الكافية للرضي:
٧٢/٢ والارتشاف: ١٦٣٣/٤ وشرح اللمحة البدرية: ١٨٦/٢ والمساعد: ٦٦/٢ والمقاصد الشافية:
١١٤/٢ وهمع الهوامع: ٢٦٩/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨١/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٧٦/٣ والارتشاف:
١٦٣٣/٤ وشرح اللمحة البدرية: ١٨٦/٢ والمساعد: ٦٦/٢ وهمع الهوامع: ٢٦٩/٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٦/٢ وشرح اللمحة البدرية: ١٨٧/٢ والمقاصد الشافية: ١١٦/٢ وهمع
الهوامع: ٢٦٩/٢.

(٤) انظر: أسرار العربية: ١١٥ والمقاصد الشافية: ١١٤/٢.

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ١١٤/٢.

(٦) انظر: السابق: ١١٤/٢.

ثانيا- أحسب النحاة مجتمعين على أن الكثير من كلام العرب جاء فيه التمييز
نكرة.

ثالثا- أدلة المذهب الأخير:

قوله — تعالى — {إِلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ} (١) وقوله {بَطَرْتِ مَعِيشَتَهَا}. (٢)

قول العرب: العشرون الدرهم، والخمسة عشر الدرهم. (٣)

وقولهم: سفِه زيدٌ نفسه، وغيَن رأيه، ووجع ظهره، وألم رأسه. (٤)

وحكى الكسائي: هو أحسن الناس هاتين. (٥)

وقول الشاعر (٦):

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ جِلَادَنَا رَضِيْتَ، وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرٍو

حيث جاء التمييز، وهو "النفس" معرفة.

وقول الآخر (٧):

له دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌ
وَأَخْرُ فَوْقَ دَارْتِهِ يُنَادِي
إِلَى رُدْحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلَاءٍ
لُبَابَ الْبُرِّ يُلْبِكُ بِالشَّهَادِ

(١) سورة البقرة: ١٣٠ والآية {ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفِه نفسه ولقد اصطفيناها في الدنيا
وإنه في الآخرة لمن الصالحين}.

(٢) سورة القصص: ٥٨ والآية {وكم أهلكننا من قرية بطرت معيشتها فتلك مساكنهم لم تسكن من
بعدهم إلا قليلا وكنا نحن الوارثين}.

(٣) انظر: المقتضب: ١٧٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨١/٢ وشرح التسهيل: ٣٨٦/٢
والمساعد: ٦٥/٢ والمقاصد الشافية: ١١٥/٢ وشرح اللمحة البدرية: ١٨٦/٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٦/٢ وشرح التسهيل: ٣٨٦/٢ وشرح الكافية للرضي: ٧٢/٢
والارتشاف: ١٦٣٣/٤ والمساعد: ٦٥/٢ والمقاصد الشافية: ١١٤/٢ همع الهوامع: ٢٦٩/٢.

(٥) انظر: المقاصد الشافية: ١١٥/٢.

(٦) سبق تخريجه في: ٣٤١.

(٧) سبق تخريجه في: ٣٤١.

حيث جاء التمييز، وهو "لُبَابُ الْبُرِّ" معرفة بالإضافة.

وقول الآخر^(١):

أَجْبَعُ ظَهْرِي، وَأَلْوِي أَبْهَرِي وَمَا الصَّحِيحُ ظَهْرُهُ كَالْأَدْبَرِ
حيث جاء التمييز، وهو "ظهري" معرفة بالإضافة.
وقول الآخر^(٢):

وَلَقَدْ أَغْتَدِي، وَمَا صَقَعَ الدِّيْ كُ عَلَى أَدْهَمِ أَجَشِّ الصَّهِيلا
حيث جاء التمييز، وهو "الصهिला" معرفة.
وقول الآخر^(٣):

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظُّهْرَ، لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ
حيث جاء التمييز، وهو "الظهر" معرفة.
وقول الآخر^(٤):

(١) سبق تخريجه في: ٣٤١.

(٢) البيت من الخفيف، ولم أعرف قائله، وهو في أسرار العربية: ١١٥ والإنصاف: ١٣٤/١ والمعجم
المفصل: ٦٧٠/٢.

أغتدي: أبكر، القاموس: ١٦٩٨ مادة (الغدوة)، وصقع: صاح، القاموس: ٩٥٢ مادة (صقعه)،
وأدهم: أسود، القاموس: ١٤٣٣ مادة (الدُّهْمَة)، وأجش: غليظ الصوت القاموس: ٧٥٧ مادة (جشّه).
(٣) البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ١٠٦ بلفظ (ونمسك) والكتاب: ١٩٦/١ بلفظ
المتن، وشرح أبيات سيويه: ٢٨/١ بلفظ الديوان، وشرح المفصل: ٨٣، ٨٥/٦، والمعجم المفصل:
٨٥٥/٢ بلفظ المتن.

وبلا نسبة في أسرار العربية: ١١٥ والإنصاف: ١٣٤/١ وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ:
٣٥٨/١ بلفظ المتن.

ذئاب عيش: عقبه ومؤخره، القاموس: ١١٠ مادة (الذئب)، أجب: أقطع السنام، القاموس: ٨٢
مادة (الجب).

(٤) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ٣٨٦/٢ وعمدة الحفاظ وعدة
اللافظ: ٤٧٩/١ والمساعد: ٦٥/٢ وهمع الهوامع: ٢٦٩/٢ والدرر: ٥٣٢/١ والمعجم المفصل:
٣٨٠/١.

علامة مُلئت الرُّعْبَ، والحَرْبُ لم تَقْدُ لظاها، ولم تُستعملِ البِيضُ والسُّمْرُ
حيث جاء التمييز، وهو "الرعب" معرفة.

رابعاً- **اعتراض أدلة المذهب الأخير:** اعترض أصحاب المذهب الأول

أدلة المذهب الأخير بما يلي:

١- الآية الأولى حملت على أن "نفسه" مفعول به؛ لأن ثعلبا والمبرد حكيا أن
"سفه" يتعدى. (١)

وأما ابن الضائع فحمل الآية على أنه إجراء للفعل مجرى الصفة اللازمة في
نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجه^(٢)، فيكون منصوبا على التشبيه بالمفعول.
ورُدَّ بأن النصب على التشبيه بالمفعول شاذ في الأفعال. (٣)

ب- الآية الأخرى حملت على أن "معيشتها" مفعول به على تضمين "بطرت"
معنى فعل متعدي، أي: خسرت.

أو على إسقاط حرف الجر، والتقدير: في معيشتها. (٤)

قلت: وهذه أقوى الأوجه التي خرَّجت بها الآيتان، والكوفيون يحملون الآيتين
على التمييز. (٥)

الرُّعْبُ: الفزع، القاموس: ١١٥ مادة (الرعب)، وتقْدُ: تتقد — أي: تشتعل —، القاموس: ٤١٧
مادة (الوقْدُ)، والبِيضُ: السيف، القاموس: ٨٢٢ مادة (الأبيض)، والسُّمْرُ: الرماح، القاموس: ٥٢٥
مادة (السُّمْرَةُ).

(١) انظر: البحر المحيط: ٣٩٤/١ والدر المصون: ٣٧٣/١.

(٢) انظر: شرح الجمل أ: ١٠٧٨/٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٧/٢ والبحر المحيط: ٣٩٤/١ والمساعد: ٦٦/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط: ١٢٦/٧ والدر المصون: ٣٤٩.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٣٩٤/١ و١٢٦/٧.

ج- قول العرب: العشرون الدرهم، والخمسة عشر الدرهم. حُمِلَ على الشذوذ. (١)

وأنكر ابن عصفور مجيئه عن العرب، فقال: "لأن هذا إنما حكاه أبو زيد الأنصاري، ولم يقل: إنها لغة للعرب". (٢)

د- قول العرب: سفه زيد نفسه وأمثاله، خرَّج على وجوه منها:

١- أن الإضافة فيه منوية الانفصال، فيحكم بتنكير المضاف. (٣)

٢- أن يكون مفعولاً به، وذلك بتضمين الفعل الذي قبله معنى فعل متعدٍ، فيكون التقدير فيها: أهلك نفسه، وسوأ رأيه، وشكا بطنه، وشكا رأسه. (٤)

٣- أن تُنصب بإسقاط حرف الجر، كأنه قيل: سفه في نفسه، وغبن في رأيه، وألم في رأسه. (٥)

ه- وما حكاه الكسائي حُمِلَ على أن النية بـ"هاتين" التنكير، أو على حذف الجار. (٦)

و- وأما الأبيات، فالأول والثاني والرابع والخامس والأخير حُمِلت على ثلاثة وجوه:

١- زيادة "أل". (٧)

٢- أن يُضمَّن الفعل الذي قبله معنى فعل متعدٍ، فيُنصب على أنه مفعول

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٧٧/٣ وشرح اللمحة البدرية: ١٨٧/٢.

(٢) شرح الجمل: ٢٨١/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٦/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٧/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٧٨/٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٧/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٧٧/٣ لكنه ضعفه.

(٦) انظر: المقاصد الشافية: ١١٦/٢.

(٧) انظر: أوضح المسالك: ٣٦١/٢ والمقاصد الشافية: ١١٦/٢ وشرح اللمحة البدرية: ١٨٧/٢.

به. (١)

٣- على تقدير حرف جر محذوف. (٢)

٤- على التشبيه بالمفعول. (٣)

وأما البيت الثالث فخرّج على ما تقدم غير الوجه الأول.

الترجيح

أحسب أن الراجح ما ذهب إليه الأولون، وذلك للأمر التالية:

أ- أن القواعد تُبنى على الكثير المطرد، ولو روعي النادر والشاذ؛ لكان

لكل حكم نحوي عدة قواعد، وهذا لا يتلاءم مع وظيفة النحو التعليمية.

ب- أن الشواهد التي أوردها الكوفيون جاءت محتملة، والاحتمال — قد

قيل — يسقط به الاستدلال؛ خاصة إذا كان ذلك بجانب كثرة كاتبة من

النصوص التي جاء فيها التمييز نكرة.

ج- أن الإبهام في التمييز له فائدة معنوية، وهي التضخيم والمبالغة، وذا

المعنى لا يتمّ مع التعريف، ولعل باب التمييز لم يرقم إلا لإجل هذا المعنى، فإذا

عُرّف بطلت قيمته المعنوية، وعندها يكون شكلا خاليا من محتواه.

وفي نهاية المسألة يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن الضائع هو الأرجح.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٧/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٧٨/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٨١ وشرح التسهيل: ٣٨٧/٢ والمقاصد الشافية: ١١٦/٢

وشرح اللوحة البدرية: ١٨٨/٢.

(٣) انظر: الأسرار العربية: ١٥٥ وشرح التسهيل: ٣٨٧/٢.

٥٤ - الخلاف في علة منع تقديم التمييز.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وقيل في سبب منع تقديم التمييز، أنه فاعل في الأصل، والفاعل لا يتقدم على فعله، وقد قال به الفارسي، ...، وقيل: ..أنه بيان كالنعت، فلا يتقدم عليه، كما لا يتقدم النعت، واستحسن هذا ابن خروف... واعتمد ابن عصفور في المانع أن التمييز ليس بمنصب بالفعل، بل هو منتصب عن تمام الكلام، فلذلك لا يجوز تقديمه أصلا عليه؛ لأن العامل فيه ليس بمتصرف..."

والصحيح أن يقال في منعه عدم ورود السماع به، وذلك أن التمييز كثير في الكلام، فأن لم يرد مقدا في موضع أصلا دليل على رفضه".^(١)
ذكر ابن الضائع أن النحاة اختلفوا في علة منع تقدم التمييز على عامله — إذا كان فعلا متصرفا — على أربعة أقوال:

- ١- أن العلة كون التمييز فاعلا في الأصل، وهو مذهب الفارسي.
- ٢- أن العلة كون التمييز كالنعت في البيان، ولا يتقدم النعت على المنعوت، واستحسن هذا المذهب ابن خروف.
- ٣- أن العلة كون التمييز منتصبا عن تمام الكلام، وهو مذهب ابن عصفور.
- ٤- أن العلة في منعه عدم ورود السماع به، وهو ما اختاره ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحاة المانعون من تقدم التمييز في علة ذلك على أربعة مذاهب:

(١) شرح الجمل أ: ٣ / ١٠٨٢ - ١٠٨٣.

المذهب الأول: أن علة المنع كون التمييز في الأصل فاعلا، كما في نحو:

تصبّب زيدٌ عرقاً، فالأصل فيه أن العرق هو الفاعل، فيكون تقدير الكلام: تصبب عرقُ زيد، و لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وهو قول السيرافي^(١) الفارسي^(٢) وابن جني^(٣) وأبي البركات^(٤) والعكبري^(٥) وابن يعيش^(٦) وخالد الأزهرى^(٧).

المذهب الثاني: أن علة المنع كونه كالتابع، ولا يتقدم التابع على متبوعه، وهو قول ابن خروف^(٨).

المذهب الثالث: أن علة المنع أمران، وهو قول ابن الحاجب والشاطبي،

أما ابن الحاجب فهما عنده^(٩):

أ- كونه فاعلا في المعنى.

ب- كونه مفسراً، ولا يتقدم التفسير على المفسر.

أما الشاطبي فهما عنده^(١٠):

أ- عدم ورود السماع.

ب- كونه فاعلا في المعنى.

(١) انظر: شرح السيرافي: ٢/٢٦٦.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٨٤ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٣/١٠٨٢ قلت: ولم أقف على هذا في كتبه الموجودة في حوزتي.

(٣) انظر: الخصائص: ٢/٣٨٤.

(٤) انظر: الإنصاف: ٢/٨٣٠.

(٥) انظر: اللباب: ١/٣٠٠.

(٦) انظر: شرح المفصل: ٢/٧٤.

(٧) انظر: شرح التصريح: ١/٤٠٠.

(٨) انظر: شرح الجمل: ٢/١٠٠٢.

(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٥٦.

(١٠) انظر: المقاصد الشافية: ٢/١٤٢.

المذهب الرابع: أن علة المنع كون التمييز ينتصب عن تمام الكلام، وليس ناصبه الفعل، وهو قول ابن عصفور.^(١)

المذهب الأخير: أن علة المنع عدم ورود السماع به، وهو قول ابن الضائع.

المناقشة

١- اعترضت علة المنع في القول الأول بما يلي^(٢):

أ- أن الشيء لا يأخذ حكم الحالة التي انتقل عنها، فالتمييز لا يأخذ حكم الفاعل بحجة الانتقال عنه، ألا ترى أن الفضلة التي أصبحت عمدة لا تصطحب معها حكمها الأول، وذلك كما في نائب الفاعل، فلا يجوز تقديمه على عامله، فلا تقول: زيدٌ ضُرب، مع أن تقديمه كان جائزاً حين كان مفعولاً.

ب- أن التمييز لا يكون دائماً منقولاً عن الفاعل، فقد يكون منقولاً عن المفعول نحو: امتلأ الكوز ماءً، وعلى هذا فالتمييز المنتقل عن المفعول كان الأولي به أن يجوز تقدمه على عامله.

٢- اعترض علة المنع في القول الثاني بما يلي:

أ- أن التمييز لو كان كالنعت لم يجوز توسطه، كما لم يجوز توسط النعت.^(٣)

ب- وأحسب أنه يمكن الاعتراض — أيضاً — بأن يقال: أن التوافق الإعرابي بين التابع ومتبوعه يزيد من شدة اتصاليهما، حتى كأنهما كلمة واحدة، بخلاف التمييز، في حالة رفع المميّز، والاختلاف يعني الانفصال.

(١) انظر: شرح الجمل: ٢٨٤/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢ وشرح التسهيل: ٣٩٠/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٨٣/٣.

٣- اعتُرضت علتنا المنع في القول الثالث بما يلي:

أ- اعتُرضت علة ابن الحاجب الأولى وعلة الشاطبي الأخرى بما تقدم في الاعتراض على العلة الأولى.

ب- وأحسب أن بالإمكان الاعتراض على علة ابن الحاجب الأولى بأن الحال مفسّرة، ويجوز تقديمها.

٤- اعترض ابن الضائع علة ابن عصفور بقوله: "هذه دعوى، بل العامل فيه الفعل". (١)

٥- وأحسب أنّ ما تقدم من الاعتراض يتطلّب من الباحث النظر فيه من وجهين:

أ- يُفهم من الاعتراضات السابقة أن ثغرة واحدة تكفي لهدم العلة، وأظن هذا غير سديد؛ لأنه لا يمكن أن تخلص علة من العلل من الاعتراض عليها، مهما كانت.

ب- أن مطلب العلة في هذه المسألة تسويغ المنع، وليس المطلب منها إنشاء الحكم، ويدل على هذا أن العلة بنت القياس، وهو قائم على السماع، ولا سماع هنا.

قلت: والمشكلة هنا أن العلة تجاوزت دورها التفهيمي إلى مرحلة التأسيس.

٦- أظن — بناءً على ما تقدم — أن المنع يقف وراءه عدم السماع، وأن النحاة جميعاً يدركون هذه الحقيقة، وهم إنما ساقوا العلل؛ للتفهم، وليس كما ظن ابن الضائع؛ لأنه نظر إليها، وكأنما هي سبب المنع.

قلت: ولا يختلف النحاة عن ابن الضائع في هذا، فقد ردّ ابن عصفور (٢) في

(١) شرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٨٣/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٢٨٤/٢.

علة المنع على غير من قال بقوله، ومثله صنع ابن خروف.^(١)

٥٥ - الخلاف في تقديم التمييز على الفعل المتصرف.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "إنما اختلفوا في تقديم التمييز على الفعل، نحو: شحماً تفقاً زيد، فمذهب سيويه منعه، ومذهب المازني والمبرد إجازته...
والصحيح أن يقال في منعه عدم ورود السماع به، وذلك أن التمييز كثير في الكلام، فأن لم يرد مقدماً في موضع أصلاً دليل على رفضه"^(٢).
ثم قال في قول الشاعر^(٣):

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٨٣/٣.

(٢) شرح الجمل أ: ١٠٨٢/٣—١٠٨٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو للمخبل السعدي في الخصائص: ٣٨٤/٢ وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٤٩/١ والمقاصد الشافية: ١٤١/٢ بلفظ المتن، وله وقيل: لأعشى همدان في: شرح الجمل لابن خروف: ١٠٠٢/٢ بلفظ "يطيب" ولأعشى همدان في شرح أبيات المعني: ٢٦/٧ ولأعشى همدان وقيل: للمخبل السعدي، وقيل: لقيس بن الملوّح في الدرر: ٥٣٢/١ بلفظ المتن.

وهو بلا نسبة في المقتضب: ٣٧/٣ والأصول: ٢٢٤/١ والجمل: ٢٤٣ وشرح السيرافي: ٢٦/٢ أ والمفصل: ٦٦ بلفظ المتن، والإنصاف: ٨٢٩/٢ بلفظ "سلمى"، واللباب: ٣٠٠/١ بلفظ "يطيب" وشرح المفصل: ٧٤/٢ بلفظ "سلمى" والإيضاح في شرح المفصل: ٣٥٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٣/٢ بلفظ "سلمى... يطيب" وشرح التسهيل: ٣٨٩/٢ بلفظ المتن، وشرح الكافية الشافية: ٧٧٨/٢ بلفظ "يطيب" وشرح الأشموني: ٢٠٨ وجمع الهوامع: ٢٦٨/٢ بلفظ المتن.

وفي البيت روايتان أخريان هما: الأولى: "وما كان نفسي بالفراق تطيب" وهي في الخصائص: ٣٨٤/٢ والإنصاف: ٨٣١/٢ وشرح الجمل لابن خروف: ١٠٠٣/٢ واللباب: ٣٠٠/١ والإيضاح في شرح المفصل: ٣٥٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٤/٢.

والأخرى: (وما كان نفسٌ بالفراق تطيب) وهي في: شرح السيرافي: ٢٦/٢ ب.

أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبِهَا وما كان نفساً بالفراقِ تَطْيِبُ

"فوجه البيت عند المازني وتقديره: وما كان يطيب نفسا بالفراق، فاسم "كان" مضمر يعود إلى الحبيب، وفاعل "يطيب" مضمر كذلك، و"نفسا": تمييز قدّمه على عامله؛ لأنه فعل، وهو "تطيب"، وقد تأوّل بعضهم أن "نفسا" خبر "كان"، وذكر "تطيب" صفة — وهو صفة للنفس — فيه ضميرها؛ لأن النفس يراد بها الإنسان...، وهذا أقرب عندي من تقديم التمييز، وعندني أن حملة على الضرورة أولى من جهة المعنى، ومراعاة المعنى أولى من مراعاة اللفظ".^(١)

ذكر ابن الضائع في تقديم التمييز على الفعل المتصرف مذهبين:

الأول: مذهب سيوييه، وهو المنع، واختاره، ولذا خرّج البيت على الضرورة.

الأخير: مذهب المازني والمبرد، وهو الجواز.

آراء النحويين

للنحاة في تقديم التمييز على الفعل المتصرف مذهبان:

المذهب الأول: أن تقديمه على الفعل المتصرف لا يجوز، وهو مذهب

سيوييه^(٢) والفراء^(٣) والزجاجي^(٤) والسيرافي^(٥) وأبي علي الفارسي^(٦) وابن جني^(١)

والمخبل هو ربيعة بن مالك من بني شماس، من مخزومي الجاهلية والإسلام، مات في خلافة عمر أو

عثمان — رضي الله عنهما —. انظر: الشعر والشعراء: ٢٧٣ والأعلام: ١٥/٣.

(١) شرح الجمل أ: ١٠٩٦/٣.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٠٥/١.

(٣) انظر: معاني القرآن: ٧٩/١.

(٤) انظر: الجمل: ٢٤٢.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٢٦/٢ أ وب.

(٦) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٥١/١.

وابن الشجري^(٢) وأبي البركات^(٣) وابن خروف^(٤) والعكبري^(٥) وابن يعيش^(٦)
وابن الحاجب^(٧) وابن عصفور^(٨) وابن مالك في "الألفية"^(٩) والرضي^(١٠) وابن
هشام^(١١) والشاطبي^(١٢).

وعزاه ابن السراج إلى الكوفيين^(١٣)، وإلى بعضهم عزاه أبو البركات وابن
يعيش^(١٤)، وإلى أكثر البصريين والكوفيين والمغاربة عزاه أبو حيان وابن عقيل
والسيوطي^(١٥)، ونماه الشاطبي إلى جمهور البصريين^(١٦) وخالد الأزهرى إلى
الجمهور^(١٧).

وهو المذهب الذي مال إليه ابن الضائع.

(١) انظر: الخصائص: ٣٨٤/٢.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٨/١.

(٣) انظر: الإنصاف: ٨٣١/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل: ١٠٠٣/٢، ١٠٠٢.

(٥) انظر: الباب: ٣٠١/١.

(٦) انظر: شرح المفصل: ٧٤/٢.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٥٧/١.

(٨) انظر: شرح الجمل: ٢٨٤/٢.

(٩) انظر: الألفية: ٤١ والمقاصد الشافية: ١٤٠/٢.

وعامل التمييز قدّم مطلقاً والفعل ذو التصريف نورا سبقا

(١٠) انظر: شرح الكافية: ٧١/٢.

(١١) انظر: أوضح المسالك: ٣٧٢/٢ ومغني اللبيب: ٤٦٢/٢.

(١٢) انظر: المقاصد الشافية: ١٤٢/٢.

(١٣) انظر: الأصول: ٢٢٣/١.

(١٤) انظر: الإنصاف: ٨٢٨/٢ وشرح المفصل: ٧٤/٢.

(١٥) انظر: الارتشاف: ١٦٣٤/٤ والمساعد: ٦٦/٢ وهمع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(١٦) انظر: المقاصد الشافية: ١٤٠/٢.

(١٧) انظر: شرح التصريح: ٤٠٠/١.

المذهب الأخير: جواز تقديمه على الفعل المتصرف، وهو مذهب الكسائي^(١) والجرمي^(٢) والمازني^(٣) والمبرد^(٤) وابن مالك^(٥) وأبي حيان^(٦)، وعزاه العكبري إلى الكوفيين^(٧).

المناقشة

١ - اختلف النحويون في المذهب المنسوب إلى الكوفيين على مذهبين:

الأول: أن مذهبهم المنع، وهؤلاء على ثلاثة أقوال:

أ- أن المنع مذهب الكوفيين كافة، وهو قول ابن السراج^(٨).

ب- أن المنع مذهب بعضهم، وهو قول أبي البركات وابن يعيش^(١).

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢ وشرح الكافية الشافية: ٧٧٦/٢ وشرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: ٤٧٦/١ وشرح الكافية للرضي: ٧١/٢ والارتشاف: ١٦٣٤/٤ وأوضح المسالك: ٣٧٢/٢ والمساعد: ٦٦/٢ والمقاصد الشافية: ١٤٢/٢ وشرح الأشموني: ٢٠٨/٢ وجمع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٦٣٤/٤ وشرح الأشموني: ٢٠٨/٢ وجمع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٦/٣ والأصول: ٢٢٣/١ وشرح السيرافي: ٢٥/٢ والخصائص: ٣٨٤/٢ والمفصل: ٦٦ والإنصاف: ٨٢٨/٢ وشرح الجمل لابن خروف: ١٠٠٢/٢ وشرح التسهيل: ٣٨٩/٢ وشرح الكافية الشافية: ٧٧٦/٢ وعمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: ٤٧٦/١ وشرح الكافية للرضي: ٧١/٢ والارتشاف: ١٦٣٤/٤ وأوضح المسالك: ٣٧٢/٢ والمقاصد الشافية: ١٤٢/٢ وجمع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(٤) انظر: المقتضب: ٣٦/٣ والأصول: ٢٢٣/١ وشرح السيرافي: ٢٥/٢ والخصائص: ٣٨٤/٢ والمفصل: ٦٦ والإنصاف: ٨٢٨/٢ وشرح التسهيل: ٣٨٩/٢ وشرح الكافية الشافية: ٧٧٦/٢ وعمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: ٤٧٦/١ وشرح الكافية للرضي: ٧١/٢ والارتشاف: ١٦٣٤/٤ وأوضح المسالك: ٣٧٢/٢ والمساعد: ٦٦/٢ والمقاصد الشافية: ١٤٢/٢ وشرح الأشموني: ٢٠٨/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢ وعمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: ٤٧٦/١ وشرح الكافية الشافية: ٧٧٧/٢.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٦٣٥/٤.

(٧) انظر: الباب: ٣٠٠/١.

(٨) انظر: الأصول: ٢٢٣/١.

ج- أن المنع مذهب أكثر الكوفيين، وهو قول أبي حيان وابن عقيل والسيوطي^(٢).

الأخير: أن مذهبهم الجواز، وهو قول العكبري^(٣).

ولعل أبعد الأقوال قول أبي البركات وابن يعيش وقول العكبري، وأقرب القولين الباقيين قول أبي حيان ومن تبعه.

٢- لم يعرف متقدمو النحاة إلا بيتا واحدا^(٤)، تقدّم فيه التمييز على عامله الفعل المتصرف، وهو قول الشاعر:

أتهجرُ ليلي بالفراقِ حبيبها وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ

وما ازدادت الشواهد الشعرية إلا عند ابن مالك^(٥).

٣- مستند المذهب الأول:

١- من جهة السماع: لم يُسمع تقديمه على الفعل المتصرف إلا نادرا في الشعر الذي هو محلُّ الضرورة^(٦).

ب- ومن جهة القياس:

١- أن التمييز في نحو: تصببت عرقاً، هو الفاعل في الأصل؛ لأن الأصل:

(١) انظر: الإنصاف: ٨٢٨/٢ وشرح المفصل: ٧٤/٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٦٣٤/٤ والمساعد: ٦٦/٢ وهمع الهوامع: ٢٦٨/٢.

(٣) انظر: اللباب: ٣٠٠/١.

(٤) انظر: المقتضب: ٣٦/٣ والأصول: ٢٢٤/١ والجمل: ٢٤٣ وشرح السيراني: ٢٦/٢ والإيضاح:

١٧٤ والخصائص: ٣٨٤/٢ والمفصل: ٦٦ والإنصاف: ٨٢٨/٢ وشرح الجمل لابن خروف:

١٠٠٢/٢ واللباب: ٣٠٠/١ وشرح المفصل: ٧٤/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٣٥٧/١ وشرح

الجمل لابن عصفور: ٢٨٣/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٨٤/٣، ١٠٨٣، والمقاصد الشافية: ١٤٢/٢.

- تصحب عرقي، فلو قدّمت التمييز كنت كأنما قدّمت الفاعل، وذلك لا يجوز. (١)
- ٢- أن العامل في باب التمييز ضعيف؛ لأنه لا يعمل إلا في نكرة. (٢)
- ٣- أن التمييز مفسّر، ومرتبة المفسّر أن يقع بعد المفسّر. (٣)
- ٤- أن التمييز كسائر التوابع، ولا يتقدم شيء منها على متبوعه. (٤)

٣- مستند المذهب الأخير:

١- من السماع:

قول الشاعر:

أَتَهَجُرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ
وقول الآخر (٥):

وَزَعْتُ بِمَثَلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمَيْشٍ إِذَا عَطَفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

- (١) انظر: شرح السيرافي: ٢/٢٦٦ والخصائص: ٢/٣٨٤ والإنصاف: ٢/٨٢ واللباب: ١/٣٠٠ وشرح
المفصل: ٢/٧٤ والإيضاح في شرح المفصل: ١/٣٥٦ والمقاصد الشافية: ٢/١٤٢.
- (٢) انظر: شرح السيرافي: ٢/٢٦٦.
- (٣) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/٢٥١.
- (٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٢/١٠٠٢.
- (٥) البيت من الطويل، وهو لربيعة بن مقروم الضبي في المفضليات: ٣٧٦ بلفظ المتن، وأمالي ابن
الشجري: ١/٤٨ وشرح التسهيل: ٢/٣٨٩ وعمدة الحافظ وعدة اللافت: ١/٤٧٦ وشرح أبيات
المغني: ٧/٢٢ والمعجم المفصل: ١/٤٤ بلفظ (رددت).
- وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٢/٧٧٧ ومغني اللبيب: ٢/٤٦٢ وشرح الأشموني:
٢/٢٠٩ بلفظ (رددت).
- وَزَعْتُ: كفت، القاموس: ٩٩٥ مادة (وزعته)، والسَّيِّدُ: الأسد أو الذئب القاموس: ٣٧١ مادة
(السُّود)، ونَهْدٌ: مرتفع، القاموس: ٤١٣ مادة (نهد)، ومُقْلَصٌ: طويل القوائم منضم البطن، اللسان:
٨٠/٧ مادة (قَلَص)، وكَمَيْشٌ: سريع القاموس: ٧٨٠ مادة (الكمش)، عَطَفَاهُ: جانباه، القاموس:
١٠٨٣ مادة (عطف)، تَحَلَّبَا: تحلَّبَا: سال، القاموس: ٩٨ مادة (الحلب).

وقول الآخر^(١):

وما ارعويتُ، ورأسي شيباً اشتعلا
ضيّعتُ حزميَ في إبعادي الأملا

وقول الآخر^(٢):

ولستُ إذا ذرعاً أضيقُ بضارعٍ
ولا يائسٌ عندَ التّعسرِ من يُسرٍ

وقول الآخر^(٣):

أنفساً تطيبُ بنيلِ المنى
وداعي المنونِ يُنادي جهاراً

وقول الآخر^(٤):

إذا المرءُ عيناً قرَّ بالعيشِ مُثرياً
ولم يُعنَ بالإحسانِ كان مُدماً

-
- (١) البيت من البسيط، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ٣٨٩/٢ وشرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: ٤٧٨/١ ومغني اللبيب: ٤٦٢/٢ وشرح أبيات المغني: ٢٥/٧.
ما ارعويت: ما نزعَت عن الجهل، القاموس: ١٦٦٣ مادة (الرعو والرعوّة).
- (٢) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ٣٨٩/٢ وشرح الكافية الشافية: ٧٧٧/٢ والمقاصد الشافية: ١٤١/٢ والمعجم المفصل: ٤٣٠/١.
ذرعاً: طاقة، القاموس: ٩٢٦ مادة (الذراع)، والتعسر: الشدة القاموس: ٥٦٤ مادة (العسر).
- (٣) البيت من المتقارب، وهو لرجل من طيئ في شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: ٤٧٧/١ وشرح التصريح: ٤٠٠/١.
- وبلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢ والمقاصد الشافية: ١٤١/٢ وشرح الأشموني: ٢٠٨/٢ ومغني اللبيب: ٤٦٣/٢ وشرح أبيات المغني: ٢٦/٧.
والمنون: الموت، القاموس: ١٥٩٤ مادة (من).
- (٤) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري — رضي الله عنه — في شرح أبيات المغني: ٢٥/٧ وليس في ديوانه.
وبلا نسبة في مغني اللبيب: ٤٦٢/٢ وشرح الأشموني: ٢٠٩/٢.
قرّ: سكن واطمأن، القاموس: ٥٩٢ مادة (القرّ)، ومثرياً: كثير المال، القاموس: ١٦٣٥ مادة (الثروة)، مذمماً: مذموم، القاموس: ١٤٣٤ مادة (ذمه).

حيث تقدم التمييز "نفسا وماء وشيبا وذرعاً ونفساً وعينا" على الفعل المتصرف "تطيب وتحلباً واشتعللاً وأضيق وتطيب وقر".

ب- من القياس: أن التمييز كسائر الفضلات التي انتصبت بفعل متصرف، فكما يجوز تقديم المفعول في نحو: كتاباً اشتريت، فكذلك يجوز تقديم التمييز. (١)

٤- اعتراض أدلة المجيزين:

١- اعتراض السماع:

١- اعترض البيت الأول بأمور:

١- أن للبيت روايتين أخريين، هما:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبِهَا وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

والأخرى:

أَهَجَّرَ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبِهَا وَمَا كَانَ نَفْسٌ بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى الروايتين لا شاهد في البيت، وقد تقدم عزو هذه الروايتين أثناء عزو البيت في صدر المسألة (٢).

ب- أن رواية النصب لو صحّت، فيمكن حمل "نفساً" على غير التمييز،

وذلك بأمرين:

١- أن يكون منصوباً بفعل محذوف، تقديره: أعني. (٣)

٢- أن يكون خبراً لـ "كان"، وذلك من وجهين:

(١) انظر: المقتضب: ٣٦/٣ وشرح السيرافي: ٢٥/٢ ب والإنصاف: ٨٣٠/٢ واللباب: ٣٠٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٣/٢ وشرح التسهيل: ٣٨٩/٢ والارتشاف: ١٦٣٥/٤ وشرح الأشموني: ٢٠٨/٢ .
(٢) انظر: ٣٥٣ .
(٣) انظر: الإنصاف: ٨٣١/٢ .

أ- أن يذكر "النفس" على معنى "الإنسان"، فيكون تقدير الكلام: وما كان الحبيب إنساناً. (١)

ب- أن يكون على حذف مضاف، فيكون المعنى: وما كان الحبيب ذا نفس. (٢)

ج- أن يُحمل على التمييز، فيكون من قبيل الشذوذ والضرورة (٣) وقد أشار ابن الضائع إلى هذا في نصه أول المسألة.

٢- اعترض البيت الثاني والأخير، بأن "عطفاه والمرء" مرفوعان بفعل محذوف يفسره المذكور، تقديره في الثاني: إذا تحلب عطفاه ماءً، وتقديره في الأخير: إذا قرّ المرء عيناً، فيكون "ماءً وعيناً" منصوبين بفعل محذوف. (٤)

قلت: وقياساً على هذين البيتين، يعترض البيت الرابع، بأن "ذرعاً" منصوب بفعل محذوف، يفسره المذكور.

٣- اعترض البيت الثالث والخامس، بأنهما ضرورة (٥)، ويمكن حمل البيت الخامس على أن "نفساً" منصوب بفعل محذوف، تقديره: أتطيب نفساً. (٦)

قلت: ويعضد الوجه الثاني الذي خرّج عليه البيت الخامس، أن الهمزة يغلب أن يليها الفعل. (٧)

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ١٠٠٣/٢ واللباب: ٣٠١/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ١٠٩٦/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ١٠٠٣/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٨٣١/٢ واللباب: ٣٠١/١.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٨/١ ومغني اللبيب: ٤٦٢/٢ وشرح الأشموني: ٢٠٩/٢.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ٤٦٣/٢ والمقاصد الشافية: ١٤١/٢.

(٦) انظر: شرح التصريح: ٤٠٠/١.

(٧) انظر: شرح قطر الندى: ٢٧٠.

ب- اعتراض قياس المجيزين من وجهين:

١- أن حملة على سائر الفضلات كالمفعول به والحال غير سديد؛ لأن المفعول به والحال منصوبان لفظاً ومعنى، والتمييز منصوب لفظاً؛ لأنه فاعل في المعنى. (١)

٢- أن الناصب للتمييز ليس كالناصب للمفعول به والحال في التصرف؛ لأنه لا ينصب إلا نكرة، وهذا ضعف فيه. (٢)

٥- اعتراض قياس المانعين:

١- أن فيه دفعا للروايات برأي لا دليل عليه. (٣)

ب- أن التمييز — وإن كان فاعلاً في المعنى — لا يُعطى حكم الفاعل، فيُمنع تقديمه؛ لأن الشيء لا يصطحب حكم حالة انتقل عنها، ألا ترى أن نائب الفاعل لا يصحّ تقديمه على عامله، مع أن تقديمه جائز حين كان مفعولاً، فتقول: زيدا ضرب المربي، و لا يجوز أن تقول: زيدٌ ضرب. (٤)

ج- أن التمييز لا يكون دائماً فاعلاً في الأصل نحو: امتلأ الكوز ماءً، وهذا دليل على ضعف علة المنع؛ لقصورها عن جميع الصور. (٥)

د- أن "زيداً" في نحو: أعطيت زيدا درهماً، فاعل في الأصل، ومع هذا يجوز تقديمه، مما يدل على أن الشيء بأخذ حكم ما انتقل إليه أولى منه بأخذ حكم ما انتقل منه. (٦)

(١) انظر: الإنصاف: ٨٣١/٢ واللباب: ٣٠١/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢٦٦/٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٠/٢.

(٤) انظر: السابق: ٣٩٠/٢.

(٥) انظر: السابق: ٣٩٠/٢.

(٦) انظر: السابق: ٣٩٠/٢.

الترجيح

أحسب أن الراجح ما ذهب إليه الأولون، وذاك لما يلي:

أ- أن السماع الكثير الغالب جاء في تأكيده، سواء كان من النثر أو الشعر، والقواعد إنما مبناها على الكثرة، ولو روعي كل مخالف لها؛ لأصبح الكثير والنادر في الميزان سواء، ولا يستويان.

ب- أن السماع الذي استدل به المجيز كله من الشعر، وقد عُلم أن الشعر مكان الضرورة، و جائزٌ فيه ما لا يجوز في غيره.^(١)

ج- أن السماع الذي استدل به المجيز يحتمل ما أراد، ويحتمل وجهها آخر، ولا يسلم له من أدلته إلا بيت هو:

ضِيَعَتْ حَزْمِيَّ فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرَعُويتُ ورَأْسِي شَيْباً اشْتَعَلَا

قلت: وهو مجهول القائل، وانفراده يجعل الضرورة حكماً لازماً له.

د- أن قياسهم له على سائر الفضلات لا ينهض لأمرين:

١- أن عدم السماع يهدم القياس.

٢- أن عامل التمييز لا يتصرّف في معموله، ألا ترى أن معموله لا يكون إلا نكرة، فقد قصر عن عامل غيره من جهة التصرف.^(٢)

ويظهر للباحث أن الراجح ما ذهب إليه الأولون، واختاره ابن الضائع، وفي تأكيد ترجيح ذلك يقول ابن الضائع: "ويدل على ذلك أن مجوّز تقديمه لم يعثر

(١) انظر: المقاصد الشافية: ١٤٢/٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢٦/٢أ.

على اتساعه في كلام العرب واتساع من بعده إلا على هذا البيت، وليس بنص فيما زعموا، ولو كان نصاً؛ لوجب حملة على الضرورة؛ إذ لم يرد غيره".^(١)

٥٦ - الخلاف في مجيء التمييز جمعا.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ضعفه الأعلام، قال: لأن حكم التمييز أن يكون مفردا، يؤدي معنى الجمع، وليس بضعيف، ألا ترى إلى قوله — تعالى — {بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا} (٢)"^(٣).

ذكر ابن الضائع في مجيء التمييز جمعا مذهبين:

الأول: مذهب الأعلام، وهو الحكم على مجيئه جمعا بالقبح.

الأخير: وهو الحكم بجواز مجيئه جمعا، وهو الذي نصره ابن الضائع.

آراء النحويين

للنحاة في مجيء التمييز جمعا مذهبان:

المذهب الأول: المنع من مجيئه جمعا، وهو مذهب الأعلام.^(٤)

المذهب الأخير: جواز مجيء التمييز جمعا، وهو مذهب ابن السراج^(٥) وابن

الضائع، ويفهم من كلام النحاة؛ حيث مثلوا بالتمييز جمعا، ومن هؤلاء سيبويه^(١)

(١) شرح الجمل أ: ٣/١٠٨٣—١٠٨٤.

(٢) سورة الكهف: ١٠٣ وأولها {قل هل ننبئكم...}.

(٣) شرح الجمل أ: ٣/١٠٥٤.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٦٠٤.

(٥) انظر: الأصول: ١/٢٢٣.

(١) انظر: الكتاب: ١/٢٠٣.

والمبرد^(١) وابن مالك^(٢) والرضي^(٣) وأبو حيان^(٤)

وابن عقيل^(٥).

المناقشة

١ - ليس للأعلم مستند في منعه، وهذا يضعف قوله.

٢ - مستند المذهب الأخير من السماع قوله - تعالى - {قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً}.

ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - {إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَى اللَّهِ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي أَحْسَانُكُمْ أَخْلَاقًا}.^(٦)

ويظهر من هذا أن ما قاله ابن الضائع هو الأرجح.

(١) انظر: المقتضب: ٣/٣٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢/٣٨٤.

(٣) انظر: شرح الكافية: ٢/٦٨، ٦٧.

(٤) انظر: الارتشاف: ٤/١٦٢٦، ١٦٢٥.

(٥) انظر: المساعد: ٢/٦٤.

(٦) الحديث في صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ٢/٢٣١ وموضع الشاهد - أيضا - في: سنن الترمذي: ٤/٣٧٠ ومسنن الإمام أحمد: ٢/٣٧٩ والمعجم الكبير: ٢٢٢/٢٢١ ومسنن أبي داود الطيالسي: ٢٩٧.

وورد الحديث بلفظ (إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي أَحْسَانُكُمْ أَخْلَاقًا...) في سنن البيهقي الكبرى: ١٠/١٩٣ ولفظ (إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَانُكُمْ أَخْلَاقًا...) في المعجم الكبير: ١٠/١٩٠ ولفظ (إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ أَحْسَانُكُمْ أَخْلَاقًا...) في المعجم الصغير: ٢/٨٩ ولفظ (إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلَسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحْسَانُكُمْ خُلُقًا، وَإِنْ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجْلَسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَسَاوِئُكُمْ أَخْلَاقًا) التواضع والحمول: ٢٢٥.

باب: حروف الجر.

٥٧ - الخلاف في مجيء "الباء" للتبعيض.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم بعضهم أنها تكون للتبعيض، حتى استدل بعض الشافعية على جواز الاقتصار على مسح بعض الرأس بقوله — تعالى — {وامسحوا برؤوسكم}، وهذا المعنى لم يثبت لها".^(١)

ذكر ابن الضائع في مجيء "الباء" للتبعيض قولين:

الأول: أنها تكون للتبعيض، وهو مذهب بعض الشافعية.

الآخر: أنها لا تكون له، وهو اختيار ابن الضائع، وحجته أن معنى التبعيض لم يثبت لها.

آراء النحويين

اختلف النحاة في مجيء "الباء" للتبعيض على مذهبين:

المذهب الأول: أنها تكون للتبعيض، وهو مذهب الشافعي^(٢) والأصمعي^(١)

(١) شرح الجمل أ: ١٦٨/٢.

(٢) انظر: الأم: ٤١/١ قال الشافعي: "قال الله — تعالى — {وامسحوا برؤوسكم}، وكان معقولا في الآية أن من مسح من رأسه شيئا، فقد مسح برأسه، ولم تحتمل الآية إلا هذا، وهو أظهر معانيها".
والشافعي هو محمد بن إدريس، أبو عبدالله أحد الأئمة الأربعة، ولد سنة مائة وخمسين، ومات سنة أربع ومائتين، له من التصانيف: الأم، والرسالة وغيرهما. انظر: صفوة الصفوة: ٢٤٨/٢ والأعلام: ٢٦/٦.

(١) انظر: شرح التسهيل: ١٥٣/٣ وشرح الكافية الشافية: ٨٠٧/٢ والارتشاف: ١٦٩٧/٤ والجنى الداني: ٤٣ ومغني اللبيب: ١٠٥/١ والمساعد: ٢٦٤/٢ وجمع الهوامع: ٣٣٧/٢.

وابن قتيبة^(١) وأبي علي الفارسي^(٢) وابن فارس^(٣) والجرجاني^(٤) وابن الشجري^(٥)
والشلوبين^(٦) وابن مالك^(٧) وابن هشام في "أوضح المسالك"^(٨) ونُسبَ إلى
الكوفيين.^(٩)

المذهب الأخير: أنهما لا تكون للتبعيض، وهو مذهب ابن جني^(١٠) وابن
عصفور^(١١) وابن هشام.^(١٢)
وهذا ما اختاره ابن الضائع.

(١) انظر: الارتشاف: ١٦٩٧/٤ والجنى الداني: ٤٣ ومغني اللبيب: ١٠٥/١ والمساعد: ٢٦٤/٢ وجمع
الهوامع: ٣٣٧/٢.

وابن قتيبة هو عبدالله بن مسلم، أبو محمد الدَّيْنُورِي، له من التصانيف: إعراب القرآن، ومشكل
القرآن، والشعر والشعراء وغيرها، ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين، ومات سنة سبع وستين ومائتين أو
سبعين ومائتين أو ست وسبعين ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ١٧٢ وبغية الوعاة: ٦٣/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ١٥٣/٣ وشرح الكافية الشافية: ٨٠٦/٢ والارتشاف: ١٦٩٧/٤ والجنى
الداني: ٤٣ ومغني اللبيب: ١٠٥/١ والمساعد: ٢٦٤/٢ وجمع الهوامع: ٣٣٧/٢.

(٣) انظر: الصاحي: ١٣٣.

(٤) انظر: العوامل المائة: ١٦٢.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ٦١٣/٢.

(٦) انظر: التوطئة: ٢٤٦.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ١٥٣، ١٥٢/٣ وشرح الكافية الشافية: ٨٠٦، ٨٠٧/٢.

(٨) انظر: أوضح المسالك: ٣٧/٣.

(٩) انظر: الارتشاف: ١٦٩٧/٤ والجنى الداني: ٤٣ ومغني اللبيب: ١٠٥/١ والمساعد: ٢٦٤/٢ وجمع
الهوامع: ٣٣٧/٢.

(١٠) انظر: سر الصناعة: ١٢٣/١ وشرح الكافية للرضي: ٢٨١/٤.

(١١) انظر: شرح الجمل: ٤٩٦، ٤٩٣.

(١٢) انظر: مغني اللبيب: ١٠٥/١.

المناقشة

١- لم يذكر سيوييه والمبرد والسيرافي والصيمري والزمخشري وابن يعيش التبويض معنى من معاني "الباء". (١)

٢- اختلف موقف ابن هشام من مجيء الباء للتبويض، فقال في "أوضح المسالك": "والخامس: التبويض، نحو: {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} (٢)".

وقال في "مغني اللبيب": "والحادي عشر: التبويض، أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقُتبي وابن مالك وقيل: والكوفيون، وجعلوا منه {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ}... والظاهر أن الباء فيهن للإلصاق (٣)".

٣- مستند المذهب الأول: من السماع:

قوله — تعالى — {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} (٤).

وقول الشاعر (٥):

شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضِينَ، فَأَصْبَحْتُ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

وقول الآخر (١):

(١) انظر: الكتاب: ٢١٧/٤ والمقتضب: ٣٩/١ و٣٣٠/٢ وشرح السيرافي: ١٨٥/٥ والتبصرة والتذكرة: ٢٨٥/١ والمفصل: ٢٨٥ وشرح المفصل: ٢٢/٨—٢٥.

(٢) أوضح المسالك: ٣٧/٣.

(٣) مغني اللبيب: ١٠٥/١.

(٤) سبق تخريجها قبل قليل.

(٥) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه: ٢٠١ وأما ابن الشجري: ٦١٣/٢ والمعجم المفصل: ٩٤٦/٢ وبلا نسبة في: الصاحي: ١٣٣.

والدُّحْرُضِينَ: مآن، القاموس: ٨٢٨ مادة (دحرض)، والدُّحْرُضُ بضم أوله، وسكون ثانيه، وراء مضمومة، ماء بالقرب ماء، يقال له: وسيع، فيجمع بينهما، فيقال: الدحرضان، معجم البلدان: ٤٤٤/٢ وزوراء: المائلة، القاموس: ٥١٥ مادة (الزور)، والديلم: ماء لبني عبس، معجم البلدان: ٥٤٤/٢ والقاموس: ١٤٣١.

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ
وقول الآخر (٢):
مَتَى لَجِجَ خُضْرٍ، لَهْنٌ نَيْجٌ

فَلَثِمْتُ فَاها آخِذا بَقْرُونِها
شَرِبَ النَّزِيفِ بَرِدِ مَاءِ الْحَشْرِجِ

٤ - مستند المذهب الأخير: أن مجيئها لمعنى التبويض لا يعرفها البصريون
ولا وجاء به ثبت (١).

-
- (١) البيت من الطويل، وهو لأبي الهذلي في ديوان الهذليين: ٥١/١ لكن بلفظ:
تروّت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات، لهن نئيج
والأزهية: ٢٠٠ وأمالي ابن الشجري: ٦١٣/٢ بلفظ المتن والمعجم المفصل: ١٥٤/١.
وبلا نسبة في شرح التسهيل: ١٥٣/٣ وشرح الكافية الشافية: ٨٠٧/٢ والارتشاف: ١٦٩٧/٤
والجنى الداني: ٤٣ ومغني اللبيب: ١٠٥/١ والمساعد: ٢٦٤/٢ وهمع الهوامع: ٣٣٦/٢ بلفظ المتن.
لجج: جمع لجة، وهي معظم الشيء، اللسان: ٣٥٥/٢ مادة (لجج)، وخضر: سود، القاموس: ٤٩٣
مادة (الخضرة)، نئيج: مرّ سريع بصوت، القاموس: ٢٦٤ مادة (نأج).
- (٢) البيت من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه: ٨٣ وشرح الكافية الشافية: ٨٠٦/٢
وله ولجميل في الدرر: ٣٤/٢ وليس في ديوانه، بل ليس في ديوان جميل قصيدة بهذا الروي، وله ولجميل
ولعبيد بن أوس الطائي في شرح شواهد المغني: ٣٢٠/١ وله ولجميل في شرح أبيات المغني: ٣١٣/٢
وقال البغدادي: "وكتب ابن بري في أماليه على "الصحاح" على هذا الموضوع، قال: " وذكر في فصل
(حشرج) بيتا شاهدا... ونسب البيت لعمر بن أبي ربيعة،... قال الشيخ: البيت لجميل بن معمر،
وليس لعمر"، وله ولجميل وعبيد في المعجم المفصل: ١٥٩/١.
- وبلا نسبة في شرح التسهيل: ١٥٢/٣ والارتشاف: ١٦٩٧/٤ والجنى الداني: ٤٣ ومغني اللبيب:
١٠٥/١ وهمع الهوامع: ٣٣٦/٢.
- لثم: بكسر العين وفتحها قبل، القاموس: ١٤٩٣ مادة (لثم)، القرون: خصال الشعر، القاموس:
١٥٧٨ مادة (القرن)، التريف: من عطش حتى يبست عروقه وجفّ لسانه، القاموس: ١١٠٦ مادة
(نزف)، الحشرج: النقرة في الجبل يصفو فيها الماء، القاموس: ٢٣٥ مادة (الحشرج).
- والشاعر جميل بن عبدالله بن معمر، شاعر أموي من عشاق العرب، توفي سنة ثنتين وثمانين. انظر:
الأغاني: ٩٥/٨ والأعلام: ١٣٨/٢.
- وعبيد بن أوس الطائي، شاعر إسلامي. انظر: معجم الشعراء للدكتور: عفيف عبدالرحمن: ١٥٦.

٥ - اعتراض المانعين أدلة المجيزين:

١- تأوّل المانعون هذا السماع بما يلي:

قال الزمخشري في معنى الآية: "وأما العين فيها يمزجون شراهم، فكان المعنى: يشرب عباد الله بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل".^(٢)

قلت: وعلى هذا التقدير تذهب دلالة التبعيض.

وفي الأبيات أن "شربت وشرب وشرب" ضمّت معنى "روي".^(٣)

قلت: وبهذا التضمن يتغير معنى الباء في الشواهد، فيكون معناها السببية.

وقال ابن هشام: "ويصح ذلك في "يشرب بها"^(٤) وهو بهذا يجيز حمل الآية

على التضمن.

ب- ذكر ابن عصفور أن التبعيض في هذه الشواهد مفهوم من الكلام

دون الباء، والحرف لا يكون مفيدا للمعنى، إلا إذا كان المعنى لا يقوم إلا به، أما

إذا كان المعنى قائما دون الحرف — كما في هذه الشواهد — فلا يكون الحرف

هو الدال على هذا المعنى، ألا ترى أنك لو قلت: أخذت من الدراهم، أفادت

"من" التبعيض، ولو حذفها، لم تكن العبارة دالة على التبعيض، وهذا بخلاف

الشواهد.^(٥)

(١) انظر: سر الصناعة: ١٢٣/١.

(٢) الكشف: ١٦٨/٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ١٥٣/٣ فابن مالك حمل بيت أبي ذؤيب على التضمن، ومغني اللبيب:

١٠٥/١ وهمع الهوامع: ٣٣٧/٢.

(٤) مغني اللبيب: ١٠٥/١.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٩٦/١.

ج- أن "الباء" لو كانت للتبعيض لصحّ أن تقول: زيد بالقوم، تريد: من القوم. (١)

الترجيح

وأقرب الأقوال عندي الثاني لما يلي:

أ- أن الشواهد قد أمكن حملها على غير التبعيض، و في ذلك تقليل للقواعد، وهو مطلب في النحو، فمن الأحسن أن تُدرَج الجزئيات في قانون واحد.

ب- ما ذكره ابن عصفور من أن معنى الحرف لا يكون إلا بوجوده، أما إذا حُذِف الحرف، وبقي المعنى، فلا يكون ذلك بسبب الحرف، وإنما ذلك بدلالة الجملة.

ويتضح من ذلك أن ما نصره ابن الضائع هو الأولى.

٥٨ - هل "مذ" محذوفة من "منذ"؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "زعم ابن ملكون — على ما كان الأستاذ أبو علي يحكي عنه — أن "مذ" ليست بمحذوفة من "منذ"، وكان يرد في ذلك على النحويين، قال: "لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحروف، ولا في الأسماء غير المتمكنة. وكان الأستاذ يرد عليه، بأنه قد جاء الحذف في الحروف، ألا ترى تخفيفهم لـ"إنّ وأنّ وكأنّ"، وأيضاً فقد قالوا: علّ في "لعل"..."

(١) انظر: همع الهوامع: ٣٣٧/٢.

قلت: ومما يدل أن "مذ" محذوفة من "مند" ضمهم الدال، إذا لقيها ساكن من كلمة أخرى، قالوا: ما رأيته مذُ اليوم، فلولا أنها محذوفة من "مند"، لم تحرك إلا بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين".^(١)

ذكر ابن الضائع في "مذ" مذهبين:

الأول: مذهب ابن ملكون، وهو أن "مند" ليست محذوفة من "مند".

الأخير: مذهب ابن الضائع وشيخه أبي علي الشلوين أنها محذوفة من "مند".

آراء النحويين

اختلف النحاة في "مذ" على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها غير محذوفة من "مند"، بل هي أصل مستقل، وهو

مذهب ابن ملكون.^(٢)

المذهب الثاني: أنها محذوفة من "مند"، وهو مذهب سيبويه^(٣) والمبرد^(٤)

والفارسي^(٥) والزمخشري^(٦) وأبي البركات^(٧) والعكبري^(٨) وابن يعيش^(٩) وابن

(١) شرح الجمل أ: ٣٥٣/٢، ٣٥٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٤١٥/٣ والجنى الداني: ٣٠٥ والمساعد: ٥١٢/١ وجمع الهوامع: ١٦٤/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٤٥٠/٣.

(٤) انظر: المقتضب: ٣١/٣.

(٥) انظر: الإيضاح: ٢٠٧.

(٦) انظر: المفصل: ١٧٠.

(٧) انظر: أسرار العربية: ١٤٧.

(٨) انظر: اللباب: ٣٦٩/١.

(٩) انظر: شرح المفصل: ٩٤/٤.

عصفور^(١) وابن مالك^(٢) وابن هشام^(٣)، ونسبه المرادي والسيوطي إلى الجمهور.^(٤)

المذهب الأخير: التفصيل، فإن كان اسماً، فهو مقتطع من "منذ"، وإن كان حرفاً، فهو لفظ قائم بنفسه، وهو مذهب المالقي.^(٥)

المناقشة

١ - **مستند المذهب الأول:** أن التصرف والحذف لا يكون في الحروف ولا في الأسماء غير المتمكنة^(٦)، و"منذ" لا تخرج عن هذين، فإن جرّت فهي حرف، وإن ارتفع ما بعدها فهي اسم.

٢ - **مستند المذهب الثاني:** ما يلي:

١- أنها تصغر على "مُنِيذ"^(٧)، وتُكسّر على "أمناذ"^(٨)، والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها.^(٩)

(١) انظر: شرح الجمل: ٥٤/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢١٦/٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٣٣٦/١.

(٤) الجنى الداني: ٣٠٤ وهمع الهوامع: ١٦٤/٢.

(٥) انظر: رصف المباني: ٣٢٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٣٥٢/١ والجنى الداني: ٣٠٥ ومغني اللبيب: ٣٣٦/١

والمساعد: ٥١٢/١ وهمع الهوامع: ١٦٤/٢.

(٧) انظر: الكتاب: ٤٥٠/٣ وأسرار العربية: ١٤٧ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٨/٣ و رصف المباني:

٣٢٢ والجنى الداني: ٣٠٤.

(٨) انظر: أسرار العربية: ١٤٧ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٨/٣.

(٩) انظر: أسرار العربية: ١٤٧.

ب- أن ضمّ ذال "مذ" عند ملاقاته الساكن نحو: لم أره مذ الجمعة،
أعرف من كسرهما، وهذا عدول عن السنن المتبع في التقاء الساكنين، وهو
الكسر، ولم يكن العدول عن الأصل إلا للرجوع إلى أصل "مذ".^(١)
ج- أن بني غني^(٢) من العرب يضمون "مذ"، وإن كان بعدها متحرك،
نحو: ما جاءني مذ يومان، ولا يُفسّر هذا الضم إلا باعتبار أن أصلها "مذ".^(٣)
د- أن قول ابن ملكون بعدم التصرف في الحرف مردود بتخفيف العرب
لـ "إنّ أنّ وكأنّ"، وقولهم في "لعل": "عل".^(٤)

الترجيح

وأقرب الأقوال عندي الثاني؛ لأن فيه إعطاء "مذ" حكما واحدا، سواء كانت
حرفا أم اسما، وعدم تكثير القواعد الجزئية — ما أمكن — هو المطلوب، فكيف
والخلاف في المسألة لفظي؟.

٥٩ - الخلاف في جرّ "من" للزمان.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "مذهب الكوفيين إجازته، واحتجوا بالآية، وبيت زهير،
وبدخولها كثيرا على "قبل وبعد"....، وكذلك قوله^(١):

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢١٦/٢ والجنى الداني: ٣٠٤ ومغني اللبيب: ٣٣٦/١ همع الهوامع:
.١٦٤/٢

(٢) غني: حي من غطفان، القاموس: ١٧٠١ مادة (الغني).

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٢١٦/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٨، ٢٠٩/٣ والجنى الداني: ٣٠٤ ومغني
اللبيب: ٣٣٦/١ والمساعد: ٥١٢/١ وهمع الهوامع: ١٦٤/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٣٥٣، ٣٥٢/١ والجنى الداني: ٣٠٤ ومغني اللبيب: ٣٣٦/١
والمساعد: ٥١٢/١ وهمع الهوامع: ١٦٤/٢.

مِنَ الصَّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لَا تَرَى مِنْ القَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

...، وكذلك قول الآخر^(٢):

أَتَعْرِفُ أُمَّ لَا رَسْمَ دَارٍ تَعْطَلَا مِنْ العَامِ تَلْقَاهُ، وَمَنْ عَامٍ أَوْلَا
...، وكذلك قول الآخر^(٣):

-
- (١) البيت من الطويل، وهو للحصين بن حمام المري في المفضليات: ٦٥ ولكن بلفظ لا شاهد فيه:
لَدُنْ غَدْوَةٌ حَتَّى أَتَى اللَّيْلَ مَا تَرَى مِنْ الخَيْلِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا
وفي شرح حماسة أبي تمام للأعلم: ٣٣٩/١ والمعجم المفصل: ٨٣٩/٢.
وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٨/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٣٥٤/١ وورصف
المباني: ٣٢١ والمقرب: ١٩٨/١.
خارجيا: هو من يسود بنفسه من غير أن يكون له قديم، القاموس: ٢٣٧ مادة (خرج)، مسوِّمًا:
مُعَلِّمُ القَامُوسِ: ١٤٥٢ مادة (السوم).
والحصين بن الحمام من بني مرّة، جاهلي كان من أوفياء العرب، مات تقريبا سنة عشر قبل الهجرة.
انظر: الشعر والشعراء: ٤٣٧ والأعلام: ٢٦٢/٢.
(٢) البيت من الطويل، وهو للقحيف العقيلي في النوادر لأبي زيد: ٢٠٨ الخزانة: ١٣١، ١٣٢/٥
والمعجم المفصل: ٦٤٨/٢.
وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٩/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٣٥٤/١.
رسم: أثر القاموس: ١٤٣٨ مادة (الرسم)، وتعطّلا: خلا القاموس: ١٣٣٥ مادة (عطل).
والقحيف بن خمير العقيلي، مات تقريبا سنة مائة وثلاثين. انظر: الأعلام: ١٩١/٥ ومعجم الشعراء
د. عفيف: ٢١١.
(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في: سر الصناعة: ٥٣٩/٢ والمنصف: ٢٢٩/٢ وشرح
شواهد المغني: ١٦٩/١ والدرر: ٤٤٣/١.
وبلا نسبة في الخصائص: ٣١٠/١ وسر الصناعة: ٤٣٩، ٤٤٠/٢ وشرح المفصل: ٣٥/٨ وشرح
الجمل لابن عصفور: ٤٨٩/١ وورصف المباني: ٣٢٦.
وأبو صخر هو عبدالله بن سلمة، كان في العصر الأموي، مات سنة ثمانين للهجرة. انظر: الأعلام:
٩٠، ٩١/٤ ومعجم الشعراء د. عفيف: ١٥١.

كأنهما مِ الآنِ لم يتغيّرا وقد مرّ للدارين من بعدنا عُصْرُ

...، وتأول البصريون هذه على حذف المصدر، والأولى أن يقال: إن الأصل والأكثر ما قال البصريون، غير أنه لما كانت "من" أمكن في الخفض من "منذ" و"مذ"، ولذلك لا تكون "من" إلا حرف خفض صارت كأنها أصل، فجاز أن تستعمل قليلا على العموم في الزمان وغيره.

...، والحق ما زعم الفارسي أنه يُنظر، فإن كثر مثل هذه الشواهد قيل بدخول "من" على الزمان، وقيس عليه^(١).

ذكر ابن الضائع في مجيء "من" جارة للزمان مذهبين:

الأول: مذهب الكوفيين، وهو جواز ذلك، وأورد أدلتهم.

الأخير: مذهب البصريين، وهو عدم جواز ذلك، واستقر رأيه على التوقف، وأن جوازه مرتبط بكثرة الشواهد.

آراء النحويين

اختلف النحاة في مجيء "من" جارة للزمان على مذهبين:

المذهب الأول: جواز مجيئها جارة للزمان، وهو مذهب الكوفيين^(٢)

والأخفش^(٣) والمبرد^(١) وابن السراج^(٢) وابن درستويه^(٣) من البصريين، وابن

(١) شرح الجمل أ: ٣٥٣/٢-٣٥٦.

(٢) انظر: الإنصاف: ٣٧٠/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٦٢/٢ وشرح المفصل: ١١/٨ والإيضاح في شرح المفصل: ١٥٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٨/١ وشرح الكافية الشافية: ٧٩٧/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٦٤/٤ ورفض المباني: ٣٢١ والجنى الداني: ٣٠٨ ومغني اللبيب: ٣١٨/١ والمساعد: ٢٤٦/٢ والخزانة: ٤٣٩/٩.

(٣) انظر: معاني القرآن: ٣٣٧/٢ وشرح التسهيل: ١٣١/٣ وشرح الكافية الشافية: ٧٩٧/٢ ومغني اللبيب: ٣١٨/١ وهمع الهوامع: ٣٧٧.

مالك^(٤) والرضي^(٥) وأبي حيان^(٦) والمرادي^(٧) وابن هشام^(٨) وابن عقيل^(٩)
والأشموني^(١٠) وخالد الأزهري^(١١).

المذهب الثاني: المنع من جرهما للزمان، وهو مذهب سيبويه^(١٢)
والزجاجي^(١٣) وأبي البركات^(١٤) وابن عصفور^(١٥) والمالقي^(١٦) ونُسب إلى
البصريين^(١) وإلى أكثر البصريين^(٢).

(١) انظر: المقتضب: ٤٤/١ و ١٣٦/٤ و شرح الفصل: ١١/٨ والجنى الداني: ٣٠٩ ومغني اللبيب:
٣١٨/١ و همع الهوامع: ٣٧٧/٢ والخزانة: ٤٤٠/٩.

(٢) انظر: الأصول: ٤١١/١.

(٣) انظر: شرح الفصل: ١١/٨ والجنى الداني: ٣٠٩ ومغني اللبيب: ٣١٨/١ و همع الهوامع: ٣٧٧/٢
والخزانة: ٤٤١/٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ١٣١/٣ و شرح الكافية الشافية: ٧٩٧/٢ وشواهد التوضيح والتصحيح:
١٢٩—١٣٢.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٢٦٤/٤.

(٦) انظر: همع الهوامع: ٣٧٦/٢.

(٧) انظر: الجنى الداني: ٣٠٩.

(٨) انظر: أوضح المسالك: ٢١، ٢٢/٣.

(٩) انظر: المساعد: ٢٤٦/٢.

(١٠) انظر: شرح الأشموني: ٢١٧/٢.

(١١) انظر: شرح التصريح: ٨/٢.

(١٢) انظر: الكتاب: ٢٢٤/٤.

(١٣) انظر: الجمل: ١٣٩.

(١٤) انظر: الإنصاف: ٣٧٠/١—٣٧٦.

(١٥) انظر: شرح الجمل: ٤٨٩/١.

(١٦) انظر: رصف المباني: ٣٢١.

المذهب الأخير: التوقف في مجيئها للزمان، فإن كثر قيل به، وإن لم يكثر لم يقل به، وهو مذهب أبي علي الفارسي^(٣) وابن الضائع.

المناقشة

١ - **مستند المذهب الأول:** من السماع ما يلي:

قوله — تعالى — {لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ}.

وقوله — تعالى — {إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ} (٤).

فقد جرّت "من" "يوم"، وهو زمن.

وقوله — تعالى — {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} (٥).

فقد جرّت "قبل وبعده"، وهما ظرفا زمان.

وقال بعض العرب: من الآن إلى غد (٦).

وقوله — صلى الله عليه وسلم — (... مَنْ يَعْمَلْ مِنْ نُصْفِ النَّهَارِ...،

فعملت النَّصَارَى مِنْ نُصْفِ النَّهَارِ إِلَى الْعَصْرِ... (٧).

(١) انظر: الإنصاف: ٣٧٠/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٦٢/٢ والإيضاح في شرح المفصل:

١٥٨/٢ وشرح الكافية الشافية: ٧٩٧/٢ والجنى الداني: ٣٠٩ والمساعد: ٢٤٦/٢ وجمع الهوامع: ٣٧٦/٢ والخزانة: ٤٤٠/٩.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ٢١/٣ وشرح الأشموني: ٢١٧/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٩/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٣٥٦/١.

(٤) سورة الجمعة: ٩ والآية {يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون}.

(٥) سورة الروم: ٤ والآية {في بضع سنين لله الأمر من قبل ومن بعد ويؤمئذ يفرح المؤمنون}.

(٦) انظر: ٢٤٦/٢.

(٧) الحديث في البخاري: ١٢٧٤/٣ والمسند: ٦/٢ وسنن الترمذي: ١٥٣/٥ والمعجم الأوسط:

٣٦٩/٢ وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ١٠/١٥ ومسند أبي يعلى: ٢٠٨/١٠.

وقول أحد الصحابة: (فَمُطِرُوا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ).^(١)
 وقول عائشة — رضي الله عنها — (فجلس رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ولم يجلسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قِيلَ فِي مَا قِيلَ).^(٢)
 وقول أنس — رضي الله عنه — (فَلَمْ أَزَلْ أَحِبَّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ).^(٣)
 فقد دخلت "من" على "يوم ونصف وجمعة"، وهي أزمان.
 وقول الشاعر^(٤):

تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَّ كُلَّ التَّجَارِبِ
 وقول الآخر^(٥):

وَكُلُّ حُسَامٍ أَخْلَصْتَهُ قِيُونَهُ تُخَيِّرَنَّ مِنْ أَزْمَانِ عَادٍ وَجُرِّهْمِ
 وقول الآخر^(٦):

-
- (١) الحديث في البخاري: ٣٤٥/١ والمجتبى من السنن: ١٥٤/٣.
 (٢) الحديث في البخاري: ٩٤٢/٢.
 (٣) الحديث في البخاري: ٢٠٧٣/٥ والدُّبَاءُ: القرع، القاموس: ١٠٦ قلت: وهو نبت.
 (٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ٤٥ لكن بلفظ (ثورثن) وشرح التسهيل: ٣١٩/١ وشرح الكافية الشافية: ٧٩٧/٢ وشواهد التوضيح والتصحيح: ١٣١ ومغني اللبيب: ٣١٩/١ والمعجم المفصل: ١١٠/١.
 (٥) البيت من الطويل، وهو لجبل بن حوال في شرح التسهيل: ١٣٢/٣ وبلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح: ١٣٢.
 حسام: السيف القاطع، القاموس: ١٤١٣ مادة (حسم)، وقيونته: جمع قين، وهو الحداد، القاموس: ١٥٨٢ مادة (فان)، وعاد: قبيلة القاموس: ٣٨٦ مادة (العود)، وجرهم: حيٌّ من اليمن تزوج فيهم إسماعيل، القاموس: ١٤٠٦ مادة (جرهم).
 والشاعر هو جبل بن حوال الذبياني، له صحبة، كان يهوديا فأسلم. انظر: الإصابة: ٤٥٤/١ ومعجم الشعراء د. عفيف: ٥١.
 (٦) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في شرح التسهيل: ١٣٣/٣ وبلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح: ١٣٢.

منَ الْآنِ قَدْ أَزْمَعْتُ حِلْمًا فَلَنْ أُرَى
أُغَازِلُ حَوْدًا أَوْ أُذَوِّقُ مُدَامَا
وقول الآخر (١):

أَلْفَتُ الْهَوَى مِنْ حِينَ أَلْفَيْتُ يَافِعَا
إِلَى الْآنِ مَمْنُوًّا بَوَاشٍ وَعَاذِلِ
وقول الآخر (٢):

مَا زَلْتُ مِنْ يَوْمِ بِنْتُمْ وَالهَا دَنْفًا
ذَا لَوْعَةٍ، عَيْشٌ مَنْ يُبْلَى بِهَا عَجْبُ
وقول الآخر (٣):

وَنَجُوتٍ مِنْ عَرَضِ الْمَنُو
نِ مِنْ الْغَدُوِّ إِلَى الرُّوَّاحِ
وقول الراجز (١):

أزمعت: أجمعت، القاموس: ٩٣٧ مادة (الزمعة)، وحلما: عقلا، القاموس: ١٤١٦ مادة (الحلم)،
وحودا: الشابة الناعمة، القاموس: ٣٥٨ مادة (الحدود)، ومداما: خمرا، القاموس: ١٤٣٢ مادة (دام).
(١) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ١٣٣/٣ وشواهد التوضيح
والتصحيح: ١٣٢.

ألفيت: وُجِدَتْ، القاموس: ١٧١٦ مادة (اللقاء)، وممنوا: مُبْتَلَى، القاموس: ١٧٢٢ مادة (المناء)،
وبواشٍ: نَمَامٌ وكاذب، القاموس: ١٧٣٠ مادة (الوشى)، وعاذل: لائم، القاموس: ١٣٣٢ مادة
(العذل).

(٢) البيت من البسيط، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ١٣٣/٣ وشواهد التوضيح
والتصحيح: ١٣٢.

والها: شديد الحزن، القاموس: ١٦٢١ مادة (الوله)، ودنفا: مريضاً، القاموس: ١٠٤٨ مادة
(الدفن)، ولووعة: حرقه في القلب، القاموس: ٩٨٤ مادة (اللووعة)، ويبلَى: يختبر، القاموس: ١٦٣٢
مادة (بلي).

(٣) البيت من مجزوء الكامل، ولم أعرف قائله، وإنما أنشده الفراء عن القاسم بن معن في معاني القرآن:
١٣٦/١ والخزانة: ٤٢١/٨ وللقاسم في المعجم المفصل: ١٨٢/١ ولم يصب في نسبه إليه.
وبلا نسبة في سر الصناعة: ٤٤٨/٢ وشرح المفصل: ٩/٧ وشرح التسهيل: ١٣٣/٣ وشرح الكافية
الشافية: ٥٠١/١.

المنون: الموت، القاموس: ١٥٩٤ مادة (من).

تنتهضُ الرَّعْدَةُ في ظُهيري من لدنِ الظَّهرِ إلى العُصيرِ
وقول الآخر (٢):

لمنِ الدِّيَارُ بَقْنَةُ الحِجْرِ؟ أقوينَ من حججٍ، ومن دهرٍ

٢- مستند المذهب الثاني: قائم على أمور:

١- قال ابن عصفور: "والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة، توجب القياس عليه، بل لم يجيء من ذلك إلا هذا الذي ذكرناه؛ إذ لا بال له، إن كان قد شد". (٣)

ب- أن "من" في المكان نظير "مذ" في الزمان، وكما لا يجوز أن تقول: سرت مذ بغداد إلى الكوفة، فلا يجوز أن تقول: ما رأيتَه من يوم الجمعة. (٤)

(١) البيتان من الرجز، وهما لرجل من طيبي في الدرر: ٤٦٦/١ والمعجم المفصل: ١٧٤/٣ وبلا نسبة في الخصائص: ٢٣٥/٢ وشرح التسهيل: ١٣٢/٣.
والرعدة: الاضطراب، القاموس: ٣٦١ مادة (الرعد).

(٢) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه: ٩١ والجمال: ١٣٩ وإصلاح الخلل: ٢٣٣ والخلل في شرح أبيات الجمل: ١٨١ والإنصاف: ٣٧١/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٦٣/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٩/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٣٥٤/١ والخزانة: ٤٤٣/٩.
وذكر ابن السيد في الخلل: ١٨٢، ١٨٣ والبغدادي في الخزانة: ٤٤٤/٩ — ٤٤٦ أن هذا البيت من زيادة حماد الراوية.

القُنة: الجبل السهل المستوي المنبسط على الأرض، القاموس: ١٥٨٢ مادة (القن)، والحجر: ديار ثمود أو بلادهم، القاموس: ٤٧٥ مادة (الحجر)، وأقوين: خلين، القاموس: ١٧١٠ مادة (القوة)، وحجج: السنين، القاموس: ٢٣٤ مادة (الحج).

(٣) شرح الجمل: ٤٨٩/١.

(٤) انظر: الإنصاف: ٣٧١، ٣٧٢/١.

ج- أن كثير كلام العرب لم تأت فيه "من" جارة للزمان، فدفعهم ذلك إلى ركوب تأويل هذه النصوص، بتقدير مضاف محذوف، فتقدير الآية عندهم: من تأسيس أول يوم. (١)

د- أن "قبل وبعد" ليسا بظرفين في الأصل، وإنما هما صفتان، فإذا قلت: سرت قبلك، أو سرت بعدك، فكأنك قلت: سرتُ زماناً قبلك، وزماناً بعدك. (٢)

ه- أن بيت زهير روايته الصحيحة "مذُ حَجَّجَ ومذُ دهرٍ"، ولو سلّمت رواية الكوفيين، لكانت على تقدير مضاف، أي: من مرّ حجج، ومن مرّ دهر. (٣)

الترجيح

وأرجح الأقوال عندي ما قال به الكوفيون، وذلك لما يلي:

أ- أن الشواهد جاءت في النثر والشعر دالة على صحة جر "من" للزمان.

ب- أن دعوى ابن عصفور قلة شواهده مردودة عليه، وإذا كان لم يستطع طولاً أن يجد غير ما ذكر من الشواهد، فليس له حقّ في ادّعاء أن ليس في العربية من شواهد المذهب إلا ما ذكره؛ لأن غيره قد أكثر من الشواهد أكثر مما ذكر.

ج- أن مَنَع "من" من جرّ الزمان؛ لأن "مذ" لا تجر المكان ضعيف؛ لأنه قياس للشيء على نقيضه، ثم هو في النهاية يصطدم بسماع يهدمه.

د- أن التأويل خلاف الأصل (١)، ويضعف مع كثرة النصوص، وكما قال المرادي: "وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف". (٢)

(١) انظر: الإنصاف: ٣٧٢/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٦٢/٢ وشرح المفصل: ١١/٨ وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٩/١ ورفص المباني: ٣٢٠ والجنى الداني: ٣٠٩ ومغني اللبيب: ٣١٩/١ وشرح التصريح: ٨/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٩٠/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٥٥٥/١.

(٣) انظر: الإنصاف: ٣٧٥/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٣٥٦/١.

هـ - لا يضرّ المذهب الكوفي كون "قبل وبعد" صفتين؛ لأن في باقي الأدلة ما يكفي.

و- أن رواية الكوفيين أثبتها ثعلب في شرحه ديوان زهير — كما تقدم في تخريج البيت — وقد قال البغدادي في ذلك: "وأجاب بعضهم بأن الرواية "مذ حجج ومذ دهر"، وأنكر الأولى، وهذا ليس بشيء، فإن البيت الواحد يأتي على روايات شتى، إذا كان رواها ثقات، قال العسكري^(٣) في "كتاب التصحيف": "قوله: أقوين من حجج ومن دهر"^(٤).

وبهذا يظهر لي أن مذهب الكوفيين هو الراجح في هذه المسألة، وأما ابن الضائع فله في المسألة رأيان:

الأول: عبّر عنه بقوله: "والأولى أن يقال: إن الأصل والأكثر ما قال البصريون، غير أنه لما كانت "من" أمكن في خفض من "مذ ومذ" — ولذلك لا تكون إلا حرف خفض صارت كأنها أصل، فجاز أن تُستعمل قليلا على العموم في الزمان وغيره".

(١) انظر: شرح التصريح: ٨/٢.

(٢) الجني الداني: ٣٠٩ ومثله قول السيوطي في همع الهوامع: ٣٧٦/٢: "وتأويل ما كثر وجوده، ليس بجيد".

(٣) هو الحسن بن عبدالله العسكري، سمع من أبي القاسم البغوي وأبي بكر بن دريد وغيرهما، وروى عنه أبو نعيم وأبو سعد الماليني، ولد سنة ثلاث وتسعين ومائتين، وله من التصانيف: التصحيف، وصناعة الشعر وغيرها، مات سنة ثنتين وثمانين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٩٥ وبغية الوعاة: ٥٠٦/١

(٤) الخزانة: ٤٤١/٩.

قلت: وفي هذا تقوية لرأي الكوفيين؛ لكنه رجع عنه فجاء بالقول الآخر: "والحق ما زعم الفارسي أنه يُنظر، فإن كثر مثل هذه الشواهد قيل بدخول "من" على الزمان، وقيس عليه". (١)

٦٠ - الخلاف في رافع ما بعد "منذ ومد".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "قال — أي: الزجاجي —: "والتقدير: بيني وبين لقائه يومان" مذهبه أنها ظرف، وما بعدها مبتدأ، خبره الظرف، وزعم أبو بكر بن السراج والفارسي أن "منذ" في تقدير اسم مبتدأ، أي: أمد ذلك يومان، وزعم المتأخرون أن تقديرهما أولى؛ لاطراده في كل موضع، ففي الغاية كلها تقدر: أمد ذلك كذا، وفي ابتدائها تقدر: أمد ابتداء ذلك يوم الجمعة، ولا يتصور في: ما رأيت منذ يوم الجمعة، تقدير أبي القاسم، وعندني أنه يصح؛ لأنك إذا قلت: ما رأيت منذ يوم الجمعة، فتقديره: إلى الآن يصح بيني وبين لقائه يوم الجمعة إلى الآن". (٢)

ذكر ابن الضائع للنحاة قولين في إعراب الزمان المرفوع بعد "منذ أو منذ":
الأول: أنه مبتدأ، وهما خبره، وهو قول الزجاجي، وتقدير: ما رأيت منذ يومان، على قوله: بيني وبين لقائه يومان.
الأخير: أنه خبر، وهما مبتدأ، وهو مذهب ابن السراج والفارسي، وتقدير: ما رأيت منذ يومان، على مذهبهما: أمد انقطاع الرؤية يومان.

(١) شرح الجمل أ: ٣٥٦/٢.

(٢) شرح الجمل أ: ٣٥٧/٢.

وبعد هذا مال ابن الضائع إلى تصحيح تقدير الزجاجي، واختياره صحة رأي الزجاجي، لا تعني عدم صحة الرأي الآخر.

آراء النحويين

اختلف النحاة في رافع الزمان الواقع بعد "منذ أو مذ" في نحو: ما رأيتَه مذ يومان، على أربعة مذاهب^(١):

المذهب الأول: أنه فاعل بفعل محذوف، وهو مذهب الكوفيين^(٢) والكسائي^(٣)، واختاره السهيلي^(٤) وابن مضاء^(٥) وابن مالك^(٦)، ويكون التقدير: ما رأيتَه مذ مضى يومان، أو مذ كان يومان، ونسبه ابن مالك وابن عقيل إلى محققي الكوفيين^(٧) ونسبه الرضي إلى بعض الكوفيين^(٨) ونسبه ابن هشام والسيوطي إلى أكثرهم^(٩).

المذهب الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو قول بعض الكوفيين^(١٠)

(١) انظر: الارتشاف: ١٤١٨، ١٤١٩/٣ والجنى الداني: ٥٠١، ٥٠٢ مغني اللبيب: ٣٣٥/١ وهمع الهوامع: ١٦٦/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٣٨٢/١ واللباب: ٣٧٢/١ والارتشاف: ١٤١٨/٣ والجنى الداني: ٥٠٢ والمساعد: ٥١٣/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦٠/٢.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٤١٨/٣ والجنى الداني: ٥٠٢ والمساعد: ٥١٣/١ وهمع الهوامع: ١٦٦/٢.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٤١٨/٣ وهمع الهوامع: ١٦٦/٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٢١٧/٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٢١٧/٢ والمساعد: ٥١٣/١.

(٨) انظر: شرح الكافية: ٢٠٩/٣.

(٩) انظر: مغني اللبيب: ٣٣٥/١ وهمع الهوامع: ١٦٦/٢.

(١٠) انظر: اللباب: ٣٧٢/١ والارتشاف: ١٤١٨/٣ والجنى الداني: ٥٠٢ ومغني اللبيب: ٣٣٥/١ وهمع الهوامع: ١٦٦/٢.

والفراء^(١)، وتقدير الكلام: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان.

المذهب الثالث: أنه خبر لـ "منذ ومذ"، وهما مبتدآن، وهو قول البصريين^(٢) والميرد^(٣) وابن السراج^(٤) والفارسي^(٥) وأبي البركات^(٦) وابن خروف^(٧) وابن يعيش^(٨) وابن عصفور^(٩)، وتقدير الكلام: أمد انقطاع الرؤية يومان، ونسبه العكبري^(١٠) إلى أكثر البصريين، ونسبه ابن مالك^(١١) إلى الأكثرين دون تقييد، ونسبه الرضي إلى جمهور البصريين.^(١٢)

-
- (١) انظر: الإنصاف: ٣٨٢/١ وشرح المفصل: ٩٥/٤ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٩/٣.
 - (٢) انظر: الإنصاف: ٣٨٢/١ واللباب: ٣٧٢/١.
 - (٣) انظر: المقتضب: ٣٠/٣.
 - (٤) انظر: الأصول: ١٣٧/٢.
 - (٥) الإيضاح: ٢٠٨.
 - (٦) انظر: الإنصاف: ٣٩٢/١.
 - (٧) انظر: شرح الجمل: ٦٦١/٢.
 - (٨) انظر: شرح المفصل: ٩٤،٩٥/٤.
 - (٩) انظر: شرح الجمل: ٦٠،٦١/٢.
 - (١٠) انظر: اللباب: ٣٧٢/١.
 - (١١) انظر: شرح التسهيل: ٢١٦/٢.
 - (١٢) انظر: شرح الكافية: ٢١٠/٣.

المذهب الأخير: أنه مبتدأ، و"منذ أو مذ" الخبر، وهو مذهب الأخفش^(١) والزجاج^(٢) والزجاجي^(٣)، وطائفة من البصريين، وتقدير الكلام: بيني وبين لقاءه يومان، وذهب ابن الضائع إلى تصحيح هذا الرأي والدفاع عنه. وقال بهذا الرأي أبو حيان؛ لكنه جعل "منذ ومذ" منصويين على الظرفية، والزمان خبر، مبتدؤه محذوف، فتقدير: ما رأيته مذ يومان، عنده: مدة أولها يومان.^(٤)

المناقشة

١ - **مستند الكوفيين:** أن "منذ ومذ" مركبتان من "من" و"إذ"، بدليل قول بعض العرب: منذ، بكسر الميم، وإذا كانتا مركبتين، كان الرفع أحسن؛ لأن "إذ" يحسن بعدها الفعل.^(٥)

٢ - **مستند المذهب الثاني:** احتجّ الفراء، ومن تابعه من الكوفيين بأن "منذ ومذ" مركبتان من "من" و"ذو" الموصولة، وحذفت الواو من "ذو" اجتزاء عنها

(١) انظر: الارتشاف: ١٤١٩/٣ والجنى الداني: ٥٠٢ ومغني اللبيب: ٣٣٥/١ وهمع الهوامع: ١٦٦/٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٤١٩/٣ والجنى الداني: ٥٠٢ ومغني اللبيب: ٣٣٥/١ وهمع الهوامع: ١٦٦/٢.

(٣) انظر: الجمل: ١٤٠.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٤١٦/٣.

(٥) انظر: الإنصاف: ٣٨٢/١ وشرح المفصل: ٩٥/٤ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٩/٣ وهمع الهوامع: ١٦٦/٢.

بالضمة، والموصول يحتاج إلى صلة وعائد، فتقدير: ما رأيتَه مذ يومان: ما رأيتَه
من الذي هو يومان. (١)

(١) انظر: الإنصاف: ٣٨٣/١ وشرح المفصل: ٩٥/٤ وشرح الكافية للرضي: ٢٠٩/٣ وهمع الهوامع:
١٦٦/٢.

٣- **مستند البصريين:** أن "منذ ومنذ" واقعة موقع الأمد، وتقدير: ما رأيته منذ يومان: أمد انقطاع الرؤية يومان^(١)، وهما على مذهبهما اسمان.^(٢)

٤- **مستند المذهب الأخير:** احتج الزجاجي ومن تابعه بأن "منذ ومنذ" ظرفان^(٣)، ويدل على صحة انتصابهما على الظرفية عطف ظرف آخر عليهما نحو: ما رأيته منذ اليوم، ويوما آخر قبله، أي: مدة هذا اليوم ويوما قبله.^(٤)

٥- اعتراض الأقوال:

١- اعترض قول الكوفيين بما يلي:

١- أن التركيب دعوى، لا دليل عليها، والأصل عدم التركيب.^(٥)

٢- أن من يكسر ميم "منذ ومنذ" من العرب، لغته شاذة نادرة.^(٦)

٣- أن الحرفين إذا رُكبا بطل عمل كل واحد منهما، وحدث حكم آخر بالتركيب^(٧).

٤- لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعل لكانت من الحروف التي تطلب الفعل، ولو كانت منها، لم يجوز أن يليها الاسم، إلا في ضرورة.^(٨)

٥- أن الفعل لا يضم إلا أن يكون أمرا أو نهيا، أو ما جرى مجراهما.^(٩)

(١) انظر: الإنصاف: ٣٩١/١ وشرح المفصل: ٩٤/٤.

(٢) انظر: الإيضاح: ٢٠٧.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٣٥٧/١ والارتشاف: ١٤١٩/٣.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٤١٦/٣.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٩٥/٤.

(٦) انظر: الإنصاف: ٣٩٢/١.

(٧) انظر: السابق: ٣٩٢/١.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣/٢.

(٩) انظر: السابق: ٥٣/٢.

٦- أن العرب تقول: ما رأيته مذ أن الله خلقتني، فيكون فاعل الفعل المحذوف جملة، والجملة لا تكون فاعلة. (١)

ب- اعتراض قول الفراء ومن تبعه:

١- أن "ذو" لا تستعمل موصولا إلا عند طيء خاصة، والعرب جميعا تقول: ما رأيته مذ يومان، وليس ذلك خاصا بقبيلة طيء (٢).

٢- أن حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو: الذي أحوك زيد، وإنما يجوز بضعف، إذا طال الكلام نحو: ما أنا بالذي قائل لك شيئا، على أن بعض النحويين يجعل الحذف، إذا طال الكلام شاذًا، لا يقاس عليه، فكيف إذا لم يطل (٣)؟

ج- اعتراض مذهب الزجاجي، ومن تبعه بما يلي:

١- أنه لا يطرد في كل مثال (٤)، ألا ترى أنه لا يصلح في: ما رأيته مذ يوم الجمعة، أن تقول: بيني وبين لقائه يوم الجمعة؛ لأنك إن قلت ذلك، كنت كاذبا؛ لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك، وهو ما بعد يوم الجمعة. (٥)

٢- أن "أن" تقع بعد "مذ" نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقتني، و"أن" لا تكون مبتدأ (٦)؛ لأن المفتوحة إنما تقع خبرا. (٧)

(١) انظر: السابق: ٦٠/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٣٩٢/١.

(٣) انظر: السابق: ٣٩٢-٣٩٣/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١/٢.

(٥) انظر: السابق بتصرف يسير: ٦١/٢.

(٦) انظر: اللباب: ٣٧٢/.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٦٦٥/٢.

الترجيح

أقرب الأقوال عندي الثالث، وذلك لما يلي:

أ- أن مذهبي الكوفيين ينبنيان على دعوى بعيدة، وهي أن "منذ ومذ" مركبتان من "من" و"ذو"، أو من "من" و"إذ"، والأصل عدم التركيب، كما تقدم.

ب- أن مذهب أكثر الكوفيين يقوم على حذف الفعل، وحذف الفعل ليس بقياس، حتى يحمل عليه^(١).

ومذهب الفراء، ومن تبعه يقوم على حذف العائد، وهو مبتدأ، وذلك ضعيف؛ إذا لم يطل الكلام^(٢).

ج- أن مذهب الزجاجي، ومن تبعه لا يطرد، والقول بما يطرد أولى من القول بما لا يطرد، وعندني أن ابن الضائع قد تعسف في محاولة الدفاع عن رأي الزجاجي، وإظهاره على أنه مطرد.

وبهذا يظهر أن الرأي الأقرب هو الثالث؛ لأنه الرأي الذي لم تتطرق إليه الانتقادات، ومع هذا فإني أذهب إلى أن الآراء الأخرى قابلة أن تكون أقرب من الثالث، وإنما ذلك مرتبط باكتشاف الجديد الذي يجعلها أحق بذلك من غيرها، ومما يساعد على ذلك أن المسألة قائمة على فهم المعنى، وهو أمر يتعلق بقدرة النحوي.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٣٩٢/١-٣٩٣.

باب: إعمال المصدر.

٦١ - الخلاف في ذكر فاعل المصدر المنون.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: " فالأول — يريد المُنُون — يعمل في الفاعل والمفعول، فتقول: أعجبني ضربٌ زيدٌ عمراً، قليلاً، ولقلته أنكره الفراء، وظاهر كلام سيبويه يقتضي سماعه" (١).

ذكر ابن الضائع في اللفظ بفاعل المصدر المنون مذهبين:

الأول: أن فاعل المصدر المنون لا يلفظ به، وهو مذهب الفراء.

الآخر: أن فاعل المصدر المنون يُلفظ به؛ لكن بقلّة، وهو مذهب ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحاة في اللفظ بفاعل المصدر المنون على مذهبين:

المذهب الأول: أنه لا يلفظ به، وهو مذهب الفراء. (٢)

المذهب الأخير: أنه يلفظ به، وهو مذهب سيبويه (٣) والميرد (٤) وابن

السراج (٥) والزجاجي (٦)

(١) شرح الجمل أ: ٣٠٢/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥/٢ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٣٠٢/٢ والارتشاف: ٢٦٦٠ والمساعد: ٢٣٢/٢ وليس في "معاني القرآن": ٢٦٥/٣.

(٣) انظر: الكتاب: ١٨٩/١.

(٤) انظر: المقتضب: ١٤/١.

(٥) انظر: الأصول: ١٣٧/١.

(٦) انظر: الجمل: ١٢٣.

وأبي علي الفارسي^(١) والصيمري^(٢) والزمخشري^(٣) وابن خروف^(٤) وابن
عصفور^(٥) وابن مالك^(٦) ونسب هذا إلى البصريين^(٧).
وابن الضائع قد اختار هذا الرأي.

المناقشة

١ - **مستند المذهب الأول:** هو عدم السماع، قال أبو حيان: "وذهب
الفراء إلى أنه لا يجوز، وزعم أنه لم يسمع من العرب".^(٨)

٢ - مستند المذهب الأخير:

١ - قول الشاعر^(٩):

حربٌ تردُّ بينهمُ بتشاجرٍ قد كفرت آباؤها أباؤها

على أن "أباؤها" مرفوع بـ "تشاجر"، وهو مصدر، و"آباؤها" مرفوع
بـ "كفرت".^(١)

(١) انظر: الإيضاح: ١٤١.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٣٩/١.

(٣) انظر: المفصل: ٢٢٣.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٦٢٥/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٢٤، ٢٥/٢ والمقرب: ١٢٩، ١٣٠/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ١١٢/٣.

(٧) انظر: الارتشاف: ٢٢٥٩/٥ والمساعد: ٢٣٢/٢.

(٨) انظر: الارتشاف: ٢٢٦٠/٥.

(٩) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في اللسان: ١٤٨/٥ مادة (كفر)، وقبله:

هيهات قد سفهت أمية رأيها فاستجهلت حلماها سفاؤها

قلت: ولم أجد هذا البيت في ديوانه، وليس فيه إلا قصيدة واحدة على هذا الروي: ١٤.

وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥/٢ والمقرب: ١٣٠/١ والمساعد: ٢٣٢/٢.

كفرت: لبست الدروع، اللسان: ١٤٨/٥ مادة (كفر).

ب- أن ظاهر كلام سيبويه يقتضي سماعه، إذ يقول: "وتقول: عجبت من ضرب زيدا بكرًا،...، وإذا قلت: عجبت من ضرب، فإنك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول". (٢)

وهذا ذكره ابن الضائع.

٣- أظن أنه لم يصرح أحد بقلة ظهور فاعل المصدر المنون إلا ابن عصفور^(٣) وابن الضائع.

الترجيح

وعندي أن الأرجح قول الفراء، وذلك لما يلي:

١- أن السماع فيه قليل جدا، كما قال ابن عصفور: "إلا أن إثبات التنوين مع ذكر الفاعل قليل جدا". (٤)

وأحسب أن وصف ابن عصفور لا يصف الحقيقة التي كشف عنها السماع، وهي أن مجيء المصدر المنون رافعا لفاعله نادر جدا، بل لو قيل بشذوذه، لم يكن ذلك بعيدا.

٢- أن قول سيبويه يردده عدم السماع^(٥) فلو كان الأمر — على ما قال — لكان في المسموع ما يدل عليه، ثم إن قلة مجيئه في الكلام كانت تقتضي أن يذكر سيبويه شيئا، يدل به على قوله.

(١) انظر: المساعد: ٢/٢٣٢.

(٢) الكتاب: ١/١٨٩.

(٣) انظر: المقرب: ١/١٢٩.

(٤) السابق: ١/١٢٩.

(٥) انظر الكتاب: ١/١٨٩.

٣- أن المعتبر في التقييد الكثير، فالأولى إقامة القاعدة على الكثير، وترك القليل، هذا إذا سُلم بالقلة، فكيف ولم يسلم بها؟
وبهذا يظهر أن الراجح ما ذهب إليه الفراء، وهو خلاف ما اختاره ابن الضائع.

٦٢ - الخلاف في عمل المصدر المقترن بالألف واللام.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "أنكر بعضهم إعمال المصدر، وفيه الألف واللام، قال: لأنه إنما يعمل عمل الفعل المقدر، ولا يصح دخول الألف واللام على الفعل، فلا يدخلان — أيضا — على ما يعمل عمله.

وهذا قياس ضعيف، فقد ثبت عمله مضافا، والفعل لا يضاف، فلا يلزم في ما يعمل عمل الفعل أن يحكم له بجميع أحكام الفعل؛ بل لا يمكن ذلك أصلا؛ إذ يلزم ألا يدخله تنوين وألا يكون فاعلا، ولا مفعولا؛ لأن الفعل لا يكون كذلك، ويدل على جواز عمله معرفا بالألف واللام أن أئمة اللغة أثبتوه، وأنشد سيبويه شاهدا على ذلك قوله^(١):

ضعيفُ النُّكَايَةِ أعداءُ هـ يخالُ الفرارَ يُراخي الأجلُ

فـ "أعداء" مفعول بـ "النكاية"، أي: ضعيف أن ينكي أعداءه.

ومن أنكر عمل المصدر بالألف واللام حمل ما جاء منه على إضمار فعل^(٢).

(١) البيت من المتقارب، ولم أعرف قائله، وهو في الكتاب: ١٩٢/١ والإيضاح: ١٤٥ والتبصرة والتذكرة: ٢٤٠/١ والمفصل: ٢٢٤ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧/٢ وشرح التسهيل: ١١٦/٣ والمساعد: ٢٣٥/٢ وشرح الأشموني: ٢٨٩/٢ وشرح التصريح: ٦٣/٢ وهمع الهوامع: ٤٧/٣ الدرر: ٣٠٤/٢ والمعجم المفصل: ٦٢٦/٢.

(٢) شرح الجمل أ: ٣٠٧/٢.

في نص ابن الضائع مذهبان في عمل المصدر المقترن بالألف واللام:
الأول: أنه لا يعمل، وحجته القياس، فكما أن الفعل لا تدخل عليه "أل"،
فكذلك ما عمل عمله.

الأخير: جواز عمله، وحجته السماع، وهذا ما مال إليه ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحاة في عمل المصدر المقترن بـ"أل" على خمسة مذاهب^(١):

المذهب الأول: أن المصدر المقترن بـ"أل" لا يجوز إعماله، وهو مذهب
الكوفيين والبغداديين^(٢) وقال عنه ابن السراج: "وهو عندي قول حسن".^(٣)

المذهب الثاني: أن المصدر المقترن بـ"أل" يعمل دون قبح ودون قلة، وهو
مذهب الخليل^(٤) وسيبويه^(٥) والمبرد^(٦) والزجاجي^(٧) والصيمري^(٨) والزخشي^(٩)
وابن عصفور^(١) وابن مالك^(١)، وقال ابن عقيل: "وصححه بعض المغاربة".^(٢)

(١) انظر: الارتشاف: ٢٢٦١/٥ والمساعد: ٢٣٤/٢ و٢٣٥ وشرح التصريح: ٦٣/٢ وجمع الهوامع:
٤٧/٣ و٤٨ وقد اكتفت هذه الكتب بذكر أربعة مذاهب، وزدت عليه خامسا، هو المذهب الرابع.

(٢) انظر: الأصول: ١٣٧/١ وشرح المفصل: ٦٥/٦ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦/٢ وشرح
التسهيل: ١١٧/٣ ذكر المذهب فيها دون نسبه، والارتشاف: ٢٢٦١/٥ والمساعد: ٢٣٤/٢ وشرح
التصريح: ٦٣ وجمع الهوامع: ٤٨/٣.

(٣) انظر: الأصول: ١٣٧/١.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤٠٩/٣.

(٥) انظر: الكتاب: ١٩٢/١.

(٦) انظر: المقتضب: ١٤، ١٥/١.

(٧) انظر: الجمل: ١٢٣.

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٤٠/١.

(٩) انظر: المفصل: ٢٢٤.

(١) انظر: شرح الجمل: ٢٦، ٢٧/٢.

وهذا ما اختاره ابن الضائع.

المذهب الثالث: جواز إعماله على قبح، وهو مذهب أبي علي الفارسي^(٣) وجماعة من البصريين.^(٤)

المذهب الرابع: أن إعمال المصدر المقترن بـ"أل" قليل، وهو أضعف أنواع المصدر، وهو مذهب ابن خروف^(٥) وابن يعيش^(٦) وابن الحاجب^(٧) والشلوين^(٨) والرضي^(٩) وابن هشام^(١٠) والأشموني.^(١١)

المذهب الأخير: التفصيل، فإن عاقب الضمير "أل"، فعمله جائز، وإن لم يعاقبها، فلا يجوز إعماله، ومثال المعاقبة: إنك والضرب خالد المسيء، أي: وضربك، ومثال غير المعاقبة: عجبت من الضرب زيد عمرا، وهو مذهب ابن الطراوة^(١٢) وأبي بكر بن طلحة^(١) وأبي حيان.^(١)

(١) انظر: شرح التسهيل: ١١٦، ١١٧/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٠١٣/٢، ١٠١٢.

(٢) المساعد: ٢٣٤/٢.

(٣) انظر: الإيضاح: ١٤٥.

(٤) انظر: الارتشاف: ٢٢٦١/٥ والمساعد: ٢٣٥/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٦٢٣/٢.

(٦) انظر: شرح المفصل: ٦٥/٦، ٦٠.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٣٥/١.

(٨) انظر: التوطئة: ٢٧٨.

(٩) انظر: شرح الكافية: ٤٠٩/٣.

(١٠) انظر: أوضح المسالك: ٢٠٥/٣.

(١١) انظر: شرح الأشموني: ٢٨٩/٢.

(١٢) انظر: رسالة الإفصاح: ٥٦ والارتشاف: ٢٢٦١/٥ والمساعد: ٢٣٥/٢ وجمع الهوامع: ٤٨/٣.

(١) انظر: الارتشاف: ٢٢٦١/٥ والمساعد: ٢٣٥/٢ وشرح التصريح: ٦٣/٢ وجمع الهوامع: ٤٨/٣.

المناقشة

١ - مستند المذهب الأول: أمران:

أ- أنه لم يسمع. (٢)

ب- أن المصدر يعمل بالحمل على الفعل، والفعل نكرة، فلما تعرّف المصدر زال شبهه بالفعل، فلم يعمل. (٣)

والعامل عندهم في ما يلي المصدر المقترن بـ"أل" فعل يفسّره المصدر. (٤)

٢ - مستند المذهب الثاني: السماع، وهو:

قوله — تعالى — {لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ} (٥)
فتقدير الآية: لا يحب الله أن يجهّر بالسوء من القول إلا المظلوم، فـ"من" في محل رفع بالجهر. (٦)

قلت: والآية ليست نصا في الدلالة على إعمال المصدر المقترن بـ"أل"؛ لأن الأولى بها أن تكون "من" في محل نصب على الاستثناء المنقطع. (٧)
وقول الشاعر:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُ ه يَحَالُ الْفِرَارُ يُرَاخِي الْأَجَلَ
فـ"أعداء ه" مفعول لـ"النكايَة".

(١) انظر: الارتشاف: ٢٢٦١/٥.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦/٢.

(٣) انظر: السابق: ٢٦/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٦٥/٦ وشرح التسهيل: ١١٧/٣ والارتشاف: ٢٢٦١/٥ والمساعد: ٢٣٤/٢ وهمع الهوامع: ٤٨/٣.

(٥) سورة النساء: ١٤٨ وبقية الآية {وكان الله سميعا عليما}.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٦٢٦/٢ وشرح التسهيل: ١١٦/٣.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٦٢٦/٢ والتوطئة: ٢٧٨ وشرح التسهيل: ١١٦/٣.

وقول الآخر^(١):

تُلُوْمُ امْرَأً فِي عُنْفُوَانِ شَبَابِهِ
فـ"أشباع" مفعول لـ"الترك".

وقول الآخر^(٢):

فإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا
فـ"عروة" مفعول لـ"التأين".

وقول الآخر^(٣):

قَلَّ العَنَاءُ إِذَا لاقَى الفَتَى تَلْفَاءً
فـ"قول الأجابة" فاعل لـ"العناء".

وقول الآخر^(٤):

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير في ديوانه: ٢٢٦ لكن بلفظ "الصبابة" بدل "الضلالة" وشرح التسهيل: ١١٧/٣ وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: ٦٩٧/٢ بلفظ "الصبابة" والمعجم المفصل: ١٠٠٣/٢.

عنفوان شبابه: أوله، القاموس: ١٠٨٥ مادة (العنف).

(٢) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل: ١١٧/٣ وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: ٦٩٧/٢ وشرح الأشموني: ٢٨٩/٢ والمعجم المفصل: ٥٢١/١ والتأين: الثناء بعد الموت، القاموس: ١٥١٥ مادة (أبن) وشوارع: دانية، القاموس: ٩٤٦ مادة (الشريعة).

(٣) البيت من البسيط، ولم أعرف قائله، وهو في: المساعد: ٢٣٥/٢.

(٤) البيت من الطويل، وقد اختلف في قائله، فقيل: للمرار الأسدي في الكتاب: ١٩٢/١ والنكت: ٢٩٧/١ بلفظ "لحقت" والحلل: ١٦٨ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٣٠/٢ وقيل: للمرار ومالك بن زغبة الباهلي في شرح المفصل: ٦٤/٦ وقيل: لمالك بن زغبة في الخزانة: ١٣٢/٨ بلفظ "لحقت" أو كررت" والدرر: ٣٠٧/٢ بلفظ "لحقت".

لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى الْمُغِيرَةِ أَنِّي لَحِقْتُ فَلَمْ أَتُكَلِّمْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا
وقول الآخر (١):

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمَسِيءِ إِلَهُهُ وَمِنْ تَرَكِّ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا
فـ"المسيء" مفعول المصدر، ولكنه أضيف إليه، و"إله" فاعله.

٣- **مستند المذهب الرابع:** أن دخول الألف واللام أضعف من تقدير
المصدر بـ"أن والفعل"، فضعف عمله. (٢)

الترجيح

أقرب الأقوال عندي الثاني، وذلك لما يلي:

- ١- أن السماع الذي جاء به تجاوز القلة، وفي ذلك رد على صاحب
المذهب الأول الذي ادعى عدم سماعه.
- ب- أن أدلة المذاهب الأخرى قائمة على القياس، والقياس يهدمه
السماع.

وبهذا يتضح أن ما ذهب إليه ابن الضائع أرجح الأقوال.

وبلا نسبة في المقتضب: ١٤/١ والجمل: ١٢٤ بلفظ "لحقت" والإيضاح: ١٤٦ بلفظ "كررت"
والمقتصد: ٥٦٧/١، ٥٦٨ بلفظ "لحقت أو كررت" وشرح التسهيل: ١١٦/٣ وشرح الكافية للرضي:
٤١٠/٣ وشرح الأشموني: ٢٨٩/٢ بلفظ "لحقت" وجمع الهوامع: ٤٧/٣.
المغيرة: الهاجمة، القاموس: ٥٨٢ مادة (الغور) وأنكل: أرجع وأجن، القاموس: ١٣٧٥ مادة (نكل)،
ونكّل بفتح العين وكسرهما .

والآخر هو مالك بن زغبة الباهلي، شاعر جاهلي. انظر: الخزانة: ٨/ ١٣٤، ١٣٢ ومعجم الشعراء
د. عفيف: ٢٣٣.

(١) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في المساعد: ٢٣٦/٢ وشرح التصريح: ٦٣/٢ وشرح
قطر الندى: ٣٧٧.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٣٥/١.

٦٣ - الخلاف في توجيه استشهاد سيبويه بقول الشاعر:

لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأما "فلم أنكل عن الضرب مسمعا"^(١) فجاء به سيبويه على إعمال "الضرب"، وأجاز فيه المؤلف وغيره أن يكون "مسمعا" مفعولا بـ "لحقت"...

ووجه الأستاذ أبو علي قول سيبويه على اختيار إعمال الثاني.

وعندي وجه آخر في توجيه قول سيبويه، وهو الأولى، وهو النظر إلى المعنى، وهو أن يريد: أني لحقتهم، فلم أنكل عن ضرب سيدهم مسمع، فأن يكون لحق القوم بجملتهم، فقصدهم إلى رئيسهم، فضربه، أبلغ من أن يكون لحق رئيسهم، فلم ينكل عن ضربه، فليس "لحقت" على هذا متسلطا على "مسمع"، فهذا أبلغ من جهة المعنى، ...، فتعين ما قال سيبويه"^(٢).

ذكر ابن الضائع في توجيه البيت عند سيبويه قولين:

الأول: أنه محمول على التنازع، وقد تنازع "لحقت والضرب" على "مسمعا"،

فعمل فيه الثاني، وحمل أبو علي قول سيبويه عليه.

(١) سبق تخريجه في المسألة السابقة في: ٣٩٧، ومسمع بن شيان أحد بني قيس بن ثعلبة انظر: الخزانة:

١٣٢/٨.

(٢) شرح الجمل أ: ٣٠٨، ٣٠٧.

الأخير: أنه ليس من التنازع، فتكون "لحقت" لا تطلب "مسمعا"، وإنما يطلبه المصدر "الضرب"، وهو الذي اختاره ابن الضائع، وحمل عليه رأي سيبويه.

آراء النحويين

اختلف النحاة في توجيه استشهاد سيبويه بقول الشاعر:

لقد علمتُ أولى المغيرة أئني لَحِقْتُ، فلم أُنْكَلُ عنِ الضربِ مِسْمَعًا

على قولين:

القول الأول: أنه من التنازع، فيكون "لحقت والضرب" قد تنازعا على "مسمعا"، فعمل فيه الثاني، وهو مذهب أبي علي الشلوين^(١).

القول الأخير: أنه ليس من التنازع، وإنما العامل فيه المصدر، وهو رأي ابن الضائع في توجيه استشهاد سيبويه.

المناقشة

١- **مستند المذهب الأول:** احتج أبو علي الشلوين — في ظني — بالأصل، وهو أنه قد اجتمع عاملان صالحان للعمل في "مسمعا"، وهذا هو ظاهر البيت.

٢- **مستند ابن الضائع:** أن سيبويه يقصد إلى إرادة المبالغة في المعنى، وهي لا تكون مع التنازع؛ لأن معمول العاملين في التنازع سيكون "مسمعا"، ومن ثمّ سيكون المعنى: لحقت مسمعا، ولم أنكل عن ضربه، وهذا ليس فيه شيء من المبالغة في وصف الشاعر نفسه.

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٣٠٨/٢ ولم أجد هذا القول للشلوين في شرح المقدمة الجزولية: ٩١٨/٣ ولا في التوطئة: ٢٧٨.

أما إذا حُمل البيت على غير التنازع، فسيصبح "مسمعا" معمولا
لـ"الضرب"، ويكون معمول "لحقت" مفهوما من البيت، وتقديره: لحقتهم —
أي: القوم الفارين —، وعلى هذا يكون المعنى: لحقتهم ولم أنكل عن الضرب
مسمعا، والمبالغة في هذا هي أن الشاعر لحق بالقوم، ولم يحفل بهم، وإنما اتجه إلى
رئيسهم، وقصده دون غيره، وانهاى عليه بالضرب، فيكون الشاعر — إذاً — قد
بالغ في تصوير شجاعته وإقدامه.

الترجيح

والذي أحسبه الأوجه أن كلا الرأيين صائب، وليس لأحدهما فضيلة على
الآخر، وأما ما ذهب إليه ابن الضائع، فيضعفه أن القوم في حال فرارهم، لا
يكونون مجتمعين، حتى نقول: إن الشاعر أراد أن يمدح نفسه بإقدامه، وتجاوزه
رجال مسمع إليه، ويؤيد ما أميل إليه أن قصة البيت أوردها البغدادي على النحو
التالي: خرج مسمع بن شيبان يطلب ثأرا من باهلة، فبلغ أمره إليها، فلقيته، فأنهزم
ومن معه، وجرح مسمع. (١)

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه ابن الضائع لم يستطع الشاعر أن ينفذ إلى
مسمع؛ لأن رجاله سيُحيطون به.

(١) انظر: الخزانة: ١٣٢/٨.

باب: إعمال اسم الفاعل.

٦٤ - الخلاف في نصب اسم الفاعل غير المقترن بـ "أل"، والذي
بمعنى الماضي للمفعول به.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "أما عمله في المفعول، فمنعه جميع النحويين إلا الكسائي، فإنه زعم أن موجب عمل اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال كونه في معنى الفعل فقط، فقاس على ذلك اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، فأعمله إعمال فعله؛ لأنه بمعنى، ثم زعم أنه جاء إعماله في كلامهم، فمن ذلك قولهم: هذا مارٌّ يزيد أمس، فسويٌّ فرسخا، ومنه قوله — تعالى — {وَكَلَّبَهُمْ بِاسِطًا ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ} ...

قيل: لا حجة له في ذلك؛ لأن المجرور والظرف تعمل فيهما معاني الأفعال. و"باسط" في الآية، وإن كان بمعنى الماضي، فهو حكاية حال، ألا ترى قولهم: كان زيد ضاربا عمرا أمس، فعمل "ضارب"، وإن كان بمعنى الماضي؛ لأن المراد به حكاية الحال، ولذلك يقع المضارع — هنا — لا الماضي، تقول: كان زيد يضرب عمرا أمس...

والصحيح أن اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال، ...، لم يعمل عمل فعله؛ لأنه بمعنى فقط، بل لذلك ولكمال الشبه بينهما في أن الفعل — أيضا — أشبهه، فأعرب، وليس ذلك في الماضي، وقيل: بل لجريانه على فعله في عدد حروفه وحركاته وسكناته". (١)

(١) شرح الجمل أ: ٢/٢١٤، ٢١٣.

ذكر ابن الضائع في نصب اسم الفاعل غير المقترن بـ"أل"، والبدال على
المضي مفعولا مذهبين:

الأول: أنه يعمل، وهو مذهب الكسائي.

الأخير: أنه لا يعمل، وهو مذهب الجماهير، وهو ما اختاره ابن الضائع.

آراء النحويين

للنحاة في نصب اسم الفاعل مفعولا، وهو ماض ودون "أل" مذهبان:

المذهب الأول: أن اسم الفاعل ينصب المفعول، وإن كان ماضيا، ولم

تدخل على "أل"، وهو مذهب الكسائي^(١) وهشام^(٢) وابن مضاء^(٣).

المذهب الأخير: أنه لا ينصب المفعول، إذا كان بمعنى المضي، ولم تدخل

عليه "أل"، وهو مذهب سيبويه^(٤) والفراء^(٥) والمبرد^(٦) وابن السراج^(٧)
والزجاجي^(٨) والفارسي^(٩)

(١) انظر: المقتصد شرح الإيضاح: ٥١٣/١ وشرح الفصل: ٧٧/٦ والإيضاح في شرح الفصل:
٦٤٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٠/١ وشرح التسهيل: ٧٢/٣ وشرح الكافية للرضي:
٤١٧/٣ والارتشاف: ٢٢٧٢/٥ والبحر المحيط: ١٠٩/٦ وأوضح المسالك: ٢١٧/٣ والمساعد:
١٩٧/٢ وشرح الأشموني: ٢٩٨/٢ وشرح التصريح: ٦٦/٢ وهمع الهوامع: ٥٥/٣.

(٢) انظر: الارتشاف: ٢٢٧٢/٥ والبحر المحيط: ١٠٩/٦ والمساعد: ١٩٧/٢ وشرح التصريح: ٦٦/٢
وهمع الهوامع: ٥٥/٣.

(٣) انظر: الارتشاف: ٢٢٧٢/٥ والبحر المحيط: ١٠٩/٦ والمساعد: ١٩٧/٢ وشرح التصريح:
٦٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب: ١٧١/١.

(٥) انظر: معاني القرآن: ٢٠٢/٢، ٤٢٠.

(٦) انظر: المقتضب: ١٤٨/٤.

(٧) انظر: الأصول: ١٢٣/١ و١٢٥.

(٨) انظر: الجمل: ٨٤.

والصيمري^(٢) والزخشري^(٣) والشجري^(٤) والجرجاني^(٥) وابن يعيش^(٦) وابن
الحاجب^(٧) وابن عصفور^(٨) وابن مالك^(٩) والرضي^(١٠) وابن هشام^(١١)
والأشموني^(١٢) والسيوطي^(١٣) وجعله الزجاجي مذهب البصريين والكوفيين إلا
الكسائي^(١٤).

وهذا هو المذهب الذي مال إليه ابن الضائع.

المنافشة

١ - مستند المذهب الأول:

١- من السماع:

قوله — تعالى — {وكلبهم باسطاً ذراعيه} ^(١٥) وقوله {فالتقوا الإصباح وجاعلُ

-
- (١) انظر: الإيضاح: ١٣٣.
 - (٢) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢١٦/١.
 - (٣) انظر: المفصل: ٢٢٨.
 - (٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢٠٠/٣.
 - (٥) انظر: المقتصد شرح الإيضاح: ٥١٢، ٥١٣/١.
 - (٦) انظر: شرح المفصل: ٧٧/٦.
 - (٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٤١/١.
 - (٨) انظر: شرح الجمل: ٥٥٠، ٥٥١/١.
 - (٩) انظر: شرح التسهيل: ٧٢، ٧٥/٣.
 - (١٠) انظر: شرح الكافية: ٤١٧/٣.
 - (١١) انظر: أوضح المسالك: ٢١٧/٣.
 - (١٢) انظر: شرح الأشموني: ٢٩٨/٢.
 - (١٣) انظر: همع الهوامع: ٥٥/٣.
 - (١٤) انظر: الجمل: ٨٤.
 - (١٥) سورة الكهف: ١٨ وتتمامها {لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا وملئت منهم رعبا}.

الليلِ سَكَنَّا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حَسْبَانَا} (١) وقوله {جَاعِلُ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا}. (٢).
 فاسم الفاعل "باسط، وجاعل"، عمل الأول في المفعول به، وهو "ذراعيه"،
 ونصب الثاني "سكنا والملائكة"، وعطف عليه "الشمس والقمر" منصوبين.
 وقول العرب: هذا معطي زيدٍ درهما أمس. (٣)
 حيث نصب "معطي" المفعول الثاني، وهو "درهما".
 وقولهم: هذا مارٌّ بزيد أمس. (٤)
 حيث عمل "مار" في الجار والمجرور.
 وقول الشاعر (٥):

(١) سورة الأنعام: ٩٦ وتامها {ذلك تقدير العزيز العليم} والآية فيها قراءتان: قراءة الكوفيين "جعل الليل" وقراءة الباقين بالألف وكسر العين ورفع اللام وحفض "الليل". النشر في القراءات العشر: ٢٦٠/٢.

(٢) سورة فاطر: ١ وتامها {أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله على كل شيء قدير} والشاهد في قراءة عبدالوارث عن أبي عمرو، قال أبو حيان: البحر: ٢٩٧/٧: "وعبدالوارث عن أبي عمرو "وجاعل" رفعا بغير تنوين، "الملائكة" نصبا، حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين".

وأبو عمرو زبَّان بن العلاء الخزاعي، أحد القراء السبعة، وأكثر الحفاظ على أن اسمه زبان، توفي سنة أربع وخمسين أو خمس وخمسين أو سبع وخمسين ومائة. انظر: إشارة التعيين: ١٢١ وغاية النهاية: ٢٨٨/١.

عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان، أبو عبيدة العنبري بالولاء، حافظ ثبت، كان فصيحاً من أئمة القراءة والحديث. انظر: غاية النهاية: ٤٧٨/١ والأعلام: ١٧٨/٤.

(٣) انظر: اللباب: ٤٣٨/١ وشرح المفصل: ٧٧/٦ والإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٠/١ وشرح الكافية للرضي: ٤١٧/٣.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٧٧/٦ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٠/١.

(٥) البيت من الطويل، وهو لامريء القيس في ديوانه: ٩٣.

وَمَجْرٍ كَعُلَّانِ الْأَنْعِيمِ بِالْغِ دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِي زُهَاءٍ وَأَرْكَانٍ

حيث نصب "بالغ" المفعول به، وهو "ديار".

ب- إجماعهم على إعمال اسم الفاعل، إذا اقترن بـ"أل"، وإن كان ماضياً،
نحو: هذا الضارب زيذا أمس. (١)

ج- أن موجب عمل اسم الفاعل كونه في معنى الفعل فقط. (٢)

٢- مستند المذهب الأخير:

أ- أن اسم الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال يعمل؛ لشبهه بالفعل
المضارع في معناه وحركاته وسكونه وعدد حروفه. (٣)

ويدل على هذا أن المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب، فحمل اسم
الفاعل عليه في العمل. (٤)

قلت: وهذا موجب لعمل اسم الفاعل يعترض طريق موجب الذي ذكره
الكسائي.

ب- لا يوجد في كلام العرب مثل: مررت برجلٍ ضاربٍ زيذا أمس. (٥)

المَجْرُ: الجيش، القاموس: ٦٠٨ مادة (المجر)، وعُلَّانٌ: أودية، القاموس: ١٣٤٣ مادة (الغل)،
والأَنْعِيمُ: موضع، القاموس: ١٥٠٢ مادة (النعيم)، زُهَاءٌ: قَدْرٌ، القاموس: ١٦٦٨ مادة (الزهو)،
وأَرْكَانٌ: جمع رُكْنٍ، والجانب الأقوى، القاموس: ١٥٥٠ مادة (ركن).

(١) انظر: شرح المفصل: ٧٧/٦ والإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٠/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٠/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٢١٣/٢ والمساعد:
١٩٧/٢ وهمع الهوامع: ٥٥/٣.

(٣) انظر: الكتاب: ١٧١/١ والأصول: ١٢٥/١ والجمل: ٨٤ والإيضاح: ١٣٣ وأمالي ابن الشجري:
٢٠٠/٣ والإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٠/١ وشرح الجمل
لابن الضائع أ: ٢١٣، ٢١٤/٢ والمساعد: ١٩٧/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٧٢/٣.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٠/١.

ج- تأويل ما استدل به الكسائي ومن تبعه:

- فآية الكهف محمولة على إرادة حكاية الحال، ألا ترى أن "باسط" يصلح مكانه "يسط"، ولا يصلح أن تقول: وكلبهم بسط ذراعيه.^(١)
- وآية الأنعام محمولة على إرادة حكاية الحال؛ لأنه — تعالى — يفلق كل يوم الإصباح، وأما "سكنا" فهو منصوب بفعل محذوف يفسره اسم الفاعل.^(٢)
- والمعطوف "الشمس والقمر" منصوب بفعل محذوف يفسره اسم الفاعل.^(٣)
- قلت: وأما القراءة فسيقولون بشذوذها.^(٤)
- و"درهما" في: هذا معطي زيد درهما أمس، منصوب بفعل محذوف يفسره اسم الفاعل.^(٥)
- و"بزيد" في: هذا مار بزيد أمس، أن عمله هنا في الجار والمجرور، وليس في مفعول صريح، والجار والمجرور تعمل فيه رائحة الفعل.^(٦)
- قلت: والبيت يحمل على إرادة حكاية الحال، وأن المعنى: يبلغ ديار العدو.^(٧)

-
- (١) انظر: الإيضاح: ١٣٤ والمقتصد شرح الإيضاح: ٥١٣/١ واللباب: ٤٣٨/١ وشرح المفصل: ٧٧/٦ والإيضاح في شرح المفصل: ٦٤١/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥١/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٢١٣/٢ والمساعد: ١٩٧/٢ وشرح الأشموني: ٢٩٨/٢ وجمع الهوامع: ٥٥/٣.
- (٢) انظر: اللباب: ٤٣٨/١ وشرح المفصل: ٧٧/٦ والإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٠/١ وشرح الكافية للرضي: ٤١٨/٣ والمساعد: ١٩٨/٢.
- (٣) انظر: اللباب: ٤٣٨/١ والإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٠/١ وشرح المفصل: ٦٤٠/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٢١٥/٢.
- (٤) انظر: البحر المحيط: ٢٩٧/٧.
- (٥) انظر: شرح المفصل: ٧٧/٦ والإيضاح في شرح المفصل: ٦٤٠/١.
- (٦) انظر: شرح المفصل: ٧٧/٦ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٠/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٢١٣/٢.
- (٧) انظر: المساعد: ١٩٨/٢.

وأما الإجماع على إعمال اسم الفاعل المقترن بـ"أل"، وهو ماضٍ، فسببه أن اسم الفاعل دخل على موصول، قياسه أن يوصل بجمله، مما جعل اسم الفاعل مقدراً بالجمله، ولا يكون مقدراً بالجمله، إلا بتقديره فعلاً، فلما قوي تقديره بالفعل عمل. (١)

الترجيح

أقرب القولين عندي الأول؛ لما يأتي:

أ- أن السماع صحّ به.

ب- أن القول به ينعُدُّ عن التكلف، الذي سببه التأويل، وحمل الكلام على غير ظاهره.

ج- أن مما يضعف القول الثاني أنه يعترض السماع بشيء مختلف فيه، وهو موجب عمل اسم الفاعل، وهذا من صدم اليقين بالشك. وهكذا يظهر أن الأقرب خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع في موجب عمل اسم الفاعل.

٦٥ - ما الحكم إذا عُطف على معمول اسم الفاعل الذي بمعنى

المضي دون فاصل؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "إذا لم يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه اسم، فالمتخار الخفض، ويجوز النصب بإضمار فعل، أو بالعطف على الموضع عند بعضهم". (٢)
ذكر ابن الضائع في نحو: هذا ضارب زيدٍ وعمرو أمس، مذهبين:

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٤١/١.

(٢) شرح الجمل أ: ٢١٤/٢.

الأول: أن المختار فيه جر "عمرو"، وهذا اختيار ابن الضائع.

الأخير: جواز نصب "عمرو"، وله تخريجان:

أ- نصبه على إضمار فعل.

ب- نصبه بالعطف على الموضع، وربما كان هذا رأي من ذهب إلى

عمل اسم الفاعل، وإن كان دون "أل"، وبمعنى المضي. (١)

آراء النحويين

اختلف النحاة في هذه المسألة على قولين:

المذهب الأول: أن الوجه الجر، فتقول: هذا ضارب زيد وعمرو، ويجوز

النصب، فتقول: هذا ضارب زيد وعمرا، وهو مذهب سيبويه (٢) وابن السراج (٣)

والزجاجي (٤) وابن خروف (٥) والشلوبين (٦) وابن مالك. (٧)

المذهب الأخير: أن الواجب الحذف، وهو مذهب الأعلام (٨) وابن عصفور، إلا

إلا أنه زاد عليه بقلة النصب بإضمار الفعل. (٩)

(١) وهم الكسائي وهشام وابن مضاء، انظر المسألة السابقة: ٤٠٣.

(٢) انظر: الكتاب: ١٧٢/١، ١٧١.

(٣) انظر: الأصول: ١٢٨/١.

(٤) انظر: الجمل: ٨٥.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٥٤٠/١.

(٦) انظر: التوطئة: ٢٦٢.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٤٥/٢.

(٨) انظر: الارتشاف: ٢٢٧٧/٥ والمساعد: ٢٠٧/٢.

(٩) انظر: شرح الجمل: ٥٥٧/١.

المناقشة

١- ليس للمذهب الأول دليل، يقف عليه، وعندني أن ماذهب إليه يؤيد المذهب الذي يميز عمل اسم الفاعل، دون "أل" وبمعنى المضي؛ لكن المانعين استبعدوا عمل اسم الفاعل نفسه، وقدروا فعلا ماضيا، حتى يؤكدوا على استبعاد مذهب المجيزين.

وقول سيبويه: "هذا ضارب عبدالله وأخيه، وجه الكلام وحده الجر؛ لأنه ليس موضعا للتونين...، ولو قلت: هذا ضارب عبدالله وزيدا، جاز على إضمار فعل، أي: وضرب زيدا^(١)".

لا يعتبر حجة؛ لأنه إن كان سمع النصب، فما قاله هنا حمل على الوجه الأبعد، وهو تأويل الكلام على أن الناصب فعل مقدر، وهذا التأويل ليس من السماع.

٢- استدل الأعلام على ما ذهب إليه بعدم وجود المحرز، وهو يشترط المحرز للحمل على الموضع، والمحرز هو الطالب، واسم الفاعل الذي دون "أل"، وبمعنى المضي، لا ينصب عنده^(٢).

الترجيح

وأقرب القولين عندي الأول، ودليل ذلك: أنه قد ترجح عندي عمل اسم الفاعل^(٣)، وإن لم يكن بمعنى الحال والاستقبال، ولا اقترنت به "أل"، ويكون النصب على الموضع، وبتقدير اسم فاعل، وليس بتقدير فعل ما ض، كما ذهب إليه سيبويه، واختاره ابن الضائع.

(١) الكتاب: ١٧١/١.

(٢) انظر: الارتشاف: ٢٢٧٧/٥ والمساعد: ٢٠٧/٢ وحاشية يس على التصريح: ٧٠/٢.

(٣) انظر: المسألة الرابعة والستين: ٤٠٨.

ويظهر مما تقدم أن المعطوف على اسم الفاعل يجوز فيه النصب، وإن كان اسم الفاعل دون "أل"، وبمعنى الماضي؛ لأن عمل اسم الفاعل — بهذه الحالة — جائز، وهذا خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع.

٦٦ - الخلاف في ناصب المعطوف على معمول اسم فاعل دون "أل"، وبمعنى الماضي، إذا فصل بين المتعاطفين.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإن فصل بينهما فاصل، فالمنتار النصب، بإضمار فعل عند بعضهم، وهو الأظهر؛ لأن الخافض بالحقيقة هو العامل في المعطوف عليه، فالفصل كأنه فصل بين الخافض والمخفوض، ويقوي ذلك اتفاق القراء على نصب {والشمس والقمر حسبانا} (١)". (٢).

اختار ابن الضائع في نحو: هذا ضارب زيد ضرباً وعمراً، أن يكون "عمراً" منصوباً، بفعل محذوف، وليس بالعطف على موضع "زيد" عند من يرى إعمال الماضي خالياً من "أل"، ودليله اتفاق القراء على النصب في {والشمس والقمر حسبانا}.

آراء النحويين

اختلف النحاة في ناصب المعطوف على معمول اسم فاعل دون "أل" وبمعنى الماضي، مع الفصل بين المتعاطفين على مذهبين:

(١) سورة الأنعام: ٩٦ وسبق تخرجها وذكر بقيتها في المسألة الرابعة والستين: ٤٠٥.

(٢) شرح الجمل أ: ٢١٤/٢.

المذهب الأول: أن الناصب في نحو: هذا ضاربٌ زيدٌ ضرباً وعمراً، فعل

يفسّره اسم الفاعل المذكور، وهو مذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والفارسي^(٤) والجرجاني^(٥) وابن خروف^(٦) والشلوين^(٧) وابن مالك^(٨) والرضي^(٩) والرضي^(٩) وابن هشام^(١٠) والأشموني^(١١).
وهذا المذهب اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: أن الناصب اسم الفاعل نفسه، فيكون معطوفاً على

الموضع، وهذا محمول على مذهب القائلين بجواز عمل اسم الفاعل، وإن كان بمعنى الماضي، ودون "أل"، وهو مذهب الكسائي وهشام وابن مضاء^(١٢).

المناقشة

١ - أحسب أن هذه المسألة تتفرع على مسألة إعمال اسم الفاعل، إذا كان

بمعنى الماضي، ودون "أل"، فالذين يذهبون إلى منع إعماله، يحكمون على "عمرو"

(١) انظر: الكتاب: ١٧١/١.

(٢) انظر: المقتضب: ١٥٤/٤.

(٣) انظر: الأصول: ١٢٨/١.

(٤) انظر: الإيضاح: ١٣٥.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٥١٩/١.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٥٤١/١، ٥٤٠.

(٧) انظر: التوطئة: ٢٦٢.

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٤٥/٢.

(٩) انظر: شرح الكافية: ٤٢٥/٣.

(١٠) انظر: أوضح المسالك: ٢٣١/٣.

(١١) انظر: شرح الأشموني: ٣٠٦/٢، ٣٠٥.

(١٢) انظر: المسألة الرابعة والستين: ٤٠٣.

في: هذا ضارب زيدٍ ضرباً أمس وعمراً، بأنه منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، وليس منصوباً عطفاً على موضع "زيد".

٢- لم أجد ما يشير إلى المذهب الأخير في ما تحت يدي من كتب النحو؛ لكنني اجتهدتُ فبنيته على مذهب المجيزين عمل اسم الفاعل، فنسبت إليهم القول بجواز نصبه على الموضع، وفي كلام ابن الضائع ما يشير إلى وجود من يقول بهذا الرأي؛ إذ قال: "ياضمار فعل عند بعضهم"، فمضمر خطاب ابن الضائع أن هناك من يرى خلاف ذا الرأي.

الترجيح

أظن أقرب القولين الثاني، وذلك لما يلي:

أ- أنه يقوم على ما سبق ترجيحه من جواز عمل اسم الفاعل، وإن كان بمعنى الماضي، ودون "أل".^(١)

ب- أن توافق الجمل في العطف أحسن من اختلافها^(٢)، وإذا كان العامل فعلاً، فستعطفُ فعلية على اسمية.

ج- أن الأصل إعمال الموجود قبل البحث عن تقدير عامل محذوف.

وهكذا يكون الأظهر خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع.

(١) انظر: المسألة الرابعة والتسين: ٤٠٨.

(٢) انظر: شرح قطر الندى: ٢٧٠.

٦٧ - الخلاف في إعمال أمثلة المبالغة، وهي بمعنى الماضي.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وحكم هذه الأمثلة في العمل والتصرف حكم اسم الفاعل، على أن بعض المتأخرين زعم أن هذه الأمثلة تعمل بمعنى الماضي، وإن لم يعمل اسم الفاعل، كذلك قال: "لقوة معنى الفعل فيها".

وهذا ضعيف، ألا ترى أنه لا يتصور أن يقال: إنَّ عمل "ذَبَح" أقوى من عمل "ذَبَح"، ولا شاهد له في قوله:

ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السِّيفِ سُوْقَ سِمَانِهَا

حيث قال: "إنه يرثي"، فالمراد به ما مضى، فإنه يحكي حكاية ما به، وما كان عليه". (١)

ذكر ابن الضائع في إعمال صيغ المبالغة، وهي بمعنى الماضي، ودون "أل" مذهبين:

الأول: أنها لا تعمل، وهو المذهب الذي اختاره.

الأخير: أنها تعمل، ولم يُشر إلى القائل به.

آراء النحويين

اختلف النحاة في إعمال صيغة المبالغة، وهي بمعنى الماضي، ودون "أل" على مذهبين:

المذهب الأول: أنها لا تعمل، وهو مذهب سيبويه^(٢)

(١) شرح الجمل أ: ٢٢٩/٢، ٢٢٨.

(٢) انظر: الكتاب: ١١٠/١.

والمبرد^(١) وابن السراج^(٢) والزجاجي^(٣) والسيرافي^(٤) وابن بابشاذ^(٥) والزمخشري^(٦)
والشلوبين^(٧) وابن عصفور^(٨) وابن مالك^(٩) وابن أبي الربيع^(١٠) وأبي حيان^(١١)
وإبن هشام^(١٢) والأشموني^(١٣).

المذهب الأخير: أنها تعمل، وإن كانت بمعنى الماضي، ودون "أل"، وهو مذهب
ابن طاهر^(١٤) وابن خروف^(١٥) والرضي^(١٦).

-
- (١) انظر: المقتضب: ١١٢/٢.
(٢) انظر: الأصول: ١٢٣/١.
(٣) انظر: الجمل: ٩٢.
(٤) انظر: شرح السيرافي: ١/٢٢٣ ب و ٢٢٤ أ ولم يزد على ما قال سيبويه.
(٥) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ١/٥٥١ و شرح الكافية للرضي: ٣/٤٢٢.
(٦) انظر: المفصل: ٢٢٦.
(٧) انظر: التوطئة: ٢٦٤.
(٨) انظر: شرح الجمل: ١/٥٦٤.
(٩) انظر: شرح التسهيل: ٣/٧٩ و شرح الكافية الشافية: ٢/١٠٣٤.
(١٠) انظر: البسيط: ٢/١٠٥٧.
(١١) انظر: الارتشاف: ٥/٢٢٨٥.
(١٢) انظر: أوضح المسالك: ٣/٢١٩.
(١٣) انظر: شرح الأشموني: ٢/٣٠١.
(١٤) انظر: الارتشاف: ٥/٢٢٨٥ و همع الهوامع: ٣/٦٠ و حاشية يس: ٢/٦٨، ٦٧.
(١٥) انظر: شرح الجمل: ١/٥٥١ و شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٦٤ و البسيط: ٢/١٠٥٦.
والارتشاف: ٥/٢٢٨٥ و همع الهوامع: ٣/٦٠ و حاشية يس: ٢/٦٨.
(١٦) انظر: شرح الكافية: ٣/٤٢٣.

المنافشة

١ - أحسب أن هذه المسألة لها رباط وثيق بمسألة إعمال اسم الفاعل، إذا كان بمعنى الماضي، ودون "أل"، فالذين ذهبوا إلى أنه لا يعمل في الماضي، لزمهم أن يقولوا بمثل ذلك في أمثلة المبالغة.

قلت: لكن الذين أجازوا عمله، لم أجد ما يدل على إجازتهم ذلك في أمثلة المبالغة.

٢ - مما ينبغي التنبيه عليه أن هناك موقفين مختلفين:

الأول: للرضي حيث ذهب إلى أن أمثلة المبالغة لا يشترط فيها معنى الحال والاستقبال، ثم ذكر أن ابن بابشاذ هو الذي ذهب إلى أنها لا تعمل، إذا كانت كذلك، يقول: "ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال،...، وقال ابن بابشاذ: لا تعمل بمعنى الماضي"، فقله يفهم منه أن النحاة يذهبون إلى أنها تعمل، وهي للمضي، وأن الذي خالف هو ابن بابشاذ.

الأخير: لابن أبي الربيع حيث قال: "ولا أعلم في هذا خلافا بين المتقدمين"^(١).

٣ - مستند المذهب الأول:

١- عدم السماع، وهذا لم يصرحوا به، وإنما يفهم من موقفهم من سماع المذهب الأخير.

ب- أن أمثلة المبالغة فرع عن اسم الفاعل في العمل، ولا يكون الفرع أقوى من الأصل.^(٢)

٤ - مستند المذهب الأخير:

(١) انظر: البسيط: ١٠٥٧/٢.

(٢) انظر: السابق: ١٠٥٧/٢.

١- من السماع:

قول الشاعر^(١):

بَكَيْتُ أَخَا اللَّأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمَهُ
كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرْوبُ
ووجه الدلالة أن الشاعر يرثي، فدل على أنه يريد بـ "ضروب" الماضي.^(٢)
وقوله^(٣):

ضَرْوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سُوِّقَ سِمَانِهَا إِذَا أَعْدَمُوا يَوْمًا، فَإِنَّكَ عَاقِرُ
ووجه الدلالة أن الشاعر يرثي، فدل ذلك على أنه يريد بـ "ضروب"
الماضي^(٤)، وقيل: إن الشاعر يمدح، فيكون وجه الدلالة أن الشاعر لا يمدح إلا بما
كان، وثبت^(١).

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب في شرح المفصل: ٧١/٦ ولم أجده في ديوانه، ودون نسبة في:
الكتاب: ١١١/١ وشرح أبيات سيبويه: ٤١٢/١ والنكت: ٢٤٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور:
٥٦١/١ وعمدة الحفاظ وعدة اللافظ: ٦٧٩/٢.
واللأواء: الشدة، القاموس: ١٧١٤ مادة (الأي)، والدارعين: لابسو الدروع، القاموس: ٩٢٣
مادة (درع).

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٥/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي طالب في الكتاب: ١١١/١ وشرح أبيات سيبويه: ٦٩،٧٠/١
والتكت: ٢٤٦/١ والحلل: ١٢٧ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٥٣/١ وشرح المفصل: ٧٠،٧١/٦
وشرح شذور الذهب: ٣٩٣ وشرح التصريح: ٦٨/٢ والخزانة: ٢٤٤، ٢٤٢/٤ والدرر: ٣١٩/٢
والمعجم المفصل: ٣٧٢/١ ولم أجده في ديوانه.

وبلا نسبة في المقتضب: ١١٣/٢ والجمل: ٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٠/١ وشرح
الكافية للرضي: ٤٢١/٣ والبسيط: ١٠٥٦/٢ وأوضح المسالك: ٢٢١/٣ وشرح الأشموني: ٣٠٢/٢
وهمع الهوامع: ٥٨/٣.

نصل السيف: حديدة السيف ما لم يكن له مقبض، القاموس: ١٣٧٣ مادة (النصل)، وسوق: جمع
ساق، القاموس: ١١٥٦ مادة (الساق)، وأعدموا: افتقروا، القاموس: ١٤٦٦ مادة (العدم)، وعافر:
قاتل، القاموس: ٥٦٩ مادة (العقرة).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٥٥٣/١.

ب- أن مجيئها للمبالغة قوَى فيها معنى الفعل، فعملت مع كونها
للماضي. (٢)

٥- اعتراض أدلة المجيزين:

أ- اعتُرِضَ السماع بأن السماع محمول على حكاية الحال. (٣)
ب- اعتُرِضَ الثاني بأن المبالغة لا تزيد قدرة العامل على العمل، ألا ترى أن
"ذبح" مشددة، لا يمكن أن تكون أقوى في العمل من "ذبح" غير مشددة، هذا
أشار إليه ابن الضائع في صدر المسألة.

الترجيح

أحسب أن أقرب القولين الثاني، وذلك لما يلي:

أ- أن السماع جاء به، والقياس لا يقوم معه.
ب- حملها على اسم الفاعل في العمل، فإذا كان يجوز عمله في الماضي،
فكذلك يجوز عملها في الماضي، وهذا بناء على ما ترجح عندي من جواز عمل
اسم الفاعل، وهو بمعنى الماضي، ودون "أل". (٤)
ج- أن منع عملها حَجْرٌ على المتكلم دون دليل صريح، واللغة ليست
كالعبادة، فالأصل فيها جواز استخدام أي أسلوب، ما لم يصطدم بالمنقول من
كلام العرب.

ويتراءى لي أن ما ذهب إليه ابن الضائع، ليس الأرجح في المسألة.

(١) انظر: البسيط: ١٠٥٦/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٢/٢٢٨ والبسيط: ١٠٥٦/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٥/١ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٢/٢٢٩ والبسيط:
١٠٥٧/٢.

(٤) انظر: المسألة الرابعة والستين: ٤٠٨.

٦٨ - الخلاف في نصب "فَعِل" المفعول به.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "زعم المازني والمبرد أن "فَعِلًا فَعِيلًا" لا يجوز لهما أن يعملوا عمل اسم الفاعل؛ لأن هذين البنائين في الأصل، إنما ينيان مما لا يتعدى، ...، وكذلك "فَعِل" إنما يبنى من "فَعِل" الذي لا يتعدى، كقولهم: بطر وفرح، فهو بَطْرٌ وْفَرِحٌ، فكيف يتعديان؟

فلا يتصور أن ينصبا إلا على التشبيه بالمفعول به، ...، وهذا الذي قالاه صحيح، وإنما كلام سيويه فيهما، إذا بنيا من المتعدي، ك: حذرٌ من "حذر"، ...؛ لكنهما زعما أن ما بني منهما مما يتعدى، يبنى بناء ما لا يتعدى؛ حملا على ما هو الأصل فيهما، فلم يَرِدْ بهما التعدي، وزعم سيويه أنه قد ورد النصب بهما، وأنشد في "فَعِل" هذا البيت^(١):

حذرٌ أمورا
.....

(١) البيت من الكامل، قيل: لأبان اللاحقي وقيل: لابن المقفع، والصحيح أنه مجهول القائل، وهو في الكتاب: ١١٣/١ والمقتضب: ١١٥/٢ والجمل: ٩٣ وشرح السيرافي: ٢٢٥/١ والتبصرة والتذكرة: ٢٢٧/١ والنكت: ٢٤٧/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٥٤/١ وشرح المفصل: ٧١/٦ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٢/١ وشرح التسهيل: ٨١/٣ وشرح الكافية للرضي: ٤٢٢/٣ والبسيط: ١٠٥٨/٢ والارتشاف: ٢٢٨٢/٥ والمساعد: ١٩٤/٢ وشرح الأشموني: ٣٠٢/٢ والخزانة: ١٦٩/٨ والمعجم المفصل: ٤٠٤/١.

والشاعر أبان بن عبد الحميد الرقاشي، شاعر عباسي مكثّر، مدح البرامكة، توفي سنة مائتين. انظر: الأغاني: ١٦٤/٢٣ والأعلام: ٢٧/١.

عبد الله بن المقفع، كان مجوسيا، ثم أسلم، وأول من عني بالترجمة، فترجم كتب أرسطو طاليس، وكتاب كليلة ودمنة، وله رسائل، منها: الأدب الصغير والأدب الكبير وغيرها، قتل متهما بالزندقة سنة ثنتين وأربعين ومائة. انظر: وفيات الأعيان: ١٥١/٢ وسير النبلاء: ٢٠٨/٦.

لكن زعم المازني أنه أخبره أبو يحيى اللاهقي أن سيبويه لقيه، فسأله: هل يحفظ في إعمال "فعل" شيئاً؟

قال اللاهقي: فصنعت له هذا البيت، قال المازني: فلا حجة فيه؛ لأنه مصنوع، وليس من كلام العرب، فيقال للمازني: هذا اللاهقي قد أخذ على نفسه بالكذب لسبويه، وسبويه لا يُروى إلا عن العرب، أو عن ثقة، وقل ما يروي عن غير العرب، إلا ويذكر الرواي له عنها، ولو كان اللاهقي عنده ممن يأخذ عنه؛ لذكره في كتابه، فالظاهر أن اللاهقي كذب للمازني، ولا ترد رواية سيبويه بقول من قد أقرّ على نفسه بالكذب، بل قد تبين في أصول الفقه أن طعن الثقة في الثقة، بمثل هذا لا يقبل، فثبت، ولا بدّ الحكم بهذا البيت، على أن غير سيبويه قد روى إعمال "فعل" في غير هذا البيت، وهو قوله^(١):

أتاني أنّهم مزقونَ عِرْضِي جِحَاشُ الكِرْمَلين، لها فديد^(٢).

ذكر ابن الضائع في نصب "فعل" للمفعول مذهبين:

(١) البيت من الوافر، وهو لزيد الخير شعره: ١٧٦ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٥٢/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٣/١ والمقرب: ١٢٨/١ وشرح التسهيل: ٨١/٣ والبسيط: ١٠٥٩/٢ والخزانة: ١٦٩/٨ والمعجم المفصل: ٢٢٨/١.

وبلا نسبة في الارتشاف: ٢٢٨٢/٥ وأوضح المسالك: ٢٢٤/٣ وشرح الأشموني: ٣٠٢/٢. جحاش: جمع جحش، وهو ولد الحمار، القاموس: ٧٥٦ مادة (الجحش)، والكرملين: مثنى كِرْمَل، وهو ماء بجبلي طيب، انظر: معجم البلدان: ٤٥٦/٤ ومعجم ما استعجم: ١١٢٥/٤ واختلّف في ضبطه، فضبط في "معجم ما استعجم" بفتح أوله، وإسكان ثانيه، وضبط في القاموس: ١٣٦٠ مادة (كِرْمَل) بكسر فسكون فكسر، وفديد: صوت، القاموس: ٣٨٩ مادة (الفديد).

وزيد الخيل هو ابن مهلهل الطائي، وقد على النبي — صلى الله عليه وسلم — سنة تسع، وسماه زيد الخير، مات عند منصرفه من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وقيل: في خلافة عمر — رضي الله عنه —. انظر: الإصابة: ٥١٣/٢ والأعلام: ٦١/٢.

(٢) شرح الجمل أ: ٢٣١، ٢٣٢/٢.

الأول: أن هذه الصيغة من أمثلة المبالغة لا تنصب المفعول، وهو مذهب المازني والمبرد.

الأخير: أن هذه الصيغة تنصب المفعول به؛ لكن على قلة، وهو مذهب سيبويه، وهو ما اختار ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحاة في نصب صيغة المبالغة "فَعِل" المفعول به، على مذهبين:

المذهب الأول: أنها تنصب المفعول به؛ لكن على قلة، وهو مذهب

سيبويه^(١) وأبي عمر الجرمي^(٢) وابن ولاد^(٣) وابن خروف^(٤) وابن يعيش^(٥) والشلوبين^(٦) وابن عصفور^(٧) وابن مالك^(٨) وابن أبي الربيع^(٩) وابن هشام^(١٠).

المذهب الأخير: أنها لا تنصب المفعول به، وهو مذهب المازني^(١)

(١) انظر: الكتاب: ١١٢/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١/٢٢٥ أ والتبصرة والتذكرة: ١/٢٢٧ وشرح التسهيل: ٣/٨٢ وشرح التصريح: ٢/٦٨.

(٣) انظر: الانتصار: ٧٠.

وابن ولاد هو أحمد بن محمد أبو العباس، كان الزجاج شيخه، من مصنفاة: المقصور والممدود، وانتصار سيبويه على المبرد، مات سنة ثنتين وثلاثين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٤٤ وبغية الوعاة: ٣٨٦/١.

(٤) انظر: شرح الجمل: ١/٥٥٢.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٦/٧٣.

(٦) انظر: التوطئة: ٢٦٤.

(٧) انظر: شرح الجمل: ١/٥٦٣، ٥٦٢.

(٨) انظر: شرح التسهيل: ٣/٨١، ٨٢.

(٩) انظر: البسيط: ٢/١٠٥٩.

(١٠) انظر: أوضح المسالك: ٣/٢١٩.

والزيادي^(٢) والمبرد^(٣) وأبي حيان^(٤) ويُنسب إلى أكثر النحويين.^(٥)

المناقشة

١ - اختلف النحاة في المذهب المنسوب إلى الجرمي على قولين:
الأول: إجازة نصب "فَعِل"، ونسبه إليه ابن السراج^(٦) والسيرافي
والصيمري والأعلم^(٧) وابن مالك والشيخ خالد الأزهري، وسبق العزو إلى
كتبهم، في ذكر القائلين بالمذهب الأول.
الأخير: أنه منع عمله في المفعول به، ونسبه إليه أبو حيان.^(٨)
قلت: والذي أميل إليه أن الأول هو مذهب الجرمي؛ لأن القائلين به أكثر،
وفيه من متقدمي النحاة، ولعل مما يؤكد هذا أن الصميري يقول: "ووافقه في
"فَعِل" أبو عمر الجرمي، وخالفه في "فَعِيل" "^(٩).

(١) انظر: شرح السيرافي: ١/٢٢٥ أ والنكت: ١/٢٤٧ وشرح الحمل لابن خروف: ١/٥٥٥ وشرح
المفصل: ٦/٧٢ وشرح الحمل لابن عصفور: ١/٥٦٢ وشرح التسهيل: ٣/٨١ والبسيط:
٢/١٠٥٩، ١٠٥٨ والارتشاف: ٥/٢٢٨٣ والخزانة: ٨/١٧١.

(٢) انظر: السابق: ٥/٢٢٨٣ والزيادي هو إبراهيم بن سفيان، قرأ على سيبويه كتابه، ولم يتمه،
وروى عن أبي عبيدة والأصمعي، وله من التصانيف: النقط والشكل، وشرح نكت سيبويه وغيرها،
مات سنة تسع وأربعين ومائتين. انظر: معجم الأدباء: ١/١٠٠ وبغية الوعاة: ١/٤١٤.

(٣) انظر: الارتشاف: ٥/٢٢٨٣.

(٤) انظر: السابق: ٥/٢٢٨٣ قال أبو حيان: "والذي أختاره جواز القياس في (فَعول وفعّال ومفعّال)،
والاقتصار في (فَعيل وفعّل) على المسموع".

(٥) انظر: المقتضب: ٢/١١٤ وشرح السيرافي: ١/٢٢٤ ب والنكت: ١/٢٤٦ وشرح المفصل: ٦/٧٢
والارتشاف: ٥/٢٢٨٣ وجمع الهوامع: ٣/٥٩.

(٦) انظر: الأصول: ١/١٢٥ لكنه قال: "فإنه يجيزه على بعد".

(٧) انظر: النكت: ١/٢٤٨.

(٨) انظر: الارتشاف: ٥/٢٢٨٣ وجمع الهوامع: ٣/٥٩.

(٩) التبصرة والتذكرة: ١/٢٢٧.

وإذا أخذ بكلام الصميري كان أبو حيان قد عكس، فجعل مذهب الجرمي في "فعل" هو مذهبه في "فعل".

٢- مما يحتاج إلى نظر أن ابن مالك وابن الضائع والرضي أهملوا شاهدا من شاهدي سيبويه على إعمال "فعل"، وهو قول الشاعر^(١):

أَوْ مِسْحَلٌ شَنْجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ بِسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ
فأقرب الظن أن البيت سقط من نسخ الكتاب التي لدى هؤلاء النحاة.

٣- مستند المذهب الأول:

١- من السماع:

قول الشاعر:

حَذِرُ أُمُورًا، لَا تَضِيرُ، وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وقول الآخر^(٢):

أَوْ مِسْحَلٌ شَنْجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ بِسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

وقول الآخر:

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عَرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدُ

(١) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه: ١٥٤ وشرح السيرافي: ٢٢٤/١ ب وشرح أبيات سيبويه: ٢٤/١ وشرح المفصل: ٧٢/٦ وشرح الأشموني: ٣٠٣/٢ والخزانة: ١٦٩/٨ والمعجم المفصل: ٨٨٠/٢، ولابن أحمري في الكتاب: ١١٢/١ والنكت: ٢٤٦/١.

مسحل: حمار الوحش، اللسان: ٣٢٩/١١ مادة (سحل)، شنج: متقبض، القاموس: ٢٥٠ مادة (الشنج) وعِضَادَةٌ: ناحية، اللسان: ٢٩٣/٣ مادة (عضد)، سمحج: طويل الظهر، القاموس: ٢٤٨ مادة (السمحج)، وسراته: أعلاه، القاموس: ١٦٧٠ مادة (السرى)، ندب: جمع ندبة، وهي أثر الجرح الباقي، القاموس: ١٧٥ مادة (الندبة)، كلوم: الجروح، القاموس: ١٤٩١ مادة (الكلام).

وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٢ والارتشاف: ٢٢٨٢/٥.

(٢) سبق تخريجه قبل قليل.

حيث عمل "حذر وشنج ومزقون" في "أمورا وعضادة وعرضي"، فانتصبت الأخيرة مفعولات لها.

ب- من القياس: حملة على اسم الفاعل، الذي هو أصلها. (١)

٤- مستند المذهب الأخير:

١- اعتراض سماع المذهب الأول:

أما البيت الأول، فطعن فيه المازني، بأن أبان اللاحقي صنعه لسيبويه، حين سأله سيبويه هل يحفظ شيئا في إعمال "فعل"؟، فهو مصنوع، ولا حجة فيه. (٢)
وقيل: إن البيت لابن المقفع، فلا حجة فيه. (٣)

وفي البيت الثاني انتصبت "عضادة" على أيهما ظرف، وليس مفعولا به. (٤)

ب- أن "فعل" بناء وُضع للذات والهيئة، التي يكون عليها الإنسان، ولم يوضع؛ ليكون جاريا مجرى الفعل. (٥)

قلت: ويفهم من هذا أن فَعَلَ "فعل" لا يتعدى، وإن جاء فعلها متعديا، فـ"فعل" محمول على الأصل فيه، وهو عدم التعدي، كما في نص ابن الضائع.

(١) انظر: شرح التصريح: ٦٨/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ١١٥/٢ وشرح السيرافي: ١٢٢٥/١ والنكت: ٢٤٧/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٥٥/١ وشرح المفصل: ٧٢/٦ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٢/١ وشرح التسهيل: ٨١/٣ وشرح الكافية للرضي: ٤٢٢/٣ والبسيط: ١٠٥٨/٢ والخزانة: ١٧١/٨.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١٢٢٥/١ والنكت: ٢٤٧/١ وشرح المفصل: ٧٢/٦ وشرح التسهيل: ٨١/٣.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٤/١ ب وشرح المفصل: ٧٢/٦ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٣/١ والخزانة: ١٧٠/٨.

(٥) انظر: المقتضب: ١١٤/٢ والأصول: ١٢٥/١ وشرح السيرافي: ٢٢٤/١ ب والنكت: ٢٤٦/١ وشرح المفصل: ٧٢/٦.

الترجيح

أحسب أن أقرب القولين القائل بعملها؛ لكن على قلة، وذلك لما يلي:

أ- أن الصحيح في البيت الأول أنه مجهول القائل، وليس من صناعة اللاحقي، ثم لو كان من صناعته، فقد أقرّ على نفسه بالكذب، والكاذب لا يصدق، فيكون لقاءه سيويه كذبا. (١)

ب- أن العضادة في البيت الثاني اسم للقوائم، والأسماء ما عدا اسمي الزمان والمكان لا تجعل ظروفًا بالقياس. (٢)

قلت: والذي أميل إليه أن ما اعترض به الأولون أقرب إلى الصواب، ويؤيد هذا أن الشاعر قال قبل هذا البيت (٣):

حَرْفٌ أَضْرَبُ بِهَا السِّفَارُ، كَأَنَّهَا بَعْدَ الْكَلَالِ مُسَدَّمٌ مَحْجُومٌ

فالشاعر يصف ناقته بالضمور والتعب، فيكون من الطبيعي أن تكون كحمار الوحش الذي تقبض في ناحية الأتان، فهو بطيء ثقيل.

ج- أن السماع قد صح به، سواء في بيت زيد الخيل، الذي لم يطعن فيه المانعون (٤)، أو في بيت سيويه الذي أورده.

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٥٥٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٣/١ والبسيط: ١٠٥٩/٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٤/١ ب وشرح المفصل: ٧٣/٦ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٣/١ والخزانة: ١٧٠/٨.

(٣) انظر: ديوان لبيد — رضي الله عنه —: ١٥٣ والخزانة: ١٧٠/٨.

والحرف: الناقة الضامرة، القاموس: ١٠٣٣ مادة (الحرف)، والكلال: الإعياء، القاموس: ١٣٦١ مادة (الكل)، ومسدّم: الفحل المنوع من الضراب، القاموس: ١٤٤٦ مادة (السدّم)، ومحجوم: المشدود الفم؛ لثلا يعض، القاموس: ١٤١٠ مادة (الحجم).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٥٥٢/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٣/١ وشرح التسهيل: ٨١/٣.

ويتضح بعد هذا أن ما ذهب إليه ابن الضائع هو الأقرب إلى الصواب.

٦٩ - الخلاف في نصب "فعل" المفعول به.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأُنشد سيبويه في إعمال "فعل" قوله^(١):
حتّى شأها كليلٌ موهناً عمِلٌ باتت طراباً، وباتَ الليلَ لم ينم
فزعم أن "موهناً" مفعول بـ "كليل"، وأن المعنى: حتى شأها برق يُكِلُّ
الموهن، وهو وقت من الليل، أي: هذا البرق؛ لكثرة عمله، قد أتعب هذا الوقت؛
لكثرة عمله فيه، وهذه مبالغة حسنة في الشعر، كما يقال لكثير الصيام: قد أتعبت
نهارك بالصيام، وليلك بالقيام، وعجز البيت، ... يدل على ذلك.
وزعم الخضم أن "كليل" إنما هو مبني من "كل" أي: تعب، وموهناً: منصوب
على الظرف، وهذا المعنى يناقضه عجز البيت؛ لأن التعب لا يوصف بكثرة
العمل، ... ولا شك أن "رحيم" مبني من "رحم" فما المانع من أن يعمل عمله.
وغاية تعليلهم يقتضي قلة عملها، وكذا زعم سيبويه^(١).

(١) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين: ١٩٨/١ والكتاب: ١١٣/١
وشرح السيرافي: ١/٢٢٥ أ والتبصرة والتذكرة: ١/٢٢٦ والنكت: ١/٢٤٧ وشرح المفصل: ٦/٧٢
وشرح التسهيل: ٣/٨٠ والخزانة: ٨/١٦١ والمعجم المفصل: ٢/٩٤٦.
وبلا نسبة في: المقتضب: ٢/١١٤ وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٦٢ وشرح الكافية للرضي:
٣/٥٨٩ والبسيط: ٢/١٠٦٠.

شأها: ساقها، القاموس: ١٦٧٤ مادة (الشأو)، وكليل: برق ضعيف، القاموس: ١٣٦١ مادة
(الكل)، وموهناً: نصف الليل، أو بعد ساعة منه، القاموس: ١٥٩٩ مادة (الوهن)، طراباً: فرحات،
القاموس: ١٤٠ مادة (الطرب).

وساعدة بن جؤية الهذلي، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام. انظر: الأعلام: ٣/٧٠ ومعجم
الشعراء د. عفيف: ١١٠.

ذكر ابن الضائع في عمل "فعليل" في المفعول به مذهبيين:
الأول: أن "فعليل" لا ينصب المفعول به، وهو قول المازني والمبرد^(٢).
الأخير: أنه ينصب المفعول به؛ لكن على قلة، وهو مذهب سيوييه، واختاره
ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحاة في نصب "فعليل" المفعول به على مذهبيين:
المذهب الأول: أنه ينصب المفعول به؛ لكن على قلة، وهو مذهب
سيوييه^(٣) والصيمري^(٤) وابن خروف^(٥) وابن يعيش^(٦) وابن عصفور^(٧) وابن
مالك^(٨) والشلوين^(٩) وابن أبي الربيع^(١٠) وابن هشام^(١١) والبغدادي^(١٢) ونسبه
أبو حيان إلى الجرمي^(١٣).

-
- (١) شرح الجمل أ: ٢٣٣/٢، ٢٣٢.
 - (٢) انظر: الرسالة: ٤١٩.
 - (٣) انظر: الكتاب: ١١٤/١، ١١٠.
 - (٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٢٦/١.
 - (٥) انظر: شرح الجمل: ٥٥٢/١.
 - (٦) انظر: شرح المفصل: ٧٣/٦.
 - (٧) انظر: شرح الجمل: ٥٦٤/١، ٥٦٣، ٥٦١.
 - (٨) انظر: شرح التسهيل: ٨١/٣.
 - (٩) انظر: التوطئة: ٢٦٤.
 - (١٠) انظر: البسيط: ١٠٦١/٢.
 - (١١) انظر: أوضح المسالك: ٢١٩/٣.
 - (١٢) انظر: الخزانة: ١٦٠/٨.
 - (١٣) انظر: الارتشاف: ٢٢٨٣/٥ وجمع الهوامع: ٥٩/٣.

المذهب الأخير: أنه لا ينصب المفعول به، وهو مذهب المازني^(١) والمبرد^(٢) وابن
وابن السراج^(٣) والرضي^(٤) وأبي حيان^(٥).

المناقشة

١ - مستند المذهب الأول:

١- من السماع:

قول العرب: **إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءٌ مِنْ دَعَاهِ**.^(٦)

وقولهم: وهو **سَمِيعٌ الدَّعَاءِ**.^(٧)

وقولهم: إنه **سَمِيعٌ دَعَائِيَّ وَدَعَاءِكَ**.^(٨)

وقولهم: وهو **حَفِيزٌ عِلْمِكَ**، و **عِلْمٌ غَيْرِكَ**، وقولهم: هو **عَلِيمٌ عِلْمِكَ**، و **عِلْمٌ غَيْرِكَ**.^(٩)

وقولهم: هو **سَمِيعٌ قَوْلِكَ**، و **قَوْلٌ غَيْرِكَ**.^(١٠)

فـ **"سَمِيعٌ وَحَفِيزٌ"** قد نوّنت، فنصبت ما بعدها على المفعول به.
وقول الشاعر^(١):

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٢٣١/٢ والبسيط: ١٠٥٩/٢ والارتشاف: ٢٢٨٣/٥.

(٢) انظر: المقتضب: ١١٣/٢.

(٣) انظر: الأصول: ١٢٤/١.

(٤) انظر: شرح الكافية: ٤٢٢/٣.

(٥) انظر: الارتشاف: ٢٢٨٣/٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ٨٠/٣.

(٧) انظر: الارتشاف: ٢٢٨٢/٥.

(٨) انظر: السابق: ٢٢٨٢/٥ والمساعد: ١٩٣/٢.

(٩) انظر: الارتشاف: ٢٢٨٢/٥.

(١٠) انظر: الخزانة: ١٦٠/٨.

فتاتانِ أمّا منهما فشيبيهُةٌ هلالاً، وأخرى منهما تُشْبهُ البَدْرَا
حيث نصب "شبيهُة"، وهو مؤنث "فعليل" المفعول به، وهو "هلالاً".
وقول الشاعر^(٢):

حتّى شآها كليلٌ موهنا عميلٌ باتت طراباً، وبات الليل، لم ينم
حيث نصب "كليل" المفعول به، وهو "موهنا".

ب- القياس على اسم الفاعل؛ لأنه أصلها.^(٣)

ج- أن صفات المبالغة، إذا كانت معدولة، جاز أن تتعدى.^(٤)

٢- مستند المذهب الأخير:

أ- أن "فعليل" يُصاغ من الفعل غير المعتدي، فلا ينصب المفعول به، وما
جاء مصوغاً من الفعل المعتدي، فهو ملحق بغير المعتدي في عدم نصبه المفعول.^(٥)
ب- اعتراض السماع:

(١) البيت من الطويل، وهو لعبيدالله بن قيس الرقيات في ديوانه: ٨٩ لكن برواية لا شاهد فيها، وهي:

فتاتانِ أمّا منهما فشيبيهُةٌ الـ هلال، وأخرى منهما تشبه الشمسا

وشرح التصريح: ٦٨/٢ والمعجم المفصل: ٣١٣/١، وقال: "ولم أعر عليه في ديوانه"، وقد وجدته
فيه، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١٠٣٧/٢ وشرح التسهيل: ٨٠/٣ وعمدة الحفاظ وعدة
اللافظ: ٦٨٠/٢ وأوضح المسالك: ٢٢٢/٣ وشرح الأشموني: ٣٠٢/٢.

عبيدالله بن قيس من بني عامر، وسمي الرقيات؛ لأنه كان يشب بثلاث نسوة، اسم كل واحدة
منهن رقية، شاعر أموي، مات سنة خمس وثمانين. انظر: الشعر والشعراء: ٣٦٦ والأعلام: ١٩٦/٤.
(٢) سبق تحريجه في: ٤٢٦.

(٣) انظر: شرح التصريح: ٦٨/٢.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٢٦/١ وشرح المفصل: ٧٣/٦.

(٥) انظر: المقتضب: ١١٣، ١١٤/٢ والأصول: ١٢٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦١/١.

فالبيت الأول، انتصب فيه "موهنا" على أنه ظرف، وليس مفعولا به،
والظرف يعمل فيه معنى الفعل. (١)

قلت: والبيت الآخر، لم أجد نحويا، اعترض عليه؛ لكن يمكن أن يعترض
باختلاف روايته، فرواية الديوان، لا شاهد فيها، وهي:

فتاتان أمّا منهما فشيبة الـ هلال، وأخرى منهما تشبه الشمسا

الترجيح

أحسب أن أقرب القولين الأول، وذلك لما يلي:

أ- أن السماع قد صح به نثرا، والسماع يُسقط القياس.

ب- أن النحاة اختلفوا في مراد سيبويه من بيت ساعدة الذي أورده على

مذهبين:

الأول: أن سيبويه أورده استشهدا به على نصب "فعل" للمفعول به، وهؤلاء
هم المبرد (٢) والسيرافي (٣) والصيمري (٤) وابن يعيش (٥) وابن عصفور. (٦)

الآخر: أن سيبويه أنشده شاهدا على أن "فاعلا" قد يعدل إلى "فعل"، وهو
مذهب ابن مالك (٧) وابن هشام (٨) والبغدادي. (٩)

(١) انظر: المقتضب: ١١٤/٢ والتبصرة والتذكرة: ٢٢٧/١ وشرح المفصل: ٧٣/٦ وشرح الجمل لابن
عصفور: ٥٦٣/١ وشرح الكافية للرضي: ٤٢١/٣ والبسيط: ١٠٦٠/٢ ومغني اللبيب: ٤٣٥/٢
والخزانة: ١٥٥، ١٥٦/٨.

(٢) انظر: المقتضب: ١١٤/٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ١/٢٢٥ أمله إلى هذا الرأي يلحظ من عدم تعقبه.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٢٧/١.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٧٣/٦.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٦٣/١.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٨٠/٣.

(٨) انظر: مغني اللبيب: ٤٣٥/٢.

قلت: وأظن الأخير هو الأوفق بكلام سيبويه؛ لأنه قال أولاً: "وأجروا اسم
الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به
ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة" (٢) ثم ابتداءً
بسوق الأمثلة على هذا التحويل من صيغة "فاعل" إلى أمثلة المبالغة.
ويقوي هذا أن القول بأن سيبويه أراد أن "فعيلاً" ينصب مفعولاً، اضطر أهله
إلى التأويل، فقالوا: إن "كليل" بمعنى "مُكِلِّ"، وهذا خلاف الأصل، ثم ليس هناك
ما يدعو إلى الاستمسك بهذا البيت، وقد ورد عن العرب نثر، فيه ما يدل على
إعمال "فعيل".
ويظهر مما تقدم أن الأقرب القول بعمل "فعيل" في المفعول به؛ لكن على قلة،
وهذا ما ذهب إليه ابن الضائع.

(١) انظر: الخزانة: ١٦٠/٨.

(٢) الكتاب: ١١٠/١.

باب: الصفة المشبهة.

٧٠ - الخلاف في توجيه قول الشاعر:

أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميता الأعالي جونتنا مصطلاهما

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "الأصل في هذا — كما تقدم — : مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، ثم لما أسندنا الصفة إلى ضمير الرجل في اللفظ، وجئنا بالوجه بيانا، كان ينبغي أن نأتي به معرَفا بالألف واللام، وهو الأحسن، أو نكرة؛ ليكون كالأجنبي؛ ...، فجاء به معرَفا بالضمير، فجاء الضمير مكررا، فانتصب على التشبيه بالمفعول به، فقلنا: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، كما تقول: مررت برجلٍ ضاربٍ أباه، ثم أضفناه، فقلنا: حسنٍ وجهه، كما تقول: ضاربٍ أبيه، فلا مانع من هذا أصلا، فهذا قياسه، فليس فيه إضافة الشيء إلى نفسه في المعنى... وهذه هي التي أجاز سيبويه، وأنشد حجة عليها قوله^(١):

(١) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه: ١٠٨ لكن البيت الأول بلفظ:

أمن دمتين عرج الركب فيهما بحقل الرخامي، قد أنى لبلاهما

وفي الكتاب: ١٩٩/١ وشرح السيرافي: ٣٣٣/٢ وشرح أبيات سيبويه: ٧/١ والتبصرة والتذكرة: ٢٣٤/١ والنكت: ٣٠١/١ وإصلاح الخلل: ٢١٢ وشرح التسهيل: ٩٩/٣ وشرح الكافية للرضي: ٤٣٧/٣ وجمع الهوامع: ٦٦/٣ والخزانة: ٢٩٣/٤ الدرر: ٣٢٦/٢ والمعجم المفصل: ٨٣٦/٢ وبلا نسبة في البغداديات: ١٣٣ والخصائص: ٤٢٠/٢ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٦٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٣/١ والبسيط: ١١٠٠/٢ والأشموني: ٩/٣.

الدمنة: آثار المكان، القاموس: ١٥٤٤ مادة (الدمن)، وعرج: أقام، القاموس: ٢٥٣ مادة (عرج)، والرخامي: نبت، القاموس: ١٤٣٦ مادة (الرخم)، عفا: امتح، القاموس: ١٦٩٣ مادة (العفو)،

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرَّحَامَى، قَدْ عَفَا طَلَّاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي، جَوْنَتَا مُصْطَلَّاهُمَا

فـ"جارتا صفا" فاعل بـ"أقامت"، كميता الأعالي: صفة للجارتين، أصلهما: جارتا صفا كُمَيْتُ أَعَالِيهِمَا، جَوْنُ مُصْطَلَّاهُمَا، فـ"أعاليهما" فاعل بـ"كमित"، و"مصطلاهما" فاعل بـ"جون"، ثم أسند الصفتين إلى الجارتين، فكان ينبغي أن يقول على هذا: كميता الأعالي جونتَا المصطلي، فيأتي بهما بالألف واللام، فأتى بالأول على هذا، وترك الألف واللام من المصطلي، وعرفه بالإضافة إلى ضمير الجارتين، وأضاف "جونتَا" إلى المصطلي، ولذلك حذف نون التثنية، كما زعم سيبويه.

وزعم المراد أن الضمير في "مصطلاهما" ليس يرجع إلى الجارتين، فيلزم ما ذكر سيبويه، قال: "بل الضمير عائد إلى "الأعالي"، وثناه؛ حملا على المعنى؛ لأن الأعالي أعلنتان، فتقديره على هذا: جونتَا مصطلي الأعالي، ...، فما زعم سيبويه في البيت هو الصحيح، لا يجوز غيره". (١)

ذكر ابن الضائع في قول الشماخ "جونتَا مصطلاهما" مذهبين:

الأول: أنه جائز، وهو محمول على إضافة الصفة المشبهة إلى معمول، يشتمل على ضمير الموصوف، كقولك في الصفة المشبهة: هندٌ حسنةٌ وجهها، فيكون الضمير في "مصطلاهما" عائدا إلى "جارتا صفا" وهو قول ابن الضائع، ونسبه إلى سيبويه.

وربعيهما: داريهما، القاموس: ٩٢٧ مادة (الربع)، وكميتا: الكُمَيْتة: لون بين السواد والحمرة، اللسان: ٨١/١ مادة (كمت)، وجونتَا مصطلاهما: الجون هنا الأسود، القاموس: ١٥٣٣ مادة (الجون) والخزانة: ٢٩٥/٤ والمصطلي: اسم مكان الاحتراق، الخزانة: ٢٩٥/٤.
(١) شرح الجمل أ: ٢٤٩/٢-٢٥٢.

الأخير: أنه محمول على غير إضافة الصفة إلى معمول، يشتمل على ضمير الموصوف؛ لأن ذلك لا يجوز، ونسبه ابن الضائع هذا القول إلى المبرد.

آراء النحويين

اختلف النحاة في بيت الشماخ على قولين:

القول الأول: أن البيت محمول على إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها، مشتملا على ضمير الموصوف، كما في نحو: هندٌ حسنةٌ وجهها، فيكون الضمير في "مصطلهما" عائدا على "جارتا صفا"، وهو مذهب سيبويه^(١) وابن جني^(٢) والأعلم^(٣) وابن خروف^(٤) وابن يعيش^(٥) وابن عصفور^(٦) والرضي^(٧). وهذا هو المذهب الذي قال به ابن الضائع.

القول الأخير: أن البيت محمول على غير إضافة الصفة إلى معمولها، مشتملا على ضمير الموصوف؛ لأن ذلك لا يجوز. فالضمير الذي في "مصطلهما" لا يعود على "جارتا صفا"، بل يعود إلى "الأعالي" وهي وإن كانت جمعا، فالمراد بها التثنية^(٨)،

(١) انظر: الكتاب: ١٩٩/١.

(٢) انظر: الخصائص: ٤٢١/٢، ٤٢٠.

(٣) انظر: النكت: ٣٠٢/١.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٥٦٦/١، ٥٦٥.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٨٧/٦.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٥٧٤/١.

(٧) انظر: شرح الكافية: ٤٣٨/٣.

(٨) انظر: شرح السيرافي: ٣٤٢/٢ والبغداديات: ١٣٨-١٤٠ والخصائص: ٤٢١/٢ وإصلاح الخلل: ٢١٦ والنكت: ٣٠٢/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٤/١ وشرح التسهيل: ٩٩/٣ وشرح الكافية للرضي: ٤٣٧/٣ والبسيط: ١١٠١/٢ وجمع الهوامع: ٦٦/٣ والخزانة: ٢٩٧/٤.

وهو منسوب إلى المبرد.^(١)

المناقشة

١ - نسب ابن الضائع إلى سيبويه جواز إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها مشتملا على ضمير الموصوف، وأورد نص سيبويه ببعض التغيير، فقال: "فقال: وقد يجوز في الشعر: حسنة وجهها"^(٢).

وأحسب أن سيبويه لا يرى جواز ذلك، وإن حمل البيت عليه، ويعضد ذلك قوله: "وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها، ...، وذلك رديء"^(٣). فسيبويه جعله خاصا بالشعر، ثم تبنى بكونه رديئا في الشعر، فدل ذلك — في ظني — على أنه لا يجوز إلا ضرورة.

٢ - الخلاف في توجيه البيت قائم على خلاف آخر، وهو الخلاف في إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها المضاف إلى الضمير نحو: هندٌ حسنة وجهها، وهذا الوجه من الصفة المشبهة فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يجوز في ضرورة الشعر، وهو مذهب سيبويه، وتقدم عزوه.

الثاني: أنه لا يجوز مطلقا، وهو منسوب إلى المبرد، وتقدم عزوه.

الأخير: أنه جائز؛ لكنه قليل، وهو مذهب الكوفيين^(٤)، واختاره ابن مالك^(٥)

(١) انظر: إصلاح الخلل: ٢١٦ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٦٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٤/١ وشرح التسهيل: ٩٩/٣ وشرح الكافية للرضي: ٤٣٧/٣ والبسيط: ١١٠١/٢ والارتشاف: ٢٣٥٣/٥ والمساعد: ٢١٨/٢ والأشئوني: ٩/٣ وهمع الهوامع: ٦٦/٣.

(٢) شرح الجمل أ: ٢٤٩/٢.

(٣) الكتاب: ١٩٩/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٩٦/٣ وشرح الكافية للرضي: ٤٣٦/٣ والارتشاف: ٢٣٥٣/٥ والمساعد: ٢١٨/٢ والأشئوني: ٩/٣ وشرح التصريح: ٨٤/٢ وهمع الهوامع: ٦٦/٣.

مالك^(١) وابن عقيل^(٢) والأشموني^(٣) وخالد الأزهري^(٤).

-
- (١) انظر: شرح التسهيل: ٩٦/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٠٦٩/٢.
(٢) انظر: المساعد: ٢١٧/٢.
(٣) انظر: شرح الأشموني: ٩/٣.
(٤) انظر: شرح التصريح: ٨٤/٢.

قال ابن مالك: "ومع جوازه ففيه ضعف".^(١)
وهو مذهب ابن الضائع.

رأي

قلت: وأقرب هذه الأقوال عندي الأخير؛ لأن السماع قد جاء به في غير الشعر، ومن ذلك ما يلي:

قوله — صلى الله عليه وسلم — في وصف الدجال: (أعور عينه اليمنى).^(٢)
وما في حديث أم زرع: (صِفْرُ وشاحها).^(٣)
هذا ما استدل به من يختار مذهب الكوفيين.^(٤)

ويدل له ما حكاه الكوفيون من قولهم: مررت برجلٍ حسنٍ وجهه، بنصب الوجه، وإضافته إلى ضمير الرجل^(٥) "وإذا ثبت النصب جاز الخفض؛ لأن الإضافة إنما تكون منه"^(٦).

وهذا هو ما اختاره ابن الضائع.

٣- نفى البغدادي أن يكون المذهب الثاني للمبرد، فقال: "فقد بان لك مما نقلنا عنهم — وهم أرباب النقد في هذا العلم — أن الرادّ على سيبويه، ليس المبرد، لا سيما أبو علي"^(٧).^(٨)

(١) شرح الكافية الشافية: ١٠٧٠/٢.

(٢) الحديث في البخاري: ١٢٧٠/٣ وسنن الترمذي: ٥١٤/٤ ومسند أبي يعلى: ١٩٤/١٠.

(٣) الحديث في السنن الكبرى: ٣٥٨/٥ والمعجم الكبير: ٢٦٤/٢٣ لكنه بلفظ (صفر رداها).

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٩٥/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٠٦٩/٢ وشرح الأشموني: ٩/٣ وشرح التصريح: ٨٤/٢.

(٥) انظر: إصلاح الخلل: ٢١٣ وشرح الحمل لابن عصفور: ٥٧٤/١ والبسيط: ١١٠١/٢.

(٦) شرح الحمل لابن عصفور: ٥٧٥/١.

(٧) انظر: البغداديات: ١٣٩ فقد قال: "ولست أعرف من قائل هذا القول".

(٨) الخزانة: ٣٠٣/٤.

قلت: وأظن ما ذكره البغدادي هو الصواب، وذلك لما يلي:

أ- أن متقدمي النحاة لم يشيروا إلى أنه مذهب المبرد، كالسيرافي^(١) والفراسي^(٢) وابن جني^(٣).

ب- أن المبرد نحوي كبير، فليس من السهل أن تكون أقواله مجهولة لأئمة النحو بعده.

ج- أنني لم أجد هذا المذهب المنسوب إلى المبرد في كتبه التي تحت يدي، وهي "المقتضب" و"الكامل"، ولم أجد في مآخذه على سيويه، التي في "الانتصار".

د- أحسب أن أول نحوي عزا المذهب إلى المبرد هو ابن السيد^(٤)، ثم تتالى النحاة بعده، كلهم ينسبه إليه.

الترجيح

بما تقدم يظهر لي أن الأقرب إلى الصحة ما ذهب إليه ابن الضائع، وسبقه إليه الكوفيون، فيكون بيت الشماخ جائزا في السعة.

(١) انظر: شرح السيرافي: ٣٣/٢ ب و ٣٤ أ.

(٢) انظر: البغداديات: ١٣٩.

(٣) انظر: الخصائص: ٤٢٠/٢.

(٤) انظر: إصلاح الخلل: ٢١٦ وقد سبق تخريج مذهب المبرد، فلا يعاد مرة أخرى.

باب: التعجب.

٧١ - الخلاف في التعجب من الرباعي الذي على وزن "أفعل".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع في شروط التعجب: "الثالث: أن يكون الفعل ثلاثياً، أو على وزن "أفعل"، ولا يتعجب مما عدا هذه الأوزان إلا شذوذاً، ...، وقد خالف بعض النحويين في "أفعل"، فجعل قولهم: ما أعطاه للدرهم، وما أولاه للمعروف، شذوذاً، ...، ومذهب سيبويه جواز التعجب من "أفعل"، وذلك أن امتناع التعجب مما زاد على الثلاثة؛ لأن فيه تغييرَ الفعل، وذلك التغيير في "أفعل" كلا تغيير؛ لأنك تحذف همزة، وتأتي بمثلها، مع أنه قد كثر في كلامهم التعجب، مما هو على وزن "أفعل"، ولم يكثر في غيره".^(١)

ذكر ابن الضائع في التعجب من الرباعي الذي على وزن "أفعل" مذهبين:

الأول: أن التعجب منه لا يجوز، وما جاء منه شاذ، لا يقاس عليه، ونسبه إلى بعض النحويين.

الأخير: أن التعجب منه جائز، وهو مذهب سيبويه، وهو الذي اختار ابن الضائع، وعضد رأيه بأمرين:

١- أن علة منع التعجب من غير الثلاثي، لما فيه من تغيير الفعل، و"أفعل" التغيير فيه، لا يخرج عن صورته؛ لأن فيه حذف همزة، وزيادة أخرى.

ب- أن السماع قد كثر في التعجب منه.

قلت: ولا يغيب عن البال أن هذين الوجهين اللذين ذكرهما ابن الضائع سبق

(١) شرح الجمل أ: ٢٥٤/٢، ٢٥٣.

إلى ذكرهما شيخه أبو علي الشلوبين.^(١)

آراء النحويين

اختلف النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب^(٢):

المذهب الأول: أن التعجب من "أفعل" جائز، يقاس عليه، وهو مذهب سيبويه^(٣) والأخفش^(٤) وابن خروف^(٥) وابن هشام الخضراوي^(٦) وأبي علي الشلوبين^(٧) وابن مالك^(٨) والرضي^(٩).

وقال عنه ابن مالك: "هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه".^(١٠)

المذهب الثاني: أن التعجب منه غير جائز، وهو مذهب الأخفش سعيد^(١١) والجرمي^(١٢)

(١) انظر: التوطئة: ٢٦٨.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٩/١ والارتشاف: ٢٠٧٨/٤ والمساعد: ١٦٤/٢، ١٦٣، ٩١/٢. وشرح التصريح: ٩١/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ٧٣/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٧٤/٢ وشرح المفصل: ٩٢/٦ والتوطئة: ٢٦٨ وشرح التسهيل: ٤٦/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٩٨٩/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٣٠/٤ والمساعد: ١٦٣/٢ وشرح التصريح: ٩١/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٣٠/٤ والارتشاف: ٢٠٧٨ والمساعد: ١٦٤/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٥٧٤، ٥٧٥/٢.

(٦) انظر: الارتشاف: ٢٠٧٨/٤ والمساعد: ١٦٤/٢.

(٧) انظر: التوطئة: ٢٦٨.

(٨) انظر: شرح التسهيل: ٤٦/٣.

(٩) انظر: شرح الكافية: ٤٥١/٣.

(١٠) شرح التسهيل: ٤٦/٣.

(١١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٣٥/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٣٠/٤ والارتشاف: ٢٠٧٨/٤ والمساعد: ١٦٤/٢ وشرح التصريح: ٩١/٢.

(١٢) انظر: الارتشاف: ٢٠٧٨/٤.

والمازني (١) والمبرد (٢) وابن السراج (٣) والزجاجي (٤) والفارسي (٥) والصيمري (٦) والصيمري (٦) والزمخشري (٧) والعكبري (٨) وابن يعيش (٩) وابن عصفور (١٠).
ونسبه أبو حيان إلى جمهور البصريين. (١١)

المذهب الأخير: التفصيل، فإن كانت الهمزة للتعدية كـ: أعطى، فلا يتعجب منه، وإن كانت لغير التعدية كـ: أغفى، فيتعجب منه، وهو مذهب ابن عصفور في "المقرب". (١٢)

المناقشة

١ - ظهر مما سبق أن الأخفش روي عنه القولان الأول والثاني معا، ومثله ابن عصفور، فقد قال برأيين، الأول المنع مطلقا، قال بذلك في "شرح الجمل"، والآخر جواز التعجب، إذا كانت الهمزة لغير التعدية، وذلك في "المقرب".
وأحسب أن هذا الاختلاف في الرأي أمر طبيعي، وجبلة بشرية، تمليه معرفة جديدة أو نظرة مغايرة، وهذا التغير في الرأي أكبر دليل على أن صاحبه مازال

(١) انظر: السابق: ٢٠٧٨/٤ المساعد: ١٦٤/٢ وشرح التصريح: ٩١/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ١٧٨/٤.

(٣) انظر: الأصول: ٩٩/١.

(٤) انظر: الجمل: ١٠٠.

(٥) انظر: الإيضاح: ١١٥.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٦٦ / ١.

(٧) انظر: المفصل: ٢٣٢ و٢٧٦.

(٨) انظر: اللباب: ١٩٩/١.

(٩) انظر: شرح المفصل: ٩٣/٦.

(١٠) انظر: شرح الجمل: ٥٨٠/١.

(١١) انظر: الارتشاف: ٢٠٧٨/٤.

(١٢) انظر: المقرب: ٧٣/١.

يبحث عن الصواب أو القريب منه، والمشكلة الحقيقية أن تُكثر الاستغراب من هذه الصفة البشرية اللازمة.

٢- ظهر من سرد القائلين بالقول الثاني عدم دقة ابن مالك في قوله: " هذا مذهب سيويه والمحققين من أصحابه"، وهذا مأخذ أشار إليه أبو حيان بقوله: " وهذا مخالف، لما حكيناه من المنع، عن جمهور البصريين، الذين ذكرناهم".^(١)

٣- نسب ابن يعيش إلى المبرد القول بجواز التعجب من كل فعل مزيد^(٢)، وليس هذا منه بمقبول؛ لأن المبرد قال: " واعلم أن ما جاوز الثلاثة بغير زيادة، لم يجر أن يقال فيه: ما أفعله، وذلك لأنك إن بنيت هذا البناء حذف من الأصل حرفاً، وهذا مما لا يجوز"^(٣)، وقال — أيضاً — معللاً منع التعجب من الألوان: " وإنما امتنع هذا لشيئين:

أحدهما: أن أصل فعله أن يكون "افعلّ وافعالّ"، نحو: احمرّ، واحمارّ، ودخول الهمزة على هذا محال".^(٤)

الترجيح

أقرب الأقوال عندي الأول، وذلك لما يلي:

١- كثرة السماع، ومنه: ما أعطاه للدراهم، وما آتاه للمعروف، وما أولاه بالمعروف، وأضيعه لكذا، وما أنتنه، وما أصوبه، وما أيسره، وما أعدمه، وما أسنّه، وما أوحش داره، وما أمتعته، وما أسرفه، وما أعظم جهله، وما أظلمه، وما

(١) الارتشاف: ٢٠٧٨/٤.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٩٢/٦ وحاشية المقتضب: ١٨١/٤.

(٣) المقتضب: ١٨٠/٤.

(٤) السابق: ١٨١/٤.

أضواه. (١)

ب- أن علة منع التعجب من غير الثلاثي تَعْيُرُ الفعل، وتحويل "أفعل" إلى التعجب، لا تتغير معه صورة الفعل.
قلت: وهذان الأمران ذكرهما ابن خروف (٢) والشلوين (٣) وابن الضائع في نصه فاتحة المسألة.

ج- أن "أفعل" يشبه الثلاثي لفظاً ومعنى.

فمن جهة اللفظ أن مضارعه، واسم فاعله، وزمانه، ومكانه في عدة الحروف والحركات، وسكون الثاني، كمضارع الثلاثي.
وشبهه به من جهة المعنى كثير فمنه: سرى وأسرى، وطلع عليهم وأطلع، وعتم الليل وأعتم، وشغله الأمر وأشغله، وغطش الليل وأغطش، وخلق الثوب وأخلق. (٤)

د- أن القول بالتفصيل لا دليل عليه، والسماع قد جاء بالتعجب من "أفعل" الذي همزته للتعدية، وذلك نحو: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدرهم، وما أولاه للمعروف، وأضيعه لكذا (٥)، وقد قال ابن مالك: "ولا فرق بين ما كانت همزته

(١) انظر: المقتضب: ١٧٨/٤ والتبصرة والتذكرة: ٢٦٦/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٧٤/٢ واللباب: ٢٠٠/١ وشرح المفصل: ٩٢/٦ والتوطئة: ٢٦٨ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٠/١ والمقرب: ٧٣/١ وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣ والارتشاف: ٢٠٧٨/٤.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٥٧٤، ٥٧٥/٢.

(٣) انظر: التوطئة: ٢٦٨.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٤٨/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٠٨٩/٢—١٠٩١.

سرى وأسرى: سار عامة الليل، القاموس: ١٦٦٩ مادة (السرى)، وعتم وأعتم عنه: كفّ بعد المضى فيه، القاموس: ١٤٦٥ مادة (عتم)، وغطش وأغطش: أظلم، القاموس: ٧٧٤ مادة (غطش)، وخلق — بفتح اللام وكسرهما — وأخلق: بلي، القاموس: ١١٣٧ مادة (الخلق).

(٥) انظر: الارتشاف: ٢٠٧٨/٤.

للتعددية، ك: أعطى، وبين ما همزته لغير التعددية، ك: أغفى". (١)
ويظهر بهذا أن ما ذهب إليه ابن الضائع هو الأقرب.

٧٢ - الخلاف في التعجب من السواد والبياض.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ولهذه الصفة المتعجب منها شروط:
أحدها: أن تكون مما يزيد وينقص، ولذلك لا يتعجب من الألوان؛ لأنها على
حالة واحدة، لا تزيد ولا تنقص". (٢)
ثم قال عن مذهب الكوفيين في جواز التعجب من السواد والبياض: "لأنهما
أصلا الألوان، فتصرف فيهما، ما لم يتصرف في غيرهما من الألوان، واحتجوا بما
ورد من ذلك، فزعم من منع أن ذلك ضرورة، وما ورد منه، فقليل شاذ، لا
يقاس عليه، والمروي عن الفصحاء: هو أشد سوادا من حنك الغراب". (٣)
ذكر ابن الضائع في التعجب من السواد والبياض مذهبين:
الأول: أنه لا يجوز أسوة بغيرهما من الألوان، وهو مذهب ابن الضائع.
الأخير: أنه يجوز؛ لورود السماع، ولأن السواد والبياض أصلا الألوان، وهو
مذهب الكوفيين.

آراء النحويين

اختلف النحاة في التعجب من السواد والبياض على مذهبين:

(١) شرح التسهيل: ٤٦/٣.

(٢) شرح الجمل أ: ٢٥٣/٢.

(٣) السابق: ٢٦٠/٢.

وحنك الغراب: سواده، أو منقاره، القاموس: ١٢١٠ مادة (الحنك).

المذهب الأول: أن التعجب منهما لا يجوز، وهو مذهب سيوييه^(١)
والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والزجاجي^(٤) والفارسي^(٥) والصيمري^(٦) والجرجاني^(٧)
وأبي البركات^(٨) وابن خروف^(٩) والعكبري^(١٠) وابن الحاجب^(١١) وابن
عصفور^(١٢) وابن مالك^(١٣) والرضي^(١٤) وابن هشام^(١٥) وابن عقيل^(١٦)
والأشموني^(١٧) وخالد الأزهري^(١٨).
وهو اختيار ابن الضائع.

المذهب الأخير: أن التعجب من السواد والبياض جائز، وهو مذهب

-
- (١) انظر: الكتاب: ٩٨/٤.
 - (٢) انظر: المقتضب: ١٨١/٤.
 - (٣) انظر: الأصول: ١٠٢، ١٠٤/١.
 - (٤) انظر: الجمل: ١٠١.
 - (٥) انظر: الإيضاح: ١١٥.
 - (٦) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٦٧/١.
 - (٧) انظر: المقتصد شرح الإيضاح: ٣٨٠، ٣٨١/١.
 - (٨) انظر: الإنصاف: ١٤٨، ١٥١/١.
 - (٩) انظر: شرح الجمل: ٥٧٨/٢.
 - (١٠) انظر: اللباب: ٢٠١/١.
 - (١١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٥٣/١.
 - (١٢) انظر: شرح الجمل: ٥٧٨/١ والمقرب: ٧٢/١.
 - (١٣) انظر: شرح التسهيل: ٤٤، ٤٥/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٠٨٥/٢.
 - (١٤) انظر: شرح الكافية: ٤٥٠/٣.
 - (١٥) انظر: أوضح المسالك: ٢٦٩/٣.
 - (١٦) انظر: المساعد: ١٦٢/٢.
 - (١٧) انظر: شرح الأشموني: ١٧/٣.
 - (١٨) انظر: شرح التصريح: ٩٢/٢.

الكسائي^(١) وهشام^(٢) والكوفيين^(٣)، واختاره ابن الحاج^(٤).

المنافشة

١ - اختلف النحاة في نسبة المذهب الأخير على قولين:

الأول: أن القائل به الكوفيون، وهو قول أبي البركات^(٥) والعكبري^(٦) وابن عصفور^(٧) والرضي^(٨).

الأخير: أن القائل به بعض الكوفيين، وهو قول أبي حيان^(٩) وابن عقيل^(١٠).
وأحسب أن الأول أقرب إلى الصحة من الآخر؛ لأن المراد من القول بأن هذا مذهب الكوفيين أن غالب الكوفيين قال به، وليس المراد إجماعهم عليه، ويؤكد هذا أن الكسائي وهشاما — وهما من أئمة الكوفة — قالوا به، مما يدل على أخذ سلفهم به، ويعضده أن من نسبه إلى الكوفيين أقدم ممن نسبه إلى بعضهم.

٢ - مستند المذهب الأول:

١- أن الأصل في أفعال الألوان أن تأتي على "افعلّ أو افعال"، وهي زائدة على

(١) انظر: الارتشاف: ٢٠٨٢/٤ والمساعد: ١٦٢/٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ٢٠٨٢/٤ والمساعد: ١٦٢/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ١٤٨/١ واللباب: ٢٠١/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٨/١ وشرح الكافية للرضي: ٤٥٠/٣ والارتشاف: ٢٠٨٢/٤ والمساعد: ١٦٢/٢.

(٤) انظر: الارتشاف: ٢٠٨٣/٤.

(٥) انظر: الإنصاف: ١٤٨/١.

(٦) انظر: اللباب: ٢٠١/١.

(٧) انظر: شرح الجمل: ٥٧٨/١.

(٨) انظر: شرح الكافية: ٤٥٠/٣.

(٩) انظر: الارتشاف: ٢٠٨٢/٤.

(١٠) انظر: المساعد: ١٦٢/٢.

الثلاثة^(١)، وما جاء من الثلاثي حمل عليها.^(٢)

ب- أن من شرط المتعجب منه أن يكون قابلاً للزيادة والنقصان، واللون شيء ثبت واستقر.^(٣)

ج- الإجماع على عدم التعجب من غيرهما.^(٤)

٣- مستند المذهب الأخير:

١- من السماع:

ما جاء في الأثر عن النار: (لهيَ أسودُ منَ القارِ).^(٥)

وقول العرب: أسودُ من حَلَكِ الغرابِ.^(٦)

(١) انظر: المقتضب: ١٨١/٤ والإيضاح: ١١٥ والتبصرة والتذكرة: ٢٦٧/١ والمقتصد شرح الإيضاح ٣٨٠/١ والإنصاف: ١٥٠/١ واللباب: ٢٠١/١ وشرح المفصل: ٩٣/٦ والإيضاح في شرح المفصل: ٦٥٣/١ والمقرب: ٧٢/١ وشرح التسهيل: ٤٥/٣ وشرح الكافية للرضي: ٤٥٠/٣ وشرح التصريح: ٩٢/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤٥٠/٣.

(٣) انظر: المقتضب: ١٨٢/٤ والمقتصد شرح الإيضاح: ٣٨١/١ والإنصاف: ١٥٠/١ والإيضاح في شرح المفصل: ٦٥٣/١ وشرح التصريح: ٩٢/٢.

(٤) انظر: الإنصاف: ١٥٠/١.

(٥) انظر: الموطأ: ٦٠٩ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٨٠/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥٧٨/١ والارتشاف: ٢٠٨٣/٤ قلت: وهو حديث موقوف، وليس بمرفوع؛ لأنه من قول الصحابي، كما في الموطأ.

والقار: القير، وهو شيء أسود تطلّى به الإبل والسفن، وهو الزيت، القاموس: ٦٠١، ٦٠٠ مادة (قار والقير).

(٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٥٨٠/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٨/١ والارتشاف: ٢٠٨٣/٤.

وحلك الغراب: سواده، القاموس: ١٢١٠ مادة (الحلقة).

حيث صيغ (أفعل) التفضيل من السواد، فدل على جواز صياغة التعجب منه؛
لأنهما في هذا سواء.

وحكى الكسائي: ما أسود شعره. (١)

حيث صيغ "أفعل" التعجب من السواد.
ومن الشعر قول الشاعر (٢):

إِذَا الرَّجَالُ شَتَّوْا، وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ
وقول الآخر (٣):

جاريةٌ في درعِها الفُضفاضِ أبيضٌ من أُختِ بني إِباضِ

(١) انظر: الارتشاف: ٢٠٨٣/٤ والمساعد: ١٦٢/٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه: ١٨ والحلل: ١٣٦ وشرح الجمل لابن خروف:

٥٨٠/٢ والخزانة: ٢٣٦/٨ والمعجم المفصل: ١٨٧/١.

وبلا نسبة في معاني القرآن للقراء: ١٢٨/٢ لكن بلفظ:

أما الملوك، فأنت اليوم الأمهم لؤما، وأبيضهم سربال طباح

والجمل: ١٠٢ والمقتصد شرح الإيضاح: ٣٨١/١ والإنصاف: ١٤٩/١ وشرح المفصل: ٩٣/٦ وشرح

الجمل لابن عصفور: ٥٧٨/١ والمقرب: ٧٣/١ وشرح الكافية للرضي: ٤٥٠/٣ والارتشاف:

٢٠٨٣/٤.

وسربال: القميص، القاموس: ١٣١١ مادة (السربال).

والشاعر هو لطرفة بن العبد، وقيل اسمه عمرو، شاعر جاهلي مات في العشرين من عمره، قتله عمرو

ابن هند. الشعر والشعراء: ١٠٨—١١٠ والأعلام: ٢٢٥/٣.

(٣) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٧٦ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٧٨/٢

والخزانة: ٢٣٢/٨ نقلا عن ابن هشام اللخمي، وقال البغدادي: ٢٣٣/٨: "ولم أراه في ديوانه" والمعجم

المفصل: ١١٨٨/٣.

وبلا نسبة في الأصول: ١٠٤/١ والجمل: ١٠٢ والحلل: ١٣٨ والإنصاف: ١٤٩/١ وشرح

المفصل: ٩٣/٦ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٨/١ وشرح الكافية للرضي: ٤٥٠/٣ والارتشاف:

٢٠٨٣/٤.

بني إِباض: نسبة إلى عبدالله بن إِباض التميمي، القاموس: ٨٢٠ مادة (أبض).

حيث صيغ "أفعل" التفضيل من البياض، فدل على جواز صياغة التعجب منه.
ب- القياس: قالوا: إن السواد والبياض أصلا الألوان، فمنهما تتركب بقية
الألوان، والأصل يكون أكثر تصرفا من الفرع.^(١)

٤- اعتراض أدلة المذهب الكوفي بما يلي:

أ- أن هذا شاذ، لا يقاس عليه.^(٢)
ب- أن يكون "أفعل" التفضيل في البيتين والحديث غير مراد منه التفضيل،
وإنما يراد منه الوصف.^(٣)
ج- أن المروي عن الفصحاء: هو أشد سوادا من حنك الغراب.
قلت: وهذا تشكيك من ابن الضائع في رواية الكوفيين: هو أسود من حنك
الغراب.

د- أن قياس الكوفيين غير سديد، وذلك لأمرين:

١- أنه دعوى بلا دليل.^(٤)
٢- أن قولهم يلزم منه منع التعجب من السواد والبياض؛ لأنه إذا لم
يتعجب من الألوان المركبة، فمن باب أولى أن لا يتعجب من أصلها؛ خاصة أن
علة المنع في الأصل أقوى منها في الفرع.^(٥)

(١) انظر: الإنصاف: ١٥٠/١ واللباب: ٢٠١/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٨/١ وشرح الكافية
للرضي: ٤٥١/٣.

(٢) انظر: الأصول: ١٠٤/١ والجمل: ١٠٢ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٣٨١/١ والإنصاف:
١٥١/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٨٠/٢ واللباب: ٢٠١/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ١/
٥٧٨ والمقرب: ٧٣/١ وشرح الكافية للرضي: ٤٥١/٣ والارتشاف: ٢٠٨٣/٤.

(٣) انظر: الإنصاف: ١٥٢/١ واللباب: ٢٠١/١ وشرح الجمل لابن الضائع: ٢٦١/٢.

(٤) انظر: اللباب: ٢٠١/١.

(٥) انظر: الإنصاف: ١٥٥/١.

الترجيح

أظن أقرب القولين مذهب الكوفيين؛ لما يأتي:

أ- أن السماع قد صحّ به، وهو مقدم على قياسات البصريين التي عللوا بها منع التعجب من السواد والبياض.

ب- أن القول بأنه شاذ طريق سهل؛ لرد كل سماع يخالف مذهب النحوي، فليس هناك تفريق دقيق بين القليل والشاذ، والذي يظهر لي أن نصوص التعجب من السواد والبياض ليست من الشاذ، ويؤكد هذا قول ابن خروف: "وهو كثير". (١)

ج- أن قول ابن الضائع: "والمروى عن الفصحاء: هو أشد سوادا من حنك الغراب" لا يقدرح في رواية غيره، وإن كان يُوحى بأن ما رواه الكوفيون ليس عن الفصحاء.

ويظهر بهذا أن الأرجح ما ذهب إليه الكوفيون، وهو خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع.

٧٣ - الخلاف في "كان" الواقعة بين "ما" وفعل التعجب.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فعل التعجب إذا لم يقيّد بزمان، فهو محمول على الحال، فإذا أرادوا المضى، أدخلوا "كان" بيانا له، فقد يدخلونها بين "ما" وفعل التعجب، والقول فيها أنها زائدة، لا على زعم المؤلف أنها ناقصة؛ لأن "ما" هذه لم تدخل على فعل من الأفعال أصلا خلاف فعل التعجب إلا "كان"، ولم نجد "كان"

(١) شرح الجمل: ٥٨٠/٢.

تختص عن جميع الأفعال إلا بالزيادة، فلو لم تكن هنا زائدة، لجاز أن يدخل غيرها في موضعها، وليس كذلك، فدلّ على أنها الزائدة".^(١)

ذكر ابن الضائع في نحو: ما كان أحسن زيدا، مذهبين:
الأول: أن "كان" فيه ناقصة، وهو مذهب الزجاجي.

الأخير: أن "كان" فيه زائدة، واختاره ابن الضائع، ودليله أن "ما" هنا لا تدخل على فعل، خلاف فعل التعجب إلا "كان"، فهذه خصوصية لـ "كان"، والحكم الذي تختص به "كان" دون غيرها، هو الزيادة، ويؤكد هذا أن غير "كان" لم يقع موقعها.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "كان" من قول القائل: ما كان أحسن زيدا، على مذهبين:

المذهب الأول: أنها زائدة، وهو مذهب ابن السراج^(٢) والفارسي^(٣)

والصيمري^(٤) وابن السيد^(٥) وابن خروف^(٦) وابن يعيش^(٧) ابن عصفور^(٨) وابن مالك^(٩) والرضي^(١٠) وابن هشام^(١١)

(١) شرح الجمل أ: ٢٦٢/٢.

(٢) انظر: الأصول: ١٠٦/١.

(٣) انظر: البغداديات: ١٦٧، ١٦٨.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٦٩/١.

(٥) انظر: إصلاح الخلل: ٢١٨.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٥٧٦/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل: ١٥٠/٧.

(٨) انظر: المقرب: ٧٥/١ وشرح الجمل: ٥٨٥/١.

(٩) انظر: شرح التسهيل: ٣٦١/٣.

(١٠) انظر: شرح الكافية: ٢٣٢/٤ و١٩١/٣.

(١١) انظر: أوضح المسالك: ٢٥٧/١.

وابن عقيل^(١) والأشموني^(٢) والسيوطي^(٣).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: أنها ناقصة، وهو مذهب الجرمي^(٤) والزجاجي^(٥).

المناقشة

١ - ذكر ابن السيد في المسألة ثلاثة مذاهب، والمذهب الذي زاده منسوب إلى

السيرافي، وهو القول بأن "كان" هنا تامة.^(٦)

قلت: ونص السيرافي يدفع قوله؛ إذ قال: "ففي "كان" وجهان:

أحدهما: أن تكون زائدة، كأنك قلت: ما أحسن زيدا، ثم أدخلت "كان"؛

لتدل على الماضي، وفي "كان" ضمير الكون...

والوجه الثاني: أن تجعل "كان" مبتدأة، وتجعل في "كان" ضميرا من "ما"، وهو

اسم "كان"، وتجعل "أحسن" خبر "كان"، كقولك: زيد كان ضرب عمرا.^(٧)

فيظهر من قوله أنه يقول بزيادتها، وإن جعل لها فاعلا، وحجة السيرافي في

تقدير فاعل لها، أن الفعل لا بد له من فاعل.^(٨)

(١) انظر: المساعد: ٢٦٨/١.

(٢) انظر: شرح الأشموني: ٢٥١/١.

(٣) انظر: همع الهوامع: ٣٨٠/١.

(٤) انظر: الارتشاف: ٢٠٧٣/٤.

(٥) انظر: الجمل: ١٠٣.

(٦) انظر: إصلاح الخلل: ٢١٧.

(٧) انظر: شرح السيرافي: ١٨٤/١ أ و ب.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٥/١.

قلت: قول السيرافي ليس براجح، بل الراجح أن الزائد لا يعمل، ويدل لذلك ما يلي:

أ- "أن المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالي بخلوها من الإسناد". (١)

ب- أن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل، استغنى عن الفاعل، ويدل لذلك "قلما"، فإنه لما استعمل استعمال "ما" في أن المراد به النفي، لم يحتاج إلى فاعل. (٢)

الترجيح

أحسب أن الراجح القول بزيادتها، ولذلك أدلة:

أ- أن جعلها ناقصة، يؤدي — في ظني — إلى جعلها الفعل المتعجب منه، وهو ضعيف لما يلي:

١- أن فعل التعجب على "أفعل" لا "فعل"، ولو كانت "كان" فعل تعجب، لوجب أن تكون على وزن "أفعل". (٣)

٢- أن "كان" فعل لا يجوز أن يتعجب منه؛ لأنه لا يزيد ولا ينقص. (٤)

٤- أن "كان" فعل ناقص، ولا يجوز التعجب منه. (٥)

ب- أن فعل التعجب إنما ينصب الأسماء نحو: ما أحسن زيدا، ولم تقع الجملة موقع المفرد، فتكون في محل نصب، وعليه فلا يجوز أن يكون "أحسن

(١) شرح التسهيل: ٣٦١/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٥/١.

(٣) انظر: البغداديات: ١٦٧ وشرح المفصل: ١٥٠/٧.

(٤) انظر: البغداديات: ١٦٨ وأوضح المسالك: ٢٦٧/٣.

(٥) انظر: أوضح المسالك: ٢٦٨/٣.

زيدا" في قولك: ما كان أحسن زيدا، في موضع نصب^(١)، وبهذا يمتنع كون
"كان" ناقصة.

ج- أن غير "كان" من أخواتها لم تقع موقعها، فدل على أن هذا حكم
خاص بها، وهي لا تختص إلا بالزيادة، وهذا دليل ذكره ابن الضائع.
ويترجح في النهاية ما ذهب إليه ابن الضائع.

(١) انظر: البغداديات: ١٦٨.

باب: نعم وبئس.

٧٤ - الخلاف في "نعم وبئس"، أهما اسمان أم فعلان؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "قال الكوفيون: إنهما ليسا بفعالين، بل هما اسمان، إذا قلنا: نعم الرجل زيد، فالمعنى: الممدوح زيد، قال: ويدل على ذلك — أيضا — أنهما ليسا على أوزان الأفعال، وكذا يزعم البصريون.

أما أن تدل هذه الأشياء على أنهما اسمان فلا، ...

فلا شك أنهما فعلان في الأصل، فلما غيّر معناه، فأريد بهما المدح والذم، استعمالا كثيرا مغيّرين البناءين عن الأصل، مع أنهما من أبنية الأفعال، فإنه يقال: شهد زيد كذا، أي: شهد، ورفعهما لما بعدهما، يدل أنهما فعلان في الأصل، ودخول علامة التأنيث عليهما، والقاطع في ذلك ما رواه أبو الحسن الأخفش من أن بعض العرب يقول: نعمنا رجلين الزيدان، ونعموا رجلا الزيدون، فهذا نص على أن حكم الفعلية فيهما أكثر".^(١)

ذكر ابن الضائع في "نعم وبئس" قولين:

الأول: أنهما اسمان، وهو مذهب الكوفيين، ودليلهم أنهما ليسا على أوزان الأفعال.

الأخير: أنهما فعلان، وهو مذهب البصريين، واختاره ابن الضائع، وأورد من أدلته ما يلي:

١ - رفعهما الفاعل.

(١) شرح الجمل أ: ٢٧٣/٢، ٢٧٢.

- ٢- دخول تاء التأنيث عليهما، نحو: نعمت المرأة هند.
- ٣- اتصال الضمائر المرفوعة بهما في حكاية الأخفش: نعمنا رجلين الزيدان، ونعموا رجالا الزيدون.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "نعم وبئس" على مذهبين:

المذهب الأول: أنهما فعلان، وهو مذهب سيبويه^(١) والكسائي^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) والزجاجي^(٥) والفارسي^(٦) والصيمري^(٧) وابن الشجري^(٨) وأبي البركات^(٩) وابن خروف^(١٠) والعكبري^(١١) وابن يعيش^(١٢) والشلوبين^(١٣) وابن عصفور^(١٤)

(١) انظر: الكتاب: ٢٦٦/٣ و ١٧٩/٢.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٤/٢ والإنصاف: ٩٧/١ واللباب: ١٨٠/١ وشرح المفصل: ١٢٧/٧ وشرح التسهيل: ٥/٣ والارتشاف: ٢٠٤١/٤ والمساعد: ١٢٠/٢ وشرح الأشموني: ٢١/٣ وشرح التصريح: ٩٤/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ١٣٩/٢.

(٤) انظر: الأصول: ١١١/١.

(٥) انظر: الجمل: ١٠٨.

(٦) انظر: الإيضاح: ١١٠.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٧٤، ٢٧٥/١.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٠/٢.

(٩) انظر: الإنصاف: ١٢٦/١ وأسرار العربية: ٧٠.

(١٠) انظر: شرح الجمل: ٥٩٣/٢.

(١١) انظر: اللباب: ١٨٠/١.

(١٢) انظر: شرح المفصل: ١٢٨/٧.

(١٣) انظر: التوطئة: ٢٧٢.

(١٤) انظر: شرح الجمل: ٥٩٩/١ والمقرب: ٦٥/١.

وابن مالك^(١) والرضي^(٢) وابن عقيل^(٣) وخالد الأزهرى^(٤) والسيوطي^(٥) وهو وهو مذهب البصريين.^(٦)

المذهب الأخير: أنهما اسمان، وهو مذهب الفراء^(٧) والكوفيين.^(٨)

المناقشة

١- اختلف النحاة في نسبة المذهب الكوفي على قولين:

أ- فنسبه ابن الشجري وأبو البركات والعكبري وابن يعيش والأشثوني إلى الكوفيين.^(٩)

ب- ونسبه ابن عصفور وابن مالك وأبو حيان إلى أكثر الكوفيين.^(١٠)

(١) انظر: شرح التسهيل: ٥/٣.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٢٣٨/٤.

(٣) انظر: المساعد: ١٢٠/٢.

(٤) انظر: شرح التصريح: ٩٤/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع: ١٧/٣.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٤/٢ والإنصاف: ٩٧/١ واللباب: ١٨٠/١ وشرح المفصل:

١٢٧/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١ وشرح التسهيل: ٥/٣ والارتشاف: ٢٠٤١/٤

والمساعد: ١٢٠/٢ وشرح الأشثوني: ٢١/٣ وشرح التصريح: ٩٤.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٩/١ وشرح التسهيل: ٥/٣

وشرح الكافية: ٢٤٦/٤ والارتشاف: ٢٠٤١/٤ وهمع الهوامع: ١٧/٣.

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٤/٢ والإنصاف: ٩٧/١ واللباب: ١٨٠/١ وشرح المفصل:

١٢٧/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٩/١ وشرح التسهيل: ٥/٣ والارتشاف: ٢٠٤١/٤ وشرح

الأشثوني: ٢١/٣ وشرح التصريح: ٩٤/٢.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٤/٢ والإنصاف: ٩٧/١ واللباب: ١٨٠/١ وشرح المفصل: ٧/

١٢٧ وشرح الأشثوني: ٢١/٣.

(١٠) انظر: شرح الجمل: ٥٩٩/١ وشرح التسهيل: ٥/٣ والارتشاف: ٢٠٤١/٤.

وأحسب أن القول الأخير أدق؛ لأن الكسائي — وهو إمام الكوفيين — قال
بمذهب البصريين، وهذا أمر عزاه أهل القول الأول إلى الكسائي.

٢- مستند المذهب الأول: ما يلي:

- ١- اتصاهما بتاء التأنيث الساكنة.^(١)
- ب- اتصال ضمير الرفع البارز بهما، وذلك في قولهم: نعمتا رجلين،
ونعموا رجالا.^(٢)
- ج- بناؤهما على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه.^(٣)
- د- أنهما رافعان ناصبان، يرفعان المعارف، وينصبان النكرات، نحو: نعم
الرجل زيد، ونعم رجلا زيد^(٤)، وليسا من الأسماء العاملة عمل الفعل.^(٥)
- هـ- استتار الضمير فيهما، نحو: نعم رجلا زيد، ولا يُضْمَرُ إلَّا في فعل.^(٦)

٣- مستند المذهب الأخير: ما يلي:

- ١- دخول حرف الجر عليهما، كقول العرب: ما زيدٌ بنعم الرجل،
وكقول بعض العرب: نعم السيرُ على بئس العيرُ، وكقول أحد العرب: والله ما

(١) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٠/٢ والإنصاف: ١٠٤/١ وأسرار العربية: ٦٩ واللباب: ١٨٠/١
وشرح المفصل: ١٢٧/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٩٨ وشرح التسهيل: ٥/٣ وشرح الكافية
للرضي: ٢٤٠/٤.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٢٢/٢ والإنصاف: ١٠٤/١ وأسرار العربية: ٦٩ واللباب: ١٨٠/١
وشرح التسهيل: ٥/٣ وشرح الكافية للرضي: ٢٤٢/٤.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٢٢/٢ والإنصاف: ١١١/١ وأسرار العربية: ٦٩ وشرح المفصل:
١٢٧/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٠٨/١.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٢٢/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١.

(٦) انظر: اللباب: ١٨٠/١ وشرح المفصل: ١٢٧/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١.

هي بنعم الولدُ. (١)

ب- نداؤهما كقول العرب: يا نعم المولى، ويا نعم النصير، والنداء من علامات الأسماء. (٢)

ج- قول العرب: نعيم الرجل، وليس من أوزان الأفعال "فعليل". (٣)
د- عدم تصرفهما. (٤)

٤- اعتراض الكوفيين أدلة البصريين:

١- أن تاء التأنيث الساكنة التي لا تبدل هاء، ليست خاصة بالماضي؛ لأنها اتصلت بالحرف في قولهم: رَبَّتْ، وَثَمَّتْ، فالتاء لحقت "نعم وبئس"، كما لحقتهما. (٥)

ب- أن تاء التأنيث لا تلزم "نعم وبئس"، وهي لازمة للأفعال الماضية. (٦)

٥- اعتراض البصريين أدلة الكوفيين:

١- أن حرف الجر دخل على فعل، لا خلاف في فعليته، في قول

(١) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٤/٢ و ٤٠٥ و الإنصاف: ٩٧/١ وأسرار العربية: ٦٩ وشرح المفصل: ١٢٧/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١ وشرح التسهيل: ٥/٣ وشرح التصريح: ٩٤/٢ وجمع الهوامع: ١٧/٣.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٥/٢ و الإنصاف: ٩٩/١ وأسرار العربية: ٧٠ وجمع الهوامع: ١٧/٣.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٣/٢ و الإنصاف: ١٠٤/١ وأسرار العربية: ٧٠ وشرح الكافية للرضي: ٢٤٦/٤.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٤/٢ و الإنصاف: ١٠٤/١ وأسرار العربية: ٧٠ وشرح المفصل: ١٢٧/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١ وجمع الهوامع: ١٧/٣.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٣/٢، ٤١٢، و الإنصاف: ١٠٤/١.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٣/٢ و الإنصاف: ١٠٧/١.

الراجز (١):

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

فـ"نام" فعل بإجماع، وقد دخل عليه حرف الجر، وتفسير ذلك أن الحكاية فيه مقدره، وحرف الجر يدخل — مع تقدير الحكاية — على الفعل (٢)، فيكون التقدير في البيت: والله ما ليلي بمقول فيه: نام صاحبه، وحذف القول كثير. (٣)

وعلى هذا يحمل باقي سماعهم فتقول — مثلاً — في: نعم السير على بئس العير، تقديره: نعم السير على عير مقول فيه بئس العير. (٤)

ب- أن المنادى في: يا نعم المولى، وغيره محذوف، والتقدير: يا الله نعم المولى، ويدل على ذلك أن "نعم المولى" جملة بالإجماع، وبالإجماع لا يجوز نداء

(١) البيت من الرجز، وهو لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه: ٤١٦/٢ والمعجم المفصل: ١١١٣/٣.

وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٤٠٥/٢ والإنصاف: ١١٢/١ وأسرار العربية: ٧٠ واللباب: ١٨١/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٩/١ وشرح التسهيل: ٦/٣ وشرح الأشموني: ٢١/٣.
(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٥/٢ والإنصاف: ١١٢/١ وأسرار العربية: ٧٠ وشرح المفصل: ١٢٨/٧.

والشاعر هو أبو خالد القناني، كان من قعد الخوارج، خاطبه قطري بن الفجاءة بقوله:

أبا خالد انفر، فلست بخالد وما جعل الرحمن عذرا لقاعد
أترعم أن الخارجى على الهدى وأنت مقيم بين لصّ وجاحد
فكتب إليه أبو خالد:

لقد زاد الحياة إليّ حبّاً بناتي، إهن من الضعاف

انظر: الكامل للمبرد: ١٠٨٢/٣، ١٠٨١، وديوان الخوارج: ١٦٥.

(٣) انظر: اللباب: ١٨١/١.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٦/٢.

الجملة. (١)

ج- أن قطرباً وحده هو الذي روى: نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ، فهي رواية شاذة، ثم لو صحَّ، فليس بحجة؛ لأن "نعم" أصلها "نعم" بكسر العين، فتكون الياء إشباعاً. (٢)

د- أن عدم التصرف لا يدل على نفي الفعلية؛ لأن "عسى" فعل، ولم يتصرف^(٣)، ثم لم يتصرفاً؛ لأن دلالتها مقصورة على الآن، فالمدح والذم لما هو موجود، وليس لما كان فزال، ولا لما سيكون. (٤)

ه- أجاب البصريون عن اعتراضات الكوفيين بما يلي:

١- أن هناك فرقاً بين التاء التي في "نعم وبئس"، والتاء في (ربت وثمرت)، وذلك من وجهين:

أ- أن التاء في "نعم وبئس" لحقت لتأنيث الفاعل، فهي كالتاء التي لحقت الماضي، بخلاف التاء التي في (رَبَّتْ وثمرت)، فهي لتأنيث الحرف^(٥).

ب- أن التاء التي في الفعل ساكنة، والتاء التي لحقت الحرفين متحركة. (١)
متحركة. (١)

(١) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٩/٢ و ٤١٤ والإنصاف: ١٢٠/١ واللباب: ١٨١/١ وشرح المفصل: ١٢٨/٧ وجمع الهوامع: ١٧/٣.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤١٨، ٤١٩/٢ والإنصاف: ١٢١/١ وأسرار العربية: ٧١ واللباب: ١٨١/١.

قطرب هو محمد بن المستنير، أخذ عن سيبويه، وهو الذي سمّاه قطرباً (دويبة تدبّ ولا تفتري)، من تصانيفه: كتاب الاشتقاق، وكتاب معاني القرآن وغيرها، توفي سنة ست ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ٣٣٨ وبغية الوعاة: ٢٤٢/١.

(٣) انظر: شرح الجملة لابن عصفور: ٥٩٨/١.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٢١/٢ والإنصاف: ١٢١/١.

(٥) انظر: السابق: ٤١٦/٢ والإنصاف: ١٠٧/١.

٢- أن التاء في "نعم وبئس" تلزم في لغة شطر العرب، وليس كما يقول الكوفيون بأنها لا تلزم، ثم أن من حذفها، فقال: نعم المرأة هند، إنما حذفها؛ لأن "المرأة" واقعة على الجنس، ولا خلاف أن أسماء الأجناس يجوز تذكير أفعالها وتأنيتها. (٢)

الترجيح

أحسب أن أرجح القولين قول البصريين والكسائي؛ لما يلي:

١- أن هناك أدلة للبصريين، لم يعترض عليها الكوفيون، وهي:

١- اتصاهما بضمير الرفع البارز.

٢- بناؤهما على الفتح.

٣- استتار الضمير فيهما.

٤- أنهما يرفعان، وينصبان، وليس من الأسماء العاملة عمل الفعل.

ب- إجابة البصريين عن أدلة الكوفيين، ورد اعتراضاتهم.

ويتضح من تقدم أن ما ذهب إليه ابن الضائع هو الأرجح.

٧٥- الخلاف في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم متأخرا.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإذا [أخّرنا] (٣) الممدوح، فقلنا: نعم الرجل زيد، فالأولى أن

يبقى على إعرابه، وقُدّم خبره، وقد أجازوا أن يكون خبر مبتدأ محذوفاً، كأنه لما

قال: نعم الرجل، سئل: من الممدوح؟ فقال: زيد، أي: هو زيد.

(١) انظر: السابق: ٤١٦/٢ والإينصاف: ١٠٧/١.

(٢) انظر: السابق: ٤١٧/٢ والإينصاف: ١١١/١.

(٣) هي في المحقق (أحدنا)، ولعل الصواب ما أثبتته.

...، ومن تقدم فزعم أنه مبتدأ، وهو الأولى؛ لأن المخاطب إنما يستفيد هنا
تعيين "زيد" لا المضمرة الدال عليه".^(١)

ذكر ابن الضائع في المخصوص — إذا تأخر — مذهبين:
الأول: أن "زيد" مبتدأ، والجملة قبله خبر، وهذا هو الذي مال إليه ابن
الضائع.

الأخير: أن "زيد" خبر، والمبتدأ محذوف، والتقدير: هو زيد.

آراء النحويين

اختلف النحاة في إعراب المخصوص، إذا تأخر على خمسة مذاهب:

المذهب الأول: أن المخصوص مبتدأ، والجملة قبله خبر، وهو مذهب
سيبويه^(٢) والأخفش^(٣) وابن الباذش^(٤) وابن خروف^(٥) وابن مالك^(٦) والرضي^(٧)
والأشموني^(٨).

وإليه ذهب ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن المخصوص خبر مبتدأ محذوف، وهو مذهب ابن
الحاجب^(٩).

(١) شرح الجمل أ: ٢٧٦/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ١٧٦/٢ و١٧٧ وشرح الجمل لابن خروف: ٥٩٤/٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ٢٠٥٤/٤.

(٤) انظر: شرح الأشموني: ٢٨/٣ وشرح التصريح: ٩٧/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٥٩٤/٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل: ١٦/٣.

(٧) انظر: شرح الكافية: ٢٥٤/٤ و٢٤٦.

(٨) انظر: شرح الأشموني: ٢٨/٣.

(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٠١/٢.

المذهب الثالث: أن المخصوص يجوز فيه إعرابان:

الأول: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو زيد.

الأخير: أن يكون مبتدأ، والجمله قبله خبر.

وهو مذهب المبرد^(١) وابن السراج^(٢) والزجاج^(٣) والزجاجي^(٤) والفارسي^(٥) والفارسي^(٥) وابن جني^(٦) والصيمري^(٧) والزمخشري^(٨) والعكبري^(٩) وابن يعيش^(١٠) والشلوين^(١١) وابن هشام^(١٢).

المذهب الرابع: أن المخصوص يجوز فيه ثلاثة أوجه، الأول والثاني هما

الوجهان السابقان في المذهب الثالث، والوجه الأخير: أن يكون مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: زيد الممدوح.
وهو مذهب ابن عصفور^(١٣).

المذهب الأخير: أن المخصوص يعرب بدلا من الفاعل، وهو مذهب ابن

-
- (١) انظر: المقتضب: ١٣٩/٢.
 - (٢) انظر: الأصول: ١١٢/١.
 - (٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٧٢/٢.
 - (٤) انظر: الجمل: ١٠٨.
 - (٥) انظر: الإيضاح: ١١١، ١١٣.
 - (٦) انظر: اللمع: ٢٢٢.
 - (٧) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢٧٥/١.
 - (٨) انظر: المفصل: ٢٧٣، ٢٧٤.
 - (٩) انظر: اللباب: ١٨٥/١.
 - (١٠) انظر: شرح المفصل: ١٣٥/٧، ١٣٤.
 - (١١) انظر: التوطئة: ٢٧٣.
 - (١٢) انظر: أوضح المسالك: ٢٨٠/٣.
 - (١٣) انظر: شرح الجمل: ٦٠٥، ٦٠٦/١ والمقرب: ٦٩/١.

كيسان^(١) وأبي سعد الفرُّخان^(٢).

المناقشة

١ - مستند المذهب الأول:

أ- أن المخصوص لا يصلح أن يكون خبراً، ودليل ذلك أن "كان وأخواتها" دخلت على المخصوص في كلام العرب، فقالوا: نعم الرجل كان زيداً، بالرفع، ولو كان خبراً لكان منصوباً، ولم يأت عن العرب إلا مرفوعاً.^(٣)

ب- أن العرب لم تقل إلا: نعم الرجال كان الزيدون، ولو كان خبراً للزم أن يقال: نعم الرجال كانوا الزيدون.

ج- أن ما ذهب إليه ابن عصفور من كونه مبتدأ محذوف الخبر لا يصح؛ لأن هذا الحذف ملتزم هنا، وليس هناك خبر، يلتزم حذفه، دون شيء يسد مسده.^(٤)

د- أن القول بالبديلية يعترضه أمران:

الأول: أن المخصوص لازم، وليس البديل بلازم.^(٥)

الأخير: أن المخصوص لا يصلح لمباشرة "نعم".^(٦)

(١) انظر: وشرح الأشموني: ٢٨/٣ وشرح التصريح: ٩٧/٢.

وابن كيسان هو محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن النحوي أخذ عن المبرد وثعلب، ومن تصانيفه: المهذب في النحو، وغلط الكاتب، وغيرها، مات تسع وتسعين ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ٢٨٩ وبغية الوعاة: ١٨، ١٩/١.

(٢) انظر: الارتشاف: ٢٠٥٥/٤.

أبو سعد علي بن مسعود بن محمود، صاحب "المستوفى في النحو". انظر: بغية الوعاة: ٢٠٦/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٥٩٥/٢ وشرح التسهيل: ١٦/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ١٧/٣ ومغني اللبيب: ٥٥٨/٢.

(٥) انظر: شرح الأشموني: ٢٨/٣.

(٦) انظر: السابق: ٢٨/٣ وحاشية يس على التصريح: ٩٧/٢.

٢- مستند المذهب الثاني:

١- أن الوجه في خبر المبتدأ، إذا كان فعلاً، أن يتأخر عنه، وتقدمه عليه بعيداً. (١)

ب- أن الخبر إذا كان جملة، فلا بدّ فيه من رابط، ولا رابط هنا. (٢)

ج- أن "أل" في "الرجل" ليست للجنس، حتى يقال: إن الرابط هنا العموم، والدليل على أنها ليست للجنس أن القائل: نعم الرجل، لا يقصد جميع الرجال، ويؤيد ذلك أن "الرجل" يثنى ويجمع، فتقول: نعم الرجلين، ونعم الرجال، ولو كانت تفيد الجنس، لبقيت مفردة؛ لأن أسماء الأجناس لا تثنى، ولا تجمع. (٣)

الترجيح

أحسب أن أولى الأقوال الأول، وذلك لما يلي:

١- أن فيه فضيلة عدم التقدير، وهو الأصل، في حين يحتاج المذهب الثاني والثالث إلى تقدير.

ب- أن قول ابن الحاجب: إن الخبر إذا كان فعلاً، فالوجه فيه أن يتأخر صحيح؛ لكن قوله: إن تقديمه بعيداً^(٤)، دعوى، فإن ابن مالك يقول: "ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ".^(٥)

ج- أن في الجملة رابطاً؛ لأن الفاعل هو المبتدأ في المعنى. (٦)

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٠١/٢.

(٢) انظر: السابق: ١٠١/٢.

(٣) انظر: السابق: ٩٨/٢.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٠١/٢.

(٥) شرح التسهيل: ٢٩٦/٣.

(٦) انظر: السابق: ١٦/٣.

د- أن قول ابن الحاجب: إن "أل" في "الرجل" ليست جنسية أحد قولين للنحاة، فقد ذهب الجمهور إلى أن "أل" في "الرجل" جنسية^(١)، واختلفوا فيها على قولين^(٢):

الأول: أنها جنسية حقيقة، فيكون الجنس كله ممدوحا، وزيد مندرج في الجنس، قال سيبويه: "كما أنك إذا قلت: عبدالله نعم الرجل، فإنما تريد أن تريد أن تجعله من أمة، كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصالح بعد "نعم"^(٣).

الأخير: أنها جنسية مجازا، فأنت جعلت "زيد" في: نعم الرجل زيد، جميع الجنس مبالغة.

قلت: وعلى قول من يجعلها جنسية يكون الرابط العموم.^(٤)

ويظهر بعد هذا أن أولى الأقوال ما ذهب إليه ابن الضائع، ولما كانت الأقوال متقاربة من حيث القوة، فقد اختار ابن الضائع أن يعبر عن ما يراه بلفظ "أولى"، وبه تتضح دقته في اختيار لفظ الترجيح.

٧٦- الخلاف في إعراب "حبذا".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واختلفوا في إعرابه، فزعم بعضهم أنه مبتدأ، ما بعده خبره، فغلب عليه حكم الاسم، ومنهم من زعم أنه فعل ما بعده، وهو الممدوح فاعل به، فغلب عليه حكم الفعل؛ لأنه أسبق، وأكثر حروفا، والأول أولى، وهو الظاهر

(١) انظر: الارتشاف: ٢٠٤٣/٤ وشرح الأشموني: ٢٣/٣.

(٢) انظر: السابق: ٢٠٤٣/٤ وشرح الأشموني: ٢٣/٣.

(٣) الكتاب: ١٧٧/٢.

(٤) انظر: الباب: ١٨٥/١ وشرح المفصل: ١٣٤/٧.

من سيبويه؛ لأن التركيب وُجد في الأسماء، لا في الأفعال، و— أيضا — فتغليب جانب الاسم أولى، و— أيضا — فالفعل يصير اسما، بأن يسمّى به، ولا يتصور في الاسم أن يصير فعلا إلا أن يُغَيَّر، ويُبنى بناءً آخر، ولا بد". (١)

ذكر ابن الضائع في إعراب نحو: حبذا زيد، قولين:

الأول: أن "حبذا" مبتدأ، و"زيد" خبره، وهو قول من غلب الاسم في

المركب، وهذا ما اختاره ابن الضائع، ونسبه إلى سيبويه، وله عليه دليلان:

أ- أن التركيب وُجد في الأسماء، ولم يوجد في الأفعال.

ب- أن تغليب جانب الاسم أولى من تغليب جانب الفعل، يؤيد هذا أن

الفعل يكون اسما، وأما الاسم فلا يكون فعلا إلا أن يُغَيَّر بناؤه.

الأخير: أن "حبذا" فعل، و"زيد" فاعل، وهو قول من غلب الفعلية في

المركب، وحجته أمران:

١- أن الفعل أسبق في المركب، وتغليب الأسبق أولى.

٢- أن الفعل أكثر حروفا من الاسم.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "حبذا" على مذهبين:

المذهب الأول: أنها مركبة من "حب" و"ذا"، وهما كالكلمة الواحدة،

وأصحاب هذا المذهب فريقان:

الأول: يذهب إلى غلبة الاسم بعد التركيب، وإعرابها عند هؤلاء أن

"حبذا" مبتدأ، و"زيد" خبر، وهو مذهب الخليل (٢) وسيبويه (٣) والمبرد (١) وابن

(١) شرح الحمل أ: ٢٧٧/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ١٨٠/٢.

(٣) انظر: السابق: ١٨٠/٢.

السراج^(٢) والزجاجي^(٣) والسيرافي^(٤) والأعلم^(٥) وابن يعيش^(٦) والشلوبين^(٧) وابن عصفور^(٨)، ونسبه أبو حيان إلى الأكثرين^(٩).

الأخير: يذهب إلى غلبة الفعلية بعد التركيب، وإعراهما عندهم أن "حبذا" فعل ماض، و"زيد" فاعل، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش^(١٠) وخطاب^(١١).

المذهب الأخير: أن "حبذا" ليست مركبة من "حب" و"ذا"، وإعراهما عند هؤلاء أن "حب" فعل ماض، و"ذا" فاعل، وهو مذهب ابن درستويه^(١٢) وابن كيسان^(١٣) والفارسي^(١٤) وابن برهان^(١٥) وابن خروف^(١)

-
- (١) انظر: المقتضب: ١٤٣/٢.
(٢) انظر: الأصول: ١١٥/١.
(٣) انظر: الجمل: ١١٠.
(٤) انظر: شرح السيرافي: ٣١/٣ وأب الارتشاف: ٢٠٥٩/٤.
(٥) انظر: النكت: ٥٣٧/١.
(٦) انظر: شرح المفصل: ١٤١/٧.
(٧) انظر: التوطئة: ٢٧٤.
(٨) انظر: شرح الجمل: ٦١١/١.
(٩) انظر: الارتشاف: ٢٠٦٩/٤.
(١٠) انظر: السابق: ٢٠٦٩/٤ والمساعد: ١٤٢/٢ وشرح التصريح: ١٠٠/٢.
(١١) انظر: السابق: ٢٠٦٠/٤ والمساعد: ١٤٢/٢ وشرح التصريح: ١٠٠/٢.
وهو خطاب بن يوسف أبو بكر الماردي، روى عن أبي عبدالله الفخار وغيره، وله من التصانيف: الترشيح، وغيره، مات بعد الخمسين وأربعمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٢٢ وبغية الوعاة: ٥٥٣/١.
(١٢) انظر: الارتشاف: ٢٠٥٩/٤ وشرح التصريح: ٩٩/٢.
(١٣) انظر: الارتشاف: ٢٠٥٩/٤.
(١٤) انظر: البغداديات: ٢٠٣ وشرح التسهيل: ٢٣/٣ والارتشاف: ٢٠٥٩/٤.
(١٥) انظر: شرح التسهيل: ٢٣/٣ والارتشاف: ٢٠٥٩/٤ وشرح التصريح: ٩٩/٢.
وابن برهان هو عبدالواحد بن علي بن برهان، وهو من الأئمة المشهورين، مات سنة خمسين وأربعمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٩٩ وبغية الوعاة: ١٢٠/٢.

والعكبري^(٢) وابن الحاجب^(٣) وابن مالك^(٤) والأشموني^(٥) والسيوطي^(٦)، وجعله ابن يعيش المذهب المشهور^(٧) وهؤلاء يُجرون ما بعد "حبذا" مجرى مخصوص "نعم" في الإعراب.^(٨)

المنافشة

١ - اختلف النحاة في مذهب سيبويه على قولين:

الأول: أن سيبويه يذهب إلى أنها غير مركبة، وبناء عليه يكون "ذا" فاعلاً، وما بعده مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبر عنه، وهو قول ابن خروف^(٩) وابن مالك^(١٠) وابن هشام^(١١) والأشموني^(١٢).

الأخير: أن سيبويه يذهب إلى أنها مركبة، وتغلب جانب الاسم، فيكون "حبذا" مبتدأ، وما بعده خبر، وهو قول ابن هشام اللخمي^(١٣) وابن الضائع^(١)

(١) انظر: شرح الجمل: ٥٩٩/٢.

(٢) انظر: اللباب: ١٨٨/١.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٠٥/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٢٣/٣.

(٥) انظر: شرح الأشموني: ٣٠/٣.

(٦) انظر: همع الهوامع: ٣٠/٣.

(٧) انظر: شرح المفصل: ١٤١/٧.

(٨) انظر: السابق: ١٤١/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١١/١ وشرح التصريح: ٩٩/٢ وهمع الهوامع: ٣٠/٣.

(٩) انظر: شرح الجمل: ٥٩٩/٢.

(١٠) انظر: شرح التسهيل: ٢٣/٣.

(١١) انظر: أوضح المسالك: ٢٨٤/٣.

(١٢) انظر: شرح الأشموني: ٣٠/٣.

(١٣) انظر: شرح التسهيل: ٢٣/٣ والمساعد: ١٤١/٢.

(١) تقدم تخريج قوله في صدر المسألة.

وابن أبي الربيع^(١).

ويجملُ بي أن أورد نص سيبويه؛ ليكون فصلاً في هذا التراع، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن "حبذا" بمتلة: حبّ الشيء، ولكن "ذا" و"حبّ" بمتلة كلمة واحدة، نحو: (لولا)، وهو اسم مرفوع"^(٢).

قلت: فالرأي للخليل، وليس لسيبويه، وإنما يفهم قوله بهذا الرأي من عدم اعتراضه شيخه، وليس هذا بصريح في مذهبه، ثم لو كان دالاً على مذهبه، لكان القول الأخير أرجح القولين عندي؛ لقوله: "وهو اسم مرفوع"، وأما محاولة بعضهم صرف الضمير "هو" إلى "ذا"، فليس بظاهر؛ لأن الضمير يعود إلى أقرب مذكور.

٢- مستند من قال بأن "حبذا" مبتدأ، وما بعده خبر:

١- أن التركيب وُجد في الأسماء لا في الأفعال، وإذا كان اسماً، فهو مبتدأ، وهذا سبق في كلام ابن الضائع.

ب- عدم جواز الفصل بين الفعل وفاعله في قول من قال بالتركيب، نحو: حبّ في الدار ذا، ولو كان فعلاً وفاعلاً لجاز.^(٣)

ج- استعماله بصورة واحدة — أي: عدم تصرفه — للمذكر والمؤنث يُضعف من اعتباره فعلاً وفاعلاً.^(٤)

د- نداؤه كقول الشاعر^(٥):

(١) انظر: المساعد: ١٤١/٢.

(٢) الكتاب: ١٨٠/٢.

(٣) انظر: البغداديات: ٢٠١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦٠٩/١.

(٤) انظر: السابق: ٢٠١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦٠٩/١.

(٥) البيت لجرير، وهو في ديوانه: ٤٥٣ وبلا نسبة في الباب: ١٨٨/١ وشرح المفصل: ١٤٠/٧ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١١/١.

يا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَ
والنداء من خصائص الأسماء^(١)، وإذا كان اسماً، فهو مبتدأ.

٥- تصغيره في كقولهم: ما أُحْيِيْدهُ^(٢)، والتصغير من خصائص الأسماء.

و- أن الاسم أقوى من الفعل، ولذلك غلب عليه.^(٣)

٢- **مستند من قال** بفعلية "حبدا"، وأن "زيد" فاعل:

أ- أن الفعل أسبق.^(٤)

ب- أن الفعل أكثر حروفاً.^(٥)

٣- **مستند من قال** بفاعلية "ذا":

أ- لا يجوز في "نعم" الفصل بين الفعل والفاعل، ومع ذلك لم يقل بتركبه
مع الفعل.^(٦)

ب- أن التركيب خلاف الأصل، فإذا أمكن حمل "حبدا" على غيره، فهو
أولى.^(٧)

ج- أن "حبدا" جاء على صورة واحدة؛ لأنه اسم شائع مبهم، فكان
لذلك جنساً، ولفظ الجنس مفرد.^(٨)

(١) انظر: اللباب: ١٨٨/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١١/١.

(٢) انظر: اللباب: ١٨٩/١.

(٣) انظر: شرح المفصل: ١٤٠/٧.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٠/١.

(٥) انظر: السابق: ٦١٠/١.

(٦) انظر: البغداديات: ٢٠٣.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٦٠٠، ٥٩٩، ٢/٢، يفهم من كلامه ذلك، وليس بنص.

(٨) انظر: البغداديات: ٢٠١ واللباب: ١٩٠/١.

د- أن استدلالهم بقول العرب: ما أُحْيِيذُهُ، لا يستقيم للاستدلال به؛ لأنه شاذ. (١)

ه- أن استدلالهم بالنداء لا يسلم؛ لأن المنادى محذوف. (٢)

و- أن التركيب لم يُعَيَّر "حب وذا" لفظاً ولا معنى، فكان الأولى أن يظل على عدم التركيب. (٣)

ز- أن تركيب "حبذا" لا يلزم؛ لجواز الاقتصار على "حب" في العطف نحو: حبذا ربّاً وحبّاً ديناً. (٤)

ح- أن نواسخ الابتداء لا تدخل على "حبذا"، وهذا يدل على أنه ليس بمبتدأ. (٥)

الترجيح

أقرب الأقوال عندي الذي يقول بفاعلية "ذا"، وذلك لما يلي:

أ- أن الأصل عدم التركيب.

ب- أن فيه حمل "حبذا زيد" على "نعم الرجل زيد"، فتكون لهما قاعدة إعرابية واحدة، وهو أولى من تعدد القواعد.

ج- أن قول من اعتبر "حبذا" كلها فعلاً ضعيفاً؛ لأن فيه تغليب أضعف الجزئين، وهو الفعل، وفيه تركيب فعلٍ من فعلٍ واسم، ولا نظير له. (٦)

ويظهر مما تقدم ضعف ما ذهب إليه ابن الضائع، وأن أرجح الأقوال الأخير.

(١) انظر: اللباب: ١٨٩/١.

(٢) انظر: السابق: ١٨٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١١/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٢٤/٣.

(٤) انظر: السابق: ٢٤/٣.

(٥) انظر: السابق: ٢٤/٣.

(٦) انظر: السابق: ٢٦/٣.

باب: التأكيد.

٧٧- الخلاف في تأكيد المثني بـ "أجمع" وأخواته.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم البصريون أنهم استغنوا بـ "كلا" عن تثنية "أجمع"، وما بعدها، وزعم الكوفيون أنها تثني، فيقال بعد "كلاهما" أجمعان، أكتعان، أبصعان، أبتعان.

وهو قياس منهم، وليس بموضع قياس". (١)

ذكر ابن الضائع للنحاة في تأكيد المثني بـ "أجمع" وأخواته مذهبين:

الأول: مذهب البصريين، وهو عدم جواز تأكيده؛ لأن العرب استغنت

بـ "كلا" عن تثنية "أجمع" وأخواته، وهو الذي اختاره ابن الضائع.

الآخر: مذهب الكوفيين، وهو جواز تأكيده.

آراء النحويين

اختلف النحاة في تأكيد المثني بـ "أجمع" وأخواته على مذهبين:

المذهب الأول: عدم تأكيده، وهو مذهب ابن السيد (٢) والسهيلي (٣)

والشلوبين (٤) وابن عصفور (٥) وابن مالك (٦)

(١) شرح الجمل أ: ٥٨/٢.

(٢) انظر: إصلاح الخلل: ٩٥.

(٣) نتائج الفكر: ٢٨٧.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٢٧٩/٢ والتوطئة: ٢٠٠.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٢٦٥/١.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية: ١١٧٨/٣.

وابن الناظم^(١) وابن أبي الربيع^(٢) والرضي^(٣) وابن هشام^(٤) وابن عقيل^(٥)، وهو منسوب إلى جمهور البصريين^(٦)، ونُسبَ إلى البصريين^(٧).

المذهب الأخير: جواز تأكيده، وهو مذهب الكسائي^(٨) والأخفش^(٩) وأبي وأبي حاتم^(١٠) والواحدي^(١١) وابن خروف^(١٢) وابن مالك^(١٣) وهو مذهب الكوفيين^(١٤)

-
- (١) انظر: شرح الألفية: ٥٠٨.
(٢) انظر: البسيط: ٣٦٤/١ و٣٦٨.
(٣) انظر: شرح الكافية: ٣٧١/٣.
(٤) انظر: أوضح المسالك: ٣٣٢/٣ وشرح اللمحة البدرية: ٢٩٢/٢.
(٥) انظر: المساعد: ٣٨٩/٢.
(٦) انظر: إصلاح الخلل: ٩٥ وشرح الكافية للرضي: ٣٧١/٢ وأوضح المسالك: ٣٣٢/٣ وشرح اللمحة البدرية: ٢٩٣/٢ وشرح الأشموني: ٥٩/٣ وشرح التصريح: ١٢٤/٢.
(٧) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٦٧٨/٢ والبسيط: ٣٦٨/١.
(٨) انظر: إصلاح الخلل: ٩٥.
(٩) انظر: شرح التسهيل: ٢٩٣/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٧١/٢ وأوضح المسالك: ٣٣٢/٣ وشرح الأشموني: ٥٩/٣ وشرح التصريح: ١٢٤/٢.
(١٠) انظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت: ٥٦٠/١.
(١١) انظر: السابق: ٥٦٠/١.
والواحدي هو علي بن أحمد أبو الحسن، أخذ عن أبي الفضل العروضي وأبي الحسن الضري، مات سنة ثمان وستين وأربعمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٠٩ وبغية الوعاة: ١٤٥/٢.
(١٢) انظر: شرح الجمل: ٣٣٨/١.
(١٣) انظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت: ٥٥٩، ٦٦٠/١.
(١٤) انظر: إصلاح الخلل: ٩٥ وشرح المقدمة الجزولية: ٦٧٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٤، ٢٦٥/١ وشرح التسهيل: ٢٩٣/٣ وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت: ٦٦٠/١ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٠٨ والبسيط: ٣٦٨/١ وشرح الكافية للرضي: ٣٧١/٢ والارتشاف: ١٩٥١/٤

المناقشة

١ - مستند المذهب الأول:

- ١- أن تأكيد المثني بـ "أجمع" وأخواته لم يسمع عن العرب، فلم تقل العرب: جاء الجيشان أجمعان. (٢)
- ب- أن العرب استغنت بـ "كلا" في المذكر و"كلتا" في المؤنث عن "أجمع" وأخواته، والعرب إذا استغنت عن شيء بغيره، لم يجوز لك أن تستعمل ما تركوه، ومثال ذلك استغنائهم بـ "ترك" عن "ودع ووذّر". (٣)
- ج- أن "أجمع" وأخواته لا يؤكد بهن إلا ما جاز تفريقه. (٤)

٢ - مستند المذهب الأخير:

- ١- أن ذلك نُقل عن العرب في قولهم: قبضتُ المالين أجمعين. (٥)
- ب- القياس: حيث حُمِلَ "أفعل فعلاء" في هذا الباب على "أحمر حمراء". (٦)

وأوضح المسالك: ٣٣٢/٣ وشرح اللمحة البدرية: ٢٩٣/٢ والمساعد: ٣٨٩/٢ وشرح الأشموني: ٥٩/٣ وشرح التصريح: ١٢٤/٢.

- (١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٤، ٢٦٥/١ والارتشاف: ١٩٥١/٤ والمساعد: ٣٨٩/٢.
- (٢) انظر: إصلاح الخلل: ٩٥ وشرح المقدمة الجزولية: ٦٧٩/٢ وشرح الألفية: ٥٠٨ وشرح الكافية للرضي: ٣٧١/٢ وشرح الأشموني: ٥٩/٣.
- (٣) انظر: إصلاح الخلل: ٩٥ وشرح المقدمة الجزولية: ٦٧٩/٢ والتوطئة: ٢٠٠ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٥/١ والبسيط: ٣٦٤/١ وأوضح المسالك: ٣٣٢/٣ والمساعد: ٣٨٩/٢.
- (٤) انظر: إصلاح الخلل: ٩٥ ونتائج الفكر: ٢٨٧ والارتشاف: ١٩٥١/٤.
- (٥) انظر: الارتشاف: ١٩٥١/٤ والمساعد: ٣٨٩/٢.
- (٦) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٣٣٨/١ وشرح المقدمة الجزولية: ٦٧٩/٢ وحاشية رقم (٤).

الترجيح

والذي أميل إليه جواز تأكيد المثني بـ "أجمع" وأخواته لما يلي:

أ- سماعه عن العرب، وإن كان نادرا.

ب- أن هذا السماع يعضده القياس، فيقوى بذلك.

ج- أن الذي يجوز تأكيده هو ما يتبعض نحو: جاء الفريقان أجمعان، وجاءت القبيلتان جمعاوان، وأما نحو: جاء الزيدان أجمعان، فلا أحسبه موضع الخلاف؛ لأن "أجمع" لا يؤكد به إلا ما قبل التبعيض. (١)

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٥٩/٣.

باب: العطف.

٧٨ - الخلاف في كون "إمّا" حرف عطف.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وقيل: في هذه — إمّا المكسورة — إنّها ليست بحرف عطف، وهو الصحيح، بل العطف بالواو الداخلة عليها، إذا قلت: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، و"إمّا" الأولى ليست بحرف عطف باتفاق؛ إذ ليس قبلها اسم، يعطف عليه ما بعدها، والثانية — أيضا — ليست بحرف عطف؛ لدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله". (١)

اختار ابن الضائع أن "إمّا" الثانية في (قام إمّا زيد وإمّا عمرو) ليست بحرف عطف، ودليله على ذلك أن الواو دخلت عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "إمّا" الثانية في نحو: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، على مذهبين:
المذهب الأول: أنّها حرف عطف، وهو مذهب سيبويه (٢) والمبرد (٣) وابن السراج (٤) والزجاجي (٥) والصيمري (٦)

(١) شرح الجمل أ: ٥١/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٤٣٥/١.

(٣) انظر: المقتضب: ٢٨/٣ ورأيه يفهم من قوله: "وأما "إمّا" المكسورة، فإنها تكون في موضع "أو" ."

(٤) انظر: الأصول: ٥٦/٢.

(٥) انظر: الجمل: ١٧، ١٨.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة: ١٣١/١.

وابن جني^(١) والزمخشري^(٢) والجزولي^(٣) وابن يعيش^(٤) وابن الحاجب^(٥)
والشلوبين^(٦) والمالقي^(٧) ونُسب إلى أكثر النحويين.^(٨)

المذهب الأخير: أنها ليست بحرف عطف، وهو مذهب يونس^(٩) وابن
كيسان^(١٠) وأبي علي الفارسي^(١١) وابن برهان^(١٢) وعبدالقاهر^(١٣) وابن السيد^(١٤)
وابن الشجري^(١٥) وأبي البركات^(١٦) وابن خروف^(١٧) والعكبري^(١) والشلوبين^(٢)

(١) انظر: اللمع: ١٧٧.

(٢) انظر: المفصل: ٣٠٤.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٦٧٠/٢ ووصف المباني: ١٠٠.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٨٩/٨.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢١٣/٢.

(٦) انظر: التوطئة: ١٩٩.

(٧) انظر: وصف المباني: ١٠٠.

(٨) انظر: شرح المفصل: ٨٩/٨ والجنى الداني: ٥٢٨ ومغني اللبيب: ٥٩/١ وأوضح المسالك:

٣٨٠/٣ وشرح الأشموني: ٨٣/٣.

(٩) انظر: شرح التسهيل: ٣٤٣/٣ والارتشاف: ١٩٧٦/٤ والجنى الداني: ٥٢٩ ومغني اللبيب: ٥٩/١

والمساعد: ٤٤١/٢ وهمع الهوامع: ١٧٧/٣.

(١٠) انظر: شرح التسهيل: ٣٤٣/٣ والارتشاف: ١٩٧٦/٤ والجنى الداني: ٥٢٩ ومغني اللبيب:

٥٩/١ وأوضح المسالك: ٣٨٢/٣ والمساعد: ٤٤١/٢ وشرح الأشموني: ٨٤/٣ وشرح التصريح:

١٤٦/٢ وهمع الهوامع: ١٧٧/٣.

(١١) انظر: الإيضاح: ٢٢٤ والمسائل المنتورة: ٤٠.

(١٢) انظر: أوضح المسالك: ٣٨٢/٣ وشرح الأشموني: ٨٤/٣ وشرح التصريح: ١٤٦/٢.

(١٣) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٤٥/٢.

(١٤) انظر: إصلاح الخلل: ٨٨.

(١٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٢٦/٣.

(١٦) انظر: أسرار العربية: ١٦٠.

(١٧) انظر: شرح الجمل: ٣٢٠/١.

والشلوبين^(٢) وابن عصفور^(٣) وابن مالك^(٤) والرضي^(٥) وابن هشام^(٦) وابن عقيل^(٧) والأشموني^(٨)، وهذا هو المذهب الذي اختار ابن الضائع.

المناقشة

١- لا خلاف بين النحويين أن "إمّا" الأولى في نحو: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، ليست بعاطفة.^(٩)

٢- قال ابن عصفور: "قسم اتفق النحويون على أنه ليس بحرف عطف، إلا أنهم أوردوه من حروف العطف؛ لمصاحبتة لها، وهو "إمّا".^(١٠)

قلت: ويكفي في دحض مقولة ابن عصفور الخلاف النحوي، الذي سبق ذكره.

٣- مستند المذهب الأول:

١- أن العرب تقول: جاءني إمّا زيد أو عمرو، فقد أوقعت "أو" موقع "إمّا"، فلولا أنها حرف عطف، لم يقع موقعها حرف العطف.^(١١)

(١) انظر: اللباب: ٤٢٦/١.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٦٧٣/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٢٢٣/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٤٤/٣.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٤٠٤/٤.

(٦) انظر: أوضح المسالك: ٣٨٢/٣.

(٧) انظر: المساعد: ٤٤٢/٢، ٤٤١.

(٨) انظر: شرح الأشموني: ٨٤/٣.

(٩) انظر: البسيط: ٣٣١/١ والجنى الداني: ٥٣٠ ومغني اللبيب: ٦٠/١.

(١٠) شرح الجمل: ٢٢٣/١.

(١١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢١٣/٢ وشرح التسهيل: ٣٤٥/٣.

ب- أن الواو قد تحذف، ويستغنى بـ "إمّا" كقول الشاعر^(١):

يا لَيْتَما أُمَّنا شالتْ نَعامتُها إمّا إلى جَنّةٍ إمّا إلى نارٍ

وقول الراجز^(٢):

لا تُتلفوا آبالكم إمّا لنا إمّا لكم

وهذا دليل على أنّها هي العاطفة، وليست الواو.

٤ - مستند المذهب الأخير:

١- أن "إمّا" الثانية في نحو: جاء إمّا زيد وإمّا عمرو، دخلت عليها الواو،

ولا يجتمع حرفا عطف. (٣)

ب- أن "إمّا" الأولى تقع بين الفعل ومعموله نحو: قام إمّا زيد وإمّا

(١) البيت من البسيط، وهو لسعد بن قُرت في شرح الحماسة للأعلم: ١١٥١/٢ وشرح عمدة الحفاظ
وعدة اللافظ: ٦٤٣/٢ وشرح التصريح: ١٤٦/٢ وشرح شواهد المغني: ١٨٦/١ وخزانة الأدب: ١١١/
٨٧ والدرر: ٤٤٢/٢.

وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٣٤٤/٣ وشرح الكافية للرضي: ٤٠٣/٤ وأوضح المسالك: ٣٨٢/٣
وشرح الأشموني: ٨٤/٣ وجمع الهوامع: ١٧٨.

شالت: ارتفعت، القاموس: ١٣٢٠ (شالت)، والنعام: عظم الساق، القاموس: ١٥٠١ وشالت
نعامتها: فارقتنا بالموت.

سعد بن قُرت أحد بني جَدِيمة، شاعر جاهلي. انظر: الخزانة: ٨٧/١١.

(٢) البيت من مجزوء الرجز، ولم أعرف قائلهما، وهما في شرح التسهيل: ٣٤٤/٣ والجنى الداني: ٥٣٥
بلفظ "لا تفسدوا"، والمساعد: ٤٤٢/٢ وجمع الهوامع: ١٧٨/٣ بلفظ "لا تفسدوا"، والدرر: ٤٤١/٢.

آبالكم: جمع إبل، القاموس: ١٢٣٩ مادة (الإبل).

(٣) انظر: الإيضاح العضدي: ٢٢٤ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٤٥/٢ وإصلاح الخلل: ٨٨ وأمالي
ابن الشجري: ١٢٦/٣ وأسرار العربية: ١٦١ وشرح الجمل لابن خروف: ٣٢٠/١ وشرح الجمل
لابن عصفور: ٢٢٣/١ وشرح التسهيل: ٣٤٤/٣ والجنى الداني: ٥٢٩ ومغني اللبيب: ٥٩/١ وأوضح
المسالك: ٣٨٢/٣ وشرح الأشموني: ٨٤/٣.

عمرو، فعلى أي شيء تعطف؟^(١)

ج- أن العطف بـ "الواو" إذا خلت من "إمّا" ثابت، والعطف بـ "إمّا" إذا خلت من "الواو" غير ثابت، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت، ونفي ما نُفي.^(٢)

د- أن توسط "الواو" بين "إمّا" و"إمّا"، كتوسطها بين "لا" و"لا" في نحو: زيد لا جبان ولا بخيل، والعطف هنا بالواو بإجماع، فليكن كذلك في "إمّا"؛ ليتفق المتماثلان.^(٣)

هـ- أن ما استدل به أصحاب المذهب الأول من معاقبة "أو" لـ "إمّا" متعقب من وجهين:

١- أن معنى "أن" المصدرية هو معنى "ما" المصدرية، والأولى تنصب المضارع، والأخرى لا تنصبه.^(٤)

٢- أن المعاقبة في: قام إمّا زيد أو عمرو، شبيهة بالمعاقبة في: لا تضرب زيدا ولا عمرا، ولا تضرب زيدا أو عمرا، ولا خلاف في انتفاء تأثير المعاقبة مع "لا"، فليكن التأثير منتفيا مع "إمّا"، ليتفق المتماثلان.^(٥)

و- أن السماع الذي استدل به أصحاب المذهب الأول من مجيئها محذوفة "الواو" متعقب من وجهين:

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٤٤/٢ وإصلاح الخلل: ٨٨ وأما ابن الشجري: ١٢٦/٣ وأسرار العربية: ١٦١ واللباب: ٤٢٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٣/١ والبسيط: ٣٣١، ٣٣٢/١ ومغني اللبيب: ٦٠/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٣٤٤/٣.

(٣) انظر: السابق: ٣٤٤/٣.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤٠٣/٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٤٥/٣.

١ - أنه شاذ وضرورة. (١)

٢ - أن الواو مقدرة. (٢)

الترجيح

أقرب القولين عندي الأخير؛ لأنه يجعل لـ"إما" قانونا واحدا، والمطلوب
تقليل القواعد ما أمكن؛ تسهيلا على المتعلم.
ومما تقدم يترأى لي أن أقرب القولين ما ذهب إليه ابن الضائع، ومن معه.

٧٩ - الخلاف في معنى "أم" المنقطعة.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "اعلم أن "أم" تنقسم قسمين: متصلة، ومنقطعة، فالمتصلة
هي: العاطفة، ولا بد فيها من شرطين:
أحدهما: أن يتقدمها همزة الاستفهام، فمتى ما وجدت "أم" ليس قبلها همزة
استفهام، فليست بحرف عطف، بل هي المنقطعة.
والثاني: أن يكون الكلام معها في تقدير كلام واحد، ولذلك سميت متصلة،
ونعني بالكلام الواحد أن يكون ما قبلها، وما بعدها بتقدير ماضٍ، كقولك: أقام
زيد أم عمرو، فالتقدير: أيهما قام؟.
وإذا نقص منها أحد هذين الشرطين، أو كلاهما فهي المنقطعة، ومعناها
الإضراب، واستئناف الاستفهام عما بعدها، ولذلك لا يقع بعدها إلا كلام تام.

(١) انظر: السابق: ٣٤٤/٣ وأوضح المسالك: ٣٨٢/٣ والمساعد: ٤٤٢/٢ وشرح الأشموني: ٨٤/٣

وشرح التصريح: ١٤٦/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤٠٤/٤.

... كقولهم: إنها لإبل أم شاء^(١)، فـ"أم" هاهنا منقطعة؛ لأن ما قبلها ليس باستفهام، وإنما رأى هذا القائل أشخاصا، فتخيّل أنها إبل، فأخبر بذلك، ثم شك، فأضرب عن ذلك الخبر، واستأنف استفهاما: أهى شاء، فلذلك يقدرّون هذا الكلام بـ"بل والهمزة"، فكأنه قال: بل أهى شاء، فـ"شاء" خبر لمبتدأ محذوف. وزعم بعضهم أن "أم" المنقطعة ليست استفهاما، بل إضراب فقط، وما بعدها خبر، فتقدير هذا الكلام عنده "بل هي شاء"، والصحيح ما تقدم، وهو مذهب سيبويه، ولو كانت كـ"بل" لجاز وقوع همزة الاستفهام بعدها، فكان يقال: أم أهى شاء^(٢).

ذكر ابن الضائع في معنى "أم" المنقطعة مذهبين:

الأول: أنها بمعنى "بل" وهمزة الاستفهام، ونسبه ابن الضائع إلى سيبويه، وهو المذهب الذي اختاره.

الأخير: أنها للإضراب، فهي بمعنى "بل" وحدها، واعترضه بعدم جواز وقوع همزة الاستفهام بعد "أم"، ولو كانت بمعنى "بل" لجاز.

آراء النحويين

اختلف النحاة في هذه المسألة على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنها بمعنى "بل" وهمزة الاستفهام مطلقا، وهو مذهب ابن السراج^(٣) والفارسي^(٤) والصيمري^(٥) وابن جني^(١) وعبدالقاهر^(٢) وابن

(١) انظر: الكتاب: ١٧٢/٣ والإيضاح: ٢٢٦ والتبصرة التذكرة: ١٣٥/١ وأسرار العربية: ١٦٠

واللباب: ٤٣٠/١ وشرح التسهيل: ٣٦٢/٣.

(٢) شرح الجمل أ: ٥٤، ٥٥/٢.

(٣) انظر: الأصول: ٥٨/٢.

(٤) انظر: الإيضاح: ٢٢٦.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة: ١٣٥/١.

الشجري^(٣) وأبي البركات^(٤) وابن خروف^(٥) وابن يعيش^(٦) والشلوبين^(٧) وابن عصفور^(٨) ونُسب إلى البصريين^(٩).

المذهب الثاني: أنها بمعنى "بل" وحدها، فهي للإضراب دون استفهام، وهو مذهب الكسائي^(١٠) وهشام^(١١) والهروي^(١٢) ونُسب إلى الكوفيين^(١٣).

المذهب الثالث: أنها بمعنى همزة الاستفهام، وهو مذهب أبي عبيدة^(١٤).

المذهب الأخير: أنها تأتي لأكثر من معنى، وأصحاب هذا المذهب فريقان:

الأول: أنها بمعنى الهمزة، وقد تأتي بمعنى "بل"، وهو مذهب الفراء^(١٥).

الثاني: أنها تأتي بمعنى الهمزة و"بل" كثيرا، وتأتي بمعنى الإضراب قليلا،

-
- (١) انظر: اللمع: ١٨١.
 - (٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٥٣/٢.
 - (٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٠٧، ١٠٨/٣.
 - (٤) انظر: أسرار العربية: ١٦٠.
 - (٥) انظر: شرح الجمل: ٣٢٩/١.
 - (٦) انظر: شرح المفصل: ٩٨/٨.
 - (٧) انظر: التوطئة: ١٩٩.
 - (٨) انظر: شرح الجمل: ٢٣٦/١.
 - (٩) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٠٨/٣ والارتشاف: ٢٠٠٧/٤ والجنى الداني: ٢٠٥ ومغني اللبيب: ٤٥/١ والمساعد: ٤٥٦/٢ وهمع الهوامع: ١٦٩/٣.
 - (١٠) انظر: الارتشاف: ٢٠٠٨/٤ والمساعد: ٤٥٦/٢ وهمع الهوامع: ١٦٩/٣.
 - (١١) انظر: الارتشاف: ٢٠٠٨/٤ والمساعد: ٤٥٦/٢ وهمع الهوامع: ١٦٩/٣.
 - (١٢) انظر: الأزهية: ١٢٧.
 - (١٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٠٨/٣ وشرح التصريح: ١٤٤/٢ الخزانة: ١٤٠/١١.
 - (١٤) انظر: الارتشاف: ٢٠٠٨/٤ ومغني اللبيب: ٤٥/١ وهمع الهوامع: ١٧٠/٣.
 - (١٥) انظر: معاني القرآن: ٧١، ٧٢/١.

وهو مذهب ابن مالك^(١) والرضي^(٢) والمالقي^(٣) وابن هشام^(٤) وابن عقيل^(٥) والأشموني^(٦).

المناقشة

١ - قال ابن الشجري: "والبصريون مجتمعون على أنها لا تكون بمعنى "بل" إلا بتقدير همزة الاستفهام معها".^(٧)

وقد اعترض حكاية ابن الشجري الإجماع نحويان هما البغدادي ومحمد عبدالحالق عزيمة^(٨)، اعترضه الأول بأن أبا علي وابن جني ذهبوا إلى غير ما ذهب ذهب إليه البصريون.^(٩)

واعترضها الآخر بأن في كتاب سيبويه ما يفيد أن "أم" المنقطعة تقدر بـ "بل" وحدها.^(١٠)

وهو قول سيبويه: "قلت: فما بال "أم" تدخل عليهن، وهي بمتزلة الألف؟ قال: إن "أم" تجيء ههنا بمتزلة "لا بل" ".^(١)

(١) انظر: شرح التسهيل: ٣٦١/٣.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٤٠٦/٤.

(٣) انظر: رصف المباني: ٩٥.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٤٤، ٤٥/١ وأوضح المسالك: ٣٧٥/٣.

(٥) انظر: المساعد: ٤٥٦/٢.

(٦) انظر: شرح الأشموني: ٨٠/٣.

(٧) أمالي ابن الشجري: ١٠٨/٣.

(٨) أحد كبار النحاة واللغويين المعاصرين، مصري المنشأ، درّس في أماكن عدة، يدل على طول باعه مؤلفه الجليل "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" وله — أيضا — تحقيق المقتضب، توفي سنة أربع وأربعمائة بعد الألف الهجرية. انظر: تنمة الأعلام: ١٠٣/٢ وذييل الأعلام: ١٨٤.

(٩) انظر: الخزانة: ٤١/١١ والخصائص: ١٨٤/٢.

(١٠) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٤٠٠/١.

ومما تقدم يلجُ الشك في صحة نسبة ابن الضائع إلى سيبويه القول بأن "أم" المنقطعة بمعنى "بل" والهمزة.

وأما مستمسك قول ابن الضائع في نسبة ذلك إلى سيبويه فقول الأخير: "تقول: أم من تقول، وأم هل تقول، ولا تقول: أم أتقول؟ وذلك لأن "أم" بمتزلة الألف (٢)".

ولكني أحسبه غير دالٍّ على قول ابن الضائع؛ لأن سيبويه يمنع من دخول الهمزة عليها، إذا كانت بمعنى الهمزة، وهذا ليس معناه أن سيبويه لا يراها — دائما — إلا بمعنى الهمزة و"بل"، إذ ينقض هذا النص الأول.

الترجيح

أقرب الأقوال عندي القول الثاني من المذهب الأخير، ولذلك لما يلي:

١- مجيء نصوص لا يمكن أن تحمل على "بل" والهمزة، ومنها قوله — تعالى — {أمّا إذا كنتم تعملون} (٣)، وقوله — تعالى — {أم من هذا الذي هو جند لكم} (٤)، وقوله — تعالى — {أم أنا خير من هذا الذي هو مهين} (٥)، وقوله — تعالى — {أم هل تستوي الظلمات والنور} (٦).

(١) الكتاب: ١٩٠/٣.

(٢) السابق: ١٨٩/٣.

(٣) سورة النمل: ٨٤ وأول الآية: {حتى إذا جاءوا قال أكذبتكم آياتي ولم تحيطوا بها علما...} وشرح التسهيل: ٣٦٢/٣.

(٤) سورة الملك: ٢٠ وتام الآية {ينصركم من دون الرحمن إن الكافرون إلا في غرور} وشرح التسهيل: ٣٦٢/٣.

(٥) سورة الزخرف: ٥٢ وتام الآية {ولا يكاد يبين} وشرح الكافية للرضي: ٤٠٦/٤.

(٦) سورة الرعد: ١٦ وأول الآية {قل من رب السموات والأرض قل الله قل أفأخذتم من دونه أولياء لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم

فهذه الآيات الكريمات لا تُحمل إلا على معنى "بل".

ب- مجيء نصوص لا يمكن أن تحمل على "بل" وحدها، ومنها قوله —
تعالى — {أُمُّ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ} ^(١)، وقوله — تعالى — {أُمُّ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ
بَنَاتٍ} ^(٢).

فالآيتان الكريمتان لا يمكن حملهما على "بل" وحدها؛ لأن حملهما عليها
يؤدي إلى إثبات البنات له — سبحانه —، فكان لا بد من حملهما على "بل"
والاستفهام.

ج- أن مذهب أبي عبيدة يُرد بالنصوص السابقة في الفقرتين السالفتين،
ويُرد — أيضا — بأن "أم" لو كانت على معنى الهمزة وحدها لزال العُلقة بين
الأول والآخر. ^(٣)

د- أن مذهب الفراء يُردّ بما تقدم في الفقرات الثلاث، فهناك نصوص لا
يمكن أن تحمل على "بل" وحدها، وهناك نصوص لا يمكن أن تحمل على الهمزة
وحدها.

ويظهر مما تقدم أن أقرب الأقوال هو قول من ذهب إلى أن "أم" تأتي بمعنى
"بل" والهمزة كثيرا، وتأتي بمعنى "بل" قليلا، وهو خلاف مذهب ابن الضائع.

جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار} وشرح
الكافية للرضي: ٤/٤٠٦.

(١) سورة الطور: ٣٩ وأسرار العربية: ١٦٠ وشرح المفصل: ٩٨/٨.

(٢) سورة الزخرف: ١٦ وتام الآية {وأصفاكم بالبنين} وشرح المفصل: ٩٨/٨.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٩٨/٨.

باب: البدل.

٨٠- الخلاف في تخريج قول العرب: أكلت خبزاً لحمًا تمرًا.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وقد حُكي عن العرب: أكلت خبزاً لحمًا تمرًا^(١)، فجعله بعض النحويين على حذف حرف العطف، والأولى على هذا الضرب من البدل، فإنه معنى صحيح، وحذف حرف العطف ضعيف، ولو جاز حذف حرف العطف لجاز أن تقول: اختصم زيد عمرو، ولا يقوله أحد"^(٢).

ذكر ابن الضائع في تخريج قول العرب: أكلت خبزاً لحمًا تمرًا، مذهبين: الأول: أنه من بدل البداء، وهو اختيار ابن الضائع، وأيده بأن حذف حرف العطف ضعيف.

الأخير: أنه على تقدير حذف حرف عطف محذوف.

آراء النحويين

اختلف النحاة في تخريج قول العرب على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنه من قبيل بدل البداء، وهو مذهب ابن عقيل^(٣)، وهو مذهب ابن الضائع.

(١) انظر: الخصائص: ٣٩٠/١ و٢٨٠/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٣/١ والارتشاف: ١٩٧٠/٤ ومغني اللبيب: ٦٣٥/٢ والمساعد: ٤٣٤/٢.

اختلف لفظ هذا السماع، فرواه ابن جني وابن عصفور وأبو حيان وابن عقيل بلفظ (أكلت لحمًا سمكا تمرًا)، ورواه ابن الضائع وابن هشام بلفظ (أكلت خبزاً لحمًا تمرًا).

(٢) شرح الجمل أ: ٦٩/٢.

(٣) انظر: المساعد: ٤٣٤/٢.

المذهب الثاني: أنه من قبيل حذف حرف العطف، وهو مذهب ابن جني.^(١)

المذهب الأخير: أن الوجهين السابقين ممكنان، وهو مذهب ابن عصفور.^(٢)
عصفور.^(٢)

المنافشة

١- المراد ببدل البداء: هو أن تذكر الأول، ثم يبدو لك أن تذكر غيره، دون إلغاء الأول، نحو: أعط السائل رغيفا درهما.^(٣)

٢- مستند المذهب الأول:

١- أن السماع جاء ببدل البداء، ومنه قوله — صلى الله عليه وسلم —:
(إن الرجل ليصلي الصلاة، فينصرف، وما كُتِبَ له منها إلا عشرها تسعها سدسها خسمها ربعها ثلثها نصفها).^(٤)

ب- أن حذف حرف العطف شاذ^(٥)، وهذه حجة ذكرها ابن الضائع.

ج- أن سيبويه أثبتته حيث قال: "وذلك قولك: مررت برجل حمار،...، وإما أن يبدو لك أن تُضرب عن مرورك بالرجل، وتجعل مكانه مرورك

(١) انظر: الخصائص: ٣٩٠/١ و ٢٨٠/٢.

(٢) انظر: شرح الحمل: ٢٨٣/١.

(٣) انظر: شرح الحمل لابن عصفور: ٢٨٣/١ وشرح التسهيل: ٣٣٦/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٨٦/٢ والبسيط: ٤٠٨/١ والارتشاف: ١٩٧٠/٤.

(٤) انظر: مسند الحميدي: ٧٩/١ وورد الحديث بلفظ لا شاهد فيه في: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ٢١٠/٥ ومسند الطيالسي: ٩٠ ومسند أبي يعلى: ١٨٩/٣ و ٥٠١/١١.

وعزا السيوطي الحديث في همع الهوامع: ٤٩/٣ إلى الإمام أحمد، ولم أحده في المسند.

(٥) انظر: الخصائص: ٣٩٠/١ و ٢٨٠/٢.

بالحمار".^(١)

وأثبتته — أيضا — من النحويين ابن خروف^(٢) والشلوبين^(٣) وابن مالك^(٤) والرضي^(٥) وابن أبي الربيع^(٦) وابن هشام^(٧) والأشثوني^(٨) والسيوطي^(٩).

٣- مستند المذهب الثاني:

يظهر لي أن ابن جني لا يقول بورود بدل البداء؛ لأنه حمل قول العرب على حذف حرف العطف، والدليل الذي — في ظني — يعتمد عليه هو أن السماع لم يرد به.

الترجيح

الذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن الضائع هو أولى التخريجات، وذلك لما يلي:

أ- أن السماع ورد به، ولو كان قليلا.

ب- أن النحاة قد أقروا ببدل الغلط والنسيان^(١٠)، حتى ابن جني^(١١)،

(١) الكتاب: ٤٣٩/١.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٣٤٣/١.

(٣) انظر: التوطئة: ٢٠٣ وشرح المقدمة الجزولية: ٦٩٢/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٣٦/٣.

(٥) انظر: شرح الكافية: ٣٨٦/٢.

(٦) انظر: البسيط: ٤٠٨/١.

(٧) انظر: أوضح المسالك: ٤٠٣/٣.

(٨) انظر: شرح الأشثوني: ٩٧/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع: ١٤٩/٣.

(١٠) انظر: الكتاب: ٤٣٩/١ والمقتضب: ٢٩٧/٤ والتوطئة: ٢٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور:

٢٨٢/١ و٢٨٣.

(١١) انظر: اللمع: ١٧٣.

وبدل البداء شبيه بهما من جهة اللفظ، مختلف عنهما من جهة المعنى المراد به.
ويظهر مما تقدم أن أقرب التحريجات ما ذهب إليه ابن الضائع.

باب: النداء.

٨١- الخلاف في ناصب المنادى.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم أكثر النحويين أنه منصوب بفعل مضمر، تقديره: أنادي، فقولهم: يا عبدالله، في تقدير: أنادي عبدالله، وقد ردّ هذا التقدير بعض المتأخرين، فقال: "هذا التقدير مخالف للمعنى؛ لأن "أنادي عبدالله" خبر محتمل الصدق والكذب، أي: يمكن أن يقال لقائله: صدقت، وكذبت، والقائل: يا عبدالله، لا يحتمل ذلك؛ لأنه ليس بخبر، ...، فالأولى أن يقال: إن "أريد عبدالله" المقدر ليس الذي يحتمل الصدق والكذب، بل هو كـ "أقسمت بالله لأفعلن" فـ "أقسمت بالله" الذي يراد به نفس القسم، لا يحتمل الصدق والكذب، وكذلك قولهم في المبايعه: قد بعثك هذا، الذي يراد به نفس إنشاء البيع، لا يحتمل الصدق والكذب، فكذلك "أريد" هذه المقدره.

وهذا أولى من أن يقال: إنه منصوب بالمعنى، أو على معنى التنبيه؛ لأن ذلك الذي تقدم، له نظائر في الكلام، ولم يثبت المعنى ناصبا، ولا يقال: إنه منصوب بها؛ لأن هذا الحرف، لو كان ناصبا لاتصلت ضمائر النصب به، كما تتصل بـ "أنك وأنه"، وعلى أنه قد تقدم من قولنا: إن معنى "هذا عامل في هذا" ضبط القوانين فقط، فما أمكن أن يكون القانون أكثر اطرادا كان أولى".^(١)

ذكر ابن الضائع في ناصب المنادى ثلاثة مذاهب:

الأول: أن ناصبه فعل مضمر، ومال ابن الضائع إلى هذا المذهب.

(١) شرح الجمل أ: ٣٧٧/٢، ٣٧٦.

الثاني: أن ناصبه المعنى، وردّه بأن المعنى لم يثبت ناصبا.
الأخير: أن ناصبه "يا"، وردّه بأن هذا الحرف لو كان ناصبا، لاتصلت به
ضمائر النصب، كما تتصل بـ"إن".

آراء النحويين

اختلف النحاة في ناصب المنادى على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنه منصوب بفعل مقدر، تقديره "أنادي أو أدعو أو ما
أشبههما"، وهو مذهب سيويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والسيرافي^(٤)
والصيمري^(٥) وابن جني^(٦) والزمخشري^(٧) وابن خروف^(٨) وابن يعيش^(٩) وابن
الحاجب^(١٠) والشلوين^(١١) وابن عصفور^(١٢) وابن مالك^(١٣) وابن عقيل^(١٤)
والسيوطي^(١٥)،

(١) انظر: الكتاب: ١٨٢/٢٩١، ٢/١.

(٢) انظر: المقتضب: ٢٠٢/٤.

(٣) انظر: الأصول: ٣٣٣/١.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٣٤/٣.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٤٠/١.

(٦) انظر: اللمع: ١٩٢.

(٧) انظر: المفصل: ٣٥.

(٨) انظر: شرح الجمل: ٦٨٣/٢.

(٩) انظر: شرح المفصل: ١٢٧/١.

(١٠) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٤٩/١.

(١١) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٢٨١/١.

(١٢) انظر: شرح الجمل: ٨٣/١ والمقرب: ١٧٥/١.

(١٣) انظر: شرح التسهيل: ٣٨٢/٣.

(١٤) انظر: المساعد: ٤٨٠/٢.

(١٥) انظر: همع الموامع: ٢٥، ٢٦/٢.

وهو مذهب الجمهور^(١)، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الثاني: أنه منصوب بحرف النداء؛ ثم اختلفوا في تفسير ذلك على

ثلاثة أقوال:

أ- أنه منصوب بالحرف نفسه^(٢)، ولم أعرف القائل به، وقد ذكره ابن

الضائع في غرّة المسألة.

ب- أنه منصوب بها؛ لأنها نابت عن "أدعو وأنادي"، وهو مذهب أبي

علي الفارسي^(٣) وأبي البركات الأنباري^(٤).

ج- أنه منصوب بها؛ لأنها أسماء أفعال^(٥)، وهو مذهب الكوفيين^(٦) وأبي

علي الفارسي^(٧).

د- أنه منصوب بها؛ لأنها أفعال^(٨)، ولم أعرف القائل به.

المذهب الأخير: أن المنادى منصوب بالمعنى^(٩)، ولم أعرف القائل به، وقد

ذكره ابن الضائع في مطلع المسألة.

(١) انظر: الارتشاف: ٢١٧٩/٤ والمساعد: ٤٨٠/٢ وهمع الهوامع: ٢٥/٢.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٢٨٢/١ والارتشاف: ٢١٧٩/٤.

(٣) انظر: الارتشاف: ٢١٨٠/٤ وهمع الهوامع: ٢٥/٢.

(٤) انظر: أسرار العربية: ١٢٧.

(٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٤٩/١.

(٦) انظر: الجنى الداني: ٣٥٥.

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي: ٣٤٦/١ وشرح المفصل: ١٢٧/١.

(٨) انظر: همع الهوامع: ٢٦/٢.

(٩) انظر: همع الهوامع: ٢٥/٢.

المناقشة

١- نسب ابن يعيش^(١) والرضي^(٢) والأشموني^(٣) إلى المبرد القول بأن ناصب المنادى حرف النداء؛ لأنه سدّ مسدّ الفعل.^(٤)

والذي يظهر أن المبرد يذهب مذهب سيبويه، ودليل ذلك قوله: "وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدالله؛ لأن "يا" بدل من قولك: أدعو عبدالله، وأريد"^(٥) وسيبويه يقول: "ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدالله، والنداء كله، ...، حذفوا الفعل؛ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار "يا" بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبدالله، فحذف "أريد"، وصارت "يا" بدلا منها؛ لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده."^(٦)

٢- مستند المذهب الأول:

١- قول العرب: يا إياك^(٧)، ففوق ضمير النصب موقع المنادى دليل على أنه منصوب.

ب- نصب العرب المنادى المضاف، ونصبهم نعت المنادى العلم.^(٨)

(١) انظر: شرح المفصل: ١٢٧/١.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٣٤٦/١.

(٣) انظر: شرح الأشموني: ١٠٨/٣.

(٤) انظر: حاشية المقتضب: ٢٠٢/٤.

(٥) المقتضب: ٢٠٢/٤.

(٦) الكتاب: ٢٩١/١.

(٧) انظر: السابق: ٢٩١/١ وشرح المفصل: ١٢٧/١ وشرح المقدمة الجزولية: ٢٨٢/١ وشرح

التسهيل: ٣٨٧/٣ والمساعد: ٤٨٠/٢.

(٨) انظر: شرح السيرافي: ١٣٤/٣ وشرح المفصل: ١٢٧/١ وشرح المقدمة الجزولية: ٢٨٢/١.

قلت: وإذا كان منصوباً، فلا بدّ له من ناصب، والأصل في العمل بالفعل، فجُعِل ناصبه فعلاً.

ج- ردُّ المذهب القائل بأن الناصب له حرف النداء نفسه بأمرين:

- ١- أن أدوات النداء حروف، والأصل في الحرف عدم العمل، إلا إذا أشبه الفعل، وشبه أدوات النداء بالفعل ضعيف؛ لقلّة حروفها، ولا سيما الهمزة.^(١)
- ٢- أن الجملة هي التي تتركب من كلمتين، مسندة إحداهما إلى الأخرى، وأداة النداء حرف، ولم يوضع الحرف؛ ليكون مسنداً، أو مسنداً إليه.^(٢)
- د- أن القول بأنها أسماء أفعال لا يستقيم لأمرين^(٣):

- ١- أن أسماء الأفعال تحتاج إلى مرفوع، وليس لها مرفوع في باب النداء.
- ٢- أن أسماء الأفعال لا تكون أقلّ من حرفين، وأدوات النداء فيها الهمزة، وهي على حرف واحد، وإذا لم تكن الهمزة اسم فعل، فكذلك أخواتها؛ إذ لا فرق بينها.
- ٥- ردُّ الاعتراض على تقدير الفعل بأن النداء يدل على الإنشاء، والفعل المقدر يدل على الخبر، وهما مختلفان، بأن الفعل المقدر يدل على الإنشاء لا على الخبر، كما في نحو: أقسم بالله لأفعلن^(٤)، وهذا توجيه ذكره ابن الضائع في صدر المسألة.

٣- مستند المذهب الثاني:

- ١- مستند القول الأول، وهو القول بأن الناصب أدوات النداء^(٥):

(١) انظر: اللباب: ٣٢٩/١.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٠/١.

(٣) انظر: السابق: ٢٥٠/١.

(٤) انظر: الارتشاف: ٢١٧٩/٤ والمساعد: ٤٨٠/٢.

(٥) انظر: اللباب: ٣٢٩/١.

- ١- أن من أدوات النداء ما يمال، وهذا دليل شبهها بالفعل.
٢- أن حرف الجر يعلق بها في قولك: يا لزيد، وحرف الجر لا يتعلق إلا بالفعل.

الترجيح

لعل أقرب الأقوال المذهب الأول، وهو أن المنادى منصوب بفعل مضمر، وهذا لما يلي:

١- أن جعل العامل حرفاً يمنع أن الحرف عمل عملين مختلفين، وكيف يعمل العامل عملين مختلفين؟.

ب- أن اسم الفعل يحتاج إلى مرفوع، ولا مرفوع له مع أدوات النداء^(١).
ج- أن القول بأن الناصب فعل مضمر هو أكثر الأقوال انضباطاً؛ من جهة ضعف الاعتراض عليه.

ومما تقدم يتضح أن أولى الأقوال ما ذهب إليه الأولون، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

٨٢- الخلاف في تابع المنادى المفرد العلم، إذا كان منسوقاً، وفيه الألف واللام.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "إلا أن يكون في المعطوف الألف واللام نحو: يا زيد والرجل، فإنه يجوز فيه الرفع والنصب، وذلك أنه يمنع من تقدير تكرير العامل مع الألف واللام غير أن مذهب سيبويه اختيار الرفع، ومذهب أبي عمرو بن العلاء

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٠/١.

النصب، ومذهب أبي العباس المبرد مذهب سيبويه، إذا كانت الألف واللام للمح
الصفة، وهي التي تدخل في العلم نحو: يا زيد والحارث، ومذهب أبي عمرو بن
العلاء، إذا كانت للتعريف نحو: يا زيد والرجل، ...

والأولى في هذه المذاهب مذهب سيبويه، لما امتنع تقدير تكرير حرف النداء
صار كالنعت، والأحسن في النعت الحمل على اللفظ، فكذلك في العطف
بالحرف، والمجانسة عندهم مرعية" (١).

ذكر ابن الضائع في تابع المنادى المفرد العلم، إذا كان منسوقا، وفيه الألف
واللام ثلاثة مذاهب:

الأول: اختيار الرفع، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع، وحجته:

١- أن المنسوق كالنعت، والأحسن في النعت الحمل على اللفظ، وهذا

قياس شبه، ووجه الشبه امتناع تكرير حرف النداء في كليهما.

٢- أن المجانسة عندهم مرعية، والرفع فيه مجانسة للمنادى.

الثاني: اختيار النصب، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء.

الأخير: التفصيل باختيار الرفع، إذا كانت "أل" غير معرفة، واختيار النصب،

إذا كانت معرفة، وهو مذهب المبرد.

آراء النحويين

اختلف النحاة في المختار في تابع المنادى المفرد العلم، إذا كان منسوقا، وفيه

الألف واللام نحو: يا محمد والأمين، على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: اختيار الرفع، وهو مذهب الخليل (٢)

(١) شرح الجمل أ: ٣٨٣، ٣٨٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ١٨٧/٢ والمقتضب: ٢١٢/٤ والأصول: ٣٣٦/١ والجمل: ١٥١ وشرح

السيرافي: ٣٧/٣ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٩٤/٢ وشرح المفصل: ٣/٢ والإيضاح في شرح

وسيبيويه^(١) والمازني^(٢) والزجاجي^(٣) وابن عصفور^(٤) وهو اختيار ابن مالك في "الخلاصة"^(٥).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الثاني: اختيار النصب، وهو مذهب عيسى بن عمر^(٦) وأبي عمرو^(٧) ويونس^(٨) والجرمي^(٩).

المفصل: ٢٦٤/١ وشرح التسهيل: ٤٠١/٣ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٧٥ وشرح الكافية للرضي: ٣٦٥/٤ والارتشاف: ٢٢٠٠/٤ والمساعد: ٥١٤/٢ وشرح الأشموني: ١١٤/٣.
(١) انظر: الكتاب: ١٨٦، ١٨٧/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ٢١٢/٤ والأصول: ٣٣٦/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٩٤/٢ وشرح المفصل: ٣/٢ وشرح التسهيل: ٤٠١/٣ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٧٥ والارتشاف: ٢٢٠٠/٤ والمساعد: ٥١٤/٢ وشرح الأشموني: ١١٤/٣.

(٣) انظر: الجمل: ١٥١.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٩٣/٢ إذ أن ابن عصفور خطأً مذهب أبي عمرو ورد مذهب المبرد، فظهر أنه يميل إلى مذهب الخليل وسيبويه؛ لكنه في "المقرب: ١٧٨/١" سوى بين المذهبين.

(٥) انظر: ألفية ابن مالك: ٦٠ وشرح الأشموني: ١١٤/٣ إذ قال ابن مالك:

وإن يكن مصحوب "أل" ما نسق ففيه وجهان، ورفع يُنتقى

(٦) انظر: المقتضب: ٢١٢/٤ والأصول: ٣٣٦/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٩٤/٢ وشرح المفصل: ٣/٢ وشرح التسهيل: ٤٠٢/٣ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٧٥ والارتشاف: ٢٢٠٠/٤ والمساعد: ٥١٤/٢ وشرح الأشموني: ١١٤/٣.

(٧) انظر: المقتضب: ٢١٢/٤ والأصول: ٣٣٦/١ والجمل: ١٥١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٩٤/٢ وشرح المفصل: ٣/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٦٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٩٣/٢ وشرح التسهيل: ٤٠٢/٣ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٧٥ وشرح الكافية للرضي: ٣٦٥/١ والارتشاف: ٢٢٠١/٤ والمساعد: ٥١٤/٢ وشرح الأشموني: ١١٤/٣.

(٨) انظر: المقتضب: ٢١٢/٤ والأصول: ٣٣٦/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٩٤/٢ وشرح المفصل: ٣/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٦٤/١ وشرح التسهيل: ٤٠٢/٣ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٧٥ والارتشاف: ٢٢٠١/٤ والمساعد: ٥١٤/٢ وشرح الأشموني: ١١٤/٣.

المذهب الأخير: التسوية بين الوجهين، وهو مذهب المبرد^(٢) والفارسي^(٣) والصيمري^(٤) وابن جني^(٥) والزمخشري^(٦) وابن خروف^(٧) والشلوبين^(٨).

المناقشة

١- أجمع النحويون على جواز الرفع والنصب في تابع المنادى المفرد، إذا كان منسوقا، وفيه الألف واللام.^(٩)

٢- نُسِبَ للمبرد القول بالتفصيل، ولم أجده في "المقتضب"، وإنما قال فيه: "وكلا القولين حسن، والنصب عندي حسن على قراءة الناس"^(١٠)، وأول نحوي نسب إليه هذا المذهب — في علمي — ابن السراج^(١١)، وسار عليه كثير من النحويين، منهم السيرافي^(١٢) وابن خروف^(١٣) وابن يعيش^(١٤) وابن الحاجب^(١)

(١) انظر: المقتضب: ٢١٢/٤ والأصول: ٣٣٦/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٦٩٤/٢ وشرح المفصل: ٣/٢ وشرح التسهيل: ٤٠٢/٣ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٧٥ والارتشاف: ٢٢٠١/٤ والمساعد: ٥١٤/٢ وشرح الأشموني: ١١٤/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ٢١٣/٤.

(٣) انظر: الإيضاح: ١٨٩.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٤٨/١.

(٥) انظر: اللمع: ١٩٥.

(٦) انظر: المفصل: ٣٨.

(٧) انظر: شرح الجمل: ٦٩٤/٢.

(٨) انظر: التوطئة: ٢٩٠ وشرح المقدمة الجزولية: ٩٥٦، ٩٥٧/٣.

(٩) انظر: الارتشاف: ٢٢٠٠ / ٤ وشرح الأشموني: ١١٥/٣.

(١٠) المقتضب: ٢١٣/٤.

(١١) انظر: الأصول: ٣٣٦/١.

(١٢) انظر: شرح السيرافي: ٣٣٧/٣ ب.

(١٣) انظر: شرح الجمل: ٦٩٤/٢.

(١٤) انظر: شرح المفصل: ٣/٢.

والشلوبين^(٢) وابن عصفور^(٣) وابن مالك^(٤) وابن الناظم^(٥) والرضي^(٦)
والأشموني^(٧).

وقد نبّه إلى هذا أبو حيان^(٨) وابن عقيل^(٩).

٣- نسب أبو حيان^(١٠) وابن عقيل^(١١) إلى المبرد القول بمذهب أبي عمرو،
والذي أحسبه أدنى للصواب أن المبرد يسوّي بين المذهبين، ودليل ذلك قول المبرد
المتقدم: "وكلا القولين حسن، والنصب عندي حسن على قراءة الناس".

٤- نسب السيوطي للكوفيين وجوب نصب النسق، قال: "وأوجب الكوفية
نصب الثلاثة، أي: النعت، والتوكيد، والنسق، ورُد بالسماع قال — تعالى {يا
جبال أوبي معه والطير} قريء في السبع بالنصب والرفع".^(١٢)
قلت: وما ذكره يعارض ما ذكره أبو حيان من إجماع النحويين على جواز
الرفع والنصب.^(١٣)

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٦٤/١.

(٢) انظر: التوطئة: ٢٩٠ وشرح المقدمة الجزولية: ٩٥٧/٣.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٩٣/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٣١٥/٣، ١٣١٤.

(٥) انظر: شرح الألفية: ٥٧٥.

(٦) انظر: شرح الكافية: ٣٦٥/١.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ١١٥/٣.

(٨) انظر: الارتشاف: ٢٢٠١/٤.

(٩) انظر: المساعد: ٥١٤/٢.

(١٠) انظر: الارتشاف: ٢٢٠١/٤.

(١١) انظر: المساعد: ٥١٤/٢.

(١٢) همع الهوامع: ١٩٩/٣.

(١٣) انظر: الارتشاف: ٢٢٠٠/٤.

٥ - مستند المذهب الأول:

- أ- حكاية الخليل عن العرب أن الأكثر عندهم هو الرفع.^(١)
 - ب- قراءة {يا جبالُ أُوَبي معه والطيرُ} برفع "الطير".^(٢)
 - ج- أنه القياس، ذلك على اعتبار ما فيه "أل" منادى آخر مستقلاً، وإذا كان كذلك فحكمه الرفع.^(٣)
- وهناك وجه آخر من القياس، أشار إليه ابن الضائع، وهو أن هذا المنادى المنسوق شبيه بنعت المنادى في أن كليهما يمتنع معه تكرار حرف النداء، والأولى في نعت المنادى مراعاة اللفظ، فكذلك هذا.
- د- أن في الرفع مجانسة بين المعطوف والمعطوف عليه، والمجانسة عند العرب مرعية، وهذا أمر أوردته ابن الضائع.

٦ - مستند المذهب الثاني:

- أ- قراءة العامة {يا جبالُ أُوَبي معه والطيرُ} بنصب "الطير".^(٤)
- ب- "أن ما فيه "أل" لم يل حرف النداء، ولا يليه، فلا يكون مثل ما وليه".^(٥)

(١) انظر: الكتاب: ١٨٧/٢.

(٢) سورة: سبأ: ١٠ والقراءة في: الكتاب: ١٨٧/٢ والمقتضب: ٢١٢/٤ ومختصر في شواذ القرآن: ١٢٢ والنشر: ٣٤٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ١٨٧/٢ والمقتضب: ٢١٢/٤.

(٤) انظر: النشر: ٣٤٩/٢.

(٥) المساعد: ٥١٤/٢.

٦ - مستند المذهب الأخير:

قول الشاعر^(١):

ألا يا زيدُ والضَّحَاكُ سِيرا فقدْ جاوزتُما حَمَرَ الطَّرِيقِ
حيث رُوي البيت بالرفع والنصب.

الترجيح

أقرب الأقوال عندي أن القولين جائزان؛ لكن الأول أكثر؛ لحكاية الخليل أنه الأكثر عن العرب ذلك.

ويتضح مما تقدم أن ما ذهب إليه ابن الضائع هو الأولى.

٨٣ - الخلاف في تابع النكرة المقصودة، إذا كان منسوقا، وفيه

الألف واللام.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ومذهب أبي الحسن الأخفش مذهب سيبويه، ما لم يكن المنادى نكرة، مقبلا عليها نحو: يا رجلُ والغلامُ، فإنه لا يميز إلا الرفع. والأولى في هذه المذاهب مذهب سيبويه"^(٢).

(١) البيت من الوافر، ولم أعرف قائله، وهو في الجمل: ١٥٣ والتبصرة والتذكرة: ٣٤٨/١ واللمع: ١٩٥ والأزهية: ١٦٥ وشرح المفصل: ١٢٩/١ وشرح قطر الندى: ٢٩٢ والمساعد: ٥١٢/٢ وجمع الهوامع: ١٩٩/٣ والدرر: ٤٧٢/٢ والمعجم المفصل: ٦١٤/٢. وخمر الطريق: ما يختفي فيه السائر، القاموس: ٤٩٥ مادة (الخمر).
(٢) شرح الجمل أ: ٣٨٣/٢.

ذكر ابن الضائع في تابع النكرة المقصودة، إذا كان منسوقاً، وفيه الألف واللام، نحو: يا رجلُ والغلام، مذهبين:
الأول: أنه يجوز فيه الرفع والنصب بإجماع^(١)، والأولى الرفع^(٢)، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع.
الأخير: أنه لا يجوز فيه إلا الرفع، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش.

آراء النحويين

اختلف النحاة في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: أن الرفع والنصب جائزان في المنسوق المقترن بـ"أل"، إذا كان المنادى نكرة مقصودة، وهو مذهب جميع النحويين^(٣)، ما عدا الأخفش.
المذهب الأخير: لا يجوز في المنسوق المقترن بـ"أل"، إذا كان المنادى نكرة مقصودة إلا الرفع، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش.^(٤)

المناقشة

١ - النحاة لم ينصوا على النكرة المقصودة؛ لكن يفهم من كلامهم على المفرد العلم، أن النكرة المقصودة لا تختلف في حكم تابعها المنسوق، المقترن بالألف واللام عن تابع المفرد العلم، ويؤيد هذا أن النحاة استدلوا — على اختلافهم في

(١) انظر: ٥٠١ .

(٢) انظر: ٥٠٠ .

(٣) قد تقدم في المسألة السابقة تحريج هذا، فلا موجب لإعادته مرة أخرى: ٥٠١ وانظر في حكاية الإجماع: الارتشاف: ٢٢٠٠/٤ وشرح الأشموني: ١١٥/٣، والمراد أن جميع الأقوال الثلاثة التي سبقت في المسألة الماضية تمثل المذهب الأول في هذه المسألة.

(٤) انظر: شرح الحمل لابن عصفور: ٩٣ / ٢ والارتشاف: ٢٢٠٠/٤ وشرح الأشموني: ١١٥/٣ وهمع الهوامع: ٢٠٠/٣ .

المسألة السابقة — بقوله — تعالى — {يا جبالُ أوبي معه والطيرُ} بقراءتي الرفع والنصب في "الطير"^(١)، والمنادى في الآية نكرة مقصودة.

الترجيح

أحسب أن مذهب جماهير النحاة في جواز الوجهين هو الصحيح، ودليل ذلك ما يلي:

أ- قراءة العامة بنصب "الطير" من قوله — تعالى — {يا جبالُ أوبي معه والطيرُ}.^(٢)

ب- قول العرب في النعت: يا فُسقُ الخبيثُ، برفع "الخبيث" ونصبه^(٣)، ويحمل التابع المنسوق على النعت. يتبين مما تقدم أن مذهب ابن الضائع الذي وافق فيه جماهير النحاة هو الصحيح.

٨٤ - الخلاف في نصب تابع "أي".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أنه لا يجوز في نعت "أي" في هذا الباب إلا الرفع، لا يجوز: يا أيُّها الرجلُ، بالنصب، وذلك أن "الرجل" هو المقصود بالنداء، و"أي" صلة إليه، لما امتنع أن يلي حرف النداء الألف واللام، فليست بنعت في الحقيقة،

(١) سبق تخريج الآية والقراءتين في المسألة السابقة: ٥٠٣.

(٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١٥/٣.

(٣) انظر: الارتشاف: ٢٢٠٠/٤.

...، وقد أجاز أبو عثمان: يا أيها الرجل، بالنصب، ولم يورده أحدٌ من كلامهم، فالصحيح امتناعه".^(١)

ذكر ابن الضائع في نعت "أي" مذهبين:

الأول: لا يجوز فيه إلا الرفع، وهذا الذي اختاره ابن الضائع، ودليله عدم سماع النصب.

الأخير: يجوز فيه النصب — أيضا —، وهو مذهب المازني.

آراء النحويين

اختلف النحاة في نعت "أي" على مذهبين:

المذهب الأول: أن نعت "أي" لا يجوز فيه إلا الرفع، وهو مذهب الخليل^(٢) وسيبويه^(٣) والمبرد^(٤) والزجاج^(٥) وابن السراج^(٦) والزجاجي^(٧) والفارسي^(٨) والصيمري^(٩) وابن جني^(١٠) وعبدالقاهر^(١١) وابن الشجري^(١٢) وأبي البركات^(١٣)

(١) شرح الجمل أ: ٣٨٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ١٨٨/٢.

(٣) انظر: السابق: ١٨٨/٢.

(٤) انظر: المقتضب: ٢١٦/٤.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٩٨/١ و ٢٢٨.

(٦) انظر: الأصول: ٣٣٧/١.

(٧) انظر: الجمل: ١٥٠.

(٨) انظر: الإيضاح: ١٨٩.

(٩) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٤٤/١.

(١٠) انظر: اللع: ١٩٦.

(١١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٧٨/٢.

(١٢) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٤/٣.

(١٣) انظر: أسرار العربية: ١٢٨.

وابن الحاجب^(١) والشلوبين^(٢) وابن مالك^(٣) والرضي^(٤) وابن الناظم^(٥) وأبي حيان^(٦)

وابن هشام^(٧) وابن عقيل^(٨) والأشموني^(٩) والسيوطي^(١٠)، ونُسب هذا المذهب إلى جماهير النحاة^(١١) وإلى المحققين منهم^(١٢) وإلى جمهور البصريين^(١٣).
المذهب الأخير: جواز نصبه، وهو مذهب المازني^(١٤).

المناقشة

١ - نسب ابن مالك^(١) وابنه^(٢) إلى الزجاج القول بمذهب المازني، وهذا

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٠/١.

(٢) انظر: التوطئة: ٢٩٠، ٢٨٩.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٨/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٣١٨/٣.

(٤) انظر: شرح الكافية: ٣٧٥/١.

(٥) انظر: شرح الألفية: ٥٧٧.

(٦) انظر: الارتشاف: ٤/٢١٩٤.

(٧) انظر: أوضح المسالك: ٤/٣٤.

(٨) انظر: المساعد: ٥٠٦/٢.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ٣/١١٥.

(١٠) انظر: همع الهوامع: ٣٨/٢.

(١١) انظر: أسرار العربية: ١٢٨.

(١٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٠/١.

(١٣) انظر: المساعد: ٥٠٦/٢.

(١٤) انظر: معاني القرآن وإعراجه: ٩٨/١ و٢٢٩ وإعراب القرآن للنحاس: ١٩٧/١ والمقتصد في

شرح الإيضاح: ٧٧٨/٢ وأمالي ابن الشجري: ٤٤/٣ وأسرار العربية: ١٢٨ واللباب: ٣٣٧/١ وشرح

المفصل: ٨/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٠/١ وشرح التسهيل: ٣٩٨/٣ وشرح الكافية الشافية:

١٣١٨/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٧٥/١ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٧٧ والارتشاف: ٤/٢١٩٤

والمساعد: ٥٠٦/٢ وشرح الأشموني: ٣/١١٥ و همع الهوامع: ٣٨/٢.

خلاف ما في "معاني القرآن وإعرابه" إذ يقول: " ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين" وقال — أيضا: " ولم يُجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مردول؛ لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار".^(٣) وقد أشار إلى صنيع ابن مالك وابنه الأشموني.^(٤)

٢- اختلف النحاة في نسبة الرأي الأول، فمرة نُسب إلى جماهير النحاة، وأخرى إلى جمهور البصريين، ولعل الأصوب في ذلك القول الأول؛ لأنني لم أجد — فيما اطلعت عليه — أن الكوفيين يذهبون إلى رأي خلاف رأي البصريين في هذه المسألة.

٣- مستند المذهب الأول:

- ١- أن السماع لم يأت بغير الرفع.^(٥)
- ب- أن "أي" في نحو: يا أيها الرجل، لا يصلح السكوت عليها؛ لأنها مبهمة، فهي محتاجة إلى تفسير، فصارت مع مفسرها "الرجل" ككلمة واحدة، فكأن "الرجل" هو المنادى.^(٦)

٣- مستند المذهب الأخير:

- ١- القياس: حيث حمل الماضي تابع "أي" على تابع المنادى المفرد في نحو:

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٣١٨/٣.
(٢) انظر: شرح الألفية: ٥٧٧.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/٢٢٩ و ١/٩٨.
(٤) انظر: شرح الأشموني: ١١٦/٣.
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٩٩ و ٢٢٩ وأسرار العربية: ١٢٨ و شرح الكافية للرضي: ٣٧٥/١ والمساعد: ٥٠٦/٢.
(٦) انظر: الكتاب: ١٨٨/٢ والأصول: ٣٣٧/١ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٧٨/٢ وأمالى ابن الشجري: ٤٤/٣ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٠/١.

يا زيدُ الظريفُ، فأجاز في تابعها الرفع والنصب. (١)
ب- سماعه عن بعض العرب، ذكر ذلك ابن الباذش. (٢)

الترجيح

عندي أن أقرب القولين ما ذهب إليه جماهير النحاة، وذلك لما يلي:

- أ- أن القياس لا يكون حجة، إذا عارضه السماع.
- ب- أن متقدمي النحاة لم ينقلوا سماعه، وقول ابن الباذش دعوى؛ إذ لم يُؤَيِّده بالنقل، ثم لو صحَّ سماعه، فيُنظر فيه، فإن كان مما تُبنى عليه القواعد قبل، وُبنيت عليه القاعدة، وإن كان من النادر الذي لا تُبنى عليه حُفظ، ولم يراعَ في التععيد، والأقرب عندي أنه من النادر الذي لا تُبنى عليه القواعد.
- ج- أن الحمل على الموضع يكون بعد تمام الكلام، وهو لم يتم بـ "يا أيها"، فلم يجز الحمل على موضع "أي". (٣)
- د- أن "الرجل" في نحو: يا أيها الرجل، هو المنادى في الحقيقة، وإنما جيء بـ "أي"؛ لكي يجوز نداء ما فيه "أل" (٤)، وهذا أمر، ذكره ابن الضائع في المنقول عنه في صدر المسألة.

وبهذا يتضح أن قول ابن الضائع، ومن تقدمه من النحاة هو الأصح.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٩٨/١ والمقتصد في شرح المفصل: ٧٧٨/٢ وأمالي ابن الشجري: ٤٤/٣ وأسرار العربية: ١٢٨ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٠/١ وشرح الكافية الشافية: ١٣١٨/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٧٥/١ وشرح الأشموني: ١١٥/٣ وجمع الهوامع: ٣٨/٢.
(٢) انظر: الارتشاف: ٢١٩٤/٤ والمساعد: ٥٠٦/٢.
(٣) انظر: جمع الهوامع: ٣٨/٢.
(٤) انظر: المقتضب: ٢١٦/٤ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٩٩/١ والتبصرة والتذكرة: ٣٤٤/١ والمقتصد في شرح المفصل: ٧٧٨/٢ وأسرار العربية: ١٢٨ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٧٧ وجمع الهوامع: ٣٨/٢.

٨٥ - الخلاف في وصف "أي" بالألف واللام التي للمح الأصل.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ولا توصف "أي" إلا بالألف واللام الجنسية،... واختلفوا في الألف واللام التي للمح الصفة نحو: الحارث، والعباس، فأجازه الفراء (يا أيها الحارث)، والأظهر منعه إلا أن يُحكى من كلامهم".^(١)

ذكر ابن الضائع في وصف "أي" بالألف واللام التي للمح الصفة قولين:

الأول: جواز وصفها بالألف واللام التي للمح الصفة، وهو مذهب الفراء.

الأخير: عدم جواز ذلك، وهو مذهب ابن الضائع، وحجته عدم سماعه.

آراء النحويين

اختلف النحاة في وصف "أي" بالألف واللام التي للمح الصفة على مذهبين:

المذهب الأول: جواز وصفها بالتي للمح الصفة، وهو مذهب الفراء^(٢) والجرمي^(٣).

المذهب الأخير: عدم جواز وصفها بها، وهو مذهب ابن عصفور^(٤) وابن

مالك^(٥) وابن عقيل^(٦) والأشموني^(٧) والأزهري^(١) والسيوطي^(٢)، ونسبه أبو حيان إلى الجمهور^(٣).

(١) شرح الحمل أ: ٣٨٥/٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ٢١٩٤/٤ وشرح الأشموني: ١١٦/٣.

(٣) انظر: السابق: ٢١٩٤/٤ والمساعد: ٥٠٤/٢ وشرح الأشموني: ١١٦/٣.

(٤) انظر: المقرب: ١٧٩/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٩/٣.

(٦) انظر: المساعد: ٥٠٤/٢.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ١١٦/٣.

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

- ١- يظهر لي أن مصطلحي (لمح الصفة ولمح الأصل) لمعنى واحد.
- ٢- **مستند المذهب الأول**: لم أجد — فيما اطلعت عليه — حجة لأصحاب هذا المذهب؛ لكن يظهر لي أنهم يعتمدون في ذلك على القياس أولاً، وعلى عدم التفريق بين أنواع "أل"، فتأخذ حكماً واحداً، وفي ذلك طرد القاعدة في أنواع "أل" كافة.

٣- مستند المذهب الأخير:

- ١- عدم السماع، وهذا أشار إليه ابن الضائع.
- ب- أن ما دخلت عليه "أل" التي للمح الصفة علم قبلها، فلا اعتبار بـ"أل" في النداء؛ لأنها ليست معرفة، فيقال: يا العباس^(٤).
ويُفهم من هذا أن دخول "أي" مخصوص بكون "أل" معرفة.

الترجيح

- أقرب القولين عندي ما ذهب إليه ابن الضائع ومن معه، وذلك لما يلي:
- ١- لعدم السماع الذي يؤيد أحد الفريقين، وقد أشار إلى هذا ابن الضائع في مفتتح المسألة.
 - ب- للتفريق بين "أل" الجنسية، التي هي للتعريف، و"أل" الزائدة للمح الأصل أو الصفة.

(١) انظر: شرح التصريح: ١٧٥/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٣٨/٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ٢١٩٤/٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٩/٣.

ويظهر من ذا أن ما ذهب إليه ابن الضائع، ومن معه هو الراجح.

٨٦ - الخلاف في المنادى المبني إذا نون ضرورة.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "لما كان المبني في هذا الباب قد شُبّه بالمعرب حتى كان الأكثر في نعتة المفرد الحمل على اللفظ، ودعت الضرورة إلى تنوينه كان الأولى إبقاءه على ضمّه؛ لأنه كالرفع، ولذا شُبّهه سيبويه بمرفوع ما لا ينصرف، واختار الرفع، واختار أبو عمرو النصب؛ لأن التنوين لا يلحق حركة البناء، فيقال له: ليست هذه الحركة بحركة بناء؛ لأنهم قد نعتوه على لفظه، وزعم سيبويه أنه لم يسمع عربياً يقول: يا مطراً، في قوله^(١):

سلامُ الله يا مطرٌ عليها

فهذا يقوي اختيار الرفع، فقول المؤلف: "وأبو عمرو يرويه بالنصب"^(٢) لا تثبت به رواية؛ لأنه يمكن أن يريد "يختار"، ألا ترى أن سيبويه حكى عن عيسى

(١) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه: ١٤٧ والكتاب: ٢٠٢/٢ والمقتضب: ٢١٤/٤ والأصول: ٣٤٤/١ والجمل: ١٥٤ وأمالي الزجاجي: ٨٠، ٨١ والتبصرة والتذكرة: ٣٥٥/١ والنكت: ٥٥٢/١ والحلل: ٢٠٠ وأمالي ابن الشجري: ٩٦/٢ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٠٦/٢ وشرح التسهيل: ٣٩٦/٣ والمساعد: ٥٠١/٢ وشرح التصريح: ١٧١/٢ والخزانة: ١٥١/٢ والمعجم المفصل: ٨٥١/٢.

وبلا نسبة في الإنصاف: ٣١١/١ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٧/١ وشرح الكافية الشافية: ٣٥١/٤ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٧٠ وأوضح المسالك: ٢٨/٤ وشرح الكافية للرضي: ٣٥١/١ وشرح الأشموني: ١١٠/٣ وهمع الهوامع: ٣١/٢.

الشاعر هو الأحوص — وقيل: عبدالله — بن محمد الأنصاري، شاعر أموي، مات سنة خمس ومائة. انظر: الشعر والشعراء: ٣٥١ والأعلام: ١١٦/٤. (٢) الجمل: ١٥٥.

أنه كان يقول: يا مطراً^(١)، ثم قال: " ولم أسمع عربياً يقوله"^(٢) فهذا يدل أن قول عيسى قياس، ولو رواه عيسى عن العرب لصحح سيبويه روايته، وأنشد بيت مهلهل، شاهده فيه نصب "عدي" على اختيار أبي عمرو، وقد روى الفراء النصب في هذا الشعر، وقد قال سيبويه فيه: " له وجه من القياس"^(٣). " (٤)

ذكر ابن الضائع في تنوين المنادى المبني — إذا نوّن ضرورة — مذهبين:
الأول: أن يكون تنوينه رفعاً، وهو مذهب سيبويه، ومال إليه ابن الضائع،
وحجته في ذلك:

أ- أن المنادى المبني يُشبهه المعرب، ودليل ذلك أن نعت المنادى المبني في الأكثر حُمِلَ على لفظ المنادى.

ب- أن المنادى المبني يشبه الممنوع من الصرف — إذا نوّن ضرورة —
في حال الرفع، فيحمل المنادى على حال الممنوع من الصرف، فيكون تنوينه
رفعاً.

وكلا هذين قياس شبه.

ج- أن النصب لم يسمع.

الأخير: أن يكون تنوينه نصباً، وهو مذهب أبي عمرو وعيسى، والحجة أن
المبني لا ينون.

آراء النحويين

اختلف النحاة في المنادى المبني — إذا نوّن ضرورة — على خمسة مذاهب:

(١) انظر: الكتاب: ٢/٢٠٣.

(٢) انظر: السابق: ٢/٢٠٣.

(٣) انظر: السابق: ٢/٢٠٣.

(٤) شرح الجمل أ: ٢/٣٩٣، ٣٩٢.

- المذهب الأول:** الأولى تنوين الضمة، وهو مذهب الخليل^(١) وسيبويه^(٢) والفراء^(٣) والمازني^(٤) والزجاجي^(٥) والشلوين^(٦) والرضي^(٧)، وهو المذهب الذي رجّحه ابن الضائع.
- المذهب الثاني:** الأولى أن يكون تنوينه نصبا، وهو مذهب عيسى بن عمر^(٨) وأبي عمرو^(٩) ويونس^(١) والجرمي^(٢) والمبرد^(٣) وأبي البركات^(٤).

-
- (١) انظر: المقتضب: ٢١٢، ٢١٣/٤ والجمل: ١٥٤ وأمالي الزجاجي: ٨٣ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٠٦/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٧/١ وشرح التسهيل: ٣٩٦/٣ والارتشاف: ٢١٩٠/٤ وأوضح المسالك: ٣١/٤ والمساعد: ٥٠١/٢ وشرح الأشموني: ١١١/٣ وشرح التصريح: ١٧١/٢ وجمع الهوامع: ٣١/٢ والخزانة: ١٥٠/٢.
- (٢) انظر: الكتاب: ٢٠٢، ٢٠٣/٢.
- (٣) انظر: معاني القرآن: ٣٢١/٢.
- (٤) انظر: أمالي الزجاجي: ٨٣ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٧/١ والارتشاف: ٢١٩٠/٤ والمساعد: ٥٠١/٢ وشرح التصريح: ١٧١/٢ وجمع الهوامع: ٣١/٢ والخزانة: ١٥٠/٢.
- (٥) انظر: أمالي الزجاجي: ٨٣.
- (٦) انظر: التوطئة: ٢٨٩.
- (٧) انظر: شرح الكافية: ٣٥١/١.
- (٨) انظر: الكتاب: ٢٠٣/٢ والمقتضب: ٢١٢، ٢١٣/٤ والأصول: ٣٤٤/١ وأمالي الزجاجي: ٨٣ والنكت: ٥٥٢/١ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٧/١ وشرح التسهيل: ٣٩٦/٣ والارتشاف: ٢١٩٠/٤ وأوضح المسالك: ٣١/٤ والمساعد: ٥٠١/٢ وشرح الأشموني: ١١١/٣ وشرح التصريح: ١٧٢/٢ وجمع الهوامع: ٣٢/٢ والخزانة: ١٥١/٢.
- (٩) انظر: المقتضب: ٢١٣/٤ والجمل: ١٥٤ وأمالي الزجاجي: ٨٣ وأمالي ابن الشجري: ٩٦/٢ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٠٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٩٤/٢ وشرح التسهيل: ٣٩٦/٣ والارتشاف: ٢١٩٠/٤ وأوضح المسالك: ٣١/٤ والمساعد: ٥٠١/٢ وشرح الأشموني: ١١١/٣ وشرح التصريح: ١٧١/٢ وجمع الهوامع: ٣٢/٢ والخزانة: ١٥١/٢.

المذهب الثالث: أن يكون الأولى مع المفرد العلم تنوين رفع، ومع النكرة المقصودة تنوين نصب، وهو مذهب ابن مالك^(٥) وابنه^(٦).

المذهب الرابع: أن يكون الأولى مع المفرد العلم تنوين نصب، ومع النكرة المقصودة تنوين ضم، وهو مذهب السيوطي^(٧).

المذهب الأخير: من يسوّي بين المذهبين، وهو مذهب الصيمري^(٨) وابن الشجري^(٩) وابن خروف^(١٠) وابن مالك في "الخلاصة"^(١١) وابن هشام^(١٢).

(١) انظر: المقتضب: ٢١٢، ٢١٣/٤ وأمالي الزجاجي: ٨٣ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٧/١ وشرح التسهيل: ٣٩٦/٣ والارتشاف: ٢١٩٠/٤ وشرح الكافية للرضي: ٣٥١/١ والمساعد: ٥٠١/٢ وشرح الأشموني: ١١١/٣ وشرح التصريح: ١٧٢/٢ والخزانة: ١٥١/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ٢١٣، ٢١٢/٤ وأمالي الزجاجي: ٨٣ وشرح التسهيل: ٣٨٦/٣ والارتشاف: ٢١٩١/٤ والمساعد: ٥٠١/٢ وشرح الأشموني: ١١١/٣ وشرح التصريح: ١٧٢/٢ وهمع الهوامع: ٣٢/٢ والخزانة: ١٥١/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٢١٤/٤.

(٤) انظر: الإنصاف: ٣١١/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٦/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٣٠٣/٣.

(٦) انظر: شرح الألفية: ٥٦٩.

(٧) انظر: همع الهوامع: ٣١/٢.

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٥٤/١.

(٩) انظر: أمالي ابن الشجري: ٩٦/٢.

(١٠) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٧٠٦/٢.

(١١) انظر: الألفية: ٦٠ إذ يقول:

واضمم أو انصب ما اضطرارا نوّنا مما له استحقاق ضمّ بيّنا

(١٢) انظر: أوضح المسالك: ٢٨/٤.

المناقشة

- ١- أجمع النحويون على جواز تنوين المنادى المبني للضرورة. (١)
٢- نسب الشلوين لعيسى بن عمر مذهب الخليل، وليس ذا بصحيح؛ لأنه يخالف ما نقله غيره. (٢)

٣- مستند المذهب الأول:

١- السماع:

قول الشاعر (٣):

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامِ

وقول الشاعر (٤):

قَدِّمُوا إِذْ قِيلَ: قَيْسٌ قَدِّمُوا وَارْفَعُوا الْمَجْدَ بِأَطْرَافِ الْأَسْلِ

وقول الشاعر (٥):

(١) انظر: همع الهوامع: ٣١/٢.

(٢) انظر: التوطئة: ٢٨٩.

(٣) البيت سبق تخريجه، وعزوه: ٥١٣.

(٤) البيت من الرمل، وهو للبيد — رضي الله عنه — في ديوانه: ١٤٦ وشرح التسهيل: ٣٩٦/٣ وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٣٢١/٢.

والأسل: الرماح، القاموس: ١٢٤١ مادة (الأسل).

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن ربيعة المعروف بالملهل في ديوانه: ٥٨ بلفظ "نحرها" والمقتضب: ٢١٤/٤ والجمل: ١٥٥ والحلل: ٢٠٢ وشرح التسهيل: ٣٩٦/٣ والخزانة: ١٦٥، ١٦٤/٢ والدرر: ٣٧٨/١ والمعجم المفصل: ٦٠٦/٢.

وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١٣٠٤/٣ والمساعد: ٥٠٢/٢ وشرح الأشموني: ١١١/٣ وهمع الهوامع: ٣٢/٢.

ومهلل هو عدي بن ربيعة، شاعر جاهلي، وهو أخو كليب الذي دارت حرب البسوس بقتله. انظر: الشعر والشعراء: ١٨٦ والخزانة: ١٦٤/٢.

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ
يا عَدِيُّ لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي
وقول الشاعر^(١):

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ، حَيْثُ يَا رَجُلٌ
حيث جاءت "مطر وقيس وعدي وجمل" منونة بعد ضمها.

ب- أن النصب لم يُسمع، حكى ذلك سيبويه.^(٢)

ج- حمل المنادى المبني على الممنوع من الصرف — إذا نوّن اضطرارا —
وهو مرفوع^(٣) وهو قياس شبه، أشار إليه ابن الضائع.

د- أن المنادى المبني يشبه المعرب، دليل ذلك أن الحمل على لفظه في
النعته أكثر من الحمل على موضعه، وهذا قياس شبه ساقه ابن الضائع في مقدمة
كلامه.

ه- أن الضمة التي في المنادى المفرد والنكرة المقصودة ليست حركة بناء،
بل حركة إعراب، وهذا اعتراض من ابن الضائع على حجة أبي عمرو، كما ورد
في كلامه السابق.

٢- مستند المذهب الثاني:

١- السماع:

(١) البيت من البسيط، وهو لكثير في ديوانه: ١٦٣ وشرح التسهيل: ٣٩٧/٣ وشرح الألفية لابن
الناظم: ٥٧٠ والدرر: ٣٧٧/١ والمعجم المفصل: ٦٨٤/٢.
وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١٣٠٥/٣ والمساعد: ٥٠٢/٢ وشرح الأشموني: ١١٠/٣ وهمع
الهوامع: ٣١/٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٠٣/٢.

(٣) انظر: السابق: ٢٠٢/٢ والمقتضب: ٢١٣/٤ والأصول: ٣٤٤/١ وأمالي ابن الشجري: ٩٦/٢
وشرح الجمل: ٩٥/٢.

قول الشاعر^(١):

فَطِرٌ خَالِدًا إِنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ طَيْرَةً وَلَا تَقَعَنَّ إِلَّا وَقَلْبُكَ حَازِرٌ
وروي قول الشاعر بالنصب — أيضا —^(٢):

ضربتُ صدرَها إليّ، وقالت: يا عدِيًّا، لقد وقتك الأوقاي
وروي قول الشاعر بالنصب^(٣) — أيضا —^(٤):

سلامُ الله يا مطراً عليها وليس عليك، يا مطرُ السلامُ
وقول الشاعر^(٥):

يا عدِيًّا لقلبك المهتاج

حيث جاءت "خالد وعدي ومطر" منصوبات، وهي أعلام مناداة.

وروي قول الشاعر بالنصب^(٦) — أيضا —^(٧):

ليتَ التحيةَ كانتَ لي فأشكرَها مكانَ يا جملاً حِيَّتَ يا رجلُ
وقول الشاعر^(١):

(١) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء: ٣٢١/٢ وشرح التسهيل: ٣٩٦/٣ لكن بلفظ (واقع).

(٢) سبق تخريجه في: ٥١٧.

(٣) انظر: الجمل: ١٥٥ وأمالي الزجاجي: ٨٣ والإنصاف: ٣١١/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٠٦/٢.

(٤) سبق تخريجه في: ٥١٣.

(٥) البيت شطر من الخفيف، ولم أعرف قائله، وهو في المقتضب: ٢١٥/٤ وشرح الكافية الشافية: ١٣٠٥/٣.

والمهتاج: الثائر، القاموس: ٢٧٠ مادة (هاج).

(٦) انظر: الدرر: ٣٧٧/١ والمعجم المفصل: ٦٨٤.

(٧) البيت سبق تخريجه في: ٥١٧.

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ، فبَلَّغْنِ
ندامايَ منْ نَجْرانَ أنْ لا تلاقيا
وقول الشاعر^(٢):

أعبداً حلّ في شُعْبَى غريباً
ألوماً لا أبالك واغترابا
وقول الشاعر^(٣):

يا سيّداً، ما أنتَ منْ سيّدِ
مُوطاً الأكنافِ، رَحْبِ الذُّراعِ
وقول الشاعر^(٤):

(١) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث في الكتاب: ٢٠٠/٢ والمفضليات: ١٥٦ وشرح التسهيل: ٣٩٧/٣ والمعجم المفصل: ١٠٨٠/٢، وبلا نسبة في المقتضب: ٢٠٤/٤ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٥٧/١.

عبد يغوث بن صلاة بن ربيعة، شاعر جاهلي بمني، قتلته بنو تميم حوالي سنة أربعين قبل الهجرة. انظر: الأغاني: ٣٥٤/١٦ والأعلام: ١٨٧/٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه: ٥٦ والكتاب: ٣٣٩/١ وخزانة: ١٨٦/٢، ١٨٣ وشرح التصريح: ١٧١/٢ والمعجم المفصل: ٣١/١.

وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٣٩٧/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٣٠٥/٣ وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٧١ وأوضح المسالك: ٢٩/٤ وشرح الأثموني: ١١١/٣.

وشُعْبَى: بضم أوله، وفتح ثانيه، قيل: جبال، وقيل: هضبة بجمي ضريّة، وهو أحد ألفاظ ثلاثة، جاءت على وزن "فَعَلَى". انظر: معجم ما استعجم: ٧٩٩/٣ ومعجم البلدان: ٣٤٦/٣.

(٣) البيت من السريع، وهو للسفاح بن بكير في المفضليات: ٣٢٢ لكن بلفظ:

يا فارساً ما أنتَ منْ فارسٍ
مُوطاً البيتِ رَحِيْبِ الذُّراعِ
والخزانة: ٩٦/٦ والدرر: ٣٧٨/١ والمعجم المفصل: ٤٨٩/١.

وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٣٩٧/٣ وجمع الهوامع: ٣٢/٢.

الأكناف: جمع كنف، وهو الجانب والناحية، القاموس: ١٠٩٩ مادة (كنف).

والشاعر هو السفاح بن بكير بن معدان اليربوعي، مات بعد سنة إحدى وسبعين. انظر: الخزانة: ٢٩٠/١ والأعلام: ١٠٤/٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ٤٥٦/١ وشرح التسهيل: ٣٩٧/٣.

أداراً مُجْزَوِيَّ هِجْتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً فِجَاءَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ
حيث جاءت "جملاً وراكبا وعبدا وسيدا ودارا" منصوبات، وهي نكرات مقصودة.

ب- حمل المنادى المبني على الممنوع من الصرف، إذا كان مجرورا، ونون ضرورة، إذ يعود إلى أصله، وهو الجر. (١)

ج- حمل التنوين على الإضافة في ردّها المنادى إلى أصله، وهو النصب. (٢)

د- أن التنوين لا يلحق حركة البناء، وهي حجة ذكرها ابن الضائع.

٣- مستند المذهب الثالث:

أ- "أن نصب العرب العلم المضطر إلى تنوينه قليل، ونصبتهم اسم الجنس المضطر إلى تنوينه كثير". (٣)

ب- أن سبب البناء — وهو الشبه بالمضمر — في العلم أقوى منه في اسم الجنس المعين. (٤)

٤- مستند المذهب الرابع: اختيار النصب في العلم؛ لأنه لا يلتبس بغيره من أنواع المنادى، واختيار الرفع في النكرة المقصودة؛ لأنها تلتبس بالنكرة غير

حُزْوِيٌّ: سبق التعريف بها في: ١٧٤ المسألة (٢٠) وهجت: أثرت، القاموس: ٢٧٠ مادة (هاج)، عبرة: دمعة لم تفض، القاموس: ٥٥٨ مادة (عبر)، يرفض: يفرق ويذهب، القاموس: ٨٣٠ مادة (رفضه)، يترقق: يتحرك ويذهب، القاموس: ١١٤٦ مادة (الرق).

(١) انظر: المقتضب: ٢١٣/٤ وأمالي الزجاجي: ٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور: ٩٥/٢.

(٢) انظر: النكت: ٥٥٢/١.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٣٠٣/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٦/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٣٠٣/٣.

المقصودة. (١)

الترجيح

أقرب الأقوال عندي أن يكون العلم يستوي فيه الرفع والنصب، والنكرة المقصودة يترجح فيها النصب، وذلك لما يلي:

أ- أن السماع جاء بهما معا في العلم المفرد.

ب- أن أكثر السماع جاء بنصب النكرة المقصودة؛ إذ لم يرد إلا بيت كثير بالرفع، وقد روي بالنصب، كما تقدم بيانه.

ج- أن دعوى ابن مالك أن النصب في العلم قليل يرده أن كل نص جاء بالرفع روي منصوبا، كما تبين آنفا.

د- أن قول سيويه: "ولم نسمع عربيا يقوله" يرده ما تقدم، والمثبت — إذا كان ثقة — مقدم على النافي، فكيف وقد روى النصب عيسى بن عمر وأبو عمرو ويونس والجرمي. (٢)

قلت: وأما قول ابن الضائع عن قول الزجاجي: "وأبو عمرو يرويه بالنصب" (٣): لا تثبت به رواية؛ لأنه يمكن أن يريد "يختار" فهو اعتساف، وتضييع للحقيقة؛ لنصرة سيويه، ألا ترى أن أئمة النحو رووا النصب؟.

ه- اعتراض ابن الضائع حجة أبي عمرو بأن الحركة في المنادى المفرد والنكرة المقصودة حركة إعراب، لا حركة بناء، يخالف ما نص عليه ابن الضائع نفسه عندما قال: "أما المفرد المعرفة فمبني على الضم، ...، وإنما بُني؛ لوقوعه

(١) انظر: همع الهوامع: ٣٢/٢.

(٢) انظر: أمالي الزجاجي: ٨٣ والجمل: ١٥٥ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٠٦/٢.

(٣) الجمل: ١٥٥.

موقع المضمّر". (١)

ثم إن النحويين قد اختلفوا في حركة المفرد العلم والنكرة المقصودة على مذهبين:

الأول: أنها حركة إعراب، وهو مذهب الكوفيين إلا الفراء. (٢)
الأخير: أنها حركة بناء، وهو مذهب البصريين. (٣)

قلت: الراجح عندي مذهب البصريين؛ لأن المرفوع بلا رافع، لا نظير له. (٤)

و- أن قول السيوطي يصطدم بالسمع في العلم والنكرة المقصودة، ولا وزن لرأي يتعارض مع السماع.

ومما تقدم يتضح أن أقرب الأقوال أن يستوي في العلم الرفع والنصب، ويترجح النصب في النكرة المقصودة، وهو رأي أوله وجهة نظر من الباحث، وآخره جزء من اختيار ابن مالك، وبهذا يكون الرأي الراجح خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع.

٨٧ - الخلاف في توجيه نحو: يا زيدَ زيدَ عمرو.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ومنهم من يفتح آخر الاسم الأول، فيقول: يا زيدَ زيدَ عمرو، ووجهه عند سيوييه أن الأول هو المضاف إلى "عمرو"، وكرّر "زيد" الثاني توكيداً، وأقحم بين المضاف والمضاف إليه..."

(١) شرح الجمل أ: ٣٧٧/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٣٢٣/١ والارتشاف: ٢١٨٣/٤.

(٣) انظر: السابق: ٣٢٣/١.

(٤) انظر: السابق: ٣٢٧/١.

وأما أبو العباس المبرد، فاختار أن الثاني هو المضاف على صورته، والأول مضاف إلى "عمرو" آخر محذوف، يدل عليه ما بعده، فالأصل عنده "يا زيد عمرو زيد عمرو"، فحذف "عمرو" الأول؛ لدلالة الثاني عليه، قال: "وهذا أولى؛ لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف وما أضيف إليه إلا في الشعر، إذا كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً" فـ"زيد عمرو" عند المبرد عطف بيان، أو بدل، أو توكيد، أو نداء آخر، وعند سيبويه "زيد" مُقْحَمٌ و"عمرو" مخفوض بإضافة "زيد" الأول إليه، والأولى مذهب سيبويه؛ لأنه لا حذف فيه، و— أيضاً — فتقدم الحذف على ما يدل عليه ضعيف، ينبغي ألا يجوز، و— أيضاً — فحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه غير ممنون، لا يجوز، ألا ترى أنهم لما حذفوا في "كل" إذ قالوا: مررت بكل قائما، نونوها، والمحذوف مراد، بدليل نصب الحال، فحكّموا لـ"كل" بحكم المعرفة".^(١)

ذكر ابن الضائع في نحو: يا زيدَ زيدَ عمرو، — إذا كان الأول منصوباً — مذهبين:

الأول: أن المضاف إلى "عمرو" هو "زيد" الأول، والثاني مقحّم بين المضاف والمضاف إليه، وهو مذهب سيبويه.

الأخير: أن المضاف إلى "عمرو" هو "زيد" الثاني، والأول مضاف إلى "عمرو" محذوف، وهو مذهب المبرد.

ورجح ابن الضائع مذهب سيبويه بأمور:

أ- عدم الحذف في مذهبه.

ب- أن حذف الأول؛ لدلالة الثاني عليه ضعيف، وهذا اعتراض على

مذهب المبرد.

(١) شرح الجمل أ: ٣٩٩/٢، ٣٩٨.

ج- أن حذف المضاف إليه، وبقاء المضاف غير منون، لا يجوز.

آراء النحويين

اختلف النحاة في تخريج نحو: يا زيدَ زيدَ عمرو، — إذا كان الأول منصوبا — على خمسة مذاهب:

المذهب الأول: أن "زيد" الأول هو المضاف، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قول الخليل^(١) وسيبويه^(٢) والزجاجي^(٣) والشجري^(٤) وابن خروف^(٥)، وهذا الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن الأول والثاني مضافان إلى "عمرو"، وهو مذهب الفراء^(٦).

المذهب الثالث: جواز الوجهين فيه، وهما:

الأول: مذهب سيبويه.

الأخير: أن يكون المضاف هو "زيد" الثاني، والأول مضاف إلى محذوف. وهذا مذهب المبرد^(٧) والصيمري^(٨) وابن يعيش^(٩) وابن الحاجب^(١) والشلوبين^(٢).

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٦/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٠٦/٢.

(٣) انظر: الجمل: ١٥٧.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٠٧/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٧١٧/٢.

(٦) انظر: أوضح المسالك: ٢٦/٤ وشرح التصريح على التوضيح: ١٧١/٢ وجمع الهوامع: ٤٤/٢.

(٧) انظر: المقتضب: ٢٢٧/٤.

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٤٣/١، ٣٤٢.

(٩) انظر: شرح المفصل: ١٠/٢.

ورجح الرضي القول الثاني.(٣)

المذهب الرابع: أن تكون الفتحة التي في "زيد" الأول حركة اتباع لحركة الدال في "زيد" الثاني، وهو مذهب السيرافي^(٤) والأعلم^(٥).

المذهب الأخير: جواز ثلاثة أوجه فيه: الأول والثاني من الأقوال المذكورة قبل، والثالث: أن يكون "زيد زيد" مركب مثل : خمسة عشر. وهذا مذهب ابن عصفور^(٦) وابن مالك^(٧) وابن الناظم^(٨) وأبي حيان^(٩) والأشموني^(١٠).

المناقشة

١ - اختلف النحاة في مذهب سيويه على قولين:

الأول: أن مراد سيويه إقحام الثاني بين المضاف والمضاف إليه، ومعنى ذلك أن الثاني زائد، وهو مذهب المبرد والزجاجي والسيرافي والصيمري وابن يعيش وابن الحاحب والشلوبين وابن مالك وابن هشام^(١).

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٦.

(٢) انظر: التوطئة: ٢٩٣.

(٣) انظر: شرح الكافية: ٣٨٨/١.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٤٧/٣ أ.

(٥) انظر: النكت: ٥٥٥/١.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٩٦/٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٤٠٥/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٣٢٢/٣، ١٣٢١.

(٨) انظر: شرح الألفية: ٥٧٩.

(٩) انظر: الارتشاف: ٢٢٠٤/٤.

(١٠) انظر: شرح الأشموني: ١١٨/٣.

وهو قول ابن الضائع — كما تبين في صدر المسألة — .
الأخير: ذهب ابن عصفور^(٢) وأبو حيان^(٣) وابن عقيل^(٤) إلى أن مذهب
سيبويه على حذف المضاف إليه.

وعندي أن الصحيح الأول، ودليله قوله: " وذلك لأنهم علموا أنهم لو لم
يكرروا الاسم كان الأول نصبا، فلما كرروا الاسم توكيدا، تركوا الأول على
الذي كان يكون عليه، لو لم يكرروا".^(٥)

٢- نسب السيرافي^(٦) والأعلم^(٧) وابن يعيش^(٨) وابن عصفور^(٩) وابن
وابنه^(١١) والرضي^(١٢) وأبو حيان^(١٣) وابن هشام^(١٤) وابن عقيل^(١٥) والأشموني^(١٦)

-
- (١) انظر: المقتضب: ٢٢٧/٤ والجمل: ١٥٧ وشرح السيرافي: ٤٧/٣ والتبصرة والتذكرة: ٣٤٢/١
وشرح المفصل: ١٠/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٦/١ والتوطئة: ٢٩٣ وشرح التسهيل:
٤٠٥/٣ وأوضح المسالك: ٢٥، ٢٦/٤.
- (٢) انظر: شرح الجمل: ٩٦/٢.
- (٣) انظر: الارتشاف: ٢٢٠٥، ٢٢٠٤/٤.
- (٤) انظر: المساعد: ٥١٨/٢.
- (٥) الكتاب: ٢٠٦/٢.
- (٦) انظر: شرح السيرافي: ٤٧/٣.
- (٧) انظر: النكت: ٥٥٥/١.
- (٨) انظر: شرح المفصل: ١٠/٢.
- (٩) انظر: شرح الجمل: ٩٦/٢.
- (١٠) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٢١/٣.
- (١١) انظر: شرح الألفية: ٥٧٩.
- (١٢) انظر: شرح الكافية: ٣٨٧/١.
- (١٣) انظر: الارتشاف: ٢٢٠٥/٤.
- (١٤) انظر: أوضح المسالك: ٢٦/٤.
- (١٥) انظر: المساعد: ٥١٨/٢.
- (١٦) انظر: شرح الأشموني: ١١٨/٣.

والأزهري^(١) والسيوطي^(٢) إلى المبرد القول بأن "زيد" الثاني هو المضاف، والأول مضاف إلى مثل المحذوف.

وهذا هو القول الذي نسبه إليه ابن الضائع في مفتتح المسألة.
وجميع هؤلاء يعتمد على ما في "الانتصار"^(٣).

وأحسب أن هذا العزو يدفعه ما في "المقتضب" و"الكامل"، ففي الأول أجاز المبرد الوجهين، وقدّم وجه سيبويه، وخرّج على الوجه المشهور عنه^(٤)، وفي الثاني خرّج على مذهب سيبويه وحده، قال المبرد: "والوجه الآخر أن تقول: يا تيم تيم عدي"^(٥)، يا زيد زيد عمرو، وذلك لأنك أردت بالأول: يا زيد عمرو، فإما أقحمت الثاني تأكيدا، وإما حذف من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني"^(٦).

وقال: "وعلى مثل هذا القول الثاني تقول: يا تيم تيم عدي، لأنك أردت "يا تيم عدي" وأقحمت الآخر"^(٧).

وأما ما في "الانتصار" فقد تراجع عنه المبرد^(٨).

٣- نسب أبو حيان^(١) وابن عقيل^(٢) والأشموني^(٣) والأزهري^(٤) والسيوطي^(٥) إلى الأعلام القول بأن (زيد زيد عمرو) مركب مثل: خمسة عشر، والذي وجدته

(١) انظر: شرح التصريح: ١٧١/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٤٤/٢.

(٣) انظر: الانتصار: ٨٣.

(٤) انظر: المقتضب: ٢٢٨/٤.

(٥) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه: ٢١١ وهو بتمامه:

يا تيم تيم عدي لا أبالكم لا يوقعنكم في سوءة عمر

(٦) المقتضب: ٢٢٧/٤ وحاشيته.

(٧) الكامل: ٦٦٩/٢ و ١١٣٩/٣.

(٨) انظر: الخصائص: ٢٠٦/١.

في "النكت" أنه يذهب إلى مذهب السيرافي، وهو القول بأن حركة الدال الأولى حركة اتباع لحركة الدال الثانية^(٦).

٤ - اعتراضات المذاهب:

١- يعترض المذهب الأول بأمور:

١- أن فيه فصلا بين المضاف والمضاف إليه في السعة، وهو لا يجوز إلا في الضرورة — إذا كان الفاصل ظرفا^(٧).

٢- أن فيه زيادة الاسم، والأصل عدم زيادته^(٨).

(١) انظر: الارتشاف: ٤/٢٢٠٥.

(٢) انظر: المساعد: ٢/٥١٨.

(٣) انظر: شرح الأشموني: ٣/١١٨.

(٤) انظر: شرح التصريح: ٢/١٧١.

(٥) انظر: همع الهوامع: ٢/٤٤.

(٦) انظر: النكت: ١/٥٥٥.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٧٧ وشرح الكافية للرضي: ١/٣٨٦ وحاشية الصبان على

الأشموني: ٣/١١٨ وهمع الهوامع: ٢/٤٤.

(٨) انظر: السابق: ٣/١١٨ وحاشية محمد محي الدين على أوضح المسالك ٤/٢٧.

ب- يُعترض المذهب الثاني بأن فيه اجتماع عاملين على معمول واحد.^(١)
ج- يُعترض المذهب القائل بأن المضاف هو الثاني، والأول مضاف إلى محذوف مثل الأول بما يلي:

١- أن المعتاد أن يدل المتقدم على حذف المتأخر، وفي هذا القول انقلب الأمر^(٢) وهذا ذكره ابن الضائع في صدر المسألة.

٢- عدم تنوين المضاف الثاني بعد حذف المضاف إليه^(٣) وهذا ذكره ابن الضائع في كلامه أول المسألة.

د- يُعترض مذهب التركيب بما يلي:

١- أن فيه تكلف تركيب ثلاثة ألفاظ.^(٤)

ب- أحسب أن الحمل على الإعراب أولى من الحمل على البناء.

هـ- يُعترض مذهب السيرافي بأن بين المتبَع والتابع حاجز حصين.^(٥)

الترجيح

أحسب أن الأقوال متقاربة، وأبعدها مذهب الفراء، وذلك لأمرين:

١- أن الأقوال استوت في الاعتراض عليها.

ب- أن قول الفراء يخالف أصلاً ثابتاً، وهو عدم توجه عاملين إلى

معمول واحد.

(١) انظر: شرح التصريح: ١٧١/٢.

(٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٩٧/٢ وشرح التصريح: ١٧١/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٩٦/٢ وشرح الأشموني: ١١٨/٣ وحاشية محمد محي الدين على أوضح المسالك: ٢٧/٤.

(٤) انظر: شرح التصريح: ١٧١/٢.

(٥) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ١١٨/٣.

ومما تقدم يظهر لي أن الأقوال متقاربة، إلا ما كان من مذهب الفراء، وهذا خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع؛ إذ رجح مذهب سيبويه.

٨٨ - الخلاف في دخول "يا" على "اللهم".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "البصريون مجمعون على أن هذه الميم المشددة عوض من "يا"، لا يجوز عندهم الجمع بينهما إلا في الشعر. ومذهب الكوفيين أن الميم مبقاة من جملة، فالأصل عندهم: يا الله أمنا بخير، محذوف المفعول، وما بعده؛ لكثرة الاستعمال، وبقي: يا اللهم، ويجوز عندهم الجمع بينهما، وأنشدوا^(١):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ أَلْمَا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

...، وعند البصريين أنه لم يسمع إلا في الشعر، فلا حجة فيه، وقد يجمع فيه بين العوض والمعوض عنه في الشعر ضرورة.

...، فالمثبت لمذهب البصريين أنه لم يسمع في الكلام: يا اللهم^(٢).

ذكر ابن الضائع في دخول "يا" على "اللهم" مذهبين:

(١) البيتان من الرجز، وهما لأبي خراش الهذلي في شرح التصريح: ١٧٢/٢ والخزانة: ٢٩٥/٢ والدرر: ٣٩٢/١ وبلا نسبة في شرح السيرافي: ٤٣/٣ وأما ابن الشجري: ٣٤٠/٢ والإنصاف: ٣٤١/١ وشرح المفصل: ١٦/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩٠/١ وشرح التسهيل: ٤٠١/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٨٤/١ وأوضح المسالك: ٣١/٤ والمساعد: ٥١١/٢ وشرح الأشموني: ١١٢/٣ وهمع الهوامع: ٤٨/٢.

وأبو خراش هو حويلد بن مرة الهذلي، نَهشته حية، فمات في زمن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — سنة خمس عشرة تقريباً. انظر: الشعر والشعراء: ٤٤٥ والأعلام: ٣٢٥/٢.

وَأَلْمَا: نزل، القاموس: ١٤٩٦ مادة (لَمَّ).

(٢) شرح الجمل أ: ٤١٧/٢، ٤١٦.

الأول: أن دخولها لا يجوز، وهو مذهب البصريين، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع، ودليله عليه أنه لم يسمع في الكلام.

الأخير: أن دخولها جائز، وهو مذهب الكوفيين، ودليلهم الشعر.

آراء النحويين

اختلف النحاة في دخول "يا" على "اللهم"، وكان لهم فيه مذهبان:

المذهب الأول: أن دخول "يا" عليه لا يجوز، وهو مذهب الخليل^(١) وسيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) والزرجاني^(٥) والسيرافي^(٦) والصيمري^(٧) وابن جني^(٨) والزمخشري^(٩) وابن الشجري^(١٠) وأبي البركات^(١١) وابن خروف^(١٢) والعكبري^(١٣) وابن يعيش^(١٤) وابن الحاجب^(١٥) والشلوبين^(١٦)

(١) انظر: الكتاب: ١٩٦/٢.

(٢) انظر: السابق: ٢٥/١ و ١٩٦/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٢٣٩/٤ و ٢٤٢/٤.

(٤) انظر: الأصول: ٣٣٨/١.

(٥) انظر: الجمل: ١٦٤.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ٩٩/١ ب و ٤٣/٣ أ.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٤٦/١.

(٨) انظر: اللمع: ١٩٧.

(٩) انظر: المفصل: ٤٥.

(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٤٠/٢.

(١١) انظر: الإنصاف: ٣٤١/١—٣٤٥ وأسرار العربية: ١٣١.

(١٢) انظر: شرح الجمل: ٧٣٨/٢.

(١٣) انظر: اللباب: ٣٣٨/١.

(١٤) انظر: شرح المفصل: ١٦/٢.

(١٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٨٩/١.

(١٦) انظر: التوطئة: ٢٨٩.

وابن عصفور^(١) وابن مالك^(٢) والرضي^(٣) وأبي حيان^(٤) وابن هشام^(٥) والأزهري^(٦) والسيوطي^(٧)، وهو مذهب البصريين^(٨)، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: أن دخول "يا" عليه جائز، وهو مذهب الفراء^(٩) وهو منسوب إلى الكوفيين^(١٠).

المناقشة

١ - اختلف النحاة في نسبة المذهب الأخير على قولين:

-
- (١) انظر: شرح الجمل: ١٠٧/٢.
 - (٢) انظر: شرح التسهيل: ٤٠١/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٣٠٧/٣.
 - (٣) انظر: شرح الكافية: ٣٨٣/١.
 - (٤) انظر: الارتشاف: ٢١٩١/٤.
 - (٥) انظر: أوضح المسالك: ٣١/٤.
 - (٦) انظر: شرح التصريح: ١٧٢/٢.
 - (٧) انظر: همع الهوامع: ٤٨/٢.
 - (٨) انظر: شرح السيرافي: ٤٣/٣ والتبصرة والتذكرة: ٣٤٦/١ وأمالي ابن الشجري: ٣٤٠/٢ والإنصاف: ٣٤١/١ وأسرار العربية: ١٣٠ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٣٨/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٨٩، ٢٩٠/١ والارتشاف: ٢١٩١/٤ والمساعد: ٥١١/٢ وهمع الهوامع: ٤٨/٢.
 - (٩) انظر: معاني القرآن: ٢٠٣/١ والأصول: ٣٣٨/١ وشرح السيرافي: ٤٣/٣ وأمالي ابن الشجري: ٣٤٠/٢ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٣٨/٢ وشرح المفصل: ١٦/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٦/٢ وشرح الكافية للرضي: ٣٨٤/١.
 - (١٠) انظر: الإنصاف: ٣٤١/١ وأسرار العربية: ١٣٠ واللباب: ٣٣٨/١ وشرح المفصل: ١٦/٢ والارتشاف: ٢١٩١/٤ والمساعد: ٥١١/٢ وشرح الأشموني: ١١٢/٣ وشرح التصريح: ١٧٢/٢ وهمع الهوامع: ٤٨/٢.

الأول: أن صاحبه الفراء، وهذا عند السيرافي^(١) والصيمري^(٢) وابن الشجري^(٣) وابن خروف^(٤) وابن عصفور^(٥) والرضي^(٦).
الأخير: أن القائل به الكوفيون عامة، وهو قول أبي البركات^(٧) والعكبري^(٨) وابن يعيش^(٩) وأبي حيان^(١٠) وابن عقيل^(١١) والأشموني^(١٢) والأزهري^(١٣) والسيوطي^(١٤)، وإليه مال ابن الضائع، كما يظهر من كلامه في أول المسألة.
والذي أحسبه الصواب المذهب الأول؛ لأن بعض القائلين به من المتقدمين، ولأنني لم أجد من نسب هذا المذهب إلى كوفي غير الفراء.
٢- أحسب أن سبب الخلاف هو اختلاف النحاة في الميم المشددة، الداخلة على لفظ الجلالة، فالذي يراها عوضاً من "يا" يمنع من دخول "يا" على "اللهم"؛ لأن في دخولها جمعاً بين العوض والمعوض، وهو لا يجوز.

(١) انظر: شرح السيرافي: ١/٩٩ب و ٣/٤٣أ.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة: ١/٣٤٦.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٣٤٠.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٢/٧٣٨.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٢/١٠٦.

(٦) انظر: شرح الكافية: ١/٣٨٤.

(٧) انظر: الإنصاف: ١/٣٤١ وأسرار العربية: ١٣٠ ولعل الأتباري هو أول نحوي، نسب المذهب إلى الكوفيين.

(٨) انظر: اللباب: ١/٣٣٨.

(٩) انظر: شرح المفصل: ٢/١٦.

(١٠) انظر: الارتشاف: ٤/٢١٩١.

(١١) انظر: المساعد: ٢/٥١١.

(١٢) انظر: شرح الأشموني: ٣/١١٢.

(١٣) انظر: شرح التصريح: ٢/١٧٢.

(١٤) انظر: همع الموامع: ٢/٤٨.

ومن يراها غير عوض يجيز دخولها على "اللهم".
٣- أجمع البصريون على أن الميم عوض من "يا"^(١)، وقد ذكر ذلك ابن الضائع.

٤- مستند المذهب الأول:

١- أن الجمع بين "يا" والميم المشددة لم يرد في الاختيار، وإنما ورد في شعر، وهو فيه محمول على الضرورة^(٢) وقد أشار ابن الضائع إلى هذا في مقدمة المسألة.

ب- انبنى على ما تقدم القول بأن الميم المشددة عوض من "يا"، ولو لم تكن عوضا لكثير في كلام العرب الجمع بينهما، ولم يقتصر اجتماعهما على الضرورة.^(٣)

ج- أن الشرط إذا تقدمه الأمر استغنى به عن الجواب نحو: اضرب زيدا إن قام، فقد استغنى الشرط بالأمر المتقدم عن الجواب، ولذلك لا يقال: اضرب زيدا إن قام فاضربه.^(٤)

د- أن هذا اللفظ يستخدم في مواضع لا يصلح معها تقدير (أمنّا بخير) نحو: اللهم أهلك الطغاة.^(٥)

(١) انظر: شرح السيرافي: ٤٣/٣ أ والتبصرة والتذكرة: ٣٤٦/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٤٣/٣ أ و ١٠٠/١ أ والإنصاف: ٣٤٣/١ واللباب: ٣٣٨/١.

(٣) انظر: اللباب: ٣٣٨/١.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٤٠/٢ والإنصاف: ٣٤٤/١ وشرح المفصل: ١٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٧/٢.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٩٩/١ ب وأمالي ابن الشجري: ٣٤١/٢ والإنصاف: ٣٤٤/١ وشرح ابن يعيش: ١٦/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٧/٢ شرح الكافية للرضي: ٣٨٤/١.

هـ - أن ما ادّعاه الفراء حذف على غير قياس. (١)

هـ - مستند المذهب الأخير:

أ - السماع، ومنه قوله (٢):

إني إذا ما حدثُ المأ أقول: يا اللهم يا اللهم
وقوله (٣):

وما عليك أن تقولني كُلمًا صلّيت أو سبّحت يا اللهم ما
وقوله (٤):

غفرت أو عذبت يا اللهم

ب - وبناء على ما تقدم، فالميم ليست عوضاً من "يا"؛ لأنها لو كانت
عوضاً لم تجتمع مع "يا"؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان. (٥)

ج - أن العرب لم تزد هذه الميم إلا مخففة نحو: الفم، وهي هنا مشددة. (٦)

د - أن الحذف جاء في كلام العرب كقولهم: هلم^(٧)، ويلمه، وأيش. (١)

(١) انظر: شرح التصريح: ١٧٢/٢.

(٢) سبق تخريجه في: ٥٣٠.

(٣) البيت من الرجز، ولم أعرف قائله، وهو في معاني القرآن للفراء: ٢٠٣/١ والجملة: ١٦٤ وشرح السيرافي: ١٩٩/١ والإنصاف: ٣٤٢/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٣٨/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٧/٢ وشرح الكافية للرضي: ٣٨٣/١ والخزانة: ٢٩٦/٢.

(٤) البيت من الرجز، ولم أعرف قائله، ولم أقف له على سابق أو لاحق وهو في الإنصاف: ٣٤٣/١.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٤٣/٣ وأمالى ابن الشجري: ٣٤٠/٢ والإنصاف: ٣٤٣/١ والمساعد: ٥١١/٢ وشرح الأشموني: ١١٢/٣ وجمع الهوامع: ٤٨.

(٦) انظر: معاني القرآن: ٢٠٣/١.

(٧) انظر: السابق: ٢٠٣/١.

الترجيح

أرجح القولين عندي المذهب الأول، وذلك لما يلي:

أ- أن السماع الذي يدل على المذهب الثاني مجهول القائل إلا البيت الأول، ثم هو محمول على الضرورة^(٢)؛ إذ لم يرد ذلك في السعة^(٣).

ب- أن كون الميم ليست للعوذ من "يا" مبنياً على الجمع بينهما في الشعر، وقد تبين في ما سبق أن هذا السماع لا يقوى للاحتجاج به، فيبطل اتخاذه دليلاً على كونها غير عوض.

ج- أن الميم شُدِّدت؛ لتكون على حرفين مثل "يا"^(٤).

د- صحيح أن الحذف جاء عن العرب؛ لكن حذف الجملة ليس كحذف جزء من الكلمة.

وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه ابن الضائع هو أرجح القولين.

٨٩ - الخلاف في وصف "اللهم".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن الخليل وسيبويه يمنعان من وصف هذا الاسم؛ لأنه صار عندهم مع الميم بمتزلة صوت، كقولهم: يا هناه، يعني غير متمكن في

(١) انظر: الإنصاف: ٣٤١/١ وشرح المفصل: ١٦/٢.

(٢) انظر: الجمل: ١٦٥ وشرح السيرافي: ١٩٩/١ وأ٤٣/٣ والإنصاف: ٣٤٥/١ وشرح المفصل:

١٦/٢ وشرح التسهيل: ٤٠١/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٨٤/١.

(٣) انظر: الباب: ٣٣٨/١ وشرح الجمل لابن الضائع: ٤١٧/٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٩٩/١ ب والإنصاف: ٣٤٣/١.

الاستعمال، وقوله — تعالى — {اللهم فاطر السموات} (١) زعم سيبويه أنه على نداء آخر، أي: يا فاطر.

وزعم المبرد أنه وصفه، وهذا تعسف منه؛ لأن منعهم وصفه نقل عن العرب أنهم لم يصفوه" (٢).

ذكر ابن الضائع في وصف "اللهم" مذهبين:

الأول: عدم جواز وصفه، وهو مذهب الخليل وسيبويه، ونصره ابن الضائع، ودليله أن وصفه لم يسمع من كلام العرب، والآية مخرّجة على نداء آخر. الأخير: جواز وصفه، وهو مذهب المبرد.

آراء النحويين

اختلف النحاة في وصف "اللهم" على مذهبين:

المذهب الأول: أن وصفه لا يجوز، وهو مذهب الخليل (٣) وسيبويه (٤) وأبي حيان (٥) وابن عقيل (٦).

المذهب الأخير: أن وصفه جائز، وهو مذهب المبرد (٧) والزجاج (٨) والرضي (٩).

(١) سورة الزمر: ٤٦ والآية {قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك في ما كانوا فيه يختلفون}.

(٢) شرح الحمل أ: ٤١٨/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ١٩٦/٢ والارتشاف: ٢١٩٢/٤ والمساعد: ٥١١/٢ وجمع الهوامع: ٤٨/٢.

(٤) انظر: السابق: ١٩٦/٢ والمقتضب: ٢٣٩/٤ وإعراب القرآن للنحاس: ٣٦٥/١ وشرح السيراني: ٤٣/٣ والتبصرة والذكرة: ٣٤٦/١ وشرح المفصل: ١٧/٢.

(٥) انظر: جمع الهوامع: ٤٨/٢ وحاشية يس على التصريح: ١٧٢/٢ والموجود فيها نقل عن السيوطي، ولم أجد هذا المذهب في "الارتشاف": ٢١٩٢/٤.

(٦) انظر: المساعد: ٥١١/٢.

(٧) انظر: المقتضب: ٢٣٩/٤.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٩٤/١.

والرضي^(١).

المناقشة

١ - مستند المذهب الأول:

١- أن "اللهم" لفظ، لا يقع إلا في النداء، فأشبهه (هنا) وأخواته المختصة بالنداء، فلم يوصف، كما أنها لا توصف^(٢) وهذا أمر ذكره ابن الضائع في أول المسألة.

وهذا من باب القياس، فلما أشبه "اللهم" (هنا) وأخواته في عدم التصرف؛ لأنها جميعا مختصة بالنداء، أُعطي حكمها.
ب- أن وصفه لم ينقل عن العرب^(٣) وهذا شيء ذكره ابن الضائع في صدر كلامه في المسألة.

٢ - مستند المذهب الأخير:

١- حمل "اللهم" على "يا الله"، والأخير يوصف، فتقول: يا الله الكريم، فكذلك "اللهم"؛ لأن أصلها "يا الله".^(٤)

(١) انظر: شرح الكافية: ٣٨٤/١.

(٢) انظر: الكتاب: ١٩٦/٢ والتبصرة والتذكرة: ٣٤٦/١ وشرح المفصل: ١٧/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩١/١ وشرح الكافية للرضي: ٣٨٤/١ والمساعد: ٥١١/٢ وشرح الأشموني: ١١٢/٣ وجمع الهوامع: ٤٨/٢.

(٣) انظر: المساعد: ٥١١/٢ وجمع الهوامع: ٤٨/٢.

(٤) انظر: المقتضب: ٢٣٩/٤ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩١/١ وشرح الكافية للرضي: ٣٨٤/١.

ب- وَخُرِّجَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ — تَعَالَى — {قَلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ} فـ"فاطر السموات" نعت لـ"اللهم"^(١) وقوله — تَعَالَى — {قَلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمَلِكِ}^(٢).

الترجيح

أقرب القولين عندي الأول لما يلي:

- أ- أن وصفه لم يسمع، وقد أشار ابن الضائع إلى هذا في نصّه.
- ب- أن الآيتين يمكن حملهما على غير الوصف، فتكونان نداء آخر.^(٣)
- ج- أن في إلحاق "اللهم" بـ"هنا" وأخواته طردا لحكم ما يختص بالنداء، وفي ذلك تقليل القواعد في المختص بالنداء، وتقليلها أمر مطلوب.
- د- أن حمل المبرد لـ"اللهم" على "يا الله" بعيد من جهة مخالفة الأول للثاني من وجهين:

- أ- أن "اللهم" لا تدخل عليه "يا"^(٤).
- ب- أن "اللهم" مختص بالنداء^(٥).

(١) انظر: السابق: ٢٣٩/٤ ومعاني القرآن إعرابه للزجاج: ٣٩٤/١ والتبصرة والتذكرة: ٣٤٦/١ وشرح المفصل: ١٧/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩١/١ وشرح الكافية للرضي: ٣٨٤/١ والمساعد: ٥١١/٢ وشرح الأشموني: ١١٢/٣ وجمع الهوامع: ٤٨/٢.

(٢) سورة آل عمران: ٢٦ والآية {قَلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمَلِكِ} تؤيّد الملك من تشاء وتترع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير}.

(٣) انظر: الكتاب: ١٩٦/٢ والمقتضب: ٢٣٩/٤ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩١/١ والمساعد: ٥١١/٢ وشرح الأشموني: ١١٢/٣ وجمع الهوامع: ٤٨/٢.

(٤) تقدم ترجيح هذا في المسألة السابقة: ٥٣٥.

(٥) انظر: الكتاب: ١٩٦/٢ والتبصرة والتذكرة: ٣٤٦/١ وشرح المفصل: ١٧/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩١/١ وشرح الكافية للرضي: ٣٨٤/١ والمساعد: ٥١١/٢ وشرح الأشموني: ١١٢/٣ وجمع الهوامع: ٤٨/٢.

ومما تقدم يتراءى لي أن أقرب الأقوال ما ذهب إليه ابن الضائع.

باب: الاستغاثة.

٩٠ - الخلاف في ما تتعلّق به "اللام" الداخلة على المستغاث.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "أما اللام، فالكلام عليها من وجهين: أحدهما: بأي شيء تتعلّق؛ لأن حرف الجر لا بدّ له من فعل أو معنى يتعلّق به، فزعم ابن جني أنّها تتعلّق بما في "يا" من معنى الفعل^(١)، وردّ عليه ابن عصفور بأنّ الحروف لا يجوز أن تعمل بما فيها من معاني الأفعال^(٢)، فلا يجوز أن تعمل "ما" في ظرف ولا مجرور، بما فيها من معنى النفي، ولا غيرها من الحروف، ولا ابن جني أن يقول: قد عملت "كأن" بما فيها من معنى التشبيه، ألا ترى عملها في الحال، كقوله^(٣):

كأنّه خارجاً من جنّب صفحته سفود شرب، نسوة عند مفتأد
فـ"خارجاً" منصوب على الحال، والعامل فيه ما في "كأن" من معنى التشبيه؛ لكن الأولى أن يقال: إن الفعل الناصب للمنادى هو العامل في هذه اللام، كما عمل فيه منصوبا، يعمل فيه بحرف الجر، ألا ترى أن الفعل الناصب يجوز— إذا تقدم منصوبه — إدخال لام الجر عليه تقوية لعمله، وذلك مطرد تقول: لزيد

(١) انظر: الخصائص: ٢٧٨/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل: ١٠٩/٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو للنابعة في ديوانه: ١٩ والخصائص: ٢٧٥/٢ والخزانة: ١٨٥، ١٨٦/٣ المعجم المفصل: ٢٣٣/١ وبلا نسبة في رصف المباني: ٢٩٥، ٢١١.

سفود: حديدة يشوى بها، القاموس: ٣٦٩ مادة (سغد)، شرب: قوم يشربون، القاموس: ١٢٨ مادة (شرب)، مفتأد: موضع الشواء، القاموس: ٣٨٩ مادة (فأد).

ضربت، وإن كان لا يجوز: ضربت لزيد، بقياس، ...، ولا يقال مع التأخير إلا أن يُسمع، وقد تزداد هذه اللام مع التأخير، كقوله — تعالى — ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾^(١) فلا يبعد أن يكون فعل النداء؛ لكونه مضمرا لا يجوز إظهاره، يقوى بحرف الجر، غير أنهم لم يفعلوا ذلك إلا حيث احتاجوا إلى التفريق بين معنيين، فلم يزدوا هذه اللام إلا مع الاستغاثة أو التعجب؛ لتكون علامة عليهما، وقد زعم بعضهم، وبه أخذ ابن خروف أن هذه اللام زائدة، فلا تحتاج إلى ما تتعلق به، كسائر حروف الزيادة، وقوى ذلك بأنها معاقبة للألف المزيدة في آخر الاسم، وهذا قول، غير أن الأولى أن لا يقال بهذه الزيادة، ما وجد مندوحة عنها، على أن اللام في: لزيدٍ ضربت، قد يقال فيها: إنها زائدة؛ لكنها لا تزداد إلا مع الفعل وفي مفعوله، إذا تقدم، فإنما هي لتقوية تعديه".^(٢)

ذكر ابن الضائع في لام المستغاث به قولين:

الأول: أنها زائدة، فلا تحتاج إلى ما تتعلق به، وهو قول ابن خروف، ويؤيده أنها معاقبة للألف التي في آخر المستغاث.

الأخير: أنها غير زائدة، واختلف هؤلاء في ما تتعلق به على مذهبين:

الأول: أنها تتعلق بما في "يا" من معنى الفعل، وهو قول ابن جني، وردّه

ابن عصفور بأن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال.

وأيد ابن الضائع قول ابن جني بأن "كأن" نصبت الحال في بيت النابعة بما فيها

من معنى التشبيه.

(١) سورة النمل: ٧٢.

(٢) شرح الجمل أ: ٤٢٤/٢، ٤٢٣.

الأخير: أنها تتعلق بالفعل المحذوف، وهو قول ابن الضائع، وأيده بأن هذه اللام تزداد باطراد؛ لتقوية العامل، كما في نحو: لزيدٍ ضربت، وقد تزداد مع التأخير كالأية، فلا يبعد أن تكون جاءت لتقوية العامل المحذوف، فالعاملان قد اجتمعا في الضعف، ذلك بتأخره، والعامل في النداء؛ لحذفه.

آراء النحويين

اختلف النحاة في لام المستغاث به على مذهبين:

المذهب الأول: أنها زائدة، ولا تحتاج إلى شيء تتعلق به، وهو مذهب ابن خروف^(١) وأبي حيان^(٢).

المذهب الأخير: أنها غير زائدة، واختلفوا في ما تتعلق به على قولين:
القول الأول: أنها تتعلق بفعل النداء المحذوف، وهو مذهب ابن عصفور^(٣)، ونسبه ابن هشام إلى الأكثرين^(٤)، وهو المذهب الذي ذهب إليه ابن الضائع.

القول الأخير: أنها تتعلق بما في "يا" من معنى الفعل، وهو قول السيرافي^(٥) وابن جني^(٦) والعكبري^(٧).

المناقشة

-
- (١) انظر: شرح الجمل: ٧٤٣/٢.
 - (٢) انظر: همع الهوامع: ٥٤/٢.
 - (٣) انظر: شرح الجمل: ١٠٩/٢.
 - (٤) انظر: مغني اللبيب: ٢١٨/١.
 - (٥) انظر: شرح السيرافي: ٥٢/٣ ب.
 - (٦) انظر: الخصائص: ٢٧٨/٢.
 - (٧) انظر: اللباب: ٣٣٩/١.

- ١- نسب أبو حيان^(١) وابن هشام^(٢) وابن عقيل^(٣) والأشموني^(٤) والسيوطي^(٥) إلى سيبويه القول بأنها تتعلق بالفعل المحذوف، وأحسب أن كلامه لا لا يدل على ذلك، فهو يقول: "وزعم الخليل — رحمه الله — أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم، إذا أضفت نحو قولك: يا عجباه، ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجبت، فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه".^(٦)
- ٢- نسب ابن هشام إلى المبرد القول بأنها زائدة، وليس في "المقتضب"^(٧) ولا "الكامل"^(٨) ما يدل على ذلك.

٣- مستند المذهب الأول:

- ١- صحة سقوط اللام.^(٩)
- ب- معاقبة اللام للألف^(١٠) وهذا ذكره ابن الضائع في أول كلامه.
- ج- أن الفعل المضمر يتعدى بنفسه، فلا يحتاج إلى اللام.^(١١)

(١) انظر: الارتشاف: ٢٢١١/٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢١٨/١.

(٣) انظر: المساعد: ٥٢٦/٢.

(٤) انظر: شرح الأشموني: ١٢٥/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع: ٥٤/٢.

(٦) الكتاب: ٢١٨/٢.

(٧) انظر: المقتضب: ٢٥٤/٤-٢٥٧.

(٨) انظر: الكامل: ١١٩٨/٣-١٢٠٠.

(٩) انظر: مغني اللبيب: ٢١٨/١ وحاشية الصبان على الأشموني: ١٢٥/٣.

(١٠) انظر: همع الهوامع: ٥٤/٢.

(١١) انظر: مغني اللبيب: ٢١٨/١ والمساعد: ٥٢٦/٢.

٤ - مستند المذهب الثاني: أن حرف النداء فيه معنى الفعل. (١)

٥ - مستند المذهب الأخير: أن العامل المحذوف الذي يعمل في المنادى يعمل في اللام — أيضاً — ويدل لذلك أن الفعل الناصب يجوز — إذا تقدم منصوبه — إدخال لام الجر عليه تقوية لعمله نحو: لزيدٍ ضربت، وهذه الحجة ذكرها ابن الضائع.

وأحسب أن هذه الحجة ليست بالقوية؛ لأن اللام المقوية زائدة، وهم لا يقولون بزيادتها — هنا. (٢)

٦ - اعتراضات المذاهب:

أ - اعترض المذهب الأول بأن الأصل عدم الزيادة. (٣)

ب - اعترض المذهب الثاني بأن الفعل متعدٍ بنفسه. (٤)

ج - اعترض المذهب الأخير بأن معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف (٥) وقد دافع ابن الضائع عن هذا الرأي بأن الحرف قد يعمل بما فيه من معنى الفعل، وضرب لذلك مثلاً بـ "كأن" في قول الشاعر:

كأنه خارجاً من جنبِ صفحتهِ سفود شرب، نسوه عند مُفتأدِ

فـ "خارجاً" منصوب بما في "كأن" من معنى التشبيه. (٦)

(١) انظر: الخصائص: ٢٧٨/٢ ومغني اللبيب: ٢١٨/١ وحاشية الصبان على الأشموني: ١٢٥/٣ وهمع الهوامع: ٥٤/٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢١٨/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٩/٢ وحاشية الصبان على الأشموني: ١٢٥/٣.

(٤) انظر: السابق: ١٠٩/٢ ومغني اللبيب: ٢١٨/١.

(٥) انظر: السابق: ١٠٩/٢ ومغني اللبيب: ٢١٨/١.

(٦) وانظر: الخصائص: ٢٧٥/٢.

الترجيح

أقرب الأقوال عندي الثاني؛ لما يأتي:

أ- أن الفعل المتعدي يجوز أن يتعدى بحرف الجر، كقوله — تعالى —
{قُلْ عسى أن يكونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ} قليلا مع ظهور الفعل،
فإذا كان الفعل مضمرًا كان أقوى^(١).

ب- أن الفعل المضمر ضُمِّن معنى "التجيء" في نحو: يا لزيد، ومعنى
"أتعجب" في نحو: يا للماء^(٢).

وبهذا يتراءى لي أن الأقرب ما ذهب إليه ابن الضائع.

٩١ - الخلاف في علة فتح لام المستغاث.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فلو لم يفرقوا بين اللامين لالتبس أحدهما بالآخر، ففتحوا
لام المستغاث به، حتى إذا قالوا: يا لزيد، بالفتح فهم أنه المستغاث به، وإذا قالوا:
يا لزيد، بالكسر فهم أنه المستغاث منه، ويدل على أنهم قصدوا التفريق أنهم لما
عطفوا على المستغاث، فزال اللبس رجعوا إلى الأصل، فكسروا، فإن قيل: فلم
اختصت لام المستغاث به بالفتح؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن المنادى أولى بالتغيير؛ لأنه لكثرتة في الكلام قد غير كثيرا،
كالترخيم ونحوه.

(١) شرح الحمل لابن عصفور: ١٠٩/٢ بتصرف يسير.

(٢) انظر: مغني اللبيب: ٢١٨/١ وحاشية الصبان على الأشموني: ١٢٥/٣.

الثاني: أن المنادى واقع موقع المضمر، كما تقدم، ولام الجر مفتوحة مع المضمر، فاختراروا فتحها مع المنادى لذلك، وقد علل بعضهم فتحها بهذا فقط، أعني: وقوع المنادى موقع المضمر، فإذا قيل له: فلم كسروا في: يا لزيد ولعمرو، ...، قال: قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، والأولى ما تقدم من قصد التفريق".^(١)

ذكر ابن الضائع في علة فتح لام المستغاث قولين:

الأول: أن لفتح اللام سببين:

أ- قصد التفريق بين لام المستغاث ولام المستغاث من أجله.

ب- وقوع المنادى موقع المضمر، واللام مع الأخير مفتوحة.

واحتج للأول بكسر اللام عند العطف على المستغاث، وإنما كسرت؛ لعدم

اللبس بلام المستغاث من أجله.

وهذا هو الرأي الذي مال إليه ابن الضائع.

الأخير: أن اللام فتحت؛ لأن المنادى واقع موقع المضمر.

آراء النحويين

اختلف النحاة في علة فتح لام المستغاث على أربعة أقوال:

القول الأول: أن السبب في فتح اللام أمران:

أ- أن أصل اللام الخافضة الفتح، وإنما كسرت مع المظهر؛ لثلاث تلبس

اللام معه بلام التوكيد نحو: إن هذا لزيد.

ب- قصد التفريق بين لام المستغاث ولام المستغاث من أجله.

وهو مذهب المبرد^(٢) وابن السراج^(١) والسيرافي^(٢).

(١) شرح الجمل أ: ٤٢٥/٢، ٤٢٤.

(٢) انظر: المقتضب: ٢٥٥/٤ والكامل: ١١٩٨/٣.

القول الثاني: أن السبب في فتح اللام التفريق بين لام المستغاث ولام المستغاث من أجله، وهو مذهب الزجاجي^(٣) والصيمري^(٤).

القول الثالث: أن السبب في فتح اللام وقوع المنادى موقع المضمّر، وهو مذهب ابن جني^(٥) وابن خروف^(٦) والعكبري^(٧) والأزهري^(٨) والسيوطي^(٩).

القول الأخير: أن السبب في فتح اللام أمران:

- أ- قصد التفريق بين لام المستغاث ولام المستغاث من أجله.
 - ب- وقوع المنادى موقع المضمّر، واللام مع المضمّر مفتوحة.
- وهو مذهب ابن مالك^(١٠) والرضي^(١١) وابن عقيل^(١٢) والأشموني^(١٣).
- وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

-
- (١) انظر: الأصول: ٣٥١/١.
 - (٢) انظر: شرح السيرافي: ٥١/٣ ب.
 - (٣) انظر: اللامات: ٨٧، ٨٨.
 - (٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٥٩/١.
 - (٥) انظر: سر الصناعة: ٣٢٩/١.
 - (٦) انظر: شرح الجمل: ٧٤٣/٢.
 - (٧) انظر: اللباب: ٣٣٩/١.
 - (٨) انظر: شرح التصريح: ١٨٠، ١٨١/٢.
 - (٩) انظر: همع الهوامع: ٥٣/٢.
 - (١٠) انظر: شرح التسهيل: ٤١٢/٣.
 - (١١) انظر: شرح الكافية: ٣٥٢/١.
 - (١٢) انظر: المساعد: ٥٢٦/٢.
 - (١٣) انظر: شرح الأشموني: ١٢٤/٣.

المناقشة

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال الثاني، وذلك لما يأتي:

١- أنه المذهب الذي يدلّ السماع عن العرب عليه؛ لأنهم إذا عطفوا على المستغاث به دون "يا" كسروا لام المعطوف^(١)، فتقول: يا لرجال وللشباب للعب .

٢- أن القول بأن الأصل في لام الجر الفتح، يجعل لام المستغاث من أجله هي الحقيقة بتعليل كسرهما، والنحويون — ومنهم المبرد — يعللون فتحها.

٣- أن النحاة اختلفوا في موجب بناء المنادى المفرد العلم على قولين^(٢):

الأول: أن موجب البناء مضارعتة للأصوات.

الأخير: أن موجب البناء وقوعه موقع المضمّر.

والمراد أنه لا يلزم تعليل فتح لام المستغاث، بوقوعه موقع المضمّر؛ لأن النحاة اختلفوا في علة بنائها، فيظل القول بأنه بُني؛ لوقوعه موقع المضمّر أحد احتمالين، فتعليل فتح اللام به كتعليله بالقول الآخر، والأحسن في بناء الأحكام البعد بها عن مظان الاحتمال ما أمكن.

وبما تقدم يتضح أن أقرب الأقوال الثاني، وليس هو برأي ابن الضائع.

(١) انظر: شرح السيرافي: ٥٢/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٥٢/١.

(٢) انظر: أمالي الزجاجي: ٨٣ واللباب: ٣٣٠/١.

باب: الترخيم.

٩٢ - الخلاف في ترخيم غير المنادى على لغة من نوى.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "ومذهب سيبويه إجازة الترخيم في الضرورة على اللغتين معاً، لغة من نوى، ولغة من لم ينو، ومذهب أبي العباس منعه على لغة من نوى محتجاً بأنه حذف في غير النداء، فينبغي أن يتصرف ما بقي بالإعراب، كـ(يدٍ ودمٍ)، وأنكر ما ورد في ذلك، وزعم أن الرواية في قوله^(١):

وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامَا

وما عهدٌ كعهدك يا أماما

وهذه الرواية لا تقدر في رواية سيبويه، فـ"أماما" مرفوع بـ"أضحت أو شاسعة" على إعمال الأول أو الثاني.

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه: ٣٧٨ بلفظ:

أصبح جبلٌ وصلِّكمُ رَمَامَا وما عهدٌ كعهدك يا أماما

والبيت بهذه الصورة مختلٌّ من أوله؛ إلا أن يكون هناك همزة استفهام محذوفة، والكتاب: ٢٧٠/٢ وشرح السيرافي: ٨١/٣ والنكت: ٥٩٢/١ وأما ابن الشجري: ١٩٢/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٧٤/٢ وشرح التصريح: ١٩٠/٢ والخزانة: ٣٦٣، ٣٦٥/٢ والمعجم المفصل: ٨١٨/٢.

وبلا نسبة في الجمل: ١٧٤ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩٦/١ وشرح التسهيل: ٤٣٠/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٣٧١/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٩٥/١ وأوضح المسالك: ٧٠/٤ والمساعد: ٥٦١/٢ وشرح الأشموني: ١٣٩/٣.

رماما: باليات، القاموس: ١٤٤٠ مادة (رَمَّه)، وشاسعة: بعيدة، القاموس: ٩٤٧ مادة (الشَّسع).

... قال السيرافي: "ويدل على صحة قول سيبويه قوله — أنشده سيبويه — (١):

أبا عُرْوَ لا تَبْعُدْ

فـ"أبا عرو" كنية رجل، فلا موجب لمنع صرفه^(٢)، ونظير هذا البيت، بل هو أدلّ على صحة قول سيبويه قوله — أنشده سيبويه — (٣):

إنّ ابنَ حارثَ إنْ أَشْتَقُ لرؤيتِهِ أو أمتدحُه، فإنّ النَّاسَ قدْ عَلِمُوا

قال الأعلام: "حارثة" اسم رجل، وهو حارثة بن بدر الغداني، فلا مانع لصرفه على مذهب المبرد (٤).

ذكر ابن الضائع في ترخيم غير المنادى على لغة من نوى المحذوف مذهبين:

(١) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو بلفظ:

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرّة سيدعوه داعي موته، فيجيب

وهو في شرح السيرافي: ٨١/٣ أ والتبصرة والتذكرة: ٣٧٣/١ والنكت: ٥٩٥/١ وأمالي ابن الشجري: ١٩٥/١ والإنصاف: ٣٤٨/١ وأسرار العربية: ١٣٣ وأوضح المسالك: ٥٦/٤ والمعجم المفصل: ٨٧/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٨١/٣ وما ذكره ابن الضائع عن السيرافي فيه تصرف، وليس بنصه.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن حبناء في الكتاب: ٢٧٢/٢، ٢٧١، وشرح أبيات سيبويه: ٥٢٧/١ والتبصرة والتذكرة: ٣٧٣/١ والنكت: ٥٩٣/١ وأمالي ابن الشجري: ١٩١/١ وشرح التصريح: ١٩٠/٢ والدرر: ٣٩٨/١ والمعجم المفصل: ٨٧٠/٢.

وبلا نسبة في الإيضاح في شرح المفصل: ٢٩٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٢٥/٢ والمقرب: ١٨٨/١ وشرح التسهيل: ٤٣٠/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٣٧١/٣ والارتشاف: ٢٢٤٤/٥ والمساعد: ٥٦١/٢ وشرح الأشموني: ١٣٩/٣ وهمع الهوامع: ٥٨/٢.

وابن حبناء هو المغيرة بن حبناء، شاعر إسلامي، استشهد يوم نَسَفَ، سنة إحدى وتسعين. انظر: الشعر والشعراء: ٢٦٢ والأعلام: ٢٧٨/٧.

(٤) شرح الجمل أ: ٤٤٨، ٤٤٩/٢ — ٤٥١.

الأول: جواز ترخيمه في الضرورة، على لغة من نوى، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع.

الأخير: عدم جواز ترخيمه في الضرورة، على لغة من نوى، وهو مذهب المبرد، وحجته أن الترخيم في الضرورة حذف في غير النداء، فيجب أن يكون الإعراب على ما بقي، كما في نحو: يدٍ ودمٍ.

آراء النحويين

اختلف النحاة في ترخيم غير المنادى على لغة من نوى على مذهبين:

المذهب الأول: جواز ترخيم غير المنادى على لغة من نوى المحذوف، وهو

مذهب سيبويه^(١) والسيرافي^(٢) والصيمري^(٣) والأعلم^(٤) وابن الشجري^(٥) وابن خروف^(٦) وابن الحاجب^(٧) وابن عصفور^(٨) وابن مالك^(٩) وأبي حيان^(١٠) وابن هشام^(١١) وابن عقيل^(١٢) والأشموني^(١٣) وخالد الأزهري^(١)

(١) انظر: الكتاب: ٢٦٩/٢-٢٧٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٣/٨١أ.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة: ١/٣٧٢.

(٤) انظر: النكت: ١/٥٩٥.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري: ١/١٩٥-١٩٦.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٢/٧٧٣.

(٧) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٢٩٦، ٢٩٥.

(٨) انظر: شرح الجمل: ٢/١٢٦، ١٢٥، والمقرب: ١/١٨٨.

(٩) انظر: شرح التسهيل: ٣/٤٣٠ وشرح الكافية الشافية: ٣/١٣٧١.

(١٠) انظر: الارتشاف: ٥/٢٢٤٥.

(١١) انظر: أوضح المسالك: ٤/٧٠.

(١٢) انظر: المساعد: ٢/٥٦١.

(١٣) انظر: شرح الأشموني: ٣/١٣٩.

والسيوطي^(٢).

المذهب الأخير: عدم جواز ترخيم غير المنادى على لغة من نوى، وهو مذهب المبرد^(٣).

المناقشة

١ - جعل ابن الضائع قول الشاعر:

أبا عرو لا تبعد، فكلُّ ابنِ حرّةٍ سيدعوه داعي موته، فيجيبُ

من إنشاد سيويوه، ولم أجد البيت في "الكتاب".

٢ - اتفق النحاة على الترخيم في غير النداء، على لغة من لم ينتظر المحذوف.^(٤)

٣ - **مستند المذهب الأول:**

١- السماع:

قول الشاعر^(٥):

(١) انظر: شرح التصريح: ١٩٠/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٥٨/٢.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٨٠/٣ والنكت: ٥٩٥/١ وأمالي ابن الشجري: ١٩٣/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٧٣/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩٥، ٢٩٦/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٢٥/٢ وشرح التسهيل: ٤٣٠/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٣٧١/٣ وشرح الكافية للرضي: ٣٩٥/١ والارتشاف: ٢٢٤٥/٤ وأوضح المسالك: ٧٠/٤ والمساعد: ٥٦١/٢ وشرح الأشموني: ١٣٩/٣ وشرح التصريح: ١٩٠/٢ وهمع الهوامع: ٥٨/٢ ولم أجد مذهب المبرد في "المقتضب" ولا في "الكامل" ولا في "الانتصار" لابن ولّاد.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٩٠/١.

(٥) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في الكتاب: ٢٧٠/٢ وشرح السيرافي: ٨٠/٣ وشرح أبيات سيويوه: ٤٨٧/١ والنكت: ٥٩١، ٥٩٢/١ وأمالي ابن الشجري: ١٩٢/١.

أبو حنَّشٍ يُؤرِّقنا وُطْلِقُ وعمَّارُ، وآونةٌ أُنالا
حيث رَحِمَ "أثالة"، فجاء به على لغة من ينتظر المحذوف، ولو لم ينتظر
المحذوف لقال "أثال"؛ لأنه معطوف على مرفوع.
وقول الشاعر:

ألا أَضَحَتْ حِبالِكُمْ رِماماً وَأَضَحَتْ مِنْكَ شاسِعةٌ أُماما
فقد رَحِمَ "أمامة" في غير النداء، على لغة من ينتظر المحذوف، ولو رَحِمَها
على لغة من لا ينتظر المحذوف لقال "أمام"؛ لأنها اسم "أضحى".
وقول الشاعر:

إنَّ ابنَ حارثَ إنَّ أَشْتَقُ لرؤيتِهِ أو أمتدَحُه، فإنَّ النَّاسَ قد علموا
فقد رَحِمَ "حارثة" في غير النداء، على لغة من ينتظر المحذوف، ولو أراد
المحذوف لقال "حارث"؛ لأنه مضاف إليه.
وقول الشاعر^(١):

وبلا نسبة في الخصائص: ٣٧٨/٢ والإنصاف: ٣٥٤/١ وشرح التسهيل: ٤٣٠/٣ وتخليص
الشواهد: ٤٥٥.

وابن أحمَر هو عمرو بن أحمَر، كان أعور، رماه رجل بسهم، فذهبت عينه، كان من شعراء
الجاهلية، وأسلم، مات حوالي سنة خمس وستين. انظر: الشعر والشعراء: ٢٢٩ والأعلام: ٧٢/٥.
يؤرقنا: يسهرنا، القاموس: ١١١٦ مادة (الأرق)، وآونة: مراراً، القاموس: ١٥٢١ مادة (الأون).
(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ١٦٣ وفيه رواية أخرى، لا شاهد فيها
بلفظ:

خُذُوا حَظَّكُمْ مِنْ وِدِّنا، إنَّ مَسَّنا إذا ضَرَّستنا الحربُ، نارٌ تَسَعُرُ
والكتاب: ٢٧١/٢ وشرح أبيات سيبويه: ٤٦٢/١ والتبصرة والتذكرة: ٣٧٢/١ والنكت: ٥٩٣/١
والإنصاف: ٣٤٧/١ وأسرار العربية: ١٣٣ والخزانة: ٣٢٩/٢ والدرر: ٤٠٠/١ والمعجم المفصل:
٣٧٤/١.

وبلا نسبة في اللباب: ٣٤٦/١ وجمع الموامع: ٥٩/٢.

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ، واذكروا أَوَاصِرَنَا، وَالرَّحْمَ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ
فقد رَحِمَ "عكرمة" في غير النداء، على لغة من ينتظر المحذوف، ولو أراد
المحذوف لقال "عكرم" لإضافة "آل" إليه^(١).
وقول الشاعر:

أبا عروَ لا تبعُدْ، فكلُّ ابنِ حرَّةٍ سِيدَعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ، فَيَجِيبُ
فقد رَحِمَ "عروة" في غير النداء، على لغة من ينتظر المحذوف، ولو أراد
المحذوف لقال "عرو".
وقول الشاعر^(٢):

أَتَانِي عَنْ أُمِّي نَثَا حَدِيثٍ وَمَا هُوَ فِي الْمَغِيبِ بَدِي حِفَاظٍ
فقد رَحِمَ "أمية" في غير النداء، على لغة من ينتظر المحذوف، ولو أراد المحذوف
لقال "أمي".

ب- القياس: حيث حُمِلَ الترخيم في غير النداء، على الترخيم في النداء،
ويؤيد هذا أن الترخيم في غير النداء، لا يجوز إلا فيما اجتمعت فيه شروط
الترخيم في النداء، كأن يكون زائدا على الثلاثة، إن لم تكن فيه تاء التأنيث^(٣).
ج- أن الحذف مع بقاء ما يدل على المحذوف أحقّ بالجواز، من الحذف
دون دليل على المحذوف^(٤).

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٨١/٣.

(٢) البيت لحسان — رضي الله عنه — في ديوانه: ١٤١ بلفظ لا شاهد فيه، وهو:

أَتَانِي عَنْ أُمِيَّةَ زُورُ قَوْلٍ وَمَا هُوَ بِالْمَغِيبِ بَدِي حِفَاظٍ

وأما ابن الشجري: ١٩١/١.

والنثا: ما أخبرت به، عن الرجل من حسن أو سيء، القاموس: ١٧٢٣ مادة (نثا).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٢٥/٢ والارتشاف: ٢٢٤٣/٥ وأوضح المسالك: ٦٨/٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ٤٣٠/٣.

٤ - مستند المذهب الأخير:

أ- أن هذا حذف في غير النداء، فيكون بمتزلة ما حُذِف من الأسماء، على غير قياس، كـ(يدٍ ودمٍ)، فيجب أن يكون الإعراب على الباقي^(١)، وهذا ذكره ابن الضائع في صدر المسألة.

ب- ردّ الشواهد:

فالبيت الأول عُطِف فيه "أثالا" عند المبرد على النون في "يؤرقنا"، فيكون معطوفا على منصوب، فيكون مرخّما، على لغة من نوى^(٢).

والبيت الثاني رواه المبرد بلفظ:

ألا أضحتُ حبالكم رماماً وما عهدٌ كعهدك يا أماما
فلا شاهد فيه؛ لأنه منادى^(٣).

والبيت الثالث جعل المبرد "حارث" قبيلة، فلم تصرف؛ لاجتماع التعريف والتأنيث^(٤)، فتكون الفتحة الموجودة على "حارث" علامة المنع من الصرف، وليست حركة الحرف، قبل الترقيم.

والبيت الرابع جعل المبرد "عكرم" قبيلة، فلم تصرف؛ لاجتماع التعريف والتأنيث^(٥)، فتكون الفتحة التي على "عكرم" علامة المنع من الصرف، وليست حركة الحرف، قبل الترقيم.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٢٥/٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٨٠/٣ ب وأمالي ابن الشجري: ١٩٤/١.

(٣) انظر: السابق: ٨١/٣ أ وأمالي ابن الشجري: ١٩٣/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٧٣/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ٢٩٦/١ وشرح التسهيل: ٤٣٠/٣.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٨١/٣ أ وأمالي ابن الشجري: ١٩٤/١.

(٥) انظر: السابق: ٨١/٣ أ وأمالي ابن الشجري: ١٩٤/١.

الترجيح

أحسب أن أقرب القولين المذهب الأول؛ لما يلي:

أ- أن رواية سيبويه لبيت جرير، لا تُدفع برواية المبرد، وكما قال ابن مالك: "والإنصاف تقرير الروایتين، ولا تدفع إحداهما بالأخرى"^(١).

ب- أن "حارثة" اسم رجل، وهو حارثة بن بدر الغداني، وليس اسماً لقبيلة، فكان ينبغي أن يُجرَّ على رأي المبرد، وهذا أشار إليه ابن الضائع في كلامه المنقول.

ج- أن "أبا عرو" لا يمكن أن يحمله المبرد على مذهبه، فيجعل "عرو" قبيلة، فيجعل الفتحة علامة المنع من الصرف؛ لأنه كنية، وليس بقبيلة^(٢).

د- أن "أُمِّي" في قول حسان المراد به أمية بن أبي الصلت الثقفي أو أمية ابن خلف الجُمَحي^(٣)، وهو اسم، وليس بقبيلة^(٤).

وهكذا يبقى من السماع، ما لا حيلة للمبرد معه، فيكون القول الراجح ما ذهب إليه أهل المذهب الأول، وهو مذهب ابن الضائع.

(١) شرح الكافية الشافية: ١٣٧١/٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٨١/٣ وأمالي ابن الشجري: ١٩٥/١.

(٣) أمية بن خلف بن وهب، أحد سادات قريش في الجاهلية، أدرك الإسلام، ولم يسلم، وهو الذي عذب بلالا — رضي الله عنه — أسير يوم بدر، فرآه بلال، فصاح بالناس لقتله، فقتلوه. انظر: الأعلام: ٢٢٢/٢.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٩٥/١ وديوان حسان: ١٤١.

باب: أسماء الأفعال.

٩٣ - الخلاف في قياس أسماء الأفعال من الظروف والمجرورات.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن الصحيح في هذه الأسماء، وهذه الظروف والمجرورات الوقوف على ما سُمع منها، وترك القياس، إلا ما ظهر من العرب طرده؛ لمجيئه كثيرا، وهو "فعال" في الأمر في الثلاثي...، فلا يجوز أن يقال قياسا على قولهم: عليك زيدا: فوقك زيدا، ولا غيرها من الظروف، ولا من المجرورات، فإن هذا لم يكثر في كلامهم، وما حُكي عن الكوفيين من قياسه لا ينبغي أن يؤخذ به.

والمحكي عن الكسائي في ذلك قياسه في جميع الظروف والمجرورات، إلا ما هو على حرف واحد، من حروف الجر نحو: بك ولك، وظاهر أن هذا منه وضع لغة، وليس للقياس فيه مجال^(١).

ذكر ابن الضائع في القياس على أسماء الأفعال، التي نُقلت من الظروف والمجرورات مذهبين:

الأول: أن القياس ممتنع، وهو مذهب ابن الضائع، وحجته أنه لم يكثر في كلامهم.

الأخير: أن القياس جائز، والقائلون به فئتان:

الأولى: جواز القياس مطلقا، وهو مذهب الكوفيين.

الأخيرة: جوازه إلا فيما هو على حرف واحد، وهو الكسائي.

(١) شرح الجمل أ: ١١٠١/٣.

آراء النحويين

اختلف النحويون في القياس على أسماء الأفعال، التي نُقلت من الظروف والمجرورات على مذهبين:

المذهب الأول: أن القياس ممتنع، وهو مذهب الزجاجي^(١) وابن خروف^(٢) والعكبري^(٣) وابن يعيش^(٤) وابن عصفور^(٥) وابن مالك^(٦) والرضي^(٧) وأبي حيان^(٨) والسيوطي^(٩) وهو مذهب الأكثرين^(١٠) والبصريين^(١١).

المذهب الأخير: أن القياس عليه جائز، وأصحابه طائفتان:

الأولى: أن ذلك جائز مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين^(١٢).

الأخيرة: أن ذلك جائز، بشرط ألا يكون منقولاً من حرف جر واحد،

(١) انظر: الجمل: ٢٤٤.

(٢) انظر: شرح الجمل: ١٠٠٧/٢.

(٣) انظر: اللباب: ٤٥٩/١.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٧٤/٤.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٢٨٦/٢—٢٨٧.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٩٤/٣.

(٧) انظر: شرح الكافية: ١٠٦/٣.

(٨) انظر: التذييل والتكميل: ٢٨/٥.

(٩) انظر: همع الهوامع: ٨٥/٣.

(١٠) انظر: اللباب: ٤٥٩/١ وشرح المفصل: ٧٤/٤.

(١١) انظر: الارتشاف: ٢٣١٠/٥ والتذييل والتكميل: ٢٨/٥ والمساعد: ٦٥٦/٣ وهمع الهوامع: ٨٥/٣.

(١٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ١٠٠٧/٢ وشرح المفصل: ٧٤/٤ وشرح الجمل لابن

عصفور: ٢٨٦/٢ والارتشاف: ٢٣١٠/٥ والتذييل والتكميل: ٢٨/٥.

وهو مذهب الكسائي^(١).

المناقشة

١ - قال ابن مالك: "ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي، فإنه لا يقتصر فيها على السماع، بل يقاس على ما سُمع^(٢)".

وأحسب أن ابن مالك لم يصب الحقيقة؛ لأن القائلين بالقياس هم الكوفيون، وليس الكسائي وحده، كما اتضح من تخريج مذهبهم قبل.

٢ - مستند المذهب الأول:

١- أن مجيئه قليل^(٣) وهذا أشار إليه ابن الضائع.

ب- أن وضع الظروف والمجرورات موضع الفعل إخراج لها عن أصلها، فلا يجوز فيه مجاوزة ما سُمع^(٤).

٣ - **مستند المذهب الأخير:** القياس على المسموع في (عندك ودونك وعليك ووراءك وإليك ومكانك وبعذك وأمامك ولديك وبينكما)^(٥).

(١) انظر: شرح المفصل: ٧٤/٤ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٦/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٣٩٤/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٠٦/٣ والارتشاف: ٢٣١٠/٥ والمساعد: ٦٥٦/٢ وشرح الأشموني: ١٥٢/٣ وشرح التصريح: ١٩٨/٢ وجمع الهوامع: ٨٥/٣.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٣٩٤/٣.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٧٤/٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٦/٢ والتذيل والتكميل: ٢٢٨/٥ وجمع الهوامع: ٨٥/٣.

(٥) انظر: الجمل: ٢٤٤ والمفصل: ١٦٥ وشرح الجمل لابن خروف: ١٠٠٧/٢ وشرح المفصل: ٧٤/٤ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٦/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٣٩٤/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٠٥-١٠٦/٣ والارتشاف: ٢٣٠٨-٢٣١٠/٥ والتذيل والتكميل: ٢٢٨/٥ والمساعد: ٦٥٦/٢ وشرح التصريح: ١٩٨/٢ وجمع الهوامع: ٨٥/٣ قلت: والسماع المذكور مأخوذ من هذه الكتب جميعاً، وليس في كل كتاب منها على حدة.

الترجيح

وأقرب القولين عندي الثاني؛ لما يلي:

- أ- لسماعه، والسماع يهدم ما عداه، وهو سماع كثير، أشار إلى كثرته ابن خروف، فقال: "لأنهم رووا منها كثيرا، لم يروه البصريون" ثم قال: "والصواب فيه على السماع، كثر أو قل".^(١)
 - ب- أن العرب هي التي سنت إخراج الظروف والمجرورات عن أصلها.
 - ج- أن الظروف والمجرورات قد جرى فيها التوسع، فما بال ابن الضائع يتوسع فيها إلا عندما يكون التوسع ناصرا للكوفيين.
- وبما سلف يظهر أن الأقرب المذهب الثاني، وهو خلاف اختيار ابن الضائع، ولا يضيق ابن الضائع ذرعا بردّ هذا، وهو القائل: "وأنه لم يحكه البصريون دليل على قلته وشدوذه"^(٢).

(١) شرح الجمل: ١٠٠٧/٢.

(٢) شرح الجمل أ: ٤٥٥/٢.

باب: ما لا ينصرف.

٩٤ - الخلاف في صرف مثال الصفة في: هذا رجل أفعال.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "قلت: هذه مسألة خلافية، مذهب الماضي صرف "هذا رجل" أفعال" وردّ على سيبويه في منعه صرفه؛ لأنه مثال للوصف، وليس بوصف، قال: "ألا ترى أنه يجب صرف "أفعال" في قولنا: كل أفعال صفة، لا ينصرف. قال: "فكذلك يجب في قولنا: هذا رجل أفعال، فإن "أفعال" ليس بصفة، بل هو مثال للوصف" (١).

وردّ المبرد على الماضي، فقال: "أفعال" في قولنا: رجل أفعال، صفة، وليس كذلك في "كل أفعال"، فليس المراعى ما مثل به، بل المراعى حكمه في اللفظ" (٢).
وصحّ السيرافي هذه الحجة على الماضي، غير أنه خالف سيبويه، فصرف "هذا رجل أفعال" وردّ عليه بوجه آخر، هو أنه جعله كـ "أربع"، قال: "لأن أقصى أحواله في كونه وصفاً، أن يكون كـ "أربع"، فهو اسم، وصف به، وما هو كذلك، لا يمتنع" (٣).

(١) انظر: شرح السيرافي: ٨٢/٤ ب والنكت: ٨١٧/٢ وشرح التسهيل: ١٨٤/١ والارتشاف: ٩٧١/٢ والمساعد: ١٣٤/١ وهمع الهوامع: ٢٤٠/١ وليس فيها هذا النص، الذي ينقله ابن الضائع عن الماضي، وإنما فيها الإشارة إلى مذهب الماضي فقط.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٨٢/٤ ب والنكت: ٨١٧/٢ وشرح التسهيل: ١٨٤/١ وهمع الهوامع: ٢٤٠/١ ولم أجد هذا النص فيها، وإنما الموجود في شرح السيرافي والنكت قول المبرد: "لم يصنع الماضي شيئاً"، ولم أجد هذا القول للمبرد في "المقتضب" ولا في "الكامل".

(٣) شرح السيرافي: ٨٢/٤ ب.

قلت: قول السيرافي في هذه المسألة مختلّ، والصحيح عندي في النظر قول سيبويه، [لأن] (١) "أربع" وُضِعَ في كلام العرب، على أن يكون اسماً لا صفة، فصار الوصف به عارضاً، فلم يعتد به، و"أفعل" هذا لم يستقر في كلامهم لا اسماً ولا صفة، فينبغي أن يراعى حكمه الحاضر، وقد وجدنا العرب، تحكم للكناية بحكم المكني عنه، ألا تراهم يمنعون صرف "فلانة"، وليس في الحقيقة باسم علم، لما كان كناية عن علم". (٢)

ذكر ابن الضائع في "هذا رجل أفعل" مذهبين:

الأول: أن "أفعل" في المثال ممنوع من الصرف، وهو مذهب سيبويه والمبرد، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع، وحجته أن "أفعل" لم يوضع في كلام العرب اسماً، ولا صفة، فكان الأولى فيه أن يراعى حكمه الحاضر.

الأخير: أن "أفعل" في المثال مصروف، وهو مذهب المازني والسيرافي، ولكل منهما حجة، فحجة المازني أن "أفعل" مثال للوصف، وليس بوصف، وحجة السيرافي أن "أفعل" مثل "أربع" في كونه اسماً، وُصف به، وما كان كذلك لا يمتنع؛ لأن الوصفية فيه طارئة، وليست أصلية.

آراء النحويين

اختلف النحاة في صرف "أفعل" في "هذا رجل أفعل" على مذهبين:

المذهب الأول: أنه غير مصروف، وهو مذهب سيبويه (٣) والمبرد (٤) وابن

(١) هي في المحقق (أن) والذي أراه أصوب أن تكوم (لأن).

(٢) شرح الجمل أ: ٧٤٩، ٧٥٠/٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٠٣، ٢٠٤/٣.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٨٢/٣ ب والنكت: ٨١٧/٢ وشرح التسهيل: ١٨٤/١ وجمع الهوامع:

٢٤٠/١.

مالك^(١) والسيوطي^(٢)، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.
المذهب الأخير: أنه مصروف، وهو مذهب المازني^(٣) والسيرافي^(٤).

المناقشة

١ - مستند المذهب الأول:

أ- قال سيبويه: "وتقول - إذا قلت: هذا رجلٌ أفعل - : لم أصرفه، على كل حال، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة"^(٥)، فحجة سيبويه أن "أفعل" أريد به الوصف في المثال، فيأخذ حكم الوصف، وهو المنع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل.

ب- أن "أفعل" لم يستقر في كلام العرب، لا اسما ولا صفة، فلا يحمل على ما استقر في كلام العرب اسما كـ "أربع"، فيصرف، ولا يحمل على ما استقر في كلامها صفة، فيكون كـ "أسود" مطلقا، وإنما يكون له مترلة بين المترلتين، فينظر إلى حكمه الحاضر، فإن قُصد به الوصف، أعطي حكم الوصف، كما هو في هذه المسألة، وهذا أشار ابن الضائع في كلامه.

(١) انظر: شرح التسهيل: ١٨٤/١.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٢٤١.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٨٢/٣ والنكت: ٨١٧/٢ وشرح التسهيل: ١٨٤/١ والارتشاف: ٩٧١/٢ والمساعد: ١٣٤/١ وهمع الهوامع: ٢٤٠/١.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٨٢/٣.

(٥) الكتاب: ٢٠٣، ٢٠٤/٣.

ج- أن العرب حكمت للكناية، بحكم المكني عنه، و"أفعل" كناية عن الوصف، وليس وصفاً، على الحقيقة، فأعطي حكم المكني عنه، وهو الوصف الحقيقي نحو: أسود.^(١)

٢- مستند المذهب الأخير:

- أ- حجة الماضي أن "أفعل" مثال وصف، وليس بوصف^(٢).
- ب- حجة السيرافي أن العرب إذا وصفت بـ"أفعل" الذي هو اسم في الأصل، كـ"أربع" صرفوا^(٣)، فكذلك "أفعل" علم للوزن، ووصف به^(٤).

الترجيح

أحسب أن أقرب القولين الأول، وذلك لما يلي:

- أ- اعترض قول الماضي بأن المرعي حكمه في اللفظ^(٥) وذكر هذا ابن الضائع.
 - ب- اعترض قول السيرافي بأن "أربع" ليست كـ"أفعل"؛ لأن "أربع" استعملت في كلام العرب اسماً، فإذا جاء وصفاً، كان الوصف بما عارضا، فلم يؤثر، بخلاف "أفعل" فإن العرب لم تستعمله اسماً ولا صفة، وهذا أشار إليه ابن الضائع.
- وبما تقدم يتراءى لي أن الراجح ما ذهب إليه ابن الضائع، ومن سبقه من النحاة.

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٧٥٠/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٢٤٠/١.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٨٢/٤ ب.

(٤) انظر: شرح التسهيل: ١٨٣، ١٨٤/١.

(٥) انظر: همع الهوامع: ٢٤٠/١.

٩٥ - الخلاف في "أفعل" الوصف، إذا سمي به، ثم نُكِّر.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أنك إذا سميت بـ"أفعل" هذا نحو: أحمر، وبابه فإنه لا ينصرف — أيضا — للعلمية والوزن.

فإن نُكِّرَت بعد التسمية، فمذهب سيوييه منع صرفه — أيضا — لشبه الوصف، وذلك أنه لما نُكِّرَ أشبه أصله، قبل التسمية به، فصار كأنه صفة، فامتنع للوزن، وشبه الصفة.

وشبه العلة في هذا الباب حكم له بحكم العلة، ... ومذهب الأخفش الحكم بانصرافه؛ لأنه صار كـ"أفعل"؛ لأن الوصف قد زال بالتسمية، وزال التعريف، فلم يبق فيه إلا وزن الفعل، وهو وحده لا يمنع كـ"أفعل".

... وعن أبي زيد^(١) سألت الهذلي عن عشرين عبدا، اسم كل واحد منهم "أحمر"، كيف تقول؟

فقال: عشرين أحمر، يا فتى، فلم يصرف، وهو — لا بد — نكرة؛ لأنه تمييز، قال: وسألته عنهم، اسم كل واحد منهم "أحمد"، فقال: عشرون أحمدا، فصرف. ... ومذهب المازني مذهب سيوييه ...

فقد صحّ قول سيوييه وقياسه، وهو في القياس الذي وافقه السماع، على ما نُقِلَ عن أبي زيد^(٢).

(١) هو سعيد بن أوس الأنصاري، أحد أئمة اللغة والأدب أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ورؤية بن العجاج، وروى له أبو داود والترمذي، من تصانيفه: النوادر، ولغات القرآن وغيرها، توفي سنة خمس عشرة ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ١٢٨ وبغية الوعاة: ٥٨٢/١.

(٢) شرح الجمل أ: ٧٥٣/٣—٧٥٦، ٧٥٤.

ذكر ابن الضائع في "أفعل" الوصف الذي نكّر بعد التسمية به مذهبين:
الأول: منع صرفه، وهو مذهب سيوييه والمازني والفراسي^(١)، واختاره ابن
الضائع، وحجته حكاية أبي زيد، وقياسه بعد زوال العلمية على حاله قبلها؛
لشبهه به، وهو قياس شبه.

الأخير: صرفه، وهو مذهب الأخفش، وحجته أن "أفعل" إذا سُمّي به زال
الوصف، وكان ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل، فإذا نكّر، لم يبق إلا
وزن الفعل.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "أفعل" الوصف، إذا سُمّي به، ثم نكّر، على أربعة مذاهب:
المذهب الأول: منع صرفه، وهو مذهب الخليل^(٢) وسيوييه^(٣) وأحد قولي
الأخفش^(٤) ومذهب أبي عثمان المازني^(٥) والزجاج^(٦) والفراسي^(٧) وأبي
البركات^(٨) وابن خروف^(٩) وابن الحاجب^(١) والشلوبين^(٢) وابن عصفور^(٣) وابن

(١) انظر: السابق: ٧٥٥/٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٧٩٩/٤ والنكت: ٨١٤/٢.

(٣) انظر: الكتاب: ١٩٨/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٩٠٩/٢ وشرح المقدمة الجزولية: ٩٨٣/٣ وشرح الكافية
الشافية: ١٤٩٩/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٧٧/١ وأوضح المسالك: ١٣٥/٤ وشرح الأشموني:
٢٠٥/٣.

(٥) انظر: مجالس العلماء: ٧٠ وشرح السيرافي: ٧٩٩/٤ والنكت: ٨١٤/٢.

(٦) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١١—١٢ وقال: "وأبو العباس محمد بن يزيد كان يختار مذهب
الأخفش، وكلاهما عندي مذهب".

(٧) انظر: الإيضاح: ٢٢٩ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٧٥٥/٣.

(٨) انظر: أسرار العربية: ١٦٢.

(٩) انظر: شرح الجمل: ٩٠٨/٢.

والأشموني (٥)

عقيل (٤)

والأزهري (٦) والسيوطي (٧).

وهو المذهب المختار عند ابن الضائع.

المذهب الثاني: صرفه، وهو مذهب المبرد (٨) وأحد قولي الأخفش (٩) وابن

يعيش (١٠).

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٥١/١.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٩٨٢/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٢١١/٢.

(٤) انظر: المساعد: ٢٩/٣.

(٥) انظر: شرح الأشموني: ٢٠٥/٣.

(٦) انظر: شرح التصريح: ٢٢٧/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع: ١١٨/١.

(٨) انظر: المقتضب: ٣١٢/٣.

(٩) انظر: المقتضب: ٣١٢/٣ ومجالس العلماء: ٧٠ وشرح السيرافي: ٧٩/٤ ب والمقتصد في شرح

الإيضاح: ٩٧٩/٢ والنكت: ٨١٤/٢ والمفصل: ١٧ وأسرار العربية: ١٦٢ وشرح الجمل لابن

خروف: ٩٠٩/٢ وشرح المفصل: ٧٠/١ والإيضاح في شرح المفصل: ١٥١/١ وشرح المقدمة

الجزولية: ٩٨٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١١/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٩/٣ وشرح

الكافية للرضي: ١٧٥/١ و١٧٧ وأوضح المسالك: ١٣٥/٤ والمساعد: ٢٩/٣ وشرح الأشموني:

٢٠٥/٣ وهمع الهوامع: ١١٩/١.

(١٠) انظر: شرح المفصل: ٧٠/١.

المذهب الثالث: التفصيل، فإن سُمِّيَ به رجل أحمر منع من الصرف، وإن سُمِّيَ به غير أحمر صُرِفَ، وهو مذهب الفراء^(١) والأنباري^(٢) والرضي^(٣).
المذهب الأخير: جواز الوجهين، وهو مذهب آخر للفارسي^(٤).

المناقشة

١- ظهر مما تقدم أن للأخفش مذهبين، وافق في أحدهما سيبويه، وخالفه في الآخر، وابن مالك يعتبر موافقة سيبويه، هي آخر ما قال الأخفش^(٥).

٢- مستند المذهب الأول:

١- السماع: قول الهذلي عندما سأله أبو زيد: عشرون أحمر، إذ لم يصرف^(٦)، وتقدمت الحكاية في كلام ابن الضائع.
ب- أن العرب اجتمعت على عدم صرفه^(٧).
ج- أن "أحمر" لما عُرِّفَ، ذهب عنه الوصفية، التي هي أصله، فلما زالت العلمية، رجع إلى أصله^(٨)، وهذا قياس شبه أشار إليه ابن الضائع، ويدل على الرجوع إلى الوصفية ثلاثة أمور:

-
- (١) انظر: المساعد: ٣٠/٣ وشرح الأشموني: ٢٠٦/٣ وجمع الهوامع: ١١٩/١.
(٢) انظر: السابق: ٣٠/٣ وشرح الأشموني: ٢٠٦/٣ وجمع الهوامع: ١١٩/١.
(٣) انظر: شرح الكافية: ١٧٦/١.
(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢١١/٢ وشرح الأشموني: ٢٠٦/٣ وجمع الهوامع: ١١٩/١.
(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٩٩/٣.
(٦) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٩٨٣/٣ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٧٥٤/٣.
(٧) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٩٠٨/٢.
(٨) انظر: الكتاب: ١٩٨/٣ والمقتضب: ٣١٢/٣ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٧٩/٢ والنكت: ٨١٥/٢ وأسرار العربية: ١٦٢ والإيضاح في شرح المفصل: ١٥١/١ وشرح المقدمة الجزولية: ٩٨٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١١/٢.

- ١- أن العرب جمعت "أحمر" العلم على "فُعَل"، وهو جمع الصفة^(١).
- ٢- دخول الألف واللام عليه، وهو علم، فقالوا: الأحمر، ولولا اعتبار الوصفية، لم يجز^(٢).
- ٣- إجماع العرب على منع صرف (أدهم وأرقم وأسود) علما، قال سيبويه: "وأما (أدهم) إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب"^(٣).
- د- صرف العرب لـ "أربع" في نحو: مررت بنسوة أربع، مع أنه وقع صفة، وهو على وزن الفعل، وما ذلك إلا لأن الأصل فيه الاسمية، وهذا دليل على أن العرب تراعي أصل الشيء^(٤).

- ٣- **مستند المذهب الثاني:** أن الوصفية زالت بدخول العلمية، فلما نكر، بقي فيه علة واحدة، هي وزن الفعل^(٥).
- ٤- **مستند المذهب الثالث:** أن الوصفية تكون موجودة، إذا سُمِّي بـ "أحمر" رجل، فيه حمرة، فيكون ممنوعا من الصرف، لوزن الفعل والوصفية، وإن سُمِّي به رجل، لا حمرة فيه، فيكون مصروفا^(٦).

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٥١/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١١/٢.

(٢) انظر: السابق: ١٥١/١.

(٣) الكتاب: ٢٠١/٣ والانتصار: ٢٠٤ والإيضاح في شرح المفصل: ١٥١/١.

(٤) انظر: أسرار العربية: ١٦٣.

(٥) انظر: المقتضب: ٣١٢/٣ وشرح السيرافي: ٧٩/٤ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٧٩/٢ وأسرار العربية: ١٦٢ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٠٩/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ١٥١/١.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي: ١٧٦/١ والمساعد: ٣٠/٣ وشرح الأشموني: ٢٠٥/٣ و٢٠٦ وجمع الهوامع: ١١٩/١.

٥ - مستند المذهب الأخير: أن العرب إذا سمّت بالصفة، حكمت لها

بحكم الصفة، وتارة تحكم لها بحكم الأسماء، ودليل ذلك قول الشاعر^(١):

أتاني وَعَيْدُ الحُوصِ، من آلِ جَعْفَرٍ فيا عبدَ عمرو، لو نَهَيْتَ الأحَوصَا
فقد جمع الشاعر "أحوص" مرة، على جمع الوصف، ومرة على جمع الاسم^(٢).

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال المذهب الأول، ولذلك أسبابه:

أ- أن السماع جاء به.

ب- إجماع العرب على عدم صرفه.

ج- أن زوال الوصفية كان لمانع، وهو العلمية، وإذا زال المانع، رجعت
الصفة^(٣).

د- أن شبه العلة في هذا الباب علة^(٤) وذكر هذا ابن الضائع في كلامه.

ه- أن القياس — إذا كان على خلاف مقتضى السماع — لم يُؤبّه له.

وبهذا يظهر أن قول ابن الضائع ومن معه هو أرجح المذاهب.

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه: ٩٩ والخزانة: ١٨٣/١ وبلا نسبة في شرح المفصل:

٦٢/٥ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١١/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢١١/٢.

(٣) انظر: شرح التصريح: ١١٩/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢١١/٢ وجمع الهوامع: ١١٩/١.

٩٦ - الخلاف في "أفعل" معتل العين واللام مصغرا.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: " فإذا كانت العين معتلة — أيضا — أي: حرف علة، كـ "أحوى وأعى" إذا صُغِّر، فيلزم حذف الأخير؛ لاجتماع ثلاث ياءات... فإذا حذف لامه، فمذهب سيبويه منعه، وهو الصحيح؛ لأن الهمزة تُحرز فيه وزن الفعل.

...، فصرف عيسى "أحي" خطأ، ولا بد^(١).

ذكر ابن الضائع في "أفعل" معتل العين واللام مصغرا مذهبين:

الأول: منع صرفه، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع، وحجته أن الهمزة فيه تدل على وزن الفعل، فهو ممنوع عنده للوصفية ووزن الفعل. الأخير: صرفه، وهو مذهب عيسى بن عمر.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "أفعل" الوصف — إذا كان معتل العين واللام، وهو مصغرا — على مذهبين:

المذهب الأول: منع صرفه، وهو مذهب سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وابن الحاجب^(٤) والرضي^(٥) وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع. **المذهب الأخير:** صرفه، وهو مذهب عيسى بن عمر^(١).

(١) شرح الجمل لابن الضائع أ: ٣/٧٥٩ و٧٦٠.

(٢) انظر: الكتاب: ٤٧١/٣.

(٣) انظر: المقتضب: ٢٤٤/٢ والحاشية: ٢٤٥، ٢٤٤.

(٤) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٥٧٨/١.

(٥) انظر: شرح الكافية: ١٥٥/١.

المناقشة

- ١- ما كان من باب "أحوى" ففي تصغيره مسلکان (٢):
أ- أن يكون على قول من قال "أسيود" فتقول: أُحَيِّو.
ب- أن يكون على قول من قال "أسيّد" فتقول: أُحَيِّ.
٢- مستند المذهب الأول:

- أ- أن الزيادة التي تدل على وزن الفعل ثابتة في أوله، وهي الهمزة (٣)
وهذه الحجة أشار إليها في ابن الضائع في كلامه.
ب- أننا لو سمينا رجلا بـ "يضع" لم نصرفه، مع سقوط حرف من وزن الفعل (٤).

- ٣- مستند المذهب الأخير: هو نقصانه عن وزن الفعل (٥).

الترجيح

- أقرب القولين عندي الأول؛ لما يلي:
أ- أن المقدر في صيغة "أفعل" كالمحقق (٦).
ب- أن "يضع ويعد" اسم رجل، لا ينصرف، مع نقصانه عن وزن الفعل،
فكذلك (أحوى وبابه).

(١) انظر: الكتاب: ٤٧٢/٣ وشرح السيرافي: ٢١٥/٤ ب والإيضاح في شرح المفصل: ٥٧٨/١ وشرح الكافية للرضي: ١٥٥/١ والارتشاف: ٣٥٥/١.
(٢) انظر: الكتاب: ٤٧٢/٣، ٤٧١، والمقتضب: ٢٤٤/٢ والارتشاف: ٣٥٥/١.
(٣) انظر: الكتاب: ٤٧١/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٥٥/١.
(٤) انظر: السابق: ٤٧١/٣ وشرح الجمل لابن الضائع أ: ٧٥٩/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٥٥/١.
(٥) انظر: شرح الكافية للرضي: ١٥٥/١.
(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٥٧٨/١.

وبما تقدم يتراءى للباحث أن قول ابن الضائع ومن معه أقرب القولين.

٩٧ - الخلاف في علة عدم صرف "فعالان" الوصف.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "اختلف في مانع صرفه — فعالان وصفاً — فقيل: الصفة، وزيادة الألف والنون، وردّ بصرف "ندمان وسُفيان وخمّصان"^(١)، ففيهما الوصف وزيادة الألف والنون، وهي منصرفة.

قال سيبويه: المانع من صرفه شبه [فعالان]^(٢) بـ "فعلاء" في الوزن؛ إذ لا فصل بينهما إلا الهمزة والنون.

وفي امتناع دخول تاء التأنيث عليهما، ولذلك صرف (ندمان) ونحوه. وفي أن "فعالان" اختص به المذكور عن المؤنث، كما اختص "فعلاء" بالمؤنث عن المذكور.

...

قلت: هذا هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه^(٣).

ذكر ابن الضائع في علة منع صرف "فعالان" مذهبين:

الأول: أن سبب منعه الوصف، وزيادة الألف والنون، وردّ هذا بصرف "سُفيان وخمّصان وندمان"، وهي صفات، زيدت فيها الألف والنون. الأخير: أن سبب منعه شبه "فعالان" بـ "فعلاء"، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع.

(١) نَدْمَان: آسِفٌ، القاموس: ١٤٩٩ مادة (ندم) وخمّصان: بالضم ضامر البطن، القاموس: ٧٩٧ مادة (مخص).

(٢) اللفظ في شرح الجمل لابن الضائع بلفظ (فعلى)، والمثبت هو الصحيح عندي.

(٣) شرح الجمل أ: ٧٦٦/٣، ٧٦٢.

آراء النحويين

اختلف النحاة في علة صرف "فعلان" الوصف على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن علة منعه من الصرف الوصفية وشبه "فعلاء"، وهو مذهب سيبويه^(١) وابن السراج^(٢) والسيرافي^(٣) والفارسي^(٤) والصيمري^(٥) وابن جني^(٦) والجرجاني^(٧) والزمخشري^(٨) وأبي البركات^(٩) وابن خروف^(١٠) والعكبري^(١١) وابن يعيش^(١٢) وابن الحاجب^(١٣) وابن عصفور^(١٤) والرضي^(١٥) وأبي حيان^(١٦) وابن هشام^(١٧) وابن عقيل^(١٨) والأشموني^(١).

-
- (١) انظر: الكتاب: ٢١٥، ٢١٦/٣ و ٢٠٥/٣.
 - (٢) انظر: الأصول: ٨٥/٢.
 - (٣) انظر: شرح السيرافي: ٨٩/٤.
 - (٤) انظر: الإيضاح: ٢٣٢.
 - (٥) انظر: التبصرة والتذكرة: ٥٥٦/٢.
 - (٦) انظر: اللمع: ٢٣٥.
 - (٧) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٩٧، ٩٩٨/٢.
 - (٨) انظر: المفصل: ١٧.
 - (٩) انظر: الأسرار: ١٦٣.
 - (١٠) انظر: شرح الجمل: ٩٠٤/٢.
 - (١١) انظر: اللباب: ٥٠٢/١.
 - (١٢) انظر: شرح المفصل: ٦٦/١.
 - (١٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٤٥/١.
 - (١٤) انظر: شرح الجمل: ٢١٤/٢.
 - (١٥) انظر: شرح الكافية: ١٥٧/١.
 - (١٦) انظر: الارتشاف: ٨٥٦/٢.
 - (١٧) انظر: مغني اللبيب: ٦٥٣/٢.
 - (١٨) انظر: المساعد: ٨/٣.

وهذا هو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن علة منعه من الصرف كون النون مبدلة من ألف التانيث، وهو مذهب الميرد^(٢).

المذهب الأخير: أن علة منعه الوصفية وزيادة الألف والنون، وهو مذهب الكوفيين^(٣).

المنافشة

١ - أحسب أن النحاة متفقون على منع صرف "فعالان" الذي مؤنثه "فعلى"، وإنما الخلاف في علة منعه.

٢ - وجه الشبه بين "فعالان" و"فعلاء" من وجوه:

١- أن "فعالان" لا تلحقه علامة التانيث، كما لا تلحق "فعلاء"، وهذا معنى قول السيرافي: "أن أنثاء على خلاف لفظ مذكوره"^(٤) وهذا الوجه أشار إليه ابن الضائع في كلامه.

(١) انظر: شرح الأشموني: ١٧٥/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ٣٣٥/٣.

(٣) انظر: الارتشاف: ٨٥٦/٢ ومغني اللبيب: ٦٥٣/٢ وشرح الأشموني: ١٧٥، ١٧٦/٣ وهمع الهوامع: ١٠٣/١.

(٤) شرح السيرافي: ٨٩/٤ ب.

وهذا الوجه اتفق عليه النحاة الذين ذهبوا إلى المذهب الأول^(١).

ب- أن "فعلان" على مثال "فعلاء" في عدة الحروف، والتحرك والسكون^(٢) وهذا الوجه ذكره ابن الضائع في صدر المسألة.

ج- أن "فعلان" اختص بالمذكر عن المؤنث، كما اختص "فعلاء" بالمؤنث عن المذكر^(٣) وهذا الوجه ذكره ابن الضائع في بدء المسألة.

د- أن الألف والنون زيدتا معا، كما أن ألفي التأنيث كذلك^(٤).

٣- **مستند المذهب الأول**: التشابه بين "فعلان" و"فعلاء" في الوجوه

المذكورة آنفا.

٤- **مستند المذهب الثاني**: قال المبرد: "أن النون والألف تبدل كل واحدة

منهما، من صاحبتهما، فأما بدل النون من الألف، فقولك في "صنعاء وبهراء":
صنعاني وبهراي"^(٥).

(١) انظر: الكتاب: ٢١٦/٣ والأصول: ٨٥/٢ وشرح السيرافي: ٨٩/٤ ب والإيضاح: ٢٣٢ والتبصرة والتذكرة: ٥٥٦/٢ واللمع: ٢٣٥ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٩٨/٢ وأسرار العربية: ١٦٣ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٠٤/٢ واللباب: ٥٠٢/١ وشرح المفصل: ٦٦/١ والإيضاح في شرح المفصل: ١٤٥/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١٤/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٥٧/١ والمساعد: ٨/٣ وشرح الأشموني: ١٧٥/٣ وشرح التصريح: ٢١٣/٢ وجمع الهوامع: ١٠٣/١.

(٢) انظر: الكتاب: ٢١٦/٣ وشرح السيرافي: ٨٩/٤ ب وشرح الجمل لابن خروف: ٩٠٤/٢.

(٣) انظر: السابق: ٢١٦/٣ وشرح السيرافي: ٨٩/٤ ب والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٩٨/٢ وأسرار العربية: ١٦٣ واللباب: ٥٠٢/١ وشرح المفصل: ٦٦/١.

(٤) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٩٧/٢ واللباب: ٥٠٢/١ وشرح المفصل: ٦٦/١.

(٥) المقتضب: ٣٣٥/٣

صَنَعَاء: مدينة معروفة باليمن، سُميت بأول من نزلها، وهو صنعاء بن أزال، وقيل: سميتها الحبشة بذلك، لما رأت من جودتها وحصانتها. انظر: معجم ما استعجم: ٨٤٣/٣ ومعجم البلدان: ٤٢٥/٣-٤٢٦.

الترجيح

أقرب الأقوال عندي الأول، لما يلي:

أ- أن قول المبرد ضعيف من وجوه:

١- "أن الهمزة لا مناسبة بينها، وبين النون" (١)

٢- أن إبدال النون من الهمزة في النسب شاذ (٢).

٣- أن "فعلان" فعلان "فعلي" مطرد (٣).

٤- أن "فعلان" للمذكر، فيكيف تكون نونه بدلا من همزة المؤنث؟ (٤).

ب- أن قول الكوفيين ضعيف من وجهين:

١- أن "نُدْمان وسُفْيان وخُمْصان" صُرِفَتْ، وهي أوصاف، زِيدَتْ فيها الألف

والنون، وهذا أشار إليه ابن الضائع.

٢- أنه يلزمهم منع صرف "عَفْرِيت" علما (٥) لأن فيه زيادتين، هما الياء

والتاء.

قال ابن هشام في بيان وجه الاستدلال: "ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو:

عَفْرِيت — علما — فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما، سألناهم عن علة

الاختصاص، فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث، فيرجعون إلى ما

اعتبره البصريون (٦)".

وبهذا يظهر للباحث أن أقرب الأقوال ما ذهب إليه ابن الضائع، ومن معه.

(١) شرح الجمل لابن خروف: ٩٠٥/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٥٨/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢١٤/٢ وشرح الكافية للرضي: ١٥٨/١.

(٣) انظر: المساعد: ٨/٣.

(٤) انظر: المساعد: ٨/٣.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ٦٥٣/٢ وحاشية الصبان على الأشموني: ١٧٦/٣.

(٦) مغني اللبيب: ٦٥٣/٢.

٩٨ - الخلاف في علة منع صرف صيغة منتهى الجموع.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واختلف في الذي تضمّن هذا الجمع، حتى قام مقام سببين، فقليل: إنه لا نظير له في الآحاد، أي: ليس بناؤه من أبنيتها، ولذلك إذا دخلت الهاء انصرف؛ لأنه بما يصير له نظير في الآحاد...".

وقيل: مانع صرفه، أنه جمع، لا يجمع، والجموع كلها تجمع، ويدخل عليه صرف "صياقلة"، فالأولى أن يقال: إن مانعه أنه جمع، لا نظير له في الآحاد، ولا يشبه الآحاد، فيجمع" (١).

ذكر ابن الضائع في علة منع صرف صيغة منتهى الجموع ثلاثة مذاهب:

الأول: أن العلة كونه لا نظير له في الآحاد.

الثاني: أن العلة كونه جمعا، لا يجمع.

الأخير: أن العلة كونه جمعا، لا نظير له، ولا يشبه الآحاد، فيجمع، وهو

المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحاة في علة منع صرف صيغة منتهى الجموع على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أن العلة كونه لا نظير له في الآحاد، وهو مذهب سيبويه (٢)

والمبرد (٣) وابن خروف (٤).

(١) شرح الجمل أ: ٧٧٦/٣، ٧٧٢-٧٧٧.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٢٦/٣.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٢٧/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٩١٢/٢.

المذهب الثاني: أن العلة كونه جمعا، ولا نظير له في الواحد، وهو مذهب السيرافي^(١) والفارسي^(٢) والأعلم^(٣) والجزولي^(٤) وابن يعيش^(٥) والشلوبين^(٦) والأشموني^(٧) وخالد الأزهري^(٨) والسيوطي^(٩). وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الثالث: أن العلة مكونة من أمرين:

أ- أنه جمع، لا يجمع مرة ثانية، فكأنه جمع مرتين، ولا يكسر، فأشبهه الفعل؛ لأن الفعل لا يدخله التكسير.

ب- أنه جمع، لا نظير له في الآحاد العربية، ففيه عدم النظير، والشبه بالأعجمي؛ لأن الأعجمي يكون على غير وزن العربي. وهو مذهب الصيمري^(١٠) والثمانيني^(١١)

(١) انظر: شرح السيرافي: ٤/٩٧أ.

(٢) انظر: الإيضاح: ٢٣٦.

(٣) انظر: النكت: ٢/٨٣٠.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ١/١١٢.

(٥) انظر: شرح المفصل: ١/٦٣.

(٦) انظر: التوطئة: ٣٠٠.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ٣/١٨٣.

(٨) انظر: شرح التصريح: ٢/٢١١.

(٩) انظر: همع الهوامع: ١/٨٧.

(١٠) انظر: التبصرة والتذكرة: ٢/٥٦٨.

(١١) انظر: أسرار العربية: ١٦٣.

والثمانيني هو عمر بن ثابت، أبو القاسم الضير، قرأ على ابن جني، من تصانيفه: شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكي، وهما لابن جني، مات سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٣٨ وبغية الوعاة: ٢/٢١٧.

وأبي البركات^(١) والعكبري^(٢).

المذهب الأخير: أن العلة كونه جمعا، لا يجمع، وهو مذهب ابن السراج^(٣).

المنافسة

١ - فرّق ابن الضائع بين المذهبين الأول والثاني، فجعلهما مذهبين، والذي أظنه أقرب أن يكونا مذهبا واحدا؛ لأن الجمعية موجودة في كليهما، وإن لم يصرّح بها في الأول.

٢ - أن المذهب الأول والثاني والثالث تشترك في قاسم مشترك، وهو الجمعية وعدم النظر، ولذلك يحسن اعتبارها مذهبا واحدا، فتكون المذاهب في المسألة اثنين.

وهذا الذي أحسبه صوابا.

٣ - وبناء على ما تقدم من كون المذاهب الثلاثة الأول مذهبا واحدا، تكون هي الأقرب من قول ابن السراج؛ لأنه يلزمه أن يمنع صرف نحو: صياقلة وجحاجة؛ لأنه لا يجمع^(٤).

وبما تقدم يظهر أن أقرب القولين هو الأول، وهو الذي ذهب إليه ابن الضائع.

(١) انظر: السابق: ١٦٣.

(٢) انظر: الباب: ٥٠٣/١.

(٣) انظر: الأصول: ٩٠/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٢١٨/٢.

صياقلة: جمع صَيْقَل، وهو شحاذ السيوف، القاموس: ١٣٢١ مادة (صقله) وجحاجة: جمع جَحْجَح، وهو السَيْد، القاموس: ٢٧٥ مادة (الجحّ).

٩٩ - الخلاف في "سراويل" أجمع أم مفرد؟

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأما "سراويل" فأعجمي — وأيضا — فجمع "سروالة" قال^(١):

عليه من اللؤمِ سروالةٌ
فليس يرقّ لمستعطفٍ

وعلى الأخير اعتمد المبرد، وزعم السيرافي أن "سروالة" لغة في "سراويل"، ولم يرد الشاعر: أن عليه قطعة من خرق السراويل، وإنما "سراويل" أعجمي، وافق بناؤه هذا البناء، الذي لا ينصرف، فمنع الصرف — أيضا —.

...

قلت: الصحيح عندي في "سراويل" مذهب السيرافي.

قال سيبويه: وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي^(٢).

على أنه حكى الفراء في تصغير "سراويل": "سُرِّيَّلات"، فهذا يقوي مذهب المبرد^(٣).

ذكر ابن الضائع في "سراويل" مذهبين:

الأول: أنه جمع عربي، مفرده "سروالة"، وهو مذهب المبرد.

الأخير: أنه اسم أعجمي مفرد، وهو مذهب سيبويه والسيرافي، واختاره ابن

(١) البيت من المتقارب، ولم أعرف قائله، وهو في المقتضب: ٣٤٦/٣ وشرح السيرافي: ٤/٩٧أ والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٠٥/٢ والنكت: ٨٢٩/٢ وشرح المفصل: ٦٤/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١٧/٢ والمساعد: ٣٨٧/٣ وشرح الأشموني: ١٨٦/٣ وشرح التصريح: ٢١٢/٢ وهمع الهوامع: ٨٨/١ والخزانة: ٢٣٣ والدرر: ١٨/١ والمعجم المفصل: ٥٨٠/٢.

(٢) الكتاب: ٢٢٩/٣.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع أ: ٧٧٣/٣، ٧٧٢.

الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "سراويل" على مذهبين:

المذهب الأول: أنه مفرد أعجمي، جاء على صورة الجمع، وهو مذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والسيرافي^(٤) وابن يعيش^(٥) والشلوبين^(٦) وابن مالك^(٧) وابن هشام^(٨) والأشموني^(٩).

المذهب الأخير: أنه جمع عربي، مفرده "سراولة"^(١٠)، وهو مذهب المبرد^(١١) والزمخشري^(١٢) والأزهري^(١٣).

(١) انظر: الكتاب: ٢٢٩/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ٣٢٦/٣.

(٣) انظر: الأصول: ٨٨/٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٩٧/٤.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٦٤/١.

(٦) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٩٨١/٣.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٠١/٣.

(٨) انظر: أوضح المسالك: ١١٧/٤.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ١٨٦/٣.

(١٠) انظر: السابق: ١٨٦/٣.

(١١) انظر: المقتضب: ٣٤٥، ٣٤٦/٣ وشرح السيرافي: ٩٧/٤ والنكت: ٨٢٩/٢ وشرح المفصل:

٦٤/١ وشرح الكافية للرضي: ١٥١/١.

(١٢) انظر: المفصل: ١٧.

(١٣) انظر: شرح التصريح: ٢١٢/٢.

المناقشة

١ - نسب ابن الضائع وغيره إلى المبرد مخالفة سيبويه، ولجلاء هذا الأمر، يحسن أن أنقل نصي المبرد في هذه المسألة، فهو يقول: "وكذلك "سراويل" لا ينصرف عند النحاة، في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقعت على مثال من العربية، لا يدخله الصرف، نحو: قناديل"^(١).

أحسب أن هذا النقل يدل على أن المبرد يذهب مذهب سيبويه. وقال المبرد — أيضا —: "وأما "سراويل"، فكان يقول — يقصد الأخفش — فيها: العرب يجعلها بعضهم واحدا، فهي عنده مصروفة في النكرة، على هذا المذهب.

ومن العرب من يراها جمعا، واحدا "سراولة"، وينشدون:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفٍ

فمن رآها جمعا، يقال له: إنما هي اسم لشيء واحد، فيقول: جعلوه أجزاء، كما تقول: دَخَارِيصُ الْقَمِيصِ، والواحد دِخْرِصَةٌ^(٢)، فعلى هذا كان يرى أنها بمتزلة "قناديل"؛ لأنها جمع، لا ينصرف في معرفة، ولا نكرة"^(٣).

قلت: والمبرد في هذا النص ذكر المذهبين، ولم يرجح رأيا على آخر، فيكون الأقرب أن يجعل النص الأول هو الدالّ على مذهبه.

٢ - يقوم المذهب الأول على أن "سراويل" لفظ أعجمي مفرد، جاء على وزن الجمع العربي.

(١) المقتضب: ٣/٣٢٦ وانظر حاشيته رقم (٣): ٣/٣٤٥.

(٢) انظر: اللسان: ٣٥/٧ مادة (دخرص) حيث جاء فيه: "والدخريص من القميص والدرع: واحد الدخاريص، وهو ما يوصل به البدن؛ ليوسعه" والقاموس: ٧٩٢ مادة (التَّخْرِيسُ) و٧٩٨ مادة (دخرص).

(٣) المقتضب: ٣/٣٤٥.

٣- مستند المذهب الأخير:

قول الشاعر:

عليه من اللؤم سرِوالةٌ فليس يرقّ لمُسْتَعْطِفِ
وحكاية الأخفش عن العرب: سرِوالة^(١).
وحكاية أبي حاتم عن العرب: سرِاول^(٢).

وحكاية الفراء أن تصغيره على: سرِيّلات، وهي تدل على أن "سراويل" جمع "سرِوالة"؛ لأنّ تصغير جمع الكثرة، يكون برده إلى مفرده، ثمّ يُجمع جمع مؤنث سالماً، إن كان لغير العاقل^(٣)، وهذا ذكره ابن الضائع في كلامه.

الترجيح

أحسب أن أقرب القولين الأخير؛ لما يأتي:

أ- أن السماع قد صحّ به، وكون البيت مجهول القائل، لا يضره؛ لأن المبرد أحد الأئمة رواه، ولأن الفراء والأخفش وأبا حاتم رووا ما ينصره عن العرب.

ب- أن قول السيرافي^(٤) وابن مالك^(٥) وابن الضائع بأن "سراولة" لغة في "سراويل" ليس بأولى من القول بأنها مفرد له.

ج- أن قول سيبويه: "وأما "سراويل" فشيء واحد، وهو أعجمي...، إلا أن "سراويل" أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة^(١)".

(١) انظر: المقتضب: ٣٤٥/٣ والارتشاف: ٨٥٥/٢ وشرح الأشموني: ١٨٦/٣ وشرح التصريح: ٢١٢/٢.

(٢) انظر: الارتشاف: ٨٥٥ /٢ وشرح التصريح: ٢١٢ /٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ٣٨٣ /١.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٩٧/٤.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٠١/٣.

أحسبه لا يتعارض مع القول بأنه جمع، مفردة "سرّوالة"؛ لأن سيبويه يحكي عن حاله في لغته الأولى، والعرب لما استعملته جرّده من دلالة الأولى، وجعلته جمعا، له مفرد.

وبما تقدم يظهر لي أن الرأي الذي ذهب إليه ابن الضائع، ليس الأقرب.

١٠٠ - الخلاف في علة منع العدد المعدول.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "اختلف في مانع صرفه، ف قيل: العدل في اللفظ والمعنى، عدل "ثلاث" عن لفظ "ثلاثة"، وعن معناه؛ لأن "ثلاث" يدل على تكرار، ...، فصار اللفظ غير اللفظ، والمعنى غير المعنى، ...، وهو ممكن غير أن العدل في المعنى، لم يثبت مانعا من الصرف، ولا ضرورة تدعو إليه.

ولذلك ردّه الفارسي فقال في "الإيضاح": "ولا العدل في المعنى^(٢)".

وقيل: المانع العدل، وأنه عدل من غير جهة العدل؛ لأن العدل يكون في المعارف، وهذا عدل في النكرات، ...، وهذا ليس بشيء...، ولا ضرورة تدعو إلى إثباته.

وقيل: المانع العدل والجمع؛ لأنه في المعنى يقتضي التكرار، فصار في المعنى كالجمع، وليس هذا بشيء، وليس بجمع، و— أيضا — فلا يُمنع من الجمع إلا الذي تقدم، ولا ضرورة — هنا — تدعو إلى القول بشبه الجمع.

وقيل: العدل والتعريف، وليس بشيء — أيضا —؛ لأنها نكرات بدليل جريانها على النكرات كثيرا صفات...

(١) الكتاب: ٢٢٩/٣.

(٢) الإيضاح: ٢٣٤.

الفراء: هي معارف بنية الألف واللام، فإن جعلتها نكرات صرفت، ...، قال: ومن نكرها، وذهب بها إلى الأسماء صرفها، والعرب تقول: ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً، وثلاثاً ثلاثاً.

قلت: لو كان هذا كثيراً، لاشتهر، ولحفظه سيبويه، وغيره من أئمة البصريين، فما روى الفراء شاذ، لا يعول عليه، وما تقدّم من جريانها على النكرات يبطل كونها معارف، ...

وأما نية الألف واللام فأبعد؛ إذ لا عهد ولا إشارة إلى معرفة متقدمة الذكر...

فالصحيح أن المانع في هذا النوع العدل والوصف، وقد استقرا مانعين، فلا ينبغي أن يعدل عن القول بهما^(١).

ذكر ابن الضائع في علة منع صرف العدد المعدول خمسة مذاهب:

الأول: أن العلة هي العدل في اللفظ والمعنى، وردّه ابن الضائع بكون العدل في المعنى لم يثبت مانعاً.

الثاني: أن العلة هي العدل على غير جهة العدل، وردّه ابن الضائع؛ لأنه لم يثبت مانعاً، ولا ضرورة تدعو إلى اعتباره مانعاً.

الثالث: أن العلة هي العدل والجمع، وردّه ابن الضائع بكونه غير جمع، وبأنه لا يُمنع من الجمع إلا صيغة منتهى الجموع.

الرابع: أن العلة هي العدل والتعريف، وهو مذهب الفراء، وردّه ابن الضائع بأنها ليست بمعارف، والدليل ذلك جريانها على النكرات.

الأخير: أن العلة هي العدل والوصف، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

(١) شرح الجمل أ: ٧٨٥/٣-٧٨٨.

آراء النحويين

اختلف النحاة في علة منع صرف العدد المعدول على خمسة مذاهب:

- المذهب الأول:** أن علة المنع هي العدل والوصف، وهو مذهب الخليل^(١)
وسيبويه^(٢) والفارسي^(٣) والصيمري^(٤)
وابن جني^(٥) والجرجاني^(٦) والأعلم^(٧) والزمخشري^(٨) وأبي البركات^(٩)
والجزولي^(١٠) وابن خروف^(١١) والعكبري^(١٢) وابن يعيش^(١٣) والشلوبين^(١٤) وابن
عصفور^(١٥) وابن مالك^(١٦) وأبي حيان^(١٧) وابن هشام^(١٨) وابن عقيل^(١)

(١) انظر: الكتاب: ٢٢٥/٣.

(٢) انظر: السابق: ٢٢٥/٣.

(٣) انظر: الإيضاح: ٢٢٩.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٥٦٠/٢.

(٥) انظر: اللمع: ٢٣٧.

(٦) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٨٤/٢.

(٧) انظر: النكت: ٨٢٧/٢.

(٨) انظر: المفصل: ١٦.

(٩) انظر: أسرار العربية: ١٦٣.

(١٠) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٩٨٥/٣.

(١١) انظر: شرح الجمل: ٨٩٥/٢ و ٩١٣.

(١٢) انظر: اللباب: ٥١٤/١.

(١٣) انظر: شرح المفصل: ٦٢/١.

(١٤) انظر: التوطئة: ٣٠٢ و شرح المقدمة الجزولية: ٩٨٥/٣.

(١٥) انظر: شرح الجمل: ٢٢٠/٢.

(١٦) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٤٥/٣.

(١٧) انظر: الارتشاف: ٨٧٤/٢.

(١٨) انظر: أوضح المسالك: ١١٨/٤ و ١٢٢.

والأشثوني^(٢) وهو مذهب أكثر النحاة^(٣) والجمهور^(٤).

وهو المذهب، الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن العلة هي العدل، والعدل على غير جهة العدل^(٥) وقد ذكر هذا المذهب ابن الضائع، ولم أجد — في ما تحت يدي من كتب النحو — القائل به.

المذهب الثالث: أن العلة هي العدل والجمع^(٦) وقد ذكر ابن الضائع هذا المذهب، ولم أجد — في مكتبي النحوية — الآخذ به.

المذهب الرابع: أن العلة هي العدل والتعريف، وهو مذهب الفراء^(٧) وابن كيسان^(٨) والكوفيين^(٩).

المذهب الأخير: أن العلة هي العدل في اللفظ والمعنى، وهو قول الزجاج^(١٠) وابن السراج^(١١).

(١) انظر: المساعد: ٣/٣٣ و٣٤.

(٢) انظر: شرح الأشثوني: ٣/١٧٢ و١٧٨.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٤٤٥.

(٤) انظر: الأشثوني: ٣/١٧٨ وجمع الهوامع: ١/٩٤.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٤/٩٥.

(٦) انظر: السابق: ٤/٩٥ والإيضاح في شرح المفصل: ١/١٣٣.

(٧) انظر: معاني القرآن: ١/٢٥٤ والمساعد: ٣/٣٤ وشرح التصريح: ٢/٢١٤ وجمع الهوامع: ١/٩٤.

(٨) انظر: شرح الكافية للرضي: ١/١١٥.

(٩) انظر: شرح المفصل: ١/٦٣ وشرح الكافية للرضي: ١/١١٥.

(١٠) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٩ وشرح الأشثوني: ٣/١٧٨ وجمع الهوامع: ١/٩٤.

(١١) انظر: الأصول: ١/٨٨ وشرح الكافية للرضي: ١/١١٥.

المنافشة

١- لم أجد — في مكتبي النحوية — نحويًا، ذكر في هذه المسألة خمسة أقوال إلا ابن الضائع.

وذكر السيرافي والرضي السيوطي فيها أربعة أقوال^(١) والأعلم وابن الحاجب وابن عصفور ثلاثة^(٢) والأنباري والعكبري وابن يعيش وابن مالك وابن عقيل والأشموني وخالد الأزهري مذهبين^(٣).

الترجيح

أقرب الأقوال الأول، وذلك لما يلي:

١- أن العدل والوصف قد استقرا مانعين بخلاف غيرهما، وهذا أشار إليه ابن الضائع.

ب- أن القول بالعدل على غير جهة العدل لم يثبت مانعا، ولا ضرورة تدعو إلى إثباته، ما دام في الموانع ما ينوب عنه، وقد أشار ابن الضائع إلى هذا.

ج- أن القول بالعدل والجمع ضعيف؛ لأن المعدول ليس بجمع، ثم لا يمنع من الجمع إلا صيغة منتهى الجموع، وإليه أشار ابن الضائع.

د- أن القول بالعدل والتعريف ضعيف؛ لأنها نكرات، وليست بمعارف، ودليل ذلك بأمور:

١- جريانها على النكرات، كقوله — تعالى — {أُولِي أَلْبَانٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ}

(١) انظر: شرح السيرافي: ٩٥/٤ وشرح الكافية للرضي: ١١٥/١ وجمع الهوامع: ٩٤/١.

(٢) انظر: النكت: ٨٢٧/٢ والإيضاح في شرح المفصل: ١٣٣/١ وشرح الحمل: ٢٢٠/٢.

(٣) انظر: أسرار العربية: ١٦٣ واللباب: ٥١٤/١ وشرح المفصل: ٦٢، ٦٣/١ وشرح الكافية الشافية:

١٤٤٧/٣ والمساعد: ٣٣، ٣٤/٣ وشرح الأشموني: ١٧٨/٣ وشرح التصريح: ٢١٤/٢.

ورُبَاعٌ} (١) فـ "مثنى وثلاث ورباع" صفات للنكرة "أجنحة" (٢).

٢- ويدل لذلك — أيضا — مجيئها حالا، كقوله — تعالى — {فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ} (٣) والحال لا تكون إلا نكرة (٤)، وإلى هذين أشار ابن الضائع (٥).

٣- شذوذ ما رواه الفراء من قول العرب: ادخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثا ثلاثا، مستدلا به على كونها معارف؛ بدليل أنها إذا نُكِّرتْ صُرِّفَتْ؛ لأن أئمة البصريين لم يرووه، وهذا مذكور في صدر المسألة.

وأحسب أن حجة ابن الضائع، وهي أن أئمة البصريين لم يرووه ليست بالقوية، وإنما هي وليدة الانحياز للمذهب البصري؛ لأن فيها إلغاء للكوفيين ومروياتهم، إذا لم يروها البصريون، وهذا — مهما حاولت — لا أرى له مسوغا، ولا أجد فيه عذرا لابن الضائع.

٤- أن نية الألف واللام بعيدة؛ إذ ليس في نحو: ادخلوا ثلاث، عهد ولا إشارة إلى معرفة متقدمة، وهذا ذكره ابن الضائع في نصه الأول، ويؤيده الأمران الأولان؛ إذ كيف تجري هذه على النكرات، وهي معارف؟

٥- أن القول بالعدل في اللفظ والمعنى ضعيف لأمرين:

(١) سورة فاطر: ١ وأول الآية {الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله على كل شيء قدير}.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٢١، ٢٢٠.

(٣) سورة النساء: ٣ وأول الآية {وإن خفتن ألّا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتن ألّا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألّا تعولوا}.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٢٢١، ٢٢٠.

(٥) انظر: شرح الجمل أ: ٣/٧٨٦.

١- أن العدل في المعنى لم يثبت مانعا، في هذا الباب^(١) وقد أشار إليه ابن الضائع في صدر المسألة.

٢- يلزم منه صرف كل اسم يتغير معناه، كأبنية المبالغة وأسماء الجموع^(٢).
وبما تقدم يظهر أن أقرب الأقوال الأول، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

١٠١ - الخلاف في صرف "رمان" علما.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأما من زاد، فرأى أن "فعّال" قد كثر في النبات كـ"الحمّاض والعنّاب" فيصرف: هذا رمان، اسم رجل، ولم يصرفه الخليل، وهو الصحيح؛ إذ لا يقاوم كثرة زيادة الألف والنون ما ذكر، فلا يخص ما جاء من أسماء النبات على غير وزن "فعّال".

السيرافي حكى عن الأخفش أن نون "رمان" أصلية؛ لأنه إنما يكثر زيادة هذه النون في الجموع والمصادر.

...

وحكى ابن خروف عنه: أرض رمانة: كثيرة الرمان^(٣).
وهذا قاطع، وإنما كلام الخليل هو الصحيح، لو لم يرد هذا^(٤).
ذكر ابن الضائع في "رمان" علما مذهبين:

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٠/٢.

(٢) انظر: شرح الأشموني: ١٧٨، ١٧٩/٣.

(٣) لم أجد هذا في شرح الجمل لابن خروف.

(٤) انظر: شرح الجمل أ: ٨٠٥/٣.

الأول: منعه من الصرف، وهو مذهب الخليل، وذهب إليه ابن الضائع، ودليله أن زيادة الألف والنون أكثر من مجيء النبات على "فَعَّال".
الأخير: صرفه، وهو مذهب الأخفش، ودليله أن النبات كثر مجيئه على "فَعَّال"، وأورد ابن الضائع حكاية عن ابن خروف، تنصر مذهبه، وأيده في النهاية، وكأنه الاختيار الأخير لابن الضائع في المسألة.

آراء النحويين

اختلف النحاة في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: منع صرفه، وهو مذهب الخليل^(١) وسيبويه^(٢) والزجاج^(٣)

وابن السراج^(٤) والجرجاني^(٥) وابن عصفور^(٦).

المذهب الثاني: صرفه، وهو مذهب الأخفش^(٧).

(١) انظر: الكتاب: ٢١٨/٣.

(٢) انظر: السابق: ٢١٨/٣ قلت: وليس رأيه بصريح، وإنما يؤخذ من عدم إنكاره على شيخه، وانظر: الإيضاح العضدي: ٢٣٣ وشرح المفصل: ٦٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٤/٢ والارتشاف: ٨٦٤/٢ وشرح الأشموني: ١٩٠/٣.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٨.

(٤) انظر: الأصول: ٨٦/٢ قلت: ولم يصرح باختيار الرأي، لكن إيراد الرأي وحده قد يدل على أنه يميل إليه.

(٥) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٠١/٢.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٢٢٤/٢.

(٧) انظر: شرح السيرافي: ٩٠/٤ ب والإيضاح العضدي: ٢٣٣ والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٠١/٢ وشرح المفصل: ٦٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٤/٢ والارتشاف: ٨٦٤/٢ وشرح الأشموني: ١٩٠/٣.

المذهب الأخير: جواز الوجهين، وهو مذهب الرضي^(١) وخالد الأزهري^(٢) والسيوطي^(٣).

المناقشة

١ - حدث في نص ابن الضائع اختلاف، ففي أوله اختار مذهب الخليل، وفي آخره اختار مذهب الأخفش، لما نصره السماع، وأحسب الأخير هو رأي ابن الضائع؛ لأنه قال: "وإنما رأي الخليل هو الصحيح، لو لم يرد هذا" فهو قد نقض قوله الأول بهذا.

قلت: وقول ابن الضائع شبيه بقول ابن عصفور — بعدما صحح قول سيبويه —: "على أنه إن ثبت ما حكى من كلامهم: أرض رَمَنَة، ثبت أن "رُمَان" فُعَال"^(٤) إلا أن كلام ابن عصفور فيه تشكيك بالنقل، لا يوجد في كلام ابن الضائع.

٢ - مستند المذهب الأول:

١ - جهالة أصل "رُمَان"^(٥).

ب - أن زيادة الألف والنون أكثر من مجيء "فُعَال" في النبات، فيكون الحمل على الأكثر أولى^(٦).

(١) انظر: شرح الكافية: ١٥٩/١.

(٢) انظر: شرح التصريح: ٢١٧/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع: ١٠٨/١، ١٠٧.

(٤) شرح الجمل: ٢٢٤/٢.

(٥) انظر: الكتاب: ٢١٨/٣ والأصول: ٨٦/٢ وشرح السيرافي: ٩٠/٤ ب وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٤/٢.

(٦) انظر: الأصول: ٨٦/٢ وشرح السيرافي: ٩٠/٤ ب والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٠١/٢ وشرح المفصل: ٦٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٤/٢.

٣- مستند المذهب الثاني:

أ- قول العرب: أرض مَرْمَنَة^(١).

ب- أن مجيء أسماء النبات على "فَعَّال" قد كثر، فيكون الحمل عليه أولى^(٢).

٤- مستند المذهب الأخير: أن جهل اشتقاق اللفظ يجيز فيه الوجهين؛ إذ لا يجب فيه وجه دون آخر، فكلها سواء، ما دام اللفظ مجهول الأصل^(٣).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٤/٢ وشرح الأشموني: ١٩٠/٣ وحاشية الصبان وحاشية يس على التصريح: ٢١٧/٢ قلت: والمذكور في شرح الجمل لابن عصفور "أرض رمنة" ولم أجد هذا اللفظ في "تهذيب اللغة ومعجم مقاييس اللغة ولسان العرب والقاموس المحيط" وإنما وجدت "مرمنة" في تهذيب اللغة: ٢١٦/١٥ مادة (رمن) ولسان العرب: ١٨٧/١٣ مادة (رمن) والقاموس المحيط: ١٥٥٠ مادة (رمن).

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٠١/٢ وشرح المفصل: ٦٧/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٤/٢ وشرح الأشموني: ١٩٠/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي: ١٥٩/١ وشرح التصريح: ٢١٧/٢ وهمع الهوامع: ١٠٧، ١٠٨/١.

الترجيح

أقرب الأقوال عندي الثاني لأمرين:

أ- قول العرب: أرض مرمنة^(١).

ب- إثبات الأزهري وابن منظور والفيروزآبادي (مرمنة)^(٢).

أحسب أن في هذا رداً على ابن عصفور؛ إذ لم يصل إليه العلم بثبوت^(٣).

ج- أن الأصل في الأسماء الصرف، والحمل عليه عند اللبس أولى^(٤).

وبما تقدم يظهر أن أقرب الأقوال الثاني، وهو الرأي الذي مال إليه — فيما

أحسب — ابن الضائع.

١٠٢ - الخلاف في "أخت وبنت" علمين.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأما "أخت وبنت" فمنصرفان علمين؛ لأن تاءهما ليستا للتأنيث، وإنما هما عند سيوييه كتاء "سنبنة"^(٥) وتاء "عفريت" للإلحاق بـ"فقل وجذع ودجاجة وقنديل".

...

قال ابن السراج: ومن أصحابنا من يقول: إنهما للتأنيث، وإن كان الاسم قد بني عليهما، قال: وقوم لا يجرونها في المعرفة^(٦).

(١) سبق تخريجه في: ٥٩٣.

(٢) انظر: تهذيب اللغة: ٢١٦/١٥ ولسان العرب: ١٨٧/١٣ والقاموس: ١٥٥٠ مادة (رمن).

(٣) انظر: شرح الجمل: ٢٢٤/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي: ١٥٩/١ وحاشية يس على التصريح: ٢١٧/٢.

(٥) السنبنة: الدهر والحقة وسوء الخلق، القاموس: ١٢٦ مادة (السنبنة).

(٦) لم أجد قول ابن السراج في كتابه "الأصول".

قلت: فإن قيل: يظهر هذا القول من جهة أنها تشبهه — بلا شك — تاء التأنيث، ألا ترى أنها لم تجيء إلا مع المؤنث، ولم يقل: أخوات ولا بنات، ولذلك لم يجز سيوييه "أختي وبنتي" (١) ...
وشبه العلة في هذا الباب علة.

فالجواب: أن المراعى في هذا الباب إنما هو اللفظ، وهي لا تشبهها من جهة اللفظ؛ لسكون ما قبلها، وعدم تغييرها في الوقف.
فالصحيح قول الجماعة" (٢).

ذكر ابن الضائع في "أخت وبنت" علمين قولين:
الأول: انصرافهما، وهو مذهب سيوييه، واختاره ابن الضائع، وأيده بأن التاء في "أخت وبنت" لا تشبه تاء التأنيث من جهة اللفظ؛ لسكون ما قبلها، وعدم تغييرها في الوقف.

الأخير: منعهما من الصرف، ولم يذكر القائل به.

آراء النحويين

اختلف النحاة في "أخت وبنت" علمين على مذهبين:

المذهب الأول: أنهما مصروفان، وهو مذهب سيوييه (٣) والزجاج (٤) والسيرافي (٥) وابن جني (٦) والأعلم (٧) وهو مذهب أكثر النحاة (١).

(١) انظر: الكتاب: ٣/٣٦٠.

(٢) شرح الجمل أ: ٣/٨٠٧، ٦/٨٠٦.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/٢٢١.

(٤) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٥ يفهم من قوله أنه يرجح هذا القول.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٤/٩٢ ب قلت: قوله بهذا يفهم من عدم اعتراضه قول سيوييه.

(٦) انظر: سر الصناعة: ١/١٥٠ والخصائص: ١/٢٠٠.

(٧) انظر: النكت: ٢/٨٢٥ يفهم من موافقته سيوييه.

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع، ونسبه إلى الجماعة.

المذهب الأخير: منع صرفهما، وهو مذهب لبعض النحاة، وقد أشار ابن

الضائع إلى هذا القول، ولم أعرف القائل به.

المناقشة

١- قال ابن خروف: "وأما "أخت و بنت" ونحوها، فينبغي أن يكون فيها الخلاف، من قال: أُخْتِي وَبِنْتِي، صرف؛ لأنه فرّق بينهما، وبين التاء المفتوح ما قبلها.

ومن قال: أَخَوِي وَبَنَوِي، في النسب إليهما، لا يصرف، ولذلك جُمعت بالألف والتاء، فلو لم تكن بمتزلة تاء التأنيث، لم يحدفها سيبويه وغيره في النسب، ولا جمعت بالألف والتاء، فثبت أن التاء فيها هي تاء الإلحاق، وأنها كالتاء المفتوح ما قبلها" (٢).

بناء على قول ابن خروف يكون مذهب يونس صرف "أخت و بنت" لأنه يقول في النسب إليهما: أُخْتِي وَبِنْتِي (٣).

ويكون مذهب سيبويه والمبرد منع الصرف؛ لأنهما يقولان في النسب إليهما: أَخَوِي وَبَنَوِي (٤).

قلت: قد يكون كلام ابن خروف في يونس والمبرد صحيحاً؛ لكنه في سيبويه خطأ — بلا شك — لأن الأخير يقول: "وإذا سميت رجلاً بـ"أخت و بنت" صرفته" (١).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٩٣/٣ وشرح الأشموني: ١٩٢/٣.

(٢) شرح الحمل: ٩٢٤/٢، ٩٢٣.

(٣) انظر: الكتاب: ٣٦١/٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٣٦٠/٣ والمقتضب: ١٥٤/٣.

٢- مستند المذهب الأول:

- ١- أن التاء في "أخت و بنت" ليستا للتأنيث، وإنما للإلحاق بـ "فُقل" (٢) وهذا ذكره ابن الضائع في كلامه.
- ب- يؤكد ما تقدم أن ما قبل التاء ساكن، ولو كانت للتأنيث لكان ما قبلها مفتوحاً (٣) وقد ذكره ابن الضائع في كلامه.
- ج- ويؤكدده — أيضا — أن التاء لا تنقلب في الوقف هاء (٤) وقد ذكره ابن الضائع في كلامه.

٣- مستند المذهب الأخير:

- ١- أنها تشبه تاء التأنيث.
- ب- يؤكد الشبه أنها لم تجيء إلا مع المؤنث.
- ج- ويؤكدده — أيضا — أنها لم تبق بعد الجمع "أخوات و بنات"، فهي مثل تاء التأنيث في "فاطمة" في هذا، وقد ذكر ابن الضائع في نصه المتقدم.

الترجيح

أحسب أن راجح القولين الأول؛ لأن المراعى — في هذا الباب — اللفظ، وهي لا تشبهها من جهة اللفظ، وهذا ما قاله ابن الضائع في ترجيح ما ذهب إليه. وبما تقدم يظهر أن الراجح ما ذهب إليه ابن الضائع.

(١) الكتاب: ٢٢١/٣.

(٢) انظر: السابق: ٢٢١/٣ وشرح السيرافي: ٩٢/٤ ب والخصائص: ٢٠٠/١ وسر الصناعة: ١٥٠/١ والنكت: ٨٢٥/٢ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٢٤/٢.

(٣) انظر: السابق: ٢٢١/٣ شرح السيرافي: ٩٢/٤ ب والخصائص: ٢٠٠/١ وسر الصناعة: ١٥٠/١ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٣/٣.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٩٢/٤ ب.

١٠٣ - الخلاف في ساكن الوسط، إذا كان علما لمؤنث.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإن كان ساكن الوسط، ولم يكن قبل تسمية المؤنث به معروفاً، من أسماء المذكر، بل كان مؤنثاً كـ(قَدْرٌ وَعَيْنٌ) أو الغالب عليه تسمية المؤنث كـ(هِنْدٌ وَجُمْلٌ) أو لا يُعرف حتى يُنسى كونه قبل التسمية مذكراً، كما كان "هِنْدٌ" أولاً للحديد، لا يعرف قبل التسمية ما هو؟ ولم يكن أعجمياً، ففيه لغتان: منع الصرف، وهو الأصل، والصرف.

قال سيبويه: ترك الصرف أجود^(١)، وزعم الزمخشري أن الصرف أجود^(٢) غلط... في أن جعل حكمه كـ(نوح ولوط) وهما مصروفان في القرآن، فحكم بأن الصرف أجود.

وأما الزجاج فردّ على النحاة في صرفه، قال: ولا حجة لهم فيما أنشدوا دليلاً على صرفه؛ لأن ما لا ينصرف يُصرف كثيراً في الشعر، قال: ولا ينبغي أن يُعتبر خفة البناء^(٣).

قال السيرافي: لا خلاف بين من مضى من البصريين والكوفيين في جواز صرفه، قال: وعندني أنه لم يجمعوا عليه إلا لشهرته في كلام العرب، ورعاية الخفة في "نوح ولوط" تردّ على الزجاج في قياسه^(٤).

قلت: كلام السيرافي صحيح، ويبيّن في الرد عليه، ...

ثم إذا صحّ السماع، لم يلتفت إلى قياس، فلا معنى للقياس إلا أن يوصل إلى

(١) الكتاب: ٢٤٠/٣.

(٢) انظر: المفصل: ١٧.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٨-٦٩.

(٤) شرح السيرافي: ١٠٣/٤ أ.

معرفة كلام العرب، فإذا ثبت الكلام، فأبي معنى للقياس" (١).

ذكر ابن الضائع في ساكن الوسط، إذا لم يكن قبل التسمية به معروفاً من أسماء المذكر ثلاثة مذاهب:

الأول: أن ترك الصرف أجود، وهو مذهب سيبيويه، واختاره ابن الضائع.
الثاني: أن الصرف أجود، وهو مذهب الزمخشري، وحجته قياسه على "نوح ولوط" (٢).

الأخير: وجوب ترك الصرف، وهو مذهب الزجاج، وحجته أمران:

أ- أن صرفه في الشعر ضرورة، ولا تُبنى القاعدة على الضرورة.

ب- أن خفة البناء لا تغيّر حكماً، أوجبه اجتماع علتين (٣).

آراء النحويين

اختلف النحويون في المؤنث ساكن الوسط، إذا لم يكن أعجمياً، ولا مذكراً في الأصل على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن ترك الصرف أجود، وهو مذهب سيبيويه (٤) والمبرد (٥) والسيراfi (٦) والصيمري (٧) وابن جني (٨) والجرجاني (٩) والأعلم (١).

(١) شرح الجمل أ: ٨٠٩، ٨١٠/٣.

(٢) انظر: المفصل: ١٧ قلت: أحسب أن الزمخشري لم يفرّق بين "نوح ولوط" و"هند ودعد".

(٣) انظر: مع كلام ابن الضائع في صدر المسألة شرح السيرافي: ١٠٣/٤.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٤٠/٣.

(٥) انظر: المقتضب: ٣٥٠/٣.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ١٠٣/٤.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة: ٥٥١/٢.

(٨) انظر: همع الهوامع: ١١٣/١.

(٩) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٩٤/٢.

والعكبري^(٢) وابن يعيش^(٣) وابن مالك^(٤) وأبي حيان^(٥) وابن هشام^(٦) وابن عقيل^(٧) والأشموني^(٨) والسيوطي^(٩) وهو قول الجماعة^(١٠).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن الصرف أجود، وهو مذهب الفارسي^(١١) والزمخشري^(١٢).

المذهب الأخير: أن عدم الصرف متحتم، وهو مذهب الزجاج^(١٣) ونُسب إلى الأخفش^(١٤).

(١) انظر: النكت: ٨٣٤/٢.

(٢) انظر: اللباب: ٥٠٨/١.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٧٠/١.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٩١/٣.

(٥) انظر: الارتشاف: ٨٧٨/٢.

(٦) انظر: أوضح المسالك: ١٢٥/٤.

(٧) انظر: المساعد: ٢٣/٣.

(٨) انظر: شرح الأشموني: ١٩١/٣.

(٩) انظر: همع الهوامع: ١١٣/١.

(١٠) انظر: المساعد: ٢٣/٣.

(١١) انظر: الإيضاح: ٢٣٢ والارتشاف: ٨٧٨/٢ والمساعد: ٢٣/٣ وهمع الهوامع: ١١٣/١.

(١٢) انظر: المفصل: ١٧.

(١٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٩ وشرح السيرافي: ١٠٣/٤ والنكت: ٨٣٤/٢

والمخصص: ٦١/١٧ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٢٥/٢ وشرح المفصل: ٧٠/١ وشرح الكافية

الشافية: ١٤٩٢/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٣٥/١ والارتشاف: ٨٧٨/٢ وأوضح المسالك: ١٢٥/٤

والمساعد: ٢٣/٣ وشرح الأشموني: ١٩١/٣ وهمع الهوامع: ١١٣/١.

(١٤) انظر: اللباب: ٥٠٨/١ وشرح الأشموني: ١٩١/٣ لكن بصيغة (قيل والأخفش).

المناقشة

١ - نسب الجرجاني إلى المبرد القول بأن صرف هذا الاسم ضرورة^(١). قلت: وأحسب أن هذا منه، ليس بسديد؛ لأن المبرد يقول: "وترك الصرف أقيس"^(٢).

٢ - اختلف في مذهب الأخفش، فذهب العكبري إلى أنه منع الصرف^(٣) وذهب ابن هشام إلى أنه يجيز صرفه^(٤).

وأحسب أن قول ابن هشام أقرب إلى الصواب؛ لأمرين:

أ- أن العكبري خلط بين الأخفش والزجاج، فنسب مذهب الأخير إلى الأول، يدل على هذا أنه لم ينسبه إليهما معا.

ب- أن النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين — الذين اطلعت على كتبهم — لم ينسبوا هذا المذهب إلى الأخفش، وما نسبه إليه منهم إلا الأشموني، وكانت نسبه إليه بصيغة الظن.

٣ - الغريب أن الرضي نسب القول بالمنع إلى سيويه والمبرد والزجاج^(٥).

قلت: ونسبته المنع إلى سيويه والمبرد — لا ريب — غفلة؛ لأن سيويه قال: "وترك الصرف أجود"^(٦).

وأما المبرد، فتقدم في أول المناقشة ما يدل على مذهبه، وعلى غفلة الرضي في نسبة المنع إليه.

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٩٥/٢، ٩٩٤.

(٢) المقتضب: ٣٥٠/٣.

(٣) انظر: اللباب: ٥٠٨/١.

(٤) انظر: معني اللبيب: ٣٤١/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية: ١٣٥/١.

(٦) الكتاب: ٢٤٠/٣.

٤ - مستند المذهب الأول:

أ- أن الاسم بلغ نهاية الخفة، في قلة الحروف والحركات، فقاومت خفته أحد الثقيلين^(١).

ب- يؤيد أثر الخفة إجماعهم على صرف "نوح ولوّط" وهما علمان أعجميان^(٢).

٥ - مستند المذهب الثاني: قياس العلم المؤنث، الساكن الوسط كـ(دعد) على العلم الأعجمي المصروف بإجماع كـ(نوح ولوّط)^(٣).

٦ - مستند المذهب الأخير:

أ- أن صرفه في الشعر ضرورة^(٤)، وقد ذكر هذا ابن الضائع في كلامه.
ب- أن السكون لا يغيّر حكماً^(٥)، أوجبه اجتماع علتين^(٦) وقد ذكره ابن الضائع في كلامه.

الترجيح

عندي أن القول الثاني أقرب ، وذلك لما يلي:

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٠٣/٤ والإيضاح: ٢٣٢ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٩٤/٢ واللباب: ٥٠٨/١ وشرح المفصل: ٧٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٥/٢ والمساعد: ٢٣/٣ وشرح الأشموني: ١٩١/٣ وجمع الهوامع: ١١٣/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١٠٣/٤ والإيضاح: ٢٣٢ والمقتصد في شرح الإيضاح: ٩٩٥/٢ والنكت: ٨٣٤/٢.

(٣) انظر: الإيضاح: ٢٣٢ والمفصل: ١٧.

(٤) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٩.

(٥) انظر: السابق: ٦٨.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ١٠٣/٤ والمخصص: ٦١/١٧ وشرح الأشموني: ١٩١/٣ وشرح التصريح: ٢١٨/٢ وجمع الهوامع: ١١٣/١.

١- أن السماع يردّ على الزجاج في ذهابه إلى وجوب منع صرفه، ومن ذلك قول الشاعر^(١):

لم تتلفَعْ بفضلٍ مِئزْرِها دَعْدُ، ولم تُعْذَ دَعْدُ بِالْعَلْبِ
وقول الشاعر^(٢):

ألا حَبّذا هِنْدُ، وأرضٌ بها هِنْدُ وهِنْدُ أتى من دونِها النَّأيُ والبُعْدُ
وقول الشاعر^(٣):

أعلنتُ في حبِّ جُمْلٍ أيَّ إعلانٍ وقد بدا شأنُها من بعدِ كتمانٍ
فهذه الشواهد جاءت بوجهين: الصرف، وعدم الصرف.

ب- ومما يردّ على الزجاج إجماع النحاة — قبله — على جواز الوجهين^(٤).

ج- أن القول الأول لا يملك حجة، تقيم له أود مذهبه، بينما المذهب الثاني، فحجته واضحة؛ لأن الإجماع على صرف "نوح ولوط"، وهما أعجميان،

(١) البيت من المنسرح، وهو لجرير في ديوانه: ٦٥ وشرح المفصل: ٧٠/١ ولقيس الرقيات في ديوانه: ٦٠ والمعجم المفصل: ١٢٤/١.

وبلا نسبة في الكتاب: ٢٤١/٣ والجملة: ٢٢١ والتبصرة والتذكرة: ٥٥١/٢ والمفصل: ١٧ واللباب: ٥٠٨/١ والتوطئة: ٣٠٠ وشرح الأشموني: ١٩١/٣.

تتلفع: تتلحف، القاموس: ٩٨٣ مادة (اللفاع) مئزرها: الملحفة، القاموس: ٤٣٧ مادة (الأزر) العُلب: جمع عُلبة، وهي قذح عظيم، من جلود الإبل، أو من خشب يجلب فيها، القاموس: ١٥١ مادة (العُلب).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه: ٣٩ والدرر: ٢٨٣/٢ والمعجم المفصل: ٢١٧/١.

وبلا نسبة في الصاحي: ١١٥ وشرح المفصل: ٧٠/١ وجمع الهوامع: ٣٠/٣.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحاجب الأسدي في الأصمعيات: ٢٢١ والمفضليات: ٣٧٠.

والشاعر هو حاجب بن حبيب الأسدي، يقال له: ابن المضلل، شاعر جاهلي، ضاعت أخباره وأشعاره. انظر: الأعلام: ١٥٢/٢ ومعجم الشعراء د. عفيف: ٦٠.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ١١٠٣/٣. أ.

يؤكد أن العربي أولى منهما؛ لكن السماع جاء بجواز الوجهين، وهذا لا يلغي كون الصرف أرجح.

وبما تقدم يظهر أن أقرب المذاهب الثاني، وهو خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع.

١٠٤ - الخلاف في "فعل" التوكيد، إذا سُمِّي به.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإن سميت رجلاً بـ"جُمع" لم تصرفه عند سيبويه في المعرفة، وانصرف في النكرة.

وحُكي عن أبي الحسن الأخفش صرفه؛ لأنه لم يعدل في حال التسمية، فهو كـ(سَحَر) إذا سميت به.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه اللفظ المعدول، ويلزم الأخفش أن يصرف رجلاً، اسمه "ثلاث ورباع" لأنه لم يعدل إلا في العدد، بل هذا ألزم؛ لأن "جُمع" معرفة، نقل إلى معرفة، فهو أشبه بأصله، والمراعى إنما هو اللفظ المعدول^(١).

ذكر ابن الضائع في "فعل" التوكيد — إذا سُمِّي به — مذهبين:

الأول: أنه لا ينصرف، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع؛ لأنه معرفة ومعدول.

الأخير: أنه ينصرف، وهو مذهب الأخفش؛ لأن العدل إنما كان قبل التسمية، واعترض عليه ابن الضائع بـ"ثلاث ورباع" علماً، وألزمه أن يصرفه؛ لأنه لم يُعدّل حال التسمية، وإنما عدل قبلها.

(١) شرح الجمل أ: ٣/٨١٧.

آراء النحويين

اختلف النحويون في "فُعَل" التوكيد علما، على مذهبين:

المذهب الأول: منعه من الصرف، وهو مذهب الخليل^(١) وسيبويه^(٢) السيرافي^(٣) والأعلم^(٤) وابن خروف^(٥) وابن مالك^(٦) والسيوطي^(٧). وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: صرفه، وهو مذهب الأخفش^(٨) ونسبه ابن الحاجب إلى الكوفيين^(٩).

المناقشة

١ - **مستند المذهب الأول:** أن "فُعَل" التوكيد اجتمع فيه علتان، هما: العلمية والعدل^(١٠).

٢ - **مستند المذهب الأخير:** أن العدل في "فُعَل" التوكيد كان حال

(١) انظر: الكتاب: ٢٢٤/٣.

(٢) انظر: السابق: ٢٢٤/٣.

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٩٤/٤.

(٤) انظر: النكت: ٨٢٦/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل: ٩١٥/٢.

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٧٤/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع: ٩٧/١.

(٨) انظر: إصلاح الخلل: ٢٧٥ والإيضاح في شرح المفصل: ١٣٦/١ والارتشاف: ٨٦٩/٢ وهمع

الهوامع: ٩٨/١ وحاشية الصبان على الأشموني: ١٩٩/٣.

(٩) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٣٦/١.

(١٠) انظر: الكتاب: ٢٢٤/٣ وشرح السيرافي: ٩٤/٤ والنكت: ٨٢٦/٢ وإصلاح الخلل: ٢٧٦

وشرح الكافية الشافية: ١٤٧٤/٣ والارتشاف: ٨٦٩/٢ وهمع الهوامع: ٩٧/١.

التوكيد، وقد ذهب بعد التسمية^(١).

الترجيح

أقرب القولين عندي الأول، وذلك لما يأتي:

أ- أن "ثلاث ورباع" علما ممنوع من الصرف، والعدل فيه كان قبل التسمية، ولم يذهب بعد التسمية، والانتقال من العدد^(٢) وقد أشار ابن الضائع إلى هذا في كلامه.

ب- أن المراعى اللفظ، و"جُمع وكُتِعَ وبُصِعَ وبُتِعَ"^(٣) معدولة في اللفظ، وإلى هذا أشار إليه ابن الضائع.

وبهذا يظهر أن أقرب القولين الأول، وهو مذهب ابن الضائع.

١٠٥ - الخلاف في وزن الفعل المشترك.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فهذه — أي: أوزان الفعل المشتركة بين الأسماء والأفعال — إذا سُمِّيَ بها، ولم ينو فيها ضمير منصرفة؛ لأن وزن الفعل إنما يمنع منه المختص بالفعل، أو الغالب عليه، خلافا لعيسى بن عمر، فإنه يمنع الفعل، إذا سمي به، وإن كان وزنه ليس مختصا، واحتج بقوله^(٤):"

(١) انظر: إصلاح الخلل: ٢٧٥ والإيضاح في شرح المفصل: ١٣٦/١ والارتشاف: ٨٦٩/٢ وجمع

الهوامع: ٩٨/١ وحاشية الصبان على الأشموني: ١٩٩/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف: ٩١٥/٢.

(٣) انظر: المساعد: ٣٥/٣ وشرح الأشموني: ١٩٩/٣ وجمع الهوامع: ٩٧/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو لسُحيم بن وثيل في الكتاب: ٢٠٧/٣ والأصمعيات: ٣ وشرح السيرافي:

٨٤/٤ والنكت: ٨١٨/٢ وإصلاح الخلل: ٢٧٦ والإيضاح في شرح المفصل: ١٣٠/١ والمساعد:

١٤/٣ وشرح التصريح: ٢٢١/٢ والخزانة: ٢٦٠، ٢٥٥، والمعجم المفصل: ١٠٣٧/٢.

أنا ابنُ جَلا، وطلَّاعُ الثَّنايا متى أضَع العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
وهذا عند سيبويه، مما نوي فيه الضمير، فهو حكاية^(١)...
قدّره: أنا ابن الذي جلا^(٢)، وهو شبيه بقوله^(٣):

...

والله ما زيدُ بنامِ صاحِبُه

...

مما حذف فيه الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، وليست الصفة باسم صريح...
قال سيبويه: وقد سمعت من العرب بـ "كَعَسَب" [وهو فَعَلَل]^(٤)، من
الكعسبة، وهو العدو الشديد، مع تداني الخطأ^(٥)، وصرّفوه^(٦).

وبلا نسبة في شرح الجمل لابن خروف: ٩٢٢/٢ وشرح المفصل: ٦١/١ وشرح الجمل لابن
عصفور: ٢٠٦/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٤٦٧/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٦٧/١ وأوضح
المسالك: ١٢٧/٤ وشرح الأشموني: ١٩٧/٣ همع الهوامع: ١٠٥/١.

والشاعر هو سحيم بن وثيل اليربوعي، شاعر مخضرم، عاش في الجاهلية والإسلام، ضبط ابن حجر
اسمه بالتصغير، وكذلك فعل باسم أبيه، وخطأه محققا الإصمعيات، مات تقريبا سنة ستين. انظر:
الإصابة: ٢٠٧/٣ والأعلام: ٧٩/٣.

(١) انظر: الكتاب: ٢٠٧/٣.

(٢) انظر: السابق: ٢٠٧/٣.

(٣) البيت من الرجز، وهو للقتاني أبي خالد في شرح أبيات سيبويه: ٤١٦/٢ وبلا نسبة في الخصائص:
٣٦٦/٢ والإنصاف: ١١٢/١ وشرح المفصل: ٦٢/٣ عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: ٥٤٩/١ وهمع
الهوامع: ٢٨/١ والدرر: ٩/١.

(٤) هكذا النص في "ج"، وهو عندي أولى من النسخة التي اعتمد عليها المحقق، التي فيها "وهو فعل
فعلل".

(٥) انظر: القاموس: ١٦٨ مادة (كعسب).

(٦) انظر: الكتاب: ٢٠٦/٣ ونص الكتاب: "وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرّفون الرجل
يسمّى (كعسبا)، وإنما فعل من الكعسبة، وهو العدو الشديد، مع تداني الخطأ".

و— أيضا — فإذا سُمِّي به، ولم ينو فيه ضمير، صار في حيز الأسماء، وليس في لفظه شيء، يدل على الاختصاص بالفعل، أو الغلبة عليه، فحكمه حكم ما هو على وزنه، لا يمنع إلا ما يمنعها، فهذا القياس والسماع يردان على عيسى^(١).

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة مذهبين:

الأول: أن الوزن المشترك بين الفعل والاسم، إذا سُمِّي به انصرف، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع، مستدلا بالسماع والقياس.

أمّا السماع فما رواه سيبويه من صرف العرب لـ "كَعَسَب" وهو علم، مع كونه على وزن يشترك فيه الفعل والاسم، وهو "فَعَّلَ".

أمّا القياس فهو أن الوزن المشترك للفعل — إذا سُمِّي به — ولم يُنَوَّ فيه الضمير أشبه الاسم، فيكون حمله عليه أولى، وهو قياس شبه.

الأخير: منع صرفه، وهو مذهب عيسى بن عمر، ودليله بيت سُحَيْم، واعترض ابن الضائع ما استدل به عيسى بأحد أمرين:

أ- أنه حكاية.

ب- أنه محمول على ما ورد في كلام العرب، من حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه.

آراء النحويين

اختلف النحاة في وزن الفعل المشترك بين الاسم والفعل على مذهبين:

المذهب الأول: صرفه، وهو مذهب أبي عمرو^(٢) ويونس^(٣) والخليل^(٤)

(١) شرح الجمل أ: ٨٢٢/٣—٨٢٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٠٦/٣ وشرح السيرافي: ٨٣/٤ ب والمساعد: ١٤/٣.

(٣) انظر: السابق: ٢٠٦/٣ وشرح السيرافي: ٨٣/٤ ب والمساعد: ١٤/٣.

(٤) انظر: السابق: ٢٠٦/٣ وشرح السيرافي: ٨٣/٤ ب والمساعد: ١٤/٣.

وسيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والزجاجي^(٤) والصيمري^(٥) والجرجاني^(٦)
والزنجشيري^(٧) وابن خروف^(٨) وابن يعيش^(٩) وابن عصفور^(١٠) وابن مالك^(١١)
وابن هشام^(١٢) وابن عقيل^(١٣) والأشموني^(١٤).

المذهب الأخير: منع صرفه منقولاً من الفعل، وهو مذهب عيسى بن
عمر^(١٥) والفراء^(١٦).

-
- (١) انظر: السابق: ٢٠٦/٣.
(٢) انظر: المقتضب: ٣١٤/٣.
(٣) انظر: الأصول: ٨٠/٢.
(٤) انظر: الجمل: ٢٢٢.
(٥) انظر: التبصرة والتذكرة: ٥٤١/٢.
(٦) انظر: القصد في شرح الإيضاح: ٩٧٥/٢.
(٧) انظر: المفصل: ١٦.
(٨) انظر: شرح الجمل: ٩٢٢/٢.
(٩) انظر: شرح المفصل: ٦١/١.
(١٠) انظر: شرح الجمل: ٢٠٦/٢.
(١١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٦٧/٣.
(١٢) انظر: أوضح المسالك: ١٢٧/٤.
(١٣) انظر: المساعد: ١٤/٣.
(١٤) انظر: شرح الأشموني: ١٩٥، ١٩٧/٣.
(١٥) انظر: الكتاب: ٢٠٦/٣ وشرح السيرافي: ٨٣/٤ والنكت: ٨١٨/٢ وإصلاح الخلل: ٢٧٦
وشرح الجمل لابن خروف: ٩٢١/٢ وشرح المفصل: ٦١/١ والإيضاح في شرح المفصل: ١٣٠/١
وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٠٦/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٤٦٧/٣ وشرح الكافية للرضي:
١٦٧/١ والارتشاف: ٨٥٧/٢ وأوضح المسالك: ١٢٧/٤ والمساعد: ١٤/٣ وشرح الأشموني:
١٩٦/٣ وهمع الهوامع: ١٠٥/١.
(١٦) انظر: الارتشاف: ٨٥٧/٢ والأشموني: ١٩٧/٣.

المناقشة

١- نسب الرضي والسيوطي إلى يونس القول بتأثير وزن الفعل مطلقاً، سواء غلب على الفعل، أو لم يغلب^(١).

قلت: أحسب هذا خلاف الصواب؛ لأن يونس لا يقول بتأثير وزن الفعل، إذا لم يغلب، وهذا ما عزا إليه سيبويه والسيرافي وابن عقيل^(٢).

قال سيبويه: "وزعم يونس أنك إذا سميت رجلاً بـ"ضارب" من قولك: ضارب، وأنت تأمر، فهو مصروف.

وكذلك إذا سمته "ضارب"، وكذلك "ضرب"، وهو قول أبي عمرو والخليل.. "٣".

٢- مستند المذهب الأول:

١- إجماع العرب على صرف الرجل يسمى "كعسباً"، وهو على وزن "فَعَلَل"، وهو في أصله فعل ماضٍ^(٤).

ب- القياس: حيث حُمِلَ وزن الفعل المشترك — إذا لم يُنَوَّ فيه الضمير — على الاسم؛ إذ ليس فيه شيء من علامات الفعل، بل هو أقرب إلى الاسم، ولذلك حُمِلَ عليه، وإليه أشار ابن الضائع.

٣- مستند المذهب الأخير: قول الشاعر^(٥):

(١) انظر: شرح الكافية: ١٦٦/١ وهمع الهوامع: ١٠٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٠٦/٣ وشرح السيرافي: ٨٣/٤ والمساعد: ١٤/٣.

(٣) الكتاب: ٢٠٦/٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٠٦/٣ وشرح السيرافي: ٨٤/٤ والنكت: ٨١٨/٢ وإصلاح الخلل: ٢٧٨ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٢٢/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٠٧/٢ وشرح الكافية الشافية:

١٤٦٨/٣ وشرح الأشموني: ١٩٧/٣ وهمع الهوامع: ١٠٤/١.

(٥) سبق تخريجه في أول المسألة: ٦٠٦.

أنا ابن جلا، وطلّاعُ الثنايا متى أضع العمامةَ تَعْرِفُونِي
والحجة في البيت أن الشاعر لم يصرف "جلا" وهو علم^(١).

الترجيح

أقرب القولين عندي الأول، وذلك لما يلي:

١- أن السماع بصرفه صريح في رواية سيبويه.

ب- أن ما استدل به عيسى بن عمر يحتمل أمرين غير ما ذكر:

١- أن يكون فيه ضمير، والفعل إذا كان فيه ضمير، أو كان معه فاعل

ظاهر، وسُمِّي به، حكى ولم يغيّر^(٢).

٢- أن يكون صفة محذوف، أقيمت الصفة مقامه، والتقدير: أنا ابن

رجل جلا الأمور^(٣).

وهذان الأمران أشار إليهما ابن الضائع.

وبما سلف يظهر أن أقرب القولين قول جماهير النحاة، وهو المذهب الذي

اختاره ابن الضائع.

(١) انظر: شرح السيرافي: ٤/٨٤أ وشرح المفصل: ١/٦١ وجمع الهوامع: ١/١٠٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٣/٢٠٧ وشرح السيرافي: ٤/٨٤أ والنكت: ٢/٨١٨ وإصلاح الخلل: ٢٧٧

وشرح الحمل لابن خروف: ٢/٩٢٢ وشرح المفصل: ١/٦١ والإيضاح في شرح المفصل: ٢/١٣١

وشرح الحمل لابن عصفور: ٢/٢٠٦ وشرح الكافية للرضي: ١/١٦٧ وأوضح المسالك: ٤/١٢٧

وشرح الأشموني: ٣/١٩٧ وجمع الهوامع: ١/١٠٥.

(٣) انظر: شرح الحمل لابن عصفور: ٢/٢٠٦ وشرح الكافية الشافية: ٣/١٤٦٨، ١٤٦٧ وشرح

الكافية للرضي: ١/١٦٧ وأوضح المسالك: ٤/١٢٨.

١٠٦ - الخلاف في الفعل المسمّى به إذا دخله التغيير.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن الفعل، إذا كان أصل وزنه ليس في الأسماء؛ لكنه اعتلّ حتى صار على أوزان الأسماء، لم يمتنع إذا سُمّي به كـ (قيل ورُدّ) لأن المراعى اللفظ...".

قال السيرافي: هذا إذا كان الاعتلال لازماً، فإن كان غير لازم، كتخفيف "ضُرِبَ" بعد التسمية، فإنه لا ينصرف. قلت: هذا مذهب المبرد.

ومذهب سيويه صرفه، وهو الصحيح؛ لأن المراعى في هذا الباب اللفظ فقط، والدليل على ذلك صرفهم "جندَلٌ وذلّالٌ" مع أن الألف مرعية، إنما حذفت تخفيفاً، وفي ذلك ما يدلّ عليها، وهو توالي أربع متحركات، فصرف "ضُرِبَ" بعد التخفيف أولى؛ إذ ليس في لفظ "ضُرِبَ" بعد تخفيفه، ما يدل على أصله^(١). ذكر ابن الضائع في الفعل المسمّى به — إذا تغيّر، فوافق أوزان الأسماء — حالين:

الأولى: أن يكون التغيير لازماً — أي: قبل التسمية — نحو: قيل ورُدّ، فهذا منصرف، ولا خلاف فيه.

الأخيرة: أن يكون التغيير غير لازم — أي: بعد التسمية — نحو: ضُرِبَ، مخففاً من "ضُرِبَ" بعد التسمية بهذا الأخير، فهذه الصورة ذكر فيها ابن الضائع مذهبين:

(١) شرح الجمل أ: ٨٣٣/٣.

الأول: الصرف، و لافرق بين الحالين، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع؛ لأن المراعى اللفظ.

الأخير: منعه من الصرف، وهو مذهب المبرد والسيرافي وابن السراج^(١).

آراء النحويين

اختلف النحاة في الفعل المسمى به — إذا تغير، فوافق وزنه أوزان الأسماء — على مذهبين:

المذهب الأول: أنه ينصرف مطلقا، سواء كان التغيير لازما، أو غير لازم، وهو مذهب سيبويه^(٢) والزجاج^(٣) وابن خروف^(٤) وابن مالك^(٥) وابن عقيل^(٦) والسيوطي^(٧).

المذهب الأخير: التفصيل، فإن كان التغيير لازما — أي: قبل التسمية — انصرف، وإن كان غير لازم — أي: بعد التسمية — امتنع صرفه. وهذا مذهب المازني^(٨) والمبرد^(٩) وابن السراج^(١) والسيرافي^(٢) وابن يعيش^(٣).

(١) انظر السابق: ٨٣٤/٣ حيث ذكر ابن الضائع ابن السراج من القائلين بهذا المذهب.

(٢) انظر: الكتاب: ٢٢٧/٣، ٢٢٦.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٧.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٩٢٠/٢، ٩٢١.

(٥) انظر: المساعد: ١٣/٣ وشرح الأشموني: ١٩٨/٣ وشرح التصريح: ٢٢١/٢.

(٦) انظر: السابق: ١٣/٣.

(٧) انظر: همع الهوامع: ١٠٦/١.

(٨) انظر: المساعد: ١٣/٣ وشرح الأشموني: ١٩٨/٣ وشرح التصريح: ٢٢١/٢ و همع الهوامع: ١٠/١.

(٩) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٧ شرح السيرافي: ٩٥/٤ والنكت: ٨٢٨/٢ وشرح المفصل: ٦٠/١ وشرح الكافية الشافية: ١٤٦٦/٣ وشرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: ٨٦٠/٢ وشرح

المناقشة

١- اتفق النحويون على أن الفعل المتغير تغيرا لازما — أي: قبل التسمية — يكون مصروفا^(٤).

٢- لم أجد المذهب المنسوب إلى المبرد في "المقتضب" و"الكامل" و"الانتصار"، وإنما في "المقتضب" قوله: "فإن سميت بفعل — لم تُسم فاعله — لم تصرفه؛ لأنه على مثال، ليست عليه الأسماء، وذلك نحو: ضُرب، ودُحرج، وبُوطر، إلا أن يكون معتلا أو مدغما، فإنه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قيل، وبيع، ورد^(٥)".

فأحسب أن هذا النصّ فيه إطلاق لحكم المعتل، وليس فيه التفصيل الذي ذكره ابن الضائع وغيره من النحويين.

٣- أحسب أن قول بعض النحويين: "تغيير لازم" وقولهم: "تغيير غير لازم"^(٦) هو بمعنى قول بعضهم: "تغيير قبل التسمية" و"تغيير بعد التسمية"^(٧).

٤- أحسب أن هذه المسألة ليس فيها سماع، يَحْسِم الخلاف.

الكافية للرضي: ١٦٦/١ والارتشاف: ٨٥٧/٢ وأوضح المسالك: ١٢٦/٤ والمساعد: ١٣/٣ وشرح الأشموني: ١٩٨/٣ وشرح التصريح: ٢٢١/٢ وجمع الهوامع: ١٠٦/١.

(١) انظر: الأصول: ٩٤/٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٩٥/٤ ب.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٦٠/١.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ١٢٦/٤ وشرح التصريح: ٢٢١/٢.

(٥) المقتضب: ٣١٤/٣ وقريبا من هذا القول في: ٣٢٤/٣.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ٩٥/٤ ب والنكت: ٨٢٨/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٤٦٥، ١٤٦٦/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٦٦/١ والارتشاف: ٨٥٧/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٦٠/١ وشرح الجمل: ٢٢٦/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٤٦٥/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٦٦/١ وشرح الأشموني: ١٩٨/٣ وجمع الهوامع: ١٠٦/١.

٥ - **مستند المذهب الأول**: أن المانع للفعل — إذا كان علما — وزن الفعل، وقد ذهب بالتغيير؛ فوافق وزن الاسم، فلا فرق بين التغيير اللازم، وغير اللازم^(١).

وقد ذكر هذه الحجة ابن الضائع في كلامه في صدر المسألة.

٦ - **مستند المذهب الأخير**: التفريق بين التغيير اللازم في نحو: قيل وبيع، وبين التغيير غير اللازم في نحو: ضُرب، علما، مسمّى به قبل التغيير^(٢).

الترجيح

أقرب القولين عندي الأول؛ لما يلي:

أ- أن التغيير نقل الفعل من أوزان الفعل إلى أوزان الأسماء، والمراعى في منع الصرف وزن الفعل^(٣).

ب- مما يؤيد مراعاة اللفظ، أن العرب صرفت: جندل، وذلك^(٤)، مع أن الألف فيها مرعية، وإنما حذفت تخفيفا، ويدل على ذلك توالي أربعة متحركات.

فالمثالان كانا على صيغة منتهى الجموع، وكان حكمهما المنع، ولكن لما

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٧ وشرح السيرافي: ٤/٩٦ أ والنكت: ٢/٨٢٨ وشرح الكافية الشافية: ٣/١٤٦٥ وشرح الكافية للرضي: ١/١٦٦ وشرح الأشموني: ٣/١٩٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٤/٩٥ ب والنكت: ٢/٨٢٨ وشرح المفصل: ١/٦٠ وشرح الكافية الشافية: ٣/١٤٦٦ وشرح الكافية للرضي: ١/١٦٦ والارتشاف: ٢/٨٥٧ وشرح التصريح: ٢/٢٢١.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٧ وشرح السيرافي: ٤/٩٦ أ والنكت: ٢/٨٢٨ وشرح الكافية الشافية: ٣/١٤٦٥ وشرح الكافية للرضي: ١/١٦٦ وشرح الأشموني: ٣/١٩٨.

(٤) جنادل: جمع جندل، وهو الحجر، القاموس: ١٢٦٦ مادة (الجندل) وذلاذل: أسافل القميص، القاموس: ١٢٩٥ مادة (ذل).

حذفت الألف، فتغير الوزن، صُرفنا^(١)، وهذا أشار إليه ابن الضائع.

ج- أن الأصل الصرف^(٢).

د- أن تقليل القواعد ما أمكن أولى من وضع قاعدة لكل مثال.

وبما تقدم يترأى أن أقرب القولين الأول، وهو المذهب الذي أيده ابن الضائع.

١٠٧ - الخلاف في "أنظور" علما.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "قال الفارسي في تذكرته: إذا سميت بـ"أنظور" من قوله^(٣):

وَأَنْنِي حَيْثَمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثَمَا سَلَكُوا أَدْنُو، فَأَنْظُورُ

تصرف؛ لأن هذه الزيادة قد أزلته عن وزن الفعل^(٤).

قال الأستاذ أبو علي — رحمه الله — وقد قرأت عليه، هذا الموضع من

"التذكرة": الصحيح ألا تصرف؛ لأن هذه المدّة، وإن أزلت الوزن في اللفظ، فهي

غير معتد بها^(٥)...

(١) انظر: الكتاب: ٢٢٨/٣ وسر الصناعة: ٣٣٧/١.

(٢) انظر: همع الهوامع: ١٠٦/١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في المعجم المفصل: ٣٨٧/١.

وبلا نسبة في سر الصناعة: ٣٣٨/١ والإنصاف: ٢٤/١ وأسرار العربية: ٤٤ ووصف المباني: ١٣

ومغني اللبيب: ٣٦٨/٢ والجنى الداني: ١٧٣ وشرح شواهد المغني: ٧٨٥/٢ وهمع الهوامع: ٢٣٦/٣

والدرر: ٤٩٦.

والشاعر هو إبراهيم بن هرمة من قيس عيلان، ولد سنة تسعين، فهو من مخضرمي الدولتين: الأموية

والعباسية. انظر: الأغاني: ٣٦١، ٣٨٩/٤ الشعر والشعراء: ٥٠٩.

(٤) انظر: المسائل البصرية: ٢٤٤/١—٢٤٥ والمسائل الحليبية: ١١٩، ١٢٠.

(٥) لم أجد على رأي الشلوبين في "شرح المقدمة الجزولية" ولا "التوطئة".

قلت: وهذا مناقض لما ذهب إليه سيبويه في "ضرب" إذا خُفِّف بعد التسمية^(١)، بل ينبغي على قوله — هنا — ألا يُصرف، إذا سُمِّي به مخففاً؛ لأنه — أيضاً — عارض.

...

فالصحيح ما قال الفارسي^(٢).

ذكر ابن الضائع في "أنظور" علماً مذهبيين:

الأول: صرفه، وهو مذهب الفارسي، وهو مختار ابن الضائع.

الأخير: منع صرفه، وهو مذهب أبي علي الشلوين.

آراء النحويين

اختلف النحويون في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: صرفه، وهو مذهب الفارسي^(٣) وابن جني^(٤) وأبي حيان^(٥).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: منع صرفه، وهو مذهب أبي علي الشلوين^(٦).

المناقشة

١ - **مستند المذهب الأول:** أن الزيادة أخرجت عن وزن الفعل، وهذه

الحجة ذكرها ابن الضائع، نقلاً عن الفارسي.

(١) انظر: الكتاب: ٢٢٧/٣.

(٢) شرح الجمل أ: ٨٣٤/٣.

(٣) انظر: المسائل الحلييات: ١١٩ والارتشاف: ٨٥٨/٢.

(٤) انظر: سر الصناعة: ٣٣٨/١.

(٥) انظر: الارتشاف: ٨٥٨/٢.

(٦) انظر: السابق: ٨٥٨/٢.

٢- **مستند المذهب الأخير:** أن هذه الزيادة غير معتد بها، فلا تؤثر في منع الاسم من الصرف، وقد ذكر ابن الضائع هذه الحجة، نقلا عن أبي علي الشلوبين.

الترجيح

أحسب أن أقرب القولين هو الأول؛ لما يلي:

أ- أن المراعى وزن الفعل، والزيادة أخرجت الفعل عن أوزان الفعل، فذهب بذلك سبب المنع من الصرف^(١).

ب- أن هذا قياس قول سيبويه في "ضرب" مخففا، بعد التسمية؛ إذ قال: "وإن سميت رجلا "ضرب" ثم خففته، فأسكنت الراء صرفته؛ لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف"^(٢).

وبما تقدم يظهر أن أقرب القولين الأول، وهو مذهب ابن الضائع.

١٠٨ - الخلاف في المذكر الثلاثي ساكن الوسط، إذا سُمِّي به

مؤنث.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وإنما الخلاف في الثلاثي ساكن الوسط، هل فيه لغتا "هند" المتقدمتا الذكر، أو ليس فيها إلا اللغة الواحدة، ترك الصرف، وهو مذهب سيبويه.

فإذا سميت امرأة بـ "فضل أو زيد" فهو غير مصروف عنده لغة واحدة.

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٧ وشرح السيراني: ٤/٩٦ أ والنكت: ٢/٨٢٨ وشرح الكافية

الشافية: ٣/١٤٦٥ وشرح الكافية للرضي: ١/١٦٦ وشرح الأشموني: ٣/١٩٨.

(٢) الكتاب: ٣/٢٢٧.

قال سيبويه: وهو قول ابن أبي إسحاق^(١) وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس^(٢).
ومذهب سيبويه هو الصحيح...، فإن مذهبه أن تسمية المذكر بالمؤنث
والمؤنث بالمذكر شبيهة بالتسمية بالأعجمي، فإذا سميت امرأة بـ"فضل" ففيها
التعريف والتأنيث، وشبه العجمة يقاوم خفة البناء، كما تقدم أن خفة البناء تُقاوم
بالعجمة في "ماه وجور"....^(٣)، وبه أخذ الأخفش والمازني.

قال المبرد: وأما عيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي، وأظن أبا عمرو،
فصرفه عندهم جائز، كـ"هند ودعد".

قال المبرد: وحجتهم أنّا إذا سمينا مؤنثا بمؤنث، وهو ثلاثي، ساكن الوسط،
ففيه اللغتان قولاً واحداً: الصرف وترك الصرف، وقد نقلناه من ثقل إلى ثقل،
فالمنقول من خفة إلى حال ثقل أخرى، يجاوز اللغتين أولى؛ لأن ما هو في أحد
حاليه خفيف أخفّ مما هو في حاله كليهما ثقیل^(٤)«^(٥).

ذكر ابن الضائع في هذه المسألة مذهبين:

(١) هو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي أبو بجر، كان ملماً بالعربية والقراءة شديد التحريد للقياس،
وكان يطعن على العرب، توفي سنة سبع عشرة ومائة. انظر: أخبار النحويين البصريين: ٤٢ ونزهة
الألباء: ٢٦.

(٢) الكتاب: ٢٤٢/٣.

(٣) ماه: بالهاء التي لا تكون تاء، يراد بها في الفارسية قصبه البلد، أي بلد كان، وليس موضعاً بعينه،
وذكر ياقوت عن الزمخشري أنّها بلد في أرض فارس. انظر: معجم ما استعجم: ١١٧٦/٤ ومعجم
البلدان: ٤٨/٥—٤٩.

جور: مدينة بفارس، بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً، والعجم تُسميها كور، وهو القبر بالفارسية.

انظر: معجم البلدان: ١٨١/٢.

(٤) المقتضب: ٣٥١، ٣٥٢/٣.

(٥) شرح الجمل أ: ٨٥٦، ٨٥٧/٣.

الأول: منع صرفه، وهو مذهب ابن أبي إسحاق وأبي عمرو وسيبويه والأخفش والمازني.

وحجتهم أن اسم المذكر انتقل من خفيف — وهو المذكر — إلى ثقيل — وهو المؤنث — وهذا الثقل الجديد قاوم الخفة، ولأن تسمية المؤنث بالمذكر شبيهة بالتسمية بالأعجمي، فشبّه العجمة يقاوم خفة البناء.

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

الأخير: جواز صرفه، وهو مذهب عيسى بن عمر وأبي عمرو ويونس. وحجتهم أن تسمية المؤنث بالمؤنث، وهي انتقال من ثقيل إلى مثله، يجوز معها الوجهان، فجواز الوجهين مع المنتقل من خفيف إلى ثقيل أولى.

آراء النحويين

اختلف النحويون في تسمية المؤنث بمذكر ثلاثي ساكن الوسط على مذهبين:

المذهب الأول: منع صرفه، وهو مذهب ابن أبي إسحاق^(١) وأبي عمرو^(٢) والخليل^(٣) ويونس^(٤) وسيبويه^(٥) والفراء^(٦) والأخفش^(٧) والمازني^(٨) وثعلب^(٩)

(١) انظر: الكتاب: ٢٤٢/٣ وشرح السيرافي: ١٠٣/٤ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ والارتشاف: ٨٨١/٢.

(٢) انظر: السابق: ٢٤٢/٣ وشرح السيرافي: ١٠٣/٤ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٣٧/١ والارتشاف: ٨٨١/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٥١/٣ وشرح السيرافي: ١٠٣/٤ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٣٧/١ والارتشاف: ٨٨١/٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ١٠٣/٤ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ والارتشاف: ٨٨١. (٥) انظر: الكتاب: ٢٤٢/٣.

(٦) انظر: الارتشاف: ٨٨١/٢ والمساعد: ٢٤/٣.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٠/١ والمقتضب: ٣٥١/٣ والارتشاف: ٨٨١/٢.

(٨) انظر: السابق: ٣٥١/٣ والارتشاف: ٨٨١/٢.

والزجاج (٢) وابن السراج (٣) وابن خروف (٤) والعكبري (٥) وابن عصفور (٦) وابن مالك (٧) وابن هشام (٨) وابن عقيل (٩) والسيوطي (١٠) وهو مذهب أكثر النحويين (١١) وقيل: جمهور النحويين (١٢). وهذا هو المذهب الذي صححه ابن الضائع.

المذهب الأخير: جواز صرفه، وهو مذهب عيسى بن عمر (١٣) وأبي

-
- (١) انظر: المساعد: ٢٤/٣.
(٢) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٩.
(٣) انظر: الأصول: ٨٥/٢.
(٤) انظر: شرح الجمل: ٩٢٥/٢.
(٥) انظر: اللباب: ٥٩/١.
(٦) انظر: شرح الجمل: ٢٢٥/٢.
(٧) انظر: الكافية الشافية: ١٤٨٥/٣ في قوله:
وإنما منع الثلاثي ملتزم إن يعز مع تأنيته إلى العجم
أو تتحرك عينه كـ(سقرا) أو يسبق استعماله مذكرا
كـ(زيد) اسم امرأة وخيرا في ذا أناس منهم ابن عمرا
(٨) انظر: أوضح المسالك: ١٢٥/٤.
(٩) انظر: المساعد: ٢٤/٣.
(١٠) انظر: همع الهوامع: ١١٤/١، ١١٣.
(١١) انظر: التبصرة والتذكرة: ٥٥٣/٢.
(١٢) انظر: شرح الأشموني: ١٩١/٣ وشرح التصريح: ٢١٨/٢.
(١٣) انظر: الكتاب: ٢٤٢/٣ والمقتضب: ٣٥٢/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٩ وشرح السيرافي: ١٠٣/٤ والتبصرة والتذكرة: ٥٥٣/٢ وشرح اللمع للقاسم الضرير: ٢٠٠ والنكت: ٨٣٥/٢ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٢٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٥/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٣٧/١ والارتشاف: ٨٨١/٢ وأوضح المسالك: ١٢٥/٤ والمساعد: ٢٤/٣ وشرح الأشموني: ١٩١/٣ وشرح التصريح: ٢١٨/٢.

عمرو^(١) ويونس^(٢) وأبي زيد^(٣) والجرمي^(٤) والمبرد^(٥).

المناقشة

- ١ - أحسب أن هذه المسألة قائمة على افتراض نحوي، لا وجود له في كلام العرب، ثم هو بعيد الحدوث، فكان الأولى ألا ينشغل النحويون بها.
- ٢ - نسب المبرد وحده - فيما أعلم - إلى أبي عمرو القول بالمذهب الأخير، ولم يوفق المبرد في ذلك؛ لما يلي:
 - أ- أن بقية النحويين على خلافه.
 - ب- أن نسبه المذهب إلى أبي عمرو جاءت بصيغة الشك؛ إذ قال: "وأحسبه قول أبي عمرو"^(٦).
- والغريب أن ابن الضائع لم يتعرض لتصحيح هذه النسبة، مع أنه نقل عن المبرد صيغة التشكيك التي نسب بها المذهب إلى أبي عمرو.
- ٣ - اختلف في النقل عن يونس، فنقل عنه السيرافي وابن مالك وأبوحيان المذهب الأول^(١).

(١) انظر: المقتضب: ٣٥٢/٣.

(٢) انظر: السابق: ٣٥٢/٣ والارتشاف: ٨٨٢/٢ والمساعد: ٢٥/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ والارتشاف: ٨٨١/٢ والمساعد: ٢٤/٣ وشرح التصريح: ٢١٨/٢.

(٤) انظر: المقتضب: ٣٥٢/٣ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ وشرح الكافية للرضي: ١٣٧/١ والارتشاف: ٨٨٢/٢ وأوضح المسالك: ١٢٥/٤ والمساعد: ٢٥/٣ وشرح الأشموني: ١٩١/٣ وشرح التصريح: ٢١٨/٢.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ١٠٣/٤ والتبصرة والتذكرة: ٥٥٣/٢ والنكت: ٨٣٥/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ والارتشاف: ٨٨٢/٢ وأوضح المسالك: ١٢٥/٤ والمساعد: ٢٥/٣ وشرح الأشموني: ١٩١/٣ وشرح التصريح: ٢١٨/٢ وجمع الهوامع: ١١٤/١ وحاشية المقتضب: ٣٥٢/٣.

(٦) المقتضب: ٣٥٢/٣.

ونقل عنه المبرد وخطّاب وابن عقيل القول بالمذهب الأخير^(٢).
ويخطيء من ينقل عزو المذهب الأول إلى يونس عن طريق سيبويه؛ لأنه قال: "وهذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس^(٣)" فلم يعزه إليه، وإنما نقل عنه مذهب غيره.

وأحسب أن الأمر غير غريب أن يكون للإمام مذهبان، خاصة إذا لم يكن في مقدور المرء أن يخلص إلى الرأي الأخير منهما.

٤ - نسب السيرافي والصيمري والأعلم وابن مالك وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل والأشموني والسيوطي إلى المبرد القول بالمذهب الأخير^(٤).

وهذا خلاف ما في "المقتضب" فإن المبرد ذكر المذهبين دون ترجيح قول علي آخر، فقال: "فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني، فيرون أن صرفه لا يجوز؛ لأنه أُخرج من بابه إلى باب ينقل فيه، فكان بمنزلة المعدول، وذلك نحو: امرأة سمّيتها "زيدا" أو "عمرا"...

وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء، فإنهم كانوا إذا سمّوا مؤنثا بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزا، ويقولون: نحن نجيز صرف المؤنث، إذا سمّيناه بمؤنث على ما ذكرنا، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل، فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحقّ بالصرف^(٥)."

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٠٣/٤ أ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ والارتشاف: ٨٨١/٢.

(٢) انظر: المقتضب: ٣٥٢/٣ والارتشاف: ٨٨٢/٢ والمساعد: ٢٥/٣.

(٣) الكتاب: ٢٤٢/٣.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ١٠٣/٤ ب والتبصرة والتذكرة: ٥٥٣/٢ والنكت: ٨٣٥/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ والارتشاف: ٨٨٢/٢ وأوضح المسالك: ١٢٥/٤ والمساعد: ٢٥/٣ وشرح الأشموني: ١٩١/٣ وشرح التصريح: ٢١٨/٢ وهمع الهوامع: ١١٤/١ وحاشية المقتضب: ٣٥٢/٣.

(٥) المقتضب: ٣٥١/٣-٣٥٢.

٥- من سوق الخلاف في هذه المسألة يتضح — في ظني — وهم الزجاج في قوله: "وأجمعوا إلا عيسى وحده"^(١).

٦- **مستند المذهب الأول**: أنه انتقل من الأخف — وهو المذكر — إلى الأثقل — وهو المؤنث — فكان هذا الثقل مُعادلاً للخفة التي من أجلها صرفت "هَند ودعد"، فكان ممنوعاً من الصرف^(٢) وقد أشار ابن الضائع إلى هذه الحجة.

٧- **مستند المذهب الأخير**: القياس: وهو أن تسمية المؤنث بمؤنث نحو: هَند، يجوز معه وجهان، وهو انتقال من ثقيل إلى مثله، وتسمية المؤنث بالمذكر انتقال من خفيف إلى ثقيل، فكان ينبغي أن يكون أولى بالصرف من الأول^(٣).

الترجيح

أحسب أن القول الأخير أرجح؛ لما يلي:

١- عدم السماع، يؤكد ذلك أن تسمية المؤنث بمذكر افتراض نحوي، فكان الأولى بالنحويين ألا ينشغلوا به.

ب- أن وضع قاعدة واحدة لساكن الوسط العربي، سواء كان لمؤنث أو لمذكر سمي به المؤنث أولى من وضع قاعدتين مختلفتين، يؤيد ذلك فقدان الدليل الصريح، الذي تُبنى على مثله القواعد.

وبما تقدم يظهر أن أقرب القولين الأخير، وليس بمختار ابن الضائع.

(١) ما ينصرف وما ينصرف: ٦٩.

(٢) انظر: المقتضب: ٣٥١/٣ وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٩ والأصول: ٨٥/٢ وشرح السيرافي: ١٠٣/٤ اب والتبصرة والتذكرة: ٥٥٣/٢ وشرح الجمل لابن خروف: ٩٢٥/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٥/٢ وشرح الكافية الشافية: ١٤٩٢/٣ وشرح الأشموي: ١٩١/٣ وشرح التصريح: ٢١٨/٢ وجمع الهوامع: ١١٤/١.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٥٢/٣ وشرح السيرافي: ١٠٣/٤ اب والمساعد: ٢٥/٣.

باب: إعراب الفعل.

١٠٩ - الخلاف في ناصب المضارع مع "لن".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأما "لن" فحرف نفي، يختص بالدخول على الفعل المستقبل، وهي ناصبة بنفسها، وزعم الخليل — رحمه الله — أن أصلها "لا أن" فالنفي لـ"لا" والنصب لـ"أن"، وحذفت تخفيفاً، كقولهم: وَيُلْمَهُ، في: ويل أمه... .

وخالف سيبويه في ذلك، وزعم أنها في الأصل كلمة مفردة على حرفين، قال: وتقديم معمول معمولها عليها دليل على أنه ليس أصلها "لا أن"، فاستدل بقولهم: زيدا لن أضرب، و"أن" لا يتقدم ما في حيزها عليها، وقد رام بعضهم الانفصال بأنه قد يحدث بالتركيب، ويجوز ما لم يكن يجوز قبله، وعندني أن القول في "لن" أنها مركبة بعيد جداً^(١).

ذكر ابن الضائع في ناصب المضارع مع "لن" قولين:

الأول: أن الناصب "أن"؛ لأن "لن" مركبة من "لا" و"أن"، وهو مذهب الخليل.

الأخير: أن الناصب "لن" نفسها، وهي بسيطة، وليست بمركبة، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع، وأورد حجة سيبويه، وهي أن "لن" يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيدا لن أضرب، ولو كان أصلها ما ذكر الخليل لم يجز التقديم؛ لأن "أن" لا يجوز تقديم معمول معمولها عليها.

(١) شرح الجمل أ: ٤٩٨/٣.

آراء النحويين

اختلف النحويون في ناصب المضارع مع "لن" على مذهبيين:

المذهب الأول: أن الناصب له "أن"؛ لأن "لن" مركبة من "لا" و"أن"، وهو مذهب الخليل^(١) والكسائي^(٢).

المذهب الأخير: أن الناصب "لن"، وهي بسيطة، وهو مذهب سيبويه^(٣) والمبرد^(٤) وابن السراج^(٥) والسيرافي^(٦) والجرجاني^(٧) والأعلم^(٨) والعكبري^(٩) والشلوبين^(١٠) وابن مالك^(١١).

-
- (١) انظر: الكتاب: ٥/٣ والمقتضب: ٧، ٨/٢ ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج: ١٦١/١، ١٦٠،
والأصول: ١٤٧/٢ وإعراب القرآن للنحاس: ٢٠٠/١ وشرح السيرافي: ١١٨٧/٣، ١١٨٩، والمسائل
الحليات: ٤٥ وشرح اللمع للقاسم الضرير: ١٦٥ والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٥٠/٢ والنكت:
٦٩٢/١ وإصلاح الخلل: ٥٠ وأسرار العربية: ١٧٠ ونتائج الفكر: ١٣٠ واللباب: ٣٢/٢ وشرح
المفصل: ١٥/٧ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ١٥/٤ وشرح الكافية للرضي: ٣٨/٤ ووصف
المباني: ٢٨٥ والارتشاف: ١٦٤٣/٤ والجنى الداني: ٢٧١ ومغني اللبيب: ٢٨٤/١ والمساعد: ٦٧/٣
وشرح الأشموني: ٢١٠/٣ وشرح التصريح: ٢٣٠/٢ وهمع الهوامع: ٢٨٦/٢ والخزانة: ٤٤١/٨.
- (٢) انظر: شرح السيرافي: ١١٨٩/٣ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ١٥/٤ والارتشاف:
١٦٤٣/٤ والجنى الداني: ٢٧١ وأوضح المسالك: ١٥٠/٤ ومغني اللبيب: ٢٨٤/١ والمساعد: ٦٨/٣
وشرح الأشموني: ٢١٠/٣ وشرح التصريح: ٢٣٠/٢ وهمع الهوامع: ٢٨٦/٢ والخزانة: ٤٤١/٨.
- (٣) انظر: الكتاب: ٥/٣.
- (٤) انظر: المقتضب: ٨/٢.
- (٥) انظر: الأصول: ١٤٧/٢.
- (٦) انظر: شرح السيرافي: ١١٨٩/٣.
- (٧) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٥١/٢.
- (٨) انظر: النكت: ٦٩٢/١.
- (٩) انظر: اللباب: ٣٢، ٣٣/٢.
- (١٠) انظر: التوطئة: ١٤٥.

والمالقي^(٢) وابن هشام^(٣) والأشموني^(٤) والسيوطي^(٥)، وهو مذهب جمهور النحويين^(٦).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

١- ذكر الزجاج وابن يعيش أن القول بتركيب "لن" إحدى الروايتين عن الخليل، وأن له مذهبا يوافق فيه الجماعة^(٧).

والذي أظنه الأقرب ما عزاه جماهير النحويين إليه — كما تقدم في عزو قول الخليل — يؤكد ذلك أمران:

أ- أن سيبويه عزاه إليه دون إشارة إلى قول آخر له^(٨)، وتلميذه — في ظني — أعرف برأيه.

ب- أن الذين حاولوا الدفاع عن قول الخليل — كالمازني و الفارسي وأبي البركات^(٩) — لم يذكروا هذا المذهب له، ولو كانوا يعرفونه لبادروا إلى الدفاع به عنه.

(١) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ١٤/٤.

(٢) انظر: رصف المباني: ٢٨٦.

(٣) انظر: أوضح المسالك: ١٥٠/٤ ومغني اللبيب: ٢٨٤/١.

(٤) انظر: شرح الأشموني: ٢١٠/٣.

(٥) انظر: همع الهوامع: ٢٨٦/٢.

(٦) انظر: رصف المباني: ٢٨٥ والارتشاف: ١٦٤٣/٤ والجنى الداني: ٢٧٠ والمساعد: ٦٧/٣ وشرح الأشموني: ٢١٠/٣ وهمع الهوامع: ٢٨٦/٢.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٦١/١، ١٦٠، وشرح المفصل: ١٥/٧.

(٨) انظر: الكتاب: ٥/٣.

(٩) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٥٠/٢ والمسائل الحلييات: ٤٥ وأسرار العربية: ١٧٠.

٢- مستند المذهب الأول: قول الشاعر^(١):

يُرَجَى المرء ما لا أن يلاقي وتعرض دون أدناه الخُطوبُ
ووجه الاستدلال بالبيت أن "لن" جاءت فيه على أصلها، وهو "لا أن".

٣- مستند المذهب الأخير:

١- جواز تقديم معمول معمول "لن" عليها نحو: أمّا زيدا فلن أضرب،
ولو كانت مركبة من "لا أن" لم يجوز تقدم "زيدا" لأن معمول معمول "أن" لا
يتقدم عليها^(٢).

ب- أن "لن" تخالف "لا أن" من جهة اللفظ والمعنى، أمّا من ناحية اللفظ
فواضح الاختلاف، وأمّا من جهة المعنى، فإن قولك: لن يقوم زيد، ليس كقولك:
لا أن يقوم زيد.

(١) البيت من الوافر، وهو لجابر بن رألان في نوادر أبي زيد: ٦٠ لكن بكسر الهمزة، وله أو لإياس بن الأرت في شرح شواهد المغني: ٨٥/١ والخزانة: ٤٤٥/٨ والمعجم المفصل: ٨١/١ وللأول في شرح التصريح: ٢٣٠/٢.

وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي: ٣٩/٤ والجني الداني: ٢١١ ومغني اللبيب: ٢٥/١ وهو في الأخيرين بكسر همزة (إن)، فلا شاهد فيه.

والشاعر هو جابر بن رألان، أحد بني سنيس الطائي، وهو شاعر جاهلي، وهو أحد شعراء الحماسة. انظر: نوادر أبي زيد: ٦٠ والخزانة: ٤٤٥/٨ ومعجم الشعراء د. عفيف: ٥٠.

وإياس بن الأرت الطائي أحد شعراء الحماسة. انظر: شرح حماسة أبي تمام للأعلم: ٥٧٢/١ ومعجم الشعراء د. عفيف: ٣٤.

(٢) انظر: الكتاب: ٥/٣ والمقتضب: ٨/٣ والأصول: ١٤٧/٢ وشرح اللمع للقاسم الضرير: ١٦٥ والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٥٠/٢ والنكت: ٦٩٢/١ وأسرار العربية: ١٧٠ ونتائج الفكر: ١٣٠ واللباب: ٣٣/٢ وشرح المفصل: ١٦/٧ والتوطئة: ١٤٥ وتكملة شرح التسهيل الناظم: ١٥/٤ وشرح الكافية للرضي: ٣٩/٤ ورصف المباني: ٢٨٦ والجني الداني: ٢٧١ ومغني اللبيب: ٢٨٤/١ وشرح الأشموني: ٢١٠/٣.

وبيان ذلك أن المثال الأول كلام تام، والآخر كلام ناقص؛ لأن تقديره: لا قيام زيد، فهو مبتدأ، يحتاج إلى خبره، ولأنّ "لا" إذا دخلت على المعرفة لزم أن تتكرر^(١).

ج- أن الأصل عدم التركيب، ولا يقال بخلافه إلا بدليل قاطع^(٢).
د- أن رواية البيت الشهيرة بكسر همزة "إن"^(٣)، وإذا كانت مكسورةً الهمزة، فلا شاهد في البيت.

وعلى رواية الفتح فالصواب في الرواية عند الأخفش تلميذ المبرد^(٤):

يرجى المرء ما أن لا يلاقي

على أن "أن" زائدة^(٥).

الترجيح

أقرب القولين عندي الأخير؛ لأن الأخذ بالظاهر في اللغة أولى، ما لم يصطدم بأصول مقررة، مع ما تقدم من أدلة المذهب الأخير. وبهذا يظهر أن المذهب الأخير، الذي اختاره ابن الضائع، هو الأقرب للصواب.

(١) انظر: شرح السيرافي: ١١٨٩/٣ والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٥٠، ١٠٥١/٢ والنكت: ٦٩٢/١ واللباب: ٣٣/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ١٥/٤ ووصف المباني: ٢٨٦ والجنى الداني: ٢٧١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ١١٨٩/٣ واللباب: ٣٣/٢ وشرح المفصل: ١٦/٧ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ١٥/٤ ووصف المباني: ٢٨٦ والجنى الداني: ٢٧١ وشرح التصريح: ٢٣٠/٢.

(٣) انظر: نوادر أبي زيد: ٦٠ والجنى الداني: ٢٢١ ومغني اللبيب: ٢٥/١ وشرح شواهد المغني: ٨٥/١ وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٧، ١٠٩/١ والخزانة: ٤٤١/٨.

(٤) سبق تخريجه في: ٦٢٨.

(٥) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٨/١ والخزانة: ٤٤٢/٨.

١١٠ - الخلاف في ناصب المضارع بعد "كي".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأما "كي" فعلى قسمين:

مصدرية، وهي الناصبة بنفسها، والدليل على ذلك دخول حرف الجر عليها في (لكي تفعل)، وقال — جل وتعالى — {لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ} (١) وحرف الجر لا يدخل على حرف أصلا، إلا أن يكون ذلك الحرف مع ما بعده في تقدير اسم، يكون مجرورا به...

وزعم الكوفيون أن النصب بعدها بإضمار "أن" أبدا، واستدلوا على ذلك بقوله (٢):

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَشْرُكَهَا شَيْئًا بِيَدَاءَ بَلْقَعٍ

وهذا لا يحفظ إلا في الشعر، ووجهه أن تكون "أن" زائدة، كزيادتها بعد "لما"...
وأما قوله (٣):

-
- (١) سورة الحديد: ٢٣ وتام الآية: {ولا تفرحوا بما آتاكم والله لا يجب كل محتال فخور}.
- (٢) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في شرح السيراني: ١٩٠/٣ ب والإنصاف: ٥٨٠/٢ وشرح المفصل: ١٦/٩ ووصف المباني: ٢١٦ والجنى الداني: ٢٦٥ وأوضح المسالك: ١٥٤/٤ ومغني اللبيب: ١٨٢/١ وشرح شواهد المغني: ٥٠٨/١ والمعجم المفصل: ٥٥٣/١.
- الشن: القربة الخلق الصغيرة، القاموس: ١٥٦١ مادة (شن)، بيداء: فلاة، القاموس: ٣٤٤ مادة (باد)، وبلقع: الأرض القفر، القاموس: ٩١٠ مادة (البلقع).
- (٣) البيت من الطويل، وهو لجميل في ديوانه: ٧٤ والمفصل: ٣٢٥ وشرح المفصل: ١٤/٩ والمساعد: ٦٨/٣ وشرح التصريح: ٢٣١/٢ الخزانة: ٤٨١، ٤٨٢/٨ والدرر: ١٠/٢.
- وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٢/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ١٦/٤ وشرح الكافية للرضي: ٤٩/٤ ووصف المباني: ٢١٧ والجنى الداني: ٢٦٢ وأوضح المسالك: ١٥٢/٤ ومغني اللبيب: ١٨٣/١ وهمع الهوامع: ٢٩١/٢.

فَقَالَتْ: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ، كَيْمَا أَنْ تَعُرَّ وَتَخْدَعَا
فقد يقال: أن "كي" هنا هي الجارة المنتصب الفعل بعدها بإضمار "أن" فأظهر
"أن" بعدها ضرورة؛ لأن الكلام على ألا تظهر "أن" على كل حال.
وقد وجهه ابن عصفور على زيادة "أن" (١).
وقد روي (٢):

لسانك هذا، كي تُعُرَّ وتخدعا" (٣).

ذكر ابن الضائع في ناصب المضارع بـ "كي" مذهبين:
الأول: أن الناصب له "كي"، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع، وحجته
أن حرف الجر لا يدخل على حرف، إلا أن يكون ذلك الحرف مصدرية، حتى
يكون حرف الجر عاملاً في الاسم المنسبك، فنحو: لكي تفعل والآية، لا بد أن
تكون "كي" مصدرية ناصبة، وإلا لم يكن للجر مجرور.
الأخير: أن الناصب له "أن" مقدرة بعد "كي"، وهو مذهب الكوفيين،
وحجتهم السماع المذكور، حيث ظهرت "أن".

آراء النحويين

اختلف النحويون في ناصب المضارع بعد "كي" على ثلاثة مذاهب:
المذهب الأول: أن ناصبه دائماً "أن" مضمرة بعد "كي" وهو مذهب
الخليل (٤) والأخفش (١).

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٢/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٢/٢ والخزانة: ٤٨٢/٨.

(٣) شرح الجمل أ: ٥٠٤/٢، ٥٠٢، ٥٠٥.

(٤) انظر: المقتضب: ٦/٢ وشرح المفصل: ١٧/٧ وشرح الكافية للرضي: ٥٠/٤ والارتشاف:
١٦٤٥/٤ وجمع الهوامع: ٢٨٩/٢.

المذهب الثاني: أن ناصبه دائما "كي"، وهو مذهب الكوفيين^(٢) وابن السراج^(٣) والصيمري^(٤) وابن الحاجب^(٥).

المذهب الأخير: التفصيل، فإن كانت اللام مصاحبة لـ "كي" فالناصب "كي" وجوبا، وإن لم تصاحبها اللام، فيحتمل أن يكون الناصب "كي"، ويحتمل أن يكون "أن" مضمرة، وهو مذهب سيبويه^(٦) والمبرد^(٧) والفارسي^(٨) والزمخشري^(٩) وأبي البركات^(١٠) وابن خروف^(١١) والعكبري^(١٢) وابن يعيش^(١٣) والشلوبين^(١٤) وابن عصفور^(١٥) وابن مالك^(١) والمرادي^(٢) وابن هشام^(٣).

-
- (١) انظر: شرح الكافية للرضي: ٤٨/٤ والارتشاف: ١٦٤٥/٤ والجنى الداني: ٢٦٤ ومغني اللبيب: ١٨٣/١ وشرح الأشموني: ٢١١/٣ وجمع الهوامع: ٢٨٩/٢.
- (٢) انظر: الإنصاف: ٥٧٠/٢ و٥٧٥ و٥٧٩ وشرح الكافية للرضي: ٥٠/٤ والارتشاف: ١٦٤٥/٤ والجنى الداني: ٢٦٤ ومغني اللبيب: ١٨٣/١ والمساعد: ٧٠/٣ وشرح الأشموني: ٢١١/٣ وجمع الهوامع: ٢٨٩/٢.
- (٣) انظر: الأصول: ١٤٧/٢.
- (٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٩٧/١.
- (٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٣/٢.
- (٦) انظر: الكتاب: ٦/٣.
- (٧) انظر: المقتضب: ٨/٢.
- (٨) انظر: الإيضاح: ٢٤١، ٢٤٢.
- (٩) انظر: المفصل: ٣٢٤، ٣٢٥.
- (١٠) انظر: أسرار العربية: ١٧١ والإنصاف: ٥٧٠، ٥٧٢/٢.
- (١١) انظر: شرح الجمل: ٧٨٩/٢.
- (١٢) انظر: اللباب: ٣٣، ٣٤/٢.
- (١٣) انظر: شرح المفصل: ١٧/٧.
- (١٤) انظر: التوطئة: ١٤٧.
- (١٥) انظر: شرح الجمل: ١٤٢/٢.

وهو مذهب البصريين^(٤) وقيل: مذهب الأكثرين^(٥) وقيل: جمهور البصريين^(٦).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

١- أحسب أن ابن الضائع قد وَهَمَ عندما نسب إلى الكوفيين القول بأن الناصب — أبداً — "أن" بعد "كي"، ولعله أخذ ذلك من ابن عصفور^(٧).

٢- **مستند المذهب الأول:** من السماع:

قول الشاعر^(٨):

أردتَ لكيما أن تطيرَ بقربتي فتركَها شتاً بيدياً بَلَقَعِ

وقول الشاعر^(٩):

فقلت: أكلَّ الناسِ أصبحتَ ما نحاً لسانكَ كيما أن تُعُرَّ وتَخَدَعَا

حيث ظهرت "أن" بعد "كي" مما يدل على أن النصب بها؛ إذ لو كان النصب بـ"كي"، لم تظهر "أن" بعدها.

٣- **مستند المذهب الثاني:**

(١) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ١٦/٤.

(٢) انظر: الجنى الداني: ٢٦٤.

(٣) انظر: معني اللبيب: ١٨٣/١ وأوضح المسالك: ١٥٠/٤.

(٤) انظر: الإنصاف: ٥٧٠/٢ وشرح الكافية للرضي: ٥٠/٤.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٦٤٥/٤ والمساعد: ٧٠/٣ وجمع الهوامع: ٢٨٩/٢.

(٦) انظر: شرح الأشموني: ٢١١/٣.

(٧) انظر: شرح الجمل: ١٤٢/٢.

(٨) سبق تخريجه في: ٦٣٠.

(٩) سبق تخريجه في: ٦٣٠.

- أ- أن "كي" لم تثبت حرف جر^(١).
- ب- أن "كي" في قولهم: كَيْمَةٌ، شُبِّهَتْ بِاللَّامِ، وقد يُشبهون الشيء بالشيء، وهو بعيد عنه^(٢).
- ج- أن "كي" من عوامل الأفعال، فكيف تكون من عوامل الأسماء^(٣)؟
- د- دخول اللام عليها في نحو: جئتك لكي تفعل هذا، واللام حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على مثله^(٤).

٤- مستند المذهب الأخير:

- دخول "كي" على "ما" الاستفهامية في قولهم: كَيْمَةٌ؟ وحذف ألفها، وهي لا تحذف إلا مع الجار^(٥).
- فإذا كانت ألف "ما" الاستفهامية تُحذف معها، فذاك دليل على أنها حرف جرّ، وإذا كانت حرف جرّ، أمكن اعتبارها حرف جرّ، إذا دخلت على الفعل وحدها نحو: كي تفعل، فيكون الفعل — حينئذ — منصوبا بـ "أن" مضمرة.

الترجيح

أقرب الأقوال عندي الثاني؛ لما يلي:

- أ- أن كون "كي" حرف جر لم يثبت بسماع صريح، وقد تقدم ذكر هذا عن ابن الحاجب.

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٣/٢.

(٢) انظر: الأصول: ١٤٧/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٥٧٠/٢.

(٤) انظر: السابق: ٥٧١/٢.

(٥) انظر: الكتاب: ٦/٣ والمقتضب: ٩/٢ والإيضاح العضدي: ٢٤٢ والنكت: ٦٩٣/١ والإنصاف:

٥٧٢/٢ وشرح الجمل لابن خروف: ٧٨٩/٢ وشرح المفصل: ١٨/٧ والارتشاف: ١٦٤٦/٤ والجن

الداني: ٢٦٣ ومغني اللبيب: ١٨٣/١ وشرح الأشموني: ٢١١/٣ وجمع الهوامع: ٢٨٩/٢.

أما البيت الأول، فمردود من وجهين:

١ - أنه مجهول القائل^(١).

٢ - حملة على الضرورة^(٢) وقد أشار ابن الضائع إلى هذا في نصه المتقدم.

٣ - أن يحمل البيت على زيادة "أن"^(٣)، وأشار إليه ابن الضائع في كلامه.

وأما البيت الثاني فمردود بالوجهين الثاني والثالث، يضاف إليه وجه ثالث، وهو أن رواية البيت الصحيحة، لا شاهد فيها^(٤):

لسانك هذا كي تُعْرِّ وتُخدعا

ب - أن سيبويه قال: "وبعض العرب يجعل "كي" بمتزلة "حتى" فيقولون:

كيمه، في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء"^(٥).

قلت: فنصه يدل على أن هذا لبعض العرب، فهو لغة لهؤلاء، وليس بلغة عامة، والقواعد إنما تبني على الكثير الغالب، فإذا كان غالب العرب لم يستخدم "كي" كذلك، فالأولى أن يجعل ذلك من لغات العرب القليلة، فلا تبني عليه القاعدة.

هذا مع إمكان حمل ذلك على ما ذكره ابن السراج أولاً، من كون "كي"

شبهت بـ "اللام" فحذفت معها الألف.

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٩١/٣ أو الإنصاف: ٥٨٣/٢.

(٢) انظر: السابق: ١٩١/٣ أو الإنصاف: ٥٨٣/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ١٧/٤.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٢/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٢/٢ والخزانة: ٤٨٢، ٤٨٣/٨ والبيت سبق تخريجه في:

.٦٣٠

(٥) الكتاب: ٦/٣.

ج- أن العمل في الأصل لا يكون إلا للمختص، و"كي" إذا كانت داخلية على الأسماء والأفعال، فليست بمختصة. وبما تقدم يظهر أن أقرب الأقوال إلى الصواب قول الكوفيين، وهو خلاف ما اختاره ابن الضائع.

١١١ - الخلاف في ناصب المضارع بعد فاء السببية.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واختلف في ناصبه، فمذهب الكوفيين أنه ينتصب بالخلاف، قالوا: لأنهم إذا أرادوا تشريكه مع ما قبله، وموافقته له تبعه في إعرابه، فقالوا: ما تأتينا فتحدثنا، إذا أرادوا: ما تأتينا فما تحدثنا، فإذا لم يريدوا ذلك، بل مخالفته له نصبوا، فالخلاف هو الناصب..."

وليس عند البصريين خلاف ناصب...

قال السيرافي^(١): ولو كان الخلاف للزم أن تنصب في المعطوف بـ"لا" نحو: تقدم زيدٌ لا عمرٌ، ألا ترى أن عمراً قد خالف زيدا في المعنى، ثم الخلاف معني لا يختص بالثاني، فلم [لم]^(٢) ينصب الأول.

...

فإذا أمكن أن تكون "الفاء" باقية على حكمها من العطف الثابت، ويجعل النصب بعدها بالحرف الثابت له النصب، كان أولى.

و— أيضا — فتقليل القوانين ما أمكن أولى؛ لئلا تكثر على المتعلم، فإذا أمكن أن يُجعل للفاء قانون واحد، لا يختلف، فهو أولى من أن يقال، كما قال أبو عمر

(١) شرح السيرافي: ٢١١/٣، ب، ٢١٢ أ وما ذكره ابن الضائع ليس نص كلام السيرافي، وإنما معناه.

(٢) لفظ زدته على النص؛ لأن المعنى لا يتم إلا به — في ظني —.

الجرمي: إن الفاء ناصبة خارجة عما استقر لها من العطف في التقدير، والفعل بعدها منتصب بإضمار "أن" والمصدر من "أن والفعل" معطوف على اسم مقدر من الفعل المتقدم...

ومما يدل على أن هذه الفاء على أصلها من العطف امتناع دخول حرف العطف عليها، لا يجوز في (ما تأتينا فتحدثنا): وفتحدثنا، ولو كانت هذه الفاء للنصب، لدخلت عليها حروف العطف، كما تدخل على واو القسم^(١).

ذكر ابن الضائع في ناصب المضارع بعد فاء السببية ثلاثة مذاهب:
الأول: أن الناصب هو الخلاف، وهو مذهب الكوفيين، وردّه ابن الضائع بأمور:

١- أن الخلاف لم يكن ناصبا في العطف بـ"لا" في نحو: جاءني زيد لا عمرو، وهذا ردّ السيرافي.

ب- أن بقاء الفاء على حكمها الثابت لها، وهو العطف، وجعل الناصب "أن" مضمرة أولى من إخراجها عما استقر لها.

ج- أن تقليل القوانين — ما أمكن — أولى، وهذا لا يتحقق، لو جعلت الفاء هي الناصب.

الثاني: أن الناصب "أن" مضمرة بعد الفاء، وهو مذهب البصريين، واختاره ابن الضائع.

الأخير: أن الناصب الفاء نفسها، وهو مذهب الجرمي، وردّه ابن الضائع بعدم جواز دخول حرف العطف على الفاء؛ إذ لو كانت ناصبة، لجاز دخول حرف العطف عليها.

(١) شرح الجمل أ: ٥١٣/٢-٥١٥.

آراء النحويين

اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الناصب له "أن" مضمرة، وهو سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن

السراج^(٣)

والزجاجي^(٤) والسيرافي^(٥) والفارسي^(٦) والصيمري^(٧) والقاسم الضرير^(٨)

والزمخشري^(٩) والشجري^(١٠) وأبي البركات^(١١) وابن خروف^(١٢) والعكبري^(١٣)

وابن يعيش^(١٤) وابن الحاجب^(١٥) والشلوين^(١) وابن عصفور^(٢) وابن مالك^(٣)

(١) انظر: الكتاب: ٢٨/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ٦٧/٢.

(٣) انظر: الأصول: ١٥٣/٢.

(٤) انظر: الجمل: ١٨٥.

(٥) انظر: ٢١١/٣، ب، ٢١٢.أ.

(٦) انظر: الإيضاح: ٢٤٣.

(٧) انظر: التبصرة والتذكرة: ٤٠١/١.

(٨) انظر: شرح اللمع: ١٦٧.

والضرير هو القاسم بن محمد الواسطي، أبو نصر، لقي أصحاب أبي علي، استوطن مصر، وتخرّج

عليه ابن بابشاذ، و من تصانيفه: شرح اللمع، وشرح جمل الزجاجي، ومات بمصر. انظر: معجم

الأدباء: ٢/٥ وبغية الوعاة: ٢٦٢/٢.

(٩) انظر: المفصل: ٢٤٦.

(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٧/٢.

(١١) انظر: الإنصاف: ٥٥٩/٢ و ٢٥٠/١.

(١٢) انظر: شرح الجمل: ٧٨٩/٢.

(١٣) انظر: اللباب: ٣٧.

(١٤) انظر: شرح المفصل: ٢١/٧ و ٤٩/٢.

(١٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٥/٢.

مالك^(٣) والمالقي^(٤) وابن هشام^(٥) وابن عقيل^(٦) والأشموني^(٧)
وهو مذهب البصريين^(٨) إلا الجرمي.

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن الناصب له الفاء نفسها، وهو مذهب الكسائي^(٩) وأبي
عمر الجرمي^(١٠) وبعض الكوفيين^(١١).

المذهب الأخير: أن الناصب له الخلاف، وهو مذهب الفراء^(١) وبعض
الكوفيين^(٢).

(١) انظر: التوطئة: ١٤٣.

(٢) انظر: شرح الجمل: ١٤٣/٢—١٤٤.

(٣) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢٧/٤ وشرح الكافية الشافية: ١٥٤٣/٣.

(٤) انظر: رصف المباني: ٣٧٩.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ١٦١/١.

(٦) انظر: المساعد: ٨٤/٣.

(٧) انظر: شرح الأشموني: ٢٢٩/٣.

(٨) انظر: إصلاح الخلل: ٤٩ والإنصاف: ٥٥٧/٢ والارتشاف: ١٦٦٨/٤ والجنى الداني: ٧٤
والمساعد: ٨٤/٣ وشرح الأشموني: ٢٢٩/٣ وجمع الهوامع: ٣١٤/٢ وحاشية يس على التصريح:
٢٣٨/٢.

(٩) انظر: الارتشاف: ١٦٦٨/٤ والمساعد: ٨٤/٣ وجمع الهوامع: ٣١٤/٢.

(١٠) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢١٤/١ وشرح السيرافي: ٢١١/٣ وشرح اللمع للقاسم
الضرير: ١٦٨ وإصلاح الخلل: ٤٩ والإنصاف: ٥٥٧/٢ واللباب: ٣٨/٢ وشرح المفصل: ٢١/٧
وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٣/٢ وشرح الكافية للرضي: ٥٤/٤ والارتشاف: ١٦٦٨/٤
والمساعد: ٨٤/٣ وجمع الهوامع: ٣١٤/٢.

(١١) انظر: الإنصاف: ٥٥٧/٢—٥٥٨ والجنى الداني: ٧٤ ومغني اللبيب: ١٦١/١ والمساعد: ٨٤/٣
وشرح الأشموني: ٢٢٩/٣ وجمع الهوامع: ٣١٤ وحاشية يس على التصريح: ٢٣٨/٢.

المناقشة

١- الخلاف هو مخالفة الجواب لما قبله في المعنى، فالأول يكون أمرا أو نهيا أو استفهاما أو نفيًا أو تمنيًا وعرضًا، والجواب لا يكون على معاني ما قبله، وبيان ذلك، نحو: ائتنا فنكرمك، فالجواب "نكرمك" ليس بأمر، وكذلك نحو: لا تنقطع عنا فنحفوك، فالجواب "نحفوك" ليس بنهي^(٣) وأشار إليه ابن الضائع في نصّه.

٢- اختلفت أقوال النحويين في المذهب المنسوب إلى الكوفيين على ثلاثة أقوال:

الأول: أن الناصب هو الفاء نفسها، نسبة إليهم ابن السيد^(٤) وابن مالك^(٥) والمالقي^(٦) وابن هشام^(٧).

الثاني: أن الكوفيين فئتان، فئة أخذت بالأول، وفئة أخذت بالثاني، وهو قول أبي البركات^(٨) وأبي حيان^(٩) والمرادي^(١٠) وابن عقيل^(١١) والأشموني^(١) والسيوطي^(٢).

(١) انظر: معاني القرآن: ٢٧/١ وشرح السيرافي: ٢١١/٣ وشرح الكافية للرضي: ٥٤/٤ والارتشاف: ١٦٦٨/٤ والمساعد: ٨٤/٣ وجمع الهوامع: ٣١٤/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٥٥٧/٢ والارتشاف: ١٦٦٨/٤ والجنى الداني: ٧٤ والمساعد: ٨٤/٣ وشرح الأشموني: ٢٢٩/٣ وجمع الهوامع: ٣١٤/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢٧/١ وشرح السيرافي: ٢١١/٣ والإنصاف: ٥٥٨/٢ وشرح المفصل: ٢١/٧.

(٤) انظر: إصلاح الخلل: ٤٩.

(٥) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢٧/٤.

(٦) انظر: رصف المباني: ٣٧٩.

(٧) انظر: مغني اللبيب: ١٦١/١.

(٨) انظر: الإنصاف: ٥٥٧/٢-٥٨٨.

(٩) انظر: الارتشاف: ١٦٦٨/٤.

(١٠) انظر: الجنى الداني: ٧٤.

(١١) انظر: المساعد: ٨٤/٣.

والسيوطي^(٢).

الأخير: أن الناصب عندهم هو الخلاف، نسبة إليهم العكبري^(٣) وابن يعيش^(٤)
وابن عصفور^(٥) وابن الضائع، كما في مفتاح نضه.
وأحسب أن أقرب الأقوال الثاني؛ لأن فيه حلا لتعارض المذهبين الأول
والأخير.

٢- مستند المذهب الأول:

- أ- أن الفاء حرف عطف، والأصل فيه عدم العمل؛ لأنه غير مختص،
بدخول الأسماء والأفعال^(٦).
- ب- أن الفاء لو كانت هي الناصبة، لجاز أن يدخل عليها حرف عطف،
فتقول: ما أنت بصاحبي فأكرمك وفأخدمك، وهو لا يجوز^(٧) وإليه أشار ابن
الضائع.
- ج- أن الخلاف لو كان ناصبا، لكان المعطوف بـ"لا ولكن" منصوبا،
نحو: جاء زيد لا عمرو، وجاء زيد لكن عمرو؛ لأنه يخالف ما قبله في الحكم^(٨)
وأشار إليه ابن الضائع.

(١) انظر: شرح الأشموني: ٢٢٩/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٣١٤.

(٣) انظر: اللباب: ٣٨/٢.

(٤) انظر: شرح المفصل: ٢١/٧.

(٥) انظر: شرح الجمل: ١٤٣/٢.

(٦) انظر: الإنصاف: ٥٥٨/٢ واللباب: ٣٨/٢ والتوطئة: ١٤٣ وشرح الكافية للرضي: ٥٣/٤.

(٧) انظر: شرح السيرافي: ٢١٢/٣ وشرح اللمع للقاسم الضرير: ١٦٨ وشرح المفصل: ٢١/٧
وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢٧/٤.

(٨) انظر: شرح السيرافي: ٢١٢/٣ والإنصاف: ٢٥٠/١ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٣/٢.

د- أن تقليل القوانين — ما أمكن — أولى، وهذا يتم، إذا كان للفناء قانون واحد، وهو العطف، الذي ثبت لها، وإليه أشار ابن الضائع.

٣- **مستند المذهب الثاني:** أن الفعل منصوب، ولم يقم دليل على أن نصبه بـ "أن" (١).

٤- **مستند المذهب الأخير:** أن الخلاف ناصب (٢) وإليه أشار ابن الضائع في فاتحة نضه.

الترجيح

أقرب الأقوال عندي الأول؛ لما يلي:

أ- أن الفاء حرف اختصّ بالعطف، فلا داعي لإخراجه عن أصله الذي اختصّ به، واستصحاب حكم الأصل — ما أمكن — أولى من إعطائه حكماً جديداً.

ب- أن جعله ناصباً يعطيه اختصاصين مختلفين، اختصاصاً بالعطف وآخر بنصب المضارع، وهذا خلاف الأصل في العوامل. وبهذا يظهر أن الأقرب ما ذهب إليه ابن الضائع، ومن معه من سابق له، ولاحق.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٣/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٥٥٨/٢.

١١٢ - الخلاف في ناصب المضارع بعد "حتى".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم سيبويه أن "حتى" هذه هي الجارة للأسماء، قال (١):
فالفعل — إذا كان بعدها غاية — منصوب، والاسم — إذا كان غاية — مجرور،
فنصبُ الفعل بعدها، عنده بإضمار "أن" وهي الجارة للمصدر المقدّر، من "أن"
والفعل ...

ومذهب الكسائي أن "حتى" هي الناصبة بنفسها، وليست خافضة للأسماء، بل
الخفض بعدها بإضمار "إلى".

وزعم الفراء أنها من عوامل الأفعال ناصبة، كما زعم الكسائي، غير أنه جعل
خفض الأسماء بها؛ لنيابتها مناب "إلى".

والأشبه قول سيبويه، بدليل أن معنى "حتى" في الأسماء والأفعال واحد؛ إذا
جرّت الاسم أو نصبت الفعل؛ لأن ما بعدها غاية لما قبلها في الموضعين.
وليس في حروف الخفض ما يخفض مضمرا، ولا يجوز إظهاره أصلا،
... " (٢).

ذكر ابن الضائع في ناصب المضارع بعد "حتى" مذهبين:

الأول: أن الناصب بعد "حتى" "أن" مضمرة، وهو مذهب سيبويه، واختاره
ابن الضائع، واحتج بأمرين:

١- أن معنى "حتى" واحد، دخلت على الأسماء، أو على الأفعال، وهذا قياس
لـ"حتى" في الأفعال على "حتى" في الأسماء، والعلة الجامعة أن المعنى واحد،
وأحسبه قياس شبه.

(١) الكتاب: ١٧/٣.

(٢) شرح الجمل أ: ٥٦٠/٣-٥٦١.

ب- أن قول الكسائي والفراء يؤدّي إلى عدم النظر، وهو وجود حرف خفض، يعمل مضمرًا، ولا يجوز إظهاره؛ لأنهما قدّرا الجر بعد "حتى" بحرف محذوف.

الأخير: أن الناصب "حتى" نفسها، وهو مذهب الكسائي والفراء.

آراء النحويين

اختلف النحويون في ناصب المضارع بعد "حتى" على مذهبين:

المذهب الأول: أن ناصبه "أن" بعد "حتى"، وهو مذهب سيبويه^(١)

(١) انظر: الكتاب: ١٧/٣.

والمبرد^(١) وابن السراج^(٢) والسيرافي^(٣) والفارسي^(٤) والصيمري^(٥) والجرجاني^(٦)
والزنجشيري^(٧) وابن الشجري^(٨) وأبي البركات^(٩) وابن خروف^(١٠) والعكبري^(١١)
وابن يعيش^(١٢) والشلوين^(١٣) وابن عصفور^(١٤) وابن مالك^(١٥) وابن هشام^(١٦)
وهو مذهب البصريين^(١٧) وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: ناصبه "حتى" نفسها، وهو مذهب الكسائي^(١٨)

-
- (١) انظر: المقتضب: ٣٧/٢.
 - (٢) انظر: الأصول: ١٥١/١.
 - (٣) انظر: شرح السيرافي: ٢٠٠/٣.
 - (٤) انظر: الإيضاح: ٢٤٧.
 - (٥) انظر: التبصرة والتذكرة: ٤٠٤/١.
 - (٦) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٨٠/٢.
 - (٧) انظر: المفصل: ٢٤٦.
 - (٨) انظر: أمالي ابن الشجري: ١٤٨/٢.
 - (٩) انظر: الإنصاف: ٦٠١-٦٠٠/٢.
 - (١٠) انظر: شرح الجمل: ٧٨٩/٢.
 - (١١) انظر: اللباب: ٤٤/٢.
 - (١٢) انظر: شرح المفصل: ٢٠/٧.
 - (١٣) انظر: التوطئة: ١٤١.
 - (١٤) انظر: شرح الجمل: ١٤٠-١٤١/٢.
 - (١٥) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢٤/٤.
 - (١٦) انظر: مغني اللبيب: ١٢٥/١.
 - (١٧) انظر: الإنصاف: ٥٩٧/٢ والارتشاف: ١٦٦١/٤ والجنى الداين: ٥٥٤ وهمع الهوامع: ٢٩٩/٢.
 - (١٨) انظر: الإنصاف: ٥٩٧/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢٤/٤ وشرح الكافية للرضي: ٥٤/٤ والارتشاف: ١٦٦٢/٤ وهمع الهوامع: ٣٠٠/٢.

والفراء^(١) وهو مذهب الكوفيين^(٢).

المناقشة

١ - مستند المذهب الأول:

أ- أن "حتّى" من عوامل الأسماء، وعواملها لا تكون عاملة في الأفعال^(٣) ثم إنه لم يثبت لها إلا الخفض والعطف^(٤).

ب- يدل على أنها الخافضة حذف ألف "ما" الاستفهامية معها نحو: حتّام^(٥).

ج- يدل على تقدير "أن" بعده قول الشاعر^(٦):

داويْتُ غَبْنَ أَبِي الدَّهَيْقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى المصِيفِ وتغلو القعدانُ

ذلك أن "حتى" جاءت جارة لـ "المصيف" وجاء المضارع المعطوف على المحرور بها منصوبا، وغير ممكن أن تعمل "حتى" عملين مختلفين في موضع واحد،

(١) انظر: معاني القرآن: ١٣٢/١ وشرح السيرافي: ١٩٩/٣ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم:

٢٤/٤ والارتشاف: ١٦٦٢/٤ والجنى الداني: ٥٤٢ وهمع الهوامع: ٣٠٠/٢.

(٢) انظر: الإنصاف: ٥٩٧/٢ واللباب: ٤٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤١/٢ وتكملة شرح

التسهيل لابن الناظم: ٢٤/٤ والارتشاف: ١٦٦/٤ والجنى الداني: ٥٥٤، ٥٤٢ ومغني اللبيب: ١٢٥/١

وشرح الأشموني: ٢٢٤/٣ وهمع الهوامع: ٣٠٠/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٣٧/٢ والإنصاف: ٥٩٨/٢ ومغني اللبيب: ١٢٥/١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٢/٢.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ٢٠٠/٣ والإنصاف: ٦٠١/٢ وهمع الهوامع: ٢٩٩/٢.

(٦) البيت من الكامل، ولم أهدد لقائله، وهو في المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٨٠/٢ والإنصاف:

٥٩٩/٢ والمعجم المفصل: ٩٩٤/٢ لكنه في الأخيرين بلفظ (عين أبي الدهيق).

الغبن: الخداع، القاموس: ١٥٧٣ مادة (غبن)، والمطل: التسوية والتأخير في الوفاء، القاموس:

١٣٦٦ مادة (المطل)، والقعدان: جمع قعود، وهو البعير الذي يتخذ الراعي في كل حاجة، القاموس:

٣٩٧ مادة (القعود).

فكان ذلك دليلاً على تقدير "أن" بعد "حتى" ليكون المعطوف في محل جر^(١).

د- أن قول الكوفيين ينبنى عليه القول بعدم النظير من جهات:

أ- حسن الخفض بالجار محذوفاً؛ لا طرادته في "حتى"^(٢).

ب- كون "حتى" تعمل عملين مختلفين، وهما جر الأسماء، ونصب الأفعال^(٣).

ج- وجود حرف جر، يعمل مضمراً، ولا يجوز إظهاره، وقد أشار إليه ابن الضائع.

٢- مستند المذهب الأخير:

أ- أن "حتى" تكون بمعنى "كفي" أو إلى أن" فالأول نحو: أطع الله حتى يدخلك الجنة، والآخر نحو: اذكر الله حتى تطلع الشمس، وإذا كانت بمعناها، فهي ناصبة مثلها؛ لقيامها مقامهما^(٤).

ب- أن "حتى" لم تظهر بعدها "أن" أبداً، ولو كان النصب بها مقدرة، لظهرت في بعض المواضع^(٥).

وانبنى على هذا أن جعل الكوفيون النصب بها، كما تقدم في ترجيح مذهبهم.

الترجيح

أحسب أن أقرب القولين الأول؛ لما يلي:

أ- أنه خالٍ من التقدير الذي يضطر إليه الكوفيون في الاسم الواقع بعد

(١) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٨١/٢ والإنصاف: ٦٠٠/٢.

(٢) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢٤/٤-٢٥.

(٣) انظر: السابق: ٢٥/٤.

(٤) انظر: الإنصاف: ٥٩٨/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤١/٢.

"حتى"؛ لأنها عندهم خاصة بالأفعال^(١).

- ب- أن "كي" قد تقدم أن الأرجح فيها ألا تكون ناصبة بنفسها، وإنما النصب بـ"أن" مضمرة بعدها^(٢) وهذا رد لحجة الكوفيين.
- ج- أن القول بأن معناها "إلى أن" ليست دلالة على أنها ناصبة بنفسها، بأولى من دلالة على أن الناصب "أن" مقدرة.
- د- أن من المضمرات ما لا يظهر مثل الفعل المضمرة في باب الاشتغال^(٣).
- ه- أن القول بأن الناصب بعدها "أن" يحفظ ما جاء من نصوص لغوية، ظاهرها الجر بـ"حتى" من اللجوء إلى أمر ضعيف، وهو تقدير حرف جر. وبما تقدم يظهر أن الأقرب ما ذهب إليه ابن الضائع.

١١٣ - الخلاف في موضع فاء السببية والفعل بعدها.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن ابن عصفور زعم أن موضع الفاء — هنا — جزم، أعني: إذا نصبت ما بعدها، قال: والدليل على ذلك قوله — تعالى — {لولا أحرّرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصدّقَ وأكنُ من الصالحين} ^(٤). فجزم "وأكن" دليل على [أن]^(٥) موضع الفاء جزم. وزعم سيبويه أن هذا الجزم كالحذف في قوله^(١):

(١) انظر: شرح السيرافي: ١٩٩/٣ أ والإيناصف: ٩٨/٢.

(٢) انظر: ٦٣٤.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٢/٢.

(٤) سورة المنافقون: ١٠ وأولها {وأنفقوا من ما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول ربّ {.

(٥) زيادة أرى المعنى يتم بها.

بدا لي أنني لستُ مُدركٌ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً
وردّ عليه السيرافي، فزعم أنه معطوف على موضع "فأصدق" وأنه حسن جيّد
من العطف على الموضع، كقوله... (٢):

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

والصحيح عندي أنه ليس موضع الفاء بجزم؛ لأن الجزم عند سيبويه، إذا
حذفت الفاء على تقدير الشرط، فإذا قلت: ائتني أكرمك، فهو منجزم على
تقدير: إن تأتي أكرمك.

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير في ديوانه: ٢٠٨ لكن بلفظ (ولا سابقٍ شيء) والكتاب: ١٠٠/٣
ولزهير أو صرمة الأنصاري في الإنصاف: ١٩١/١ وصرمة الأنصاري أو لزهير في شرح المفصل:
٥٦/٧ ولزهير في الدر المصون: ٣٢٣/٦ ومغني اللبيب: ٩٦/١ وشرح شواهد المغني: ٢٨٢/١ وهمع
الهومع: ١٩٦/٣ ولزهير أو لصرمة الأنصاري في الخزانة: ٤٩٢/٨ ولهما أو لابن رواحة في الخزانة:
١٠٥/٩ وللثلاثة في الدرر: ٤٦٩/٢ ولزهير أو صرمة في المعجم المفصل: ١٠٦٥/٢—١٠٦٦.
ودون نسبة في الخصائص: ٣٥٣/٢ وأسرار العربية: ٩٦ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم:
٤٧/٤ وشرح الكافية للرضي: ١٢١/٤.

وصرمة بن أنس — وقيل: ابن قيس — الأنصاري، أبو قيس الأوسي، مشهور بكنيته، جاهلي أدرك
الإسلام، فأسلم، مات حوالي سنة خمس للهجرة. انظر: الإصابة: ٣٤١/٣ والأعلام: ٢٠٣/٣.
وعبدالله بن رواحة الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل، وكان أحد النقباء ليلة العقبة، وليس له
عقب، شاعر مشهور، استشهد في معركة مؤتة سنة ثمان للهجرة. انظر: الإصابة: ٧٢/٤ والأعلام:
٨٦/٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعقيبة — وقيل: اسمه عقبة — الأسدي في الكتاب: ٦٧/١ وشرح أبيات
سيبويه: ٣٠٠/١ وسر الصناعة: ١٣١/١ والإنصاف: ٣٣٢/١ وشرح شواهد المغني: ٨٧٠/٢
والخزانة: ٢٦٠/٢ والمعجم المفصل: ٢٠٩/١.
وبلا نسبة في المقتضب: ٣٣٧/٢ ورصف المباني: ١٢٢ ومغني اللبيب: ٤٧٧/٢.
وعقبية بن هبيرة الأسدي شاعر جاهلي إسلامي، مات سنة خمسين للهجرة. انظر: الخزانة: ٢٦٠/٢
والأعلام: ٢٤١/٤.

وقد سلّم ذلك منازعه في هذه الآية، ولو كان موضع الفاء جزما في قولك: ائتني فأكرمك، للزم أن يكون الجازم مقدرا، فيكون تقديره: إن تأتني فأكرمك، وهو المنصوب، وذلك لا يجوز، فكيف يكون الموضع جزما، ولا جازم له؟. فالصحيح أن الجزم في الآية بالحمل على المعنى، لا بالعطف على الموضع، ومما يدل على أن موضع الفاء ليس مجزوما نصبها بعد النفي، ولا يصح معه الجزم باتفاق^(١).

ذكر ابن الضائع في موضع "الفاء" — إذا نُصِبَ ما بعدها — مذهبين:

الأول: أن "الفاء" في موضع جزم، وهو مذهب السيرافي وابن عصفور، والحجة قراءة الجماعة {فَأَصَدَّقَ وَأَكْنُ مِنَ الصَّالِحِينَ}^(٢).

الأخير: أن موضع الفاء ليس جزما، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع، ودليله على ذلك ما يلي:

أ- أن الجزم عند حذف الفاء على تقدير الشرط، فإذا قلت: ائتني أكرمك، فكأنك قلت: إن تأتني أكرمك، وعلى هذا يلزم أن يكون الجازم في: ائتني فأكرمك، مقدرا، وتقديره: إن تأتني فأكرمك، ولا يجوز تقدير الشرط؛ لأن "أكرمك" منصوب، فإذا كان لا يجوز، فلم يبق إلا أن يكون مجزوما بلا جازم، وذلك لا يكون — أيضا —.

ب- ويؤكد أن موضع الفاء ليس جزما نصبها بعد النفي، ولا يجوز معه الجزم باتفاق.

(١) شرح الحمل أ: ٥٧٣/٣.

(٢) انظر: الإقناع في القراءات السبع: ٧٨٧/٢ والنشر في القراءات العشر: ٣٨٨/٢ وهي قراءة جميع العشرة إلا أبا عمرو، فقراءته "وأكون".

آراء النحويين

اختلف النحويون في موضع فاء السببية والفعل بعدها على مذهبين:

المذهب الأول: أن موضعها مع الفعل جزم، وهو مذهب المبرد^(١) والسيرافي^(٢) والفارسي^(٣) والشجري^(٤) والباقولي^(٥) وأبي البركات^(٦) وابن يعيش^(٧) وابن الحاجب^(٨) وابن عصفور^(٩).

المذهب الأخير: أن موضعها معه ليس جزماً، وهو مذهب الخليل^(١٠) وسيبويه^(١١) والفراء^(١٢) وابن جني^(١٣) وابن مالك^(١٤) والرضي^(١) وأبي حيان^(٢)

(١) انظر: المقتضب: ٣٣٧/٢.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٤/٤ ب.

(٣) انظر: العضديات: ١١٩-١٢٠ والحجة للقراء السبعة: ٢٩٣/٦.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري: ٤٢٨/١.

(٥) انظر: كشف المشكلات وإيضاح العضلات: ١٣٥٠/٢.

والباقولي هو علي بن الحسين بن علي، الضرير المعروف بجامع العلوم، ومن تصانيفه: شرح اللمع لابن جني، وكشف العضلات، كان حياً سنة خمسمائة وخمس وثلاثين. انظر: إشارة التعيين: ٢١٦ وبغية الوعاة: ١٦٠/٢.

(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٤١/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٥٦/٧.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٣/٢.

(٩) لم أجد هذا في كتابه: شرح الحمل: ١٤٣/٢-١٥٣ والمقرب: ٢٦٣/١-٢٦٧ وإنما ذكره ابن الضائع في نضه في أول المسألة.

(١٠) انظر: الكتاب: ١٠٠/٣-١٠١.

(١١) انظر: السابق: ١٠٠/٣-١٠١.

(١٢) انظر: معاني القرآن: ١٦٠/٣.

(١٣) انظر: الخصائص: ٤٢٣/٢-٤٢٤.

(١٤) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٤٧/٤.

وابن هشام^(٣).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

١ - قول ابن الضائع: "بالحمل على المعنى" معناه العطف على التوهم، قال السيوطي "وإذا وقع في القرآن عبّر عنه بالعطف على المعنى، لا التوهم أدبا"^(٤).

٢ - مستند المذهب الأول:

قوله — تعالى — {لولا أخرجتني فأصدق وأكن من الصالحين}.

حيث جاء "أكن" مجزوما، عطفا على موضع "فأصدق".

قال أبو علي الفارسي: "قوله: "فأصدق" في موضع جزم؛ لأنه لو لم تدخل الفاء، لكان "لولا أخرجتني أصدق" فإذا كان كذلك، علمت أن الفاء مع الفعل المنصوب، الذي بعد الفاء في موضع جزم، فإذا حصل في موضع جزم، جاز أن تعطف الفعل الذي بعده على هذا الموضع"^(٥).

٣ - مستند المذهب الأخير:

١- الاعتراضات على المذهب الأول:

١ - أن الجزم — إذا حذف الفاء — على تقدير الشرط^(٦)، فيكون تقدير:

(١) انظر: شرح الكافية: ٤/٦٠ و١٢١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ٥/١٠٨ ب.

(٣) انظر: معني اللبيب: ٢/٤٧٧.

(٤) همع الهوامع: ٣/١٩٧.

(٥) العضديات: ١١٩ وانظر: أمالي ابن الشجري: ١/٤٢٨ وكشف المشكلات وإيضاح العضلات:

١٣٥٠/٢ والبيان في إعراب غريب القرآن: ٢/٤٤١ وشرح المفصل: ٧/٥٦ والخزانة: ٩/١٠٣

وحاشية الصبان على الأشموني: ٣/٢٢٧.

(٦) انظر: الكتاب: ٣/٩٣ واللباب: ٢/٦٥

ائتني فأكرمك: إن تأتني فأكرمك، وهذا لا يجوز؛ لأن الفعل منصوب، والفعل الواقع بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، لا يكون إلا مرفوعاً^(١).

٢- يبيني على ما تقدم المنع من تقدير الشرط، وإذا امتنع تقديره فلا جازم، فكيف يكون "فأصدق" في موضع جزم؟.

وهذان الاعتراضان أشار إليهما ابن الضائع.

٣- أن "أصدّق" منصوب بـ"أن"، و"أن" والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، والتقدير في "ائتني فأكرمك": ليكن منك إتيان فأكرم مني^(٢).

فكيف يكون في موضع جزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر^(٣).

ب- أن نصب المضارع بعد النفي — إذا اتصلت به الفاء — دليل على أن الفاء والفعل ليسا في موضع جزم؛ لأن الجزم مع النفي ممتنع اتفاقاً^(٤) وقد أشار أشار ابن الضائع إلى هذه الحجة.

الترجيح

أحسب أن راجح القولين الأخير؛ لما ذكره ابن الضائع من أن المضارع ينتصب بعد الفاء — إذا كان مسبوقة بالنفي — نحو: ما تأتينا فتحدثنا، ولا يجوز جزم المضارع في جواب النفي.

وبهذا يتراءى لي أن الراجح ما ذهب إليه ابن الضائع، من كون المضارع المنصوب بعد فاء السببية، ليس — مع الفاء — في موضع جزم.

(١) انظر: الجنى الداني: ٦٦.

(٢) انظر: السابق: ٧٤—٧٥ ومغني اللبيب: ٤٧٧/٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٤٧٧/٤.

(٤) انظر: الكتاب: ٩٧/٣ و٩٣ واللباب: ٦٤/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٣٩/٤—٤٠.

والتذيل والتكميل: ١١٢/٥ ب والارتشاف: ١٦٨٣/٤.

١١٤ - الخلاف في ناصب المضارع بعد "إذن".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وقد تقدم ما رُوي عن الخليل أن النصب بعدها بإضمار "أن" وهو مذهب الزجاج، واستدل على ذلك بأنها لا تعمل بنفسها شيئاً، إذا كانت للحال، ووجه الدليل أن يقول: لم نجد من الحروف التي تنصب بنفسها شيئاً، إلا وهو مخلص للاستقبال، فكون هذه لا تخلص للاستقبال دليلاً على أنها ليست بناصبة بنفسها، بل هي كالحروف التي تقدم أن النصب بعدها لـ "أن" كـ (حتى والفاء) ونحوها.

فيقال له: ووجدنا — أيضاً — لـ "إذن" في النصب أحكاماً، من الإعمال والإلغاء والفصل بينها، وبين معمولها بالقسم، ما لا يجوز في "أن"، فالأولى أن يقال: إن "إذن" من العوامل التي قد اختصت بأشياء، لم توجد في غيرها، فهذا أولى من أن يدعى أن لـ "أن" المضمرة حالاً مع "إذن" ... ولا يقال: إن أصلها "إذ أن" ثم خففت الهمزة؛ لأنه كان يلزم أن لا يقع بعدها فعل حال، كما لا يقع بعد "أن"، وأن لا يكون الفعل بعدها إلا منصوباً^(١).

ذكر ابن الضائع في ناصب المضارع بعد "إذن" ثلاثة مذاهب:
الأول: أن الناصب "أن" مضمرة بعد "إذن" وهو مذهب الخليل والزجاج، ووجهه أن الأدوات التي تنصب المضارع بنفسها خالصة للاستقبال، و"إذن" ليست كذلك.

(١) شرح الجمل أ: ٥٨٧/٣.

الثاني: أن الناصب "أن" ولكنها ليست مضمرة في هذا المذهب، بل مظهرة؛ لأن أصل "إذن" "إذ أن"، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً.

الأخير: أن الناصب "إذن" نفسها، وهو اختيار ابن الضائع، وحجته في الاعتراض على المذهب الأول بأن اختلاف "إذن" عن النواصب بنفسها في الاستقبال، لا يمنع من عملها بنفسها؛ لأنها تخالف تلك النواصب في أشياء أخرى، ولم تضر مخالفتها إياها.

واعترض المذهب الثاني بأمرين:

أ- أنها لو كانت مركبة من "إذ أن" لم يقع بعدها فعل الحال، كما لا يقع بعد "أن".

ب- أنها لو كانت كذلك، لعملت دائماً.

آراء النحويين

اختلف النحويون في ناصب المضارع بعد "إذن" على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الناصب له "أن" مضمرة، بعد "إذن"، وهو الخليل^(١) والزجاج^(٢) والفارسي^(٣).

(١) انظر: الكتاب: ١٦/٣ والمقتضب: ٧/٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٦٣/٢ وشرح السيرافي: ١٩٧/٣ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢٠/٤ وشرح الكافية للرضي: ٤٦/٤ ووصف المباني: ٦٩ والارتشاف: ١٦٥٠/٤ والجنى الداني: ٣٦٣-٣٦٤ المساعد: ٧٤/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٦٣/٢ وقال عن القولين: "وكلا القولين جميل حسن" وشرح السيرافي: ١٩٧/٣ والارتشاف: ١٦٥٠/٤ والجنى الداني: ٣٦٤ والمساعد: ٧٤/٣ وجمع الهوامع: ٢٩٤/٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٦٥٠/٤ والجنى الداني: ٣٦٤ والمساعد: ٧٤/٣ وجمع الهوامع: ٢٩٤.

المذهب الثاني: أن الناصب له "إذن" وهو مذهب الخليل^(١) والفراء^(٢) والمبرد^(٣) وابن السراج^(٤) والسيرافي^(٥) والفارسي^(٦) والصيمري^(٧) والقاسم الضرير^(٨) والجرجاني^(٩) والزحشري^(١٠) وابن خروف^(١١) والعكبري^(١٢) وابن يعيش^(١٣) والشلوين^(١٤) وابن عصفور^(١٥) وابن مالك^(١٦) والمالقي^(١٧) وأبي حيان^(١٨) والمرادي^(١٩) وابن هشام^(٢٠) والأشموني^(١) ونخالد الأزهرى^(٢) وهو

-
- (١) انظر: الكتاب: ١٦/٣ وشرح السيرافي: ١٩٧/٣ وشرح الكافية للرضي: ٤٦/٤ والارتشاف: ١٦٥٠/٤ والمساعد: ٧٤/٣.
- (٢) انظر: معاني القرآن: ٢٧٣/١.
- (٣) انظر: المقتضب: ١٠/٢—١٢.
- (٤) انظر: الأصول: ١٤٨/٢.
- (٥) انظر: شرح السيرافي: ١٩٧/٣.
- (٦) انظر: الإيضاح: ٢٤١.
- (٧) انظر: التبصرة والتذكرة: ٣٩٥/١.
- (٨) انظر: شرح اللمع: ١٦٦—١٦٧.
- (٩) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٥٤/٢.
- (١٠) انظر: المفصل: ٢٤٦.
- (١١) انظر: شرح الجمل: ٧٨٩/٢.
- (١٢) انظر: اللباب: ٣٤/٢.
- (١٣) انظر: شرح المفصل: ١٦/٧.
- (١٤) انظر: التوطئة: ١٤٠.
- (١٥) انظر: شرح الجمل: ١٤٠/٢.
- (١٦) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ١٩/٤—٢٠.
- (١٧) انظر: رصف المباني: ٧٠.
- (١٨) انظر: النكت الحسان: ١٤٤.
- (١٩) انظر: الجنى الداني: ٣٦٤.
- (٢٠) انظر: مغني اللبيب: ٢٠/١.

مذهب أكثر النحويين^(٣).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الأخير: أن الناصب له "أن" لكنها مظهرة؛ لأن "إذن" أصلها: إذ أن، وتُقلت حركة الهمزة الثانية إلى الذال، فحذفت الهمزة، وهو مذهب الخليل^(٤) وبعض الكوفيين^(٥).

المناقشة

١ - نُسب للخليل ثلاثة مذاهب في هذه المسألة، وليس غريباً، فكثيراً ما يكون للإمام الواحد أكثر من رأي؛ لكن أكد هذه المذاهب ما رواه عنه تلميذه سيويه، وهو أن الناصب "إذن" نفسها؛ لأنه رواه سماعاً منه، قال سيويه: "وأما ما سمعت منه فالأول"^(٦).

٢ - نسب أبو حيان والمرادي وابن عقيل والسيوطي إلى أبي علي الفارسي القول بأن الناصب بعد "إذن" "أن".^(٧)
ولم أجد هذا المذهب المنسوب إليه في "المسائل البصرية"^(١) ولا في "المسائل البغداديات" ولا في "المسائل الحلبيات" ولا في "المسائل العضديات".

(١) انظر: شرح الأشموني: ٢١٨/٣.

(٢) انظر: شرح التصريح: ٢٣٤/٢.

(٣) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢٠/٤ و رصف المباني: ٦٩ والجنى الداني: ٣٦٣ والمساعد: ٧٤/٣ و همع الهوامع: ٢٩٤/٢.

(٤) انظر: اللباب: ٣٤/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢٠/٤ و شرح الكافية للرضي: ٤٦/٤ والارتشاف: ١٦٥٠/٤ والمساعد: ٧٤/٣ و همع الهوامع: ٢٩٤/٢.

(٥) انظر: رصف المباني: ٦٩.

(٦) الكتاب: ١٦/٣.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٦٥٠/٤ والجنى الداني: ٣٦٤ والمساعد: ٧٤/٣ و همع الهوامع: ٢٩٤.

لكنّ الذي في "الإيضاح" خلاف ذلك، ففيه أن الناصب "إذن" يقول
الفارسي: "ال نصب في الأفعال المضارعة لا يكون إلا بحروف، وتلك الحروف:
أن، ولن، وكى، وإذا.
فهذه الحروف التي يُنصب بها...". (٢)

وفي "شرح الأبيات المشكّلة" ما يؤيد أن الناصب "إذن"، فالفارسي يقول: "من ذلك قولهم: إذاً، في الحرف الذي هو جواب وجزاء، لحقه الإلغاء في قولهم: أنا إذاً أكرمك...". (٣)

٢- مستند المذهب الأول:

١- أن رفع المضارع؛ لمشابهته الاسم، فنصبه كذلك، ونصب المضارع يشبه نصب الاسم بـ"أن" نحو: أعجبتني أنك ناجح؛ لأن كلاً من المضارع المنصوب، والاسم المنصوب يقدران بمصدر (٤).

ب- أن "إذن" خالفت ما ينصب المضارع بنفسه، وذلك أنها دخلت على الحال والاستقبال — وإن كانت لا تعمل في الحال — بخلاف بقية أخواتها، التي اختصت بالاستقبال (٥) وهذه الحجة ذكرها ابن الضائع في كلامه، ونسبها إلى الزجاج، كما فعل السيرافي.

(١) عزّا محقق الارتشاف د: رجب عثمان مذهب أبي علي إلى "المسائل البصريّات": ٧٠٥/١ ولم أفهم من نص أبي علي ذلك.

(٢) الإيضاح: ٢٤١.

(٣) شرح الأبيات المشكّلة: ٨٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج: ٦٣/٢—٦٤.

(٥) انظر: شرح السيرافي: ١٩٧/٣ أ.

ج- أنها لا تختص بالدخول على الأفعال، بل تدخل على الجملة الابتدائية^(١).

٣- مستند المذهب الثاني:

١- اعتراض دليل الزجاج بأمور:

١- أن المشابهة علة إعراب المضارع، وليست علة رفعه^(٢).

٢- أن علة رفع المضارع فيها ثلاثة مذاهب^(٣):

الأول: أن رافعه وقوعه موقع الاسم، وهو مذهب البصريين.

الثاني: أن رافعه حرف المضارعة، وهو مذهب الكسائي.

الأخير: أن رافعه تجرده من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء وأكثر

الكوفيين.

والذي أحسبه أقرب المذاهب الأخير؛ لأن مذهب البصريين يردده ارتفاع الفعل

في نحو: هلا يقوم زيد؛ لأن الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض^(٤).

و يرد مذهب الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه^(٥).

٣- أن الشبه الذي أراد الزجاج أن يحمل المضارع المنصوب بسببه على الاسم

المنصوب، وهو أن كليهما يقدر بمصدر ضعيف؛ لأنه حمل شيئاً على غير نظيره؛

لأن "أن" مختصة بالاسم، و"أن" مختصة بالفعل، ووجه الافتراق هذا أولى بالرعاية

من وجه الاتفاق البعيد.

(١) انظر: المساعد: ٧٤/٣.

(٢) انظر: الإنصاف: ٥٤٩/٢ واللباب: ٢٠/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٥٥١/٢ واللباب: ٢٥/٢.

(٤) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٩٧.

(٥) انظر: السابق: ٧٨.

ب- اعتراض دليل الزجاج الثاني بأن مخالفتها لأخواتها، الناصبة بنفسها، لا يبطل عملها؛ لأن في كلام العرب ما يعمل في حال، ويبطل في حال، كـ(ما) في لغة الحجازيين، فإن عملها يبطل، إذا تقدم خبرها، أو دخل حرف الاستثناء^(١).

ج- اعتراض الدليل الثالث بأن "أن" لا يضم إلا بعد حرف عطف أو جر، و"إذن" ليس من هذين^(٢).

د- لم يقدّم دليل صريح على أن النصب بإضمار "أن"^(٣).

ه- اعتراض المذهب الأخير بثلاثة أمور:

- ١- أن الأصل في الحروف البسطة، ولا يقال بالتركيب إلا بدليل قاطع^(٤).
- ٢- أنه لو كان أصلها "إذن أن" لم يقع بعدها الحال، كما لا يقع بعد "أن"، وإليه أشار ابن الضائع.
- ٣- أنه لو كان أصلها "إذن أن" لعملت في كل حال^(٥) وقد أشار ابن الضائع إلى هذا في كلامه.

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال الثاني؛ لأن الحمل على الظاهر — إذا لم يصطدم بأصل — أولى من الحمل على إعمال محذوف، وأولى من جعل "إذن" مركبة، والأصل عدم التركيب.

وبما تقدم يظهر أن ما ذهب إليه ابن الضائع أقرب المذاهب.

(١) انظر: شرح السيرافي: ٣/١٩٧ أ.

(٢) انظر: المساعد: ٣/٧٤.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٢/١٤٠.

(٤) انظر: رصف المباني: ٧٠.

(٥) انظر: السابق: ٧٠.

١١٥ - الخلاف في قول الراجز: إني إذن أهلك أو أطيرا.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأجاز الكوفيون: إني إذن أكرمك، بالنصب، وأنشدوا^(١):

لا تُتْرَكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إني إذن أهلك أو أطيرا

والبصريون يروونه برفع "أهلك"، ونصب "أطيرا" بعد "أو" على تقدير: إلا أن أطيرا، ولا تُرد روايتهم.

وزعم من تأولّه أنه على حذف خبر، أي: إني لا أقدر على ذلك، إذن أهلك، وزعم ابن خروف أن هذا لا يجوز^(٢)، وهو الصحيح؛ لأنه لو قال: إني، وسكت لم يدل دليل على ما يريد، فالأولى أن يقال: إنه ضرورة^(٣).

ذكر ابن الضائع في الشاهد مذهبين:

الأول: جواز هذا الأسلوب، وهو عمل "إذن" دون أن تتصدر في جملتها، وهو مذهب الكوفيين.

(١) البيتان من الرجز، ولم أعرف قائلهما، وهما في معاني القرآن للفراء: ٢٧٤/١ و ٣٣٨/٢ والإنصاف: ١٧٧/١ وشرح الجمل لابن خروف: ٨١٨/٢ وشرح المفصل: ١٧/٧ وشرح المقدمة الجزولية: ٤٧٩/٢ والمقرب: ٢٦١/١ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢١/٤ وشرح الكافية الشافية: ١٥٣٧/٣ وشرح الكافية للرضي: ٤٧/٤ وورصف المباني: ٦٦ والارتشاف: ١٦٥٣/٤ والجنى

الداني: ٣٦٢ ومغني اللبيب: ٢٢/١ وأوضح المسالك: ١٦٦/٤ والمساعد: ٧٦/٣ وشرح الأشموني: ٢١٦/٣ والخزانة: ٤٥٦/٨ المعجم المفصل: ١١٦٤/٣.

وشطير: غريب، القاموس: ٥٣٣ مادة (الشطر).

(٢) لم أجد هذا في "شرح الجمل": ٨١٨/٢—٨١٩.

(٣) شرح الجمل أ: ٥٩٠/٣.

الأخير: المنع من عملها، وهي غير متصدرة في جملتها، وهو مذهب البصريين،
وأصحاب هذا المذهب خرجوا البيت على وجهين:
١- أنه محمول على حذف الخبر، فتكون "إذن" مستأنفة، فتنصب
المضارع.

الأخير: أنه محمول على الضرورة، وهو القول الذي رجّحه ابن الضائع؛ لأن
الخبر هو "أهلك" ودليل ذلك أن المعنى المراد لا يتم إلا به.

آراء النحويين

اختلف النحويون في الشاهد على مذهبين:

المذهب الأول: أن نصب "أهلك" جائز، وهو مذهب الكسائي^(١)
والفراء^(٢) وابن مالك^(٣) وبعض الكوفيين^(٤).

المذهب الأخير: أن إعمال "إذن" لا يجوز في هذا الرجز؛ لأن من شروط
إعمالها: أن تتصدر في جملتها، وهي في الرجز غير متصدرة؛ لوقوعها بين اسم
"إن" والخبر، وهو مذهب أبي البركات^(٥) وابن يعيش^(٦) والشلوين^(٧) وابن

(١) انظر: الارتشاف: ١٦٥٢/٤ والمساعد: ٧٦/٣ وجمع الهوامع: ٢٩٦/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن: ٢٧٤/١ و٣٣٨/٢ والارتشاف: ١٦٥٢/٤ والمساعد: ٧٦/٣ وجمع الهوامع:
٢٩٦/٢.

(٣) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٢١/٤.

(٤) انظر: الجنى الداني: ٣٦٢ ولعل بعض الكوفيين هما الكسائي والفراء، كما في تخريج المذهب
الأول.

(٥) انظر: الإنصاف: ١٧٩/١.

(٦) انظر: شرح المفصل: ١٧/٧.

(٧) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٤٨٠/٢.

عصفور^(١) وابن مالك^(٢) وابن هشام^(٣) والأشموني^(٤) وهو مذهب البصريين^(٥).
وهذا هو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

- ١ - أصحاب المذهب الأخير خرّجوا الرجز على أربعة أوجه:
الأول: أن نصبه بعد "إذن" في هذا الرجز شاذ^(٦) وخرّج به أبو البركات^(٧)
وابن يعيش^(٨) وابن مالك^(٩).
الثاني: أن نصبه بعد "إذن" ضرورة^(١٠) وخرّج به الشلوين^(١١) وابن هشام في
"أوضح المسالك"^(١٢) وقد أشار إليه ابن الضائع.
الثالث: أن يكون الخبر "إذن أهلك" وليس "أهلك" وحده؛ لتكون "إذن"
متصدرة جملة الخبر^(١٣) وخرّج به الرضي^(١٤).

-
- (١) انظر: المقرب: ٢٦١/١.
 - (٢) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٣٧/٣.
 - (٣) انظر: أوضح المسالك: ١٦٦/٤.
 - (٤) انظر: شرح الأشموني: ٢١٦/٣.
 - (٥) انظر: الارتشاف: ١٦٥٣/٤ والجنى الداني: ٣٦٢ والمساعد: ٧٦/٣.
 - (٦) انظر: الإنصاف: ١٧٩/١ وشرح المفصل: ١٧/٧ وشرح الكافية الشافية: ١٥٣٧/٣.
 - (٧) انظر: الإنصاف: ١٧٩/١ حيث ابتدأ به في تخريج البيت.
 - (٨) انظر: شرح المفصل: ١٧/٧ حيث ابتدأ به في تخريج البيت.
 - (٩) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٣٧/٣.
 - (١٠) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٤٧٩/٢ وأوضح المسالك: ١٦٦/٤ وشرح الأشموني: ٢١٦/٣.
 - (١١) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٤٧٩/٢ حيث ابتدأ به الشلوين في تخريج البيت.
 - (١٢) انظر: أوضح المسالك: ١٦٦/٤ حيث ابتدأ به في تخريج البيت.
 - (١٣) انظر: الإنصاف: ١٧٩/١ وشرح الكافية للرضي: ٤٧/٤ الخزانة: ٤٥٦/٨.
 - (١٤) انظر: شرح الكافية: ٤٧/٤ ابتدأ الرضي بهذا التخريج.

الأخير: أن يكون الخبر محذوفاً، وتقديره: إني أذلّ، إذن أهلك، فتكون متصدرة^(١) متصدرة^(١) و خرّج به ابن عصفور والمالقي والمرادي وابن هشام وابن عقيل^(٢)، وردّه ابن الضائع في نصح أول المسألة.

الترجيح

- أحسب أن أقرب القولين الأخير، وأقرب التخريجات الأول، وذلك لما يلي:
- أ- أن الشاهد الذي أورده الفراء مجهول القائل، وإن كان ذلك لا يضيره؛ لأن راويه الفراء، أحد أئمة النحو، فإن اجتماع جهل القائل مع شدوذه زاد من ضعف الاحتجاج به.
 - ب- أن الشاهد له رواية أخرى برفع "أهلك" ونصب "أطيرا" بعد "أو"، وهي رواية البصريين، وأشار إليها ابن الضائع، ولم أجد نحوياً، أشار إلى رواية البصريين هذه — فيما تحت يدي من كتب النحو —.
 - ج- أن طرد القاعدة — ما أمكن — مطلب، والتععيد على كل سماع شاذ، معناه كثرة القواعد في الأمر الواحد.
 - د- أن الحمل على الشذوذ أولى التخريجات؛ لأن الضرورة قد لا تكون واضحة في الشاهد؛ لأن موافقة "أطيرا" لـ "شطيرا" جاءت من نصب الأول

(١) انظر: السابق: ١٧٩/١ وشرح الفصل: ١٧/٧ وشرح المقدمة الجزولية: ٤٧٩/٢ — ٤٨٠ والمقرب: ٢٦١/١ وشرح الكافية للرضي: ٤٧/٤ ورفص المباني: ٦٦ والجنى الداني: ٣٦٢ ومغني اللبيب: ٢٢/١ وأوضح المسالك: ١٦٦/٤ والمساعد: ٧٦/٣ وشرح الأشموني: ٢١٦/٣ والخزانة: ٤٥٦/٨.

(٢) انظر: المقرب: ٢٦١/١ ورفص المباني: ٦٧ والجنى الداني: ٣٦٢ ومغني اللبيب: ٢٢/١ والمساعد: ٧٦/٣.

بـ"أن" مضمرة بعد "أو"^(١) ولأن تغيير الحركة من فتحة إلى ضمة لا يختلّ معه الوزن العروضي، فليس هناك ضرورة إلى النصب.
ولأن حذف الخبر خلاف الأصل.
وبما تقدم يظهر أن أقرب القولين الأخير، وأقرب التحريجات الأول، وهو خلاف ما ذهب إليه ابن الضائع، وهذا مبني — على ما أظن — من فرق بين الشذوذ والضرورة.

(١) انظر: الخزانة: ٤٥٧/٨.

باب: عوامل الجزم.

١١٦ - تخريج قراءة "لا تخف دركا ولا تخشى".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأما قراءة حمزة {لا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى} (١) فتأولها بعض الناس على (٢):

(١) سورة طه: ٧٧ وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب وحمزة وابن أبي ليلى انظر: معاني القرآن للفراء: ١٦١/١ و١٨٧/٢ وإعراب القراءات السبع وعللها: ٤٦/٢ والإقناع: ٧٠٠/٢ والبحر المحيط: ٢٦٤/٦ والدر المصون: ٤٤/٥ والنشر في القراءات العشر: ٣٢١/٢.

يحيى بن وثاب الأسدي ولاء، روى عن ابن عباس وابن عمر — رضي الله عنهم — قرأ على عبيدة بن نضيلة وغيره، وقرأ عليه الأعمش وغيره، توفي سنة ثلاث ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار: ٦٢/١ وغاية النهاية: ٣٨٠/٢.

حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي مولى بني تميم، قرأ على الأعمش وابن أبي ليلى، وقرأ عليه الكسائي، توفي سنة ست وخمسين ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار: ١١١/١ وغاية النهاية: ٢٦١/١. ابن أبي ليلى عيسى بن عبدالرحمن الأنصاري الكوفي، قرأ القرآن على أبيه، وأبوه قرأ على علي بن أبي طالب — رضي الله عنه —. انظر: معرفة القراء الكبار: ٦٦/١ وغاية النهاية: ٦٠٩/١. (٢) تمام البيت:

ألم يأتيك، والأبناء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وهو لقيس بن زهير في الأغاني: ٢٠١/١٧ بلفظ "يلغك" وشرح أبيات سيويه: ٣٤٠/١ وشرح شواهد المغني: ٣٢٨/١—٣٢٩ والخزانة: ٣٦١/٨—٣٦٥ والدرر: ٧١/١ والمعجم المفصل: ٢٤٦/١. وبلا نسبة في الخصائص: ٣٣٣/١ وسر الصناعة: ٧٨/١ والإنصاف: ٣٠/١ وشرح المفصل: ٢٤/٨ والمقرب: ٥٠/١ ووصف المباني: ١٤٩ والجنى الداني: ٥٠ وأوضح المسالك: ٧٦/١ ومغني اللبيب: ١٠٨/١ وهمع الهوامع: ١٧٥/١.

والشاعر قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، أمير عبس وداهيتها، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، ولم يسلم، مات سنة عشر للهجرة. انظر: معجم الشعراء: ١٧٨ والأعلام: ٢٠٦/٥.

ألم يأتيك

... على أن يكون حذف الحركة المقدرة، وذلك ضعيف، لا ينبغي أن يحمل القرآن عليه، على أنه يمكن أن يكون الواو واو الحال، وقد تدخل على المضارع...

والأولى في الآية ما قال السيرافي، وهو أن تكون "لا" الثانية كالأولى فيها، وحذف الألف للجزم، وهذه الألف الثانية زائدة، كالألف الثابتة في قوله — تعالى— { وَتَظُنُّونَا بِاللَّهِ الظُّنُونَا }^(١)...، وهو وجه حسن^(٢).

ذكر ابن الضائع في تخريج قراءة حمزة ثلاثة أوجه:

الأول: أن "يخشى" مجزوم؛ لكن بحذف الحركة المقدرة.

الثاني: أن الواو للحال، وقد جوّز هذا الوجه ابن الضائع.

الأخير: أن تكون الألف التي هي لام الكلمة حذفت، والألف الموجودة زائدة؛ لإشباع فتحة الشين، وهو مذهب السيرافي، واختاره ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحويون في تخريج هذه القراءة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: من أجاز حمل القراءة على عدة أوجه، وهو قول الفراء^(٣)

والزمخشري^(٤) والعكبري^(٥) وابن أبي العزّاز^(٦)

(١) سورة الأحزاب: ١٠.

(٢) شرح الجمل أ: ٦٥٦/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن: ١٦١/١ و ١٨٧/٢ وإن كان قدّم الاستئناف في كلا الموضعين.

(٤) انظر: الكشاف: ٤٤٢/٢.

(٥) انظر: إملاء ما من به الرحمن: ١٢٥/٢.

(٦) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٥٢/٣—٤٥٣.

وأبي حيان^(١) والسمين^(٢).

القول الثاني: من أجاز حمل القراءة على وجهين، وهو قول ابن خالويه^(٣) والباقولي^(٤) وأبي البركات^(٥).

القول الثالث: أن تكون القراءة محمولة على الاستئناف، فتكون "لا" نافية، وهو مذهب النحاس^(٦) ومكي^(٧) وابن عصفور^(٨).

القول الأخير: أن تكون القراءة محمولة على أن "لا" ناهية، والفعل مجزوم، وحذفت لام "يخشى" والألف الثابتة من إشباع فتحة الشين، وهو قول السيرافي^(٩) السيرافي^(٩) والفراسي^(١).

(١) انظر: البحر المحيط: ٢٦٤/٦ والتذيل والتكميل: ٢٠٩/١ لكنه في الأخير قال عن أحد التخریجات: "وهذا تأويل حسن".

(٢) انظر: الدر المصون: ٤٤/٥.

(٣) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٤٦/٢.

وابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبدالله، روى عن ابن الأنباري وأبي بكر بن مجاهد وابن دريد وغيرهم، ومن تصانيفه: شرح الدرّيدية، والبديع في القرآن، وشرح شعر أبي فراس. مات سنة ثلاثمائة وسبعين. انظر: إشارة التعيين: ١٠١ وبغية الوعاة: ٥٢٩/١.

(٤) انظر: كشف المشلات وإيضاح العضلات: ٨٤٥/٢—٨٤٦.

(٥) انظر: البيان في إعراب غريب القرآن: ١٥٠/٢—١٥١.

(٦) انظر: إعراب القرآن: ٥١/٣.

(٧) انظر: الكشف: ١٠٢/٢.

ومكي بن أبي طالب هو مكي بن محمد بن مختار، وقيل: اسمه حموش بن محمد، أصله من القيروان، كان من أهل الإتقان، ومن تصانيفه: إعراب القرآن، والموجز في القراءات، مات سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. انظر: معجم الأدباء: ٥١٧/٥ وإشارة التعيين: ٣٥٤.

(٨) انظر: شرح الجمل: ١٨٨/٢.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٦٥٦/٣ والتذيل والتكميل: ٢٠٩/١.

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

١ - اتفق أصحاب المذهب الأول على الأوجه التي خرّجوا عليها القراءة، وهي (٢):

- أ - أن تكون محمولة على الاستئناف، وتكون "لا" نافية.
 - ب - أن تكون محمولة على حذف الحركة المقدرة، على لغة "لم يأتيك".
 - ج - أن تكون محمولة على حذف لام الفعل، والألف الثابتة جاءت من إشباع فتحة الشين، لتتطابق رؤوس الآي.
- وزاد عليهم السمين وجها رابعا، وهو أن تكون الواو للحال (٣).
- ٢ - اتفق أصحاب المذهب الثاني على الوجهين، الأول والأخير من الأوجه الثلاثة السابقة (٤).

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال الثالث والأخير، وذلك لما يلي:

- أ - لإمكان الثالث من جهة المعنى.
- ب - لسماع الأخير، كما في قوله — تعالى —: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا} وقوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطَّعِنَا اللَّهَ وَاطَّعِنَا الرَّسُولَ} (٥) وقوله: {فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا} (١).

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٤٠/٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للقراء: ١٦١/١ والكشاف: ٤٤٢/٢ والإملاء: ١٢٥/٢ والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٥٢/٣—٤٥٣ والبحر المحيط: ٢٦٤/٦.

(٣) انظر: الدر المصون: ٤٤/٥.

(٤) انظر: إعراب القراءات السبع: ٤٦/٢ وكشف المشكلات وإيضاح العضلات: ٨٤٥/٢ والبيان في إعراب غريب القرآن: ١٥٠/٢—١٥١.

(٥) سورة الأحزاب: ٦٦ وبقية الآية {يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ}.

ج- لأن القراءة متواترة.

- د- أن حمل القراءة على جعل الواو للحال غير مقبول؛ لأنه وجه ضعيف^(٢) بل جعله ابن عصفور شاذاً^(٣) والقراءة — كما سبق — متواترة.
- هـ- أن حمل القراءة على حذف الحركة المقدرة دون الألف غير مرضي؛ لأنه لا يكون إلا في ضرورة الشعر^(٤) والقراءة — علمت — متواترة.

١١٧ - الخلاف في جازم جواب الطلب.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "والجازم — هنا — هو الشرط المحذوف، أو هذا الكلام الذي ضُمّن معناه، وكلام سيويه محتمل الوجهين^(٥)." وزعم السيرافي أن الصحيح تقدير الشرط، وأن نسبة سيويه الجزم لما قبله، كنسبته النصب في "زيد خَلَفَكَ" لـ "زيد"، وإنما هو للاستقرار المقدّر^(٦).

وزعم ابن خروف أنه لما قبله، ولا شرط مقدر، وردّ عليه ابن عصفور هذا القول بأن قال: "لم يثبت الجزم للجمل، بل للحروف الجازمة، ...^(٧)"

...

-
- (١) سورة الأحزاب: ٦٧ وبقية الآية {وقالوا ربّنا إنّنا أطعنا سادتنا وكبراءنا}.
- (٢) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٥٣٦/٣ والدر المصون: ٤٤/٥.
- (٣) انظر: شرح الجمل: ١٥٨/٢.
- (٤) انظر: الكتاب: ٣١٦/٣ وإعراب القرآن للنحاس: ٥٠/٣ والحجة للقراء السبعة: ٢٤٠/٥ وورصف المباني: ١٤٩ والجنى الداني: ٥٠ وأوضح المسالك: ٧٦/١ ومغني اللبيب: ١٠٨/١.
- (٥) انظر: الكتاب: ٩٣/٣—٩٤.
- (٦) انظر: شرح السيرافي: ٢٤٩/٣.
- (٧) انظر: شرح الجمل: ١٩٢/٢ لكن ابن عصفور لم يذكر ابن خروف.

والأشبه أن يقال: ليست هذه الأشياء جوازم — ولا بدّ — فقد لا يؤتى لها بجواب، وقد يؤتى بالجواب، ولا يجزم، فمتى ما ضُمَّت معنى الشرط، وجيء لها بجواب، فحينئذ يجزم، فسبب جزمها — ولا بد — هو الشرط، فالأولى أن يكون هو الجازم الذي قد ثبت له الجزم، فيكون الجزم — هنا — كالحذف بعد واو "رب" المحذوفة، وحسن حذفها — وإن كان حرف الجر لا يحذف — لنيابة هذا الحرف منابها.

وكذلك الجازم — هنا — حسن إضماره؛ لأن هذه الأشياء تتضمنه، وتنوب عنه، ومما يدل على ذلك أن النفي [لما] ^(١) كان خبراً محضاً، لم يكن بمعنى الشرط، فلم ينبّ منابه، فلم يجزم جوابه ^(٢).

ذكر ابن الضائع في جازم جواب الطلب ثلاثة مذاهب:

الأول: أن الجازم له شرط محذوف، وهو مذهب السيرافي، وأحد احتمالين في كلام سيبويه، وهو اختيار ابن الضائع، وحجته أمران:
أ- ثبات الجزم له.

ب- قياسه على "رب" في الجر بعد الواو، وهو قياس شبه.

الثاني: أن الجازم له تَضَمُّنُ الطلب معنى الشرط، وهو أحد احتمالين في كلام سيبويه.

الأخير: أن الجازم الطلب نفسه، وهو مذهب ابن خروف.

آراء النحويين

اختلف النحويون في جازم جواب الطلب على خمسة مذاهب:

(١) زدت اللام؛ لأنني أحسب أن المعنى لا يتم إلا بها، والذي في المحقق [ما].

(٢) شرح الجمل أ: ٦٦٩/٣ — ٦٧٠.

المذهب الأول: أن الجازم له تضمنُ الطلب معني الشرط، وهو مذهب الخليل^(١) والمبرد^(٢) وابن خروف^(٣) وابن مالك^(٤) والرضي^(٥).

المذهب الثاني: أن الجازم له هو الطلب نفسه، وهو مذهب سيبويه^(٦).

المذهب الثالث: أن الجازم له الطلب؛ لأنه ناب مناب الشرط، وهو مذهب ابن السراج^(٧) والفارسي^(٨) وابن عصفور^(٩).

المذهب الرابع: أن الجازم له شرط مقدر، وهو مذهب السيرافي^(١٠) والزمخشري^(١١) والعكبري^(١٢) وابن يعيش^(١٣) وأبي حيان^(١٤) وابن هشام^(١٥) والأشموني^(١٦) وخالد الأزهري^(١٧).

(١) انظر: الكتاب: ٩٤/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ١٣٣ و٨٠/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٨٦١/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٥١/٣.

(٥) انظر: شرح الكافية: ١١٨/٤.

(٦) انظر: الكتاب: ٩٣/٣—٩٤—٦٢/٣.

(٧) انظر: الأصول: ١٦٢/٢.

(٨) انظر: المسائل المنثورة: ١٥٦.

(٩) انظر: شرح الجمل: ١٩٢/٢.

(١٠) انظر: شرح السيرافي: ٢٤٨/٣ ب.

(١١) انظر: المفصل: ٢٥٢.

(١٢) انظر: اللباب: ٦٥/٢.

(١٣) انظر: شرح المفصل: ٤٨/٧.

(١٤) انظر: الارتشاف: ١٦٨٤/٤.

(١٥) انظر: أوضح المسالك: ١٨٧/٤.

(١٦) انظر: شرح الأشموني: ٢٣٣/٣.

(١٧) انظر: شرح التصريح: ٢٤١/٢.

وهو مذهب أكثر المتأخرين^(١) وقيل: مذهب أكثر النحويين^(٢)، واختيار ابن الضائع.

المذهب الأخير: أن الجازم له لام مقدره^(٣).

المناقشة

١ - اختلف النحويون في المذهب المنسوب إلى سيبويه على قولين:

الأول: أن مذهبه جزم جواب الطلب؛ لتضمنه معنى الشرط، وهو قول ابن مالك^(٤) وابن عقيل^(٥) والأشموني^(٦) وخالد الأزهرى^(٧) والسيوطي^(٨).
الأخير: أن مذهبه جزم جواب الطلب بحرف شرط محذوف، وهو قول السيرافي^(٩).

وأحسب أن الأقرب أن الجازم عنده هو الطلب نفسه، يدل لذلك — فيما أحسب — قوله: "وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب "إن تأتي" بـ"إن

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٥١/٣ والارتشاف: ١٦٨٤/٤ وجمع الهوامع: ٣١٧/٢.

(٢) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٤٠/٤ وشرح التصريح: ٢٤١/٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٦٨٤/٤ والمساعد: ٩٧/٣ وشرح الأشموني: ٢٣٢/٣ وجمع الهوامع: ٣١٧/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٥١/٣ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٤٠/٤.

(٥) انظر: المساعد: ٩٦/٣.

(٦) انظر: شرح الأشموني: ٢٣٢/٣.

(٧) انظر: شرح التصريح: ٢٤١/٢.

(٨) انظر: جمع الهوامع: ٣١٦/٢.

(٩) انظر: شرح السيرافي: ٢٤٩/٣.

تأتي " (١) وقوله — قبل ذلك —: " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال،
وينجزم الجواب بما قبله " (٢).

فهو قد شبه جزم جواب الطلب بجزم جواب الشرط، وذهب إلى أن جزم
جواب الشرط بما قبله، فكذلك المشبه، وهو جواب الطلب.

وأحسب أن ما ذكره ابن الضائع من احتمالين في مذهب سيبويه ليس — في
ظني — بسديد؛ لأن مذهبه الاحتمال الأخير منهما.

٢- نسب ابن الضائع إلى ابن خروف القول بأن الجازم هو الطلب نفسه،
وليس هذا — فيما أحسب — صحيحاً؛ لأن ابن خروف يقول: " كل جواب
يجزم، فلتضمن الكلام معنى الشرط " (٣).

٣- لم أجد — فيما تحت يدي من كتب النحو — نحوياً، نُسب إليه المذهب
الأخير.

٤- يُفرّق ابن عقيل بين القول الأول والثالث بأن الجازم بالتضمنين يجزم بحق
الأصل، لا بالنيابة (١).

الترجيح

أظن أقرب الأقوال الرابع؛ لما يلي:

أ- أن الجزم ثبت لـ "إن" وهذه حجة ذكرها ابن الضائع.

ب- أن القول بالتضمنين ردّ بما يلي:

١- أن تضمين الفعل معنى الحرف، إما غير واقع، أو غير كثير (٢).

٢- أن القول به يقتضي أن يكون العامل جملة، ولا يوجد عامل جملة في

(١) الكتاب: ٩٣/٣.

(٢) السابق: ٦٢/٣.

(٣) شرح الجمل: ٨٦١/٢.

موضع من المواضع^(٣) وقد أشار ابن الضائع إلى الاعتراض.

٣- أن تضمين "أئتني" معنى "إن تأتني" فيه تضمين معنيين، ولا يوجد في لسانهم تضمين لمعنيين^(٤).

ج- أن القول بأن الجازم الطلب نفسه ضعيف؛ لأن الجزم لم يثبت للجمل^(٥) وقد نقله ابن الضائع — في بدء المسألة — عن ابن عصفور.

د- أن القول بأن الجازم الطلب؛ لنيابته عن الشرط ضعيف؛ لأن النائب عن الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط؛ إذ لا تعليق في الطلب، بخلاف الشرط^(٦).

ه- أن القول بأن الجازم لام محذوفة، فيكون تقدير (أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ): أكرمني لأكرمك. ضعيف؛ لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجوز وتكلف، أما التجوز فلأن أمر المتكلم نفسه، إنما هو على سبيل التجوز بتزليل نفسه منزلة الأجنبي.

وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل^(٧).
وبما تقدم يترجح القول الرابع على غيره، وهو مذهب ابن الضائع.

١١٨ - الخلاف في "مهما".

-
- (١) انظر: المساعد: ٩٧/٣.
(٢) انظر: شرح الأشموني: ٢٣٢/٣.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٢/٢ وجمع الهوامع: ٤١٦/٢ وحاشية الصبان على الأشموني: ٢٣٢/٣.
(٤) انظر: جمع الهوامع: ٣١٦/٢—٣١٧ وحاشية الصبان على الأشموني: ٢٣٢/٣.
(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٢/٢.
(٦) انظر: شرح الأشموني: ٢٣٢/٣.
(٧) انظر: شرح الأشموني: ٢٣٢/٣ وجمع الهوامع: ٣١٧/٢ وحاشية الصبان على الأشموني: ٢٣٢/٣.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم الخليل أن "مهـما" مركبة من "ما" زيدت عليها "ما" التي تزداد بعد أدوات الجزاء، كـ "أينما وأيّما" ونحو ذلك، فاستقبحوا "ماما" فأبدلوا الألف هاء، ...

وأجاز سيبويه أن تكون "مهـ" ضُمَّت إليها "ما" ودخلها معنى الجزاء. وزعم الزجاج أنها "مهـ" في معنى "اسكت" لكلام يتكلم به، و"ما" بعدها للمجازاة، وهو مذهب الكوفيين ...

وبلا شك أن "مهـما" تستعمل في مواضع ليس المقصود فيها الأمر بالسكوت، ولو كان ذلك لجاز أن تدخل على "ما" التي بعدها حروف الجر، ولم ينقل إلا أن "مهـما" كلمة واحدة، والأقرب فيها مذهب الخليل؛ لأن معناها معنى "ما"، فالأولى أن تقول: إنها الأصل، وقلبت ألفها، وقد استقرت زيادة "ما" مع أدوات الشرط.

وما قال سيبويه — أيضا — جيد، ركبت مع "ما"، فحكمها حكمها^(١).

ذكر ابن الضائع في "مهـما" ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها مركبة من "ما" الشرطية، و"ما" الزائدة، وهو مذهب الخليل.

وقد اختار ابن الضائع هذا المذهب، وحجته على ذلك أن معنى "مهـما" هو

معنى "ما" الشرطية، وهذا من ابن الضائع قياس شبيه.

الثاني: أنها مركبة من "مهـ" و"ما"، أجاز ذلك سيبويه.

الأخير: أنها مركبة من "مهـ" التي بمعنى "اسكت"، و"ما" للمجازاة، وهو

مذهب الكوفيين والزجاج.

(١) شرح الجمل أ: ٦٩٠/٢ — ٦٩١.

آراء النحويين

اختلف النحويون في "مهمل" من حيث البساطة والتركيب على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها مركبة من "ما" الشرطية و"ما" الزائدة، وهو مذهب الخليل^(١) وسيبويه^(٢) والزجاج^(٣) والسيرافي^(٤) والفارسي^(٥) وابن الشجري^(٦) وابن يعيش^(٧) والرضي^(٨) ونُسب إلى البصريين^(٩). وهو مذهب ابن الضائع.

المذهب الثاني: أنها مركبة من "مه" بمعنى "اسكت"، و"ما" الشرطية، وهو مذهب الأخفش^(١٠) والبغداديين^(١١) والكوفيين^(١) وأجاز هذا المذهب سيبويه^(٢). سيبويه^(٢).

(١) انظر: الكتاب: ٥٩/٣-٦٠ والمقتضب: ٤٧/٢ والأصول: ١٥٩/٢ وإعراب القرآن للنحاس: ١٤٦/٢ والبغداديات: ٣١٣ والعضديات: ٥١ وأما ابن الشجري: ٥٧١/٢ واللباب: ٥٣/٢ وشرح المفصل: ٨/٤ وشرح المقدمة الجزولية: ٥٠٢/٢-٥٠٣ وتكملة شرح التسهيل: ٦٨/٤ وشرح الكافية للرضي: ٨٨/٤ والارتشاف: ١٨٦٣/٤ والجنى الداني: ٦١٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٥٩/٣-٦٠.

(٣) انظر: معاني القرآن: ٣٦٩/٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٨/٣.

(٥) انظر: البغداديات: ٣١٣ والعضديات: ٥٢.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢٤٢/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٨/٤.

(٨) انظر: شرح الكافية: ٨٨/٤.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ٨/٤.

(١٠) انظر: التذييل والتكميل: ١٤٣/٥ اب الارتشاف: ١٨٦٣/٤ والجنى الداني: ٦١٢ والمساعد: ١٣٧/٣.

(١١) انظر: التذييل والتكميل: ١٤٣/٥ اب الارتشاف: ١٨٦٣/٤ والجنى الداني: ٦١٢ والمساعد: ١٣٧/٣.

المذهب الأخير: أنها بسيطة، وليست بمركبة، وهو مذهب ابن عصفور^(٣)
وأبي حيان^(٤) وابن هشام^(٥).

المناقشة

١ - نسب السيرافي^(٦) والرضي^(٧) وأبو حيان^(٨) والمرادي^(٩) وابن عقيل^(١٠) إلى الزجاج القول بأن "مهما" مركبة من "مه" اسم فعل، و"ما" الشرطية، وأحسب أن هذه النسبة على خلاف ما في "معاني القرآن"، فالزجاج يقول: "زعم بعض النحويين أن أصل "مهما": ما ما ...، ولكن أُبدل من الألف الأولى الهاء؛ ليختلف اللفظ، فـ"ما" الأولى هي "ما" الجزاء، و"ما" الثانية هي التي تزداد تأكيداً للجزاء، ودليل النحويين على ذلك أنه ليس شيء من حروف الجزاء إلا و"ما" تزداد فيه ...

قالوا: وجائز أن تكون "مه" بمعنى الكف، ...
والتفسير الأول هو الكلام، وعليه استعمال الناس، ... " (١١).
وأظن قوله يشير إلى اختياره قول الخليل.

(١) انظر: نص ابن الضائع في أول المسألة.

(٢) انظر: الكتاب: ٦٠/٣ والتذييل والتكميل: ١٤٣/٥ اب وشرح الأشموني: ٨/٤.

(٣) انظر: شرح الجمل: ١٩٦/٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ١٤٤/٥ أ والارتشاف: ١٨٦٣/٤.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ٣٣١/١.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٨/٣ أ.

(٧) انظر: شرح الكافية: ٨٨/٤.

(٨) انظر: التذييل والتكميل: ١٤٣/٥ اب والارتشاف: ١٨٦٣/٤.

(٩) انظر: الجنى الداني: ٦١٢.

(١٠) انظر: المساعد: ١٣٧/٣.

(١١) معاني القرآن: ٣٦٩/٢.

٢- لم أجد - في ما تحت يدي من كتب النحو - من نسب المذهب الثاني إلى الكوفيين إلا ابن الضائع.

وأحسب أن نسبته إليهم فيها نظر؛ لأن أحدا من النحويين - الذين اطلعت على كتبهم - لم ينسبه إليهم، سواء كان متقدما، أو متأخرا.

الترجيح

يغلب على ظني أن أقرب الأقوال الأخير؛ لما يلي:

١- أن قول الخليل ضعيف؛ لأنه لم ينطق بهذا الأصل في موضع^(١).

ب- أن قول الأخفش، ومن تبعه ضعيف لثلاثة وجوه:

١- أنه يقتضي أن كل موضع جاءت فيه "مهما" تكون فيه للكف^(٢)، وهو بعيد؛ لأنها قد جاءت لغير هذا المعنى، وقد أشار ابن الضائع إلى هذا في كلامه.

٢- أن "مه" لو كانت اسم فعل، بمعنى "اسكت" لدخلت حروف الجر على "ما"، التي بعدها، ولم ينقل ذلك، وقد أشار إلى هذا ابن الضائع.

٣- لم يجيء في كلام العرب تركيب اسم فعل مع غيره؛ لأنه بمترلة الجملة، والجملة لا تُركَّب^(٣).

ج- أن الأصل عدم التركيب^(٤).

وبهذا يظهر أن أقرب الأقوال الأخير، وهو خلاف اختيار ابن الضائع.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٦/٢ والتذييل والتكميل: ١٤٤/٥ أ.

(٢) انظر: البغداديات: ٣١٣.

(٣) انظر: التذييل والتكميل: ١٤٣/٥ ب.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٦/٢ والتذييل والتكميل: ١٤٤/٥ أ.

١١٩ - الخلاف في جازم جواب الشرط.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واختلفوا في الجواب، فزعم الخليل أنه يُجزم بـ"إن" تأتي" (١)، فظاهر هذا أن العامل في الجواب الحرف والفعل، واحتج له بأن حرفا واحدا، لا يعمل جزمين، كما لا يعمل حرف واحد خفضين، وعامل الخفض أقوى من عامل الجزم.

وزعم ابن عصفور أن العامل فيه الحرف، ولا يلزم قياسه على الخفض؛ لأن حرف الخفض لا يطلب إلا شيئا واحدا، ولما طلب حرف الجزاء شيئين عمل فيهما، كما يعمل الفعل المتعدي... (٢). وهذا الذي زعم ابن عصفور هو مذهب السيرافي (٣)، وإنما نسبته له؛ لاستدلاله.

وقد تقدم غير مرة أن الاختلاف في العوامل اختلاف، لا يرجع إلى المعنى، بل المقصود بنصب العوامل، والنص عليها ضبط القوانين فقط، والأولى في ضبطها — هنا — ما قال سيبويه والخليل، وذلك أن الجواب مرتبط بسببه، وهو الشرط، والسبب هو المؤثر في مسببه، والأولى أن يُنسب هذا التأثير اللفظي — في زعمهم — للمؤثر المعنوي؛ إذ يحصل المقصود، وهو ضبط القوانين" (٤).

ذكر ابن الضائع في جازم الشرط مذهبين:

(١) انظر: الكتاب: ٦٣/٣.

(٢) لم أجد هذا في "شرح الجمل" ولا في "المقرب".

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٩/٣ ب.

(٤) شرح الجمل أ: ٦٩٧/٣ — ٦٩٩.

الأول: أن جازمه الأداة وفعل الشرط، ونسبه إلى الخليل وسيبويه، وحجة الخليل أن حرف الخفض — وهو أقوى من الجازم — لا يعمل خفضين، فكيف يعلم الجازم جزمين؟.

واختاره ابن الضائع، وحجته أنه أولى في ضبط القوانين؛ لأن الجواب مرتبط بسببه "فعل الشرط" والسبب هو المؤثر في المسبب.

الأخير: أن الجازم للجواب هو أداة الشرط، وهو مذهب السيرافي وابن عصفور.

آراء النحويين

اختلف النحويون في جازم جواب الشرط على خمسة مذاهب:

المذهب الأول: أن جازمه الأداة وفعل الشرط، وهو مذهب الخليل^(١) والأخفش^(٢) والمبرد^(٣) والشلوبين^(٤).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن جازم الجواب فعل الشرط، وهو مذهب سيبويه^(٥) وابن مالك^(٦) وابن الناظم^(٧).

المذهب الثالث: والقائلون به — في ظني — طائفتان:

الأولى: أن جازم الجواب الأداة، وهو مذهب السيرافي^(٨) والجزولي^(٩) وابن عصفور^(١٠) والأبدي^(١١) وأبي حيان^(١٢) وعُزّي إلى محققي البصريين^(١٣)

(١) انظر: الكتاب: ٦٣/٣.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٨٧٧/٤ والمساعد: ١٥٣/٣ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٤٨/٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٤٨٤/٢ و٥٠١.

(٥) انظر: الكتاب: ٦٢/٣.

(٦) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٧٩/٤ والمساعد: ١٥٢/٣.

(٧) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٨٠/٤.

(٨) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٩/٣ ب.

(٩) انظر: شرح التذييل والتكميل: ١٥٣/٥ ب والمساعد: ١٥٢/٣ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(١٠) انظر: المقرب: ٢٧٣/١—٢٧٤ و٢٧٧ وشرح الجمل: ١٨٧/٢ مذهب ابن عصفور يُفهم من كتابيه، وليس نسا.

(١١) انظر: شرح التذييل والتكميل: ١٥٣/٥ ب والمساعد: ١٥٢/٣ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(١٢) انظر: الارتشاف: ١٨٧٧/٤.

(١٣) انظر: اللباب: ٥١/٢ والمساعد: ٥٢/٣ وشرح الأشموني: ١١/٤ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

وجمهورهم^(١).

الثانية: جازم الجواب الأداة بوساطة فعل الشرط، وهو مذهب أبي البركات^(٢) وابن يعيش^(٣).

المذهب الرابع: أن جواب الشرط مبني، وهو مذهب المازني^(٤).

المذهب الأخير: أن جازم الجواب الجوار، وهو مذهب الكوفيين^(٥).

المناقشة

١ - نسب أبو حيان^(٦) وابن عقيل^(٧) والأشموني^(٨) والسيوطي^(٩) إلى السيرافي السيرافي أنه عزا إلى سيويوه القول بأن جازم الجواب الأداة. وأظن ذلك بعيداً؛ لأن السيرافي يقول: "وقوله:" وينجزم الجواب بما قبله" (١٠) يجوز أن يكون بجملة ما قبله، وهو "إن" والشرط، ويحتمل أن يكون بـ "إن"

(١) انظر: شرح التصريح: ٢٤٨/٢

(٢) انظر: الإنصاف: ٦٠٨/٢ وأسرار العربية: ١٧٥.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٤٢/٧.

(٤) انظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢ وأسرار العربية: ١٧٣ وشرح المفصل: ٤٢/٧ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤ وشرح التذيل والتكميل: ١٥٣/٥ والمساعد: ١٥٣/٣ وجمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٥) انظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢ وأسرار العربية: ١٧٤ واللباب: ٥١/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٧٩/٤ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤ وشرح التذيل والتكميل: ١٥٣/٥ والارتشاف: ١٨٧٧/٤ والمساعد: ١٥٣/٣ وشرح الأشموني: ١١/٤ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وجمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٦) انظر: شرح التذيل والتكميل: ١٥٣/٥ والارتشاف: ١٨٧٧/٤.

(٧) انظر: المساعد: ١٥٢/٣.

(٨) انظر: شرح الأشموني: ١١/٤.

(٩) انظر: جمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(١٠) الكتاب: ٦٢/٣.

وحدها، والاختيار عندي أن يكون بـ"إن" وحدها"^(١).
 فالسيرا في لم يعز إلى سيبويه أن الجازم "إن" وإنما ذكر أن كلامه يحتمل أمرين،
 ذكرهما، ثم اختار أحدهما، دون أن يعزوه إلى سيبويه.
 ٢ - اختلف النحويون في مذهب سيبويه على ثلاثة أقوال:
 الأول: أن الجازم عنده "إن" وفعل الشرط^(٢)، وهو قول ابن الضائع.
 الثاني: أن جازم جواب الشرط هو فعل الشرط، وهو قول ابن الناظم^(٣).
 الأخير: أن الجازم لجواب الشرط عنده هو الأداة^(٤).
 وقد تقدم أن الأخير عزاه أبو حيان وغيره إلى السيرا في، وتقدم — أيضا —
 ترجيح ردّ هذا، وأن السيرا في لم ينسبه إلى سيبويه.
 ويبقى قولان، وليتضح الأقرب، لا بد من إيراد قول سيبويه: "وينجزم الجواب
 بما قبله".

وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فـ"آتك" انجزمت بـ"إن تأتني"،
 كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر"^(٥).
 فقول سيبويه — عندي — يدل على أن قوله خلاف قول شيخه؛ لأنه أورد
 قوله أولا، ثم أتى بقول شيخه، ولو كان قول سيبويه موافقا لقول شيخه، لم يحتاج
 إلى إبراز قوله، ولاكتفى بذكر قول شيخه.

(١) شرح السيرا في: ٢٢٩/٣ ب.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ١٥٣/٥ ب والارتشاف: ١٨٧٧/٤ والمساعد: ١٥٣/٣ وشرح الأشموني:

١١/٤ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢.

(٣) انظر: تكملة شرح التسهيل: ٨٠/٤—٨١.

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ١٥٣/٥ ب والارتشاف: ١٨٧٧/٤ والمساعد: ١٥٢/٣ وشرح الأشموني:

١١/٤ وجمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٥) الكتاب: ٦٢/٣—٦٣.

ولهذا يظهر أن أقرب الأقوال قول ابن الناظم.

٣- نُسب إلى الأخفش مذهبان:

الأول: أن الجازم لجواب الشرط هو فعل الشرط^(١).

الأخير: أن الجازم له هو الأداة وفعل الشرط^(٢).

ولعل الأقرب أن قول الأخفش الأخير؛ لأن أبا حيان — ونقل عنه السيوطي

— نقل عن الأخفش قوله نصاً: "قال: المجموع هو الطالب، فهو العامل"^(٣).

وهذا المذهب الذي ترجح عندي أنه قول الأخفش نُسب إليه بصيغة

التشكيك عند جميع الذين ذكروه، والمذهب الأول هو المذهب الذي نسبه إليه

الأكثر، كما اتضح من توثيق القولين، والعجب من أبي حيان — رحمه الله — في

نقله نصّ قول الأخفش، ثمّ يذكره بصيغة التشكيك "نُسب".

٤ - مستند المذهب الأول:

١- أن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان الجواب، فلما اقتضياه، عملاً

فيه^(٤).

ب- قياس حرف الجزم على حرف الجر، فكما لا يجز الأخير شيئاً،

(١) انظر: شرح الكافية للرضي: ٩١/٤ والارتشاف: ١٨٧٧/٤ والتذليل والتكميل: ١٥٣/٥

والمساعد: ١٥٢/٣ وشرح الأشموني: ١١/٤ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٢) انظر: التذليل والتكميل: ١٥٣/٥ والارتشاف: ١٨٧٧/٤ والمساعد: ١٥٣/٣ وهمع الهوامع:

٤٦١/٢.

(٣) انظر: التذليل والتكميل: ١٥٣/٥ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٤) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ والإنصاف: ٦٠٧/٢ وشرح المفصل: ٤١/٧—٤٢ وشرح الكافية

للرضي: ٩١/٤ والتذليل والتكميل: ١٥٣/٥.

فحرف الجزم أولى؛ لأنه أضعف منه^(١)، فكان فعل الشرط مقويًا له، وهذه الحجة أشار إليها ابن الضائع.

ج- أن في القول به ضبطا للقوانين، وقد ذكره ابن الضائع.

٥- مستند المذهب الثاني:

أ- أن فعل الشرط يقتضي الجواب، فعمل فيه^(٢).

ب- أن حرف الجزم ضعيف، فلا يعمل في شيئين؛ قياسا على حرف الجر، الذي لا يعمل في شيئين، مع أنه أقوى من الجازم^(٣).

٦- مستند المذهب الثالث:

أ- أن حرف الشرط يقتضي الجواب — كما اقتضى الشرط — والمقتضي هو العامل^(٤).

ب- أن العمل ثبت لها في فعل الشرط^(٥).

٧- مستند المذهب الرابع: أن المضارع أعرب؛ لوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لم يقع هذا الموقع، فيكون مبنيًا^(٦).

(١) انظر: اللباب: ٥١/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٨٠/٤ وشرح الكافية للرضي: ٩١/٤ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٢) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ وشرح المقدمة الجزولية: ٤٨٢/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٨٠/٤ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤ والتذليل والتكميل: ١٥٣/٥ والمساعد: ١٥٢/٣ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٦٠٨/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤.

(٤) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ والإنصاف: ٦٠٨/٢ واللباب: ٥١/٢ وشرح المقدمة الجزولية: ٤٨٢/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩١/٤ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٤٢/٧.

(٦) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ والإنصاف: ٦٠٩/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤ والمساعد: ١٥٣/٣ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

٨- مستند المذهب الأخير:

١- سماعه في الجر كقولهم: هذا جحر ضبٌ خَرِبٌ^(١) وقاسوا عليه الجزم^(٢).

ب- أن جواب الشرط مجاور للشرط^(٣) وحرف الشرط ضعيف، لا يعمل في فعلين، والفعل لا يعمل في الفعل، فلم يبق إلا القول بالجوار^(٤).

الترجيح

أظن أن أقرب الأقوال الثالث، وأحسبه غير محتاج إلى زيادة أبي البركات وابن يعيش بأن العامل الأداة بوساطة فعل الشرط، ويدل لذلك ما يلي:

١- أن الأداة اقتضت الفعلين، فعملت فيهما.

ب- أن قولهم: إن الجازم ضعيف، قياسا على حرف الجر، ليس بسديد؛ لأن المقيس والمقيس عليه مختلفان في صفة جوهرية، هي أن الجازم اقتضى الفعلين، أما حرف الجر، فلا يقتضي إلا شيئا واحدا^(٥).

ج- أن جعل العامل الأداة مع فعل الشرط ضعيف؛ لأمرين:

١- أن الأصل في الفعل ألا يكون عاملا^(٦).

٢- أن العامل المركب من أمرين، لا يجوز انفصاليهما، ولا حذف أحدهما.

وانفصال أداة الشرط عن فعله جائز، فيقال: إن زيدا تكرم يكرمك.

وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة^(١)، كقول الشاعر^(٢):

(١) انظر: الكتاب: ٤٣٦/١ والإنصاف: ٦٠٧/٢.

(٢) انظر: شرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢ وأسرار العربية: ١٧٤.

(٤) انظر: الباب: ٥١/٢.

(٥) انظر: حاشية شرح المقدمة الجزولية: ٤٨٤/٢.

(٦) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ والإنصاف: ٦٠٨/٢ والباب: ٥٢/٢ وشرح المفصل: ٤٢/٧.

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقُكُ الْحُسَامُ

د- أن جعل العامل فعل الشرط ضعيف؛ لأن الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل. (٣)

ه- أن جعل الجواب مبنياً ضعيفاً؛ لأمرين:

- ١- أن وقوعه موقع الاسم هو سبب رفعه، وليس سبب إعرابه (٤).
- ٢- لو صحّ ما قال المازني لوجب البناء؛ لدخول النواصب وبقية الجوازم؛ لأن الأسماء لا تقع بعدها (٥).
- و- أن القول بالجوار ضعيف؛ لما يلي:
 - ١- أن الحمل على الجوار شاذ (٦).
 - ٢- أن الجر على الجوار غير واجب، وجزم الجواب واجب (٧).
 - ٣- أن الجر على الجوار لا يجوز إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون

(١) انظر: شرح التسهيل: ٨٠/٤ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه: ١٤٧ لكن بلفظ:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِأَهْلٍ وَإِلَّا شَقَّ مَفْرَقُكُ الْحُسَامُ

وشرح التصريح: ٢٥٢/٢ وشرح شواهد المغني: ٧٦٧/٢ والخزانة: ١٥١/٢ والدرر: ١٩١/٢ والمعجم المفصل: ٨٤٨/٢.

وبلا نسبة في الإنصاف: ٧٢/١ والمقرب: ٢٧٦/١ وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: ٣٦٩/١ ووصف المباني: ١٠٦ ومغني اللبيب: ٦٤٧/٢ وأوضح المسالك: ٢١٥/٤ وهمع الهوامع: ٤٦٤/٢.

(٣) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ والإنصاف: ٦٠٨/٢ واللباب: ٥٢/٢ وشرح المفصل: ٤٢/٧ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٤) انظر: أسرار العربية: ١٧٥.

(٥) انظر: الإنصاف: ٦٠٩/٢ وأسرار العربية: ١٧٥.

(٦) انظر: السابق: ٦١٥/٢ واللباب: ٥٢/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤.

(٧) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٧٩/٤.

مع الاتصال والانفصال^(١).

وبما تقدم يظهر أن الأقرب أن الجازم هو الأداة، وليس ما ذهب إليه ابن الضائع.

١٢٠ - الخلاف في "إذا" الفجائية.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وفي "إذا" خلاف، فمنهم من زعم أنها ظرفُ زمان، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر، أي: خرجت فإذا زيدٌ حاضرٌ. ومنهم من زعم أنها ظرفُ مكان، أي: خرجت ففي ذلك المكان زيدٌ، فهي خبر لمبتدأ، ولا يحتاج لحذف الخبر، ويقوي ذلك انتصاب الحال بعدها، تقول: خرجت فإذا زيدٌ جالسا، فلولا أن "إذا" خبر لم ينتصب الحال بعدها، بل كان يرتفع على أنه خبر.

وكان الأستاذ أبو علي — رحمه الله — يزعم أنها حرف لمعنى المفاجأة، قال: "ويدل على ذلك كسر همز "إن" بعدها، كقوله^(٢):

وكنْتُ أرى زيدا، كما قيلَ سيِّداً إذا إنَّه عبْدُ القفا واللّهازمِ
فلو كانت ظرفاً، لم يبق لها عامل؛ لأن ما بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها.

(١) انظر: السابق: ٧٩/٤ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤ وحاشية الصبان على الأشموني: ١١/٤ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢.

(٢) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في الكتاب: ١٤٤/٣ والمقتضب: ٣٥٠/٢ والخصائص: ٣٩٩/٢ وشرح المفصل: ٩٧/٤ وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت: ٢٢٨/٢ والجنى الداني: ٣٧٨ وأوضح المسالك: ٣٣٨/١ وشرح التصريح: ٢١٨/١ وجمع الهوامع: ٤٤١/١ والخزانة: ٢٦٥/١٠ والدرر: ٢٩١/١ والمعجم المفصل: ٩٢٨/٢.

وقد يقال: يعمل فيها المعنى، ويجوز في الظرف أن يقدم حيث لا يجوز أن يتقدم غيره؛ ألا ترى إلى قوله — تعالى — {وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} ^(١) و{إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ} ^(٢) وما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلها ^(٣).

ذكر ابن الضائع في "إذا" ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها ظرف زمان.

الثاني: أنها ظرف مكان، ومال إليه ابن الضائع، وأيده بنصب الحال بعدها.

الأخير: أنها حرف، ونسبه إلى الشلوبين، وحجته كسر "إن" بعدها.

آراء النحويين

اختلف النحويون في "إذا" على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها ظرف زمان، وهو مذهب سيبويه ^(٤) والرياشي ^(٥)

والزجاج ^(٦) والزمخشري ^(٧) وابن طاهر ^(٨) وابن خروف ^(٩) والشلوبين ^(١٠).

(١) سبق تخريج الآية، وهي من سورة يوسف: ٢٠.

(٢) سبق تخريج الآية في: ٥١ المسألة (٦).

(٣) شرح الجمل أ: ٧١١/٢—٧١٢.

(٤) انظر: ٢٣٢/٤ و٦٠/٣.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ والمساعد: ٥١١/١ وجمع الهوامع: ١٣٤.

والرياشي هو العباس بن الفرّج، أبو الفضل الرياشي، أخذ عن الأصمعي، وقرأ على المازني كتاب سيبويه، قتله الزنج بالبصرة، لما دخلوها سنة سبع وخمسين ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ١٥٨ وبغية الوعاة: ٢٧/٢.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ١٩٣/٥ والنكت: ١١٣٠/٢ وشرح التسهيل: ٢١٤/٢ وشرح الكافية

للرضي: ٢٧٣/١ والجنى الداني: ٣٧٤ ومغني اللبيب: ٨٧/١ والارتشاف: ١٤١٢/٣ والمساعد: ٥١١/١ وجمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٧) انظر: الكشف: ٤٣٩/٢ والمفصل: ١٧٠—١٧١.

(٨) انظر: الارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ وجمع الهوامع: ١٣٤/٢.

المذهب الثاني: أنما ظرف مكان، وهو مذهب المبرد^(٣) وأبي بكر بن الخياط^(٤) والفارسي^(٥) وابن جني^(٦) وابن الشجري^(٧).

وهو المذهب الذي مال إليه ابن الضائع.

المذهب الأخير: أنما حرف، وهو مذهب الأخفش^(٨) وابن برّي^(٩) والشلوبين في أحد قوليه^(١٠) وابن مالك^(١) والمالقي^(٢) والمرادي^(٣) وابن هشام^(٤)

(١) انظر: شرح الجمل: ٣٧٤/١ والارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٢ والارتشاف: ١٤١٢/٣ والمساعد: ٥١١/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢ ولم أجد رأيه في كتابيه "التوطئة"، و"شرح المقدمة الجزولية"، فلعله في غيرهما.

(٣) انظر: المقتضب: ١٧٨/٣ و٥٦/٢ مع حاشية عزيمة في ٥٧/٢ وشرح السيرافي: ١٩٣/٥ والنكت: ١١٣٠/٢ وشرح التسهيل: ٢١٤/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٧٣/١ والارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ ومغني اللبيب: ٨٧/١ والمساعد: ٥١١/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٤١٢/٣ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

وأبو بكر هو محمد بن أحمد، أخذ عنه الزجاجي والفارسي، من تصانيفه: معاني القرآن، النحو الكبير وغيرهما، مات سنة عشرين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٩٣ وبغية الوعاة: ٤٨/١.

(٥) انظر: المسائل العسكرية: ٨٦ والارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ والمساعد: ٥١١/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ والمساعد: ٥١١/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٤٩/١ و٨٤/٢.

(٨) انظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٢ والارتشاف: ١٤١٣/٣ والجنى الداني: ٣٧٥ ومغني اللبيب: ٨٧/١ والمساعد: ٥١٠/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٧٤/١.

عبدالله بن بري بن عبدالجبار، أبو محمد المصري الدار، ومن تصانيفه: حواشٍ على الصحاح، وحواشي على درة الغواص، مات سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٦١ وبغية الوعاة: ٣٤/٢.

(١٠) انظر: الارتشاف: ١٤١٣/٣ والجنى الداني: ٣٧٥.

هشام^(٤) وابن عقيل^(٥) والسيوطي^(٦) وهو مذهب الكوفيين^(٧).

المناقشة

١ - **مستند المذهب الأول:** أن فيه إبقاءً لها على ما استقرَّ لها^(٨) في غير

المفاجأة.

٢ - مستند المذهب الثاني:

١- أنها تقع خبراً عن الجثة^(٩) نحو: خرجت فإذا زيد.

ب- انتصاب الحال بعدها^(١٠) في نحو: خرجت فإذا زيدٌ جالسا، وقد

أورد هذه الحجة ابن الضائع؛ لأنها لو لم تكن خبراً، لوجب أن تكون الحال هي الخبر.

٣ - مستند المذهب الثالث:

١- كسر همزة "إن" بعدها، فلو كانت ظرفاً، لم يكن لها عامل؛ لأن ما

بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها^(١١)، وهذه الحجة أوردها ابن الضائع.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٢.

(٢) انظر: رصف المباني: ٦١.

(٣) انظر: الجنى الداني: ٣٧٣.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٨٧/١.

(٥) انظر: المساعد: ٥١٠/١.

(٦) انظر: همع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٤١٣/٣ والجنى الداني: ٣٧٥ والمساعد: ٥١٠/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٨) انظر: المساعد: ٥١١/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢ والجنى الداني: ٣٦٧.

(٩) انظر: الجنى الداني: ٣٧٤.

(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨٤/٢.

(١١) انظر: شرح التسهيل: ٢١٥/٢ والجنى الداني: ٣٧٨ ومغني اللبيب: ٨٧/١ والمساعد: ٥١٠/١

وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

ب- لو كانت ظرفاً، لوجب اقترانها بالفاء، إذا كانت صدر جملة الجواب، فإن ذلك لازم نحو: إن تقم فحينئذ أقوم^(١).

د- لو كانت ظرفاً، لم تربط جملة الشرط والجزاء^(٢)، كما في قوله — تعالى— {وَإِنْ نُصِبَهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}^(٣).

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال الأخير؛ لما يلي:

ا- أن هناك فرقاً بين "إذا" الشرطية، و"إذا" الفجائية^(٤)، مما يضعف حجة حجة المذهب الأول في محاولة طرد الحكم، وعدم التفريق بينهما في أمر الظرفية.

ب- أن جعلها ظرف زمان، يؤدي إلى الإخبار بظرف الزمان عن الجثة، وهو ممتنع^(٥).

ج- أن محاولة ابن الضائع دفع حجة القائلين بالحرفية فيها ضعف من وجهين:

١- أن لهم حجة أخرى غير كسر الهمزة.

٢- أن دفاعه يستقيم على الإقرار بأن الأصل في الفجائية الظرفية المكانية، وهو منازع فيه، فهو منه احتجاج في موطن التراجع.

وبهذا يظهر أن أقرب الأقوال الأخير، وهو قول، لم يختره ابن الضائع.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٢-٢١٥.

(٢) انظر: السابق: ٢١٤/٢.

(٣) سورة الروم: ٣٦ وأولها {وَإِذَا أَدْفَنَّا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا}.

(٤) انظر: الجنى الداني: ٣٧٣.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٧٣/١ ومغني اللبيب: ٨٧/١ والمساعد: ٥١١/١.

باب: الإخبار بالذي.

١٢١ - الخلاف في الإخبار عن المفعول معه.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن ابن عصفور منع الإخبار عن المفعول معه، ... (١)
قلت: لا يمتنع عندي أن يقال في "قمت وزيدا": الذي قمت وإياه زيد.
كذا تقول: الذي قمتُ معه زيدٌ، فليس "زيد" في حين رفعه مفعولا معه، بل
يرتفع المفعول معه، والمعنى باقٍ.
...، وأما المفعول معه، فلا إشكال عندي في جواز الإخبار عنه، ومنعه غلط
بين" (٢).

ذكر ابن الضائع في الإخبار عن المفعول معه مذهبين:
الأول: أن الإخبار عنه لا يجوز، وهو مذهب ابن عصفور.
الأخير: أن الإخبار عنه جائز، وهو اختيار ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحويون في الإخبار عن المفعول معه على مذهبين:
المذهب الأول: أن الإخبار عنه لا يجوز، وهو مذهب أبي الحسن
الأخفش (٣) وابن عصفور (٤).

(١) انظر: شرح الجمل: ٥٠٨/٢.

(٢) شرح الجمل ب: ٢٨٧/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٠٨/٢ والارتشاف: ١٠٦٥/٣.

(٤) انظر: السابق: ٥٠٨/٢.

المذهب الأخير: أن الإخبار عنه جائز، وهو مذهب أبي حيان^(١) والسيوطي^(٢).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المنافشة

- ١ - الإخبار بـ "الذي" يتطلب الأمور التالية^(٣):
 - أ- الابتداء بموصول مطابق للاسم الذي يُراد الإخبار عنه.
 - ب- وضع الاسم المخبر عنه آخر الكلام.
 - ج- رفعه على أنه خبر للموصول الذي بدأت به الكلام.
 - د- أن تجعل في مكان الاسم المخبر عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه.

٢ - **مستند المذهب الأول:** أن الإخبار عنه يُغيّره عن حاله؛ لأن الواو التي لا يُعرف المفعول معه إلا باقتراحها به، ستدخل على الضمير، لا على المفعول معه. وبيان ذلك أنك لو أردت الإخبار عن "قمتُ وزيدا" قلت: الذي قمت وإياه زيد^(٤).

الترجيح

- أحسب أن أقرب القولين الأخير؛ لما يلي:
- ١- أن التغيير يكون في كل اسم، أُريد الإخبار عنه^(١).

(١) انظر: همع الموامع: ٢١٥/٣.

(٢) انظر: السابق: ٢١٥/٣.

(٣) انظر: المفصل: ١٤٥ وشرح المفصل: ١٥٦/٣ وشرح الكافية للرضي: ٢٩/٣ وأوضح المسالك:

٢٣٨/٤ والمساعد: ٢٧٨/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٥٠٨/٢.

ب- أن الباب قائم — أصلا — على نقل المخبر عنه من حاله إلى حال أخرى، ومع ذلك فمعنى المعية باقٍ، وإن ارتفع المفعول معه، وهذه حجة ذكرها ابن الضائع.
وبما تقدم يظهر أن أقرب القولين الأخير، وهو اختيار ابن الضائع.

١٢٢ - الخلاف في الإخبار عن المفعول له.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإن قيل: فعلى هذا يمكن أن يقال: يجوز في المفعول له، فتقول في "قمتُ إجلالا لزيد": الذي قمتُ له إجلالُ زيد.
قلت: وليس هذا بعيد — أيضا — لكن من شرط الإخبار وصورته إعراب المضمَر كإعراب المخبر عنه، ولا يجوز أن تقول: الذي قمتُ إياه إجلالا لزيد، فيجوز الإخبار عن المفعول له، إذا أضمر بحرف جر"^(٢).
اختار ابن الضائع جواز الإخبار عن المفعول له.

آراء النحويين

اختلف النحويون في الإخبار عن المفعول له على مذهبين:
المذهب الأول: أن الإخبار عنه لا يجوز، وهو مذهب ابن عصفور^(٣).
المذهب الأخير: أن الإخبار عنه جائز، وهو مذهب الرضي^(٤) والسيوطي^(١).

(١) انظر: همع الهوامع: ٢١٥/٣.

(٢) شرح الجمل ب: ٢٨٧/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٥٠٩/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية: ٣٨/٣.

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المنافشة

- ١ - مما يُستغرب أن ابن الضائع أشار إلى ابن عصفور عند الإخبار عن المفعول معه، وأهمل ذكره عند الحديث عن المفعول له، مع أنه القائل بمنع الإخبار معهما.
- ٢ - **مستند المذهب الأول**: أن الإخبار عنه يُغيّر حاله؛ لأنه سيكون ضميراً، بعد أن كان اسماً ظاهراً، ومرفوعاً بعد أن كان منصوباً^(٢).
- ٣ - **مستند المذهب الأخير**: أن المفعول له بعد الإخبار عنه لا ينتقل عن جميع أحواله، ألا ترى أن اللام تظل لازمة لضمير المخبر عنه^(٣) وقد أشار إليه ابن الضائع.

الترجيح

- أحسب أن أقرب القولين الأخير، لما يلي:
- ١- أن التغيير في كل اسم أُخبر عنه^(٤).
 - ب- أن الباب قائم — أصلاً — على نقل المخبر عنه من حاله إلى حال أخرى، فالاعتراض بالانتقال غير مقبول؛ لأن الانتقال أصل الباب، وهي حجة ذكرها ابن الضائع بمعناها في المسألة السابقة، وهي الإخبار عن المفعول معه.
- وبما تقدم يظهر أن أقرب القولين ما ذهب إليه ابن الضائع.

(١) انظر: همع الهوامع: ٢١٥/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٠٨/٢.

(٣) انظر: السابق: ٥٠٨/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع: ٢١٥/٣.

باب: العدد.

١٢٣ - الخلاف في قوله — تعالى— {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ
سِنِينَ}.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن هذا — أي: من الثلاثة إلى العشرة — والمائة والألف مما يجب تفسيره بجمع مخفوض، أو مفرد مخفوض، يجوز أن يثبت فيه التنوين أو النون، فينصب مفسرها، فتقول: ثلاثة أثواباً، مائتان عبداً، ونحوهما؛ لكن قلماً يجيء هذا إلا في ضرورة الشعر، وعليه أنشدوا^(١):

إذا عاشَ الفتي مائتينِ عاماً فقد أودى المروءة والفتاء

فأثبت النون في "مائتين" ونصب "عاماً"، وعليه حمل الفراء قراءة {ثلاثمائة

(١) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع الفزاري أو ليزيد بن ضبة في الكتاب: ٢٠٨/١ و١٦٢/٢ وللأول في الأصول: ٣١٢/١ والحلل: ٥٧ وشرح المفصل: ٢٣/٦—٢٤ وشرح الكافية الشافية: ١٦٦٧/٣ وشرح التصريح: ٢٧٣/٢ والخزانة: ٣٨١/٧ و٣٧٩، الدرر: ٥٣٤/١ والمعجم المفصل: ١٣/١.

وبلا نسبة في المقتضب: ١٦٦/٢ ومجالس ثعلب: ٢٧٥/١ والجمل: ٢٤٢ والمقتصد: ٧٣٤/٢ والمفصل: ٢١٤ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٦/٢ والمقرب: ٣٠٦/١ وشرح الكافية للرضي: ٣٠٥/٣ وأوضح المسالك: ٢٥٥/٤ والمساعد: ٧٠/٢ وجمع الهوامع: ٢٧٢/٢. وفي البيت اختلاف في كلمة "المروءة" فمرة "المسرة" وأخرى "اللداذة".

والشاعر هو الربيع بن ضبع الفزاري، شاعر جاهلي من المعمرين، أدرك الإسلام، واختلف في إسلامه. انظر: الخزانة: ٣٨٣/٧—٣٨٤ والأعلام: ١٥/٣.

سِنين} (١) بالتنوين، "سنين" عنده تمييز للمائة.

والوجه أن يكون بدلا من "ثلاث"؛ لأن مثل هذا — وهو ثبات التنوين أو النون في "مائتين" ونصب التمييز — لم يأت إلا في ضرورة الشعر. — أيضا — ففيه جمع تمييز المائة، ولم يأت، فلا يُحمل عليه، ما وُجد مندوحة عنه؛ لكن يقوي مذهب الفراء قراءة حذف التنوين (٢)، ولا يمكن أن يكون إلا تمييزا، فإذا ثبت في هذه القراءة أنه تمييز، فالأولى حمل الأخرى عليها. فيقال: لو اختلف المعنى في حمله على البدل، وحمله على التمييز، وقد ثبت التمييز في قراءة نصا، لكان حمل القراءة الأخرى على ما قد ثبت، وهو التمييز أولى، أمّا والمعنى متفق، فالأولى ألاّ تحمل القراءتان على الشذوذ، حتى تكون هذه الآية لم تأت على فصيح الكلام أصلا، فلذلك الأولى مع التنوين البدل، فقلّما ورد في القرآن اتفاق على وجه ضعيف (٣).

ذكر ابن الضائع في القراءة مذهبين:

الأول: أن "سنين" تمييز، وهو مذهب الفراء، وقواه ابن الضائع بقراءة حذف التنوين.

الأخير: أن "سنين" بدل من "ثلاث" وهو مذهب ابن الضائع، وحجته أمران:

أ- أن ثبات التنوين في "مائتين" ونصب التمييز، لم يأت إلا في الضرورة.

ب- أن مجيء تمييز "مائة" جمعا، لم يأت، فلا يحمل عليه.

(١) سورة الكهف: ٢٥ والآية بتمامها {ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا} وهي بتنوين (مائة) قراءة ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبي عمرو ونافع وأبي جعفر ويعقوب. انظر: الإقناع ٦٨٩/٢ والنشر: ٣١٠/٢.

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وحلف. انظر: الإقناع: ٦٨٩/٢ والنشر: ٣١٠/٢.

(٣) شرح الجمل أ: ٣١٩/٢ — ٣٢٠.

آراء النحويين

اختلف النحويون في تخريج هذه القراءة على مذهبين:

المذهب الأول: أن "سنين" تمييز، وهو مذهب الفراء^(١).

المذهب الأخير: أن "سنين" بدل من "ثلاث"، وهو مذهب الأخفش^(٢)

والمبرد^(٣) والزجاج^(٤) وابن النحاس^(٥) والفراسي^(٦) وابن يعيش^(٧) وابن
الحاجب^(٨) والرضي^(٩) وأبي حيان^(١٠).

المناقشة

١ - نسب ابن الضائع إلى الفراء القول بأن "سنين" تمييز، وكان الفراء لم يذكر إلا هذا الوجه في تخريج القراءة، والذي يدل عليه كلام الفراء غير ذلك، فهو يقول: "وقد قرأ كثير من القراء {ثلاثمائة سنين} يريدون: لبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، فينصبونها بالفعل.

ومن العرب من يضع السنين موضع "سنة" فهي حينئذ في موضع خفض، لمن أضاف، ومن نون على هذا المعنى يريد الإضافة نصب "السنين" بالتفسير

(١) انظر: معاني القرآن: ١٣٨/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن: ٣٩٥/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ١٦٨/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٨/٣.

(٥) انظر: إعراب القرآن: ٤٥٣/٢.

(٦) انظر: الحجة للقراء السبعة: ١٣٦/٥.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٢٥/٦.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦١١/١.

(٩) انظر: شرح الكافية: ٣٠٥/٣.

(١٠) انظر: الارتشاف: ١٦٣٦/٤.

للعدد " (١) .

فالفراء في كلامه خرّج القراءة على وجهين:

الأول: أن يكون التقدير: لبثوا سنين ثلاثمائة، فتكون "سنين" مفعولا به،
و"ثلاثمائة" بدلا (٢).

الأخير: أن تكون "سنين" تمييز.

والوجه الأول أولى عنده؛ لأنه أوردته أولا، ولأنه ذكر أن حجة الأخير عن
بعض العرب.

فغاية ما يفيد كلام الفراء جواز التخريجين.

٢ - مستند المذهب الأخير:

أ- أن "المائة" يلزم أن تكون غير منوّنة، ولم تأت منوّنة، منصوبا ما بعدها
إلا في الشعر (٣).

ب- أن جعل "سنين" تمييز، يلزم منه محذور آخر غير الأول، وهو مجيء
تمييز "المائة" جمعا، ولم يأت إلا مفردا (٤).

الترجيح

أقرب الأقوال الأخير؛ لما يلي:

(١) معاني القرآن: ١٣٨/٢.

(٢) انظر: إعراب القراء السبع لابن خالويه: ٣٨٩/١.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٠٨/١ والأصول: ٣١٢/١ والإيضاح في شرح المفصل: ٦١١/١ والتوطئة:
٢٨١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٦/٢ والمقرب: ٣٠٦/١ وشرح الكافية الشافية: ١٦٦٧/٣
وشرح الكافية للرضي: ٣٠٥/٣ والارتشاف: ٧٤٥/٢ وشرح الأشموني: ٤٨/٤ وهمع الهوامع:
٢٧٢/٢

(٤) انظر: الكتاب: ٢٠٩/١ والإيضاح: ١٨٢-١٨٣ والمفصل: ٢١٣-٢١٤ والإيضاح في شرح
المفصل: ٦١٠/١ وشرح الكافية للرضي: ٣٠٥/٣ وهمع الهوامع: ٢٧٢/٢.

١- أن القول به ينأى بقراءة متواترة — هي قراءة الجماعة — عن مخالفة قاعدتين، إحداهما ثبات تنوين "المائة"، ونصب ما بعدها، والأخرى مجيء التمييز جمعاً^(١).

ب- أن المعنى لا يختلف، لو حُمل على البدل، فلا حاجة لحمل القراءة على وجهين، أحدهما شاذ، والآخر خلاف القياس. وبهذا يظهر أن أقرب القولين الأخير، وهو القول الذي اختاره ابن الضائع.

١٢٤ - الخلاف في تذكير العدد أو تأنيثه مع الجمع.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وكذلك إن كان جمعاً مما لا يكون في الأكثر إلا للمؤنث، والواحد مذكر، ك: حَمَامَات، فمذهب البصريين: ثلاثة حَمَامَات؛ لأن الواحد مذكر.

وقال الكوفيون: ثلاث حَمَامَات، رعيّاً للفظ الجمع. والأقيس الأول؛ لأن الجموع كلّها مؤنثة، فلو لم يُرَاعَ الواحد لكان كلّ عدد يفسر بجمع عددا مؤنثاً"^(٢).

ذكر ابن الضائع في الجمع الذي يكون في الأكثر للمؤنث، وواحد مذكر مذهبين:

الأول: أن المراعى فيه هو المفرد، وهو مذهب البصريين، واختيار ابن الضائع، وحقته أن عدم اعتبار المفرد تدفع إلى تأنيث كل عدد يُفسر بجمع؛ لأن الجموع كلها مؤنثة.

(١) انظر: الكتاب: ٢٠٩/١ والإيضاح: ١٨٢ والارتشاف: ٧٤٥/٢.

(٢) شرح الجمل أ: ٣٣١/٢—٣٣٢.

الأخير: أن المراعى فيه هو لفظ الجمع، وهو مذهب الكوفيين.

آراء النحويين

اختلف النحويون في تذكير العدد وتأنيثه مع الجمع على مذهبين:

المذهب الأول: أن يراعى مفرد الجمع، وهو مذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والصيمري^(٤) وابن يعيش^(٥) وابن عصفور^(٦) وابن مالك^(٧) والرضي^(٨) وأبي حيان^(٩) وابن هشام^(١٠) وابن عقيل^(١١) والأشثوني^(١٢) والسيوطي^(١٣).

المذهب الأخير: أن يراعى الجمع نفسه، وهو مذهب الكوفيين^(١٤) والبغداديين^(١٥) والكسائي^(١).

(١) انظر: الكتاب: ٥٦٣/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ١٨٥/٢.

(٣) انظر: الأصول: ٤٢٨/٢.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٤٨٨/١.

(٥) انظر: شرح المفصل: ١٩/٦.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٤٣/٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٨/٢.

(٨) انظر: شرح الكافية: ٢٩١/٣.

(٩) انظر: الارتشاف: ٧١٥/٢.

(١٠) انظر: أوضح المسالك: ٢٥٠/٤.

(١١) انظر: المساعد: ٧٤٠/٢.

(١٢) انظر: شرح الأشثوني: ٤٤/٤.

(١٣) انظر: همع الهوامع: ٢١٩/٣.

(١٤) نسب المذهب إليهم ابن الضائع في نضه في صدر المسألة.

(١٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣/٢ والارتشاف: ٧٥١/٢ وأوضح المسالك: ٢٥٠/٤.

وشرح الأشثوني: ٤٤/٤ وشرح التصريح: ٢٧١/٢ وهمع الهوامع: ٢١٩/٣.

المناقشة

- ١ - نسب ابن الضائع المذهب إلى الكوفيين، ونسبه غيره إلى البغداديين. وأحسب أن الأمر يسير؛ لأن الكسائي إمام الكوفة قائل به، ولأن البغداديين أخذوه عن الكوفيين.
- ٢ - قال الدنوشري عن مذهب البغداديين والكسائي: "والظاهر أنهم لا يعنون مراعاة الجمع، بل يجوزون مراعاة المفرد - أيضا -" (٢).
- وأحسب أن الأمر على خلاف ما ذهب إليه، لما يلي:
- ١- أن أبا حيان نقل عن الكسائي قوله: "تقول: مررت بثلاث حمامات، ورأيت ثلاث سجلات، بغير هاء" (٣).
- ب- أن قوله يصطدم بنقل النحويين، الذين لم يلمحوا لما ذكره.

الترجيح

- أحسب الراجح الأخذ بجواز الوجهين معا؛ لما يلي:
- ١- أن السماع بهذا جاء عن العرب، فقالوا: لي حماماتٌ ثلاثة (٤)،

(١) انظر: الارتشاف: ٧٥١/٢ والأشموني: ٤٤/٤ وشرح التصريح: ٢٧١/٢ وجمع الهوامع: ٢١٩/٣.

(٢) انظر: حاشية يس على شرح التصريح: ٢٧١/٢ وأخذ به محيي الدين عبد الحميد في عدة السالك تحقيق أوضح المسالك: ٢٥٠/٤ لكنه جزم بما ترجح عند الدنوشري، فقال: "فأجازوا مراعاة حال أيهما شئت".

والدنوشري هو عبدالله بن عبدالرحمن، فقيه مصري، من تصانيفه: حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد، كانت وفاته سنة ألف وخمس وعشرين. انظر: الأعلام: ٩٧/٤.

(٣) انظر: الارتشاف: ٧٥١/٢.

والسَّجَل: كتاب العهد ونحوه، القاموس: ١٣٠٩ مادة (السَّجَل).

(٤) جمع حمام، وهو مذكر. انظر: لسان العرب: ١٥٤/١٢ والقاموس المحيط: ١٤١٨ مادة (حم).

والطلحاتُ الثلاثة^(١).

وقالوا — فيما حكاه الكسائي، وقد تقدّم تخريجه —: مررت بثلاثِ سِجَلاتٍ،
ومررت بثلاثِ حَمّاماتٍ.

فالأول دليل مذهب البصريين، والأخير حجة مذهب الكوفيين.

ويزيد مذهب الكوفيين قوّة أنّ ما احتج به البصريون يجوز فيه التأنيث
وعدمه؛ لأنه قد تقرّر أنّ المعدود — إذا تأخّر — جاز تأنيث العدد وتذكيره^(٢).

ب- أنّ ما احتج به ابن الضائع على الكوفيين، وهو أنّ الأمر لو كان
على ما يقولونه به، وهو مراعاة اللفظ، لجاء العدد مع الجمع مؤنثاً؛ لأن كل جمع
مؤنث، ليس — في ظني — حجة مقبولة في ردّ مذهبهم، وقد صحّ السماع به.

وبما تقدم يظهر أن الأقرب هو إجازة المذهبين، وبذلك يكون ما ذهب إليه
ابن الضائع أحد الوجهين الجائزين.

(١) انظر: المخصص: ١١٨/١٧ وشرح التصريح: ٢٧١/٢.

(٢) انظر: النحو الوافي: ٥٣٧/٤—٥٣٨ ولم أجد بعد بحث في كتب المتقدمين، من نصّ على هذه
القاعدة.

باب: الحكاية.

١٢٥ - الخلاف في المفرد الواقع بعد القول، إذا كان اسماً للجمله.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإن وقع بعد القول مفرد ...

فإن لم يكن في تقدير جملة، فإن كان مصدراً، للقول عمل فيه، وكذلك إن لم يكن مصدراً، وكان اسماً للجمله، كـ(الحق والباطل) عمل فيه القول — أيضاً. واختلف في نصبه، فقيل: هو صفة لمصدر، فإذا قلت: قلت الحق، فتقديره: قلت القول الحق.

وقيل: لا يجوز؛ لأن "الحق" اسم جامد، والوصف بالجامد لا ينقاس، ...، فالأولى أن يكون مفعولاً صحيحاً؛ لأن "الحق" المقول، فهو مفعول به صحيح^(١).

ذكر ابن الضائع في المفرد — إذا كان اسماً للجمله — وليس بمصدر للقول مذهبين:

الأول: أن المفرد صفة لمصدر محذوف.

الأخير: أن المفرد مفعول به للقول، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحويون في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: أن المفرد صفة لمصدر محذوف، فإذا قلت: قال الناصح

الحق، فهو عندهم صفة لمحذوف، تقديره: قال القول الحق، وهو مذهب

(١) شرح الجمل ب: ٢/٢-٣.

السيرافي^(١) والأعلم^(٢).

المذهب الأخير: أن المفرد مفعول به، وهو مذهب ابن عصفور^(٣).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

الترجيح

أحسب أن المذهب الأخير أولى؛ لما يلي:

أ- أن الوصف بالمصدر لا ينقاس^(٤) وقد أشار ابن الضائع إلى هذه

الحجة.

ب- أن القول الأول قائم على تقدير محذوف، والأصل عدم التقدير؛

خاصة إذا كان هناك ما يُضعّفه، وهو عدم قياس الوصف بالمصدر.

وبما تقدم يظهر أن أرجح القولين ما ذهب إليه ابن الضائع.

١٢٦ - الخلاف في: أنت تقول: زيد منطلق.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم أن في الفصل خلافا^(٥)، وهو: أنت تقول: زيد

منطلق.

(١) انظر: شرح السيرافي: ٢٣٢/١.

(٢) انظر: النكت: ٢٥٤/١.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٤٦٢/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٢/٢ وأوضح المسالك: ٣١٢/٣ والوصف بالمصدر اتفق

النحويون بصريهم وكوفيهم على تأويله وحمله على غير ظاهره، كما في الارتشاف: ١٩١٩/٤.

(٥) انظر: إصلاح الخلل: ٣٦٧.

وجهُ قول من لم يلتفت [إلى] ^(١) هذا الفصل أنّ همزة الاستفهام تطلب الفعل، فـ"أنت" فاعل بفعل مضمر، وذلك أن الفعل واقع على الاسمين، فينصبهما، وهذا قياس مذهب أبي الحسن الأخفش في الاشتغال... ^(٢)

وسيبيويه اختار فيه الرفع؛ لأنك قد فصلت بينه وبين همزة الاستفهام ^(٣).

فقال له أبو الحسن: "أنت" ترتفع بفعل مضمر؛ لأن الفعل قد اشتغل عنه... وهمزة الاستفهام تطلب [الفعل] ^(٤)، فلا بد من إضمار رافع لـ"أنت" على الاختيار، فإذا أضمرت فعلا، يرفع "أنت" وقع ذلك الفعل على "زيد" فينصبه.

والصحيح مذهب سيبويه، وذلك أنّ الحكم لهذا الملفوظ به، وذلك الفعل المقدر لا حكم له إلا العمل في الاسم المشتغل عنه خاصة، وما عدا ذلك من الأحكام والعمل فيما عداه من المعمولات لهذا الظاهر ^(٥).

ذكر ابن الضائع في "أنت تقول: زيد منطلق؟" مذهبين:

الأول: إجراء القول مجرى الظن، فتقول: أنت تقول: زيدا منطلقا؟.

الأخير: المنع من إجرائه مجرى الظن، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع؛ وحجته أن العمل لهذا الظاهر، وهو "تقول" وقد فصل عن الاستفهام.

آراء النحويين

اختلف النحويون في "تقول" إذا فصل عن همزة الاستفهام بـ"أنت" على

مذهبين:

(١) أحسب أن السياق يقتضي وجود هذا اللفظ، ولذا زدته في المتن.

(٢) انظر: الارتشاف: ٢١٦٥/٤ والمساعد: ٤١٩/١.

(٣) انظر: الكتاب: ١٢٣/١.

(٤) في الحقيق: "وهمزة الاستفهام تطلب بالفعل" والأقرب — في ظني — ما كتبه في المتن، أو تكون العبارة "تطلبه بالفعل".

(٥) شرح الجمل ب: ١٨/٢—١٩.

المذهب الأول: جواز إجرائه مجرى الظن، فينصب ما بعده، وهو مذهب الكوفيين^(١) وأكثر البصريين^(٢).

المذهب الأخير: المنع من إجرائه مجرى الظن، وإيجاب الحكاية فيه، وهو مذهب سيبويه^(٣) والأخفش^(٤) والسيرافي^(٥) وابن يعيش^(٦) وابن عصفور^(٧) وابن مالك^(٨) مالك^(٨) والرضي^(٩) وابن عقيل^(١٠) والأشموني^(١١) والسيوطي^(١٢). وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

١ - أحسب أن ابن الضائع لم ينسب إلى الأخفش القول بإجرائه مجرى الظن، وإنما ذكر أن قياس مذهبه في (الاشتغال) يقتضي ذلك، وهذا لا يعني أنه قائل به. وبناء على هذا، فابن الضائع لا يخالف غيره من النحويين الذين نسبوا إلى الأخفش القول بالمنع.

-
- (١) انظر: الارتشاف: ٢١٢٨/٤ وشرح التصريح: ٢٦٣/١ وجمع الهوامع: ٥٠٥/١.
 - (٢) انظر: السابق: ٢١٢٨/٤ وشرح التصريح: ٢٦٣/١ وجمع الهوامع: ٥٠٥/١.
 - (٣) انظر: الكتاب: ١٢٣/١.
 - (٤) انظر: أوضح المسالك: ٧٧/٢ وشرح التصريح: ٢٦٣/١ وجمع الهوامع: ٥٠٥/١.
 - (٥) انظر: شرح السيرافي: ٢٣٣/١ ب.
 - (٦) انظر: شرح المفصل: ٧٩/٧.
 - (٧) انظر: شرح الجمل: ٤٦٣/٢.
 - (٨) انظر: شرح التسهيل: ٩٥/٢ وشرح الكافية الشافية: ٥٦٨/٢.
 - (٩) انظر: شرح الكافية: ١٧٨/٤.
 - (١٠) انظر: المساعد: ٣٧٦/١.
 - (١١) انظر: شرح الأشموني: ٣٣/٢.
 - (١٢) انظر: جمع الهوامع: ٥٠٤/١.

٢- **مستند المذهب الأول:** أن الحكم للمضمر، والظاهر جيء به لمجرد التفسير^(١).

٣- **مستند المذهب الأخير:** أن إجراء القول مجرى الظن، يُشترط له أن يكون القول والاستفهام متصلين^(٢)، فإن انفصلا فالواجب الحكاية، ثم لو قُدِّر عامل في الضمير، فإن الحكم لهذا الظاهر، وليس للمضمر إلا العمل في الاسم المشتغل عنه^(٣)، وهذه الحجة أوردها ابن الضائع.

الترجيح

أحسب أن المذهب الأقرب الأخير؛ لما يلي:

١- أن الهمزة لا يلزم أن يليها الفعل^(٤).

وبناء على ذلك يحسن أن تكون "أنت" مبتدأ، وليست بفاعل.

ب- يؤكد ما سلف أن "تقول" هو الفعل المقدر، وفاعله ضمير مستتر

فيه وجوبا، فكيف يظهر، وإنما المعهود انفصال الضمير بعد حذف ما اتصل به.

بهذا يظهر أن أقرب القولين الأخير، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

(١) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٣٤/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ٧٦/٢-٧٧.

(٣) انظر: شرح التصريح: ٢٦٣/١ وحاشية الصبان على الأشموني: ٣٣/٢.

(٤) انظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٧٠.

١٢٧ - الخلاف في حكم التسمية بحرف الجر الذي على أزيد من

حرفين.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن ابن عصفور قسّم التسمية بالجار والمجرور بحسب حرف الجر إلى أقسام أربعة، ...، وعلى أزيد من حرفين ... وزعم في الرابع - أيضا - أنه يجوز فيه الوجهان، غير أنه مثّل بـ "منذُ اليوم"، ويجب عندي في هذا الإعراب، ولا بدّ، وإذا كان سيبويه لم يذكر في "من زيد" إلا الإعراب^(١)، فهذا أحرى لوجهين: أحدهما: أن شبه "منذُ" بالأسماء المضافة لما بعدها أقرب؛ لأنها على عدد أكثر الأسماء، وهي الثلاثية؛ لأن الأسماء الموجودة على حرفين قليلة، فـ "من وعن" تشبه الأسماء القليلة، و"منذ" ليست كذلك.

والوجه الثاني: أنه لو صحّ هذا الحكم، لما هو على ثلاثة أحرف من حروف الجر، أعني: جواز الوجهين لكان تمثيله بـ "منذ" ليس بجيد؛ لأنه يمكن أن يجب لها الإعراب؛ لأنها التي تكون اسما، فكما لا يجوز في "قطّ زيد" الحكاية أصلا، فكذلك ينبغي أن يقال في "منذ"؛ لأنها قد ثبت لها الاسمية، وهذا ظاهر جدا^(٢).

ذكر ابن الضائع في التسمية بما كان على أزيد من حرفين مذهبين:

الأول: جواز الإعراب والحكاية، وهو مذهب ابن عصفور.

الأخير: وجوب الإعراب، وهو مذهب ابن الضائع، وحجته ما يلي:

١- أن سيبويه لم يذكر في "من زيد" إلا الإعراب.

(١) انظر: الكتاب: ٣/٣٢٩-٣٣٠.

(٢) شرح الجمل ب: ٥٦-٥٥/٢.

ب- أن "منذ" بذلك أولى من "من" لأمرين:

١- أن "منذ" تشبه الأسماء الثلاثية في عدد حروفها، فحملها عليها أقرب، فتكون كالأسماء المضافة لما بعدها.

٢- أن "منذ" جاءت ظرفاً، وإذا كانت ظرفاً وجب فيها الإعراب كـ(قط).

آراء النحويين

اختلف النحويون في التسمية بحرف الجر، الذي على أزيد من حرفين على مذهبين:

المذهب الأول: أن ما كان على أزيد من حرفين يجوز فيه الإعراب والحكاية، وهو مذهب ابن عصفور^(١) والسيوطي^(٢).

المذهب الأخير: وجوب الإعراب، وهو مذهب ابن الضائع.

المناقشة

الترجيح

أحسب أن راجح القولين الأول؛ لما يلي:

١- أن الخليل بنقل سيبويه عنه نصّ على الإعراب في "من زيد".

قال سيبويه: "وسألته عن رجل يسمى "من زيدٍ وعن زيدٍ" فقال: أقول: هذا من زيدٍ، وعن زيدٍ، وقال: أغيّره في ذا الموضع، وأصيّره بمتزلة الأسماء"^(٣).

وسيبويه قال في آخر الباب: "وإن سميت رجلاً "عمّ" فأردت أن تحكي في الاستفهام، تركته على حاله ...

(١) انظر: شرح الجمل: ٤٧٣/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٢٣٣/٣.

(٣) الكتاب: ٣٢٩/٣-٣٣٠.

وإن أردت أن تجعله اسماً قلت: عن ماء؛ لأنك جعلته اسماً، وتمدّ "ماء" ...؛
لأنك تريد أن تجعله اسماً مفرداً، أضيف هذا إليه بمتزلة قولك: عن زيد، و"عن"
ههنا مثلها مفردة"^(١).

وأحسب أن هذا النقل يردّ قول ابن الضائع، عندما نما إلى سيوييه الإعراب
وحده.

وقد سبق إلى فهم ابن الضائع لكلام سيوييه الزجاج، فردّ عليه السيرافي
بقوله: "وقد حكى الزجاج أن سيوييه قال: إذا سميت رجلاً "من زيد وعن زيد"
لم تحكه.

قال أبو سعيد: والذي حكاه الزجاج عن سيوييه تأول تأوله عليه، وليس
بمذهبه؛ لأن سيوييه قال في آخر هذا الباب"^(٢) ثم ذكر نص سيوييه السابق.

ب- أن عدم السماع ينبغي أن يخفف من حدة الحكم النحوي.

ج- أن كون "منذ" تشبه الأسماء الثلاثية لا يعطيها لزوم الإعراب؛ لأن
لها شبهة آخر بالحرف، وهو الجر"^(٣).

د- أن الاعتراض بأن "منذ" تكون ظرفاً، لا يوجب لـ "منذ" الحرفية
الإعراب.

وهذا أمر غريب أن يعترض ابن الضائع على ابن عصفور بـ "منذ" الظرفية،
وابن عصفور إنما يتحدث عن الحرفية.

وبهذا يظهر أن أقرب القولين ما ذهب إليه ابن عصفور، وليس ما اختاره ابن
الضائع.

(١) السابق: ٣/٣٣٤.

(٢) شرح السيرافي: ٤/١٤٢ب.

(٣) انظر: الارتشاف: ٣/١٤٢٠ بل نقل أبو حيان عن الأخفش قوله: "منذ" الحجاز يجرون بها كل
شيء".

باب: عوامل الجزم.

١١٦ - تخريج قراءة "لا تخف دركا ولا تخشى".

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وأما قراءة حمزة {لا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى} (١) فتأولها بعض الناس على (٢):

(١) سورة طه: ٧٧ وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب وحمزة وابن أبي ليلى انظر: معاني القرآن للفراء: ١٦١/١ و١٨٧/٢ وإعراب القراءات السبع وعللها: ٤٦/٢ والإقناع: ٧٠٠/٢ والبحر المحيط: ٢٦٤/٦ والدر المصون: ٤٤/٥ والنشر في القراءات العشر: ٣٢١/٢.

يحيى بن وثاب الأسدي ولاء، روى عن ابن عباس وابن عمر — رضي الله عنهم — قرأ على عبيدة بن نضيلة وغيره، وقرأ عليه الأعمش وغيره، توفي سنة ثلاث ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار: ٦٢/١ وغاية النهاية: ٣٨٠/٢.

حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي مولى بني تميم، قرأ على الأعمش وابن أبي ليلى، وقرأ عليه الكسائي، توفي سنة ست وخمسين ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار: ١١١/١ وغاية النهاية: ٢٦١/١. ابن أبي ليلى عيسى بن عبدالرحمن الأنصاري الكوفي، قرأ القرآن على أبيه، وأبوه قرأ على علي بن أبي طالب — رضي الله عنه —. انظر: معرفة القراء الكبار: ٦٦/١ وغاية النهاية: ٦٠٩/١. (٢) تمام البيت:

ألم يأتيك، والأبناء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وهو لقيس بن زهير في الأغاني: ٢٠١/١٧ بلفظ "يلغك" وشرح أبيات سيويه: ٣٤٠/١ وشرح شواهد المغني: ٣٢٨/١—٣٢٩ والخزانة: ٣٦١/٨—٣٦٥ والدرر: ٧١/١ والمعجم المفصل: ٢٤٦/١. وبلا نسبة في الخصائص: ٣٣٣/١ وسر الصناعة: ٧٨/١ والإنصاف: ٣٠/١ وشرح المفصل: ٢٤/٨ والمقرب: ٥٠/١ ووصف المباني: ١٤٩ والجنى الداني: ٥٠ وأوضح المسالك: ٧٦/١ ومغني اللبيب: ١٠٨/١ وهمع الهوامع: ١٧٥/١.

والشاعر قيس بن زهير بن جذيمة العبسي، أمير عبس وداهيتها، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، ولم يسلم، مات سنة عشر للهجرة. انظر: معجم الشعراء: ١٧٨ والأعلام: ٢٠٦/٥.

ألم يأتيك

... على أن يكون حذف الحركة المقدرة، وذلك ضعيف، لا ينبغي أن يحمل القرآن عليه، على أنه يمكن أن يكون الواو واو الحال، وقد تدخل على المضارع...

والأولى في الآية ما قال السيرافي، وهو أن تكون "لا" الثانية كالأولى فيها، وحذف الألف للجزم، وهذه الألف الثانية زائدة، كالألف الثابتة في قوله — تعالى— { وَتَظُنُّونَا بِاللَّهِ الظُّنُونَا }^(١)...، وهو وجه حسن^(٢).

ذكر ابن الضائع في تخريج قراءة حمزة ثلاثة أوجه:

الأول: أن "يخشى" مجزوم؛ لكن بحذف الحركة المقدرة.

الثاني: أن الواو للحال، وقد جوّز هذا الوجه ابن الضائع.

الأخير: أن تكون الألف التي هي لام الكلمة حذفت، والألف الموجودة زائدة؛ لإشباع فتحة الشين، وهو مذهب السيرافي، واختاره ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحويون في تخريج هذه القراءة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: من أجاز حمل القراءة على عدة أوجه، وهو قول الفراء^(٣)

والزمخشري^(٤) والعكبري^(٥) وابن أبي العزّاز^(٦)

(١) سورة الأحزاب: ١٠.

(٢) شرح الجمل أ: ٦٥٦/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن: ١٦١/١ و١٨٧/٢ وإن كان قدّم الاستئناف في كلا الموضعين.

(٤) انظر: الكشاف: ٤٤٢/٢.

(٥) انظر: إملاء ما من به الرحمن: ١٢٥/٢.

(٦) انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٥٢/٣—٤٥٣.

وأبي حيان^(١) والسمين^(٢).

القول الثاني: من أجاز حمل القراءة على وجهين، وهو قول ابن خالويه^(٣) والباقولي^(٤) وأبي البركات^(٥).

القول الثالث: أن تكون القراءة محمولة على الاستئناف، فتكون "لا" نافية، وهو مذهب النحاس^(٦) ومكي^(٧) وابن عصفور^(٨).

القول الأخير: أن تكون القراءة محمولة على أن "لا" ناهية، والفعل مجزوم، وحذفت لام "يخشى" والألف الثابتة من إشباع فتحة الشين، وهو قول السيرافي^(٩) السيرافي^(٩) والفراسي^(١).

(١) انظر: البحر المحيط: ٢٦٤/٦ والتذيل والتكميل: ٢٠٩/١ لكنه في الأخير قال عن أحد التخریجات: "وهذا تأويل حسن".

(٢) انظر: الدر المصون: ٤٤/٥.

(٣) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٤٦/٢.

وابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبدالله، روى عن ابن الأنباري وأبي بكر بن مجاهد وابن دريد وغيرهم، ومن تصانيفه: شرح الدرّيدية، والبديع في القرآن، وشرح شعر أبي فراس. مات سنة ثلاثمائة وسبعين. انظر: إشارة التعيين: ١٠١ وبغية الوعاة: ٥٢٩/١.

(٤) انظر: كشف المشلات وإيضاح العضلات: ٨٤٥/٢—٨٤٦.

(٥) انظر: البيان في إعراب غريب القرآن: ١٥٠/٢—١٥١.

(٦) انظر: إعراب القرآن: ٥١/٣.

(٧) انظر: الكشف: ١٠٢/٢.

ومكي بن أبي طالب هو مكي بن محمد بن مختار، وقيل: اسمه حموش بن محمد، أصله من القيروان، كان من أهل الإتقان، ومن تصانيفه: إعراب القرآن، والموجز في القراءات، مات سنة سبع وثلاثين وأربعمائة. انظر: معجم الأدباء: ٥١٧/٥ وإشارة التعيين: ٣٥٤.

(٨) انظر: شرح الجمل: ١٨٨/٢.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٦٥٦/٣ والتذيل والتكميل: ٢٠٩/١.

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

١ - اتفق أصحاب المذهب الأول على الأوجه التي خرّجوا عليها القراءة، وهي (٢):

- أ - أن تكون محمولة على الاستئناف، وتكون "لا" نافية.
 - ب - أن تكون محمولة على حذف الحركة المقدرة، على لغة "لم يأتيك".
 - ج - أن تكون محمولة على حذف لام الفعل، والألف الثابتة جاءت من إشباع فتحة الشين، لتتطابق رؤوس الآي.
- وزاد عليهم السمين وجها رابعا، وهو أن تكون الواو للحال (٣).
- ٢ - اتفق أصحاب المذهب الثاني على الوجهين، الأول والأخير من الأوجه الثلاثة السابقة (٤).

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال الثالث والأخير، وذلك لما يلي:

- أ - لإمكان الثالث من جهة المعنى.
- ب - لسماع الأخير، كما في قوله — تعالى —: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا} وقوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطَّعِنَا اللَّهَ وَاطَّعِنُوا رَسُولَهُ} (٥) وقوله: {فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا} (١).

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٤٠/٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للقراء: ١٦١/١ والكشاف: ٤٤٢/٢ والإملاء: ١٢٥/٢ والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٥٢/٣—٤٥٣ والبحر المحيط: ٢٦٤/٦.

(٣) انظر: الدر المصون: ٤٤/٥.

(٤) انظر: إعراب القراءات السبع: ٤٦/٢ وكشف المشكلات وإيضاح العضلات: ٨٤٥/٢ والبيان في إعراب غريب القرآن: ١٥٠/٢—١٥١.

(٥) سورة الأحزاب: ٦٦ وبقية الآية {يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ}.

ج- لأن القراءة متواترة.

- د- أن حمل القراءة على جعل الواو للحال غير مقبول؛ لأنه وجه ضعيف^(٢) بل جعله ابن عصفور شاذاً^(٣) والقراءة — كما سبق — متواترة.
- هـ- أن حمل القراءة على حذف الحركة المقدرة دون الألف غير مرضي؛ لأنه لا يكون إلا في ضرورة الشعر^(٤) والقراءة — علمت — متواترة.

١١٧ - الخلاف في جازم جواب الطلب.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "والجازم — هنا — هو الشرط المحذوف، أو هذا الكلام الذي ضُمّن معناه، وكلام سيويه محتمل الوجهين^(٥)." وزعم السيرافي أن الصحيح تقدير الشرط، وأن نسبة سيويه الجزم لما قبله، كنسبته النصب في "زيد خَلْفَكَ" لـ "زيد"، وإنما هو للاستقرار المقدّر^(٦).

وزعم ابن خروف أنه لما قبله، ولا شرط مقدر، وردّ عليه ابن عصفور هذا القول بأن قال: "لم يثبت الجزم للجمل، بل للحروف الجازمة، ...^(٧)"

...

-
- (١) سورة الأحزاب: ٦٧ وبقية الآية {وقالوا ربّنا إنّنا أطعنا سادتنا وكبراءنا}.
- (٢) انظر: شرح الجمل لابن الضائع أ: ٥٣٦/٣ والدر المصون: ٤٤/٥.
- (٣) انظر: شرح الجمل: ١٥٨/٢.
- (٤) انظر: الكتاب: ٣١٦/٣ وإعراب القرآن للنحاس: ٥٠/٣ والحجة للقراء السبعة: ٢٤٠/٥ وورصف المباني: ١٤٩ والجنى الداني: ٥٠ وأوضح المسالك: ٧٦/١ ومغني اللبيب: ١٠٨/١.
- (٥) انظر: الكتاب: ٩٣/٣—٩٤.
- (٦) انظر: شرح السيرافي: ٢٤٩/٣.
- (٧) انظر: شرح الجمل: ١٩٢/٢ لكن ابن عصفور لم يذكر ابن خروف.

والأشبه أن يقال: ليست هذه الأشياء جوازم — ولا بدّ — فقد لا يؤتى لها بجواب، وقد يؤتى بالجواب، ولا يجزم، فمتى ما ضُمَّت معنى الشرط، وجيء لها بجواب، فحينئذ يجزم، فسبب جزمها — ولا بد — هو الشرط، فالأولى أن يكون هو الجازم الذي قد ثبت له الجزم، فيكون الجزم — هنا — كالحذف بعد واو "رب" المحذوفة، وحسن حذفها — وإن كان حرف الجر لا يحذف — لنيابة هذا الحرف منابها.

وكذلك الجازم — هنا — حسن إضماره؛ لأن هذه الأشياء تتضمنه، وتنوب عنه، ومما يدل على ذلك أن النفي [لما] ^(١) كان خبراً محضاً، لم يكن بمعنى الشرط، فلم ينبّ منابه، فلم يجزم جوابه ^(٢).

ذكر ابن الضائع في جازم جواب الطلب ثلاثة مذاهب:

الأول: أن الجازم له شرط محذوف، وهو مذهب السيرافي، وأحد احتمالين في كلام سيبويه، وهو اختيار ابن الضائع، وحجته أمران:
أ- ثبات الجزم له.

ب- قياسه على "رب" في الجر بعد الواو، وهو قياس شبه.

الثاني: أن الجازم له تَضَمُّنُ الطلب معنى الشرط، وهو أحد احتمالين في كلام سيبويه.

الأخير: أن الجازم الطلب نفسه، وهو مذهب ابن خروف.

آراء النحويين

اختلف النحويون في جازم جواب الطلب على خمسة مذاهب:

(١) زدت اللام؛ لأنني أحسب أن المعنى لا يتم إلا بهما، والذي في المحقق [ما].

(٢) شرح الجمل أ: ٦٦٩/٣ — ٦٧٠.

المذهب الأول: أن الجازم له تضمنُ الطلب معني الشرط، وهو مذهب الخليل^(١) والمبرد^(٢) وابن خروف^(٣) وابن مالك^(٤) والرضي^(٥).

المذهب الثاني: أن الجازم له هو الطلب نفسه، وهو مذهب سيبويه^(٦).

المذهب الثالث: أن الجازم له الطلب؛ لأنه ناب مناب الشرط، وهو مذهب ابن السراج^(٧) والفارسي^(٨) وابن عصفور^(٩).

المذهب الرابع: أن الجازم له شرط مقدر، وهو مذهب السيرافي^(١٠) والزمخشري^(١١) والعكبري^(١٢) وابن يعيش^(١٣) وأبي حيان^(١٤) وابن هشام^(١٥) والأشموني^(١٦) وخالد الأزهري^(١٧).

(١) انظر: الكتاب: ٩٤/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ١٣٣ و ٨٠/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٨٦١/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٥١/٣.

(٥) انظر: شرح الكافية: ١١٨/٤.

(٦) انظر: الكتاب: ٩٣/٣-٩٤ و ٦٢/٣.

(٧) انظر: الأصول: ١٦٢/٢.

(٨) انظر: المسائل المنثورة: ١٥٦.

(٩) انظر: شرح الجمل: ١٩٢/٢.

(١٠) انظر: شرح السيرافي: ٢٤٨/٣ ب.

(١١) انظر: المفصل: ٢٥٢.

(١٢) انظر: اللباب: ٦٥/٢.

(١٣) انظر: شرح المفصل: ٤٨/٧.

(١٤) انظر: الارتشاف: ١٦٨٤/٤.

(١٥) انظر: أوضح المسالك: ١٨٧/٤.

(١٦) انظر: شرح الأشموني: ٢٣٣/٣.

(١٧) انظر: شرح التصريح: ٢٤١/٢.

وهو مذهب أكثر المتأخرين^(١) وقيل: مذهب أكثر النحويين^(٢)، واختيار ابن الضائع.

المذهب الأخير: أن الجازم له لام مقدرة^(٣).

المناقشة

١ - اختلف النحويون في المذهب المنسوب إلى سيبويه على قولين:

الأول: أن مذهبه جزم جواب الطلب؛ لتضمنه معنى الشرط، وهو قول ابن مالك^(٤) وابن عقيل^(٥) والأشموني^(٦) وخالد الأزهرى^(٧) والسيوطي^(٨).
الأخير: أن مذهبه جزم جواب الطلب بحرف شرط محذوف، وهو قول السيرافي^(٩).

وأحسب أن الأقرب أن الجازم عنده هو الطلب نفسه، يدل لذلك — فيما أحسب — قوله: "وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب "إن تأتي" بـ"إن

(١) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٥١/٣ والارتشاف: ١٦٨٤/٤ وجمع الهوامع: ٣١٧/٢.

(٢) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٤٠/٤ وشرح التصريح: ٢٤١/٢.

(٣) انظر: الارتشاف: ١٦٨٤/٤ والمساعد: ٩٧/٣ وشرح الأشموني: ٢٣٢/٣ وجمع الهوامع: ٣١٧/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٥١/٣ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٤٠/٤.

(٥) انظر: المساعد: ٩٦/٣.

(٦) انظر: شرح الأشموني: ٢٣٢/٣.

(٧) انظر: شرح التصريح: ٢٤١/٢.

(٨) انظر: جمع الهوامع: ٣١٦/٢.

(٩) انظر: شرح السيرافي: ٢٤٩/٣.

تأتي " (١) وقوله — قبل ذلك —: " واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال،
وينجزم الجواب بما قبله " (٢).

فهو قد شبه جزم جواب الطلب بجزم جواب الشرط، وذهب إلى أن جزم
جواب الشرط بما قبله، فكذلك المشبه، وهو جواب الطلب.

وأحسب أن ما ذكره ابن الضائع من احتمالين في مذهب سيبويه ليس — في
ظني — بسديد؛ لأن مذهبه الاحتمال الأخير منهما.

٢- نسب ابن الضائع إلى ابن خروف القول بأن الجازم هو الطلب نفسه،
وليس هذا — فيما أحسب — صحيحاً؛ لأن ابن خروف يقول: " كل جواب
يجزم، فلتضمن الكلام معنى الشرط " (٣).

٣- لم أجد — فيما تحت يدي من كتب النحو — نحوياً، نُسب إليه المذهب
الأخير.

٤- يُفرّق ابن عقيل بين القول الأول والثالث بأن الجازم بالتضمين يجزم بحق
الأصل، لا بالنيابة (١).

الترجيح

أظن أقرب الأقوال الرابع؛ لما يلي:

أ- أن الجزم ثبت لـ "إن" وهذه حجة ذكرها ابن الضائع.

ب- أن القول بالتضمين رُدّ بما يلي:

١- أن تضمين الفعل معنى الحرف، إما غير واقع، أو غير كثير (٢).

٢- أن القول به يقتضي أن يكون العامل جملة، ولا يوجد عامل جملة في

(١) الكتاب: ٩٣/٣.

(٢) السابق: ٦٢/٣.

(٣) شرح الجمل: ٨٦١/٢.

موضع من المواضع^(٣) وقد أشار ابن الضائع إلى الاعتراض.

٣- أن تضمين "أئتني" معنى "إن تأتني" فيه تضمين معنيين، ولا يوجد في لسانهم تضمين لمعنيين^(٤).

ج- أن القول بأن الجازم الطلب نفسه ضعيف؛ لأن الجزم لم يثبت للجمل^(٥) وقد نقله ابن الضائع — في بدء المسألة — عن ابن عصفور.

د- أن القول بأن الجازم الطلب؛ لنيابته عن الشرط ضعيف؛ لأن النائب عن الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط؛ إذ لا تعليق في الطلب، بخلاف الشرط^(٦).

ه- أن القول بأن الجازم لام محذوفة، فيكون تقدير (أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ): أكرمني لأكرمك. ضعيف؛ لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجوز وتكلف، أما التجوز فلأن أمر المتكلم نفسه، إنما هو على سبيل التجوز بتزليل نفسه منزلة الأجنبي.

وأما التكلف فلأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل^(٧).
وبما تقدم يترجح القول الرابع على غيره، وهو مذهب ابن الضائع.

١١٨ - الخلاف في "مهما".

-
- (١) انظر: المساعد: ٩٧/٣.
(٢) انظر: شرح الأشموني: ٢٣٢/٣.
(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٢/٢ وجمع الهوامع: ٤١٦/٢ وحاشية الصبان على الأشموني: ٢٣٢/٣.
(٤) انظر: جمع الهوامع: ٣١٦/٢—٣١٧ وحاشية الصبان على الأشموني: ٢٣٢/٣.
(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٢/٢.
(٦) انظر: شرح الأشموني: ٢٣٢/٣.
(٧) انظر: شرح الأشموني: ٢٣٢/٣ وجمع الهوامع: ٣١٧/٢ وحاشية الصبان على الأشموني: ٢٣٢/٣.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم الخليل أن "مهـما" مركبة من "ما" زيدت عليها "ما" التي تزداد بعد أدوات الجزاء، كـ "أينما وأيّما" ونحو ذلك، فاستقبحوا "ماما" فأبدلوا الألف هاء، ...

وأجاز سيبويه أن تكون "مهـ" ضُمَّت إليها "ما" ودخلها معنى الجزاء. وزعم الزجاج أنها "مهـ" في معنى "اسكت" لكلام يتكلم به، و"ما" بعدها للمجازاة، وهو مذهب الكوفيين ...

وبلا شك أن "مهـما" تستعمل في مواضع ليس المقصود فيها الأمر بالسكوت، ولو كان ذلك لجاز أن تدخل على "ما" التي بعدها حروف الجر، ولم ينقل إلا أن "مهـما" كلمة واحدة، والأقرب فيها مذهب الخليل؛ لأن معناها معنى "ما"، فالأولى أن تقول: إنها الأصل، وقلبت ألفها، وقد استقرت زيادة "ما" مع أدوات الشرط.

وما قال سيبويه — أيضا — جيد، ركبت مع "ما"، فحكمها حكمها^(١).

ذكر ابن الضائع في "مهـما" ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها مركبة من "ما" الشرطية، و"ما" الزائدة، وهو مذهب الخليل.

وقد اختار ابن الضائع هذا المذهب، وحجته على ذلك أن معنى "مهـما" هو

معنى "ما" الشرطية، وهذا من ابن الضائع قياس شبه.

الثاني: أنها مركبة من "مهـ" و"ما"، أجاز ذلك سيبويه.

الأخير: أنها مركبة من "مهـ" التي بمعنى "اسكت"، و"ما" للمجازاة، وهو

مذهب الكوفيين والزجاج.

(١) شرح الجمل أ: ٦٩٠/٢ — ٦٩١.

آراء النحويين

اختلف النحويون في "مهمل" من حيث البساطة والتركيب على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها مركبة من "ما" الشرطية و"ما" الزائدة، وهو مذهب الخليل^(١) وسيبويه^(٢) والزجاج^(٣) والسيرافي^(٤) والفارسي^(٥) وابن الشجري^(٦) وابن يعيش^(٧) والرضي^(٨) ونُسب إلى البصريين^(٩). وهو مذهب ابن الضائع.

المذهب الثاني: أنها مركبة من "مه" بمعنى "اسكت"، و"ما" الشرطية، وهو مذهب الأخفش^(١٠) والبغداديين^(١١) والكوفيين^(١) وأجاز هذا المذهب سيبويه^(٢). سيبويه^(٢).

(١) انظر: الكتاب: ٥٩/٣-٦٠ والمقتضب: ٤٧/٢ والأصول: ١٥٩/٢ وإعراب القرآن للنحاس: ١٤٦/٢ والبغداديات: ٣١٣ والعضديات: ٥١ وأما ابن الشجري: ٥٧١/٢ واللباب: ٥٣/٢ وشرح المفصل: ٨/٤ وشرح المقدمة الجزولية: ٥٠٢/٢-٥٠٣ وتكملة شرح التسهيل: ٦٨/٤ وشرح الكافية للرضي: ٨٨/٤ والارتشاف: ١٨٦٣/٤ والجنى الداني: ٦١٢.

(٢) انظر: الكتاب: ٥٩/٣-٦٠.

(٣) انظر: معاني القرآن: ٣٦٩/٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٨/٣.

(٥) انظر: البغداديات: ٣١٣ والعضديات: ٥٢.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري: ٢٤٢/٢.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٨/٤.

(٨) انظر: شرح الكافية: ٨٨/٤.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ٨/٤.

(١٠) انظر: التذييل والتكميل: ١٤٣/٥ اب الارتشاف: ١٨٦٣/٤ والجنى الداني: ٦١٢ والمساعد: ١٣٧/٣.

(١١) انظر: التذييل والتكميل: ١٤٣/٥ اب الارتشاف: ١٨٦٣/٤ والجنى الداني: ٦١٢ والمساعد: ١٣٧/٣.

المذهب الأخير: أنها بسيطة، وليست بمركبة، وهو مذهب ابن عصفور^(٣)
وأبي حيان^(٤) وابن هشام^(٥).

المناقشة

١ - نسب السيرافي^(٦) والرضي^(٧) وأبو حيان^(٨) والمرادي^(٩) وابن عقيل^(١٠) إلى
الزجاج القول بأن "مهما" مركبة من "مه" اسم فعل، و"ما" الشرطية، وأحسب
أن هذه النسبة على خلاف ما في "معاني القرآن"، فالزجاج يقول: "زعم بعض
النحويين أن أصل "مهما": ما ما...، ولكن أُبدل من الألف الأولى الهاء؛
ليختلف اللفظ، فـ"ما" الأولى هي "ما" الجزاء، و"ما" الثانية هي التي تزداد تأكيداً
للجزاء، ودليل النحويين على ذلك أنه ليس شيء من حروف الجزاء إلا و"ما"
تزداد فيه...

قالوا: وجائز أن تكون "مه" بمعنى الكف، ...
والتفسير الأول هو الكلام، وعليه استعمال الناس، ... " (١١).
وأظن قوله يشير إلى اختياره قول الخليل.

(١) انظر: نص ابن الضائع في أول المسألة.

(٢) انظر: الكتاب: ٦٠/٣ والتذييل والتكميل: ١٤٣/٥ اب وشرح الأشموني: ٨/٤.

(٣) انظر: شرح الجمل: ١٩٦/٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ١٤٤/٥ أ والارتشاف: ١٨٦٣/٤.

(٥) انظر: مغني اللبيب: ٣٣١/١.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٨/٣.

(٧) انظر: شرح الكافية: ٨٨/٤.

(٨) انظر: التذييل والتكميل: ١٤٣/٥ اب والارتشاف: ١٨٦٣/٤.

(٩) انظر: الجنى الداني: ٦١٢.

(١٠) انظر: المساعد: ١٣٧/٣.

(١١) معاني القرآن: ٣٦٩/٢.

٢- لم أجد - في ما تحت يدي من كتب النحو - من نسب المذهب الثاني إلى الكوفيين إلا ابن الضائع.

وأحسب أن نسبته إليهم فيها نظر؛ لأن أحدا من النحويين - الذين اطلعت على كتبهم - لم ينسبه إليهم، سواء كان متقدما، أو متأخرا.

الترجيح

يغلب على ظني أن أقرب الأقوال الأخير؛ لما يلي:

١- أن قول الخليل ضعيف؛ لأنه لم ينطق بهذا الأصل في موضع^(١).

ب- أن قول الأخفش، ومن تبعه ضعيف لثلاثة وجوه:

١- أنه يقتضي أن كل موضع جاءت فيه "مهما" تكون فيه للكف^(٢)، وهو

بعيد؛ لأنها قد جاءت لغير هذا المعنى، وقد أشار ابن الضائع إلى هذا في كلامه.

٢- أن "مه" لو كانت اسم فعل، بمعنى "اسكت" لدخلت حروف الجر على

"ما"، التي بعدها، ولم ينقل ذلك، وقد أشار إلى هذا ابن الضائع.

٣- لم يجيء في كلام العرب تركيب اسم فعل مع غيره؛ لأنه بمترلة الجملة،

والجملة لا تُركَّب^(٣).

ج- أن الأصل عدم التركيب^(٤).

وبهذا يظهر أن أقرب الأقوال الأخير، وهو خلاف اختيار ابن الضائع.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٦/٢ والتذييل والتكميل: ١٤٤/٥ أ.

(٢) انظر: البغداديات: ٣١٣.

(٣) انظر: التذييل والتكميل: ١٤٣/٥ ب.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٦/٢ والتذييل والتكميل: ١٤٤/٥ أ.

١١٩ - الخلاف في جازم جواب الشرط.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واختلفوا في الجواب، فزعم الخليل أنه يُجزم بـ"إن" تأتي" (١)، فظاهر هذا أن العامل في الجواب الحرف والفعل، واحتج له بأن حرفاً واحداً، لا يعمل جزمين، كما لا يعمل حرف واحد خفضين، وعامل الخفض أقوى من عامل الجزم.

وزعم ابن عصفور أن العامل فيه الحرف، ولا يلزم قياسه على الخفض؛ لأن حرف الخفض لا يطلب إلا شيئاً واحداً، ولما طلب حرف الجزاء شيئاً عملاً فيهما، كما يعمل الفعل المتعدي... (٢). وهذا الذي زعم ابن عصفور هو مذهب السيرافي (٣)، وإنما نسبته له؛ لاستدلاله.

وقد تقدم غير مرة أن الاختلاف في العوامل اختلاف، لا يرجع إلى المعنى، بل المقصود بنصب العوامل، والنص عليها ضبط القوانين فقط، والأولى في ضبطها — هنا — ما قال سيويوه والخليل، وذلك أن الجواب مرتبط بسببه، وهو الشرط، والسبب هو المؤثر في مسببه، والأولى أن يُنسب هذا التأثير اللفظي — في زعمهم — للمؤثر المعنوي؛ إذ يحصل المقصود، وهو ضبط القوانين" (٤).

ذكر ابن الضائع في جازم الشرط مذهبين:

(١) انظر: الكتاب: ٦٣/٣.

(٢) لم أحد هذا في "شرح الجمل" ولا في "المقرب".

(٣) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٩/٣ ب.

(٤) شرح الجمل أ: ٦٩٧/٣ — ٦٩٩.

الأول: أن جازمه الأداة وفعل الشرط، ونسبه إلى الخليل وسيبويه، وحجة الخليل أن حرف الخفض — وهو أقوى من الجازم — لا يعمل خفضين، فكيف يعلم الجازم جزمين؟.

واختاره ابن الضائع، وحجته أنه أولى في ضبط القوانين؛ لأن الجواب مرتبط بسببه "فعل الشرط" والسبب هو المؤثر في المسبب.

الأخير: أن الجازم للجواب هو أداة الشرط، وهو مذهب السيرافي وابن عصفور.

آراء النحويين

اختلف النحويون في جازم جواب الشرط على خمسة مذاهب:

المذهب الأول: أن جازمه الأداة وفعل الشرط، وهو مذهب الخليل^(١) والأخفش^(٢) والمبرد^(٣) والشلوبين^(٤).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المذهب الثاني: أن جازم الجواب فعل الشرط، وهو مذهب سيبويه^(٥) وابن مالك^(٦) وابن الناظم^(٧).

المذهب الثالث: والقائلون به — في ظني — طائفتان:

الأولى: أن جازم الجواب الأداة، وهو مذهب السيرافي^(٨) والجزولي^(٩) وابن عصفور^(١٠) والأبدي^(١١) وأبي حيان^(١٢) وعُزَي إلى محققي البصريين^(١٣)

(١) انظر: الكتاب: ٦٣/٣.

(٢) انظر: الارتشاف: ١٨٧٧/٤ والمساعد: ١٥٣/٣ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ٤٨/٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية: ٤٨٤/٢ و ٥٠١.

(٥) انظر: الكتاب: ٦٢/٣.

(٦) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٧٩/٤ والمساعد: ١٥٢/٣.

(٧) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٨٠/٤.

(٨) انظر: شرح السيرافي: ٢٢٩/٣ ب.

(٩) انظر: شرح التذييل والتكميل: ١٥٣/٥ ب والمساعد: ١٥٢/٣ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(١٠) انظر: المقرب: ٢٧٣/١—٢٧٤ و ٢٧٧ وشرح الجمل: ١٨٧/٢ مذهب ابن عصفور يُفهم من كتابيه، وليس نسا.

(١١) انظر: شرح التذييل والتكميل: ١٥٣/٥ ب والمساعد: ١٥٢/٣ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(١٢) انظر: الارتشاف: ١٨٧٧/٤.

(١٣) انظر: اللباب: ٥١/٢ والمساعد: ٥٢/٣ وشرح الأشموني: ١١/٤ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

وجمهورهم^(١).

الثانية: جازم الجواب الأداة بوساطة فعل الشرط، وهو مذهب أبي البركات^(٢) وابن يعيش^(٣).

المذهب الرابع: أن جواب الشرط مبني، وهو مذهب المازني^(٤).

المذهب الأخير: أن جازم الجواب الجوار، وهو مذهب الكوفيين^(٥).

المناقشة

١ - نسب أبو حيان^(٦) وابن عقيل^(٧) والأشموني^(٨) والسيوطي^(٩) إلى السيرافي السيرافي أنه عزا إلى سيويوه القول بأن جازم الجواب الأداة. وأظن ذلك بعيداً؛ لأن السيرافي يقول: "وقوله: وينجزم الجواب بما قبله"^(١٠) يجوز أن يكون بجملة ما قبله، وهو "إن" والشرط، ويحتمل أن يكون بـ "إن"

(١) انظر: شرح التصريح: ٢٤٨/٢

(٢) انظر: الإنصاف: ٦٠٨/٢ وأسرار العربية: ١٧٥.

(٣) انظر: شرح المفصل: ٤٢/٧.

(٤) انظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢ وأسرار العربية: ١٧٣ وشرح المفصل: ٤٢/٧ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤ وشرح التذليل والتكميل: ١٥٣/٥ والمساعد: ١٥٣/٣ وجمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٥) انظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢ وأسرار العربية: ١٧٤ واللباب: ٥١/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٧٩/٤ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤ وشرح التذليل والتكميل: ١٥٣/٥ والارتشاف: ١٨٧٧/٤ والمساعد: ١٥٣/٣ وشرح الأشموني: ١١/٤ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وجمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٦) انظر: شرح التذليل والتكميل: ١٥٣/٥ والارتشاف: ١٨٧٧/٤.

(٧) انظر: المساعد: ١٥٢/٣.

(٨) انظر: شرح الأشموني: ١١/٤.

(٩) انظر: جمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(١٠) الكتاب: ٦٢/٣.

وحدها، والاختيار عندي أن يكون بـ"إن" وحدها"^(١).
 فالسيرا في لم يعز إلى سيبويه أن الجازم "إن" وإنما ذكر أن كلامه يحتمل أمرين،
 ذكرهما، ثم اختار أحدهما، دون أن يعزوه إلى سيبويه.
 ٢ - اختلف النحويون في مذهب سيبويه على ثلاثة أقوال:
 الأول: أن الجازم عنده "إن" وفعل الشرط^(٢)، وهو قول ابن الضائع.
 الثاني: أن جازم جواب الشرط هو فعل الشرط، وهو قول ابن الناظم^(٣).
 الأخير: أن الجازم لجواب الشرط عنده هو الأداة^(٤).
 وقد تقدم أن الأخير عزاه أبو حيان وغيره إلى السيرا في، وتقدم — أيضا —
 ترجيح ردّ هذا، وأن السيرا في لم ينسبه إلى سيبويه.
 ويبقى قولان، وليتضح الأقرب، لا بد من إيراد قول سيبويه: "وينجزم الجواب
 بما قبله".

وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتتك، فـ"آتتك" انجزمت بـ"إن تأتني"،
 كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر"^(٥).
 فقول سيبويه — عندي — يدل على أن قوله خلاف قول شيخه؛ لأنه أورد
 قوله أولا، ثم أتى بقول شيخه، ولو كان قول سيبويه موافقا لقول شيخه، لم يحتاج
 إلى إبراز قوله، ولاكتفى بذكر قول شيخه.

(١) شرح السيرا في: ٢٢٩/٣ ب.

(٢) انظر: التذييل والتكميل: ١٥٣/٥ ب والارتشاف: ١٨٧٧/٤ والمساعد: ١٥٣/٣ وشرح الأشموني:
 ١١/٤ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢.

(٣) انظر: تكملة شرح التسهيل: ٨٠/٤—٨١.

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ١٥٣/٥ ب والارتشاف: ١٨٧٧/٤ والمساعد: ١٥٢/٣ وشرح الأشموني:
 ١١/٤ وجمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٥) الكتاب: ٦٢/٣—٦٣.

ولهذا يظهر أن أقرب الأقوال قول ابن الناظم.

٣- نُسب إلى الأخفش مذهبان:

الأول: أن الجازم لجواب الشرط هو فعل الشرط^(١).

الأخير: أن الجازم له هو الأداة وفعل الشرط^(٢).

ولعل الأقرب أن قول الأخفش الأخير؛ لأن أبا حيان — ونقل عنه السيوطي

— نقل عن الأخفش قوله نصاً: "قال: المجموع هو الطالب، فهو العامل"^(٣).

وهذا المذهب الذي ترجح عندي أنه قول الأخفش نُسب إليه بصيغة

التشكيك عند جميع الذين ذكروه، والمذهب الأول هو المذهب الذي نسبه إليه

الأكثر، كما اتضح من توثيق القولين، والعجب من أبي حيان — رحمه الله — في

نقله نصّ قول الأخفش، ثمّ يذكره بصيغة التشكيك "نُسب".

٤ - مستند المذهب الأول:

١- أن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان الجواب، فلما اقتضياه، عملاً

فيه^(٤).

ب- قياس حرف الجزم على حرف الجر، فكما لا يجز الأخير شيئين،

(١) انظر: شرح الكافية للرضي: ٩١/٤ والارتشاف: ١٨٧٧/٤ والتذليل والتكميل: ١٥٣/٥

والمساعد: ١٥٢/٣ وشرح الأشموني: ١١/٤ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٢) انظر: التذليل والتكميل: ١٥٣/٥ والارتشاف: ١٨٧٧/٤ والمساعد: ١٥٣/٣ وهمع الهوامع:

٤٦١/٢.

(٣) انظر: التذليل والتكميل: ١٥٣/٥ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٤) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ والإنصاف: ٦٠٧/٢ وشرح المفصل: ٤١/٧—٤٢ وشرح الكافية

للرضي: ٩١/٤ والتذليل والتكميل: ١٥٣/٥.

فحرف الجزم أولى؛ لأنه أضعف منه^(١)، فكان فعل الشرط مقويًا له، وهذه الحجة أشار إليها ابن الضائع.

ج- أن في القول به ضبطًا للقوانين، وقد ذكره ابن الضائع.

٥- مستند المذهب الثاني:

أ- أن فعل الشرط يقتضي الجواب، فعمل فيه^(٢).

ب- أن حرف الجزم ضعيف، فلا يعمل في شيئين؛ قياسًا على حرف الجر، الذي لا يعمل في شيئين، مع أنه أقوى من الجازم^(٣).

٦- مستند المذهب الثالث:

أ- أن حرف الشرط يقتضي الجواب — كما اقتضى الشرط — والمقتضي هو العامل^(٤).

ب- أن العمل ثبت لها في فعل الشرط^(٥).

٧- **مستند المذهب الرابع:** أن المضارع أعرب؛ لوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لم يقع هذا الموقع، فيكون مبنيًا^(٦).

(١) انظر: اللباب: ٥١/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٨٠/٤ وشرح الكافية للرضي: ٩١/٤ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٢) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ وشرح المقدمة الجزولية: ٤٨٢/٢ وتكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٨٠/٤ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤ والتذليل والتكميل: ١٥٣/٥ والمساعد: ١٥٢/٣ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٦٠٨/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤.

(٤) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ والإنصاف: ٦٠٨/٢ واللباب: ٥١/٢ وشرح المقدمة الجزولية: ٤٨٢/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩١/٤ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٤٢/٧.

(٦) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ والإنصاف: ٦٠٩/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤ والمساعد: ١٥٣/٣ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

٨- مستند المذهب الأخير:

١- سماعه في الجر كقولهم: هذا جحر ضبٌ خَرِبٌ^(١) وقاسوا عليه الجزم^(٢).

ب- أن جواب الشرط مجاور للشرط^(٣) وحرف الشرط ضعيف، لا يعمل في فعلين، والفعل لا يعمل في الفعل، فلم يبق إلا القول بالجوار^(٤).

الترجيح

أظن أن أقرب الأقوال الثالث، وأحسبه غير محتاج إلى زيادة أبي البركات وابن يعيش بأن العامل الأداة بوساطة فعل الشرط، ويدل لذلك ما يلي:

١- أن الأداة اقتضت الفعلين، فعملت فيهما.

ب- أن قولهم: إن الجازم ضعيف، قياسا على حرف الجر، ليس بسديد؛ لأن المقيس والمقيس عليه مختلفان في صفة جوهرية، هي أن الجازم اقتضى الفعلين، أما حرف الجر، فلا يقتضي إلا شيئا واحدا^(٥).

ج- أن جعل العامل الأداة مع فعل الشرط ضعيف؛ لأمرين:

١- أن الأصل في الفعل ألا يكون عاملا^(٦).

٢- أن العامل المركب من أمرين، لا يجوز انفصاليهما، ولا حذف أحدهما.

وانفصال أداة الشرط عن فعله جائز، فيقال: إن زيدا تكرم يكرمك.

وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة^(١)، كقول الشاعر^(٢):

(١) انظر: الكتاب: ٤٣٦/١ والإنصاف: ٦٠٧/٢.

(٢) انظر: شرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٦٠٢/٢ وأسرار العربية: ١٧٤.

(٤) انظر: الباب: ٥١/٢.

(٥) انظر: حاشية شرح المقدمة الجزولية: ٤٨٤/٢.

(٦) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ والإنصاف: ٦٠٨/٢ والباب: ٥٢/٢ وشرح المفصل: ٤٢/٧.

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقُ الْحُسَامِ

د- أن جعل العامل فعل الشرط ضعيف؛ لأن الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل. (٣)

ه- أن جعل الجواب مبنياً ضعيفاً؛ لأمرين:

- ١- أن وقوعه موقع الاسم هو سبب رفعه، وليس سبب إعرابه (٤).
- ٢- لو صحّ ما قال المازني لوجب البناء؛ لدخول النواصب وبقية الجوازم؛ لأن الأسماء لا تقع بعدها (٥).
- و- أن القول بالجوار ضعيف؛ لما يلي:
 - ١- أن الحمل على الجوار شاذ (٦).
 - ٢- أن الجر على الجوار غير واجب، وجزم الجواب واجب (٧).
 - ٣- أن الجر على الجوار لا يجوز إلا مع الاتصال، وجزم الجواب يكون

(١) انظر: شرح التسهيل: ٨٠/٤ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه: ١٤٧ لكن بلفظ:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِأَهْلٍ وَإِلَّا شَقَّ مَفْرَقُ الْحُسَامِ

وشرح التصريح: ٢٥٢/٢ وشرح شواهد المغني: ٧٦٧/٢ والخزانة: ١٥١/٢ والدرر: ١٩١/٢ والمعجم المفصل: ٨٤٨/٢.

وبلا نسبة في الإنصاف: ٧٢/١ والمقرب: ٢٧٦/١ وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: ٣٦٩/١ ووصف المباني: ١٠٦ ومغني اللبيب: ٦٤٧/٢ وأوضح المسالك: ٢١٥/٤ وهمع الهوامع: ٤٦٤/٢.

(٣) انظر: أسرار العربية: ١٧٤ والإنصاف: ٦٠٨/٢ واللباب: ٥٢/٢ وشرح المفصل: ٤٢/٧ وهمع الهوامع: ٤٦١/٢.

(٤) انظر: أسرار العربية: ١٧٥.

(٥) انظر: الإنصاف: ٦٠٩/٢ وأسرار العربية: ١٧٥.

(٦) انظر: السابق: ٦١٥/٢ واللباب: ٥٢/٢ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤.

(٧) انظر: تكملة شرح التسهيل لابن الناظم: ٧٩/٤.

مع الاتصال والانفصال^(١).

وبما تقدم يظهر أن الأقرب أن الجازم هو الأداة، وليس ما ذهب إليه ابن الضائع.

١٢٠ - الخلاف في "إذا" الفجائية.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وفي "إذا" خلاف، فمنهم من زعم أنها ظرفُ زمان، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر، أي: خرجت فإذا زيدٌ حاضرٌ. ومنهم من زعم أنها ظرفُ مكان، أي: خرجت ففي ذلك المكان زيدٌ، فهي خبر لمبتدأ، ولا يحتاج لحذف الخبر، ويقوي ذلك انتصاب الحال بعدها، تقول: خرجت فإذا زيدٌ جالسا، فلولا أن "إذا" خبر لم ينتصب الحال بعدها، بل كان يرتفع على أنه خبر.

وكان الأستاذ أبو علي — رحمه الله — يزعم أنها حرف لمعنى المفاجأة، قال: "ويدل على ذلك كسر همز "إن" بعدها، كقوله^(٢):

وكنْتُ أرى زيدا، كما قيلَ سيِّداً إذا إنَّه عبْدُ القفا واللّهازمِ
فلو كانت ظرفاً، لم يبق لها عامل؛ لأن ما بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها.

(١) انظر: السابق: ٧٩/٤ وشرح الكافية للرضي: ٩٢/٤ وحاشية الصبان على الأشموني: ١١/٤ وشرح التصريح: ٢٤٨/٢.

(٢) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في الكتاب: ١٤٤/٣ والمقتضب: ٣٥٠/٢ والخصائص: ٣٩٩/٢ وشرح المفصل: ٩٧/٤ وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافت: ٢٢٨/٢ والجنى السداني: ٣٧٨ وأوضح المسالك: ٣٣٨/١ وشرح التصريح: ٢١٨/١ وجمع الهوامع: ٤٤١/١ والخزانة: ٢٦٥/١٠ والدرر: ٢٩١/١ والمعجم المفصل: ٩٢٨/٢.

وقد يقال: يعمل فيها المعنى، ويجوز في الظرف أن يقدم حيث لا يجوز أن يتقدم غيره؛ ألا ترى إلى قوله — تعالى — {وَكَأَنُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} ^(١) و{إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ} ^(٢) وما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلها ^(٣).

ذكر ابن الضائع في "إذا" ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها ظرف زمان.

الثاني: أنها ظرف مكان، ومال إليه ابن الضائع، وأيده بنصب الحال بعدها.

الأخير: أنها حرف، ونسبه إلى الشلوبين، وحجته كسر "إن" بعدها.

آراء النحويين

اختلف النحويون في "إذا" على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنها ظرف زمان، وهو مذهب سيبويه ^(٤) والرياشي ^(٥)

والزجاج ^(٦) والزمخشري ^(٧) وابن طاهر ^(٨) وابن خروف ^(٩) والشلوبين ^(١٠).

(١) سبق تخريج الآية، وهي من سورة يوسف: ٢٠.

(٢) سبق تخريج الآية في: ٥١ المسألة (٦).

(٣) شرح الجمل أ: ٧١١/٢-٧١٢.

(٤) انظر: ٢٣٢/٤ و٦٠/٣.

(٥) انظر: الارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ والمساعد: ٥١١/١ وجمع الهوامع: ١٣٤.

والرياشي هو العباس بن الفرّج، أبو الفضل الرياشي، أخذ عن الأصمعي، وقرأ على المازني كتاب سيبويه، قتله الزنج بالبصرة، لما دخلوها سنة سبع وخمسين ومائتين. انظر: إشارة التعيين: ١٥٨ وبغية الوعاة: ٢٧/٢.

(٦) انظر: شرح السيرافي: ١٩٣/٥ والنكت: ١١٣٠/٢ وشرح التسهيل: ٢١٤/٢ وشرح الكافية

للرضي: ٢٧٣/١ والجنى الداني: ٣٧٤ ومغني اللبيب: ٨٧/١ والارتشاف: ١٤١٢/٣ والمساعد: ٥١١/١ وجمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٧) انظر: الكشف: ٤٣٩/٢ والمفصل: ١٧٠-١٧١.

(٨) انظر: الارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ وجمع الهوامع: ١٣٤/٢.

المذهب الثاني: أنما ظرف مكان، وهو مذهب المبرد^(٣) وأبي بكر بن الخياط^(٤) والفارسي^(٥) وابن جني^(٦) وابن الشجري^(٧).

وهو المذهب الذي مال إليه ابن الضائع.

المذهب الأخير: أنما حرف، وهو مذهب الأخفش^(٨) وابن برّي^(٩) والشلوبين في أحد قوليه^(١٠) وابن مالك^(١) والمالقي^(٢) والمرادي^(٣) وابن هشام^(٤)

(١) انظر: شرح الجمل: ٣٧٤/١ والارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٢ والارتشاف: ١٤١٢/٣ والمساعد: ٥١١/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢ ولم أجد رأيه في كتابيه "التوطئة"، و"شرح المقدمة الجزولية"، فلعله في غيرهما.

(٣) انظر: المقتضب: ١٧٨/٣ و٥٦/٢ مع حاشية عظيمة في ٥٧/٢ وشرح السيرافي: ١٩٣/٥ والنكت: ١١٣٠/٢ وشرح التسهيل: ٢١٤/٢ وشرح الكافية للرضي: ٢٧٣/١ والارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ ومغني اللبيب: ٨٧/١ والمساعد: ٥١١/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٤) انظر: الارتشاف: ١٤١٢/٣ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

وأبو بكر هو محمد بن أحمد، أخذ عنه الزجاجي والفارسي، من تصانيفه: معاني القرآن، النحو الكبير وغيرهما، مات سنة عشرين وثلاثمائة. انظر: إشارة التعيين: ٢٩٣ وبغية الوعاة: ٤٨/١.

(٥) انظر: المسائل العسكرية: ٨٦ والارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ والمساعد: ٥١١/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٦) انظر: الارتشاف: ١٤١٢/٣ والجنى الداني: ٣٧٤ والمساعد: ٥١١/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري: ٣٤٩/١ و٨٤/٢.

(٨) انظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٢ والارتشاف: ١٤١٣/٣ والجنى الداني: ٣٧٥ ومغني اللبيب: ٨٧/١ والمساعد: ٥١٠/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٩) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٧٤/١.

عبدالله بن بري بن عبدالجبار، أبو محمد المصري الدار، ومن تصانيفه: حواشٍ على الصحاح، وحواشي على درة الغواص، مات سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة. انظر: إشارة التعيين: ١٦١ وبغية الوعاة: ٣٤/٢.

(١٠) انظر: الارتشاف: ١٤١٣/٣ والجنى الداني: ٣٧٥.

هشام^(٤) وابن عقيل^(٥) والسيوطي^(٦) وهو مذهب الكوفيين^(٧).

المناقشة

١ - **مستند المذهب الأول:** أن فيه إبقاءً لها على ما استقرَّ لها^(٨) في غير

المفاجأة.

٢ - **مستند المذهب الثاني:**

١- أنها تقع خبراً عن الجثة^(٩) نحو: خرجت فإذا زيد.

ب- انتصاب الحال بعدها^(١٠) في نحو: خرجت فإذا زيدٌ جالسا، وقد

أورد هذه الحجة ابن الضائع؛ لأنها لو لم تكن خبراً، لوجب أن تكون الحال هي الخبر.

٣ - **مستند المذهب الثالث:**

١- كسر همزة "إن" بعدها، فلو كانت ظرفاً، لم يكن لها عامل؛ لأن ما

بعد "إن" لا يعمل فيما قبلها^(١١)، وهذه الحجة أوردتها ابن الضائع.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٢.

(٢) انظر: رصف المباني: ٦١.

(٣) انظر: الجنى الداني: ٣٧٣.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ٨٧/١.

(٥) انظر: المساعد: ٥١٠/١.

(٦) انظر: همع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٧) انظر: الارتشاف: ١٤١٣/٣ والجنى الداني: ٣٧٥ والمساعد: ٥١٠/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

(٨) انظر: المساعد: ٥١١/١ وهمع الهوامع: ١٣٤/٢ والجنى الداني: ٣٦٧.

(٩) انظر: الجنى الداني: ٣٧٤.

(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري: ٨٤/٢.

(١١) انظر: شرح التسهيل: ٢١٥/٢ والجنى الداني: ٣٧٨ ومغني اللبيب: ٨٧/١ والمساعد: ٥١٠/١

وهمع الهوامع: ١٣٤/٢.

ب- لو كانت ظرفاً، لوجب اقترانها بالفاء، إذا كانت صدر جملة الجواب، فإن ذلك لازم نحو: إن تقم فحينئذ أقوم^(١).

د- لو كانت ظرفاً، لم تربط جملة الشرط والجزاء^(٢)، كما في قوله — تعالى— {وَإِنْ نُصِبَهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}^(٣).

الترجيح

أحسب أن أقرب الأقوال الأخير؛ لما يلي:

ا- أن هناك فرقاً بين "إذا" الشرطية، و"إذا" الفجائية^(٤)، مما يضعف حجة حجة المذهب الأول في محاولة طرد الحكم، وعدم التفريق بينهما في أمر الظرفية.

ب- أن جعلها ظرف زمان، يؤدي إلى الإخبار بظرف الزمان عن الجثة، وهو ممتنع^(٥).

ج- أن محاولة ابن الضائع دفع حجة القائلين بالحرفية فيها ضعف من وجهين:

١- أن لهم حجة أخرى غير كسر الهمزة.

٢- أن دفاعه يستقيم على الإقرار بأن الأصل في الفجائية الظرفية المكانية، وهو منازع فيه، فهو منه احتجاج في موطن التراجع.

وبهذا يظهر أن أقرب الأقوال الأخير، وهو قول، لم يختره ابن الضائع.

(١) انظر: شرح التسهيل: ٢١٤/٢-٢١٥.

(٢) انظر: السابق: ٢١٤/٢.

(٣) سورة الروم: ٣٦ وأولها {وَإِذَا أَدْفَنَّا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا}.

(٤) انظر: الجنى الداني: ٣٧٣.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي: ٢٧٣/١ ومغني اللبيب: ٨٧/١ والمساعد: ٥١١/١.

باب: الإخبار بالذي.

١٢١ - الخلاف في الإخبار عن المفعول معه.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن ابن عصفور منع الإخبار عن المفعول معه، ... (١)
قلت: لا يمتنع عندي أن يقال في "قمت وزيدا": الذي قمت وإياه زيد.
كذا تقول: الذي قمتُ معه زيدٌ، فليس "زيد" في حين رفعه مفعولا معه، بل
يرتفع المفعول معه، والمعنى باقٍ.
...، وأما المفعول معه، فلا إشكال عندي في جواز الإخبار عنه، ومنعه غلط
بين" (٢).

ذكر ابن الضائع في الإخبار عن المفعول معه مذهبين:
الأول: أن الإخبار عنه لا يجوز، وهو مذهب ابن عصفور.
الأخير: أن الإخبار عنه جائز، وهو اختيار ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحويون في الإخبار عن المفعول معه على مذهبين:
المذهب الأول: أن الإخبار عنه لا يجوز، وهو مذهب أبي الحسن
الأخفش (٣) وابن عصفور (٤).

(١) انظر: شرح الجمل: ٥٠٨/٢.

(٢) شرح الجمل ب: ٢٨٧/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٠٨/٢ والارتشاف: ١٠٦٥/٣.

(٤) انظر: السابق: ٥٠٨/٢.

المذهب الأخير: أن الإخبار عنه جائز، وهو مذهب أبي حيان^(١) والسيوطي^(٢).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المنافشة

- ١ - الإخبار بـ "الذي" يتطلب الأمور التالية^(٣):
 - أ- الابتداء بموصول مطابق للاسم الذي يُراد الإخبار عنه.
 - ب- وضع الاسم المخبر عنه آخر الكلام.
 - ج- رفعه على أنه خبر للموصول الذي بدأت به الكلام.
 - د- أن تجعل في مكان الاسم المخبر عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه.

٢ - **مستند المذهب الأول:** أن الإخبار عنه يُغيّره عن حاله؛ لأن الواو التي لا يُعرف المفعول معه إلا باقتراحها به، ستدخل على الضمير، لا على المفعول معه. وبيان ذلك أنك لو أردت الإخبار عن "قمتُ وزيدا" قلت: الذي قمت وإياه زيد^(٤).

الترجيح

- أحسب أن أقرب القولين الأخير؛ لما يلي:
- ١ - أن التغيير يكون في كل اسم، أُريد الإخبار عنه^(١).

(١) انظر: همع الموامع: ٢١٥/٣.

(٢) انظر: السابق: ٢١٥/٣.

(٣) انظر: المفصل: ١٤٥ وشرح المفصل: ١٥٦/٣ وشرح الكافية للرضي: ٢٩/٣ وأوضح المسالك:

٢٣٨/٤ والمساعد: ٢٧٨/٣.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٥٠٨/٢.

ب- أن الباب قائم — أصلا — على نقل المخبر عنه من حاله إلى حال أخرى، ومع ذلك فمعنى المعية باقٍ، وإن ارتفع المفعول معه، وهذه حجة ذكرها ابن الضائع.

وبما تقدم يظهر أن أقرب القولين الأخير، وهو اختيار ابن الضائع.

١٢٢ - الخلاف في الإخبار عن المفعول له.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإن قيل: فعلى هذا يمكن أن يقال: يجوز في المفعول له، فتقول في "قمتُ إجلالا لزيد": الذي قمتُ له إجلالُ زيد.

قلت: وليس هذا بعيد — أيضا — لكن من شرط الإخبار وصورته إعراب المضمَر كإعراب المخبر عنه، ولا يجوز أن تقول: الذي قمتُ إياه إجلالا لزيد، فيجوز الإخبار عن المفعول له، إذا أضمر بحرف جر^(٢).

اختار ابن الضائع جواز الإخبار عن المفعول له.

آراء النحويين

اختلف النحويون في الإخبار عن المفعول له على مذهبين:

المذهب الأول: أن الإخبار عنه لا يجوز، وهو مذهب ابن عصفور^(٣).

المذهب الأخير: أن الإخبار عنه جائز، وهو مذهب الرضي^(٤) والسيوطي^(١).

(١) انظر: همع الهوامع: ٢١٥/٣.

(٢) شرح الجمل ب: ٢٨٧/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٥٠٩/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية: ٣٨/٣.

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المنافشة

- ١ - مما يُستغرب أن ابن الضائع أشار إلى ابن عصفور عند الإخبار عن المفعول معه، وأهمل ذكره عند الحديث عن المفعول له، مع أنه القائل بمنع الإخبار معهما.
- ٢ - **مستند المذهب الأول:** أن الإخبار عنه يُغيّر حاله؛ لأنه سيكون ضميراً، بعد أن كان اسماً ظاهراً، ومرفوعاً بعد أن كان منصوباً^(٢).
- ٣ - **مستند المذهب الأخير:** أن المفعول له بعد الإخبار عنه لا ينتقل عن جميع أحواله، ألا ترى أن اللام تظل لازمة لضمير المخبر عنه^(٣) وقد أشار إليه ابن الضائع.

الترجيح

- أحسب أن أقرب القولين الأخير، لما يلي:
- ١- أن التغيير في كل اسم أُخبر عنه^(٤).
 - ب- أن الباب قائم — أصلاً — على نقل المخبر عنه من حاله إلى حال أخرى، فالاعتراض بالانتقال غير مقبول؛ لأن الانتقال أصل الباب، وهي حجة ذكرها ابن الضائع بمعناها في المسألة السابقة، وهي الإخبار عن المفعول معه.
- وبما تقدم يظهر أن أقرب القولين ما ذهب إليه ابن الضائع.

(١) انظر: همع الهوامع: ٢١٥/٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٠٨/٢.

(٣) انظر: السابق: ٥٠٨/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع: ٢١٥/٣.

باب: العدد.

١٢٣ - الخلاف في قوله — تعالى— {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ
سِنِينَ}.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن هذا — أي: من الثلاثة إلى العشرة — والمائة والألف مما يجب تفسيره بجمع مخفوض، أو مفرد مخفوض، يجوز أن يثبت فيه التنوين أو النون، فينصب مفسرها، فتقول: ثلاثة أثواباً، مائتان عبداً، ونحوهما؛ لكن قلماً يجيء هذا إلا في ضرورة الشعر، وعليه أنشدوا^(١):

إذا عاشَ الفتي مائتينِ عاماً فقد أودى المروءة والفتاء

فأثبت النون في "مائتين" ونصب "عاماً"، وعليه حمل الفراء قراءة {ثلاثمائة

(١) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع الفزاري أو ليزيد بن ضبة في الكتاب: ٢٠٨/١ و١٦٢/٢ وللأول في الأصول: ٣١٢/١ والحلل: ٥٧ وشرح المفصل: ٢٣/٦—٢٤ وشرح الكافية الشافية: ١٦٦٧/٣ وشرح التصريح: ٢٧٣/٢ والخزانة: ٣٨١/٧ و٣٧٩، الدرر: ٥٣٤/١ والمعجم المفصل: ١٣/١.

وبلا نسبة في المقتضب: ١٦٦/٢ ومجالس ثعلب: ٢٧٥/١ والجمل: ٢٤٢ والمقتصد: ٧٣٤/٢ والمفصل: ٢١٤ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٦/٢ والمقرب: ٣٠٦/١ وشرح الكافية للرضي: ٣٠٥/٣ وأوضح المسالك: ٢٥٥/٤ والمساعد: ٧٠/٢ وجمع الهوامع: ٢٧٢/٢.

وفي البيت اختلاف في كلمة "المروءة" فمرة "المسرة" وأخرى "اللداذة".
والشاعر هو الربيع بن ضبع الفزاري، شاعر جاهلي من المعمرين، أدرك الإسلام، واختلف في إسلامه. انظر: الخزانة: ٣٨٣/٧—٣٨٤ والأعلام: ١٥/٣.

سنين} (١) بالتنوين، "سنين" عنده تمييز للمائة.

والوجه أن يكون بدلا من "ثلاث"؛ لأن مثل هذا — وهو ثبات التنوين أو النون في "مائتين" ونصب التمييز — لم يأت إلا في ضرورة الشعر. — أيضا — ففيه جمع تمييز المائة، ولم يأت، فلا يُحمل عليه، ما وُجد مندوحة عنه؛ لكن يقوي مذهب الفراء قراءة حذف التنوين (٢)، ولا يمكن أن يكون إلا تمييزا، فإذا ثبت في هذه القراءة أنه تمييز، فالأولى حمل الأخرى عليها. فيقال: لو اختلف المعنى في حمله على البدل، وحمله على التمييز، وقد ثبت التمييز في قراءة نصا، لكان حمل القراءة الأخرى على ما قد ثبت، وهو التمييز أولى، أمّا والمعنى متفق، فالأولى ألاّ تحمل القراءتان على الشذوذ، حتى تكون هذه الآية لم تأت على فصيح الكلام أصلا، فلذلك الأولى مع التنوين البدل، فقلّما ورد في القرآن اتفاق على وجه ضعيف (٣).

ذكر ابن الضائع في القراءة مذهبين:

الأول: أن "سنين" تمييز، وهو مذهب الفراء، وقواه ابن الضائع بقراءة حذف التنوين.

الأخير: أن "سنين" بدل من "ثلاث" وهو مذهب ابن الضائع، وحجته أمران:

أ- أن ثبات التنوين في "مائتين" ونصب التمييز، لم يأت إلا في الضرورة.

ب- أن مجيء تمييز "مائة" جمعا، لم يأت، فلا يحمل عليه.

(١) سورة الكهف: ٢٥ والآية بتمامها {ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا} وهي بتنوين (مائة) قراءة ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبي عمرو ونافع وأبي جعفر ويعقوب. انظر: الإقناع ٦٨٩/٢ والنشر: ٣١٠/٢.

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وحلف. انظر: الإقناع: ٦٨٩/٢ والنشر: ٣١٠/٢.

(٣) شرح الجمل أ: ٣١٩/٢ — ٣٢٠.

آراء النحويين

اختلف النحويون في تخريج هذه القراءة على مذهبين:

المذهب الأول: أن "سنين" تمييز، وهو مذهب الفراء^(١).

المذهب الأخير: أن "سنين" بدل من "ثلاث"، وهو مذهب الأخفش^(٢)

والمبرد^(٣) والزجاج^(٤) وابن النحاس^(٥) والفراسي^(٦) وابن يعيش^(٧) وابن
الحاجب^(٨) والرضي^(٩) وأبي حيان^(١٠).

المناقشة

١ - نسب ابن الضائع إلى الفراء القول بأن "سنين" تمييز، وكان الفراء لم يذكر إلا هذا الوجه في تخريج القراءة، والذي يدل عليه كلام الفراء غير ذلك، فهو يقول: "وقد قرأ كثير من القراء {ثلاثمائة سنين} يريدون: لبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، فينصبونها بالفعل.

ومن العرب من يضع السنين موضع "سنة" فهي حينئذ في موضع خفض، لمن أضاف، ومن نون على هذا المعنى يريد الإضافة نصب "السنين" بالتفسير

(١) انظر: معاني القرآن: ١٣٨/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن: ٣٩٥/٢.

(٣) انظر: المقتضب: ١٦٨/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٨/٣.

(٥) انظر: إعراب القرآن: ٤٥٣/٢.

(٦) انظر: الحجة للقراء السبعة: ١٣٦/٥.

(٧) انظر: شرح المفصل: ٢٥/٦.

(٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦١١/١.

(٩) انظر: شرح الكافية: ٣٠٥/٣.

(١٠) انظر: الارتشاف: ١٦٣٦/٤.

للعدد " (١) .

فالفراء في كلامه خرّج القراءة على وجهين:

الأول: أن يكون التقدير: لبثوا سنين ثلاثمائة، فتكون "سنين" مفعولا به،
و"ثلاثمائة" بدلا (٢).

الأخير: أن تكون "سنين" تمييز.

والوجه الأول أولى عنده؛ لأنه أوردته أولا، ولأنه ذكر أن حجة الأخير عن
بعض العرب.

فغاية ما يفيد كلام الفراء جواز التخريجين.

٢ - مستند المذهب الأخير:

أ- أن "المائة" يلزم أن تكون غير منوّنة، ولم تأت منوّنة، منصوبا ما بعدها
إلا في الشعر (٣).

ب- أن جعل "سنين" تمييز، يلزم منه محذور آخر غير الأول، وهو مجيء
تمييز "المائة" جمعا، ولم يأت إلا مفردا (٤).

الترجيح

أقرب الأقوال الأخير؛ لما يلي:

(١) معاني القرآن: ١٣٨/٢.

(٢) انظر: إعراب القراء السبع لابن خالويه: ٣٨٩/١.

(٣) انظر: الكتاب: ٢٠٨/١ والأصول: ٣١٢/١ والإيضاح في شرح المفصل: ٦١١/١ والتوطئة:
٢٨١ وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٦/٢ والمقرب: ٣٠٦/١ وشرح الكافية الشافية: ١٦٦٧/٣
وشرح الكافية للرضي: ٣٠٥/٣ والارتشاف: ٧٤٥/٢ وشرح الأشموني: ٤٨/٤ وهمع الهوامع:
٢٧٢/٢

(٤) انظر: الكتاب: ٢٠٩/١ والإيضاح: ١٨٢-١٨٣ والمفصل: ٢١٣-٢١٤ والإيضاح في شرح
المفصل: ٦١٠/١ وشرح الكافية للرضي: ٣٠٥/٣ وهمع الهوامع: ٢٧٢/٢.

١- أن القول به ينأى بقراءة متواترة — هي قراءة الجماعة — عن مخالفة قاعدتين، إحداهما ثبات تنوين "المائة"، ونصب ما بعدها، والأخرى مجيء التمييز جمعاً^(١).

ب- أن المعنى لا يختلف، لو حُمل على البدل، فلا حاجة لحمل القراءة على وجهين، أحدهما شاذ، والآخر خلاف القياس. وبهذا يظهر أن أقرب القولين الأخير، وهو القول الذي اختاره ابن الضائع.

١٢٤ - الخلاف في تذكير العدد أو تأنيثه مع الجمع.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وكذلك إن كان جمعاً مما لا يكون في الأكثر إلا للمؤنث، والواحد مذكر، ك: حَمَامَات، فمذهب البصريين: ثلاثة حَمَامَات؛ لأن الواحد مذكر.

وقال الكوفيون: ثلاث حَمَامَات، رعيّاً للفظ الجمع. والأقيس الأول؛ لأن الجموع كلّها مؤنثة، فلو لم يُرَاعَ الواحد لكان كلّ عدد يفسر بجمع عددا مؤنثاً"^(٢).

ذكر ابن الضائع في الجمع الذي يكون في الأكثر للمؤنث، وواحد مذكر مذهبين:

الأول: أن المراعى فيه هو المفرد، وهو مذهب البصريين، واختيار ابن الضائع، وحقته أن عدم اعتبار المفرد تدفع إلى تأنيث كل عدد يُفسر بجمع؛ لأن الجموع كلها مؤنثة.

(١) انظر: الكتاب: ٢٠٩/١ والإيضاح: ١٨٢ والارتشاف: ٧٤٥/٢.

(٢) شرح الجمل أ: ٣٣١/٢—٣٣٢.

الأخير: أن المراعى فيه هو لفظ الجمع، وهو مذهب الكوفيين.

آراء النحويين

اختلف النحويون في تذكير العدد وتأنيثه مع الجمع على مذهبين:

المذهب الأول: أن يراعى مفرد الجمع، وهو مذهب سيبويه^(١) والمبرد^(٢) وابن السراج^(٣) والصيمري^(٤) وابن يعيش^(٥) وابن عصفور^(٦) وابن مالك^(٧) والرضي^(٨) وأبي حيان^(٩) وابن هشام^(١٠) وابن عقيل^(١١) والأشثوني^(١٢) والسيوطي^(١٣).

المذهب الأخير: أن يراعى الجمع نفسه، وهو مذهب الكوفيين^(١٤) والبغداديين^(١٥) والكسائي^(١).

(١) انظر: الكتاب: ٥٦٣/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ١٨٥/٢.

(٣) انظر: الأصول: ٤٢٨/٢.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة: ٤٨٨/١.

(٥) انظر: شرح المفصل: ١٩/٦.

(٦) انظر: شرح الجمل: ٤٣/٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل: ٣٩٨/٢.

(٨) انظر: شرح الكافية: ٢٩١/٣.

(٩) انظر: الارتشاف: ٧١٥/٢.

(١٠) انظر: أوضح المسالك: ٢٥٠/٤.

(١١) انظر: المساعد: ٧٤٠/٢.

(١٢) انظر: شرح الأشثوني: ٤٤/٤.

(١٣) انظر: همع الهوامع: ٢١٩/٣.

(١٤) نسب المذهب إليهم ابن الضائع في نضه في صدر المسألة.

(١٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣/٢ والارتشاف: ٧٥١/٢ وأوضح المسالك: ٢٥٠/٤.

وشرح الأشثوني: ٤٤/٤ وشرح التصريح: ٢٧١/٢ وهمع الهوامع: ٢١٩/٣.

المناقشة

- ١- نسب ابن الضائع المذهب إلى الكوفيين، ونسبه غيره إلى البغداديين. وأحسب أن الأمر يسير؛ لأن الكسائي إمام الكوفة قائل به، ولأن البغداديين أخذوه عن الكوفيين.
- ٢- قال الدنوشري عن مذهب البغداديين والكسائي: "والظاهر أنهم لا يعنون مراعاة الجمع، بل يجوزون مراعاة المفرد - أيضا -" (٢).
- وأحسب أن الأمر على خلاف ما ذهب إليه، لما يلي:
- ١- أن أبا حيان نقل عن الكسائي قوله: "تقول: مررت بثلاث حمامات، ورأيت ثلاث سجلات، بغير هاء" (٣).
- ب- أن قوله يصطدم بنقل النحويين، الذين لم يلمحوا لما ذكره.

الترجيح

- أحسب الراجح الأخذ بجواز الوجهين معا؛ لما يلي:
- ١- أن السماع بهذا جاء عن العرب، فقالوا: لي حماماتٌ ثلاثة (٤)،

(١) انظر: الارتشاف: ٧٥١/٢ والأشموني: ٤٤/٤ وشرح التصريح: ٢٧١/٢ وهمع الهوامع: ٢١٩/٣.

(٢) انظر: حاشية يس على شرح التصريح: ٢٧١/٢ وأخذ به محيي الدين عبد الحميد في عدة السالك تحقيق أوضح المسالك: ٢٥٠/٤ لكنه جزم بما ترجح عند الدنوشري، فقال: "فأجازوا مراعاة حال أيهما شئت".

والدنوشري هو عبدالله بن عبدالرحمن، فقيه مصري، من تصانيفه: حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد، كانت وفاته سنة ألف وخمس وعشرين. انظر: الأعلام: ٩٧/٤.

(٣) انظر: الارتشاف: ٧٥١/٢.

والسَّجَل: كتاب العهد ونحوه، القاموس: ١٣٠٩ مادة (السَّجَل).

(٤) جمع حمام، وهو مذكر. انظر: لسان العرب: ١٥٤/١٢ والقاموس المحيط: ١٤١٨ مادة (حم).

والطلحاتُ الثلاثة^(١).

وقالوا — فيما حكاه الكسائي، وقد تقدّم تخريجه —: مررت بثلاثِ سِجَلاتٍ،
ومررت بثلاثِ حَمّاماتٍ.

فالأول دليل مذهب البصريين، والأخير حجة مذهب الكوفيين.

ويزيد مذهب الكوفيين قوّة أنّ ما احتج به البصريون يجوز فيه التأنيث
وعدمه؛ لأنه قد تقرّر أنّ المعدود — إذا تأخّر — جاز تأنيث العدد وتذكيره^(٢).

ب- أنّ ما احتج به ابن الضائع على الكوفيين، وهو أنّ الأمر لو كان
على ما يقولونه به، وهو مراعاة اللفظ، لجاء العدد مع الجمع مؤنثاً؛ لأن كل جمع
مؤنث، ليس — في ظني — حجة مقبولة في ردّ مذهبهم، وقد صحّ السماع به.

وبما تقدم يظهر أن الأقرب هو إجازة المذهبين، وبذلك يكون ما ذهب إليه
ابن الضائع أحد الوجهين الجائزين.

(١) انظر: المخصص: ١١٨/١٧ وشرح التصريح: ٢٧١/٢.

(٢) انظر: النحو الوافي: ٥٣٧/٤—٥٣٨ ولم أجد بعد بحث في كتب المتقدمين، من نصّ على هذه
القاعدة.

باب: الحكاية.

١٢٥ - الخلاف في المفرد الواقع بعد القول، إذا كان اسما للجملة.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "فإن وقع بعد القول مفرد ...

فإن لم يكن في تقدير جملة، فإن كان مصدرا، للقول عمل فيه، وكذلك إن لم يكن مصدرا، وكان اسما للجملة، كـ(الحق والباطل) عمل فيه القول — أيضا. واختُلف في نصبه، فقيل: هو صفة لمصدر، فإذا قلت: قلت الحق، فتقديره: قلت القول الحق.

وقيل: لا يجوز؛ لأن "الحق" اسم جامد، والوصف بالجامد لا ينقاس، ...، فالأولى أن يكون مفعولا صحيحا؛ لأن "الحق" المقول، فهو مفعول به صحيح^(١).

ذكر ابن الضائع في المفرد — إذا كان اسما للجملة — وليس بمصدر للقول مذهبين:

الأول: أن المفرد صفة لمصدر محذوف.

الأخير: أن المفرد مفعول به للقول، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

آراء النحويين

اختلف النحويون في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: أن المفرد صفة لمصدر محذوف، فإذا قلت: قال الناصح

الحق، فهو عندهم صفة لمحذوف، تقديره: قال القول الحق، وهو مذهب

(١) شرح الجمل ب: ٢/٢-٣.

السيرافي^(١) والأعلم^(٢).

المذهب الأخير: أن المفرد مفعول به، وهو مذهب ابن عصفور^(٣).

وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

الترجيح

أحسب أن المذهب الأخير أولى؛ لما يلي:

أ- أن الوصف بالمصدر لا ينقاس^(٤) وقد أشار ابن الضائع إلى هذه

الحجة.

ب- أن القول الأول قائم على تقدير محذوف، والأصل عدم التقدير؛

خاصة إذا كان هناك ما يُضعّفه، وهو عدم قياس الوصف بالمصدر.

وبما تقدم يظهر أن أرجح القولين ما ذهب إليه ابن الضائع.

١٢٦ - الخلاف في: أنت تقول: زيد منطلق.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "وزعم أن في الفصل خلافا^(٥)، وهو: أنت تقول: زيد

منطلق.

(١) انظر: شرح السيرافي: ١/٢٣٢أ.

(٢) انظر: النكت: ١/٢٥٤.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٢/٤٦٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٦٢ وأوضح المسالك: ٣/٣١٢ والوصف بالمصدر اتفق

النحويون بصريهم وكوفيهم على تأويله وحمله على غير ظاهره، كما في الارتشاف: ٤/١٩١٩.

(٥) انظر: إصلاح الخلل: ٣٦٧.

وجهُ قول من لم يلتفت [إلى] ^(١) هذا الفصل أنّ همزة الاستفهام تطلب الفعل، فـ"أنت" فاعل بفعل مضمر، وذلك أن الفعل واقع على الاسمين، فينصبهما، وهذا قياس مذهب أبي الحسن الأخفش في الاشتغال... ^(٢)

وسيبيويه اختار فيه الرفع؛ لأنك قد فصلت بينه وبين همزة الاستفهام ^(٣).

فقال له أبو الحسن: "أنت" ترتفع بفعل مضمر؛ لأن الفعل قد اشتغل عنه... وهمزة الاستفهام تطلب [الفعل] ^(٤)، فلا بد من إضمار رافع لـ"أنت" على الاختيار، فإذا أضمرت فعلا، يرفع "أنت" وقع ذلك الفعل على "زيد" فينصبه.

والصحيح مذهب سيبويه، وذلك أنّ الحكم لهذا الملفوظ به، وذلك الفعل المقدر لا حكم له إلا العمل في الاسم المشتغل عنه خاصة، وما عدا ذلك من الأحكام والعمل فيما عداه من المعمولات لهذا الظاهر ^(٥).

ذكر ابن الضائع في "أنت تقول: زيد منطلق؟" مذهبين:

الأول: إجراء القول مجرى الظن، فتقول: أنت تقول: زيدا منطلقا؟.

الأخير: المنع من إجرائه مجرى الظن، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن الضائع؛ وحجته أن العمل لهذا الظاهر، وهو "تقول" وقد فصل عن الاستفهام.

آراء النحويين

اختلف النحويون في "تقول" إذا فصل عن همزة الاستفهام بـ"أنت" على

مذهبين:

(١) أحسب أن السياق يقتضي وجود هذا اللفظ، ولذا زدته في المتن.

(٢) انظر: الارتشاف: ٢١٦٥/٤ والمساعد: ٤١٩/١.

(٣) انظر: الكتاب: ١٢٣/١.

(٤) في الحقيق: "وهمزة الاستفهام تطلب بالفعل" والأقرب — في ظني — ما كتبه في المتن، أو تكون العبارة "تطلبه بالفعل".

(٥) شرح الجمل ب: ١٨/٢—١٩.

المذهب الأول: جواز إجرائه مجرى الظن، فينصب ما بعده، وهو مذهب الكوفيين^(١) وأكثر البصريين^(٢).

المذهب الأخير: المنع من إجرائه مجرى الظن، وإيجاب الحكاية فيه، وهو مذهب سيبويه^(٣) والأخفش^(٤) والسيرافي^(٥) وابن يعيش^(٦) وابن عصفور^(٧) وابن مالك^(٨) مالك^(٨) والرضي^(٩) وابن عقيل^(١٠) والأشموني^(١١) والسيوطي^(١٢). وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

المناقشة

١- أحسب أن ابن الضائع لم ينسب إلى الأخفش القول بإجرائه مجرى الظن، وإنما ذكر أن قياس مذهبه في (الاشتغال) يقتضي ذلك، وهذا لا يعني أنه قائل به. وبناء على هذا، فابن الضائع لا يخالف غيره من النحويين الذين نسبوا إلى الأخفش القول بالمنع.

-
- (١) انظر: الارتشاف: ٢١٢٨/٤ وشرح التصريح: ٢٦٣/١ وجمع الهوامع: ٥٠٥/١.
 - (٢) انظر: السابق: ٢١٢٨/٤ وشرح التصريح: ٢٦٣/١ وجمع الهوامع: ٥٠٥/١.
 - (٣) انظر: الكتاب: ١٢٣/١.
 - (٤) انظر: أوضح المسالك: ٧٧/٢ وشرح التصريح: ٢٦٣/١ وجمع الهوامع: ٥٠٥/١.
 - (٥) انظر: شرح السيرافي: ٢٣٣/١ ب.
 - (٦) انظر: شرح المفصل: ٧٩/٧.
 - (٧) انظر: شرح الجمل: ٤٦٣/٢.
 - (٨) انظر: شرح التسهيل: ٩٥/٢ وشرح الكافية الشافية: ٥٦٨/٢.
 - (٩) انظر: شرح الكافية: ١٧٨/٤.
 - (١٠) انظر: المساعد: ٣٧٦/١.
 - (١١) انظر: شرح الأشموني: ٣٣/٢.
 - (١٢) انظر: جمع الهوامع: ٥٠٤/١.

٢- **مستند المذهب الأول:** أن الحكم للمضمر، والظاهر جيء به لمجرد التفسير^(١).

٣- **مستند المذهب الأخير:** أن إجراء القول مجرى الظن، يُشترط له أن يكون القول والاستفهام متصلين^(٢)، فإن انفصلا فالواجب الحكاية، ثم لو قُدِّر عامل في الضمير، فإن الحكم لهذا الظاهر، وليس للمضمر إلا العمل في الاسم المشتغل عنه^(٣)، وهذه الحجة أوردها ابن الضائع.

الترجيح

أحسب أن المذهب الأقرب الأخير؛ لما يلي:

١- أن الهمزة لا يلزم أن يليها الفعل^(٤).

وبناء على ذلك يحسن أن تكون "أنت" مبتدأ، وليست بفاعل.

ب- يؤكد ما سلف أن "تقول" هو الفعل المقدر، وفاعله ضمير مستتر

فيه وجوبا، فكيف يظهر، وإنما المعهود انفصال الضمير بعد حذف ما اتصل به.

بهذا يظهر أن أقرب القولين الأخير، وهو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

(١) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٣٤/٢.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ٧٦/٢-٧٧.

(٣) انظر: شرح التصريح: ٢٦٣/١ وحاشية الصبان على الأشموني: ٣٣/٢.

(٤) انظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٢٧٠.

١٢٧ - الخلاف في حكم التسمية بحرف الجر الذي على أزيد من

حرفين.

رأي ابن الضائع

قال ابن الضائع: "واعلم أن ابن عصفور قسّم التسمية بالجار والمجرور بحسب حرف الجر إلى أقسام أربعة، ...، وعلى أزيد من حرفين ... وزعم في الرابع - أيضا - أنه يجوز فيه الوجهان، غير أنه مثّل بـ "منذُ اليوم"، ويجب عندي في هذا الإعراب، ولا بدّ، وإذا كان سيبويه لم يذكر في "من زيد" إلا الإعراب^(١)، فهذا أحرى لوجهين: أحدهما: أن شبه "منذُ" بالأسماء المضافة لما بعدها أقرب؛ لأنها على عدد أكثر الأسماء، وهي الثلاثية؛ لأن الأسماء الموجودة على حرفين قليلة، فـ "من وعن" تشبه الأسماء القليلة، و"منذ" ليست كذلك.

والوجه الثاني: أنه لو صحّ هذا الحكم، لما هو على ثلاثة أحرف من حروف الجر، أعني: جواز الوجهين لكان تمثيله بـ "منذ" ليس بجيد؛ لأنه يمكن أن يجب لها الإعراب؛ لأنها التي تكون اسما، فكما لا يجوز في "قطّ زيد" الحكاية أصلا، فكذلك ينبغي أن يقال في "منذ"؛ لأنها قد ثبت لها الاسمية، وهذا ظاهر جدا^(٢).

ذكر ابن الضائع في التسمية بما كان على أزيد من حرفين مذهبين:

الأول: جواز الإعراب والحكاية، وهو مذهب ابن عصفور.

الأخير: وجوب الإعراب، وهو مذهب ابن الضائع، وحجته ما يلي:

١- أن سيبويه لم يذكر في "من زيد" إلا الإعراب.

(١) انظر: الكتاب: ٣/٣٢٩-٣٣٠.

(٢) شرح الجمل ب: ٥٦-٥٥/٢.

ب- أن "منذ" بذلك أولى من "من" لأمرين:

١- أن "منذ" تشبه الأسماء الثلاثية في عدد حروفها، فحملها عليها أقرب، فتكون كالأسماء المضافة لما بعدها.

٢- أن "منذ" جاءت ظرفاً، وإذا كانت ظرفاً وجب فيها الإعراب كـ(قط).

آراء النحويين

اختلف النحويون في التسمية بحرف الجر، الذي على أزيد من حرفين على مذهبين:

المذهب الأول: أن ما كان على أزيد من حرفين يجوز فيه الإعراب والحكاية، وهو مذهب ابن عصفور^(١) والسيوطي^(٢).

المذهب الأخير: وجوب الإعراب، وهو مذهب ابن الضائع.

المناقشة

الترجيح

أحسب أن راجح القولين الأول؛ لما يلي:

١- أن الخليل بنقل سيبويه عنه نصّ على الإعراب في "من زيد".

قال سيبويه: "وسألته عن رجل يسمى "من زيدٍ وعن زيدٍ" فقال: أقول: هذا من زيدٍ، وعن زيدٍ، وقال: أغيّره في ذا الموضع، وأصيّره بمتزلة الأسماء"^(٣).

وسيبويه قال في آخر الباب: "وإن سميت رجلاً "عمّ" فأردت أن تحكي في الاستفهام، تركته على حاله ...

(١) انظر: شرح الجمل: ٤٧٣/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع: ٢٣٣/٣.

(٣) الكتاب: ٣٢٩/٣-٣٣٠.

وإن أردت أن تجعله اسماً قلت: عن ماء؛ لأنك جعلته اسماً، وتمدّ "ماء" ...؛
لأنك تريد أن تجعله اسماً مفرداً، أضيف هذا إليه بمتزلة قولك: عن زيد، و"عن"
ههنا مثلها مفردة"^(١).

وأحسب أن هذا النقل يردّ قول ابن الضائع، عندما نما إلى سيوييه الإعراب
وحده.

وقد سبق إلى فهم ابن الضائع لكلام سيوييه الزجاج، فردّ عليه السيرافي
بقوله: "وقد حكى الزجاج أن سيوييه قال: إذا سميت رجلاً "من زيد وعن زيد"
لم تحكه.

قال أبو سعيد: والذي حكاه الزجاج عن سيوييه تأول تأوله عليه، وليس
بمذهبه؛ لأن سيوييه قال في آخر هذا الباب"^(٢) ثم ذكر نص سيوييه السابق.

ب- أن عدم السماع ينبغي أن يخفف من حدة الحكم النحوي.

ج- أن كون "منذ" تشبه الأسماء الثلاثية لا يعطيها لزوم الإعراب؛ لأن
لها شبهة آخر بالحرف، وهو الجر"^(٣).

د- أن الاعتراض بأن "منذ" تكون ظرفاً، لا يوجب لـ "منذ" الحرفية
الإعراب.

وهذا أمر غريب أن يعترض ابن الضائع على ابن عصفور بـ "منذ" الظرفية،
وابن عصفور إنما يتحدث عن الحرفية.

وبهذا يظهر أن أقرب القولين ما ذهب إليه ابن عصفور، وليس ما اختاره ابن
الضائع.

(١) السابق: ٣/٣٣٤.

(٢) شرح السيرافي: ٤/١٤٢ب.

(٣) انظر: الارتشاف: ٣/١٤٢٠ بل نقل أبو حيان عن الأخفش قوله: "منذ" الحجاز يجرون بها كل
شيء".

القسم الثاني: الدراسة.

وفيها خمسة فصول هي:

الفصل الأول: مصادر أبي الحسن بن الضائع في اختياراته.

الفصل الثاني: أسباب اختياراته وأساليبها.

الفصل الثالث: أدلة اختياراته.

الفصل الرابع: موقفه من النحويين.

الفصل الخامس: التقويم.

الفصل الأول
مصادر اختياراته
أ- الكتب.
ب- الرجال.

الأول: الكتب:

ربّما كان الإقلالُ من ذكر المصادر التي يُعتمد عليها ظاهرةً معرفيّةً في العصور الماضية، وليست ظاهرةً في النحويين وحدهم، فهي صفةٌ عامّةٌ للتّراث الإسلامي، لا تقتصرُ على علمٍ دون آخر، من دائرة العلوم الإسلاميّة. وإذا كانت هذه صفةً شموليّةً، كان تسويغُها أمراً، يتّصلُ بروح العصرِ المعرفي؛ إذ أنّ لكلِّ عصرٍ مجموعةً من القوانين التي تتحكم في طريقة التّأليف. ويُمكن إرجاعُها — في ظنّي — إلى عوامل منها:

أ- طبيعة البدايات، وأنها تتخفّف من القيود، التي لا تمسّ المادة العلمية، وإنما تتعلق بالشكل الذي تُصاغ به، وكان ذلك في بدء مرحلة التّأليف النحوي، ثمّ أصبح تقليداً فاشياً، سار عليه النحويون، وربّما اعتبروه ميزة، لا كما يظنه بعض الناس اليوم.

ب- طبيعة المتعلم، فقد كان نهماً، حافظه الأساس العلم والمعرفة، مما جعله على دراية بكتب النحويين، فلم يكن به حاجة لذكر الكتب التي صدر عنها شيخه. ولا يبعد أن يكون ما تقدّم سبباً لاندثار سؤال الشيخ عن مأخذ رأي أحد النحويين، مما جعله يظن أنّ من عنده على معرفة بمكان وجود هذا الرأي أو ذلك، فكان يكتفي بسرد الرأي معزواً لصاحبه.

ومعنى ذلك أن المتعلم لو كان ملحاحاً في معرفة مكان قول النحوي؛ لاضطرّ شيخه لنسبة كل قول إلى كتاب صاحبه.

ج- عدم شيوع الكتاب، فكان اعتماد طلاب العلم على نقل أشياخهم، ووجود الكتاب وانتشاره بين المتعلمين أحد أسباب الحاجة لمعرفة مواطن أقوال النحويين.

د- اكتفاء أغلبية النحويين بتأليف كتاب واحد، فلم يكن هناك حاجة تدعو إلى ذكر الكتب، وربما لم يشتهر لمن أكثر التأليف إلا كتاب واحد. فرّبما كان في هذه الأمور كشف شيء من إهمال ابن الضائع لذكر مصادره من الكتب؛ إذ لم يذكر في ما دُرس من اختياراته إلا أربعة كتب، هي كالاتي:

ا- كتاب سيويه:

وقد ذكر ابن الضائع عند حديثه عن خبر (كان) إذا كان ضميرا، وهل الأرجح فيه الاتصال أم الانفصال؟ فقال: "وزعم ابن الطرواة أن الصحيح ما ذكر في أول الكتاب^(١)".

ب- كتاب (الإيضاح) للفارسي:

وقد أشار إليه ابن الضائع في موضعين هما:
الأول: في حديثه عن (لا سيما) حيث ذكر أن الفارسي أدخلها في أدوات الاستثناء، وأحال في رأي الفارسي إلى (الإيضاح) فقال: "وقد ذكر الفارسي في (الإيضاح) (لا سيما)^(٢)".

الأخير: في حديث ابن الضائع عن علة منع صرف العدد المعدول، فقد ورد ذكر (الإيضاح) عندما أراد ابن الضائع الردّ على من يجعل علة منع صرف العدد المعدول هي العدل في اللفظ والمعنى، فقال: "ولذلك ردّه الفارسي، فقال في (الإيضاح): "ولا يكون العدل في المعنى"^(٣)".

ج- كتاب "المسائل البصريات":

(١) شرح الحمل أ: ١١١٩/٣.

(٢) السابق أ: ٩٣٦/٣.

(٣) السابق أ: ٧٨٥/٣.

فقد ذكره ابن الضائع؛ لكن بلفظ "تذكرته"، وذاك عند حديثه عن "أنظور" علماً، هل يُصرف أو يمنع من الصرف؟

فقال: "قال الفارسي في تذكرته: "إذا سُميت بـ"أنظور"(١)".

د- كتاب "الحماسة" لأبي تمام:

وقد ورد في كلام ابن الضائع أثناء حديثه عن تعدي "حدّث" إلى ثلاثة مفاعيل، فقال: "وقد أنكر بعضهم ذلك في "حدّث" وليس بمنكر، فقد أثبتته السيرافي، وعليه بيت "الحماسة"(٢)".

الأخير: العلماء.

كان حظّ العلماء أوفى من حظّ الكتب في اختيارات ابن الضائع، فقد أكثر من الأخذ عنهم في اختياراته، فقلماً تجد اختياراً، لم يسبقه إليه غيره.

وقد بلغ عدد النحويين الذين استند إليهم ابن الضائع في اختياراته خمسة عشر نحويًا — عدا الجماعات — وهم كالتالي(٣):

١ - ابن أبي إسحاق:

ورد ذكر ابن أبي إسحاق مرّة واحدة، وقد اختار ابن الضائع قوله، وذلك أثناء حديثه عن الخلاف في المذكر ساكن الوسط، إذا سُمي به المؤنث، فقد قال ابن أبي إسحاق بمنع صرفه، وكذلك ابن الضائع.

(١) السابق أ: ٨٣٤/٣.

(٢) السابق أ: ٨٠/١.

وأبو تمام هو حبيب بن أوس الطائي، شاعر عباسي، ولد سنة ثمان وثمانين ومائة، ومن تصانيفه: ديوان الحماسة، ومختار أشعار القبائل وغيرها، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين. انظر: نزهة الألباء: ١٢٣ والأعلام: ١٦٥/٢.

(٣) آثرت أن أسرد أسماءهم بناء على سبقهم التأريخي.

قال ابن الضائع: "وقال سيبويه: وهو قول ابن أبي إسحاق" (١).

٢ - أبو عمرو بن العلاء:

وقد مال ابن الضائع إلى قوله مرّة واحدة، عند حديثه عن الخلاف في المذكر ساكن الوسط، إذا سُمِّيَ به المؤنث، فإن أبا عمرو يختار منع صرفه، وكذلك ابن الضائع.

قال: "قال سيبويه: وهو قول... وأبي عمرو" (٢).

٣ - الخليل بن أحمد:

وقد أخذ ابن الضائع بمذهبه في خمس مسائل؛ لكنه تراجع في واحدة منها، فرجّح قول غيره، ومن تلك المسائل التي رجّح فيها قول الخليل ما يلي:

١- في حديثه عن وصف (اللهم)؛ إذ اختار ابن الضائع مذهب الخليل في منع وصف (اللهم)، فقال: "واعلم أن الخليل وسيبويه يمنعان وصف هذا الاسم" (٣).

ومنع وصفه هو المذهب الذي اختاره ابن الضائع.

ب- في حديثه عن (مهما)؛ إذ اختار ابن الضائع مذهب الخليل، وهو تركيبها من (ما) زيدت عليها (ما) التي تزداد مع أدوات الجزاء، ثم أُبدلت الألف الأولى هاء.

قال ابن الضائع: "وزعم الخليل أن (مهما) مركبة من (ما) زيدت عليها (ما) التي تزداد بعد أدوات الجزاء" (٤).

(١) شرح الجمل أ: ٨٥٦/٣.

(٢) السابق أ: ٨٥٦/٣.

(٣) السابق أ: ٤١٨/٢.

(٤) السابق أ: ٦٩٠/٢-٦٩١.

ج- في حديثه عن الخلاف في (رُمان)؛ إذ رجّح ابن الضائع قول الخليل في بدء المسألة، ثم تراجع عن ذلك؛ ليصحح مذهب غيره.
قال ابن الضائع: "ولم يصرفه الخليل، وهو الصحيح...
وحكى ابن خروف: أرض رَمِنَة، ...، وهذا قاطع، وإنما كلام الخليل هو الصحيح؛ لو لم يرد هذا^(١)".

٤ - سيبويه:

ما استند ابن الضائع في اختياراته إلى أحدٍ مثلما استند إلى سيبويه، فقد أخذ بقوله في ثلاث وخسمين مسألة، مصرّحاً به، وأخذ برأيه في خمس مسائل أخرى؛ لكنه لم يصرّح باسمه، ومن المسائل التي صرّح فيها باسمه ما يلي:

أ- في حديثه عن الخلاف في مرتبة المضاف؛ إذ اختار مذهب سيبويه في أن مرتبة المضاف مرتبة ما أُضيف إليه إلا المضاف إلى المضمّر، فإنه في مرتبة العلم.
قال ابن الضائع: "ويدل على صحة مذهب سيبويه^(٢)".

ب- في حديثه عن الخلاف في (ابن أوبر)؛ إذ اختار ابن الضائع مذهب سيبويه في أنه علم، وردّ مذهب من خالفه.

قال ابن الضائع: "ولا تُرد حكاية سيبويه، ويُنسب إلى الغلط، وعدم الضبط بناء على بيت، لم يجيء له نظير، ثم إنّنا إذا حكمنا بأنّ هذا البيت ليس بضرورة...، فينبغي أن تثبت في (ابن أوبر) اللغتان^(٣)".

ج- في حديثه عن الخلاف في خبر (كان) إذا كان ضميراً، حيث اختار ابن الضائع مذهب سيبويه في أن الأفصح أن يكون الضمير منفصلاً.

(١) السابق أ: ٨٠٥/٣ وللزمزيد انظر: ١٣٦/أ٢ و ٦٩٧.

(٢) السابق أ: ٤٨٣/٢.

(٣) السابق أ: ٤٨٦/٢.

قال ابن الضائع: "فاعلم أن الأوضح في اللغة على ما زعم سيبويه، إذا أُضمر خبر (كان) وأخواتها أن يكون منفصلاً^(١)".

د- في حديث ابن الضائع عن الخلاف في (عسى) إذا اتصل بها ضمير نصب نحو: عساك، فقد مال ابن الضائع إلى قول سيبويه، الذي يذهب إلى أنها نصبت حملاً على (لعل).

قال ابن الضائع: "وأقربها مذهب سيبويه؛ لتمكن شبهها بـ(لعل)^(٢)".

ه- في حديث ابن الضائع عن الخلاف في إدخال (لا سيّما) في أدوات الاستثناء، إذ أخذ بمذهب سيبويه، الذي لم يذكرها من أدوات الاستثناء.

قال ابن الضائع: "ومن راعى أنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام يخرج عن أن يكون قائماً، لم يذكرها في الاستثناء، وهو الأولى.

ولذلك لم يذكرها سيبويه إلا في النفي^(٣)".

و- في حديثه عن العامل في التنارع؛ إذ رجّح مذهب البصريين، ومنهم سيبويه، وهو أن العامل الثاني.

قال ابن الضائع: "ويدل على إثباتهم إعمال الثاني، أنه الأكثر، كذا زعم سيبويه^(٤)".

ز- في حديث ابن الضائع عن إعراب (حبّذا)؛ إذ رجّح مذهب سيبويه، وهو أن (حبّذا) مبتدأ، وما بعده خبر.

(١) السابق أ: ١١١٩/٣.

(٢) السابق أ: ٦٢٥/٢.

(٣) السابق أ: ٩٣٦/٣.

(٤) السابق أ: ٢٨١/٢.

قال ابن الضائع: "واختلفوا في إعرابه، فزعم بعضهم أنه مبتدأ، ما بعده خبر، فغلب عليه حكم الاسم، ومنهم من زعم أنه فعل، ما بعده — وهو الممدوح — فاعل... والأول أولى، وهو الظاهر من سيبويه^(١)".

ح- وفي حديثه عن (عدا)؛ إذ رجّح ابن الضائع ما دلّ عليه كلام سيبويه، وهو أن الوجه فيها النصب؛ لأن سيبويه لم يحفظ فيها الجر.

قال ابن الضائع: "والوجه النصب، ولم يحفظ سيبويه في (عدا) إلا النصب، وهو الأصل^(٢)".

ص- وربّما جعل ابن الضائع سيبويه دليلاً، كما في حذف نون التثنية دون إضافة، فأيد اختياره بكون حذف نون التثنية ضرورة بأن سيبويه لم يذكره في الضرائر.

قال ابن الضائع: "وأدلّ دليل على قلته أن سيبويه لم يذكره في الضرائر^(٣)".

٥ - الفراء:

أخذ ابن الضائع بقول الفراء في مسألتين:

الأولى: في حديثه عن حذف نون التثنية دون إضافة، فقد اختار ابن الضائع أن حذفها ضرورة، وذاك هو مذهب الفراء.

قال ابن الضائع: "ورواه الفراء بنصب (الحيات) والفاعل (القدما)، وحذف نون التثنية ضرورة^(١)".

(١) السابق أ: ٢٧٧/٢.

(٢) السابق أ: ٩٧٩/٣ وللمزيد انظر: ٢٠٢/أ٢ و ٢٨٣ و ٣٠٢ و ٣٠٧ و ٣٠٧ و ٣١١ و ٢٣٣ و ٢٥٤ و ٥٥ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٩٢ و ٣٩٨ و ٤١٨ و ٥٦١ و ٥٧٣ و ٦٩٩ و ٦٩٩/أ٣ و ٩٤٧ و ٩٥٤ و ٩٦٤ و ٩٩٠ و ١٠١٣ و ١٠٨٢ و ١٠٩٦ و ١٠٩٦ و ٧٤٩ و ٧٥٣ و ٧٥٩ و ٧٦٦ و ٧٥٦ و ٧٨٨ و ٨٠٧ و ٨٠٩ و ٨١٧ و ٨٢٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٥٦.

(٣) السابق أ: ٦٤٢/٢.

الأخيرة: في حديث ابن الضائع عن الخلاف في الضمير المحمول على لفظ الموصول، إذا أُخبر عنه باسم غير مطرد الاشتقاق؛ إذ رجّح ابن الضائع قول الفراء، وهو جواز الحمل على اللفظ والحمل على المعنى.
قال ابن الضائع: " ولم يجز الكسائي إلا الحمل على المعنى، ويظهر أن الصحيح مذهب الفراء^(٢)".

٦ - الأصمعي:

أخذ ابن الضائع بقول الأصمعي في مسألة واحدة، وهي دخول الألف واللام على (ابن أوبر)؛ إذ ذهب الأصمعي إلى أن دخول الألف واللام ضرورة، وبذلك أخذ ابن الضائع.
قال ابن الضائع: " وزعم الأصمعي أن إدخال الألف واللام في (بنات أوبر) ضرورة^(٣)".

٧ - أبو الحسن الأخفش:

ترجّح عند ابن الضائع مذهبُ أبي الحسن في ثلاث مسائل منها:
١- في حديثه عن الخلاف في (نعم وبئس)، فقد اختار ابن الضائع أنهما فعلان، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش.
قال ابن الضائع: " والقاطع في ذلك ما رواه أبو الحسن الأخفش من أن بعض العرب يقول: نعمًا رجلين الزيدان، ونعموا رجالا الزيدون^(٤)".

(١) السابق أ: ٦٤٢/٢.

(٢) السابق ب: ٢٦٧/٢-٢٦٨.

(٣) السابق أ: ٤٨٧/٢.

(٤) السابق أ: ٢٧٣/٢.

ب- في حديث ابن الضائع عن نون (رمّان) إذ اختار أن نونه أصلية، وهو مذهب أبي الحسن.

قال ابن الضائع: "السيرافي حكى عن الأخفش أن نون (رمّان) أصلية؛ لأنه إنما يكثر زيادة هذه النون في الجموع والمصادر.

...

وحكى ابن خروف عنه: أرض رَمَنَة.
وهذا قاطع^(١).

٨- المازني:

وافق ابن الضائع المازني في مسألتين، هما:

١- في حديثه عن (أفعل) الصفة، إذا سُمِّيَ به، ثمَّ نكَّرَ بعد التسمية، فقد اختار ابن الضائع منع صرفه، وهو مذهب المازني.

قال ابن الضائع: "ومذهب المازني مذهب سيبويه...، فقد صحَّ مذهب سيبويه وقياسه^(٢)".

ب- في حديث ابن الضائع عن تسمية المؤنث بمذكر، فقد ذهب ابن الضائع إلى أنه ممنوع من الصرف، وهو مذهب المازني.

قال ابن الضائع: "ومذهب سيبويه هو الصحيح...، وبه أخذ الأخفش والمازني^(٣)".

٩- المبرد:

مال ابن الضائع إلى مذهب المبرد مرتين، إحداهما في حديثه عن (هذا رجلٌ

(١) السابق أ: ٨٠٥/٣ وللمزيد انظر: ٨٥٧/أ٣.

(٢) السابق أ: ٧٥٤/٣ و٧٥٦.

(٣) السابق أ: ٨٥٦/٣ - ٨٥٧.

أفعل) فقد ذهب ابن الضائع إلى منع صرفه، وهو مذهب المبرد.
قال ابن الضائع: "وردّ المبرد على المازني...والصحيح عندي في النظر قول
سيبويه^(١)".

١٠ - الزجاجي:

مال ابن الضائع إلى رأي الزجاجي مرّة واحدة، وكان ذلك عند حديثه عن
تقدير (مد) إذ صحّ قول الزجاجي.
قال ابن الضائع: "وعندي أنه يصح^(٢)".

١١ - السيرافي:

أخذ ابن الضائع بقول السيرافي ثني عشرة مرّة، منها:
أ- في حديثه عن نصب "حدّث" لثلاثة مفاعيل، فقد اختار ابن الضائع تعديده
إلى ثلاثة مفاعيل، واتخذ من إثبات السيرافي له دليلاً.
قال ابن الضائع: "وهو غير منكر، فقد أثبتته السيرافي^(٣)".
ب- عند حديثه عن "سراويل" إذ اختار ابن الضائع فيه أن يكون أعجمياً على
وزن العربي، وهو المذهب الذي قال به السيرافي.
قال ابن الضائع: "الصحيح عندي في "سراويل" مذهب السيرافي^(٤)".
ج- عند حديثه عن ساكن الوسط، إذا لم يكن معروفاً من أسماء المذكر،
وسمّي به المؤنث، فإن ابن الضائع يختار فيه جواز الصرف وعدمه، وهو مذهب
السيرافي.

(١) السابق أ: ٧٤٩/٣-٧٥٠ والثانية في: ٣٢٠ المسألة (٤٩).

(٢) السابق أ: ٣٥٧/٢.

(٣) السابق أ: ٧٩/٢.

(٤) السابق أ: ٧٧٣/٣.

قال ابن الضائع: " قال السيرافي: لا خلاف بين من مضى من الصريين والكوفيين في جواز صرفه ...

قلت: كلام السيرافي صحيح^(١) .

د- عند حديثه عن (عدا)، إذ اختار ابن الضائع أن الوجه معها النصب، وهو قول السيرافي.

قال ابن الضائع: " قال السيرافي: لم أر أحدا، ذكر في (عدا) الجر إلا أبا الحسن^(٢) .

١٢ - الفارسي:

ظهر أثر الفارسي في اختيارات ابن الضائع في ثلاثة مواضع منها:

١- أثناء حديثه عن مانع العدد المعدول من الصرف، فقد ردّ على من قال بأن مانعه العدل في اللفظ والمعنى، وأورد كلام الفارسي حجة على ذلك. قال ابن الضائع: " ولذلك ردّه الفارسي، فقال في (الإيضاح): " ولا يكون العدل في المعنى"^(٣) .

ب- في حديث ابن الضائع عن (أنظور) علما، إذ اختار قول الفارسي في صرفه.

قال ابن الضائع: " فالصحيح ما قال الفارسي^(٤) .

١٣ - ابن خروف:

(١) السابق أ: ٨١٠/٣ .

(٢) السابق أ: ٩٧٩/٣ وللمزيد انظر: ١٣٧/١٢ و ٥١٤ و ٦٥٦ و ٦٦٩ و ٩٥٤/١٣ و ٩٨٦ و ١٠٧/ب .

(٣) السابق أ: ٧٨٥/٣ .

(٤) السابق أ: ٨٣٤/٣ وانظر: ٩٣٢/١٣ .

كان لابن خروف أثر في اختيارات ابن الضائع، تجلّى ذلك في أربعة مواضع منها:

١- في حديثه عن قول الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا

فقد استعان ابن الضائع بابن خروف في ردّ أحد المذاهب.

قال ابن الضائع: "وزعم من تأوّله أنه على حذف خبر، أي: إني لا أقدر على ذلك، إذن أهلك.

وزعم ابن خروف أن هذا لا يجوز، وهو الصحيح^(١)."

ب- عند حديثه عن نون "رمان"، فقد اعتمد في اختياره على ما حكاه ابن خروف عن الأخفش في تصحيح أن نونه أصلية.

قال ابن الضائع: "وحكى ابن خروف عن الأخفش: أرض رمنة^(٢)."

١٤ - الشلوين:

بان أثر الشلوين في اختيارات تلميذه مرّة واحدة، عندما أورد قوله في الرد على ابن ملكون في أن "مذ" ليست بمحذوفة من "منذ".

قال ابن الضائع: "وكان الأستاذ يرد عليه بأنه قد الحذف في الحروف^(٣)".

١٥ - ابن عصفور:

استعان ابن الضائع بابن عصفور في موضعين هما:

١- في حديثه عن ردّ أدلة الكوفيين في أن الناصب بعد (كي) (أن) مضمرة،

فقد أورد توجيه ابن عصفور لقول الشاعر:

(١) السابق أ: ٥٩٠/٢.

(٢) السابق أ: ٨٠٥/٣ وللمزيد انظر: ١٠١٣/٣ و ١٠١٤.

(٣) السابق أ: ٣٣٥٢/٢.

فقالت: أكلَّ الناسِ أصبحت مانحاً لسائك، كيما أن تغرَّ وتخدعا
بأن (أن) زائدة.

قال ابن الضائع: "وقد وجهه ابن عصفور على زيادة (أن) (١)".

ب- في حديثه عن جازم جواب الطلب؛ إذ أورد ردَّ ابن عصفور على ابن
خروف في أن الجازم ما قبله، فقال: "وردَّ عليه ابن عصفور هذا القول... بأن
قال: "لم يثبت الجزم للجمل، بل للحروف الجازمة (٢)".

١٦ - البصريون:

مال ابن الضائع إلى قول البصريين في جميع المسائل التي أوردهم فيها، وهي
عشر مسائل، واختار مذهبهم دون التصريح بهم في أربع مسائل أخرى.
من المسائل التي صرَّح فيها بذكرهم ما يلي:

١- في حديثه عن فعل الأمر، إذ مال إلى أنه مبني، وهذا مذهب البصريين.
قال ابن الضائع: "واستدل البصريون بأن حروف الجزم لا يجوز أن تحذف،
ويبقى جزمها (٣)".

ب- أثناء حديثه عن تقدم أداة الاستثناء أول الكلام، فقد اختار منع تقديمها،
وهو قول البصريين.

قال ابن الضائع: "والبصريون يمنعون هذا (٤)".

ج- في حديثه عن جرّ الزمان بـ(من) إذ اختار أن الأصل والأكثر مذهب
البصريين، وهو منع جرّ الزمان بها.

(١) السابق أ: ٥٠٥/٢.

(٢) السابق أ: ٦٦٩/٢.

(٣) السابق أ: ٦٦٠/٢.

(٤) السابق أ: ٩٨٧/٣.

قال ابن الضائع: "والأولى أن يُقال: إن الأصل والأكثر ما قال البصريون^(١)".
د- في حديثه عن استعمال حرف النداء مع (اللهم)، فقد اختار أن دخول
حرف النداء عليه لا يجوز، وهذا هو مذهب البصريين.
قال ابن الضائع: "فالمثبت لمذهب البصريين أنه لم يسمع في الكلام^(٢)".

١٧ - أكثر النحويين:

عضد ابن الضائع رأيه بقول أكثر النحويين في مسألتين هما:
أ- أثناء حديثه عن ناصب المنادى، فقد اختار ابن الضائع نصبه بفعل مضمر،
وهو مذهب أكثر النحويين.
قال ابن الضائع: "وزعم أكثر النحويين أنه منصوب بفعل مضمر...، وهذا
أولى من أن يقال: إنه منصوب بالمعنى أو على معنى التنبيه^(٣)".
ب- في حديثه عن تثنية وجمع المشبّه بالمحكي، فقد اختار ابن الضائع جواز
تثنيته وجمعه، وهو مذهب أكثر النحويين.
قال ابن الضائع: "بل هو قول أكثر النحويين^(٤)".

١٨ - الجماعة:

أخذ ابن الضائع برأي الجماعة في مسألة واحدة، وكان ذلك عند حديثه عن
حكم (أخت و بنت) من جهة الصرف وعدمه، فقد اختار أنهما مصروفان، وذلك
رأي الجماعة.

(١) السابق أ: ٣٥٥/٢.

(٢) السابق أ: ٤١٧/٢ وللمزيد انظر: ٥٨/أ٢ و ٢٧٢ و ٣٣١ و ٥١٣ و ٥٨٩ و ٢/ب١٠٥ والتي دون
تصريح بذكرهم هي: ٩٦/أ٢ و ٢٦٠ و ١٠٧٥/أ٣ و ١١٠١.

(٣) السابق أ: ٣٧٦/٢ - ٣٧٧.

(٤) السابق ب: ٦٤/٢.

قال ابن الضائع: "فالصحيح قول الجماعة^(١)".

١٩ - أئمة اللغة:

اعتضد ابن الضائع بقول أئمة اللغة في مسألة واحدة، وكان ذلك عند حديثه عن عمل المصدر المقترن بالألف واللام، فقد اختار ابن الضائع جواز عمله، وهذا ما أثبتته أئمة اللغة.

قال ابن الضائع: "ويدل على جواز عمله معرفًا بالألف واللام أن أئمة اللغة أثبتوه^(٢)".

(١) السابق أ: ٨٠٧/٣.

(٢) السابق أ: ٣٠٧/٢.

الفصل الثاني

أسباب اختياراته وأساليبه.

أ- أسباب اختياراته:

١ - وجود الدليل للرأي المختار.

٢ - البعد عن التكلف.

٣ - نزعتة البصرية.

٤ - مراعاة القاعدة.

ب- أساليب اختياراته:

١ - التصريح باختيار الرأي.

٢ - وصف الرأي بأوصاف ترجحه على غيره.

٣ - ردّ الرأي المخالف.

٤ - اعتراض الرأي غير المختار.

أولاً: أسباب اختياراته:

لكلِّ أمرٍ أسبابه، التي تقف وراءه، وتسوِّغ الأخذ به، وتكون وسيلة من وسائل الإقناع به، سواء كان هذا الإقناع يعتمد على سبب حقيقٍ بالقبول، كالسماع مثلاً، أو يعتمد على سبب ضعيف، كنزعة النحوي المذهبية.

كلُّ ذلك يُعتبر سبباً مقبولاً عند النحوي في نصرته ما يميل إليه؛ لأن من طبع الإنسان — في ظني — أن يقبل بأضعف الأدلة وأبعدها، إذا كانت تسائر ما ألف، وتؤيد ما نشأ عليه، ويصدُّ عن أقوى الأدلة والبراهين، متى ما كانت تصطدم بما عايش، وسكن إليه لطول الإلف.

ذلك الاقتناع لا يبدو على تلك الحال، عند نحوي آخر، له انتماء آخر، أو يختلف عن الأول في الزمان والمكان.

واختيارات ابن الضائع النحوية قد خضعت للقانون نفسه، فكان منها ما اتكأ على دليل مقبول، يصعب تجاهله، ومنها ما عمدته دليل ضعيف، يصعب قبوله. وليبيان ذلك في أسباب اختيارات ابن الضائع، كان — لا بدَّ — من دراستها، وهي:

الأول - وجود الدليل للرأي المختار:

كان من أسباب اختيارات ابن الضائع إمساكه بالدليل، سواء كان هذا الدليل قوياً، كالسماع، أو ضعيفاً كالاستصحاب.

والأدلة التي اتخذها ابن الضائع دليلاً، جاءت متنوعةً، وهي كالاتي:

١ - السماع:

اعتضد ابن الضائع في اختياراته على أنواع من السماع مختلفة، وهي:

الأول - القرآن وقراءاته:

استشهد ابن الضائع بالقرآن وجعله حجته في مواضع عدّة، منها:

١- في حديثه عن اللغات في "الذين" فقد جعل مجيء القرآن بلغة واحدة — هي ثبات الياء — دليلاً على ما ذهب إليه^(١).

٢- أثناء حديثه عن أيّ العاملين في التنازع أولى بالعمل؟
فقد اختار إعمال الثاني، وحجته أن القرآن الكريم لم يأت فيه إلا إعمال الثاني^(٢).

٣- عند حديثه عن مجيء التمييز جمعاً، فقد أجاز ذلك، واحتجّ له بقوله — تعالى — {بالأخسرين أعمالاً}^(٣).

٤- لما تحدث عن "كي" اختار أنها الناصبة، واستدلّ على ما ذهب إليه بقوله — تعالى — {لكيلاً تأسوا على ما فاتكم} لأن حرف الجر لا يدخل على حرف إلا أن يكون ذلك الحرف ما بعده في تقدير اسم، يكون مجروراً به^(٤).

واعتمد ابن الضائع على القراءات في موضع واحد، وكان عند حديثه عن إعمال "إن" المخففة، فقد أجاز إعمالها، واستدلّ على ذلك بقراءة {وإن كلاً لما ليوفينهم}.

لكنه لم يشير إلى أنها قراءة، وإنما قال: "فيجوز إعمالها في اللفظ، قال — تعالى

(١) شرح الجمل أ: ٢٩/٢.

(٢) السابق أ: ٢٨١/٢.

(٣) السابق أ: ١٠٥٤/٣.

(٤) السابق أ: ٥٠٢/٢ وللمزيد انظر: ٢١٤/٢ و ٧١٢.

— {وإن كلاً لما ليوفينهم} (١) .

الثاني: كلام العرب نشره وشعره:

كان من الافتراض العقلي أن يكون النشر أكثر ما استشهد به ابن الضائع؛ لأن أغلب كلام العرب منه؛ لكن الأمر جاء على خلاف ما يُفترض، فكان الشعر أكثر من النشر في استشهد ابن الضائع به؛ إذ بلغ عدد الاستشهاد بالشعر إحدى عشرة مرّة، في حين بلغ الاستشهاد بالنشر عشر مرّات.

فمن المواضع التي استشهد فيها ابن الضائع بالنشر ما يلي:

١ - أثناء حديثه عن الخلاف بين الكوفيين والبصريين في (إن) المخففة في نحو: إن عمراً لمنطلق، حيث ذهب إلى أنها المخففة من الثقيلة، وليست نافية خلافاً للكوفيين، ودليله على ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: إن عمراً لمنطلق.

قال ابن الضائع: "والدليل على صحة قول سيبويه إعمال بعض العرب (إن) هذه عملها مشددة.

قال سيبويه: حدّثنا من يوثق بعربيته أن من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق (٢) .

٢ - عند حديثه عن التنازع أورد ابن الضائع دليلاً من النشر على أن الأولى إعمال الثاني، فقال: "و— أيضاً — فقد حكى سيبويه عن العرب أن كلامهم: ضربوني وضربت قومك، وهذا نص بمذهبه (٣) .

٣ - في حديث ابن الضائع عن (مد) فقد اختار أنها محذوفة من (مند)، ودليله

(١) السابق أ: ٦٠٥/٢ و٢ب/١٠٨ .

(٢) السابق ب: ١٠٧/٢ — ١٠٨ .

(٣) السابق أ: ٢٨٣/٢ .

على ذلك من النشر، قال: "ومما يدل على أن (مذ) محذوفة من (منذ) ضمهم الذال، إذا لقيها ساكن من كلمة أخرى، قالوا: ما رأيتَه مذُ اليوم، فلولا أنها محذوفة من (منذ) لم تُحرِّك إلا بالكسر على الأصل في التقاء الساكنين^(١)".

ومن المواضع التي استشهد فيها ابن الضائع بالشعر ما يلي:

١ - في حديث ابن الضائع عن مرتبة المضاف، فقد اختار مذهب سيبويه في أن مرتبة المضاف مرتبة ما أُضيف إليه إلا في المضاف إلى المضمر، فهو في مرتبة العلم. وكان دليله على ما ذهب إليه كثرة ورود تبع ما فيه الألف واللام لما أُضيف إليهما، وأورد من ذلك ثلاثة أبيات من الشعر لامرئ القيس، وهي^(٢):

مَكْرٌ مَفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعًا كَتَيْسِ ظِبَاءِ الحَلْبِ العَدَوَانِ

وقوله:

كتيسِ الظباءِ الأعفرِ انضَرَجَتْ له عُقَابٌ، تَدَلَّتْ من شَمَارِيخِ نَهْلَانِ

وقوله:

أرَنَّ على حَقْبِ حِيَالٍ طَرُوقَةٍ كَذُودِ الأَجِيرِ الأَرْبَعِ الأَشْرَاتِ

٢ - عند حديثه عن "تفاعل" حيث اختار ابن الضائع جواز تعديده على قلة، ودليله على مذهبه بيتان من الشعر لامرئ القيس هما^(٣):

تَجَاوَزَتْ أَحْرَاسِيًا وَأَهْوَالَ مَعْشِرٍ عَلِيٍّ حِرَاصٌ، لَوْ يَشْرُونَ مَقْتَلِي

وقوله:

فَلَمَّا تَنَازَعْنَا الحَدِيثَ، وَأَسْمَحْتُ هَصَرْتُ بَغْصَنِ ذِي شَمَارِيخِ مِيَالِ

٣ - في حديث ابن الضائع عن "حدّث" حيث اختار تعديده إلى ثلاثة، وكان

(١) السابق أ: ٣٥٣/٢ وللزيد انظر: ٢٥٤/٢ و ٢٦٠ و ٢٧٣ و ٧٥٤/٣ و ٨٠٥ و ٨٢٤ و ٨٣٣.

(٢) انظر: السابق أ: ٤٨٣/٢ وقد سبق تخريج هذه الأبيات.

(٣) انظر: السابق أ: ٧١/٢ وقد سبق تخريج البيتين.

دليله على ذلك قول الشاعر^(١):

وَحُدِّثْتُ قَوْمِي أَحَدَثَ الدَّهْرِ فِيهِمْ وَعَهْدُهُمْ بِالْحَادِثَاتِ قَرِيبٌ

ب: الإجماع:

احتجّ ابن الضائع بالإجماع في نصرته ما يميل إليه في أربعة مواطن منها:

١- عند حديث ابن الضائع عن تخريج قول العرب: أكلت خبزاً لحماً تمراً، فقد اعترض تخريجه على حذف حرف الجر بجواز: اختصم زيد عمرو، وهو شيء لا يقوله أحد^(٢).

٢- أثناء حديثه عن نعت (أي) فقد ردّ مذهب المازني في جواز نصب النعت بأن أحداً لم يورده من كلام العرب^(٣).

ج- القياس:

أكثر ابن الضائع من الاستناد إلى القياس في تقوية ما يذهب إليه، ومن تلك المواضع ما يلي:

١- في حديث ابن الضائع عن اسم (لا) النافية للجنس، إذا كان جمع مؤنث سالماً، فقد اتخذ ابن الضائع من القياس دليلاً له على ترجيح البناء على الكسر؛ لأن جمع المؤنث نظير جمع المذكر^(٤).

٢- عند حديث ابن الضائع عن تابع المنادى المنسوق نحو: يا زيد والرجل، فقد اختار مذهب سيبويه، وهو ترجيح الرفع، ودليله على ذلك القياس على النعت؛

(١) انظر: السابق أ: ٨٠/٢ وقد سبق تخريج البيت، وللمزيد انظر: ٢٣١/٢-٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٨٣

و ٣٠٧ و ٤٥١ و ١١١٩/٣ و ٢٥٠/ب.

(٢) انظر: السابق أ: ٦٩/٢.

(٣) انظر: السابق أ: ٣٨٤/٢ وللمزيد انظر: ٥٧٣/٢ و ٨١٠/٣.

(٤) انظر: السابق أ: ١٠٤٢/٣.

لأن المنادى لما امتنع تقدير حرف النداء معه، صار كالنعت، والأولى في النعت الحمل على اللفظ^(١).

٣- في حديثه عن لام المستغاث به اختار ابن الضائع تعلّقها بالفعل الناصب للمنادى، واحتجّ لذلك بالقياس، وهو أن الفعل عمل فيه منصوبا، فيعمل فيه مجرورا^(٢).

د: الاستصحاب:

اعتضد ابن الضائع على الاستصحاب في اختياراته، وكان من اعتماده عليه ما يلي:

١- عند حديثه عن فعل الأمر اعترض مذهب الكوفيين بالاستصحاب؛ لأن الأصل عدم الحذف، وخاصة إذا كان الحذف كثيرا، كما في فعل الأمر، إذ حُذف فيه حرف المضارعة وحرف العلة^(٣).

٢- أثناء حديثه عن جازم جواب الطلب، فقد اختار أن يكون الجازم هو الشرط، واستدل على ذلك بالاستصحاب؛ لأن الأصل أن يكون الجزم للشرط^(٤).

٣- في حديثه عن إعراب (أن) والفعل في نحو: عسى زيد أن يقوم، فقد اختار أن يكون المصدر المنسب خبرا لـ(عسى)، واستدل على مذهبه بالاستصحاب؛ لأن بقاء (عسى) على حكم أخواتها في الدخول على المبتدأ والخبر أولى^(٥).

(١) انظر: السابق أ: ٣٨٣/٢.

(٢) انظر: السابق أ: ٤٢٣/٢ وللمزيد انظر: ٢٦٢/أ٢ و ٣٣٢ و ٥٦١ و ٦٩١ و ٧٥٦/أ و ٧٦٢ و ٨٢٤ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٥٦.

(٣) انظر: السابق أ: ٦٦٠/٢.

(٤) انظر: السابق أ: ٦٧٠/٢.

(٥) انظر: السابق أ: ٦٢٠/٢ وللمزيد انظر: ٥١ /أ٢ و ٢٠٢ و ٢٧٢ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٤٢٤ و ٤٨٤ و ٥١٥ و ٥٨٧ و ٦٩١ و ٦٩٧.

الثاني: البعد عن التكلف:

كان البعد عن التكلف أحد المنشطات لاختيارات ابن الضائع، ولهذا الأمر مظاهر منها:

١ - البعد عن تكلف إجازة حكم، يُخلّ بفائدة الكلام، وذلك في حديثه عن اشتقاق اسم المفعول من (كان) الناقصة، فقد منع اشتقاقه؛ لأن مرفوع (كان) ومنصوبها اسم وخبر، والفائدة فيهما معاً، وبناء اسم المفعول يلغي أحد جزأي الفائدة^(١).

٢ - البعد عن تكلف إعمال محذوف، وذلك عند حديثه عن ناصب (درهما) في نحو: أعطني زيداً درهما، فقد اختار أن ناصبه الموجود^(٢).

٣ - البعد عن تكلف القول بمعنى، لم يثبت للحرف، وذلك عند حديث ابن الضائع عن مجيء الباء للتبعيض^(٣).

٤ - البعد عن تكلف إخراج العامل عن أصله، كما في حديث ابن الضائع عن (حتى) حيث اعتبرها الجارة، والناصب للمضارع (أن) مضمرة^(٤).

٥ - البعد عن تكلف تعدد القوانين، كما في حديث ابن الضائع عن نصب المضارع بعد الفاء؛ إذ اعتبر الناصب (أن) مضمرة، وردّ القول بأن الناصب الفاء؛ لأن في ذلك تعددا للقوانين، وتقليلها — ما أمكن — أولى^(٥).

الثالث: نزعتة البصرية:

(١) انظر: السابق أ: ١٤٤/٢.

(٢) انظر: السابق أ: ٢٠٢/٢.

(٣) انظر: السابق أ: ١٦٨/٢.

(٤) انظر: السابق أ: ٥٦٠/٢—٥٦١.

(٥) انظر: السابق أ: ٥١٥/٢.

ليس عيباً أن يكون النحوي منحازاً إلى مذهب البصريين أو الكوفيين، وإنما العيبُ أن يكون الانتماء سبباً في ترجيح قول على آخر، فتُلَفِّي النحويَّ المنتمي للبصريين يُلغِي رواية الكوفيين، بناءً على أن البصريين لم يروا ما رواه الكوفيون. وذلك ما أقدم عليه ابن الضائع عندما لم يعتدّ بما رواه الكوفيون، وحجته في عدم الاعتداد به أن البصريين لم يرووه، قال: "وإن صحَّ فهو شاذ، وأنه لم يروه البصريون دليل على قلته وشدوده"^(١).

وليس وراء هذا — في ظني — شيء أكثر منه دلالة على أثر نزعة ابن الضائع البصرية على اختياراته، ألا تراه قد ألغى المذهب الكوفي إلغاءً، عندما أبطل الاعتماد على مروياته التي لم يروها البصريون، وذلك — في نظري — أقسى حكم، يمكن أن يُطلق على الكوفيين.

إن هذه العبارة اتخذ منها ابن الضائع قانوناً، يعامل به مذهب الكوفيين، فكان من نتائجه ما يلي:

١ - أن ابن الضائع لم يختَر مذهب الكوفيين في مسألة من المسائل التي أشار فيها إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين، فكل تلك المسائل قد اختار فيها مذهب البصريين^(٢).

٢ - اختيار مذهب البصريين مع وجود شواهد للمذهب الكوفي، وذلك في حديث ابن الضائع عن مجيء (من) الجارة للزمان، فقد قال عن مذهب البصريين: "والأولى أن يقال: إن الأصل والأكثر ما قال البصريون"^(٣). ثم يأتي ليناقض ما قاله آنفاً بقوله: "والحق ما زعم الفارسي أنه يُنظر، فإن أكثر

(١) السابق أ: ٤٥٥/٢.

(٢) انظر: ٥٨/أ٢ و ٢٧٢ و ٣٣١ و ٣٥٥ و ٤١٧ و ٥١٣ و ٥٨٩ و ٦٦٠ و ٩٨٧/أ٣.

(٣) السابق أ: ٣٥٥/٢.

مثل هذه الشواهد قليل بدخول (من) على الزمان، وقيس عليه^(١).
فكان الأولى بابن الضائع أن يكتفي بقوله الأخير؛ لأنه لم ينظر في كلام العرب،
حتى يتسنى له أن يحكم بتقديم أيّ المذهبين، ثمّ ما قيمة أن يدعو للتأكد من كثرة
ذلك في كلام العرب؟ وقبل ذلك يصدر حكما بتقديم المذهب البصري!

إنّ صنيع ابن الضائع له — عندي — دالتان:

الأولى: نقض قوله الأول، وهو أنّ ما لم يروه البصريون فقليل أو شاذ؛ لأنه قبل
أن يكون ما رواه الكوفيون كثيرا، وذلك بمطالبتة أن يُنظر في كلام العرب، ولو
سار على نهجه الأول؛ لحكم — دون مطالبة بالنظر — على مرويات الكوفيين
بالقلة أو الشذوذ.

الأخيرة: أن مطالبة ابن الضائع بالنظر في مرويات الكوفيين مع قعوده عن ذلك،
يومي — في ظني — إلى احتمال أن يكون ابن الضائع يمارس هذا الشيء مع جميع
أقوال الكوفيين، فيوظّف قانونه (ما لم يروه البصريون فقليل أو شاذ) في ردّها، دون
أن يبحث عن مدى كثرتها في المسموع.

٣- عدم الاعتداد بمخالفة الكوفيين، يدلّ على هذا — في ظني مع النص
المتقدم — إطلاق مصطلح (الإجماع) على مذهب البصريين مع مخالفة الكوفيين،
وذلك أثناء حديثه عن الخلاف في دخول (يا) على (اللهم) فقد قال: "البصريون
مجمعون على أن هذه الميم المشددة عوض من (يا)^(٢)".

والإجماع مصطلح علمي لا يُطلق على مذهب جماعة من الجماعات، وإنّما
يُطلق على ما اتفقت عليه جميع المذاهب، فليس إجماعا ما يذهب إليه البصريون
وحدهم، وإنّما الإجماع فيما يتفق عليه البصريون والكوفيون.

(١) السابق أ: ٣٥٦/٢.

(٢) السابق أ: ٤١٦/٢.

٤ - عدم إيراد شواهد الكوفيين أحيانا، مع ورودها وإشارة ابن الضائع إليها، كما في حديث ابن الضائع عن الخلاف في التعجب من البياض والسواد، إذ ذهب الكوفيون إلى جواز التعجب منهما، وذكر ابن الضائع أن حجتهما ما ورد، ولم يورد شيئا، مما ورد^(١).

٥ - اتخاذه تمثيل سيبويه دليلا على أن العرب تكلمت بما مثل به، كما في حديثه عن عمل المصدر المنون، فقد اتخذ ابن الضائع من تمثيل سيبويه بالمصدر المنون عاملا دليلا على سماع سيبويه لذلك^(٢).

وتتضح دلالة هذا على أثر نزعة ابن الضائع البصرية على اختياراته أن بني على الاحتمال حقيقة علمية، فأجاز عمل المصدر المنون في الفاعل والمفعول بناء على تمثيل سيبويه.

ويتضح أثر النزعة أكثر عند المقارنة بين اعتماده على تمثيل سيبويه في تقعيد القاعدة، وعدم قبوله بسماع الكوفيين في مجيء (من) جارة للزمان، مع أنه — كما سبق — قد أشار إلى احتمال كثرة السماع الكوفي، ولذا توقف في الحكم.

٦ - الاحتجاج بعدم ذكر سيبويه للشيء، وشاهد ذلك يتضح عند حديث ابن الضائع عن حذف نون التثنية؛ إذ احتجّ في الردّ على ابن خروف، الذي يذهب إلى أن حذفها كثير في الشعر بأن سيبويه لم يذكر حذف نون التثنية في الضرائر^(٣).

والغريب أن يتخذ ابن الضائع من عدم علم سيبويه دليلا، وكأنه بذلك يقول: "إنّ سيبويه لم يفته شيء من أحكام اللغة".

وكان من الممكن — في ظني — أن يفهم ابن الضائع من سيبويه ما يعضد به

(١) انظر: السابق أ: ٢٦٠/٢.

(٢) انظر: السابق أ: ٣٠٢/٢.

(٣) انظر: السابق أ: ٦٤٢/٢.

رأى ابن خروف؛ لأن عدم ذكر سيبويه لحذف نون التثنية في الضرائر ربّما أشار إلى أنه يراه أكثر من أن يُطلق عليه وصف الضرورة.

والذي أحسب الشاهد يدل عليه هو خلود ابن الضائع الكبير إلى سيبويه، حتّى جعل مما فهمه من كلام سيبويه دليلا، وفي ذلك — عندي — دلالة على نزعة ابن الضائع البصرية.

ومما يصلح مثلا — أيضا — قول ابن الضائع في ردّ سماع الفراء — عند حديثه عن علة منع صرف المعدول من العدد —: "قلت: لو كان هذا كثيرا لاشتهر، ولحفظه سيبويه وغيره من أئمة البصريين، فما روى الفراء شاذ، لا يُعوّل عليه"^(١). يقول ابن الضائع هذا في معرض رده نقل الفراء أن العرب تقول: ادخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثا ثلاثا.

ونص ابن الضائع أحسبه يدل على ما يلي:

أ- أن الكثرة والاشتهار لا تكون لشيء إلا إذا رواه أئمة البصريين، ومعنى هذا أن ما لم يروه البصريون، فليس بكثير ولا شهير.

ب- أن أئمة البصريين استوعبوا الكثير في اللغة، فلم يفهم شيء منه، وذلك يعني أن الكوفيين، ومنهم الفراء لاقيمة لسماعهم، إذا خالف البصريين.

ج- أن ابن الضائع — في ظني — يمارس ازدواجية في منهجه، ويظهر ذلك عندما تُقارن بين موقفه من سماع الفراء — هنا — وموقفه من مذهب السيرافي في تعدي (حدّث) إلى ثلاثة، فقد أثبت تعديّه؛ لأن السيرافي أثبتّه، ثمّ استشهد عليه ببيت من الشعر^(٢).

فما بال ابن الضائع يقبل إثبات السيرافي، مع أن أئمة البصريين لم يثبتوه، ويرد

(١) السابق أ: ٧٨٨/٣.

(٢) انظر: السابق أ: ٧٩/٢ — ٨٠.

مذهب الفراء الذي يعضده السماع الثري.

إني لا أرى هذا الصنيع إلا تحكماً من قبل ابن الضائع، وكأنه تغافل عن كون الفراء إماماً يروي عن العرب، أمّا السيرافي فلم يكن كذلك!

ويزداد الأمر — في رأيي — وضوحاً، إذا رأينا ابن الضائع نفسه يقبل رواية الفراء، ويؤيد بها مذهب المبرد، وذلك في حديثه عن (سراويل) إذ ذكر أن الفراء روى عن العرب تصغير (سراويل) على (سريّلات)^(١).

فما بال ابن الضائع — هنا — يقبل رواية الفراء، مع أن أئمة البصريين لم يرووها، بل هي على خلاف رأي سيبويه — كما أشار إليه ابن الضائع —. إني أحسبه قبلها؛ لأن فيها تأييداً لأحد أئمة البصريين، فلو كان صاحب المذهب الفراء بدل المبرد، لردّ ابن الضائع روايته؛ تطبيقاً لمنهجه في الموقف من رواية الكوفيين.

د- يفهم من كلام ابن الضائع أن القوانين النحوية لا تُبنى إلا على الكثير، ثم يصطدم هذا التنظير بممارسة ابن الضائع في تجويز تعدي (حدّث) إلى ثلاثة؛ لأنه ليس بكثير، ودليل ذلك أن أئمة البصريين لم يرووه، وهذا إزدواج منهجي آخر.

الرابع: مراعاة القاعدة:

كان للقاعدة النحوية أثر في ترجيح أقوال ابن الضائع، ولإيضاح أثرها أسوق الأمثلة التالية:

١- أثناء حديث ابن الضائع عن (إمّا) الثانية في نحو: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، استدل على أن (إمّا) الثانية ليست بحرف عطف بدخول الواو عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله^(٢).

(١) السابق أ: ٧٧٣/٣.

(٢) انظر: السابق أ: ٥١/٢.

- ٢- عند حديثه عن قول العرب: أكلت خبزاً لحماً تمراً، فقد اعترض قول من حمله على حذف حرف العطف بأن حذف حرف العطف ضعيف^(١).
- ٣- في حديث ابن الضائع عن الخلاف في (ابن أوبر) فقد اختار أنه علم، واحتج لذلك بامتناع دخول لام التعريف عليه^(٢).
- ٤- أثناء حديث ابن الضائع عن تخريج (يا زيد زيد عمرو) فقد اختار مذهب سيبويه، وهو أن الأول هو المضاف إلى (عمرو) والثاني مقحم للتأكيد، وردّ مذهب المبرد — وهو أن المضاف إلى (عمرو) (زيد) الثاني، والأول مضاف إلى محذوف — بأمرين:

١- ضعف تقدم الحذف، وتأخر ما يدل عليه.

ب- أن بقاء المضاف بعد حذف المضاف إليه غير ممنون لا يجوز^(٣).

- ٥- عند حديثه عن (لن) فقد اختار مذهب سيبويه في أنها غير مركبة، وردّ مذهب الخليل بقول العرب: زيدا لن أضرب، ولو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز تقدم (زيدا) عليها؛ لأن (أن) لا يتقدم ما في حيزها عليها^(٤).

- ٦- في حديث ابن الضائع عن (كي) المصدرية عندما اختار أنها هي الناصبة، واستند في ذلك على أن حرف الجر لا يدخل إلا على حرف يكون مع ما بعده في تأويل اسم، يكون مجروراً بذلك الحرف^(٥).

- ٧- حين تحدّث ابن الضائع عن ناصب المضارع بعد (فاء) السببية، فاختر أنه منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبا، واستدل باستصحاب قاعدة (الفاء) الأصلية،

(١) انظر: السابق أ: ٦٩/٢.

(٢) انظر: السابق أ: ٤٨٥/٢.

(٣) انظر: السابق أ: ٣٩٩/٢.

(٤) انظر: السابق أ: ٤٩٨/٢.

(٥) انظر: السابق أ: ٥٠٢/٢.

وهي كونها حرف عطف^(١).

أخيراً: أساليب اختياراته:

تختلف أساليب النحوي في اختياراته، ومردّ ذلك إلى قوّة أدلته أو ضعفها، فإذا كانت الأدلة قوية كان التعبير عن الاختيار قويا، كالتعبير بلفظ (الصحيح). وإن وجد النحوي في أدلته ضعفاً، أو تساوياً مع أدلة مخالفه عبّر عن رأيه بلفظ، يوحي بجواز كون الحقيقة مع غيره، فليس من احترام الحقيقة — في نظري — أن يعبّر النحوي عن رأيه بلفظ (الصحيح) — مثلاً — وهو يعتمد على قياس شبهه. ما أريده من النحوي مراعاة دليله في إصدار حكمه، فلا يمرّ الحكم عبّر مصطلح قوي، مع بنائه على دليل ضعيف، إن من العيب العلمي أن يستر النحوي ضعف دليله باستخدام القوة اللفظية في صياغته. وهناك أمر أحبّ التنبيه عليه، قبل الحديث عن أساليب ابن الضائع في اختياراته، وهو أن النقد الموجّه إلى ابن الضائع لا يعني عدم الأخذ بما مال إليه، وإنما يعني عدم موافقته في أسلوب التعبير عن اختياره. إنّ ابن الضائع قد اتخذ أساليب عدّة للتعبير عن اختياره، وسيكون العمل — هنا — قائماً على أمرين:

أ- سرد أساليب ابن الضائع في صياغة اختياراته، ومحاولة فهم دلالتهما.

ب- النظر في هذه الأساليب بناء على مدى انسجامها مع أدلته.

١ - التصريح باختيار الرأي:

اتخذ ابن الضائع طرائق قديداً في التصريح باختياره، وهي — في ظني — كما

يلي:

(١) انظر: السابق أ: ٥١٥/٢ وللמיד ينظر: ١٣٧/أ٢ و ٢٨٨ و ٥٧٣ و ٦٩٧ و ٧١١ و ٨٣٣ و ٩٣٦

و ٩٤٣ و ٩٨٣ و ٢/ب٣ و ٢٤٨ و ٢٥١.

١- إطلاق أحد مشتقات (الصحة) عليه، وقد تكرر هذا ثلاثين مرّة، كان للفظ (الصحيح) فيها النصيب الأكبر، إذ بلغ عدد مرّات استخدامه ستا وعشرين مرّة^(١)، في حين تكرر لفظ (صحّ) مرتين^(٢)، وورد لفظ (صحة) مرتين^(٣). وهذه الألفاظ هي من أقوى التعبيرات في صياغة الاختيارات، فابن الضائع عندما يقول: "والصحيح" أو يقول: "فصحّ من هذه الأقوال"^(٤) أو يقول: "ويدل على صحة مذهب سيويه"^(٥) يريد بذلك — في رأبي — أمرين:

١- الحكم لاختياره بالصحة المطلقة.

ب- الحكم على اختيار غيره بالبطلان.

ولإيضاح لفظ (الصحة المطلقة) تحسن المقارنة بين قول ابن الضائع في (الذين): "والصحيح فيها أن تكون (الذين) في الأحوال الثلاثة، وهي لغة القرآن"^(٦) وبين قوله في (سراويل): "والصحيح عندي في (سراويل مذهب السيرا في"^(٧).

فالكلمة التي حملت اختيار ابن الضائع في قوله الأول تدل على الصحة المطلقة، التي من دلالاتها أن الصواب محصور على هذا الرأي، بينما هي في قوله الأخير قد

(١) انظر: السابق: ٢٩/أ٢ و ٥١ و ٥٥ و ٢٠٢ و ٢١٣ و ٢٥٢ و ٢٨٨ و ٣٨٤ و ٥٧٣ و ٧٥٠/أ٣ و ٧٥٩ و ٧٦٦ و ٧٧٣ و ٧٨٨ و ٨٠٧ و ٨١٧ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٥٦ و ١٠٠٤ و ١٠١٣ و ١٠٨٣ و ٢٦٨ و ٢٥١ و ٦٤ و ١٩/ب.

(٢) انظر: السابق: ٢٨٥/أ٢ و ٧٥٦/أ٣.

(٣) انظر: السابق: ٤٨٣/أ٢ و ١٠٧/ب.

(٤) السابق أ: ٢٨٥/٢.

(٥) السابق أ: ٤٨٣/٢.

(٦) السابق أ: ٢٩/٢.

(٧) السابق أ: ٧٧٣/٣ ومثل هذا في: ٥٧٣/أ٢ و ١٠١٣/أ٣.

جاءت بصورة الإضافة إلى النفس، فهي تحصر الصحة في رأيه بناء على ظنه، وفرقاً بينهما، فالأول يدل على بطلان المذاهب الأخرى لإطلاقه الصحة، والثاني يحمل في نفسه احتمال أن الصحة تكون مع غير ابن الضائع.

وأحسب أن العلمية تدفع للأخذ بمثل قول ابن الضائع: "والصحيح عندي" وتدعو لاجتناب قوله: "والصحيح فيها" لأن قوله الأول يراعي تطور المعارف والعلوم وتجدد الحجج والأدلة، ذلك أن كثرة تدارس الأمر في فترات زمنية متطاولة، تزيد من حججه وأدلته.

وابن الضائع — أحياناً — لا يلائم بين دليله ولفظ اختياره، فيأتي لفظ الاختيار غير منسجم مع دليله، كأن يكون الدليل ضعيفاً، ثمّ يستخدم معه لفظ "الصحيح".
ولإيضاح ذلك يحسن أن أسرد بعض الأمثلة، ومن ذلك:

أ- قوله عند حديثه عن "الذين": "والصحيح فيها أن تكون "الذين" في الأحوال الثلاثة، وهي لغة القرآن^(١)."

فالتعبير بلفظ "الصحيح" لا يتسق مع الدليل — في ظني — من وجهين:
الوجه الأول: أن القرآن الكريم لا يُعتبر جميع سماع العرب، ثمّ قد ثبت سماع عن العرب بمجيء "اللدون"، وأثبتها العلماء لغة على خلاف بينهم في وصفها^(٢).
الوجه الأخير: أنه إذا ثبتت اللغتان، فلا يحسن أن يُعبّر عن أحدهما بلفظ "الصحيح" بل يكون التعبير بلفظ "الكثير أو الغالب أو الشهير"، والقاعدة — كما أظن — تبنى على الكثير والغالب، ولكن كون القاعدة على هذه الصفة لا يمنع من الإشارة إلى اللغة الأخرى على أنها ثابتة عن العرب.

ب- أثناء حديث ابن الضائع عن حذف المفعول الثاني للفعل الأول في

(١) السابق أ: ٢٩/٢.

(٢) انظر: المسألة: (٥).

التنازع، إذا أُعمل الثاني في نحو: ظنني وظننت زيدا قائما.
فقد اختار ابن الضائع حذف المفعول الثاني، وقال: "وزعم آخر، وهو الصحيح، أنه يحذف هذا المفعول؛ لأن حذفه ليس باقتصار، بل هو اختصار، ويجوز حذف أحد المفعولين في باب "ظننت" اختصاراً^(١)".

وقد ظهر في دراسة المسألة أن مذهب الجمهور جواز حذف المفعول الثاني اختصاراً على قلة^(٢)، وعند ذلك فلا فرق كبير بينه وبين الإضمار قبل الذكر أو الفصل بين العامل والمعمول في حال تأخير المفعول؛ لأن الإضمار قبل الذكر أجاز صوراً منه البصريون^(٣)، والفصل بين المعمول والعامل لا مانع منه، ما دام هناك ما يدل على أنه معمول للأول.

وإذا كان الدليل ليس صريحاً، فالأحسن بابن الضائع أن يتخذ لفظاً آخر، تكون سمة الدليل مؤثرة في صياغته، كأن يُطلق في هذه الحال لفظ "الأحسن أو الأقرب".
ج- عند حديث ابن الضائع عن "سراويل" فقد اختار أنه اسم أعجمي مفرد، وقال معبراً عن هذا الاختيار: "قلت: الصحيح عندي في "سراويل" مذهب السيرافي...، على أنه حكى الفراء في تصغير "سراويل": "سُرِّيَّلات، فهذا يقوِّي مذهب المبرد^(٤)".

فأحسب أن ابن الضائع لم يُوفَّق في التعبير عن اختياره، عندما ساقه مساق الجزم والثقة، وإن كان قوله: "عندي" يخفف من لومه؛ لكنه لا ينفي — في ظني — استخدام ابن الضائع لفظاً، يفوق دليله الذي بنى عليه.

(١) السابق أ: ٢٨٨/٢.

(٢) السابق أ: المسألة: (٣٢).

(٣) السابق أ: المسألة: (٣١).

(٤) السابق أ: ٧٧٣/١٣.

إنّ ابن الضائع قد أورد حجة للمبرد، وهي حكاية الفراء، وذهب إلى أنّها تُقوّي مذهبه، فكيف يعود، ويصف اختيار نفسه بـ "الصحيح" مع أنه في كلامه أقرّ بقوة مذهب المبرد.

لقد كان الأولى به بناء على معطيات كلامه أن يقول — مثلا —: "والأولى أو الأقرب عندي في (سراويل) مذهب السيرافي".

يُضاف إلى ما سلف أن هناك روايتين^(١):

الأولى: للأخفش، وهي قول العرب: سراولة.

والأخيرة: لأبي حاتم، وهي قول العرب: سراول.

وكلتا الروايتين تقويان — أيضا — من مذهب المبرد، وتوضّحان مدى عدم انسجام لفظ الاختيار مع دليله الذي أوردّه ابن الضائع، وهو أن سيبويه جعل (سراويل) مفردا أعجميا^(٢).

ويُلحق بهذا الشّكل قول ابن الضائع في التعبير عن اختياره: "وهو الحق"^(٣).

وقد جاء هذا اللفظ عند حديث ابن الضائع عن البدل في الاستثناء، حيث اختار أنه يختلف عن البدل في باب (البدل).

وأحسب أن هذا اللفظ تسرّب إلى ابن الضائع من العلوم القائمة على النص الشرعي، وهناك فرق بين علوم الدين وعلوم اللغة، ويؤكد هذا — في ظني — أن ابن الضائع هو النحوي الأول الذي قال بهذا الرأي، فكيف يُطلق على شيء، ذهب إليه وحده هذا اللفظ، مع كراهيته لخلاف أئمة البصريين؟.

ويلحق به — أيضا — تعبير ابن الضائع بقوله: "والقاطع في ذلك ما رواه أبو

(١) انظر: المسألة: (٩٧).

(٢) انظر: المسألة السابقة، والمحقق: ٧٧٣/٣.

(٣) المحقق أ: ٩٩٠/٣.

الحسن، من أن بعض العرب يقول: نعمًا رجلين الزيدان...^(١).
كان ذلك حين تحدث ابن الضائع عن (نعم وبئس)، فاختار أنهما فعلان، وأورد
رواية الإخفش دليلاً له.
وأظن أن استخدام هذا اللفظ في التعبير عن اختياره لا يتلاءم مع الدليل الذي
أورده، ويوضح ذلك أمران:

الأول: أن هذه الرواية عن بعض العرب، كما صرح ابن الضائع بذلك،
وهذا بعضٌ مجهول لا يعرف، فربّما كان لغة نادرة أو قليلة، ومما يزيد المشكلة أن
ابن الضائع لم يحاول تحديد بعض العرب؛ يُعرف عن كثرتهم وشياع لغتهم.
الأخير: أن ابن الضائع نفسه مارس ازدواجية منهجية في التعامل مع حكاية
الأخفش، فلمّا كانت — هنا — تنصر ما يميل إليه قبلها، واحتجّ بها.

وحينما كانت لا تعضد ما ينحاز إليه لم يعتدّ بها، ألا تراه في حديثه عن (عدا)
جعل الوجه فيها النصب، ولم يُقْمَ لرواية الأخفش عن العرب — ولم يقل: بعض
العرب — الجرّ بها وزناً، بل نقل عن السيرافي — في ظني — ما يقلل من قيمة رواية
الأخفش، وهو قوله: "قال السيرافي: لم أر أحداً، ذكر في (عدا) الجرّ إلا أبا الحسن
الأخفش"^(٢).

ويلحق به — أيضاً — في دلالاته على شدة الثقة بالنفس قول ابن الضائع: "
فالمثبت لمذهب البصريين أنه لم يسمع في الكلام (يا اللهم)^(٣) وقوله: "وأدلّ دليل
على قلته أن سيبويه لم يذكره في الضرائر"^(٤).

(١) السابق أ: ٢٧٣/٢ ومثله في: ٨٠٥/٣.

(٢) السابق أ: ٩٧٩/٣ — ٩٨٠.

(٣) السابق أ: ٤١٧/٢.

(٤) السابق أ: ٦٤٢/٢.

وفي ظني أن ابن الضائع لم يقع على اللفظ المناسب الذي يعبر به عن اختياره، ولذلك سببه.

فهو في حديثه عن دخول (يا) على (اللهم) يتخذ من عدم ورود ذلك دليلاً، يثبت به مذهب البصريين، ومعنى كلامه — في رأبي — نفي مذهب الكوفيين؛ لأن الإثبات يقابله النفي.

وأحسب أن استخدام ابن الضائع لكلمة (المثبت) لا تلائم الدليل الذي يعتمده، وهو نفي السماع؛ لأن مذهب الكوفيين يشدّ من أزره شاهدان شعريان، أو ردهما ابن الضائع^(١) لكنه حاول تفرّغهما من الدلالة عندما قال: "وعند البصريين أنه لم يُسمع إلا في الشعر، فلا حجة فيه، وقد يُجمع بين العوض والمعوض عنه في الشعر ضرورة"^(٢).

وأحسب أن قول ابن الضائع هذا يطرح إزدواجية منهجية، فهو — هنا — يردّ مذهب الكوفيين؛ لأنه لم يثبت إلا في الشعر، بينما تراه قد بنى قوانين على الشعر فقط، كما في إجازته تعدي (حدّث) إلى ثلاثة، وإجازة تعدي (تفاعل)^(٣).

والذي أحسبه أن ابن الضائع بالغ في عدم بناء القواعد على الشعر وحده؛ ليرد على الكوفيين، ثمّ لم يمنعه تنظيره أن يمارس بناء القاعدة على الشعر وحده، إذا كان ذلك ينصر ما يميل إليه.

وعموماً فأنا لا أرتضي تعميم ابن الضائع في عدم بناء القواعد على الشعر وحده، وأحسب أن النحويين قد بنوا جزءاً، لا يُستهان به من القواعد على الشعر وحده.

(١) السابق أ: ٤١٤ / ٢ و ٤١٦.

(٢) السابق أ: ٤١٦ / ٢.

(٣) السابق أ: ٧٩ — ٨٠ و ٧٠ — ٧١.

أمّا استدلال ابن الضائع في ردّه على ابن خروف — الذي ذهب إلى أن حذف نون التثنية كثير في الشعر — بترك سيبويه عدّ حذف نون التثنية من الضرائر، واتخذ من ذلك حجة على أن ذلك ضرورة قليلة، فليس — في ظني — بمستقيم؛ لأن ابن الضائع يستدل بعدم ذكر سيبويه، وهناك احتمالان آخران، يقفان وراء عدم ذكر سيبويه له، هما:

الأول: أن يكون هذا مما فات سيبويه.

الأخير: أن يكون سيبويه ترك ذكره في الضرائر؛ لأنه رآه كثيرا في الشعر.

ب- التعبير عن اختياره بلفظ (عندي)، وقد استند ابن الضائع إلى هذا في سبعة مواضع من اختياراته^(١).

ومن أمثلة ذلك قول ابن الضائع في (لن): "وعندي أن القول في (لن) أنها مركبة بعيد جدا"^(٢).

وأحسب أن هذا اللفظ يدل على موضوعية ابن الضائع، فهو فيه يتحدث عن رأيه، ويشير بهذا إلى أن من النحويين من أخذ بغير قوله، ويفتح — أيضا — أمام الباحث نافذة الحرّية في اختياره ما يراه.

ج- استخدام بعض الألفاظ التي تدل على التصريح بالرأي؛ لكنها لا تشي بالثقة المفرطة بالنفس، كقول ابن الضائع: "وقوله: "مما يدل على أن (مذ) محذوفة من (منذ) ضمهم الذال، إذا لقيها ساكن"^(٣) وقوله: "والوجه النصب"^(٤).

وأحسب في مثل هذا دلالة على موضوعية ابن الضائع، وقدرة منه على أن

(١) انظر: المحقق أ: ب/٥٥ و ٢٥١ و ٢٨٧ و ١٣٧/أ٢ و ٤٩٨ و ٩٥٨/أ٣ و ١٠٤٢.

(٢) السابق أ: ٤٩٨/٢.

(٣) السابق أ: ٣٥٢/٢.

(٤) السابق أ: ٩٧٩/٣ ومثله في: ٣٢٠/أ٢.

يُلائم بين لفظ الاختيار وبين دليله الذي بنى عليه الاختيار.

٢ - وصف الرأي بأوصاف ترجحه على غيره:

نوع ابن الضائع في التعبير عن اختياراته، ومردّد ذلك — في ظني — إلى اختلاف الأدلة التي بنى عليها اختياراته قوّة وضعفاً، وكان من تلك الأساليب وصف الرأي بوصف يجعله أقرب إلى الصواب من غيره، وجاء هذا في خطاب ابن الضائع بصور مختلفة، هي:

١- استخدام كلمة "أولى"، وقد تكررت سبع عشرة مرّة^(١).

وأحسب أن استخدام أمثال هذه العبارة في ترجيحات ابن الضائع يُوميء إلى انتهاجه العلمية في التعبير، وسبب ذلك أن هذه العبارة لها دالتان — في رأبي —: الدلالة الأولى: أنها تتفق مع الدليل الذي سيق للترجيح، فهي تُشير إلى أن الدليل الذي بنيت عليه، ليس من قبيل الأدلة الصريحة، التي تُسوِّغ للنحوي ركوب الألفاظ الجازمة، التي تملؤها الثقة في الرأي.

ولإيضاح هذا يحسن أن أسوق أمثلة لذلك هي:

١ - حين حديث ابن الضائع عن قول العرب: أكلت خبزاً لحمياً تمرّاً.

فقد ذكر في تخريجه مذهبين:

الأول: أنه على حذف حرف العطف.

الأخير: أنه على بدل الإضراب.

واختار ابن الضائع الأخير قائلاً: "والأولى على هذا النوع من البدل، فإنه معني

صحيح، وحذف حرف العطف ضعيف^(٢)".

(١) السابق: ٣٥٥/أ٢ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٦٩ و ٣٧٧ و ٣٨٣ و ٣٩٩ و ٤٢٣ و ٤٢٥ و ٧٧٦ و ٥١٥

و ٥٨٧ و ٦٥٦ و ٩٦٤/أ٣ و ١٠٩٦ و ١٠٢ و ٣/ب٢.

(٢) السابق أ: ٦٩/٢.

فدليل ابن الضائع الاعتراض بأن حذف حرف العطف ضعيف، وهو دليل، ليس بذى قوّة، تجعل ابن الضائع يستخدم لفظاً، يشي بالجزم والثقة؛ لأن حذف حرف العطف واردٌ — كما يُفهم من كلام ابن الضائع — لكنه ضعيف، وضعفه يتناسب مع ندرة هذا النوع من البدل، والشيء النادر في الكلام يُحسن أن يحمل على قاعدة موجودة، ولو كان الحمل عليها ضعيفاً، إذ هو أولى من بناء قاعدة جديدة.

٢- أثناء حديث ابن الضائع عن إعراب (نعم الرجل زيد) فقد ذكر للممدوح إعرابات:

الأول: أن يكون مبتدأ، والجملة المقدمة خبره.
الثاني: أن يكون (زيد) اسماً، والخبر ضمير مقدر مؤخر، وتقديره: زيد هو.
الأخير: أن يكون خبراً، والمبتدأ محذوف، وتقديره: هو زيد.
واختار ابن الضائع الأول معبراً عن ذلك بقوله: "وهو الأولى؛ لأن المخاطب إنما يستفيد هنا تعيين (زيد) لا المضمّر الدال عليه^(١)".
وهذا الدليل الذي يطرحه ابن الضائع ليس بنص في الدلالة على ما ذهب إليه، وإنما هو شيء يتعلق بالمعنى، يتخذه ابن الضائع مرجحاً له.

٣- عند حديث ابن الضائع عن ما يجوز في المقترن بالألف واللام، إذا كان معطوفاً على منادى مبني نحو: يا زيدُ والرجل.
فقد ذكر ابن الضائع فيه ثلاثة أوجه:
الأول: الرفع، وهو اختيار سيبويه.
الثاني: النصب، وهو اختيار أبي عمرو.
الأخير: التفصيل، فالمختار الرفع، إذا كانت الألف واللام للمح الأصل،

(١) السابق أ: ٢٧٦/٢.

والمختار النصب، إذا كانت الألف واللام للتعريف، وهو مذهب المبرد.
وقد اختار ابن الضائع مذهب سيبويه قائلًا: "والأولى في هذه المذاهب مذهب
سيبويه، لما امتنع تقدير حرف النداء، صار كالنعت، والأحسن في النعت الحمل
على اللفظ"^(١).

ودليل ابن الضائع قياس الشبه، ووجه الشبه بينهما أن حرف النداء يمتنع تقديره
مع المعطوف على المنادى المبني نحو: يا زيد والظريف، كما امتنع تقديره مع النعت
نحو: يا زيد الظريف.

والنعت الذي هو المحمول عليه يجوز فيه الرفع والنصب^(٢)، وإذا كان الوجهان
فيه مسموعين، فلم يكن دليل ابن الضائع الذي أورده إلا ترجيحاً، لما ذهب إليه؛
لأن السماع هو العلة في جواز الوجهين، فلم يكن من حقّ ابن الضائع أن يقدم
وجهاً على آخر إلا بصورة، تفتح الباب لغيره؛ ليميل إلى غير ما مال إليه، وكان
ذلك في تعبيره بكلمة "أولى".

الدلالة الأخيرة: أن التعبير بمثل هذه العبارة يُشرع الباب أمام الآخرين،
فكأنّ النحوي الذي يقول أشباه هذه العبارة يدفع الناس — وإن من غير قصد —
إلى البحث والنظر.

ولا يعني ما سلف ذكره أن استخدام ابن الضائع لهذه العبارة كان دائماً يتلاءم
مع دليله، فربّما ألبس ابن الضائع رأيه بهذه العبارة مع قوّة دليله، ولو أخذ بغيرها
في التعبير لكان أسدّ، وأكثر مراعاة لقوّة الدليل.

وإيضاحاً للسالف أسوق هذا المثال، ففي حديث ابن الضائع عن إعراب
"حبّذا" ساق له إعرابين:

(١) الرسالة: ٤٩٩.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ٣٥/٤ وعبارة ابن الضائع تُشير إلى هذا.

الأول: أنه مبتدأ، وما بعده خبره.

الأخير: أنه فعل، وما بعده فاعله.

اختار ابن الضائع الأول، وعبر عنه بقوله: "والأول أولى، ...؛ لأن التركيب وُجد في الأسماء، لافي الأفعال، و— أيضا — فتغليب جانب الاسم أولى، و— أيضا — فالفعل يصير اسما، بأن يسمّى به، ولا يتصور في الاسم أن يصير فعلا إلا أن يغيّر، ويبنى بناء آخر ولا بد^(١)".

فابن الضائع يُورد ثلاثة أدلة، فيها من القوّة، ما يسمح له باستخدام لفظ أقوى، فكان الأحسن — في نظري — أن يزيد من قوة لفظ اختياره، فلا يكتفي بـ(أولى)، كأن يأخذ بـ(الوجه) مثلا.

ب- استخدم ابن الضائع ألفاظاً أخرى، وهي أقلّ حظاً ممّا سبق، وهي (الأظهر) وورد ثلاث مرّات^(٢)، و(الأقرب) وقد ذكر مرتين^(٣) و(الأشبه) وقد عبّر به ابن الضائع مرتين^(٤) و(الأقيس) واستخدمه مرّة واحدة^(٥).

وهي عبارات يجمع بينها عدم ثقة ابن الضائع الجازمة بدليله، وهذا شيء يُحمد لابن الضائع، فالملاءمة بين الدليل والرأي أمر ضروري، حتّى لا يُساق الظني مساق القطعي.

٣ - ردّ الرأي المخالف:

قبل أن ألج في الحديث عن هذا الأسلوب، يكون من المستحسن أن أقدم

(١) الحقق: ٢٧٧/٢.

(٢) انظر: السابق: ٣٨٥/٢ و ٢١٤ و ٩٩٦/٣.

(٣) انظر: السابق: ٦٩١/٢ و ٩٨٣.

(٤) انظر: السابق: ٥٦١/٢ و ٦٧٠.

(٥) انظر: السابق: ٣٣٢/٢.

تصوراً لمصطلح (الردّ) حتّى ينتفي الإلباس — ولو يسيراً — بينه وبين مصطلح (الاعتراض)؛ لأنهما يبدوان من المشترك اللفظي في أذهان بعض الناس. ولمحاولة طرح تصور للمصطلح، يكون من اللازم أن يعمد المرء إلى المعجم؛ ليرى ما يقوله في هذه الكلمة، حتّى يبني على دلالتها اللغوية مفهوماً، يتخذه للتفريق بين المصطلحين.

والمعجم يقول في (الردّ) ما يلي: "وعليه: لم يقبله، وخطأه^(١)".

فالرد — في رأيي — يقوم على المبالغة في إبطال الرأي الآخر وإقصائه، إذ يقوم أولاً على عدم القبول، وثانياً على التخطئة.

وذلك يرتبط بالدليل الذي يُورده النحوي — في ظني — فإن كان الدليل شديد الوطأة، قوياً في الحجة، فهو الردّ، وإن كان ضعيف الصوت، خفيف الوزن، فهو الاعتراض.

ومما يجدر لفت القارئ إليه أن النحوي ربّما استدل بالدليل الضعيف، وجعله عدّته في الرد، فيبني على الدليل ردّاً مع ضعفه، وهو لا يقوى به إلا على الاعتراض، ونتيجة هذا ما يلي:

١ - إظهار دليل النحوي على أن بمقدوره إبطال المذهب الآخر.

٢ - إظهار دليل المخالف بصورة الدليل الضعيف عند ردّه بذلك الدليل الواهن.

وإذا كان ما تقدّم من تحديد لمفهوم الردّ مقبولاً، فإنني أبني عليه — هنا —

أمرين:

الأول: النظر في ردود ابن الضائع، ثمّ محاولة الحكم عليها، إن كانت

تصلح للرد، أو هي أقلّ من أن تكون له.

الأخير: محاولة السعي وراء ابن الضائع في اختياراته؛ ليظهر مدى التزامه بما

(١) القاموس المحيط: ٣٦٠ مادة (ردّه).

يَرَدُّ به مع نفسه؛ لأن النحوي ربّما أورد شيئاً؛ ليرد به على غيره، ثمّ في موضع آخر، تراه وكأن قد نسي ذلك، فاتخذ ما ردّ به حجة له. وتبيناً لما تقدّم يجدر بالباحث إيراد نماذج، تدل على ما قال، وتُسدّد ما ذهب إليه، وقد آثرت أن تكون الأمثلة مصنّفةً حسب وسيلة الرد التي اتخذها ابن الضائع، وإليك بيانها:

١- الرد بالسماع:

اتخذ ابن الضائع السماع دليلاً لردّ مذهب ما، وقد أتى هذا النوع من الرد على صور:

الصورة الأولى: استحضار السماع، والإدلال على ورود ما منعه بعض

النحويين، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- أثناء حديث ابن الضائع عن (تفاعل) ردّ على أبي القاسم الزجاجي إيراده في غير المتعدي مستدلاً بثلاثة أبيات، ثمّ قال إثر ذلك: " لكنّ الأكثر في هذا البناء أنه غير متعدّ^(١)".

وابن الضائع — هنا — قد خالف ما قرّره من وجهين:

الأول: استدلاله بالشعر وحده، وهو الذي أبا بناء القواعد على الشعر وحده عند حديثه عن دخول (يا) على (اللهم)؛ إذ قال: " وعند البصريين أنه لم يُسمع إلا في الشعر، فلا حجة فيه^(٢)".

وابن الضائع في مسألة تعدي (تفاعل) يتجاوز هذا القانون الذي وضعه، ويُورد الأبيات الشعرية؛ ليجيز ولو على قلة تعديه.

إنّ ابن الضائع في الحديث عن (تفاعل) أقرب إلى الصواب في موقفه من الشعر،

(١) شرح الحمل: ٧٠/٢—٧١.

(٢) السابق: ٤١٦/٢.

منه عند حديثه عن دخول (يا) على (اللهم) لكنه أورد عدم الاعتبار بالشعر وحده؛ لأنه كان يريد ردّ المذهب الكوفي، فلمّا لم يحضر الكوفيون في مسألة (تفاعل) قلب القانون.

الأخير: أن ابن الضائع قد سنّ قانوناً، يقوم على عدم بناء القاعدة على القليل حين حديثه عن مجيء التمييز معرفة، فقال في الردّ على سماع من يجيز مجئيه معرفة: "فقد خالفوا فصيح كلام العرب، وإن أرادوا أنه قد يجيء في لغة قليلة، أو شعر فمسلّم^(١)".

ابن الضائع — هنا — لا يعتدّ باللغة القليلة التي جاء فيها التمييز معرفة، ثمّ يأتي مرّة أخرى؛ ليجيز الاعتداد باللغة القليلة، فيبني على شواهدا قاعدة، كما في حديثه عن (تفاعل).

إذا كان تعدي (تفاعل) قليلا، ومجيء التمييز معرفة مثله، فلماذا يختلف موقف ابن الضائع منهما، فيجيز الأول على قلة، ويمنع الآخر؟.

ألم يكن من الموضوعية أن يتفق منهج ابن الضائع في التعامل مع المسألتين؟. وأعود موكّداً على أن ابن الضائع في بنائه القاعدة — محكوماً عليها بالقلة — على القليل في مسألة (تفاعل) أقرب إلى الصواب منه في منعه بناء القاعدة على القليل نفسه في مسألة دخول (يا) على (اللهم).

٢- عند حديث ابن الضائع عن مرتبة المضاف ردّ مذهب المبرد في أن مرتبة المضاف دون مرتبة المضاف إليه قائلا: "ويدلّ على صحة مذهب سيبويه أنه ورد كثيراً في الكلام تبع ما فيه الألف واللام إلى ما أضيف إليهما، نحو قولك: مررت بصاحب المرأة العاقل، وكقول امرئ القيس...^(٢)" ثم أورد ثلاثة أبيات للشاعر

(١) السابق: ١٠٧٦/١٣—١٠٧٧.

(٢) السابق: ٤٨٣/١٢—٤٨٤.

نفسه.

والذي أريد الإشارة إليه أولاً أنّ ابن الضائع قد جعل الردّ دليلاً على صحة مذهب سيبويه، فهو قد اتخذ الردّ أسلوباً لنصرة ما يميل إليه.

والذي — أراه — يؤخذ على ابن الضائع عدم ذكر شيء من هذا الكلام الكثير، إذ اكتفى بمثال من عنده، ثم أورد الشعر دليلاً، مع ما تقدّم من تقريره عدم الأخذ بالشعر وحده في صياغة القوانين النحوية.

٣- حينما تحدث ابن الضائع عن إعمال (إنّ) النافية عمل (ما) ردّ قول الكسائي والمبرد في جواز إعمالها، يتضح ذلك من خلال قول ابن الضائع عن البيت الذي أورده دليلاً لمذهبيهما: "وهذا البيت ضرورة وشاذ، ولسيبويه ولمن يقول بهذا أن يقول في البيت: ... إنه لا يكاد يُعرف، فلا يُقاس عليه"^(١).

كلام ابن الضائع — هنا — يحتاج إلى وقفات:

١- أن ما ساقه ابن الضائع — عندي — اعتراض، وليس بردّ، ولكنه حاول أن يسوقه مساق الردّ، تقوية له، ويُبين عن هذا قوله في ترجيح عدم الإعمال: "فالبقاء على ترك العمل أولى"^(٢).

فالتعبير بكلمة (أولى) يحمل إقراراً بالرأي الآخر، وإشارة إلى عدم بُعده؛ لكنّ ابن الضائع في الكلام على البيت عبّر بأسلوب الردّ، مع أنه لم يكن يمتلك دليلاً على اختياره إلا القياس على (ما)؛ لأنّ القياس في (ما) أُلّا تعمل، فيكون الأمر في (إنّ) كذلك^(٣) ولو عكس الأمر لجاز، فاستدلّ بالقياس على جواز عمل (إنّ)؛

(١) السابق: ٢ب/١٠٢.

(٢) السابق.

(٣) انظر: السابق.

لأنها تشبهه (ما) في النفي، وقد عملت (ما) في لغة الحجازيين^(١).
فكيف يعبر عن اختياره بلفظ يفتح باب القبول للرأي الآخر، ثم يغلق الباب بوصف دليل المذهب الآخر بأنه ضرورة وشاذ مع أن القياس ينصره؟
إنّ التعبير عن البيت بهذه الصورة محاولة لإخراج الاعتراض مخرج الرد؛ ليرتب عليه ما تقدم ذكره، من إظهار دليل ابن الضائع قوياً، وإظهار دليل الآخر ضعيفاً.
ب- أن ابن الضائع لم يستوعب إيراد السماع المحيز، فعندما أظهر المذهب، وكأنّ ليس له دليل إلا هذا البيت، كان مخطئاً، فقد تبين أن له سماعاً آخر^(٢).
ج- أن البيت كان الكسائي والمبرد راوييه^(٣)، أفلا يكون من الحطّ لمكانتهما ألا نقبل بروايتهما؟ ثمّ إذا كنّا نقبل الأبيات المجهولة في (الكتاب) أفلا يكون من القياس أن نقبل بالمجهول عن الكسائي والمبرد؟ هذا مع التذكير بما فات من وجود سماع آخر.

الصورة الثانية: الرد بعدم السماع:

اتخذ ابن الضائع هذه الصورة لردّ المذهب الآخر، فمن ذلك ما يلي:
١- عند حديثه عن وصف (اللهم) قال في ردّ مذهب المبرد في جواز وصفه: "وهذا تعسف منه؛ لأنّ منعهم وصفه نقل عن العرب أنهم لم يصفوه^(٤)".
حجة ابن الضائع في ردّ مذهب المبرد أنّ العرب لم تصفه، وهو يأخذ هذا الدليل من أنّ النحويين منعه، ومنع النحويين دليل على أن العرب لم تتكلم به.
على كلام ابن الضائع — عندي — مأخذان:

(١) انظر: المسألة: (١٧).

(٢) انظر: السابق.

(٣) انظر: شرح الجمل أ: ٢/ب/١٠١.

(٤) السابق: ٤١٨/أ٢.

الأول: تسويته بين منع النحوي وعدم السماع عن العرب، فإذا كان سيبويه منع وصف (اللهم) فهذا لا يعني — بالضرورة — أن سيبويه يمنع ورود وصفه. وإذا كان ابن الضائع يعتمد على سيبويه، فمن الأفضل إيراد نصه، يقول سيبويه: "وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمترلة صوت، كقولك: يا هناه^(١)".

فسيبويه — في ظني — يتخذ القياس على كلام العرب في منع وصف (اللهم)؛ إذ يجعل (اللهم) كالصوت، ولو ذهب إلى أنه لم يُسمع عن العرب ما يُحتمل فيه أن يكون وصفاً، لصرّح بذلك، فكيف وقد أورد قوله — تعالى — {اللهم فاطر السموات والأرض} وحمله على النداء^(٢).

وهذا يوضح دقة سيبويه في وصف الحكم النحوي، وهي دقة — في رأبي — لم يسر عليها ابن الضائع.

الأخير: إذا كان ابن الضائع فهم من كلام سيبويه عدم سماع الوصف عن العرب، وهو فهم تبين ضعفه، أفلا يكون من حق شخص آخر أن يفهم من كلام المبرد سماعه، ويبيّن على ذلك؟.

ب- أثناء حديث ابن الضائع عن تقديم التمييز قال في الرد على المازني والمبرد في إجازتهما تقديمه: "وذلك أن التمييز كثير في الكلام، فإن لم يرد مقدماً في موضع — أصلاً — دليل على رفضه، ويدل على ذلك أن مجوز تقديمه، لم يعثر على اتساعه في كلام العرب، واتساع من بعده إلا على هذا البيت، وليس بنص فيما زعموا، ولو كان نصاً لوجب حمله على الضرورة؛ إذ لم يرد غيره^(٣)".

(١) الكتاب: ١٩٦/٢.

(٢) انظر: السابق.

(٣) شرح الجمل أ: ١٠٨٣/٣ — ١٠٨٤.

يتخذ ابن الضائع عدم سماع تقديم التمييز — على كثرته في كلام العرب — دليلاً على منعه، ثم يأتي ليذكر أن التقديم ورد في بيت وحيد، وكأني بابن الضائع لما ردّ البيت، وحمله على غير تقديم التمييز أجاز لنفسه أن يصرّح بعدم ورود تقديمه.

هذا — في ظني — يخالف الدقة في صياغة الآراء والمذاهب، وكان الأحسن به أن يشير إلى ورود سماع، يُمكن حمله على تقديم التمييز؛ لكن الأولى في عدم حمله على ذلك، خاصة أن ذلك مذهب إمامين من أئمة النحو هما المازني والمبرد، ولو عاملهما ابن الضائع، كما عامل الإمام سيبويه في منع وصف (اللهم) لما بنى على منعه أنه لم يُسمع من العرب، لبنى على كلامهما جواز ذلك على قلة؛ لأنهما ما أجازاه إلا لسماعه عن العرب، والباحث لا يُوافق على هذا ألبتة، وإنما هو يسعى للتوحيد بين المتفقات، فإذا كان ابن الضائع يفهم من منع سيبويه وصف (اللهم) عدم وروده، فلماذا لا يفهم من إجازة المازني والمبرد وروده؟.

إن ابن الضائع في هذا قد سنّ قوانين خاصة للتعامل مع سيبويه — رحمه الله — وهي — في ظني — شرعة جائزة.

ب - الرد بالإجماع:

جاء الإجماع وسيلة من وسائل ابن الضائع في ردّ المذهب الآخر، ومن ذلك: عند حديثه عن ساكن الوسط، إذا لم يكن قبل تسمية المؤنث به معروفاً من أسماء المذكر، فقد ردّ مذهب الزجاج في منع صرفه قائلاً: "قال السيرافي: لا خلاف بين من مضى من البصريين والكوفيين في جواز صرفه.

قال: وعندي أنه لم يجمعوا عليه إلا لشهرته في كلام العرب ...

قلت: كلام السيرافي صحيح ويبيّن في الرد عليه^(١).

(١) السابق أ: ٨١٠/٣ وانظر مذهب الزجاج في: ٨٠٩.

يستند ابن الضائع في الرد على الزجاج على الإجماع، الذي حكاه السيرافي، والذي يؤخذ على هذا الإجماع أن الزجاج — وهو أحد الأئمة — قد خالفه، فهل يصحّ أن يُطلق عليه لفظ (الإجماع) مع مخالفة الزجاج؟. إنَّ عدم الاعتداد بخلاف الزجاج يدفع إلى حصر الإجماع في فترة زمنية، فما اتفق عليه النحويون فيها، فهو إجماع، وهذا — في ظني — ليس بسديد؛ لأنَّ الباحث لن يستطع أن يحصر الإجماع في فترة دون أخرى، فهناك مشكلة في التحديد الزمني، الذي لا يُعتبر بعده بمنْ خالف أهله. يضاف إلى ما سبق أن الصورة الغالبة على النحويين وغيرهم محاكاة من قبلهم، وفي ظل هذا يكون من العسير على الباحث تحديد فترة يُقبل إجماعها، ولا يُعتد بمن بعدها، إذا خالفها.

ج- الرد بحظر القياس:

استخدم ابن الضائع المنع من القياس وسيلة من وسائله في ردّ المذهب الآخر، ومثال ذلك ما يلي:
قال ابن الضائع في منع تثنية (أجمع وأخواته): "وزعم الكوفيون أنها تُثنى، فيقال بعد (كلاهما): أجمعان، أكتعان، أبصعان، أبتعان، وهو قياس منهم، وليس بموضع قياس^(١)".

وكلام ابن الضائع — هنا — عليه مأخذان:
الأول: جعله القياس هو الدليل وحده، وقد ورد السماع الثري بذلك^(٢).
الأخير: أنه لم يكشف عن المانع من القياس — هنا —.

٤ - اعتراض الرأي غير المختار:

(١) السابق أ: ٥٨/٢.

(٢) انظر: المسألة: (٧٨).

يقول المعجم: "اعترض: ... وصار كالخشبة المعترضة في النهر، ...، والشيء دون الشيء: حال (١)".

توحي العبارة أن الاعتراض قائم على الحيلولة كالرد؛ لكنه يختلف عنه من جهة أن الاعتراض يُساق لإضعاف الرأي الآخر، لا لإبطاله، فالفرق بينهما من حيث قوتهما، ومن حيث قوة المذهب المخالف، فإن كان قوياً، فإن النحوي لن يتخذ الرد؛ لأن له من الأدلة ما يضمن عدم إسقاطه، فيصوغ النحوي رده قاصدا إضعاف المذهب الآخر، وذلك هو — في نظري — الاعتراض، إنه رد مقصود منه الإضعاف، لا الإبطال.

سلك ابن الضائع سبلاً عديدة في اعتراض المذاهب، التي تكون على خلاف معه، وكان تلك الطرق على النحو التالي:

١ - الاعتراض بالسماع:

اتخذ ابن الضائع السماع في الاعتراض على المذهب الذي لا يراه، ومن ذلك:
١- حين حديثه عن الخلاف في مجيء التمييز جمعاً ردّ مذهب الأعلم في تضعيف مجيئه جمعاً بقوله: "وليس بضعيف، ألا ترى قوله — تعالى — {بالأخسرين أعمالاً} (٢)".

إن ابن الضائع — هنا — يعترض بالسماع، وهو القرآن الكريم على مذهب الأعلم في تضعيفه مجيء التمييز جمعاً.

وأرى ابن الضائع مصيباً في اعتراضه على الأعلم؛ لكن مما يحسن ذكره أن ابن الضائع قرّر في أحد أحاديثه قائلاً: "فقلّما ورد في القرآن اتفاق القراءات على وجه

(١) القاموس المحيط: ٨٣٤ مادة (العروض).

(٢) شرح الجمل أ: ١٠٥٤/٣.

ضعيف (١) .

والقراءات المتواترة — وإن اختلفت في قرآنيتهما — فالراجح فيها أنها قرآن (٢)، وعلى هذا يظهر اضطراب ابن الضائع؛ لأن بمقدور الباحث أن يعترض قول ابن الضائع باحتمال أن يكون مجيء التمييز جمعاً — وإن كان في القرآن — فهو قليل، لا تُبنى عليه القاعدة.

ب- عند حديث ابن الضائع عن تقديم أداة الاستثناء أول الكلام، اعترض شاهد الزجاج، الذي بنى عليه القول بجواز تقديمها، وهو قول الشاعر (٣):

خلا أن العتاق من المطايا حَسِينَ به، فهنَّ إليه شُوسُ

قائلاً: "قلت: وهذا الذي حُكي عن الزجاج بعيد في الاستشهاد، فإن الضمير في (حسين) هو ضمير (العتاق) فكيف يكون الاستثناء مقدماً (٤)".

إن ابن الضائع يعترض على الزجاج باستشهاده بهذا البيت بأن الاستثناء ليس من (حسين به) حتى تكون أداة الاستثناء مقدمة، ودليله أن الضمير في (حسين) هو ضمير المستثنى، ولذا فالاستثناء عند ابن الضائع في بيت آخر سبق هذا البيت، وهو قول الشاعر:

إلى أن عرّسوا، وأغبّ منهم قريباً ما يُحسّ له حَسِيسُ

واعترض ابن الضائع على الزجاج في شاهده — في نظري — سديد.

٢ - الاعتراض بالقياس:

استند ابن الضائع إلى القياس في اعتراض المذهب الذي لا يرتضيه، ومن ذلك ما

(١) السابق أ: ٣٢٠/٢.

(٢) انظر: القراءات القرآنية: ٦١—٧٦ وصفحات في علوم القراءات: ١٧—٢٠.

(٣) تقدم تخريج الشاهد في المسألة: (٤٦).

(٤) شرح الجمل أ: ٩٨٦/٣.

يلي:

أ- أثناء حديثه عن عمل صيغ المبالغة بلفظ الماضي، اعترض على جماعة من النحويين ذهبوا إلى أن المبالغة في المعنى قوّت هذه الصيغ، فمكّنتها من العمل في الماضي، وذلك في قوله: "وهذا ضعيف؛ ألا ترى أنه لا يتصور أن يُقال: إنّ عمل (ذبح) أقوى من عمل (ذبح)^(١)".

في النص السابق استعان ابن الضائع بالقياس للاعتراض على هذا المذهب، وخلاصة الأمر أن ابن الضائع جعل الفعل المشدد أصلاً، وصيغ المبالغة فرعاً، وإذا كان الأصل، وهو الفعل المشدد لا يزداد قوّة في العمل عن غير المشدد، فإن حمل صيغ المبالغة على أصلها، وهو اسم الفاعل أولى من الذهاب إلى أنها استفادت بمبالغة المعنى شيئاً، ليس في أصلها، وهو اسم الفاعل، إنّ صيغ المبالغة في هذا كالفعل المشدد، فإذا كان لا يستفيد بالتشديد قوّة، ليست في أصله، فإن صيغ المبالغة كذلك.

ب- عند حديث ابن الضائع عن عمل المصدر المقترن بالألف واللام اعترض مذهب القائلين بعدم عمله؛ لأن المصدر يعمل عمل الفعل المقدر، ولا يصحّ دخول الألف واللام على الفعل، فلا يدخلان على ما يعمل عمله، وهو المصدر. وكان الاعتراض بقوله: "وهذا قياس ضعيف، فقد ثبت عمله مضافاً، والفعل لا يضاف، فلا يلزم في ما يعمل عمل الفعل أن يُحكم له بجميع أحكام الفعل"^(٢). إنّ العلة في منع عمل المصدر المقترن بالألف واللام عند هؤلاء النحويين مخالفته للفعل؛ لأن الفعل لا تدخله الألف واللام.

وابن الضائع يلزمهم بناء على صدق مقولتهم باقتياس المصدر المضاف على

(١) السابق أ: ٢٢٨/٢.

(٢) السابق أ: ٣٠٧/٢.

المصدر المقترن بالألف واللام في منع العمل؛ لأنهما يجتمعان في مخالفة الفعل، فالفعل لا تقترن به الألف واللام، ولا يضاف.

وهذا الإلزام مبني على إقرار هؤلاء النحويين بعمل المصدر المضاف.

٣ - الاعتراض بالقاعدة:

كثر اعتداد ابن الضائع بالقاعدة في اعتراض المذاهب التي لا يرتضيها، ومن ذلك:

١- في حديث ابن الضائع عن تخريج (يا زيدَ زيدَ عمرو) اعترض تخريج المبرد، القائم على أنّ (زيد) الأول مضاف إلى (عمرو) محذوفاً، وحجة المبرد في هذا أن مذهب سيبويه يترتب عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو أمر، لا يجوز إلا في الشعر.

قال ابن الضائع في اعتراضه: "والأولى مذهب سيبويه؛ لأنه لا حذف فيه، وأيضاً— فتقدم الحذف على ما يدل عليه ضعيف ينبغي ألا يجوز، و— أيضاً — فحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه غير منون لا يجوز^(١)".

فابن الضائع يعترض تخريج المبرد بأمر ثلاثة؛ ليرفع من تخريج سيبويه، ويضعه فوق ما ذهب إليه المبرد.

ب- ذهب الشلوبين إلى أن (إذا) حرف لمعنى المفاجأة، وكان دليبه على ذلك كسر همزة (إنّ) بعدها في قول الشاعر^(٢):

وكنْتُ أرى زيداَ — كما قيل — سيّداَ إذا إنّه عبدُ القفا واللهازمِ

فلو كانت ظرفاً، لم يبق لها عامل؛ لأن ما بعد (إنّ) لا يعمل في ما قبلها.

اعترض هذا ابن الضائع فقال: "وقد يُقال: يعمل فيها المعنى، ويجوز في الظرف

(١) السابق أ: ٣٩٩/٢.

(٢) سبق تخريجه في المسألة: (١٢١).

أن يقدّم حيث لا يجوز أن يتقدم غيره^(١)."

ابن الضائع — هنا — يعترض كلام شيخه؛ لكنه اعترض يبدو عليه الضعف في عبارة ابن الضائع نفسه حيث قال: "وقد يُقال".

ويؤيد ضعفه أن ابن الضائع قد قرّر في ردّه مذهب المبرد في ناصب المستثنى، حينما ذهب إلى أن ناصبه ما في (إلا) من معنى الاستثناء: "أن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال"^(٢)^(٣).

فهو — هنا — يركب متن الإزدواج في المعايير، فمرة يتخذ القانون لنصرة ما يميل إليه، وأخرى يتخذه لإضعاف ما لا يميل إليه.

٤ - الاعتراض بالأشخاص:

اتخذ ابن الضائع من سيبويه وسيلة من وسائل الاعتراض، وذلك عند حديثه عن حذف نون التثنية، فإنه اعترض مذهب ابن خروف في أن حذف هذه النون كثير في الشعر بقوله: "وأدل دليل على قلته أن سيبويه لم يذكره في الضرائر"^(٤).

فابن الضائع يتخذ من عدم ذكر سيبويه حذف نون التثنية في الضرائر أن حذفها قليل، وليس بكثير، كما يدّعي ابن خروف.

والذي أراه — وقد سبق ذكره — أن ما اعترض به ابن الضائع لا يعتبر دليلاً؛ لأن كلام سيبويه يُمكن أن يُفهم منه شيء آخر، وهو أن كثرة ذلك في الشعر جعلت سيبويه يخرجها من دائرة الضرورة، واحتمال آخر أن سيبويه لم يطلع على هذا الأمر، فكيف يتخذ ابن الضائع من عدم اطلاعه دليلاً؟.

(١) شرح الجمل أ: ٧١٢/٢.

(٢) السابق أ: ٩٥١/٣.

(٣) وللمزيد من الاعتراض بالقاعدة انظر: ٢٠٤/أ٢ و ٣٩٢ و ٥٨٧ و ٦٢٥-٦٢٦ و ٢/ب٣.

(٤) السابق أ: ٦٤٢/٢.

الفصل الثالث

أدلة اختياراته

١ - السماع:

١- القرآن وقراءاته.

ب- موقفه من الاستشهاد بالحديث.

ج- كلام العرب شعره ونثره.

٢ - القياس.

٣ - الإجماع.

٤ - الاستصحاب.

١ - السماع:

١- القرآن وقراءاته:

سبق الحديث عن استشهاد ابن الضائع بالقرآن والقراءات المتواترة أثناء الكلام في (وجود الدليل للرأي المختار)^(١) وكانت محصلة ذلك أن ابن الضائع اتخذ القرآن في ستة مواضع من اختياراته دليلاً، واستند إلى القراءة المتواترة في موضع واحد. وتبقى — هنا — قضية، تحتاج إلى درس، هي أن ابن الضائع اضطرب في موقفه من القرآن والقراءات المتواترة، وذلك أمر، أغفله المحققان في دراستيهما^(٢)، فأشارا

(١) انظر: الدراسة: ٧٠٦.

(٢) انظر: ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي تحقيق د: يحيى علوان: ١٠٥—٩٦/١ والقسم الثاني من شرح الجمل الكبيرة للزجاجي شرح أبي الحسن المعروف بابن الضائع تحقيق د: نادي حسين: ٨٦/١—٨٧.

إلى أن ابن الضائع استشهد بالقراءات المتواترة، ولم يتعرض لشيء من اضطرابه في تعامله مع القرآن والقراءات، بل قال الدكتور: يحيى علوان: "وموقف ابن الضائع من القراءات معتدل، فلم يحمل على القراء، ولم يرد قراءاتهم"^(١).

لكنّ شرح ابن الضائع للجمل — في رأبي — يأبى أن يُصنّف صاحبه من المعتدلين في الموقف من القرآن والقراءة المتواترة؛ لأنه ركب موجة تضعيف القراءة المتواترة، وهي قرآن.

وللعلماء في أمر قرآنية القراءات المتواترة مذهبان:

الأول: أن القرآن والقراءات المتواترة حقيقتان متغايرتان، وهو قول الزرّكشي^(٢).

قال في (البرهان في علوم القرآن) تعبيرا عن هذا الرأي: "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد — صلى الله عليه وسلم — للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كفيّتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما"^(٣).

الأخير: أن ما استجمع الشروط الثلاثة، وهي^(٤):

١- نقله عن الثقات إلى الرسول — صلى الله عليه وسلم —.

(١) ابن الضائع وأثره النحوي مع تحقيق القسم الأول من شرحه للجمل: ٩٧/١.

(٢) هو بدر الدين محمد بن بهادر الزرّكشي الشافعي، ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة، أخذ عن جمال الدين الأسنوي وسراج الدين البلقيني، من تصانيفه: خدام الشرح والروضة، والنكت على البخاري، والبحر في الأصول وغيرها، مات سنة أربع وتسعين وسبعمائة. انظر: طبقات الشافعية: ١٦٧/٣—١٦٨ وشذرات الذهب: ٣٣٥/٣.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.

(٤) انظر: الإبانة في معاني القراءات: ٥٨ والمرشد الوجيز: ١٧١ و١٧٨ والنشر في القراءات العشر: ٩/١ وفي هذه المراجع اختلاف في التعبير عن هذه الشروط.

ب- موافقة العربية، ولو بوجه.

ج- موافقة أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً.

فهو قرآن، وذلك ما عليه جمهور العلماء والمقرئين^(١) وعبر عنه الشوكاني^(٢) قائلاً: "والحاصل أن ما اشتمل عليه المصحف الشريف، واتفق عليه القراء المشهورون، فهو قرآن، وما اختلفوا فيه، فإن احتمل رسم المصحف قراءة كل واحد من المختلفين مع مطابقتها للوجه الإعرابي، والمعنى العربي، فهي قرآن كلها، وإن احتمل بعضها دون بعض، فإن صحَّ إسناد ما لم يحتمله، وكانت موافقة للوجه الإعرابي، والمعنى العربي، فهي الشاذة، ولها حكم أخبار الآحاد في الدلالة على مدلولها، وسواء كانت من القراءات السبع أو من غيرها^(٣)".

وهذا المذهب اختاره من المحدثين الدكتور: عبدالكريم بكار^(٤) والدكتور: عبدالهادي الفضلي^(٥) وعبدالقيوم السندي^(٦) وهو الرأي الذي أراه أولى بالقبول؛ لأن القرآن يُقرأ — في المواضع التي تكون فيها القراءات — بإحدى القراءات المتواترة^(٧).

(١) انظر: القراءات القرآنية: ٦١.

(٢) هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني الصنعاني، فقيه مجتهد، ولد سنة ثلاث وسبعين ومائة بعد الألف، من تصانيفه: نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار، وفتح القدير وغيرها، مات سنة خمسين ومائتين بعد الألف. انظر: البدر الطالع: ٢١٤/٢ والأعلام: ٢٩٨/٦.

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: ٢٧ وانظر: أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي: ١٠—١١.

(٤) انظر: أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي: ١٠—١١.

(٥) انظر: القراءات القرآنية: ٧٥.

(٦) انظر: صفحات في علوم القراءات: ١٩.

(٧) انظر: السابق: ١٩—٢٠.

وموجة تضعيف القراءات المتواترة قديمة، ارتبطت بالنحو في مراحلها المتقدمة، ولتتضح الصورة يحسن أن أسرد أمثلة على تضعيف القراءة المتواترة وردّها، فمن ذلك ما يلي:

- أ- قراءة حمزة {واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام} ^(١) بجر "الأرحام". قال عنها ابن خالويه: "وزعم البصريون جميعاً أنه لحن ^(٢)".
- ب- قراءة نافع {هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم} ^(٣) بفتح "يوم". قال السمين الحلبي: "أما البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صُدّرت الجملة المضاف إليها بفعل ماض ^(٤)".
- ج- قراءة حمزة والكسائي {ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين} ^(٥) بالإضافة. قال عنها المبرد: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال {ثلاثمائة سنين} وهذا خطأ غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة ^(٦)".
- د- قراءة أبي عمرو {بارئكم} ^(٧) بإسكان حرف الإعراب. قال أبو جعفر النحاس: "أمّا إسكان الهمزة، فزعم أبو العباس أنه لحن، لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأنها حرف الإعراب، وقد أجاز ذلك النحويون القدماء ^(٨)".

(١) سورة النساء: ١ وتامها {إن الله كان عليكم رقيباً} والنشر: ٢٤٧/٢.

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها: ١٢٨/١.

(٣) سورة المائدة: ١١٩ وأولها {قال الله هذا يوم الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدون فيها أبدا رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم} الإقناع: ٦٣٧/٢ والنشر: ٢٥٦/٢.

(٤) الدر المصون: ٦٥٩/٢.

(٥) سورة الكهف: ٢٥ والنشر: ٣١٠/٢.

(٦) المقتضب: ١٦٩/٢.

(٧) سورة البقرة: ٥٤ وأولها {وإذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم} والنشر: ٢١٢/٢.

هـ - قراءة نافع {وإن كلاً لما} ^(٢) بتخفيف (إن) وإعمالها.

قال أبو جعفر النحاس: "وأنكر الكسائي أن تخفف (إن) وتعمل، وقال: ما أدري على أي شيء (وإن كلاً) ^(٣)".

ولم يقف الأمر بالنحويين على عيب القراءة المتواترة وتضعيفها، وإنما اضطربهم ذلك إلى الحملة على أصحاب القراءات، وكأن البلاء ما جاء إلا من قبلهم، ولولا جهلهم بالعربية لما حدث ما حدث.

يقول الفراء عن حمزة: "وكان حمزة يفتح ما كان من الواو، ويكسر ما كان من الياء، وذلك من قلة البصر بمجاري كلام العرب ^(٤)".

ويقول المازني عن نافع: "وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرأها لحناً نحواً من هذا ^(٥)".

وابن الضائع قد خضع لتأثير هذا التيار، فضعف القراءات المتواترة، ويدل على ذلك ما يلي من أقواله:

١- قال ابن الضائع: "وأما قوله — تعالى — {إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِ وَيَصْبِر} ^(٦) في قراءة بالياء...، وهي قراءة ضعيفة، ويمكن أن تكون (من) بمعنى (الذي) موصولة، ويكون (يصبر) مما سكن تشبيهاً للمنفصل بالمتصل كقراءة {ويخشى الله ويتقّه} ^(٧)

(١) إعراب القرآن: ٢٢٦/١.

(٢) سورة هود: ١١١ وتامها {ليوفينهم ربك أعمالهم إنه بما يعملون خبير} والنشر: ٢٩٠/٢—٢٩١.

(٣) إعراب القرآن: ٣٠٥/٢.

(٤) معاني القرآن: ٢٦٦/٣ ومناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرن الثالث والرابع من الهجرة: ١٠٥.

(٥) المنصف: ٣٠٧/١ ومناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرن الثالث والرابع من الهجرة: ١١٩.

(٦) سورة يوسف — عليه الصلاة والسلام —: ٩٠ وأولها {قالوا أأنك لأنت يوسف قال أنا يوسف وهذا أخي قد منّ الله علينا إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين}.

(٧) سورة النور: ٥٢ وأولها {ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقّه فأولئك هم الفائزون}.

وهو — أيضا — ضعيف، فإن فيه إجراء المنفصل مجرى المتصل وإسكان حركة الإعراب، وكلاهما ضعيف، ألا ترى قراءة {بارئكم} ضعيفة، وإن لم يكن منفصلاً^(١)."

فابن الضائع في هذا النص قد ضَعَف ثلاث قراءات متواترة، هي:

الأولى: قراءة ابن كثير؛ لأنه قرأ (يتق) بياء في الوصل والوقف^(٢).

الثانية: قراءة عاصم؛ لأنه قرأ (يتقه) بسكون القاف^(٣).

الأخيرة: قراءة أبي عمرو؛ لأنه قرأ (بارئكم) بإسكان حرف الإعراب^(٤).

ب- وقال بعد تخريج قراءة {ثلاثمائة سنين}^(٥) بالتنوين: "فقلما ورد في القرآن

اتفاق القراءات على وجه ضعيف^(٦)."

وهذا النقل — في رأبي — يوضح أن ابن الضائع كان أحد النحويين الذين

ضعفوا القراءات المتواترة، ولم يسلم من الوهدة التي وقع فيها النحويون قبلاً، وهذا

أمر لم يوفق فيه محققا كتابه، عندما أخرجاه ممن حكموا بتضعيف القراءات

المتواترة.

وتضعيف ابن الضائع القراءات السالفة يرد من وجهين:

(١) شرح الجمل أ: ٦٥٧/٢.

(٢) انظر: كتاب السبعة في القراءات: ٣٥١ والنشر: ٢٩٧/٢.

(٣) انظر: كتاب السبعة في القراءات: ٤٥٨ والنشر: ٣٠٧/١ ٣٣٢/٢.

وهو الإمام عاصم بن مهدي أبي النُّجود بفتح النون، شيخ القراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة،

ويقال: أبو النُّجود اسم أبيه، لا يُعرف له اسم غير ذلك، ومهدلة اسم أمه، توفي آخر سنة سبع وعشرين

ومائة. انظر: معرفة القراء الكبار: ٨٨/١ وغاية النهاية: ٣٤٦/١ — ٣٤٨.

(٤) سبق تخريج القراءة قبل قليل انظر: ٧٤٦.

(٥) سبق التخريج قبل قليل انظر: ٧٤٦. وهي قراءة ابن عامر وابن كثير وعاصم وأبي عمرو ونافع

وأبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي: ٣١٠/٢.

(٦) شرح الجمل أ: ٣٢٠/٢.

الأول: أن القراءة لا تخالف؛ لأنها سنة^(١).

الأخير: أن تسكين حرف الإعراب جاء في لغة العرب، وقال عنه أبو جعفر النحاس: "وقد أجاز ذلك النحويون القدماء الأئمة^(٢)".

ومنه في كلام العرب حكاية أبي عمرو عن بني تميم أن لغتهم تسكين المرفوع من (يعلمهم) ونحوه^(٣).

ومنه قول الشاعر^(٤):

فاليوم أشرب غير مُسْتَحَقِّبٍ إثمًا من الله، ولا واغِلِ

وقول الآخر^(٥):

سيروا بني العمّ، فالأهوازُ متزلّكم ونهْرُ تيرى، فما تعرفكم العربُ

وقول الآخر^(١):

(١) انظر: الكتاب: ١٤٨/١ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٢/٢ ومجالس العلماء: ٢٢٤ ومناهج

الصرفيين ومذاهبهم: ١٤٣.

(٢) إعراب القرآن: ٢٢٦/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل: ٥٨/١.

(٤) البيت من السريع، وهو لامريء القيس في ديوانه: ١٢٢ لكن برواية لا شاهد فيها، وهي:

فاليوم أُسْقَى
.....

والبيت برواية (أشرب) في الكتاب: ٢٠٤/٤ والمعجم المفصل: ٧٨٣/٢ ودون نسبة في الخصائص:

٧٤/١ والبحر المحيط: ٢٠٦/١ والدر المصون: ٢٢٦/١—٢٢٧.

مستحقب: مدّخر، القاموس: ٩٧ مادة (الحقب)، وواغل: الداخِل على القوم في طعامهم وشراهم،

القاموس: ١٣٨١ مادة (الوغل).

(٥) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه: ٤٦ لكن برواية لا شاهد فيها، وهي (فلم تعرفكم)، وهو

بالرواية التي فيها الشاهد في الخصائص: ٧٤/١ منسوباً إلى جرير ودون نسبة في البحر المحيط: ٢٠٦/١

والدر المصون: ٢٢٧/١.

رحتِ وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هنك من المترِ

حيث سكنت (أشربُ وتعرفُكم وهنك).

وأما قراءة ابن كثير (يتق) بالياء وصلًا، فهي محمولة على لغة من يثبت حرف العلة في الجزم، ويحذف الحركة^(٢) كما في قول الشاعر^(٣):

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لُبُونُ بني زيادِ

وأما قراءة عاصم (يتقه) بالإسكان، فإنه حمل للمنفصل على المتصل؛ لأن العرب تُسكن عين (فعل) فيقولون: كَبَدْتُ، وَكَتَفْتُ، ثُمَّ أَجْرُوا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمَنْفَصِلِ مَجْرَى الْمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّ (تَقِهَ) مِنْ (يَتَقِهَ) عَلَى وَزْنِ (فَعِلَ)^(٤).

والغريب أن ينصّ النحويون، ومنهم سيبويه^(٥) والمازني^(٦) والزجاج^(٧) على أن القراءة سنة، لا تُخالف، ثم يُقدم فريق منهم على ردّها، أو تضعيفها.

ولقد كان ابن الضائع من ذلك الفريق؛ لكن لصنيعه — في رأبي — تفسيراً، سبق أن طرحته، وهو أن ابن الضائع يمارس ازدواجية منهجية، وبيان ذلك في مسألة القراءات أنه قبل القراءة المتواترة دليلاً، لما كان سيبويه قد أوردها دليلاً على

(١) البيت من السريع، وهو للأقيشر الأَسدي في ديوانه: ٤٣ وشرح أبيات سيبويه: ٣٩١/٢ خزنة الأدب: ٤٨٤/٤—٤٨٥ وبلا نسبة في الكتاب: ٢٠٣/٤ والخصائص: ٧٤/١ والبحر المحيط: ٢٠٦/١ والدر المصون: ٢٢٧/١.

والأقيشر هو المغيرة بن الأسود الأَسدي، شاعر هجاء، ولد في الجاهلية، ونشأ في الإسلام، توفي حوالي سنة ثمانين. انظر: الشعر والشعراء: ٣٧٥ والأعلام: ٢٧٧/٧.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٤٣/٥ والدر المصون: ٢١٢/٤.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٤٦٨/٦ والدر المصون: ٢٢٩/٥.

(٥) انظر: الكتاب: ١٤٨/١ ومناهج الصرفيين ومذاهبهم: ١٤٣.

(٦) انظر: مجالس العلماء: ٢٢٤ ومناهج الصرفيين ومذاهبهم: ١٤٣.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٢/٢ ومناهج الصرفيين ومذاهبهم: ١٤٣.

إعمال (إن) مخففة، ثم إن سيبويه وابن الضائع لم يوردا القراءة دليلاً إلا عقب إيراد ما يدل على ذلك من كلام بعض العرب، ألا ترى ابن الضائع يقول: "قال سيبويه: وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً منطلقاً، وأهل المدينة يقرأون {وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم} (١) يخففون وينصبون (٢)(٣)".

فابن الضائع — في رأبي — لم يستشهد بالقراءة المتواترة، وإنما جعلها عوناً للمسموع من كلام العرب، فكأنه به لو لم يجد في كلام العرب ذلك لضعف القراءة، ولم يبن عليها حكماً.

أقول هذا؛ لأني رأيت ابن الضائع — كما تقدم — ضعف ثلاث قراءات متواترات، وهو منه يومئذ إلى أنه لا يعتبر القراءة حجة مستقلة؛ لأنها لا تكون كذلك إلا إذا جاء في كلام العرب ما يوافقها.

ومما ينبغي لفت الانتباه إليه أن ابن الضائع أورد نص سيبويه الذي فيه أن من العرب من يقول ذلك، فليس كل العرب يقوله، يدل لذلك تأكيد سيبويه بقوله: "وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء (٤)".

وابن الضائع — أحياناً — لا يبيّن القانون على القليل، ألا تراه يقول عند رده على مذهب من يرى مجيء التمييز معرفة: "فقد خالفوا فصيح كلام العرب، وإن أرادوا أنه قد يجيء مثل هذا في لغة قليلة أو شعر فمسلم (٥)".

(١) سورة هود: ١١١ وتامها {إنه بما يعملون خبير} وهي قراءة نافع وابن كثير وعاصم في رواية أبي

بكر انظر كتاب السبعة: ٣٣٩ والنشر في القراءات العشر: ٢/٢٩٠.

(٢) الكتاب: ١٤٠/٢.

(٣) شرح الجمل: ١٠٨/ب٢.

(٤) الكتاب: ١٤٠/٢.

(٥) شرح الجمل: ١٠٧٦/أ٣—١٠٧٧.

فكيف يقبل ما حكاه سيبويه عن بعض العرب، ويبنى عليه قاعدة، ثم لا يقبل شواهد مجيء التمييز معرفة، مع أن أدلتهم النثرية والشعرية أكثر؟. فهو — في رأبي — لو سار على نهجه الذي أسّسه عند حديثه عن مجيء التمييز معرفة، لم يبنِ على ما حكاه سيبويه في أعمال "إن" قاعدة؛ لكنه اختلاف المعايير في التعامل مع النحويين وسماعاتهم.

ويبقى شيء يخرج مما سبق، وهو أن الباحثين يربطون بين نشأة النحو وحفظ لغة القرآن الكريم، يكاد ذلك يكون مسلّمة معرفية في هذا الزمن، والذي أريد أن أُلجَ إليه هو التشكيك في هذه النظرة، والذهاب إلى أن الباحثين بالغوا في هذا الشأن، وإلا كيف يتسق موقف النحويين من القراءات مع هذه النظرة؟ خاصة إذا عُلِم أن التأليف في القراءات قديم، فقد ابتدأ التأليف فيها يحيى بن يعمر^(١)، المتوفى سنة تسع وعشرين ومائة^(٢).

ثمّ كان أبو عبيد القاسم بن سلام^(٣) أول إمام جمع القراءات في كتاب في مفتتح القرن الثالث، وهو المتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين^(٤).

(١) هو يحيى بن يعمر العدواني، يكنى أبا سليمان، تابعي بصري، أحد قراء البصرة، لقي ابن عباس وابن عمرو — رضي الله عنهم — توفي سنة تسع وعشرين ومائة. انظر: تأريخ العلماء النحويين: ١٥٥ وإنباه الرواة: ٢٤/٤.

(٢) انظر: أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي: ٢١.

(٣) هو القاسم بن سلام الخزاعي، الفقيه المحدث، روى عن أبي زيد والأصمعي وغيرهم، من تصانيفه: الأمثال، وغريب الحديث، وكتاب في القراءات وغيرها، توفي سنة أربع وعشرين — وقيل خمس وعشرين — ومائتين. انظر: تأريخ العلماء النحويين: ١٩٧ وإنباه الرواة: ١٢/٣ وأثر القراءات السبع في التفكير اللغوي: ٢١.

(٤) انظر: تأريخ العلماء النحويين: ١٩٨ وإنباه الرواة: ١٥/٣ والنشر: ٣٣/١—٣٤ وأثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي: ٢١.

يُضاف إلى ما سلف أن هذا الربط حال دون نقد مناهج النحويين؛ لأن القداسة تسربت من القرآن الكريم إلى النحو.

ب - موقف ابن الضائع من الاستشهاد بالحديث النبوي:

ابتدأ الاستشهاد بالحديث النبوي في زمن متقدم، إذ كان من أوائل المحتجين به أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه وغيرهم؛ لكنه كان احتجاجاً على نطاق ضيق، لقد كان ذلك شيئاً توصلت إليه الباحثة الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)^(١).

ويشارك الدكتورة في تأكيد احتجاج المتقدمين بالحديث الدكتور حسن هنداي في كتابه (مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة) عندما أورد احتجاج أبي علي وتلميذه ابن جني بالحديث النبوي^(٢).

واستمر الاحتجاج بالحديث عبر المراحل النحوية يتنامى، وبدأ يزداد بصورة ملفتة للنظر على يدي السهيلي وابن خروف، ثم تكاثر على يدي ابن مالك، الذي أصبح لإكثاره منه منشأ قضية الخلاف في الحديث النبوي على يد أبي حيان الأندلسي، إذ اعتبره أول من احتج به^(٣).

لم يشر النحويون المتقدمون إلى الخلاف في قضية الاحتجاج بالحديث^(٤)، مما دفع أحد الباحثين إلى استنتاج، مفاده اتفاق المتقدمين على الاحتجاج بالحديث، إذ لو كان هناك خلاف على حجيته لظهر، كما ظهر خلافهم في القبائل التي يؤخذ

(١) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤٣-٤٤ و ٤٦-٤٩ و ٥٠-٧٧.

(٢) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم: ١٥٨-١٦٠ و ١٦٤-١٦٤.

(٣) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي: ١٩١-١٩٢ و ٢١٢ و ٢٣٩.

(٤) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: ١٤٤.

منها، والقبائل التي لا يؤخذ منها، ولظهر خلافهم فيه، كما ظهر خلافهم حول حجية بعض القراءات^(١).

ولقد ظلت هذه المسألة طي الكتمان، حتى جاء ابن الضائع فأثارها في الرد على ابن الطرواة وابن خروف^(٢)، ثم زاد في شأنها أبو حيان في رده على ابن مالك^(٣). لقد كان الجدل في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي شيئاً جديداً في دائرة النحو، نتأ أول ما نتأ على يدي ابن الضائع، ثم افترق النحويون بعده إلى مذاهب: الأول: منَع الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ونسبه بعض الباحثين إلى ابن الضائع^(٤)، وهو مذهب أبي حيان^(٥) والدكتور محمد خير الحلواني^(٦). الثاني: جواز الاحتجاج به مطلقاً، وهو مذهب الدماميني^(٧) والبغدادي^(٨) وابن الطيب الفاسي^(٩).

(١) انظر: السابق: ١٤٤ و ١٥٢ و ١٥٧.

(٢) انظر: شرح الجمل أ: ١١١٩/٣—١١٢١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل: ١٦٩/٥ أ وب.

(٤) انظر: الاقتراح: ٤٣ والخزانة: ٩/١ ومناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: ١٤٥ ومراحل تطور الدرس النحوي: ١٨٧.

(٥) انظر: التذييل والتكميل: ١٦٩/٥ أ ب.

(٦) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٣٩٤.

(٧) انظر: الخزانة: ١٤/١—١٥ ومناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة: ١٤٧ وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٣.

(٨) انظر: الخزانة: ٩/١.

(٩) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٤.

وهو محمد بن محمد بن محمد الفاسي المالكي، نزيل المدينة، محدث عالم باللغة والأدب، من تصانيفه: المسلسلات في الحديث، وفيض نشر الانشراح حاشية على (الاقتراح) للسيوطي وغيرهما، ولد بفاس سنة عشر ومائة بعد الألف، وتوفي في المدينة سنة سبعين ومائة بعد الألف. انظر: الأعلام: ١٧٧/٦.

الأخير: جواز الاحتجاج به بلا إطلاق، وهو مذهب الشاطبي^(١) والسيوطي^(٢).
ويُلحق بمؤلاء قوم من المحدثين، وإن كانوا أكثر منهم تفصيلاً في ما يجوز
الاحتجاج به، وما لا يجوز، إلا أن الشاطبي يظل — في رأبي — أول نحوي لفت
الانتباه إلى التفريق بين الأحاديث، وعمل المتأخرين ما هو إلا تفريع عليه، وزيادة
تفصيل.

ومن هؤلاء المتأخرين الشيخ محمد الخضر حسين^(٣) وسعيد الأفغاني^(٤) والدكتور
عبد الرحمن السيد^(٥) والدكتورة خديجة الحديثي^(٦).

وبعد هذا العرض لآراء النحويين قدماء ومحدثين في قضية الاحتجاج بالحديث
الشريف أعود تارة أخرى لابن الضائع؛ لأتبيّن مذهبه، إذ وجدت الباحثين فيه
طائفتين:

الأولى: نسبت إليه القول بمنع الاحتجاج مطلقاً، وقد تقدم ذكر ذلك.
الأخيرة: نمت إليه منع الاحتجاج؛ لكن ليس بإطلاق، وهما الدكتوران يحيى
علوان^(٧) ونادي حسين^(٨) في تحقيقهما لـ "شرح الجمل" لابن الضائع، ووافقهما
الباحث جمعان بن بنيوس السبالي^(٩).

(١) انظر: المقاصد الشافية: ٤٠٣/١ وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٥ ومناهج
الصرفيين ومذاهبهم: ١٤٨.

(٢) انظر: الاقتراح: ٤٠ ومناهج الصرفيين ومذاهبهم: ١٤٩.

(٣) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤١٤ ومناهج الصرفيين ومذاهبهم: ١٤٩.

(٤) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم: ١٥١.

(٥) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤١٨.

(٦) انظر: السابق: ٤٢١.

(٧) انظر: ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة القسم الأول من شرحه للجمل: ١٣١/١ و١٤٢.

(٨) انظر: القسم الثاني من شرح الجمل الكبيرة لابن الضائع: ١٠٦/١.

بل بلغ الأمر بالدكتور يحيى علوان أن يجعل ما توصل إليه الشيخ محمد الخضر حسين هو ما قاله ابن الضائع؛ لكن بصورة مختلفة^(٢).

ولجلاء الأمر — قدر الاستطاعة — في شأن موقف ابن الضائع من الحديث يحسن أن أورد نصي ابن الضائع اللذين اعتمد عليهما من نسب إليه المنع مطلقاً.

قال ابن الضائع: "فاعلم أن الأفصح في اللغة على ما زعم سيبويه، إذا أضر خبر "كان وأخواتها" أن يكون منفصلاً، فالأفصح أن تقول: ليس إياي، كقوله:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيًّا
ليس إياي وإيا ك، ولا نخشى رقيباً

قال سيبويه: "كانه" قليلة في كلامهم، قال: وبلغني عن بعض العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكانني، فهذا نص مؤكد على أن الأفصح في كلامهم: كان إياه.

هذا كلامهم في المضمرات، وليس يناقض هذا قوله في أول "الكتاب" غير مقيد بقلة: إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم.

وإنشاده لأبي الأسود الدؤلي:

فإن لا يكنها أو تكنه، فإنه أخوها، غذته أمه بلبانها

لأن مقصوده أنه يقال، لا أنه ملتزم أو فصيح.

وزعم ابن الطراوة أن الصحيح ما ذكر في أول "الكتاب"، وهو الأفصح، قال: والدليل على ذلك قوله — صلى الله عليه وسلم — (كن أبا خيثمة فكانه).

(١) انظر: اعتراضات ابن الضائع في شرح الحمل على ابن عصفور، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى: ٥٢.

(٢) انظر: ابن الضائع وأثره النحوي: ١٣١/١.

قال الأستاذ أبو علي — رحمه الله —: هذا تكذيب للعلماء، ومع احتمال مثل هذا لا تبقى ثقة بجميع ما ينقلون، ومبنى هذا الغلط الذي انبنى عليه هذا التكذيب ظنه أن "فكانه" من كلام النبي — صلى الله عليه وسلم — وإنما المروي عن النبي — صلى الله عليه وسلم — (كن أبا خيثمة).

قال الراوي: فكانه، وهذا لا يخفى على من له مسكة نظر.

قلت: ولو كان مرويا في متن الحديث لم يصح أنه من كلام النبي — صلى الله عليه وسلم — لأنه قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى، وعليه حذاق العلماء.

وهذا السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصریح النقل عن العرب، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي — صلى الله عليه وسلم — لأنه من المقطوع أنه — صلى الله عليه وسلم — أفصح العرب.

وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه — صلى الله عليه وسلم — فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا، وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى، والله أعلم^(١).

وقال في موضع آخر: "واعلم أن الإخبار عن خير (كان) كالإخبار عن (المفعول) وقد تقدم الرد على من منعه، غير أنك إذا أضمرته فالمختار الفصل، فتقول في (كان زيد أحاك): الذي كان زيد إياه أحوك، أو الكائن زيد إياه أحوك.

وزعم سيبويه أن الكلام على (كان إياه) و(ليس إياه) كقوله:

لئن كان إياه لقد حالَ بعدنا عن العهد، والإنسانُ قد يتغيّرُ

(١) انظر: شرح الجمل: ١١١٩/٣—١١٢١ وسبق تخريج ما في هذا النص.

قوله:

ليت هذا الليلَ شهراً
لا نرى فيه عربيا

ليس إياي وإيّا
ك، ولا نخشى رقيبا

وقولهم: عليه رجلا ليسني، ضعيف، وكذلك قوله:

فإن لا يكنها، أو تكنه فإنه
أخوها، غذته أمّه بلبانها

وزعم ابن الطراوة أن الأجود الوصل، وهذا تكذيب لسيبويه، واحتج بما ورد في الحديث من قوله — عليه السلام — (كن أبا خيثمة فكانه).

وقد تقدم غير مرّة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنهم كانوا يجوزون النقل بالمعنى، وعليه حذاق العلماء.

وإن كان المحدثون أخيرا قد تجنّبوا هذا كثيرا، وحافظوا عليه، ولكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلك، هذا مع أن قوله: (فكانه) يظهر أنه ليس من كلام النبي — صلى الله عليه وسلم —، بل من كلام الراوي، وعلى ذلك كان الأستاذ أبو علي — رحمه الله — يحمله، وهو بيّن^(١).

وأحسب أن النظر في هذين النصين يضعان ابن الضائع في دائرة المانعين مطلقاً، وما ذلك إلا لما يلي:

١- أن الكلام عن الاحتجاج بالحديث ارتبط بالرد على سيبويه، وابن الضائع لا يزعه شيء، كما يزعه الرد على سيبويه، فلا عجب أن يشتط في الرد على ابن الطراوة، فيبلغ به الأمر أن يرفض الاحتجاج بالحديث مطلقاً؛ لكن المشكلة أن يكون هذا الرد على حساب الحديث الشريف.

يوضح ذلك أن ابن الضائع اعتبر هذا من ابن الطراوة تكذيباً لسيبويه، فإذا كان هذا فهم ابن الضائع لمذهب ابن الطراوة في النص الأخير، وفهم شيخه في النص

(١) انظر: القسم الثاني من شرح الجمل: ٢/ ٣١٩—٣٢١.

الأول، فلا عجب أن تراه قد جازف في كلامه، فاعتبر الحديث غير صالح للاحتجاج به؛ لأن التكذيب سوء ظن بالملكذب.

وموقف ابن الضائع رد فعل، يصدق عليه — في رأبي — ما يصدق على ردود الأفعال، من كونها تأخذ الاتجاه المعاكس للفعل المردود.

ب- أن كلام ابن الضائع يحمل رفضاً لكون (فكانه) من متن الحديث، ثم لو كانت من متنه، فلا يصح الاحتجاج بها؛ لأن الحديث تجوز روايته بالمعنى.

ج- أن ابن الضائع عاب على ابن خروف كثرة الاحتجاج بالحديث، إذا كان قصده من ذلك الاستدراك على المتقدمين؛ لأن في ذلك قهمة للمتقدمين بإغفالهم شيئاً، كان يجب عليهم أن يحتجوا به، وابن الضائع قد قال عن المتقدمين: "فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث" فهم لم يحتجوا بالحديث، ذلك هو ظن ابن الضائع بالمتقدمين.

د- أن ابن الضائع في النص الثاني تراجع عن ذكر المتقدمين، وكأنه — في رأبي — يتراجع عن حكمه الأول عليهم بعدم الاستشهاد بالحديث، فربما اكتشف أن المتقدمين كانوا يستشهدون بالحديث، ويؤيد ذلك أن ابن الضائع حريص على أن يعضد آراءه بموقف المتقدمين.

ه- أن ابن الضائع حكم في النص الأخير على الحديث بكثرة وقوع التصحيف واللحن فيه، فإذا كان ذلك كثيراً، فمن اضطرابه أن يحتج به؛ لأن الحكم للغالب، ومع الحكم بكثرته في الحديث يصبح إخراج بعض الأحاديث من ذلك ظناً ضعيفاً. و- أن قول ابن الضائع في النص: "وإن كان المحدثون — أخيراً — قد تجنّبوا هذا كثيراً، وحافظوا عليه، ولكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلك".

إن عبارة (لم تبق ثقة) لا تسمح للباحث إلا أن يخرج بوضع ابن الضائع في زمرة الرافضين للاحتجاج بالحديث مطلقاً، يُضاف إليها حكمه السابق بكثرة

وقوع التصحيف واللحن في الحديث، فكيف يحتج بالحديث مع أن احتمال اللحن والتصحيف فيه أكثر من احتمال السلامة؟.

لقد كان هذا ما ظهر للباحث من نصي ابن الضائع، وهو أن ابن الضائع يمنع الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقاً؛ لكنه وجد المحققين الدكتور يحيى علوان والدكتور نادي حسين قد أخرجاه من المانعين مطلقاً، وتابعهما على ذلك الباحث جمعان بن بنيوس، فكان من استكمال القضية أن يعرض الباحث للأمر التي استدلت بها هؤلاء، وهي ما يلي:

١- أن ابن الضائع لم يصرح إطلاقاً بمنع الاستشهاد بالحديث، وإنما بنى الباحثون رأيهم فيه على قوله في ابن خروف: " وهذا السبب عندي في ترك الأئمة كسيويوه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي — صلى الله عليه وسلم — لأنه من المقطوع أنه — صلى الله عليه وسلم — أفصح العرب.

وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه — صلى الله عليه وسلم — فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً، وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى، والله أعلم".

ثم قال الدكتور يحيى علوان: " فكما نرى أن هذا ليس بمنع للاستشهاد بالحديث ألبتة، ولا أدري على أي شيء بنوا رأيهم على أنه منعه^(١)".

وأحسب أن هذا من المحقق مبالغة في الدفاع، واستغرابه ممن وضع ابن الضائع في المانعين مطلقاً هو الذي يحتاج إلى استغراب، يتبين ذلك إذا علم أن الدكتور قد أهمل النص الثاني لابن الضائع، ولم يكلف نفسه مشقة النظر فيه مع إيراد له في

(١) ابن الضائع وأثره النحوي: ١١/ ١٤٢.

أول حديثه^(١)؛ لأن ابن الضائع فيه قد أتى بعبارتين لا يمكن معهما الدفاع عنه إلا بوجه بعيد قصي، ألا تراه يقول — وهذا معاد، سبق ذكره —: "أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن" ثم قال: "وإن كان المحدثون — أخيراً — قد تجنبوا هذا كثيراً، وحافظوا عليه، ولكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلك".

أحسب أن هاتين العبارتين مع ما في النص الأول تدحض دعوى الدكتور، ومبالغته في إنكار وضع ابن الضائع ضمن المانعين مطلقاً. ومما يدل على مبالغة الدكتور — كما سبق — جعله ابن الضائع رائد المتوسطين في قضية الاحتجاج بالحديث.

ب- ذكر الدكتور نادي حسين أن ابن الضائع استشهد بالحديث في (شرح الجمل) ووضعه في قائمة المانعين يعني اضطرابه في المنهج، ولا يُظن به ذلك^(٢). وعلى التسليم بأن إيراد ابن الضائع الحديث للاستشهاد، فما المانع من عدّ ذلك اضطراباً منهجياً، إنَّ الاضطراب عند ابن الضائع لم يتوقف على هذه القضية، فقد سلف في الدراسة أمثلة على اضطرابه المنهجي.

ويساعد على وصفه بالاضطراب أن حديث ابن الضائع عن قضية الاستشهاد بالحديث جاء مرتباً بالدفاع عن سيبويه، والذي يبدو لي من خلال قراءة (شرح الجمل) أن ابن الضائع لا يعدل به أحداً، ولا يبالي ما فعل في سبيل الذود عنه. ثم إن نصي ابن الضائع السابقين يمثلان الصورة النظرية لديه، والاستشهاد — على التسليم به — يمثل الصورة العملية، وقلَّ أن تجد باحثاً أو عالماً إلا ويعرض له من ذلك ما يعتبر خرقاً في منهجيته، وتلك هي السنة في البشر، تنظيراتهم تتخذ وسيلة لنقدهم؛ لأنهم لا يستطيعون الوفاء بها كآفة.

(١) انظر: السابق: ١١٠/أ.

(٢) انظر: القسم الثاني من شرح الجمل: اب/١٠٦.

على أنني لا أرى هذا، وإنما أرى أن ابن الضائع لم يحتج بالحديث في (شرح الجمل) وما ورد فيه، فهو من قبيل التبرك والاستئناس والتمثيل.

ج- ذكر الدكتور نادي حسين والباحث جمعان بنيوس أن كلام ابن الضائع فيه سقط، وجعلوا السقط كلمة (كثرة)، وذلك عند قوله: "في ترك الأئمة كسيبويه وغيره [كثرة] الاستشهاد...".

ودليلهم على ذلك أن سيبويه احتجّ بالحديث، وابن الضائع أحد شراح الكتاب، فكيف يخفى عليه ذلك^(١)؟.

والجواب عن هذا ما ذكرته الباحثة الدكتورة خديجة من أن سيبويه يذكر الحديث دونما إشارة إلى أنه حديث^(٢).

وقد حاول الباحث جمعان بنيوس أن يتجاوز هذا بأن جعل احتمال معرفة ابن الضائع بالأحاديث وارد؛ لأن ابن الضائع جاء بعد قرون من الزمان، مما يعني أن الناس قد ظهر لهم أمر كونها أحاديث^(٣).

وهذا — في نظري — غير مستساغ؛ لأنه احتمال، هناك ما يضعفه، وهو أن المتقدمين كانوا ينظرون إلى الحديث على أنه جزء من كلام العرب، ولم يكونوا ينظرون إليه على أنه شيء مستقل، وذلك هو السبب في قلة استشهادهم به^(٤)، والسبب في عدم نسبته إلى الرسول — صلى الله عليه وسلم —، ومع ذلك فيظل قول الباحث احتمالاً، لا ينصره ظاهر لفظ ابن الضائع، ومسألة التأويل، وارتكاب

(١) انظر: السابق: اب/١١٢ و١١٥ واعتراضات ابن الضائع في شرح الجمل على ابن عصفور: ٥٢.

(٢) انظر: موقف النحاة من الحديث الشريف: ٧٨.

(٣) انظر: اعتراضات ابن الضائع في شرح الجمل على ابن عصفور: ٥٢.

(٤) انظر: مناهج الصرفيين ومذاهبهم: ١٦٥.

العنت في افتراض سقوط لفظ من كلامه أمر يستطاعه كل إنسان في الدفاع عن من يريد الذبّ عنه.

د- أن الدكتورين يحيى علوان ونادي حسين والباحث جمعان بنيوس أيّدوا ما يرونه من عدم حشر ابن الضائع في زمرة المانعين مطلقا باستشهاده بالحديث، ومن أهم ما أورده ما يلي:

١- قول ابن الضائع في اللام الفارقة: " قال الأستاذ: وعلى هذا جرى الخلاف بين ابن أبي العافية^(١) وابن الأخصر^(٢) فيما ورد في الحديث من قوله — صلى الله عليه وسلم — (قد علمنا إن كنت لمؤمناً)^(٣).
ففتح (أن) ابن أبي العافية؛ لأن هذه اللام عنده ليست لام الابتداء، وكسرهما ابن الأخصر؛ لأنها هي.

...

والصحيح عندي أنها لام الابتداء، والحديث عندي دليل أنها لام الابتداء؛ لأنه لا يخلو أن يكون فيه (إن) مكسورة أو مفتوحة، ولا يجوز أن تكون مفتوحة؛ لأنه لا وجه لدخول اللام، إذ ليست بفرق بين شيئين، ولم يُسمع من كلام العرب دخول اللام مع (أن) المفتوحة، و— أيضا — بأن المفتوحة لا تتصل بالفعل، ولا بدّ

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز أبو بكر، أصله من كُندة بمرسية، وانتقل إلى غرناطة، وأخذ عن أهلها، سمع من أبي بكر بن العربي، وأبي الوليد بن الدباغ، ولد سنة ست وخمسين وخمسمائة، ومات بغرناطة سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة. انظر: بغية الوعاة: ١٥٤/١

(٢) هو علي بن عبدالرحمن بن مهدي، أبو الحسن أخذ عن الأعمش، وعنه جماعة منهم القاضي عياض، توفي بإشبيلية سنة أربع عشرة وخمسمائة. انظر: إنباه الرواة: ٢٨٨/٢ وبغية الوعاة: ١٧٤/٢.

(٣) انظر: موطأ الإمام مالك: ١٨٨/١ ورقمه (٤٤٧) وصحيح البخاري: ٧٩/١ ورقمه (١٨٢) والمعجم الكبير: ١١٥/٢٤ ورقمه (٣١٣) و١١٦/٢٤ ورقمه (٣١٥) وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ٣٨٣/٧ ورقمه (٣١١٤).

من الفصل بينهما إلا في الضرورة، فلا وجه لفتح (أن) مع اللام، وإذا لم يجز أن تكون مفتوحة، ثبت أنها مكسورة، فثبت أن اللام لام الابتداء".

قلت: فواضح أن ابن الضائع — هنا — لا يبيّن على الحديث قاعدة، وإنما يقوم بحمل الحديث على ما يراه أسدّ، وهو اعتبار اللام لام الابتداء؛ لأن اللام لا تأتي في كلام العرب مع (أن) المفتوحة، ولا تدخل (أن) على الفعل.

إن ابن الضائع لا يتخذ من الحديث دليلاً على مجيء لام الابتداء؛ ولكنه يحمل الحديث على أنها لام الابتداء، ثم يستدل على ذلك بقاعدة أخرى، هي أن اللام لا تجامع (أن) المفتوحة، فهو يعتبر الحديث من جهة عدم مخالفته كلام العرب، فكأنه يقول: وإذا كان الحديث لا يخرج عن كلام العرب، فلا يمكن أن تكون اللام إلا لام الابتداء؛ لأن (أن) المفتوحة لا تجتمع مع اللام.

وهذا الحديث أجمع المحققان والباحث على إيراده على أن ابن الضائع استشهد به، وجعلوه أول دليل^(١).

٢- قال ابن الضائع: "قال أبو القاسم: ورؤي أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قرأ {فبذلك فلتفرحوا}^(٢) لما كان الأكثر في الكلام أمر المخاطب الفاعل بغير لام، أخذ يقوي مجيئه باللام، فأسندها قراءة.

(١) انظر: ابن الضائع وأثره النحوي د. يحيى علوان: ١٤٣/١ والقسم الثاني من شرح الجمل: ١٠٦/١-١٠٧ واعتراضات ابن الضائع في شرح الجمل على ابن عصفور: ٥٢.

(٢) سورة يونس: ٥٨ والآية هي {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون} وهي قراءة مروية عن النبي — صلى الله عليه وسلم — وعن الكسائي في رواية زكريا بن وردان، ورواها رويس عن يعقوب الحضرمي أحد العشرة. انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٥٩/٢ ومختصر الشواذ: ٦٢ والحجة لأبي علي: ٢٨٢/٤ والمحتسب: ٤٣٣/١ والحجة لابن زنجلة: ٣٣٣ والكشاف: ١٩٤/٢ والمحرر الوجيز: ١٢٦/٣ والتفسير الكبير: ١١٨/١٧ والجامع لأحكام القرآن: ٣١٧/٨ والبحر المحيط: ١٧٢/٥ والدر المصون: ٤٥/٤ والنشر: ٢٨٥/٢.

وكذلك قوله — عليه السلام —: (لتأخذوا مصافكم)^(١)(٢).

وهذا ليس استشهاداً من ابن الضائع؛ لأنه لم يبين عليه قاعدة، وإنما الذي أورد الحديث الزجاجي، إذ يقول: "وإذا كان الأمر للمخاطب باللام، كان مجزوماً بها، كقولك: لتخرج يا زيد، ولتركب يا عمرو، وهي لغة جيدة، ورؤي أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قرأ {فبذلك فلتفرحوا}.

وقال في بعض المغازي: (لتأخذوا مصافكم)^(٣)(٤).

فالزجاجي مورد الحديث، وليس ابن الضائع، ثم إن الزجاجي لم يورد القراءة والحديث؛ ليبيّن عليهما قاعدة، وإنما أوردتهما على سبيل التمثيل، وأظن ذلك ظاهراً من كلامه، ألا تراه حكم عليها بأنها لغة جيدة، ثم أورد القراءة والحديث.

(١) لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ، وإنما وجدت في صحيح مسلم: ٤٤،٤٥/٥ قوله — صلى الله عليه وسلم — (لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه) وقال ابن حجر في (الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف): "هذا طرف من حديث أخرجه الترمذي من حديث معاذ بن جبل قال: "أبطأ عنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — في صلاة الفجر حتى كادت الشمس أن تطلع، ثم خرج فأقيمت الصلاة، فصلى بنا صلاة تجوز فيها، فلما سلم قال: (فما أنتم على مصافكم)". وهذا الحديث الذي ذكره ابن حجر في مسند الإمام أحمد: ٢٤٣/٥ لكن بلفظ (كما أنتم على مصافكم) وفي سنن الترمذي: ٩٩ و٩٨/٣ لكن بلفظ (على مصافكم كما أنتم) وانظر: الحجة لأبي زرعة: ٣٣٣ والكشاف: ١٩٤/٢ ولكن بلفظ (لتأخذوا مضاجعكم) وأسرار العربية: ١٦٦ والإنصاف: ٥٢٥/٢ والتفسير الكبير: ١١٨/١٧ والجامع لأحكام القرآن: ٣١٧/٨ والبحر المحيط: ١٧٢/٥ والدر المصون: ٤٥/٤ وتخريج أحاديث الرضي للبغدادي: ٢١٤.

(٢) شرح الجمل: ٦٦٦/٢.

(٣) الجمل: ٢٠٨.

(٤) انظر: اعتراضات ابن الضائع في شرح الجمل على ابن عصفور: ٥٣.

ثمّ لو سُلم بأن الزجاجي أورد الحديث للاستشهاد به، فإن هذا لا يدل على أن ابن الضائع هو المستشهد، ثمّ لو سُلم أن ابن الضائع قبل الاستشهاد، فإنما قبله لوجود القراءة.

٣- قال ابن الضائع: "قال أبو القاسم: ولا تقصد بكرا تندم، تقديره: إن لا تقصده تندم، فإن كان المعنى على (إن تقصده تندم) لم يجز الجزم عند البصريين، ولذلك منع سيوييه (لا تدن من الأسد يأكلك) فقبح الجزم، وقال: "إنه ليس وجه كلام الناس"^(١) فهذا نقل عن العرب أنهم لا يجزمون في هذا.

وما حكى الكوفيون من إجازته لا ينبغي أن يعول عليه، وعلى هذا ينبغي أن يكون ما ورد في الحديث من قوله — صلى الله عليه وسلم — (من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدنا يؤذينا برائحة الثوم)^(٢) مرفوعا، أعني: يؤذينا، ولا يجوز جزمه.

وكذلك قوله: (لا تُشرفْ يا رسول الله يصيبك سهمٌ)^(٣) برفع (يصيبك)، وحكي عن الكوفيين جزمه، ولا يجوز؛ لأنه لم ينقل، وكذلك يقتضي القياس^(٤).

(١) الكتاب: ٩٧/٣.

(٢) لم أجد الحديث بلفظ المتن — على كثرة وروده في دواوين السنة — إلا في موطأ الإمام مالك: ١٧/١ رقمه (٣٠) بلفظ (... بريح الثوم).

(٣) الحديث ورد بروايتين، أحدهما رواية المتن برفع (يؤذينا) والأخرى بجزمه انظر: صحيح البخاري: ١٣٨٦/٣ ورقمه (٣٦٠٠) و١٤٩٠/٤ ورقمه (٣٨٣٧) وصحيح مسلم: ١٤٤٣/٣ ورقمه (١٨١١) لكن لا شاهد في روايته ومسند أبي يعلى: ٢٤/٧ ورقمه (٣٩٢١).

قال ابن حجر في فتح الباري: ٤١٩/٧: "قوله: (يصبك) بسكون الموحدة، على أنه جواب النهي، ولغير أبي ذر (يصيبك) بالرفع، وهو جائز، كأنه قال — مثلا —: لا تشرف فإنه يصيبك".

(٤) شرح الجمل: ٦٧٥/٢—٦٧٦.

والعجب أن يعتبر الباحث جمعان بنبوس هذا استشهادا بالحديث^(١) ويُورده دليلا على ذلك، وكأنه غفل عن أن ابن الضائع يُطبَّق ما حكاه سيبويه عن العرب من أنهم لا يجزمون في مثل ذلك على الحديث، فإذا كان كلام العرب على ذلك، فكيف يكون هذا استشهادا منه بالحديث على القاعدة؟.

إن الأقرب أن يفهم الباحث من هذا النص أن ابن الضائع لا يحتج بالحديث بدليل أنه نفى رواية الجزم، مع أنني في التخريج قد أوردت ما يؤكد أنها مروية، ونقلت ما يُفيد ذلك.

إن ابن الضائع لا يعدو — هنا — كونه يُطبق ما بُني من القواعد على الحديث، ولذلك تجده يستنكر ثبات رواية الجزم، ويرد على الكوفيين.

٤ - قال ابن الضائع: "وأما ما كان على (فعل)، فإن جمعه على (فعل) أريد به المذكر أو المؤنث؛ لأنه لا تدخله التاء في الأكثر، وذلك: صبور وصبير، وعذور وعُدُر.

وقد يجمعون ما كان وصفاً للمؤنث منه على (فعائل) كما جمعوا عليه (فعلية) لأنه مؤنث مثله، قالوا: عجوز وعجائز وعُجُز، وفي الحديث: (إنَّ الجنة لا يدخلها العُجُز)^(٢)«^(٣).

إن ابن الضائع — في نظري — لا يُورد الحديث استشهادا به، يؤيد ذلك أنه حكى عن العرب جمع (فعل) المؤنث على (فعل)، ثم أورد الحديث، فهو لا يبيِّن عليه قاعدة، وإنما يأتي به مثالا، يريد منه ما ذكره في حديثه عن ابن خروف من التبرك.

(١) انظر: اعتراضات ابن الضائع في شرح الجمل على ابن عصفور: ٥٣.

(٢) شرح الجمل: ٢ب/٤٤٠—٤٤١.

(٣) انظر: اعتراضات ابن الضائع في شرح الجمل على ابن عصفور: ٥٤.

٥ - قال ابن الضائع: " فقد زعموا أن (خفت) تأتي بمعنى العلم، وقد فسّر بعضهم قوله — تعالى — {واللاتي تخافون نشوزهن} ^(١) أي: تعلمون. ونظير ذلك قوله ^(٢):

أتاني كلامٌ من نصيبٍ يقوله وما خفتُ يا سلامٌ أنّك عائي
فأوقع بعد (خفت) المشددة، وفي الحديث: (أمرت بالسواك حتى خفت
لأردن) ^(٣) ^(٤) ^(٥).

وهذا — في ظني — لا يؤخذ منه أن ابن الضائع يستشهد بالحديث؛ لأن الاستشهاد معناه أن يعتمد ابن الضائع على الحديث وحده، لا أن يُورده مع غيره؛ لأن ذلك يحتمل أن يكون منه سيرا على مبدأ التبرك، والخلاف في بناء القاعدة النحوية على الحديث وحده، وليس على إيراده مع غيره.

٦ - قال ابن الضائع: " قال سيبويه: " وحدثني من سمع أن بعضهم قال: عليه رجلا ليسني " فهذا إغراء غائب قال: " وهو قليل شبهوه بالفعل " ^(٦).
فإن قيل: ولعلّ (عليه رجلا) كقولهم: عليّ زيدا، إنما هو أمر للمخاطب، أي: ألزموه رجلا غيري، وكذلك تأوّل ابن خروف، ومنه قوله — عليه السلام — (من استطاع منكم الباءة، فليتزوج، وإلا فعليه بالصوم، فإنه له وجاء) ^(١).

(١) سورة النساء: ٣٤.

(٢) البيت من الطويل، ولم أعرف القائل به، وهو في معاني القرآن للفراء: ١٤٦/١.

(٣) الحديث في المعجم الكبير: ٤٥٣/١١ ورقمه (١٢٢٨٦) وسنن البيهقي: ٤٩/٧ بلفظ (أمرت بالسواك حتى خفت على أسناني) وفي الثاني بلفظ (... حتى خفت أن يدرني).

وأردن: تذهب أسناني، القاموس: ٣٥٨ مادة (الدر).

(٤) شرح الجمل: ٦٠٠/٢.

(٥) انظر: اعتراضات ابن الضائع في شرح الجمل على ابن عصفور: ٥٥.

(٦) الكتاب: ٢٥٠/١.

وفي بعض رواياته (فعليه الصوم) جيء به على إغراء الغائب، وتأوله ابن خروف على ما قلنا، أي: بصّروه ودّلّوه على الصوم، وألزموه الصوم. فالجواب: أن هذا التأويل إن قصد به القائل الخروج من الشذوذ، وهو الظاهر من ابن خروف، فهو خطأ؛ لأنه التزام لشذوذ آخر؛ لأنه لا يُقاس على تعديته لمفعولين أحدهما: المتكلم في (عليه زيدا) تعديته لمفعولين — أيضاً أحدهما: الغائب، فلا يقال: عليه زيدا، تريد: ألزمه زيدا، فكيف كان فلا بدّ من الشذوذ، ثم إن الأمر حقيقةً في (عليه بالصوم) للغائب، وهو المكلف شرعاً بالتزام الصوم^(٢). فابن الضائع — في نظري — لم يبين على الحديث جواز إغراء الغائب على قلة، كما قاله الباحث جمعان بنيوس^(٣)، وإنما إغراء الغائب جاء في كلام العرب، وأشار إليه سيبويه، ثم إن ابن الضائع لم يخرج الحديث من الشذوذ مع محاولة ابن خروف إخراجه.

خلاصة ما أريده أن ابن الضائع لم يتخذ الحديث دليلاً — هنا —.

(١) لم أحد الرواية التي فيها الشاهد (فعليه الصوم) والحديث في البخاري: ١٩٥٠/٥ والسنن الكبرى: ٩٥/٢ ورقمه (٢٥٤٨) و٩٦/٢ ورقمه (٢٥٤٩ و٢٥٥٠) والمجتبى من السنن: ١٧٠/٤ ورقمه (٢٢٤١ و٢٢٤٢ و٢٢٤٣) والمعجم الأوسط: ٩٥/٢ ورقمه (١١٨٥) والمعجم الكبير: ١٢١/١٠ ورقمه (١٠١٦٨) والمنتقى من السنن المسندة: ١٦٩ ورقمه (٦٧٢) وصحيح مسلم: ١٠١٨/٢ ورقمه (١٤٠٠) وسنن أبي داود: ٢١٩/٢ ورقمه (٢٠٤٦) وسنن ابن ماجه: ٥٩٢/١ ورقمه (١٨٤٥) وسنن البيهقي الكبرى: ٢٩٦/٤ ورقمه (٨٢٣٦) وسنن الدارمي: ١٧٧/٢ ورقمه (٢١٦٥) ومسند أحمد: ٣٧٨/١ ورقمه (٣٥٩٢) و٤٢٤ ورقمه (٤٠٢٣) ومسند الطيالسي: ٣٦ ورقمه (٢٧٢) ومسند الحميدي: ٦٣/١ ورقمه (١١٥).

وجاء: مضعف لشهوته؛ لأنه كدقّ خصييه، القاموس: ٧٠ مادة (وجأه).

(٢) شرح الجمل: ١١٠٧/٣—١١٠٨.

(٣) انظر: اعتراضات ابن الضائع في شرح الجمل على ابن عصفور: ٥٥.

٧- قال ابن الضائع في مجيء "إن" المخففة بمعنى "إذ": "وزاد بعضهم قسما سادسا، وزعم أنها تكون بمعنى "إذ" وجعل من ذلك قوله — تعالى — {وذروا ما بقي من الربا} أي: إذ كنتم، وقوله — تعالى — {لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين} أي: إذ شاء الله، وقوله — صلى الله عليه وسلم — وهو أبين في المعنى: (السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون)^(١).

وبعضهم يجعلها بمعنى "إذا"، وحملهم على هذا وجوب الشرط، ولا حجة في شيء من ذلك^(٢)^(٣).

وآخر قول ابن الضائع يثبت أنه لم يتخذ الحديث على إثبات القاعدة؛ لأنه — أصلا — قد رفض أن تكون هذه النصوص دالة على مجيء "إن" بمعنى "إذ".

٨- قال ابن الضائع في مجيء "إن" المشددة بمعنى "نعم": "وتكون "إن" بمعنى "نعم" كقوله^(٤):

ويقلن: شيبٌ قد علا كء، وقد كبرت، فقلت: إنه

... قلت: قال سيبويه في (باب: ما تلحقه الهاء لتبيين الحركة): ومثل ذلك قول العرب، وهم يريدون "إن" ومعناها "أجل" وأنشد البيت^(٥)، فهذا ظاهر في النقل الصحيح.

ومن ذلك قول ابن الزبير: إن وصاحبها، في جواب القائل له: لعن الله ناقة، حملتني إليك، أي: نعم وصاحبها.

(١) الحديث بصورة التي فيها الشاهد في مسند أحمد: ٣٠٠/٢ ورقمه (٧٩٨٠) و٤٠٨/٢ ورقمه (٩٢٨١).

(٢) شرح الجمل: ١١٦/ب٢.

(٣) انظر: اعتراضات ابن الضائع في شرح الجمل على ابن عصفور: ٥٦.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لقيس الرقيات في ديوانه: ١٥٣.

(٥) انظر: الكتاب: ١٦٢/٤ و١٥١/٣.

وزعم بعضهم أن اسم "إن" وخبرها في هذا الكلام محذوفان، والتقدير: إنها ملعونة وصاحبها.

وقوى ابن عصفور هذا بأن قال: إنه لم يثبت أن يكون "إن" بمعنى "نعم"، فالأولى جعلها تأكيداً^(١).

...

وهذا الذي قال بناء على أنه لم تثبت بمعنى "نعم"، وليس كذلك، بل قد أثبتتها سيبويه كما قلنا، والأخفش وغيرهما.

وقد روي في بعض خطب النبي — صلى الله عليه وسلم —: (إن الحمد لله نحمده ونستعينه)^(٢) فهذه بمعنى "نعم" ولا بد من ذلك^(٣)^(٤).

إن ابن الضائع لم يبين على الحديث وحده قاعدة، وإنما بناها على كلام العرب، الذي حكاه سيبويه والأخفش، وإذا كان الأمر على هذا فيحمل ذكر ابن الضائع

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٤/١.

(٢) الحديث لم أجد من ذكر فيه أن (إن) بمعنى (نعم) وهو في صحيح مسلم: ٥٩٣/٢ ورقمه (٨٦٨) وصحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ٥٢٧/١٤ ورقمه (٦٥٦٨) ونص الحديث فيهما ما يلي: (عن ابن عباس أن ضامدا قدم مكة من أزد شنوءة، وكان يركب من هذه الريح، فسمع سفهاء من أهل مكة يقولون: إن محمدا مجنون، فقال: لو أني رأيت هذا الرجل لعل أن يشفيه على يدي، قال: فلقبه فقال: يا محمد إني أركب من هذه الريح، وإن الله يشفي على يدي من شاء فهل لك؟).

فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم —: إن الحمد لله نحمده ونستعينه... والحديث — أيضا — في السنن الكبرى: ٣٢٢/٣ رقمه (٥٥٢٩) والمجتبى من السنن: ٨٩/١ ورقمه (٣٢٧٨) والمنتقى من السنن: ١٧٠ ورقمه (٦٧٩) وسنن البيهقي: ٢١٥/٣ ورقمه (٥٥٩٥) ومسنند أبي يعلى: ١٨٥/١٣ ورقمه (٧٢٢١).

(٣) شرح الجمل: ١٧٨/ب٢ — ١٨٠.

(٤) انظر: اعتراضات ابن الضائع في شرح الجمل على ابن عصفور: ٥٦.

للحديث على أنه من قبيل التبرك؛ إذ لم يبين عليه قاعدة، والخلاف يدور حول بناء ابن الضائع القاعدة على الحديث وحده.

والباحث جمعان بنيوس في هذا النص والذي قبله يأخذ مكان ورود الحديث، ويترك ما بعده وما قبله، وهو لو قرأ النصين كاملين، لم يجعل هذين من المواضع التي فيها استشهد ابن الضائع بالحديث، خاصة النص الأول؛ لأن ابن الضائع قال بعد إيراد النصوص التي ظاهرها مجيء (إن) المخففة بمعنى (إذ): "ولا حجة في شيء من ذلك".

وأما النص الأخير، فلعل الباحث لم يتصور الخلاف حول استشهاد ابن الضائع بالحديث، فظن أن إيراد الحديث مع غيره دليلاً على استشهاده، وقد بينت أن الخلاف ليس في هذا، وإنما الخلاف في بناء القاعدة على الحديث وحده؛ لأن لإيراد الحديث مع غيره وجه آخر يُحمل عليه، وهو أن ابن الضائع أراد به التبرك. بما تقدم يترأى لي أن محاولة إخراج ابن الضائع من دائرة المانعين مطلقاً، لا تجد الدليل الصريح، والحجة الكافية.

وبعد هذا التطواف تبقى مناقشة حجج المانعين للاستشهاد بالحديث، وهي:

الأولى: جواز رواية الحديث بالمعنى^(١).

الثانية: وقوع اللحن كثيراً في الحديث؛ لأن كثيراً من رواة الحديث من العجم، الذين لم يكونوا عرباً سليقة، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو^(٢).

الأخيرة: أن متقدمي النحويين لم يحتجوا بالحديث^(٣).

(١) انظر: شرح الجمل لابن الضائع: ١١٢١/أ٣ والتذييل والتكميل: ١٦٩/٥ أو ب والمقاصد الشافية: ٤٠١/١ والاقتراح: ٤٠ والخزانة: ٩/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن الضائع: ٣٢٠/ب ولم يذكر ابن الضائع فيه إلا وقوع اللحن كثيراً، ونسبة ذلك إلى العجم في التذييل والتكميل: ١٦٩/٥ والاقتراح: ٤٠ والخزانة: ٩/١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن الضائع: ١١٢١/أ٣ والتذييل والتكميل: ١٦٩/٥.

أما جواز رواية الحديث بالمعنى فيحسن أن يتعرّف القاريء فيها على رأي أهل مصطلح الحديث؛ ليرى مدى صدق إطلاق ابن الضائع على الجواز بأنه مذهب الحدّاق.

ذكر أهل المصطلح في رواية الحديث بالمعنى مذهبين:

الأول: لا تجوز الرواية بالمعنى، قال الخطيب البغدادي^(١) عن هذا المذهب: "وقال كثير من السلف وأهل التحري في الحديث لا تجوز الرواية بالمعنى، بل يجب تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير، ولا زيادة ولا حذف"^(٢).
ونُسب هذا المذهب إلى طائفة من المحدثين والفقهاء والأصوليين من الشافعية وغيرها^(٣).

الأخير: جواز الرواية بالمعنى للعالم بمواقع الخطاب، ومعاني الألفاظ، فإن لم يكن عالماً، فلا خلاف في عدم جوازه، وهو مذهب جمهور الفقهاء^(٤) ونُسب للأكثر^(٥) ونُسب إلى جمهور السلف والخلف^(٦).

قلت: وأهل المذهب الأخير اختلفوا — أيضاً — على أربعة مذاهب:

١- أن هذا الجواز المشروط خاص بالصحابة — رضي الله عنهم —^(٧).

(١) هو الإمام المحدث أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، ولد سنة ثنتين وتسعين وثلاثمائة، ومصنفاته تزيد على الستين، وتوفي سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة في بغداد. انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٧٠/١٨ وطبقات الشافعية الكبرى: ٢٩/٤-٣٧.

(٢) الكفاية في علم الرواية: ٢٣٢ ومقدمة ابن الصلاح: ١٣٦.

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح: ١٣٦ وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٩٢/٢ وقواعد التحديث: ٢٢٢.

(٤) انظر: السابق: ٢٣٣ ومقدمة ابن الصلاح: ١٣٦.

(٥) انظر: مقدمة ابن الصلاح: ١٣٦ وشرح نخبة الفكر: ٩٣.

(٦) انظر: تقريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٩٢/٢ وقواعد التحديث: ٢٢٢.

(٧) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٢٩٤/٢.

- ب- أن هذا الجواز المشروط خاص بغير حديث رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأما حديثه — عليه الصلاة والسلام — فلا يجوز فيه ذلك^(١).
- ج- أن هذا الجواز في المفردات دون المركبات^(٢).
- د- أن هذا الجواز لمن يستحضر اللفظ؛ ليتمكن من التصرف فيه^(٣).
- ه- أن هذا الجواز لمن كان يحفظ الحديث فنسيه^(٤).
- ويبقى القول بأن أصحاب هذا المذهب يذهبون إلى أن رواية الحديث بلفظه أولى^(٥).

أحسب أن هذا العرض يضطرنى للقول بما يلي:

١- أن ابن الضائع عندما أطلق مذهب الجواز على الحذاق كان يتخذ من ذلك تقوية لمذهبه، وكأن القائلين بالمنع ليسوا من الحذاق، ألا تراه يقول: "وعليه حذاق العلماء".

والأعجب أن أبا حيان كان أشد من شيخه بُعداً عن الحقيقة، عندما عبّر بقوله: "أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى^(٦)" وتغافل عن أن الخلاف في هذه المسألة شهير^(٧).

٢- ويؤيد ما سبق أن ابن الضائع نقل جواز الرواية بالمعنى مطلقاً، وهذا شيء لا يقول به أحد، وإنما الذين أجازوا الرواية بالمعنى قيّدوها، كما سبق.

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح: ١٣٦ وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٩٢/٢.

(٢) انظر: شرح نخبة الفكر: ٩٤.

(٣) انظر: السابق: ٩٤.

(٤) انظر: السابق: ٩٤.

(٥) انظر: شرح نخبة الفكر: ٩٤ وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٢٩٥/٢.

(٦) التذييل والتكميل: ١٦٩/٥ أ.

(٧) انظر: شرح نخبة الفكر: ٩٣.

وعندي أن مجافاة ابن الضائع للعلمية في تعبيره خرجت من ملاءة الانتصار لسيبويه، وهو انتصار قامت به العاطفة أكثر من قيام العقل به.

٣- بالنظر في القولين في مسألة الرواية بالمعنى يكون في مقدوري أن أذهب إلى أن المانعين أكثر، وذلك لأمرين:

١- أن الخطيب البغدادي نسب المنع المطلق إلى كثير من السلف وأهل التحري (١).

ب- أن القائلين بالمنع المشروط اختلفوا، وإذا روعي هذا الخلاف، فإنهم سيكونون عدّة مذاهب، وليسوا مذهباً واحداً، فكيف يُنظر إليهم على أنهم أصحاب مذهب واحد؟.

وفي هذا ردُّ على الشاطبي في قوله: "وكان ابن مالك بنى - والله أعلم - على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقاً، وهو قول ضعيف (٢)".

مما تقدّم يتراءى للباحث أن ابن الضائع ومن معه من النحويين لم يحالفهم التوفيق في حجتهم الأولى.

وأما الحجة الثانية، وهي أن كثيراً من الرواة كانوا أعاجم، فقال فيها أبو حيان: "والأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً، فيما رُوي في الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلّموا لسان العرب بصناعة النحو (٣)".

كلام أبي حيان هذا - في ظني - يُستنبط منه ما يلي:

١- أن اللحن في الحديث كثير، وهو أمر وافق عليه شيخه ابن الضائع (٤).

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية: ٢٣٢.

(٢) المقاصد الشافية: ٤٠٤/١.

(٣) التذييل والتكميل: ١٦٩/٥ ب.

(٤) انظر: شرح الجمل: ٣٢١/ب٢.

- ب- أن سبب هذا اللحن هو كثرة عدد الرواة من العجم.
- ج- أن المحدثين من العجم لم تكن لهم عناية بالنحو.
- ويظهر لي أن أبا حيان لم يصب في دعواه، وذلك لما يلي:
- ١- أنه سبق أن ذكرتُ أن أهل الحديث، الذين بنى ابن الضائع وتلميذه على أكتافهم الحجة الأولى اتفقوا على أن الرواية بالمعنى لا تجوز إلا لعالم بالعربية.
- وهذا الشرط — في ظني — يقلل من نسبة وقوع اللحن في الحديث.
- ٢- أن وقوع اللحن لم يكن كثيرا، ودليلي على ذلك أمران:
- ١- حرص المحدثين على تصحيح اللحن الواقع في الحديث في غير الكتب، ويشهد لذلك الروايات التي ذكرها الخطيب البغدادي في (باب: ذكر الرواية عمّن قال: يجب تأدية الحديث على الصواب، وإن كان المحدث قد لحن فيه، وترك موجب الإعراب)^(١).
- وتصحيح الحديث في غير الكتب هو قول الأكثرين^(٢).
- ب- أن عمل ابن مالك في (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) يدلّ على خلاف ما ذهب إليه أبو حيان؛ لأن الأحاديث التي جاء ظاهرها مخالفا للقواعد في صحيح البخاري لم تكن قليلة فضلا عن أن تكون كثيرة؛ لأن الأحاديث التي جاءت مخالفة بلغت حوالي مائتين وسبعة وأربعين حديثا على الأخذ بالأكثر^(٣).

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية: ٢٢٩-٢٣٢ ومقدمة ابن الصلاح: ١٣٨ وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١٠٠/٢.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح: ١٣٨ وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ١٠٠/٢.

(٣) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٤٢ هذا ما ذهبت إليه المؤلفة، وقد نقلت عن ابن الطيب الفاسي أن المخالف لظاهر الإعراب حوالي أربعين حديثا. انظر: ٣٨٣ و٣٩٦.

وهذا العدد — في رأيي — على اعتبار أن جميع ما فيه مخالف للقواعد، وليس بقليل في كلام العرب، لا يتجاوز سبعة بالمائة من أحاديث البخاري، التي بلغت أربعة آلاف حديث، دون المكررات والمعلقات والمتابعات والموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين^(١).

٣- أن أبا حيان لم يبين دعواه في كثرة المحدثين العجم على أيّ دليل، ولعلّي لا أبتعد عن الصواب، إذا ظننت أنّه بنى القول بكثرة العجم على مذهبه بكثرة اللحن، وبناء على هذا، لو سرتُ على منهجه لقلت بقلّتهم، بناء على ما توصلت إليه من قلة اللحن في الحديث؛ لكنني لا أرتضي هذا النهج، ولذلك فأعتمد على ما ذكره غيري من أن العجم كانوا قلة في المحدثين^(٢).

وعلى التسليم بكثرة العجم، فإن ذلك — في نظري — لا يقدر في الأحاديث؛ لأن أهل المصطلح قد اشترطوا للراوي بالمعنى — كما تقدّم — أن يكون على دراية بالعربية، بل جاءت نقول عن أئمة الحديث تُشدّد في تحمّل الراوي للحديث، وهو لا يعرف النحو، ألا ترى إلى قولهم: "من طلب الحديث، ولم يبصر العربية، فمثله مثل رجل عليه بُرّئس، ليس له رأس" وقولهم: "مثل الذي يطلب الحديث، ولا يعرف النحو، مثل الحمار عليه مخلّاة، لا شعير فيها"^(٣).

(١) انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري: ٤٨٩ و ٤٩٢ و ٤٩٣.

(٢) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٣٩٧.

(٣) انظر في هذين النصين: مقدمة ابن الصلاح: ١٣٨.

والبرّئس: كل ثوب رأسه منه، القاموس: ٦٨٥ مادة (البرنس) ومخلّاة: ما يوضع فيه الشعير،

القاموس: ١٦٥٣ مادة (المخلّي).

ومما يدل على التشدد في ضبط الحديث قصة إمام النحويين سيبويه مع شيخه حماد بن سلمة^(١) عندما لحن بحضرته في أحد الأحاديث، فردّ عليه شيخه، فقال سيبويه: "لا جرم لأطلينّ علماً، لا تلحني فيه أبداً"^(٢).

ويُقوّي هذا ما جرى عليه المحدثون من تصحيح اللحن، إن كان في غير كتاب، وهذا شيء تقدمت الإشارة إلى أن أكثر المحدثين عليه.

٤ - أن قول أبي حيان: "ولا تعلّموا لسان العرب بصناعة النحو" دعوى عارية من الدليل، ويدلّ عليه النقلان اللذان سقتهما قبل قليل عن إمامين من إئمة الحديث المتقدمين من التشديد في تعلّم طالب الحديث للنحو، وإذا كانت المطالبة في تعلّم النحو موجودة في دائرة علم الحديث، فلا أقلّ من القول بأن معظم المحدثين العجم تعلّموا العربية.

وأما القول بأن المتقدمين لم يحتجوا بالحديث، فتلك حجة ظاهر عوارها لما يلي:
١- أن المتقدمين احتجّوا بالحديث، وإن كان احتجاجهم على قلة، وهذا شيء أثبته الدكتور حسن هندراوي والدكتورة خديجة الحديثي^(٣).

ب- أنه لو صحّ ما قال ابن الضائع وأبو حيان، فإن المتقدمين لم يمنعوا الاحتجاج بالحديث، وهناك فرق بين المنع وعدم الاحتجاج^(٤).

(١) هو حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري، روى عن أيوب السخيتاني وأنس بن سيرين وغيرهما، وروى عنه حجاج بن منهال وأبو داود الطيالسي وغيرهم، مات سنة سبع وستين ومائة. انظر: طبقات الحفاظ: ٩٤-٩٥ ومشاهير علماء الأمصار: ١٥٧.

(٢) نزهة الألباء: ٥٤.

(٣) انظر: مناهج الصرّيين ومذاهبهم: ١٥٢ و ١٥٧ وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٥ و ٤٢-٧٨.

(٤) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٣٧١.

ج- أنه لو صحّ أنهم كانوا يمنعون ذلك، فلا يلزم منه السير على ماقالوه؛ لأن الحقيقة لم تكن في يومٍ من الأيام في عصر دون آخر. وبعد ما تقدم أستطيع أن أذهب إلى أنّ ما اعتمده المانعون مطلقاً، لا يقوم للاحتجاج به في منع الاحتجاج بالحديث.

ج- كلام العرب شعره ونثره:

تقدّم الحديث عن استشهاد ابن الضائع بالشعر والنثر، وتقدم — أيضاً — ضرب الأمثلة لذلك، وبأن من خلال العرض أن ابن الضائع استشهاد بالشعر إحدى عشرة مرّة، وبالنثر عشر مرّات^(١). وطُرِحَت مسألة التفاوت بين الشعر والنثر في الاستشهاد، وهنا أحاول أن أستلّ ما تُجَنِّه هذه الظاهرة لدى ابن الضائع، وربّما لدى غيره من النحويين. في نظري أن ارتفاع أسهم الشعر في الاستشهاد على النثر توحى بأن النحويين لم يكونوا يفرّقون بين النثر والشعر في الاستشهاد بهما على بناء القواعد، وليس هذا غريباً؛ لكنّ الغرابة تأتي من اختلاف منهج النحوي في الموقف من الشعر عندما يكون على خلاف ما يختار، ويميل إليه. إنّ ابن الضائع بنى القاعدة على شاهد واحد في تعدي (حدّث)^(٢)، ولعلّ عمله سيكون مقبولاً، لو لم يُقدم في موطن آخر على ردّ الشعر متعللاً بالضرورة^(٣)، إنّ ابن الضائع عندما يمارس هذا التشكيل المنهجي، لا أظنه يسلم من الخلل، ويتجافى عن مواقع الزلل.

(١) انظر: ٧٠٦—٧٠٨.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٨٠/أ٢ والدراسة: ٧٠٨.

(٣) انظر: السابق: ٤١٤/أ٢ و٤١٦.

ويتصل بهذا — في نظري — التساؤل حول ردّ الشواهد الشعرية أكان قانونا ذا نشأة مستقلة أم هو وليد الانتصار للقاعدة التي مال إليها النحوي؟.

أحسب أن عمل النحويين — ومنهم ابن الضائع — يشير إلى أن موقفهم من الشعر أحيانا، كان نتيجة نصره الرأي، وليس ناتج اقتناع بقضية الضرورة نفسها، فالضرورة تستخدم أحيانا وسيلة للدفاع عن الرأي أمام شواهد الرأي الآخر الشعرية.

ولعلّ مما يدعم هذا أن تجد ابن الضائع يمارس على شواهد الكوفيين الشعرية الرمي بالضرورة، في حين لا يستخدم النهج نفسه مع شواهد أحد البصريين، وهو السيرافي، ألا تراه بنى قاعدة تعدي (حدّث) إلى ثلاثة على شاهد شعري فرد.

ويقوي ما سبق أن تتعدد وسائل ردّ الشعر لدى ابن الضائع، فليست الضرورة وحدها وسيلة لردّ الشاهد الشعري، بل إنّ كون الشيء لم يرد إلا في الشعر حجة كافية لرده، والإعراض عنه، ألا ترى أن ابن الضائع ردّ شواهد الكوفيين الشعرية في دخول (يا) على (اللهم) بهذه الحجة^(١)، لقد كان بمقدور ابن الضائع أن يحمل مجيء هذا في الشعر وحده على عدم إحاطته بكلام العرب؛ لكن الثقة بالنفس ولجت إليه من كون ذلك مذهب البصريين، يوضّح ذلك بجلاء ذهابه إلى أن ما رواه الكوفيون مخالفا للبصريين فقليل أو شاذ^(٢)، إن هذا الموقف يضمن الراحة النفسية، ويوفّر الاقتناع؛ لكنه لا يدفع إلى طلب الحقيقة الغائبة.

إنّ ابن الضائع — في رأبي — لو طبّق مقولة أن الشيء لم يرد إلا في الشعر مع مذهب السيرافي في تعدي (حدّث) لردّه؛ لكنّ الولاء أحيانا ليس للدليل، وإنما للأشخاص، وتلك آفة عامة في العلوم الإسلامية.

(١) انظر: السابق: ٤١٤ / ١٢ و ٤١٦.

(٢) انظر: السابق: ٤٥٥ / ١٢.

ولو طبّقها على مذهبه في ساكن الوسط، إذا كان علماً لمؤنث لأوجب منعه؛ لأن صرفه — كما زعم الزجاج — لم يأت إلا في الشعر، وما لا ينصرف يُصرف كثيراً في الشعر^(١).

ولو طبّق مقولته في أن ما يأتي في الشعر وحده لا تُبنى عليه القاعدة لم يُجز عمل المصدر المقترن بالألف واللام؛ لأن معتمده كان شاهدين شعريين، أحدهما مختلف في حمله على إعمال المصدر^(٢).

ولو طبّق مقولته لم يبن قاعدة على الشعر وحده في مسألة نصب (فعل) للمفعول به^(٣).

ومن خلال تعامل ابن الضائع مع الشواهد شعرية أو نثرية يتضح أن ولاءه للأشخاص كان يقف وراء جزء من اختياراته، وليس من العيب أن يميل المرء إلى شخص دون آخر، لكنّ العاب أن يكون هذا الميل يميل على صاحبه التمحّل لإخراج رأي من يأنس باتباعه بصورة الرأي السليم، والاختيار الموفق.

لقد كان هذا — في رأيي — ظاهراً في بعض مواقف ابن الضائع، ألا تراهُ عند حديثه عن المصدر المنوّن، أجاز عمله في الفاعل ظاهراً، بناء على أن سيبويه مثّل به عاملاً^(٤)، وابن الضائع يفهم من تمثيل سيبويه أن ذلك كان سماعاً عن العرب؛ لأن سيبويه — في خلد ابن الضائع — لا يمكن أن يجيز شيئاً، لم تقله العرب.

هذا شيء لا بأس به — في نظري — لو عمّمه ابن الضائع على غير سيبويه من أئمة النحويين الذين ينقلون عن العرب؛ لكنه إن جعله خاصاً بسيبويه فقد أخضع

(١) انظر: السابق: ٨٠٩/٣—٨١٠.

(٢) انظر: السابق: ٣٠٧/٢.

(٣) انظر: السابق: ٢٣١/٢—٢٣٢.

(٤) انظر: السابق: ٣٠٢/٢.

منهجه للأشخاص، وتجاو في مراعاة الدليل.

إنّ منهج ابن الضائع أحياناً يقف وراء الأشخاص، مع أن المفترض في المنهج أن يقف الأشخاص وراءه، فإن وافقته آراؤهم قبّلت، وإن خالفته رُدت.

يتضح ذلك من مقارنة موقف ابن الضائع من إعمال المصدر المنون في الفاعل ظاهراً، وبين موقفه من سماع الأخص في الجر بـ(عدا)^(١).

إنّ ابن الضائع لم يعتد بسماع الأخص في الجر بـ(عدا)، فلم يجر الجر بها قليلاً؛ لأن سيبويه لم يحفظ فيها إلا النصب^(٢) لكنه لا يتخذ من عدم سماع سيبويه ظهور فاعل المصدر المنون دليلاً على أن سيبويه بنى القاعدة على القياس، وليس على السماع، بل يتجاوز المعهود الذهني إلى دعوى أن سيبويه سمع ذلك عنهم، ولا يسأل نفسه عن العلة في عدم ذكر سيبويه لهذا السماع.

إنّ ابن الضائع لو طبّق منهجه الذي تعامل به مع سيبويه في ظهور فاعل المصدر المنون، لكان مذهب الأخص مقبولاً لديه؛ لأنه تجاوز مسألة التمثيل بـ(عدا) جارة إلى نقل ذلك عن العرب.

والولاء لا يقتصر على الأشخاص بل يمتد إلى المذاهب، وابن الضائع قد كفاني معرفة مدّ الحديث في هذه القضية عندما أطلق عبارته، التي لا أوافق عليها، فقال: "وأنه لم يحكه البصريون دليل على قلته وشدوده"^(٣).

إنّ هذه العبارة تختصر شيئاً كثيراً، قلته أو لم أقله عن الصورة التي كان عليها تعامل ابن الضائع مع سماع الكوفيين.

وأنتهي إلى أن ابن الضائع لم يكن بريئاً من الولاء المذهبي أو الشخصي في موقفه

(١) انظر: السابق: ٩٧٩/١٣.

(٢) انظر: السابق: ٩٧٩/١٣.

(٣) السابق: ٤٥٥/١٢.

من السماع المخالف.

وهناك أمر آخر يتعلق بسماع ابن الضائع، الذي بنى عليه اختياره، وهو من أي القبائل كان؟.

لقد قال السيوطي — نقلا عن الفارابي^(١) — "والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم أُككل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة لم يُؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم، التي تجاور سائر الأمم الذين من حولهم، ...، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم^(٢)".

وابن الضائع في حديثه عن خبر (كان) إذا كان ضميرا، احتجّ بشعر ابن أبي ربيعة، وهو من حاضرة الحجاز، فلو سار ابن الضائع على مقولة الفارابي لترك الاحتجاج به، وأحسب أن مقولة الفارابي هذه تنكرها حركة التأليف النحوي، فليس كل ما اشتملت عليه صحيحا.

٢ - القياس:

قبل أن أُلج في الحديث عن القياس دليلا، استخدمه ابن الضائع في تسويغ ما يميل إليه، أبادر بتعريف القياس لغة واصطلاحا.

(١) هو إسحاق بن إبراهيم أبو إبراهيم، من تصانيفه: ديوان الأدب، وشرح أدب الكاتب وغيرهما، مات قريبا من سنة خمسين وثلاثمائة، وقيل: في حدود السبعين. انظر: معجم الأدباء: ١٥٨/٢ وبغية الوعاة: ٤٣٧/١.

(٢) الاقتراح: ٤٤—٤٥.

فالقِيَاس لغةً: مصدر (قاس الشيء يقيسه) إذا قدره على مثاله (١).
واصطلاحاً: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع (٢).

يعتبر القياس أحد أدلة النحو التي يكثر تردادها في تأليفه، فلا تكاد تجد نحوياً إلا وهو يتخذ من القياس دليلاً على بعض اختياراته، التي لا يسعفه السماع بتأييدها، والانتصار لها.

ولهذا تظهر قوة القياس، كدليل من أدلة النحو، عندما يكون السماع مفقوداً في هذه المسألة أو تلك، فيتخذ النحوي القياس لإدراج ظاهرة لغوية ما تحت حكم جاء به السماع، بينما لا يكون القياس ذا سلطة ظاهرة في صياغة القوانين، عندما يكون السماع قد جاء بذلك القانون.

إن احتجاج ابن الضائع بالقياس — في نظري — يُمكن أن يُصنّف إلى ضربين:

الأول: قياسٌ صاحبه السماع في تأكيد اختيار ابن الضائع.

الأخير: قياسٌ استقلٌّ في بناء الحكم، الذي مال إليه ابن الضائع.

أمّا القياس الأول، فأتى في ثلاثة مواضع منها:

١- أثناء حديث ابن الضائع عن تقديم الجار والمجرور المتعلق بالصلة على

الموصول، لجأ إلى القياس مع وجود السماع، ومن السماع قوله — تعالى —

{وكانوا فيه من الزاهدين} وقوله — تعالى — {إني لعمكم من القالين} (٣).

إن ابن الضائع لم يستطع أن يبني القاعدة على السماع وحده، بل لم يدر في

فكره ذلك؛ لأنّ المنع من تقديم بعض الصلة على الموصول استقرّ في الفكر

النحوي، فكان أحد أركانه، فظهر ما سلف الحديث عنه في المسألة من لجوء

(١) انظر: اللسان: ١٨٦/٦ مادة (قوس) والقاموس المحيط: ٧٣٣ مادة (قاسه).

(٢) انظر: لمع الأدلة: ٩٣ وحدود القياس كثيرة، أخذت بأحدها.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٢٠١/ب٢ والمسألة: (٧).

النحويين إلى محاولة تخريج هذه النصوص، التي يوهم ظاهرها مخالفة هذا الأصل المستقر الثابت.

أمام هذا الوضع لجأ ابن الضائع إلى قياس الجار والمجرور المتعلق بالموصول على الجار والمجرور مطلقاً؛ لأنه ثبت أن الجار والمجرور يُتوسع فيه، ما لا يُتوسع في غيره. إن ابن الضائع — هنا — يُقدِّم على قياس حالة خاصة من تقدم الجار والمجرور على قاعدة عامة، وهو — في رأبي — موقف لا غبار عليه، لو لم يكن في هذه الحالة الخاصة سماع مستقل، يكون بناء الحكم عليه.

أما والحال أن هذه الحالة الخاصة قد جاء بها السماع، فلا حاجة تدفع ابن الضائع إلى اتخاذ القياس وسيلة لإلحاق هذا الفرع، وهو تقدم الجار والمجرور المتعلق بصلة الموصول على الموصول نفسه بالجار والمجرور في غير هذه الحالة؛ لأن الفرع الملحق له خصوصية لاتصاله بالموصول، تجعله ذا شأن خاص، يكون السماع بإثبات قاعدته أولى من القياس.

صحيحٌ أن ابن الضائع أعطى الفرع حكماً للأصل؛ لكنه أسقط أخصّ خصوصيات هذا الفرع الملحق، وهو كونه في صلة موصول، وصلة الموصول لا يجوز أن تتقدم عليه.

إن ابن الضائع قد قال في موضع آخر: "ثم إذا صحَّ السماع، لم يُلْتَفِت إلى قياس، فلا معنى للقياس إلا أن يُوصل إلى معرفة كلام العرب، فإذا ثبت الكلام، فأبي معنى للقياس^(١)".

في ظني أن ابن الضائع تجاوز هذه الفكرة التي أبان عنها أنفا في حديثه عن تقدم الجار والمجرور — إذا كان متعلّقاً بالصلة — على الموصول، فلم يعطِ السماع ما يستحقه من وقوف عليه دون غيره.

(١) شرح الجمل: ٨١٠/٣ والمسألة (١٠٤).

إنَّ المشكلة — في رأبي — أن ابن الضائع تعامل مع النصوص التي جاء فيها تقدم الجار والمجرور — وهو متعلق بصلة الموصول — على أنها نصوص تحتاج إلى تخريج، وليست تقوى على أن تبني حكما، وقاعدة مستقلة.

ب- عند حديث ابن الضائع عن الخلاف في صرف أو عدم صرف الفعل الذي أتى على وزن مشترك بين الاسم والفعل استند إلى القياس في ترجيح اختياره، وهو أن الوزن المشترك مصروف، وبيان ذلك أن وزن الفعل المشترك شبيه بوزن الاسم، فيأخذ حكمه، وهو عدم الصرف.

إنَّ ابن الضائع يتخذ القياس لإدماج فرع تحت حكم الأصل، مع وجود سماع بصرف وزن الفعل المشترك، وهي حكاية سيويه عن العرب في صرف رجل سُمِّي (كعسبا)^(١) فابن الضائع — كما أرى — يقع في ما قرّر عدم اعتباره، وهو بناء القاعدة على القياس، مع حضور السماع^(٢).

ولعلَّ ابن الضائع لو جعل هذا تعليلا للحكم لكان أولى؛ لأن الحكم ثبت بالسماع، فما الحاجة للقياس؟ ولأن العبرة بالقياس المنتج للقاعدة، ولا يكون القياس كذلك إلا إذا استقل في بناء القانون.

أمَّا الضرب الأخير من القياس عند ابن الضائع، فهو القياس الذي يُعدُّ أحد أدلة النحو، وله أربعة أركان هي^(٣):

أ- أصل، وهو المقيس عليه.

ب- فرع، وهو المقيس.

(١) انظر: شرح الجمل: ٨٢٤/٣ والمسألة (١٠٥).

(٢) وللمزيد انظر: شرح الجمل: ٤٨٤/٢ والمسألة (٩) و٧٦٢/٣ والمسألة (٩٧).

(٣) انظر: لمع الأدلة: ٩٣ والاقتراح: ٧١ وابن الأنباري لم يصرح بتعدادها؛ لكن تُفهم الأركان من كلامه في حد القياس.

ج- علة جامعة بين الأصل والفرع، تجيز حمل الثاني على الأول.

د- حكم، وهو نتيجة هذه العلة الجامعة بين الأصل والفرع.

والقياس ثلاثة أقسام^(١):

الأول: قياس علة، والعمل به مجمع عليه^(٢)، ومثّل له ابن الأنباري بحمل نائب الفاعل على الفاعل في الرفع، فالأصل الفاعل، والفرع نائب الفاعل، والعلة الجامعة بينهما الإسناد، والحكم المترتب رفع نائب الفاعل^(٣).

والذي يظهر لي أن هذا القياس لم يُبَيِّنْ عليه الحكم في الفرع، بل بُني على السماع؛ لأنه جاء برفع نائب الفاعل، فكان من الأجدى — في نظري — أن يورد ابن الأنباري مثالا، يكون القياس فيه سبب الحكم؛ لتظهر بذلك قوة القياس على تعميم قانون الأصل على الفرع.

الثاني: قياس شبه معمول به عند أكثر العلماء، وهو حمل الفرع على الأصل لشبه بينهما غير العلة التي كانت سبب الحكم في الأصل^(٤).

ومثّل له ابن الأنباري بحمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب، وذلك لوجود شبه بينهما، وهو التخصص بعد الشياخ، ألا ترى الاسم (رجل) عاما في إطلاقه، فإذا دخلت عليه الألف واللام اختصّ برجل معين، وكذا الفعل المضارع يكون مطلق الدلالة في (يقوم) على الحال والاستقبال، فإذا دخلت السين عليه اختص بالاستقبال^(٥).

(١) انظر: مع الأدلة: ١٠٥.

(٢) انظر: السابق: ١٠٥ والاقترح: ١٠٠.

(٣) انظر: السابق: ١٠٥ والاقترح: ٧١.

(٤) انظر: السابق: ١٠٧ والاقترح: ١٠٠.

(٥) انظر: السابق: ١٠٧—١٠٨.

وأحسب أن هذا القياس أخو سابقه؛ لأن إعراب المضارع ورد به السماع، ومراد النحويين القياس الذي استقل بسلطة بناء القاعدة.

الأخير: قياس طرد، مأخوذ به عند كثير من العلماء^(١)، وهو حمل فرع على أصل، مع فقدان المناسبة بينهما^(٢).

ومثل له ابن الأنباري بتعليل بناء (ليس) بعدم تصرفها؛ لأن كل فعل غير متصرف مبني^(٣).

وابن الضائع — في رأبي — لم يستخدم في اختياراته من هذه الأنواع الثلاثة إلا قياس الشبه، ومن أمثلته ما يلي:

١- أثناء حديث ابن الضائع عن فعل الأمر، استدللّ على اختياره باعتبار الأمر مبنيًا بقياس الشبه، وكان ذلك في معرض اعتراضه مذهب الكوفيين في أنه مجزوم، فجعل عامل الجر أصلاً، وعامل الفعل فرعاً، وإذا كان الأول لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً، فإن عامل الفعل كذلك، ولعل وجه الشبه بينهما العمل^(٤).

وأحسب أن هذا القياس فيه نظر؛ لما يلي:

١- أن المقيس عليه، وهو حرف الجر جاء عاملاً، وهو محذوف، كما في (ربّ) فإنها تحذف بعد (الفاء والواو وبل)^(٥).

٢- أن لفظ الجلالة يكون في القسم مجروراً دون عوض نحو: الله لأفعلن^(٦).

ب- عند حديث ابن الضائع عن تخريج قول الشاعر:

(١) انظر: السابق: ١٠٥.

(٢) انظر: السابق: ١١٠ والاقتراح: ١٠١.

(٣) انظر: لمع الأدلة: ١١٠ والاقتراح: ١٠١.

(٤) انظر: ٦٦٠/٢ والمسألة (١).

(٥) انظر: أوضح المسالك: ٧٣/٣—٧٧.

(٦) انظر: عدّة السالك: ٧٩/٣ فقد ذكر مواضع أخرى يحذف فيها حرف الجر.

من النَّفْرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمُ يَهَابُ اللَّئَامُ حَلْقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا
خَرَجَ الْبَيْتَ بِقِيَاسِ الشَّبهِ، وَبَيَانَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ وَهُوَ حَرْفُ الْجَرِّ لَا يَجُوزُ
تَكَرُّرُهُ دُونَ مَجْرُورِهِ، وَمِثْلُهُ الْمَوْصُولُ لَا يَجُوزُ تَكَرُّرُهُ دُونَ صِلْتِهِ، فَلَمَّا اشْتَبَهَا فِي
هَذَا حَمَلِ الْبَيْتِ عَلَى الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ — وَهُوَ الْأَصْلُ — قَدْ يَتَكَرَّرُ فِي
الشَّعْرِ دُونَ مَجْرُورِهِ^(١).

أَحْسَبُ أَنَّ الْقِيَاسَ — هُنَا — جَاءَ وَسِيلَةً مِنْ وَسَائِلِ تَخْرِيجِ النُّصُوصِ، وَهُوَ
إِلْحَاقُ تَكَرُّرِ الْمَوْصُولِ دُونَ صِلْتِهِ بِتَكَرُّرِ الْجَارِ دُونَ مَجْرُورِهِ فِي أَنَّ كِلَيْهِمَا لَا يَجُوزُ
إِلَّا فِي الشَّعْرِ، وَيُنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَرْتَبِطُ دَوْمًا بِالْإِجَازَةِ، وَإِنَّمَا قَدْ يَكُونُ
مَنْعًا، أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَ الضَّائِعِ حَمَلَ تَكَرُّرِ الْمَوْصُولِ دُونَ صِلْتِهِ عَلَى تَكَرُّرِ الْجَارِ دُونَ
مَجْرُورِهِ؛ لِيَصِلَ بِذَلِكَ إِلَى مَنْعِ تَكَرُّرِ الْمَوْصُولِ فِي الْإِخْتِيَارِ .

إِنَّ الْقِيَاسَ فِي مِثْلِ هَذَا النَّمُودِجِ يُمَارَسُ سُلْطَةً عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ السَّمَاعُ، فَيَمْنَعُ
مَا جَاءَ ظَاهِرَ السَّمَاعِ بِجَوَازِهِ، وَرَبَّمَا كَانَ وَرَاءَ حَمَلِ الْبَيْتِ عَلَى الضَّرُورَةِ الدَّفْعُ فِي
وَجْهِ رَأْيِ الْفَرَاءِ الَّذِي أَجَازَ هَذَا الْأَسْلُوبَ، إِذَا اخْتَلَفَ لَفْظُ الْمَوْصُولِينَ، وَجَوَازُ
الْأَسْلُوبِ — أَيْضًا — مَذْهَبِ الرِّضِيِّ، كَمَا اسْتَبَانَ أَثْنَاءَ دِرَاسَةِ الْمَسْأَلَةِ^(٢).

أَحْسَبُ الضَّرُورَةَ هِيَ إِحْدَى مَشْكَالَاتِ النُّحُو الْعَرَبِيِّ، ذَلِكَ أَنَّهَا لَمْ تُحَدِّدْ، وَلَمْ
تُضْبَطْ، مِمَّا دَفَعَ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ إِلَى اتِّخَاذِهَا وَسِيلَةً فِي رَدِّ الْمَذَاهِبِ، الَّتِي لَا يَمِيلُونَ
إِلَيْهَا، فَكَانَ مِنَ السَّهْلِ أَنْ يَدَّعِي النُّحُوِي أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ أَوْ ذَاكَ ضَّرُورَةٌ، فَيَتَخَلَّصُ
مِنْ قِيَامِ السَّمَاعِ مَعَ مَخَالَفِهِ.

إِنَّ الضَّرُورَةَ — فِي نَظْرِي — صُورَةٌ مِنْ صُورِ إِزْدَوَاجِيَةِ الْمَنْهَجِ النُّحُوِي، وَلَنْ
تُضْبَطَ إِلَّا بِدِرَاسَةِ مُسْتَفِيضَةٍ، تَسِيرُ مَعَهَا عَبْرَ الْمَرَاكِلِ النُّحُوِيَّةِ؛ لِتَخَلُّصِ إِلَى رَسْمِ مَا

(١) انظر: شرح الجمل: ٢/ب٢٤٨/ والمسألة (٦).

(٢) انظر: المسألة (٦).

يُحمل على الضرورة، وما لا يحمل، وليزول الضيم الذي لحق السماع من جراء استخدامها في غير موضعها.

وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر، فإن الباحث لا ينسى موقف ابن فارس من الشعراء، عندما ناهض التيار الذي يدعو إلى إجازة ما لا يجوز في الكلام للشعراء، وهو بذلك يدعو إلى الاعتراف بخطأ الشعراء، والبعد عن التمحل في التأويل لكلامهم، وهذا منه — في نظري — يؤدي إلى إلغاء ما يُصطلح عليه بالضرورة، فإمّا أن يُعتبر ذلك سليماً، فُتبنى عليه القاعدة، أو خطأ فيسلم النحويون من الجهد المبذول في تخريجه^(١).

ج- حين تحدث ابن الضائع عن الخلاف في ناصب المضارع بعد (حتّى) اتخذ من قياس الشبه دليلاً، يعضد به اختياره في أن الناصب (أن) بعدها، فجعل (حتّى) الداخلة على الأسماء أصلاً، والداخلة على الأفعال فرعاً، وحمل الثانية على الأولى، وحثه شبه الثانية بالأولى من جهة المعنى^(٢).

د- عندما تحدث ابن الضائع عن الخلاف في (مهما) احتجّ بقياس الشبه، فجعل (ما) أصلاً، و(مهما) فرعاً، وحمل الثانية على الأولى، وحثه في ذلك شبه الأخيرة بالأولى من جهة المعنى^(٣).

وأخلص مما تقدم إلى أن ابن الضائع اعتدّ بالقياس، وورد عنده في صورتين:

(١) انظر: ذم الخطأ في الشعر: ٢١٧ و٢١٠.

(٢) انظر: شرح الجمل: ٥٦١/٢٢ والمسألة (١١٢).

(٣) انظر: السابق: ٦٩١/٢٢ والمسألة (١١٩) وللمزيد من الأمثلة ينظر: ١٠٤٢/٢٣ والمسألة (٢٣) و٩٣٣ والمسألة (٣٣) و٩٥٤ والمسألة (٤٠) و٩٥٨ والمسألة (٤١) و٣٨٣/٢٢ والمسألة (٨٣) و٧٥٦/٢٣ والمسألة (٩٥) و٨٣٤ والمسألة (١٠٨) و٨٥٦ والمسألة (١٠٤) و٧١١/٢٢ والمسألة (١٢١) و٣٣٢ والمسألة (١٢٥).

الأولى: جاء فيها عاضدا للسمع، وهذا شيء رأيت فيه أنه لا يدل على قوة القياس، واعتباره سببا لبناء الحكم، وما أوردته إلا لإيفاء صورة القياس في اختيارات ابن الضائع قدر الإمكان، ولإجل التفريق بين القياس الذي يعتبره النحويون أحد أدلة النحو الغالبة، وبين القياس في صورته الضعيفة عندما يأتي مجاورا للسمع.

الأخيرة: أتى فيها القياس مستقلا في بناء القاعدة، وأوضحت أن هذا القياس — في نظري — هو المراد عند إطلاق النحويين، وظهر لي أن ابن الضائع لم يعتمد في اختياراته إلا على قياس الشبه منه.

٣ - الإجماع:

يُراد بالإجماع عند إطلاقه في دائرة النحو إجماع أهل البلدين، وهم البصريون والكوفيون على قاعدة من قواعد اللسان العربي^(١).

وهو أحد أدلة النحو، التي يجب المصير إليها، والإخلاق إلى قولها، متى ما ظهر للباحث صدق دعوى الإجماع؛ لأن التشكيك في دعوى الإجماع وارد؛ لأن مبنى الإجماع — في نظري — على أحد أمرين:

الأول: حكاية أحد النحويين المتقدمين الإجماع، ثم تناقله أقلام النحويين بعده على التسليم به، والانقياد له، دون بحث ونظر في تأليف النحو عن مدى صدق تلك الدعوى، وهذا — في رأبي — يدفع إلى الشك في بعض الإجماعات التي يحكيها النحوي؛ لأن القبول بها قائم على حسن الظنّ بالنحوي، وهو أمر غير مقبول به في مجال العلم، فالباحث لا يبني أحكامه بناء على حسن ظنه في فلان أو فلان.

(١) انظر: الخصائص: ١٨٩/١ والاقتراح: ٦٦.

الأخير: قيام بعض النحويين المتأخرين كابن مالك باكتشاف بعض القواعد التي أجمع عليها النحويون، فيحكم بإجماع النحويين عليها، وأمر الشكّ في الإجماع الذي ينقله المتأخر أشد منه في المتقدم؛ لأن المتأخر قد كثرت في زمنه كتب النحو، مما يجعل إحاطته بها أقرب ما تكون إلى الشيء المبالغ فيه، مُضافاً إلى ذا بعد احتمال اطلاعه على جميع كتب المتقدمين.

نتيجة ما تقدم أن يكون الباحث على حذر من الإجماعات التي ينقلها النحويون، خاصة المتأخرين منهم؛ لأن دعوى الإجماع تتطلب جهداً بحثياً لإثباتها، وليس من العلم القبول بدعوى إجماع ينفرد به نحوي فرد.

إنّ هذا الموقف من حكاية الإجماع له ما يسوغه، ألا ترى كيف نقل ابن الضائع إجماع النحويين على جواز الصرف ومنعه في ساكن الوسط، إذا سُمّي به المؤنث عن السيرافي، مع خلاف الزجاج في ذلك^(١)؟

إنّ السيرافي لم يعتدّ بمخالفة الزجاج، فما الإجماع في نظره، هل هو مقصور على المتقدمين من أهل البلدين؟ وهل معنى ذلك أن المتأخرين من النحويين لا حقّ لهم في الإجماع على مسائل أخرى جدّت؟.

أحسب أن من الغبن العلمي قصر الإجماع على أهل البلدين؛ لأن الإجماع يقوم على اتفاق النحويين على قانون ما، وهذا الاتفاق ممكن في كل زمان ومكان، وليس مخصوصاً بأهل البلدين.

وبناء على هذا أذهب إلى أنّ ما قرّره ابن جني من كون الإجماع مقصوراً على أهل البلدين، ومن بعده السيوطي ليس بمسلّم؛ لأن مناط الإجماع، وهو اتفاق النحويين ممكن في غير أهل البلدين، ثمّ ما الدليل على قصر الإجماع على أهل البلدين؟.

(١) انظر: شرح الجمل: ٨١٠/٣ والمسألة (١٠٤).

صحيحٌ أن الإجماع يقلُّ كلما تقدم الزمن؛ لكثرة النحويين، وصعوبة الاطلاع على كافة التراث النحوي؛ لكن هذا لا يدفع إلى إلغاء الإجماع في المجال النظري. إنَّ الإجماع — في رأيي — كالقياس، وإذا كان الأخير مستمرا استخدامه من قبل النحويين، فإنَّ الإجماع مثله.

يؤيد ما مضى أن الإجماع لدى المتقدمين لم يكن منصوباً عليه من قبلهم، وإنَّما يكتشفه النحوي أثناء نظره في كتبهم، فمتى اتفقت آراؤهم على شيء، فهو إجماع منهم، وهذا يتيح فرصة لاكتشاف إجماعات جديدة؛ لأن ذلك مرتبط بكثرة اطلاع النحوي، وتبحره في كتب متقدمي النحويين.

وهناك مسألة أخرى يحسن — في رأيي — طرحها، وهي هل يقوم الإجماع على السماع أو يستقلُّ؟ ثمَّ إذا كان يستقل في بناء القاعدة، فما قيمة الإجماع مع وجود السماع؟.

الذي أحسبه أن هناك فرقاً بين الإجماع الذي قام على المسموع، والإجماع الذي لم يقم عليه، وبيان ذلك أن الأول يكون القصد من ورائه التشنيع على المخالف، والتقيح لرأيه^(١)، في حين أن الأخير يكون الغرض منه تأسيس حكم، وتقعيد قانون، مع التشنيع على المخالف، والتنفير له من خلافه.

وإذا ما انتقل الحديث إلى الإجماع في اختيارات ابن الضائع، كان بمقدوري أن أصنّفه إلى ضربين:

الأول: ما صرّح فيه ابن الضائع بلفظ الإجماع، وذلك في موضع واحد عند حديثه عن دخول (يا) على (اللهم) إذ قال: "والبصريون مجمعون على أن هذه الميم المشددة عوض من (يا) لا يجوز عندهم الجمع بينهما إلا في الشعر^(٢)".

(١) انظر: الخصائص: ١٨٨/١.

(٢) شرح الجمل: ٤١٦/٢٢ والمسألة (٨٩).

والذي أراه أنّ هذا ليس بإجماع، وليس من حقّ ابن الضائع — في نظري — أن يطلق مصطلحا، خُصّ به اتفاق النحويين كآفة على اتفاق البصريين؛ لأنه يتناسى المذهب الكوفي، وإذا كان يعتبر ما استقرّ عند البصريين إجماعا، فمعنى ذلك أن قول الكوفيين لا عبّرة به لديه، ويؤيد هذا الفهم قول ابن الضائع في موضع آخر عند رده مذهب الكوفيين: "وأنه لم يحكه البصريون دليل على قلته وشذوذه"^(١).

إنّ ابن الضائع إذا كان لا يعتبر سماع الكوفيين لمخالفته سماع البصريين، فمن الأولى ألا يرى لمخالفتهم البصريين إذا اجتمعوا قيمة، ولهذا أطلق على اتفاق البصريين إجماعا، ولو كان الكوفيون على خلاف ذلك الرأي.

ولما لم أعتبر هذا إجماعاً عند ابن الضائع، أخرجته من تعداد الإجماعات عند الحديث عن (وجود الدليل للرأي المختار)^(٢).

الأخير: ما صاغه ابن الضائع بما يفهم الإجماع، وذلك في خمسة مواضع منها ما يأتي:

١ - عند حديث ابن الضائع عن الخلاف في موضع المصدر المقدر من (ما) و(عدا أو خلا) قال ابن الضائع: "وزعم السيرافي أن (ما عدا، وما خلا) لا خلاف بين البصريين والكوفيين أنّ (ما) فيهما في موضع نصب، وأنّهما في تقدير المصدر، وفاعلهما مضمّر"^(٣).

وهذا إجماع؛ لكنه ليس في نصرة اختيار ابن الضائع؛ لأنه — وإن ورد في المسألة نفسها — ليس في موضع النزاع.

(١) انظر: السابق: ٤٥٥/أ٢.

(٢) انظر: الدراسة: ٧٠٨.

(٣) انظر: شرح الجمل: ٩٨٢/أ٣ والمسألة (٤٥).

وجاء التعبير عنه — كما ترى — بلفظ (لا خلاف بين البصريين والكوفيين)^(١).

٢- أثناء حديث ابن الضائع عن تخريج قول العرب: أكلت خبزاً لحمياً تمراً. احتجّ في ردّ مذهب من حرّجه على حذف حرف العطف بقوله: "وحذف حرف العطف ضعيف، ولو جاز حذف حرف العطف لجاز أن تقول: اختصم زيد عمرو، ولا يقوله أحد"^(٢).

عبارة ابن الضائع الأخيرة (ولا يقوله أحد) تفيد الإجماع باحتمالين: الأول: أن يكون مراده أن أحدا من العرب لم يقله، فيكون إجماعاً محكياً عن العرب.

الأخير: أن يكون قصده أن أحدا من النحويين لا يجيز (اختصم زيد عمرو) فيكون إجماعاً من قبل النحويين.

وأحسب أن ابن الضائع لم يوفّق في التعبير بما يتماشى مع هذا الإجماع، الذي يدّعيه؛ لأن مقتضى الإجماع أن يذهب إلى منع التخريج بحذف حرف العطف، لا أن يقول بضعفه.

٣- حين حديثه عن الخلاف في تابع (أي) اتخذ الإجماع وسيلة لرد قول المازني في جواز نصب تابع (أي) فقال: "ولم يورده أحدٌ من كلامهم"^(٣).

إنّ مفاد قوله حكاية الإجماع؛ لأن أحدا من النحويين لم ينقل نصب تابع (أي) عن العرب، وعلى هذا يكون مذهب المازني قياساً منه، وليس بقائم على السماع. ومن المهم — هنا — أن أشير إلى ما يلي:

(١) ومثل هذا التعبير عن الإجماع في المسألة: (١٠٤).

(٢) انظر: شرح الجمل: ٦٩/٢٢ والمسألة (٨١).

(٣) انظر: السابق: ٣٨٤/٢٢ والمسألة (٨٥).

١- إذا كان كلام ابن الضائع يُفهم منه حكاية الإجماع، فهل المازني غير معتدّ به، حتّى يكون الإجماع مع خلافه، وذلك على افتراض صحة دعوى ابن الضائع في عدم ورود نصبه عن العرب؟.

الذي أميل إليه أن ليس لابن الضائع حقٌّ أن يعبر بتعبير يشي بالإجماع على عدم سماعه عن العرب؛ لأن المازني — وهو أحد الإئمة — أجاز نصبه، وحسن الظن به — كما هي عادة ابن الضائع — أن يكون ذلك مسموعاً، وهذا على طريقة ابن الضائع في تعامله مع سيبويه، عندما جعل تمثيله في ظهور فاعل المصدر المنون دليلاً على سماعه عن العرب، ولا موجب للتفريق بين سيبويه والمازني في مسألة حسن الظن^(١).

وأما ما أراه يشكك في دعوى الإجماع على عدم نقله، فهو ما ذكره أبو حيان في (الارتشاف) عن ابن الباذش من سماعه عن بعض العرب^(٢).

ب- أحسب أن السماع — إذا ثبت في قاعدة، ولو كان قليلاً — لم يكن من حقّ أي نحوي أن يدعي الإجماع فيها، حتّى ولو لم يكن أحد يقول بمقتضى هذا السماع من النحويين، فكيف وهذا السماع يقول بقتضاه أحد أئمة النحويين؟.

٤- أثناء حديث ابن الضائع عن الخلاف في موضع فاء السببية والفعل بعدها، احتجّ بما يُفهم منه إرادة الإجماع به في معرض ردّه على القائلين بأن موضع الفاء جزم، فقال: "ومّا يدل على أن موضع الفاء ليس جزماً نصبها بعد النفي، ولا يصح معه الجزم باتفاق^(٣)".

(١) انظر: السابق: ٣٠٢/٢ والدراسة: ٧١٣.

(٢) انظر: المسألة (٨٥).

(٣) انظر: شرح الجمل: ٥٧٣/٢ والمسألة (١١٤).

فالتعبير بكلمة (اتفاق) يعني — في ظني — أن ذلك إجماع من النحويين.
وبعد هذا العرض يظهر أن الإجماعات جاءت أدلة في اختيارات ابن الضائع في أربعة مواطن فحسب، وذلك إذا أُخْرِجَ الإجماع في موضع (ما) مع (عدا ونحلا) لأنه لم يأت لنصرة اختيار ابن الضائع في المسألة المختلف عليها، ومثله الإجماع المنسوب إلى البصريين؛ لأنه ليس بالإجماع المصطلح عليه، وإن كان كلام ابن الضائع يُمكن أن يُفهم منه إرادة الإجماع به، على اعتبار أن قول الكوفيين لا عبْرَة به، إذا خالف مذهب البصريين، وذلك شيء قرّره ابن الضائع في بعض كلامه، كما سبق قبلُ.

٤ - الاستصحاب:

جاء في تعريفه أنه: "إبقاء حال اللفظ على ما كان يستحقه في الأصل، عند عدم دليل النقل عن الأصل"^(١).
وقد اختلف في كونه دليلاً، لدى الأصوليين^(٢) والنحويين^(٣) وعمل ابن الضائع يدل على أنه يرى الاحتجاج به.
وهو عند من يحتج به أضعف الأدلة، ألا ترى أنه لا يحتج به في إعراب اسم، إذا وُجد دليل بنائه من مشابهة الحرف^(٤).
ولبيانته بالمثال يحسن أن أورد أحد أمثلة ابن الضائع في استدلاله بالاستصحاب، وذلك عند حديثه عن الخلاف في (حبذا) حيث احتج باستصحاب الأصل في

(١) الإعراب في جدل الإعراب: ٤٦ والاقتراح ناقلاً عنه: ١١٣.

(٢) انظر: إرشاد الفحول: ٢٠٨.

(٣) انظر: أصول النحو العربي: ١٤٢.

(٤) انظر: لمع الأدلة: ١٤٢ والاقتراح: ١١٤.

التركيب، وهو أنه يكون في الأسماء، لا في الأفعال، فجعله حجة، له في اختياره كون (حبّذا) اسماً.

فابن الضائع — في نظري — استند إلى الاستصحاب في هذه القضية، فلمّا كان (حبّذا) مركباً، والأصل في التركيب أن يكون في الأسماء اختار أن يكون اسماً^(١).
ومثل ذلك — أيضاً — استصحاب الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، واستصحاب الأصل في الأفعال، وهو البناء، فهذان الأصلان دليلان عند عدم الدليل على خروج الاسم عن الإعراب، وخروج الفعل عن البناء.
وجاء استدلال ابن الضائع بالاستصحاب على صورة واحدة — في ظني — وهي أن يكون استصحاب الأصل في المسموع، فيحمل المسموع على ما يراه أصلاً له، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- أثناء حديث ابن الضائع عن الخلاف في (نعم وبئس) اختار أنهما فعلان، واحتجّ بالاستصحاب؛ إذ جعل الرفع أصلاً في الأفعال، وما دام الفعلان يرفعان الفاعل اسماً ظاهراً، أو يتصل بهما ضمير الرفع البارز، فهما فعلان؛ لأن استصحاب هذا الأصل يدفع إلى القول بأنهما فعلان^(٢).

ب- حين حديث ابن الضائع عن الخلاف في (إمّا) الثانية في نحو: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، استدل باستصحاب الأصل في أن حرف العطف لا يدخل على مثله، وجعله دليلاً له على أن (إمّا) الثانية ليست بحرف عطف.

ج- عند حديثه عن الخلاف في ما تتعلق به لام المستغاث به، احتجّ ابن الضائع بالاستصحاب على أنها تتعلق بالفعل المحذوف، الذي نصب المنادى، وحثته

(١) انظر: شرح الجمل: ٢٧٧/أ٢ والمسألة (٧٧).

(٢) انظر: السابق: ٢٧٣/أ٢ والمسألة (٧٥).

استصحاب حال الأصل، فإذا كان المنادى دون هذه اللام منصوبا بالفعل المحذوف،
فكذلك مع هذه اللام^(١).

د- أثناء حديث ابن الضائع عن الخلاف في مرتبة المضاف اتخذ من الشواهد
الشعرية دليلا على أن مرتبة المضاف هي مرتبة المضاف إليه، ومن تلك الشواهد
قوله:

كتيسِ الظباءِ الأعفرِ انضرجت له عُقابٌ تدلّت من شمَارِيخِ ثهلانٍ
فأورد اعتراض هذا السماع بإمكان حمل (الأعفر) على كونه بدلا، وليس
بصفة، فردّ ابن الضائع هذا بالاستصحاب، وهو أن الأصل في البدل أن يكون
بالجامد، ويقلّ بالمشتق^(٢).

ه- وربما تعددت الأصول التي يستصحابها ابن الضائع لتأييد رأيه، ومثل ذلك
حدث في مسألة الخلاف في ناصب المضارع بعد (فاء) السببية، إذ اختار أن ناصبه
(أن) مضمرة وجوبا، وجعل حجته على مذهبه استصحاب الأصل في (فاء)
السببية، والأصل فيها أن تكون حرف عطف، وعليه يكون النصب بـ(أن)
مضمرة.

واستصبح أصلا آخر، وإن لم يكن له صلة مباشرة بالقواعد، وهو أن الأصل
تقليل القوانين ما أمكن؛ لئلا تكثر على المتعلم، فإذا كان من الممكن أن يكون للفاء
قانون واحد، فهو أولى من أن يُجعل لها قانونان، تكون في أحدهما عاطفة، وفي
الآخر ناصبة^(٣).

(١) انظر: السابق: ٤٢٣/أ٢ والمسألة (٩١).

(٢) انظر: السابق: ٤٨٤/أ٢ والمسألة (٩).

(٣) انظر: السابق: ٥١٥/أ٢ والمسألة (١١٢).

وبما تقدم يظهر أن ابن الضائع اتخذ من الاستصحاب دليلاً على ما يميل إليه،
وإن كان هذا الدليل هو أضعف الأدلة، فهو ينفع إذا ما عُدم الدليل الأقوى.

الفصل الرابع

موقفه من النحويين، واتجاهه النحوي:

١- موقفه من النحويين:

١ - موقفه من البصريين.

٢ - موقفه من الكوفيين.

٣ - موقفه من غيرهم.

ب - اتجاهه النحوي.

١ - موقفه من النحويين.

ربّما يرد في فكر مُطالع هذا الفصل السبب الذي يقف وراء التصنيف الثنائي للنحويين، فيتساءل كيف لم يتخذ الباحث التقسيم الثلاثي أو غيره للنحويين في دراسة هذا الفصل؟.

فأقول: إن هذا التصنيف الثنائي للنحويين أملاه الخطاب النحوي لدى ابن الضائع، ولما كانت دراستي محصورة فيه، فقد رأيت أن أجعل خطابه يصوغ جزئيات الفصول — ما أمكن — ليكون ذلك عوناً لي في استكشاف خطابه، ثم نقده.

إنّ ابن الضائع لم يُلمح في خطاب اختياراته إلى شيء من المدارس النحوية غير البصرية والكوفية، فلم يذكر — مثلاً — البغداديين أو الأندلسيين، وإن ذكرهم، فعلى أنهم أفراد، ولم يجعلهم في رباط مذهبي، يُفهم منه أنهم جماعة مستقلة. وقد آثرت ضبطاً للقول في هذا الفصل أن أقسم كل تجمع مدرسي — في حديثي عنه — إلى عنصرين، ففي الكلام عن البصريين — على سبيل المثال — أصنفهم على الهيئة التالية:

١- البصريون مدرسة.

ب- البصريون أفراداً.

والذي حفزني إلى ما ترى أنّي رأيت موقف ابن الضائع من النحويين المنتمين إلى مدرسة واحدة مختلفاً، فليس في مقدوري — إذاً — أن أعطي حكماً مجملاً عن موقفه من البصريين، وإنما أنا بحاجة مآسة إلى هذا التقسيم، إيفاءً للبحث، وبعداً عن الإجمال المُخلّ.

يُضاف إلى ما سلف أنّ النحوي ربّما يكون ولاؤه لنحويٍّ، دفعه إلى الانتماء إلى طائفته، والانحياز إلى جماعته، فهو لا يدافع عن رأي هذه الجماعة أو تلك إثارة

للحقيقة، وحباً فيها، وإنّما مُملي هذا الذود والدفاع أنّ فلاناً الذي أخذ بمجامع قلبه، كان من رجالات تلك الفئة.

ما تقدّم قادي إلى أنّ أتخذ ما يلائمه، فكان هذا التقسيم.

١ - موقفه من البصريين، وله مظهران:

الأول: موقفه من البصريين مدرسة.

لقد كان للبصريين — في رأيي — عند ابن الضائع مكانةٌ عليّة، ترجمها من خلال منهجه في التعامل مع آرائهم وأدلتهم، فكانت محصلة تعامله معهم ما يلي:

١- أنّ ابن الضائع لم يُورد البصريين في موطنٍ من اختياراته إلاّ أخذاً بمذهبهم، أو منتصراً لهم، ومنافحاً عنهم^(١).

ب- أنّه جعل سلطان التعيد لهم وحدهم، عندما لم يثق بسماع غيرهم، فردّه، وحثه في ذلك أنّ البصريين لم يرووه، ولعلي لا أجد شيئاً أبلغ من هذا في بيان ميله لهم، والالتجاء إلى كنفهم، ألاّ تراه قد قال — في حديثه عن علة صرف العدد المعدول — راداً سماع الفراء عن العرب: "لو كان كثيراً، لاشتهر، ولحفظه سيبويه، وغيره من أئمة البصريين، فما روى الفراء شاذ، لا يُعوّل عليه"^(٢).

هذا معناه أنّ كل سماع لا قوة له، ولا قيمة فيه إلاّ إذا جاء عن طريق البصريين، ولا يخفى على اللبيب أنّ مؤدى ذلك إلغاء المذهب الكوفي؛ لأنّ من البدهة أنّ البصريين لن يرووا إلاّ ما ينصر مذهبهم، ويعزز من سلطانه، وإلاّ فما دلالة أن سماع الكوفيين لم يروه إلاّ الكوفيون؟.

(١) انظر: من الدراسة.

(٢) انظر: ص: ٥٨١ المسألة (١٠٠).

ويؤكد على هذا — أيضا — قوله: " وإن صحّ فهو شاذ، وأنه لم يروه البصريون دليل على قلته وشدوذه^(١)".

ج- الذود والدفاع عن مروياتهم جملةً، وقد تقدم هذا آنفاً، أفلا ترى معي أنّ ابن الضائع بعبارتيه المتقدمتين بالغ في الذود عن السماع البصري، عندما جعله الحاكم على غيره من السماع؟.

ولم يكتفِ ابن الضائع بهذه الركيزة الأساسية في موقفه من السماع البصري، بل تجاوزها إلى تحصين روايتهم، ولو كانت غير شهيرة، كان ذلك منه في حديثه عن تخريج قول الشاعر^(٢):

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

لقد كانت رواية النصب في "أهلك" للكوفيين، وهي حجة لهم في عدم اشتراط تصدر "إذن" في جملتها؛ لكن ابن الضائع لم يكتفِ برد الرواية بأنها ضرورة، بل لجأ إلى أسلوب آخر، وهو دعوى أنّ للبصريين رواية لهذا البيت، جاء فيها "أهلك" مرفوعاً، مع أنّي لم أجد من ذكر هذه الرواية غير ابن الضائع.

ولقد جاء تعبير ابن الضائع عن رواية البصريين مُغلّفاً بكثيرٍ من الأدب، يتعارض مع نصيه السابقين، فهو يقول عنها: " ولا تُرد روايتهم^(٣)".

وهذا الموقف من رواية البصريين يدلّ على ضعف هذه الرواية؛ لأنها لو كانت صحيحة ثابتة لدى ابن الضائع، لدفعت إلى التشكيك في رواية الكوفيين، واعتبارها شاذة غير ذات ثقل علمي، وليس هذا بغريب، إذا استرجعتَ مناهضته للسماع

(١) انظر: ٧٣٥ من الدراسة.

(٢) سبق تخريجه: ٦٥٧ المسألة (١١٥)

(٣) انظر: ٦٥٧ المسألة (١١٥).

الكوفي، التي تقدم عنها الحديث قبل قليل، فاكتفاء ابن الضائع بعدم ردّ رواية البصريين خير دليل على ضعف موقفه في الدفاع عنها.

د- تشریف السماع البصري بكونه مروياً عن العرب الفُصحاء، وسيصبح قوله مقبولاً، لو أنه أتى بهذه العبارة في موقفٍ، لم يرد فيه ذكر الكوفيين، أمّا والكلمة وارداً في معارضة مذهب الكوفيين، فلا أراها إلا مشيرةً إلى استحكام الترجمة البصرية عند ابن الضائع.

إنّ قوله: "والمروي عن الفُصحاء: هو أشدّ سواداً من حنكِ الغراب"^(١) يوميء إلى أمرين:

١- أن هناك سماعاً آخر؛ لكنّه ليس عن العرب الفُصحاء، وهو قول العرب: أسودٌ من حنكِ الغُراب^(٢).

٢- أن هذا السماع هو سماع الكوفيين، فتكون النتيجة أنّ ما رواه الكوفيون ليس عن العرب الفُصحاء، وكأني بابن الضائع لم يُورد هذه العبارة إلا لمزاً للكوفيين وسماعهم.

ويزداد الأمر وضوحاً، والحال جلاءً أنّك واجدٌ ابن الضائع يُغضّ الطرف عن سماع أيّ بصري، ولو كان مخالفاً لرأيه، وكانّ الصفة التي أثبتتها للبصريين مدرسةً، يتمتع به كل بصري وحده، فهذا هو يقف أمام رواية المبرد للبيت الذي جاء فيه الترخيم من غير نداء على لغة من نوى المحذوف، وهو قول الشاعر^(٣):

أَصْبَحَ حَبْلٌ وَصَلِكُمْ رِمَاماً وما عهدٌ كعهدك يا أمّاماً.

(١) انظر: ٤٤٠ والمسألة (٧٢).

(٢) انظر: ٤٤٣ والمسألة (٧٢).

(٣) سبق تخريجه: ٥٤٦ المسألة (٩٢).

فلا يعيبه، ولا يشكك في صحة الرواية، بل يحاول الخروج من مأزق تعدد الرواية بالدفاع عن رواية سيبويه، وأن رواية المبرد لا تقتضي ردّها^(١)، فكأنما رواية سيبويه لا تقوى على الثبات أمام مروى المبرد، وهذا — كما ترى — أضعف الإيمان في الذود عن رواية، مال إلى العمل بها ابن الضائع، وأظنها لو كانت رواية كوفية لتشجعت عليها كلمات ابن الضائع، فأبادتها، أو كادت.

هـ الانتصار لسمع البصريّة، مع ظهور قوة السماع الكوفي في خطاب ابن الضائع نفسه، مما حدا به إلى ما يشبه التوقف في نهاية الأمر، ألا تراه في مسألة "جرّ الزمان بـ" من "رجح مذهب البصرة — بعد أن ساق مجموعة من النصوص الناصرة لمذهب الكوفيين — فقال عنه: "والأولى أن يُقال: إن الأصل والأكثر ما قال البصريون^(٢)".

فهذا القول من ابن الضائع — إذا رُبط بسياقه — يُكِنّ مراعاةً للسمع الكوفي، وشى به تعبيره بلفظ "الأصل والأكثر"؛ لكنه غير مجرى نظره، فرجع يشكك في قيمة السماع الكوفي، إذ رأي في نهاية الأمر أن "الحقّ ما زعم الفارسي، أنّه يُنظر، فإنّ كثر مثل هذه الشواهد قيل بدخول "من" على الزمان، وقيس عليه".

فمع قوّة السماع الكوفي — كما ترى — في نظر ابن الضائع، مما دفع به إلى التوقف في رفضه، فإنّه عاد ليجعل أحقيته بالمراعاة مرتبطةً بأمر، لم يقدّم به ابن الضائع نفسه، وهو النظر في كلام العرب، للتأكد من كثرة.

فما دلالة هذه الإحالة إلى النظر من جديد؟.

إنّها — في نظري — لا تعني سوى الانتصار للسمع البصري، والإهمال لسمع الكوفيين، بطريق — ظنّه ابن الضائع مقبولاً — وليس في نظر العلم بمقبول.

(١) انظر: ٥٤٦ والمسألة (٩٢).

(٢) ٣٧٢ المسألة (٥٩).

الأخير: موقفه من البصريين أفراداً.

إن كان موقف ابن الضائع من البصريين مدرسةً يتّسم بالاتساق، فإنّ موقفه منهم أفراداً، لم يكن على تلك الحال، وهذه مشكلة المناهج، تنضبط في إطار العمومات؛ لكنها في التطبيق على الجزئيات تتصادم، وتخرج بنتائج مختلفة، فتكون كأنّ لم تتفق على الأصول.

وابن الضائع قد خضع لهذا الاختلال في الرؤية، فجاء موقفه من البصريين أفراداً مختلفاً، فستره يطبّق أمراً على نحوي، ويرفعه عن غيره بلا مزيّة، يكون بها عمله مقبولاً.

إنّ عمل ابن الضائع هذا قد اخترت له مسمى "الإزدواج"، ولعلّه يكون مقبولاً، ومعبراً عن ما أريد قوله.

وهذه — في ظني — هي الصفة العامة لموقف ابن الضائع من البصريين، وهو الناتج الذي يستلّه قارئ ابن الضائع من كلامه؛ لكن يبقى عليّ تفصيل موقفه من البصريين؛ لأدلل على دعواي الآتية.

وإيجازاً للأمر، وضبطاً له أسوق ذلك في مجموعة من النقاط هي:

١- أنّ سيبويه يُعتبر النحوي المسيطر في خطاب ابن الضائع النحوي، وتوضح هذه السيطرة من خلال الأمور الآتية:

أ- لم يرد سيبويه في اختيارات ابن الضائع إلا منصوراً، مأخوذاً بمذهبه، ففي ثلاث وخمسين مسألة جاء ذكره فيها، مال ابن الضائع إلى مذهبه^(١).

ب- أنّ ابن الضائع جعل سيبويه الحاكم على غيره من النحويين، فما لم يروه من السماع مشكوك فيه، يتّحىّل له ابن الضائع أيّ وسيلة لرده، فالأصل فيما

(١) انظر: ٧١٧.

لم يروه سيبويه الشك، ولو كان راويه إماما من البصريين، يتضح ذلك من خلال ما يلي:

١ - في حديث ابن الضائع عن قول الشاعر^(١):

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

أُتخذ من قول سيبويه عن نصب "مطر": " ولم أسمع عربياً، يقوله " دليلاً على عدم رواية النصب، فحمل تجويز النصب لدى عيسى وأبي عمرو بن العلاء في البيت على أنه قياس من الأول، واختيار من الثاني^(٢).

وهذا شيء يرده الزجاجي وابن خروف، عندما أثبتنا أن النصب مروى في البيت^(٣).

فابن الضائع عندما يُمارس مصادرة رواية عيسى وأبي عمرو، وحجته في ذلك أن سيبويه لم يرو النصب، يكون قد فهم كلام سيبويه من مركز سلطته المعرفية على جميع النحويين؛ لأنّ في مقدور ابن الضائع أن يفهم من قوله سيبويه: " ولم نسمع عربياً، يقوله " أن ذلك شيء خاص بسيبويه نفسه، ولا يعني ألبتة أن غيره لم يرو ذلك.

وإذا حاولتُ تفسير فهم ابن الضائع لكلام سيبويه، ولمَ لم يفهمه على الوجه الثاني؟.

لم أجد له تفسيراً أحسن من الشعور المستكن في صدر ابن الضائع عن سيبويه، وكونه معياراً لغيره.

(١) سبق تخريجه: ٥٠٩ والمسألة (٨٦).

(٢) انظر: ٥٠٩.

(٣) انظر: ٥١٧.

٢- الصدّ عن سماع النحويين غير سيبويه، والحجة في ذلك أنّ هذا مناقض لقول سيبويه.

أقدم ابن الضائع على ذلك عند حديثه عن الجر بـ "عدا"، عندما اعترض رواية الأخفش الجر بها عن العرب، وقال: "وهذا مناقض لما ذكر سيبويه^(١)".
إنّ رأي الأخفش — إذا خالف سيبويه — مشكوك فيه، وليس لهذا معنى عندي إلا أن يكون ابن الضائع قد جعل من سيبويه حاكماً أعلى، يتخذ معلومه وسيلة نقد لعلم الآخرين.

٣- هناك عبارات تنمّ عن هذه النزعة لدى ابن الضائع، كقوله عن سماع الفراء في صرف العدد المعدول: "لو كان هذا كثيراً، لاشتهر، ولحفظه سيبويه، وغيره من أئمة البصريين"^(٢).

إنّ تقديم سيبويه، ثمّ عطف الآخرين من أئمة البصريين عليه تخصيصاً له بمكانة، ليست لغيره، يؤكّد هذا الفهم، ويدلّ عليه ما تقدّم في الأمرين السابقين، وما ذلك إلا لأنّ كلام النحوي يفسّر بعضه بعضاً، فإذا كان كلام ابن الضائع الأخير تنظيراً، فإنّ التطبيق قد دلّ عليه.

ج- أنّ ابن الضائع اعتبر تمثيل سيبويه بالمصدر المنون عاملاً في فاعله دليلاً على سماع ذلك عن العرب^(٣)، وهذا أمرٌ لم يجعله ابن الضائع لغير سيبويه من أئمة البصريين، فلم يفهم — مثلاً — من قياس عيسى — على حدّ تعبير ابن الضائع

(١) انظر: ٣٠١ والمسألة (٤٤).

(٢) انظر: ٥٨١ والمسألة (١٠٠).

(٣) انظر: ٣٨٧ والمسألة (٦١).

نفسه — الذي أجاز به نصب "مطر" — كما تقدم قبل قليل — أن ذلك سماع عن العرب، مع أن عيسى إمام بصري كبير، وكان — أيضا — شيخ سيبويه^(١).

ومثل هذا موقفه من قول الزجاجي عن مذهب أبي عمرو: "وأبو عمرو يرويه — أي: مطر — بالنصب" عندما أوّل قوله "يرويه" بـ "يختار".

فإذا سلّم بقول ابن الضائع، أن ذلك اختيار من أبي عمرو، وليس بسماع عن العرب، أليس أبو عمرو مثل سيبويه؟ فإذا كان سيبويه لا يمثّل إلا على ما سمع، فإنّ أبا عمرو مثله لا يختار إلا ما جاء السماع به عن العرب.

د- أن ابن الضائع قد جعل من عدم علم بالأمر سيبويه دليلا، وظهر ذلك في موقفه من نقل الأخفش عن العرب الجر بـ "عدا"، فاكتمى بأن جعل مناقضة سيبويه دليلا إلى التشكيك في سماع الأخفش — وقد تقدم هذا قبل قليل —.

إنّ هذا من ابن الضائع — في رأيي — اختصار للسماع عن العرب في كتاب سيبويه، فما لم يكن فيه، فالأصل فيه الشك، ولا أحسب هذا يتفق مع الولاء للحقيقة، والبحث عنها حيثما كانت.

هـ — أن ابن الضائع — في ظني — يتنازل عن مبادئه، متى ما اصطدمت برأي سيبويه، عبّر عن هذا التنازل نسيأته إياها في مواطن، كان من المفترض أن يستصحبها فيها؛ لكنها لما كانت ستعمل ضد سيبويه أخفاها، وتغافل عنها، أو نسي أنّه قرّرها.

حدث هذا منه في موضعين:

الأول: عندما بنى إعمال المصدر المقترن بالألف واللام على شاهد واحد، وهو

قول الشاعر:

ضعيفُ النّكاية أعداء هـ يخالُ الفرارَ يراخي الأجلُ

(١) انظر: بغية الوعاة: ٢٢٩/٢.

مع أنه كان قد قرّر أن ما لم يرد إلا في الشعر لا تُبنى عليه القاعدة^(١).
الأخير: عندما بنى إعمال "فَعِل" على الشعر وحده^(٢).

وقبل أن أسدل الستار على الحديث عن سيبويه، يجمل بي أن أشير إلى ما أظنه
يفسر موقف ابن الضائع منه، عندما خصّه بمعاملة، لم تتسع دائرتها لغيره.
ربّما كان سبب ذلك أن سيبويه هو أوّل نحوي ورثنا عنه كتابا، ضمّ بين دفتيه
الهيكل العام للنحو العربي، وعمل كبير كهذا، له — في رأبي — دالتان في نفوس
محبّيه:

الأولى: أن صاحبه — لا بدّ — أن يكون أعلم الناس في عصره، يؤيّد ذلك أنك
لا تجد نحويّاً آخر، قدّم ما قدّمه سيبويه، وإن كان، فإنه قد فُقد.
الأخيرة: أن امرأً على هذه الشاكلة، ليس غريباً أن يكون حاكماً على غيره،
من النحويين الذين دلّت قلة الحكاية عنهم على قلة علمهم، فنحوي آراؤه متناثرة
في بطون الكتب، وهي إلى ذلك قليلة، لا تكون النظرة إليه، كما تكون لنحوي
جمع النحو في كتاب، فالنفس تميل إلى تحكيم هذا الذي يمتلك من العلم معظمه،
ولا تجسّر على مخالفته؛ لأنه قدّم بكتابه دليلاً مادياً على ثقل العلم في صدره.
٢- لعلّ لي أن أذهب إلى أن ابن الضائع ينضبط منهجه، ويتّسق موقفه من
البصريين؛ لكن شريطة أن لا يكون سيبويه حاضراً معهم، فإنّه إن حضر فالنصرة
له، والإبعاد لرأي غيره، ألا تراه لم يرجّح قول بصريّ خالف سيبويه، سواء كان
هذا البصري متقدماً كأبي عمرو^(٣) وعيسى^(١) والخليل^(٢)، أو متأخراً قليلاً
كالأخفش^(٣) وأبي عمر الجرمي^(٤) والمازني^(٥) والمبرد^(٦).

(١) انظر: ٥٢٦.

(٢) انظر: ٤١٦.

(٣) انظر: ٤٩٤ والمسألة (٨٢) و٥٠٨—٥٠٩ المسألة (٨٦).

ولجلاء ذلك الاتساق في منهج ابن الضائع وموقفه من البصريين أسرد النقاط التالية:

أ- أن معظم البصريين الذين ذكرهم ابن الضائع في اختياراته أخذ منهم، وردّ عليهم.

فأخذ عن أبي عمرو^(٧) والخليل^(٨) والأخفش^(٩) والمازني^(١٠) والمبرد^(١١)، وقد كنت ذكرت آنفاً مخالفته لهم.

ب- أن ابن الضائع لم يتجنّ على سماع أحدٍ من البصريين، كما تجنّى على سماع الكوفيين، إذا خالف سيبويه، فلم يُطلق على مسموعات أفرادهم أنها شاذة، أو قليلة، وإّما حاول أن يدفع الاختلاف في السماع البصري بطرق مختلفة هي:

(١) انظر: ٥٠٩ والمسألة (٨٦) و٥٦٧ والمسألة (٩٦) و٦٠٢-٦٠٤ والمسألة (١٠٥) و٦١٥ والمسألة (١٠٨).

(٢) انظر: ٥٨٧ والمسألة (١٠١) و٦٢٢ والمسألة (١٠٩) و٦٥٠ والمسألة (١١٤).

(٣) انظر: ٥٠٠ والمسألة (٨٣) و٥٦١ والمسألة (٩٥) و٦٠٠ والمسألة (١٠٤).

(٤) انظر: ٦١٥ والمسألة (١٠٨) و٦٣٣ والمسألة (١١١).

(٥) انظر: ٣٢٠ والمسألة (٤٩) و٣٥٠-٣٥١ والمسألة (٥٥) و٤١٥-٤١٦ والمسألة (٦٨) و٤٢٣ والمسألة (٦٩) و٥٠٢ والمسألة (٨٤) و٥٥٨ والمسألة (٩٤).

(٦) انظر: ٣٥٠-٣٥١ والمسألة (٥٥) و٤١٥-٤١٦ والمسألة (٦٨) و٤٢٣ والمسألة (٦٩) و٤٣٠ والمسألة (٧٠) و٤٩٤-٤٩٥ والمسألة (٨٢) و٥١٩ والمسألة (٨٧) و٥٣٣ والمسألة (٨٩) و٥٤٦ والمسألة (٩٢) و٥٧٧ والمسألة (٩٩) و٦٠٨ والمسألة (١٠٦).

(٧) انظر: ٦١٥ والمسألة (١٠٨).

(٨) انظر: ٥٣٣ والمسألة (٨٩) و٦٧٠-٦٧١ والمسألة (١٠٩) و٦٧٤-٦٧٥ والمسألة (١١٩).

(٩) انظر: ٥٨٧ والمسألة (١٠١).

(١٠) انظر: ٥٦٢ والمسألة (٩٥).

(١١) انظر: ٣٢٠ والمسألة (٤٩) و٥٥٨ والمسألة (٩٤).

الأولى: دعوى أن هذا البصري لم يرو ذلك، وإن كان أحد النحويين قد ذكر أنه رواه، فإنما يقصد معنى آخر غير الرواية المتعارف عليها.

اجترأ ابن الضائع على هذا التأويل القصيِّ — في ظني — أثناء حديثه عن المنادى المبني، إذا نُون للضرورة، كما في قول الشاعر^(١):

سَلَامُ اللَّهِ — يا — مَطْرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ — يا مَطْرٌ — السَّلَامُ
فقد اختار فيه أبو عمرو النصب، وقال الزجاجي عن البيت: "وأبو عمرو يرويه بالنصب".

لكن ابن الضائع لم يرتض ذلك؛ لأن فيه مخالفة أبي عمرو لسيبويه، فلجأ إلى تأويل قول الزجاجي "يرويه" بأن المراد "يختار"^(٢).

وهذا في ظني جرأة، دفع إليها الولاء المستغرق لسيبويه، ولو كان ولاء ابن الضائع للنحو نفسه، ما اندفع إلى ركوب ظهر التأويل.

الثانية: أن ابن الضائع يقبل اختلاف روايات البصريين، فيقرها جميعاً؛ لكنه لا يقبل مخالفة رواية الكوفيين لهم، مع أن المتبادر إلى الذهن، والسابق إليه أن يكون الكوفيون أولى بقبول روايتهم من البصريين المختلفين؛ لأن فيه توحيد جبهة المنتمين إلى مدرسة واحدة.

ثم أليس من العدل إذا كان خلاف البصريين بعضهم لبعض مقبولاً، أن يكون خلاف الكوفيين مقبولاً، إن لم يكن أولى بالقبول؟.

لقد مارس ابن الضائع هذا النهج في اختياراته، فمن ذلك أنه قبل رواية المبرد في قول الشاعر^(٣):

(١) سبق تخريجه في: ٥٠٩ والمسألة (٨٦).

(٢) انظر: ٥٠٩ والمسألة (٨٦).

(٣) سبق تخريجه: ٥٤٦ والمسألة (٩٢).

أَصْبَحَ حَبْلٌ وَصَلِكُمْ رَمَاماً، وَمَا عَهْدُ كَعْهَدِكَ يَا أُمَامَا

مع أنها تصطدم برواية إمامه المفضل سيبويه، وهي:

رَمَاماً، وَأَضَحْتَ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

بل إن ابن الضائع اكتفي بقوله: " وهذه الرواية لا تقدر في رواية سيبويه^(١) ".

ومثل هذا ما صنعه مع البيت الذي أورده المبرد دليلاً على أن " ابن أوبر " نكرة، وهو قول الشاعر^(٢):

وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمَوْاً وَعَسَاقِلَا وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ

يقول ابن الضائع متحدثاً عن هذا البيت الذي جاء مخالفاً لحكاية سيبويه: " فالجمع بينهما، أن الألف واللام قد تزداد في الشعر^(٣) ".

إن هذا الموقف الوداع من سماع المبرد البصري، الذي جاء مخالفاً لرواية سيبويه، لم يفز الكوفيون منه بشيء.

الأخيرة: تغاضي ابن الضائع عن النهج الذي يسلكه مع سيبويه، عندما تكون آراء الأخير مجردة من الدليل، فإذا كان تمثيل سيبويه يدل على السماع عن العرب، كما في إعمال المصدر المنون في فاعل ظاهر^(٤)، فإن إجازة الأخفش الجر بـ "عدا"^(٥)، وإجازة الماضي نصب تابع "أي"^(٦) تدلّان — لو أخذهما ابن الضائع، كما أخذ تمثيل سيبويه — على السماع، الذي به أجاز كلاهما ذلك.

(١) انظر: ٥٤٦ المسألة (٩٢).

(٢) سبق تخريجه: ٨٦ المسألة (١٠).

(٣) ٨٦ المسألة (١٠).

(٤) انظر: ٣٨٧ المسألة (٦١).

(٥) انظر: ٣٠١ المسألة (٤٤).

(٦) انظر: ٥٠٢ المسألة (٨٤).

لكن ابن الضائع يتغاضى عن فهمه هذا، أو يتناساه؛ لأنه سيواجه مأزقاً في التعامل مع سماع أحد البصريين؛ لأنه مخالف لما يراه صواباً، فكان الخلاص موشوجاً بالتغافل عن هذا المسلك، الذي سنّه ابن الضائع في التعامل مع سيبويه.

٢ - موقفه من الكوفيين:

لقد كان الكوفيون في خطاب ابن الضائع على هامش الدرس النحوي، سواءً كانوا انتماءً مدرسياً، أم أفراداً، وسيوضح هذا — إن شاء الله — في تناول موقفه منهم، على التصنيف الذي سبق طرحه في الحديث عن موقفه من البصريين.

١ - موقفه من الكوفيين مدرسة.

أراد ابن الضائع في خطابه أن يمحو أيّ تميّز للمذهب الكوفي من خارطة النحو، بل سعى لإلغائه، والمطالع لمقولات ابن الضائع في الكوفيين مدرسة، وللطريقة التي يُورد بها أقوالهم، تنفر في ذهنه تلك الصورة التي يبينها بعض النحويين عن الكوفيين، وأنهم مدرسة، لم تنشأ إلا لتحقيق مبدأ "خالف تُعرف". إنّ الواقع التدويني في اختيارات ابن الضائع يكشف للقارئ، كيف خرجت تلك المقولة؟ التي تُعتبر — في رأبي — اختصاراً ظلومٌ لجهود الكوفيين في خدمة النحو.

وليكون الأمر موصولاً بدليله، فإني أُورد — هنا — تلك الأمارات التي تدلّ على موقف ابن الضائع، وكيف وضع المذهب الكوفي في قفص التّهمة، وهي:

١ - أن ابن الضائع لم يُرجح في مسألة من المسائل التي ورد فيها البصريون والكوفيون قولهم، وإنّما كان على طول الدرب يسعى — ما استطاع — إلى إبطال مذهبهم، والفوز بنصرة البصريين^(١).

(١) انظر: ١٧٣—١٧٤ المسألة (٢١) و ٢٢٠ و المسألة (٣٠) و ٣٣٧ و المسألة (٥٣) و ٣٧٢ و المسألة (٥٩) و ٤٤٠ و المسألة (٧٢) و ٤٥١ و المسألة (٧٤) و ٥٢٦ و المسألة (٨٨) و ٥٥٤ و المسألة (٩٣)

فما السرّ في ذلك؟.

هل كان ترجيح مذهب الكوفيين في مسألة من المسائل يُعتبر دليلاً على جهل صاحبه، وعدم معرفته، فكان ابن الضائع يتجنّب ذلك، خوفاً من معرّة وخز تيار الوعي العام في مجتمعه، الذي كان لا يُقيم للكوفيين وزناً؟.

ربّما كان ذلك هو السبب الذي يُفسّر عدم إقدام ابن الضائع على ترجيح مذهب الكوفيين صراحةً؛ لأنّ في ذلك امتهاناً لأئمة البصريين، الذين غطّت شهرتهم عقول النحاة في عصر ابن الضائع، فمنعتها من إِبصار هَنَاتِهِمْ.

ربّما كان ذلك، وربّما كان سببه اقتناع ابن الضائع بصواب البصريين، وزلل الكوفيين.

٢- أن ابن الضائع لا يقيم لسماع الكوفيين قيمةً، ويدأب جهده، أن يتزعّز عنه حقّه في بناء القاعدة، فمرّة سماعهم وارد في الشعر وحده، ولا حجة فيه، وأخرى سماعهم لم يروه البصريون، وأخيراً سماعهم مروى عن غير الفُصحاء، كل هذه وسائل استنجد بها ابن الضائع في إسكات الصوت الكوفي، وكأنّ البصريين قد أحاطوا بكل شيء علماً.

ولتكون الصورة أكثر وضوحاً، وأعمق دلالةً، أثبت أدلتها من كلام ابن الضائع نفسه، حتّى لا يكون ذلك مني تخرّصاً، وأحاديثاً مُلفقةً.

إنّ ابن الضائع أثناء حديثه عن دخول "يا" على "اللهم" تصدّى للشاهد الشعري، الذي احتج به الكوفيون، وأخرجه من دائرة المحتج به، عندما قرر أنّ الشعر وحده لا تُبنى عليه القاعدة؛ لأنه محض ضرورة^(١).

و٦٢٧ والمساءلة (١١٠) و٦٣٣ والمساءلة (١١١) و٦٥٦-٦٥٧ والمساءلة (١١٥) و٦٧١ والمساءلة (١١٨).

(١) انظر: ٥٢٦ المسألة (٨٨).

وهو موقف سليم، لو أن ابن الضائع أجرى تطبيقه على جميع النحويين؛ لكن أن يأتي، ويبنى على الشعر وحده قاعدة؛ لأن سيبويه أو أحد البصريين هو القائل بهذه القاعدة، فهذا تجاوز لمبدأ العدل بين النحويين في التعامل معهم، ألم تره بنى جواز نصب "فَعِل" للمفعول على الشعر وحده، وبنى جواز نصب "فَعِيل" للمفعول على الشعر وحده — أيضا —، وأجاز عمل "حدّث" في ثلاثة مفعولات على الشعر فردا، وجوّز تعدي "تفاعل" على الشعر منفردا^(١)؟.

بل تجاوز ذلك إلى إقرار القاعدة، بناءً على احتمال دلّ عليه ظاهر كلام سيبويه، كان ذلك من ابن الضائع عندما أجاز — بقلّة — عمل المصدر المنوّن في فاعله الظاهر^(٢).

وهناك — في ظني — جامع بين موقفيه المختلفين، وهو الاحتيال، فهو مرّة يحتال لزعزعة الثقة بالسماع الكوفي، وتارة يحتال لبناء القاعدة على كلام سيبويه بأدنى مناسبة.

والأدهى من هذا والأعجب أن تراه يعتصم بالسماع الكوفي، إذا كان فيه نصرّة لمذهب أحد البصريين، ركب ذلك انتصارا لمذهب المبرد في "سراويل" عندما جعله جمعا، ومفرده "سراولة".

لقد اتخذ ابن الضائع من حكاية الفراء "سُرِّيَّلات" دليلا للمبرد في مذهبه، والغريب في هذا أن يكون ابن الضائع مخالفا للمبرد في مذهبه، ومع ذلك يحتج له بسماع الكوفيين^(٣)، أين ذهبت تلك الأحكام الصارمة على سماع الكوفيين؟.

(١) انظر: ٤١٥—٤١٦ المسألة (٦٨) و٤٢٣ والمسألة (٦٩) و١٩٦ والمسألة (٢٥) و٢١٥ المسألة (٢٩).

(٢) انظر: ٣٨٧ و٣٨٩ المسألة (٦١).

(٣) انظر: ٥٧٧ المسألة (٩٩).

لقد اختلفت عندما كانت تخدم أحد أئمة البصريين، وتدافع عنه!^(١)
وبالغ ابن الضائع كرامة أخرى في إقصاء المذهب الكوفي، حينما جعل معيار قبول سماعه، ألا يكون مخالفاً لسماع البصريين، معبراً عن ذلك في عبارته الشهيرة المزعجة "وإن صحّ فهو شاذ، وأنه لم يروه البصريون دليل على قلته وشذوذه"^(١).
إن ابن الضائع عندما يشرط لقبول سماع الكوفيين أن يكون من رواية البصريين يقع في غيابة المحال؛ لأن مخالفة سماع الكوفيين للبصريين هو سبب وجودهم، وعلة ظهور مذهبهم، وقيامهم لردمّ النقص في المذهب البصري، ولو كان السماع متّحداً، والمنقول متجانساً، لم يكن هناك مسوغ لظهور المذهب الكوفي.

إنّ هذا النصّ يخفي وراءه سعي ابن الضائع لتأسيس هيمنة البصريين على السماع أجمع، وهو مسلك خطير، مؤاده نزع الثقة من الكوفيين، وتصوير البصريين على علم بما رواه الكوفيون، وأنهم إنما تركوه لشذوذه أو قلته.
ومن الطريف أن يشكك ابن الضائع في السماع الكوفي، إذا لم يروه البصريون، ثمّ تزل به قدمه — كما تقدم قبل قليل — في قبول سماع الفراء "سُرِّيَّلات"؛ لأن فيه نصرةً لمذهب المبرد.

ومرة أخرى وبطريقة جديدة، يحاول ابن الضائع أن يطعن في السماع الكوفي، متهماً إياه بالخروج عن غير الفُصحاء، صحيح أن ابن الضائع لم يصرّح بهذا؛ لكن في قوله: "والمروي عن الفُصحاء: هو أشدّ سواداً من حنك الغراب"^(٢) إشارة

(١) انظر: ٧٣٣.

(٢) انظر: ٤٤٠ المسألة (٧٢).

خفيّة إلى أن ما رواه الكوفيون، وهو قول العرب: أسود من حلك الغراب^(١).
إنّما أخذوه عن عربٍ غير فصحاء.

والذي يدعم سلامة هذا الفهم، ويُسوِّغ قبوله قول ابن الضائع — الذي سبق ذكره —: "وإن صحّ فهو شاذ، وأنه لم يروه البصريون دليل على قلته وشذوذه".
فاتّهام الكوفيين بالرواية عن غير الفُصحاء يتولّد تلقائياً من الحكم على سماعهم بالشذوذ؛ لأن من غير المعقول أن يروي الكوفيون عن الفصحاء، ثمّ يكون كل سماعهم الذي خالفوا فيه البصريين شاذاً، فعبارة ابن الضائع تُمارس أمرين في آنٍ واحد:

الأول: محاولة إصاق قهمة الرواية عن غير الفصحاء بالكوفيين.

الأخيرة: استبعاد أن تكون مخالفة البصريين واردة عن الفُصحاء، وهذا فيه ما فيه من تضخيم علم البصريين، وأنّهم لم يتركوا شيئاً عند الفُصحاء إلا نقلوه.
٣- لم يظهر الكوفيون على السّاحة التّحوية في اختيارات ابن الضائع إلا مقرونين بالبصريين، فهل أراد ابن الضائع أن يظهِر الكوفيون بمظهر المنازع للبصريين؟.

لقد كان ذلك نتيجةً من نتائج الأسلوب الذي ساق به آراءهم، فسواء قصده أم لم يقصده، فهو نتيجة عمله.

لقد كانت حصيلة أسلوب العرض لآراء الكوفيين أن أصبحوا لا يُعرف من آرائهم إلا مواطن الخلاف مع البصريين، فلماذا كان هذا التركيز على جوانب الخلاف، دونما جوانب الوفاق؟ لقد كان الكوفيون — في رأيي — ضحية من ضحايا سوء العرض في التّأليف التّحوي.

ب - موقفه من الكوفيين أفراداً.

(١) انظر: ٤٤٣ المسألة السابقة.

لم يكن حظُّ الكوفيين أفراداً، عند ابن الضائع، بأحسن حالاً من حظِّهم عنده مدرسةً.

لقد استطاع ابن الضائع أن يحسن توظيف منهجه — الذي اختصر فيه جهود الكوفيين مدرسةً — في التعامل مع سماع أفرادهم وآرائهم، فكانت النتيجة في النقاط التالية:

١ - لم يرجِّح ابن الضائع رأياً من آراء أئمة الكوفيين قطّ، في مقابل أحد من البصريين، وإنّما رجّح مذهب الفراء، لما كان في مقابل الكسائي في مسألة الحمل اللفظ أو المعنى^(١) وكذلك رجّحه، لما كان في مقابل ابن خروف في مسألة حذف نون التثنية من غير إضافة^(٢).

إنّ لهذا — في رأبي — إحياءً بأنّ ابن الضائع لم يكن ليرجح مذهب كوفي — مهما كان — على مذهب بصري، وكيف يُقدم على مثل هذا، وقد اعتبر سماع الكوفيين — إذا خالف البصريين — شاذاً أو قليلاً.

كأنني بابن الضائع يسعى لتطبيق هذا؛ لكن بصورة مختلفة، هي أنّ ما لم يره البصريون، فلا قبول له، ولا عبرة.

والغريب في مسألة الحمل على اللفظ أو المعنى أنّ ابن الضائع قد أقرّ بغفلة البصريين عن ظاهرة من ظواهر اللغة، عندما قال: "واعلم أنّ للكوفيين في الحمل على اللفظ والمعنى تفصيلاً، فمنه...". ثم رجّح فيه مذهب الفراء — كما تقدم —.

(١) انظر: ٦٩ — ٧٠ المسألة (٨).

(٢) انظر: ٢٧ المسألة (٢).

ولعل ذلك من غفلاته؛ لأنه لو طبّق عليه منهجه " وإن صحّ فهو شاذ، وأنه لم يروه البصريون دليل قلته وشذوذه^(١) لرفضه، واعتبره غير معتدّ به؛ لأن البصريين لم يروه.

٢- المطالع لاختيارات ابن الضائع تتكشف له كثرة أئمة البصريين، وقلة أئمة الكوفيين، وربّما كان ذلك في التأليف النحوي كله، فما العلة في ذلك؟. إن ابن الضائع لم يذكر من أئمة الكوفيين إلا الكسائي والفراء وثعلباً^(٢)، فهل كان المذهب عقيماً، فلم يجد إلا هذه الثلة اليسيرة؟.

إن الاكتفاء بذكر هؤلاء — في نظري — محاولة لإخراج المذهب الكوفي، على أنه مبتور النسل، مقطوعُ العقب، ومثل هذا العرض للمذهب الكوفي تأكيد على فكرة أن نشأته لم تكن لشيء إلا لمنازعة البصريين.

إنني عندما أطلع كتب الخلاف كـ "الإنصاف" — مثلاً — أشعر أن وراء هذا الخطاب المحتدم مع الكوفيين رجالاً في بيئة أبي البركات، كانوا ينتصرون لمذهبهم. ثم أليس من الغريب أن يكون الصراع بين بلديتين، ثم ينتهي من أجيال إحدى البلديتين، ويظل أنصار الأخرى والمنتصرون إليها فرادى في صياغة النحو العربي؟.

ويُضاف إلى ما سلف تساؤلٌ — في نظري — قمين بالإشارة إليه، ألا وهو أن يكون الخلاف بين البصريين والكوفيين أشهر قضية في النحو، ثم لا يجد الباحث مؤلفات لهذا المذهب، الذي كان في أحد الأيام في نزاع مع البصريين، وغاية ما يجده الناظر في التراث النحوي كتاباً كـ "معاني القرآن" للفراء، ليس مخصصاً للنحو نفسه!.

(١) انظر: ٤٥٥/٢.

(٢) انظر للمثال: ٦٩ — ٧٠ المسألة (٨) و ٢٦٣ والمسألة (٣٧) و ٢٨٤ والمسألة (٣٩) و ٢٨٦ المسألة

(٤٠) و ٥٤٤ المسألة (٩٣).

إنّ هذه الظاهرة — في ظني — ترفضها طبيعة الصراع، يدل على ذلك أن تجد الفرق التي نشأت في الإسلام تنامت عبر التاريخ، وظهرت مؤلفات كل طائفة منها، فما بالنا لا نعثر على شيء من مؤلفات الكوفيين؟.

إنّ التساؤل — هنا — ليس الغرض منه أن أقدم إجابة له، وإنّما قصدي إثارة السؤال وحده؛ دفعا للهمم، وتحفيزا لمواولة الحقيقة في نفوس الباحثين أمثالي؛ لأن الأمر يحتاج إلى وقت، ليس باليسير؛ ليخرج الباحث منه ببعض الظنون، التي ربّما أصبحت في يوم قادم حقيقة، تختلج في أذهان الناس.

٣- يجتريء ابن الضائع على رأي أحد أئمة الكوفيين، ويحاول إخراجه بصورة المجتريء على اللغة الذي لا يألو فيها إلّا ولا ذمّة، كان ذلك منه عند حديثه عن الخلاف في قياس أسماء الأفعال من الظروف والمجرورات، إذ قال عن مذهب الكسائي في جواز قياسه من الظروف والمجرورات: "ظاهرٌ أنّ هذا منه وضعٌ لغة، وليس للقياس فيه مجال^(١)".

والعجب أن يقول هذا ابن الضائع، في حين أنك تجد ابن خروف يقول عن قول الكسائي: "لأنهم رووا منها كثيرا، لم يروه البصريون^(٢)".

أليس من غير الأمانة العلمية أن يكون الكوفيون قد رووا منه كثيرا، ثم يصف ابن الضائع ذلك من الكسائي على أنه اختراع لغة؟ وهل بعد هذه التهمة للكسائي من تهمّة؟.

إنّ ابن الضائع لم يقل مثل هذه العبارة في أحد أئمة البصريين، الذين خالفهم في الرأي، فما السبب الذي يجعله يقول مثل هذا في إمام ثقة من إئمة القراءات السبع.

(١) ٥٥٤ المسألة (٩٣).

(٢) ٥٥٧ المسألة السابقة.

٣ - موقفه من غيرهم.

لقد كان موقف ابن الضائع من النحويين غير البصريين والكوفيين في اختياراته يتنقل بين موقف مُهادِنٍ للنحوي، فلا يَقْرُنُ رأيه بعبارةٍ، فيها استيحاشٌ منه، ونفورٌ من قوله، وموقفٍ منافعٍ عن النحوي، ومدافعٍ عنه، ولو كان قوله يصطدم بقانون، أيده ابن الضائع في مكان ما من اختياراته.

بجانب هذه الصورة تكتشف مظهراً آخر لابن الضائع، كان فيه شديد الوطأة، عنيف العبارة، أو واقفاً في طريق قانون، كان قد نصره، وآزره.

إنَّ ابن الضائع لم يكن في موقفه من النحويين غير البصريين والكوفيين عادلاً كلَّ العدل، وإنما انجرَّ على موقفه ما كان يعامل به البصريين والكوفيين، من اختلاف في المعايير المستخدمة في مواجهة آراء النحويين.

ولتصوير هذا الاختلاف في الموقف أحببت أن أجعل الموضوع مصنفاً إلى مظهرين:

المظهر الأول: يتناول النقاط، التي كان فيها ابن الضائع — في رأبي —

معتدل النهج، وهي المظاهر التالية:

١- البعد عن العبارات التي تحمل عدم ارتياح ابن الضائع من غالب النحويين، بل كان في معظم مواجهاته مع النحويين ينأى عن العبارات، التي تجنَّ استخفافاً بالرأي أو الدليل^(١).

وإذا قارنت هذا الموقف من النحويين المتأخرين بموقفه من الكوفيين بان لك التسامح، الذي بخل به ابن الضائع على أئمة الكوفيين، الذين كانوا أحقَّ به — في

(١) انظر على سبيل المثال، وليس الحصر: ٢٥٤ المسألة (٣٤) و٣٤٦ المسألة (٥٤) و٥٣٧ المسألة (٩٠) و٣٣٧ المسألة (٥٣) و٣٠٨ المسألة (٤٦) و٥٩٤ المسألة (١٠٣) و٢٩١ المسألة (٤١) و٢١٥ المسألة (٢٩) و٢٢٤ (٣٣) و٥٩٤ المسألة (١٠٣) و٣٢٥ المسألة (٥٠).

نظري — من هؤلاء المتأخرين، ليس ذلك لقمامة في هؤلاء الأئمة المتأخرين،
وإنما لإمامة هؤلاء المتقدمين، من أئمة الكوفية.

لعلّ ما يفسر هذا الاختلاف بين موقف ابن الضائع من المخالفين له من
التأخرين، وموقفه من الكوفيين أنّه وجد في سلفه الماضين مَنْ يُغَيِّرُ على الكوفيين
وسماعهم، ويُلصق بهم المعايب، ويُسلط الضوء على التدوُّب والشروخ في كيان
المذهب الكوفي، فكان من الطّبعي أن ينساق ابن الضائع وراء هذه الظاهرة التي
كانت — في ظني — حاضرة في أذهان جمع غفير من النحويين، ممّا دفع ابن
الضائع إلى التصديق بها، والعمل على ترويجها في خطابه النحوي.

إنّ من السهل أن يسلك المرء درباً، وطّأه السابقون له، وليس من السهل أن
ينهج طريقاً بكرة، يتدعها، ويتبدأ السير فيها، ولهذا العلة وغيرها كان الابتكار
والابتداع في كل مجال معرفي، يُعتبر استثناء في حياة الأفراد، والخضوع للتقليد
غالب على كل امرئ، مهما علت مقدرته، واحتدّت ذهنيته.

ب- أن مجموعة من أئمة النحو المتأخرين الذين ورد ذكرهم في خطاب ابن
الضائع، لم يظهر منه ميلٌ إليهم، يدفعه إلى الذبّ عنهم دائماً، بل وافقهم في
موطن، وخالفهم في آخر.

كان هذا شأن ابن الضائع مع الزجاجي والسيرافي والفارسي وابن خروف^(١).

ج- أن ابن الضائع ذكر شيخه الشلوين في خمسة مواضع، لم يأخذ في أيّ
منها بمذهبه^(٢).

(١) موافقة ابن الضائع لهم سبقت في مصادره من العلماء انظر: ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢١ و ٧٢٣.
ومواطن المخالفة للزجاجي انظر: ٢١٥ المسألة (٢٩) و ٣٩٦ المسألة (٦٣) والسيرافي انظر: ٣٢٥
المسألة (٥٠) و ٣٢٩ المسألة (٥١) و ٦٠٨ المسألة (١٠٦) والفارسي انظر: ٢٥٤ المسألة (٣٤) و ٣٤٦
المسألة (٥٤) وابن خروف انظر: ٢٨ المسألة (٢) و ٢٩١ المسألة (٤١) و ٢٩٥ المسألة (٤٢).
(٢) انظر: ٢٠١ المسألة (٢٦) و ٢١١ المسألة (٢٨) و ٣٢٥ المسألة (٥٠) و ٦٨٣ المسألة (١٢٥).

وإنما استند إلى حجته في إحداهما عند الاعتراض على ابن ملكون في مذهبه أن "مذ" ليست بمحذوفة من "منذ" وإن كان هذا يبدو أخذاً بمذهبه، فالسؤال الذي يحسن طرحه، لماذا لم يصرّح ابن الضائع بأن مذهب الشلوين أن "مذ" محذوفة من "منذ"؟^(١).

صحيحٌ أن دلالة تعقب التلميذ لشيخه، وردّه عليه، تحمل — ربما — أكثر من دلالة؛ لكن تظل دلالاته على عدالة النحوي واردة؛ لأنّ الغالب أن يُداري التلميذ شيخه، فيذكره إذا كان موافقاً له في الرأي، ويتناساه إذا كان مخالفاً له في المذهب.

وربّما قصد ابن الضائع من وراء ذلك أن يقول: إنني أتخذ العدل شعاري في موقفني من النحويين، ألا تراني رددت على شيخني.

د- أن يجعل ابن الضائع نحويّاً متأخراً نداءً لسيبويه في الاستنباط من كلام العرب، فلا يرى بينهما فرقاً؛ لأنّ لكليهما حقّ النظر في كلام العرب، وليس النظر في كلامها مقصوراً على سيبويه وحده.

كان ما تقدم في حديث ابن الضائع عن "سوى"، عندما دافع عن الفارسي في مذهبه أن "سوى" ظرف غير متمكن أمام ابن عصفور، الذي اختار أنّها ظرف متمكن، ولنفاضة كلام ابن الضائع أُورده بفصّه — هنا —: "قلت: وليت شعري ما الفرق بين النصّ سيبويه على أنّ المقصورة غير متمكنة، والنصّ من أبي علي على ذلك؟".

فإن كان النصّ من سيبويه محمولاً على أنّه عن العرب، فكذلك يكون عن أبي علي، فإن قال: سيبويه باشر العرب، فيحمل كلامه على النقل، وليس كذلك أبو علي.

(١) انظر: ٣٦٨ المسألة (٥٨).

قلت: هما متساويان في النفي، فإنَّ سيبويه إذا نفى تمكن "سواء" الممدودة، فيحمله على الاستقراء، أي: لم يسمعها عن العرب إلا كذا ظرفاً.
وأي فرق بين سيبويه وأبي علي في ذلك؟ فكلام العرب مروى منقول، يمكن لكل متأخر أن يتبعه، ويستقرئه.
وأيضاً فكلام أبي علي إذا أطلقه كذلك، فقال: ليس بمتمكن، إنما يُحمل على أنه قد ثبت عنده — ولا بد — من استقراء كلام العرب، أو من النقل عن الأئمة^(١).

تجاوز ابن الضائع — في رأبي — المنتظر منه في مثل هذا الموقف، وخطا خطوة، فيها شيء كبير من المغامرة، عندما سوّى بين الفارسي وسيبويه.
إنني أبارك هذه الجرأة، وأراها أحد دعائم الابتكار، واستقلال الشخصية؛ لكن المشكلة أن الفرحة بهذه الخطوة لا تدوم؛ لأن المعتاد والنهج السائد في فكر ابن الضائع يرفضها، وبيان ذلك من وجهين:

١- أن ابن الضائع بناها على خلاف ما كان ينتهجه، ألا تراه قد ردّ على ابن عصفور دليلاً، كان يستنجد به في الملمات، وهو أن سيبويه ذكر عدم تمكن "سواء"، ولم يذكر "سوى" بشيء من ذلك، فكان معنى ذلك أنها متمكنة^(٢).

لقد مارس هذا الاستدلال ابن الضائع، فكان أن استدل به في التأكيد على أن حذف نون المثني دون إضافة ضرورة قليلة؛ إذ استند في مذهبه إلى أن سيبويه لم يذكره من الضرورات، فدلّ على أنه من الضرائر القليلة^(٣).

(١) دراسة المسائل: ٢٤٤.

(٢) انظر: ٢٤٤.

(٣) انظر: ٢٨ المسألة (٢).

واعتمد عليه في ترجيح مذهبه أن ذكر فاعل المصدر المتوّن يجوز قليلاً؛ لأنّ سبويه مثل به عاملاً في فاعله، فجعل ذلك دليلاً على سماعه^(١).

لعل ابن عصفور عندما يعتبر ترك سبويه للحكم على "سوى" مؤشراً على كونها تختلف عن "سواء" لا يخرج عن منطق ابن الضائع في ذلك؛ لكن السبب وراء اندفاع ابن الضائع إلى تقرير هذا المبدأ المتعارض مع بعض طرق تفكيره يعود — في ظني — إلى محبته لتعقب ابن عصفور، ولعل ذلك يتضح أكثر في المظهر الثاني — إن شاء الله —.

٢- أن ابن الضائع دافع عن رأي الفارسي بهذه النظرة الرائعة؛ لكنه أهمل تطبيقها على رأي الكوفيين في اقتياس أسماء الأفعال من المجرورات والظروف، مع أنّهم أحق بها؛ لأنهم رووا منه كثيراً، لم يروه البصريون — كما قال ابن خروف^(٢) —.

إنّ موقف ابن الضائع من الفارسي كان إحدى إضاءاته الفكرية في سماء النحو الراكدة؛ لكنّها انطمرت في ضفاف فكره، عندما لم يسعَ إلى تعميم تطبيقها، واتخاذها أداة من أدوات المنهجية، بل قصر دورها في تأدية الدفاع عن الفارسي أمام ابن عصفور.

المظهر الأخير: تجري فيه الإشارة إلى المواقف، التي بدا فيها ابن الضائع حائداً عن التوسط في نهجه، الذي يُعامل به النحويين في العادة، وكانت النقاط التي استطعت أن أخرج بها من قراءته مقصورة على التالي:

١- كان ابن الضائع قد قرّر — فيما قرّره — عدم الاعتماد على الشعر وحده في صياغة القوانين النحوية، واتخذ هذا المبدأ وسيلة له، في ردّ واعتراض المذهب

(١) انظر: ٣٨٧ المسألة (٦١).

(٢) انظر: ٥٥٤ و٥٥٦ المسألة (٩٣).

الكوفي^(١) لكنه أخلّ بهذا المبدأ، عندما بنى تعدي "حدّث" على الشعر وحده، فأيد السيرافي في تعديه إلى ثلاثة مفعولات^(٢).

إنّ ابن الضائع عندما يؤيّد ما أجازاه السيرافي من تعدي "حدّث" إلى ثلاثة مفعولات، وليس في أرصدة شواهد إلا شاهد شعري، يكون قد اقترف مرافعةً ضد مبدأ سنّه، واتكأ عليه — وهو عدم بناء القاعدة على الشعر وحده — إلا أنّ يكون المبدأ الذي سنّه اقتضته ضرورة الرد على الكوفيين، ولم يكن للحقيقة فيه نصيب، وتلك المصيبة أشد، والمشكلة أعوص.

ب- تقدم في المظهر الأول محاولةً لتفسير موقف ابن الضائع من شيخه الشلوبين، وحمل ذلك منه على التوسط والعدالة في معاملة النحويين.

وفي هذه الكرة أشير إلى جانبٍ آخر، يُمكن أن يكون فيه تفسير لموقف ابن الضائع من شيخه، ألا وهو أنّ ابن الضائع يحاول تأكيد نفسه في ميدان النحو، والإشارة إلى بلوغه مرتبة، تجعله ندّاً لشيخه الشلوبين.

وعموماً فالباحث في مثل هذه المواضع يتكوى كثيراً على الظنون؛ لأنه لا يمتلك أدلةً ناطقةً، وإنّما يمتلك مواقف وأقوالاً، ربّما تحتمل الشيء وضده، وهو مع هذا مسؤول أمام الحقيقة أن يستنطق النصوص والمواقف، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فلا يدعو احتمالاً، تجود به إلا جلّاه وأظهره.

ج- هناك نحوي، لم يكن ابن الضائع معه — فيما يبدو لي — على وفاق، لقد كان يتربّص به الزلّات، بل ربّما اندفع إلى ارتكاب مطيئة الاضطراب المنهجي؛ ليرد عليه، إنّه ابن عصفور أحد معاصريه، وإيضاح هذا أسوق النقاط التالية:

(١) انظر: ٧٥٤.

(٢) انظر: ٧١٤.

١ - أنّ ابن الضائع يردّ عليه أموراً، كان يتخذها في الاستدلال، وشاهد ذلك أمران:

الأول: أنّه ردّ عليه استدلاله على تمكن "سوى" بعدم ذكر سيوييه لها، وهو نهج مارسه ابن الضائع في الاحتجاج^(١).

الأخير: أنّ ابن الضائع في حديثه عن ناصب المستثنى ردّ على المبرد والزجاج ذهابهما إلى أن ناصبه "إلا" لأنها بمعنى "أستثنى" بأن إعمال معاني الحروف لا يجوز باطراد^(٢).

لكن عندما احتج ابن عصفور بهذا القانون في الردّ على ابن جني في مذهبه أنّ "لام" المستغاث تتعلّق بما في "يا" من معنى الفعل، لم يقبله ابن الضائع، وحاول الدفاع عن رأي ابن جني^(٣).

فكيف يستمسك ابن الضائع بهذا المبدأ في مكان، ويدفع في نحره في مكان آخر؟

إني لا أجد تفسيراً لهذا إلا أن يكون ابن الضائع متحاملاً على ابن عصفور، ولا أظنه يتنازل عن أسلوب، اتخذه في الاستدلال إلا لأنه وجد فيه غنيمة أكبر، وهي الرد على ابن عصفور.

٢ - يزيد هذا وضوحاً أنّ رسالة ماجستير كتبت حول اعتراضات ابن الضائع لابن عصفور، مؤلفها جمعان بن بنيوس السيلي^(٤).

(١) انظر: ٨٤٩.

(٢) انظر: ٢٨٣ المسألة (٣٩).

(٣) انظر: ٥٣٧ المسألة (٩٠).

(٤) هذه الرسالة في كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، وقد نُوقشت عام ألف وأربعمائة وخمسة عشر، وهي — إلى زمن كتابتي — ما زالت مخطوطة.

ب - اتجاهه النحوي.

هل القصد من دراسة اتجاه النحوي تصنيفه في الأفق البصري أو الكوفي، أو هناك أهداف، هي أعلى وأهم؟
الذي أميل إليه أن ليس الغرض تصنيف النحوي، من وراء استكشاف انتمائه، وإنما هناك غرضٌ أجلّ من ذلك، وهدفٌ أسمى.
إنّ الوصول إلى انتماء النحوي، ليس مراماً صعباً، ومنالاً عسيراً، فقليل من النظر كفيلاً بمعرفته، وكافٍ في إدراكه.
لكن المطلب الأهمّ، والهدف المأموم — في نظري — يقف في منطقة وراء معرفة انتمائه.

إنّ الجدير بالمعرفة من وراء الخلوص إلى انتماء النحوي، أن أجيب على مجموعة من الأسئلة، تبتدأ بكيف تعامل النحوي مع العلم في ضوء نزعته وميله، وهل غطّت النزعة حركته البحثية، فأضحى لا يرى إلا ما تميل إليه جماعته، ولا يبصر إلا ما يميله عليه انتماءه؟

ثم ما موقفه من التيارات التي على خلافٍ مع تياره؟ هل كان في تعامله مطبوعاً بالانتصار لفتته، يسعى جهده لنصرة جماعته، ويبدل قصارى ذهنه لتضعيف رأي من خالفهم؟

إنّ معرفة انتماء النحوي — في ظني — ما هي إلا وسيلة إلى مقصد أهمّ، وغرض أعزّ، ألا وهو التأكد من قدرة النحوي على موالاته الحقيقة، والبعد عن التعصب لانتمائه.

إنّ الولاء — لا بدّ — أن يكون للحقيقة، لا للمذهب، فإن كانت النتيجة خلاف ذلك، فلا ريب أن انتماء النحوي أصبح وبالاً عليه، وتلك كانت حال ابن الضائع، وهذا ما تبين لي من خلال دراسة اختياراته.

لقد ظهر لي أنه أحد النحويين الذين اكتسحهم المدّ البصري، فضيّعوا من الحقيقة، ما أمّلتوا العثور عليه، وما كان ذلك ليكون، لولا غلبة ولائه للمذهب، على ولائه للحقيقة.

إنّ البتّ في اتجاه ابن الضائع يرتبط بما سبق الحديث عنه، من مواقفه من النحويين، ويعتبر نتيجة له، والذي يمليه — في رأبي — ما تقدّم أنّ ابن الضائع كان مزدوج الانتماء، وصورة هذا الإزدواج تأتي على ضربين:
الأول: انتماءه لسيبويه، واتضح ذلك — كما سبق — بأمر منها:

أ- أنه جعل له أشياء، لم يجعله لغيره من النحويين، كأن يبيّن قانوناً على تمثيله^(١).

ب- أنه جعله حاكماً على غيره من النحويين، كأن يرفض سماعهم؛ لأن سيبويه لم يسمعه^(٢).

ج- أنه يميزه على غيره، ويجعل له مكانة تتقدم على غيره من أئمة البصريين، كما في قوله: "ولو كان هذا كثيراً، لاشتهر، ولحفظه سيبويه، وغيره من أئمة البصريين"^(٣).

الأخير: انتماءه للبصريين، وربّما أكون مصيباً، عندما أذهب إلى أنّ ميل ابن الضائع لسيبويه اقتضى منه أن يوالي البصريين، ومعنى ذلك أنّ الولاء كان فردياً في بدئه، وانتهى بالانتماء إلى المدرسة، فسيبويه هو سبب انتماء ابن الضائع إلى البصريين، وميله لهم.

واتضح انتماءه وميله للبصريين — كما تقدم — من خلال أمور منها:

(١) انظر: ٨٣٢.

(٢) انظر: ٨٣١.

(٣) انظر: ٨٣٢ من الدراسة.

أ- جعله سلطة التعيد محصورة فيهم، عندما لم يثق بسمع غيرهم^(١).
ب- المنافة عن مروياتهم، بإبطال مفعول ما عداها من السماع^(٢).
ج- اعتبار البصريين لا يروون إلا عن العرب الفُصحاء، ومن ثمّ
فمخالفتهم لا تكون روايته إلا عن غير الفُصحاء^(٣).
وبعد هذا يبقى أن أذكر بأنّ ولاء ابن الضائع لسيبويه، ثم للبصريين، كان له
أكبر الأثر على خطابه النحوي، إذ لم يستطع التخلص من جبروت سيبويه
والمذهب البصري، بل أصبح منقاداً أولاً لسيبويه، ثم للبصريين، فلا يعدو ما قالوه
في جُلّ خطابه، بل حاول تأسيس هيمنتهم على النحو، وتسويغ هذه الهيمنة.

(١) انظر: ٨٢٦ من الدراسة.

(٢) انظر: ٨٢٧ من الدراسة.

(٣) انظر: ٨٢٨ من الدراسة.

الفصل الرابع

موقفه من النحويين، واتجاهه النحوي:

١- موقفه من النحويين:

١ - موقفه من البصريين.

٢ - موقفه من الكوفيين.

٣ - موقفه من غيرهم.

ب - اتجاهه النحوي.

١ - موقفه من النحويين.

ربّما يرد في فكر مُطالع هذا الفصل السبب الذي يقف وراء التصنيف الثنائي للنحويين، فيتساءل كيف لم يتخذ الباحث التقسيم الثلاثي أو غيره للنحويين في دراسة هذا الفصل؟.

فأقول: إن هذا التصنيف الثنائي للنحويين أملاه الخطاب النحوي لدى ابن الضائع، ولما كانت دراستي محصورة فيه، فقد رأيت أن أجعل خطابه يصوغ جزئيات الفصول — ما أمكن — ليكون ذلك عوناً لي في استكشاف خطابه، ثم نقده.

إنّ ابن الضائع لم يُلمح في خطاب اختياراته إلى شيء من المدارس النحوية غير البصرية والكوفية، فلم يذكر — مثلاً — البغداديين أو الأندلسيين، وإن ذكرهم، فعلى أنهم أفراد، ولم يجعلهم في رباط مذهبي، يُفهم منه أنهم جماعة مستقلة. وقد آثرت ضبطاً للقول في هذا الفصل أن أقسم كل تجمع مدرسي — في حديثي عنه — إلى عنصرين، ففي الكلام عن البصريين — على سبيل المثال — أصنفهم على الهيئة التالية:

١- البصريون مدرسة.

ب- البصريون أفراداً.

والذي حفزني إلى ما ترى أنّي رأيت موقف ابن الضائع من النحويين المنتمين إلى مدرسة واحدة مختلفاً، فليس في مقدوري — إذاً — أن أعطي حكماً مجملاً عن موقفه من البصريين، وإنما أنا بحاجة مآسة إلى هذا التقسيم، إيفاءً للبحث، وبعداً عن الإجمال المُخلّ.

يُضاف إلى ما سلف أنّ النحوي ربّما يكون ولاؤه لنحويٍّ، دفعه إلى الانتماء إلى طائفته، والانحياز إلى جماعته، فهو لا يدافع عن رأي هذه الجماعة أو تلك إثارة

للحقيقة، وحباً فيها، وإتّما مُملي هذا الذود والدفاع أنّ فلاناً الذي أخذ بمجامع قلبه، كان من رجالات تلك الفئة.

ما تقدّم قادي إلى أنّ أتخذ ما يلائمه، فكان هذا التقسيم.

١ - موقفه من البصريين، وله مظهران:

الأول: موقفه من البصريين مدرسة.

لقد كان للبصريين — في رأيي — عند ابن الضائع مكانةٌ عليّة، ترجمها من خلال منهجه في التعامل مع آرائهم وأدلتهم، فكانت محصلة تعامله معهم ما يلي:

١- أنّ ابن الضائع لم يُورد البصريين في موطنٍ من اختياراته إلاّ آخذاً بمذهبهم، أو منتصراً لهم، ومنافحاً عنهم^(١).

ب- أنّه جعل سلطان التعيد لهم وحدهم، عندما لم يثق بسماع غيرهم، فردّه، وحثه في ذلك أنّ البصريين لم يرووه، ولعلي لا أجد شيئاً أبلغ من هذا في بيان ميله لهم، والالتجاء إلى كنفهم، ألاّ تراه قد قال — في حديثه عن علة صرف العدد المعدول — راداً سماع الفراء عن العرب: "لو كان كثيراً، لاشتهر، ولحفظه سيويوه، وغيره من أئمة البصريين، فما روى الفراء شاذ، لا يُعوّل عليه"^(٢).

هذا معناه أنّ كل سماع لا قوة له، ولا قيمة فيه إلاّ إذا جاء عن طريق البصريين، ولا يخفى على اللبيب أنّ مؤدى ذلك إلغاء المذهب الكوفي؛ لأنّ من البدهة أنّ البصريين لن يرووا إلاّ ما ينصر مذهبهم، ويعزز من سلطانه، وإلاّ فما دلالة أنّ سماع الكوفيين لم يرووه إلاّ الكوفيون؟.

(١) انظر: ص: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة. من الدراسة.

(٢) انظر: ص: ٥٨١ المسألة (١٠٠).

ويؤكد على هذا — أيضا — قوله: " وإن صحّ فهو شاذ، وأنه لم يروه البصريون دليل على قلته وشذوذه^(١) ".

ج- الذود والدفاع عن مروياتهم جملةً، وقد تقدم هذا آنفاً، أفلا ترى معي أنّ ابن الضائع بعبارتيه المتقدمتين بالغ في الذود عن السماع البصري، عندما جعله الحاكم على غيره من السماع؟.

ولم يكتفِ ابن الضائع بهذه الركيزة الأساسية في موقفه من السماع البصري، بل تجاوزها إلى تحصين روايتهم، ولو كانت غير شهيرة، كان ذلك منه في حديثه عن تخريج قول الشاعر^(٢):

لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا إِنِّي إِذْ أَهْلَكَ أَوْ أَطِيرَا

لقد كانت رواية النصب في "أهلك" للكوفيين، وهي حجة لهم في عدم اشتراط تصدر "إذن" في جملتها؛ لكن ابن الضائع لم يكتفِ برد الرواية بأنها ضرورة، بل لجأ إلى أسلوب آخر، وهو دعوى أنّ للبصريين رواية لهذا البيت، جاء فيها "أهلك" مرفوعاً، مع أنّي لم أجد من ذكر هذه الرواية غير ابن الضائع.

ولقد جاء تعبير ابن الضائع عن رواية البصريين مُغلّفاً بكثيرٍ من الأدب، يتعارض مع نصيه السابقين، فهو يقول عنها: " ولا تُرد روايتهم^(٣) ".

وهذا الموقف من رواية البصريين يدلّ على ضعف هذه الرواية؛ لأنها لو كانت صحيحة ثابتة لدى ابن الضائع، لدفعت إلى التشكيك في رواية الكوفيين، واعتبارها شاذة غير ذات ثقل علمي، وليس هذا بغريب، إذا استرجعت مناهضته للسماع

(١) انظر: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة..

(٢) سبق تخريجه: ٦٥٧ المسألة (١١٥)

(٣) انظر: ٦٥٧ المسألة (١١٥).

الكوفي، التي تقدم عنها الحديث قبل قليل، فاكتفاء ابن الضائع بعدم ردّ رواية البصريين خير دليل على ضعف موقفه في الدفاع عنها.

د- تشریف السماع البصري بكونه مروياً عن العرب الفُصحاء، وسيصبح قوله مقبولاً، لو أنه أتى بهذه العبارة في موقفٍ، لم يرد فيه ذكر الكوفيين، أمّا والكلمة واردةٌ في معارضة مذهب الكوفيين، فلا أراها إلا مشيرةً إلى استحكام الترجمة البصرية عند ابن الضائع.

إنّ قوله: "والمروي عن الفُصحاء: هو أشدّ سواداً من حنكِ الغراب"^(١) يوميء إلى أمرين:

١- أن هناك سماعاً آخر؛ لكنّه ليس عن العرب الفُصحاء، وهو قول العرب: أسودٌ من حنكِ الغُراب^(٢).

٢- أن هذا السماع هو سماع الكوفيين، فتكون النتيجة أن ما رواه الكوفيون ليس عن العرب الفُصحاء، وكأني بابن الضائع لم يُورد هذه العبارة إلا لمزاً للكوفيين وسماعهم.

ويزداد الأمر وضوحاً، والحال جلاءً أنّك واجدٌ ابن الضائع يُغضّ الطرف عن سماع أيّ بصري، ولو كان مخالفاً لرأيه، وكانّ الصفة التي أثبتتها للبصريين مدرسةً، يتمتع به كل بصري وحده، فهذا هو يقف أمام رواية المبرد للبيت الذي جاء فيه الترخيم من غير نداء على لغة من نوى المحذوف، وهو قول الشاعر^(٣):

أَصْبَحَ حَبْلٌ وَصَلِكُمْ رِمَاماً وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا.

(١) انظر: ٤٤٠ والمسألة (٧٢).

(٢) انظر: ٤٤٣ والمسألة (٧٢).

(٣) سبق تخريجه: ٥٤٦ المسألة (٩٢).

فلا يعيبه، ولا يشكك في صحة الرواية، بل يحاول الخروج من مأزق تعدد الرواية بالدفاع عن رواية سيوييه، وأن رواية المبرد لا تقتضي ردّها^(١)، فكأنما رواية سيوييه لا تقوى على الثبات أمام مروى المبرد، وهذا — كما ترى — أضعف الإيمان في الذود عن رواية، مال إلى العمل بها ابن الضائع، وأظنها لو كانت رواية كوفية لتشجعت عليها كلمات ابن الضائع، فأبادتها، أو كادت.

هـ الانتصار لسماع البصريّة، مع ظهور قوة السماع الكوفي في خطاب ابن الضائع نفسه، مما حدا به إلى ما يشبه التوقف في نهاية الأمر، ألا تراه في مسألة "جرّ الزمان بـ" من "رجح مذهب البصرة — بعد أن ساق مجموعة من النصوص الناصرة لمذهب الكوفيين — فقال عنه: "والأولى أن يُقال: إن الأصل والأكثر ما قال البصريون^(٢)".

فهذا القول من ابن الضائع — إذا رُبط بسياقه — يُكنّ مراعاةً للسماع الكوفي، وشى به تعبيره بلفظ "الأصل والأكثر"؛ لكنه غير مجرى نظرتيه، فرجع يشكك في قيمة السماع الكوفي، إذ رأي في نهاية الأمر أن "الحقّ ما زعم الفارسي، أنّه يُنظر، فإنّ كثر مثل هذه الشواهد قيل بدخول "من" على الزمان، وقيس عليه".

فمع قوّة السماع الكوفي — كما ترى — في نظر ابن الضائع، مما دفع به إلى التوقف في رفضه، فإنّه عاد ليجعل أحقيته بالمراعاة مرتبطةً بأمر، لم يقدّم به ابن الضائع نفسه، وهو النظر في كلام العرب، للتأكد من كثرة.

فما دلالة هذه الإحالة إلى النظر من جديد؟.

إنّها — في نظري — لا تعني سوى الانتصار للسماع البصري، والإهمال لسماع الكوفيين، بطريق — ظلّه ابن الضائع مقبولاً — وليس في نظر العلم بمقبول.

(١) انظر: ٥٤٦ والمسألة (٩٢).

(٢) ٣٧٢ المسألة (٥٩).

الأخير: موقفه من البصريين أفراداً.

إن كان موقف ابن الضائع من البصريين مدرسةً يتّسم بالاتساق، فإنّ موقفه منهم أفراداً، لم يكن على تلك الحال، وهذه مشكلة المناهج، تنضط في إطار العمومات؛ لكنها في التطبيق على الجزئيات تتصادم، وتخرج بنتائج مختلفة، فتكون كأنّ لم تتفق على الأصول.

وابن الضائع قد خضع لهذا الاختلال في الرؤية، فجاء موقفه من البصريين أفراداً مختلفاً، فستره يطبق أمراً على نحوي، ويرفعه عن غيره بلا مزيّة، يكون بها عمله مقبولاً.

إنّ عمل ابن الضائع هذا قد اخترت له مسمى "الإزدواج"، ولعلّه يكون مقبولاً، ومعبراً عن ما أريد قوله.

وهذه — في ظني — هي الصفة العامة لموقف ابن الضائع من البصريين، وهو الناتج الذي يستلّه قارئ ابن الضائع من كلامه؛ لكن يبقى عليّ تفصيل موقفه من البصريين؛ لأدلل على دعواي الآتية.

وإيجازاً للأمر، وضبطاً له أسوق ذلك في مجموعة من النقاط هي:

١- أنّ سيبويه يُعتبر النحوي المسيطر في خطاب ابن الضائع النحوي، وتتضح هذه السيطرة من خلال الأمور الآتية:

أ- لم يرد سيبويه في اختيارات ابن الضائع إلا منصوراً، مأخوذاً بمذهبه، ففي ثلاث وخمسين مسألة جاء ذكره فيها، مال ابن الضائع إلى مذهبه^(١).

ب- أنّ ابن الضائع جعل سيبويه الحاكم على غيره من النحويين، فما لم يروه من السماع مشكوك فيه، يتّحىّل له ابن الضائع أيّ وسيلة لرده، فالأصل فيما

(١) انظر: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرفة..

لم يروه سيبويه الشك، ولو كان راويه إماما من البصريين، يتضح ذلك من خلال ما يلي:

١ - في حديث ابن الضائع عن قول الشاعر^(١):

سلامُ اللهِ يا مطرُ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

أُتخذ من قول سيبويه عن نصب "مطر": "ولم أسمع عربياً، يقوله" دليلاً على عدم رواية النصب، فحمل تجويز النصب لدى عيسى وأبي عمرو بن العلاء في البيت على أنه قياس من الأول، واختيار من الثاني^(٢).

وهذا شيء يرده الزجاجي وابن خروف، عندما أثبتنا أن النصب مروى في البيت^(٣).

فابن الضائع عندما يُمارس مصادرة رواية عيسى وأبي عمرو، وحجته في ذلك أن سيبويه لم يرو النصب، يكون قد فهم كلام سيبويه من مركز سلطته المعرفية على جميع النحويين؛ لأنّ في مقدور ابن الضائع أن يفهم من قوله سيبويه: "ولم نسمع عربياً، يقوله" أنّ ذلك شيء خاص بسيبويه نفسه، ولا يعني ألبتة أنّ غيره لم يرو ذلك.

وإذا حاولتُ تفسير فهم ابن الضائع لكلام سيبويه، ولمَ لم يفهمه على الوجه الثاني؟.

لم أجد له تفسيراً أحسن من الشعور المستكن في صدر ابن الضائع عن سيبويه، وكونه معياراً لغيره.

(١) سبق تخريجه: ٥٠٩ والمسألة (١٦).

(٢) انظر: ٥٠٩.

(٣) انظر: ٥١٧.

٢- الصدّ عن سماع النحويين غير سيبويه، والحجة في ذلك أنّ هذا مناقض لقول سيبويه.

أقدم ابن الضائع على ذلك عند حديثه عن الجر بـ "عدا"، عندما اعترض رواية الأخفش الجر بها عن العرب، وقال: "وهذا مناقض لما ذكر سيبويه^(١)".
إنّ رأي الأخفش — إذا خالف سيبويه — مشكوك فيه، وليس لهذا معنى عندي إلا أن يكون ابن الضائع قد جعل من سيبويه حاكماً أعلى، يتخذ معلومه وسيلة نقد لعلم الآخرين.

٣- هناك عبارات تنمّ عن هذه النزعة لدى ابن الضائع، كقوله عن سماع الفراء في صرف العدد المعدول: "لو كان هذا كثيراً، لاشتهر، ولحفظه سيبويه، وغيره من أئمة البصريين"^(٢).

إنّ تقديم سيبويه، ثمّ عطف الآخرين من أئمة البصريين عليه تخصيصاً له بمكانة، ليست لغيره، يؤكّد هذا الفهم، ويدلّ عليه ما تقدّم في الأمرين السابقين، وما ذلك إلا لأنّ كلام النحوي يفسّر بعضه بعضاً، فإذا كان كلام ابن الضائع الأخير تنظيراً، فإنّ التطبيق قد دلّ عليه.

ج- أنّ ابن الضائع اعتبر تمثيل سيبويه بالمصدر المنون عاملاً في فاعله دليلاً على سماع ذلك عن العرب^(٣)، وهذا أمرٌ لم يجعله ابن الضائع لغير سيبويه من أئمة البصريين، فلم يفهم — مثلاً — من قياس عيسى — على حدّ تعبير ابن الضائع نفسه — الذي أجاز به نصب "مطر" — كما تقدم قبل قليل — أنّ ذلك سماع عن العرب، مع أنّ عيسى إمام بصري كبير، وكان — أيضاً — شيخ سيبويه^(٤).

(١) انظر: ٣٠١ والمسألة (٤٤).

(٢) انظر: ٥٨١ المسألة (١٠٠).

(٣) انظر: ٣٨٧ المسألة (٦١).

(٤) انظر: بغية الوعاة: ٢٢٩/٢.

ومثل هذا موقفه من قول الزجاجي عن مذهب أبي عمرو: "وأبو عمرو يرويّه — أي: مطر — بالنصب" عندما أوّل قوله "يرويه" بـ "يختار".

فإذا سلّم بقول ابن الضائع، أنّ ذلك اختيار من أبي عمرو، وليس بسماع عن العرب، أليس أبو عمرو مثل سيبويه؟ فإذا كان سيبويه لا يمثّل إلا على ما سمع، فإنّ أبا عمرو مثله لا يختار إلا ما جاء السماع به عن العرب.

د- أنّ ابن الضائع قد جعل من عدم علم بالأمر سيبويه دليلاً، وظهر ذلك في موقفه من نقل الأخفش عن العرب الجر بـ "عدا"، فاكتفى بأن جعل مناقضة سيبويه دليلاً إلى التشكيك في سماع الأخفش — وقد تقدم هذا قبل قليل —. إنّ هذا من ابن الضائع — في رأيي — اختصار للسماع عن العرب في كتاب سيبويه، فما لم يكن فيه، فالأصل فيه الشك، ولا أحسب هذا يتفق مع الولاء للحقيقة، والبحث عنها حيثما كانت.

هـ- أنّ ابن الضائع — في ظني — يتنازل عن مبادئه، متى ما اصطدمت برأي سيبويه، عبّر عن هذا التنازل نسيأته إياها في مواطن، كان من المفترض أن يستصحبها فيها؛ لكنها لما كانت ستعمل ضد سيبويه أخفاها، وتغافل عنها، أو نسي أنّه قرّرها.

حدث هذا منه في موضعين:

الأول: عندما بنى إعمال المصدر المقترن بالألف واللام على شاهد واحد، وهو قول الشاعر:

ضعيفُ النّكايّة أعداءه يخالُ الفرارَ يراخي الأجلُ

مع أنه كان قد قرّر أنّ ما لم يرد إلا في الشعر لا تُبنى عليه القاعدة^(١).

الأخير: عندما بنى إعمال "فعل" على الشعر وحده^(١).

(١) انظر: ٥٢٦.

وقبل أن أسدل الستار على الحديث عن سيبويه، يجمل بي أن أشير إلى ما أظنه
يفسر موقف ابن الضائع منه، عندما خصّه بمعاملة، لم تتسع دائرتها لغيره.
ربّما كان سبب ذلك أن سيبويه هو أول نحوي ورثنا عنه كتاباً، ضمّ بين دفتيه
الهيكل العام للنحو العربي، وعمل كبير كهذا، له — في رأبي — دالتان في نفوس
محبيه:

الأولى: أن صاحبه — لا بدّ — أن يكون أعلم الناس في عصره، يؤيّد ذلك أنك
لا تجد نحويّاً آخر، قدّم ما قدّمه سيبويه، وإن كان، فإنه قد فُقد.

الأخيرة: أن امرأً على هذه الشاكلة، ليس غريباً أن يكون حاكماً على غيره،
من النحويين الذين دلّت قلة الحكاية عنهم على قلة علمهم، فنحوي آراؤه متناثرة
في بطون الكتب، وهي إلى ذلك قليلة، لا تكون النظرة إليه، كما تكون لنحوي
جمع النحو في كتاب، فالنفس تميل إلى تحكيم هذا الذي يمتلك من العلم معظمه،
ولا تجسّر على مخالفته؛ لأنه قدّم بكتابه دليلاً مادياً على ثقل العلم في صدره.

٢- لعلّ لي أن أذهب إلى أن ابن الضائع ينضب من نهجه، ويتسق موقفه من
البصريين؛ لكن شريطة أن لا يكون سيبويه حاضراً معهم، فإنّه إن حضر فالنصرة
له، والإبعاد لرأي غيره، ألا تراه لم يرجح قول بصريّ خالف سيبويه، سواء كان
هذا البصري متقدماً كأبي عمرو^(٢) وعيسى^(٣) والخليل^(٤)، أو متأخراً قليلاً
كالأخفش^(٥) وأبي عمر الجرمي^(١) والمازني^(٢) والمبرد^(٣).

(١) انظر: ٤١٦.

(٢) انظر: ٤٩٤ والمسألة (٨٢) و٥٠٨—٥٠٩ المسألة (٨٦).

(٣) انظر: ٥٠٩ والمسألة (٨٦) و٥٦٧ والمسألة (٩٦) و٦٠٢—٦٠٤ والمسألة (١٠٥) و٦١٥
والمسألة (١٠٨).

(٤) انظر: ٥٨٧ والمسألة (١٠١) و٦٢٢ والمسألة (١٠٩) و٦٥٠ والمسألة (١١٤).

(٥) انظر: ٥٠٠ والمسألة (٨٣) و٥٦١ والمسألة (٩٥) و٦٠٠ والمسألة (١٠٤).

ولجلاء ذلك الاتساق في منهج ابن الضائع وموقفه من البصريين أسرد النقاط التالية:

أ- أن معظم البصريين الذين ذكرهم ابن الضائع في اختياراته أخذ منهم، وردّ عليهم.

فأخذ عن أبي عمرو^(٤) والخليل^(٥) والأخفش^(٦) والمازني^(٧) والمبرد^(٨)، وقد كنت ذكرت آنفاً مخالفتهم لهم.

ب- أن ابن الضائع لم يتجنّ على سماع أحدٍ من البصريين، كما تجنّى على سماع الكوفيين، إذا خالف سيبويه، فلم يُطلق على مسموعات أفرادهم أنها شاذة، أو قليلة، وإثما حاول أن يدفع الاختلاف في السماع البصري بطرق مختلفة هي:

الأولى: دعوى أن هذا البصري لم يرو ذلك، وإن كان أحد النحويين قد ذكر أنه رواه، فإنما يقصد معنى آخر غير الرواية المتعارف عليها.

-
- (١) انظر: ٦١٥ والمسألة (١٠٨) و٦٣٣ والمسألة (١١١).
- (٢) انظر: ٣٢٠ والمسألة (٤٩) و٣٥٠-٣٥١ والمسألة (٥٥) و٤١٥-٤١٦ والمسألة (٦٨) و٤٢٣ والمسألة (٦٩) و٥٠٢ والمسألة (٨٤) و٥٥٨ والمسألة (٩٤).
- (٣) انظر: ٣٥٠-٣٥١ والمسألة (٥٥) و٤١٥-٤١٦ والمسألة (٦٨) و٤٢٣ والمسألة (٦٩) و٤٣٠ والمسألة (٧٠) و٤٩٤-٤٩٥ والمسألة (٨٢) و٥١٩ والمسألة (٨٧) و٥٣٣ والمسألة (٨٩) و٥٤٦ والمسألة (٩٢) و٥٧٧ والمسألة (٩٩) و٦٠٨ والمسألة (١٠٦).
- (٤) انظر: ٦١٥ والمسألة (١٠٨).
- (٥) انظر: ٥٣٣ والمسألة (٨٩) و٦٧٠-٦٧١ والمسألة (١٠٩) و٦٧٤-٦٧٥ والمسألة (١١٩).
- (٦) انظر: ٥٨٧ والمسألة (١٠١).
- (٧) انظر: ٥٦٢ والمسألة (٩٥).
- (٨) انظر: ٣٢٠ والمسألة (٤٩) و٥٥٨ والمسألة (٩٤).

اجترأ ابن الضائع على هذا التأويل القصيِّ — في ظني — أثناء حديثه عن
المنادى المبني، إذا نُونَ للضرورة، كما في قول الشاعر^(١):

سَلَامُ اللَّهِ — يا — مطرٌ عليها وليس عليك — يا مطرٌ — السَّلامُ
فقد اختار فيه أبو عمرو النصب، وقال الزجاجي عن البيت: "وأبو عمرو يرويه
بالنصب".

لكنّ ابن الضائع لم يرتضِ ذلك؛ لأنّ فيه مخالفة أبي عمرو لسببويه، فلجأ إلى
تأويل قول الزجاجي "يرويه" بأن المراد "يختار"^(٢).

وهذا في ظني جرأة، دفع إليها الولاء المستغرق لسببويه، ولو كان ولاء ابن
الضائع للنحو نفسه، ما اندفع إلى ركوب ظهر التأويل.

الثانية: أنّ ابن الضائع يقبلُ اختلافَ روايات البصريين، فيقرها جميعاً؛ لكنه لا
يقبل مخالفة رواية الكوفيين لهم، مع أنّ المتبادر إلى الذهن، والسابق إليه أن يكون
الكوفيون أولى بقبول روايتهم من البصريين المختلفين؛ لأنّ فيه توحيد جبهة
المنتمين إلى مدرسة واحدة.

ثمّ أليس من العدل إذا كان خلاف البصريين بعضهم لبعض مقبولاً، أن يكون
خلاف الكوفيين مقبولاً، إن لم يكن أولى بالقبول؟.

لقد مارس ابن الضائع هذا النهج في اختياراته، فمن ذلك أنّه قبلَ رواية المبرد
في قول الشاعر^(٣):

أَصْبَحَ حَبْلٌ وَصَلِكُمْ رِمَاماً، وما عهدٌ كعهدك يا أمّاماً

مع أنّها تصطدم برواية إمامه المفضل سببويه، وهي:

(١) سبق تخريجه في: ٥٠٩ والمسألة (٨٦).

(٢) انظر: ٥٠٩ والمسألة (٨٦).

(٣) سبق تخريجه: ٥٤٦ والمسألة (٩٢).

رماماً، وأضحت منك شاسعةً أماماً

بل إن ابن الضائع اكتفى بقوله: " وهذه الرواية لا تقدر في رواية سيبويه^(١) ".

ومثل هذا ما صنعه مع البيت الذي أورده المبرد دليلاً على أن "ابن أوبر" نكرة، وهو قول الشاعر^(٢):

ولقد جَنَيْتَكَ أَكْمَوْا وَعَسَاقِلًا ولقد نُهِيتَكَ عن بَنَاتِ الأوبرِ

يقول ابن الضائع متحدثاً عن هذا البيت الذي جاء مخالفاً لحكاية سيبويه: " فالجمع بينهما، أن الألف واللام قد تزداد في الشعر^(٣) ".

إن هذا الموقف الواحد من سماع المبرد البصري، الذي جاء مخالفاً لرواية سيبويه، لم يفز الكوفيون منه بشيء.

الأخيرة: تغاضي ابن الضائع عن النهج الذي يسلكه مع سيبويه، عندما تكون آراء الأخير مجردة من الدليل، فإذا كان تمثيل سيبويه يدل على السماع عن العرب، كما في إعمال المصدر المنون في فاعل ظاهر^(٤)، فإن إجازة الأخفش الجر بـ "عدا"^(٥)، وإجازة الماضي نصب تابع "أي"^(٦) تدلّان — لو أخذهما ابن الضائع، كما أخذ تمثيل سيبويه — على السماع، الذي به أجاز كلاهما ذلك.

لكن ابن الضائع يتغاضى عن نهجه هذا، أو يتناساه؛ لأنه سيواجه مأزقاً في التعامل مع سماع أحد البصريين؛ لأنه مخالف لما يراه صواباً، فكان الخلاص موشوجاً بالتغافل عن هذا المسلك، الذي سنّه ابن الضائع في التعامل مع سيبويه.

(١) انظر: ٥٤٦ المسألة (٩٢).

(٢) سبق تحريجه: ٨٦ المسألة (١٠).

(٣) ٨٦ المسألة (١٠).

(٤) انظر: ٣٨٧ المسألة (٦١).

(٥) انظر: ٣٠١ المسألة (٤٤).

(٦) انظر: ٥٠٢ المسألة (٨٤).

٢ - موقفه من الكوفيين:

لقد كان الكوفيون في خطاب ابن الضائع على هامش الدرس النحوي، سواءً كانوا انتماءً مدرسياً، أم أفراداً، وسيتضح هذا — إن شاء الله — في تناول موقفه منهم، على التصنيف الذي سبق طرحه في الحديث عن موقفه من البصريين.

١ - موقفه من الكوفيين مدرسةً.

أراد ابن الضائع في خطابه أن يمحو أيّ تميّز للمذهب الكوفي من خارطة النحو، بل سعى لإلغائه، والمطالع لمقولات ابن الضائع في الكوفيين مدرسةً، وللطريقة التي يُورد بها أقوالهم، تنفرُ في ذهنه تلك الصورة التي بينها بعض النحويين عن الكوفيين، وأنهم مدرسة، لم تنشأ إلا لتحقيق مبدأ "خالفُ تُعرف". إنَّ الواقع التدويني في اختيارات ابن الضائع يكشف للقاريء، كيف خرجت تلك المقولة؟ التي تُعتبر — في رأبي — اختصاراً ظلومٌ لجهود الكوفيين في خدمة النحو.

وليكون الأمر موصولاً بدليله، فإني أُورد — هنا — تلك الأمارات التي تدلّ على موقف ابن الضائع، وكيف وضع المذهب الكوفي في قفص التهمة، وهي:

١ - أن ابن الضائع لم يُرجح في مسألة من المسائل التي ورد فيها البصريون والكوفيون قولهم، وإنما كان على طول الدرب يسعى — ما استطاع — إلى إبطال مذهبهم، والفوز بنصرة البصريين^(١).

فما السرُّ في ذلك؟.

(١) انظر: ١٧٣-١٧٤ المسألة (٢١) و ٢٢٠ والمسألة (٣٠) و ٣٣٧ والمسألة (٥٣) و ٣٧٢ والمسألة (٥٩) و ٤٤٠ والمسألة (٧٢) و ٤٥١ والمسألة (٧٤) و ٥٢٦ والمسألة (٨٨) و ٥٥٤ والمسألة (٩٣) و ٦٢٧ والمسألة (١١٠) و ٦٣٣ والمسألة (١١١) و ٦٥٦-٦٥٧ والمسألة (١١٥) و ٦٧١ والمسألة (١١٨).

هل كان ترجيح مذهب الكوفيين في مسألة من المسائل يُعتبر دليلاً على جهل صاحبه، وعدم معرفته، فكان ابن الضائع يتجنّب ذلك، خوفاً من معرّة وخز تيار الوعي العام في مجتمعه، الذي كان لا يُقيم للكوفيين وزناً؟. ربّما كان ذلك هو السبب الذي يُفسّر عدم إقدام ابن الضائع على ترجيح مذهب الكوفيين صراحةً؛ لأنّ في ذلك امتهاناً لأئمة البصريين، الذين غطّت شهرتهم عقول النحاة في عصر ابن الضائع، فمنعتها من إبداء هتّاتهم. ربّما كان ذلك، وربّما كان سببه اقتناع ابن الضائع بصواب البصريين، وزلل الكوفيين.

٢- أنّ ابن الضائع لا يقيم لسماع الكوفيين قيمةً، ويدأب جهده، أن يتّرع عنه حقّه في بناء القاعدة، فمرّة سماعهم وارد في الشعر وحده، ولا حجة فيه، وأخرى سماعهم لم يروه البصريون، وأخيراً سماعهم مروى عن غير الفصحاء، كل هذه وسائل استنجد بها ابن الضائع في إسكات الصوت الكوفي، وكأنّ البصريين قد أحاطوا بكل شيء علماً.

ولتكون الصورة أكثر وضوحاً، وأعمق دلالةً، أثبت أدلتها من كلام ابن الضائع نفسه، حتّى لا يكون ذلك مني تحرّصاً، وأحاديث مُلَفَّقة. إنّ ابن الضائع أثناء حديثه عن دخول "يا" على "اللهم" تصدّى للشاهد الشعري، الذي احتج به الكوفيون، وأخرجه من دائرة المحتج به، عندما قرر أنّ الشعر وحده لا تُبنى عليه القاعدة؛ لأنه محض الضرورة^(١).

وهو موقف سليم، لو أنّ ابن الضائع أجرى تطبيقه على جميع النحويين؛ لكن أن يأتي، ويبيّن على الشعر وحده قاعدة؛ لأنّ سيبويه أو أحد البصريين هو القائل بهذه القاعدة، فهذا تجاوز لمبدأ العدل بين النحويين في التعامل معهم، ألم تره بنى

(١) انظر: ٥٢٦ المسألة (٨٨).

جواز نصب "فَعِل" للمفعول على الشعر وحده، وبني جواز نصب "فَعِيل" للمفعول على الشعر وحده — أيضا —، وأجاز عمل "حدّث" في ثلاثة مفعولات على الشعر فردا، وجوّز تعدي "تفاعل" على الشعر منفردا^(١)؟.

بل تجاوز ذلك إلى إقرار القاعدة، بناءً على احتمال دلّ عليه ظاهر كلام سيوييه، كان ذلك من ابن الضائع عندما أجاز — بقلة — عمل المصدر المنون في فاعله الظاهر^(٢).

وهناك — في ظني — جامع بين موقفيه المختلفين، وهو الاحتيال، فهو مرة يحتال لرزعقة الثقة بالسماع الكوفي، وتارة يحتال لبناء القاعدة على كلام سيوييه بأدنى مناسبة.

والأدهى من هذا والأعجب أن تراه يعتصم بالسماع الكوفي، إذا كان فيه نصرّة لمذهب أحد البصريين، ركب ذلك انتصارا لمذهب المبرد في "سراويل" عندما جعله جمعا، ومفرده "سراولة".

لقد اتخذ ابن الضائع من حكاية الفراء "سُرِّيَّلات" دليلا للمبرد في مذهبه، والغريب في هذا أن يكون ابن الضائع مخالفا للمبرد في مذهبه، ومع ذلك يحتج له بسماع الكوفيين^(٣)، أين ذهبت تلك الأحكام الصارمة على سماع الكوفيين؟.

لقد اختفت عندما كانت تخدم أحد أئمة البصريين، وتدافع عنه!.

وبالغ ابن الضائع كرّة أخرى في إقصاء المذهب الكوفي، حينما جعل معيار قبول سماعه، ألا يكون مخالفاً لسماع البصريين، معبرا عن ذلك في عبارته الشهيرة المزعجة "وإن صحّ فهو شاذ، وأنه لم يروه البصريون دليل على قلته وشذوذه^(١)".

(١) انظر: ٤١٥-٤١٦ المسألة (٦٨) و٤٢٣ والمسألة (٦٩) و١٩٦ المسألة (٢٥) و٢١٥ المسألة (٢٩).

(٢) انظر: ٣٨٧ و٣٨٩ المسألة (٦١).

(٣) انظر: ٥٧٧ المسألة (٩٩).

إنَّ ابن الضائع عندما يشترط لقبول سماع الكوفيين أن يكون من رواية البصريين يقع في غيابة المحال؛ لأن مخالفة سماع الكوفيين للبصريين هو سبب وجودهم، وعلة ظهور مذهبهم، وقيامهم لرَدِّمِ النقص في المذهب البصري، ولو كان السماع متّحداً، والمنقول متجانساً، لم يكن هناك مسوغ لظهور المذهب الكوفي.

إنَّ هذا النصَّ يخفي وراءه سعي ابن الضائع لتأسيس هيمنة البصريين على السماع أجمعه، وهو مسلك خطير، مؤاده نزع الثقة من الكوفيين، وتصوير البصريين على علم بما رواه الكوفيون، وأنهم إنما تركوه لشذوذه أوقلته. ومن الطريف أن يشكك ابن الضائع في السماع الكوفي، إذا لم يروه البصريون، ثمّ تزل به قدمه — كما تقدم قبل قليل — في قبول سماع الفراء "سُرِّيَّلات"؛ لأن فيه نصرةً لمذهب المبرد.

ومرّة أخرى وبطريقة جديدة، يحاول ابن الضائع أن يطعن في السماع الكوفي، متهماً إياه بالخروج عن غير الفُصحاء، صحيح أن ابن الضائع لم يصرّح بهذا؛ لكن في قوله: "والمروي عن الفُصحاء: هو أشدّ سواداً من حنك الغراب"^(٢) إشارة خفيّة إلى أن ما رواه الكوفيون، وهو قول العرب: أسود من حلك الغراب^(٣). إنّما أخذوه عن عربٍ غير فُصحاء.

والذي يدعم سلامة هذا الفهم، ويُسوِّغ قبوله قول ابن الضائع — الذي سبق ذكره —: "وإن صحّ فهو شاذ، وأنه لم يروه البصريون دليل على قلته وشذوذه".

(١) انظر: ٧٣٣.

(٢) انظر: ٤٤٠ المسألة (٧٢).

(٣) انظر: ٤٤٣ المسألة السابقة.

فأتهام الكوفيين بالرواية عن غير الفصحاء يتولّد تلقائياً من الحكم على سماعهم بالشذوذ؛ لأن من غير المعقول أن يروي الكوفيون عن الفصحاء، ثمّ يكون كل سماعهم الذي خالفوا فيه البصريين شاذاً، فعبارة ابن الضائع تُمارس أمرين في آنٍ واحد:

الأول: محاولة إصاق تهمّة الرواية عن غير الفصحاء بالكوفيين.

الأخيرة: استبعاد أن تكون مخالفة البصريين واردة عن الفصحاء، وهذا فيه ما فيه من تضخيم علم البصريين، وأنهم لم يتركوا شيئاً عند الفصحاء إلا نقلوه.

٣ - لم يظهر الكوفيون على السّاحة النّحوية في اختيارات ابن الضائع إلا مقرونين بالبصريين، فهل أراد ابن الضائع أن يظهر الكوفيون بمظهر المنازع للبصريين؟.

لقد كان ذلك نتيجةً من نتائج الأسلوب الذي ساق به آراءهم، فسواء قصده أم لم يقصده، فهو نتيجة عمله.

لقد كانت حصيلة أسلوب العرض لآراء الكوفيين أن أصبحوا لا يُعرف من آرائهم إلا مواطن الخلاف مع البصريين، فلماذا كان هذا التركيز على جوانب الخلاف، دونما جوانب الوفاق؟ لقد كان الكوفيون — في رأيي — ضحية من ضحايا سوء العرض في التأليف النّحوي.

ب - موقفه من الكوفيين أفراداً.

لم يكن حظُّ الكوفيين أفراداً، عند ابن الضائع، بأحسن حالاً من حظهم عنده مدرسةً.

لقد استطاع ابن الضائع أن يحسن توظيف منهجه — الذي اختصر فيه جهود الكوفيين مدرسةً — في التعامل مع سماع أفرادهم وآرائهم، فكانت النتيجة في النقاط التالية:

١ - لم يرجح ابن الضائع رأياً من آراء أئمة الكوفيين قطّ، في مقابل أحد من البصريين، وإنما رجّح مذهب الفراء، لما كان في مقابل الكسائي في مسألة الحمل اللفظ أو المعنى^(١) وكذلك رجّحه، لما كان في مقابل ابن خروف في مسألة حذف نون التثنية من غير إضافة^(٢).

إنّ لهذا — في رأبي — إحياءً بأنّ ابن الضائع لم يكن ليرجح مذهب كوفي — مهما كان — على مذهب بصري، وكيف يُقدم على مثل هذا، وقد اعتبر سماع الكوفيين — إذا خالف البصريين — شاذاً أو قليلاً.

كأنّي بابن الضائع يسعى لتطبيق هذا؛ لكن بصورة مختلفة، هي أنّ ما لم يره البصريون، فلا قبول له، ولا عبرة.

والغريب في مسألة الحمل على اللفظ أو المعنى أنّ ابن الضائع قد أقرّ بغفلة البصريين عن ظاهرة من ظواهر اللغة، عندما قال: "واعلم أنّ للكوفيين في الحمل على اللفظ والمعنى تفصيلاً، فمنه...". ثم رجّح فيه مذهب الفراء — كما تقدم —.

ولعل ذلك من غفلاته؛ لأنه لو طبّق عليه منهجه " وإن صحّ فهو شاذ، وأنّه لم يروه البصريون دليل قلته وشدوذه^(٣) لرفضه، واعتبره غير معتدّ به؛ لأن البصريين لم يروه.

٢ - المطالع لاختيارات ابن الضائع تتكشف له كثرة أئمة البصريين، وقلة أئمة الكوفيين، وربّما كان ذلك في التأليف النحوي كله، فما العلة في ذلك؟.

(١) انظر: ٦٩ — ٧٠ المسألة (٨).

(٢) انظر: ٢٧ المسألة (٢).

(٣) انظر: ٤٥٥/٢٢.

إنّ ابن الضائع لم يذكر من أئمة الكوفيين إلا الكسائي والفراء وثعلباً^(١)، فهل كان المذهب عقيماً، فلم يَجُدْ إلا بهذه الثلثة اليسيرة؟.

إنّ الاكتفاء بذكر هؤلاء — في نظري — محاولة لإخراج المذهب الكوفي، على أنّه مبتور النّسل، مقطوعُ العقبِ، ومثل هذا العرض للمذهب الكوفي تأكيد على فكرة أنّ نشأته لم تكن لشيء إلا لمنازعة البصريين.

إنّني عندما أطالع كتب الخلاف كـ "الإنصاف" — مثلاً — أشعر أنّ وراء هذا الخطاب المحتدم مع الكوفيين رجالاً في بيئة أبي البركات، كانوا ينتصرون لمذهبهم. ثمّ أليس من الغريب أن يكون الصراع بين بلدين، ثم ينتهي من أجيال إحدى البلدين، ويظل أنصار الأخرى والمنتصرون إليها فرادى في صياغة النحو العربي؟.

ويُضاف إلى ما سلف تساؤلٌ — في نظري — قمين بالإشارة إليه، ألا وهو أنّ يكون الخلاف بين البصريين والكوفيين أشهر قضية في النحو، ثم لا يجد الباحث مؤلفات لهذا المذهب، الذي كان في أحد الأيام في نزاع مع البصريين، وغاية ما يجده الناظر في التراث النحوي كتاباً كـ "معاني القرآن" للفراء، ليس مخصصاً للنحو نفسه!.

إنّ هذه الظاهرة — في ظني — ترفضها طبيعة الصراع، يدل على ذلك أن تجد الفرق التي نشأت في الإسلام تنامت عبْر التاريخ، وظهرت مؤلفات كل طائفة منها، فما بالنا لا نعثر على شيء من مؤلفات الكوفيين؟.

إنّ التساؤل — هنا — ليس الغرض منه أن أقدم إجابة له، وإنّما قصدي إثارة السؤال وحده؛ دفعاً للهمم، وتخفيزاً لموالاته الحقيقة في نفوس الباحثين أمثالي؛ لأنّ

(١) انظر للمثال: ٦٩ — ٧٠ المسألة (٨) و ٢٦٣ والمسألة (٣٧) و ٢٨٤ والمسألة (٣٩) و ٢٨٦ المسألة (٤٠) و ٥٤٤ والمسألة (٩٣).

الأمر يحتاج إلى وقت، ليس باليسير؛ ليخرج الباحث منه ببعض الظنون، التي ربّما أصبحت في يوم قادم حقيقة، تختلج في أذهان الناس.

٣- يجتريء ابن الضائع على رأي أحد أئمة الكوفيين، ويحاول إخراجَه بصورة المجتريء على اللغة الذي لا يألُو فيها إلّا ولا ذمّة، كان ذلك منه عند حديثه عن الخلاف في قياس أسماء الأفعال من الظروف والمجرورات، إذ قال عن مذهب الكسائي في جواز قياسه من الظروف والمجرورات: "ظاهرٌ أنّ هذا منه وضعُ لغة، وليس للقياس فيه مجال^(١)".

والعجب أن يقول هذا ابن الضائع، في حين أنك تجد ابن خروف يقول عن قول الكسائي: "لأنهم رووا منها كثيرا، لم يروه البصريون^(٢)".

أليس من غير الأمانة العلمية أن يكون الكوفيون قد رووا منه كثيرا، ثم يصف ابن الضائع ذلك من الكسائي على أنه اختراع لغة؟ وهل بعد هذه التهمة للكسائي من تهمةٍ؟.

إنّ ابن الضائع لم يقل مثل هذه العبارة في أحد أئمة البصريين، الذين خالفهم في الرأي، فما السبب الذي يجعله يقول مثل هذا في إمام ثقة من إئمة القراءات السبع.

٣ - موقفه من غيرهم.

(١) المسألة (٩٣).

(٢) المسألة السابقة.

الحمدُ لله على البدء، والحمدُ لله على الختام، فبعدَ سنتين من البحثِ، المستمرِ في التراثِ النَّحوي، ينتهي بي المطافُ، وتهدأ أنفاسُ اليراعة؛ لأدوّنَ أهمَّ النتائجِ، التي حصدها الفكرُ، وانتشلها النَّظر من محيط النحو العربي. وضبطاً لهذه النتائجِ، آثرتُ أنْ أعرضها في تقسيم ثلاثي:

الأول: النتائج التي تتعلق بابن الضائع، وهي:

أ- بان لي أن ابن الضائع — رحمه الله — كان أحد النحويين، الذين ركبوا موجةً تضعيفِ القراءات المتواترة، فكان بذلك ناسجاً على منوالٍ من تقدمه من النحويين، مخالفاً لمن حاول الدفاع عنه^(١).

ب- ظهر من خلال البحث أن ابن الضائع مارس الإزدواجية، وهي — في نظري — أن يُعامل النحوي موقفين متفقين بأسلوبين مختلفين، كأن يقبل من البصري شيئاً، لو جاء عن الكوفي، لم يقبله^(٢).

والمشكلة — في مثل هذا — أن التضحية تكون بالحقيقة على حساب الانتماء المذهبي، فتتوارى بذلك الحقيقة شيئاً فشيئاً، فتزداد هروباً على هروب؛ لأنها — كما عُلِم — شروءٌ، لا تعطي قيادها، إلا لمن أجهد نفسه في طلبها.

ج- أن ابن الضائع أحد النحويين، الذين اكتسحهم المدُّ البصري، وإن كان ذلك أمراً، لا معاب فيه، فقد جرّ معه ما يُعاب عليه، وهو شعوره بأن أي صفةً جميلة، لا تصلح إلا للبصريين، وكأنّ إلباس الكوفيين مثل تلك الصفة، يعتبرُ سرقةً من حساب البصريين^(٣).

(١) انظر: الرسالة: ٧٦٨ و ٧٧٢.

(٢) انظر: السابق: ٧٧٥—٧٧٦ و ٨٩٦ و ٩٠٣.

(٣) انظر: السابق: ٨٥٦—٨٥٩.

د- تراءى لي أنّ عامة ولاء ابن الضائع، كان لسيبويه — رحمه الله —، ولم أكن لأعيب ذلك عليه، وسيبويه إمام كبير الشأن؛ لكنني عبتُ عليه أن يخصّه بتعاملٍ، لا يشمل به غيره من أئمة النحو؛ لأنّ ذلك — في نظري — تفریق بين المتشابهات^(١).

الثاني: النتائج التي تتصل بالنحويين، وهي:

أ- أننا ما زلنا نركّز على حسناتِ الماضين، من أسلافنا وأئمتنا، ونسعى جاهدين لستر الهنات، وتجاوز الكبوات، وأحسب هذا منهجاً، يرفرف بجناح واحد.

إنّ المتأخّر مطالبٌ أن يُشارك في نسج خيوط العلوم والمعارف، والخطوة التي سيبدأ بها عمله، هي النقد، ولا خيار له في غيرها.
إنّ النقد — على مرارته — شيء، مارسه المتقدم مع غيره من المتقدمين، فكيف نربأ بأنفسنا عنه؟

إنّ الفارق الوحيد بيننا، وبين سلفنا — رحمهم الله — أنّهم لم يكونوا يرون في النقد ما نراه نحن اليوم من إسقاطٍ، ومسحٍ من خارطة الوجود؛ لأنه نقدٌ، كان يتخذ من الولاء لله — تعالى — رائده، ومن طلب الحقيقة غايته.

ب- ظهر لي أنّ متقدمي النحويين، كأبي عمرو والخليل وسيبويه — رحمهم الله — كانوا يحتجّون بالحديث النبوي — وإن كان على قلة — وليس الأمر، كما زعم ابن الضائع وتلميذه أبو حيان، وأوضححت أنّ العلة في قلة استشهادهم بالحديث عائدة — كما أشار بعض الباحثين — إلى أنّهم كانوا يرون الحديث جزءاً، من السماع عن العرب، وليس جميعه^(٢).

(١) انظر: الرسالة: ٧٥٨—٧٦٠ و٧٦٦ و٨٣٢—٨٣٦.

(٢) انظر: السابق: ٧٨٢ و٧٨٧.

ويتبع ما سبق ما ظهر من ضعف حجتي مانعي الاستشهاد بالحديث؛ لأنّ الرواية بالمعنى منعها كثير من السلف وأهل التحري، ومن أجازها اشترط شروطاً، تمنع وقوع اللحن والتصحيح فيه^(١).

وأما الحجة الثانية، وهي كثرة العجم غير العارفين بلسان العرب، فضعّفها ما تقدّم، وما توصل إليه أحد الباحثين، من كون العجم قلةً، لا يتجاوز عددهم الخمس^(٢).

الأخير: النتائج التي تدور حول النحو، وهي:

أ- المطالبة بقراءة النحو الكوفي قراءة جديدةً، تستحضر مبدأً مهماً، هو أنّ النحويين — ومنهم ابن الضائع — تعاملوا مع المذهب الكوفي تحت سيطرة المذهب البصري؛ إذ كان تياراً، استقطب النحويين، فمالوا إليه، وألفوه، فكانت النتيجة أن نفروا من المذهب الكوفي، وأخرجوه مُخرج الشاذ الغريب.

إنني أطالب بدراسة موقف المتقدمين من النحو الكوفي؛ ليظهر قولهم فيه، وهل كانوا يقولون عنه، مثل ما قاله ابن الضائع، أو أنّ تلك العبارات الجائرة كانت وليدةً، جدّت في ساحة النحو العربي^(٣)؟

إنّ من الأمور التي تُستغرب، ما رأيت من عدم وجود ردّ فعلٍ للكوفيين على تلك العبارات القاسية، التي يطلقها النحويون، كابن الضائع — رحمه الله

(٤)

(١) انظر: الرسالة: ٧٩٨—٧٩٩.

(٢) انظر: السابق: ٨٠٢.

(٣) انظر: السابق: ٨٤٣ و ٨٣٤.

(٤) انظر: السابق: ٨٩٤.

وهذا ربّما يشير إلى أنّ تلك العبارات كانت جديدة، فلم تكن ظاهرة أيام إمام الكوفيين الفراء، وإلا لكان في خطابه النحوي شيء من رد الفعل عليها.

ب- بان لي أنّ الاعتماد على الشعر في بناء القاعدة، كان أكثر من الاعتماد على النثر في بنائها، وقد كان ابن الضائع هو النافذة، التي كشفت هذا لي (١).

بل وصل بي الأمر إلى التشكيك في مبدأ عدم بناء القاعدة على الشعر وحده؛ أولاً لما سبق ذكره، ثمّ لوجود بعض الأئمة، الذين خرقوا هذا المبدأ، فبنوا قاعدة على الشعر وحده، بل على بيتٍ فرد (٢).

ج- ظهر لي أنّ مما يحتاج إلى تأمل ودراسة، أثر النحوي على النحو نفسه، وما ذاك إلاّ لأنّ هناك خلطاً بين النحو والنحويين، وللتفريق بينهما يكون من المطلوب أن تُدرس أخطاء النحويين وزلّاتهم؛ لأنّها تظلّ شروخاً في هيكل النحو نفسه.

إنّ مما يومئ إلى مثل هذا، أنّ ترى النحوي يتّرع إلى مذهب — كابن الضائع في نزوعه للبصريين — فيكون دفاعه، ومحاماته عن من ينتمي إليه على حساب النحو والحقيقة، فيكون في ذلك إساءة إلى النحو نفسه (٣).

د- بان لي أنّ هناك آلياتٍ معرفيّة، أُسيء استخدامها، ومنها الضرورة — مثلاً — فقد كانت سلاحاً في يد النحوي، يدرأ بها اضطراب القوانين، ويتخذها وسيلة لضبط اللغة؛ لكنها تحوّلت على أيدي بعض النحويين ذريعةً، يستتر بها

(١) انظر: الرسالة: ٧٣٠—٧٣١ و ٨٧٥ و ٨٧٧.

(٢) انظر: السابق: ٨٩٦ و ٩٠٣.

(٣) انظر: السابق: ٨٢٨ و ٨٣٢ و ٨٣٨.

لإبطال المذاهب الأخرى وسماعها، وإن كانت حقيقةً بالبقاء، مستحقة للاعتراف بها.

إنّ النحوي — في رأيي — توسّع في استخدام الضرورة، فانتقلت من كونها، تُستخدم في أضيق الحالات؛ لتصبح وسيلةً في درء المذاهب المعارضة، وإن كانت في القوة قريبةً من مذهب رادّها^(١).

هـ — ظهر لي أنّ هنالك طوائف، لم يكن لها صلة وشيجة بالنحو؛ لكنها كانت لا تفتأ تعترض على النحويين، وتطعن في كلام العرب، ممّا اضطر النحويين إلى درء اعتراضاتهم، التي كانوا يرون العرب خرجت فيها عن المعتاد من كلامها. صحيحٌ أنّ هذه الطوائف لم تكن حاضرة في التدوين النحوي؛ لكنها كانت تقف وراء بعض الآليات، التي اضطر النحوي إلى استخدامها، كالتعليل الذي يُراد منه معرفة حكمة العرب في كلامها، وقد قيل: لا أبعد الله عنّي الأعاديا^(٢).

إنّ تأثير أمثال هذه الطوائف يحتاج إلى دراسة مستقلة، يتمّ الكشف بها عن الأصول الثابتة في العلم، وتلك التي كانت وليدة الظروف المرحلية، التي مرّ بها العلم.

و- من محاسن ابن الضائع — رحمه الله — تركيزه على المتعلّم، واهتمامه به، وهو بهذا يمدّ الجسور المبتورة بين العلم والمجتمع.

إنّنا بحاجة مآسةٍ للاستفادة من هذه اللفتة الرائعة؛ لتعود العلوم إلى مَنْ نشأت من أجله، بعد رحلةٍ طويلةٍ، كانت فيها أبعد ما تكون عنه^(٣).

وبهذه النتائج أحتتم عملي، داعياً الله — تعالى — أن يُحسن بها ختامه، وأن

(١) انظر: الرسالة: ٨١٥.

(٢) انظر: السابق: ٨٦٤—٨٦٥.

(٣) انظر: السابق: ٨٩٢—٨٩٣.

يتجاوز بكرمه، وعظيم لطفه سلاطة اليراعة، ونبوات اللسان، وأن يجعل هذا
العمل خالصاً لوجه الكريم، مبتغىً به الدار الآخرة، قبل العاجلة، وصلى الله،
وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

١ - فهرس الآيات والقراءات

الآية

الصفحة	رقمها	سورة البقرة
٤٨	٢١	{وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ} قراءة شاذة
٧٧٣، ٧٧١	٥٤	{فَتَوَّبُوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ} قراءة متواترة
٧٠، ٧٣	١١١	{مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ}
٧٠	١١١	{مِنْكُمْ مَنْ كَانَ شَيْوَذَا} قراءة شاذة
٣٤١، ٣٤٤	١٣٠	{إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ}
١٨٩—١٨٨	١٩٨	{لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا}
١٦٠	٢١٦	{وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا}
٧٩٥	٢٧٨	{وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا}

سورة آل عمران

٧٥٩، ٥٣٨	٢٦	{قُلْ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ}
٢٤٢	١٨٠	{وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْنُونَ بِمَا آتَاهُمْ}

سورة النساء

٧٧٠	١	{الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ} قراءة متواترة
٥٨٩	٣	{فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ}
٧٩٣	٣٤	{وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ}
٣٩٧	١٤٨	{لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ}
٢٢٨	١٧٦	{يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ}

سورة المائدة

٣٦٦	٦	{وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ}
٧٧٠،	١١٩	{هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} قراءة متواترة

سورة الأنعام

٤٠٦، ٤٠٨	٩٦	{فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا} قراءة متواترة
٤١٢		

سورة الأعراف

٥٩	٢١	{وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُـمَ لَمِنَ النَّاصِحِينَ}
١٨	٣٨	{إِذَا رَكُوتَا فِيهَا}
١٤٤	١٩٤	{إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا} قراءة شاذة

سورة التوبة

١٨	٣٨	{أَتَقَاتَمْتُمْ}
٣٧٨	١٠٨	{لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ}

سورة يونس

١٧٩	٢٩	{إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ}
٧٢، ٧٣	٤٢	{وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ}
١٨	٥٨	{فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا} قراءة شاذة
٧٨٩، ٧٩٠،	٥٨	{فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا} قراءة شاذة
٣٣٢	٩٨	{فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا}

سورة هود

١١١	١٧٠، ١٧٣، ١٧٤	{وإن كُلاً لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ} قراءة متواترة
	٧٣٠، ٧٧١، ٧٧٥	
	٨٧٨، ٩٠٤	

سورة يوسف

٢٠	٥١، ٥٨، ٦٨٦، ٨١٠	{وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ}
٩٠	٧٧٢، ٧٧٤	{إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ} قراءة متواترة

سورة الرعد

١٦	٤٨٧	{أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ}
----	-----	---

سورة الإسراء

٧٦	١٧٩	{وإن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ}
٨٤	٨٧٤	{وَمَا أُتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا}
١٠٨	١٧٥	{إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا}

سورة الكهف

١٨	٤٠٣	{وَكَذَّبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ}
٢٥	٦٩٥، ٦٩٦، ٧٧١	{وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ} قراءة متواترة
	٧٧٣	
٩٦	٢٢٢، ٢٢٨	{أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}
١٠٣	٣٦٤، ٣٦٥، ٧٣٠	{بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا}

سورة طه

٦٦٤	٧٧	{ لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى } قراءة متواترة
٨٥	٨٠	{ ووَاعِدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ }

سورة الأنبياء

٢٧٢	٢٢	{ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا }
٥٩	٥٦	{ وَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ }

سورة النور

٧٧٢،٧٧٥	٥٢	{ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَتَّقَهُ } قراءة متواترة
---------	----	---

سورة الفرقان

١٧٩	٤٢	{ إِنَّ كَادَ لَيُضِلَّنَا }
-----	----	------------------------------

سورة الشعراء

٥١،٥٨،٦٨٧،٨١٠	١٦٨	{ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ }
---------------	-----	--

سورة النمل

٥٤١،٥٤٤	٧٢	{ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ }
٤٨٧	٨٤	{ أَمَا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ }

سورة القصص

٥٨،٦٢	٢٠	{إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ}
٣٤٤	٥٨	{بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا}

سورة العنكبوت

٣٣٨	١٤	{فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا}
-----	----	--

سورة الروم

٣٧٨	٤	{لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}
٦٩٠	٣٦	{وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ}

سورة الأحزاب

٦٦٥،٦٦٧	١٠	{وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا}
٦٦٧	٦٦	{يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا}
٦٦٧	٦٧	{فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا}

سورة سبأ

٥٠٢،٥٠٥	١٠	{يَا جِبَالُ أَوَّيْ مَعَهُ وَالطَّيْرُ}
٥٠٣	١٠	{يَا جِبَالُ أَوَّيْ مَعَهُ وَالطَّيْرُ} قراءة متواترة
٥٠٣،٥٠٦	١٠	{يَا جِبَالُ أَوَّيْ مَعَهُ وَالطَّيْرُ} قراءة متواترة

سورة فاطر

٤٠٦	١	{جَاعِلُ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا} قراءة شاذة
-----	---	---

{أُولِي أَجْنَحَةٍ مِّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ} ١ ٥٨٩

سورة الصافات

{وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا} ١٦٧، ١٦٨ ١٧٩

سورة الزمر

{اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} ٤٦ ٥٣٦، ٥٣٨

سورة الزخرف

{أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ} ١٦ ٤٨٨

{أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ} ٥٢ ٤٨٧

سورة الفتح

{لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ} ٢٧ ٧٩٥

سورة الطور

{أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ} ٣٩ ٤٨٨

سورة الحديد

{لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ} ٢٣ ٦٣٠، ٧٣٠

سورة الجمعة

{إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ} ٩ ٣٧٨

سورة المنافقون

٦٤٧،٦٤٩،٦٥١ ١٠ {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ}

سورة الملك

٤٨٧ ٢٠ {أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ}

١٨٠ ٢٠ {إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ}

سورة الحاقة

٢٢٢،٢٢٨ ١٩ {هَآؤُمْ أَقْرَعُوا كِتَابِيهِ}

سورة المعارج

١٠٢ ١٦ {نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ}

سورة الجن

٢٢٨ ٧ {وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ}

سورة الإنسان

٣٦٨ ٦ {عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ}

سورة الصمد

٢٣٢،٢٣٦ ١ {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}

٢ - فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث والآثر
٤٣٧	(أعورُ عينه اليمنى)
٧٩٣	(أمرتُ بالسواكِ حتّى خفتُ لأردنّ)
٣٦٥	(إنّ أحبّكم إلى الله وأقربكم مني)
٧٩٢	(إنّ الجنّة لا يدخلها العُجْرُ)
٧٩٦	(إنّ الحمدُ لله نحمده...)
٤٩٠	(إنّ الرجلَ ليُصلي الصلاة، فينصرف)
٧٩٦	(إنّ وصاحبها)
١٢٠، ١٢٣	(إنّ يكنه فلن تُسلطَ عليه، وإنّ لم يكنه)
١٢٠، ١٢٢، ١٢٣	(إياك أن تكونيها يا حميراء)
٢٧٠	(أحرموا كلهم إلا أبو قتادة)
٢٥٢	(دعوتُ ربي ألا يُسلطَ على أمّتي عدواً من سوى)
٧٩٥	(السلامُ عليكم دار قوم...)
٤٤٧	(صفرُ وشاحها)
٣٧٨	(فجلس رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ولم يجلس عندي من يوم قيل ما قيل)
٣٧٨	(فلم أزل أحبُّ الدُّبَاءَ من يومئذ)
٣٧٨	(فمطروا من جمعة إلى جمعة)
٧٨٨	(قد علمنا إنّ كنت لمؤمناً)
٢٦٩	(كلُّ أمّتي معافى إلا المجاهرون)

١١٣،١١٤،١٢٢،١٢٣،٧٨١

(كنْ أبا خَيْثَمَةَ)

٧٨٣

١٦٢،١٦٦

(كن كما أنت)

٧٩٠

(لتأخذوا مصافقكم)

٤٤٧

(لهي أسود من القار)

٧٩١

(لا تُشرفْ يا رسول الله...)

٧٩٤

(من استطاعَ منكم الباءةَ، فليتزوجْ...)

٧٩١

(من أكل من هذه الشجرةِ فلا يقربْ...)

٢٥٢

(ما أنتمُ في سواكم من الأمم)

٣ - فهرس الآثار النثرية.

الآثر	الصفحة
أتاني سواؤك	٢٥٢
أرض رمنة	٥٦٠، ٥٩٣، ٧١٧، ٧٢١، ٧٢٤، ٨٧٨
أسود من حلك العراب	٤٤٧، ٤٤٩، ٨٣٠، ٨٤٤
أقل رجل يقول ذلك إلا زيد	٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠
أقل امرأة تقول ذاك، وأقل	٣٠١
امرأتين تقولان ذاك	
أكلت خبزاً لحمياً تمرأ	٤٨٩، ٨٢٠، ٧٤٠، ٧٣٣
إليك	٥٥٩
ألم رأسه	٣٤٧، ٣٤٤
أمامك	٥٥٩
إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية	١٤٤
إن ذلك نافعك ولا ضارك	١٤٤
إن عمراً لمنطلق	١٧٦، ٧٣١، ٧٧٥
إن كان زيد هو القائم	١٧٦، ١٨٠
إن الله سميع دعاء من دعاه	٤٢٩
إن من أفضلهم كان زيدياً	١٠٩
إنه سميع دعائي ودعائك	٤٢٩
إنها لإبل أم شاء	٤٨٣
أيش	٥٣٥

٥٥٩	بينكما
٤٥٩،٤٦١	ثمت
٦١١	جندل وذلذل
٤٨٠	جاءني إمّا زيد أو عمرو
٢٣٠	خشنت بصدرة وصدرة زيد
٣٤٠،٣٤٤،٣٤٧	الخمسة عشر الدرهم
٥٨٥،٥٨٩	ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثاً ثلاثاً
٥٥٩	دونك
٧٠١،٧٠٢	رأيت ثلاث سجّلات
٢٥٤	رأيت الذي سواك
٤٥٩،٤٦١	رَبْتُ
٦٢٥،٧٤١	زيداً لن أضربَ
٥٨٠،٥٨٣،٧٤٠،٧٤٥،٨٤٣،٨٩٧،٩٠٩	سُرِّيَّات
٥٨٣،٧٤٦	سِرْوَالَة
٥٨٣،٧٤٦	سِرْوَال
٣٤١،٣٤٤،٣٤٧	سَفَهَ نَفْسَه
١٣٠	صَيْدَ البَعِيرُ
٢٣٠،٢٣٢،٢٣٣،٢٣٥	ضربتُ وضربني قومك
٢٣٢،٧٣١	ضربوني وضربتُ قومك
٧٠٢	الطلحات الثلاثة
١٤٩	عسي، عسيا، عسوا
١٤٨،١٦١	عسك
٣٤٠،٣٤٤،٣٤٧	العشرون الدرهم
٩٣٣	

٥٦٥،٥٦٨	عشرين أحمر
٥٦٥	عشرين أحمدا
٥٥٧،٥٥٩	عليك زيدا
٥٥٩	عندك
٣٤٤،٣٤٧	غبن رأيه
٣٤١	غير زيد رأيه
٤٧٦	قبضتُ المالين أجمعين
٤٩٣	قد بعثك هذا
٦٠٧،٦١٠	كعسب
١١٣،١١٧،١٢٠	كاني
٥٥٩	لديك
٧٠١	لي حماماتٌ ثلاثة
١١٣،١١٧،١٢٠،٧٨١،٧٨٣،٧٩٣	ليسيني
١٦٢،١٦٦	مررتُ بإيّاك
٧٠١،٧٠٢	مررت بثلاث حمامات
٥٢٣	مررتُ بكلِّ قائمًا
٣٧٨	من الآن إلى الغد
٧٣	من كانت أمّك
٢٨٣	ما أتاني أحدٌ إلا زيدا
٤٤٢،٤٤٣	ما آتاه للمعروف
٤٧٣	ما أحيّده
٤٤٢	ما أسرقه
٤٤٢	ما أسنّه
٩٣٤	

٤٤٨	ما أسود شعره
٤٤٢	ما أصوبه
٤٤٣	ما أضواه
٤٤٢	ما أظلمه
٤٤٢	ما أعدمه
٤٣٩، ٤٤٢، ٤٤٣	ما أعطاه للدرهم
٤٤٢	ما أعظم جهله
٤٤٢	ما أمتعته
٤٤٢	ما أنتنه
١٦٢، ١٦٦، ١٦٨	ما أنا كأنت
٤٣٩، ٤٤٢، ٤٤٣	ما أولاه للمعروف
٤٤٢	ما أوحش داره
٤٤٢	ما أيسره
٦٣٦	ما تأتينا فتحدثنا
٣٧٢، ٧٣١	ما رأيته مذ اليوم
٣٨٨	ما رأيته مذ أن الله خلقتني
٤٥٨	ما زيد بنعم الرجل
٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦	ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعبأ به
٢٨٣	ما مررت بأحد إلا زيدا
٢٠١	نُبئتُ زيدا
٤٦٥	نعم الرجل كان زيد
٤٦٥	نعم الرجال كان الزيدون
٤٥٨، ٤٦٠	نعم السير على بنس العير
٩٣٥	

٤٥٥،٧٢١،٧٤٦	نعما رجلين الزيدان
٤٥٥،٧٢١	نعموا رجالا الزيدون
٤٥٩،٤٦١	نعيم الرجل
٥٣٥	هَلُمَّ
٨٩	هذا ابن عرسٍ مقبل
٢٣٠	هذا جحر ضبّ خرب
٤٠٦،٤٠٨	هذا معطي زيد درهماً أمس
٤٠٦،٤٠٨	هذا مارٌّ بزیدٍ أمس
٢٣٩	هو أحسن الفتیان وأجمله
٣٤٤	هو أحسن الناس هاتين
٤٤٤،٤٤٩،٤٥٠،٨٣٠،٨٤٤	هو أشد سواداً من حنك الغراب
٤٢٩	هو حفيظٌ علمك، وعلم غيرك
٤٢٩	هو سميعُ الدعاء
٤٢٩	هو سميعُ قولك، وقول غيرك
٤٢٩	هو عليّمُ علمك، وعلم غيرك
٣٤١،٣٤٤	وَجَعَ ظَهْرَهُ
٥٥٩	وراءك
٤٥٨	والله ما هي بنعم الولد
١٠٣	واحدٌ واثنان وثلاثةٌ
٥٣٥	ويلمه
١٣٠	يدع
١٣٠	يذر
٤٩٦	يا إِيَّاكَ
٩٣٦	

يا عبدالله ٤٩٣
يا فسق الخبيث ٥٠٦
يا نعم المولى ونعم النصير ٤٥٩،٤٦٠

٤ - فهرس الأشعار.

البيت	القافية البحر القائل	الصفحة
الهمزة		
إذا عاش الفتى ...	الفتاءُ الوافر مختلف فيه	٦٩٥
أو مُنعمٌ ما ...	العلاءُ الخفيف الحارث بن حلزة	٢٠٠، ٢٠١
حربٌ تردُّ ...	أبناؤها الكامل الفرزدق	٣٩٢
الباء		
وزعتُ بمثل ...	تحلبًا الطويل ربيعة بن مقروم	٣٥٨
أعبدًا حلّ ...	اغترابًا الوافر جرير	٥١٩
ولمّا أن تحمّل ...	الغرابًا الوافر مجهول	٢٢٦
ليس إِيّاي ...	رقيبًا مجزوء الرمل ابن أبي ربيعة	١٢٢، ١١٩، ١١٢، ٧٨١، ٧٨٢
والله ما ليلي ...	صاحبُه الرجز أبو خالد القناني	٤٦٠، ٦٠٧
ما زلتُ من يوم ...	عجبُ البسيط مجهول	٣٨٠
سيروا بني العم ...	العربُ البسيط جرير	٧٧٤
وإني امرؤٌ ...	رقابها الطويل عمارة بن عقيل	٦٠
وكلُّ من ظنّ ...	مكذوبُ البسيط أبو دؤاد الأيادي	٢٥١، ٢٥٣
بكيّتُ أخاصا ...	ضروبُ الطويل أبو طالب	٤١٨
يرجّي المرءُ ...	الخطوبُ الوافر جابر بن رألان	٦٢٨، ٦٢٩
أبا عرو لا ...	فيحيبُ الطويل مجهول	٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٤

- وحدّثتُ قومي... قريبُ الطويل جزء بن ضرار ١٩٨،٢٠٠،
٧٣٢
- فلاتستطل منّي... نصيبُ الطويل مجهول ٢١
- أتهجر ليلى... تطيبُ الطويل المخبل السعدي ٣٥٣—٣٥٨،٣٥٧،٣٥٤،
٣٦٠
- أتاني كلامٌ... عائي الطويل ٧٩٣
- ياليت أم... الركائبِ الرجز مجهول ٩٤
- فإن تنأ عنها... بالمجرّبِ الطويل امرؤ القيس ٦١
- تُخَيِّرَن من... التجاربِ الطويل النابغة ٣٧٩
- لم تتلفع بفضل... العلبِ المنسرح جرير ٦٠٢
- فأدرك لم يجهد... المثقّبِ الطويل امرؤ القيس ٨٦
- وكمتماً مُدماً... مذهبِ الطويل طُفيل الغنوي ٢٣٣،٢٣٢،٢٢٨،
٢٣٥
- أودى الشبابُ... للشيبِ البسيط سلامة بن جندل ١٩٤،١٩٣،١٩٢

التاء

- أرَنّ على... الأشراتِ الطويل امرؤ القيس ٧٦،٨٦،٧٣٢،
٢٥٤
- ذكركَ اللهُ... الغفلاتِ الخفيف مجهول

الجيم

- شربنَ بماء... نثيجُ الطويل أبو ذؤيب الهذلي ٣٦٩
- فلثمتُ فاها... الحشرجِ الكامل ابن أبي ربيعة ٣٦٩
- أبلُّ فلا... بالمتولّجِ الطويل الشماخ ٦١

ياعدياً... المهتاج الخفيف مجهول ٥١٨

الحاء

نحْنُ اللذونَ... ملّحاحا الرجز مختلف فيه ٦٧،٦٨
ونجوتٍ من... الرواح مجزوء الكامل مجهول ٣٨٠

الحاء

إذا الرجال... طبّاخ البسيط ٤٤٨ طرفة بن العبد

الذال

قلّ الغناء... بعدا البسيط ٣٩٨ مجهول
ربيته حتى... أجلدا الرجز ٥٢،٥٩ العجاج
فلسنا بالجمال... الحديد الوافر ٦٤٨ عُقبية الأسدي
ألا حبّذا... البعد الطويل ٦٠٢ الحطّية
فقلتُ عساها... فأعوذها الطويل صخر الخضري ١٦٦،١٦٨،١٦٩
أتاني أنّهم... فديدا الوافر ٤٢١،٤٢٥ زيد الخير
كأنّه خارجاً... مُفتأدا البسيط ٥٤٠ النابغة
شلت يمينك... المتعمّد الكامل ١٨١ عاتكة
فقام يزود... هند الطويل ١٨٦ مجهول
إلى رُدح... بالشّهاد الوافر ابن أبي الصلت ٣٤٠،٣٤١،٣٤٤
ألم يأتيك... زياد الوافر قيس بن زهير ٦٦٤—٧٧٥،٦٦٥

الراء

٣٣—٣٢	امرؤ القيس	المتقارب	لها مثنان... التمر
٤٣٠،٤٣١	قيس الرقيات	الطويل	فتاتان أما... البدرا
٢٣١،٢٣٦	زهير	البيسط	نعم امرأ... وزرا
١٨٧—١٨٦	الفرزدق	البيسط	لو لم تكن... عمرا
٣٥٩	رجل من طيء	المتقارب	أنفساً تطيب... جهارا
٦٥٩،٧٢٤،٨٢٩	مجهول	الرجز	لا تتركني... أطيرا
٣٩٩	مجهول	الطويل	عجبت من... فقيرا
٢١	مجهول	الرجز	من كان... المزاجر
٢٨،٣٣	تأبط شرا	الطويل	هماخطتا إما... أجدر
٥١٨	مجهول	الطويل	فطر خالد... حاذر
١٦٣،١٦٦	مجهول	الطويل	فأحسن وأجمل... أسر
٣٧٥	أبو صخر	الطويل	كأنهما م... عصر
٤١٥،٤١٨	أبو طالب	الطويل	ضروب بنصل... عاقر
٥٥٣	زهير	الطويل	خذوا حظكم... تذكروا
٣٤٦—٣٤٥	مجهول	الطويل	علامة ملئت... السم
٢٢—٢١	منظور بن مرثد	الرجز	قلت لبواب... جارها
٢٧٠	مجهول	الخفيف	لدم ضائع... الدبور
٢٥٣	قيس بن الملوّح	الطويل	أترك ليلى... لصبور
٦١٥	ابن هرمة	البيسط	وأني حيثما... فانظور
١١٩،٧٨٢	ابن أبي ربيعة	الطويل	لئن كان... يتغير
٧٧٤	الأقيشر الأسدي	السريع	رحت وفي... المتزر

٣٤١،٣٤٥	مجهول	كالأدبرِ الرجز	أُيجع ظهري... ..
٨٨،٩٢،٨٣٩	مجهول	الأوبرِ الكامل	ولقد جنيتك... ..
٨٩٦،٩٠٢،٩١٤			
٢٥٤—٢٥٣	ابن المولى	المشتري الكامل	وإذا تُباعُ... ..
٣٥٩	مجهول	يسرِ الطويل	ولستُ إذا... ..
٩٤،٣٤١،٣٤٤	راشد بن شهاب	عمروِ الطويل	رأيتك لما... ..
٣٨١،٣٨٣	زهير	دهرِ الكامل	لمن الديارُ... ..
٣٩	النابعة	فجارِ الكامل	إنا اقتسمنا... ..
٤٢٠،٤٢٤	مجهول	الأقدارِ الكامل	حذرُ أموراً... ..
٤٨١	سعد بن قرط	نارِ البسيط	ياليتما أمنا... ..
٩٤—٩٣	أبو النجم	قصورها الرجز	باعدأُمُ العمرو... ..
٣٨٠	رجل من طيء	العصيرِ الرجز	تنتهضُ الرعدة... ..
٣٠٥	مجهول	الصغيرِ الوافر	أبجنا حيَّهم... ..

النزاء

٣٢	مجهول	الطويل	لنا أعتزُّ لُبْنُ... ..
----	-------	--------	-------------------------

السين

٥٢،٥٩—٥١	مختلف فيه	الطويل	تقول ودقتُ... ..
٣١١—٣١٠	أبو زبيد الطائي	الوافر	خلا أن العتاق... ..
٧٦٣،٣١٥			

الصاد

أَتَانِي وَعَيْدٌ... الأَحَاوِصَا الطَوِيلِ الأَعْشَى ٥٦٩

الضاد

جَارِيَةٌ فِي دَرْعِهَا... إِبَاضِ الرِّجْزِ ٤٤٨

الظاء

أَتَانِي عَنْ أُمِّي... حِفَاظِ الوَافِرِ حَسَانَ ٥٥٤

العين

فَقَالَتْ: أَكَلٌ... تَحْدَعَا الطَوِيلِ جَمِيلِ ٦٣٠،٦٣١،٦٣٣

٦٣٥،٧٢٥

لَقَدْ عَلِمْتُ... مِسمَعَا الطَوِيلِ مِخْتَلَفٌ فِيهِ ٣٩٩،٤٠٠—٣٩٨

٤٠١

وَلَمَّا تَفَاوَضْنَا... تَتَقْنَعَا الطَوِيلِ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ ٢٢٠

فَإِنَّكَ وَالتَّائِبِينَ... شَوَارِعُ الطَوِيلِ مَجْهُولِ ٣٩٨

مِنَ النَّفْرِ اللَّائِي... قَعَقَعُوا الطَوِيلِ أَبُو الرَّبِيسِ ٤٦،٨١٤،٨٦٩

وَهَلْ يَرْجِعُ... البَلَاغُ الطَوِيلِ ذُو الرُّمَّةِ ٢٣٧

أَرَدْتُ لَكَيْمَا... بَلَقَعَ الطَوِيلِ مَجْهُولِ ٦٣٠،٦٣٣

يَاسِيدَا مَا أَنْتَ... الذُّرَاعِ السَّرِيعِ السَّفَاحِ بْنِ بُكَيْرِ ٥٢٠—٥١٩

الفاء

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ... لِمَسْتَعَطَفِ المِتْقَارِبِ مَجْهُولِ ٥٨٠،٥٨٢،٥٨٣

كأن أذنيه... محرّفاً الرجز محمد بن ذؤيب ٣٢،٣٣

القاف

عهدتُ خليلي... حقّاً الطويل مجهول ١٢٠
أداراً مجزوى... يترقرقُ الطويل ذو الرمة ٥٢٠
ضربتُ صدرها... الأواقيُ الخفيف عدي بن ربيعة ٥١٧،٥١٨
ألا يا زيد... الطريقِ الوافر مجهول ٥٠٤

الكاف

تجانفُ عن جوّ... لسوائكا الطويل الأعشى ٢٥١—٢٥٠
خلا الله لا... عيالكا الطويل الأعشى ٣١٥
يا أبتا علّك... عساكا الرجز رؤية ١٦١
يا ابن الزبير... إليكا الرجز رجل حميري ١٦٧،١٦٨

اللام

لجاري من كانه... أجلُ المتقارب مجهول ١٢١
ضعيف النكاية... الأجلُ المتقارب مجهول ٣٩٤،٣٩٧،٨٣٦
قدّموا إذ قيل... الأسلُ الرمل لبيد ٥١٧—٥١٦
إن المرء ميتاً... فيخذلا الطويل مجهول ١٤٥
ضيّعت حزمي... اشتعلا البسيط مجهول ٣٥٩،٣٦٣
محمد تفد... تبالا الوافر مختلف فيه ٢٠—١٩
أبو حنش... أثالا الوافر ابن أحمر ٥٥٣—٥٥٢

٢٢٥—٢٢٦	المرار الأسدي	الوافر	الخِداًلا ...	وقد نغنى ونرى...
٢٢٦	ذو الرمة	الوافر	مالا ...	ولم أمدح لأرضيه...
٣٧٥	القُحيف	الطويل	أولاً ...	أتعرفُ أم لا...
٣٤٥	مجهول	الخفيف	الصهيلة ...	ولقد أغتدي...
٥١٧،٥١٩	كثير	البيسط	رجلُ ...	ليت التحيّة...
٢٢٠	الأعشى	البيسط	خضلُ ...	نازعتهم قضب...
٢٢٧	مجهول	الطويل	حنظلُ ...	قطوبُ فما...
٢٢٩،٢٣٥	مجهول	الطويل	مهملُ ...	جفوني، ولم أجف...
٩٥	ابن ميادة	الطويل	كاهله ...	رأيت الوليد...
١٢١	مجهول	الوافر	أقولُ ...	فلو كنت القتيل...
٥٧—٥٦	ربيعة بن مقروم	الكامل	تسألي ...	وشفاء غيِّك...
٢١٧،٢٢١،٧٣٢	امرؤ القيس	الطويل	مقتلي ...	تجاوزت أحراساً...
٢١٦	امرؤ القيس	الطويل	جلجلُ ...	ألا ربَّ يومٍ...
٢٢٦	ابن أبي ربيعة	الطويل	إسحلُ ...	إذا هي لم تستك...
١٧٤	مجهول	الطويل	النَّحلِ ...	كُليبُ إن...
٣٨٠—٣٧٩	مجهول	الطويل	عاذلُ ...	ألِفْتُ الهوى...
٧٧٤	امرؤ القيس	السريع	واغلِ ...	فاليومَ أشرب...
١٢١	ذو الرمة	الطويل	الشملي ...	كأن لم يكنها...
١٩٤	مجهول	البيسط	آجالُ ...	لا سابغات ولا...
٢٢٥	امرؤ القيس	الطويل	المالِ ...	فلو أن ما...
٧٣٢،٢١٧،٢٢٠	امرؤ القيس	الطويل	مِيالِ ...	فلما تنازعنا...
٩٤	جرير	الوافر	فيلِ ...	يقول المجتلون...
٦٧	أمية بن الأسكر	البيسط	المصاقيلِ ...	قومي اللدو...

خالفاني ولم ... الخليل الخفيف مجهول ٢٣٠،٢٣٦

الميم

٤٨١	الرجز	مجهول	لكم	لا تتلفوا...
١٥٢،١٥٨—١٥١	الرجز	رؤية	صائما	أكثرَ في...
١٦٢	الطويل	نافع بن سعد	أتقدّما	ولستُ بلوّامٍ ...
٢٨،٣٣،٣٤—٢٧	الرجز	مختلف فيه	القدما	هممنَ في ...
٣٥٩	الطويل	حسان	مذمّما	إذا المرءَ عيناً ...
٥٣٠،٥٣٥	الرجز	أبو خراش	اللهمّما	إني إذا ما ...
٥٣٥	الرجز	مجهول	اللهمّما	غفرتَ أو عذبتَ ...
٥٣٥	الرجز	مجهول	اللهمّ ما	وما عليك ...
٤٣٤—٤٣٣	الطويل	الشماخ	مصطلاهما	أقامت على ...
١٢١—١٢٠	البسيط	بعض طيء	إقداما	كم ليثٍ اغترّ ...
٣٧٩	الطويل	بعض طيء	مُداما	من الآن قد ...
٥٤٩،٥٥٣،٥٥٥،٨٣٠	الوافر	جرير	أماما	أصبح حبلُ ...
٨٣٩				
٣٧٥—٣٧٤	الطويل	الحصين المري	مسوّما	من الصبح ...
٥٥٠،٥٥٣	البسيط	ابن حبناء	علموا	إن ابن حارث ...
٦٨٥—٦٨٤	الوافر	الأحوص	الحسامُ	فلطّقها فلست ...
٥١٣،٥١٦،٥١٨	الوافر	الأحوص	السلامُ	سلامُ الله يا ...
٨٣٣،٨٣٨،٩١١				
٣٤٥	الوافر	النابعة	سنامُ	ونأخذُ بعده ...
٤٢٦	الكامل	لييد	محمومُ	حرفُ أضرّ ...

٤٢٥	ليبد	الكامل	كلوم	أومسحل شنج... ..
٢٢٩،٢٣٥	كثير	الطويل	غريمها	قضى كل ذي... ..
٦٨٦،٧٦٥	مجهول	الطويل	اللهازم	وكنت أرى... ..
٢٢٨	الفرزدق	الطويل	هاشم	ولكن نصفاً... ..
٩٤—٩٥	مجهول	البيسط	الكرم	دمت الحميد... ..
٢٤٢	عنتره	الكامل	المكرم	ولقد نزلت... ..
٣٦٨	عنتره	الكامل	الديلم	شربت بماء... ..
٤٢٧،٤٣٠	ساعده بن جؤية	البيسط	ينم	حتى شأها... ..
٣٧٩	جبل بن جوال	الطويل	جرهم	وكل حسام... ..
١٢٩	النايغه	البيسط	يالجام	تهدي كتائب... ..
١٠٥،١٠٩	الفرزدق	الوافر	كرام	فكيف إذا... ..

النون

١٢٢	مجهول	الوافر	تكنه	وشر الظالمين... ..
١٨٤	مجهول	الرجز	القرنين	أثور ما أصيدكم... ..
١٣٩،٩٠٣	مجهول	المنسرح	المجانين	إن هو مستولياً... ..
٩١١				
٢٥٠	مرار العجلي	الطويل	سوائنا	ولا ينطق المكروه... ..
٧٩٥	قيس الرقيات	مجزوء الكامل	إنه	ويقلن: شيب... ..
٤٧٢—٤٧١	جرير	البيسط	كانا	ياحبذا جبل... ..
١٢١	خليفة بن براز	مجزوء الكامل	تكونه	تنفك تسمع... ..
٢٥٠—٢٤٩	ليبد	مجزوء الكامل	جونا	وابذل سوام... ..
٢٥٢،٢٥٤	الفند الزماني	الهمزج	دأوا	ولم يبق سوى... ..

١٢١	مجهول	الطويل	تكوئها	فلماً رأي برقاً...
٣٩٨—٣٩٧	كثير	الطويل	حين	تلومُ امرأً في...
٦٠	مجهول	البيسط	العلن	لا تظلموا...
١١٧، ١٢٠، ٧٨١، ٧٨٣	أبو الأسود	الطويل	بلبانها	فإن لا يكنها...
٦١—٦٠	هدبة بن حشرم	الوافر	هجاني	سأهجو من...
٦٤٥	مجهول	الكامل	القعدان	داويتُ غبن...
١٧٩	مجهول	البيسط	سودان	أمسى أبان...
٦٨	مجهول	الكامل	الخران	وبنو نويجية...
١٦٢—١٦١	عمران بن حطان	الوافر	عساني	ولي نفس...
٤٠٧—٤٠٦	امرؤ القيس	الطويل	أركان	ومجر كغلان...
٧٦، ٨٥، ٧٣٢، ٨٢٤، ٨٧٩	امرؤ القيس	الطويل	ثهلان	كتيس ظباء...
٦٠٣	الحاجب الأسدي	البيسط	كتمان	أعلنتُ في حب...
٦٠	عروة بن حزام	الطويل	المتواني	فعفراء أرجى...
٧٥، ٨٥، ٧٣٢	امرؤ القيس	الطويل	العدوان	مكرٌ مفرٌ مقبل...
٦٠٦، ٦١٠	سُحيم بن وثيل	الوافر	تعرفوني	أنا ابن جلا...
٢٠، ٢٥	الأعشى	الوافر	داعيان	فقلت: ادعي...

الهاء

٨٩، ٩٥	مجهول	البيسط	الفقعة	ومن جنى...
٢٥١	العباس بن مرداس	الوافر	سواها	أكرُّ على...

ولقد أرى... أصباهُ الكامل مختلف فيه ٢٢٩

الألف

هويني وهويت... صبا البسيط مجهول ٢٣٠، ٢٣٥
فتضحى صريعا... دعا الطويل مجهول ٢١
لديك كفيلاً... يشقى الطويل مجهول ٢٥٣
على مثل... بكا الطويل متمم بن نويرة ٢١

الياء

بدا لي أني... جائيا الطويل زهير ٦٤٧—٦٤٨
فيا راكباً... تلاقيا الطويل عبد يغوث ٥١٩
على أطرقا... العصي المتقارب أبو ذؤيب الهذلي ٢٧٠—٢٧١
وبلدة ليس... إنسي الرجز العجاج ٣١١، ٣١٥

٥ - فهرس الأعلام (١).

الأبدي: ٢١٥، ٣١٢، ٦٧٩.

أبي: ١٨، ٢٦٧.

ابن الأخضر: ٧٨٨.

الأخفش الأصغر: ١٧٧.

الأخفش الأوسط: ١٥، ٢٥٦، ٢٧٣، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦،

٣٣٣، ٣٣٧، ٣٧٦، ٣٨٦، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٥،

٥٠٤، ٥٠٥، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٨٣، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٦٠٠،

٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٩، ٦٣١، ٦٧٥،

٦٧٧، ٦٧٩، ٦٨٢، ٦٨٨، ٦٩١، ٦٩٧، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٣،

٧٢٤، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٩٧، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٧، ٨٣٩، ٨٧٨.

الأزهري: ٤٣، ٦٥، ١٤٨، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦،

٥٩٣.

ابن أبي إسحاق: ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٢، ٧١٥، ٧١٦.

أبو الأسود الدؤلي: ١١٧.

الأشموني: ٩٠، ٩١، ١٠٧، ١٠٩، ١٤١، ١٨٤، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٤١،

٢٤٣، ٢٤٨، ٢٦٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٣٧، ٣٣٧، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤١٦،

٤٣٧، ٤٤٥، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٧٠، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٩١، ٤٩٦، ٥٠٢،

٥٠٨، ٥١١، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣٣، ٥٤٣، ٥٤٧، ٥٥١، ٥٦٧، ٥٧٤،

٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٩٩، ٦٠١، ٦٠٩، ٦٢٢، ٦٢٧، ٦٣٨، ٦٤٠،

٦٥٥، ٦٦١، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٨٠، ٧٠٠، ٧٠٦.

(١) جرى سرد الفهرس هذا على غضّ النظر عن "أل" و"ابن" و"أبو".

الأصمعي: ٨٩، ٩٣، ٣٦٧، ٣٦٨، ٧٢٠.

الأعمش: ٢٦٧.

الأعلم: ١٠٧، ١٠٨، ١٣٥، ٣٦٤، ٣٦٥، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٣٥، ٤٦٩،
٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٥١، ٥٧٨، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩٥، ٥٩٩، ٦٢٢، ٦٢٦،
٧٠٤، ٧٦٢.

امرؤ القيس: ٦١، ٧٥، ٢١٧، ٢٦١، ٧٣٢، ٧٥٦.

الأنباري (محمد بن القاسم): ١٥.

أنس بن مالك: ٣٧٨.

أبو البركات: ١٧، ١٩، ٢٥، ٢٦، ٨٠، ٩٠، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٧،
١٢٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٧١، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٤، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٧٩،
٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣١٢، ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٦،
٣٥٧، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٨٥، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٧٩، ٤٨٤، ٤٩٥،
٥٦٧، ٥٨٨، ٥٠٧، ٥١٥، ٥٣١، ٥٣٣، ٥٦٦، ٥٧٤، ٥٧٩، ٥٨٦، ٦٢٧،
٦٣٢، ٦٤٠، ٦٤٤، ٦٦١، ٦٦٦، ٦٨٠، ٦٨٤، ٨١٢، ٨١٣.

ابن برهان: ٤٦٩، ٤٧٩.

ابن بري: ٦٨٨.

البغدادي: ٤٩، ٩١، ١٩٦، ٢٦١، ٣٨٢، ٤٠٢، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٨٦،
٧٧٩، ٧٩٨، ٨٠٠.

أبو بكر بن أبي أويس: ١٧٠، ١٧٣.

أبو بكر بن الخياط: ٦٨٨.

أبو بكر بن طلحة: ٢٠٥، ٣٩٦.

ابن بابشاذ: ٢٧٩، ٤١٦، ٤١٧.

ابن الباذش: ٢٨٠، ٤٦٣، ٥٠٩، ٥١٠، ٨٢١.

الباقولي: ٦٥٠، ٦٦٦.

أبو تمام: ٧١٥.

ثعلب: ٥٧، ١٤٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٦٢٠، ٨٤٦.

الثمانيني: ٥٧٩.

الجرجاني: ٨١، ٢٢٤، ٢٦٠، ٢٧٩، ٣٠٨، ٣٦٧، ٤٠٥، ٤١٣، ٤٤٥،

٤٧٩، ٤٨٤، ٥٠٧، ٥٧٣، ٥٨٦، ٥٩١، ٥٩٩، ٦٠٨، ٦٢٦، ٦٤٤،

٦٥٥.

جرير: ٩٤، ٥٥٦.

الجرمي: ٣٦، ٧٠، ٣٣٥، ٣٥٦، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٤٠، ٤٥٢، ٥٠١،

٥١١، ٥١٥، ٥٢١، ٦١٨، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٩، ٨٣٧.

الجزولي: ٢٠٣، ٢١٤، ٢٤٠، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٤، ٤٧٩، ٥٧٨، ٥٨٦،

٦٧٩.

جمعان بنبوس: ٧٨٠، ٧٨٥، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٩٢، ٧٩٤، ٧٩٧، ٨٥٥.

الجوهري: ٦٤، ٦٧.

ابن جني: ٣٠، ٣١، ٣٣، ٤٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٦٢، ٩٠، ٩١، ٩٨،

١٠٢، ١٠٧، ١٢٤، ١٤١، ١٥٣، ١٧٨، ١٨٥، ٣٠١، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٦٧،

٤٣٥، ٤٣٨، ٤٦٤، ٤٧٩، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٤، ٥٠١، ٥٠٧،

٥٣١، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٧، ٥٧٣، ٥٨٦، ٥٩٥، ٥٩٩، ٦١٦، ٦٥٠،

٧٧٨، ٨١٨، ٨٥٥، ٨٦٣، ٩٠٧.

حسن الشاعر: ٨٠٢.

حسن هنداوي: ٧٧٨، ٨٠٤.

حمزة الزيات: ٦٦٤، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢.

حماد بن سلمة: ٨٠٣.

أبو حاتم: ٢٥٦، ٤٧٥، ٥٨٣، ٧٤٦.

ابن الحاجب: ٤٠، ٦٥، ٦٧، ٨١، ١١٥، ١١٩، ١٢٥، ١٤١، ١٤٢، ١٥٣،
١٧١، ١٧٣، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٣،
٢٨٠، ٢٨٢، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٢٤، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤٤٥،
٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٧٩، ٤٩٤، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٥١،
٥٧١، ٥٧٤، ٥٨٨، ٦٠٥، ٦٣٢، ٦٣٨، ٦٥٠، ٦٨٨، ٦٩٧.

ابن الحاج: ٢١٤، ٤٤٦.

أبو حيان: ٦، ٣٧، ٤٩، ٥١، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٣، ٧٨، ٨٠،
٨١، ٨٢، ٩٠، ١٠٠، ١٠٢، ١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٢،
١٣٣، ١٣٦، ١٤١، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٤، ١٧١،
١٧٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤،
٢٤٩، ٢٥٧، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٦، ٣٢١،
٣٢٢، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٤، ٣٧٧، ٣٨٦، ٣٩٢،
٣٩٦، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٤٢، ٤٤٦، ٤٥٧، ٤٦٩، ٥٠٣، ٥٠٧، ٥٢٥،
٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٥١، ٥٤٢، ٥٥٨، ٥٧٤، ٥٨٦،
٥٩٩، ٦١٦، ٦٢٢، ٦٤٠، ٦٥٠، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٦٦، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٧٦،
٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٩٢، ٦٩٧، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٧٨، ٧٧٩، ٨٠٠، ٨٠١،
٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٢١.

خديجة الحديثي: ٧٧٧، ٧٨٠، ٧٨١، ٨٠٤.

ابن خروف: ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٧٨، ٨٠، ٨٣، ١٠٧،
١٠٨، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٥، ١٤١، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٤، ١٧١، ١٩٠، ٢١٨،
٢٤٠، ٢٤٨، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣،
٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠.

،٣٩٢ ،٣٨٥ ،٣٥٥ ،٣٥٢ ،٣٥٠ ،٣٤٩ ،٣٣٣ ،٣٣٢ ،٣٢٩ ،٣٢٨ ،٣١٠
،٤٥٠ ،٤٤٥ ،٤٤٣ ،٤٤٠ ،٤٣٥ ،٤٢٨ ،٤٢٢ ،٤١٧ ،٤١٣ ،٤١٠ ،٣٩٦
،٥٠١ ،٤٩٤ ،٤٩١ ،٤٨٥ ،٤٧٩ ،٤٧٥ ،٤٧٠ ،٤٦٩ ،٤٦٣ ،٤٥٦ ،٤٥١
،٥٧٨ ،٥٧٤ ،٥٦٦ ،٥٥٨ ،٥٥١ ،٥٤٧ ،٥٤٢ ،٥٤١ ،٥٣٣ ،٥٢٤ ،٥١٦
،٦٤٤ ،٦٣٨ ،٦٣٢ ،٦٢٠ ،٦١٢ ،٦٠٨ ،٦٠٤ ،٥٩٦ ،٥٩٥ ،٥٩٠ ،٥٨٦
،٧٢٥ ،٧٢٤ ،٧٢١ ،٧١٧ ،٦٨٧ ،٦٧٢ ،٦٧٠ ،٦٦٩ ،٦٦٨ ،٦٦٠ ،٦٥٥
،٨٣٣ ،٧٩٤ ،٧٩٣ ،٧٩٢ ،٧٨٥ ،٧٨٤ ،٧٨٢ ،٧٧٨ ،٧٦٦ ،٧٤٨ ،٧٣٨
،٩١٣ ،٩٠٦ ،٨٩٨ ،٨٩٢ ،٨٨٦ ،٨٨٤ ،٨٧٨ ،٨٥٣ ،٨٥٠ ،٨٤٧ ،٨٤٥
.٩١٥

خطاب الماردي: ٤٦٩ ، ٦٢٢.

الخليل: ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٩٥ ، ٢٦٠ ، ٣٩٥ ، ٤٦٨
،٤٧١ ،٤٩٩ ،٥٠٣ ،٥٠٧ ،٥١٤ ،٥١٦ ،٥٢٤ ،٥٣١ ،٥٣٦ ،٥٣٧ ،٥٤٣
،٥٦٦ ،٥٨٦ ،٥٩٠ ،٥٩١ ،٥٩٢ ،٦٠٤ ،٦٠٨ ،٦٠٩ ،٦٢٠ ،٦٢٢ ،٦٢٥
،٦٢٦ ،٦٢٧ ،٦٣١ ،٦٥٢ ،٦٥٣ ،٦٥٤ ،٦٥٦ ،٦٦٩ ،٦٧٣ ،٦٧٤ ،٦٧٧
،٦٧٨ ،٦٧٩ ،٦٨١ ،٧٠٩ ،٧١٦ ،٧١٧ ،٧٤١ ،٧٧٧ ،٨٣٧ ،٨٦٤ ،٨٦٨
خالد الأزهري: ٣٧ ، ٥٥ ، ١١٠ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٠
،٢٤١ ،٢٤٤ ،٣٠٨ ،٣٣٧ ،٣٥٠ ،٣٥٥ ،٣٧٧ ،٤٢٣ ،٤٣٧ ،٤٤٥ ،٤٥٧
،٥١١ ،٥٢٨ ،٥٣٢ ،٥٣٣ ،٥٤٧ ،٥٥١ ،٥٦٧ ،٥٧٨ ،٥٨١ ،٥٨٨ ،٥٩١
.٦٥٥ ،٦٧٠ ،٦٧١.

ابن خالويه: ٦٦٦ ، ٧٧٠.

ابن درستويه: ٢٠٥ ، ٣٧٦ ، ٤٦٩.

ابن دُرَيْد: ٤٣ ، ٦٤ ، ٦٧.

الدمامي: ٦٥ ، ٦٧ ، ٨٢ ، ١٣٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٧٢ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٧٧٩

الدنوشري: ٧٠١.

ابن الدهان: ١٩٠، ٢٦٢.

أبو ذؤيب الهذلي: ٢٧٠، ٢٧١.

أبو ذر الحشني: ٢٣٨.

ذو الرمة: ١٢١، ٢٣٧.

ابن أبي الربيع: ٣٦، ٦٥، ٦٧، ١٠٧، ١٠٨، ١١٥، ١٧٨، ٢١٥، ٢١٨،

٤١٦، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٧١، ٤٧٥، ٤٩١، ٨٠٩.

الرضي: ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٥، ٦٤، ٦٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠،

٨١، ٨٢، ١٠٠، ١٠٨، ١٠٩، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٥، ١٣٢، ١٤١،

١٥٣، ١٥٤، ١٥٨، ١٧١، ١٧٢، ١٨٤، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤،

١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٤٤، ٢٥٧،

٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٢،

٣٠٨، ٣١٣، ٣٢١، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٧٧، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤١٧،

٤٢٤، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٧٥، ٤٨٠،

٤٨٥، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥١٥، ٥٢٥، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٧، ٥٤٧، ٥٥٨،

٥٦٧، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٨٨، ٥٩١، ٦٠١، ٦٠٩، ٦٥٠، ٦٦٢، ٦٧٠، ٦٧٥،

٦٧٦، ٦٩٣، ٦٩٧، ٧٠٠، ٧٠٦.

الرمّاني: ١١٥، ١٢٣، ١٨٩، ٢٤٩، ٢٥٥.

الرندي: ٢٨٠.

الرياشي: ٦٨٧.

الزبيدي: ٩٩.

الزجاج: ٩٩، ١٠٣، ١٤٧، ٢٥٧، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٥، ٣١٠، ٣١١،

٣١٣، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٨٦، ٤٦٤، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٣٧، ٥٦٦، ٥٨٧،

٥٩١، ٥٩٥، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦١٢، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٥٢، ٦٥٣،
٦٥٤، ٦٥٨، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٨٧، ٦٩٧، ٧١٠، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٣،
٧٧٥، ٨٠٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨٥٤.

الزجاجي: ١٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٢، ١٥٤، ١٧١، ١٧٢،
١٧٣، ١٧٧، ٢١١، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٨٩، ٣٠٣،
٣٠٤، ٣٤٢، ٣٥٤، ٣٧٧، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١،
٣٩٥، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١٦، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧٨،
٥٠٠، ٥٠٧، ٥١٤، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٣١، ٥٤٧، ٥٥٨، ٦٠٨، ٦٣٨،
٧٢٢، ٧٥٥، ٧٩٠، ٧٩١، ٨٣٣، ٨٣٥، ٨٣٨، ٨٥٠، ٨٦٣، ٩١٢.
الزركشي: ٧٦٨.

الزحشري: ١٦، ٤٠، ٤٨، ٥٣، ٦٤، ٦٧، ٧٨، ٨٢، ٩٨، ١٠٠، ١٠٧،
١٢٥، ١٤٢، ١٧١، ١٩٩، ٢٠٣، ٢١١، ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٤٧، ٢٥٧،
٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٢٩، ٣٣٣،
٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤١٦، ٤٤١، ٤٦٤، ٤٧٩، ٤٩٤،
٥٠١، ٥٣١، ٥٧٣، ٥٨١، ٥٨٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٨، ٦٣٢، ٦٣٨،
٦٤٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٧٠، ٦٨٧.

زهير: ٣٧٤، ٢٣١، ٣٨٢.

أبو زيد الأنصاري: ٦٨، ٥٦٥، ٥٦٦، ٦٢١.

زيد الخير (زيد الخيل): ٤٢٦.

زيد بن علي: ٤٨، ٤٩.

الزيادي: ٤٢٣.

ابن السراج: ١٦، ٤٠، ٤٢، ٤٨، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٧٨، ٨١،
٩٨، ١٠٩، ١١٥، ١١٨، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٧، ١٤٩.

١٥٣، ١٧١، ١٧٧، ١٩٩، ٢١٥، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨١، ٣٤٢، ٣٥٦، ٣٦٤،
٣٧٦، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٥، ٥٠١، ٥٠٧، ٥٣١، ٥٤٦، ٥٧٣، ٥٧٩، ٥٨١،
٥٨٧، ٥٩٤، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٥١،
٤٥٦، ٤٧٨، ٤٨٤، ٤٩٤، ٦٠٨، ٦١٢، ٦١٣، ٦٢٠، ٦٢٦، ٦٣٢، ٦٣٨،
٦٤٣، ٦٧٠، ٧٠٠.

أبو سعد الفرُّخاني: ٤٦٥.

سعيد الأفغاني: ٧٨٠.

سعيد بن جُبَيْر: ١٤٤.

سلامة بن جندل: ١٩٢، ١٩٣.

السمين الحلبي: ٢٦٧، ٣٣٣، ٦٦٦، ٦٦٧، ٧٧٠.

السهيلي: ١٤٣، ٢٣٤، ٣٨٥، ٤٧٤، ٧٧٨.

سيبويه: ١٦، ٢٢، ٢٩، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٥٣، ٦٤، ٦٧، ٦٩، ٧٢، ٧٥،
٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ٩٨، ١٠٣، ١٠٨،
١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٣، ١٣٤،
١٣٥، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٦١،
١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٨٤،
١٩٥، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤،
٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧٣، ٢٧٥،
٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦،
٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦،
٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٩١، ٣٩٣،
٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤،
٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٨.

،٤٨٤ ،٤٧٨ ،٤٧١ ،٤٧٠ ،٤٦٨ ،٤٦٣ ،٤٥٦ ،٤٤٥ ،٤٤٢ ،٤٤٠ ،٤٣٩
،٥٠٧ ،٥٠٥ ،٥٠٤ ،٥٠٠ ،٤٩٩ ،٤٩٨ ،٤٩٦ ،٤٩٤ ،٤٩٠ ،٤٨٧ ،٤٨٦
،٥٣٦ ،٥٣١ ،٥٢٧ ،٥٢٦ ،٥٢٤ ،٥٢٣ ،٥٢١ ،٥١٧ ،٥١٤ ،٥١٣ ،٥١٢
،٥٦٥ ،٥٦٣ ،٥٦٢ ،٥٦١ ،٥٥٦ ،٥٥٢ ،٥٥١ ،٥٥٠ ،٥٤٩ ،٥٤٣ ،٥٣٧
،٥٨٣ ،٥٨٢ ،٥٨١ ،٥٨٠ ،٥٧٨ ،٥٧٣ ،٥٧٢ ،٥٧١ ،٥٧٠ ،٥٦٨ ،٥٦٦
،٥٩٩ ،٥٩٨ ،٥٩٧ ،٥٩٦ ،٥٩٥ ،٥٩٤ ،٥٩٢ ،٥٩١ ،٥٨٦ ،٥٨٥ ،٥٨٤
،٦١٧ ،٦١٦ ،٦١٢ ،٦١١ ،٦١٠ ،٦٠٩ ،٦٠٨ ،٦٠٧ ،٦٠٦ ،٦٠٤ ،٦٠١
،٦٤٢ ،٦٣٧ ،٦٣٥ ،٦٣٢ ،٦٢٧ ،٦٢٦ ،٦٢٥ ،٦٢٢ ،٦٢٠ ،٦١٩ ،٦١٨
،٦٧٢ ،٦٧١ ،٦٧٠ ،٦٦٩ ،٦٦٨ ،٦٥٦ ،٦٥٠ ،٦٤٩ ،٦٤٨ ،٦٤٧ ،٦٤٣
،٧٠٦ ،٧٠٥ ،٧٠٠ ،٦٨٧ ،٦٨١ ،٦٨٠ ،٦٧٩ ،٦٧٨ ،٦٧٥ ،٦٧٤ ،٦٧٣
،٧٣١ ،٧٢٢ ،٧٢١ ،٧١٩ ،٧١٨ ،٧١٧ ،٧١٦ ،٧١٤ ،٧١٠ ،٧٠٩ ،٧٠٨
،٧٥١ ،٧٤٩ ،٧٤٧ ،٧٤٦ ،٧٤٣ ،٧٤١ ،٧٤٠ ،٧٣٩ ،٧٣٨ ،٧٣٣ ،٧٣٢
،٧٨١ ،٧٧٧ ،٧٧٦ ،٧٧٥ ،٧٦٦ ،٧٦٥ ،٧٦٠ ،٧٥٩ ،٧٥٨ ،٧٥٧ ،٧٥٦
،٧٩٦ ،٧٩٥ ،٧٩٤ ،٧٩٢ ،٧٩١ ،٧٨٧ ،٧٨٦ ،٧٨٥ ،٧٨٤ ،٧٨٣ ،٧٨٢
،٨٣٥ ،٨٣٤ ،٨٣٣ ،٨٣٢ ،٨٣١ ،٨٢٨ ،٨٢١ ،٨١١ ،٨٠٣ ،٨٠٠ ،٧٩٧
،٨٥٧ ،٨٥٦ ،٨٥٤ ،٨٥٢ ،٨٥١ ،٨٤٢ ،٨٤٠ ،٨٣٩ ،٨٣٨ ،٨٣٧ ،٨٣٦
،٨٩٦ ،٨٩٤ ،٨٩١ ،٨٩٠ ،٨٨٥ ،٨٨٤ ،٨٧٨ ،٨٧٢ ،٨٧١ ،٨٦٨ ،٨٥٨
،٩١٤ ،٩١٣ ،٩١٢ ،٩١١ ،٩٠٩ ،٩٠٦ ،٩٠٣ ،٨٩٩ ،٨٩٧

السیرافی: ٢٨ ،٣٩ ،٤٠ ،٤١ ،٤٢ ،٤٣ ،٤٤ ،٤٥ ،٧٨ ،٨١ ،٨٩ ،٩٠
،٩١ ،١٠٠ ،١٠٦ ،١٠٧ ،١١١ ،١١٥ ،١١٨ ،١١٩ ،١٢٤ ،١٣٣ ،١٣٤
،١٣٥ ،١٣٦ ،١٣٧ ،١٤٨ ،١٤٩ ،١٧١ ،١٧٢ ،١٧٨ ،١٩٩ ،٢٠٠ ،٢٠١
،٢٠٥ ،٢١٨ ،٢١٩ ،٢٧٨ ،٢٨٠ ،٢٨١ ،٢٨٤ ،٢٨٧ ،٢٨٨ ،٢٩١ ،٢٩٢
،٢٩٧ ،٢٩٨ ،٣٠٠ ،٣٠١ ،٣٠٣ ،٣٠٧ ،٣٠٨ ،٣٠٩ ،٣١١ ،٣١٢ ،٣١٤

٣٥٤ ، ٣٥٠ ، ٣٤٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢١
٥٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٠١ ، ٤٩٤ ، ٤٦٩ ، ٤٥٢ ، ٤٣٨ ، ٤٣١ ، ٤٢٣ ، ٤١٦ ، ٣٦٨
٥٦٣ ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٥١ ، ٥٤٩ ، ٥٤٦ ، ٥٤٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣١ ، ٥٢٩ ، ٥٢٨
٦٠٤ ، ٥٩٩ ، ٥٩٨ ، ٥٩٥ ، ٥٩٠ ، ٥٨٨ ، ٥٨٣ ، ٥٨١ ، ٥٧٥ ، ٥٧٣ ، ٥٦٤
٦٤٨ ، ٦٤٣ ، ٦٣٨ ، ٦٣٧ ، ٦٣٦ ، ٦٢٦ ، ٦٢٢ ، ٦١٣ ، ٦١٢ ، ٦١١ ، ٦٠٩
٦٧٥ ، ٦٧١ ، ٦٧٠ ، ٦٦٩ ، ٦٦٨ ، ٦٦٦ ، ٦٦٥ ، ٦٥٧ ، ٦٥٤ ، ٦٥٠ ، ٦٤٩
٧٢٣ ، ٧٢٢ ، ٧٢١ ، ٧١٥ ، ٧١٠ ، ٧٠٦ ، ٧٠٤ ، ٦٨١ ، ٦٨٠ ، ٦٧٩ ، ٦٧٦
٨٥٠ ، ٨٢٠ ، ٨١٨ ، ٨١٧ ، ٨٠٦ ، ٧٦٠ ، ٧٤٧ ، ٧٤٦ ، ٧٤٥ ، ٧٤٣ ، ٧٣٩
٨٥٣ ، ٩١٥ .

السيوطي: ٣٧ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٠٠ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٩١ ، ١٩٦ ،
٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ،
٢٧٣ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ،
٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٧٣ ، ٣٨٥ ، ٤٠٥ ، ٤٥٢ ، ٤٥٧ ، ٤٧٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ ، ٥٠٨ ،
٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٢٢ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٥١ ، ٥٥٨ ،
٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٧٨ ، ٥٨٨ ، ٥٩١ ، ٥٩٩ ، ٦٠٤ ، ٦٠٩ ، ٦١٢ ، ٦٢٠ ،
٦٢٢ ، ٦٢٧ ، ٦٤٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٦ ، ٦٧١ ، ٦٨٠ ، ٦٨٢ ، ٦٨٩ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ،
٧٠٠ ، ٧٠٦ ، ٧٠٩ ، ٧٧٩ ، ٨١٨ .

ابن السّيد: ٣٠ ، ١٠٨ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٤٣٨ ، ٤٥١ ،
٤٥٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٩ ، ٦٤٠ .

ابن سيده: ٤٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ .

ابن الشجري: ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ،
١٨٤ ، ٢٤٧ ، ٣٤٢ ، ٣٥٤ ، ٣٦٧ ، ٥٠٧ ، ٥١٦ ، ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٥١ ،
٤٠٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٣٨ ، ٦٤٤ ، ٦٥٠ ، ٦٧٥ ، ٦٨٨ .

الشلوبين: ٣، ٤٠، ٩٩، ١١٤، ١١٥، ١٢٥، ١٥٤، ١٧٨، ١٩٩، ٢٠٣،
٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٦٤، ٣٢٨،
٣٢٩، ٣٣٠، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٠، ٤١٦، ٤٢٢، ٤٢٨،
٤٤٠، ٤٤٣، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٤،
٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥١٤، ٥١٦، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣١، ٥٦٦، ٥٧٨، ٥٨١،
٥٨٦، ٦١٦، ٦١٧، ٦٢٦، ٦٣٢، ٦٣٨، ٦٤٤، ٦٥٥، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٧٩،
٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٧٢٤، ٧٦٥، ٧٨٢، ٧٨٣، ٨٥٠، ٨٥٤، ٨٨٨، ٩٠٢،
٩١٥.

الشماخ: ٦١، ٤٣٥، ٤٣٨.

الشاطبي: ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ٢٠٥، ٢١٠، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٨٠،
٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٧٩،
٨٠٠.

الشافعي: ٣٦٦.

ابن شقير: ١٢٥.

الشوكاني: ٧٦٩.

صدر الأفاضل: ٧٨، ١١٥، ٢٠٤، ٢٢٤، ٢٦٤.

الصقلي: ١٨٩.

الصيمري: ٩٨، ١١٥، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٤، ٢٢٤، ٢٤٧، ٣٠٤، ٣٦٨،
٣٩٢، ٣٩٥، ٣٢١، ٤٠٥، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٥١،
٤٥٦، ٤٦٤، ٤٧٨، ٤٨٤، ٤٩٤، ٥٠١، ٥٠٧، ٥١٦، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣١،
٥٣٣، ٥٤٧، ٥٥١، ٥٧٣، ٥٧٩، ٥٨٦، ٥٩٩، ٦٠٨، ٦٢٢، ٦٣٢، ٦٣٨،
٦٤٤، ٦٥٤، ٧٠٠.

ابن الطراوة: ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١٢٣، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٩٦، ٧١٤،
٧٨٧، ٧٨١، ٧٨٣.

ابن طاهر: ١٣٢، ١٣٥، ٤١٧، ٦٨٧.

ابن الطيب (الفاسي): ٧٧٩.

عبدالرحمن السيد: ٧٨٠.

عبدالقيوم السندي: ٧٧٠.

عبدالكريم بكار: ٧٧٠.

عبدالهادي الفضلي: ٧٧٠.

أبو عبيد (القاسم بن سلام): ٧٧٧.

أبو عبيدة: ٤٣، ٤٨٥، ٤٨٨.

ابن عذرة: ١٩٠.

العسكري: ٣٨٣.

ابن عصفور: ١٧، ٣٠، ٣٧، ٤٠، ٥٣، ٥٥، ٦٣، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٩٠،

٩١، ٩٩، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢، ١١٥، ١٢٥، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨،

١٤١، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٤، ١٧١، ١٨٤، ١٨٩، ١٩١،

١٩٢، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٤٤،

٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤،

٢٨٩، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١٢، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٧،

٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٢،

٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١٦، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٥،

٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٨٠، ٤٨٥، ٤٩٠،

٤٩٤، ٥٠٢، ٥١١، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٥١، ٥٥٨،

٥٦٧، ٥٧٤، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٦٠٨، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٨،

٦٤٠، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥٥، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٦، ٦٦٨، ٦٧٠،
٦٧٣، ٦٧٥، ٧٧٨، ٦٧٩، ٦٩١، ٦٩٣، ٦٩٤، ٧٠٠، ٧٠٤، ٧٠٦، ٧٠٨،
٧٠٩، ٧١٠، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٩٦، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٦٧،
٨٩١، ٩٠٧.

ابن عطية: ٥٤، ٥٧، ٣٣٣، ٣٣٤.

ابن عقيل: ١٧، ٣٧، ٦٥، ٦٦، ٧٨، ٨٢، ١٠٧، ١٣٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧،
١٩٦، ٢٢٤، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٣٢١، ٣٢٢،
٣٢٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٥، ٣٧٧، ٣٨٥، ٣٩٥، ٤٣٧، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٢،
٤٥٧، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٤، ٥٠٨، ٥١١، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨،
٥٣٣، ٥٣٧، ٥٤٣، ٥٤٧، ٥٥١، ٥٦٧، ٥٧٤، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩٩، ٦٠٩،
٦١٢، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٥٦، ٦٦٢، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٦، ٦٨٠،
٦٨٩، ٧٠٠، ٧٠٦.

العكبري: ١٧، ٨٠، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٧، ١٢٥، ١٣٢، ١٤٨، ١٥٤،
١٥٧، ١٧١، ١٨٤، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٧٣، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣٠٨، ٣١٢، ٣٣٣،
٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٨٦، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٤،
٤٧٠، ٤٧٩، ٥٤٢، ٥٤٧، ٥٥٨، ٥٧٤، ٥٧٩، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩٩، ٦٠٠،
٦٢٠، ٦٢٦، ٦٣٢، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤٤، ٦٥٥، ٦٦٥، ٦٧٠.

علقمة بن عبدة: ٢٣٧، ٢٣٦.

أبو علي القيسي: ٩٠.

أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب): ١٤٧.

أبو عمرو بن العلاء: ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥،
٥٢١، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٧١٦، ٧٧١، ٧٧٣،
٧٧٧، ٨٣٣، ٨٣٥، ٨٣٧، ٨٣٨، ٩٠٠، ٩١١، ٩١٢.

عنتره: ٢٤٢.

عائشة بنت الصديق: ٣٧٨.

عاصم: ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٥.

ابن أبي العافية: ١٧٨، ٧٨٨.

عيسى بن عمر: ٢٨٣، ٥٠٠، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥٢١، ٥٧٠،

٥٧١، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٣، ٨٣٣، ٨٣٤،

٨٣٧، ٨٣٥.

الفراء: ١٥، ١٨، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٥، ٥٦، ٦٤،

٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٩٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٤١،

١٤٨، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ٢١١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧،

٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٧٩،

٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٢٢، ٣٣٣،

٣٥٤، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٠٤، ٤٥٧، ٤٨٥، ٤٨٨، ٥١٠، ٥١١، ٥١٤،

٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٦٧، ٥٨٠، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٨٧، ٥٨٩، ٦٠٩، ٦٣٩،

٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٠، ٦٥٤، ٦٥٨، ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٩٧،

٦٩٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٥، ٧٧٢، ٨١٥، ٨٢٨، ٨٣٤، ٨٤٣،

٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٧٢، ٨٩٤، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٦، ٩٠٩، ٩١٢.

الفرزدق: ٢٠، ١٠٨، ١٠٩.

الفند الزماني: ٢٥٢.

ابن فارس: ٤٣، ٣٦٧، ٨١٥.

الفارسي: ١٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٦٢، ٧٨، ٨١، ٩٨، ١٠٧،

١٠٩، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٥، ١٤١، ١٤٨، ١٥٣، ١٦٤، ١٧١، ١٧٢، ١٧٨،

١٨٩، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦١،

٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٤،
٣٦٧، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤١٣،
٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٧٩، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٩٥،
٥٠١، ٥٠٧، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٣، ٥٧٨، ٥٨٤، ٥٨٦، ٦٠٠، ٦١٥، ٦١٦،
٦١٧، ٦٢٧، ٦٣٢، ٦٤٤، ٦٥٤، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٦٦، ٦٧٠، ٦٧٥، ٦٨٨،
٦٩٧، ٧١٤، ٧١٥، ٧٢٣، ٧٣٦، ٧٧٨، ٨٣١، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣،
٨٩٠، ٨٩١، ٩١٤.

الفارابي (أبو نصر): ٦٩، ٨٠٩.

الفيروزآبادي: ٤٤.

أبو قتادة: ٢٧٠.

ابن قتيبة: ٣٦٧، ٣٦٨.

قطرب: ٤٦١.

القاسم الضير: ٦٣٨، ٦٥٤.

الكسائي: ٣٤، ٥٦، ٥٧، ٧١، ٧٤، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٦٣،
١٧٢، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٢، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٧٣، ٢٧٨،
٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢١، ٣٣٣، ٣٣٥،
٣٤٤، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٨٥، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٣، ٤٤٦،
٤٤٨، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٢، ٤٧٥، ٤٨٥، ٥٥٧، ٥٥٩، ٦٢٦، ٦٣٩، ٦٤٢،
٦٤٣، ٦٤٤، ٦٥٨، ٦٦٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٢٠، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٧١، ٨٤٥،
٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٩٠، ٨٩٨، ٩٠٦، ٩١١.

ابن كثير: ١٧٠، ١٧٣، ٧٧٢، ٧٧٤.

ابن كيسان: ٢١١، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٧٩، ٥٨٧.

ليد: ٢٥٠، ٢٤٩.

اللاحقي: ٤٢١، ٤٢٠، ٤٢٥، ٤٢٦.

المبرد: ١٦، ٢٤، ٣٦، ٥٣، ٥٥، ٥٨، ٦٢، ٧٢، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٣،
٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٧، ١١٥،
١١٨، ١٢٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣،
١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٤، ١٧١، ١٧٧، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٧،
٢٢٤، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨،
٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٤٢،
٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٦، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٥، ٤٠٤،
٤١٣، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦،
٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٥، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧٨، ٤٩٤، ٤٩٦،
٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥١٥، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣١،
٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٣، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٦١،
٥٦٢، ٥٦٧، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٩٦،
٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٨، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٦،
٦٢٩، ٦٣٢، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٤٩، ٦٦٩، ٦٧٩، ٦٨٨، ٦٩٧، ٧٠٠، ٧٢٢،
٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٥، ٧٥١، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦٥، ٧٦٦،
٧٧١، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٧، ٨٣٩، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٥٤، ٨٧١، ٨٩٦، ٨٩٧،
٨٩٨، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٧، ٩٠٩، ٩١١، ٩١٤.

ميرمان: ٣٢٩، ٣٣٠.

محمد الخضر حسين: ٧٨٠.

محمد خير الحلواني: ٧٧٩.

محمد عزيمة: ٤٨٦.

محمد بن مسعود الغزني: ١٤٧، ١٥٠.

المرادي: ١٢٧، ١٤١، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٨، ١٧٢، ١٧٧، ٢٨٢، ٢٨٧،
٣٠٥، ٣٧٣، ٣٨٢، ٦٣٢، ٦٤٠، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٦٢، ٦٧٦، ٦٨٨.

ابن مسعود: ٧٠، ٧٣، ٢٧٦.

ابن مضاء: ٢٣٤، ٣٨٥، ٤٠٤، ٤١٣.

ابن مقبل: ١٩٢.

ابن المقفع: ٤٢٠، ٤٢٥.

مكي بن أبي طالب: ٦٦٦.

ابن ملكون: ٢٤٣، ٣٧١، ٣٧٤، ٧٢٤، ٨٥٠.

المهدوي: ٣٣٤.

المنتجب الهمداني: ٢٦٦، ٣٣٤، ٦٦٥.

ابن منظور: ٤٣، ٥٩٣.

المازني: ٢٥، ٥٥، ٥٨، ١٨٩، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٥٣، ٣٥٤،

٣٥٦، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٤١، ٥٠٠، ٥٠٦، ٥٠٨،

٥٠٩، ٥١٤، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٦١٣، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠،

٦٢٢، ٦٢٧، ٦٨٠، ٦٨٥، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٧٢، ٧٧٥، ٨٢١،

٨٣٧، ٨٤٠، ٩١٢.

المالقي: ١٢٦، ١٢٩، ١٤١، ١٧١، ١٧٣، ١٩٠، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣،

٣٠٥، ٣٠٨، ٣٧٣، ٣٧٧، ٤٧٩، ٤٨٦، ٦٢٧، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٥٥،

٦٦٢، ٦٨٨.

ابن مالك: ١٧، ٣٧، ٥٤، ٥٨، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٨٢، ٨٣، ٩٠، ٩٩،

١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٦، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٢، ١٤١، ١٤٣،

١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧١، ١٧٢، ١٧٧، ١٩٠،

١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٤٠، ٢٤١،

٢٤٣، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٣،
٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٢٤،
٣٢٥، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٥،
٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١٦، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٨، ٤٣١،
٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٥١، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٧٤،
٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٤، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٥،
٥١٦، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣٢، ٥٥١، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٣،
٥٨١، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩٩، ٦٠٤، ٦٠٨، ٦١٢، ٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٦،
٦٣٢، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤٤، ٦٥٠، ٦٥٥، ٦٦١، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٩،
٦٨٨، ٧٠٠، ٧٠٦، ٧٧٨، ٨٠١، ٨٠٢، ٨١٧.

النحاس: ١٤٢، ١٧١، ١٧٤، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٣٣٤، ٦٦٦، ٦٩٧،
٧٧١، ٧٧٣.

النابعة الذبياني: ٣٩، ٤٤.

نادي حسين: ٧٨٠، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨.

ابن الناظم (بدر الدين): ٦٤، ٦٦، ١١٦، ١٢٣، ١٤١، ١٩١، ٢٠٤،
٢٤١، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٤٧٥، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٥، ٥٢٥، ٥٢٧،
٦٧٩، ٦٨١، ٦٨٢.

نافع: ١٧٠، ١٧٣، ٧٧١، ٧٧٢.

النواوي: ١١٦.

الهدلي: ٥٦٥، ٥٦٨.

الهروي: ١٤٢، ٤٨٥.

ابن هشام: ١٥، ٣٠، ٦٦، ٨١، ٩٠، ٩١، ٩٩، ١٠٧، ١٠٨، ١١٥، ١٢٥،
١٢٧، ١٤٢، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٣،

١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٦٠، ٢٧٣، ٢٧٤،
٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٥٥،
٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤١٦، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣٢،
٤٤٥، ٤٥١، ٤٦٤، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٩١، ٥٠٧، ٥١٦، ٥٢٦،
٥٢٧، ٥٣٢، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٥١، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٨١، ٥٨٦، ٦٠٠، ٦٠٩،
٦٢٠، ٦٢٧، ٦٣٢، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤٤، ٦٥٠، ٦٥٥، ٦٦١، ٦٦٢،
٦٧٠، ٦٧٦، ٦٨٨، ٧٠٠.

ابن هشام الخضراوي: ٣٦، ٧٩، ٨٠، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤،
.٤٤٠

هشام الضرير: ١٣٣، ١٣٧، ١٨٢، ٢٣٤، ٣١٣، ٤٠٤، ٤١٣، ٤٤٦، ٤٨٥،
.٦٥٥

ابن هشام اللخمي: ٣٠، ٤٧٠.

ابن ولاد: ٤٢٢.

الواحدي: ٤٧٥.

يحيى علوان: ٧٦٨، ٧٨٠، ٧٨٥، ٧٨٨.

يحيى بن يعمر: ٧٧٧.

ابن يعيش: ١٧، ٦٥، ٦٧، ٧٨، ٨٢، ٩٩، ١٠٠، ١٠٩، ١١٥، ١٢٥،
١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٣، ١٧٢، ١٧٧، ١٨٤، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١١،
٢١٤، ٢٣٣، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١،
٢٩٥، ٣٢٩، ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٨٦، ٣٩٦،
٤٠٥، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٥١، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٤، ٤٦٩،
٤٧٠، ٤٧٩، ٤٨٥، ٤٩٤، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٥٨، ٥٦٧، ٥٧٨.

٥٨١ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٨ ، ٦١٣ ، ٦٢٧ ، ٦٤٠ ، ٦٤٤ ، ٦٥٠ ، ٦٥٥ ،
٦٦١ ، ٦٧٠ ، ٦٧٥ ، ٦٨٠ ، ٦٨٤ ، ٦٩٧ ، ٧٠٠ ، ٧٠٦ .
يونس: ٧٣ ، ٢٨٣ ، ٤٧٩ ، ٥٠٠ ، ٥١٥ ، ٥٢١ ، ٦٠٨ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢١ ،
٦٢٢ ، ٦٢٣ .

٦ - فهرس القبائل والجماعات.

أ_ القبائل:

بنو غني: ٣٧٤.

تميم: ٣٣٠، ٣٣٢، ٧٧٣.

طيء: ٦٦، ٣٨٨.

عقيل: ٦٦.

كنانة: ٦٦.

هذيل: ٦٤، ٦٦، ٦٨.

ب_ الجماعات:

الأندلسيون: ٨٢٧.

البصريون: ١٣، ١٤، ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٩٨، ١٠١، ١٢٦،
١٣٤، ١٥١، ١٥٧، ١٧٦، ١٧٧، ١٩٩، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢،
٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٨٠،
٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٧، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢١،
٣٢٢، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٥، ٣٧٠، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥،
٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩،
٤٦١، ٤٦٢، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٥، ٤٨٦، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥٢٢، ٥٣٠، ٥٣١،
٥٣٢، ٥٣٤، ٥٥٨، ٥٦٠، ٥٧٧، ٥٨٩، ٥٩٨، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٩،
٦٤٤، ٦٥٨، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٣، ٦٧٥، ٦٨٠، ٦٩٩، ٧٠٢، ٧٠٦، ٧١٨،
٧٢٣، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٣١، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٥، ٧٤٧،
٧٤٨، ٧٦٠، ٧٩١، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨١٦، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٢٧، ٨٢٨.

٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ،
٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٥٣ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٦٦ ،
٨٧٢ ، ٨٨٦ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ،
٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١٣ .

البغداديون: ٣١ ، ٤٨ ، ٢٦٣ ، ٣٩٥ ، ٦٧٥ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٨٢٧ .

الحجازيون: ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٧٥٧ .

الشافعية: ٣٦٦ .

الكوفيون: ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٥٤ ،
٥٥ ، ٥٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٤٠ ، ١٥٤ ،
١٥٧ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٩٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ،
٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٣٠٧ ،
٣١٣ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢ ،
٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٤٠٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ،
٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨٥ ،
٤٩٥ ، ٥٠٢ ، ٥٠٩ ، ٥٢٢ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٨٧ ،
٥٨٩ ، ٥٩٨ ، ٦٠٥ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٥ ، ٦٣٧ ، ٦٣٦ ، ٦٣٩ ،
٦٤٠ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٥٦ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ،
٦٧٦ ، ٦٨٠ ، ٦٨٩ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٦ ، ٧٢٣ ، ٧٢٥ ، ٧٢٥ ، ٧٣١ ،
٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤٨ ، ٧٥٥ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ،
٧٩١ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨١٣ ، ٨١٦ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢٢ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ،
٨٣١ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ،
٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٦٦ ، ٨٨٦ ، ٨٩١ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ،
٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١٣ .

المغاربة: ٣٥٥، ٣٩٥.

٧- ثبت المصادر والمراجع.

أولاً: المخطوطات:

- ابن الضائع وأثره النحوي مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمال الزجاجي، رسالة دكتوراه تقدم به يحيى بن علوان البلداوي إلى كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر، سنة ١٤٠٦هـ.
- اختيارات أبي حيان الأندلسي النحوية في البحر المحيط، جمعاً ودراسة، رسالة ماجستير تقدّم بدر بن ناصر البدر إلى كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة ١٤١٣هـ - ١٤١٤هـ.
- اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، عرض ودراسة، رسالة ماجستير، تقدّم بها جمعان بن يوسف السيلي إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، سنة ١٤١٥هـ.
- التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان مصور من صور فلمية في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وأرقامها: ٧٣٢٣، و٧٣٢٤، و٧٣٢٥، و٧٣٢٦.
- شرح السيرافي كتاب سيبويه مصور من مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وأرقامه: ١٠٢٩٦، و١٠٢٩٧، و١٠٢٩٨، و١٠٢٩٩ وهو مصور عن نسخة دار الكتب المصرية، تحت رقم ١٣٧ نحو.
- القسم الثاني من شرح الجمل الكبيرة للزجاجي، شرح أبي الحسن علي بن محمد، المعروف بابن الضائع، تحقيق ودراسة، رسالة دكتوراه تقدم بها نادي حسين عبدالجواد إلى كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر، سنة ١٤٠٨هـ.

ثانياً: المطبوعات:

- القرآن الكريم.

- الإجابة عن معاني القراءات لمكي، تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، ط سنة ١٤٠٥هـ.
- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط ١ سنة ١٤٠٧هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط سنة ١٤١٨هـ.
- الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم الشيباني، دار الراية، مراجعة باسم الجوابرة، الرياض، سنة ١٤١١هـ.
- الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب، تحقيق: محمد عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١ سنة ١٣٩٧هـ.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للقرشي الكيشي، تحقيق: د. عبدالله الحسيني ومحسن العميري، جامعة أم القرى، ط ١ سنة ١٤٠١هـ.
- إرشاد الفحول في تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٨هـ.
- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق: د. عبدالرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، راجعه وقدمه له د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط ١ سنة ١٤٠٤هـ، بيروت، لبنان.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي اليماني، تحقيق: د. عبدالمجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط سنة ١٤٠٦هـ.

- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، تحقيق: د. عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ط ١ سنة ١٤١٥هـ.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي لابن السيد، تحقيق: د. حمزة النشري، دار المريخ، الرياض، ط ١ سنة ١٣٩٩هـ.
- الأصمعيات، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٧ سنة ١٩٩٣هـ.
- إعراب القرآن الكريم لأبي جعفر، تحقيق: د. زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ٣ سنة ١٤٠٩هـ.
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١ سنة ١٤١٣هـ.
- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.
- أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، سنة ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣ سنة ١٤٠٨هـ.
- أصول النحو العربي د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم، بيروت، لبنان.
- الأعراب الرواة للدكتور عبدالحמיד الشلقاني، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية، ط ٢ سنة ١٩٨٢م.
- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت، ط سنة ١٩٩٨م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط ٢.

- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣ سنة ١٤٠٠هـ.
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، أخرجه د. أحمد الحمصي ومحمد قاسم، روس برس، ط ١ سنة ١٩٨٢م.
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، ط ١ سنة ١٤٠٣هـ.
- الأم للشافعي، دار الفكر العربي، بيروت، ط ٢ سنة ١٤٠٣هـ.
- املاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٣٩٩هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١ سنة ١٤١٣هـ.
- أمالي الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط ٢ سنة ١٤٠٧هـ.
- الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق: هادي حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط ١ سنة ١٤٠٥هـ.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط سنة ١٤٠٦هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ١ سنة ١٤١٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ومعه عدة السالك لمحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر بيروت، لبنان.

- الإيضاح للفارسي، تحقيق: د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ٢ سنة ١٤١٦هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليبي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي.
- الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥ سنة ١٤٠٦هـ.
- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، تحقيق: د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١ سنة ١٤٠٨هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، تحقيق: د. حسين العمري، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط ١٤١٩هـ.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط ٢ سنة ١٤٠٣هـ.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤٠٧هـ.
- البغداديات للفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد سنة ١٩٨٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، المكتبة العصرية، بيروت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط ١ سنة ١٤٠٧هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٤٠٠هـ.

- البيان والتبيين للجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٥، سنة ١٤٠٥هـ.
- تأريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تأريخ العلماء النحويين للقاضي المفضل بن محمد، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، هجر، ط ٢ سنة ١٤١٢هـ.
- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، مراجعة محمد النجار، دار الجيل، بيروت، سنة ١٣٩٣هـ.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد، دار الفكر، دمشق، ط ١ سنة ١٤٠٢هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ سنة ١٤١٥هـ.
- تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية للبغدادي، تحقيق: د. محمود فجال، من إصدارات نادي المنطقة الشرقية الأدبي، ط ١ سنة ١٤١٦هـ.
- تخلص الشواهد، وتلخيص الفوائد لابن هشام، تحقيق: د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤٠٦هـ.
- التخمير لصدر الأفاضل، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٩٩٠هـ.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق: د. أحمد هاسم، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤١٤هـ.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، مراجعة عبدالرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٧٤هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، الجزء الأول والثاني، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١ سنة ١٤١٨هـ.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: د. محمد المفدى، الجزء الأول الثاني سنة ١٤٠٣هـ، والجزء الثالث والرابع سنة ١٤١٨هـ.
- التعليقة على كتاب سيوييه للفراسي، تحقيق: عوض القوسي، مطابع الحسيني، الرياض، ط ١ سنة ١٤١٥هـ.
- التفسير الكبير، الشهير بـ"مفتاح الغيب" للرازي، إحياء التراث العربي، ط ٣.
- التواضع والحمول لابن أبي الدنيا، مراجعة محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٩هـ.
- تقريب التهذيب لابن حجر، مراجعة محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، سنة ١٤٠٦هـ.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الدار المصرية، مطابع سجل العرب، القاهرة.
- التوطئة لأبي علي الشلوين، تحقيق: د. يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، سنة ١٤٠١هـ.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق: د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط سنة ١٤٠٤هـ.
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق: د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط ١ سنة ١٩٨٧م.
- الجنى الداني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٣هـ.
- الجامع الصحيح المختصر، المعروف بصحيح البخاري، مراجعة د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ.

- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٨هـ.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، ط ٢ سنة ١٤١٣هـ.
- حجة القراءات لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥ سنة ١٤١٨هـ.
- الحلل السندسية في الأخبار التونسية لمحمد بن محمد الأندلسي، تحقيق: محمد الحبيب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، سنة ١٩٨٥م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد، دراسة تحقيق: د. مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ط ١ سنة ١٩٧٩م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، رتبه وضبطه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر.
- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢ سنة ١٩٧٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- درة المجال في أسماء الرجال لابن القاضي المكناسي، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث، سنة ١٣٩٠هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبدالموجود ورجاء مخلوف وزكريا النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٤هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، سنة ١٤١١هـ.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقطي، إعداد: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٩هـ.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق: محمد حسن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١ سنة ١٩٧٤هـ.
- ديوان أبي طالب، جمع عبدالحق العاني، دار كوفان، المملكة المتحدة، فلندة، ط ١ سنة ١٤١١هـ.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، أخرجه سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق: د.سجيع الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٨م.
- ديوان الأحوص، أخرجه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١ سنة ١٤١٥هـ.
- ديوان الأعشى، دار بيروت، بيروت، سنة ١٤٠٤هـ.
- ديوان الأقيشر الأسدي، أخرجه د. محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٧م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٤.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، دار بيروت، سنة ١٤٠٦هـ.
- ديوان جرير، شرحه مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٥هـ.
- ديوان حسان بن ثابت، دار بيروت، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ.
- ديوان الحطيئة شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت.

- ديوان ذي الرمة، تحقيق: د.عبدالقُدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١ سنة ١٤٠٢هـ.
- ديوان رؤبة، أخرجه وليم بن الورد، مكتبة ابن قتيبة، الكويت.
- ديوان ربيعة بن مقروم، تحقيق: تناصر حرفوش، دار صارد، بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٩م.
- ديوان الراعي النميري، أخرجه د.واضح الصمد، دار الجليل، بيروت، ط ١ سنة ١٤١٦هـ.
- ديوان زهير، شرح أبي العباس ثعلب، أخرجه د.حنا الحتي، دار الكتاب العربي، ط ١ سنة ١٤١٢هـ.
- ديوان الشماخ، أخرجه قدرى ما يو، دار الفكر العربي، بيروت، ط ١ سنة ١٤١٤هـ.
- ديوان طرفة، المكتبة الثقافية، بيروت.
- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق: حسان فلاح، دار صادر، بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٧م.
- ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، سنة ١٤١٦هـ.
- ديوان العرجي، تحقيق: د.سجيع الجبيلي، دار صارد، بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٨م.
- ديوان عروة بن أذينة، دار صارد، بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٦م.
- ديوان عروة بن حزام، تحقيق: أنطوان القوال، دار الجليل، بيروت، ط ١ سنة ١٤١٦هـ.
- ديوان علقمة بن عبدة، تحقيق: سعيد مكارم، دار صارد، بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٦م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ديوان عنتره، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢ سنة ١٤٠٣هـ.
- ديوان الفرزدق، أخرجه على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ديوان قيس الرقيات، أخرجه د. عمر الطباع، دار الأرقم، بيروت.
- ديوان قيس بن الملوّح، دراسة يسري عبدالغني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٠هـ.
- ديوان كثير، أخرجه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١ سنة ١٤١٣هـ.
- ديوان ليلى بن ربيعة، دار صادر، بيروت، لبنان.
- ديوان ليلى الأخيلى، دار الأرقم.
- ديوان مهلهل ربيعة، أعده طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط ١ سنة ١٩٩٦م.
- ديوان النابعة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط ٢.
- ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ط ٢ سنة ١٩٩٥م.
- ذم الخطأ في الشعر لابن فارس، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي بمصر، سنة ١٤٠٠هـ.
- ذيل الأعلام لأحمد العلاونة، دار المنارة، جدة، السعودية، ط ١ سنة ١٤١٨هـ.
- الرد على النحاة لابن مضاء، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط ٣.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ١ سنة ١٩٩٠م.

- رصف المباني في حروف المعاني للمالقي، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- السبعة لمجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط ٣.
- سر الصناعة لابن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ٢ سنة ١٤١٣هـ.
- سنن أبي داود، مراجعة محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- سنن البيهقي الكبرى، مراجعة محمد عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، سنة ١٤١٤هـ.
- سنن الترمذي، مراجعة أحمد شاکر وآخرون، دار إحياء التراث، بيروت.
- سنن الدارقطني، مراجعة السيد عبدالله يماني، دار المعرفة، بيروت، سنة ١٣٨٦هـ.
- السنن الكبرى للنسائي، مراجعة د. عبدالغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١١هـ.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩ سنة ١٤١٣هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبدالحی الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: د. محمد سلطاني، دار المأمون، دمشق، سنة ١٩٧٩م.
- شرح الأبيات المشككة الإعراب، المسمى "إيضاح الشعر" لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١ سنة ١٤٠٧هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون، دمشق، ط ١ سنة ١٣٩٣هـ.

- شرح ألفية ابن مالك لابنه، تحقيق: د. عبدالحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر، ط ١ سنة ١٤١٠هـ.
- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى، دار الفكر.
- شرح الجمل لابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى، مكة المكرمة، سنة ١٤١٩هـ.
- شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.
- شرح حماسة أبي تمام للأعلم، تحقيق: د. علي المفضل، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٣هـ.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، سنة ١٣٩٨هـ.
- شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وآخرين، دار قديمي كتبنا خانة، كراتشي.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- شرح شواهد المغني للسيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، سنة ١٣٩٧هـ.
- شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط ٤ سنة ١٤٠٠هـ.
- شرح القصائد المشهورات لابن النحاس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ سنة ١٤٠٥هـ.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د.عبدالمنعم هريدي، دار المأمون، ط ١ سنة ١٤٠٢هـ.
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام، تحقيق: د. صلاح راوي، ط ٢.
- شرح اللمع في النحو للقاسم الضرير، تحقيق: د.رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١ سنة ١٤٢٠هـ.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوين، تحقيق: د. تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ سنة ١٤١٤هـ.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، تحقيق: جمال مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط ١ سنة ١٤١٨هـ.
- شرح نخبة الفكر لابن حجر، علق عليه محمد الصباغ، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، ط ٢ سنة ١٤١٠هـ.
- شعر زيد الخيل، للدكتور أحمد البزرة، دار المأمون، دمشق، ط ١ سنة ١٤٠٨هـ.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٢هـ.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق: د. الشريف عبدالله الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١ سنة ١٤٠٦هـ.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط ٣ سنة ١٤٠٣هـ.
- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط ٢، سنة ١٣٩٩هـ.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مراجعة شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤١٤هـ.
- صحيح مسلم، مراجعة محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٣٧٤هـ.
- صفحات من علوم القراءات لعبدالقيوم السندي، المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة، ط ١ سنة ١٤١٥هـ.
- صفوة الصفوة لأبي الفرج عبدالرحمن، تحقيق: محمد فاحوري ومحمد رواس، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، سنة ١٣٩٩هـ.
- صلة الصلة لابن بشكوال، الدار المصرية، مطابع سجل العرب، سنة ١٩٦٦م.
- الصاحبي لابن فارس، تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة.
- الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر، بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى لأبي نصر السبكي، هجر للطباعة والنشر، تحقيق: عبدالفتاح الحلو ومحمود الطناحي، ط ٢ سنة ١٩٩٢م.
- عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس الغبريني، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢ سنة ١٩٧٩م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشره برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢ سنة ١٤٠٠هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر، راجعه قصي محب الدين الخطيب، وشارك فيه محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين، دار الريان، القاهرة، ط ١ سنة ١٤٠٧هـ.

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير للشوكاني، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٣هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد لأبي العز الهمداني، تحقيق: د. فهمي النمر وفؤاد مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط ١ سنة ١٤١١هـ.
- الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق: د. محمود الطناحي، عيسى البابي.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ سنة ١٤٠٧هـ.
- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط ٢ سنة ١٩٧٧م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله، الشهير بجاجي خليفة، المطبعة الإسلامية، طهران، ط ٣ سنة ١٣٨٧هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥ سنة ١٤١٨هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات للباقولي، تحقيق: د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١ سنة ١٤١٥هـ.
- الكشاف للزمخشري، مكتبة المعارف، الرياض، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، تحقيق: د. أحمد هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢ سنة ١٤٠٦هـ.
- الكافية في النحو لابن الحاجب، تحقيق: طارق نجم، مكتبة دار الوفاء، جدة، ط ١ سنة ١٤٠٧هـ.

- الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق: د.محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ سنة ١٤١٣هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٦هـ.
- اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين بن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ٣ سنة ١٤١٤هـ.
- اللامات للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢ سنة ١٤٠٥هـ.
- المجتبى من السنن للنسائي، مراجعة عبدالفتاح أبي غدة، دار مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سنة ١٤٠٦هـ.
- مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ سنة ١٤٠٦هـ.
- مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢ سنة ١٤٠٣هـ.
- المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٩هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق: عبدالسلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ سنة ١٤١٣هـ.
- مختصر شواذ القرآن لابن خالويه، عالم الكتب، بيروت.
- المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي، تحقيق: طيار قولاج، دار صارد، بيروت، سنة ١٣٩٥هـ.
- مراحل تطور الدرس النحوي، تأليف د.عبدالله الخثران، دار المعرفة، الإسكندرية، سنة ١٤١٣هـ.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، أخرجه محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل، بيروت.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم، مراجعة مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١١هـ.
- مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.
- مسند أبي يعلى الموصلي، مراجعة حسين سليم، دار المأمون للتراث، دمشق، سنة ١٤٠٤هـ.
- مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، مصر.
- مسند الحميدي، مراجعة حبيب الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٨١هـ.
- المسائل البصرييات لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر، مطبعة المدني بمصر، ط ١ سنة ١٤٠٥هـ.
- المسائل الحلبيات للفارسي، تحقيق: د.حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١ سنة ١٤٠٧هـ.
- المسائل العضديات للفارسي، تحقيق: علي المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط ١ سنة ١٤٠٦هـ.
- المسائل المنثورة للفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.

- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل
بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، سنة ١٤٠٠هـ.
- المشتبه في الرجال وأسمائهم وأنسابهم للذهبي، تحقيق: علي بن محمد
البجاوي، الدار العلمية، دهلي، الهند، ط ٢ سنة ١٩٨٧م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١
سنة ١٤١١هـ.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت.
- المعجم الأوسط للطبراني، مراجعة د. محمد الطحان، مكتبة المعارف،
الرياض، سنة ١٤٠٥هـ.
- معجم الشعراء للمرزباني، أخرجه د. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط ١ سنة
١٤١١هـ.
- معجم الشعراء للدكتور عفيف عبدالرحمن، دار المناهل، بيروت، لبنان،
ط ١ سنة ١٤١٧هـ.
- المعجم الصغير للطبراني، مراجعة محمد شكور، المكتب الإسلامي، بيروت
— عمان، سنة ١٤٠٥هـ.
- المعجم الكبير للطبراني، مراجعة حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم،
الموصل، سنة ١٤٠٤هـ.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبدالله البكري الأندلسي،
تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، سنة ١٤٠٣هـ.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الناشر مكتبة المثنى، بيروت، سنة
١٣٧٦هـ.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، إعداد: د. إميل يعقوب، دار
الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٣هـ.

- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١ ١٤١١هـ.
- معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق: بشار معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٤هـ.
- معاني القرآن للأحفش، تحقيق: د.فايز فارس، الكويت، ط ٢ سنة ١٤٠١هـ.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: د.عبدالجليل شلبي، دار الحديث، مصر، ط ١ سنة ١٤١٤هـ.
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، بيروت، ط ٣ سنة ١٤٠٣هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ.
- المفصل في علم العربية للزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق: أحمد شاکر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٧.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد، سنة ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبدالحال عزيمة، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، سنة ١٣٩٩هـ.
- مقدمة في علوم الحديث لابن الصلاح، أخرجه صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ سنة ١٤١٦هـ.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجوارى وعبدالله الجبوري، ط ١ سنة ١٣٩١هـ.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، الجزء الذي حققه د. عياد الثبيتي، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط ١ ١٤١٧هـ.
- مكتبة التاريخ والحضارة الإسلامية، الخطيب للتسويق والبرامج، سنة ١٤١٩هـ وهو برنامج حاسوبي.
- مكتبة الأدب العربي، التراث، الأردن، وهو برنامج حاسوبي.
- المنتظم في تأريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، دار صادر، بيروت، ط ١ سنة ١٣٥٨هـ.
- المنصف لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث، ط ١ سنة ١٣٧٩هـ.
- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، للدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١ سنة ١٤٠٩هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣ سنة ١٤٢٠هـ.
- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة، ط ٢ سنة ١٤١٩هـ.
- الموطأ للإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٨هـ.
- الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه، التراث، الإصدار الأول، سنة ١٤١٨هـ، وهو برنامج حاسوبي.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، للدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد، العراق، سنة ١٩٨١هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٦هـ.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلى، دار الرياض، تحقيق: د. محمد البنا.

- النحاة والحديث النبوي للدكتور حسن موسى الشاعر، ط ١ سنة ١٤٠٠هـ.
- النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر، ط ٣.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط ٣ سنة ١٤٠٥هـ.
- النشر في القراءات العشر للجزري، أشرف عليه علي محمد الضباع، دار الكتب.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، سنة ١٣٨٨هـ.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ سنة ١٤٠٥هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم، تحقيق: زهير سلطان، المنظمة العربية للتربية، الكويت، ط ١ سنة ١٤٠٧هـ.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٢ سنة ١٣٨٧هـ.
- هشام بن معاوية الضرير، د. تركي العتيبي، مطبعة المدني، مصر، ط ١ سنة ١٤١٦هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ سنة ١٤١٨هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان لأبي العباس بن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، سنة ١٩٦٨هـ.

٨ - فهرس الموضوعات.

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ - ح
التمهيد: أبو الحسن بن الضائع، وآثاره.....	١٢-١
القسم الأول:	
مسائل الاختيار جمعاً ودراسةً	
باب: المعرب والمبني:	
فعل الأمر معرب أم مبني؟	١٣
رأي ابن الضائع	١٤-١٣
آراء النحويين	١٧-١٤
المناقشة	٢٦-١٨
الترجيح	٢٧-٢٦
الخلاف في حذف نون المثني دون إضافة	٢٧
رأي ابن الضائع	٢٩-٢٧
آراء النحويين	٣٠-٢٩
المناقشة	٣٤-٣٠
الترجيح	٣٥-٣٤
الخلاف في المركب المزجي غير المختوم بـ"ويه"	٣٥
رأي ابن الضائع	٣٥
آراء النحويين	٣٧-٣٦
المناقشة	٣٨

الترجيح ٣٨

باب: العلم

أفجارٍ مصدرٌ أم صفة؟ ٣٩

رأي ابن الضائع ٣٩—٤٠

آراء النحويين ٤٠—٤١

المناقشة ٤١—٤٢

الترجيح ٤٢—٤٥

باب: الموصول

إتباعُ الموصولِ بموصولٍ آخر ٤٦

رأي ابن الضائع ٤٦—٤٧

آراء النحويين ٤٧—٤٨

المناقشة ٤٨—٥٠

الترجيح ٥٠—٥١

تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول.. ٥١

رأي ابن الضائع ٥١—٥٣

آراء النحويين ٥٣—٥٤

المناقشة ٥٤—٥٩

الترجيح ٥٩—٦٣

الخلاف في جمع "الذي" ٦٣

رأي ابن الضائع ٦٣—٦٤

آراء النحويين ٦٤—٦٥

المناقشة ٦٦—٦٩

الترجيح	٦٩—٧٠
الحمل على اللفظ والمعنى في نحو: مَنْ كَانَ أَحْمَرَ جَارِيْتُكَ ...	٧٠
رأي ابن الضائع	٧٠—٧١
آراء النحويين	٧١
المناقشة	٧٢—٧٤
الترجيح	٧٤
باب: النكرة والمعرفة	٧٥
مرتبة المضاف	٧٥
رأي ابن الضائع	٧٥—٧٧
آراء النحويين	٧٧—٧٨
المناقشة	٧٩—٨٤
الترجيح	٨٥—٨٧
باب: المعرف بأداة التعريف	٨٨
ابن أوبر معرفة أم نكرة؟	٨٨
رأي ابن الضائع	٨٨—٩٠
آراء النحويين	٩٠—٩١
المناقشة	٩١—٩٢
الترجيح	٩٢—٩٦
باب: الابتداء	٩٧
الخلاف في رافع المبتدأ	٩٧
رأي ابن الضائع	٩٧
آراء النحويين	٩٨—١٠٠

- المناقشة ١٠٠—١٠٢
- الترجيح ١٠٢—١٠٤
- باب: كان ١٠٥
- الخلاف حول زيادة "كان" أو نقصانها في قوله:**
- وجيران لنا كانوا كرام... ١٠٥
- رأي ابن الضائع ١٠٥—١٠٦
- آراء النحويين ١٠٦—١٠٨
- المناقشة ١٠٨—١١٠
- الترجيح ١١٠—١١٢
- إذا كان خبر "كان" ضميرا فهل الأرجح الاتصال**
- أو الانفصال؟ ١١٢
- رأي ابن الضائع ١١٢—١١٤
- آراء النحويين ١١٥—١١٦
- المناقشة ١١٦—١٢٣
- الترجيح ١٢٣—١٢٤
- الخلاف حول فعلية "ليس" أو حرفيتها**
- ١٢٤
- رأي ابن الضائع ١٢٤
- آراء النحويين ١٢٤—١٢٦
- المناقشة ١٢٦—١٢٩
- الترجيح ١٣٠—١٣١
- أيشق اسم المفعول من "كان" الناقصة وأخواتها؟** ١٣١
- رأي ابن الضائع ١٣١

- آراء النحويين ١٣٢—١٣٤
- المناقشة ١٣٤—١٣٨
- الترجيح ١٣٨
- باب: "ما" و"لا" و"لات" المشبهات بـ"ليس" ١٣٩
- الخلاف في عمل "إن" النافية عمل "ما" ١٣٩
- رأي ابن الضائع ١٣٩—١٤٠
- آراء النحويين ١٤٠—١٤٢
- المناقشة ١٤٢—١٤٥
- الترجيح ١٤٥—١٤٦
- باب: أفعال المقاربة ١٤٧
- الخلاف حول فعلية "عسى" أو حرفيتها ١٤٧
- رأي ابن الضائع ١٤٧
- آراء النحويين ١٤٧—١٤٨
- المناقشة ١٤٨—١٥٠
- الترجيح ١٥٠
- ما إعراب "أن" والفعل في: عسى زيد أن يقوم ١٥١
- رأي ابن الضائع ١٥١—١٥٢
- آراء النحويين ١٥٢—١٥٥
- المناقشة ١٥٥—١٦٠
- الترجيح ١٦٠—١٦١
- الخلاف في إعراب قولهم: عساك أو عساني ١٦١
- رأي ابن الضائع ١٦١—١٦٣

آراء النحويين	١٦٣—١٦٤
المناقشة	١٦٥—١٦٨
الترجيح	١٦٩
باب: إنَّ وأخواتها	١٧٠
عمل "إنَّ" المخففة من الثقيلة عمل "إنَّ"	١٧٠
رأي ابن الضائع	١٧٠
آراء النحويين	١٧١—١٧٢
المناقشة	١٧٢—١٧٥
الترجيح	١٧٥
نوع اللام مع "إنَّ" المخففة المهملة	١٧٥
رأي ابن الضائع	١٧٥—١٧٦
آراء النحويين	١٧٦—١٧٨
المناقشة	١٧٨—١٧٩
الترجيح	١٨٠—١٨٢
باب: لا النافية للجنس	١٨٣
علة بناء اسم "لا" المفرد	١٨٣
رأي ابن الضائع	١٨٣
آراء النحويين	١٨٣—١٨٤
المناقشة	١٨٤—١٨٦
الترجيح	١٨٦—١٨٧
حكم اسم "لا" إذا كان جمع مؤنثٍ سالماً	١٨٧
رأي ابن الضائع	١٨٧—١٨٩

آراء النحويين	١٨٩—١٩١
المناقشة	١٩١—١٩٤
الترجيح	١٩٤—١٩٥
الخلاف في إعراب "سي" من "لا سيما"	١٩٥
رأي ابن الضائع	١٩٥
آراء النحويين	١٩٥—١٩٦
المناقشة	١٩٧
الترجيح	١٩٧
باب: ظنّ وأخواتها	١٩٨
تعدي "حدّث" إلى ثلاثة مفعولات	١٩٨
رأي ابن الضائع	١٩٨
آراء النحويين	١٩٨—١٩٩
المناقشة	٢٠٠—٢٠٢
الترجيح	٢٠٢
باب: نائب الفاعل	٢٠٣
نيابة المفعول الثاني لـ "ظنّ" عن الفاعل	٢٠٣
رأي ابن الضائع	٢٠٣
آراء النحويين	٢٠٣—٢٠٦
المناقشة	٢٠٦—٢٠٩
الترجيح	٢٠٩
بِمَ ينتصبُ غير النائب؟	٢٠٩
رأي ابن الضائع	٢٠٩—٢١٠

آراء النحويين ٢١٠—٢١١

المناقشة ٢١١—٢١٢

الترجيح ٢١٢—٢١٣

إذا كان للفعل ثلاثة مفعولات فهل ينوب الثاني

مع وجود الأول؟ ٢١٣

رأي ابن الضائع ٢١٣—٢١٤

آراء النحويين ٢١٤—٢١٥

المناقشة ٢١٥—٢١٦

باب: التعدي واللزوم ٢١٧

هل يتعدى "تفاعَل" ٢١٧

رأي ابن الضائع ٢١٧—٢١٨

آراء النحويين ٢١٨—٢١٩

المناقشة ٢١٩

الترجيح ٢٢٠—٢٢١

باب: التنازع في العمل ٢٢٢

أيهما الأولى إعمالُ الأول أم الثاني؟ ٢٢٢

رأي ابن الضائع ٢٢٢—٢٢٣

آراء النحويين ٢٢٣—٢٢٥

المناقشة ٢٢٥—٢٣١

الترجيح ٢٣١—٢٣٢

إذا طلب أول المتنازعين فاعلاً، فما الحكم؟ ٢٣٢

رأي ابن الضائع ٢٣٢—٢٣٣

آراء النحويين	٢٣٣—٢٣٥
المناقشة	٢٣٥—٢٣٨
الترجيح	٢٣٨—٢٣٩
إذا أُعْمِلَ الثاني في باب "ظن"، فما حكم	
المفعول الثاني للعامل الأول؟	٢٣٩
رأي ابن الضائع	٢٣٩—٢٤٠
آراء النحويين	٢٤٠—٢٤١
المناقشة	٢٤١—٢٤٤
الترجيح	٢٤٤—٢٤٥
باب: الاستثناء	٢٤٦
الخلاف في تمكن "سوى"	٢٤٦
رأي ابن الضائع	٢٤٦—٢٤٧
آراء النحويين	٢٤٧—٢٤٩
المناقشة	٢٤٩—٢٥٥
الترجيح	٢٥٥
هل "لا سيّما" من أدوات الاستثناء؟	٢٥٦
رأي ابن الضائع	٢٥٦
آراء النحويين	٢٥٦—٢٥٧
المناقشة	٢٥٨
الترجيح	٢٥٨
حكم الاسم الواقع بعد "سيّما"	٢٥٨
رأي ابن الضائع	٢٥٨—٢٦٠

آراء النحويين	٢٦٠—٢٦١
المناقشة	٢٦١
الترجيح	٢٦١—٢٦٢
هل "بله" من أدوات الاستثناء؟	٢٦٣
رأي ابن الضائع	٢٦٣
آراء النحويين	٢٦٣—٢٦٤
المناقشة	٢٦٤
الترجيح	٢٦٤—٢٦٥

الخلاف في قراءة من رفع "قليل" من قوله

— تعالى— {فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ} ٢٦٥

رأي ابن الضائع	٢٦٥—٢٦٦
آراء النحويين	٢٦٦—٢٦٧
المناقشة	٢٦٧—٢٧١
الترجيح	٢٧١

الخلاف في "إلا" من قوله — تعالى— {لَوْ كَانَ فِيهِمَا

آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} ٢٧٢

رأي ابن الضائع	٢٧٢—٢٧٣
آراء النحويين	٢٧٣—٢٧٤
المناقشة	٢٧٤—٢٧٦
الترجيح	٢٧٦—٢٧٨

الخلاف في ناصب المستثنى

رأي ابن الضائع	٢٧٨—٢٧٩
----------------	---------

آراء النحويين	٢٧٩—٢٨٢
المناقشة	٢٨٢—٢٨٧
الترجيح	٢٨٧—٢٨٨
حكم المستثنى، إذا كان الاستثناء تاماً غير موجب؟ .	٢٨٨
رأي ابن الضائع	٢٨٨
آراء النحويين	٢٨٩—٢٩٠
المناقشة	٢٩٠—٢٩١
الترجيح	٢٩١—٢٩٣
الخلافاً في فهم كلام سيبويه في "ما أنت بشئ إلا	
شيء لا يُعبأ به"	٢٩٣
رأي ابن الضائع	٢٩٣—٢٩٤
آراء النحويين	٢٩٤
المناقشة	٢٩٤—٢٩٦
الترجيح	٢٩٦
الخلافاً في "زيد" من قولهم: أقلُّ يقولُ ذاك إلا زيد... ٢٩٧	
رأي ابن الضائع	٢٩٧
آراء النحويين	٢٩٧—٢٩٨
المناقشة	٢٩٨—٢٩٩
الترجيح	٢٩٩—٣٠٠
الخلافاً في خبر "أقلّ" في "أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيد. ٣٠٠	
رأي ابن الضائع	٣٠٠
آراء النحويين	٣٠٠—٣٠١

..... المناقشة	٣٠٢—٣٠١
..... الترجيح	٣٠٣—٣٠٢
..... الخلاف في الجرب "عدا"	٣٠٣
..... رأي ابن الضائع	٣٠٤—٣٠٣
..... آراء النحويين	٣٠٥—٣٠٤
..... المناقشة	٣٠٥
..... الترجيح	٣٠٦
الخلاف في موضع المصدر المقدّر من "ما" و"عدا"	
..... أو "خلا"	٣٠٧
..... رأي ابن الضائع	٣٠٧
..... آراء النحويين	٣٠٨—٣٠٧
..... المناقشة	٣٠٩
..... الترجيح	٣١٠—٣٠٩
..... الخلاف في تقديم المستثنى أول الكلام	٣١٠
..... رأي ابن الضائع	٣١٢—٣١٠
..... آراء النحويين	٣١٣—٣١٢
..... المناقشة	٣١٦—٣١٤
..... الترجيح	٣١٦
..... نوع البدل في الاستثناء	٣١٦
..... رأي ابن الضائع	٣١٧—٣١٦
..... آراء النحويين	٣١٧
..... المناقشة	٣١٩—٣١٧

الترجيح ٣١٩

إذا تكررت "إلا" وأمكن استثناء بعض العدد من بعض

نحو: عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا ثلاثةً. فما الحكم؟ ٣٢٠

رأي ابن الضائع ٣٢٠

آراء النحويين ٣٢٠—٣٢١

المناقشة ٣٢١—٣٢٢

الترجيح ٣٢٢

الخلاف في المستثنى، إذا تأخرت عنه صفة المستثنى منه

في الاستثناء التام المنفي ٣٢٣

رأي ابن الضائع ٣٢٣

آراء النحويين ٣٢٤—٣٢٥

المناقشة ٣٢٥—٣٢٧

الترجيح ٣٢٧—٣٢٨

الخلاف في موضع المصدر المنسب من "ما" و"نقص"

أو "ضر" ٣٢٨

رأي ابن الضائع ٣٢٨—٣٢٩

آراء النحويين ٣٢٩—٣٣٠

المناقشة ٣٣٠

الترجيح ٣٣١

الخلاف في المستثنى من قوله — تعالى — {فَلَوْلَا كَانَتْ

قَرِيَةً آمَنَتْ فَأَفْعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤُسُّ} ٣٣٢

رأي ابن الضائع ٣٣٢

آراء النحويين	٣٣٣—٣٣٤
المناقشة	٣٣٤—٣٣٥
الترجيح	٣٣٥—٣٣٦
الخلاف في الاستثناء من العدد	٣٣٦
رأي ابن الضائع	٣٣٦
آراء النحويين	٣٣٧
المناقشة	٣٣٧—٣٣٨
الترجيح	٣٣٨—٣٣٩
باب: التمييز	٣٤٠
الخلاف في مجئ التمييز معرفة	٣٤٠
رأي ابن الضائع	٣٤٠—٣٤١
آراء النحويين	٣٤٢—٣٤٣
المناقشة	٣٤٣—٣٤٨
الترجيح	٣٤٨
الخلاف في علة منع تقديم التمييز	٣٤٩
رأي ابن الضائع	٣٤٩
آراء النحويين	٣٤٩—٣٥١
المناقشة	٣٥١—٣٥٢
الخلاف في تقديم التمييز على الفعل المتصرف	٣٥٣
رأي ابن الضائع	٣٥٣—٣٥٤
آراء النحويين	٣٥٤—٣٥٦
المناقشة	٣٥٦—٣٦٢

الترجيح	٣٦٣
الخلاف في مجئ التمييز جمعاً	٣٦٤
رأي ابن الضائع	٣٦٤
آراء النحويين	٣٦٤—٣٦٥
المناقشة	٣٦٥
الترجيح	٣٦٥
باب: حروف الجر	٣٦٦
الخلاف في مجئ "الباء" للتبعيض	٣٦٦
رأي ابن الضائع	٣٦٦
آراء النحويين	٣٦٦—٣٦٧
المناقشة	٣٦٨—٣٧١
الترجيح	٣٧١
هل "مذ" محذوفةٌ من "مند"؟	٣٧١
رأي ابن الضائع	٣٧١—٣٧٢
آراء النحويين	٣٧٢—٣٧٣
المناقشة	٣٧٣—٣٧٤
الترجيح	٣٧٤
الخلاف في جرّ "من" للزمان	٣٧٤
رأي ابن الضائع	٣٧٤—٣٧٦
آراء النحويين	٣٧٦—٣٧٧
المناقشة	٣٧٨—٣٨٢
الترجيح	٣٨٢—٣٨٣

..... ٣٨٣	الخلاف في رافع ما بعد "منذ" و"مذ"
..... ٣٨٤—٣٨٣	رأي ابن الضائع
..... ٣٨٦—٣٨٤	آراء النحويين
..... ٣٨٩—٣٨٦	المناقشة
..... ٣٩٠—٣٨٩	الترجيح
..... ٣٩١	باب: إعمال المصدر
..... ٣٩١	الخلاف في ذكر فاعل المصدر المنون
..... ٣٩١	رأي ابن الضائع
..... ٣٩٢—٣٩١	آراء النحويين
..... ٣٩٣—٣٩٢	المناقشة
..... ٣٩٤—٣٩٣	الترجيح
..... ٣٩٤	الخلاف في عمل المصدر المقترن بالألف واللام
..... ٣٩٤	رأي ابن الضائع
..... ٣٩٦—٣٩٥	آراء النحويين
..... ٣٩٩—٣٩٦	المناقشة
..... ٣٩٩	الترجيح
	الخلاف في توجيه استشهاد سيبويه بقول الشاعر:
..... ٤٠٠	لحقتُ فلمْ أنكل عن الضربِ مسمعاً
..... ٤٠٠	رأي ابن الضائع
..... ٤٠١	آراء النحويين
..... ٤٠٢—٤٠١	المناقشة
..... ٤٠٢	الترجيح

باب: إعمال اسم الفاعل ٤٠٣

الخلاف في نصب اسم الفاعل غير المقترن بـ "أل"

والذي بمعنى المضي للمفعول به ٤٠٣

رأي ابن الضائع ٤٠٣—٤٠٤

آراء النحويين ٤٠٤—٤٠٥

المنافشة ٤٠٥—٤٠٩

الترجيح ٤٠٩

ما الحكم، إذا عُطِف على معمول اسم الفاعل، الذي

بمعنى المضي دون فاصل ٤٠٩

رأي ابن الضائع ٤٠٩—٤١٠

آراء النحويين ٤١٠

المنافشة ٤١١

الترجيح ٤١١—٤١٢

الخلاف في ناصب المعطوف على معمول اسم فاعل

دون "أل" وبمعنى المضي، إذا فصل بين المتعاطفين ٤١٢

رأي ابن الضائع ٤١٢

آراء النحويين ٤١٢—٤١٣

المنافشة ٤١٣—٤١٤

الترجيح ٤١٤

الخلاف في إعمال أمثلة المبالغة، وهي بمعنى المضي ٤١٥

رأي ابن الضائع ٤١٥—٤١٦

آراء النحويين ٤١٦—٤١٧

المناقشة	٤١٧—٤١٩
الترجيح	٤١٩
الخلاف في نصب "فَعِل" المفعول به	٤٢٠
رأي ابن الضائع	٤٢٠—٤٢٢
آراء النحويين	٤٢٢—٤٢٣
المناقشة	٤٢٣—٤٢٦
الترجيح	٤٢٦—٤٢٧
الخلاف في نصب "فَعِيل" المفعول به	٤٢٧
رأي ابن الضائع	٤٢٧—٤٢٨
آراء النحويين	٤٢٨—٤٢٩
المناقشة	٤٢٩—٤٣١
الترجيح	٤٣١—٤٣٢
باب: الصفة المشبهة	٤٣٣
الخلاف في توجيه قول الشاعر:	
أقامت على ربّيعهما جارتا صفا	٤٣٣
رأي ابن الضائع	٤٣٣—٤٣٥
آراء النحويين	٤٣٥—٤٣٦
المناقشة	٤٣٦—٤٣٨
الترجيح	٤٣٨
باب: التعجب	٤٣٩
الخلاف في التعجب من الرباعي، الذي على وزن	
"أفعل"	٤٣٩

٤٤٠—٤٣٩	رأي ابن الضائع
٤٤١—٤٤٠	آراء النحويين
٤٤٢—٤٤١	المناقشة
٤٤٤—٤٤٢	الترجيح
٤٤٤	الخلاف في التعجب من السواد والبياض
٤٤٤	رأي ابن الضائع
٤٤٦—٤٤٥	آراء النحويين
٤٤٩—٤٤٦	المناقشة
٤٥٠	الترجيح
٤٥٠	الخلاف في "كان" الواقعة بين "ما" وفعل التعجب
٤٥١—٤٥٠	رأي ابن الضائع
٤٥٢—٤٥١	آراء النحويين
٤٥٣—٤٥٢	المناقشة
٤٥٤—٤٥٣	الترجيح
٤٥٥	باب: نعم وبئس
٤٥٥	الخلاف في "نعم وبئس" أهما اسمان أم فعلان؟
٤٥٥	رأي ابن الضائع
٤٥٧—٤٥٦	آراء النحويين
٤٦٢—٤٥٧	المناقشة
٤٦٢	الترجيح
٤٦٢	الخلاف في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم متأخراً
٤٦٣—٤٦٢	رأي ابن الضائع

آراء النحويين	٤٦٣—٤٦٥
المناقشة	٤٦٥—٤٦٦
الترجيح	٤٦٦—٤٦٧
الخلافاً في إعراب "حبّذا"	٤٦٧
رأي ابن الضائع	٤٦٧—٤٦٨
آراء النحويين	٤٦٨—٤٧٠
المناقشة	٤٧٠—٤٧٣
الترجيح	٤٧٣
باب: التأكيد	٤٧٤
الخلافاً في تأكيد المثني بـ "أجمع وأخواته"	٤٧٤
رأي ابن الضائع	٤٧٤
آراء النحويين	٤٧٤—٤٧٦
المناقشة	٤٧٦
الترجيح	٤٧٦—٤٧٧
باب: العطف	٤٧٨
الخلافاً في كون "إمّا" حرف عطف	٤٧٨
رأي ابن الضائع	٤٧٨
آراء النحويين	٤٧٨—٤٨٠
المناقشة	٤٨٠—٤٨٣
الترجيح	٤٨٣
الخلافاً في معنى "أمّ" المنقطعة	٤٨٣
رأي ابن الضائع	٤٨٣—٤٨٤

آراء النحويين ٤٨٦—٤٨٤

المناقشة ٤٨٧—٤٨٦

الترجيح ٤٨٨—٤٨٧

باب: البدل ٤٨٩

الخلاف في تخريج قول العرب: أكلتُ خبزاً لحمياً

تمرا ٤٨٩

رأي ابن الضائع ٤٨٩

آراء النحويين ٤٩٠—٤٨٩

المناقشة ٤٩١—٤٩٠

الترجيح ٤٩٢—٤٩١

باب: النداء ٤٩٣

الخلاف في ناصب المنادى

رأي ابن الضائع ٤٩٤—٤٩٣

آراء النحويين ٤٩٥—٤٩٤

المناقشة ٤٩٨—٤٩٦

الترجيح ٤٩٨

الخلاف في تابع المنادى المفرد العلم، إذا كان منسوقاً

وفيه الألف واللام ٤٩٨

رأي ابن الضائع ٤٩٩—٤٩٨

آراء النحويين ٥٠١—٤٩٩

المناقشة ٥٠٤—٥٠١

الترجيح ٥٠٤

الخلاف في تابع النكرة المقصودة، إذا كان منسوقاً

- وفيه الألف واللام ٥٠٤
- رأي ابن الضائع ٥٠٤—٥٠٥
- آراء النحويين ٥٠٥
- المناقشة ٥٠٥
- الترجيح ٥٠٦
- الخلاف في نصب تابع "أي" ٥٠٦
- رأي ابن الضائع ٥٠٦—٥٠٧
- آراء النحويين ٥٠٧—٥٠٨
- المناقشة ٥٠٨—٥٠٩
- الترجيح ٥٠٩—٥١٠

الخلاف في وصف "أي" بالألف واللام، التي للمح

- الأصل ٥١٠
- رأي ابن الضائع ٥١٠—٥١١
- آراء النحويين ٥١١
- المناقشة ٥١١—٥١٢
- الترجيح ٥١٢
- الخلاف في المنادى المبني، إذا نُونَ ضرورةً ٥١٢
- رأي ابن الضائع ٥١٢—٥١٤
- آراء النحويين ٥١٤—٥١٦
- المناقشة ٥١٦—٥٢١
- الترجيح ٥٢١—٥٢٢

الخلاف في توجيه نحو: يا زيدَ زيدَ عمرو ٥٢٣

رأي ابن الضائع ٥٢٣—٥٢٤

آراء النحويين ٥٢٤—٥٢٥

المناقشة ٥٢٦—٥٢٩

الترجيح ٥٢٩—٥٣٠

الخلاف في دخول "يا" على "اللهم" ٥٣٠

رأي ابن الضائع ٥٣٠—٥٣١

آراء النحويين ٥٣١—٥٣٢

المناقشة ٥٣٢—٥٣٥

الترجيح ٥٣٥—٥٣٦

الخلاف في وصف "اللهم" ٥٣٦

رأي ابن الضائع ٥٣٦—٥٣٧

آراء النحويين ٥٣٧

المناقشة ٥٣٧—٥٣٨

الترجيح ٥٣٩

باب: الاستغاثة ٥٤٠

الخلاف في ما تتعلق به "اللام" الداخلة على

المستغاث به ٥٤٠

رأي ابن الضائع ٥٤٠—٥٤٢

آراء النحويين ٥٤٢

المناقشة ٥٤٢—٥٤٤

الترجيح ٥٤٤—٥٤٥

.....	٥٤٥	الخلاف في علة فتح لام المستغاث به
.....	٥٤٦—٥٤٥	رأي ابن الضائع
.....	٥٤٧—٥٤٦	آراء النحويين
.....	٥٤٧	المناقشة
.....	٥٤٨—٥٤٧	الترجيح
.....	٥٤٩	باب: الترخيم
.....	٥٤٩	الخلاف في ترخيم غير المنادى على لغة مَنْ نوى ...
.....	٥٥١—٥٤٩	رأي ابن الضائع
.....	٥٥٢—٥٥١	آراء النحويين
.....	٥٥٥—٥٥٢	المناقشة
.....	٥٥٦	الترجيح
.....	٥٥٧	باب: أسماء الأفعال
الخلاف في قياس أسماء الأفعال من الظروف		
.....	٥٥٧	والمجرورات
.....	٥٥٧	رأي ابن الضائع
.....	٥٥٩—٥٥٨	آراء النحويين
.....	٥٥٩	المناقشة
.....	٥٦٠	الترجيح
.....	٥٦١	باب: ما لا ينصرف
الخلاف في صرف مثال الصفة في: هذا رجلٌ		
.....	٥٦١	أفعل
.....	٥٦٢—٥٦١	رأي ابن الضائع

- آراء النحويين ٥٦٣—٥٦٢
- المناقشة ٥٦٣—٥٦٤
- الترجيح ٥٦٤
- الخلاف في "أفعل" الوصف، إذا سُمِّي به،**
- ثم نُكِّر ٥٦٤
- رأي ابن الضائع ٥٦٤—٥٦٦
- آراء النحويين ٥٦٦—٥٦٧
- المناقشة ٥٦٨—٥٦٩
- الترجيح ٥٧٠
- الخلاف في "أفعل" معتل العين واللام مصغرا ...** ٥٧٠
- رأي ابن الضائع ٥٧٠—٥٧١
- آراء النحويين ٥٧١
- المناقشة ٥٧١—٥٧٢
- الترجيح ٥٧٢
- الخلاف في علة عدم صرف "فعالان" الوصف** ٥٧٢
- رأي ابن الضائع ٥٧٢—٥٧٣
- آراء النحويين ٥٧٣—٥٧٤
- المناقشة ٥٧٤—٥٧٦
- الترجيح ٥٧٦—٥٧٧
- الخلاف في علة منع صرف صيغة منتهى الجموع ...** ٥٧٧
- رأي ابن الضائع ٥٧٧
- آراء النحويين ٥٧٧—٥٧٩

- المنافشة ٥٧٩—٥٨٠
- الخلاف في "سراويل" أجمع أم مفرد؟ ٥٨٠
- رأي ابن الضائع ٥٨٠—٥٨١
- آراء النحويين ٥٨١
- المنافشة ٥٨٢—٥٨٣
- الترجيح ٥٨٣—٥٨٤
- الخلاف في علة منع العدد المعدول من الصرف ٥٨٤
- رأي ابن الضائع ٥٨٤—٥٨٥
- آراء النحويين ٥٨٦—٥٨٧
- المنافشة ٥٨٨
- الترجيح ٥٨٨—٥٩٠
- الخلاف في صرف "رمان" علماً ٥٩٠
- رأي ابن الضائع ٥٩٠—٥٩١
- آراء النحويين ٥٩١—٥٩٢
- المنافشة ٥٩٢—٥٩٣
- الترجيح ٥٩٣—٥٩٤
- الخلاف في "أخت و بنت" علمين ٥٩٤
- رأي ابن الضائع ٥٩٤—٥٩٥
- آراء النحويين ٥٩٥
- المنافشة ٥٩٥—٥٩٧
- الترجيح ٥٩٧
- الخلاف في ساكن الوسط، إذا كان علماً لمؤنث ٥٩٧

رأي ابن الضائع	٥٩٧—٥٩٨
آراء النحويين	٥٩٨—٦٠٠
المناقشة	٦٠٠—٦٠٢
الترجيح	٦٠٢—٦٠٣
الخلافاً في "فعل" التوكيد، إذا سُمِّي به	
	٦٠٣
رأي ابن الضائع	٦٠٣—٦٠٤
آراء النحويين	٦٠٤—٦٠٥
المناقشة	٦٠٥
الترجيح	٦٠٥—٦٠٦
الخلافاً في وزن الفعل المشترك	
	٦٠٦
رأي ابن الضائع	٦٠٦—٦٠٨
آراء النحويين	٦٠٨—٦٠٩
المناقشة	٦٠٩—٦١٠
الترجيح	٦١٠—٦١١
الخلافاً في الفعل المسمَّى به، إذا دخله التغيير	
	٦١١
رأي ابن الضائع	٦١١—٦١٢
آراء النحويين	٦١٢—٦١٣
المناقشة	٦١٣—٦١٤
الترجيح	٦١٤—٦١٥
الخلافاً في "أنظور" علماً	
	٦١٥
رأي ابن الضائع	٦١٥—٦١٦
آراء النحويين	٦١٦—٦١٧

المنافشة	٦١٧
الترجيح	٦١٧
الخلاف في المذكر الثلاثي ساكن الوسط، إذا	
سُمِّيَ به مؤنثاً	٦١٨
رأي ابن الضائع	٦١٨—٦١٩
آراء النحويين	٦١٩—٦٢١
المنافشة	٦٢١—٦٢٣
الترجيح	٦٢٣—٦٢٤
باب: إعراب الفعل	
٦٢٥	٦٢٥
الخلاف في ناصب المضارع مع "لن"	
٦٢٥	٦٢٥
رأي ابن الضائع	٦٢٥
آراء النحويين	٦٢٦—٦٢٧
المنافشة	٦٢٧—٦٢٩
الترجيح	٦٢٩
الخلاف في ناصب المضارع بعد "كي"	
٦٣٠	٦٣٠
رأي ابن الضائع	٦٣٠—٦٣١
آراء النحويين	٦٣١—٦٣٣
المنافشة	٦٣٣—٦٣٤
الترجيح	٦٣٤—٦٣٦
الخلاف في ناصب المضارع بعد "فاء" السببية	
٦٣٦	٦٣٦
رأي ابن الضائع	٦٣٦—٦٣٧
آراء النحويين	٦٣٧—٦٣٩

المنافشة	٦٣٩—٦٤١
الترجيح	٦٤٢
الخلاف في ناصب المضارع بعد "حتى"	٦٤٢
رأي ابن الضائع	٦٤٢—٦٤٣
آراء النحويين	٦٤٣—٦٤٥
المنافشة	٦٤٥—٦٤٦
الترجيح	٦٤٦—٦٤٧
الخلاف في موضع "فاء" السببية، والفعل بعدها	٦٤٧
رأي ابن الضائع	٦٤٧—٦٤٩
آراء النحويين	٦٤٩—٦٥٠
المنافشة	٦٥١—٦٥٢
الترجيح	٦٥٢
الخلاف في ناصب المضارع بعد "إذن"	٦٥٢
رأي ابن الضائع	٦٥٢—٦٥٤
آراء النحويين	٦٥٤—٦٥٦
المنافشة	٦٥٦—٦٥٩
الترجيح	٦٥٩
الخلاف في قول الراجز:	
إني إذن أهلك أو أطيرا	٦٥٩
رأي ابن الضائع	٦٥٩—٦٦٠
آراء النحويين	٦٦٠—٦٦١
المنافشة	٦٦١—٦٦٢

الترجيح	٦٦٣—٦٦٢
باب: عوامل الجزم	٦٦٤
تخريج قراءة { لا تخفُ دركاً ولا تخشى }	٦٦٤
رأي ابن الضائع	٦٦٥—٦٦٤
آراء النحويين	٦٦٧—٦٦٥
المناقشة	٦٦٧
الترجيح	٦٦٨—٦٦٧
الخلاف في جازم جواب الطلب	٦٦٨
رأي ابن الضائع	٦٦٩—٦٦٨
آراء النحويين	٦٧١—٦٦٩
المناقشة	٦٧٢—٦٧١
الترجيح	٦٧٣—٦٧٢
الخلاف في "مهما"	٦٧٣
رأي ابن الضائع	٦٧٤—٦٧٣
آراء النحويين	٦٧٦—٦٧٤
المناقشة	٦٧٦
الترجيح	٦٧٧
الخلاف في جازم جواب الشرط	٦٧٧
رأي ابن الضائع	٦٧٨—٦٧٧
آراء النحويين	٦٨٠—٦٧٩
المناقشة	٦٨٤—٦٨٠
الترجيح	٦٨٦—٦٨٤

٦٨٦	الخلاف في "إذا" الفجائية
٦٨٧—٦٨٦	رأي ابن الضائع
٦٨٩—٦٨٧	آراء النحويين
٦٩٠—٦٨٩	المناقشة
٦٩٠	الترجيح
٦٩١	باب: الإخبار بـ "الذي"
٦٩١	الخلاف في الإخبار عن المفعول معه
٦٩١	رأي ابن الضائع
٦٩٢—٦٩١	آراء النحويين
٦٩٢	المناقشة
٦٩٣—٦٩٢	الترجيح
٦٩٣	الخلاف في الإخبار عن المفعول له
٦٩٣	رأي ابن الضائع
٦٩٤—٦٩٣	آراء النحويين
٦٩٤	المناقشة
٦٩٤	الترجيح
٦٩٥	باب: العدد
		الخلاف في قوله — تعالى — {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ
٦٩٥	{سنين}
٦٩٦—٦٩٥	رأي ابن الضائع
٦٩٧	آراء النحويين
٦٩٨—٦٩٧	المناقشة

- الترجيح ٦٩٩—٦٩٨
- الخلاف في تذكير العدد أو تأنيثه، مع الجمع ٦٩٩
- رأي ابن الضائع ٦٩٩
- آراء النحويين ٧٠٠—٧٠١
- المناقشة ٧٠١
- الترجيح ٧٠١—٧٠٢
- باب: الحكاية ٧٠٣
- الخلاف في المفرد الواقع بعد القول، إذا كان اسماً للجمله... ٧٠٣
- رأي ابن الضائع ٧٠٣
- آراء النحويين ٧٠٣—٧٠٤
- المناقشة ٧٠٤
- الترجيح ٧٠٤
- الخلاف في: أنتَ تقول: زيد منطلق..... ٧٠٤
- رأي ابن الضائع ٧٠٤—٧٠٥
- آراء النحويين ٧٠٥—٧٠٦
- المناقشة ٧٠٦—٧٠٧
- الترجيح ٧٠٧
- الخلاف في حكم التسمية بحرف الجر، الذي على أزيد
- من حرفين..... ٧٠٨
- رأي ابن الضائع ٧٠٨—٧٠٩
- آراء النحويين ٧٠٩
- المناقشة ٧٠٩

الترجيح ٧٠٩—٧١٠

القسم الثاني:

الدراسة: وفيها خمسة فصول:

الفصل الأول: مصادر اختيارات ابن الضائع:

الكتب ٧١٣

الرجال ٧١٥

الفصل الثاني: أسباب اختياراته، وأساليبها:

أسباب اختياراته:

وجود الدليل للرأي المختار ٧٢٩

البعد عن التكلف ٧٣٤

نزعتة البصرية ٧٣٥

مراعاة القاعدة ٧٤٠

أساليب اختياراته:

التصريح باختيار الرأي ٧٤٢

وصف الرأي بأوصاف، ترجحه على غيره . ٧٤٩

ردُّ الرأي المخالف ٧٥٣

اعتراض الرأي ٧٦١

الفصل الثالث: أدلة أختياراته.

السماع:

القرآن وقرآاته ٧٦٨

موقفه من الاستشهاد بالحديث .. ٧٧٧

كلام العرب شعره ونثره ٨٠٤

القياس ٨٠٩

الإجماع ٨١٦

الاستصحاب ٨٢٢

الفصل الرابع: موقفه من النحويين، واتجاهه النحوي.

موقفه من النحويين:

من البصريين ٨٢٨

من الكوفيين ٨٤٠

من غيرهم ٨٤٨

اتجاهه النحوي ٨٥٥

الفصل الخامس: التقويم

مدى نسبة الآراء إلى أصحابها ٨٦٠

التعليل ٨٦٣

مدى قوّة الحجة وضعفها ٨٧٤

مدى الاستقلال والتبعية ٨٨٨

الاضطراب ٨٩٩

مدى التحيز والاعتدال ٩٠٧

الخاتمة ٩١٧

الفهارس:

فهرس الآيات والقراءات ٩٢٣

فهرس الأحاديث والآثار ٩٣٠

فهرس الآثار النثرية ٩٣٢

فهرس الأشعار ٩٣٨

